المركز القومى للترجمة

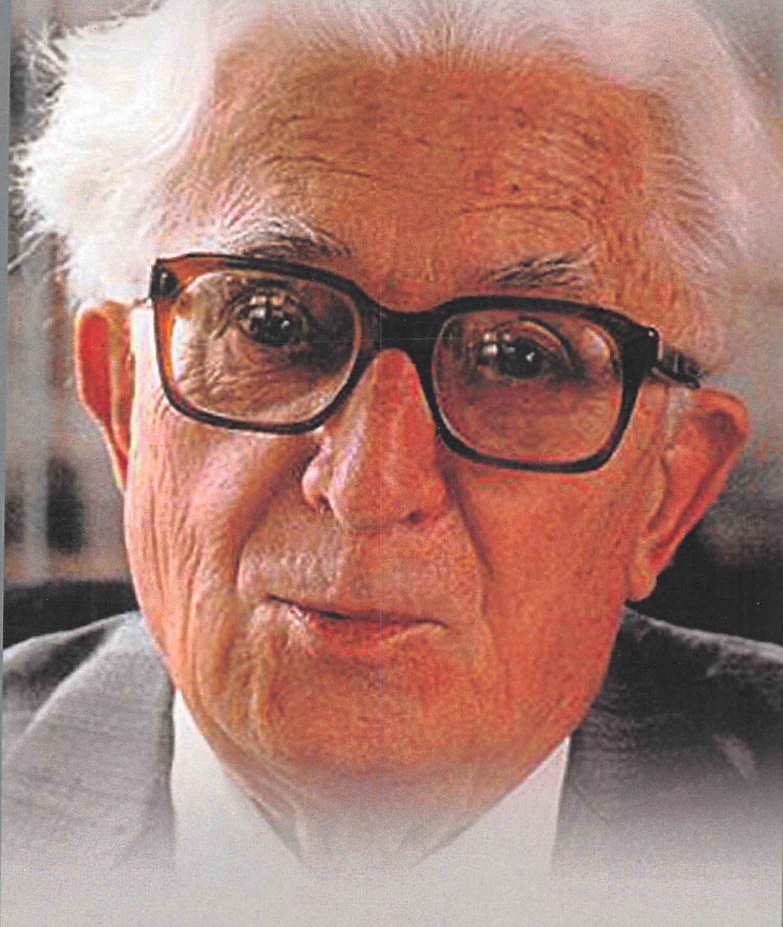
المشروع القومى للترجمة

فرنان برودل

الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية

من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر

ترجمة: مصطفى ماهر



الجزء الثالث

زمن العالم

ميراث الترجمة

1875

ليس من شك فى أن هذا الكتاب الموسوعى بأجزائه الثلاثة من أهم الكتب التى ظهرت فى فرنسا فى القرن العشرين، وليس غريباً أن يترجم إلى كثير من اللغات.

إن مؤلفه صاحب مدرسة فى التاريخ اتسمت بالنظر إلى التاريخ نظرة تجمع شتات الحياة فى العصور التى يتناولها، فجعلت التاريخ تاريخ بشر بقدر ما هو تاريخ دول، وذلك حين طرح موضوع نمو أوروبا قبل دخولها عصر الصناعة على مائدة البحث، ودخولها المتدرج فى الأنماط العقلانية للسوق والمشروع والاستثمار الرأسمالى.

إنه كتاب يتناول مرحلة مفصلية فى تاريخ البشرية وليس فى تاريخ أوربا فقط.

تصميم الغلاف: هانى الشناوى

الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية

الجزء الثالث

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة
المشرف على السلسلة: مصطفى لبيب

- العدد: 1875
- الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية: من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر (الجزء الثالث) زمن العالم
- فرنان برودل
- مصطفى ماهر
- 2013

هذه ترجمة كتاب:

Civilisation Matérielle, Économie et Capitalisme, XVe-XVIIIe Siècle

Tome 3

Le temps du monde

Par: Fernand Braudel

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية

من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر

(الجزء الثالث)

زمن العالم

تأليف : فرنان برودل
ترجمة : مصطفى ماهر

2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

برودل: فرنان
الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر/ (الجزء الثالث): زمن العالم
تأليف: فرنان برودل؛ ترجمة: مصطفى ماهر
القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣
٨٣٢ ص؛ ٢٤ سم
١- الاقتصاد - تاريخ
(أ) ماهر، مصطفى (مترجم)
(ب) العنـوان ٣٣٠,٠٩

رقم الإيداع ٢٠١١/١٠٤٥٢
الترقيم الدولى I.S.B.N 978 - 977 - 704 - 650 - 3
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

كلمة المترجم

وهذا هو المجلد الثالث والأخير من موسوعة فرنان برودل التى درس فيها تاريخ العالم من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، أحمد الله أننى وجدت من الصبر والمثابرة ما مكننى من إنجازه.

والمحور الذى يدور حوله المجلد هو الزمن الذى يستخدمه المؤرخون فى تنظيم التاريخ، والزمن الذى يفرض نفسه على الأحداث. وقد اهتم فرنان برودل اهتماماً خاصاً بالدورات القصيرة والطويلة التى كشفت عنها الدراسات النوعية وبخاصة ما انصب منها على الأسعار من حيث هى مؤشرات على الحركة الاقتصادية صاعدة أو هابطة. وهو لا يخفى إيمانه بالنمط الطويل من الدورة الزمنية الذى يعرف باسم «الاتجاه القَرْنى»، ويدفعه إيمانه هذا إلى تجاوز الحد الزمنى للكتاب وهو القرن الثامن عشر، والوقوف طويلاً عند الأزمة الاقتصادية التى بدأت فى عام ١٩٧٣/١٩٧٤. وهو يؤكد أن الظاهرة التى شهدها ذلك العام لا تزيد ولا تنقص عن أن تكون ذروة اتجاه قرنى، انتهى شطره الصاعد وبدأ شطره الهابط. وإذا كان شطره الصاعد يُقَدَّر بربع قرن من الزمان فالأرجح أن يستمر الهبوط الاقتصادى فى العالم الاقتصادى الحالى إلى عام ٢٠٠٠ أو قبيله بقليل (!).

ويتعرض برودل لموضوع بحثى تحمس له بعض العلماء والمفكرين وضرب عنه البعض الآخر صفحاً، وهو موضوع «العصور» الذى شُغلت به وكتب عنه قبل سنوات. والبحوث المتحمسة التى تتناول هذا الموضوع ترى أن تاريخ الإنسانية ينقسم إلى عصور قصيرة المدى، تضمها عصور طويلة المدى، أمام العصر القصير الذى يسميه بعض الباحثين «المدى القصير» فمن السهل إدراكه ومعرفة اتجاهاته لأن الإنسان يعيش فيه وفى إطاره المحدود، أما العصر الطويل أو «المدى الطويل» فيتجاوز عمر الإنسان، وإيقاعاته غامضة، ولهذا

يصعب قياسه وتحديده. ويتردد كثير من المفكرين أمام هذه «البحوث العصورية» أو «العصرانية» لأن الأساس الفلسفي الذي ترتكن إليه غير واضح. وإذا كان «العصر القصير» أو «المدى القصير» يمكن الإحاطة به بمناهج موضوعية وضعية قريبة من الملموس، فإن «العصر الطويل» أو «المدى الطويل» يحتاج لدراسته على ما يبدو إلى مناهج أكثر مرونة، وبيانات أكثر ثراء، ومقارنات وتفسيرات مناسبة. وأياً كان الأمر فالموضوع مغرٍ، ومن الخير أن برودل طرحه هنا، فنحن بحاجة في الدراسات التي تتأثر بالزمن إلى تقسيم عصوري مقبول علمياً.

ويتعرض برودل للعلاقة بين أزمة الانحسار الاقتصادي في العالم الآن منذ ١٩٧٤/١٩٧٣ وبين الزيادة السكانية. وهو يرى أن الزيادة السكانية في العالم لم تعد تنضبط بالكوارث الطبيعية كما كان يحدث في الماضي، فقد تغير هذا الوضع نتيجة لتقدم الطب والزراعة. وقد أدرك العالم أنه بلغ الحد الأقصى للزيادة السكانية في منتصف القرن الماضي، وأحس ببوادر الكارثة، ولم تنجه منها إلا الثورة الصناعية التي زادت معدلات الإنتاج زيادة هائلة. والسؤال الآن هل تواجه الإنسانية هذا الوضع مرة أخرى، وتتردى إلى مهاوي التدهور، أم هل تحدث ثورة جديدة من قبيل الثورة الصناعية تنقذ العالم من أزمته القرْنية؟

والمجلد الثالث، مثله مثل المجلدين السابقين، غني بموضوعاته، فهذا هو برودل يدور بنا من خلال العوالم الاقتصادية المتعاقبة التي انتهت في عصرنا الحاضر إلى عالم اقتصادي يتحلق حول نيو يورك. وندرس معه العلاقة بين العالم الاقتصادي والعالم الثقافي، فليس العالم الاقتصادي دائماً عالماً ثقافياً، وليست الهيمنة الاقتصادية دائماً مواكبة للتفوق الثقافي.

ويمتعنا الكتاب بدراسات حول تأثير المكان على النشاط الاقتصادي، فنقرأ عن بلاد مثل فرنسا وروسيا كان اتساع أراضيها وبعد المسافات في داخلها من العقبات التي عرقلت تقدمها أو فرضت عليها إيقاعات بطيئة. ونقرأ عن التجربة الإنجليزية وعن الرأسمالية والدولة، وعن رأي برودل فيها، وهو صاحب مدرسة متوازنة، تأخذ نفسها بالتدقيق إلى أبعد الحدود، والنقد على أعمق وأخلص ما يكون النقد، والحكم المتوازن بعد هذا وذاك.

وربما وجد القارىء في هذا المجلد أكثر مما وجد في المجلدين السابقين طائفة من الكلمات اتخذت سمات المصطلحات، كان من الضروري ترويضها لتنقل المفاهيم المقصودة. فكلمة «المكان» مثلاً وسعنا دائرة استخداماتها، فترانا نتحدث عن «المكان الفرنسي»، ونفضل هذه العبارة على عبارة «الأراضي الفرنسية»، لأننا ندخل بها المجال

الفلسفى للزمان والمكان، ومجال استخدام المكان والزمان كوسائل للتقسيم والتمييز والتصنيف.

واستجابةً لمتطلبات الدقة استخدمنا مسميات قديمة أحياناً من قبيل «الأراضى الواطئة»، واستخدمنا عبارة «الأقاليم المتحدة» عندما كانت الاسم الرسمى، وميزناها عند الضرورة عن «هولندة» التى كانت إقليماً من الأقاليم المتحدة، قبل أن تعمم الفرنسية استخدام الكلمة اسماً على الربوع «النيدرلاندية». وحرصنا على كتابة أسماء الأشخاص والأماكن أقرب ما تكون إلى نطقها فى لغاتها وأثبتنا الكتابة بالحروف اللاتينية لمزيد من الوضوح.

ولم نلجأ إلى استخدام ملحوظات هامشية أو شروح واجتهدنا بدلاً من ذلك كما فعلنا فى المجلدين السابقين فى أن نوفى المتن حقه من الوضوح.

عسى أن يلقى الكتاب الفذ بموضوعاته ومناهجه وأطروحاته ما هو جدير به من الدرس النقدى المثمر. والله ولى التوفيق.

مصطفى ماهر

أواخر عام ١٩٩٤

مقـــــدمـــة

هذا هو المجلد الثالث والأخير يستجيب لتحدٍ ولطموح. وهما تحدٍ وطموح يضفيان عليه معنى بعينـه سأتطرق إليه. ولقد شدتني العبارة الموفقة التي صاغها ڤولفرام إبرهارد Wolfram Eberhard [1] عبارة Die Weltzeit فاستخدمتها بالفرنسية Le temps du monde عنواناً له: «زمن العالم»، والعنوان جميل ما في ذلك شك، على الرغم من أنه يَعِدُ بأكثر مما أستطيع الوفاء به.

أما التحدي فيتمثل في الثقة التي أضعها في الاستعانة على أوسع نطاق ممكن بالتاريخ الذي نتناول منه في هذه المرة مساراته الزمنية وأشكاله الزمنية المختلفة. وهذا يعني أنني أرى أن تتبع مسارات التاريخ ومنطقياته هو الاختبار الأمثل الذي يتيح لي التحقق من صحة أو خطأ البحوث التي عرضتها من قبل في المجلدين الأول والثاني من هذا الكتاب. وهذا التحدي، كما يتضح، يختلط بطموح لا مراء فيه يتصور أن التاريخ يمكن أن يقوم بين أيدينا مقام التفسير، بل إن التفسير الذي يقدمه هو أكثر التفاسير إقناعاً، وأن يقوم مقام وسيلة للتثبّت، هي في الحقيقة وسيلة التثبت الوحيدة التي تخرج عن نطاق الاستدلال المجرد، والمنطق السبقي، بل أيضاً عن نطاق البداهة وما تنصبه لنا دائماً من فخاخ. وربما كان من قبيل الطموح أيضاً أن نقدم تخطيطاً ينطبق على العالم كله انطلاقاً من معطيات يعيبها النقص الشديد، ولكنها على الرغم من ذلك كثيرة يصعب الإحاطة بها كلها؟

وهكذا يرتسم هدف هذا المجلد بدقة. سيجد القارىء في هذا المجلد قصصاً وشواهد مما حدّث به الرواة، وتقارير وصفية، وصوراً، وسيجد فيه أشكالاً من التطور والاستمرار والانقطاع والانتظام، ولكنني منعت نفسي من الاسترسال في القص، أو الوصف لمجرد التمتع برسم خط، أو وضع نقطة، أو إضافة سمة تفصيلية هامة خارج نطاق الموضوع.

وحاولت ما استطعت إلى المحاولة من سبيل أن أرى وأن أدع الآخرين يرون سعياً إلى الفهم، أعني إلى التثبت والتحقق. ولكنني فعلت ذلك بإلحاح، وكأنما كان هذا الجهد هو الذي يبرر بحوثي، ويبرر مهنتي، مهنة المؤرخ.

إن كتابة تاريخ العالم كله مهمة تُيَئِّس أكثر الناس شجاعة، بل وأكثرهم سذاجة. فتلك مهمة يمكن مقارنتها بمحاولة الإحاطة بنهر بلا شواطيء، بلا بداية وبلا نهاية. بل إن هذه المقارنة أضيق من أن تحيط بالموضوع، والأصوب المقارنة لا بنهر واحد بل بأنهار عديدة. ولكن المؤرخين لحسن الحظ اعتادوا مواجهة الموضوعات الصعبة الضخمة التي تتعاظم أبعادها وتتجاوز الحدود، وهم يبسطونها بتقسيم التاريخ إلى مجالات: مجال التاريخ السياسي، ومجال التاريخ الاقتصادي، ومجال التاريخ الاجتماعي، ومجال التاريخ الثقافي. كذلك هم تعلموا من الاقتصاديين أن الزمن ينقسم إلى تقسيمات زمنية مختلفة، وهكذا أصبح الزمن، بعد استئناسه على هذا النحو، قابلاً للتشكيل بصفة عامة: فهناك التقسيمات الطويلة المدى، والتقسيمات القصيرة المدى، هناك مراحل النشاط الاقتصادي البطيئة، ومراحل النشاط الاقتصادي الأقل بطئاً، هناك التحولات السريعة، وهناك الفترات الخاطفة، وأقصر العصور أسهلها في الدراسة وأقربها إلى التتبع. ويمكن القول بصفة عامة إن لدينا وسائل لا يستهان بها لتبسيط تاريخ العالم وتنظيمه. يمكننا أن نستخلص زمناً ما مَرَّ على العالم كله بطوله وعرضه، فهو زمن العالم. ولكن زمن العالم هذا ليس هو، وما ينبغي له أن يكون، كل تاريخ البشر. إنما هو زمن يحكم، بحسب الجهة والعصر، أماكن معينة ووقائع معينة، دون غيرها، حيث تظل أماكن أخرى ووقائع أخرى خارج قبضته، غريبة عليه.

نأخذ الهند على سبيل المثال: الهند قارة قائمة بذاتها ؛ ما عليك إلا أن ترسم أربعة خطوط: ساحل كورومانديل ، وساحل مالابار، ومحور سورات/ دلهي، ومحور دلهي/دلتا الكنج ؛ لكي تحيط الهند بشكل رباعي (٢) ؛ في هذا الشكل الرباعي لا تعيش منه طبقاً لزمن العالم إلا المناطق التي على الأضلاع فقط. هي التي تتلقى مواصلات العالم وإيقاعاته، وإن صح أنها كانت تقاوم العصر وتتمرد على مساره أحياناً. واضح إذن أن زمن العالم كان يبث النشاط في المناطق الواقعة على هذه الخطوط الخارجية التي تعج بالحركة. وإذا سأل سائل: هل كان زمن العالم هذا يبعث صداه إلى داخل الشكل الرباعي ؟ أجبنا بنعم دون أدنى شك، كان صدى الزمن يصل إلى هذه أوتلك البقعة في الداخل. ولكنه كان كذلك غائباً عن بقاع أخرى. وهذه الصورة التي جرت عليها الأمور في «القارة» الهندية، صورة متكررة، نلتقي بها في كل البقاع المأهولة على سطح الكرة الأرضية، حتى في الجزر البريطانية إبان الثورة الصناعية. هناك في كل هذه البقاع مناطق لم يصل إليها صدى تاريخ العالم، مناطق يخيم عليها السكون أوالجهل الذي يحيط به السكون. وهذا هو رجل الاقتصاد النابوليتاني أنطونيو جينوفيزي Antonio Genovesi (١٧١٢ - ١٧٦٩) يقول: «في مملكتنا

[نابلي] مناطق يسكنها أناسٌ يُعتَبَرُ الساموديون [في أقاصي سيبريا] بالقياس إليهم أكثر تحضراً وتمديناً»[٣]. وخلاصة القول إننا كنا في البداية نظن أننا نتصدى لفيضان من الموضوعات غرقنا فيه، وإذا نحن وقد وعينا هذه الملحوظة نجد خريطة العالم أمامنا قد اتضحت معالمها على نحو ما، حيث انتشرت فيهابقع بيضاء لا تحصى تمثل المناطق التي لم تصل أصداء تاريخ الدنيا إلى مسامعها، هي نفس المناطق التي ظلت على هامش التاريخ المنتصر، والتي تناولها الحديث في المجلد الأول من كتابنا خاصةً.

فكأن زمن العالم بنْيَةٌ علوية تبرز فوق التاريخ العام، بنْية علوية تولدت عن القوى التي تعمل من تحتها، وارتكنت عليها، ثم أثرت بثقلها على القاعدة. هذا التأثير المزدوج الذي يتجه من أسفل إلى أعلا، ثم من أعلا إلى أسفل، تغيرت شدته من منطقة إلى منطقة ومن عصر إلى عصر، وظهر هذا التفاوت واضحاً حتى في البلاد المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً، فلم يسوى زمن العالم كل شيء على مستوى واحد.

والخط الذي يأخذ به هذا المجلد يميِّز من ناحية المبدأ مجالاً بعينه من مجالات التاريخ ألا وهو: التاريخ المادي والاقتصادي. وأقول بعبارة أخرى إن الموضوع الذي صحت نيتي على الإحاطة به في هذا المجلد الثالث هو تاريخ العالم، من منظور اقتصادي في المقام الأول، من القرن الخامس عشر إلى الثامن عشر. وهكذا فإن مهمتي تصبح ميسرة، أو المفروض أن تصبح مهمتي ميسرة. فلدينا عشرات من كتب التاريخ الاقتصادي الممتازة، منها ما يمتاز بالتركيز[٤]، ومنها ما يمتاز بالتوثيق الواسع. ولقد استخدمت كتاب التاريخ الاقتصادي العام Allgemeine Wirtschaftsgeschichte ليوزف كوليشر Josef Kulischer بمجلديه منذ أن ظهرا في عام ١٩٢٨ وعام ١٩٢٩[٥]، ولا يزال هذا الكتاب يعتبر في نظري أحسن دليل وأوثق سجل في هذا المجال. كذلك استخدمت على نحوٍ لا يقل في التقدير الكتاب الفذ «الرأسمالية الحديثة» Der moderne Kapitalismus الذي ألفه ڤرنر زومبارت Wrener Sombart (آخر طبعة ظهرت ١٩٢٨)، وهو يعتبر خلاصة قراءات وصياغات هائلة. ولكن كل هذه الكتب العامة انحصرت في إطار أوروبا. والرأي عندي أن التاريخ يفيد كل الفائدة من التفكير على أساس المقارنات، على مستوى العالم، بل إنني أعتقد أن هذا المستوى هو المستوى الوحيد الذي له قيمة. وكان الشاعر الألماني فريدريش نوڤاليس Friedrich Novalis (١٧٧٢-١٨٠١) يقول: «أي تاريخ هو بالضرورة عالمي.»[٦] والحقيقة أن التاريخ الاقتصادي للعالم في مجموعه أيسر على الفهم من تاريخ أوروبا وحدها، ولا يعني هذا أن التاريخ الاقتصادي للعالم في مجموعة أسهل في حد ذاته من تاريخ أوروبا وحدها.

أضف إلى هذا أن الاقتصاديين على الأقل منذ الخمسينيات[٧]، والمؤرخين منذ زمن بعيد لم يعودوا يؤمنون بأن الاقتصاد مجال قائم بذاته، ولا بأن التاريخ الاقتصادي مجال تفصله حدود صارمة عن غيره من المجالات، يستطيع الإنسان أن ينغلق فيه على نفسه

هادىء البال. هذه مسألة أصبح الإجماع عليها اليوم واضحاً جلياً. يرى ڤيتولد كولاWitold Kula أن «نظرية الاقتصاد السياسي المستقلة في الرأسمالية المتطورة [وأود أن أضيف: ولا في الرأسمالية إبان بداياتها] قد تأكد بالدليل القاطع أنها كلام اتفاقي من كلام المدارس» (٨). ويذهب خوسيه جنتيل دا سيلبا José Gentil da Silvaإلى أن «كل الأمور في التاريخ يمسك بعضها بعضاً، والنشاط الاقتصادي على وجه الخصوص لا يمكن فصله عن السياسة ومذاهبها، ولا يمكن فصله عن الإمكانات والضغوط التي تتصل به» (٩). وعندما يواجه ڤ.ڤ. روستو W. W. Rostow (١٠) السؤال: هل الإنسان في المجتمع أساساً إنسان اقتصادي؟ يجيب بالنفي بكل تأكيد. وجيورجي لوكاش Giörgy Lukàcs(١١) يجد من المضحك أن يفكر الإنسان في أن موضوع الاقتصاد «يمكن في الحقيقة فصله عن بقية المشكلات الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية». ويرى ريموند فيرث Raymond Firth أن كل أنشطة الإنسان «لها وجه اقتصادي، ووجه اجتماعي ووجه ثقافي» ووجه سياسي ما في ذلك أدنى شك (١٢). والرأي عند يوزف شومبيتر Josef Schumpeter أن «التاريخ الاقتصادي لا يمكن أن يكون اقتصادياً خالصاً» (١٣) وعالم الإتنولوجيا چان پوارييهJean Poirier يرى أن «عالِم الاقتصاد لا يمكن أن يحيط بواقعة اقتصادية إحاطة كاملة إلا إذا وسّع النطاق وتجاوز حدود الاقتصاد» (١٤). وهذا واحد من الاقتصاديين في أيامنا هذه يؤكد «أن الانفصال عن العلوم الاجتماعية الأخرى [...] غير مقبول في مجال الاقتصاد السياسي» (١٥)، وهذا ما كان يقوله فيما مضى على وجه التقريب چان - باتيست سي Jean-Baptiste Say (١٨٢٨) «الاقتصاد السياسي الذي كان يبدو أنه ليس له من هدف سوى النعم المادية وجد نفسه يحيط بالمنظومة الاجتماعية كلها، فهو يرتبط بكل شيء في المجتمع» (١٦).

التاريخ الاقتصادي للعالم هو إذن كل تاريخ العالم، ولكن من منظور معين، هو منظور الاقتصاد. واختيار هذا المنظور بالذات دون غيره معناه تمييز مسبق لنمط من التفسير الأحادي، وهو تمييز خطير؛ وسأسعى إلى الخلاص من ربقته سعياً جاداً، وإن كنت أعلم مسبقاً أنني لن أتمكن من ذلك تماماً. فالإنسان لا يميز سلسلة الوقائع التي توصف بالاقتصادية دون أن يعود عليه هذا التمييز بمثالب. وهل يستطيع الإنسان مهما أخذ نفسه باليقظة أن يسيطر على الوقائع فلا يصفها بالضرورة بأنها اقتصادية بل يصفها بما يتفق مع جوهرها، ويضعها في موضعها المناسب، ويتجاوزها؟ هل يستطيع أن يتحاشى النزعة الاقتصادية المتغلغلة ومشكلة المادية التاريخية؟ إن محاولة السير على هذا النهج تشبه محاولة السير على رمال متحركة.

وسيرى القارىء على مر الصفحات التالية كيف حاولت أن أتغلب على هذه الصعاب.

كان عليّ في البداية أن أنير لنفسي الطريق، أن أشعل مشكاتي، ومن هنا جاء الباب

الأول النظري الذي يحمل عنوان تقسيم المكان والزمن - والذي يهدف إلى وضع الاقتصاد في موضعه من الزمن والمكان، إلى جانب ومن تحت ومن فوق عوامل التقسيم الأخرى التي تشارك الزمن والمكان وهي: السياسة والثقافة والمجتمع.

أما الأبواب الخمس التالية - من الثاني إلى السادس - فهي تحاول السيطرة على الزمن الذي سنعتبره بمثابة عدونا الوحيد. وتعلقت مرة أخرى بأهداب مفهوم «المدى الطويل»(١٧)، وهذا معناه بطبيعة الحال الاهتمام بالعصور الطويلة وإغفال الفترات القصيرة والوقائع التي لم تستمر طويلاً. لن يجد القارىء في الصفحات التالية قصة حياة جاك كورJacques Cœur، ولا صورة لشخصية ياكوب فوجار Jalob Fugger، ولا ألف تفسير وتفسير لمنظومة لوLaw. فهل أدى الانصراف عن مثل هذه العناصر إلى ظهور فجوات في الكتاب؟ ربما، ولكن هل هناك وسيلة أخرى منطقية للاختصار ؟

واعتمدت على المنهج المألوف فقسمتُ زمن العالم إلى عصور طويلة تأخذ في اعتبارها بصفة خاصة الخبرات الأوروبية المتتابعة. وخصصت بابين من أبواب المجلد الثالث للنظم الاقتصادية التي تهيمن عليها المدينة، فتناول الباب الثاني: البندقية، والباب الثالث: أمستردام. أما الباب الرابع ويحمل عنوان «الأسواق القومية» فيدرس ازدهار الأنظمة الاقتصادية القومية في القرن الثامن عشر، وبخاصة في فرنسا وانجلترة. ويقوم الباب الخامس - وعنوانه: «العالم مع أوروبا أو ضدها» - بجولة حول العالم في القرن المسمى بقرن التنوير. ويختص الباب السادس بالثورة الصناعية والنمو، وهو الباب الأخير من الكتاب، وهو يدرس الانفصال الهائل عن الماضي، ذلك الانفصال الذي يعتبر أصل العالم الذي نعيش فيه اليوم. ثم تأتي كلمة الختام التي اتسعت فأصبحت باباً.

وآمل أن تأتي هذه الخبرات التاريخية المختلفة، التي لاحظتها عن قرب شديد وفي تأن وتؤدة، مؤكدة للتحليلات التي تضمنها المجلد الثاني. ولقد قال يوزف شومبيتر في كتابه الذي نعتبره نحن المؤرخين أعظم مؤلفاته وهو History of Economic Analysis، «تاريخ التحليل الاقتصادي» الصادر في عام ١٩٥٤، إن هناك ثلاثة طرق (١٨) لدراسة الاقتصاد هي: التاريخ والنظرية والإحصاء، وإنه لو أتيحت له الفرصة ليختار حياته من جديد، لتخصص في التاريخ. كذلك أود، من المنطلق نفسه، أن يرى المتخصصون في العلوم الاجتماعية أن التاريخ وسيلة فائقة للمعرفة والبحث وأن يفيدوا منها. فما الحاضر في أغلب أمره إلا فريسة في قبضة ماضٍ عنيد مصمم على البقاء والاستمرار، وما الماضي، بما ينضوي عليه من قواعد واختلافات وتشابهات، إلا المفتاح الذي لا محيص عنه لكل فهم جاد للزمن الحاضر ؟

الباب الأول

تقسيم المكان والزمن في أوروبا

هذه الباب الذى يُعنى بالناحية النظرية ، كما يتبين من عنوانه ، يتكون من شقين : الشق الأول يدرس تقسيم المكان ، والشق الثانى يدرس تقسيم الزمان - ومعنى ذلك أنه يتناول فى البداية الوقائع الاقتصادية ، ثم الوقائع الاجتماعية التى تواكبها فيُفَصِّلها ويرتبها بحسب المكان الذى شغلته أولاً، ثم بحسب الزمن الذى جرت فيه ثانياً. ويتطلب هذا النوع من التناول الدخولَ فى تفصيلات مسهبة من أجل توضيح العنصر الأول : عنصر المكان ، وهو توضيح ضرورى لفهم العنصر الثانى: عنصر الزمان. والرأى عندى أن دراسة هذين العنصرين أساسية ، فهى تمهد السبيل للبحث الذى نتصدى له ؛ فهى كفيلة بتوضيح الطريق الذى سنتبعه، وبإظهار المبررات التى يستند إليها ، واقتراح المفردات اللغوية التى من شأنها أن تسهِّل علينا مهمتنا . ولسوف نلاحظ أن تحديد المفردات اللغوية أمر له أهمية بالغة، وكأن المفردات اللغوية التى تعبر عن المضامين المقصودة هى الملك المتوج الذى يتربع على عرش المناقشة فى حالتنا هذه ، كما تتربع عليه فى كل مناقشة جادة .

المكان والكيانات الاقتصادية :

العوالم الاقتصادية

المكان من حيث هو عامل أساسى من عوامل التفسير، يسوقنا إلى تناول كل ما يشغل مكاناً من وقائع التاريخ، أى يسوقنا إلى تناول : الدول والمجتمعات والثقافات والنظم الاقتصادية... وجديد بالذكر أن معنى المكان ودوره يتغيران بتغير الإطار[١] الذى نتخذه منطلقاً لنا، وإن لم يكن هذا التغير من النوع الجوهرى الذى يقلب كل شىء رأساً على عقب.

وأود فى البداية أن أركز اهتمامى على الاقتصاد وحده دون سواه. ثم أنتقل بعد ذلك إلى محاولة تحديد المكان وكيفية تدخل الإطارات الأخرى فيه. وأنا عندما اخترت أن أبدأ بالاقتصاد استجبت لمبررات يتصدرها بطبيعة الحال برنامج هذا الكتاب ؛ أضف إلى ذلك أن الكيان الاقتصادى ، بين كل الكيانات هو أسهلها تحديداً وأوسعها مدى. والكيان الاقتصادى أو ما يعرف بالإشغال الاقتصادى يرسم إيقاع الزمن المادى للعالم، وحركته تشمل كل الوقائع الاجتماعية التى قد تواكبه وقد تعاديه، ولكنها تتدخل فيه دون توقف فتؤثر فيه وتتأثر به، وهذا هو أقل ما يقال فى هذه العلاقة .

العوالم الاقتصادية

لا بد لنا قبل البدء فى المناقشة من أن نشرح تعبيرين من الممكن الخلط بينهما :

كيان اقتصاد عالمى économie mondiale

وعالم اقتصادى économie- monde

أما الكيان الاقتصادى العالمى فهو كيان اقتصادى يشمل الدنيا كلها ؛ ويحيط، كما يقول سيسموندى Sismondi بـ «سوق العالم كله» [٢] بـ «الجنس البشرى كله أو بتلك الشريحة الكاملة من الجنس البشرى التى تتجر بعضها مع البعض الآخر والتى أصبحت اليوم تكوّن سوقاً واحدة على نحو ما»[٣] .

أما العالم الاقتصادى – الذى أسميته بالفرنسية économie-monde وهى تسمية غير مألوفة لم يحسن الناس استقبالها فى اللغة الفرنسية ، نحتّها بكل بساطة قياساً على الألمانية ، لأننى لم أجد وسيلة أخرى أفضل ، لكى أترجم المضمون الخاص للفظة الألمانية Weltwirtschaft [٤] فيعنى كياناً اقتصادياً يقوم فى جزء فقط من العالم ، فى جزء من كوكب الأرض يتصف بأنه مستقل اقتصادياً، وبأن له القدرة فيما يتصل بالأساسيات على الاكتفاء الذاتى، وبأن له علاقاته وتبادلاته القائمة التى تضفى عليه نوعاً من الوحدة العضوية[٥] .



ظلت مدينة البندقية ، المركز القديم للعالم الاقتصادي الأوروبي في القرن الخامس عشر، حتى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، مدينة تختلط فيها الأمم المختلفة، حيث كان الشرقيون يحسون بأنفسهم كأنهم في وطنهم .

(جزء من لوحة لابياتسيتا La Piazzetta من رسم لوقا كارليفاريس Luca Carlevaris. في متحف Ashmolean Museum باكسفورد)

وأذكر على سبيل المثال أننى درستُ، منذ وقت طويل البحر المتوسط فى القرن السادس عشر، من حيث هو «مسرح اتخذ أبعاد العالم» أو من حيث هو «عالم اقتصادى»، وكنت أعنى بهاتين التسميتين ، لا البحر المتوسط فى حد ذاته، بل كل الأماكن التى تصل إليها الحياة التجارية على سواحل البحرالمتوسط، بعدت هذه الأماكن أو قربت. وهى منطقة تكوّن عالماً فى حد ذاته ، كلاً متكاملاً . كانت منطقة البحر المتوسط ، على الرغم من انقسامها سياسياً وثقافياً واجتماعياً أيضاً ، تمثل نوعاً من الوحدة الاقتصادية، نشأت فى الحقيقة من أعلى، انطلاقاً من مدن شمال إيطاليا المهيمنة ، على رأسها البندقية، وإلى جانب البندقية: ميلانو وجنوة وفلورنسه (٧) . ولم يكن هذا الكيان الاقتصادى الجامع يشمل كل الحياة الاقتصادية للبحر المتوسط والبقاع التى تعتمد عليه . بل كان أشبه شىء بالشريحة العليا التى كان نشاطها يظهر بأشكال متفاوتة فى كل شواطىء البحر بل قد يظهر فى العمق أيضاً فيما وراء هذه الشواطىء . تجاوز هذا النشاط حدود الامبراطوريتين ، الإمبراطورية الإسبانية التى اكتملت صورتها لتوها على يد شارل الخامس شارلكان الذى لقب بالإمبراطور فى عام ١٥١٩ وظل يحمل التاج الإمبراطورى إلى أن خلع فى عام ١٥٥٦، والإمبراطورية التركية التى بدأ صعودها قبل استيلائها على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ . وتجاوز هذا النشاط أيضاً الحدود المعلمة والفارقة بين الحضارات التى تقتسم المكان فى منطقة البحر المتوسط الحضارة اليونانية التى تضعضعت وانكمشت تحت وطأة القهر التركى المتزايد ؛ والحضارة الإسلامية المتحلقة حول استانبول؛ والحضارة المسيحية المرتبطة بفلورنسه وروما فى وقت واحد ، أى المرتبطة بأوروبا الداعية إلى النهضة ،وأوروبا المناهضة للبروتستنتية . كان عالم الإسلام وعالم المسيحية يتواجهان على طول خط فاصل يرتسم من الشمال إلى الجنوب عبر البحر المتوسط بين الشرق والغرب ، وكان هذا الخط يصل إلى ساحل تونس الحالية ماراً بشواطىء البحر الأدرياتيكى وشواطىء صقلية . على هذا الخط ، الذى شطر منطقة البحر المتوسط إلى شطرين ، تمركزت كل المعارك المدوية بين المسيحيين وبين من اعتبرهم المسيحيين كفاراً . ولكن سفن التجار لم تعبأ بهذا الخط بل كانت لا تكف عن اجتيازه.

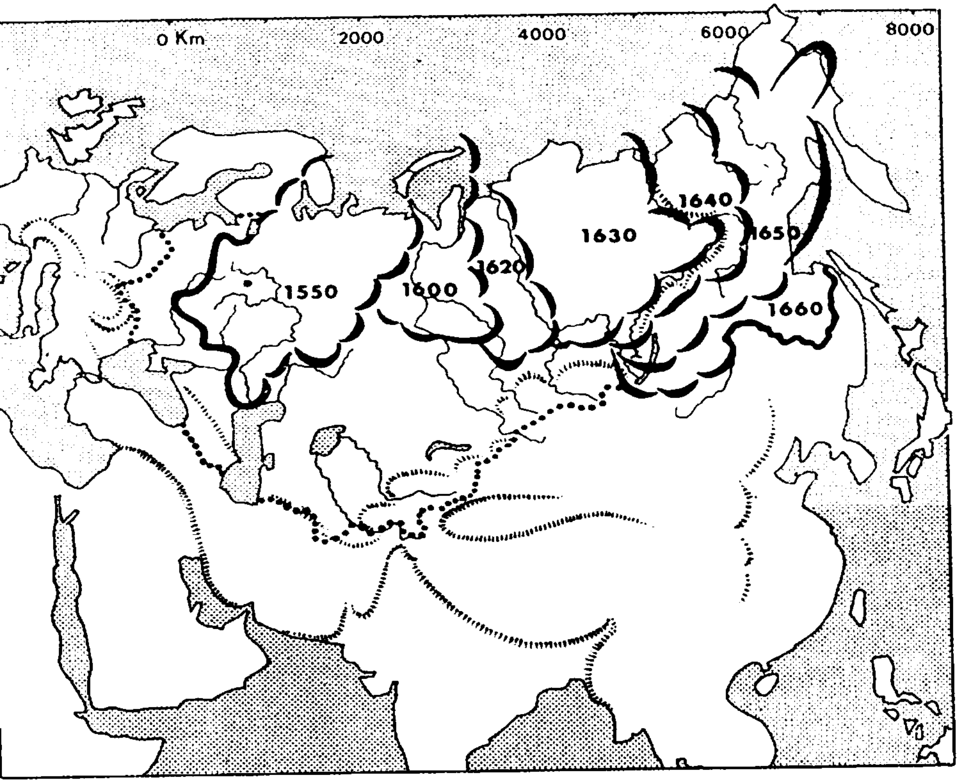
كانت السمة المميزة لهذا العالم الاقتصادى الذى أشرنا باختصار إلى خطوطه العريضة، وهو عالم اقتصاد البحر المتوسط فى القرن السادس عشر، تتمثل فى تخطّى الحدود السياسية والثقافية، بأساليب تتفق مع كل نوع من الحدود، وكان تخطى الحدود هذا يبين انقسام عالم البحر المتوسط إلى منطقتين ويبرز السمات النوعية لكل منطقة. هكذا نجد التجار المسيحيين فى عام ١٥٠٠ قد عبروا الحدود الشام ومصر واستانبول وشمال أفريقيا؛ ونجد التجار الشوام والأتراك والأرمن فيما بعد قد عبروا الحدود أيضاً إلى الربوع المطلة على البحر الأدرياتيكى . كان الاقتصاد يندفع غازياً فيوجه النقود والمبادلات التجارية،

ويسعى إلى خلق وحد من نوع ما، بينما كان كل شيء في كل المجالات الأخرى ينحو نحو الانقسام إلى كتلتين متمايزتين . وكان نظام المجتمع في منطقة البحر المتوسط يشهد بصورة عامة على هذا التباين، فكان لكل شطر نظامه الاجتماعي. نجد من ناحية مجتمعاً مسيحياً يقوم على نظام إقطاعي نبلائي ، ونجد من الناحية المقابلة مجتمعاً إسلامياً يسوده نظام التيمار[التركي]، والتيمار إقطاعيات ينال صاحبها ريعها طوال حياته، يكافأ بها الرجال الذين يبرزون في الحرب أو يتميزون بقدرات على النضال . فإذا مات صاحب التيمار آلت إلى الدولة لتوزعها من جديد .

والخلاصة أننا عندما ندرس حالة خاصة من حالات العوالم الاقتصادية دراسة متأنية يمكننا أن نستنتج أن العالم الاقتصادي يجمع في داخله مناطق متباينة ، متفردة، قد يكون تباينها أو تفردها اقتصادياً ، وقد يكون غير اقتصادي ، ولكن هذا العالم الاقتصادي هو الذي يجمعها ؛ كذلك نتبين أن هذا العالم الاقتصادي يشغل مساحة هائلة (المفروض من ناحية المبدأ أن يكون العالم الاقتصادي هو أكبر منطقة مترابطة في عصر بعينه، وفي حيز بعينه من الكرة الأرضية) ؛ وأنه يتخطى عادة حدود التجمعات الكثيفة الأخرى التي يحيط بها التاريخ .

عوالم اقتصادية
منذ أقدم العصور

كانت هناك منذ الأزل ، أو على الأقل منذ أقدم العصور عوالم اقتصادية، تماماً كما أنه كانت هناك منذ الأزل، أو على الأقل منذ أقدم العصور، مجتمعات وحضارات ودول بل وإمبراطوريات. وإذا نحن خطونا على مدارج التاريخ بخطى واسعة جاز لنا أن نقول إن فينيقيا القديمة كانت تمثل في عصر إمبراطوريات ضخمة تخطيط عالم اقتصادي. ويمكن أن نقول القول نفسه عن قرطاجة إبان ازدهارها ، وعن العالم الهيلليني، بل وروما ، وعالم الإسلام بعد انتصاراته الهائلة. فلما أهل نجم القرن التاسع رسمت المغامرة النورماندية على الشريط الساحلي لأوروبا الغربية تخطيط عالم اقتصادي قصير المدى، كان هشاً يفتقر إلى التماسك ، فورثه آخرون. وما بدأ القرن الحادي عشر حتى أعدت أوروبا العدة لما سيكون عليه كيانها الاقتصادي العالمي الأول، وهو كيان ستتبعه كيانات أخرى تتوالى حتى العصر الحاضر . وتعتبر مسكوفيا - المرتبطة بالشرق والهند والصين وآسيا الوسطى وسيبريا - عالماً اقتصادياً قائماً بذاته، على الأقل حتى القرن الثامن عشر. ويمكن أن يقال الكلام نفسه عن الصين التي قبضت منذ وقت جد مبكر على زمام بقاع شاسعة مجاورة لها وربطتها بمصيرها وهي: كوريا واليابان والجزر المحيطية وفيتنام ويونن والتبت ومنغوليا ، وكانت قبل ذلك من البلدان المستقلة. أما الهند ، فقد سبقت هؤلاء وأولئك، واستغلت المحيط الهندي لخدمة أغراضها وحولته إلى ما يشبه البحر الداخلي، ابتداء من سواحل شرق



١- عالم اقتصادي أم إمبراطورية عالمية؟

غزت روسيا في غضون قرن من الزمان المكان الشاسع الذي نعرفه باسم سيبريا . ويضم وهادا تغمرها المياه في غرب سيبريا، وهضبة سيبريا الوسطى ، وجبالاً في الشرق تقدمت روسيا فيها بصعوبة، وبخاصة عندما اصطدمت جنوباً بالصين. هل نحن هنا حيال عالم اقتصادي أم إمبراطورية عالمية ؟ هل نعود إلى مجادلة إمانويل فالارشتاين؟ أم نقبل بما قاله من أن سيبريا صنعتها القوة، وأن الاقتصاد - يعني الإدارة - لعب الدور الثاني ، ولم يكن عليه إلا أن يتبع . والحدود المنقّطة هي حدود الاتحاد السوفييتي [قبل أن ينفرط عقده بعد عصر جورباتشوف].

أفريقيا إلى الجزر المحيطية .

والخلاصة أن حدود العوالم الاقتصادية لا تعتبر حواجز نهائية صارمة، بل نراها تتعرض بلا نهاية لعمليات التخطى والتجاوز التى تجرى تلقائياً ونرى آثارها فى كل مكان . حتى تلك الحالة التى تبدو للوهلة الأولى خارجة على هذا النمط ، حالة الإمبراطورية الرومانية ، نرى اقتصادها يتخطى حدودها على طول خط الرخاء المحازى لنهر الراين ونهر الدانوب ، أو فى اتجاه الشرق حتى البحر الأحمر والمحيط الهندى : ولنذكر ما كتبه پلينيوس

الكبير من أن روما كانت تخسر فى مبادلاتها مع الشرق الأقصى ١٠٠ مليون سيسترسيوس فى العام ، وما زلنا نجد عملات السيستريوس الرومانية القديمة هذه فى الهند إلى يومنا هذا (٨) .

قواعد تحديد

الاتجاهات العامة

هكذا يقدم إلينا الزمن كما عاشه البشر طائفة من أمثلة العوالم الاقتصادية. لا نقول إنها عديدة، ولكنها كافية تسمح لنا بإجراء المقارنات . وإذا كان كل عالم اقتصادى قد استمر زمناً طويلاً جداً ، فلنا أن نتصور أنه قد تطور، وتحور فى مكانه متأثراً بذاته وبعصوره، وسلكت دُوَلُه المتابعة هى أيضاً سبلاً من التقارب . والحق أن المادة المتاحة من الوفرة بحيث تتيح لنا نوعاً من التنميط ، أى تعيننا على تحديد سمات نمط العوالم الاقتصادية، أو على الأقل استخلاص مجموعة متكاملة من القواعد التى تبين الاتجاهات(٩) والتى تحدد وتعرّف علاقاتها بالمكان .

أول شىء نحرص عليه عندما نشرع فى تفسير أى عالم اقتصادى هو تحديد المكان الذى يشغله . ونحن لا نجد عادة صعوبة فى رسم حدوده لأن هذه الحدود لا تتغير إلا ببطء . والمنطقة التى يشغلها هى الشرط الأول لوجوده . فليس هناك عالم اقتصادى دون مكان خاص به له دلالات من أوجه مختلفة :

* هذا المكان له حدوده ، والخط الذى يحيط به يعطيه معنى معين ، كالبحر تفسره شواطئه؛

* يتضمن هذا المكان مركزاً واحداً يعمل من أجل صالح مدينة ومن أجل صالح رأسمالية نشأت وفرضت هيمنتها ، أياً كان شكل هذه الرأسمالية ؛ فإذا تعددت المراكز فإن هذا التعدد يكون إما شكلاً مبكراً فجاً ، أو شكلاً من أشكال التحلل أو نوعاً من الطفرة. ومن الممكن أن تؤدى القوى الخارجية والداخلية إلى عمليات تغيير المركز : فالمدن المهيأة لاتخاذ شهرة عالمية ، أو المدن العالمية تتنافس بعضها مع البعض الآخر تنافساً لا ينتهى إلى نهاية، وتحل بعضها محل البعض الآخر فى وضع المركز.

* والمكان الذى يشغله العالم الاقتصادى يتسم بسمة طبقية فهو يجمع طائفة من الكيانات الاقتصادية الخاصة، بعضها فقير، وبعضها الآخر متواضع ، يتوسطها كيان واحد فقط هو الغنى نسبياً. ويؤدى هذا الوضع الطبقى إلى بروز أنواع من التفاوت، أو من الفروق فى الجهد الذى يشغّل الكيان فى مجموعه. ومن هنا جاء «التقسيم الدولى للعمل» الذى يقول سـويزى P. M. Sweezy عنه إن كارل ماركس لم يتنبأ بأنه سيتجسم فى

الواقع على هيئة أنماط[مكانية] يحكمها النمو والتخلف ، فهنا فى هذا المكان نمط سمته النمو ، وهناك فى ذلك المكان نمط سمته التخلف ، وهكذا يقسم الإنسانية إلى معسكرين متضادين – معسكر من يملك ومعسكر من لايملك

* تفصل بينهما فجوة أكثر عمقاً من تلك التى تفصل بين البورجوازية والبروليتاريا فى البلاد الرأسمالية المتقدمة (١٠) . ونلاحظ على أية حال أن هذا الفاصل ليس جديداً، بل هو جرح قديم ، وهو جرح لا شك فى أنه لا أمل فى شفائه ، جرح كان موجوداً قبل كارل ماركس بزمن طويل .

هكذا نجد لدينا ثلاث مجموعات من الشروط ، كل مجموعة منها ذات بُعْدٍ عام :

القاعدة الأولى :

مكان يتغير ببطء

تقع حدود العالم الاقتصادى فى المنطقة التى يبدأ فيها كيان اقتصادى آخر من نفس النمط؛ هذه المنطقة الحدودية منطقة تتميز بأن هذا الكيان الاقتصادى أو ذاك لا يجد فائدة اقتصادية فى تجاوزها من هذه الناحية أوتلك، إلا فى حالات استثنائية. أما غالبية التجارة، فى هذه المنطقة الحدودية ، فتحقق فى الاتجاهين «من الخسارة أكثر مما تحقق من المكسب»(١١) . كذلك من قبيل القاعدة العامة أن حدود العوالم الاقتصادية تَمْثُلُ أمامنا على شكل مناطق فاترة النشاط، بليدة ، ميتة، كأنما كانت هذه الحدود حواجز صفيقة ، يصعب تجاوزها ، كثيراً ما تكون حدوداً طبيعية من قبيل الأرض الغشيمة التى لا يُعْرف لها صاحب أو البحر المديد الذى لا يعرف له صاحب . نذكر من أمثلتها الصحراء – على الرغم من القوافل – بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء . أو المحيط الأطلسى ، الذى كان أشبه شىء بالفراغ الذى ظل طوال قرون يمتد إلى جنوب أفريقيا وغربها امتداد السد المنيع، بالمقارنة بالمحيط الهندى الذى غزته مسارات التجارة منذ وقت مبكر ، على الأقل فى جزئه الشمالى . أو من قبيل المحيط الهادى الذى لم تستطع أوروبا الغازية أن تضمه إليها إلا فى صعوبة وعسر : وما كانت رحلة ماجلان فى حقيقتها إلا اكتشاف منفذ دخول يؤدى إلى بحر الجنوب ، لا باب دخول وخروج ، خروج بمعنى العودة ، بحيث تنفذ منه الرحلات رائحة غادية. يشهد على ذلك أنه هو نفسه فى طريق العودة سلك الطريق التى عرفتها سفن البرتغال حول رأس الرجاء الصالح . ولم تستطع الرحلات الأولى حتى عام ١٥٧٢ ورحلات غليون مانيلا أن تحطم حقيقةَ العائق الرهيب الذى كان بحر الجنوب يمثله .

من قبيل العوائق المنيعة نذكر المفازات بين أوروبا المسيحية والربوع البلقانية التركية أو بين روسيا والصين ، أو بين أوروبا ومسكوفيا . كانت حدود العالم الاقتصادى الأوروبى فى

القرن السابع عشر ناحية الشرق تمر عبر شرق بولندة ؛ وتتحاشى موسكوفيا الشاسعة. كانت موسكوفيا فى نظر الأوروبى فى ذلك الوقت نهاية العالم . وإليك هذا الرحالة(١٢) الذى سلك السبيل فى عام ١٦٠٢ إلى بلاد فارس يعرج إلى الأرض الروسية ابتداء من سمولينسك ، فيتصور موسكوفيا «مملكةً كبيرةً شاسعةً» «موحشة ، جرداء ، كثيرة المستنقعات ، تكسوها الحشائش والحسك» والغابات «تتخللها المستنقعات التى يجتازها الناس مارّين على مسلكٍ صُنع من مخلفات الأشجار» وقد عدّ هذه المسالك وأشبابها بين سمولينسك وموسكو فوجدها «تربو على ٦٠٠ » و«أكثرها فى حالة سيئة» ، مملكة ليس فيها ما يشبه الممالك الأخرى ، بل هى خواء ، قد تقطع ٢٠ أو ٣٠ من الأميال دون أن تلقى مدينة أو قرية» ، والطرق وعرة عسيرة حتى فى الفصل المعتدل من السنة، مملكة «موصدة أمام كل داخل، حتى ليستحيل على الإنسان أن يدخلها أو يخرج منها سراً ، أو بدون تصريح أو صك أمان من الغرندوق». وصفها رحالة آخر بأنها مملكة لا سبيل إلى دخولها ، وهذا الرحالة رجل إسبانى استعاد حول عام ١٦٨٠ ذكرياته عن رحلته من ڤيلنا Wilna إلى موسكو مروراً بسمولينسك «موسكوفيا كلها غابة متصلة» ليس فيها من الريف إلا ما قطع الإنسان أشجاره بالبلطة (١٣). حتى وسط القرن الثامن عشر كان الرحالة الذى يتجاوز ميتاو Mitau، عاصمة كورلاند Kurland [فى ليتوانيا] لا يجد له مكاناً ينزل فيه إلا «بيوتاً يشغى فيها القمل» يقوم عليها اليهود «ينام فيها الإنسان مختلطاً بالبقر والخنازير والدجاج والبط ومشتل إسرائيلى تفوح منه كل روائح الإسرائيليين يبثها موقد ارتفعت حرارته عن المألوف»(١٤) .

ومن المفيد أن نأخذ فى اعتبارنا مرة أخرى مقاييس هذه المسافات الرهيبة المنفرة، لأن العوالم الاقتصادية تتخذ أماكنها فى داخل هذه الصعاب ، وتنمو وتكبر وتستمر وتتطور. عليها أن تقهر المكان لكى تهيمن عليه ، ولكن المكان كان يعاندها ويثار منها دون هوادة ويجدد هجومها عليها . كان من قبيل المعجزة أن أوروبا نقلت حدودها دفعة واحدة ، أو بما يوشك أن يكون دفعة واحدة ، عندما قامت باكتشافات نهاية القرن الخامس عشر . ولكنها كانت مطالبة بأن تُحكم قبضتها على هذا المكان الذى فتحته ، سواء فى ذلك مياه الأطلنطى أو أراضى أمريكا . ولم يكن من السهل إحكام القبضة على المحيط الأطلنطى الخاوى ولا على أمريكا التى كانت نصف فارغة . كذلك لم يكن من السهل شق طريق نحو كيان اقتصادى عالمى آخر ، أو توجيه «هوائى» ناحيته أو مد خط كهرباء جهد عالى إليه. ما أكثر الشروط التى كان من الضرورى أخذها فى الاعتبار لكى يظل باب تجارة المشرق مفتوحاً طوال قرون بين جانبين متعاديين متحفزين أحدهما بالآخر ... وما كانت التجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح لتنجح إلا لأن تجارة المشرق سبقتها إلى نجاح طويل وأبقت باب تجارة المشرق مفتوحاً . ولقد تطلب فتح طريق الرجاء الصالح جهوداً هائلة، وتكلف تكاليف باهظة، حتى إن البرتغال أنفقت فيه كل طاقاتها . وهناك مثل آخر على اجتياز المناطق الشاسعة

الوعرة هو نجاح العالم الإسلامى فى قهر الصحراء بمد طريق القوافل من خلالها ، وهو فتح باهر تطلب العمل فى تؤدة على تأمينه بإنشاء شبكة من الواحات ونقاط التزود بالماء .

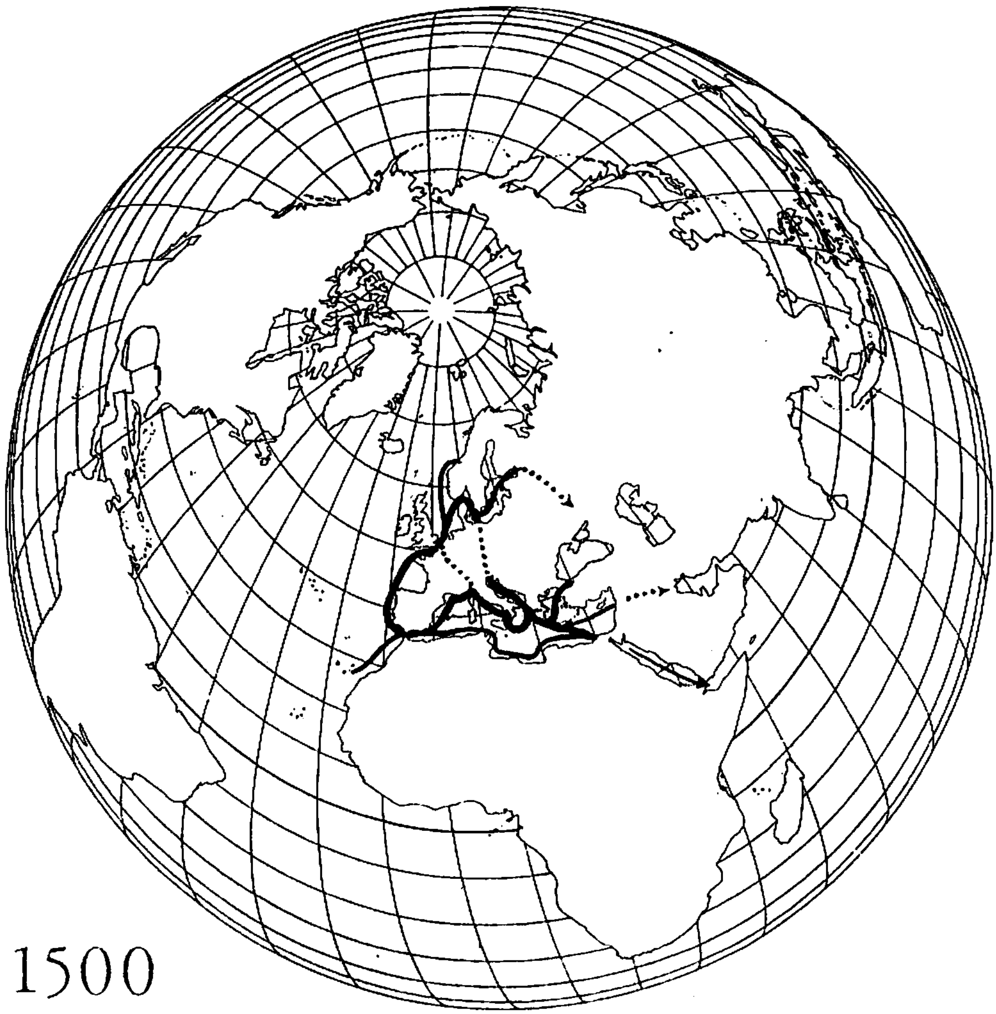
القاعدة الثانية :

مدينة رأسمالية مهيمنة

للعالم الاقتصادى دائماً قطب يتمثل فى مدينة عظمى كأنها قلب برنامج كومبيوترى يحيط بأعماله كلها ، هذه المدينة القطب يدخل إليها ويخرج منها كالسيل المنهمر كل شىء: المعلومات، والبضائع ، ورؤوس الأموال ، والائتمانات ، والرجال ، والطلبات ، والمراسلات التجارية. وفى هذه المدينة القطب نفر من كبار التجار هم الذين يأمرون، ويفرضون قانونهم، وكثيراً ما يكونون أغنياء غنىً مفرطاً .

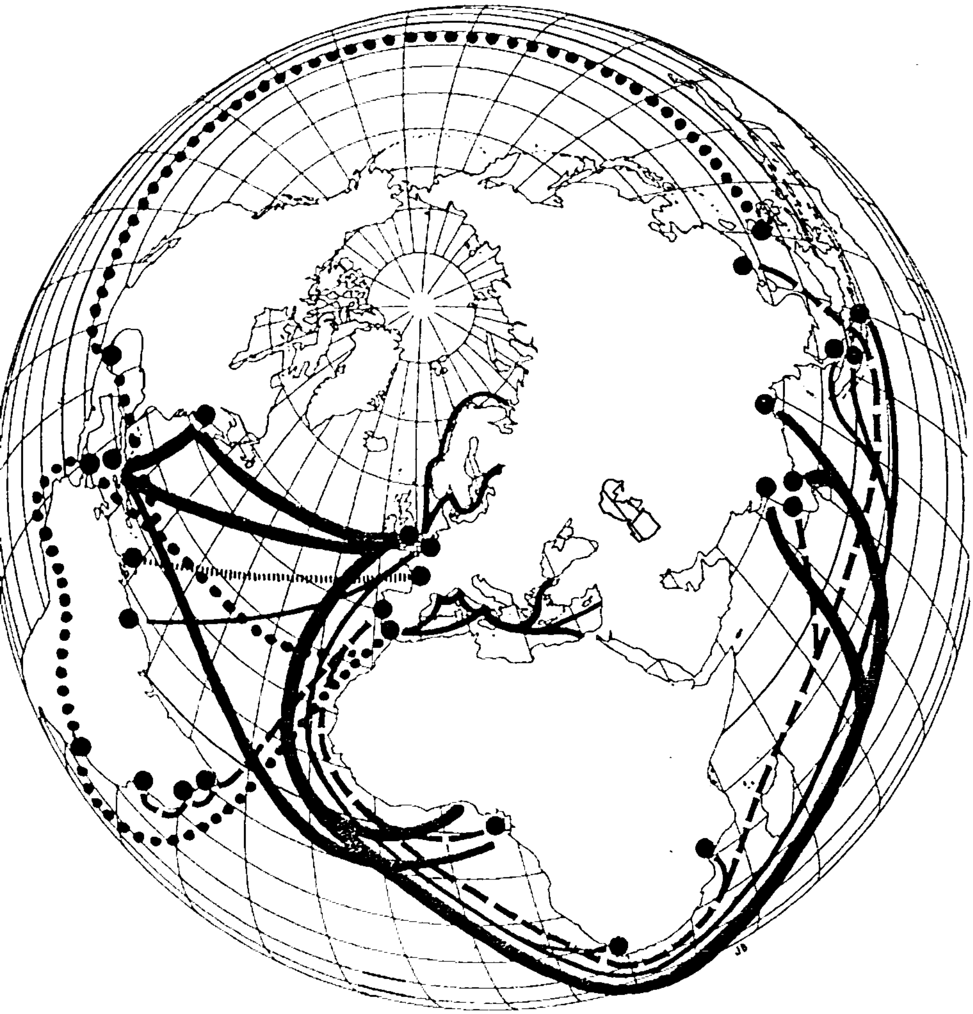
وتحيط بالمدينة القطب مدن كالمحطات ، بينها وبينها مسافات طويلة نسبياً تعبر عن الاحترام. وتلعب هذه المدن دور المشارك أو المعاون حيناً ، وتلعب فى أكثر الأحيان أدواراً من الدرجة الثانية تُستَعبد لتأديتها . فهى تقوم بأنشطة تواكب نشاط المدينة القطب أو المدينة الأم : فتقوم بحراستها ، وتحول إليها تيار الأعمال التجارية ، وتعيد توزيع الخيرات التى تمنحها إياها المدينة الأم أو توجهها إلى وجهاتها ، وتعمل على دعم الثقة فيها وتتحمل تبعاتها. والأمثلة بين أيدينا : فلم تكن مدينة البندقية تقف وحدها ، بل تحلّقت حولها مدن تدور فى فلكها ؛ كذلك أنتفرپن ؛ وأمستردام . كل مدينة أم تلوح لنا على رأس موكب، وحاشية تتبعها ؛ وكان ريشارد هيپكه Richard Häpke يصفها بأرخبيل من المدن، وكلمة أرخبيل توحى بصورة الجزر العديدة من حول جزيرة أم . وكان ستندال Stendhal قد أشار إلى أن المدن العظمى فى إيطاليا تأخذ نفسها بالكرم حيال المدن الأصغر(١٥). وهل كان يمكنها أن تهدمها ؟ لا . لم يكن فى مقدورها أن تفعل شيئاً أكثر من إخضاعها واستعبادها، لأنها كانت فى حاجة إلى خدماتها . والمدينة العالمية لا يمكنها أن تبلغ مستوى حياتها العالى، وأن تحافظ عليه إلا بالتضحية بالمدن الأخرى ، سواء أرادت ذلك أو لم تردْه، هذه المدن الأخرى تشبهها – فالمدينة مدينة – ولكنها على الرغم من الشبه تختلف عنها : فهى مدينة عظمى ، والعلامة التى تعرف بها هى أن مدناً أخرى تساعدها وتخدمها .

هذه المدن العظمى الفريدة العجيبة، هذه المدن النادرة أشد الندرة ، يميزها الازدهار. انظر إلى البندقية ، التى قال عنها فيليب دى كومين Philippe de Commynes فى عام ١٤٩٥ «إنها أروع مدينة رأتها عينى» (١٦) . وانظر إلى أمستردام التى قال عنها ديكارت إنها أشبه شىء بـ «سجل يضم كل ما هو ممكن» ، وكتب إلى جى دى بلزاك فى ٥ مايو من عام ١٦٣١ يقول : «هل يجد الإنسان فى العالم موضعاً [يدانى أمستردام] تقوم [...] فيه



1500

«اللوحتان ٢ و ٣ - العوالم الاقتصادية الأوروبية على مستوى الكرة الأرضية.
توسع الاقتصاد الأوروبي كما تبينه المسارات التجارية الكبرى على مستوى الدنيا كلها. فى عام ١٥٠٠ كان استغلال البحر المتوسط ومناطق غرب أوروبا يتم مباشرة انطلاقاً من البندقية (انظر فى الباب الثانى من كتابنا هذا: شبكة السفن الجاليرية التجارية) وكانت هناك محطات تمد خطوط هذا الاستغلال لتصل الى البلطيق والنرويج، وإلى ما وراء المشرق حتى تنتهى إلى المحيط الهندى.



وفى عام ١٧٧٥ أصبحت شبكة المسارات التجارية الأوروبية تحيط بالدنيا كلها: ويمكن أن نتبين من نقط الانطلاق مسارات الرحلات التجارية الانجليزية والهولندية والإسبانية والبرتغالية والفرنسية. أما الرحلات التجارية الإسبانية والبرتغالية والفرنسية المتجهة الى افريقيا وآسيا فينبغى علينا أن نتصورها مختلطة بالرحلات التجارية الأوروبية الأخرى. ويهمنا هنا فى المقام الأول توضيح دور التجارة البريطانية البارز، فقد أصبحت لندن مركز العالم. ولم نتبين فى اللوحة في منطقة البحر المتوسط وفى منطقة بحر البلطيق سوى المسارات الاساسية التى سلكتها كل سفن الأمم التجارية المختلفة.

كل التسهيلات وتتاح فيه كل الطُرَف التى يتوق إليها ؟ »[١٧] ولكن هذه المدن الباهرة متاهات يحار فيها اللبيب . كان كل الأجانب ، وبخاصة الفرنسيين فى زمن ڤولتير أو مونتسكيو يبذلون الجهد أشد الجهد لفهم لندن وشرحها وتفسيرها . حتى أصبح وصف الرحلة إلى لندن نوعاً أدبياً يقوم على محاولة لاكتشاف لندن تتعثر فى عقبات من شأن الأصالة الغريبة الساحرة التى تتسم بها هذه المدينة الأم . وما زالت حالنا مع مثل هذه المدن اليوم شبيهة، فمن الذى يستطيع أن يكشف لنا اليوم السر الحقيقى لنيويورك ؟

كل مدينة لها شىء من الأهمية ، وبخاصة إذا كانت مفتوحة على البحر ، تشبه «سفينة نوح» ، أو «سوق الأقنعة» ، «برج بابل» بهذه الكلمات وصف الرئيس دى بروس de Brosses ليڤورنو Livorno[١٨]. وإذا كانت ليڤورنو كما قال، فماذا يقول عن المدن العظمى الحقيقية؟ كانت هذه المدن العظمى تبدو على هيئة أخلاط غريبة عجيبة ، ينطبق هذا الكلام على لندن واستانبول وإصفهان وملقا وسورات وكلكتا – كلكتا منذ بوادر نجاحها . كانت الأذن تسمع فى أمستردام كل لغات المعمورة تحت بواكى بورصة أمستردام التى كانت بمثابة ملخص لدنيا التجارة . فى البندقية «إذا شئت أن ترى أناساً من كل ربوع الدنيا يلبس كل منهم زيه المختلف ، فاذهب إلى ميدان سان مارك أو ميدان ريالتو حيث تجد أناساً من كل نوع وصنف».

هؤلاء السكان الذين اختلفت أشكالهم ، وتنوعت أوطانهم ، تتيح لهم المدينة الأم أن يعيشوا وأن يعملوا فى سلام آمنين . هكذا كانت المدينة التى تشبه سفينة نوح تأخذ بالتسامح وتلتزم به . ويرى السيد چاك دى ڤيلامون Jacques de Villamont[١٩] فى عام ١٥٩٠ فى حديثه عن دولة البندقية أنه «ليس هناك فى إيطاليا كلها مكان يجد فيه الإنسان حرية أكبر من تلك التى يجدها هنا [...] أولاً لأن مجلس السنيوريا لا يحكم على إنسان بالإعدام إلا فى أضيق الحدود ، وثانياً لأن الأسلحة ليست ممنوعة فيها[٢٠] ، وثالثاً لأنه ليست هناك محاكم تفتيش دينية ، فكل إنسان يعيش فيها على سجيته وعلى حرية العقيدة، لهذا يقيم العديد من الفرنسيين المتحررين هنا[٢١] حيث لا يتعقبهم ولا يفتش عليهم أحد وكل إنسان يعيش فى حرية تامة» . وأنا أتصور أن هذا التسامح المتأصل فى البندقية يفسر جانباً من «نزعتها المشهورة المضادة للإكليركية»[٢٢] وربما فضلت أن أقول معارضتها الواعية لتزمت الكاثوليكية الرومانية . ونحن نرى معجزة التسامح تتكرر فى كل مكان يتركز فيه الاهتمام على التجارة . هذه أمستردام تأوى التسامح بعد أن شهدت المصادمات العنيفة بين الأرمينيين والجوماريين فى عامى ١٦١٩و١٦٢٠ ، وتصبح فى مجال التسامح صاحب فضل . أما فى لندن فتشكل معتقدات الناس فسيفساء متعددة الألوان ، ويقول رحالة فرنسى عن لندن فى عام ١٧٢٥[٢٣] «يعيش هنا يهود وبروتستانتيون ألمان وهولنديون

وسويديون ودنمركيون وفرنسيون ؛ ولوتريون ، ودعاة تجديد العماد ، والمؤمنون بالعصر الألفي ، وبراونيون ، ومستقلون ، وتطهريون بيورتانيون ، وارتجافيون وكويكر .» ويضاف إليهم الأنجليكان والمشيخانيون والكاثوليك الذين اعتادوا ، سواء منهم الإنجليز أو الأجانب، أن يحضروا الصلاة فى كنائس السفراء الفرنسين والإسبان والبرتغاليين .» وكانت لكل ملة ولكل نِحْلة كنائسها أو منتدياتها ، ولكل طائفة علامتها التى تبرز بها هويتها أمام الآخرين: كان الكويكر «يعرف على بعد ربع ميل بزيه وقبعته المسطحة وكرافتته الصغيرة ، وسترته المزررة إلى أعلى الرقبة ، وبأنه كان فى أغلب الأحيان يغمض عينيه[٢٤]».

وربما كانت أوضح سمة مميزة اتسمت بها هذه المدن العظمى هى اتجاهها القوى المبكر إلى التنوع الاجتماعى ، فقد كانت تضم كل أنواع البروليتاريات والبورجوازيات وطبقات الأعيان أصحاب المال وأرباب السلطة الذين كانوا يعتدون بأنفسهم فلم يعودوا بحاجة إلى أن يتلقبوا بألقاب النبلاء ، كما حدث فى البندقية وجنوة [٢٥] . والبروليتاريا والأعيان يختلف بعضهم عن بعض ، فالأغنياء يزدادون غنى ، والبائسون بؤساً ، لأن المرض الأبدى الذى يصيب مدن الرأسمالية ذات الجهد الفائق هو الغلاء ، وقد أقول التضخم المتعاظم تعاظماً لا يعرف الهوادة . هذا التضخم يتولد عن خاصية وظائف هذه المدن العظمى التى قضى عليها أن تهيمن على الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لها . ومن شأن الأسعار المرتفعة أن تشد إليها الحياة الاقتصادية التى تندفع إليها تلقائياً . ولكن المدينة العظمى والاقتصاد الذى يتجمع فيها يوشكان أن يحترقا فى نار الغلاء المستعرة . كان الغلاء فى لندن وأمستردام يتجاوز فى بعض الأحيان حدود الاحتمال . وهذه هى نيويورك اليوم بلغ فيها الغلاء حداً تسبب فى هرب قطاعات من التجارة وأعداد من المؤسسات ، نراها تهرب من المعدلات الهائلة التى وصلت إليها التكاليف والضرائب المحلية .

وعلى الرغم من ذلك فإن المدن العظمى لا تكف عن إغراء الناس ، واجتذاب المصلحة الخاصة وشد الخيال ، فلا يمكن إلا أن يلقى الإغراء استجابة ، وكأنما كان كل إنسان يهفو إلى المشاركة فى المهرجان ، فى التمثيلية ، فى الترف ، وأن ينسى مشكلات الحياة اليومية. ويقوم هذا الإغراء على استعراض البذخ ، وعلى سراب الذكريات ، فتتضخم الصورة ضخامة تتجاوز المعقول . فى عام ١٦٤٣ رسم دليل للمسافرين[٢٦] صورة لأنتفرين فى القرن السابق ، قائلاً إنها : مدينة يأهلها ٢٠٠٠٠٠ من السكان «من أبناء البلد ومن الأجانب» لهم القدرة على استقبال «٢٥٠٠ سفينة دفعة واحدة فى الميناء فتضطر بعد رسوها إلى الانتظار شهراً دون أن تستطيع من فرط الزحام أن تفرغ شحناتها» ؛ مدينة فائقة الثراء قدمت إلى شارلكان «٣٠٠ طن من الذهب» وتنساب إليها كل سنة «٥٠٠ مليون طن من الفضة و١٣٠ مليون من الذهب» «علاوة على فضة العملات التى تنساب جيئة وذهاباً كموج البحر».

كل هذه أحلام . دخان . ولكن المثل الذى يقول : ما انبعث دخان إلا من نار ، وهذا كلام صحيح . فى عام ١٥٨٧ زعم ألونسو مورجادو Alonso Morgado فى كتابه «تاريخ إشبيلية» Historia de Sevilla أن «الكنوز التى جلبت إلى المدينة كانت تكفى لتعبيد الشوارع كلها بالذهب والفضة»[٢٧]!

القاعدة الثانية (تابع) :

هيمنة المدن العظمى تتبدل

المدينة العظمى لا تفرض هيمنتها إلى الأبد : بل يأتى الوقت الذى تغيب فيه شمسها. فتحل مدينة عظمى أخرى محله . هذة حقيقة تنطبق على مدن القمة كما تنطبق على المستويات الهرمية الأدنى من المدن . هذه التبدلات ، أياً كان الموضع الذى تحدث فيه (على القمة، على الدرجات الوسطى) وأياً كانت أسبابها (اقتصادية خالصة أو غير ذلك)، لها دلالاتها؛ إنها تقطع التاريخ الهادئ ، وترسم عليه علاماتها ، وتفتح الأبصار على آفاق نادرة عظيمة القيمة. فعندما حلت أمستردام محل أنتفرين ، وعندما حلت لندن محل أمستردام ، ثم عندما ظهرت نيويورك فى عام ١٩٢٩ على لندن ، كانت كتلة ضخمة من التاريخ تترنح فى كل مرة ، كاشفة عن نواحى الضعف فى التوازن السابق وعن نواحى القوة فى التوازن الذى يوشك أن يتخذ مكانه. وكل تحول من هذا النوع يؤثر على دائرة العالم الاقتصادى كلها ، ولا يقتصر التأثير على الاقتصاد فحسب ، بل يتجاوزه بما لا يدع مجالاًللشك.

فى عام ١٤٢١ بدّل آل مينج العاصمة ، فهجروا نانكين التى كانت مفتوحة يتيح لها النهر الأزرق التواصل مع الملاحة الحرية ، واستقروا فى بكين فى ليتصدوا لأخطار الحدود المنشورية والمغولية – واهتز كيان الصين الهائلة نتيجة لتغيير المدينة الأم ، وانهار انهياراً بلا رجعة، كانت الصين قبل ذلك كياناً اقتصادياً عالمياً واسعاً ، وإذا هى تدير ظهرها لشكل ما من الاقتصاد والنشاط المفتوح على تسهيلات البحر. وهذه هى العاصمة الجديدة تضرب جذورها صماء ، محبوسة ، محاطة بالأسوار، فى قلب الأرض ، جاذبة إليها كل شىء . وقد نتساءل هل كان هذا الاختيار عن وعى ، أو دون وعى، وأياً كانت الإجابة، فقد كان قرار الاختيار حاسماً ما فى ذلك أدنى شك . ففى ساحة التنافس على الهيمنة على العالم، على صولجان الدنيا ، كان هذا القرار يعنى أن الصين خسرت لعبة كانت قد لعبتها دون أن تدرك مداها كل الإدراك ، ونعنى بها الحملات البحرية الصينية التى خرجت من نانكين فى مطلع القرن الخامس عشر [والتى كان يمكن أن تغير وجه التاريخ لو غزت العالم الجديد].

وكانت تلك مغامرة من نوع مغامرة فيليب الثانى عندما اتخذ فى عام ١٥٨٢ قراراً مشابهاً، ففى الوقت الذى كانت فيه إسبانيا تهيمن على أوروبا سياسياً ، فتح فيليب الثانى البرتغال فى عام ١٥٨٠ ، ونقل حكومته إلى لشبونه ، وأقام هو هناك نحو ثلاث سنوات، فاكتسبت لشبونة وزناً هائلاً . كانت تطل على المحيط الأطلسى ، وكان هذا يعنى أنها تتخذ المكان الذى تهفو إليه الأحلام للسيطرة على العالم والتحكم فيه . واكتسب الأسطول الإسبانى من وجود الملك ووجود الحكومة عزة وهمة فطرد الفرنسيين من جزر الأزورس في عام ١٥٨٣ وعلق الأسرى دون محاكمة على قاريات صوارى السفن . فلما بارح لشبونه فى عام ١٥٨٢ كانت تلك الخطوة الحمقاء تعنى التولى عن موقع كان يتيح الهيمنة على اقتصاد الإمبراطورية ، وحبس القوة الإسبانية فى مدينة مدريد المقفولة فى قلب قشتالة، فى موضع كان من الناحية الفعلية بليداً بلا نشاط . أعظم به من خطأ ! وتوالت العواقب الوخيمة، فقد حاقت كارثة رهيبة بالأسطول الإسبانى الشهير بتجهيزاته ومناعته فى عام ١٥٨٨ . وعانت إسبانيا أشد المعاناة من نقل العاصمة من لشبونة إلى مدريد ، وكان المعاصرون كان يدركون ذلك . فلا غرابة فى أن نلتقى فى عصر فيليب الرابع بمدافعين متحمسين عن العودة إلى لشبونة ، أو ما سمى بـ «الحلم البرتغالى القديم» يرفعون توصية إلى الملك الكاثوليكى – وهكذا كانوا يكْنُون فيليب الرابع الذى ظل يحكم البرتغال حتى عام ١٦٤٠ – [٢٨] يحثونه فيها على تحقيق هذا الحلم ونقل حاضرة المملكة من مدريد إلى لشبونه. وكتب أحدهم :« ما من عاهل فى العالم تهمه القوة البحرية كما تهم عاهل إسبانيا، لأن القوة البحرية هى الوسيلة الوحيدة لخلق كيان واحد يضم كل الأقاليم الكثيرة التى تباعد بينها مسافات طويلة جداً»[٢٩] . وهناك كاتب عليم بالشئون العسكرية يعبر عن الفكرة نفسها فى عام ١٦٣٨ مستخدماً اللغة التى سيستخدمها فيما بعد الأدميرال الأمريكى ماهان Mahan يقول : «القوة التى تناسب الجيوش الإسبانية أفضل مناسبة هى القوة البحرية ، وهذا موضوع من موضوعات الدولة المعروفة كثر الخوض فيه فلا داعى لأن أناقشه حتى لو كان هذا هو مقام مناقشته »[٣٠].

والكتابة عن الأشياء التى لم تحدث والتى كان يمكن أن تحدث ، سهل ، ولكن السهولة ليست هى التى تغرينى ، بل تغرينى فكرة تبدو لى مؤكدة ، هى أن لشبونه لو بقيت العاصمة المظفرة المدعمة بوجود الملك ، لما كانت أمستردام المزدهرة قد ظهرت ، أو على الأقل لما كانت قد ظهرت فى هذا الوقت المبكر. لأن العالم الاقتصادى لا يمكن أن يقوم فى مركزه إلا قطب واحد فى وقت واحد . فإذا ظهر قطب آخر وانتصر ، تراجع القطب الذى كان موجوداً حتى ذلك الحين ، تراجعاً قد يكون سريعاً وقد يكون بطيئاً. ولنذكر ما حدث فى عصر الإمبراطور أغسطس ، فى حوض البحر المتوسط الذى هيمن عليه الرومان ، حيث تراجعت الإسكندرية ، وكسبت روما. كذلك شهد العصر الوسيط صراعاً على الاستئثار

بثروة الشرق واستغلالها بين البندقية وجنوة ، ظل يتأرجح حتى نشبت معركة كوچا Chioggia (١٣٧٨-١٣٨١) واندحر أسطول جنوة ، وانتصرت البندقية فى النهاية انتصارها المفاجىء . وكانت المدن الدول فى إيطاليا تتصارع على الهيمنة صراعاً حاداً، لم تتغير حاله بمرور الزمن ، وما زلنا نرى كيف ورثت الدول والأمم الحديثة الصراع على الهيمنة.

كان الانقلاب إلى النجاح أو الفشل تصاحبه اضطرابات عميقة . إذا سقطت عاصمة عالم اقتصادى أحس الناس بهزات قوية تصل إلى مدى بعيد وترتج لها الأطراف ، بل إن المستعمرات أو أشباه المستعمرات القائمة فى المناطق النائية ، المناطق الهوامشية ، هى التى يظهر فيها مشهد تغير العاصمة فى أوضح صوره . ولننعم النظر إلى البندقية عندما فقدت صولجانها ، ودالت إمبراطوريتها، لنتبين أن العلامة الواضحة على هذا التحول ظهرت فى مستعمرتها فى نيجروپونت التى انتزعها الأتراك منها فى عام ١٥٤٠ ، ثم فى زهرة مستعمراتها ألا وهى قبرص التى فقدتها فى عام ١٥٧٢ ، وكانديا- أى كريت - التى خسرتها فى عام ١٦٦٩. وفى الوقت الذى كانت فيه أمستردام تثبت أركان هيمنتها وتفوقها: كانت البرتغال تفقد إمبراطوريتها فى البقاع النائية ، فى الشرق الأقصى ، وتوشك أن تفقد البرازيل . وهذه فرنسا تسلك منذ عام ١٧٦٢ مدارج الخسارة ، فتفقد أول شىء قيم فى معركتها مع انجلترة : حيث تتخلى عن كندا وعن كل أمل فى الهند . وبينما أخذت انجلترة فى عام ١٨١٥ تثبت أركانها ، وتظهر فى كامل قوتها : كانت إسبانيا تفقد أمريكا أو توشك أن تفقدها . كذلك تحول العالم بعد عام ١٩٢٩ ، فبعد أن كان متحلقاً حول لندن بدأ يدور فى فلك نيويورك، وانظر إلى الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية كيف تهاوت بعد عام ١٩٤٥ الواحدة بعد الأخرى : الإنجليزية ، الهولندية ، البلچيكية ، الفرنسية ، الإسبانية (أو ما كان باقياً منها) والبرتغالية فى النهاية . وليست هذه الصورة المتكررة التى تتخلى فيها الإمبراطورية عن مستعمراتها شيئاً من قبيل المصادفة ، بل هى صورمتتالية من التبعية تحطمت الواحدة بعد الأخرى . هل من الصعب أن يتصور الإنسان النتائج التى سيشهدها العالم كله إذا انتهت الهيمنة الأمريكية ؟

القاعدة الثانية (تكملة ونهاية):

ألوان متباينة من هيمنة المدن

عبارة مدن مهيمنة لا ينبغى أن توحى بأن هناك نمطاً واحداً من المدن المظفرة القوية: ولكننا نلاحظ أن هذه المدن المحورية التى نلتقى بها على مر التاريخ كانت مهيأة للنهوض بأعبائها تهيئةً جيدةً وإن تفاوتت فى الجودة ، لهذا كان من الضرورى أن نتفحصها عن قرب لاستجلاء سمات الاختلاف وأوجه العجز تمهيداً لتفسيرات جديدة أكثر سلامة.



قامت هزيمة الأسطول الإسباني الأرمادا Armada الشهير بمناعته على يد الإنجليز شاهداً بل رمزاً على القوة الإنجليزية. جزء من لوحة مجهولة الرسام، محفوظة في متحف جرينتش البحري، لندن.

إذا نحن تناولنا التتابع الكلاسيكى لمدن الغرب المهيمنة التى سنعود إلى الحديث المفصل عنها فى حينها، وهى: البندقية ، أنتڤرين ، جنوة ، أمستردام ، لندن ، ، وجدنا أن المدن الثلاث الأولى لم تكن تحتكم على التجهيزات الكاملة اللازمة للهيمنة الاقتصادية . فى أواخر القرن الرابع عشر كانت مدينة البندقية مدينة تجارية فى أوج ازدهارها ؛ ولكن الصناعة لم تكن تحرك من نشاطها إلا نصفه ، ولم يكن الإطار المالى والبنكى ، وهو نظام الائتمان ، يعمل فيها إلا فى داخل اقتصاد هو أشبه شىء بالمحرك المحلى. أما أنتڤرين فلم تكن تمتلك من الناحية الفعلية شيئاً من هذا ، بل كانت تأوى الرأسمالية التجارية الأوروبية ، أى أنها كانت بالنسبة لحركة التجارة والأعمال أشبه شىء بالفندق الإسبانى. كان كل واحد ينزل فى هذا الفندق يأتى بماله معه . أما جنوة فلم تمارس فيما بعد إلا هيمنة بنكية على نسق فلورنسه فى القرنيين الثالث عشر والرابع عشر ، وما كان لها أن تلعب الأدوار الأولى إلا لأن ملك إسبانيا كان عميلها ، وكان هو السيد القابض على معدنى الذهب والفضة . ولهذا ترددت أوروبا فى تحديد مركز الثقل فيها ، واستمر هذا التردد طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر : لم تعد أنتڤرين تلعب دور المركز، ولم تكن أمستردام قد بدأت تلعبه بعد ، وكأنما كانت الفترة فترة استرواح كالاستراحة بين فصول المسرحية. أما أمستردام ولندن ، فكانتا مدينتين عالميتين لديهما الترسانة الكاملة للقوة الاقتصادية، كانتا تمسكان بزمام كل شىء يمت إلى القوة الاقتصادية بسبب، من إشراف على الملاحة إلى توسع فى التجارة والصناعة . ناهيك عن الائتمان بكل نوعياته.

كذلك اختلفت المدن المحورية فى حظها من القوة السياسية . فإذا نظرنا من هذا المنظور إلى البندقية وجدنا أنها كانت دولة قوية ، مستقلة : فى مطلع القرن الخامس عشر استولت على أرض القارة من خلفها - التيرّافيرما Terraferma - وجعلت منها متكأً واسعاً تحتمى به؛ وكانت لها منذ عام ١٢٠٤ إمبراطورية . أما أنتڤرين فلم تكن لها، على العكس من البندقية، قوة سياسية تستند إليها إن صح هذا التعبير. وأما جنوة فكانت من الناحية الإقليمية أشبه شىء بالهيكل : فقد تخلت عن الاستقلال السياسى ، وركزت اهتمامها على وسيلة السيطرة الأخرى التى هى المال . فإذا نظرنا إلى أمستردام وجدناها قد ضمت إليها على نحو ما الأقاليم المتحدة الهولندية ، ولما تعبأ برضائها أو عدم رضائها. فلم تكن هذه الأقاليم أو هذه المملكة التى ضمتها إليها إلا من قبيل التيرافيرما التى ضمتها البندقية إليها . فلما جاء الدور على لندن ، كانت لندن مدينة تختلف عن كل هذه المدن أشد الاختلاف ، فقد كان لديها السوق المحلية القومية الإنجليزية فى مجموع الجزر البريطانية، إلى أن أتى اليوم الذى تغيرت فيه المقاييس فى العالم ، فأصبح هذا المجمع القوى الكبير، شيئاً صغيراً بالقياس إلى وحش هائل هو الولايات المتحدة الأمريكية .

والخلاصة أن تتابع هذه المدن الأوروبية المهيمنة منذ القرن الرابع عشر ، إذا نظرنا إليه عن كثب ، وجدناه فى خطوطه العريضة يرسم مقدماً الصور المستقبلية للعوالم الاقتصادية الكامنة تحته ، وهى عوالم تباينت من حيث التماسك والمواصلات ، وتأرجحت بين ألوان من التمركز القوى وألوان من التمركز الواهن . وقد كشف تتابع هذه المدن المحورية عن القيم التى نال منها التغير ونعنى بها أسلحة السيطرة : الملاحة ، التجارة ، الصناعة ، الائتمان، القوة السياسية أو العنف السياسى ...

القاعدة الثالثة :

المناطق المختلفة تترتب على درجات سلم هرمى

مناطق العالم الاقتصادى المختلفة توجه نظرها نحو نقطة واحدة ، نحو قطب واحد، نحو مركز واحد: وهى فى تقطبها هذا تكوّن إطاراً يمتلىء بارتباطات عديدة. وغرفة التجارة فى مارسيليا هى التى قالت فى عام ١٧٦٣ : «كل أنواع التجارة مترابطة يعين بعضها بعضاً.»[٣١] ونذكر فى هذا المقام مفكراً قوى الملاحظة تأمل فى أحوال أمستردام ، وأحوال هولندة ، فقال قبل أن تكتب غرفة التجارة فى مارسيليا هذا الكلام بقرن : «إن هناك رباطاً وثيقاً يربط كل أجزاء التجارة فى العالم بحيث أن الجهل بجزء منها يؤدى إلى الجهل بالأخرى»[٣٢].

والعلاقـات

عندما تنشأ تستمر .

ولقد كان غرامى هو الذى جعل منى مؤرخاً يعكف على دراسة منطقة البحر المتوسط فى النصف الثانى من القرن السادس عشر. وكثيراً ما تصورت نفسى كأنى أقوم برحلات بحرية ، متتابعة ، حملتنى إلى كل الموانىء للمقايضة وللمتاجرة طوال نصف قرن من الزمان. ثم كان علىّ أن أشتغل بتاريخ البحر المتوسط فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وظننت أن سمته الخاصة سوف تطغى علىّ فتجعلنى بحاجة أن أتعلم من جديد كيف أشق طريقى فى زمان ومكان غير ما ألفتُ من قبل . ولكننى سرعان ما تبينت أن رحلتى الجديدة قادتنى إلى بلاد أعرفها، سواء فى عام ١٦٦٠ أو فى عام ١٦٧٠ أو ١٧٥٠. وجدت أن الساحة الأساسية والمسارات ومراحل الطريق وأصناف الإنتاج والبضائع المتبادلة والمحطات ظلت على حالها لم يتغير منها شىء تقريباً . ولكننى اكتشفت بعض التغيرات من قبيل الطفرات ، واكتشفت أنها اقتصرت على البنية العليا وحدها ، ويمكننا أن نصف هذه الطفرات بأنها عظيمة الدلالة ، كما يمكن أن نعتبرها لا شىء ، ولكن هذا اللاشىء – النقود ورءوس الأموال والائتمان والطلب المتزايد أو المتناقص على هذه البضاعة أو تلك – استطاع

أن يهيمن على حياة عفوية بسيطة توشك أن تكون «طبيعية». كانت هذه الحياة العفوية البسيطة تتصل حلقاتها دون أن تدرك فى وضوح أن سادة الأمس لم يعودوا هم سادة اليوم، أو دون أن تحفل بهذا التحول كثيراً . أصبح زيت أپوليا فى القرن الثامن عشر يُصَدَّر إلى شمال أوروبا عن طريق ترييستا وأنكونا ونابلى وفيرارى ، وكان القليل منه هو الذى يذهب إلى البندقية (٣٣) ، ليس من شك فى أن هذا موضوع له أهميته ، ولكن من الواضح أنه لم يكن يهم الفلاحين من زراع الزيتون .

هذه الخبرة التى أتيحت لى والتى بينت لى فى حالة تجارة زيت الزيتون كيف يتباين الاهتمام بشىء واحد بتباين المستويات ، كانت ركيزة اعتمدت عليها فى شرح قيام العوالم الاقتصادية وآليات التعايش بين الرأسمالية واقتصاد السوق ، دون أن يحدث بينهما دائماً اختلاط . فقد قامت على المستوى الأدنى ، قريباً من التربة ومن مجرى الماء ، الأسواق المحلية والإقليمية ، التى بقيت على مدى القرون . كانت هذه الأسواق تمثل اقتصاداً محلياً يدور رحاه تلقائياً ، بحسب آلياته ، اقتصاداً قُضى عليه أن تمتد إليه الأيدى فى بعض مراحله، فتدخله فى إطار من التكامل ، وفى عملية إعادة تنظيم «عقلانى» لصالح منطقة مهيمنة أو مدينة مهيمنة. وظلت الحال على هذا المنوال إلى أن ظهر «عامل تنظيمى جديد» . ولاح هذا التطور كأنما كان تمركز الموارد والثروات وتركيزها (٣٤) يتمان بالضرورة لتحقيق صالح بعض الأماكن المختارة التى أثرها تراكم الثروة .

وهناك حالة لها دلالتها فى هذا المقام الذى يحسن أن نتخذ منه أمثلتنا ، وهى حالة منطقة البحر الأدرياتيكى الذى استأثرت البندقية بمنافعه . كان مجلس السينيوريا فى البندقية ، على الأقل منذ احتلال كورفو فى عام ١٣٨٣ ، يعتبر هذا البحر سوقاً قومية له، يسميه «خليجة»، ويرى أنه فتحه بدمه.

كان مجلس السينيوريا يغمر البحر طوال العام بسفنه الجاليرية ذات المقدمة المذهبة، لا يمنع تحركاتها به إلا فى الأيام العاصفة شتاءً .لم تكن البندقية هى التى خلقت هذا البحر؛ ولا كانت هى التى خلقت المدن التى تحف به ؛ بل وجدتها ووجدت إنتاج البلاد المطلة عليه، وتجارتها ، كما وجدت شعوبه من البحارة ، وجدت كل هذا قائماً من قبل . لم يكن على البندقية إلا أن تجمع هذا كله فى يدها ، كل الخيوط ، كل العمليات التجارية التى كانت موجودة قبل أن تتدخل ، والتى كانت تعمل فى سلع هى : زيت أپوليا ، أخشاب السفن يجلبونها من غابات مونتى جارجانو ، أحجار إستريا ، الملح الذى يحتاجه البشر والحيوان، والخمور والقمح ... جمعت البندقية التجار الرُّحل وجندت المئات بل الآلاف من المراكب والسفن الشراعية ، ثم قامت فيما بعد بإعادة تشكيل هذا كله بحسب حاجاتها هى، لتضمه إلى عالمها الاقتصادى الخاص . عملية الاستيلاء هذه كما مارستها البندقية هى العملية

«النموذج» التى تسيطر على بناء كل اقتصاد عالمى بما فيه من احتكارات لا تخفى على أحد. فقد قضى مجلس السينيوريا أن تتجه كل تجارة البحر الأدرياتيكى إلى ميناء البندقية، وأن تخضع لرقابتها ، أياً كانت وجهتها : وأصرت على سياستها هذه كل الإصرار، وناضلت دون هوادة ، ودخلت فى صراع مع مدينتى العصابات سينيا Segna وفيومه Fiume ، ومع تريستا وراجوزة وأنكونا وهى المدن التى نافستها فى التجارة (٣٥).

ونحن نجد هذا النمط من الهيمنة فى مناطق أخرى ، فلم يكن قاصراً على البندقية، وهو يقوم فى جوهره على جدلية تتأرجح بين اقتصاد سوق يتطور تلقائياً ، وبين اقتصاد فوقى يقبض على الأنشطة الصغيرة ويوجهها ويضعها تحت رحمته . ولقد تكلمنا عن زيت زيتون أبوليا الذى ظلت البندقية تتحكم فيه زماناً . ولنا أن نعود بالذاكرة إلى الوراء ، إلى عام ١٥٨٠ ونتصور كيف حققت البندقية هذا التحكم، فقد اعتمدت فى المنطقة المنتجة على ما يربو على ٥٠٠ من التجار من أبناء مدينة برجامو Bergamo (٣٦) أخضعتهم لها، وكلفتهم بالجمع والتخزين والتنظيم . هكذا كان الاقتصاد الفوقى يحيط بالإنتاج ويتحكم فى تصريفه ، ويستخدم كل الوسائل التى تحقق له التحكم ، وأبرزها القروض التى كانت تقدم عن تدبير يضع الهيمنة نصب عينيه . ولك أن تتأمل طريقة الإنجليز فى فرض هيمنتهم على البرتغال ، بعد الاتفاقية التى عقدها اللورد مثوين Methuen فى عام ١٧٣٥، لتجد أنها لا تختلف عن الطريقة التى وصفناها . كما لا تختلف عن الطريقة التى اتبعها الأمريكيون عندما طردوا الإنجليز من أمريكا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية .

القاعدة الثالثة (تابع):

مناطق من نوع مناطق تونن

يمكننا أن نلتمس تفسيراً (ليس هو التفسير الوحيد) لدى يوهان هاينريش فون تونن Johann Heinrichuon Thünen أكبر اقتصادى ألمانى فى القرن التاسع عشر، إلى جانب كارل ماركس(٣٧) . وهو صاحب تخطيط ينطبق على كل اقتصاد عالمى ، رسم هذا التخطيط فى كتابه Der isolierte Staat «الدولة المعزولة» الذى ظهر فى عام ١٨٢٦ . يقول فى هذا الكتاب: «لنتصور مدينة كبيرة وسط سهل خصيب لا يشقه نهر يصلح للملاحة ولا تتخلله قنوات . هذا السهل يتكون من تربة متجانسة تصلح فى مجموعها للزراعة . وعلى مسافة بعيدة من المدينة ينتهى السهل إلى منطقة وعرة غير ذات زرع تفصل دولتنا هذه فصلاً كاملاً عن بقية العالم . والسهل لا يضم مدينة أخرى غير هذه المدينة الكبيرة التى ذكرناها ...»(٣٨) وعلينا أن نقدر فيما كتبه تونن حاجة علم الاقتصاد إلى الخروج من نطاق الواقع لكى يستطيع أن يفهمه بعد ذلك على نحو أفضل (٣٩).

المدينة الوحيدة والريف الوحيد فى هذا التخطيط يؤثران الواحد على الآخر فى مكان

نتخيله كما لو كان بعيداً عن الهواء . وتتحدد نوعيات النشاط هنا نتيجة لشيء واحد هو المسافة (فليس هناك اختلاف فى نوعية التربة يتسبب عنه تقسيم التربة إلى أقسام فى كل قسم نوعية خاصة من الزراعة) وهكذا ترتسم من حول المدينة تلقائياً تقسيمات على هيئة مناطق دائرية ؛ الدائرة الأولى المتاخمة للمدينة تتكون من البساتين وزراعات الخضر وهى تلتصق بأرض المدينة حتى إنها تتغلغل فى المواضع الخالية بها ، وهى تقوم علاوة على الزراعة بإنتاج الألبان : ثم تليها المنطقة الثانية وهى منطقة الحبوب ، والمنطقة الثالثة منطقة تربية الماشية . هذا التخطيط الذى يقدمه عبارة عن عالم صغير، وهو نموذج يمكن أن ينطبق على إشبيلية والأندلس من حولها، وقد تحقق ج. نيماير G. Niemeier من أنه ينطبق عليها[٤٠] ؛ كما ينطبق على المناطق التى تمون لندن وباريس [٤١] ورسمنا صورة سريعة تبين ذلك، وهو فى الحقيقة نموذج يمكن تطبيقه على كل مدينة أخرى أياً كانت. والنظرية التى يستخلصها تونن تلتصق بالواقع وتنطبق عليه شريطة أن تكون المنطقة المقترحة فارغةً تقريباً – ونستعير صورة الفندق الإسبانى الذى يضربون به المثل ، الفندق الخالى الذى نأتى معنا بكل ما نحتاج إليه عندما ننزل فيه .

ولن أعيب على تخطيط تونن أنه لا يفسح مكاناً لقيام وتطور الصناعة (وكانت الصناعة موجودة قبل الثورة الإنجليزية فى القرن الثامن عشر) ولا أنه يصف ريفاً مجرداً تحدد المسافة فيه – كأنها إلهٌ له أمر لا مرد له – دوائر الأنشطة المتتابعة ، ريفاً لا نجد فيه بنادر أو قرى، أى لا نجد فيه شيئاً من واقع السوق الذى هو جزء من واقع الحياة الإنسانية، فهى أمو تناولها النقاد من قبل . والحقيقة أن تطبيق هذا التخطيط المبسط أشد التبسيط على الواقع يسمح بإدخال العناصر التى غفل عنها . أما ما أحرص على نقده فهو أن التخطيط لم يأخذ فى اعتباره التفاوت بين المناطق الدائرية. وهذا التفاوت واضحٌ جلىٌّ ، بل بديهى ، يكاد يتكلم فى صمته ، لا يحتاج إلى شرح أو تفسير . النقطة الأساسية فى هذا التفاوت هى أن المدينة الكبيرة تهيمن على الريف ، هيمنة نهائية ، بحكم نهائى لا استئناف له. ولكنِ لماذا تهيمن عليه؟ إن التبادل بين المدينة والقرية الذى يخلق الدورة الأساسية فى جسم الاقتصاد، يعتبر مثلاً جيداً على التبادل المتفاوت ، على الرغم من الرأى المخالف الذى يذهب إليه آدم سميث [٤٢]. وهذا التفاوت له أصوله التى صدر عنها، وله تطوره الذى سار فى مدارجه [٤٣]. وعلماء الاقتصاد فى هذا المقام يفرطون فى إغفال التطورالتاريخى الذى لا شك فى أنه كان يلعب دوراً هاماً منذ وقت مبكر .

القاعدة الثالثة (تابع):

التخطيط المكانى للاقتصاد العالمى

كل اقتصاد عالمى هو فى واقع أمره تداخلُ وتَجاور مناطق ترتبط بعضها بالبعض الآخر



السفن التجارية المدورة من الأمام ومن الخلف ترسو في البندقية. جزء من لوحة بريشة ف. كارپاتشو V. Carpaccio ، باسم أسطورة القديسة أورسولا، ويبين هذا الجزء رحلة العروسين.

، ولكن الارتباط يتم على مستويات مختلفة. على المستوى الأسفل ، على الأرضية نجد على الأقل ثلاثة قطاعات، ثلاث فئات ترتسم: مركز ضيق ، من ورائه مناطق معاونة متطورة إلى حد ما، وننتهي إلى هوامش خارجية هائلة. وتتغير صفات ومميزات المجتمع والاقتصاد والتقنية والثقافة والنظام السياسي تغيراً حتمياً تبعاً للانتقال من منطقة إلى المنطقة الأخرى. وهناك تفسير بعيد المدى هو ذلك الذي بنى عليه إمانويل ڤالرشتاين Immanuel Wallerstein كتابه The modern World-system «النظام العالمي الحديث» الذي صدر في عام ١٩٧٤ .

أما المركز أو القلب في رأى ڤالرشتاين فيضم كل ما هو بالغ التقدم بالغ التنوع . وأما الدائرة أو الحلقة التالية فلا تنعم إلا بقليل من هذه الميزات على الرغم من أنها تشارك فيها: إنها منطقة الدرجة الثانية أو كما يقول منطقة «الثواني البراقين» . ثم هناك بعد هذه المنطقة الأطرافية الهائلة على الحافة بسكانها الأقل كثافة ، وهي على العكس من المنطقتين الأخريين تتسم بالنزوع إلى القديم ، والتخلف، ويستغلها الآخرون بسهولة. هذه الجغرافيا القائمة على التمييز كانت وما تزال إلى اليوم تفسر التاريخ العام للدنيا وتنصب له الفخاخ التي تعطل مساره، وإنْ صح أيضاً أن التاريخ العام نفسه ينصب لنفسه الفخاخ أحياناً عندما يخلد إلى الصمت .

والمنطقة المركزية ليس فيها غموض أو غرابة: عندما كانت أمستردام «خزانة» العالم كانت الأقاليم المتحدة الهولندية (أو على الأقل أكثرهذه الأقاليم نشاطاً) هي المنطقة المركزية؛ وعندما فرضت لندن هيمنتها كانت انجلترة (إن لم تكن الجزر البريطانية كلها) بمثابة القلب من الإطار الكلي . وعندما استيقظت أنتڤرين في القرن السادس عشر ذات صباح ، لتجد نفسها في قلب تجارة أوروبا ، تحولت هولندة ، على حد قول هنري پيرين Henri Pirenne إلى «ضاحية لأنتڤرين» [٤٤] وتحولت الدنيا الواسعة إلى ضاحيتها الكبرى . وهنا نرى «قوة [...] الضغ والجذب التي تصدر عن هذه المراكز التي هي بمثابة أقطاب عملية النمو» [٤٥] واضحة جلية .

وتصعب مهمة المتابعة عندما نخرج من النواة وننتقل إلى البقاع المجاورة لهذه المنطقة المركزية لتحديد مواضع المناطق الملاصقة لها تحديداً كاملاً ، فنحن نجد أن هذه المناطق الأقل مستوى ، والتي قد لا يكون تخلفها عن المستوى كبيراً وتكون حريصة على اللحاق به، فتندفع نحوها المنطقة المركزية ضاغطة عليها من كل ناحية ، وتبث فيها حركة أكثر مما نرى في غيرها من البقاع . وكثيراً ما لا تكون الفروق محددة المعالم : ويرى پول بيروك Paul Bairoch [٤٦] أن الاختلافات في المستوى بين هذه المناطق الاقتصادية كانت بالأمس أقل حدة منها اليوم ؛ بل إن هرمان كيللينبينتس Hermann Kellenbenz يشك في وجودها

فى الحقيقة [٤٧]. وعلى الرغم من هذه الشكوك فإن هذه الاختلافات ، سواء كانت حادة أم لا، موجودة تشهد عليها مقاييس الأسعار والأجور ومستويات الحياة ، والناتج القومى، ودخل الفرد، وموازين التجارة ، فى الحالات التى تتوافر لدينا فيها هذه الأرقام.

والمقياس الأكثر بساطة ، إن لم يكن الأفضل ، والأقرب منالاً مباشرة على أية حال، هو وجود مستعمرات تجارية أجنبية فى هذه المنطقة أو تلك ، أو عدم وجودها. فإذا حظى التاجر الأجنبى بمكانة رفيعة فى مدينة ما ، فى قطر ما، فإن وضع التاجر الأجنبى المتميز هذا يشهد على انخفاض مستوى هذه المدينة أو هذا القطر بالقياس إلى الكيان الاقتصادى الذى يمثله أو الذى يعمل مبعوثاً له. لدينا أمثلة كثيرة جداً تشهد على صحة هذا المقياس، نذكر منها : وضع التجار رجال المال والأعمال من أبناء جنوة فى مدريد فى عصر فيليب الثانى؛ والتجار الهولنديين فى لايبتسيج فى القرن السابع عشر ؛ والتجار الإنجليز فى لشبونه فى القرن الثامن عشر؛ والإيطاليين - بدورهم الخاص - فى بروجه وأنتفرين وليون وباريس (على الأقل حتى عصر مازاران Mazarin) . «فى لشبونه وقادس كانت كل البيوت التجارية وكالات أجنبية» حول عام ١٧٨٠ [٤٨]. ونجد الحال نفسها ، أو نفسها تقريباً ، فى البندقية فى القرن الثامن عشر[٤٩].

وتتبدد كل أشكال التداخل أو الغموض عندما نصل إلى البلدان التى تقع فى المنطقة الأطرافية، على الحافة ، حيث نجد الأمور واضحة وضوحاً يستحيل معه الخطأ : فهى بلدان فقيرة ، تتعلق بالقديم، والوضع الاجتماعى الغالب فيها هو فى أكثر الأحيان الاستعباد أو العبودية (وما نجد بلاداً أهلها أحرار حقاً أو زعماً إلا فى قلب الغرب) . وهى بلاد لم تدخل فى الاقتصاد النقدى إلا فى أضيق الحدود . بلاد لم يبدأ فيها تقسيم العمل ، أو تكاد ألا تعرفه : فيها الفلاح يقوم بكل الحرف جميعاً ؛ وهى بلاد الأسعار فيها - إذا حسبناها بالنقد - منخفضة انخفاضاً لا يصدقه العقل . كل عَرَض من أعراض الحياة رخيص رخصاً مسرفاً ، والرُخص هو فى حد ذاته إشارة إلى التخلف عن النمو . وهذا واعظ مجرى اسمه مارتينو سيپسى كومبور Martino Szepsi Combor يعود إلى بلاده فى عام ١٦١٨ بعد رحلة «يلاحظ ارتفاع مستوى أسعار المنتجات الغذائية فى هولندة وانجلترة ؛ ثم يجد مستوى الأسعار يبدأ فى الانخفاض فى فرنسا ، ثم فى ألمانيا ثم فى پولندة ، ثم فى بوهيميا ، كان سعرالخبز يستمر فى الانخفاض على مسار الرحلة حتى يصل إلى أقل درجة فى المجر»[٥٠]. كانت المجر على أدنى درجة من سلم الأسعار تقريباً. ونستطيع أن نتابع مدارج الانخفاض ، حينما نصل إلى توبولسك Tobolsk فى سيبريا فنجد «ضروريات الحياة رخيصة السعر جداً حتى إن الإنسان العادى يمكنه أن يعيش فى العام بعشرة روبلات»[٥١].

المناطق المتخلفة على هامش أوروبا فيها نماذج مختلفة من هذه الكيانات الاقتصادية الهامشية. نذكر: صقلية «الإقطاعية» فى القرن الثامن عشر؛ سردينيا فى كل العصور؛ بلاد البلقان التركية؛ ميكلينبورج وبولندة وليتوانيا، وكلها مناطق جُرِّفت لصالح أسواق الغرب وقضى عليها أن تجعل إنتاجها على الشكل الذى يطابق مطالب الأسواق الخارجية أكثر مما تجعله مطابقاً للمطالب المحلية ؛ وسيبريا التى استغلها الاقتصاد الروسى إلى أبعد الحدود. وهناك كذلك الجزر التى احتلتها البندقية فى المشرق وفرضت عليها منذ القرن الخامس عشر أن تزرع محصولاً واحداً هو الكروم هيمن عليها وهدم توازناتها المحلية، وإنما سلكت البندقية هذا المسلك لأن الطلب على الزبيب والخمور الحلوة اشتد وأقبل عليها المستهلكون حتى انجلترة.

وليس من شك فى أن هناك مناطق أطرافية فى كل جنبات العالم . هناك البلاد البدائية فى مونوموتابا على الساحل الشرقى الأفريقى قبل وبعد ڤاسكو دا جاما ، حيث كان السود الباحثون عن الذهب والممارسون للصيد يقايضون، فيدفعون الذهب وسن الفيل فى مقابل قطنيات الهند . وكانت الصين على مناطقها الأطرافية لا تكف عن التوسع والافتئات على البلدان «البربرية» وهكذا وصفتها النصوص الصينية القديمة . فلم تكن الرؤية الصينية لهذه الشعوب تختلف عن رؤية اليونانيين فى العصر الكلاسيكى من تاريخهم للشعوب التى لا تتكلم اليونانية : كانت كل الشعوب فى ڤيتنام وفى الجزر المحيطية فى نظر الصينيين برابرة . ولكن الصينيين كانوا يفرقون فى ڤيتنام بين البرابرة المتصينين والبرابرة الذين لم يتصينوا . ويتحدث مؤرخ صينى من أبناء القرن السادس عشر عن مواطنيه فيقول إنهم يطلقون اسم «برابرة أفجاج أو نيئين على أولئك الذين يظلون مستقلين محتفظين بعاداتهم البدائية ، واسم برابرة ناضجين أو مطبوخين على أولئك الذين قبلوا فى كثير أو قليل من أمورهم الحضارة الصينية وخضعوا للإمبراطورية». وهذه أمور تدخل السياسة والثقافة والاقتصاد والنمط الاجتماعى مجتمعة فتؤثر عليها. الفج النيء والمطهو فى هذا الحقل الدلالى – فى تفسير چاك دورن – هو المقابلة بين الحضارة والطبيعة، فالفجاجة النيوءة تبدو ، أولاً وقبل كل شيء آخر، على هيئة عرى البدن: « كان البيتائو Pötao [ملوك الجبال] عندما يدفعون الجزية إلى بلاط أنّام Annam [المصيّن] يقوم البلاط بكسوتهم ثياباً.»(٥٢).

ونلاحظ وجود علاقات تبعية أيضاً فى جزيرة هاينان الكبيرة المجاورة لساحل الصين الجنوبى . هذه الجزيرة الجبلية لها مركزها المستقل ، أهلها أقوام من غير الصين ، أقوام بدائيون : أما المنطقة المنخفضة التى تنتشر فيها حقول الأرز ، فهى فى أيدى الفلاحين الصينيين . وانظر إلى أبناء الجبال، تجدهم بحكم أوضاعهم ينزعون إلى النهب والسلب،



رجل من البرابرة الأفجاج : رسم صيني يمثل رجلاً من أهل كمبوديا عاري البدن يمسك قوقعة بيده . رسم بالحفر منقول عن تشي كونج تو.

وتجدهم يتعرضون للمطاردة كأنهم حيوانات متوحشة، وهم يحبون أن يقايضوا على أخشابهم الصلبة (خشب النسر وخشب الكالامبا) وعلى بودرة الذهب من خلال تجارة خرساء لا يستخدمون فيها كلاماً ، حيث يبادل التجار الصينيون «في الجبال ما معهم من أقمشة وخردوات»(٥٣). فإذا نحينا التجارة الصامتة جانباً ونظرنا إلى عمليات المقايضة وجدناها تشبه تلك التي شهدها ساحل الصحراء المطل على المحيط الأطلسي في عصر الملك هنري الملاح، حيث بدأت عمليات مقايضة حصل فيها البرتغاليون في مقابل أقمشة وأغطية من البرتغال على بودرة الذهب والعبيد السود الذين كان البربر الرحل يجلبونهم إلى الساحل.

القاعدة الثالثة (تابع):

هل هناك مناطق محايدة؟

وعلى الرغم من ذلك فإن المناطق المتخلفة لم تكن تتوزع فقط في البقاع الأطرافية التي تقع بالفعل على الأطراف ، بل كانت في الحقيقة تتغلغل أيضاً في داخل البقاع المركزية. فتتخذ على نحو متواضع هيئة «البلد» المنعزل أو الإقليم المنعزل أو الوادي المنعزل في الجبل أو البقعة التي يصعب الوصول إليها ، لأنها تقع خارج المدى الذي تبلغه الطرق المأهولة. كل الكيانات الاقتصادية المتقدمة تتغلغل فيها كالثقوب مواضع أطرافية على هيئة الآبار، خارج

نطاق زمن العالم، والمؤرخ وهو يبحث فيها عن ماضٍ لا يكاد يدرك منه شيئاً إلا بشق الأنفس، يحس كأنه يغوص تحت الماء ليصيد غنيمته من الأعماق . ولقد اجتهدت فى أثناء السنوات الماضية ، وعلى نحو أكثر مما يوحى به المجلدان الأولان من هذا الكتاب ، فى الإحاطة بهذه الأقدار الخاصة ، بكل هذا النسيج التاريخى الخاص الذى يمتد من تحت أو على هامش السوق، متحاشياً اقتصاد التبادل . وليست هذه المناطق على أية حال أكثر سعادة أو أكثر تعاسة من المناطق الأخرى ، وهو ما أكدته أكثر من مرة فى أكثر من موضع .

ولكن الخروج إلى هذا النوع من الصيد لا يجدى نفعاً إلا فى القليل النادر من الحالات: فليست هناك وثائق ، والأخبار التى يجمعها الإنسان فيها من الطرافة أكثر مما فيها من النفع. فالبيانات التى نود جمعها هى تلك التى تتيح لنا معرفة كثافة وطبيعة الحياة الاقتصادية المجاورة لهذا المستوى رقم صفر. وهذا المطلب أكبر من أن يتحقق . ولكن الشىء الذى لا شك فيه هو وجود مثل هذه المناطق «المحايدة» تقريباً خارج المبادلات والاختلاطات. فى الربوع الفرنسية - حتى فى القرن الثامن عشر - نجد هذه العوالم الشاكسة، المنطوية على نفسها، فى البقاع الداخلية الرهيبة فى قلب بريتانيا كما نجدها فى سلسلة جبال الألب فى وازان Oisans (٥٤) ، وفى وادى مورزين Morzine (٥٥) وفيما وراء مضيق مونتيه Montets ، وفى وادى شامونى Chamonix [على ارتفاع ٧٨٠٠ م فى جبل مونبلان بمنطقة الألب الفرنسية] الذى ظل منغلقاً على العالم الخارجى إلى أن بدأت حركة الاهتمام بتسلق جبال الألب المعروفة بالحركة الألپينية [التى بدأت فى عام ١٧٨٦ بتسلق مونبلان لأول مرة] . وقد أتيح للمؤرخة كوليت بودوى Colette Baudouy (٥٦) فى عام ١٩٧٠ أن تلتقى فى سيرڤييرCervières ، فى برانسونيه ، بمجموعة من الفلاحين الجباليين «كانت لاتزال تعيش حياة الأجداد القدامى ، بعقليات الماضى ، وتنتج ما تنتجه بطرق الزراعة القديمة، جماعة بقيت على قيد الحياة [بمعناه العام] ونجت من الغرق العام الذى غرق فيه الجيران». كانت تلك فرصة فريدة عرفت المؤرخة كيف تفيد منها .

وإذا كانت تلك البقاع المتقوقعة قد بقيت فى فرنسا حتي عام ١٩٧٠، فلا غرابة فى أن توجد فى انجلترة عشية الثورة الصناعية مناطق مقطوعة متخلفة يراها الرحالة أويلتقى بها الباحث فى كل مكان. وهذا هو ديڤيد هيوم، ولد فى عام ١٧١١ وتوفى فى عام ١٧٧٦ ، يسجل (٥٧) فى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً أن بريطانيا العظمى وإيرلنده لا تخلوان من مناطق الحياة فيها رخيصة كالحياة فى فرنسا . وكلماته هذه تعبر بطريقة ملفوفة عن المناطق التى نسميها اليوم «نامية» حيث تتصل أسباب الحياة على نحو تقليدى عتيق، حيث يجد الفلاحون فى متناول أيديهم صيداً وفيراً من الحيوان ومن سمك السلمون، أو سمك الطروت الذى يكثر فى الأنهار. وهى مناطق سكانها همج. ولنذكر بقاع الفين-Fen Coun



لقاء نمطين مختلفين من أنماط العوالم الاقتصادية : تاجرمن الغرب في أماكن إنتاج التوابل. صورة ازدان بها كتاب رحلة ماركو پولو، الذي عرف باسم كتاب العجائب، يرجع إلى القرن الخامس عشر. المكتبة القومية في باريس.

ltryالمطلة على خليج ووش Wash عندما بدأت فيها مشروعات الاستصلاح الضخمة على النمط الهولندى فى مطلع القرن السابع عشر : كانت المشروعات المائية الهيدروليكية سبباً فى نشأة الشركات الرأسمالية فى هذه البقاع التى كان يعيش فيها أناس بدائيون أحرار طلقاء على سجيتهم ألفوا الصيد وقنص حيوانات الماء : ولقد ظل هؤلاء البدائيون

يناضلون بشراسة للحفاظ على أسلوب حياتهم، فهاجموا المهندسين والفنيين وهدموا السدود وقتلوا العمال الملاعين (٥٨). مثل هذه الصراعات التى يتصادم فيها النزوع إلى الحديث والنزوع إلى القديم تتكرر حتى اليوم تحت أعيننا، سواء فى ذلك ما حدث فى داخل منطقة الكامبانيا Campania جنوب أيطاليا أو فى غيرها من المناطق(٥٩). ولكن الصراعات التى تتسم بالعنف قليلة قلة تكاد تصل إلى حد الندرة، لأن «الحضارة» لديها ألف طريقة وطريقة لاستمالة الناس وللتغلغل فى المناطق التى تركتها على حالها البدائية ردحاً من الزمن. ولكن هل تختلف النتيجة بين العنف والاستمالة؟

القاعدة الثالثة (تابع وختام):

غلاف وبنية أساسية

العالم الاقتصادى يمثل أمامنا كالغلاف الواسع، والمفروض فيه أساساً أن يجمع فى داخل هذا الغلاف مقومات ضخمة حتى يضمن لنفسه حسن الأداء، ولم يكن هذا بالأمر السهل نظراً لأوضاع وسائل المواصلات قديماً. ولكنه كان يعمل ويحقق أهدافه دون شك، على الرغم من أنه لم يكن يحتكم على هذه المقومات الضخمة التى نتصور أنه كان بحاجة إليها، فلم تكن تتوافر له هذه الإمكانات من كثافة وقوة فعالة إلا فى جزئه المركزى. أما المناطق التى تحيط بهذا الجزء المركزى – سواء نظرنا إلى البندقية أو أمستردام أو لندن – فكانت مناطق متدنية، النشاط الاقتصادى فيها أقل حيوية وقوة من النشاط الاقتصادى فى قلب الجزء المركزى، والارتباط بينها وبين المركز الذى يتخذ القرار ارتباط واه. وهذا وضع لازال قائماً إلى اليوم وما علينا إلا أن ننظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لنتبين أنها تضم مناطق متخلفة فى داخلها.

وسواء نظرنا إلى العالم الاقتصادى على سعته وتتبعنا امتداده على سطح الكرة الأرضية، أو نظرنا إلى الجزء المركزى فيه حتى أعماقه، فإننا نجد فى الحالتين أموراً تثير دهشتنا : نجد مواضع ضعيفة، ولكنها تعمل فى حدود ما أتيح لها من إمكانات، كالآلة الضعيفة التى تدور على قدر ما لديها من قوة، وإنْ قلّت (ولنذكر المدن الأوروبية المهيمنة فى الماضى الأوروبى). كيف أمكن هذا النجاح؟ هذا السؤال سيتكرر على صفحات هذا الكتاب دون أن نصل إلى إجابة قاطعة جامعة مانعة : بل سنجد أموراً تنافى المنطق، منها مثلاً أن هولندة نجحت فى التغلغل إلى داخل فرنسا وحققت مصالحها التجارية فيها فى أيام لويس الرابع عشر فى الوقت الذى كانت فرنسا فيه تقف من هولندة موقف العداء، ومنها أن انجلترة استولت على الهند الشاسعة الهائلة، وهو عمل يتسم بجسارة لا نكاد نفهمها بمنطقنا.

وقد نسمح لأنفسنا بتفسير لهذه الظاهرة متوسلين بصورة.

هذه كتلة من الرخام اختارها من محاجر رخام كرارة المثّال ميكل أنجلو أو واحد من معاصريه، كتلة هائلة (٦٠)، كانوا يقطعونها بالوسائل البدائية، ثم ينقلونها من مكانها بصنوف من التقنيات المتواضعة، كانوا يستخدمون شيئاً من البارود على نحو عرف في المحاجر منذ وقت طويل، ويستخدمون رافعتين أو ثلاث روافع، ونحو عشرة من الرجال، وبعض الحبال، وحيوانات مكدنة، وكتل خشب اسطوانية لدحرجة الحمولة، ويختارون طريقاً منحدرة – وهاهى ذى العملية تنتهى بنجاح. تنتهى بنجاح لأن كتلة الرخام العملاقة تستقر على الأرض بثقلها ؛ ولأنها تمثل بثقلها هذا قوة هائلة، ولكنها قوة ثابتة لا تتحرك، قوة محيِّدة. كذلك يمكننا أن نتصور كتلة الأنشطة الاقتصادية الأساسية كالقوة الكامنة فى كتلة الرخام الضخمة، حبيسة كالصيد فى الفخ، تلتصق بالأرض، ولا يمكن تحريكها بسهولة إلا من أعلى. أما الوسائل والروافع فى حالة كتلة الأنشطة الاقتصادية فهى : قليل من المال السائل، من الفضة التى تصل إلى ميناء دانتسيج أو ميسّينا، وعد مغرٍ بقرض أو بقليل من المال «الاصطناعى»، أو ببضاعة نادرة مرغوبة... هذه هى الوسائل هى باختصار وسائل السوق. الأسعار المرتفعة التى يتعامل بها التجار تقوم على الدوام مقام الحافز والإغراء: ما تلوح هذه الأسعار المرتفعة فى الأفق حتى كأنها تعطى إشارة البدء، فيتحرك كل شىء. وليست الأسعار المرتفعة وحدها هى التى تحرك دولاب الاقتصاد، بل هناك أيضاً قوة العادة: فما اعتاد الناس على الفلفل والتوابل حتى حركت هذه العادة على مدى القرون الطوال هذه السلع إلى أبواب المشرق فالتقى العرض والطلب. التقت أنواع الفلفل والتوابل لقاء التبادل بالفضة، هذا المعدن الأبيض الثمين.

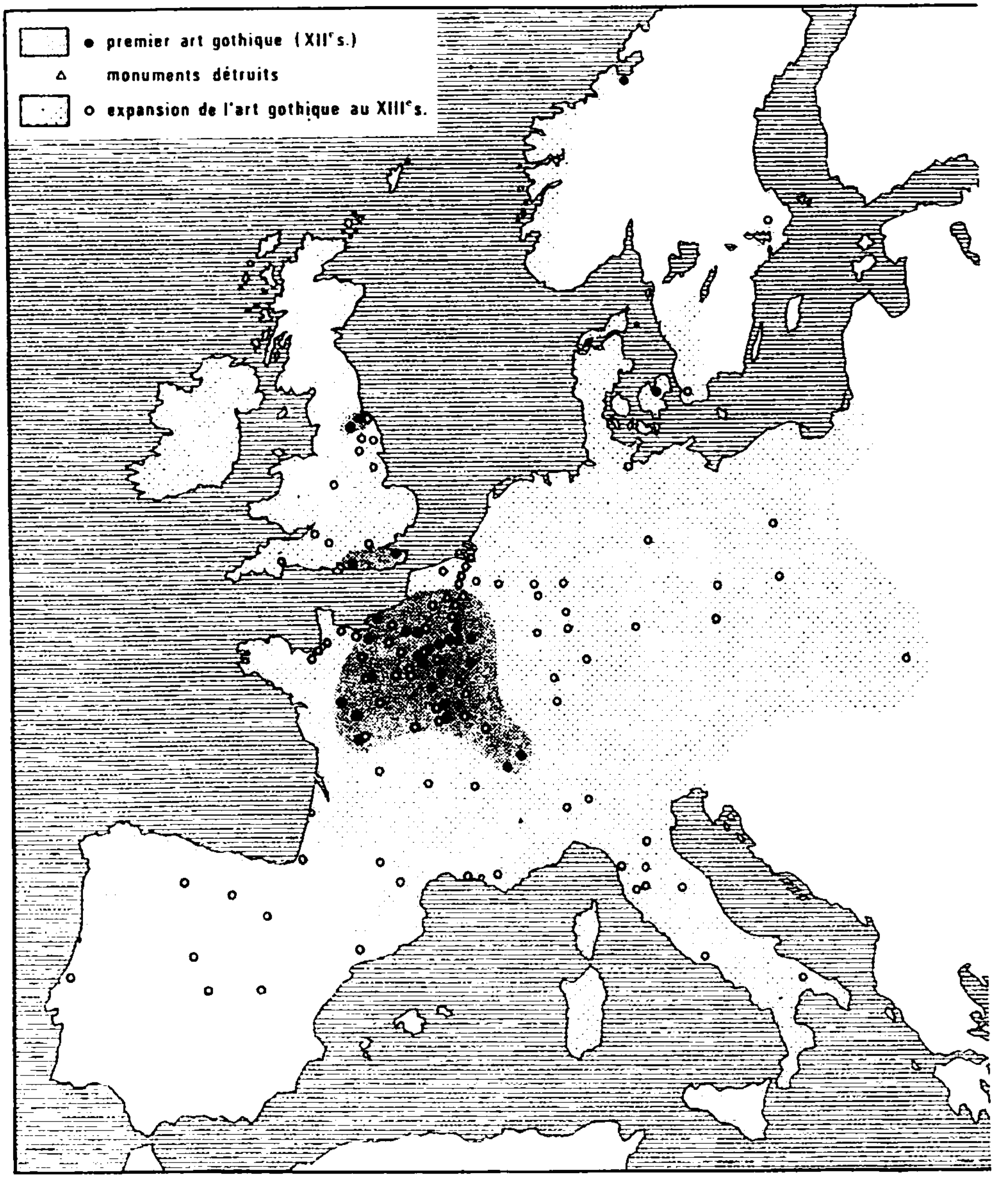
ومن البديهى أن العنف لعب أيضاً دوره : كانت مجموعات السفن البرتغالية والهولندية تسهل العمليات التجارية قبل أن تظهر السفن المسلحة بـ «المدفعية». وكانت هناك وسائل الضغط والرذالة المألوفة التى كانت تنهمر على الكيانات الاقتصادية المتواضعة لتخضعها. والصورة التى عرضناها تنطبق فى الحقيقةعلى آليات العالم الاقتصادى فى كل مناطقه. تنطبق على الجزء المركزى من حيث علاقاته بالأجزاء الأطرافية، كما تنطبق على الجزء المركزى من حيث علاقاته بين مستوياته. فالمركز، كما قلنا مراراً، متعدد المستويات، وهو منقسم فى حد ذاته. والمنطقة الأطرافية هى أيضاً متعددة المستويات، وهى منقسمة فى حد ذاتها. وهذا هو القنصل الروسى (٦١) يكتب : «من الملحوظ أن تقريباً كل البضائع فى پالرمو أغلى بنسبة ٥٠٪ من مثيلاتها فى ناپلى.» ولكنه ينسى أن يبين المقصود بكلمة «بضاعة» وأن يحدد مدلول كلمة «تقريباً» التى تشير إلى وجود استثناءات. وعلينا نحن أن نتخيل البضائع التى يقصدها والاستثناءات التى يلمح إليها. والحركة التى نجمت عن تباين المستويات بين عاصمتى مملكتين فى الجنوب الإيطالى المسكين.

عالم اقتصادى:

نظام فى مواجهة أنظمة أخرى

وأياً كانت عمليات الإخضاع الاقتصادى التى يمارسها العالم الاقتصادى، وأياً كانت نتائجها، فمن الخطأ أن نتصور العالم الاقتصادى قابضاً وحده على المجتمع كله بأنظمته المختلفة، مهيمناً وحده عليها. فهناك إلى جانب النظام الاقتصادى أنظمة أخرى. والاقتصاد لا ينعزل عن هذه النظم الأخرى أبداً. فأرضه ومكانه هما الأرض والمكان اللذان تشغلهما وتعيش فيهما كيانات أخرى – الثقافة، الكيان الاجتماعى، السياسة – لا تكف عن الاختلاط به إما لتشجيعه أو للتصدى له. هذه الكيانات كتل مترابطة لا يمكن فصلها بعضها عن البعض لأن الواقع الذى يلوح للعين منها، الواقع الذى تحيط به الخبرة، «واقع الواقع»، على حد قول فرانسوا پيرو François Perroux (٦٢) – هو كل متكامل، هو ما أسميناه المجتمع بمعنى الكلمة، أو إطار الإطارات (٦٣). ونحن نعمد إلى تمييز كل إطار (٦٤) نوعى خاص حتى نفهمه، ولكنه يظل فى الواقع الحى مختلطاً بالإطارات الأخرى. وأنا لا أعتقد بحال من الأحوال أن هناك أرضاً خالية لا تخضع لأحد نومانزلاند تمتد بين التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى على النحو الذى يدعو إليه فيلان Willan(٦٥). ويمكننا أن نكتب المعادلات التالية على كل شكل نريده : الاقتصاد هو سياسة وثقافة واجتماع ؛ الثقافة هى اقتصاد وسياسة واجتماع ؛ الخ الخ كما يمكننا أن نقبل بأن السياسة فى مجتمع بعينه تقود الاقتصاد والعكس صحيح ؛ وأن الاقتصاد يشجع أو يعوق الاقتصاد والعكس صحيح ؛ بل يمكننا أن نقول مع پيير برونل Pierre Brunel (٦٦) «كل ما هو إنسانى هو سياسة، وهكذا فإن كل أدب (حتى شعْر ملارميه Mallarmé الغامض) سياسة». وإذا كانت السمة النوعية المميزة للاقتصاد هى أنه يتجاوز مكانه، فهذا كلام ينطبق على الكيانات أو الإطارات الأخرى فى المجتمع. كلها تأكل من المكان، كلها تحاول أن تمتد، كلها ترسم دوائرها المتتالية على طريقة تونن.

وهكذا فكل دولة تنقسم فى رأينا إلى ثلاث مناطق : العاصمة، الريف، المستعمرات. هذا التخطيط الثلاثى ينطبق على البندقية فى القرن الخامس عشر : أولاً المدينة وتخومها التى كانت تسمى دوجادو Dogado (٦٧) ؛ ثم المدن والأراضى التى تكتنفها فى اتجاه القارة والتى عرفت باسم التيرا فيرما Terra Ferma ؛ ثم المستعمرات التى عرفت باسم مار la Mar. وينطبق التخطيط الثلاثى على فلورنسة : أولاً المدينة، ثانياً الكونتادو Contado ثالثاً الدولة، الاستاتو Stato (٦٨). والرأى عندى أن الأراضى التى عرفت باسم الدولة أو الاستاتو فى حالة فلورنسة كان مساحات أخذتها عنوة من سيينا ومن پيزا وأنها كانت من قبيل المستعمرات أو أشباه المستعمرات. ولا حاجة بنا إلى الحديث عن التقسيم الثلاثى بالنسبة



٤ - خريطة الفن القوطي.

نقلاً عن الأطلس التاريخي l'Atlas historique المنشور تحت إشراف جورج دوبي Georges Duby، طبعة لاروس عام ١٩٧٨ (المنطقة الرمادية هي المنطقة التي ظهر فيها الفن القوطي أول ما ظهر، في القرن الثاني عشر؛ والنقط السوداء تمثل الشواهد الباقية، والمثلثات تمثل الشواهد البائدة ؛ والدوائر تدل على توسع الفن القوطي في القرن الثالث عشر)

إلى فرنسا فى القرون ١٧و١٨و١٩و٢٠ فأمره واضح. كذلك الحال بالنسبة إلى انجلترة والولايات المتحدة. وإذا نحن نظرنا إلى أوروبا فى مجموعها وجدنا المؤرخين يحبون دراسة ما يسمونه منظومة التوازن الأوروبى équilibre européen (٦٩)، وما هذه المنظومة إلا المقابل السياسى للعالم الاقتصادى الأوروبى. وهدف هذه المنظومة السياسية هو تكوين مناطق أطرافية أو شبه أطرافية لا تتلاشى فيها التوترات، ولكنها تحمى القوة المركزية وتنأى بالتهديد عنها. فالسياسة أيضاً تعرف هذا التخطيط الذى يقيم منطقة مركزية بمثابة القلب، هى منطقة محدودة تهيمن على الأحداث القريبة والبعيدة، على طريقة : انتظر وانظر إلى النتيجة.

كذلك القوالب الاجتماعية لها جغرافياتها التى ترتسم على إساس السمات النوعية. فيمكننا أن نبحث على سبيل المثال عن حدود المكان الذى تشغله العبودية، الاستعباد، المجتمع الإقطاعى. القالب الاجتماعى يتغير كليةً بتغير المكان. فعندما قبل دوپون دى نيمور Dupont de Nemours أن يعمل مربياً خاصاً لابن الأمير تشارتوريسكى Czartoryski، اكتشف مذهولاً بلداً يستعبد فيه الفلاحون، فهم لا يعرفون ما الدولة، وإنما يعرفون السيد، واكتشف نوعية من الأمراء هم على شاكلة عامة الشعب، من قبيل الأمير رادتسيڤيل Radziwill «الذى يقوم على إقطاعية فى مساحة اللورين» ولكنه ينام على الأرض (٧٠).

كذلك الثقافة هى بلا نهاية تقسيم ثلاثى للمكان على هيئة دوائر متتالية : فى عصر الرينسانس كانت فلورنسة تمثل دائرة مركزية، تتحلق حولها إيطاليا كدائرة ثانية، ومن حول إيطاليا بقية أوروبا دائرة ثالثة. هذه الدوائر تمثل إشغالات للمكان. أو لنأخذ مثلاً آخر هو الفن «الفرنسى»، فن الكنائس القوطية، كيف امتد من دائرة البلاد بين نهرى السين واللوار لينتشر فى أوروبا، راسماً دوائر التقسيم الثلاثى. أو لننظر إلى فن الباروك، وهو ابن الحركة المناهضة للبروتستنتية، كيف بدأ من روما ومدريد، ثم امتد امتداد العدوى حتى وصل إلى انجلترة البروتستنتية نفسها. وإليك اللغة الفرنسية فى القرن الثامن عشر كيف أصبحت اللغة العامة للأوروبيين المثقفين. كذلك العمارة الإسلامية والفنون الإسلامية انطلقت من دلهى فامتدت إلى الهند قاطبة، وغمرتها، مسلمة كانت أو هندوكية، ثم تجاوزتها إلى الجزر المحيطية التى دخلت الإسلام مقتدية بالتجار الهنود.

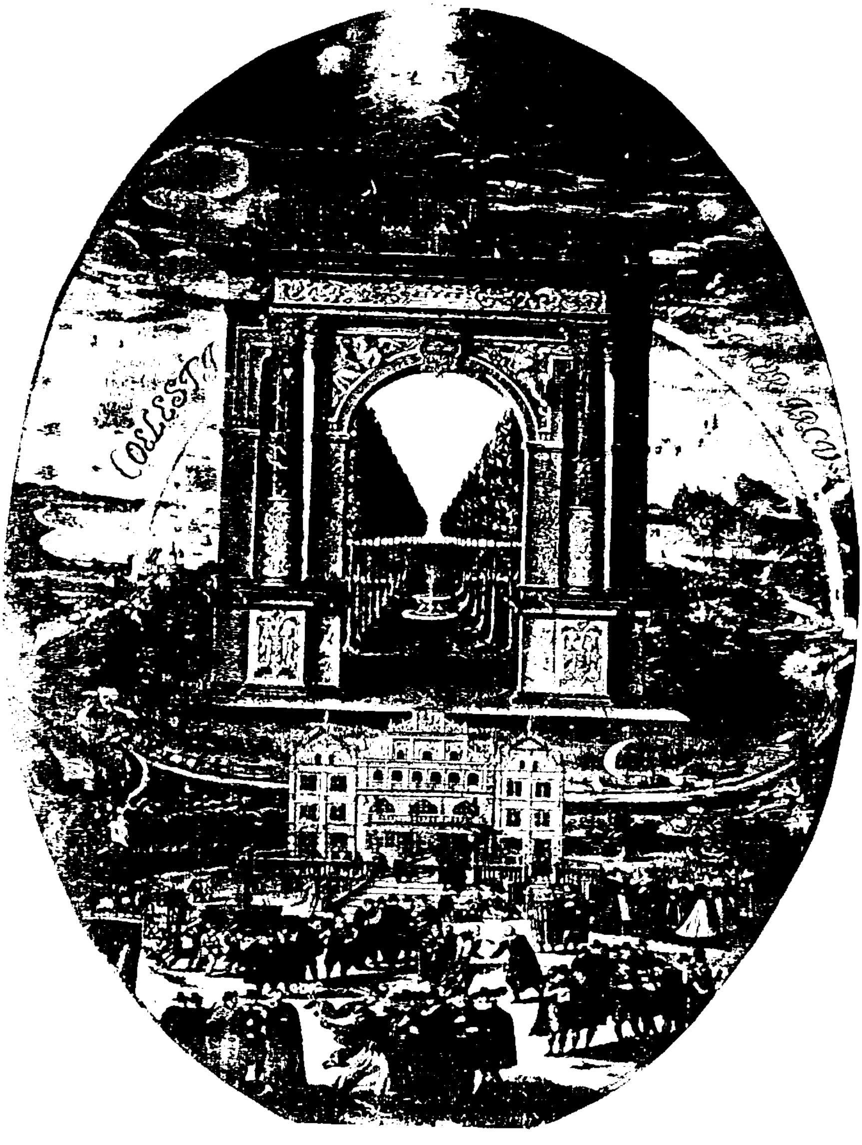
ما من شك فى أننا نستطيع أن نرسم خرائط تبين الطريقة التى غزا بها كل نظام من «أنظمة» المجتمع المختلفة المكان، كيف أقام قطبه، ومنطقته المركزية، وخطوط قوته. كل نظام من هذه الأنظمة له تاريخه الخاص به، وحيزه الخاص به. وهى تؤثر بعضها فى البعض الآخر تأثيراً متبادلاً، وليس من بين هذه الأنظمة نظام يهيمن على الأخرى هيمنة نهائية، وهى قد تترتب بعضها فوق بعض. ولكن هذا الترتيب إذا حدث لا يدوم، بل يتغير، ولكنه يتغير فى الحقيقة ببطء.

النظام الاقتصادى
والتقسيم الدولى للعمل

وعلى الرغم مما تقدم من حديث عن أهمية الأنظمة المختلفة فى المجتمع، فإن مسار التاريخ إلى الأزمنة الحديثة واكبته غلبة تأثير الاقتصاد غلبةً متزايدةً : فإذا الاقتصاد يوجه النظم الأخرى، ويثير الاضطراب فيها ويؤثر عليها. وإذا هو يضخم التفاوت، ويحبس الفقراء فى إسار الفقر والأغنياء فى حوبة الغنى، ويحدد للمشاركين فى عالم الاقتصاد أدوارهم بين الفقر والغنى تحديداً قد يستمر طويلاً. وإليك هذا الاقتصادى (٧١) الذى قال دون أن يقصد التندر: « إن البلد الفقير يكون فقيراً لأنه فقير». أو هذا المؤرخ (٧٢) الذى قال : «التوسع يجلب التوسع» وهو يمهد للقول: «إنما يحقق بلد ما لنفسه الثراء لأنه ثريٌ أصلاً».

هذه الآراء التى يعمد فيها أصحابها إلى التبسيط، هى فى تقديرى أقوم من النظرية الزائفة التى قيل عنها إنها لا تُدحض (٧٣) والتى صاغها دافيد ريكاردو David Ricardo فى عام ١٨١٧ بعبارات شاعت بين الناس : العلاقات بين البلدان المختلفة تتحدد على أساس «التكاليف المقارنة» للإنتاج ؛ كل تبادل تجارى خارجى يسعى إلى تحقيق التوازن المتبادل بين البلدين، ولا يمكن إلا أن يكون هذا التوازن فى صالح الطرفين (على أسوأ الفروض قد تزيد فائدة طرف على فائدة الآخر قليلاً)، لأن هذا التوازن المتبادل «يربط أمم العالم المتحضر معاً بروابط المصلحة العامة وبالعلاقات الودية ويصنع منها مجتمعاً واحداً كبيراً. وإنما يتحقق هذا المبدأ بأن يُصنع النبيذ فى فرنسا والبرتغال، وبأن يزرع القمح فى پولندة وفى الولايات المتحدة الأمريكية، وبأن تصنع المنتجات الحديدية والبضائع الأخرى فى انجلترة.» (٧٤) هذه الصورة التى يرسمها صورة مطْمَئنة، مطمئنة أكثر مما ينبغى. فهناك أسئلة تطرح نفسها عن توزيع المهام هذا الذى يصفه ريكاردو فى عام ١٨١٧ وكأنه من طبيعة الأشياء ، متى حدث ؟ ولأى أسباب؟

لم يكن هذا التوزيع ثمرة توجهات يمكن أن توصف بأنها «طبيعية»، وبأنها تلقائية، بل هو تراث، وتثبيت لوضع قديم نسبياً ارتسم تاريخياً ببطء. لم يأت تقسيم العمل على مستوى العالم (أو على مستوى عالم اقتصادى ما) وليد اتفاق معقود يمكن مراجعته فى كل وقت بين أطراف متساويين أنداد، وإنما استقر هذا التقسيم تدريجياً على هيئة سلسلة من التبعيات تحدد الواحدة منها الأخرى. وانظر إلى التبادل التجارى المتفاوت الذى خلق التفاوت فى العالم، وانظر من الناحية الأخرى إلى التفاوت فى العالم كيف خلق التبادل التجارى، وتشبث به فى صلابة وعناد، كل هذه حقائق قديمة. كانت هناك دائماً فى اللعبة الاقتصادية أوراق أفضل من الأخرى، وكثيراً ما كانت اللعبة الاقتصادية تلجأ إلى الغش. كانت هناك أنشطة تحقق أرباحاً أكثر من غيرها: فمن يزرع الكروم يحقق ربحاً أكثر ممن



رموز التجارة في دانتسيج، من عمل إيزاك فان دي لوك Isaac van de Luck في عام ١٦٠٨. رسم رمزي يزين سقف دار الهانزه Hansekontor في دانتسيج، والبناء الآن مقر دار بلدية دانتسيج أو جدانسك - إذا أردنا الاسم بالبولندية. ويتضح من الرسم أن نشاط المدينة كان يدور كله حول القمح الذي كانت السفن تحمله على صفحة نهر الفيسلا وتمر به (كما بينّا في المجلدين الأول والثاني) من خلال قناة تقصّر المسافة إلى الميناء، ونرى سفن القمح في خلفية الرسم. ونرى أسفل اللوحة تجاراً بولنديين وتجاراً غربيين، نعرفهم بأزيائهم : كان هؤلاء التجار هم الذين ينظمون سلسلة الخضوع التي تربط بولندة بأمستردام.

يزرع القمح (على الأقل إذا قبل آخرون أن يزرعوا من أجلك القمح)، ومن يعمل فى الشريحة الثانية يحقق ربحاً أكثر ممن يعمل فى الشريحة الأولية، ومن يعمل فى الشريحة الثالثة يربح أكثر ممن يعمل فى الثانية. وإذا كانت التبادلات التجارية بين انجلترة والبرتغال فى زمن ريكاردو تسمح بأن تصدر انجلترة الأقمشة الصوفية وغيرها من المنتجات الصناعية، وأن تصدر البرتغال فى المقابل النبيذ، فقد كانت البرتغال فى الشريحة الأولية، فى وضع دون وضع انجلترة. ولقد توقفت انجلترة منذ قرون، منذ عصر الملكة إليزابث، عن تصدير موادها الأولية، وبخاصة صوفها، لكى تتيح لصناعتها أن تنمو وتجارتها أن تتطور، أما البرتغال، التى نعمت بالثراء فقد سارت منذ قرون فى الاتجاه العكسى إما راضية، وإما عن يد وهى صاغرة. فنحن نعرف أن الحكومة البرتغالية فى زمن الدوق إرثيرا Erceira قد استخدمت وسائل الميركانتيلية لكى تحمى نفسها، وعملت على تشجيع صناعتها ما استطاعت إلى ذلك من سبيل. ولكنها بعد مرور عامين على وفاة الدوق، أى فى عام ١٦٩٠، تخلت عن كل ما كان قد اتخذ من إجراءات ؛ وبعد نحو عشر سنوات وقعت على معاهدة اللورد ميثوين Methuen. فمن هذا الذى يستطيع أن يزعم أن العلاقات الإنجليزية البرتغالية كانت تمليها «روابط المصلحة المشتركة» بين مجتمعين صديقين، لا علاقات التسلط التى كان من الصعب التصدى لها ؟

وكثيراً ما تعود علاقات التسلط بين الأمم إلى أوضاع قديمة جداً. والاقتصاد أو المجتمع أو الحضارة أو حتى الإطار السياسى يجد صعوبة فى التخلى عن ماض من التبعية إذا ما عاشه. نجد مصداق ذلك فى الجنوب الإيطالى، المعروف باسم الميتسوچورنو، والذى نعلم عن يقين أنه ظل زماناً طويلاً متخلفاً تابعاً، يجر أذياله فى بطء، على الأقل منذ القرن الثانى عشر. وإليك هذا الرجل من أبناء صقلية الذى قال مبالغاً : «نحن مستعمرة منذ ٢٥٠٠ سنة»(٧٥). كذلك البرازيليون الذين استقلوا منذ عام ١٨٢٢، كانوا وما زالوا يحسون بأنهم أو كأنهم «مستعمرة» فى علاقاتهم لا مع البرتغال فحسب، ولكن مع أوروبا والولايات المتحدة أيضاً. وما زال الناس هناك إلى اليوم يقولون على سبيل الدعابة «نحن لسنا ولايات البرازيل المتحدة، بل برازيل الولايات المتحدة...»

وتأمل تأخر فرنسا فى مجال الصناعة الذى ظهر واضحاً جلياً فى القرن التاسع عشر، تجد أنه لا يمكن تفسيره إلا إذا عدنا مع الزمن بعيداً إلى الوراء. ومن المؤرخين من يقول(٧٦) إن فرنسا تخلفت عن التحول إلى الصناعة، وتأخرت عن انجلترة فى مجال التنافس على المركز الأول فى أوروبا والعالم، نتيجة للثورة ١٧٨٩ ولعصر الإمبراطورية الذى تلاها. فقد ضيعت تلك الأحداث الفرصة على فرنسا. صحيح أن فرنسا فى تلك الفترة قد أسلمت الساحة فى العالم إلى الاستغلال التجارى الذى مارسته بريطانيا العظمى ؛ كذلك لا جدال

فى أن النتائج التى ترتبت على معركة الطرف الأغر وعلى معركة وترلو كانت شديدة الوطأة على فرنسا. كل هذا صحيح. ولكن هل من الممكن أن ننسى الفرص التى ضاعت على فرنسا قبل ثورة ١٧٨٩؟ فى عام ١٧١٣ أفلت من فرنسا فى أعقاب حرب الخلافة على العرش الإسبانى الطريق إلى فضة أمريكا الإسبانية. وفى عام ١٧٢٢ أدى فشل لو Law إلى حرمان فرنسا من بنك مركزى حتى عام ١٧٧٦ (٧٧). وفى عام ١٧٦٢، قبيل معاهدة باريس، فقدت فرنسا كندا وفقدت أيضاً الهند من الناحية الفعلية. بل لو عدنا بعيداً إلى الماضى وجدنا أن فرنسا كانت مزدهرة فى القرن الثالث عشر ازدهاراً تجاوز إمكاناتها وتمثل فى أسواق شامپانيا التى كانت ملتقى تجارة برية، ثم نجدها فقدت فرنسا فى مطلع القرن الرابع عشر هذه الميزة فى أعقاب قيام اتصال بحرى بين إيطاليا والأراضى الواطئة مروراً بجبل طارق؛ وكانت النتيجة أنها وجدت نفسها - وهذا ما سنتناوله فيما بعد بالشرح (٧٨) - خارج «الدائرة» الرأسمالية فى أوروبا. والخلاصة: أن الخسارة لا تحدث أبداً دفعة واحدة. وكذلك الكسب لا يحدث أبداً دفعة واحدة. وإنما النجاح يعتمد على تغلغلات متتالية فى فرص عصر بعينه، يعتمد على تكرارات، وعلى تراكمات. والقوة تتكون بالتراكم، مثلها مثل المال، ولهذا فإن الأفكار التى عبر عنها نورسكه Nurske وشونو Chaunu تلوح لى من الوهلة الأولى مقنعة وتناسبنى. وعبارة «البلد الفقير فقير لأنه فقير» يمكن أن نوضحها بقولنا إنه فقير لأنه كان أصلاً فقيراً أو لأنه وقع من قبل فى «دائرة الفقر المفرغة»، وهى من عبارات نورسكه أيضاً (٧٩). وعبارة «التوسع يجلب التوسع» تعنى أن البلد يتوسع وينمو عندما يكون قد أخذ بالتوسع والنمو من قبل، أى عندما يكون فى داخل حركة سابقة تشجع على هذا التوجه. والخلاصة أن الماضى يقول دائماً كلمته. والتفاوت فى الدنيا يرتهن بحقائق واقعة، تحدث ببطء شديد، وتنمحى ببطء شديد.

الدولة: سلطة سياسية، سلطة اقتصادية

الدولة اليوم لها الصدارة. حتى الفلاسفة يسارعون إلى مساندتها. هكذا تغيرت الأمور، وأصبحنا بين عشية وضحاها نجد أن كل تفسير لا يعظم من دور الدولة تفسيراً تخلف عن متطلبات الموضة التى سادت، وبالغت حيناً، وبسّطت حيناً آخر، ولكنها كانت بين إفراط وتفريط على أية حال موضة لها ميزاتها، ومن بين هذه الميزات إرغامها بعض المؤرخين الفرنسيين على الرجوع عن مذاهب ذهبوا إليها، وعلى العودة إلى الإعجاب بأشياء كانوا قد أنكروها أو هجروها أو نحّوها جانباً.

أياً كان الأمر، فقد كانت الدولة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. بعيدة عن أن تملأ كل المكان الاجتماعى، فلم يكن لها قوة التغلغل «الشيطانى» التى تنسب إليها اليوم، بل

كانت الوسائل تعوزها، وبخاصة بعد أن عانت أشد المعاناة من وطأة الأزمة الطويلة التى استمرت من عام ١٣٥٠ إلى عام ١٤٥٠، ولم تبدأ فى الصعود إلا فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر. ونلاحظ أن الدول المدن كانت متقدمة على الدول الإقليمية ذوات الأراضى الواسعة وأنها لعبت الأدوار الأولى حتى مطلع القرن الثامن عشر رأنها كانت بمثابة أدوات فى أيدى تجارها. أما الدول الإقليمية صاحبة الأراضى الواسعة فقد تكونت سطوتها ببطء، وكانت الأمور بالنسبة إليها أكثر صعوبة. ولكن الدولة الإقليمية الأولى التى تكونت على هيئة سوق قومية أو كيان اقتصادى قومى وهى انجلترة، لم تلبث أن خضعت لهيمنة التجار بعد ثورة عام ١٦٨٨. فلا غرابة إذن فى أن نجد فى أوروبا قبل الثورة الصناعية نوعاً من الحتمية يؤلف بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية. على أية حال فإن خريطة العالم الاقتصادى الأوروبى، بمناطقه المركزية العالية الجهد ودوائره المتتالية المتفاوتة، توشك أن تطابق خريطة أوروبا السياسية.

فى مركز العالم الاقتصادى تقوم دائماً دولة خارقة للمألوف، دولة قوية ديناميكية شرسة ذات امتيازات، يخافها الناس ويعجبون بها فى وقت معاً. من أمثلتها : البندقية فى القرن الخامس عشر ؛ وهولندة فى القرن السابع عشر؛ وانجلترة فى القرن الثامن عشر وعلى نحو أشد فى القرن التاسع عشر ؛ والولايات المتحدة الأمريكية اليوم. وهل يتصورنّ أحدُ أن هذه الحكومات القائمة فى «المركز» يمكن ألا تكون قوية؟ أتعب إيمانويل ڤاللرشتاين نفسه فى محاولة إثبات العكس بالنسبة إلى حكومة الأقاليم المتحدة [هولندة] فى القرن السابع عشر التى كرر المعاصرون والمؤرخون أنها كانت تقريباً غير موجودة. كأنما أراد أن يقول إن الموقع المركزى وحده لا يخلق ولا يتطلب حكومة فعالة (٨٠) ؛ وإن الحكومة والمجتمع ليسا وحدة واحدة وكتلة واحدة : وإن المال لا يخلق نظاماً اجتماعياً وسهولة فائقة فى العمل!

هناك إذن حكومات قوية فى البندقية، بل فى أمستردام، ولندن، حكومات قادرة على أن تفرض نفسها فى الداخل، وعلى فرض النظام على «عامة الشعب» فى المدن، وعلى زيادة أعباء الضرائب عند اللزوم، وضمان القروض وحريات التجارة، قادرة أيضاً على فرض نفسها فى الخارج: ويمكننا أن نستخدم فى وصف هذه الحكومات على نحو مبكر جداً كلمتىْ الاستعمارية والإمبريالية دون خوف من مجافاة مسار الزمن، فلم تكن تتردد قط فى اللجوء إلى العنف. وهذا لا يمنع من أن تكون هذه الحكومات «المركزية» على نحو أوآخر خاضعة خضوع التبعية لرأسمالية مبكرة لها أنيابها الحادة الطويلة. وهكذا كانت السلطة مقسمة بين هذه الحكومات وبين الرأسمالية. وغاصت الدولة فى خضم العالم الاقتصادى، فلم تغرق. وهى عندما خدمت الأخرين، وخدمت المال بالذات، خدمت نفسها أيضاً.

ولكن المنظر يتغير عندما نترك المركز ونتجه إلى الدائرة القريبة المحيطة به، صحيح أننا

نجدها منطقة نشيطة، ولكنها أقل من المركز تطوراً، فقد ظلت الدولة ردحاً من الزمن مزيجاً من نظام المَلَكية القديمة التقليدية الخلابة ونظام الحكومة الحديث. وكانت الحكومات تلقى الصعاب فى المجتمعات والكيانات الاقتصادية والثقافات التى تتسم بشىء كثير أو قليل من السمات العتيقة ؛ وكأنها كانت تتنفس بصعوبة فى العالم الواسع. كانت الأنظمة المَلَكية فى القارة الأوروبية مصممة على أن تحكم، مهما كان الثمن، بالاشتراك مع طبقات النبلاء الذين يحيطون بها أو ضدها. ولقد كانت الدولة بدون النبلاء دولة ناقصة (حتى إذا كان المقصود فرنسا فى أيام لويس الرابع عشر) لا يمكنها أن تنهض بأعبائها. كانت هناك بطبيعة الحال طبقة «البورجوازية» الصاعدة التى كانت الدولة تنظم تقدمها، ولكن فى حرص وحذر، فمثل هذه العمليات الاجتماعية تخطو بخطى بطيئة.

وكانت هذه الدول فى الوقت نفسه ترى أمام عينيها نجاح الدول المتاجرة التى تحتل أماكن أفضل منها على ملتقى المواصلات ؛ وكانت تعى تخلفها عنها، وتدرك أنها بصفة عامة فى وضع أدنى، وتتمنى اللحاق بأى ثمن بالدرجة الأعلى، والارتفاع ناحية المركز، وتجعل من هذا السعى غايتها الكبرى. كانت تحرص على نقل نموذج الدولة المتاجرة وعلى الأخذ بوصفات النجاح، وملك هذا السعى على انجلترة فكرها زمناً طويلاً حيال هولندة. ومن ناحية ثانية سعت هذه الدول على تدبير الدخول والموارد التى يتطلبها القيام بالحرب ويتطلبها المظهر الترفى الذى هو أيضاً وسيلة من وسائل الحكومة فى فرض ذاتها. وتأمل الدول التى تجاور مركز العالم الاقتصادى تجدها تصبح عبوسة شرسة غازية إذا أتيحت لها الفرصة، وكأنما كان هذا الجوار يثير الحفيظة. وتلك حقيقة واقعة.

ولكن لا ينبغى أن نخطىء الفهم، كان الفرق كبيراً بين هولندة الحديثة فى القرن السابع عشر والدول المهيبة من قبيل فرنسا وإسبانيا. ويظهر هذا الفرق واضحاً فى موقف الحكومات حيال سياسة اقتصادية كانت تعتبر فى زمانها دواء عاماً يشفى من كل الأمراض ونستخدم نحن اليوم فى وصفها كلمة نحتت فيما بعد هى كلمة المركانتيلية. عندما نحت المؤرخون هذه اللفظة أعطوها مجموعة من المعانى المتعددة. وإذا كان هناك معنى غلب المعانى الأخرى وظهرعليها فهو الدفاع عن النفس حيال الآخرين. ذلك لأن المركانتيلية أولاً وقبل كل شىء آخر طريقة للحماية الذاتية. والأمير أو الدولة التى تطبق تعاليم المركانتيلية تتبع بطبيعة الحال موضة انتشرت فى وقت بعينه، ولكنها فى الوقت نفسه تشهد على نفسها، وتعترف بإحساسها بالدونية، و بالسعى إلى التغلب على مستواها المنخفض أو تخفيفه. وهولنده لم تأخذ بالمركانتيلية إلا فى فترات قصيرة نادرة جداً كانت تواكب بالنسبة إليها فترات الإحساس بخطر خارجى داهم. ولكنها كانت دولة لا مثيل لها فى ممارسة المنافسة الحرة دون خوف من سوء المنقلب بل كانت تحقق النفع كل النفع والتميز أخص التميز. ونرى انجلترة فى القرن الثامن عشر تقرر الابتعاد عن الميركانتيلية الحذرة التى



مراسم الأبهة الرسمية في البندقية : سفير يستأذن الدوج في السفر. من رسم كارپاتشو Carpaccio. لوحة أسطورة القديسة أورسولا، التي ترجع إلى عام ١٥٠٠.

كانت تأخذ بها، ولعل تحولها هذا يعنى أن ناقوس زمن العالم دق معلناً ساعة عظمتها وقوتها، وهذا هو رأيى. وما مر قرن من الزمان ، وجاء عام ١٨٤٦ على وجه التحديد، حتى استطاعت بريطانيا أن تنفتح دون محاذير على التبادل الحر.

وتتغير الصورة تغيراً أشد عندما نقترب من هوامش العالم الاقتصادى، فى هذه المناطق الهوامشية تقوم المستعمرات التى تأوى هى فئات من الأقوام المستعبدة المجردة من حق حكم نفسها : وما السيد المستبد هنا فى هذه المستعمرات إلا البلد الأم الذى يحرص على الاستئثار بأرباح التجارة استئثاراً مطلقاً، وهو يفرض سلطته بهذه الصورة أو تلك على كل مجال ليحصل على هذه الأرباح. ولما كان البلد الأم فى الحقيقة بعيد بعداً شديداً عن المناطق الهوامشية، فقد كانت المدن والأقليات فى المناطق الهامشية هى التى تفرض سيطرتها على المستوى المحلى. ولكن هذه السلطة المحلية التى تتسم بنوع ما من الاستقلالية من قبيل الديموقراطية الأمريكية، كانت صورة بدائية للحكومة. أو هى على أكثر تقدير ديموقراطية من نوع ديموقراطية المدن الإغريقية القديمة، مع الفارق! وقد اتضح الوجه الحقيقى لهذه الديموقراطية عندما استقلت المستعمرات حيث ظهر فراغ مفاجىء فى السلطة. فبعد أن تلاشت الدولة الاستعمارية الزائفة، أصبح من الضرورى صناعة دولة جديدة، دولة مرتّقة من البقايا المتبقية. فلما تكونت الولايات المتحدة فى عام ١٧٨٧ احتاجت لوقت طويل لكى تصنع من الدولة الفدرالية سلطة سياسية متماسكة وفعالة. كذلك سارت العملية بخطىً بطيئة فى دول أمريكا الأخرى.

أما فى الأطراف التى لا مستعمرات بها، وبخاصة فى شرق أوروبا، فقد كانت هناك على الأقل دول قائمة. ولكن الاقتصاد بها هيمنت عليه جماعة مرتبطة بالخارج، مما جعل الدولة، كما كانت الحال فى پولندة، مؤسسة خلت من محتواها. كذلك نجد إيطاليا فى القرن الثامن عشرقد خلت من الحكومات الحقيقية. وهذا هو الكونت مافاى Maffei يقول فى عام ١٧٣٦: «إنهم إذ يتفاوضون حول إيطاليا وشعوبها يتكلمون كما يتكلم الناس عن قطعان الغنم والحيوانات الخسيسة الأخرى.»(٨١) حتى البندقية نفسها ركنت إلى «الحياد» منذ وقعت اتفاقية السلام فى پاساروڤيتس فى عام ١٧١٨، إما عن متعة أو عن يأس، وما يعنى الحياد إلا أنها تخلت عن كيانها(٨٢).

لا خلاص فى جانب هؤلاء الخاسرين جميعاً إلا حيث يعمدون إلى العنف والعدوان والحرب. والسويد فى عصر الملك جوستاف أدولف خير مثل على ذلك، وأوضح من مثل السويد مثل المناطق الأفريقية أيام سيطر عليها القراصنة البربر. صحيح أننا عندما نصل إلى البربر لا نكون فى نطاق العالم الاقتصادى الأوروبى. ولكننا فى المكان السياسى والاقتصادى الذى تغطيه الإمبراطورية التركية، وهى عالم اقتصادى قائم بذاته، سأعود إليه

فى حينه. ولكن الدولة الجزائرية تعتبر نموذجاً من نوع خاص. فقد كانت على المفرق بين عالمين اقتصاديين، العالم الأوروبى والعالم التركى، لا تنضوى لأى منهما. فقد قطعت من الناحية العملية روابط الولاية مع استانبول، ثم تعرض لها أسطول أوروبى بحرى غاز فنحّاها عن مسارات التجارة فى البحر المتوسط. وهكذا كانت القرصنة الجزائرية فى مواجهة الهيمنة الأوروبية باب الخروج الوحيد، والمنفذ الوحيد الممكن. ولقد كانت السويد فى وضع مشابه، على الحدود بين عالمين اقتصاديين، الأوروبى والروسى، وكانت محرومة من مكاسب بحر البلطيق المباشرة. هكذا كانت الحرب طريقها إلى الخلاص.

الإمبراطورية
والعالم الاقتصادى

الإمبراطورية هى دولة كبرى تشغل وحدها كل مكان عالم اقتصادى، وتطرح مشكلة من نوع خاص. والعوالم الإمبراطورية، على حد تعبير ڤاللرشتاين، هياكل عتيقة، وانتصارات قديمة ظهرت بها السياسة على الاقتصاد. ولكنها كانت موجودة فى الفترة التى نتناولها فى كتابنا هذا بالدراسة، كانت هناك علاوة على أوروبا الغربية إمبراطورية المغول فى الهند، وامبراطورية فى الصين، وأخرى فى إيران، ثم الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الموسكوفيه. ويذهب إيمانويل ڤاللرشتاين إلى أن نشأة إمبراطورية ما يعنى أن العالم الاقتصادى الكامن وراءها عجز عن التطور، أو مُنع من التطور. ومن الممكن أن نقول إن هذا الوضع هو وضع الاقتصاد الآمر حسب تعبير چون هيكس John Hicks أو هو نمط انتاجى أسيوى، إذا شئنا أن نستخدم تفسيراً لماركس عفا عليه الزمن.

والحقيقة أن الاقتصاد لا يتكيف إلا على نحو ردىء مع متطلبات وضغوط سياسة إمبريالية جامحة، فما من تاجر، أو رأسمالى يستطيع أن يتحرك فيها على راحته. وإليك ميشيل كانتاكوزين Michel Cantacuzène الذى كان أشبه شىء بفوجار Fugger الإمبراطورية العثمانية، شنقوه بأمر السلطان دون محاكمة وعلقوه على أبواب القصر المنيف فى استنانبول فى ١٣ مارس من عام ١٥٧٨ (٨٣). وفى الصين (٨٤) نفذ حكم الإعدام فى هيشن Heshen، وصودرت ثروته الهائلة، وكان هيشن الوزير المقرب إلى نفس الإمبراطور كيانلونج Qianlong، فلما مات الإمبراطور، قلب له الإمبراطور الجديد ظهر المجن. وفى روسيا (٨٥) قُطع رأس الأمير جاجارين فى عام ١٧٢٠ وكان فى منصب محافظ سيبريا واتهم بالخيانة. ومن البديهى أن نفكر هنا فى محاكمات چاك كور Jacques Cœur وسامبلانسيه Semblançay، وفوكيه Fouquet، وفى إعدام سامبلانسيه، وكلها أمور تشهد على وضع معين وصلت إليه فرنسا فى ذلك الوقت، وتشهد على أن النظام الرأسمالى وحده دون غيره، حتى إذا كان من النمط القديم، له معدة تلتهم الفضائح وتهضمها.

ومع ذلك فالرأى عندى أن العالم الاقتصادى، حتى إذا كان تحت سطوة امبراطورية قمعية قليلة الوعى بالمصالح النوعية لممتلكاتها المختلفة، وحتى إذا ساءت إدارته وثقلت عليه الرقابة، يمكنه أن يعيش وأن ينظم نفسه فى كل امتداد له دلالة : كان الرومان مثلاً يمارسون التجارة فى البحر الأحمر وفى المحيط الهندى ؛ وكان التجار الأرمن من أبناء جُلفة Joulfa، قرب إصفهان، ينتشرون فى جنبات العالم كله؛ وكان البانيان banyans الهنود يمدون نشاطهم حتى موسكو ؛ وكان التجار الصينيون يختلفون إلى كل محطات الجزر المحيطية ؛ ووضعت موسكوفيا يدها على سيبريا تلك المنطقة الأطرافية الشاسعة واستغلتها فى وقت قياسى. ولم يخطىء ڤيتفوجل Wittfogel (٨٦) عندما قال إنه فى تلك المساحات السياسية القوية الضاغطة التى هى إمبراطوريات آسيا التقليدية جنوباً وشرقاً نجد أن «الدولة أقوى بكثير من المجتمع». نعم، أقوى من المجتمع، ولكنها لم تكن أقوى من الاقتصاد.

ونعود إلى أوروبا لنجد أنها أفلتت فى وقت مبكر من الخناق الإمبراطورى. ولقد كانت الإمبراطورية الرومانية أكثر وأقل من أوروبا ؛ ولم تحكم الإمبراطوريةُ الكارولينجية [منذ أن نشأت فى عام ٧٥١ إلى أن اضمحلت فى عام٩٨٧] ولا الإمبراطورية الجرمانية الأوتونية [التى تربع امبراطورها الأول على العرش فى عام ٩٦٢ وظل رابع الأباطرة على العرش حتى ١٢١٤] قبضتهما تماماً على أوروبا المتراجعة المنحسرة. كذلك الكنيسة التى نجحت فى نشر ثقافتها فى كل المكان الأوروبى لم تتمكن من فرض هيمنتها السياسية عليه. وإذا كانت الأمور قد سارت هذا المسار فلا ينبغى أن نفعل ما فعله ڤاللرشتاين فنضخم الأهمية الاقتصادية لمحاولات شارلكان بين ١٥١٩ و ١٥٥٥، ومحاولات فيليب الثانى ١٥٥٥–١٥٩٨ الرامية إلى خلق امبراطورية [إسبانية] عالمية. هذا التعظيم لهيمنة إسبانيا الإمبراطورية، أو على الأصح هذا الإلحاح الذى يأخذ به إمانويل ڤاللرشتاين نفسه وهو يتعجل فيربط فشل مشروعات آل هابسبورج الإمبراطورية بإفلاس عام ١٥٥٧، ويتعجل أيضاً فيجعل من تاريخ هذا الإفلاس تاريخ ميلاد العالم الاقتصادى الأوروبى. هذا النهج الذى انتهجه ڤاللرشتاين لا أراه مناسباً لمعالجة المشكلة. والرأى عندى أن المؤلفين مالوا دائماً إلى تضخيم سياسة آل هابسبورج، التى كانت ذكية ولكنها كانت مترددة، قوية وضعيفة فى وقت واحد، فقد سارت فى غير مسار الزمن. كانت محاولة آل هابسبورج [البيت الحاكم النمساوى الذى سلك سبيله إلى العرش الإمبراطورى الألمانى فى عام ١٢٧٣وظل طوال قرون متشبثاً بالإمبراطورية] تصطدم بفرنسا التى كانت ممتدة فى قلب علاقات دولة آل هابسبورج المبعثرة، وكانت علاوة على ذلك تصطدم بموقف أوروبا المتضافر العدائى. ولم يكن هذا الموقف الأوربى المتضافر من أجل التوازن فى أوروبا بدعة تظهر وتختفى، كما قيل، عند نزول شارل الثامن فى إيطاليا فى عام ١٤٩٤، وإنما كانت تلك عملية بدأت منذ وقت كما

بين ذلك ف. كيناست W. Kienast بحق [٨٧]، بدأت كما يرى فيديريكو شابو Federico Chabod منذ أزمة الكابيسيين والپلانتاچيين[البيت المالك الفرنسى الذى كان منه الملوك، والبيت المالك الفرنسى الأصل الذى حكم انجلترة، وتصادما تصادماً أدى إلى حرب الأعوام المائة من ١٣٣٧ -١٤٥٣]، بل قبلها. وسلكت أوروبا، التى كانوا يريدون إخضاعها للطاعة، سبيلها إلى إقامة مناطق واقية، سياسية واقتصادية، منذ قرون. وهناك سبب أخير له أهمية خاصة، وهو أن هذه الأوروبا اقتحمت عالم البحر المتوسط الشاسع منذ القرن الحادى عشر، واقتحمت المحيط الأطلسى بالرحلاتالخرافية التى قام بها كولمبوس فى عام ١٤٩٢، وڤاسكو دا جاما فى عام ١٤٩٨. والخلاصة أن قدَر أوروبا من حيث هى عالم اقتصادى سبق قدَر الإمبراطور شارلكان الذى انتهى نهاية حزينة. ولنفترض أن شارلكان انتصر وأنشأ إمبراطوريته، كما كان مشاهير الهومانيين فى زمانه يتمنون، فاقرب الظن أن الرأسمالية، التى كانت تحتل المواقع الحاسمة فى أوروبا، أنتڤرين ولشبونه وإشبيلية وچنوة، كانت ستعرف كيف تخرج من المحنة، وليس من شك فى أن رجال المال الچنويين كانوا سيتحكمون فى أنشطة الأسواق الأوروبية بتوليهم الأمور المالية «للإمبراطور» فيليب الثانى بدلاً من الأمور المالية للملك فيليب الثاني.

ولكن لنترك هذه الفذلكة ولنعد إلى المناقشة الحقيقية التى تهدف إلى معرفة متى نشطت أوروبا نشاطاً كافياً، وحققت لنفسها التميز، وماجت بتيارات قوية، مكنت لنظم اقتصادية متباينة أن تتكون وأن تعيش معاً متآلفة أو متناحرة ؟ سنلاحظ أن تضافراً دولياً بدأ فى وقت مبكر جداً، منذ العصر الوسيط، واستمر على مدى قرون ؛ وأدى إلى ظهور معالم مناطق مكملة لكيان عالم اقتصادى أوروبى، وظهور سمات تدرج طبقية شملت أنواع الإنتاج والتجارة، ارتسمت معالم هذه المناطق وسمات التدرج التى أشرنا إليها حول هذا العالم الاقتصادى منذ وقت مبكر، ولعبت دورها النشيط منذ البداية. وإذا بالهدف الذى فشل شارلكان فى تحقيقه، وأفنى فيه حياته،

تنجزه مدينة أنتڤرين فى القرن السادس عشر بدون جهد، حيث أصبحت مركز العالم الاقتصادى الأوروبى بعد تجدده، فأمسكت المدينة بمقادير أوروبا كلها، وبما كان يعتمد على أوروبا الضيقة من بقاع العالم.

تكون إذن فى أوروبا اعتماداً على صروف السياسة أو رداً عليها أو برغمها، كيان اقتصادى أوروبى، أو على الأصح غربى، فى وقت مبكر أشد التبكير، متجاوزاً حدود القارة، مستخدماً ما اتصل فيها من أنشطة متباينة كانت تحدث من الآثار ما يشبه ما يحدثه التفاوت فى جهد التيار وضغطه. وكذلك شهدت أوروبا فى وقت مبكر جداً نشوء شريطين أحاطا بمنطقتها المركزية أو بقلبها، شريطاً أطرافياً قريباً، وشريطاً أطرافياً بعيداً. هذا الشريط الأطرافى القريب كان يحث القلب ويدفعه إلى النبض بسرعة أكبر، ولنذكر على

سبيل المثال إيطاليا الشمالية كمنطقة أطرافية قريبة أحاطت بالبندقية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ولنذكر كذلك دور الأراضى الواطئة حول أنتفرين. تلك هى السمة الجوهرية للبنية الأوروبية، ما فى ذلك أدنى شك. فليست هناك دلائل على أن مثل هذا الشريط الأطرافى القريب تحلّق حول بكين وإصفهان واستانبول، ولا حتى موسكو.

وخلاصة القول إننى أرى أن عالماً اقتصادياً أوروبياً نشأ مبكراً جداً، وإننى أختلف مع إيمانويل ڤاللرشتاين الذى فتنه القرن السادس عشر واعتبره بداية نشأة هذا العالم الاقتصادى الأوروبى. وإنما فُتن ڤاللرشتاين بالقرن السادس عشر لأنه شغل بالمشكلة التى شغل بها كارل ماركس من قبل، فأرقته وأقضت مضجعه، تشهد على ذلك العبارة التى نوردها مرة أخرى : «تاريخ حياة رأس المال يبدأ فى القرن السادس عشر». وذهب ڤاللرشتاين إلى أن مولد العالم الاقتصادى الأوروبى كان بمثابة عملية الوضع التى أنجبت الرأسمالية. ولست بمعارض ڤاللرشتاين فى هذا الرأى، فالمتحدث عن المنطقة المركزية أو عن الرأسمالية يتناول بالحديث فى الحقيقة موضوعاً واحداً. كذلك فإن القول بأن العالم الاقتصادى الذى انبنى فى القرن السادس عشر على أوروبا يشهد بداهة على أن الرأسمالية لم تنتظر القرن السادس عشر لكى تظهر ظهورها الأول. كذلك فأنا أوافق كارل ماركس على شىء كتبه فى بداياته (ثم ندم على كتابته بعد ذلك) وهو أن الرأسمالية الأوروبية (يستخدم عبارة «الإنتاج» Produktion الرأسمالى) بدأ ت فى إيطاليا فى القرن الثالث عشر. هذه المسألة الخلافية لا يمكن وصفها على أية حال بأنها لا تستحق الاهتمام والدراسة.

الحرب بحسب مناطق العالم الاقتصادى

اعتاد المؤرخون أن يدرسوا الحروب واحدة بعد الأخرى، أما الحرب فى حد ذاتها، الحرب فى مسار الزمن اللانهائى عندما يستعيده الإنسان، فلم تهمهم إلا نادراً، حتى إذا أخذنا مثلاً كتاب هانس فون ديلبروك Hans von Delbrück «تاريخ فن الحرب» الصادر فى عام ١٩٠٧ (٨٨) وهو كتاب حقق من الشهرة ما هو حقيق به. والحقيقة أن الحرب موجودة منذ الأزل، وأنها فرضت نفسها بعناد على كل عصور التاريخ على اختلافها. والحرب تتضمن كل شىء فيها : أكثر الحسابات ذكاء، فيها الشجاعة والإقدام، وفيها ألوان من الجبن والتخاذل. وڤرنر زومبارت يرى أن الحرب تنشىء الرأسمالية، ولكن العكس صحيح أيضاً فالرأسمالية تنشىء الحرب. والحرب هى ميزان للحقيقة، واختبار للقوة تستعين بها الدول على تحديد قوتها، وهى علامة على جنون لا يهدأ أبداً. الحرب مؤشر على كل التيارات المتضافرة التى تنساب فى مسار تاريخ الإنسانية، حتى إن دراسة الحرب فى إطار عالم

اقتصادى بعينه يؤدى إلى الكشف عن معنى جديد للصراعات بين البشر ويمد جدول إيمانويل ڤاللرشتاين بدليل لم يتوقعه أحد.

والحق أن الحرب ليس لها وجه واحد يظل هو هو لا يتغير. فالجغرافيا تلونها، وتصنفها. هناك أنواع مختلفة من الحرب تتعايش بعضها مع البعض الآخر، فتتعايش حروب بدائية وحروب عصرية، كما تتعايش العبودية والاستعباد والرأسمالية. كل محارب يحارب الحرب التى يقدر عليها.

وڤرنر زومبارت لم يخطىء عندما عندما قال عن الحرب إنها تتجدد بتجدد التكنولوجيا، وإنها من حيث هى خالقة العصرية تجتهد فى التعجيل بقيام النظم الرأسمالية. ولقد تطورت الحرب منذ القرن السادس عشر وسلكت سبيل التقدم إلى أبعد حدوده وعبأت فى حماس محموم القروض والذكاء والمهارة التقنية والاختراع، حتى قيل إنها كانت تتغير من عام إلى عام، وكأنما كانت تتبع موضات مهيمنة، أقل بهجة يقيناً من موضات الزينة والثياب. ولكن هذه الحرب، أم التقدم وابنته، لا تقوم لها قائمة إلا فى قلب العوالم الاقتصادية ؛ فهى تحتاج لكى تتطور إلى البشر والإمكانات والمشروعات العظيمة الجريئة. وإذا نحن تركنا المناطق المركزية فى العوالم الاقتصادية التى تتميز بأن أضواء المعلومات والتسجيل التاريخى المعاصر تتسلط عليها وانتقلنا إلى المناطق الأطرافية الفقيرة أو البدائية، وجدنا أن الحرب العظيمة المتطورة لا مكان لها فيها، ولو وضعت فيها قدمها لبدت مضحكة، بل ولكانت - وهو الأهم - بلا فعالية.

ولْنُنْصِتْ إلى دييجو سواريث Diego Suárez، وهو جندى حارب فى وهران، وأرخ للحرب التى أحاط بها خُبراً، يقدم إلينا فى هذا المقام شهادة مفيدة [٨٩] كانت الحكومة الإسبانية قد فكرت حول عام ١٥٩٠ فكرة حمقاء فى الحقيقة هى أن ترسل إلى القلعة الأفريقية الصغيرة فرقة ممتازة tercio من صفوة الجنود سحبتهم لهذا الغرض من حرب فلاندريا التى كانت هى الحرب الفنية بكل ما فى الكلمة من معنى. وعندما خرجت هذه الفرقة المدربة على فنون الحرب الحديثة لعمليتها الأولى، ظهر بعض الفوارس العرب فى الأفق. فاصطف جنود الفرقة على الفور على شكل مربع، استعداداً للقتال، وسرعان ما تبين أن الفن العسكرى المتقدم لم يجد هنا نفعاً: فقد تحاشى الفوارس الالتحام بهؤلاء الجنود المغاوير وضحك رجال الحامية القدامى الذين لاح لهم الجنود الجدد أغراراً بلا خبرة ما وسعهم الضحك على المناورة الفاشلة التى ذهبت جهودها أدراج الرياح.

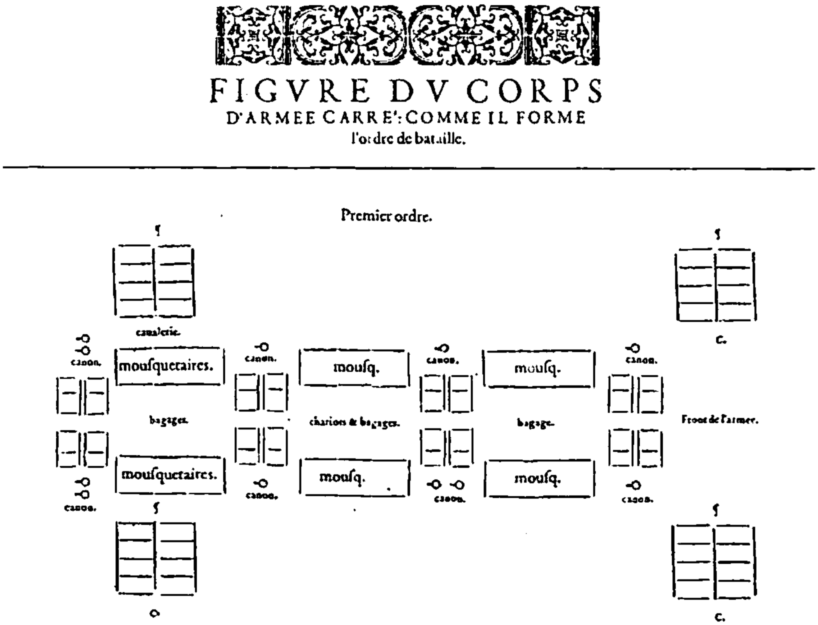
والحقيقة أن الحرب المبنية على أساس علمى لا تقوم لها قائمة إلا إذا مارسها الجانبان المتحاربان فى وقت واحد. ومن الشواهد الدالة على ذلك الحرب الطويلة التى اشتعلت فى شمال شرق البرازيل من عام ١٦٣٠ إلى عام ١٦٥٤ والتى نقرأ عنها كتاباً طريفاً من

تأليف مؤرخ برازيلى شاب هو إيبالدو كابرال دى ميليو، صدر فى عام ١٩٧٥، يصورها تصويراً حياً (٩٠).

هذه البقاع فى شمال شرق البرازيل لا نتردد فى أن نعتبرها المنطقة الأطرافية لأوروبا الكبرى.كان الهولنديون قد نزلوا رثيفة Recife وأخذوها عنوة فى عام ١٦٣٠، ولم يفلحوا فى الاستيلاء الكامل على إقليم برنامبوكو المنتج للسكر. وظل الهولنديون طوال عشرين سنة محصورين فى مدينة رثيفة يتلقون عن طريق المحيط التموين والعتاد والمدد و كل شىء حتى الحجر المجهز للبناء والطوب. ومن البديهى أن الصراع الطويل انتهى فى عام ١٦٥٤ لصالح البرتغاليين، أو على الأصح لصالح البرتغاليين اللوزيتانيين، [الذين أضافوا فى الاتفاق كلمة اللوزيتانيين إلى اسمهم تأكيداً لهويتهم وانتسابهم إلى إقليم لوزيتانيا العتيد الذى تولدت عنه البرتغال]، لأن هؤلاء هم الذين حرروا رثيفة، هكذا قالوا وهكذا ظلت الذكرى محتفرة فى نفوسهم.

كان ملك إسبانيا حتى عام ١٦٤٠ هو سيد البرتغال التى فتحها فى عام ١٥٨٠، قبل أكثر من نصف قرن من الزمان. وننظر إلى القوات التى جردت وإرسلت إلى ميدان الحرب البعيد فنجدها تأتلف من ضباط وجنود قدامى من جيش فلاندريا، منهم الإسبان ومنهم الإيطاليين. ما إن وصلت هذه القوات النظامية القادمة من أوروبا حتى دب الخلاف العاجل الشامل بينها وبين القوات المحلية التى سميت «سولدادوس دا تيررا» soldados da terra. وانظر إلى القائد النابوليتانى، الدوق بانيولو Bagnuolo، الذى قاد الحملة تجده لا يكف عن سباب الجنود الأجلاف، ويغرق فى السكْر طوال النهار، لكى يبدد قلقه أو لكى يواسى نفسه. فما الذى دهاه؟ إذا بحثنا عن لب المشكلة وجدنا أن القائد كان يريد أن يحارب فى البرازيل نفس نوعية الحرب التى حاربها فى فلاندريا، حرباً تقوم على الحصار، وعلى الدفاع عن المواقع الحصينة، متبعاً قواعد الحرب التى عرفت آنذاك. فلما استولى الهولنديون على موقع باراهيبا Parahyba قدّر الدوق بانيولو أن عليه أن يكتب إليهم : «عسى أن تنفعكم المدينة التى استوليتم عليها . أرسل إليكم مع هذه الكلمة خمسة أسرى...» (٩١). كانت الحرب التى يقودها من النوع القائم على العلم العسكرى، وعلى الأدب أيضاً، ولنذكر ما حدث عند استسلام مدينة بريدا Breda فى عام ١٦٢٥ وما صوره بيلاسكويث Velásquez فى لوحته التى أسماها لاس لانثاس Las Lanzas.

ولكن حرب البرازيل لم يكن من الممكن أن تكون من نوع حرب فلاندريا، على الرغم من عبارات الاستنكار الغثة التى تشدق بها قدامى المحاربين الفشارين. كان الهنود الحمر والبرازيليون متخصصين بارعين فى الكر والفر، ففرضوا حرب العصابات، الجريليا guerilla. كان بانيولو يسقى الجنود البراندى المقطر من قصب السكر لكى يبث فيهم الجرأة على



٥ – الحرب على أساس علمي يمكن تعليمها وتعلمها

شكل من الأشكال العديدة لحركة القوات ولخطة المعركة التي يقترحها ويشرحها كتاب «مبادىء الفن العسكري» Les Principes de l'art militaire الذي ظهر في عام ١٦١٥ من تأليف بيون، سيد لابروني J. de Billon, seigneur de laPrugne. يقول عنها إنها تطبق «قواعد القائد الكبير العظيم الأمير موريتس فون ناساو Moritz von Nassau» (ص٤٤).

هجوم مخطط على نطاق واسع، ولكنهم كانوا يتصرفون على سجيتهم، فينامون بعد السكر إلى أن يفيقوا، ثم كان هؤلاء الجنود العجيبون، بمناسبة أو بغير مناسبة، يخرجون من الصفوف النظامية ويجوسون على سجيتهم خلال الغابات والمستنقعات الشاسعة التى تملأ الرحب. كذلك الهولنديون كانوا يريدون أن يحاربوا بحسب القواعد الأوروبية، وكم تأففوا من هؤلاء الأعداء الهرابين الذين لا يقبلون المنازلة الصريحة على وجه الأرض، بل يتملصون ويفرون وينصبون الأكمنة. يالهم من جبناء! يا لهم من متخاذلين! وكان الإسبان أنفسهم يرون فيهم نفس الرأى. وهذا واحد من قدامى محاربيهم يقول: «لسنا قروداً لنتحارب بين الشجر!». وأغلب الظن أن هؤلاء الجنود المتقدمين فى السن لم يكونوا حانقين لأنهم كانوا يعيشون من وراء خطوط محصنة، تحرسهم يقظة الحراس الذين عرفوا بميزات استثنائية

وبمرونة بدنية جعلتهم فى حركات الكر والفر أساتذة لا يشق لهم غبار فى ذلك النوع من الحرب الذى سمى بحرب الغابات guerra do matto أوالذى أطلق عليه اسم طريف هو الحرب "الطيارى" guerra volante .

وفى عام ١٦٤٠ ثارت البرتغال على إسبانيا، وانتهى الأمر بانفصال التاجين. ونشبت على أرض شبه الجزيرة الإيبرية بين لشبونة ومدريد حرب استمرت ثلاثين عاماً أو زهاءها، فلم تنته إلا فى عام ١٦٦٨. وأثرت هذه الحرب على مجرى الأحداث فى البرازيل. فقد تلاشى الغطاء الذى كان يتولاه الأسطول الإسبانى، ولم يعد محاربون محنكون يأتون إلى البرازيل، وانقطع التموين بالمواد الغالية الذى كان يجيء عبر المحيط. وأصبحت الحرب على الجانب البرازيلى منذ ذلك الحين من النوع الطيارى الذى يناسب الفقراء، وعلى عكس كل التوقعات العقلانية، انتصرت هذه النوعية من الحرب فى النهاية، وغُلب الهولنديون فى عام ١٦٥٤، وكانت هولندة فى هذا الوقت مشغولة بحربها الأولى ضد انجلترة، وكانت من الناحية العسكرية قد أرهقت أشد الإرهاق، وهذه حقيقة لابد أن نذكرها. ثم إن البرتغال أوتيت من الحكمة ما جعلها تقبل دفع ثمن السلام الذى أصبح فى متناول يدها، غالياً، فى صورة شحنات من الملح.

وهذا هو كتاب إيبالدو كابرال دى ميليو يعطى شيئاً من المصداقية للرواية التقليدية التى تناقلها الكتّاب وتمسكوا بها تمسكاً عنيداً، وهى أن جريبالدى Garibaldi الذى ألقت به المقادير فى شبابه فى الحروب البرازيلية، حول عام ١٨٣٨ حيث قامت انتفاضة الفاروبيلياس Faroupilhas أو المسمَّلين الذين يلبسون الأسمال البالية، فتعلم أسرار حرب عجيبة فى خططها : تجميع المحاربين انطلاقاً من عشر طرق مختلفة وتوجيه ضربة قوية فى نقطة واحدة، ثم التفرق من جديد بأسرع ما يمكن وفى أشد سكون ممكن، والعودة بنفس الأسلوب إلى نقطة أخرى. وهذا النمط من الحرب هو الذى اتبعه فى صقلية فى عام ١٨٦٠ بعد نزول الألف les Mille [وهكذا سُمى جنود جاريبالدى المتطوعون الذين فتحوا صقلية ونابلى، وربما سُموا أيضاً القمصان الحمر] (٩٢). وليست حرب الغابات خاصة بالبرازيل وحدها، وما زالت حرب العصابات الجويريليا موجودة إلى اليوم، وليس من شك فى أن القارئ قارن بين هذا النمط من الحرب وبين حروب عاصرناها . كان من الممكن أن يتعلم جاريبالدى هذا النوع من الحرب فى بلاد أخرى غير البرازيل، فى كندا الإنجليزية مثلاً إبان الحروب الإنجليزية، حيث نطالع ما كتبه ضابط من القوات النظامية مستنكراً حرب الكمائن التى يمارسها الكنديون الفرنسيون، أبناء جلدته، حيث يتربصون بالعدو كما يتربص الصياد بالحيوانات الكبيرة : «ليست هذه حرب، بل اغتيال.» (٩٣).

أما فى أوروبا فى المناطق المركزية من العالم الاقتصادى الأوروبى فكانت الحروب تجرى



تسليم مدينة Breda بريدا فى عام ١٦٢٥، عن لوحة بيلاسكويث Vela'zquez المسماة لاس لانثاس «الرماح» Las Lanzas اسبينولا Spinola يتلقى مفاتيح المدينة.

بهللولة كبيرة، ونشر واسع للقوات التى تتحرك على أسس من العلم والنظام. فى القرن السابع عشر كانت الحرب فى المقام الأول حرب حصار ومدفعية وتربيط الإمكانات ومعارك ميدانية... وكانت فى مجموعها حرباً غالية التكاليف، هوة سحيقة تبتلع الأموال، وكانت الدول الضعيفة الحيلة تنهار فيها، وبخاصة الدول المدن، مهما أخذت نفسها بالاقتصاد، ومهما استعدت بمخازن السلاح واتخاذ المرتزقة. فإذا سلكت الدولة الحديثة سبيل النمو، واستقرت الرأسمالية فيها، استخدمت الرأسمالية الحرب أداة لها فالحرب تلد كل شىء bellum omnium pater. ولكن الحرب التى عرفها القرن السابع عشر لم تكن بعد من الحرب الشاملة فى شىء: كان الأسرى يُتبادلون، والأغنياء يدفعون الفدية، وكانت العمليات تقوم على التقديرات العلمية أكثر مما تقوم على القتل. وهذا هو الإنجليزى روجر بويل Roger Boyle (٩٤) دوق أوريرى Orrery يعلن دون مواربة فى عام ١٦٧٧: «إننا نقوم بالحرب على طريقة هى أقرب إلى طريقة الثعالب منها إلى طريقة الأسود ونفرض الحصار عشرين مرة فى مقابل الدخول فى معركة.» أما الحرب التى لا رحمة فيها ولا شفقة فلم تبدأ إلا على يد فريدريش الثانى ملك بروسيا، واتخذت صورة أدق على يد الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية.

القاعدة الجوهرية فى هذه الحرب تتمثل فى الدور العلوى من مبناها فى التصميم العنيد على أن تجرى المعارك لدى الجار، على أرض الطرف الأضعف، الطرف الأقل قوة. أما إذا حدث رد فعل فانتقلت الحرب إلى قدس أقداس الدولة التى شنتها، فوداعاً للتفوق! كان هذه هى القاعدة، ولم تكن الاستثناءات منها إلا قليلة. ولنذكر الحروب التى عرفت باسم الحروب الإيطالية [بين عام ١٤٩٤و١٥٥٩، شنت فرنسا هذه الحروب على الأرض الإيطالية لتحفظ حقوقها فى وراثة مملكة نابلى، وانتهت بخروج فرنسا من الساحة، ودخلت إيطاليا تحت الهيمنة الهابسبورجية، وضاع استقلال إيطاليا على أية حال] كيف أدت إلى هزيمة شبه الجزيرة الإيطالية التى كانت لها الهيمنة حتى ذلك الحين. وأفلتت هولندة من لويس الرابع عشر، فى عام ١٦٧٢، فلم تدر رحى الحرب على أرضها. فيا بُشراها! ولكنها فى عام ١٧٩٥ لم تفلت من هجمة فرسان القائد الفرنسى شارل بيشجرو Pichegru، ودارت المعارك على أرض هولندة، وأدى ذلك إلى اضمحلالها فلم تعد منذ ذلك الحين قلب أوروبا. ولم يعبر محارب من أوروبا المانش وبحر الشمال لا فى القرن التاسع عشر ولا العشرين. كانت انجلترة الرائعة تشن حروبها عن بعد، ينقذها موقعها كجزيرة وما تغدقه على حلفائها من منح ضخمة. فالدولة إذا كانت قوية بقيت الحرب بعيداً عنها، ودارت على أرض الآخرين. فى الوقت التى حشد فيه نابليون قواته فى ميناء بولونيا وتأهب للهجوم على انجلترة تلقت النمسا قروضاً انجليزية فإذا بجيش نابليون الذى عرف باسم الجيش الكبير يغير غايته ويتجه إلى الدانوب وكأنما تلقى أمراً بهذا التحول.

المجتمعات

والعالم الاقتصادى

المجتمعات تتطور ببطء شديد، وهذه سمة تسهل على المؤرخين مهمتهم عندما يتتبعون تطور الأحداث. فالصين مثلا كانت لديها المحافظات التى يحكمها الماندران والتى يمكن أن نسميها الماندارينيات، فهل يمكن أن تتخلص الصين يوماً ما نهائياً من هذه الماندارينيات؟ الإجابة بالنفى. والهند ما تزال تحتفظ بطبقاتها الطائفية، والإمبراطورية المغولية فى الهند كانت تعتمد حتى أيامها الأخيرة على الچاجندار jagindars وهم أقرب ما يكونون من السپاهى sipahis عند الأتراك. حتى المجتمع الغربى، وهو أكثر المجتمعات تحركاً، يتقدم ببطء. والمجتمع الإنجليزى الذى كان فى القرن الثامن عشر يبهر بتقدمه كلَّ أوروبى قادم من القارة، لم يخط خطاه الأولى على مدارج التطور إلا منذ حرب الوردتين، أى قبل القرن الثامن عشر بثلاثة قرون. والعبودية التى أعادت أوروبا اختراعها فى أمريكا المستعمرَة لم تختف من الولايات المتحدة الأمريكية إلا فى عام ١٨٦٥، ولم تختف من البرازيل إلا فى عام ١٨٨٨، أى بالأمس.

وأنا بصفة عامة لا أؤمن بالطفرات الاجتماعية المفاجئة، ولا أؤمن بالضربات المسرحية المباغتة. حتى الثورات لا تنفصل كلية عما قبلها. أما الصعود الاجتماعي فهو يتولد عن حركات الازدهار الاقتصادى، ولكن البورجوازية لا تستطيع الخروج من وضعها والصعود إلى الطبقة العليا لأصحاب الامتيازات لأنها طبقة تظل قليلة العدد دائماً تتحدد نسبتها بالقياس إلى مجموع الشعب، أضف إلى هذا أن الطبقة العليا فى أوقات الركود الاقتصادى تقفل أبوابها على نفسها. وما ينفذ من خلالها من البورجوازيين إلا القليل ويشق الأنفس وبمهارة تفوق الحدود. هذا هو ما حدث فى فرنسا حول عام ١٥٩٠، وهو ما حدث فى جمهورية لوكا Lucca الصغيرة، إذا أردنا مثلاً آخر أكثر تحديداً، فى العامين من ١٦٢٨ إلى ١٦٢٩ (٩٥). فالدولة، على عكس ما يقال كثيراً، لا تشجع صعود البورجوازية إلا على فترات متباعدة، ولا تتخذ قراراً فى هذا الشأن إلا إذا دعت إليه الضرورة. ولو لم تكن الطبقات العليا المهيمنة المحدودة عدداً، على نحو ما لوحظ على مر السنوات، تكره أن ترى صفوفها تتخلخل، وأعدادها تنكمش، لكانت حركة صعود البورجوازية إليها أشد بطئاً، على الرغم من أن البوارجوازية فى فرنسا وفى غير فرنسا وهى «الطبقة الثالثة كانت تحرص أشد الحرص دائماً على تقليد طبقة النبلاء وتجتهد فى الصعود بلا انقطاع وتبذل فى ذلك جهوداً لا يصدقها العقل» (٩٦). ولما كان الصعود الاجتماعى شيئاً صعباً يطول الشوق إليه فمن الطبيعى أن النخبة الجديدة التى تكون دائماً قليلة العدد تحرص، هى أيضاً، على تثبيت النظام القائم. حتى فى البلدان الصغيرة فى منطقة الماركى le Marche الإيطالية التابعة لدولة الفاتيكان البابوية لا تقبل طبقات النبلاء الضيقة الحريصة أشد الحرص على امتيازاتها أن يدخل جدد إلى صفوفها إلا ببطء شديد، وهؤلاء الجدد لا يعرضون النظام الاجتماعى القائم للخطر بحال من الأحوال (٩٧).

فلا غرابة إذن فى أن نجد الأفراد الذين يكونون المادة الاجتماعية التى تنساب إلى إطارات العالم الاقتصادى يسعون دائماً إلى التكيف معها، وإلى أن يتجمدوا داخلها وينصهروا فيها ويتحدوا معها. وهم يجدون دائماً الوقت اللازم للتكيف مع الظروف من أجل تحقيق التوازنات فى العالم الاقتصادى. والانتقال من دائرة إلى دائرة يعنى المرور من خلال العالم الاقتصادى على نحو متزامن من وضع إلى وضع آخر. وهذه تحولات تحتاج إلى وقت. ولهذا ظل الأجراء فى المجتمع إلى جانب المستعبدين والعبيد طوال قرون. والنظام الاجتماعى يتشكل فى عملية مستمرة رتيبة تستجيب للضرورات الاقتصادية على مستوى القاعدة. وكل مهمة، عندما يتم توزيعها فى نطاق التقسيم العالمى للعمل، بحيث ينهض بها بلد بعينه، تخلق رقابتها الخاصة، وهذه الرقابة تحرك المجتمع وتوجهه. ولننظر إلى انجلترة، عندما كانت هى المنطقة المركزية للعالم الاقتصادى، فى أواخر القرن الثامن عشر، لنتبين كيف انتصر العمل بالأجر فيها، وانتشرت طبقة العمال الأجراء فى الريف والحضر، وغزت

كل الأنشطة فلم تترك منها شيئاً. أما في القارة الأوروبية، فإن حركة العمال الأجراء تظهر متفرقة محدودة الانتشار، شاهدة على درجة العصرية التي تحققت هنا أو هناك، وبقي المعلمون الحرفيون المستقلون بأعداد كبيرة، لا يتحولون إلى عملاء أجراء؛ كذلك لم تتحول الزراعة إلى نشاط يقوم به العمال الأجراء، وظل الخولي يحتل مكاناً له اعتباره، فقد كان وسطاً بين المزارع والفلاح المستعبد القديم؛ كما نجد الفلاحين المالكين لقطع صغيرة جداً من الأرض يكثرون كثرة كبيرة في فرنسا إبان الثورة.... فإذا انتقلنا إلى أوروبا الشرقية وجدنا الاستعباد ينتشر فيها انتشاراً عنيداً بعد أن عاد إليها الإقطاع، وكذلك كانت الحال في الربوع البلقانية التركية. ناهيك عما حدث في العالم الجديد الذي دخلت فيه العبودية دخولها المثير من أوسع الأبواب، منذ القرن السادس عشر. وكأنما كان المفروض أن يبدأ التطور في العالم الجديد من الصفر مرة أخرى. كان المجتمع في كل حالة من هذه الحالات يستجيب لالتزام اقتصادي مختلف ويجد نفسه منقفلاً على نفسه بحكم تكيفه، عاجزاً عن الخروج السريع من ربقة الحلول التي اتبعت من قبل وترسخت. فإذا اتخذ المجتمع بحسب المكان هذا الطابع أو ذاك فإنما يرجع ذلك إلى أن المجتمع يمثل الحل، أويمثل حلاً هو «الأكثر تكيفاً (مع الأخذ بالتنوع من حالةإلى أخرى) مع أنماط الإنتاج الخاصة النوعية فيه»(٩٨).

ومن البديهي أن هذا التكيف الذي يأخذ به النسيج الاجتماعي نفسه حيال النسيج الاقتصادي لا يمت إلى الآلية أو التلقائية بسبب، فهناك مؤثرات حتمية تأتي من الإطار الكلي في مجموعه، ولكن هناك أيضاً اختلافات وتباينات واختلافات ملحوظة بحسب الثقافة والبيئة الجغرافية. وليس هناك تخطيط ينطبق بالتمام والكمال على الواقع، وقد وجهت الانتباه أكثر من مرة إلى حالة فنزويلا التي أعتبرها مثلاً نموذجياً (٩٩). فقد بدأ كل شيء هناك من الصفر تقريباً على أثر الاكتشافات الجغرافية الأوروبية. كان عدد البيض في منتصف القرن السادس عشر قد بلغ على الأرجح ٢٠٠٠، وعدد السكان الأصليين ١٨٠٠٠، وبدأ استغلال اللؤلؤ على الساحل، ولكنه لم يستمرإلا لبضعة عشرات من السنين. ثم جاء استغلال المناجم، وبخاصة مناجم الذهب في ياراكوي Yaracuy فأدى إلى أول فترة من العبودية: من العبيد من كانوا من الهنود الحمر الذين يؤسرون في الحرب ومنهم من كانوا من الزنوج المستوردين، وإن كان عدد الزنوج قليلاً. وتحقق أول نجاح في مجال تربية الماشية وبخاصة في البقاع الشاسعة، بقاع إيلانوس llanos في الداخل، حيث نرى نفراً من البيض - ملاكاً للأرض وسادة - وأعداداً من الهنود الحمر راكبي الخيول يكونون مجتمعاً بدائياً له ملامح إقطاعية. أما مزارع الكاكاو التي قامت في المنطقة الساحلية بعد ذلك بوقت طويل، وبخاصة في القرن الثامن عشر، فقد أدت من جديد إلى العودة إلى استخدام العبيد الزنوج المجلوبين. وهكذا ففنزويلا تمثل أمامنا على هيئتين: المجتمع «الإقطاعي» والمجتمع

«الاستعبادى»، ونلاحظ أن المجتمع الإقطاعى تطور قبل المجتمع الاستعبادى. ولكن المجتمع الاستعبادى شهد أيضاً تطورات، نذكر منها أن بعض العبيد السود وصلوا فى القرن الثامن عشر إلى صفوف الملاّك haciendas فى إيلانوس llanos. وعلينا أن ننوه كذلك إلى أن المجتمع الفنزويلى بمدنه التى بزغت براعمها ومؤسساتها، لا يمكن أن نحيط به إذا تشبثنا بهذا التخطيط الثنائى الذى يقوم على نمطين، هما المجتمع الإقطاعى والمجتمع الاستعبادى، بل هناك الكثير مما لا يدخل فيهما.

وربما كان من الضرورى أن نشدد على بعض الملحوظات البديهية. فالرأى عندى أن كل التقسيمات، وكل الـ«نماذج» التى حللها المؤرخون وعلماء الاجتماع، موجودة منذ وقت مبكر فى التنويعات الاجتماعية التى نراها تحت أعيننا. طبقات اجتماعية، وطبقات طائفية (ونعنى بها المجموعات المنغلقة على نفسها)، و«طوائف» متواكبة، والمألوف أن الدولة تشجع وجودها متواكبة. والصراع بين الطبقات اشتعلت نيرانه منذ وقت مبكر جداً، هنا وهناك، ولم تكن تخمد إلا لتشتعل من جديد، فليست هناك مجتمعات بلا قوى متصارعة، كذلك ليست هناك مجتمعات بدون هرم طبقى، أعنى ليست هناك مجتمعات بصفة عامة لا تجبر فيها الجموع التى تكونها على العمل والطاعة. هناك العبودية والاستعباد والاستئجار من حيث هى حلول مختلفة تاريخياً واقتصادياً لمشكلة عامة هى فى كل مكان من الناحية الأساسية نفس المشكلة. بل إننا نجد من حين لآخر مقارنات، منها الصائبة ومنها الخائبة، منها السطحية ومنها المتعمقة. فهذا هو ماك كارتنى Macartney [(١٠٠)] يكتب فى عام ١٧٩٣ : «الخدم الذين يعملون عند نبيل كبير فى ليڤلاند يعتبرون أنفسهم أعلى درجة من الفلاحين، وكذلك الزنوج الذين يخدمون فى بيت مستعمر فى چامايكا يعتبرون أنفسهم، على الرغم من أنهم زنوج، أعلى درجة من الزنوج الآخرين الذين يفلحون الأرض.» وفى العصر نفسه تقريباً قاد بودرى دى لوزيير Baudry des Lozières معركة ضد «المتعصبين للزنوج» وصل فيها إلى حد الزعم «بأن كلمة عبد فى حقيقة الأمر لا تعنى فى المستعمرات إلا طبقة السكان الأصليين التى يبدو أن الطبيعة خلقتها بصفة خاصة للعمل ؛ ولكن هذه الطبقة تنتشر فى أغلب بلدان أوروبا. والعبد فى المستعمرات يعيش من عمله ويجد دائماً عملاً يدر عليه الربح ؛ أما فى أوروبا فالمسكين لا يجد دائماً عملاً ويلقى حتفه ضحية البطالة والبؤس... وهل هناك بائس واحد فى المستعمرات مات عن فقر وعوز، أو اضطر إلى أن يملأ بطنه من خشاش الأرض درءاً للجوع، أو قتل نفسه من إملاق ! أما أوروبا فما أكثر من يموتون جوعاً...» [(١)].

هكذا نصل إلى لب المشكلة. وهكذا نرى النماذج الاجتماعية الاستغلالية يشد بعضها بعضاً، ويكمل بعضها البعض، وما يكون فى قلب العالم الاقتصادى بفضل وفرة البشر، ووفرة العمليات التجارية، ووفرة النقود ممكناً، لا يكون ممكناً بالدرجة نفسها فى المناطق الأطرافية المختلفة. والإنسان عندما يتحرك من منطقة إلى منطقة تالية على أرضية العالم الاقتصادى مبتعداً عن المركز، مقترباً من الأطراف، يلاحظ أنه كمن يتتبع المسار



العبيد الذين يخدمون في البيوت في البرازيل. (عن رحلة ج . ب. ديبريه J.-B. Debret المسماة Voyage pittoresque ...، وترجع إلى عام ١٨٣٤).

التاريخى للتخلف. وأغلب الظن أن هذا الوضع لا يزال قائماً إلى أيامنا هذه، مع اختلاف المكان والزمن، وأن المنظومة الاقتصادية الحالية تضم اختلافات هيكلية نجمت عن أوضاع ترجع إلى فترات تاريخية متباينة. فقد ظلت المناطق المركزية فى كل الأزمنة تشد إليها البشر من المناطق الأطرافية الهامشية التى كانت هى بالنسبة إليها أفضل مناطق لجلب العبيد. وإذا نحن تساءلنا اليوم عن العمالة غير المدربة فى المناطق الصناعية الأوروبية أو فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى الاتحاد السوفييتى من أين تأتى، لم تخرج إجابتنا عما لاحظناه فى العصور الماضية.

والرأى عند إمانويل ڤالرشتاين أن مؤشرات العالم الاقتصادى تشهد، إذا أخذناها من المنظور الاجتماعى، على أن هناك تعايشاً بين «أنماط الإنتاج» ابتداءً من الاسترقاقية esclavagisme وانتهاءً بالرأسمالية، وأن الرأسمالية لا يمكن أن تعيش إلا وقد أحاطت نفسها بالأنماط الأخرى وعاشت على حسابها. وما قالته روزا لوكسمبورج عن الرأسمالية بهذا المعنى صحيح.

وهذا هو ما يدعمنى فيما تبادر إلى ذهنى من رأى ما زلت أتمسك به، وهو أن الرأسمالية تتطلب أولاً وقبل كل شىء آخر هيكلاً هرمياً تتربع هى فوق قمته سواء كانت الرأسمالية هى التى صنعت هذا الهيكل الهرمى أم وجدته. وفى الحالات التى لا تدخل الرأسمالية فيها الساحة إلا متأخرة، فإنها ترضى بما يشبه المحطة، بهيكل اجتماعى هرمى أجنبى يتواطأ معها ويبسط نشاطها ويسهله، على النحو التالى: نبيل پولندى كبير له مصالح فى سوق دانتسيج، نبيل من الشمال الشرقى البرازيلى senhor d'engenho له علاقات بتجار لشبونه أو پورتو أو أمستردام، مزارع من چامايكا له علاقات بتجار لندن، هكذا يقوم الاتصال بين الرأسمالية والهيكل الاجتماعى الهرمى، وهكذا ينساب تيار نشاطها وتكتمل الدائرة. هذه المحطات المترابطة هى خاصية من خاصيات الرأسمالية ما فى ذلك أدنى شك، بل هى ركن من أركانها. وفى مناطق أخرى، تدخل الرأسمالية عن طريق «المواقع الأمامية»، أو «محطات الاستشعار» المتقدمة فى داخل السلسلة التى تمتد من الإنتاج إلى التاجر الكبير، لا لكى تحمل المسئولية الكاملة، بل لكى تعشش فى النقط الاستراتيجية التى تسيطر على القطاعات المؤثرة فى التراكم. فهل يرجع بطء التطور الاجتماعى فى مجموعه إلى أن هذه السلسلة القائمة على أساس هرمى تتكون من حلقات لا نهاية لها ؟ أم هل ترسم أسباب بطء هذا التطور صورة كتلك التى تصورها پيتر لاسليت Peter Laslett، ووصل فيها تقريباً إلى نفس النتيجة، حيث يقول إن غالبية المهام الاقتصادية المألوفة مهام ثقيلة، تنوء من تحتها كواهل البشر (١٠٢)، وإذا بأصحاب الامتيازات، أياً كان نوعها، يتخففون من هذه الأعباء الثقال الضرورية لحياة الكافة ويلقون بها على الآخرين؟

الثقافة

تعتبر الثقافات les cultures، أو إن شئت فقل الحضارات les civilisations فالكلمتان، على الرغم مما قيل ويقال، يمكن استخدامهما فى غالبية المواضع دون أن يتغير المعنى، تعتبر الثقافات هى الأخرى عاملاً منظماً للمكان، شأنها شأن الكيانات الاقتصادية، والثقافات قد تطابق الكيانات الاقتصادية (لأن الإطار الكلى للعالم الاقتصادى يميل إلى الاشتراك بكامل سعته فى ثقافة واحدة، أو على الأقل فى عدد من المقومات الثقافية، تكون مضادة لنظيراتها فى العوالم الاقتصادية المجاورة)، ولكنها أيضاً تختلف وتتمايز عنها: فالخرائط الثقافية والخرائط الاقتصادية لا تتطابق تماماً، بل تترك مساحات زائدة، وهذا شىء بديهى. ومن أسباب ذلك أن الثقافة تصدر عن مدى زمنى لا نهائى يتجاوز أشد التجاوز عمر العوالم الاقتصادية مهما طال. فالثقافة هى أقدم شخص فى مسرحية تاريخ البشر: العوالم الاقتصادية تتبدل، والمؤسسات السياسية تتحطم، والمجتمعات تتعاقب، أما الثقافة أو الحضارة فتبقى وتكمل طريقها. وإذا كانت روما [الإمبراطورية الرومانية الغربية] قد انهارت وتلاشت فى القرن الخامس الميلادى فإن الكنيسة الرومانية ما زالت تكمل

مسيرتها حتى أيامنا. وإذا كانت الهندوسية قد ثارت فى القرن الثامن عشر مرة أخرى ضد الإسلام، فقد فتحت بثورتها هذه الثغرة التى نفذ من خلالها الغزو الإنجليزى إلى الهند؛ وإذا كانت الهند قد استعادت استقلالها فى عام ١٩٤٧، فإن الصراع بين الحضارتين، الحضارة الهندوسية والحضارة الإسلامية لا يزال قائماً نرى صروفه بأعيننا، ولا تغيب عنا نتائجه. الثقافة أو الحضارة تمثل فى تاريخ العالم: شخصية الشيخ الجليل، الأب، الجد الأكبر.

فى قلب كل حضارة تترسخ القيم الدينية. وهذه حقيقة تقوم عليها الشواهد منذ أزمان بعيدة، بل سحيقة. وإذا كانت الكنيسة فى العصر الوسيط وبعده قد كافحت الربا والمال، فلأن الكنيسة كانت أقدم من الرأسمالية، وكانت بدع الربا والمال التى أرادت الرأسمالية تجديدها قد أثارت قلقها. وأياً كان الأمر فإن الواقع الدينى ليس وحده هو الثقافة، فالثقافة هى أيضاً فكر، وأسلوب حياةبكل ما فى المصطلح من معان، وأدب، وفن، وإيديولوجيا، وألوان من الوعى... الثقافة باقة تأتلف من العديد من الطيبات، المادية والروحية.

ولا بأس بأن نسلك مسالك التعقيد فنقول إن الثقافة هى فى وقت واحد:مجتمع وسياسة وتوسع اقتصادى. وما لا ينجح المجتمع فى تحقيقه تتمكن الثقافة من تحقيقه؛ وما يندفع الاقتصاد إلى فعله، تحد الثقافة من غلوائه، وهكذا. وليس هناك خط حدودى ثقافى معترف به لا يقوم شاهداً على العديد من العمليات التى تمت ومكنت له. والخط الحدودى الذى يمثله نهرالراين ونهر الدانوب هو فى المكان الزمنى لهذا الكتاب خط حدودى ثقافى فى المقام الأول: إلى ناحية منه أوروبا المسيحية القديمة، وإلى الناحية الأخرى «منطقة أطرافية مسيحية» يرجع غزوها إلى وقت قريب نسبياً. فلما قامت حركة الإصلاح الدينى البروتستانتية كان هذا الخط على وجه التقريب هو خط الصدع الذى تشبث به الشقاق المسيحى: فكان البروتستانتيون إلى جانب منه والكاثوليك إلى الجانب الآخر. وهذا الخط هو نفسه الخط الحدودى القديم للإمبراطورية الرومانية المعروف بالليميس limes، ما فى ذلك شك. وهناك أمثلة متعددة أخرى تشهد على نفس الظاهرة، ولنذكر على الأقل انتشار الفن الرومانى l'art roman والفن القوطى، اللذين يشهدان على وحدة ثقافية غربية متنامية هى فى حقيقتها عالم ثقافى، عالم حضارى - والاستثناءات تؤكد القاعدة.

ومن الممكن أن يلتقى العالَمان، العالم الثقافى الحضارى والعالم الاقتصادى، ومن الممكن يقيناً أن يتعاونا. ولقد كان غزو العالم الجديد أيضاً يعنى انتشار الحضارة الأوروبية بكل صورها، وكان هذا الانتشار يدعم ويضمن التوسع الاستعمارى. وفى أوروبا نفسها تشجع الوحدة الثقافية المبادلات الاقتصادية، كما إن المبادلات الاقتصادية تشجع الوحدة

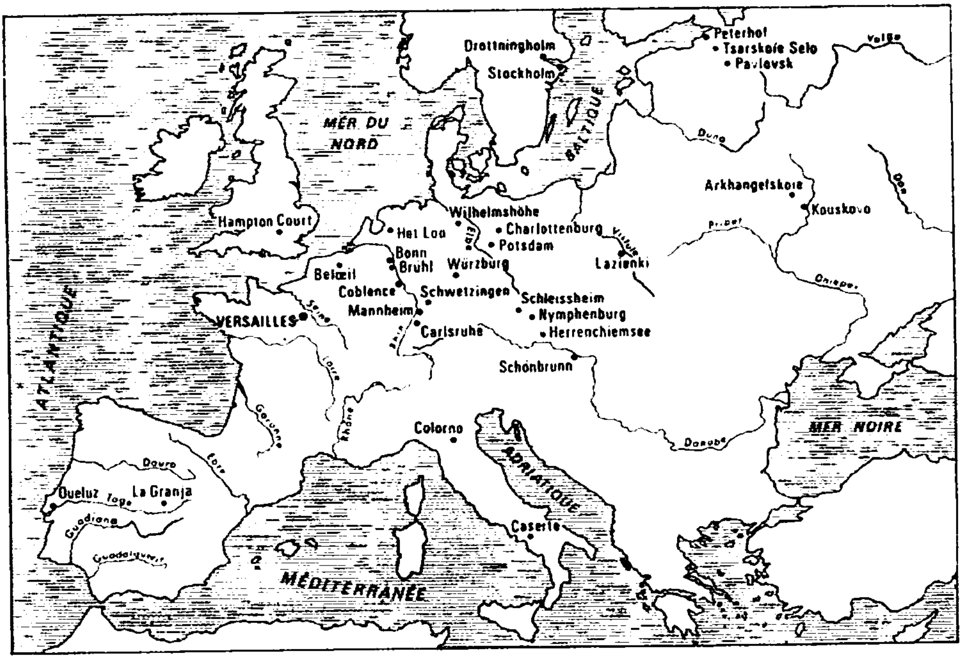
الثقافية. كان ظهور الفن القوطي في إيطاليا لأول مرة ، في مدينة سيينا، نتيجة استيراد مباشر قام به كبار تجار سيينا الذين كانوا يختلفون إلى أسواق شامپانيا، وأدى استيراد هذا الفن القوطي إلى إعادة بناء كل الواجهات المطلة على الميدان الرئيسي بالمدينة. وكان مارك بلوك Marc Bloch يرى في الوحدة الثقافية لأوروبا المسيحية في العصر الوسيط سبباً من أسباب قدرتها على التغلغل، وقدرتها على التبادل، وهذه حقيقة ظلت قائمة بعد العصر الوسيط.

وهكذا فإن الكمبيالة، من حيث هي السلاح الأساسي للرأسمالية التجارية الغربية، ظلت متداولة في داخل حدود الديار المسيحية حتى القرن الثامن عشر، لا تتجاوزها تجاه ديار الإسلام أو موسكوفيا أو الشرق الأقصى. كانت هناك كمبيالات صادرة من چنوة في أسواق شمال أفريقيا، ولكن الذي كان يصدرها كان رجلاً من چنوة أو من إيطاليا، وكان الذي يتلقاها تاجر مسيحي كبير في وهران أو تلمسان أو تونس (١٠٣) ومعنى هذا أن حركة الكمبيالة كانت تظل في داخل العالم الأوروبي. كذلك كانت عودة الكمبيالات في القرن الثامن عشر من باتاڤيا (١٠٤) أو الهند الإنجليزية أو جزيرة «فرنسة» l'île de France (ماوريشيوس) تمثل عمليات بين الأوروبيين، من أوروبيين إلى أوروبيين. وهناك كمبيالات تخرج من البندقية وتذهب إلى المشرق، ولكنها كانت في أغلب الأحوال مسحوبة على أو صادرة من بايلو bailo – مندوب معتمد – البندقية في القسطنطينية (١٠٦). أما الخروج بالكمبيالات عن الدائرة الأوروبية ، من دائرة التجار الخاضعين لنفس نظام التقاضي ونفس القوانين، يعني زيادة المخاطر زيادة هائلة. ولم يكن موضوع خروج الكمبيالات من العالم الأوروبي موضوع عقبة تقنية، وإنما موضوع نفور ثقافي، فقد كانت هناك خارج العالم الغربي دوائر واسعة وفعالة تدورها الكمبيالات لصالح التجار المسلمين والأرمن والهنود. ولكن هذه الدوائر كانت هي أيضاً تقف عند حدود ثقافات المناطق التي تقوم فيها. والرحالة تاڤرنييه Tavernier يشرح في قصة رحلته كيف كان من الممكن نقل المال من موضع إلى موضع آخر عن طريق كمبيالات متعاقبة من إصدار البانيان، كان من الممكن التنقل بها في كل ربوع الهند حتى بلدان المشرق المطلة على البحر المتوسط. ونخلص من هذا إلى أن بلدان المشرق المطلة على البحر المتوسط كانت هي المحطة الأخيرة، وإلى أن العوالم الحضارية كانت، من حيث الحدود والعقبات، تطابق هنا العوالم الاقتصادية

أما في داخل العالم الاقتصادي، فكان من الممكن أن تختلف خرائط الثقافة عن خرائط الاقتصاد اختلافاً بيناً، بل كان من الممكن أن تتعارض أحياناً. ويتبين هذا الاختلاف على نحو واضح الدلالة في نقاط التمركز في المناطق الاقتصادية التي لم تكن دائماً تطابق نقاط التمركز في المناطق الثقافية. في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كانت

البندقية وجنوة ملكتي التجارة ولكنهما لم تكونا صاحبتي الكلمة المسموعة في الثقافة الغربية. كانت فلورنسة هي صاحبة هذه الكلمة المسموعة في الثقافة: تنشيء الرينسانس وتبثه؛ وتفرض في الوقت نفسه لهجتها التوسكانية على الأدب الإيطالي. بل إننا نلاحظ أن لهجة البندقية المفعمة بالحيوية، التي كانت من ناحية المبدأ قادرة على خوض غمار مثل هذه المعركة، لم تحاول مجرد المحاولة. هل يرجع السبب في ذلك إلى أن المدينة المظفرة اقتصادياً، أو الدولة التي تظهر هيمنتها واضحة للعيان، لا تهفو إلى امتلاك كل شيء دفعة واحدة فتكون المهيمنة في الاقتصاد وفي الثقافة؟ في القرن السابع عشر انتصرت أمستردام وأصبحت المركز الاقتصادي، ولكن المركز الثقافي الذي خرج منه فن الباروك baroque وغزا أوروبا كلها كان في هذه المرة روما، وربما مدريد إلى حد ما. وفي القرن الثامن عشر لم تمسك لندن صولجان الثقافة، وإن أمسكت بصولجان الاقتصاد. وهذا هو الأب لوبلان الذي زار انجلترة من عام ١٧٣٣ إلى عام ١٧٤٠ يتحدث عن كريستوفر رين Christopher Wren (١٠٧)، مهندس كاتدرائية سانت پول في لندن، فيقول إنه «بغض النظر عن النسب التي لم يراعها كما ينبغي، لم يفعل أكثر من نقل كاتدرائية سان پيتر بروما مختصراً إياها إلى الثلثين». ثم استرسل في تعليقات أبعد ما تكون عن الإعجاب تناول بها البيوت الريفية الإنجليزية التي رآها مبتناة «على النسق الإيطالي الذي لم يطبق دائماً تطبيقاً سليماً» (١٠٨).

تغلغلت الثقافة الإيطالية إذن في انجلترة في القرن الثامن عشر، ولكنها لم تكن وحدها هي التي عرفت طريقها إلى هناك، فقد تلقت انجلترة قبسات من نور الثقافة الفرنسية تغلغلت فيها على نحو أشد من الثقافة الإيطالية، وكانت فرنسا صاحبة إشعاع ثقافي قوي، وكانوا يعترفون بسيادتها في الفكر والفن والموضة، وربما وجدت فرنسا في ذلك عزاء لها على أنها لم تكن تمسك بصولجان العالم. ومما كتبه الأب لوبلان في هذا المضمار أن «الإنجليز يحبون لغتنا [الفرنسية] حتى إنهم يفضلون قراءة سيسيرون في ترجمته الفرنسية» (١٠٩). ولقد اغتاظ لكثرة ما قاله له الإنجليز عن عدد الخدم الفرنسيين الذين يعملون في لندن، فرد على محدثيه قائلاً: «إذا كنتم تجدون في لندن هذه الأعداد الكثيرة من الخدم الفرنسيين يخدمونكم، فمرجع ذلك إلى أن خدمكم مغرمون بأن يلبسوا الأزياء الفرنسية وبأن يصففوا شعرهم على الطريقة الفرنسية، وبأن يتحلوا بالبودرة متشبهين بنا. إنهم مولعون بموضاتنا وهم يدفعون أجراً مرتفعاً لمن يعلمونهم كيف يتزينون بشبكات الشعر التي ابتدعناها» (١١٠). وهكذا فإن لندن التي كانت مركز العالم كانت على الرغم من إشعاع ثقافتها مضطرة إلى أن تستعير الكثير من فرنسا وإلى أن تتنازل حيالها تنازلات عديدة على المستوى الثقافي، وإلى الاعتراف بمركزها. ولم تكن هذه التنازلات والاستعارات تتم عن رضا لأننا نعرف أن جمعية تكونت نحو عام ١٧٧٠ هي جمعية «الأنتيجاليكان»



٦ - أوروبا تقلد فرساى فى القرن الثامن عشر.

تسجل هذه الخريطة انتشار تقليد قصر فرساى فى جنبات أوروبا من انجلترة إلى روسيا والسويد ونابلى، وتبين هيمنة الثقافة الفرنسية فى أوروبا إبان عصر التنوير.

(نقلاً عن كتاب : لوى ريو، أوروبا الفرنسية فى عصر النور، الصادر فى عام ١٩٣٨ Louis Réau, L'Europe française au Siècle des Lumières, 1938, p. 279)

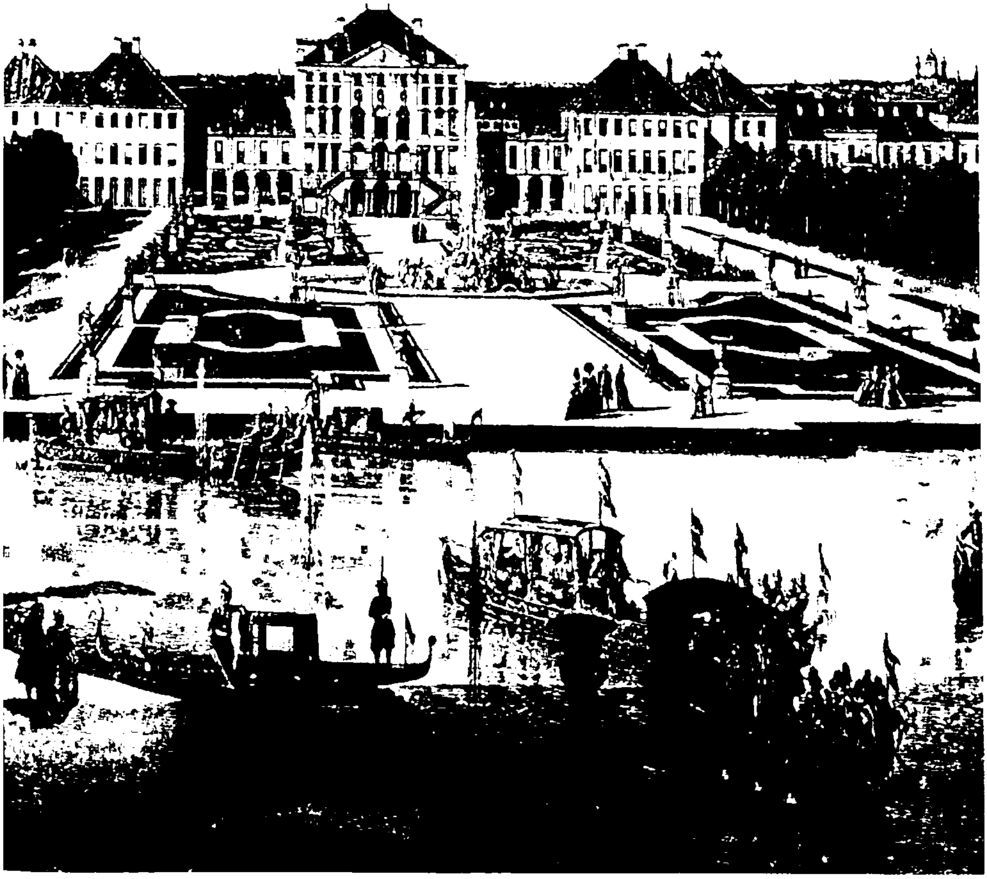
Antigallicans التى «كانت غايتها الأولى الامتناع عن لبس ثياب فرنسية الصناعة»(١١١). ولكن ما الذى تستطيع جمعية أن تفعله ضد تيار الموضة؟ لم تكن انجلترة التى حققت ما حققت من التقدم تستطيع المساس بالسيادة الفرنسية فى مجال الفكر، وكانت أوروبا قاطبة حتى روسيا تشارك فرنسا ثقافتها وتجعل من اللغة الفرنسية لغة المجتمعات الأرستقراطية ووسيلة التعبير التى تحمل الفكر الأوروبى. كانت فرنسا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين متأخرة اقتصادياً عن أوروبا تأخراً شديداً ولكنها كانت بلا منازع مركز الآداب وفن التصوير فى الغرب؛ كذلك تحققت لألمانيا وإيطاليا السيادة فى مجال الموسيقى فى أوقات لم تكن إيطاليا وألمانيا فيها مهيمنتين اقتصادياً على أوروبا؛ وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية متقدمة اليوم تقدماً اقتصادياً هائلاً فإنها ليست قمة الآداب والفنون.

أما التقنية (ولا نقول العلوم بالضرورة) فهى منذ أقدم العصور تختار لنفسها المناطق المهيمنة فى العالم الاقتصادى لتتطور فيها. كانت ترسانة البندقية مركز التقنية حتى فى القرن السادس عشر، ثم ورثت هولندة وانجلترة على التوالى هذا الامتياز المزدوج الذى آل اليوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن التقنية ليست على الأرجح إلا جسم الحضارات، لا روحها. ومن البديهى أن التقنية تشجعها الأنشطة الصناعية والرواتب العالية المتاحة فى أكثر المناطق الاقتصادية تقدماً. ويختلف العلم عن التقنية فى أنه ليس امتيازاً تستأثر به أمة دون أمة. أو هكذا كانت حال العلم فيما مضى. أما اليوم فإننى أشك فى أن الحال مازالت على هذا المنوال.

تخطيط ڤاللرشتاين

ينطبق بلا شك

التخطيط الذى اقترحه إمانويل ڤاللرشتاين والذى عرضناه فى خطوطه العامة واتجاهاته الرئيسية، أثار منذ ظهوره فى عام ١٩٧٥ موجة من المدح والنقد، مثله فى ذلك مثل كل النظريات التى لها حظ من الأهمية. فقد أجرى الباحثون دراسات عليها ووجدوا فى الماضى من الأمثلة والشواهد السابقة أكثر مما كانوا يتوقعون. كذلك استنتج الباحثون من تخطيطه العديد من الاستنتاجات ووجدوا من التطبيقات الشيء الكثير، وتوصلوا مثلاً إلى: أن الكيانات الاقتصادية القومية نفسها ينطبق عليها هذا التخطيط العام، فهى منتشرة فى ربوع المعمورة تتخللها وتحيط بها مناطق أطرافية متخلفة مكتفية بذاتها، بل يمكننا أن نقول إن الدنيا تعج بالمناطق «الأطرافية». وهذه المناطق الأطرافية عبارة عن بلاد أو مناطق أو قطاعات أو كيانات اقتصادية متخلفة. ولكننا إذا حصرنا أنفسنا فى الإطار الضيق، وطبقنا التخطيط على المناطق «القومية» المحدودة المساحة، فإننا نجد أمثلة على تناقض ظاهرى بينها وبين النظرية العامة (١١٢)، منها اسكتلندة، التى كانت منطقة أطرافية لانجلترة ولكنها بدأت تنهض نهوضاً اقتصادياً لا يستهان به فى القرن الثامن عشر. ومن الممكن عند تناول موضوع فشل شارلكان فى عام ١٥٥٧ وعجزه عن تحقيق امبراطورية أن نفضل تفسيرى على تفسير ڤاللرشتاين، بل من الممكن أن نلوم ڤاللرشتاين - كما فعلت أنا بين السطور - على أنه لم يهتم فى تخطيطه بملاحظة وقائع أخرى غير الوقائع الاقتصادية ملاحظة كافية. ولكن علينا أن نأخذ فى اعتبارنا إن كتاب ڤاللرشتاين الذى نتحدث عنه هو الكتاب الأول من سلسلة تشمل كتبا ثلاثة أخرى، وقد قرأت من الكتاب الثانى صفحات كثيرة، والمفروض أن يصل المجلدان الأخيران إلى الفترة المعاصرة، وستتاح لنا عند ذاك فرصة كافية للتعرف إلى أفكاره ومدى صلاحيتها وحدودها، وهى أفكار قد يؤخذ عليها أنها تغرق فى التنظير وتبالغ فيه، ولكنها بلا شك خصبة تحفز على المتابعة والمناقشة.



تأثير فرنسا والبندقية فى القرن الثامن عشر: قصر نيمفنبورج Nymphenburg قرب ميونيخ فى ألمانيا، الذى عرف باسم فرساى باڤاريا، فى عام ١٧٤٦: قوارب الجندول فى مهرجان على أسلوب البندقية

وهذه سمة عظيمة ينبغى أن ننوه بها، ويرجع إلى ڤاللرشتاين الفضل فى أنه بين أن دراسة التفاوت فى العالم تكشف لنا عن طريق الرأسمالية إلى الصعود والترسخ. كذلك بين ڤاللرشتاين السبب الذى يجعل المنطقة المركزية فى العالم الاقتصادى تزيد من إمكاناتها فوق الطاقة، وتصمم على أن تتربع على قمة التقدم بكل صوره الممكنة ؛ كما يبين أن تاريخ الدنيا يتخذ هيئة موكب تتعايش فيه طرق الإنتاج التى كثيراً ما نميل إلى تقسيمها بحسب

تتابع عصور التاريخ المتعاقبة، بينما الحقيقة هى أن طرق الإنتاج المختلفة ترتبط بعضها بالبعض الآخر، وأن أكثرها تقدماً تعتمد على أقلها تقدماً، والعكس صحيح، فما التقدم إلا الوجه الآخر للتأخر.

وإيمانويل ڤاللرشتاين يذكر أنه توصل إلى تفسير العالم الاقتصادى عندما بحث عن أوسع وحدة مكانية ممكنة تظل على الرغم من اتساعها متماسكة. هكذا يسترسل ڤاللرشتاين، وهو عالم الاجتماع، وعالم الأفريقيات، فى نضاله ضد التاريخ، وهو نضال لم ينته بعد إلى نهايته. ونراه يقوم بتقسيمات على أساس المكان، وهذا شىء لابد منه. ولكن عليه أيضاً أن يأخذ الوحدة الزمانية فى الاعتبار. فقد تتابعت عدة عوالم اقتصادية فى المكان الأوروبى. أو لنقل، بعبارة أخرى، إن العالم الاقتصادى الأوروبى غير شكله عدة مرات منذ القرن الثالث عشر، وغير مركزه، وعدل مناطقه الأطرافية. ألا ينبغى والحال هذه أن نتساءل، عندما ندرس عالماً اقتصادياً معيناً، عن الوحدة الزمانية الأطول، التى احتفظت يقيناً بتماسكها على الرغم من طولها ومن التغيرات المتعددة المتولدة عن الزمن؟ والتماسك هو العامل الهام الذى بدونه لا يكون قياس لا فى المكان ولا فى الزمان.

العالم الاقتصادى

فى مواجهة تقسيمات الزمان

الزمان مثله مثل المكان يُقَسَّم. والمشكلة هى كيف يمكننا بالاستعانة بالتقسيمات الزمانية المختلفة التى برع فيها المؤرخون أن نفهم الكيانات التاريخية الهائلة التى هى العوالم الاقتصادية فهماً أفضل. والحقيقة أن هذه المهمة ليست سهلة لأن هذه العوالم الاقتصادية لا يمكن تحديدها فى تاريخها البطىء إلا على وجه التقريب، قد يتراوح التقريب بين عشرسنوات وعشرين سنة عند الحديث عن توسع ما، وقد يصل التقريب فى تحديد نشوء المركز أو تعديله إلى قرن من الزمان: فبعد أن نزل البرتغاليون للإنجليز عن بومباى فى عام ١٦٦٥ احتاجت بومباى إلى أكثر من قرن من الزمان لكى تظهر على سورات التى كانت سوقاً تجارية تتصل فيها حلقات النشاط التجارى منذ وقت طويل غربى الهند (١١٣). إننا هنا نواجه فصولاً بطيئة من التاريخ، نواجه رحلات تَتَابع حلقاتها الكثيرة متوالية بطيئة لا تنتهى، وهى حلقات قليلة الخصب، فلا تحتوى على أحداث كاشفة تتيح لنا أن نتصور تتابعها الحقيقى. هذه العوالم الاقتصادية، هذه الكيانات الهائلة، التى توشك أن تكون ساكنة لا تكاد تتحرك، نراها تتحدى الزمن. أو بعبارة أخرى: التاريخ يحتاج إلى قرون لينشئها وليهدمها.

وهناك فرع آخر من التاريخ، هو تاريخ الموجات الاقتصادية يقدم إلينا خدماته، بل يفرضها علينا فرضاً، لأنه هو الوحيد الذى يستطيع أن يضىء لنا طريقنا. وتاريخ الموجات الاقتصادية يهتم بالحركات القصيرة والفترات القصيرة أكثر من اهتمامه بالتذبذبات والتموجات البطيئة التى هى «المؤشرات» التى نحتاج إليها. ولهذا ينبغى علينا أن نقول كلمة من قبيل الشرح التمهيدى عن هذه الحركات القصيرة وهى أكثر الحركات سهولة فى التحديد والتفسير.

إيقاعات

الموجات الاقتصادية

اكتشفت العلوم الإنسانية منذ خمسين سنة حقيقة تتمثل فى أن حياة البشر تتذبذب وتتأرجح طبقاً لحركات عصورية périodiques متتابعة لا تنتهى، هذه الحركات التى قد تتوافق وقد تتعارض فيما بينها، تمثُلُ أمامنا على هيئة أوتار مهتزة أو صفائح مترددة، على نحو ما تعلمنا فى المدرسة. كان ج. ح. بوسكيه G. H. Bousquet (١١٤) يقول منذ عام ١٩٢٣: «السمات المختلفة للحياة الاجتماعية تتخذ هيئة متموجة، إيقاعية، ليست باللا متغيرة ولا بالمتغيرة على نحو منتظم، إنما على فترات متعاقبة تزيد فيها حدتها تارة وتخبو

تارة أخرى.» و«الحركة الاجتماعية» تعنى كل الحركات التى تتصل حلقاتها فى مجتمع ما، ومجموع هذه الحركات يكون الموجة conjoncture أو على الأصح الموجات. والموجات على أشكال وأنواع، فهناك الموجات التى تتناول الاقتصاد والسياسة والسكان، وهناك موجات من الوعى، ومن التوجهات الفكرية الجماعية، وهناك نوعيات من الجرائم تزيد أحياناً وتنقص أحياناً، وهناك المدارس الفنية المتعاقبة، والتيارات الأدبية، بل والموضات (موضة الملابس التى تتخذ سمة عابرة طيارة فى الغرب حتى إن الإنسان لا يستطيع الإحاطة بها الإحاطة الواجبة بالأحداث). والموجة الاقتصادية هى الوحيدة التى درست دراسة جادة وإن لم نخرج منها بالاستنتاجات النهائية بعد. فتاريخ الموجات تاريخ يعتوره التعقيد الشديد، والنقص الشديد . وستتبين هاتين السمتين عندما نصل إلى حيث نصوغ الاستنتاج الختامى.

أما الآن فنركز اهتمامنا على الموجة الاقتصادية وحدها، وبخاصة موجة الأسعار التى تصدت لها بحوث هائلة. وتحددت النظرية التى تقوم عليها موجة الأسعار بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢، حددها علماء الاقتصاد اعتماداً على معطيات الحاضر. وتبع المؤرخون خطاهم وألقوا الضوء شيئاً فشيئاً على نواح غامضة فى ماضٍ عفا عليه الزمن. واستطاعوا أن يستخلصوا بيانات ومعلومات تكوّن لغة كاملة قائمة بذاتها. وقُسمت الحركة المتأرجحة إلى مجموعة من الحركات المتمايزة، كل حركة منها درست علامتها المميزة، وعصرها ومعناها(١١٥).

والحركة الموسمية التى ترتبط بالمواسم (باستثناء ما قد يطرأ من صروف مفاجئة من قبيل الجفاف الذى حدث فى صيف عام ١٩٧٦) لم تعد عادة تلعب دوراً يذكر فى الكيانات الاقتصادية الكثيفة الحالية، بل أصبحت باهتة فى تأثيرها، ولم تكن فيما مضى باهتة إلى هذا الحد، بل على العكس. كانت المحاصيل إذا ساءت، أو إذا حدثت مجاعات، لعدة شهور، نجم عنها تضخم يمكن مقارنته بثورة الأسعار التى حدثت فى القرن السادس عشر فى مجموعه. وكان الفقراء يضطرون إلى التضييق على أنفسهم ما استطاعوا إلى التضييق من سبيل إلى أن يحين موعد المحصول الجديد. ولكن هذه الحركة بين الضيق والسعة كانت سريعة لا تستمر طويلاً. وڤيتولد كولا Witold Kula هو القائل إن الفلاح البولندى كان إذا غشيته العاصفة انكمش داخل قوقعته حيناً ثم خرج من جديد (١١٦).

أما الحركات الأخرى، والأفضل أن نسميها دورات cycle، فهى تدوم زمناً أطول، وهى منوعة من حيث الطول، وقد أطلق على كل نوع منها اسم واحد من علماء الاقتصاد. فهناك الدورة الكيتشينية Kitchin وهى دورة قصيرة تستمر من ٣ إلى ٤ سنوات. والدورة الجوجلارية Juglar وهى دورة بينية لاتجاوز عشر سنوات، وتتراوح بين ٦و٨ سنوات وهى الدورة المألوفة فى العهد القديم قبل الثورة الفرنسية. والدورة اللابروسية Labrousse التى

تستمر من ١٠ إلى ١٢ سنة وربما أكثر ؛ وهى تتكون من دورة فرعية هابطة جوجلارية - من ٣ إلى ٤ سنوات، تليها دورة چوجلارية كاملة لا تتجه صعوداً بل تظل على المستوى الأفقى، يعنى أنها تتكون من نصف دورة چوجلارية ثم من دورة چوجلارية كاملة. والمثل الكلاسيكى للدورة اللابروسية هى الدورة التى فرضت هبوطها وركودها من عام ١٧٧٨ إلى عام ١٧٩١، على أعتاب الثورة الفرنسية وأسهمت فى نشوبها ما فى ذلك شك. وهناك الدورة الكبيرة، الدورة الكازنتسية Kuznets ، وهى ضعف الدورة الچوجلارية، أى تستمر نحو عشرين سنة. والدورة الكوندراتيفية Kondratieff [١١٧] تستمر نصف قرن أو أكثر، وقد بدأت دورة كوندراتيفية فى عام ١٧٩١ وصلت إلى ذروتها حول عام ١٨١٧ وظلت تنحسر حتى عام ١٨٥١، على عتبة ما سمى فى فرنسا الإمبراطورية الثانية التى استمرت من عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٧٠. وليست هناك دورة أطول من الاتجاه trend المئوى أو القرنى séculaire الذى لم يُدرس فى الحقيقة دراسة كافية والذى سأعود إلى الحديث عنه تفصيلاً على التو، وما لم يُدرس هذا الاتجاه المئوى أو القرنى دراسةً دقيقةً تبيِّن أهميتَه سيظل تاريخُ الموجات الاقتصادية، على الرغم من الكتب التى ألفت عنه، ناقصاً نقصاً رهيباً.

ومن البديهى أن كل هذه الدورات تتعاصر وتتزامن وتتعايش وتتداخل، وتضيف حركاتها إلى ذبذبات المجموع أو تسقطها منها. ولكن من الممكن اعتماداً على وسيلة تقنية سهلة تقسيم الحركة الكلية إلى حركات جزئية، وإغفال هذه أو تلك من الحركات الجزئية من أجل إبراز حركة متميزة يود الباحث أن يسلط عليها الأضواء.

والمشكلة الحاسمة هى بادئ ذى بدء أن نتبين إذا كانت هذه الدورات التى كشفتها الملاحظة المنصبة على الأحوال الاقتصادية الحالية موجودة أم لا فى الكيانات الاقتصادية القديمة السابقة لعنصر الصناعة. هل كانت هناك مثلاً دورات كوندراتيفية قبل عام ١٧٩١؟ ولنتذكر هذا المؤرخ الذى قال فى تخابث مفرط إننا إذا بحثنا عن هذا أو ذاك الشكل من الدورات قبل القرن التاسع عشر فإننا على يقين تقريباً من أننا سنجده [١١٨]. والتنبيه والتحذير هنا مفيد شريطة ألا ننكر أهمية المسعى. وإذا وجدنا أن الدورات الحالية تشبه بدرجة كافية الدورات القديمة، فإن ذلك يعنى وجود استمرارية ما بين الكيانات الاقتصادية القديمة والكيانات الاقتصادية الجديدة، ويعنى بالتالى أن بعض القواعد التى نستشفها من خبرات الماضى يمكن أن تكون قائمة بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية الحالية. أما إذا كانت نوعيات الذبذبات تتوزع على نحو مختلف، وإذا كانت تعمل على نحو مختلف، بعضها بالقياس إلى الآخر، ففى هذه الحالة يمكن أن نتبين تطوراً آخر له معناه. ومن هنا فإننى أؤمن بأهمية اكتشاف پيير شونو Pierre Chaunu لدورات كيتشينية فى النشاط التجارى الذى اتصلت أسبابه فى ميناء إشبيلية فى القرن السادس عشر [١١٩] فهو اكتشاف يطلعنا على معلومة لها وزنها ولها نتائجها. كذلك فإنى أرى أن اكتشاف دورات كوندراتيفية فى

المنحنيات المبينة لتغير أسعار الغلال والخبز فى كولونيا [١٢٠] من عام ١٣٦٨ إلى عام ١٧٩٧ يعتبر شهادة تسهم إسهاماً حاسماً فى حل مشكلة الاستمرارية وهى مشكلة أساسية.

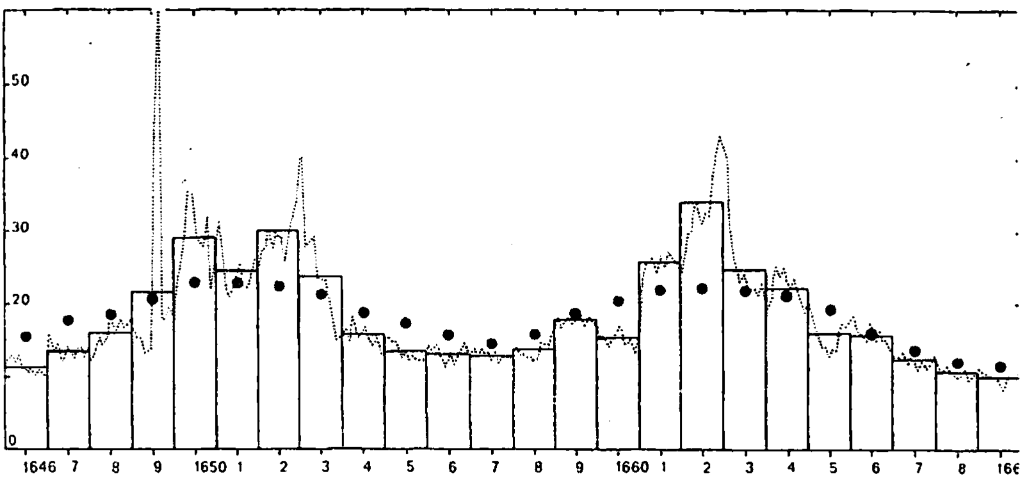
التذبذبات

ومداها

الأسعار تتغير وتتذبذب دون توقف. والباحثون يفضلون الاعتماد فى دراستهم على أسعار الغلال وبخاصة عندما يدرسون القرون السابقة على الثورة الصناعية. وذبذبات الأسعار التى يمكن ملاحظتها منذ وقت مبكر تكشف عن وجود شبكات من الأسواق، حيث أن هذه الذبذبات تظهر فى وقت واحد فى مناطق واسعة إلى حد كبير. ومعنى هذا أن أوروبا فى القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر كانت تسلك مساراً شاملاً عاماً، وتتبع إيقاعات متقاربة تنتمى إلى إطار شامل، أى تتبع نظاماً عاماً يحيط بها.

هذه النتيجة من شأنها تثبيط همة المؤرخين الذين يدرسون الأسعار والأجور: فكلما عكفوا على جمع البيانات وترتيبها على أمل التوصل إلى تسلسل جديد لم يكن معروفاً من قبل، وجدوا أن التسلسل من النمط نفسه، وأن الإيقاعات تتكرر، كما تتكرر مقاطع الأغنية المعروفة. فالنتيجة التى يصل إليها بحث تأتى نتيجة البحث التالى لتؤكدها. واللوحة التى استعرناها من كتاب تاريخ الاقتصاد الحديث، من سلسلة مطبوعات كمبردج Cambridge Modern Economic History [١٢١] توضح مثل هذا التطابق وكأنما كانت هناك موجات من الأسعار، بعضها صاعدة، وبعضها هابطة، تغشى الساحة الأوروبية كلها إلى الدرجة التى توشك أن تتيح لنا أن نتصور خطوطها مرسومة على أرض الواقع مثل الخطوط المتحركة التى ترتسم على خرائط التنبؤات الجوية ممثلة لدرجة ضغط جوى واحد. ولقد حاول فرانك سپونر أن يبين هذه العملية برسم توضيحى، فاتضحت المشكلة التى لم يحلها. وهو لم يحلها لأن الحل يرتهن باكتشاف البؤرة التى تصدر عنها الموجات، على فرض أن هناك بؤرة. هل هذا ممكن؟ يقول پيير شونو: «إذا كان القرن السادس عشر قد عرف صورة أولى من عالم اقتصادى تكوّن فى أوروبا فإن خطوط التذبذبات العامة فى الأسعار تصدر على الأرجح من موضعٍ ما بين إشبيلية وبيرا كروث » [١٢٢]. وإذا كان لى أن أختار، فإننى أميل إلى اختيار أنتڤرپن، المدينة المطلة على نهر الشيلدة، موقعاً للبؤرة التى تبث هذه الذبذبات الراسمة موجة اقتصادية، على اعتبار أن أنتڤرپن كانت مركز التجارة فى أوروبا. ولكن ربما كان الواقع أكثر تعقيداً من أن يقبل مركزاً وحيداً أياً كان هذا المركز.

هذه الأسعار التى كانت تتقلب وتتذبذب متزامنةً فى وقت واحد تقريباً هى أفضل شاهد على تماسك ذلك العالم الاقتصادى الذى تغلغل فيه التعامل النقدى، وتطور تحت راية الرأسمالية التى لعبت فيه دور المنظِّم. كانت سرعة انتقال وانتشار الأسعار فى جنبات العالم



٧ - تقسيم ذبذبات الأسعار إلى حركات مختلفة

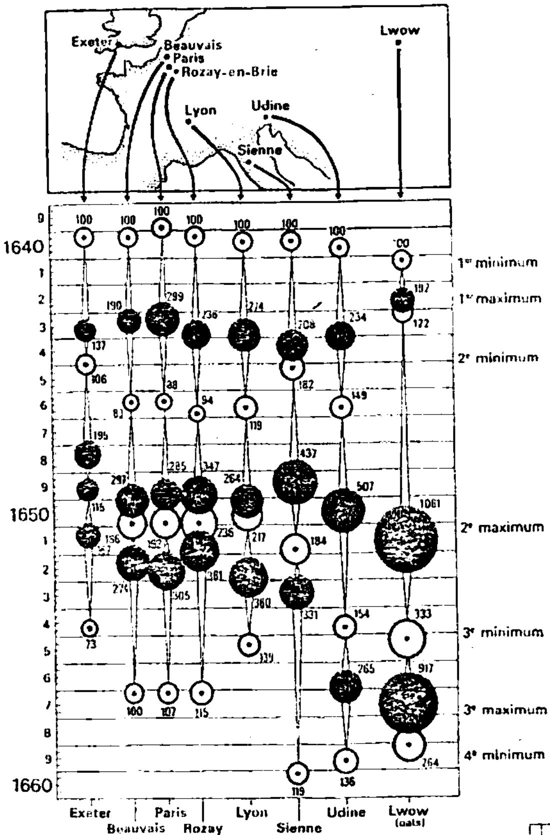
الرسم البيانى يمثل ثلاثة خطوط مختلفة بعضها فوق بعض لأسعار الويبه من القمح فى سوق الهال بباريس :

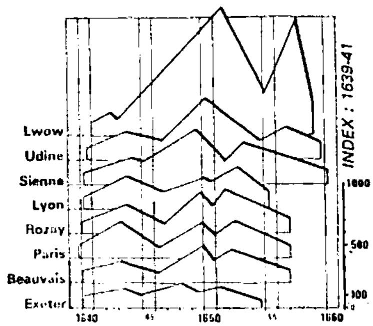
- يمثل الخط المنقط الحركة الشهرية للأسعار، وهى حركة هادئة فى السنة العادية، ولكن الأسعار ترتفع ملتهبة فى وقت القحط وفى الفترة الانتقالية الصعبة.

- الخط الممتد يمثل حركة تتذبذب على صورة درجات السلم تمثل المتوسطات السنوية محسوبة على أساس المحاصيل السنوية (من أغسطس إلى يولية) : تبدل من السنوات العجاف (١٦٤٨-١٦٤٩ إلى ١٦٥٢- ١٦٥٣) : موجة الفروند ١٦٦١-١٦٦٢؛ جلوس لويس الرابع عشر على العرش) والسنوات السمان .

- النقط الكبيرة محسوبة على أساس المتوسطات المتحركة على مدى سبع سنوات تبين الحركات الدورية (١٦٤٥-١٦٤٦ إلى ١٦٥٥-١٦٥٦ و من ١٦٥٦- ١٦٥٧إلى ١٦٦٨-١٦٦٩). ونرى أن الحركات الدورية الواسعة تحيط بتذبذبات الأسعار فى إطارالتطور المتمثل فى الاتجاه القرنى أوالمئوى.

الاقتصادى الأوروبى وسرعتها فى «إحداث توازن بينها» تقوم دليلاً على فعالية التبادل، وهى سرعة كانت تحكمها وسائل النقل المتاحة فى العصر، على الرغم مما قد يبدو للبعض من أن موضوع سرعة وسائل النقل موضوع لا يستحق الاهتمام. كان سعاة البريد المختصون بنقل الرسائل يندفعون بأقصى سرعة يلهبون ظهور ركائبهم ميممين شطر المراكز التجارية الكبيرة، حاملين أخباراً مفيدة، وسجلاً بأسعار الأسواق، وطروداً من الكمبيالات التى كان العمل بها يعتمد أساساً على النقل البريدى. وكان هؤلاء السعاة يحملون أيضاً الأخبار السيئة، وبخاصة أخبار المجاعات المحلية أو إفلاس هذا أو ذاك التاجر، حتى يبلغوا بها أبعد الأماكن. فقد وصلت الأخبار إلى مدينة ليڤورنو، وكانت ميناءً يعج بالحركة وإن لم يكن يقيناً فى قلب الحياة الاقتصادية الأوروبية، فى سبتمبر ١٧٥١ (١٢٣) عن «العدد





٨ – هل هناك موجات تمثل انتشار الأسعار؟

أزمات القمح فى أوروبا ١٦٣٩ – ١٦٦٠

الرسم البيانى على يسار الصفحة الذى تصوره ونفذه فرانك سبونر (كتاب : تاريخ الاقتصاد الحديث، ، من سلسلة مطبوعات كمبردج Cambridge Modern Economic History الصادر فى عام ١٩٦٧، المجلد الرابع، ص ٤٦٨) تبين الدوائر السوداء الدرجات القصوى لأربع أزمات متتابعة ؛ هزت هذه الأزمات الأربع المكان الأوروبى من المحيط الأطلسى إلى بولندة. والمعامل ١٠٠ الذى اتخذ أساساً للحساب يمثل الفترة من الربع الأخير من عام ١٦٣٩إلى الربع الأول من عام ١٦٤١. – أما الرسم التوضيحى الثانى (من إعداد مدرسة الدراسات العليا) فيبين على نحو تخطيطى موجات الأسعار نفسها.

الكبير من حالات الإفلاس التى حدثت فى مدن مختلفة ونجم عنها إضرارٌ كبير بالتجارة فى مدينة ليڤورنو التى تلقت لتوها خبر نكسة جديدة هى إفلاس السادة ليك Leake وبريسكو Prescot فى بطرسبرج، وتقدر خسارتهم بخمسمائة ألف روبل. وهناك خوف من أن تتعرض التجارة فى ليڤورنو لمزيد من المعاناة نتيجة للقرار الذى اتخذته جنوة بإلغاء الجمارك.» مثل هذه الأخبار تبين لنا بالدليل الملموس أنه كانت هناك يقيناً وحدة فى الموجة الاقتصادية فى أوروبا. فقد كان كل شىء فى أوروبا يتحرك تقريباً بحسب إيقاع واحد.

ولكن الشىء الأكثر غرابة هو أن إيقاع الموجة الاقتصادية الأوروبية كان يتجاوز الحدود المحددة للعالم الاقتصادى الأوروبى، وأن هذه الموجة كان لها نوعٌ من القدرة على السيطرة من بعيد. كانت الأسعار فى موسكوڤيا، على قدر إحاطتنا بها، تواكب فى القرن السادس عشر الأسعار فى الغرب، والأرجح أن ترابط الأسعار كان يتم عن طريق معادن أمريكا التى كان تلعب فى موسكوڤيا أيضاً، كما كانت تلعب فى مناطق أخرى دوراً شبيها بدور «سيور نقل الحركة» فى آلة كثيرة التروس. وعلى النحو نفسه وللأسباب نفسها كانت الأسعار فى الديار العثمانية تواكب الأسعار فى أوروبا. كذلك الحال فى البرازيل التى كانت الأسعار فيها أيضاً عائمة، تتوافق مع الأسعار فى العالم الاقتصادى الأوروبى البعيد. وقد وصل لويس ديرمينى LouiS Dermigny إلى حد التعبير عن الرأى التالى: «إن العلاقة الارتباطية بين عالم الأطلسى وعالم الهادى كما بينها پيير شونو Pierre Chaunu (١٢٤) لا تنطبق إلا على مانيلا» (١٢٥). كان السعر الأوروبى على الأرجح ينشر إيقاعه إلى ما وراء طريق غليون مانيلا، وبخاصة إلى ماكاو. ونحن نعرف بناء على أبحاث دقيقة أن صدى التضخم الأوروبى الذى حدث فى القرن السادس عشر وصل إلى الهند، ولكن وصل متأخراً نحو عشرين سنة(١٢٦).

والخلاصة التى نخلص إليها من هذه البيانات المحققة واضحة، وهى أنه: إذا كان إيقاع الأسعار المفروض أو المنقول يعتبر علامة على الهيمنة أو الولاية، وهذا هو الرأى الذى أذهب إليه، فإن العالم الاقتصادى الأوروبى كان يبث إشعاعاته إلى مناطق بعيدة تتجاوز أكثر الحدود طموحاً. ومن هنا نتبين أهمية «قرون الاستشعار» التى يمدها العالَم الاقتصادى التواق إلى الغزو وإلى الامتداد إلى ما وراء حدوده، نشبهها بخطوط التيار العالى التى تشهد على وجود تجارة المشرق، بل تقوم مثلاً عظيماً فائق العظمة عليها. وهناك نزعة (يشارك فيها ڤاللرشتاين) تنزع إلى التقليل من شأن هذا النمط من التبادل التجارى، الذى هو تجارة المشرق، واعتباره من قبيل الإضافة الثانوية لأنه يقوم على البضائع الترفية فقط حتى إنه قد يمكن التغاضى عنها دون الإضرار بالحياة العادية للأهالى، وهذا كلام لا شك فيه. ولكن هذا النمط من التبادل التجارى عندما اتخذ مكانه فى قلب الرأسمالية البالغة التعقيد كانت له نتائجه التى مست الحياة العادية للأهالى حتى بلغت أكثر مستوياتها بساطة. ولم تقتصر

نتائج هذه التجارة على الأسعار وحدها، بل شملت النقود والمعادن الثمينة التى كانت أدوات للهيمنة وأسلحة حرب على نحو يفوق كل ما نتصوره عادة.

الاتجاه

القرنى

فى قائمة الدورات الاقتصادية يعتبر الاتجاه القرنى أو المئوى هو الدورة الأكثر طولاً، وهذه الدورة هى التى قل اهتمام الباحثين بها أشد قلة. ويرجع السبب فى ذلك من ناحية إلى أن الاقتصاديين لا يهتمون عادة إلا بالاتجاه الاقتصادى القصيرالمدى، ويقول أندريه مارشال André Marchal فى هذا المعنى: «إن تحليل فترة طويلة اقتصادية خالصة عمل عقيم »[١٢٧]. ويرجع السبب من ناحية ثانية إلى أن طول الفترة الزمنية يبرز إيقاعها البطىء الذى يوارى سماتها. إن الاتجاه القرنى يشبه الأرضية التى تستند عليها الأسعار فى مجموعها. فإذا مالت هذه الأرضية قليلاً إلى أعلى أو إلى أسفل أو بقيت أفقية، فإنها لا تلفت النظر كثيراً لأن حركات الأسعار التى تتخذ شكل الدورات القصيرة تبرز خطوطها من فوق الخط الذى يمثل الاتجاه الطويل البطىء، وخطوط هذه الدورات القصيرة تتيمز بأنها أكثر حدة ونشاطاً بذبذباتها الصاعدة والهابطة فى عنف. والاتجاه القرنى قد لا يكون إلا البقية المتبقية على نحو ما من الحركات أو الدورات الأخرى بعد أن نستبعدها بالحساب. وإذا نحن أضفينا على الاتجاه القرنى دور المؤشر (ولا أقول هنا دور السبب الفعال) ألا يؤدى هذا إلى ستر المشكلات الحقيقية ؟ والمشكلة الأولى هى: هل الاتجاه القرنى موجود؟هناك أكثر من اقتصادى، وأكثر من مؤرخ يميلون إلى الإجابة بالنفى، أو إلى التغافل عن السؤال، فيما أعتقد. ولكن ما العمل إذا اتضح أن هؤلاء المدققين والمتشككين جانبهم الصواب؟ فعندما شهد العالم منذ عام ١٩٧٤ بوادر أزمة طويلة، لعلها بدأت قبل هذا التاريخ، أزمة طويلة شاذة احتارت الألباب فيها، عاد المتخصصون إلى الاهتمام بموضوع الدورة الطويلة. وبدأ ليون دوبرييه Léon Dupriez المعركة فنبّه إلى الدورة الطويلة وأفاض فى التنبيه إليها ونشر البيانات عنها. ووصف ميشيل لطف الله Michel Lutfalla الأزمة بأنها «عودة إلى الدورة الكوندراتيفية»[١٢٨]، أما روندو كاميرون Rondo Cameron فقد تحدث عن دورات أسماها logistiques دورات «ترابطية» مدتها من ١٥٠ إلى ٢٥٠ سنة. وإذا نحن تركنا التسمية جانباً وجدنا أنها لا تختلف حقيقةً عن الاتجاه القرنى. وهكذا فإن الظروف الآن مواتية تتيح لنا أن نجازف بالدفاع عن الاتجاه القرنى.

والاتجاه القرنى لا تدركه الملاحظة السريعة الخاطفة ولكنه موجود، يسير متئداً فى الاتجاه نفسه، بعملية تراكمية. وهو بهذه العملية التراكمية يضيف من نفسه إلى نفسه؛ وتبدو هذه العملية كأنما كان هذا الاتجاه القرنى يقوم برفع تدريجى خفيف لمجموع الأسعار

وتكاليف الأنشطة الاقتصادية، وما يزال يخطو هذه الخطى إلى أن تأتى اللحظة التى يدور إلى الاتجاه العكسى فيعمد بنفس العناد والتصميم إلى العمل على خفض الأسعار خفضاً عاماً بطيئاً يمتد على مدى طويل. فهو اتجاه بطيء يتحرك سنة بعد سنة لا يكاد يحسب لها حساباً ولا يكاد تدركه الملاحظة. ولكن الملاحظة تدركه من قرن إلى قرن، فيظهر صعوه وهبوطه ودوره الهام. ولهذا فإذا نحن اجتهدنا فى أن نقيس الاتجاه القرنى على نحو أفضل، واجتهدنا فى أن نطبقه على التاريخ الأوربى (كما طبق ڤاللرشتاين على التاريخ الأوروبى التخطيط المكانى للعالم الاقتصادى) فمن الممكن أن نتوصل إلى تفسيرات تكشف لنا عن التيارات الاقتصادية التى تحملنا والتى نتعرض لها اليوم أيضاً دون أن تكون لنا القدرة على فهمها فهماً دقيقاً، ودون أن نكون واثقين من الأدوية التى نعالجها بها. وأنا بطبيعة الحال لا أسعى، ولا أجد عندى القدرة لارتجال نظرية عن الاتجاه القرنى، ولكننى سأفعل ما أستطيع؛ سأعرض الأفكار التى تضمنتها الكتب الكلاسيكية، ومنها كتاب چينّى جريتسيوتى كريتشماير Jenny Griziotti Kretschmayr (١٢٩) وكتاب جاستون إيمبير Gaston Imbert (١٣٠)، منبهاً إلى النتائج المحتملة، وهذه طريقة تؤدى إلى تحديد دقيق للمشكلات، لا إلى حلها.

الدورة القرنية، مثلها مثل الدورات الأخرى، لها نقطة قيام، وذروة، ونقطة وصول، ولكن هذه النقاط، نتيجة للمسار المتواتر الرتيب الذى يسلكه المنحنى القرنى، لا يمكن تحديدها إلا على نحو تقريبى. وهكذا فإننا عند الإشارة إلى دورة قرنية نذكر ذروتها التقريبية فنقول دورة عام ١٣٥٠ على وجه التقريب، ودورة عام ١٦٥٠ على وجه التقريب... وتشير المعطيات التى تحظى حالياً بالقبول (١٣١) إلى أن أوروبا شهدت أربع دورات قرنية متتابعة هى: ١٢٥٠[١٣٥٠]١٥٠٧ - ١٥١٠؛ ١٥٠٧ - ١٥١٠[١٦٥٠]١٧٢٢ - ١٧٤٣؛ ١٧٢٣ - ١٧٤٣[١٨١٧]١٨٩٦؛ ١٨٩٦[١٩٧٤؟]...

والتاريخ الأول لكل دورة من هذه الدورات يشير إلى بداية الصعود ويشير التاريخ الثانى إلى نهاية الهبوط: أما التاريخ المكتوب بين قوسين معقوفين فيشير إلى الذروة، وهو تاريخ تحوُّل الاتجاه القرنى، أو لنقل تاريخ الأزمة.

ونلاحظ على هذه الدورات القرنية الأربع أن الدورة الأولى منها هى أقلها حظاً من اليقين. وأنا أميل إلى أن اتخذ نقطة ابتداء لهذه الدورة مطلع القرن الثانى عشر بدلاً من عام ١٢٥٠. والمشكلة ترجع إلى أن عملية تسجيل الأسعار التى كانت معيبةً جداً فى تلك الأزمان البعيدة لا يعطينا اليقين، فى حين أن بدايات التوسع الهائل الذى شمل الريف والمدن فى الغرب، وحملات الحروب الصليبية تحفزنا على أن نرجع ببداية الانتفاضة الاقتصادية الأوروبية على الأقل خمسين سنة إلى الوراء.

هذه المناقشة وهذا السعى إلى التحديد ليسا عبثاً: إنما هما يبينان مقدماً أنه من الصعب علينا أن نصدر حكماً على مدى الدورات مقارنة بعضها بالبعض الآخر، عندما يكون المتاح لنا ثلاث دورات قرنية فقط، فالدورة القرنية الرابعة مازالت جارية إلى نصفها (إذا لم نخطىء فى اعتبار الأعوام السبعينية من القرن العشرين هى نقطة التحول). ويبدو على أية حال أن هذه الدورات القرنية الطويلة تتجه إلى القِصَر المتزايد بمرور الزمن. فهل يا ترى يرجع اتجاهُ القصَر هذا إلى أن إيقاع التاريخ يتجه إلى السرعة، وهذه ظاهرة يُرجع إليها الكتّاب أسباب الكثير من الأمور، بل لعلهم يفرطون فى ذلك.

أياً كان الأمر فليست هذه هى مشكلتنا هنا. وإنما مشكلتنا، كما قلنا من قبل، هى أن نعرف ما إذا كانت هذه الحركة الطويلة التى لا يدركها المعاصرون تسجل أو على الأقل توضح المسار الطويل بالنسبة إلى العوالم الاقتصادية؛ وما إذا كانت العوالم الاقتصادية، على الرغم من ثقلها ومداها أو ربما نتيجة لثقلها ومداها، تسيّر هذه الحركات الطويلة وتحفظها وتعانيها وتفسرها فتفسر بذلك نفسها أيضاً. ولو وصلنا إلى هذه النتيجة لبلغنا الغاية وحققنا المرام. ولست براغبٍ بطبيعة الحال فى افتعال تفسير، ولهذا سأكتفى، اختصاراً للجدل، بالوقوف عند مراكز الرصد المتعاقبة التى تتمثل فى ذرى الحركات الطويلة: ١٣٥٠ و١٦٥٠ و ١٨١٧ و١٩٧٣-١٩٧٤. وهذه النقط تقع عند ملتقى عمليتين أو حركتين متعارضتين. ونحن لم نخترهما، ولكننا قبلنا بوجودهما بعد أن أوصلنا الحساب إليهما. والحقيقة الواقعة هى أن نقط التحول هذه التى نسجلها ليست وليدة الصدفة وإنما هى تواكب التقسيم إلى عصور فى المجالات المختلفة التى يدرسها المؤرخون. فإذا نحن وجدنا نقاط التحول هذه التى تَبيَّنها المؤرخون فى المجالات المختلفة، وجدناها فى العوالم الاقتصادية الأوروبية أيضاً. فليس معنى ذلك أننا أكرهناها على هذه المواكبة إكراهاً.

العوالم الاقتصادية والتتابع الزمنى

إن التصور العام الذى نصل إليه اعتماداً على نقاط التحول الأربع لا يتيح لنا أن نفسر تاريخ أوروبا فى مجموعه، ولكننا عندما نتمكن من تحديدها بدقة نستطيع أن نقدم مقارنات مثمرة نخضع لها الخبرات المتاحة، نظراً لأن هذه النقاط الأربع أو الذرى الأربع تتواكب فى مجالات متناظرة.

فى عام ١٣٥٠ حدث الطاعون الأسود فكان كارثة إضافية زادت من حدة الهبوط البطىء والعنيد الذى بدأ قبل منتصف القرن الرابع عشر بكثير. وكان العالَم الاقتصادى الأوربى القائم فى غرب القارة ووسطها فى ذلك الوقت يضم إليه بحر الشمال والبحر المتوسط. ولا مراء فى أن هذه المنظومة التى جمعت أوروبا والبحر المتوسط تعرضتْ لأزمة عميقة. كانت

الديار المسيحية قد فقدت الرغبة أو القدرة على الحروب الصليبية، واصطدمت بمقاومة الديار الإسلامية وصمودها وتخلت لها عن آخر موقع احتلته فى الأرض المقدسة وهو عكا فى عام ١٢٩١؛ ونلاحظ حول عام ١٣٠٠ أن أسواق شامپانيا - فى منتصف الطريق بين البحر المتوسط وبحر الشمال - قد أخذ نجمها فى الأفول؛ وحول عام ١٣٤٠ حدث شيء على نفس الدرجة من الخطورة وهو انقطاع طريق منغوليا، المعروف باسم طريق الحرير، وكان طريقاً حراً للتجارة تسلكه تجارة البندقية وجنوة إلى ما وراء البحر الأسود حتى الصين والهند. كان الستار الإسلامى الذى يمر من خلاله هذا الطريق قد عاد إلى سابق عهده من الصرامة واضطرت السفن المسيحية إلى العودة إلى موانيء المشرق التقليدية فى سوريا ومصر. وكانت إيطاليا حول عام ١٣٥٠ قد بدأت تأخذ بأسباب الصناعة. فصبغت منسوجات الشمال الصوفية الخام لتبيعها فى الشرق، ثم بدأت تصنع هذه المنسوجات الصوفية بنفسها، ولن تلبث اتحادات فنون المنسوجات الصوفية، التى عرفت باسم فنون الصوف، أن تهيمن على فلورنسه. وخلاصة القول إن الصورة لم تعد كما كانت فى أيام القديس لويس. وهذه هى المنظومة الأوروبية التى كانت موزعة بين قطب الشمال وقطب البحر المتوسط، تتأرجح وتميل نحو الجنوب، فأخذت هيمنة البندقية تترسخ، وتغير مركز العالم الاقتصادى، فشغلته البندقية. وهذا هو العالم الاقتصادى التى تحلق حول هذا المركز يحقق لنفسه رخاءً نسبياً ثم رخاء باهراً بعد ذلك بالقياس إلى القارة الأوروبية التى دب الوهن فى أوصالها وتراجعت رجوعاً لا مراء فيه.

وبعد ثلاثمائة سنة، فى عام ١٦٥٠ (بعد «ومضة ازدهار عابرة» من عام ١٦٠٠ إلى ١٦٣٠-١٦٥٠) انطفأت جذوة الازدهار الطويل الذى شهده القرن السادس عشر. هل كان الذنب ذنب مناجم أمريكا؟ أم هل كانت الموجة الاقتصادية هى التى لعبت لعبتها الخبيثة؟ أياً كان الأمر فنحن فى نقطة دقيقة من الزمن، نَصِفُها على وجه التحديد بأنها منقلب قرنى، نلاحظ ظهور منحنى هبوط واسع المدى واضح للعيان غشى العالم الاقتصادى الأوروبى. كانت منظومة البحر المتوسط قد انتهت إلى الوهن، ابتداء من إسبانيا وإيطاليا - وكانتا مرتبطتين ارتباطاً مفرطاً يقوم على المعادن الثمينة الأمريكية وعلى مالية الإمبراطورية الهابسبورجية؛ وهذه هى المنظومة الأطلسية الجديدة تضطرب بدورها وتتعطل وتنحسر هى الأخرى. هذا الانحسار العام أو الركود العام هو «أزمة القرن السابع عشر» التى دار حولها الجدل وما زال دائراً فى انتظار الوصول إلى نتائج تكون هى فصل الخطاب. كانت تلك اللحظة هى التى دخلت فيها أمستردام دخولها المظفر بعد أن ثبّتت أقدامها كمركز للعالم منذ مطلع القرن السابع عشر. منذ ذلك الحين خرج البحر المتوسط خارج مسرح التاريخ الكبير بعد أن ظل طوال قرون ممسكاً وحده بزمامه.

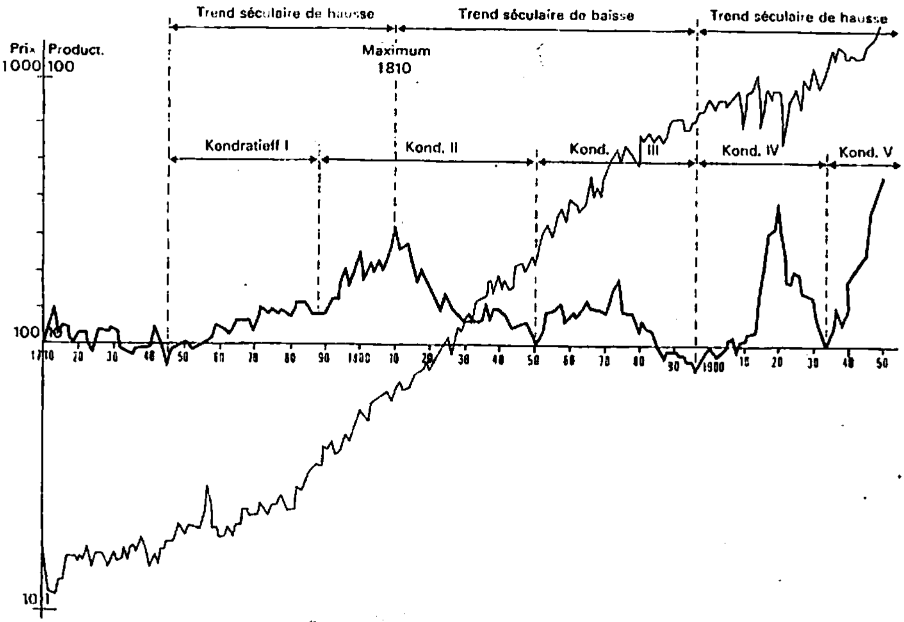
أما عام ١٨١٧ فلا داعى لأن نسرف على أنفسنا فى الأوهام ونأخذ به قضية مسلمة، فلم يحدث المنقلب القرنى فى ذلك العام على وجه التحديد. كان المنقلب القرنى قد بدأت نذره فى انجلترة منذ عام ١٨٠٩ و١٨١٠؛ وبدأت فى فرنسا مع الأزمات التى واكبت السنوات الأخيرة من حكم نابليونى. وفى الولايات المتحدة الأمريكية كان عام ١٨١٢ يشهد فى وضوح على تحول فى الاتجاه. ولنذكر أن مناجم الفضة المكسيكية التى تعلقت بها آمال أوروبا وأطماعها قد تلقت ضربة قاصمة فى عام ١٨١٠ نتيجة للثورة، ولم تلتقط أنفاسها بعد ذلك تماماً لأن إيقاع الموجة الاقتصادية لم يكن مواتياً. كانت أوروبا والعالم قد شحت فيه الفضة فاضطربت أركان الاقتصاد فى العالم قاطبة، من الصين إلى الأمريكتين. كانت انجلترة هى مركز العالم آنذاك، ولا مراء فى أنها على الرغم من هيمنتها كانت تعانى، وأنها احتاجت إلى سنوات وسنوات لتلتقط أنفاسها. ولكنها على أية حال أمسكت بزمام المركز الأول فى العالم الاقتصادى لا ينازعها منازع (وقد اختفت هولنده من الأفق) ولا يستطيع أحد أن ينتزعه منها.

أما عن عام ١٩٧٣-١٩٧٤، فماذا نقول عنه؟ هل الأزمة التى يستهلها أزمة من نوع الموجة الاقتصادية القصيرة الأجل كما يتصور غالبية الاقتصاديين على ما يبدو؟ أم هل تُرانا قد نِلْنا الشرف - الذى لا يحمد على مكروه - وصدق تشخيصنا، وأيقنَّا بأننا نرى بأعيننا اتجاهاً قرنياً، أو دورة قرنية تنقلب وتنحدرينا إلى أسفل؟ لو صح هذا فإن السياسات القصيرة الأجل الرائعة التى يطبقها الساسة الكبار وخبراء الاقتصاد لن تجدى نفعاً فى معالجة علل لن يرى نهايتها إلا أولادنا أو أحفادنا. إن الحالة الحاضرة تغرينا بأن نطرح هذا السؤال ونجيب عنه، ولكننا قبل أن نستسلم للإغراء نود أن نتناول موضوعاً آخر.

الدورة الكوندراتيفية

والاتجاه القرنى

يحمل الاتجاه القرنى فوق ظهره كما ذكرنا حركات ليس لها ما له من طول المدى، وطول النفس، والتخفى. هذه الحركات تظهر فى الرسم البيانى مندفعة أفقياً، نراها بسهولة ويسر، فهى ظاهرة للعيان. والحياة اليومية، فى أيامنا هذه وفى الماضى أيضاً، تتغلغل فيها هذه الحركات النشيطة القصيرة التى ينبغى أن نضمها معاً إلى الاتجاه القرنى الطويل لكى نتبينها فى مجموعها. ولكننا هنا، فى نطاق موضوعنا، سنكتفى بالدورات الكوندراتيفية، وهى فى حد ذاتها طويلة النفس إلى حدٍ ما فكل دورة كوندراتيفية تستمر نحو نصف قرن من الزمان، أى جيلين، وتنقسم إلى شطرين أحدهما الموجة الاقتصادية فيه صاعدة، والثانى الموجة الاقتصادية فيه هابطة. وإذا نحن ضممنا النمطين معاً: الدورة الكوندراتيفية والدورة القرنية، فإننا نجد أمامنا الموجة الاقتصادية ترتسم بخطين لحنيين طويلين. وهذا التصور



٩- الدورات الكوندراتيفية والاتجاه القرنى

يظهرنا هذا الرسم البيانى الذى يتناول الأسعار فى انجلترقمن عام ١٧٠٠ إلى عام ١٩٥٠ على حركتين: الدورات الكوندراتيفية والاتجاه القرنى. وفى اللوحة خط بيانى يظهرنا على الإنتاج؛ ونلاحظ أنه لا يتوافق مع الخط البيانى للأسعار. نقلاً عن: جاستون إمبير، حركات كوندراتيفية طويلة المدى، طبعة سنة ١٩٥٩

Gaston Imbert, Des Mouvements de longue durée Kondratieff, 1959, p. 22.

يزيد منطلقنا الأول تعقيداً، ولكنه يزيده قوة أيضاً، وبخاصة إذا علمنا أن الدورات الكوندراتيفية لم تبدأ في الظهور على المسرح الأوروبى فى عام ١٧٩١ كما يزعم البعض، بل منذ قرون.

وإذا نحن ضممنا الحركات الكوندراتيفية إلى الاتجاه القرنى الصاعد أو الهابط فإنها تدعمه أو توهنه. ونجد أن ذروة الدورة الكوندراتيفية تواكب فى نصف الحالات ذروة الاتجاه القرنى. حدث هذا فى عام ١٨١٧، وإن لم أخطىء: فى ١٩٧٣ - ١٩٧٤؛ وربما حدث فى عام ١٦٥٠. والفترة من عام ١٨١٧ إلى عام ١٩٧١ شهدت ذروتين كوندراتيفيتين مستقلتين عن الاتجاه القرنى: ١٨٧٣ و١٩٢٩. وإذا كانت هذه البيانات نهائية لا تحتمل النقد، وليست هذه هى الحال يقيناً، فإنها قد تعنى أن نقطة التحول فى عام ١٩٢٩، وهى التى كانت

أصل الأزمة العالمية، لم تكن سوى دورة كوندراتيفية بسيطة انطلق فرعها الصاعد فى عام ١٨٩٦ وجاوزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، والحرب العالمية الأولى وعشر سنوات متقلبات بعد الحرب العالمية الأولى لتبلغ ذروتها فى عام ١٩٢٩. ولقد أثار تحول عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ استغراب المراقبين والمتخصصين، وفاقت دهشة المتخصصين دهشة المراقبين، وبذلت الجهود الهائلة لمحاولة فهم ما حدث، يشهد على ذلك كتاب فرانسوا سيمياند François Simiand الذى يعتبر إلى اليوم واحداً من أعظم ما كتب فى الموضوع.

فى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ حدث تحول جديد بلغت به دورة كوندراتيفية ذروتها، وكانت قد بدأت حول عام ١٩٤٥ (أى أن فرعها الصاعد استمر نحو ربع قرن وهو المعدل العادى) ولكن أليس من المحتمل أن يكون هذا العام قد شهد فى الوقت نفسه ذروة أخرى - كما حدث فى عام ١٨١٧ - هى ذروة اتجاه قرنى؛ وبهذا يكون العام قد شهد ذروتين أو ذروة مزدوجة. إننى أميل إلى القول بهذا الرأى على الرغم من أن الشواهد عليه لم تتح لنا بعد. وربما وقع هذا الكتاب بعد عام ٢٠٠٠ فى يد قارىء سيجد متعة فى قراءة هذه السطور، كما تمتعت أنا، وفى ضميرى وميض من السخرية، عندما قرأت بعض الأنابيش التى جرى بها قلم چان باتيست سيه Jean-Baptiste Say.

وسواء كانت ذروة عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ذروة مفردة أو مزدوجة فإنها تستهل فترة طويلة من التراجع الاقتصادى. وأولئك الذين عاشوا أزمة ١٩٢٩-١٩٣٠ لا زالوا يذكرون أحداثها التى كانت أشبه شىء بعاصفة هوجاء مباغتة غير مسبوقة، لم تستمر إلا فترة قصيرة نسبياً. أما الأزمة الحالية التى تحكم قبضتها علينا فهى أعتى وأنكى وكأنها لا تعرف السبيل إلى الكشف عن وجهها الحقيقى والإفصاح عن اسمها والنموذج الذى يفسرها ويطمئننا؛ وهذه الأزمة التى تغشانا ليست من نوع العاصفة الهوجاء، بل من نوع الفيضان الذى يصعد شيئاً فشيئاً فى بطء يثير اليأس بينما السماء تظل ملبدة بالسحب الثقال العناد. كل مقومات الحياة الاقتصادية، كل دروس الخبرة القديمة والجديدة تصبح محل تساؤل. فهناك تناقض، من ناحية تراجع وتباطؤ فى الإنتاج وبطالة، ومن ناحية ثانية الأسعار تتزايد كالسهم الصاعد على خلاف القواعد القديمة. ولقد أطلق على الظاهرة اسم stagflation أى ما يقرب من "تضخمكود" (تضخم+ركود)، ولكن التوصل إلى الاسم لا يعنى التوصل إلى حل المشكلة. هل الدولة التى هيمنت على كل شىء، ونجحت فى السيطرة على الأزمات القصيرة مسترشدة بتعاليم كينز وتصورت أنها فى مأمن من عودة الكوارث الشبيهة بكارثة ١٩٢٩، هل الدولة بما بذلته من جهود مسئولة عن حدوث هذه التمردات الجنونية التى تمردتها الأزمة؟ أم هل استغراق العمال فى الدفاع عن مصالحهم عن يقظة وحرص هو

الذى أنشأ هذا السد الذى يفسر الزيادة العارمة فى الأسعار والأجور؟ هذه الأسئلة يطرحها ليون دوبرييه[١٣٢] دون أن يجد عنها إجابة. مازلنا عاجزين عن الكلمة الأخيرة، وعاجزين فى الوقت نفسه عن التوصل إلى المعنى الدقيق لهذة الدورات الطويلة المدى التى يبدو أنها تخضع لقوانين وقواعد معينة لا علم لنا بها.

هل من شرح للموجة الاقتصادية الطويلة؟

علماء الاقتصاد والمؤرخون يسجلون حركات الموجات الاقتصادية ويصفونها، ويهتمون بملاحظة نوعيات الدورات التى يركب بعضها فوق ظهر البعض الآخر، مثل المد الذى يحمل فوق حركته حركة الأمواج، على حد تعبير فرانسوا سيمياند؛ ويهتمون كذلك بملاحظة نتائجها المختلفة؛ ويدهشون المرة تلو المرة لاتساع مجالها وانتظاميتها.

ولكنهم لم يحاولوا قط أن يشرحوا لماذا تفرض هذه الدورات نفسها، ولماذا تتطور وتعود بعد انتهاء. والملحوظة الوحيدة التى تشذ على هذا القول هى تلك التى تختص بذبذبات الدورة الجاجلارية، التى يرى چيڤونس Jevons أنها ترتبط بالبقع الشمسية! وليس هناك إنسان يمكن أن يقبل بهذا الارتباط. ثم كيف نفسر الدورات الأخرى؟ ليس فقط الدورات التى تسجل تغيرات الأسعار، ولكن تلك التى تتصل بالإنتاج الصناعى (انظر منحنيات ڤ. هوفمان W. Hoffman) أو دورة الذهب البرازيلى فى القرن الثامن عشر، أو الدورة المئتينية للفضة المكسيكية (١٦٩٦ - ١٩٠٠) وذبذبات التجارة فى ميناء إشبيلية فى الوقت الذى كان فيه يحكم إيقاع اقتصاد الأطلسى كله. ناهيك عن الحركات السكانية الطويلة المدى التى تلتصق بتغيرات الاتجاه القرنى، والتى تعتبر نتائج بقدر ما تعتبر أسباباً. وناهيك عن انهمار المعادن الثمينة وهو موضوع أوسعه المؤرخون والاقتصاديون بحثاً. وفى هذا المجال أيضاً نجد من الأفعال وردود الأفعال ما يجعل من المناسب الحذر من التسرع والجزم بوجود علاقة سببية ساذجة. ونظرية كمية النقود نظرية صحيحة تلعب بلا شك دورها، ولكننى أرى مع پيير ڤيلار Pierre Vilar أن كل انتفاضة اقتصادية يمكنها أن تخلق نقودها وائتمانها[١٣٣]. وينبغى من أجل إلقاء الضوء على المشكلة المستحيلة، ولا أقول من أجل حلها، أن نستحضر فى ذهننا من دروس الفزياء الأساسية ظاهرة الذبذبة على فترات. نعرف فى الفزياء أن الحركة تنشأ نتيجة لنقرة خارجية ولاستجابة الجسم الذى تجعله النقرة يتذبذب سواء كان هذا الجسم وتراً أو شفرة... فأوتار الكمان تتذبذب تحت القوس، ومن الممكن بطبيعة الحال أن يستتبع التذبذب تذبذباً آخر: والفريق الذى يسير بخطوة واحدة، على إيقاع واحد، لابد أن يقطع الإيقاع عندما يشرف على جسر، وإلا فإن الجسر الذى تذبذب بهذا الإيقاع نفسه، يمكن فى ظروف معينة أن يتحطم كما يتحطم الزجاج. فلنتصور

الموجة الاقتصادية المعقدة، كيف أن حركة ما تؤثر عل حركة ثانية فتحدث فيها ذبذبة، تؤثرعلى ثالثة فتحدث فيها ذبذبة وهكذا دواليك.

وأهم تأثير هو ذلك الذى يأتى من الخارج، هو تأثير الأسباب الخارجية. وجوزيپه پالومبا Giuseppe Palomba هو القائل إن اقتصاد العهد القديم السابق على الثورة يقع تحت وطأة التقويم السنوى calendrier، وهو ما يعنى خضوعه لتأثير مئات المؤثرات التى تصدر عن نوعية المحاصيل وظروفها بطبيعة الحال، والأمثلة على ذلك كثيرة: فصل الشتاء مثلاً كان هو الفصل الذى يعج بنشاط الحرفيين. ومن المؤثرات الخارجة عن نطاق إرادة الناس، رعيةً وحكاماً، نذكر مواسم الرخاء وظروف المجاعات، وتذبذب أسعار السوق ذبذبات لا تبقى فى مكانها بل تنتشر، ونذكر: تقلبات التجارة الخارجية البعيدة، والنتائج التى تجرها على الأسعار «الداخلية»، كان كل التقاء بين الخارج والداخل يعنى خرقاً أو جرحاً.

وليس المؤثر الخارجى وحده هو الذى نعمل له حساباً ولكننا نعمل حساباً بالقدر نفسه للمادة الذى يمارس عليها تأثيره: ما هى المادة، ما هو الجسم (وكلمة جسم لا تعبر عن المقصود إلا على نحو ناقص) الذى تحدث فيه الحركة ذبذبة والذى يحدد مدتها باستجابته للذبذبة؟ولا زلت أذكر حديثاً جرى بينى وبين الأستاذ أوربان Urbain ، أستاذ الاقتصاد فى جامعة لوڤن Leuven البلجيكية من زمن بعيد (عام ١٩٥٠)، كان هم الأستاذ أوربان الأول والأخير هو التشديد على الربط بين تقلبات الأسعار وبين السطح أو الحجم الذى يتأثر بها ويهتز بفعلها. ولم يكن يقبل بأن تجرى مقارنة إلا بين الأسعار التى تحدث ذبذبة فى نفس السطح المهتز. ونترجم هذا الكلام إلى الواقع الاقتصادى فنقول إن السطح الذى يتذبذب بتأثير الأسعار هو الشبكات القائمة مسبقاً، وهى تمثل، من وجهة نظرى، السطوح المتذبذبة فى المقام الأول، أو هى «بنيات» الأسعار (بمعنى آخر ليس هو بالضبط المعنى الذى يقصده ليون دوپرييه). ولا شك فى أن القارىء تبين الهدف الذى أسعى إليه، إننى أسعى إلى تأكيد أن عالم الاقتصاد هو السطح الذى يتذبذب ذبذبات واسعة المدى، وهو لا يتلقى الموجة الاقتصادية فحسب، بل يصنعها على مستوى ما وعلى عمق بعينه. هذا السطح المتذبذب الواسع المدى هو الذى يخلق على أية حال «توحد» الأسعار فى أماكن هائلة الاتساع، وما أشبهه بمنظومة شرايين توزع الدم من خلال الجسم الحى. وهو فى حد ذاته بنية. ومع ذلك فإن المشكلة تظل قائمة مطروحة وهى أن نعرف، على الرغم من التطابقات التى ذكرتها، إذا ما كان الاتجاه القرنى هو المؤشر الجيد الدال على هذا السطح الذى يستقبل ويبث أم لا. والرأى عندى أن الاتجاه القرنى – الذى لا سبيل إلى تعليله بدون السطح المتذبذب الهائل والمحدود للعالم الاقتصادى – هو الذى يستنزل تيارات الموجة الاقتصادية المتشابكة وهو الذى يوقفها، ثم يفتح الباب أمامها من جديد.



كانت الثروة فى القرن السادس عشر تتمثل فى تراكم أجولة القمح (من مخطوط محفوظ فى المكتبة القومية بباريس Chants royaux sur la conception, Paris, B.N. fr. 1537)

وأنا لست على يقين من أن البحوث التاريخية والاقتصادية اليوم تتجه نحو دراسة هذه المشكلات التى تحتاج إلى صبر ونفس طويل. وكان پيير ليون Pierre Léon (١٣٤) يقول بالأمس: «كثيراً ما وقف المؤرخون من المدى الطويل موقف غير المكترثين.» وهذا لابروس يكتب على صدر رسالته (١٣٥): «لقد صرفنا النظر عن أى تفسير للحركة الطويلة المدى». كان من الممكن إغفال الاتجاه القرنى والاهتمام بدلاً منه بالدورة الوسطى. أما ڤيتولد كولا (١٣٦) فقد اهتم بالحركات الطويلة المدى التى قال عنها«إنها بعملها التراكمى تؤدى إلى تحولات فى البنية». ولكنه يكاد يكون الوحيد فى الساحة. أما ميشيل مورينو Michel Morineau (١٣٧) فيطالب بأن «يُمنح الزمن الذى عاشه البشر مذاقه وكثافته ونسيج أحداثه» ويطالب پيير ڤيلار (١٣٨) بألا نغفل «المدى القصير» لأن ذلك يعنى إغفالاً منظماً للتصادمات والصراعات الطبقية، التى تظهر خاصة فى «المدى القصير» فى النظام الرأسمالى وفى اقتصاد العهد القديم. ولا أرى هنا مجالاً للدخول فى مناقشة من هذا النوع، مناقشة زائفة، لأن الموجة الاقتصادية ينبغى أن تدرس فى كل كثافتها، ومن الخطل ألا نبحث عن حدودها من ناحية فى مجال الأحداث والمدى القصير ومن ناحية ثانية فى مجال المدى الطويل والمدى القرنى. المدى الطويل والمدى القصير يتعايشان ولا ينفصلان. وكينز الذى بنى نظريته على أساس المدى القصير قال فى عبارة ظريفة كثيراً ما كررها هو وكررها غيره: «فى المدى الطويل سنكون جميعاً فى عداد الموتى»، وإذا نحن ضربنا صفحاً عن الظرف والظرفاء، وجدنا العبارة غثة وسخيفة. لأننا نعيش فى المدى القصير والمدى الطويل كليهما معاً: فاللغة التى أتكلمها، والمهنة التى أمارسها، ومعتقداتى، والمنظر البشرى المحيط بى كل هذه أمور ورثتها، كانت موجودة من قبلى، وستظل موجودة من بعدى. كذلك لست أوافق على رأى چوَن روبنسون Joan Robinson (١٣٩) عن المدى القصير «إنه ليس مدة من الزمن، بل هو حالة بعينها من المعاملات.» وإذا كان الأمر على هذا النحو فكيف يكون «المدى الطويل»؟ لن يكون الزمن إلا ما يحويه، إلا ما يعيش فيه ويعمره. هل هذا ممكن؟ يقول بيساد Beyssade مقالة أكثر فطنة: الزمن ليس «لا بريئاً وليس تافهاً» (١٤٠)؛ والزمن إذاً لم يصنع محتواه، فهو يؤثر فيه، ويمنحه شكلاً، ويمنحه حقيقة واقعة.

أمس

واليوم

هذا الباب هو فى أساسه مقدمة نظرية، أو إذا أردنا تعبيراً أدق، دراسة عن إشكالية الموضوع المطروح، ولكى ننتهى بهذا الباب من الكتاب إلى نهاية ينبغى أن نحدد خطوة خطوة نمط الاتجاهات القرنية أو العصور القرنية، هذه العصور التى تتكون من مراحل ثلاث: مرحلة صعود، ومرحلة هبوط، وذروة تمثل الأزمة، أو من حالات ثلاث: الصعود

والهبوط والأزمة. ولن يعيننا على هذه العملية لا علماء الاقتصاد المهتم بالماضي وتاريخ الاقتصاد، ولا علماء التاريخ مهما كانوا من الجرأة والحماس. أضف إلى ذلك أنه من الممكن أن يغفل البحث العلمي في المستقبل هذه المشكلات التي أحاول وصفها وصياغتها، وأن ينصرف عنها تماماً.

هذه الحالات الثلاث، أعني: الصعود.. الأزمة.. الهبوط، علينا أن نصنفها ونفصّلها بحسب دوائر ڤاللرشتاين الثلاث، فنصل إلى تسع حالات مختلفة، ثم نستمر في التقسيم فنفصّل هذه الحالات التسع بحسب الإطارت أو الأركان الاجتماعية الأربعة وهي: الاقتصاد.. السياسة.. الثقافة.. التنظيم الطبقي الهرمي، وبهذا نصل إلى ٣٦ حالة. وينبغي أن نتوقع أن عملية الوصف النمطي هذه أو عملية التنميط لن تسير في طريق ممهدمنتظم بلا استثناءات، بل سيعترضها ما يعترضها من حالات خاصة تشذ عن القاعدة. وإذا أتيحت لنا المعلومات المناسبة فينبغي علينا أن نتبين هذه الحالات الخاصة العديدة الشاذة. وقد يكون الأسلم والأحوط أن نلزم في البداية جانب العموميات على الرغم من أنها سيعاب عليها أنها لا تحيط بالحالات الخاصة.

ولنبسط الموضوع دون خروج عن مطلبات الصواب. أشرنا لتونا إلى الأزمات، وألمحنا إلى أنها تشير إلى بداية عملية تحطيم تلم بالكيان الاقتصادي: فالعالَم الاقتصادي الذي تطور على راحته يتعرض ذات يوم لعاديات التدهور التي ما تزال تلم به حتى يتحلل، ونرى عالماً جديداً يتنشأ شيئاً فشيئاً ببطء واستحياء. فينتهي عالم ويبدأ عالم آخر، فكأنما فصل بين العالم قَطْعٌ، لا يأتي بغتة، ولكنه يأتي نتيجة لتراكم أحداث وعيوب وانحرافات. هذا الانتقال من عالم اقتصادي إلى عالم اقتصادي آخر، أو قُلْ من منظومة إلى منظومة أخرى هو ما سأحاول أن ألقي عليه الضوء في أبواب هذا المجلد الأخير من كتابي.

وإذا نحن وجدنا أمامنا مرحلة صعود قَرْنية فمعنى ذلك يقيناً أن هناك ازدهاراً واضحاً جلياً يشمل الاقتصاد والنظام الاجتماعي والثقافة والدولة. وأذكر، عندما كنا نتناقش إيرل هاميلتون Earl J. Hamilton وأنا في سيمانكاسSimancas [دار محفوظات هامة إسبانيا] في ماض بعيد يرجع إلى عام ١٩٢٧، اعتاد أن يقول لي: «في القرن السادس عشر كان كل جرح يلتئم، وكل عطل ينصلح، وكل تراجع يُستَعوض»، في كل المجالات، كان الإنتاج جيداً بصفة عامة، وكانت الدولة لديها وسائل للتصرف، وكان المجتمع يدع شريحته الأرستقراطية الضيقة تكبر، وكانت الثقافة تسير سبيلها، والاقتصاد تسانده زيادة سكانية يكثف من دوراته؛ وكانت هذه الدورات الاقتصادية، وهي تخطو نحو زيادة تقسيم العمل، تشجع على ارتفاع الأسعار؛ وتعاظمت الثروات وزادت رؤوس الأموال المتراكمة. ومرحلة الصعود تتميز بأنها محافظة، تحافظ على النظائم القائم؛ وبأنها تشجع كل اقتصاد قومي. في أثناء

مراحل الصعود هذه تسنح الفرص لتكوين مراكز متعددة، من هذا القبيل ماحدث فى القرن السادس عشر حيث كانت البندقية وأنتفرين وجنوة مراكز.

أما عندما يميل المنحنى إلى الهبوط وتستمر مسيرة الانحسار والركود ملحة عنيدة فالمنظر يتغير: لا يكون هناك نشاط اقتصادى سليم إلا فى مركز الاقتصاد القومى، وهذا يعنى التركيز على قطب واحد فى وسط التراجع. ونرى الدولة تصبح شرسة، عدوانية. ونستنتج من «قانون» فرانك سپونر أن الدولة، ولتكن هى فرنسا، فى وقت الازدهار الاقتصادى تنحو نحو التشتت والانقسام على نفسها والتورط فى شحناء من قبيل الحروب الدينية، أما إذا كان الاقتصاد فى مرحلة الهبوط والانحسار فإن الدولة تلم أشتاتها وتضم صفوفها لدعم الحكومة حتى تبدو فى ظاهرها قوية. ولكن هل ينطبق قانون سپونر هذا على فرنسا طوال ماضيها، وهل ينطبق على بلاد أخرى غير فرنسا؟ نلاحظ على أية حال أن الطبقة الراقية إبان الوقت الاقتصادى الهابط المنحسر تناضل من أجل البقاء، فتتقوقع، وتحيط نفسها بالأسوار، وتنكمش، فيتأخر الزواج بين أفرادها، ويهاجر الشباب بنسبة مرتفعة، وتستخدم وسائل مبكرة لمنع الحمل، كما حدث فى چينيڤ فى القرن السابع عشر. ويدهشنا مسلك الثقافة فى فترة التراجع والانحسار الاقتصادى أشد الدهشة، فالثقافة تنشط فى عنف وإلحاح، مثل الدولة فى أثناء مراحل الانحسار الاقتصادى الطويلة، وكأنها ترى من واجبها العمل على رأب الفجوات والثغرات فى البناء الاجتماعى، فتزدهر الثقافة فى وقت تهاوى الاقتصاد حتى إن البعض يتساءلون هل الثقافة «أفيون الشعوب»؟. ولعل السبب فى ازدهار الثقافة فى الظروف الاقتصادية الصعبة أن النشاط الثقافى هو أقل الأنشطة تكلفة؟. ولنذكر بعض الأمثلة. ازدهر العصر الذهبى الإسبانى فى الوقت الذى كان التدهور قد حل باسبانيا، وتركز النشاط الثقافى فى العاصمة مدريد: فكان العصر الذهبى فى المقام الأول روعة ثقافية تألقت بها مدريد وبلاطها ومسارحها. ما أكثر المبانى المتسرعة! بل أكاد أن أقول ما أكثر المبانى الرخيصة التى أنشئت إبان حكم Conde-Duque Olivárez الكونت الدوق أوليبارث المبذر! وربما انطبق التفسير نفسه على عصر لويس الرابع عشر فى فرنسا، وإن لم أكن واثقاً من ذلك، ولكننى واثق من أن فترة الانحسار الاقتصادى فى الاتجاه القرنى تشجع النشاط الثقافى المتفجر، أو ما يمكن أن نسميه الانفجار الثقافى. وهذه بعض الأمثلة: بعد عام ١٦٠٠ نجد فترة ازدهار ثقافى عرفت بازدهار الخريف الإيطالى فى البندقية وبولونيا وروما. بعد عام ١٨١٥: ارتفعت رايات الرومانتيكية التى أيقظت شباب أوروبا بعد أن كانت الشيخوخة قد استبدت بها.

هذه الأحكام المتسرعة التى تحتاج إلى درس متئد تطرح على مائدة البحث على الأقل المشكلات المألوفة، ولكنها فى تقديرى تغفل عن المشكلة الجوهرية. ونحن، دون أن نقول ذلك

صراحة، بالغنا عند الحديث عن ازدهار الثقافة وعن التقدم فى التركيز على قمة الحياة الاجتماعية، على الثقافة، ثقافة الصفوة، وعلى الشريحة العليا من النظام الاجتماعى حيث أصحاب الامتيازات على قمة الهرم، وعلى الدولة على مستوى الحكومة، وعلى الإنتاج والاقتصاد فى أكثر مناطقه تطوراً. وتركنا، مثلنا مثل كل المؤرخين، دون قصد وبكل بساطة، مصير السواد من الناس، وغفلنا عن الغالبية العظمى من البشر. كيف كانت هذه الأعداد الغفيرة من البشر تعيش عند المنقلب القرنى، عندما ينتهى المنحنى الصاعد ويبدأ المنحنى الهابط. كيف كان حالها بين المد والجذر؟

كانت حال الغالبية تتخذ صورة من قبيل المتناقضات، كانت تسوء فى الوقت الذى توحى توقعات الاقتصاد فيه بأن كل شىء يسير من حسن إلى أحسن؛ عندما يكشف صعود الإنتاج عن وجهه المشرق، نجد عدد البشر يزيد، ولكن هذه الزيادة السكانية تلقى عبئاً متزايداً على كاهل قطاعات العمل والنشاط المختلفة. فتنشأ هوة، كما بين إيرل هاميلتون [١٤١]، بين الأسعار التى ترتفع وترتفع والأجور التى تظل زاحفة. وتبين دراسات جان فوراستيه Jean Fourastié ورينيه جراندامى René Grandamy وفيلهلم آبل WilhElm Abel، وأعمال فيلبس براون Phelps Brown وشايلا هوبكينس Sheila Hopkins[١٤٢] أن هذه الفترات تشهد تناقصاً فى "الأجور الحقيقية". ومعنى هذا أن التقدم الذى تحققه الشرائح العالية، والنماء الذى تبلغه القوة الاقتصادية تدفع ثمنهما أعداد كبيرة كادحة من البشر تتزايد مع زيادة الإنتاج أو أسرع من الإنتاج. فإذا لم يتحقق توازن بين الأعداد المتزايدة من البشر، بما تقوم به من تجارة، وما تبذله من جهد وبين تزايد الإنتاجية، فالأرجح أن تتفرق بهم الأسباب، وتزداد معاناتهم، فتحدث الأزمة، وتنقلب الحركة ويبدأ المنحنى فى الهبوط. والعجيب فى الأمر أن تدهور البنيات الاقتصادية العالية فى المجتمع يجر وراءه تحسن حياة الجماهير العريضة وتحسن الأجور الحقيقية. فى الفترة من ١٣٥٠ إلى ١٤٥٠ حدث انخفاض بالغ السوء فى النماء الاقتصادى الأوروبى، كان فى الوقت نفسه العصر الذهبى للجماهير العريضة.

أما الحدث الذى يعتبر أعظم الأحداث أهمية وأبعدها أثراً من منظور التاريخ «الحق»، كما قيل فى زمن شارل سينيوبوس Charles Seignobos [١٤٣]، الحدث الذى يمثل فى الحقيقة انقلاباً حاسماً، فهو ذلك الذى شهده منتصف القرن التاسع عشر عندما حدثت الثورة الصناعية، فلم تهبط برفاهية العامة بل رفعتها ورفعت دخل الفرد. وما من شك فى أن هذا الحدث الفذ يصعب تفسيره تفسيراً جامعاً مانعاً، وإن كنا نرى أن الثورة الصناعية تمكنت باستخدام الآلات من تحقيق زيادة هائلة مفاجئة فى الإنتاج وزيادة الإمكانات زيادة فاقت الحدود. وشهد العالم الجديد بعد الثورة الصناعية وعلى مدى ما يزيد على قرن

ازدياداً فريداً فى عدد سكان العالم صاحبه تحسن فى دخل الفرد. وليس من شك فى أن هذه التطورات واكبها تطور اجتماعى واضح، فتغيرت أساليبه تغيراً إيجابياً لا مراء فيه.

ولكن ما هى النتيجة التى يسير نحوها الانحسار الاقتصادى الذى بدأ ملحاً من السنوات السبعينية من قرننا الحالى؟

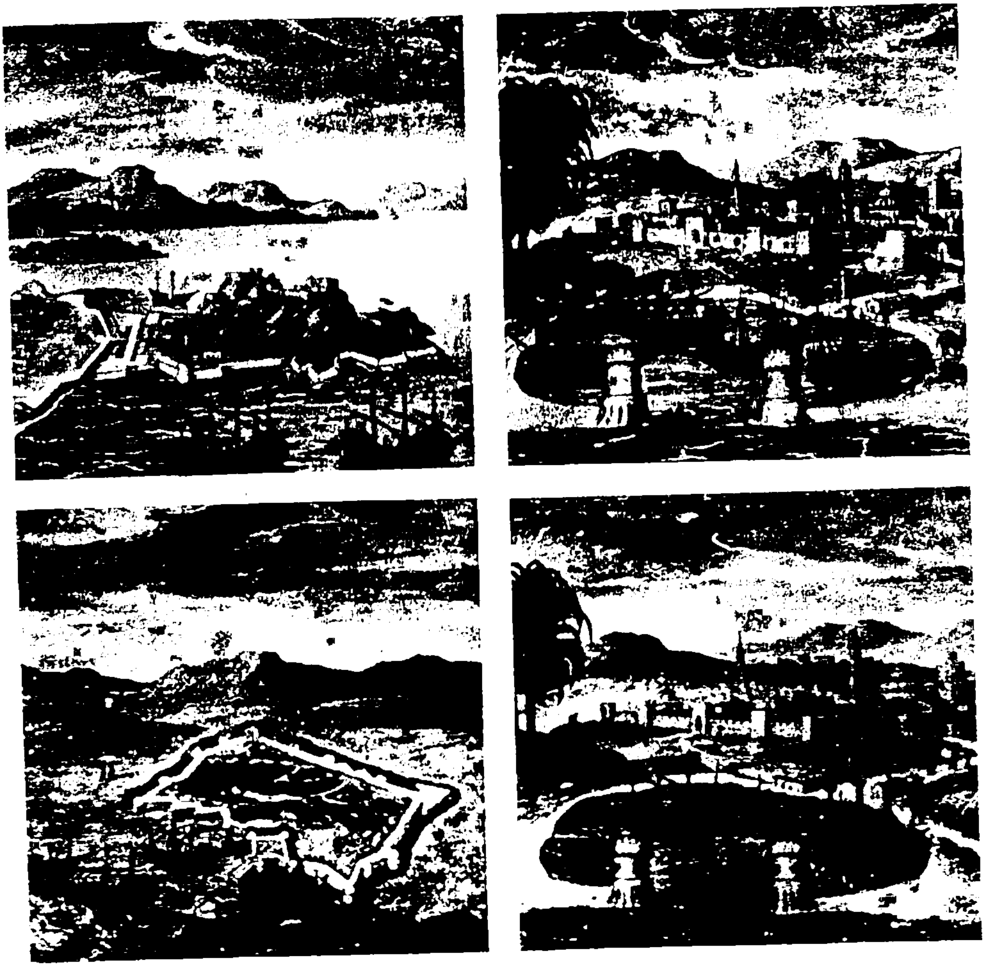
فى الماضى كانت رفاهية السواد التى تواكب الانحسار الاقتصادى القرنى يدفع الأهالى ثمنها مقدماً فى صورة تضحيات هائلة، من قبيلها ملايين الضحايا فى عام ١٣٥٠؛ ومن قبيلها التجمد السكانى الخطير فى القرن السابع عشر. ولكن هذا الانخفاض فى عدد السكان أو التجمد الذى ألم به، واكبه انطلاق القوة الاقتصادية مما أدى إلى تحسن واضح بالنسبة للذين نجوا من الأوبئة وبقوا أحياء، وزادت دخول أولئك الذين عفا عنهم الوباء أولم يصبهم التناقص السكانى. ولكن أزمتنا فى القرن العشرين لا تَمْثُل أمامنا بنفس الأعراض: فهناك زيادة شديدة مستمرة فى السكان على مستوى العالم، مع تباطؤ فى الانتاج، واستفحال البطالة، واستمرار التضخم كعامل مؤثر. فمن أين يمكن أن يأتى التحسن بالنسبة إلى الجماهير الواسعة؟ ليس هناك إنسان يأسف على غياب العلاج الطبيعى الرهيب الذى تمثل فى الماضى فى المجاعات والأوبئة، بعد أن سيطرعليه تقدم الزراعة والطب، وقيام نوع من التضامن يوزع فى جنبات العالم مواد غذائية عند الضرورة. ولنا أن نتساءل، على الرغم مما توحى به الظواهر ومن نزوع العالم إلى الإيمان فى إصرار باستمر النمو، عما إذا كانت المشكلة الحالية تطرح نفسها فى إطار النُذُر القديمة، مع الأخذ باختلاف الأوضاع بمرور الزمن وتغير المكان. فيكون السؤال هو: هل بلغت الزيادة السكانية أو تجاوزت الحد الممكن وهو الحد الذى رفعه القرن السابق بكرم حاتمى فى أعقاب الثورة الصناعية ؟ وهل من الممكن أن تستمر الزيادة السكانية بهذه المعدلات دون أن تؤدى إلى كارثة، إن لم تحدث ثورة جديدة، فى مجال الطاقة مثلاً، تغير الأوضاع؟

الباب الثانى

الكيانات الاقتصادية القديمة في أوروبا
هيمنة المدن
قبل البندقية وبعدها

انتهى العالم الاقتصادى الأوروبى منذ وقت طويل إلى التركيز على ما يمكن أن نسميه الكيان الضيق ونعنى به المدينة الدولة ، وهى مدينة تنعم بحرية كاملة أو شبه كاملة فى حركتها، وتعتمد على قوتها وحدها بشكل أو آخر . ومن البديهى أن المدينة الدولة كانت تعانى ألواناً من الضعف، مما دفعها فى كثير من الأحايين إلى استغلال الخلافات التى تنشب بين التجمعات المختلفة فى الأماكن المختلفة، فتحرض هؤلاء على أولئك، وأولئك على هؤلاء ؛ كذلك كانت تعتمد على عشرات من المدن أو الدول أو الكيانات الاقتصادية التى تخدمها، وكانت تخدمها إما التماساً للمصلحة أو خضوعاً لالتزام.

ومن المحال ألا نسأل أنفسنا كيف أمكن لمثل هذه المدن الدول أن تتألق فى مراكزها رغم قلة مساحتها، وأن تبث إشعاعاً هائلا، وأن تفرض نفسها وتحفظ هيمنتها. ويدهشنا أمرها بخاصة عندما نتصور أن سلطة هذه المدن الدول كانت تتعرض فى الداخل لمشكلات دون ما نهاية ، فكانت تحكم شعبها بصرامة ، وتعلم أنه بما يتسم به من سمات بروليتارية يتربص بها. وكان الحكم يحقق مصالح بضعة أسر معروفة للجميع ، كان العامة يسخطون عليها ، وكانت هى تمسك فى يدها بالسلطة كلها، وإن كانت تتناحر فيما بينها ، إلى أن جاء اليوم الذى فقدت فيه سلطانها (١).



إمبراطورية البندقية في أربع صور مختارة تمثل : كورفو (إلى اعلى على اليسار) مفتاح البحر الادرياتيكي ؛ كانديا [كريت] (إلى أعلى على اليمين) التي احتفظت بها حتى عام ١٦٦٩ ؛ فاماجوستا (إلى أسفل على اليسار) في جزيرة قبرص ، وفقدتها في عام ١٥٧١؛ الإسكندرية (إلى أسفل على اليمين) وهي باب مصر ومفتاح تجارة التوابل. وهذه الصور الأربع التي أطلق الرسام فيها لخياله العنان إلى حد كبير هي جزء من مجموعة من عشرين صورة منمنمة ازدان بها كتاب يحكي رحلات إلى الشرق قام بها أحد نبلاء البندقية في عامي ١٥٧٠-١٥٧١.

والحقيقة أن العالم الاقتصادى الذى كان يحيط بهذه المدن كان شبكة واهية لم تحقق لنسيجها ما ينبغى له من متانة، ولكنها على الرغم من ذلك كانت إذا تمزقت فى موضع أمكن إصلاح التمزق دون صعوبة تفوق المألوف. فقد كانت اليقظة تلعب دورها، وكانت المدن الدول تأخذ بأسباب القوة وتستخدمها فى عنف دون هوادة. وهذا هو الأسلوب الذى اتبعته انجلترة فيما بعد أيام بلمرستون أو ديزرائيلى. ولكى تحكم المدينة الدولة قبضتها على الأماكن الشاسعة التى تفرض عليها هيمنتها كان يكفيها أن تملك نقطاً قوية، مثل كانديا [كريت] التى استولت عليها البندقية فى عام ١٢٠٤ ؛ وكورفو التى استولت عليها فى عام ١٣٨٣؛ وقبرص التى استولت عليها فى عام ١٤٨٩ . أو مثل جبل طارق الذى استولى عليه الإنجليز بغتة فى عام ١٧٠٤؛ ومالطة التى استولوا عليها أيضاً فى عام ١٨٠٠. وكان يكفيها أن تقيم احتكارات مناسبة كانت تحرص على صيانتها كما نحرص نحن الآن على صيانة آلاتنا. كانت هذه الاحتكارات تسير فى أغلب الأحيان من تلقاء نفسها، بالسرعة المكتسبة، على الرغم من أن المدن المنافسة كانت تتدخل فيها وتثير الجدل والمنازعات بطبيعة الحال، وكانت تتخلق الصعاب الكبار عندما تسنح الفرصة .

وأغلب الظن أن المؤرخين يبالغون فى الاهتمام بالتوترات الخارجية التى تعرضت لها المدن الدول وبالأحداث التى واكبتها فى الداخل، ويبالغون فى الاهتمام بالألاعيب السياسية والحركات الاجتماعية التى صبغت بألوانها القوية تاريخ المدن الدول على المستوى الداخلى. كانت هيمنة هذه المدن خارجياً، وهيمنة الأغنياء والأقوياء فى الداخل حقائق ثابتة الأركان، طويلة الأمد ؛ ولم تكن التوترات والصراعات على الأجور وعلى الأعمال، والمشاجرات الشرسة بين الأحزاب والشلل السياسية تؤدى بحال من الأحوال إلى عرقلة عمليات التطور الضرورية لسلامة رأس المال فى هذه العوالم الصغيرة. وربما ارتفعت الصيحات فوق خشبة المسرح شاكية باكية، ولكن الأرباح كانت تتحقق وراء الكواليس.

كانت المدن التجارية فى العصر الوسيط كلها تهدف إلى تحقيق الربح، وكانت الجهود التى تبذلها فى هذا السبيل تشكل كيانها تشكيلاً. وهذا هو بول جروسيه Paul Grousset يصل إلى حد القول: « الرأسمالية المعاصرة لم تخترع شيئاً (٣) .» ويؤكد أرماندو سابورى Armando Sapori هذا الرأى حيث يقول:« لا يمكن أن نجد اليوم شيئاً - بما فى ذلك ضريبة الدخل income taxe (٤) لا يكون لها سابقة تفتقت عنها عبقرية الجمهورية الإيطالية.» الكمبيالات، الائتمان، سك العملة، البنوك، البيع بالأجل، مالية الدولة، القروض، الرأسمالية، الاستعمار، وكذلك الاضطرابات الاجتماعية، استغلال القوى العاملة، الصراعات الطبقية، العنف الاجتماعى، الصراعات السياسية الشرسة، كل هذه الأشياء كانت تعمل عملها فى المدينة الدولة، أو قُل الجمهورية الإيطالية. كانت التسويات فى جنوة

والبندقية ، وفى مدن الأراضى الواطئة تتم فى كثير منها نقداً منذ القرن الثانى عشر إن لم يكن قلبل ذلك (٥). ولكن الائتمان سرعان ما لحق بالركب.

كانت المدن الدول قد حققت التقدم وسبقت زمانها فاستغلت لصالحها تخلف المدن الأخرى وضعف حيلتها. كان أشكال التخلف والضعف التى تتبينها المدينة الدولة خارجها فى مجموعها هى ما أتاح لها أن تكبر وأن تهيمن وأن تستأثر بأرباح التجارة الخارجية البعيدة ، وأن تتخذ موقعها خارج حدود القواعد العامة المألوفة. أما عدو المدينة الدولة الوحيد فهو الدولة الإقليمية ، الدولة الحديثة التى رسم فريدريش الثانى صورتها الأولى فى جنوب إيطاليا. هذه الدولة الإقليمية اضطربت مسيرة تطورها أو لم تشق طريقها بالسرعة الكافية، ثم جاء الانحسار الاقتصادى الطويل فى القرن الرابع عشر فناء بكلكله عليها. وهكذا اهتزت أركان العديد من الدول الإقليمية، وتمزقت ، وتركت الساحة مرة أخرى خالية أمام المدن الدول تمرح فيها على راحتها.

ولكن المدينة الدولة لم تجمع المدينة والدولة على كلمة سواء، بل ظلت ساحة اتصلت فيها أسباب العداء بين المدينة والدولة، من مهما تسيطر على الأخرى . هذا هو السؤال المصيرى الكبير الذى يطرحه تاريخ أوروبا الأول، وهو سؤال من الصعب الإجابة عنه، ولن نجد تفسيراً سهلاً نفسر به هيمنة المدن الطويلة. وأياً كان الأمر فقد كان چان باتيست سيه Jean-Baptiste Say (٦) على حق عندما دهش لأن «جمهورية البندقية لا تمتلك بوصة من الأرض فى إيطاليا ولكنها حققت من وراء التجارة من الثراء ما مكنها من غزو دلماطيا، وأغلب الجزر اليونانية والقسطنطينية». وليس هناك من تناقض فى التفكير فى أن المدن تحتاج إلى أماكن، إلى أسواق، إلى مناطق حركة ونفوذ،أى تحتاج إلى دول مترامية الأطراف تستغلها . كانت المدن بحاجة إلى أكثر من فريسة تفترسها لكى تعيش. وليس من الممكن أن نتصور البندقية بدون فريستها المتمثلة فى الإمبراطورية البيزنطية ، وفيما بعد فى الإمبراطورية التركية. تلك هى المأساة المتكررة مأساة العدوين اللذين يكمل بعضهما بعضاً، «العدوين المتكاملين».

العالم الاقتصادى الأوروبى الأول

هذه الهيمنة التي أتيحت للمدن لا يمكن شرحها إلا انطلاقاً من إطار العالم الاقتصادي الأول الذي ارتسمت بداياته في أوروبا بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر. في ذلك الوقت نشأت أماكن تجارة شاسعة كانت المدن وسائلها ومحطاتها والمنتفعة بها. لم تولد أوروبا إذن في عام ١٤٠٠ الذي يبدأ به كتابنا هذا، أوروبا من حيث هي أداة تاريخ العالم الهائلة الفظيعة، بل ولدت قبل ذلك بقرنين أو ثلاثة قرون أو أكثر.

لذلك كان من المفيد أن نخرج عن الحدود الزمنية لهذا الكتاب، وأن نصعد إلى البدايات لنرى على نحو أوضح مولد عالم اقتصادى، ونتبين كيف خرج إلى الوجود نتيجة لعملية تصنيف طبقي هرمي وتجميع متعثر انصبت على الأماكن التى سيأتلف منها هذا العالم الاقتصادي. في ذلك الوقت المبكر ارتسمت الخطوط العريضة لتاريخ أوروبا، ووجدت مشكلة تحديث القارة الأوروبية نفسها قد دخلت منظوراً أطول وأنسب. وفي الوقت الذي ظهرت فيه معالم مناطق مركزية، ظهرت بدايات رأسمالية أولى، ارتبطت بها ارتباطاً يوشك أن يكون حتمياً، ولم يكن تحديث القارة، على الرغم مما في كلمة تحديث من غموض، عملية انتقال بسيط من حالة إلى حالة، بل عملية اتخذت هيئة سلسلة من المراحل والانتقالات بدأت قبل عصر الرينسانس - فى أواخر القرن الخامس عشر - بكثير.

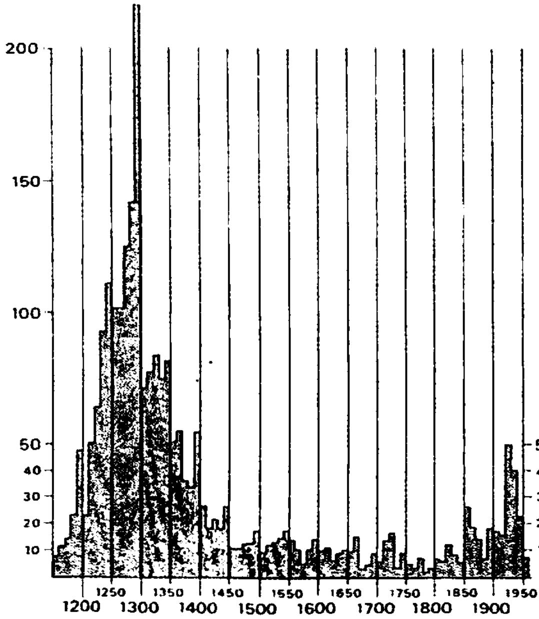
التوسع الأوروبى ابتداء من القرن الحادى عشر

كانت المدن تلعب في هذه المراحل التمهيدية الطويلة بطبيعة الحال الأدوار الرئيسية، ولكنها لم تكن تلعب الأدور كلها وحدها، وإنما كانت هناك أوروبا كلها تحمل العبء، «أوروبا كلها في مجموعها» بحسب هذه العبارة التي جرى بها قلم إيزاك دي بينتو [٧]، أوروبا بكل مكانها الاقتصادي والسياسي، وأيضاً بكل ماضيها، وفيه الشكل القديم الذي شكلتها عليه روما قهراً، وفيه التراث الذي ورثته عنها والذي ظل مؤثراً يلعب دوره؛ أوروبا بما عرفته من حركات التوسع في اتجاهات عديدة في أعقاب غزوات القرن الخامس الكبيرة. فقد زحزحت الحدود الرومانية في كل جانب، في جرمانيا وفي الشرق الأوروبي، وفي البلاد الاسكندناڤية، والجزر البريطانية التي كانت روما قد استولت على نصفها. ثم قامت أوروبا الغربية شيئاً فشيئاً بغزو المكان البحري الذي يضم حوض البلطيق وبحر الشمال والمانش وبحر إيرلندة. في هذه الفتوح البحرية تجاوزت أوروبا ما فعلته روما التي لم يصل إشعاعها إلى هذا العالم البحرى على الرغم من أساطيلها التى كانت قاعدتها عند مصب نهر

السوم la Somme شمال [فرنسا] وفي ميناء بولوني Boulogne المطل على المانش [٨]. لم يكن الرومان قد غزو بحر البلطيق غزواً حقيقياً : «لم يكن بحر البلطيق يقدم إلى الرومان إلا القليل من العنبر الرمادى [٩].»

أما توسع أوربا في اتجاه الجنوب وغزوها مياه البحر المتوسط وتصديها للسيطرة الإسلامية والبيزنطية فكان أكثر إثارة. كان البحر المتوسط في ماضي الزمان هو مبرر وجود الإمبراطورية الرومانية على امتدادها ، كان «حوضاً وسط بستان» [١٠] عادت السفن التجارية الإيطالية إلى احتلاله. ثم جاءت الحروب الصليبية لتتوج هذا النصر الذي حققه التجار من قبل . ولكن هذا الغزو المسيحي الجديد قاومته إسبانيا الإسلامية ؛ صحيح أن حركة الريكونكويستا المسيحية التي استهدفت استعادة إسبانيا قد حققت فيها انتصارات من قبيل لاس ناباس دي تولوزا Las Navas de Tolosa ١٢١٢ ، ولكنها لم تستمر بل وقفت حيناً في مكانها ؛ وكان شمال أفريقيا بالمعنى الواسع من جبل طارق إلى مصر يتصدى للغزو الأوروبي ؛ أما الشام التي قامت بالأرض المقدسة فيها دول الصليبيين حيناً ، فلم يكن وجود الصليبيين فيها إلا مضبعضعاً ؛ والإمبراطورية اليونانية التى انهارت في عام ١٢٠٤.

أياً كان الأمر فإن أرشيبالد لويس Archibald Lewis على حق فيما كتبه :«إن أهم حدود للتوسع الأوروبي كانت الحدود الداخلية المتمثلة في الغابة والمستنقع والبرية» [١١]. كان المساحات الخالية في أوروبا تتراجع أمام تقدم الفلاحين الذين أصلحوها؛ وأمام تزايد أعداد البشر الذين استخدموا العجلات والطواحين ؛ ونشأت الروابط بين المناطق التي كانت حتى ذلك الحين غريبة بعضها بالنسبة إلى البعض الآخر؛ وقلت العزلة ؛ وظهرت مدن كثيرة لا يكاد يحصيها العد منها الجديدة ومنها التي عادت إلى الحياة عند نقاط التقاء طرق التجارة ، وكان هذا الحدث هو بلا شك الحدث الأساسي في مجال التوسع الأوروبي . امتلأت أوروبا إذن بالمدن. حيث بلغ عدد المدن ٣٠٠٠ في جرمانيا وحدها [١٢]. ولم تكن كلها بطبيعة الحال من المدن الكبيرة ، بل كان بعضها أشبه شيء بالقرى ، تحيط بها الأسوار، ولا تأوي إلا ٢٠٠ أو ٣٠٠ من البشر. أضف إلى ذلك أن عدداً منها تطور وكبر أصبح مدناً من نوع جديد لم يكن معروفاً من قبل. ولنعد بالذاكرة إلى الوراء لنتعرف على نوعية المدن آنذاك. كانت العصور اليونانية القديمة قد عرفت مدناً حرةً ، المدن اليونانية، ولكن أهالي الريف التابع لها كانوا يتغلغون فيها، لأنها كانت مفتوحة أمامهم وأمام نشاطهم. أما المدينة في العصر الوسيط الغربي فكانت على العكس من ذلك مدينة مغلقة على نفسها ، تحتمي بأسوارها. ولنذكر التعبير الألماني المحكم الذي يقول : الأسوار تفصل ابن المدينة عن ابن الريف. كانت المدينة عالماً قائماً بذاته، يحتمي بامتيازاته («هواء المدينة يجعل الإنسان حراً»)، عالم عدواني، شديد الحرص على المبادلة المتفاوتة. وكانت المدينة بنشاطها الذي اختلف من مكان إلى مكان ومن عصر إلى عصر هى التى حققت النماء العام فى أوروبا.



١٠ - إقامة المدن في أوروبا الوسطى

يبين الرسم البياني الزيادة الفائقة في المدن في القرن الثالث عشر. (نقلاً عن هاينس شتوب Heins Stoob ، في كتاب ف. بل ، تاريخ الزراعة الألمانية، ١٩٦٢ W. Abel, Geschichte der deutschen Landwirtschaft, 1962, p. 46

مثل الخميرة في عجين وفير بالغ الوفرة. فهل نجحت المدينة الأوروبية في هذا الدور لأنها أخذت تنمو وتكبر في عالم ريفي قائم من قبل ، منظم من قبل ، ولم يكن عليها أن تنمو في الفراغ كما كانت الحال بالنسبة للمدن في العالم الجديد وربما بالنسبة للمدن اليونانية نفسها ؟ كان لديها المادة التي تشكِّلها، والبشر الذين تنمو على حسابهم. أضف إلى ذلك أن الدولة التي لم تنشأ إلا ببطء لم تكن موجودة لتعرقل مسار المدينة السريعة : وهنا كسب الأرنب الرهان بسهولة ومنطقية ضد السلحفاة.

والمدينة تمكّن لنفسها في الأرض ، وتضمن مستقبلها معتمدة على طرقها وأسواقها ومصانعها والأموال التي تتكوم لديها. لديها أسواقها تضمن تموينها ، يأتي إليها الفلاحون كل يوم بالفائض من منتجاتهم. «خلقت الأسواق منفذاً لتصريف الفوائض المتزايدة التي كانت إقطاعيات السادة تنتجها ، ولتصريف تلك الكميات الهائلة من المنتجات التي كانت تتراكم نتيجة لنظام الضرائب العينية [١٣]». ويرى سليشر فان باث B. H. Slicher van Bath أن أوروبا ابتداء من عام ١١٥٠ خرجت من «الاستهلاك الزراعي المباشر» (الاستهلاك



صغار الفلاحين يمارسون البيع في المدينة. جزء تفصيلي من لوحة للرسام لورينتسو لوتو باسم قصص القديسة باربارا Lorenzo Lotto, Storie di santa Barbara.

الذاتي) وانتقلت إلى «الاستهلاك الزراعي غير المباشر» الذي تولد عن بيع فوائض الإنتاج الزراعي [١٤]. وفي الوقت نفسه اجتذبت المدينة إليها النشاط الحرفي كله، واحتكرت لنفسها وحدها صنع وبيع المنتجات الصناعية. وظلت الحال على هذ المنوال إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية فتزحزحت الصناعة من المدينة إلى الريف.

والخلاصة أن «الحياة الاقتصادية ... اشتد ساعدها وغيرت، وبخاصة ابتداء من القرن الثالث عشر، السمة الزراعية [القديمة] للمدن [١٥]». وتحقق الانتقال حاسماً في مناطق شاسعة من الاقتصاد البيتي إلى اقتصاد السوق. ويمكن أن نعبر عن هذا التحول بعبارة أخرى، فنقول إن المدن انفصلت عن محيطها الريفي، وتطلعت إلى ما وراء أفقها الخاص. وكان هذا التحول «قطعاً هائلاً»، بل كان هوأول تحول فاصل صنع المجتمع الأوروبي ودفعه نحو النجاح الذي سيحققه [١٦]. هذه الانطلاقة التي شهدتها أوروبا لا نجد لها مثيلاً مناسباً نقارنها به مع التجاوز، إلا عملية إنشاء المدن المحطات في ربوع أمريكا الأوروبية الأولى، تلك المدن التي ارتبطت بعضها بالبعض الآخر بضرورات التبادل والقيادة والدفاع.

لنكرر مرة أخرى ما قاله من قبل جينو لوتساتّو Gino Luzzatto وأرماندو سابوري Armando Sapori [١٧]: إن أوروبا عرفت في ذلك الوقت نهضتها الحقيقية (على الرغم من غموض كلمة نهضة) قبل النهضة التقليدية الرينسانس Renaissance التي حدثت في القرن الخامس عشر بقرنين أو ثلاثة قرون. ولكن تعليل هذا التوسع الذي توسعته أوروبا يظل أمراً صعباً.

من أسباب هذا التوسع نذكر التي أثرت على كل شيء. ولكن الزيادة السكانية نفسها بحاجة إلى تعليل. كان للزيادة السكانية دون ما شك أسبابها التي نذكر منها بصفة خاصة موجةً من التقدم في مجال التقنيات الزراعية بدأت منذ القرن التاسع، منها: تطوير المحراث، والأخذ بدورة الثلاث سنوات الزراعية مع استخدام أرض الراحة لتربية الماشية. ويضع لين وايت Lynn White [١٨] التقدم الزراعي في المقام الأول من أسباب الانطلاقة الأوروبية. أما موريس لومبار Maurice Lombard [١٩] فيشدد على ألوان التقدم التجاري التي تحققت في أوروبا، فقد ارتبطت إيطاليا منذ وقت جد مبكر بالديار الإسلامية وبيزنطة، وأفادت من ارتباطها هذا، لأنه أتاح لها التعرف على الاقتصاد النقدي الذي كان قائماً نشيطاً في الشرق، فتعلمته وقامت بنشره في أوروبا. والمدن هي النقود، والنقود هي باختصار جوهر الثورة التي سميت بالثورة التجارية. وأغلب الظن أن جورج ديوبي George Duby [٢٠] وروبرتو لوبيث Roberto Lopez [٢١] يميلان إلى رأي لين وايت، حيث يؤكدان أن: الأساس الجوهري الذي قامت عليه الانطلاقة الأوروبية يتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي زيادة من شأنها تحقيق فوائض، ثم في تصريف الفوائض على نطاق واسع.

العالم الاقتصادى
له قطبان

والحق أن هذه التعليلات كلها يشد بعضها بعضاً. فهل يمكن أن يكون هناك نماء إذا لم يتقدم كل شيء في وقت واحد أو فيما يوشك أن يكون وقتاً واحداً؟ كان من الضروري أولاً أن يزيد عدد البشر، وأن تتحسن التقنيات الزراعية، وأن تنهض التجارة، وأن تدخل الصناعة مرحلة انطلاقتها الحرفية الأولى، لكي تتكون في نهاية المطاف في المكان الأوروبي شبكة من المدن تمثل بنية حضرية عالية، وتتصل الروابط من مدينة إلى مدينة فتحيط بالأنشطة المتقوقعة على نفسها وتضطرها إلى اتخاذ وضعها في «اقتصاد سوق». وعلى الرغم من أن حجم التعامل في اقتصاد السوق المبتدىء صغيراً، إلا أنه أحدث فيما أحدث ثورةً في مجال الطاقة، فتوسع توسعاً كبيراً في استخدام الطاحونة أو العجلة الطاحونية لأغراض صناعية، وانتهى به الأمر إلى أن اتسع وأصبح في النهاية عالماً اقتصادياً شمل أوروبا. ويذهب فيديريجو ميليس Federigo Melis [٢٢] فيما يتصل بنهاية القرن الرابع عشر إلى أن هذا العالم الاقتصادى الأوروبى الأول اتخذ شكلاً متعدد الزوايا، زواياه: بروجه ولندن ولشبونه وفاس ودمشق وآزوف والبندقية، وضم في داخله ٣٠٠ سوق تأتي منها وتذهب إليها تلك الوسائل الـ ١٥٣٠٠٠ التي حفظت في أرشيف فرانتشيسكو دى ماركو داتينى، تاجر مدينة پراتو. أما هاينريش بيشتل Heinrich Bechtel [٢٣] فيتحدث عن شكل رباعي زواياه: لشبونه والإسكندرية ونوفجورود وبرجن، وأما فريتس روريش Fritz Rörig [٢٤] أول من أعطى كلمة Weltwirtschaft الألمانية معنى «عالم اقتصادى-économie-monde» فيمد إشعاع العالم الاقتصادى الأوروبى إلى نوفجورود الكبرى، على بحيرة إيلمن Ilmen، ويمد حدود العالم الاقتصادى الأوروبى من ناحية الشرق حتى بيزنطه. وكانت المبادلات التجارية هى التى عملت بكثافتها وتنوعها على تحقيق الوحدة الاقتصادية في هذا المكان الشاسع [٢٥].

أما السؤال عن التاريخ الذى بدأ فيه هذا العالم الاقتصادى يخرج إلى الوجود ويصبح حقيقةً واقعة فيظل معلقاً، لا يكاد أحد يعرف له إجابة: ولا يمكن أن يكون هناك عالم اقتصادى إلا إذا تكونت في وقت ما شبكة أتيح لها أن تضم حلقاتها وأن تحكمها بدرجة كافية، وإلا إذا نشط التبادل نشاطاً منظماً وكبيراً إلى الدرجة التى تبث الحياة في منطقة مركزية. ولكن الأحداث لم تكن في تلك القرون البعيدة تتحدد معالمها بسرعة يدركها النظر، ولم تكن تظهر ظهوراً لا يعلو إليه الجدل والمناقضة. وكان خط الصعود في الاتجاه القرنى ابتداءً من القرن الحادى عشر يسهل كل شيء، ولكنه كان يسمح بقيام مراكز منوعة في وقت واحد. ولم يتغير الوضع إلا مع ظهور أسواق شامپانيا وانطلاقها في مطلع القرن

الثالث عشر، حينذاك ظهر عالم متكامل متماسك يمتد من الأراضى الواطئة إلى البحر المتوسط ،لا يعمل لصالح مدن عادية ، بل لصالح مدن ذات أسواق، لا لصالح طرق بحرية، بل لصالح طرق برية طويلة. وتطلب نشوء هذا العالم تمهيداً من نوع خاص غير مسبوق. أو لنقل إنه مر بفترة انتقالية ، فلم يكن التمهيد الذى أشرنا إليه بداية بمعنى الكلمة. فما كان يمكن أن يتحقق التقاء فى شامپانيا يتخذ شكل الأسواق إذا لم تسبقه انطلاقة فى الأراضى الواطئة وفى شمال إيطاليا ، انطلاقة لها قوة التيار العالى الذى يدفع كل شىء إلى الترابط .

وعلينا، عندما نتحدث عن بداية أوروبا الجديدة ، أن نبرز فى هذه البداية نمو هذين المكانين المتكاملين : مكانين أحدهما فى الشمال والآخر فى الجنوب ، أحدهما فى الأراضى الواطئة والآخر فى إيطاليا، وهكذا قام اتصال بين بحر الشمال وبحر البلطيق والبحر المتوسط كله. لم يكن للغرب قطب واحد يتحلق حوله، بل قطبان، وسيظل هذا الازدواج بقطبيه يقسم أوروبا بين شمال إيطاليا والأراضى الواطئة بشكل عام على مدى قرون . وتلك سمة من السمات الكبرى للتاريخ الأوروبى ، ولعلها أهمها . والحديث عن أوروبا سواء فى العصر الوسيط أوبعده حديث بلغتين ، فما كان يصدق على الشمال لم يكن يصدق على الجنوب، والعكس صحيح.

وأغلب الظن أن بدايات هذه الازدواجية ترجع إلى القرن التاسع أو القرن العاشر: هنالك نشأ كيانان محليان لهما إشعاعهما البعيد فى وقت مبكر، ونشطا كلاهما منفصلين من خلال مقومات أوروبا التى لم تكن قد تماسكت إلا قليلاً . فى الشمال سار التوسع بخطى سريعة، لم تعترضه مقاومة فى تلك البقاع البدائية التى كان هذا النشاط جديداً عليها . أما فى منطقة البحر المتوسط ، فى تلك الربوع التى كان التاريخ قد صاغها من قديم الزمان، فقد تنزل عليها هذا التجديد متأخراً نسبياً ولكنه تتطور بسرعة أكبر من سرعة التجديد فى الشمال ، وسلكت الربوع الإيطالية سبيلها إلى النهوض تحثها عليه عوامل جاءتها من الديار الإسلامية وبيزنطة. واختلفت صورة التطور فى الشمال عن صورته فى الجنوب ، فقد فاق الشمال الجنوب فى مجال الصناعات الحرفية وتخلف عنه فى مجال التجارة، بينما فاق الجنوب الشمال فى التجارة، وهكذا كان هناك فى أوروبا عالمان مختلفان جغرافياً، مختلفان فى الطاقة، قضى عليهما أن يتجاذبا وأن يتكاملا. وتلاقيا من خلال الطرق البرية التى ربطت الشمال والجنوب ، وظهرت أول مظاهر هذا التلاقى اللافتة للنظر فى أسواق شامپانيا فى القرن الثالث عشر.

ولكن الروابط التى اتصلت بين الشمال والجنوب لم تقض على الازدواجية بل زادت من حدتها، وكأنما كانت المنظومة تأتلف من عنصرين كالصوت والصدى، وكانت بعنصريها هذين

قوية تحفز نشاط التبادل التجارى ، وتمنح الطرفين حيوية متزايدة بالقياس إلى باقى أوروبا. وإذا كانت عمليات الازدهار الحضرى فى أوروبا الأولى قد شهدت مدناً فائقة فقد بزغت هذه المدن الفائقة قطْعاً فى منطقة من هاتين المنطقتين وعلى المحاور التى تربط بينهما : وترسم مواقع هذه المدن صورة الهيكل العظمى أو جهاز الأوردة والشرايين الذى يمد الجسم الأوروبى بالدم.

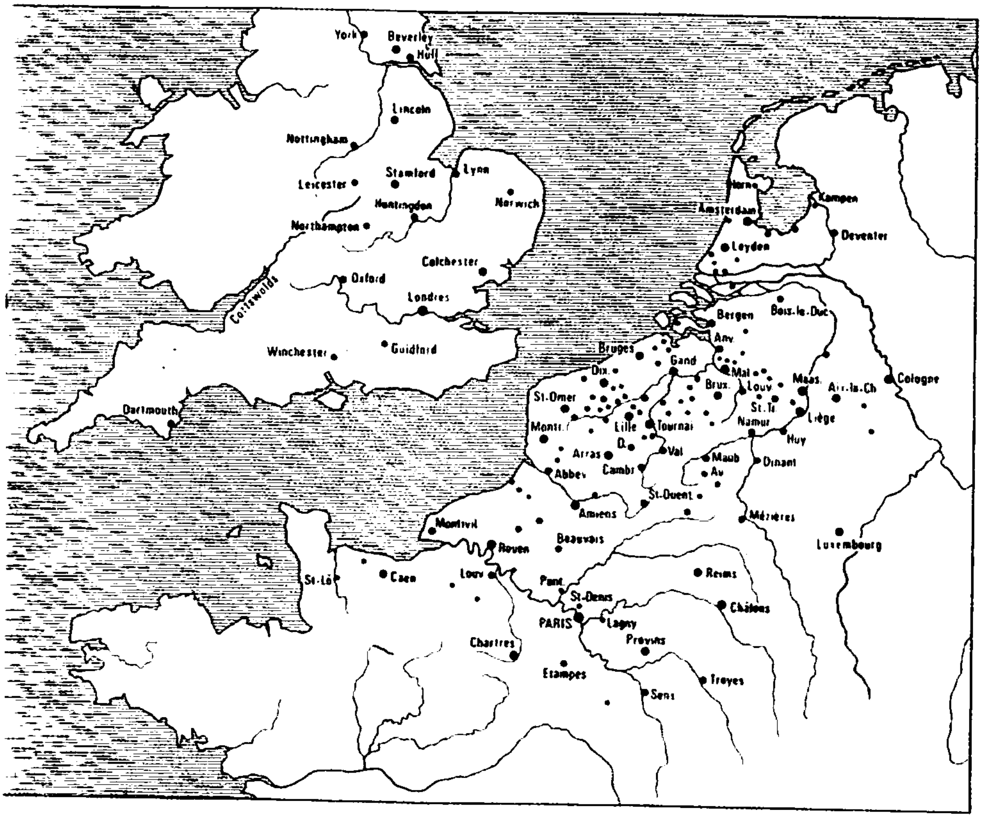
ومن البديهى أن الاقتصار على مركز واحد للكيان الاقتصادى الأوروبى لم يكن ليتم إلا بعد نضال طويل بين القطبين. وكسبت إيطاليا المعركة، واستأثرت بمركز القطب الواحد حتى القرن السادس عشر،عندما كان البحر المتوسط مركز العالم القديم. ولكن أوروبا تعرضت لحركة أرجوحية فى داخل عالمها حول عام ١٦٠٠ نقلت مركز القطب إلى الشمال، إلى أمستردام. ولم يكن تربع أمستردام على العرش حدثاً عادياً، مجرد انتقال لمركز الثقل من أنتفرين بفلاندريا إلى الأراضى الواطئة، بل كان أزمة عميقة عمقاً شديداً: عندما انحسرت أهمية البحر المتوسط وتضعضعت أهمية إيطاليا بعد طول ازدهار، لم يعد لأوروبا إلا مركز ثقل واحد، فى الشمال، ارتسمت بالقياس إليه فى أوروبا على مدى قرون ، حتى اليوم، الخطوط والدوائر والمناطق المتفاوتة أعمق التفاوت. ولهذا نجد لزاماً علينا أن نرسم الخطوط العريضة لنشأة هذه المناطق ذات الأهمية الحاسمة .

أماكن الشمال :

صعود مدينة بروجة

نشأ اقتصاد الشمال من الصفر . والحقيقة أن الأراضى الواطئة نفسها أنشئت إنشاءً مما يوشك أن يكون الصفر. ويؤكد هنرى بيرين : «أن غالبية المدن الكبيرة فى إيطاليا وفرنسا وألمانيا الراينلاندية والنمسا الدانوبية وُجدت قبل الميلاد . أما مدن لييج ولوفن Leuven [بالفرنسية Louvain] وميشلن Mechelen[بالفرنسية Malines] وأنتفرين [بالفرنسية Anvers] وبروكسل وإيبر Ieper [بالفرنسيةYpres] وجنت Gent [بالفرنسية Gand] وأوتريخت فلم تظهر إلا فى مطلع العصر الوسيط (٢٦)»

والأسرة الحاكمة الكارولينجية عندما اتخذت لها من آخن Aachen [بالفرنسية إكس لاشپيل Aix-la-Chapelle] حاضرة ساعدت بذلك على نهضة أولى قطعت مسيرتها غزوات النورمانديين المخربة بين عام ٨٢٠ وعام ٨٩١ (٢٧) فلما عاد السلام واتصلت العلاقات بين بلدان ما وراء الراين وبلدان بحر الشمال ، بث كل ذلك الحياة من جديد فى الأراضى الواطئة التى لم تعد ربوعاً مظلمة فى آخر المعمورة ، بل قامت عليها المدن المسوّرة والقصور الحصينة ، وجاءت أخلاط من التجار الذين كانوا من الجوّالين حتى ذلك الحين فاستقرت على مقربة من المدن والقصور. فلما انتصف القرن الحادى عشر استقر



١١- «القطب» الشمالي الصناعي

شبكة كثيفة من مصانع النسيج اليدوية تمتد من بحيرة تسودرزيه شمالي الأراضي الواطئة إلى وادي نهر السين. للتعرف إلى الشبكة الكلية التي تضم الشمال والجنوب معاً انظر إلى اللوحة رقم ١٣ في مجلدنا هذا عن إشماع أسواق شامپانيا. (عن هكتور أمّان Hektor Ammann في كتاب Hessisches Jahrbuch für Landesgeschichte, 8, 1958)

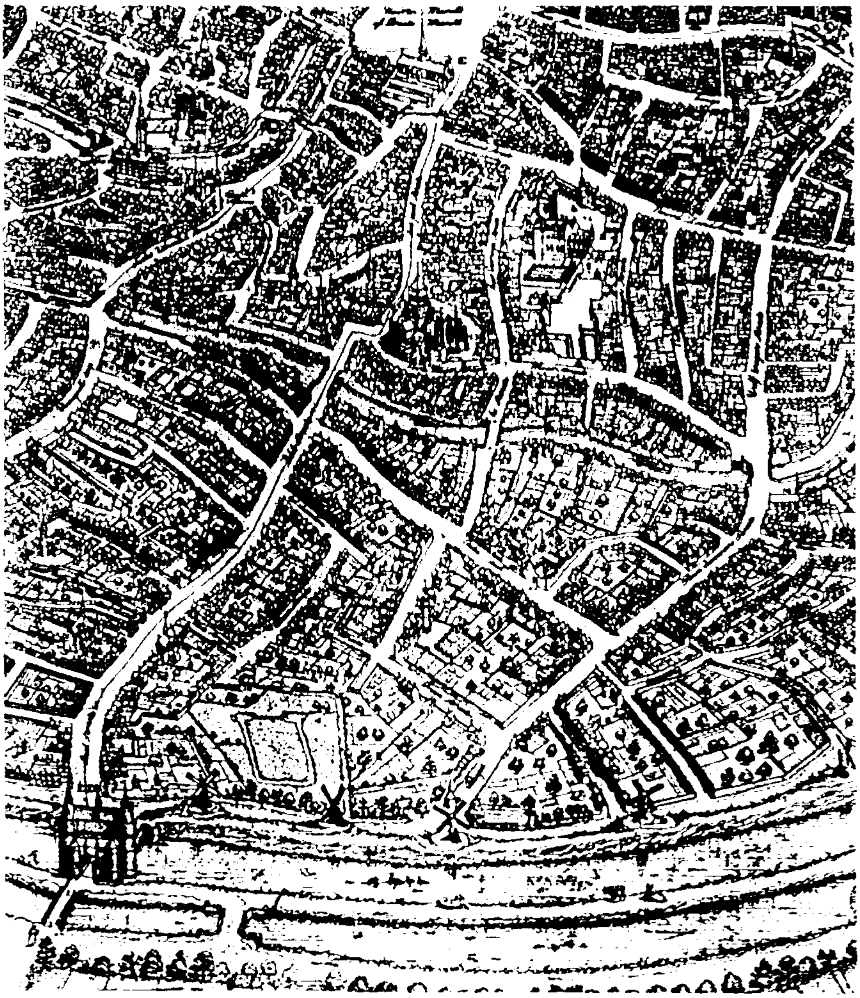
النساجون فى الأراضى الواطئة فى تجمعات حضرية . وزاد عدد السكان ، وازدهرت الضياع الزراعية الكبيرة ، ونشطت صناعة النسيج اليدوية وامتدت من بقاع على شواطئ السين والمارن فوصلت إلى بحيرة تسودرزيه.

وانتهى هذا كله إلى الصعود الزاهر الرائع الذى صعدته مدينة بروجة Brugge [بالفرنسية Bruges] كانت المدينة منذ عام ١٢٠٠ تشكل جزءاً من دائرة الأسواق الفلمنكية ضمت إيپروتورهوت Torhout [بالفرنسية Thourout] وميسّين [بالفرنسية Messines](٢٨). وأدى هذا الوضع إلى صعود بروجة إلى قمة تجاوزت إمكاناتها: فاختلف التجار الأجانب

إليها، ونشطت الصناعة فيها، ووسعت تجارتها مع انجلترة واسكتلندة حيث جلبت الصوف اللازم لأنوالها والذى كانت تصدره بعد ذلك إلى مدن المنسوجات الصوفية فى فلاندريا. وساعدتها علاقاتها مع انجلترة على دعم نشاطها فى تلك الأقاليم التى كان مَلِكُ انجلترة يملكها فى فرنسا؛ ومن هنا جاءت علاقاتها المبكرة بتجارة القمح فى نورماندى والنبيذ فى بوردو. فلما رست سفن الهانزه فى مينائها كان ذلك مؤشراً أكد ثراءها ونماءه. ونذكر فى هذا المقام نشأة ميناء دامة Damme منذ ما قبل عام ١١٨٠، ثم ميناء سلويس Sluis[بالفرنسية إيكلوز Écluse] بعد ذلك على مصب نهر التسفين Zwin، ولم يكن إنشاء هذا الميناء راجعاً إلى أن مياه ميناء بروجة علا فيها الطين، وإنما كانت هناك حاجة إلى مياه أعمق لاستقبال سفن الهانزة الثقيلة التى عرفت باسم الكوجن Koggen (٢٩). وجاء فى عام ١٢٥٢ مبعوثون من مدينتى [من مدن الهانزه] هما لوبيك وهامبورج، أجروا باسم رعايا الرايخ مفاوضات وحصلوا على امتيازات من كونتيسة فلاندريا، وإن رفضت الكونتيسة أن تسمح للوبيكيين بأن يقيموا فى ميناء دامة مركزا تجارياً ينعم بقدر كبير من الاستقلال على نسق مركز شتالهوف Stahlhof فى لندن الذى تعب الإنجليز أى تعب فى التخلص منه فيما بعد (٣٠).

وفى عام ١٢٧٧ جاءت سفن من جنوة إلى بروجة. وكان هذا الاتصال البحرى المنتظم بين البحر المتوسط وبحر الشمال يعنى تغلغل أهل الجنوب فى الشمال، وما كانت سفن جنوة إلا الطليعة؛ أما السفن الجاليرية الڤينيسية التى وصلت إلى ميناء بروجة فى عام ١٣١٤ فكانت آخر من لحق بالركب. ولقد كانت بروجة تنظر إلى قدوم السفن التجارية الإيطالية من الجنوب إليها على وجهين: تارة تتصورها قد أتت تستولى على أرزاقها، وتارة تتصورها علامة من علامات النهضة. كان أهل الجنوب فى نظرها يستولون أو يصادرون لصالحهم تطوراً كانت بروجة ترى أنها قد تنهض به وحدها. وفى الوقت نفسه كان وصول الملاحين والسفن والتجار من البحر المتوسط إليها يمثل وارداً منوعاً من الخيرات والبضائع والأموال وتقنيات التجارة والمالية. ثم استقر تجار إيطاليون أغنياء فى المدينة؛ وجلبوا مباشرة أنفس خيرات العصر: التوابل والفلفل من الشرق، بادلوا عليه بمنتجات فلاندريا الصناعية.

كانت بروجة آنذاك فى مركز التقاء عالم اقتصادى مترامى الأطراف، نرى فيه البحر المتوسط، البرتغال، فرنسا، انجلترة، ألمانيا الراينلاندية، ونرى فوق هذا وذاك مدن الهانزه. وزاد سكان المدينة، فبعد أن كانوا فى عام ١٣٤٠ خمسة وثلاثين ألفاً أصبحوا فى عام ١٥٠٠ مائة ألف. « فى عصر الرسام يان فان أيك Jan van Eyck (من عام ١٣٩٠ تقريباً – إلى عام ١٤٤١) والرسام هانس ميملينج Memling (من ١٤٣٥ – ١٤٩٤) كانت بروجة من أجمل مدن العالم بلا جدال (٣١).» وليس من شك فى أنها كانت علاوة على ذلك من أكثر مدن



ورقة من خريطة مدينة بروجة رسمها مارك جيررت Marc Gheeraert ترجع إلى عام ١٥٦٢ [محفوظة في المكتبة القومية في باريس تحت رقم (9)Gee 5746] . ونرى السوق الكبيرة ، أعلى الرسم ، قرب كنيسة سان چاك (رقم ٣٢ على الخريطة) في وسط المدينة، الميدان الشعبي لبروجة. في هذا الميدان ، خارج الجزء الظاهر في الورقة، السوق العامة ببرجها. وعندما نسلك شارع سانچاك أو سانت ياكوب (Sint Jacob Straete) نصل إلى شارع الحمير Ezel Straete وشارع الحمير الذي ينتهي إلى بوابة الحمير الحصينة، رقم ٦ في الخريطة، (الحرفان ED) بوابة پورتا أسينوروم Porta Asinor-um = بوابة الحمير. رقم ٦٣ = ميدان البورصة. للمزيد من المعلومات عن موضوع وكالات التجارة انظر كتاب R. de Roover, Money, Banking and Credit in Medieval Bruges, 1948, pp. 174-175 . هذا الجزء من الخريطة يعطينا صورة عن ضخامة المدينة بشوارعها وأديرتها وبيوت الراهبات فيها، وكنائسها، وبيوتها المنيفة، وخنادقها وتحصيناتها وطواحينها الهوائية وقنواتها وسفنها. ونرى ناحية الشمال - أسفل الخريطة - مساحات واسعة بين السورين خالية من المباني على النحو المألوف في القرن السادس عشر.

العالم نشاطاً. لم تكن تموج بصناعة المنسوجات الشهيرة وحدها دون سواها، ولكن صناعة المنسوجات غزت مدن فلاندريا وبخاصة جنت وإيبر اللتين طوقت شهرتهما الآفاق؛ والخلاصة أن المنطقة كانت منطقة صناعية لا مثيل لها فى أوروبا. وحدّث ولا حرج عن بورصتها التى نشأت فى الوقت نفسه متربعة على قمة نشاطها التجارى، ومن فوق أسواقها وبجانبها، نشأت بورصتها الشهيرة هذه فى عام ١٣٠٩، وسرعان ما أصبحت مركز تجارة المال وما كانت إلا تجارة صعبة معقدة. وهذا هو مراسل التاجر فرانتشيسكو داتينى يكتب إليه من بروجة بتاريخ ٢٦ أبريل من عام ١٣٩٩ : «يبدو أن النقود السائلة كثيرة الآن فى جنوة، فلا تستثمر أموالنا فى جنوة حتى لو كانت الفائدة مغرية، بل ضعها فى البندقية أو فلورنسة أو هنا فى بروجة أو باريس أو مونبلييه؛ أوضعها فى أفضل مكان تراه (٣٢).»

وأياً كانت أهمية دور بروجة، فلا ينبغى أن ننبهر به أكثر مما يستحق. ولا نصدقنَّ هنرى پيرين عندما يقول إن بروجة كانت لها «أهمية عالمية» تفوق أهمية البندقية. فقد كان پيرين [بحكم انتمائه إلى بلجيكا] يستسلم لإغراء نغمات قومية تتغنى بالماضى، ولنلاحظ أن پيرين نفسه يعترف بأن أغلب السفن التى كانت تختلف إلى ميناء بروجة كانت «ملك مطقِّمين من الخارج» وأن «سكان بروجة لم يكونوا يشاركون فى التجارة الإيجابية المباشرة إلا بقدر ضعيف. فقد كانوا يقنعون بأعمال الوسطاء بين التجار الذين كانوا ينهمرون على المدينة من كل صوب وحدب(٣٣)». ومعنى هذا أن أهل بروجة كانو ا يقومون بنشاط ثانوى، أو أن التجارة فى المدينة كانت، كما كانوا يقولون فى القرن الثامن عشر، تجارة «سلبية». ومن هنا جاء الدوى الذى أحدثته مقالة فان هوت J. A. van Houtte فى عام ١٩٥٢ فقد حدد فيها الفرق بين بروجة وأنتڤرين على أنه فرق بين «ميناء قومى» و«ميناء دولى» (٣٤). ولكن لعله عندما حبس عن بروجة المستوى الدولى وحصرها فى المستوى القومى كان مبالغاً فى الحط من شأنها. وأنا عن نفسى أوافق على أن أصف مدينة بروجة - إرضاءً لريشارد هيبكه Richard Häpke (٣٥) - ومدينة لوبيك - إرضاءً لفريتس روريش Fritz Rörig (٣٦) - بأنهما كانتا سوقين عالميتين [بالألمانية Weltmärkte ، وبالفرنسية marchés-mondes] فى ذلك الوقت المبكر، على الرغم من أنهما لم تبلغا بعد مستوى المدن العالمية villes- mondes أى لم تكن بمثابة الشموس التى لا نظير لها فى عالمها.

أماكن الشمال

صعود الهانزه

لم تكن بروجة (٣٧) إلا نقطة من بين عدد من النقط - من المؤكد أنها كانت أهم نقطة ولكنها كانت نقطة على أية حال - فى منطقة واسعة فى الشمال تمتد من انجلترة إلى بحر

البلطيق. هذا المكان البحرى والتجارى الواسع الذى يأتلف من بحر البلطيق وبحر الشمال وبحر المانش وبحر إيرلندة هو المجال الذي سيشهد النجاح البحري والتجاري للهانزه الذي ظهر منذ إنشاء مدينة لوبيك في عام ١١٥٨ غير بعيد عن مياه البلطيق محتمية بمستنقعات نهري التراڤة Trave والڤاكينيتس Wakenitz.

ولم تنشأ المدينة من العدم بطبيعة الحال. ففي القرنين الثامن والتاسع علّمت الحملات والغزوات والتجولات القرصانية النورماندية حدود هذه الإمبراطورية البحرية وتجاوزتها. وإذا كانت مغامرتهم قد تبعثرت من خلال أماكن أوروبا وسواحلها، فقد بقيت بعض آثارها. ومن بعد النورمانديين بوقت طويل جاءت القوارب الاسكندناڤية، خفيفة مكشوفة، فشقت عباب بحر البلطيق وبحر الشمال، ووصل أبناء النرويج إلى شواطيء انجلترة ودخلوا بحر إيرلندة [٣٨]؛ وكانت قوارب فلاحي جزيرة جوتلاند تبحر جنوباً وتختلف إلى الموانيء والأنهار حتى نوڤوجورود الكبرى [٣٩]؛ ومن يوتلاندة إلى فنلندة نشأت مدن سلاڤية بادت فيما بعد ثم كشفت عنها حفائر أثرية حديثة [٤٠]؛ ووصل تجار روس إلى مدينة شبتيتين التي كانت آنذاك مدينة سلاڤية خالصة[٤١]. ومع هذا فلم يظهر إلى الوجود اقتصاد دولي حقيقي قبل الهانزه. جاءت هذه المدن من ألمانيا بتجارها وجنودها أو فلاحيها، فتوسلت بالتؤدة والحسنى، عن طريق التبادل والاتفاقات مع الأمراء أحياناً، وبالعنف أحياناً أخرى، فأحكمت قبضتها على المكان البحري المزدوج الذي يضم بحر البلطيق وبحر الشمال ونظمته.

ولا ينبغي أن نتصور هذه المدن «الهانزية» أو «الهانزياتية» مرتبطة معاً برباط وثيق منذ البداية، فلم تظهر كلمة هانزه Hanse, Hansa – التي تعني طائفة من التجار [٤٢] إلا متأخراً، مكتوبة للمرة الأولى في وثيقة ملكية إنجليزية في عام ١٢٦٧ [٤٣]. كان الكلمة تشير في البداية إلى طائفة من التجار، ثم إلى كوكبة من السفن، من زودرزيه إلى فنلندة، ومن السويد إلى النرويج. وكان المحور الرئيسي للخطوط التجارية يمتد من لندن أو بروجة إلى ريجا وريڤال اللتين تفتحان الطرق في اتجاه نوڤوجورود أو ڤيتبسك أو سمولينسك. وكانت العمليات التجارية تتم بين بلاد البلطيق التي لم تحقق من النمو إلا قدراً قليلاً، فكانت تورد ما عندها من المواد الخام والمنتجات الغذائية، وبين بحر الشمال الذي كان الغرب قد عرف فيه محطاته ونظم متطلباته. كان العالم الاقتصادي القائم على أوروبا والبحر المتوسط يستقبل في بروجة سفن الهانزه الكبيرة، سفن الكوجن المتينة التي ثُبّتت ألواحها جمالونياً بشفة خارجة وشفة داخلة، تلك السفن التي ظهرت منذ نهايات القرن الثالث عشر وأصبحت النموذج الذي قلدته سفن البحر المتوسط فيما بعد [٤٤]. ثم ظهرت من بعدها سفن الهولكن [بالألمانية Holken, Hulken بالفرنسية hourques] [٤٥] وهي سفن نقل كبيرة، مسطحة القاع تصلح لنقل الشحنات الثقيلة من الملح وبراميل النبيذ والخشب ومنتجات الغابات والحبوب. تمكنت مدن الهانزه من الملاحة تمكناً لا ريب فيه، وإن ظل بعيداً عن الكمال:

فحتى عام ١٢٨٠ كانت سفن الهانزه لا تعرف كيف يكون الإبحار من خلال المضايق الدنمركية الخطيرة ، فكانت تتحاشاها ، بل إنها ظلت بعد ذيوع طريقة الملاحة المسماة بالألمانية أوملاندفارت Umlandfahrt [٤٦] = الدوران حول اليابسة ، والتي كانت تتيح الإبحار من خلال المضايق ، تفضل طريق البرزخ بين لوبيك وهامبورج، الذي كان يتكون من مسافتين نهريتين بينهما قناة بطيئة [٤٧].

وكان طريق البرزخ هذا سبباً في الوضع المتميز الذي احتلته لوبيك، لأن البضائع المنقولة بين البلطيق وبحر الشمال كانت تمر بها بالضرورة. وفي عام ١٢٢٧ حصلت مدينة لوبيك على امتياز جعل منها مدينة إمبراطورية، وكانت المدينة الوحيدة التي نالت هذا الامتياز شرق نهر الإلبة [٤٨]. وكانت لوبيك تنعم علاوة على ذلك بقرب موقعها من مناجم الملح الحجري في لونيبورج ، حيث سيطر تجارها عليها في وقت مبكر [٤٩]. وتحققت الرفعة للمدينة منذ عام ١٢٢٧ نتيجة انتصارها على الدنمرك في موقعة بورنهوفيد Bornhöved[٥٠] ودعمتها الامتيازات التي حصلت عليها الهانزه في فلاندريا بين عام ١٢٥٢ وعام ١٢٥٣[٥١] قبل أكثر من قرن من انعقاد الجمعية العامة لمندوبي مدن الهانزه في لوبيك في عام ١٣٥٦ التي أنشأت أخيراً اتحاد مدن الهانزه [٥٢]. ولكن لوبيك كانت قبل هذا التاريخ بوقت طويل «رمز اتحاد الهانزه... الذي اعترف بها عاصمة لاتحاد التجار... وفي القرن الخامس عشر أصبح شعارها – وهو النسر الإمبراطوري – هو شعار اتحاد مدن الهانزه قاطبة [٥٣].»

وأياً كان الأمر فلم تكن لبضائع الشرق والشمال من قبيل الخشب والشمع والفراء والجاودار والقمح ومنتجات الغابات من قيمة إلا إذا أعيد تصديرها إلى الغرب ، تحملها السفن ، وتعود محملة بالملح والأقمشة الصوفية والنبيذ. وكانت أنشطة الهانزه تصطدم على الرغم من بساطتها وصلابتها بالصعاب الكثيرة. وكان السعي إلى التغلب على هذه الصعاب هو الذي جمع شمل كوكبة مدن الهانزه التي كانت هشة وصلبة في وقت واحد. كانت هشة لأنها كانت تضم مجموعة هائلة من المدن ، بين ٧٠ و ١٧٠ مدينة، بعيدة بعضها عن البعض الآخر، لا يجتمع نوابها جميعاً بكامل عددهم في الجلسات العامة. ولم يكن من وراء الهانزه لا دولة ولا جامعة دول قوية البناء، بل كانت تأتلف من المدن وحدها ، تلك المدن الغيورة على امتيازاتها ، المعتزة بها ، والتي كانت تتنافس بعضها مع البعض أحياناً ، وتتناحر وتحتمي وراء أسوار منيعة، بتجارها ، وأعيانها ، واتحاداتها الحرفية، وأساطيلها ، ومخازنها ، وثرواتها المكتسبة. ولكنها كانت مع ذلك صلبة تعتمد صلابتها على المصالح العامة، وضرورة القيام بنشاط اقتصادي واحد ، وتعتمد على حضارة مشتركة شكلتها المسارات التجارية في مكان بحري من أكثر الأماكن البحرية الأوروبية حيوية يمتد من البلطيق إلى لشبونة، وتعتمد على لغة مشتركة، وليست اللغة المشتركة عنصراً هيناً من عناصر تكوين الوحدة .

كانت هذه اللغة المشتركة «تقوم على نواة من اللغة الألمانية الشمالية das Niederdeutsche (التى تختلف عن ألمانية الجنوب das Hochdeutsche) تضم إليها حسب الحاجة عناصر لاتينية، وإستلندية فى ريفال ، وبولندية فى لوبلين، وإيطالية وتشيكية وأكرانية، وربما داخلتها أيضاً عناصر ليتوانية» (٥٤) ، وكانت هى لغة «الصفوة أصحاب السلطة، والصفوة أصحاب الثراء، لغة تعبر عن الانتماء إلى شريحة اجتماعية ومهنية محددة»(٥٥). يضاف إلى ذلك أن هؤلاء التجار الأعيان كانوا يتحركون حركة لا تدانيها حركة أخرى، فتراهم هنا وهناك، وكانت نفس عائلات أنجرمونده، فيكينهوزن، فون زوست، جيزه، فون زوختن ممنتشرة فى منطقة واسعة من ريفال إلى جدانسك [دانتسيج] إلى لوبيك ، إلى بروجة(٥٦).

وكانت هذه الروابط كلها تخلق بين هذه المدن تماسكاً وتضامناً وعادات مشتركة وعزة مشتركة. وكانت الضغوط العامة تلعب دورها فتكمل متطلبات التماسك والتآزر. وإذا نحن نظرنا إلى البحر المتوسط وجدنا أن المنطقة كانت تنعم بوفرة نسبية فى الثروات تجعل من الممكن أن تمارس كل مدينة وحدها لعبتها، منفصلة عن المدن الأخرى ، بل تجعل من الممكن أن تتناحر المدن وتتناضل فيما بينها نضالاً شرساً تستخدم فيه كل الوسائل. أما فى منطقة البلطيق وبحر الشمال فكانت الوضع مختلفاً، وكانت المشكلات مختلفة النوعية. كانت البضائع بضائع ثقيلة الوزن كبيرة الحجم منخفضة السعر لا تحقق إلا أرباح متواضعة حيث التكاليف مرتفعة والمخاطر شديدة. كان معدل الأرباح فى أحسن أحواله فى حدود ٥٪ (٥٧) ، وكان على التجار أن يعيدوا ويزيدوا فى الحساب والتوفير والاحتياط . ولم يكن النجاح ليتحقق إلا إذا قام على الجمع بين العرض والطلب، بين الاستيراد والتصدير فى يد واحدة ، سواء كان التصدير متجهاً إلى الغرب أو كانت التجارة قائمةً على إعادة تصدير بضائع إلى الشرق . كانت وكالات الهانزه نقطاً حصينة ، مشتركة تحت تصرف كل تجار المدن الهانزياتية تحميها الامتيازات ، ويتم الدفاع عنها بعناد وصلابة ، ينطبق هذا الكلام على وكالة «سانكت بيترهوف Sankt Peterhof» فى نوفجورود، ووكالة «دويتشه بروكة Deutsche Brücke» فى بيرجن، ووكالة «شتالهوف Stahlhof» فى لندن .

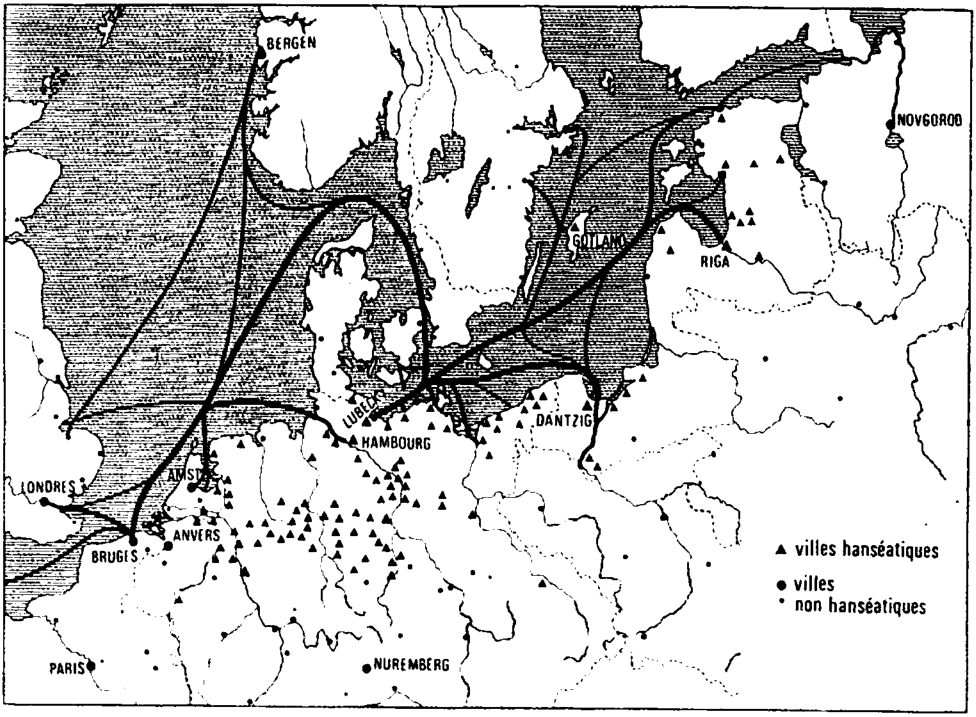
وكان هناك نظام صارم يخضع له الألمان إذا نزلوا فى وكالة من وكالات الهانزه. فى وكالة «دويتشه بروكة Deutsche Brücke» فى بيرجن كان النظام يفرض على الشباب فى «دور التعليم» أن يمضوا فى المكان المستهدف عشر سنوات وأن يتعلموا اللغات وأساليب التجارة وألا يتزوجوا ، وكان هذا النظام يخضع لإدارة «مجلس الكبار» ولاثنين من الشيوخ Aldermen. وكان التاجر الهانزياتى ملزماً بالإقامة فى الوكالة Kontor ، لا يستثنى من ذلك إلا بروجة التى لم تكن مهيأة للإقامة.

وكان المكان في هذه الربوع الشمالية يخضع لتحكم الهانزه ولما تفرضه من إجراءات الرقابة والتعسف ، وكانت الهانزه في بيرجن تطأ المصالح النرويجية الخالصة بنعالها لا تأخذها في ذلك لومة لائم. لم تكن الزراعة (٥٨) في النرويج تنتج من القمح ما يكفي للوفاء بحاجة البلاد ، وكان تجار لوبيك يجلبون القمح من بومرن أو من براندنبورج ويزودون به النرويج، فلم يكن في مقدور النرويج والحال هذه أن تمس امتيازات الهانزه ، ولو فعلت لمنعت الهانزه عنها القمح ، ولفرضت عليها حصار تجويع كما حدث في عامي ١٢٨٤ - ١٢٨٥ يضطرها إلى الخضوع. ولما كان القمح المستورد القادر على المنافسة يعرقل تطوير زراعة تحقق الاكتفاء الذاتي في النرويج ، فقد كان التاجر الأجنبي يحصل من النرويجيين على كل ما يرغب فيه : اللحوم المملحة، أسماك البكلاه المملحة أو المجففة من جزر لوفوتين، والخشب والشحوم والقطران والفراء...

وعلى الرغم من أن عملاء الهانزه في الغرب كان أفضل وأقدر على المشاركة، فقد عرفت الهانزه السبيل إلى الحصول بوسائلها على امتيازات. فحصلت على امتيازات في لندن وبروجة، وكانت الامتيازات التي حصلت عليها في لندن أكثر من تلك التي نالتها في بروجة. فكان لها في العاصمة الإنجليزية ، قرب جسر لندن، وكالة شتالهوف التي لم تكن تقل عن فندق الألمان Fondaco dei Tedeschi في البندقية، كانت لها أرصفة ومخازن في الميناء ؛ وكان التجار الهانزياتيون مُعفوْن من غالبية الالتزامات؛ وكان لهم قضاتهم ، بل كانوا يتولون حراسة بوابة من بوابات لندن، وذلك شرف لا مراء فيه (٥٩).

ولنا أن نتساءل هل انكمش نشاط الهانزه في النصف الثاني من القرن الرابع عشر عندما أمسكت الأزمة الهائلة بخناق الغرب؟ نلاحظ أولاً أن الغرب، على الرغم من الانحسار السكاني الذي أصابه، لم يقلل من الطلب على منتجات البلطيق. أضف إلى ذلك أن سكان هولنده لم يصبهم من أهوال الطاعون الأسود إلا النذر اليسير، ويشهد تطور الأساطيل الغربية على أن مستوى استيراد الخشب لم يهبط، بل ارتفع. ولكن حركة الأسعار في الغرب لعبت لعبتها ضد مصالح الهانزه. فقد تراجعت أسعار الغلال بعد عام ١٢٧٠، وتراجعت أسعار الفراء بعد عام ١٣٠٠، بينما صعدت أسعار المنتجات الصناعية. هذه الحركة العكسية التي ألمت بالأسعار لم تكن في صالح تجارة لوبيك والمدن المطلة على البلطيق.

ولما كانت البقاع الخلفية وراء مدن الهانزه ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً فقد تعرضت لأزمات وشهدت التطاحن بين الأمراء والنبلاء والفلاحين والمدن. وزاد الطين بلة تدهور مناجم الذهب والفضة البعيدة في المجر وبوهيميا (٦٢). ثم ظهرت الدول الإقليمية أو ظهرت مرة أخرى: الدنمرك وانجلترة والأراضي الواطئة (التي ضم آل فالوا البورجونديون أقاليمها معاً)،



١٢- مسارات الهانزه التجارية حول عام ١٤٠٠ (نقلاً عن اطلس بوتسجرالتاريخي للعالم
F. W. Putzger, Historischer Weltatlas, 1963, p. 57.

وبولندة (بعد انتصارها على الفرسان التوتونيين فى عام ١٤٦٦) ومسكوفيا تحت حكم إيفان الرهيب الذى قضى على استقلال نوفوجورد الكبرى فى عام ١٤٧٦ [٦٤]. وزادت الصعاب بدخول الإنجليز والهولنديين وتجار نورنبرج الأماكن التى كانت خالصة للهانزياتيين [٦٥]. ومن المدن ما دافع عن مصالحه كما فعلت لوبيك من عام ١٤٧٠ إلى عام ١٤٧٤ فى حربها المظفرة ضد انجلترة ؛ ومنها ما رضى ودبر أموره مع القادمين الجدد.

والمؤرخون الألمان يفسرون تدهور الهانزه بأن ألمانيا لم تبلغ آنذاك النضج «السياسى» ولكن إيلى هيكشر Eli Heckscher [٦٦] يخطئهم دون أن يوضح رأيه التوضيح الكافى. أليس الأقرب إلى الصواب أن نتصور أن هذا العصر الذى كانت الهيمنة فيه للمدن، لو قامت فيه دولة ألمانية قوية ، لعرقلت مدن الهانزه بدلاً من أن تعينها؟ والأرجح إن تدهور المدن جاء نتيجة ارتطام نظامها الاقتصادى ، الذى لم يتطور إلا قليلاً، بنظام اقتصادى أكثر تطوراً وأشد قوة هو النظام الاقتصادى الغربى. والحق أننا عندما نتصور الأمور فى مجموعها فلن

نستطيع أن نقول إن لوبيك كانت فى تطورها ونشاطها تدانى البندقية أو بروجة. كان غرب أوروبا يموج بالحركة والتطور، أما شرقها فكان أبطأ حركة وأقل تطوراً، وكانت الشركات الهانزياتية تتأرجح بينهما، وتتعلق بأهداب رأسمالية بدائية، وتخطر بين اقتصاد المقايضة واقتصاد النقود ؛ كذلك يلفت نظرنا قلة التجائها إلى الائتمان ، وتشبثها الطويل بالنقود المسكوكة من الفضة لا ترضى بها بديلاً. والخلاصة أنها كانت تتمسك بتقاليد منخفضة المستوى حتى إذا قيمناها فى إطار رأسمالية العصر. ولم تكن الأزمة العنيفة التى حدثت فى نهاية القرن الرابع عشر تستطيع أن تصيب سوى الكيانات الاقتصادية المضعضعة، أما الكيانات الاقتصادية الأقوى فكانت بمنأى «نسبياً» عن ضربات القدر.

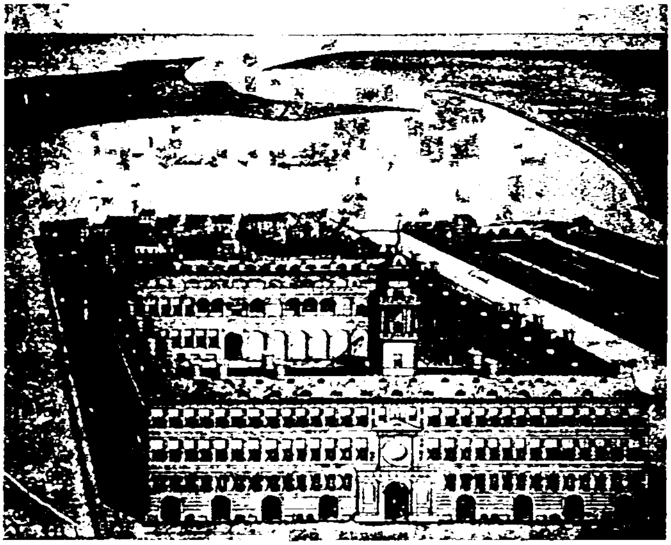
قطب أوروبا الثانى :

المدن الإيطالية

لم يغز الإسلام البحر المتوسط فى القرن السابع دفعة واحدة، بل فى سلسلة من الغزوات المتتالية أحدثت بالنسبة إلى الغرب أزمة أفرغت منطقة البحر المتوسط من مساراته التجارية ، وهذا هو الرأى الذى يذهب إليه إ. أشتور E. Ashtor (٦٧) . ولكن هذه الأمة لم تدم طويلاً فقد نشطت حركة التبادل التجارى من جديد فى القرنين الثامن والتاسع ؛ وامتلأ البحر المتوسط مرة أخرى بالسفن وحقق سكان حوض البحر المتوسط لأنفسهم ما حققوا من نفع كان للأغنياء والفقراء فيه نصيب.

نشطت الموانىء الصغيرة على سواحل إيطاليا وصقلية آنذاك ، فلم يكن هناك ميناء واحد أو بندقية واحدة ، وما كانت البندقية آنذاك إلا خاملة الذكر، بل كانت هناك عشرة أو عشرون من الموانىء من نوع البندقية. على رأس هذه الموانىء تبرز أمالفى Amalfi (٦٨) على الرغم من أنها لم توفق إلا بشق الأنفس فى وضع مرفئها وبيوتها ، ومن بعدها كاتدرائيتها، فى التجويف الذى تركه لها الجبل الوعر الذى ينحدر انحداراً شديداً نحو البحر. وإنما تقدمت هذا التقدم الذى لا يفهمه الإنسان من الوهلة الأولى إلا نتيجة لعلاقاتها المبكرة والتفضيلية بديار الإسلام ، ونتيجة أيضاً لفقر تربتها الجرداء التى دفعت السكان القلائل إلى المغامرة فى البحر لا يردهم خوف من هلاك (٦٩).

كانت مصائر هذه المدائن الصغيرة تنتسج خيوطها فى بقاع تبعد مئات الأميال عن مياهها ، كان تحقيق النجاح بالنسبة إليها يعنى جوب الأقطار الغنية المطلة على البحر، والاختلاف إلى مدن ديار الإسلام والقسطنطينية سعياً وراء العملات الذهبية (٧٠) دنانير مصر والشام ، واستخدامها فى شراء الأقمشة الحريرية البديعة من بيزنطة لبيعها فى الغرب. وهكذا كانوا يمارسون تجارة مثلثة . وهذا يعنى أن إيطاليا فى ممارستها التجارة كانت منطقة «أطرافية» عادية تحرص على عرض خدماتها وشحنات الخشب والقمح



وكالة الهانزه في أنتفرين ، بناءً على الأسلوب الذي شاع في أواخر القرن السادس عشر (١٥٦٤) وهو أسلوب يواكب نهضة تجارة الهانزه في أنتفرين . عن رسم بالألوان المائية من أعمال كادليف Cadliff ، يرجع إلى عام ١٧٦١.

والأقمشة التيلية والملح والعبيد الذين كانت تجلبهم من قلب أوروبا. حدث هذا قبل الحروب الصليبية، قبل أن ينشب الصدام بين ديار المسيحية وديار الإسلام .

كانت هذه الأنشطة كفيلة بإيقاظ الاقتصاد الإيطالى من سباته النصفى الذى غشيه بعد سقوط روما. من علامات هذه اليقظة نذكرتغلغل الاقتصاد النقدى فى أمالفى: ولدينا عقود موثقة منذ القرن التاسع تشهد على شراء التجار الأراضى هناك فى مقابل أثمان دفعوها بالعملات الذهبية [٧١] . وتغير منظر «وادى» أمالفى بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر، فكثرت أشجار الكستنة والكروم والزيتون والليمون والبرتقال ، وكثرت الطواحين . ومن الدلائل الشاهدة على ازدهار الأنشطة الدولية التى مارستها أمالفى أن لائحة أمالفى Tabulae Amalphitanae أصبحت واحداً من أهم القوانين البحرية فى الديار المسيحية المطلة على البحر المتوسط. ولكن أمالفى لم تسلم من الأخطار : ففى عام ١١٠٠ استولى النورمانديون عليها؛ كذلك نهبتها قوات پيزا مرتين متعاقبتين فى عام ١١٣٥ و ١١٣٧؛ واكتملت المصائب بعاصفة كالطوفان أبادت الجزء السفلى من المدينة فى عام ١٣٤٣. وكانت النتيجة أن أمالفى التى ظل لها وجودها على البحر، تقهقرت إلى المراتب الخلفية فيما نسميه بالتاريخ الكبير [٧٢]. فقد تناقصت تجارتها بعد عام ١٢٥٠ ربما إلى ثلث ما كانت

عليها بين عام ٩٥٠ وعام ١٠٥٠؛ وانكمش مجال العلاقات البحرية شيئاً فشيئاً حتى لم يبق منه إلا الشريط القريب من المياه الذى تسلكه بضع عشرات من السفن الصغيرة ذوات الصاريين والقوارب والجرمات مبحرة بمحازاة الساحل على طول سواحل إيطاليا .

وتكاد الخطى الأولى التى خطتها البندقية فى نشأتها وتطورها الأول تكون مطابقة لخطى أمالفى . فمنذ عام ٨٦٩ خلّف الدوج «جوستينيان پارتيتشيپاتسيو Justinian Parte-cipazio بعد وفاته فيما خلف من تراث قيِّم ١٢٠٠ رطل من الفضة، وهى ثروة عظيمة (٧٣) . كانت صعوبة الموقع بالنسبة إلى أمالفى تتمثل فى ضيق التجويف الذى نشأت فيه على سفح الجبل الوعر، أما صعوبة الموقع بالنسبة إلى البندقة فتمثلت فى مجموعة الجزر الكبيرة والسغيرة التى قامت عليها، وكانت عالماً عجيباً منيعاً كالملاذ والملجأ ، ولكنه صعب: غير ذى ماء عذب يُشرب ، وغير ذى زرع يؤكل ، كله ملح ، ملح أكثر من الحاجة! وكانوا يصفون الرجل من أهل البندقية : Non arat, non seminat بأنه لا يحرث ولا يبذر ولا يجنى عنباً (٧٤) . «أنشئت البندقية فى البحر فلم يكن بها شىء من كروم ، أو حقول تزرع» هكذا وصف الدوج چوڤانى سورانتزو Giovanni Soranzo مدينته فى عام ١٣٢٧ (٧٥). ولعلنا نتصور أن هذه هى المدينة فى صورتها الأصلية الخالصة، المدينة التى ليس فيها أى شىء لا يتصل بجوهر المدينة الحضرى ، المدينة التى قدِّر عليها لكى تعيش أن تلتمس ما تحتاج

لقطة من الجو لأمالفي تبين بوضوح اخّاذ ضيق الموقع المحصور بين الجبل والبحر.



إليه عن طريق التجارة : القمح والبُرَّة السوداء والجاودار والماشية الحية والجبن والخضروات والنبيذ والزيت والخشب والحجر. بل وماء الشرب. كان جميع سكان البندقية ، كما يقول الاقتصاديون في أيامنا هذه، خارج الدائرة الأولى أو خارج «القطاع الأول» الذي كان عادةً يحتل مساحة عريضة في قلب المدن نفسها في العصر السابق على الثورة الصناعية. كان نشاطهم يقع في القطاع الثاني والقطاع الثالث ، وبعبارة أخرى في : الصناعة والتجارة والخدمات ، وهذان القطاعان مجالان كان العائد فيهما أعلى من عائد العمل الزراعي. ويعني هذا أيضاً أنهم كانوا يتركون للآخرين الأعمال الأقل ربحاً، وهو أسلوب يؤدي إلى خلل في التوازن نراه في كل المدن الكبيرة فيما بعد . فهذه هي فلورنسة على الرغم من وفرة أراضيها تستورد الحب من صقلية منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وتغطي بالكروم وأشجار الزيتون التلال المجاورة . وهذه هي أمستردام في القرن السابع عشر تجلب من بلاد البلطيق ما تأكله من قمح وجاودار، وتجلب ما تحتاج إليه من لحم من الدنمرك، وتأتي بالرنجة من الصيد الكبير الذي تفيء به مضاحل دوجربانك في بحر الشمال. كانت البندقية وأمالفي وجنوة ، كل المدن التي ليس لها أراض إقليمية بمعنى الكلمة ، منذ خطواتها الأولى مضطرة لأن تعيش على هذا النهج، ولم يكن أمامها من سبيل آخر.

عندما تحددت في القرنين التاسع والعاشر معالم تجارة البندقية الخارجية البعيدة، كان البحر المتوسط مقسماً بين بيزنطة وديار الإسلام وديار المسيحية الغربية. وقد نتصورفي البداية أن بيزنطة كان ينبغي أن تتوسط العالم الاقتصادي الذي كان في طريقه إلى التكوين وأن تقوم منه مقام المركز والقطب. ولكن بيزنطة وقد أثقلها ما جرى عليها في ماضيها لم يبد عليها استعداد للنضال من أجل تحقيق هذا الهدف(٧٦). أما ديار الإسلام المزدهرة المطلة على البحر المتوسط والتي كانت تمد آفاق تجارتها إلى المحيط الهندي والصين بقوافل عديدة وسفن عديدة ، فقد غلبت بيزنطة ، حاضرة الإمبراطورية اليونانية . ولكن تجارة الديار الإسلامية لم تستطع أن تقبض على كل ما كانت بيزنطة تمارسه من تبادل ، لأن بيزنطة ظلت عائقاً بما أوتيت من ثروات قديمة، وخبرات ونفوذ في عالم لم تلتحم أشتاته إلا على نحو سيء ، وكأنما كان هذا العالم كتلة هائلة لا يستطيع أحد أن يحركها على هواه.

وتحركت المدن الإيطالية - جنوة وبيزا والبندقية - شيئاً فشيئاً لتتخذ مواقعها بين الكيانات الاقتصادية التي هيمنت على البحر . وكانت البندقية أوفر حظاً ، ربما لأنها لم تكن - على عكس جنوة وبيزا - بحاجة إلى الالتجاء إلى العنف وإلى القرصنة لتتبوأ موقعاً تحت الشمس . فقد كانت البندقية من الناحية النظرية تحت الهيمنة البيزنطية فأفادت من هذا الوضع وتغلغلت بسهولة لم تتح لمدينة أخرى إلى داخل السوق البيزنطية الهائلة ولم تواجه ما قام حولها من سياج منيع ، بل إنها قدمت إلى الإمبراطورية خدمات عديدة ، وأسهمت في

الدفاع عنها، وتلقت فى مقابل هذا كله امتيازات هائلة لم يسمع أحد بمثلها من قبل(٧٧). ولكن البندقية ظلت مدينة قليلة الشأن على الرغم من النهضة المبكرة التى حققتها «رأسمالية» فى شكل ما. فقد ظل ميدانها الرئيسى، ميدان سان ماركو، تحف به الكروم والأشجار والمبانى المتطفلة، تشطره قناة، وينفتح ناحية الشمال على بستان كروم، ومن هنا نفهم اسم برولو Brolo [= بستان الكروم] الذى ظل يطلق على هذا الجزء من الميدان فيما بعد وقد أصبح ملتقى النبلاء ومركز المؤامرات والمهاترات السياسية (٧٨). وكانت شوارع البندقية من الطين، والجسور والبيوت من الخشب، فلا غرابة فى أن نجد المدينة الناشئة تخشى الحرائق ولا غرابة فى أن نراها لهذا السبب تنقل إلى مورانو أفران صناعة الزجاج. وليس من شك فى أن علامات النشاط الاقتصادى زادت وتعددت، نذكر من بينها: سك عملات فضية، ونذكر القروض المقيّمة بعملات بيزنطة الذهبية، ولكن المقايضة القديمة استمرت، وظلت فائدة القروض عالية باهظة فقد بلغت ٢٠٪ de quinque sex، وتدلنا شروط التسديد العنيفة على أن السيولة النقدية كانت نادرة وعلى أن النشاط الاقتصادى كان محدوداً (٧٩).

وعلى الرغم من هذه الملحوظات التى ذكرناها فإننا نتحاشى الأحكام القاطعة الجامعة المانعة، فما يزال تاريخ البندقية قبل القرن الثالث عشر يخيم عليه ضباب كثيف لا يتيح لنا الرؤية الواضحة. وما يزال المتخصصون يجادلون فى أصول روما الغامضة وفيهم علماء الآثار. ومن المحتمل أن يكون التجار اليهود الذين استقروا فى القسطنطينية وفى جزيرة أوبيا وفى جزيرة كريت التى كانت تسمى كانديا قد اختلفوا إلى ميناء ومدينة البندقية منذ وقت مبكر، حتى إذا لم تكن جزيرة چوديكا Giudecca [چود = يهود] على الرغم من اسمها هى المقر المحتوم لليهود (٨٠). كذلك من المحتمل، بل أكثر من محتمل، فى الوقت الذى شهد اللقاء بين فريدريش بارباروساً والبابا ألكسندر الثالث - عام ١١٧٧ - أن تكون هناك علاقات تجارية بين البندقية وألمانيا وأن تكون الفضة المستخرجة من المناجم الألمانية قد لعبت دوراً بارزاً فى مواجهة الذهب البيزنطى (٨١).

ولكن البندقية، كانت بحاجة لكى تصبح البندقية، إلى السيطرة فى مراحل متتالية من على مستنقعاتها، وإلى ضمان المرور الحر الآمن على الطرقات النهرية التى كانت تصب فى البحر الأدرياتيكى، وإلى الإفادة من طريق برينر Brenner الذى كانت ڤيرونا تسيطر عليه حتى عام ١١٧٨ تقريباً (٨٢). وكان عليها أن تضاعف من أعداد سفنها التجارية والحربية وأن تبنى دار الصناعة أو الترسانة ابتداء من عام ١١٠٤ (٨٣)، وأن تصبح دار الصناعة فى البندقية مركز قوة بلا منافس، وأن تستأثر بالبحر الأدرياتيكى شيئاً فشيئاً فيتحول إلى «خليجها»، وأن تكسر منافسة مدن على هذه الناحية من البحر الأدرياتيكى مثل كوماكيو وفيرارى وأنكونا، ومدن على الناحية الأخرى منه مثل سپالاتو وتسارا وراجوزة، ناهيك عن

المعارك التى خاضتها منذ وقت مبكر ضد جنوة . وكان عليها أن تصنع لنفسها مؤسساتها ونظمها الضريبية والمالية والنقدية والإدارية والسياسية ، وكان عليها أن تصل إلى الوقت الذى يستأثر فيه أثرياؤها بالسلطة بعد عصر الدوج المستبد الأخير فيتالى ميكيل Vitale Michiel فى عام ١١٧٢ ، وهؤلاء الأثرياء هم الذين يسميهم ج. جراكو G. Gracco (٨٤) الذى ألف عن بدايات البندقية كتاباً ثورياً ، «رأسماليين»(٨٥) فلما حققت هذا كله، بدأت ملامح عظمة البندقية تظهر.

وأياً كان الأمر فلا خطأ على الإطلاق فى أن نذهب إلى أن مغامرة الحروب الصليبية العجيبة عجلت بنهضة التجارة فى الديار المسيحية وفى البندقية. فقد جاء المحاربون الصليبيون من بلاد الشمال وسلكوا السبيل إلى البحر المتوسط، على متون الخيول ، ثم ركبوا سفن المدن الإيطالية ودفعوا إليها الثمن ، وأنفقوا من الأموال ما عرضهم للخراب. وإذا بسفن النقل يكبر حجمها، وتصبح سفناً عملاقة، ترى فى پيزا وجنوة والبندقية. وفى الأرض المقدسة زرع الصليبيون دولاً، وفتحوا ثغرة لينفذوا منها إلى الشرق وبضائعه العجيبة : الفلفل والتوابل والحرير والعقاقير (٨٦). ولكن التحول الحاسم بالنسبة إلى البندقية تمثل فى الحملة الصليبية الرابعة الفظيعة (٨٧) التى بدأت بالاستيلاء على مدينة تسارا المسيحية فى عام ١٢٠٣ وانتهت بنهب القسطنطينية فى عام ١٢٠٤ . كانت القسطنطينية حتى ذلك الحين قد عاشت حياة التطفل . تأكل على ما تناله من داخل الإمبراطورية البيزنطية. وهاهى ذى تستأثر بها كلها تقريباً لنفسها . ولم تكن البندقية هى المدينة الوحيدة التى أفادت من انهياربيزنطة، فقد أفادت المدن الإيطالية الأخرى منه أيضاً ؛ ثم عادت فأفادت من غزو التتار الذين فتحوا منذ عام ١٢٤٠ ولقرن من الزمان الطريق البرى المباشر من البحر الأسود إلى الصين والهند، واستطاعت هكذا أن تتفادى المواقع الإسلامية (٨٨). وزادت المنافسة حدة بين جنوة والبندقية فى الساحة ذات الأهمية الجوهرية التى أصبحت منذ ذلك الحين تطل على البحر الأسود ، وفى القسطنطينية بطبيعة الحال.

والحقيقة أن الحركة الصليبية انقطعت حتى قبل موت الملك القديس لويس فى عام ١٢٧٠، وأن الإسلام استرد آخر موقع هام كان فى أيدى المسيحيين فى الأرض المقدسة عندما فتح عكا. ولكن قبرص كانت موقعاً استراتيجياً حاسماً تولى حماية التجار والبحارة المسيحيين فى مياه المشرق(٨٩). هكذا آل البحر إلى المسيحية وأصبح كل شىء يؤكد هيمنة المدن الإيطالية . فلما سكت العملات الذهبية فى فلورنسة فى عام ١٢٥٠ ، وفى جنوة قبل ذلك التاريخ ، وفى البندقية فى عام ١٢٨٤ (٩٠) كانت تلك علامات على التحرر الاقتصادى من هيمنة الدينارات الإسلامية وتأكيداً للقوة . وكانت المدن الإيطالية تمسك فى يدها بأوراق اللعبة التى تتحكم فى مقادير الدول الإقليمية ، فقد مكنت جنوة أسرة پاليولوج Paléologue

فى عام ١٢٦١ من التربع على عرش الإمبراطورية البيزنطية ؛ ويسرت السبيل أمام آل أراجون Aragon إلى عرش صقلية فى عام ١٢٨٢ . ومن جنوة خرج الأخوان[أوجولينو وڤالدينو] ڤيڤالدى Vivaldi (٩١) قبل ڤاسكو دا جاما بقرنين يبحثان عن رأس الرجاء الصالح. كانت هناك امبراطوريتان استعماريتان أنشأتهما جنوة والبندقية فى ذلك الوقت ، وبدت الأمور كأنما كان هناك عزم على ضرورة تجميع كل شىء فى يد واحدة ، فقد سددت جنوة إلى پيزة فى معركة مليورة Meliora فى عام ١٢٨٤ ضربة قاضية، وحطمت سفن البندقية الجاليرية أمام جزيزة كورتسولا بالبحر الأدرياتيكى فى سبتمبر من عام ١٢٩٨. ويقولون إن ماركو پولو كان حاضراً هذه الواقعة وإنه وقع فيها أسيراً (٩٢). هكذا توقع المتوقعون فى نهايات القرن الثالث عشر أن تحقق جنوة، مدينة القديس سان چورچو ، النصر الكامل المؤزر وتظهر على المدن الإيطالية الأخرى جميعاً.

ولكن ظنهم خاب، ولم يتحقق شىء مما توقعوه، فقد انعقد النصر فى النهاية للبندقية. والشىء الهام الذى يشد انتباهنا هنا هو أن الصراع فى البحر المتوسط لن يكون منذ ذلك التاريخ صراعاً بين ديار الإسلام وديار المسيحية ، بل صراعاً فى داخل ثريا المدن التجارية النشيطة التى أدى ثراء البحر المتوسط إلى تعاظم شأنها فى الشمال الإيطالى . وكانت البضاعة الأولى والكبرى التى قام عليها هذا الثراء هى فلفل الشرق وتوابله، وكان الاستئثار بهذه التجارة يعنى الكثير فى بلاد ما وراء البحر المتوسط ، وكان هو الشغل الشاغل للتجار الإيطاليين فى أوروبا الشمالية التى مكنت لنفسها فى الوقت الذى تجدد فيه النشاط التجارى فى غرب البحر المتوسط.

أسواق شامپانيا

همزة وصل

تكونت إذن فى الوقت نفسه تقريباً، وببطء منطقتان اقتصاديتان، إحداها فى الأراضى الواطئة والأخرى فى إيطاليا، وبين هاتين المنطقتين اتصلت أسباب أسواق شامپانيا واستمرت طوال قرن من الزمان. لم تكن الغلبة فى المرحلة الأولى من نشوء العالم الاقتصادى الأوروبى لا للشمال الأوروبى ولا للجنوب الأوروبى، بل لم تقم بينهما علاقات منافسة. إنما تكون المركز الاقتصادى لهذا العالم طوال سنين فى موقع وسط بين القطبين ، وكأنما أراد أن يرضى الطرفين، حيث أقام ست أسواق كل عام فى شامپانيا وبرى Brie وكانت الدورة تدور على إيقاع مدته شهران (٩٣). « تبدأ الدورة فى شهر يناير بسوق لانيى سور مارن Lagny-sur-Marne ؛ ثم تأتى سوق بار سور أوب Bar-sur-Aube فى الثلاثاء الذى يسبق منتصف الصيام[فى يوم متنقل من فبراير/مارس] ؛ وفى مايو سوق پروڤان Provins الأولى التى كانت تعرف بسوق القديس ڤيرياس Quiriace ؛ وفى شهر يونية «السوق الحارة»

فى طروا ؛ وفى سبتمبر سوق بوفان الثانية أو سوق القديس أيول Ayoul وأخيراً تنقفل الدائرة بانعقاد «السوق الباردة» فى طروا [٩٤]». وهكذا كان تَجَمُّعُ المبادلات التجارية ورجال الأعمال يتنقل من مدينة إلى أخرى. ولم يكن نظام الدورة المتكررة الذى اتبع فى القرن الثالث عشر ابتكاراً جديداً، بل كان على الأرجح اختصاراً لدورة الأسواق التى عرفت من قبل فى فلاندريا [٩٥]، تناول بالتنظيم سلسلة من الأسواق الموسمية المحلية الموجودة من قبل[٩٦].

أياً كان الأمر فإن كل سوق من أسواق شامپانيا وبرى الست تستمر شهرين، أى أنها كانت فى مجموعها تملأ بدورتها العام كله، مكونة «سوقاً دائمة» [٩٧] بغير منافس. وتعطينا الآثار التى بقيت من پروڤان القديمة فكرة عن ضخامة المخازن آنذاك. أما أن هذه الأسواق كانت مشهورة كالنار على العلم فهو ما تشهد عليه العبارات السائرة سير الأمثال فى اللغة الفرنسية، فيقولون عن الشخص إنه لا يعرف أسواق شامپانيا، أى لا يعرف شيئاً على الإطلاق.

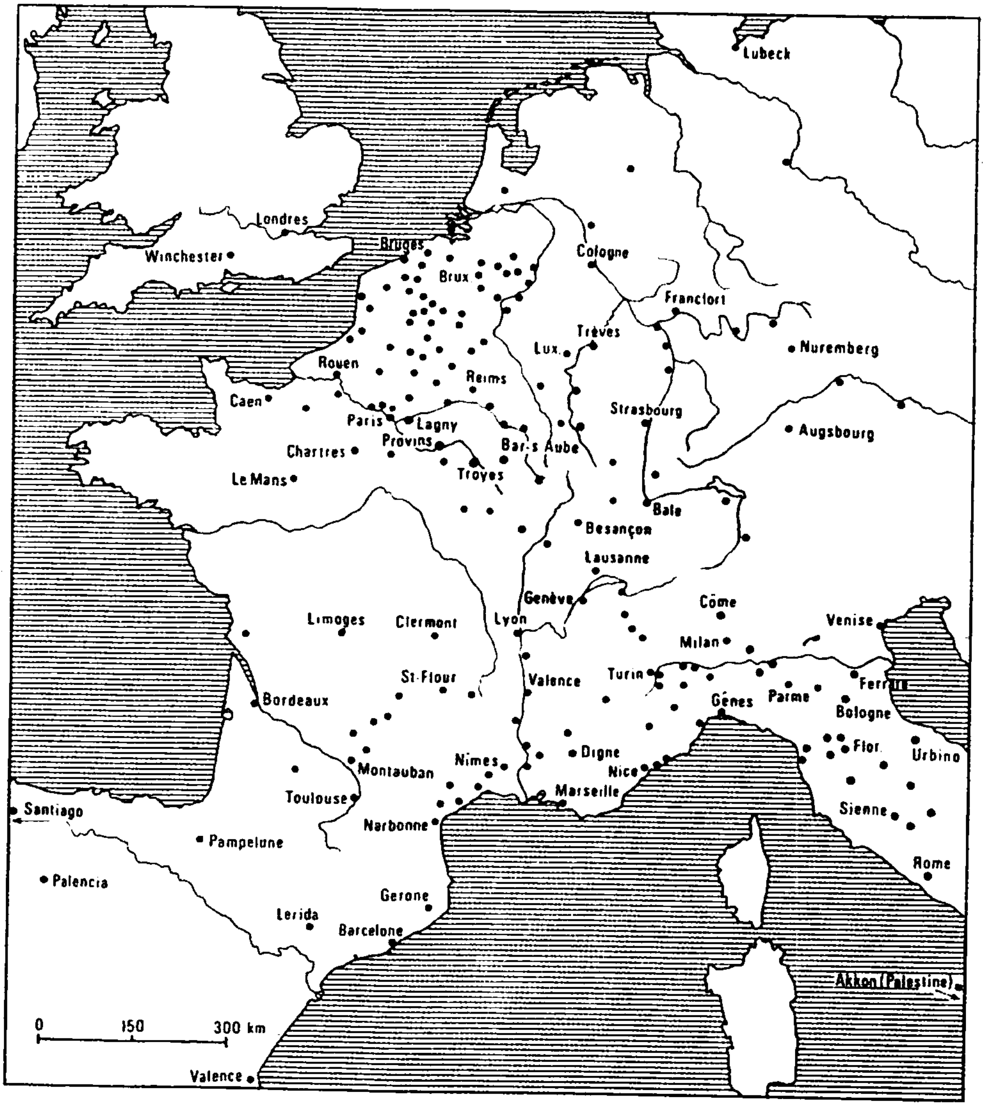
والحق أن هذه الأسواق الموسمية كانت ملتقى أوروبا قاطبة، يلتقى فيها كل ما كان الشمال والجنوب يعرضان من تجارة. كانت كل قوافل التجارة تسلك سبلها نحو شامپانيا وبرى فى فرنسا، وتأتلف فى مجموعات تنعم بالحماية، تشبه فى ذلك على نحوٍ ما قوافل الجمال، التى كانت تخترق صحارى ديار الإسلام إلى البحر المتوسط.

وليس من الصعب رسم خريطة لمسارات نقل التجارة إلى أسواق شامپانيا وبرى. ومن البديهى أن أسواق شامپانيا الموسمية خلقت فى المنطقة المحيطة بها ثراء ما لا يحصى من المصانع اليدوية العائلية التى كانت تنتج الأقمشة التيلية والصوفية، منطقةٍ تمتد من نهرى السين والمارن إلى ربوع البرابانت فى الأراضى الواطئة. وكانت المنسوجات تتجه من هناك نحو الجنوب وتنتشر من خلال إيطاليا إلى كل طرق البحر المتوسط. وتشهد بيانات محفوظات الموثِّقين على مرور منسوجات شمال أوروبا من جنوة منذ النصف الثانى من القرن الثانى عشر [٩٩]. كانت الأقمشة الصوفية الخام التى تنتج فى الشمال تصل إلى فلورنسة حيث يتولى صباغتها اتحاد حرفة الصباغة أو «الأرتى دى كاليمالا» Arte di Calimala [١٠٠] الذى يضم أغنى تجار المدينة. ومن إيطاليا وعن طريقها كان يأتى الفلفل والتوابل والعقاقير والحرير والنقود الفضية والقروض. كانت البضائع تأتى من البندقية وجنوة عن طريق البحر إلى ميناء إيجمورت Aigues-Mortes ومنه تأخذ طريقها عبر وديان أنهار الرون والسون والسين. وكانت هناك مسارات برية خالصة تجتاز جبال الألب، منها درب فرانتشيچينا via francigena الذى يربط سيينا والعديد من المدن الأخرى بفرنسا البعيدة [١٠١]. ومن أستى Asti [١٠٢] فى لومبارديا كانت أخلاطٌ من الحمالين وصغار التجار

والمرابين والباعة تفد إلى أصقاع الغرب، وهي التي جعلت اللغة تستخدم لفظة اللومباردي استخداماً منكراً مساوياً للمرابي الذي يرهق الناس أي إرهاق . أضف إلى ما ذكرنا من بضائع منتجات الأقاليم الفرنسية المختلفة وانجلترة وألمانيا وشبه جزيرة إيبريا التي كانت تسلك نفس الدرب الذي ينتهجه الحجيج إلى سان جاك دي كومپوستل (١٠٣).

أياً كان الأمر فإن السمة الخاصة الجديدة التي اتسمت بها لم تكن هي فقط كثرة البضائع كثرة تفوق الحد، بل كانت على الأحرى تجارة المال والممارسات المبكرة لنظام الائتمان . كانت السوق الموسمية تبدأ عادة بالمزادات على الأقمشة الصوفية، وتخصص الأسابيع الأربعة الأولى للعمليات التجارية ، أما الشهر التالي فكان شهر التحويلات . وأغلب الظن أن أشخاصاً متواضعين كان يتخذون أماكنهم في اليوم المعلوم « في پوڤان في الحي العالي في السوق القديمة أمام سان تيبو» أو «في طروا في الشارع الأوسط وشارع العطارة قرب كنيسة سان چان دي مارشيه (١٠٤)». وكان هؤلاء الصرافون الإيطاليون أصلاً هم في الحقيقة الذين يمسكون بزمام السوق وبما يجري فيها. كانت عدتهم لا تزيد عن منضدة بسيطة عليها مفرش سميك كالسجادة ، وميزان بكفتين، وأكياس امتلأت بالسبائك أو العملات (١٠٥). كانت عمليات تسوية الحسابات بين المبيعات والمشتروات، والتحويل من سوق إلى أخرى، وتقديم قروض إلى السادة النبلاء والأمراء، وتسديد الكمبيالات التي تنتهي أو كما كانوا يقولون تأتي لكي «تموت» في السوق ، وإصدار كمبيالات جديدة ، كل هذه الأمور كانت تمر من بين أيديهم. والخلاصة أن أسواق شامپانيا كانت في كل ما تتسم به من دولية ومن عصرية يحكمها من بعيد أو قريب التجار الإيطاليون التي كانت بيوتهم التجارية في كثير من الأحيان كبيرة ضخمة من أمثلتها الماجنا تاڤولا Magna Tavola التي يمتلكها آل بوونسينيوري Buonsignori الذين كانوا يشبهون آل روتشيلد في سيينا (١٠٦).

وهذه الصورة هي الصورة التي سنلتقي بها فيما بعد في أسواق چينيڤ وليون : هذا هو القرض الإيطالي يستغل السوق الأوروبية الغربية الهائلة لصالحه بما ينساب إلى أسواقها الموسمية المتشعبة الواسعة من خيرات ، كما يستغل المردود النقدي. ومادام الهدف هو الإمساك بزمام سوق أوروبا الغربية ، فالأرجح أن أسواق شامپانيا الموسمية أقيمت قريبة من العملاء والموردين من أبناء الشمال . ولم تقم في المركز الاقتصادي الذي كان دون شك في إيطاليا الشمالية. أم هل اضطرت إلى القيام في ذلك الموضع لأن مركز الثقل بالنسبة إلى المبادلات التجارية البرية قد تزحزح ناحية الصناعة الكبيرة في الشمال اعتباراً من القرن الحادي عشر؟ أياً كان الأمر فقد كانت أسواق شامپانيا الموسمية قريبة من خط حدود مركز الإنتاج الذي يتحلق حول باريس وپروڤان وشالون وريمس التي أصبحت مراكز صناعة نسيج منذ القرن الحادى عشر. أما إيطاليا المظفرة فى القرن الثالث



١٣ – المدن التي كانت على علاقة بأسواق شامبانيا الموسمية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. توضح الخريطة المنطقة الاقتصادية في مجموعها وقطبي أوروبا في القرن الثالث عشر ، الأراضي الواطئة في الشمال وإيطاليا في الجنوب . (عن H. Ammann, Hessisches Jahrbuch, p. 79, 1958)

عشر فقد آثرت أن تكون التجارة شغلها الأول ، وأن تحمل لواء فنون التجارة : فأدخلت إلى أوروبا سك العملات الذهبية، والكمبيالات ، والائتمان، ولم تضم إليها الصناعة ضماً حقيقياً إلا فى القرن التالى ، بعد أزمة القرن الرابع عشر [١٠٧]. ولكنها حتى قيام الصناعة بين ظهرانيها كانت بحاجة إلى المنسوجات الصوفية المصنوعة فى الشمال وهى البضاعة الأساسية فى تجارة الشرق التى كانت مصدر ثروتها الأساسى.

هذه الأمور التى كانت تفرض نفسها على التجار كان لها فى أسواق شامپانيا وزن أكبر من جاذبية السياسة الليبرالية التى مارسها أمراء شامپانيا ، وهى السياسة التى كثيراً ما أشاد بها المؤرخون [١٠٨]. ليس من شك فى أن التجار كانوا دائماً يسعون إلى الحصول على حقوق وامتيازات وأن أمير شامپانيا ، أو كونت شامپانيا، كان فى وضع يتيح له أن يمنحهم إياها فقد كان يتمتع بحرية الحركة على الرغم من تبعيته الإسمية لملك فرنسا. ولهذه الأسباب نفسها كانت الأسواق الموسمية فى كونتية فلاندريا تحظى باستحسان التجار [١٠٩] الذين كانوا يحرصون على أن يتفادوا الأخطار والمتاعب التى تخلقها عادة الدول القوية قوة تفوق المألوف. ولكن هل يحق لنا أن نصدق أن احتلال الملك فيليب الجرىء لشامپانيا فى عام ١٢٧٣ ثم ارتباطها بتاج فرنسا فى عصر الملك فيليب الجميل فى عام ١٢٨٤ [١١٠] كانت هى الأحداث التى قضت على الأسواق الموسمية قضاء مبرماً؟ لقد دالت الأسواق نتيجة لأسباب أخرى مختلفة شهدتها السنوات الأخيرة من القرن الثالث عشر الذى كان حتى ذلك الحين فى صالحها. وإذا كانت التجارة قد تراجعت فقد انحصر تراجعها فى تصريف البضائع وحده أولاً ، بينما ظلت الأعمال الائتمانية مستمرة حيناً طويلاً إلى السنوات بين ١٣١٠ و ١٣٢٠ [١١١]. وهذه التواريخ تواكب الأزمات التى طالت واشتدت حدتها على نحو أو آخر والتى رجّت آنذاك كيان أوروبا فى مجموعه من فلورنسة إلى لندن وكانت إرهاصاً مبكراً سبق الطاعون الأسود ، وأنذر بقرب حدوث الاضمحلال الكبير فى القرن الرابع عشر.

ليس من شك فى أن هذه الأزمات مست ازدهار الأسواق الموسمية مساً شديداً . ومن الأمور التى ينبغى أن نحسب حسابها أيضاً ونحن نبحث فى أسباب اضمحلال أسواقنا هذه ، ما حدث فى نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر من إنشاء خط ملاحى مستمر يصل البحر المتوسط ببحر الشمال عن طريق مضيق جبل طارق، وكان هذا الخط يمثل منافسةً لا مراء فيها. كان أول خط منتظم من هذا النوع هو الذى أنشأته جنوة فى عام ١٢٧٧ لصالح سفنها، ثم تبعتها المدن الأخرى المطلة على البحر المتوسط متأخرة على نحو ما.

وشمل التحول فى الوقت نفسه خطاً آخر، خطاً برياً فى هذه المرة ؛ فقد فقدت الطرق

التي تعبر جبال الألب من ناحيتها الغربية ، ناحية مون سينيس Mont-Cenis وسامپلونle Simplon ، قدراً من أهميتها ، وانتقلت الأهمية إلى ممرات الألب الشرقية وممر سان جوتارSaint-Gothard وممر برينرBrenner . ففي عام ١٢٣٧ تم مشروع جريء فأنشيء جسر فوق نهير الرويس Reuss فتح طريق ممر سان جوتار (١١٢). وأصبح هذا الطريق، الذي عرف باسم «البرزخ الألماني»، منذ ذلك الحين الطريق المفضل. وشهدت ألمانيا وأوروبا الوسطى علواً عاماً وثراءً نتيجة ازدهار مناجم الفضة والنحاس فيها، ونتيجة تقدم الزراعة وإدخال صناعة نسيج كستور الفوستانيو، وتطور الأسواق العادية والأسواق الموسمية. وانتشر التجار الألمان انتشاراً واسعاً في كل بلاد الغرب وحوض البلطيق وأوروبا الشرقية كما انتشروا في أسواق شامپانيا ، وأسواق البندقية وأسسوا فيها فندقهم ، فندق الألمانFondaco dei Tedeschi الذي يبدو أنه يرجع إلى عام ١٢٢٨ (١١٣).

هل كانت جاذبية نقل التجارة عن طريق ممر برينر هي التي تفسر تأخر البندقية ، حتى عام ١٣١٤، في اتباع خطى جنوة على الطرق البحرية المؤدية إلى بروجة؟ ليس هناك أدنى شك على أية حال ، نظراً لأهمية دور الفضة في تجارة المشرق، في أن المدن الإيطالية كانت مهتمة بمناجم الفضة الألمانية. وجدير بالذكر أن شبكة من دكاكين الصرافين شملت مدن ألمانيا العليا [=الشمالية] ومنطقة الراينلاند حيث لعبت نفس الدور الذي لعبه التجار رجال المال في بروجة وفي شامپانيا (١١٤). هكذا جاءت هذه المنظومة المنافسة من الطرق البرية والبحرية فقطعت سبل الحياة على الأسواق الفرنسية القديمة.

ومِنْ قائل إن أسواق شامپانيا عانت من «ثورة في دنيا التجارة» ، تتمثل في ظهور نمط جديد من العمل التجاري يبقى فيه التاجر في دكانه أو في وكالته، ويعتمد على مندوبين ثابتين ، وعلى مقاولين نقل محترفين، ويقوم هو بنشاطه التجاري من بعيد مستعيناً بحسابات محققة ورسائل تنقل الأخبار والأوامر والاعتراضات. هل كان هذا سبباً لما أصاب أسواق شامپانيا؟ نرد على ذلك بقولنا: إن التجارة عرفت قبل أسواق شامپانيا الموسمية هذا النمط من التجارة، فقد شهدت النوعين كليهما : التجارة التي يمارسها التجار المتنقلون والتجارة التي يمارسها التجار الثابتون. وما الذي يمنع النمط الجديد من التجارة من مد جذوره في پروڤان وطروا ؟

فرصة ضاعت على فرنسا

ما من إنسان يستطيع أن يحدد الفائدة التي جنتها مملكة فرنسا بعامة وباريس بخاصة من الأسواق الموسمية في شامپانيا.

وإذا كانت المملكة الفرنسية قد تحدد بناؤها سياسياً منذ عصر فيليب أوجست (١١٨٠-١٢٢٣) وأصبحت بلا جدال أكثر الدول الأوروبية بريقاً حتى قبل عصر الملك القديس لويس (١٢٢٦ - ١٢٧٠) حيث اتخذ العالم الاقتصادى الأوروبى مركز ثقله على مسيرة نهار أو نهارين من عاصمتها. أصبحت باريس نقطة تجارية كبيرة واحتفظت بمستوى عال حتى القرن الخامس عشر. وأفادت باريس من إقامة عدد كبير من رجال الأعمال بجوارها. وفى الوقت نفسه استقبلت باريس مؤسسات الملَكية الفرنسية، وعجت بالعمائر، وضمت جامعة هى أكثر جامعات بريقاً تفجرت فيها منطقياً الثورة العلمية فى أعقاب نشر فكر أرسطو. وهذا أوجوستو جوتسو Augusto Guzzo يقول إن «باريس كانت محط أنظار الدنيا كلها إبان هذا القرن العظيم [القرن الثالث عشر]، وإن الكثيرمن الإيطاليين تعلموا فيها وقعدوا منها مقاعد التلاميذ، بل إن من الإيطاليين من تربعوا على كراسى الأستاذية فيها، من أمثال القديس بوناڤنتورا Bonaventura والقديس توماس [١١٥]». هل يحق لنا أن نقول إن ذلك القرن كان قرن باريس؟ هذا هو ما يوحى به عنوان ذلك الكتاب الحماسى الجدلى الذى ألفه عن القرن الثالث عشر مؤرخ الهومانية چوزيپه توفّانين Giuseppe Toffanin وأسماه «القرن الذى غابت عنه روما» Il Secolo senza Roma [١١٦] ولنا أن نبنى على مادة الكتاب أن القرن كان قرن باريس. أياً كان الأمر فإن الفن القوطى، وهو الفن الفرنسى، انتشر انطلاقاً من جزيرة إيل دى فرانس Ile-de-France فى باريس، ولم يكن تجار سيينا الذين اختلفوا إلى أسواق شامپانيا الوحيدين الذين نقلوه إلى بلادهم مع ما نقلوه من خيرات. ولما كان البنيان يمسك بعضه بعضاً فقد أتمت المحليات الفرنسية ازدهارها، وتحرر الفلاحون فى المحليات حول باريس بين عام ١٢٣٦ وعام ١٣٢٥ وبخاصة فى سوسى أن برىSucy-en-Brie وبواسّى Boissy وأورلى Orly وغيرها بخطى سريعة بتشجيع من السلطة الملكية[١١٧]. وهذا هو الوقت الذى نهضت فيه فرنسا بالحرب الصليبية فى البحر المتوسط، بمعنى أنها كانت تحتل مكان الصدارة فى الديار المسيحية.

لم تمثل أسواق شامپانيا فى تاريخ أوروبا وفرنسا إلا مرحلة بدأت وانتهت. وكانت تلك هى المرة الأولى والأخيرة التى أفرز فيها الكيان الاقتصادى الأوروبى طائفة من المدن ذوات الأسواق، فى داخل الأراضى الأوروبية. كذلك كانت تلك هى المرة الأولى والأخيرة التى وجدت فرنسا مركز الاقتصاد الأوروبى يقوم فى داخلها، هكذا أمسكت فرنسا بالكنزفى يدها ثم ضاع منها، دون أن يعى ذلك المسئولون عن مصير فرنسا[١١٨]. وإننا لنلاحظ أن الخطوط التى بدأت ترتسم فى حكم أواخر ملوك الكاپيتيين Capétiens [شارل الرابع الجميل حكم من ١٣٢٢ إلى ١٣٢٨] ظلت تشير لسنوات طوال إلى إخراج مملكة فرنسا خارج الدائرة. انظرْ إلى الطرق البرية بين الشمال والجنوب بين إيطاليا وألمانيا كيف

تطورت، وانظرْ إلى الطرق البحرية بين البحر المتوسط وبحر الشمال كيف رسمت منذ ما قبل نهاية القرن الثالث عشر دائرة تميز الرأسمالية والعصرية : كانت كلها تحيط بفرنسا عن بعد دون أن تمسها بنفع على الإطلاق. وإذا نحن استثنينا مارسيليا وإيجمورت Aigues-Mortes فقد كانت التجارة الكبيرة - والرأسمالية التى تحركها - خارج حدود المكان الفرنسى الذى لن يتمكن إلا من فتح فتحة صغيرة أمام المسارات التجارية الخارجية الكبيرة فى أثناء نكبات حرب المائة عام [١٣٣٧-١٤٥٣] وبعدها مباشرة.

ولكن الاقتصاد الفرنسى لم يكن هو وحده الذى أُخرج خارج اللعبة، بل الدولة الإقليمية الفرنسية أيضاً فى الوقت نفسه، قبل الانكماش الذى أصابها مع الحرب التى سميت بحرب المائة عام. ولو كانت المملكة الفرنسية قد احتفظت بقوتها وتماسكها كدولة إقليمية، فلعل الرأسمالية الإيطالية لم تكن لتنال حرية الحركة على النحو الذى تحقق لها. ولقد كانت دوائر الرأسمالية الجديدة تعنى قوة احتكارية فائقة نعمت بها «المدن الدول» الإيطالية والهولندية جعلت الدول الإقليمية الوليدة فى انجلترة وفرنسا واسبانيا تعانى من نتائجها.

البندقية
وهيمنة متأخرة

ضاعت الكرة من ملعب فرنسا ، باضمحلال أسواق شامپانيا . فمن الذى تلقف الكرة ؟ لم تتلقفها أسواق فلاندريا، ولا بروجه - على عكس ما ذهب إليه لامبرتو إنكارناتي Lamberto Incarnati (١١٩) - على الرغم من بورصة بروجة الشهيرة التى أنشئت فى عام ١٣٠٩ . كان التجار الكبار والسفن والبضائع الغالية والمال والائتمان تأتى إلى بروجه من الجنوب خاصةً كما قلنا . بل إن لامبرتو إنكارناتى نفسه (١٢٠) يقول «إن أكثر المتخصصين فى الائتمان فى بروجة كانوا من الإيطاليين». أضف إلى ذلك أن ميزان المدفوعات فى البلاد الواطئة ظل حتى أواخر القرن الخامس عشر، بل بعده، لصالح الإيطاليين أبناء الجنوب (١٢١).

وإذا كان مركز الثقل قد بقى فى منتصف الطريق بين البحر الأدرياتيكى وبحر الشمال، فربما كان من الممكن أن يتخذ له من نورنبرج مقراً حيث يلتقى ما يزيد على اثنى عشرة من الطرق الكبيرة، أو من كولونيا كبرى المدن الألمانية. وإذا كانت بروجة أو أى مركز آخر من نوع أسواق شامپانيا قد عجز عن اتخاذ هذا الموقع، فربما رجع السبب فى ذلك إلى أن إيطاليا لم تعد تحتاج إلى الذهاب إلى الشمال كما كانت تفعل من قبل ، لأنها طورت فى فلورنسة وميلانو وغيرهما مراكزها الصناعية الخاصة التى كانت فى متناول يد تجارها . وإذا كنت فلورنسة قد ركزت أكثر نشاطها الحرفى على صباغة الصوف Arte di Calimala فقد انتقلت إلى الاشتغال الكامل بفنون نسيج الصوف كلها Arte della Lana وحققت فى ذلك نجاحاً سريعاً مثيراً.

ومن العوامل التى لعبت دورها كذلك نذكر الانكماش الذى بدأ منذ سنوات ممهداً السبيل إلى مصيبة الطاعون الأسود وما تبعها من انحسار رهيب فى الحياة الاقتصادية. فقد أدت الأزمة وتحولات الاتجاه - كما رأينا (١٢٢) - إلى تغير أوضاع المنظومات القائمة ، من استبعاد الضعيفة ، وتدعيم الهيمنة النسبية للقوية حتى إذا كانت الأزمة قد نالت منها . كذلك إيطاليا نفسها هزتها الأزمة العارمة، فقلت فيها فرص النجاح إلى درجة الندرة. ولكن ارتداد إيطاليا إلى نفسها يعنى ارتدادها إلى منطقة البحر المتوسط التى كانت فى ذلك الآن المنطقة الأكثر نشاطاً ، بل كانت قلب التجارة الدولية الأكثر ربحاً. كانت إيطاليا فى وسط الانكماش العام الذى شمل أوروبا فى وضع «المنطقة المحمية» كما يقول الاقتصاديون : فقد استأثرت بأفضل ما فى التجارة ؛ واحتمت بالمضاربة على الذهب (١٢٣) ، وبخبراتها فى موضوعات النقد والائتمان ؛ واستطاعت «المدن الدول» ، من حيث هى آلات أسهل فى الإدارة من الدول الإقليمية ، أن تعيش حياة السعة فى هذا الوقت الذى ضاقت فيه التجارة. أما

الصعاب فقد وقع عبئها على كواهل الآخرين، وبخاصة الدول الإقليمية التى عانت واضمحلت. واستحالت منطقة البحر المتوسط والبقاع النشيطة فى أوروبا إلى عناقيد من المدن أكثر من أى وقت مضى.

فلا غرابة إذن فى أن نجد التنافس على تحديد مركز الاقتصاد الأوروبى وإدارة شئونه قاصراً على المدن الإيطالية فيما بينها. وبخاصة بين البندقية وجنوة اللتين راحتا تتنازعان على الهيمنة بدافع من العواطف ومن المصالح. وكانت كل واحدة منهما قادرة على على كسب المنافسة، فلماذا كسبت البندقية ؟

جنوة

ضد البندقية

فى عام ١٢٩٨ غلبت جنوة أسطول البندقية أمام ميناء كورتسولا Curzola فى البحر الإدرياتيكى، وبعد ثمانين عاماً استولت - فى عام ١٣٧٩ - على كيوجّا Chioggia وهو مرفأ صغير لصيد السمك يسيطر على منفذ من منافذ مستنقعات البندقية على البحر الأدرياتيكى [١٢٤]. وبدا على البندقية، مدينة القديس مرقس العزيزة أنها اندحرت، ولكنها انتفضت انتفاضة خارقة للمألوف فقلبت الأوضاع من الضد إلى الضد، فاستعاد ڤيتورى بيزانى Vittore Pisani فى عام ١٣٨٠ مرفأ كيوجّا وحطم أسطول جنوة [١٢٥]. وفى العام التالى وقعت اتفاقية سلام فى تورينو لم تنل فيها البندقية ميزة محددة [١٢٦]. ولكنها كانت بداية انسحاب أهل جنوة الذين لن يظهروا بعد ذلك فى منطقة البحر الأدرياتيكى، كما كانت بداية تأكيد لاجدال فيه لهيمنة البندقية.

هذه الهزيمة وهذا النصر الذى تلاها ليس من السهل فهمهما فهماً قاطعاً. ولنتذكر أن جنوة لم يتلاش اسمها بعد ما جرى فى كوجا من قائمة المدن الغنية القوية. فما السبب فى التوقف النهائى للصراع فى ساحة البحر المتوسط الهائلة المقفلة بعد أن ظلت المدينتان المتنافستان زمناً طويلاً تضرب الواحدة الأخرى، فتخرب منطقة ساحلية، وتستولى عنوة على كوكبة من السفن، وتغرق سفناً جاليرية، وتتحالف مع هذا أو ذاك من أبناء البيوت المالكة، تارة من بيت أنجو Anjou، وتارة من البيت المجرى الحاكم، أو من آل پاليولوج Paléologue أو آراجون ؟

وقد يكون السبب فى ذلك الرفاهية التى طال بقاؤها، والمد الصاعد الذى شهدته التجارة وسمح زمناً طويلاً بالمعارك العنيفة التى لم تكن على أية حال معارك فتاكة بمعنى الكلمة، وكأنما كانت الجراح تندمل فى كل مرة من تلقاء نفسها. وإذا كانت حرب كوجا تمثل خطاً قاطعاً فإنما يرجع السبب فى ذلك إلى أن السنوات حول ١٣٨٠ شهدت توقف القوة



أسد سان ماركو، فى قصر الدوج بالبندقية فى عام ١٥١٦.

الدافعة التى كانت تحرك النمو التجارى ، توقفاً لم يكن حاله ينصلح ، وتبين أن الحروب الكبيرة أو الصغيرة أصبحت ترفاً يكلف من المال فوق الطاقة. ففرض التعايش السلمى نفسه ، خاصةً وأن مصالح جنوة والبندقية - من حيث هما دولتان تجاريتان واستعماريتان بلغتا درجة متقدمة من الرأسمالية - فرضت عليهما أن يصرفا النظر عن التصارع حتى يشهد موت إحداهما على انتصار الأخرى : ومن طبيعة المنافسات الرأسمالية أن تسمح دائماً بدرجة ما من التواطؤ حتى بين الأعداء العتاة.

أياً كان الأمر فانا لا أعتقد أن صعود البندقية كان نتيجة لتميز رأسماليتها ، تلك الرأسمالية التى وصفها أوليفر كوكس Oliver C. Cox (١٢٧) بأنها مولد نموذج أصيل. فليس هناك مؤرخ يشك فى سبق جنوة وفى انتهاجها عصرية فريدة فى مجال الرأسمالية. كانت جنوة من هذه الناحية أكثر عصرية من البندقية، ولعل الموقع المتقدم الذى شغلته جنوة هو الذى جعلها معرضة للإصابة . وربما كان من ميزات البندقية أنها كانت أكثر عقلانية ، وأقل كلفاً بالمجازفة. ومما لا شك فيه أن موقع البندقية الجغرافى أتاح لها ميزات ، فكان

أبناء البندقية عندما يخرجون من المستنقع يجدون أنفسهم فى البحر الأدرياتيكي، وكانوا يشعرون هناك بأنهم ما زالو فى دارهم . أما أبناء جنوة فكان الخروج من المدينة يعنى بالنسبة إليهم نزول البحر التورهينى tyrrhénienne الذى كان بحراً واسعاً شاسعاً يصعب رقابته رقابة فعالة، وهو علاوة على ذلك بحر مشاع فى متناول الجميع(١٢٨). وطالما ظل الشرق مصدر الثراء الأساسى فإن البندقية لها الامتياز بما أوتيت من تسهيلات يتيحها لها طريق جزرها نحو الشرق . وعندما انقطع «الطريق المغولى» حول عام ١٣٤٠ سبقت البندقية منافسيها إلى أبواب الشام ومصر فوجدتها مفتوحة (١٢٩). ثم ألم تكن البندقية، أكثر من أى مدينة إيطالية أخرى، مرتبطة بألمانيا وبوسط أوروبا حيث كان العملاء المؤكدون للقطن والفلفل والتوابل ، وكانت تلك المنطقة هى المصدر المتميز للفضة التى هى مفتاح تجارة الشرق؟

قوة

البندقية

تأكدت هيمنة البندقية فى نهاية القرن الرابع عشر على نحو لا تخطئه عين. فاحتلت فى عام ١٣٨٣ جزيره كوروفو مفتاح الملاحة عند مدخل ومخرج البحر الأدرياتيكى. واحتلت دون جهد، ولكن بتكاليف عالية، من عام ١٤٠٥ إلى عام ١٤٢٧ مدن القارة من ورائها: پادوا، ڤيرونا، بريشيا، بيرجامو (١٣١). كانت هذه المجموعة من المدن ومن الأراضى القارية تمثل حماية للبندقية فى مواجهة إيطاليا. ولقد كان احتلال البندقية

لهذه المنطقة القارية التى كان اقتصادها يغطيها بإشعاعه منذ وقت طويل عملية تندرج فى إطار حركة عامة لها مغزاها: فهذه هى ميلانو تتوسع وتصبح هى لومبارديا ؛ وهذه هى فلورنسة تصبح المحيطة بإقليم توسكانا وتستولى فى عام ١٤٠٥ على مدينة پيزا التى كانت تنافسها ؛ كذلك جنوة نجحت فى بسط نفوذها إلى نهرى ليڤانتى Riviera di Levante وپوننتى Riviera di Ponente وفى ردم ميناء ساڤونه Savone المنافس (١٣٢). كانت المدن الإيطالية الكبيرة تقوى نفسها وتتوسع على حساب المدن الأقل أهمية. وهذه العملية من العمليات المعروفة من قديم الزمان.

أضف إلى ذلك أن البندقية نجحت فى وقت سبقت فيه غيرها فى أن تنشئ لنفسها إمبراطورية ، كانت متواضعة فى المساحة ، ولكنها كانت ذات أهمية استراتيجية وتجارية مدهشة نظراً لامتدادها على طول طرق المشرق. كانت امبراطورية متناثرة تشبه مسبقاً ، مع الفارق، امبراطورية البرتغاليين أوالهولنديين فيما بعد من خلال المحيط الهندى ، بحسب النموذج الذى يسميه الأنجلوساكسون «امبراطورية النقاط التجارية trading posts Empire» وهو ما يعنى سلسلة من النقاط التجارية يتكون منها ما يشبه قرن الاستشعار الرأسمالى الطويل. وقد نقول نحن إنها إمبراطورية على الطريقة الفينيقية.

والقوة والثروة أمران متواكبان . فالثروة تدلنا على القوة ، ويمكننا أن نتحقق من الثروة التى أتيحت للبندقية عندما ندرس ميزانيات مجلس السينيوريا ، تلك الميزانيات التى عرفت باسم Bilanci [١٣٣] ، ولدينا دليل آخر يطالعنا فى الخطبة الشهيرة التى ألقاها الدوج العجوز توماسو موتشينيجو Tomaso Mocenigo قبيل وفاته فى عام ١٤٢٣.

فى ذلك العصر كانت موارد «مدينة» البندقية تصل إلى ٧٥٠٠٠٠ دوكاتو. وإذا استخدمنا هنا النسب التى نستخدمها فى غير هذا المجال [١٣٤] والتى تجعل الميزانية بين ٥٪ و ١٠٪ من الدخل القومى، فإن الدخل القومى لمدينة البندقية يتراوح بين ٧,٥ مليون و١٥ مليون دوكاتو. ولما كان عدد سكان البندقية والدوجادو Dogado أى شريط الضواحى من حولها حتى كيوجا يقدر بـ ١٥٠٠٠٠ نسمة فإن دخل الفرد فى المدينة كان بين ٥٠ و١٠٠ دوكاتو، وهو مستوى مرتفع جداً. حتى لو أخذنا بالتقدير الأدنى، وهو ٥٠ دوكاتو، وجدناه مبلغاً لا يكاد الإنسان يصدقه.

ويمكننا أن نكوّن صورة أفضل عن قيمة هذه المبالغ إذا نحن حاولنا أن نجرى مقارنة بين اقتصاد البندقية وبين اقتصاد الدول الأخرى فى ذلك العصر . ولدينا وثيقة من البندقية [١٣٥] فيها بيانات عن الميزانيات الأوروبية فى مطلع القرن الخامس عشر، وقد استخدمت هذه البيانات فى إعداد اللوحة رقم -١٤ . وبينما تقدر موارد البندقية بما بين ٧٥٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠٠ دوكاتو، كانت موارد المملكة الفرنسية فى الوضع السىء الذى تردت إليه تقدر بمليون دوكاتو فقط ؛ كانت البندقية على قدم المساواة مع إسبانيا (ولكننا لا نعرف المقصود بإسبانيا بالضبط ؟) وتقريباً على قدم المساواة مع انجلترة، وتتجاوز بكثير المدن الإيطالية الأخرى التى كانت تسير فى أعقابها : ميلانو وفلورنسة وجنوة. ويجدر بالذكر أن أرقام الميزانية بالنسبة إلى جنوة لا تعبر عن شىء مما نقصد إليه فقد صادرأصحاب المصالح الخاصة لأنفسهم جزءاً هائلاً من الدخول العامة.

ونلاحظ أن أرقام الميزانية لم تشر إلا إلى البندقية والدوجادو ، ولكن دخل السينيوريا الذى قدر بـ ٧٥٠٠٠٠ دوكاتو يضاف إليه دخل التيرا فيرما الذى يقدر بـ ٤٦٤٠٠٠ ودخل إمبراطورية البحر الذى يقدر بـ ٣٧٦٠٠٠ ، وبهذا يصل إجمالى ميزانية البندقية إلى ١٦١٥٠٠٠ دوكاتو، أى أنها كانت بين ميزانيات الدرجة الأولى فى أوروبا . وهناك اعتبارات أخرى أكثر مما يبدو للإنسان فى الوهلة الأولى. فإذا نحن حسبنا سكان أراضى البندقية فى مجموعها ، بما فيها مدينة البندقية، وأرض القارة أو التيرا فيرما من خلفها ، وبما فيها الإمبراطورية، وقدرناه على أقصى تقدير بمليون ونصف نسمة ، وقارنّا هذ العدد بسكان فرنسا فى عصر شارل السادس، وليكن على نحو تقريبى سريع ١٥ مليون نسمة ، وجدنا أن معنى هذا أن عدد سكان فرنسا كان عشرة أضعاف سكان البندقية، وأن فرنسا

لو أوتيت مثل ثروة البندقية لكان المفروض أن تكون ميزانيتها عشرة أضعاف ميزانية البندقية، أي ١٦ مليون دوكاتو. فإذا علمنا أن ميزانية فرنسا كانت مليوناً فقط، تصورنا التفوق الهائل الذى نعمت به المدن الدول حيال اقتصاد الدول الإقليمية، وتصورنا معنى تركيز رأس المال لصالح مدينة، بل لصالح حفنة من البشر. وهناك مقارنة مفيدة ، بل ربما كانت حاسمة، تتيحها لنا هذه الوثيقة ، فهذه الوثيقة تبين تراجع الميزانيات فى القرن الخامس عشر، دون أن تبين للأسف السنة التى بدأ فيها هذا التراجع. بالقياس إلى المعايير القديمة بلغ تراجع وانكماش ميزانية انجلترة ٦٥٪ ، وإسبانيا (أى إسبانيا؟) ٧٢٪ أما البندقية فلم تنكمش إلا بنسبة ٢٧٪ فقط.

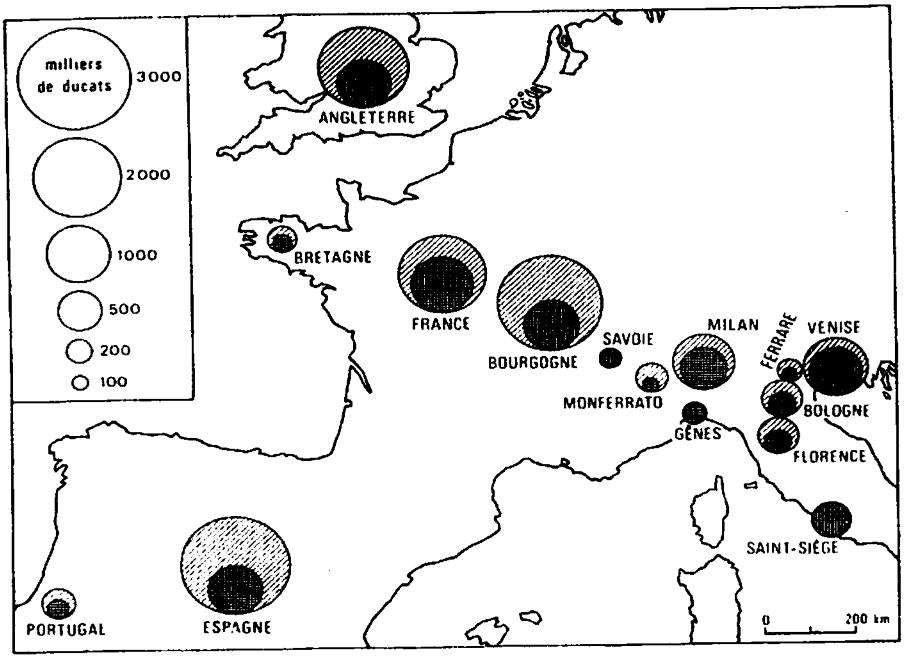
والاختبار الثانى الذى يتيح لنا التثبت من الأرقام هو الخطبة المشهورة التى ألقاها الدوج موتشينجو والتى كانت وصية وإحصائية وسياسية فى وقت معاً (١٣٦) ، عشية موته بذل الدوج العجوز جهداً يائساً ليسد الطريق أمام فرانتشيسكو فوسكارى Francesco Foscari ، داعية الحرب، الذى خلفه بالفعل فى ١٥ أبريل من عام ١٤٢٣ وسيطر على مقادير البندقية حتى ٢٣ أكتوبر ١٤٥٧ تاريخ عزله. راح الدوج العجوز يشرح للذين ينصتون إليه مزايا السلام من أجل الحفاظ على ثروة الدولة وثروة الناس . وكان مما قاله لهم :« إذا انتخبتم فوسكارى فسرعان ما تنزلقون إلى الحرب. وإذا قامت الحرب فمن لديه ١٠٠٠٠ دوكاتو لن يجد منها أكثر من ألف، ومن لديه عشرة بيوت لن يتبقى له منها إلا بيت، ومن لديه عشرة ثياب لن يتبقى له منها إلا ثوب، ومن لديه عشر تنورات أو سراويل أو قمصان فلن يبقى له منها إلا واحد إن بقى شىء، وقيسوا على ذلك كل الأشياء ...» أما إذا استقر السلام «واتبعتم نصيحتى فسترون أنكم ستصبحون سادة ذهب المسيحيين».

يا لها من لغة مذهلة. أسمع بهذا الدوج وأبصر، كيف يتصور أن الناس فى ذلك الزمان فى البندقية يمكنهم أن يفهموا أن الحفاظ على أموالهم وبيوتهم وسراويلهم هو الطريق إلى القوة الحقيقية ؛ أن دوران التجارة - لا الأسلحة - هو السبيل أمامهم لكى يصبحوا «سادة ذهب المسيحيين» ، يعنى : سادة الاقتصاد الأوروبى كله. والرأى عند موتشينجو (وكانت الأرقام الذى أوردها موضع نقاش بالأمس، أما اليوم فلا جدال فيها) أن رأس المال المستثمر هناك كل عام فى التجارة كان يبلغ ١٠ ملايين دوكاتو ، كان يحقق - علاوة على مليونى دوكاتو مردود رأس المال - أرباحاً تجارية تقدر بمليونى دوكاتو. وعلينا أن نلاحظ التمييز بين الربح التجارى وإيجار رأس المال المستثمر ، محسوبين على أساس ٢٠٪ لكل منهما. ومعنى هذا ، بناء على ما ذكره موتشينيجو أن مردود التجارة الخارجية البعيدة التى مارستها البندقية كان ٤٠٪ ، وهى نسبة خرافية تشهد على السلامة المبكرة المذهلة التى نعمت بها الرأسمالية فى البندقية. كان زومبارت يصف بالصبيانية كل من كان يجرؤ على التحدث عن الرأسمالية فى البندقية فى القرن الثانى عشر. ولكن هانحن أولاء فى القرن

الخامس عشر ، فما هو الاسم الذى نطلقه على هذا العالم الذى يلوح لنا من خلال الخطبة المثيرة التى ألقاها موتشينيجو، إن لم يكن الرأسمالية؟

ومبلغ الأربعة ملايين دوكاتو المردود التجارى السنوى بحسب تقدير الدوج نفسه تقابل ما بين نصف وربع تقديرى أنا للدخل العام للمدينة. وجدير بالذكر أن خطبة موتشينيجو تعطى على نحو عابر بعض التقديرات الرقمية

لتجارة البندقية وأسطولها، وهى تؤكد تقديراتى وحساباتى ، ولا تختلف عما نعرفه من بيانات عن نشاط «السكّة» Zecca وهى دار سك النقود في البندقية ، وهى بيانات يجدر بنا أن نذكر أنها ترجع إلى عصر تأخر تأخراً كثيراً عن هذه الفترة واعتوره التضخم ، ووصفه البعض بأنه عصر «اضمحلال البندقية») . تشير هذه البيانات إلى أن دار السكة كانت تسك

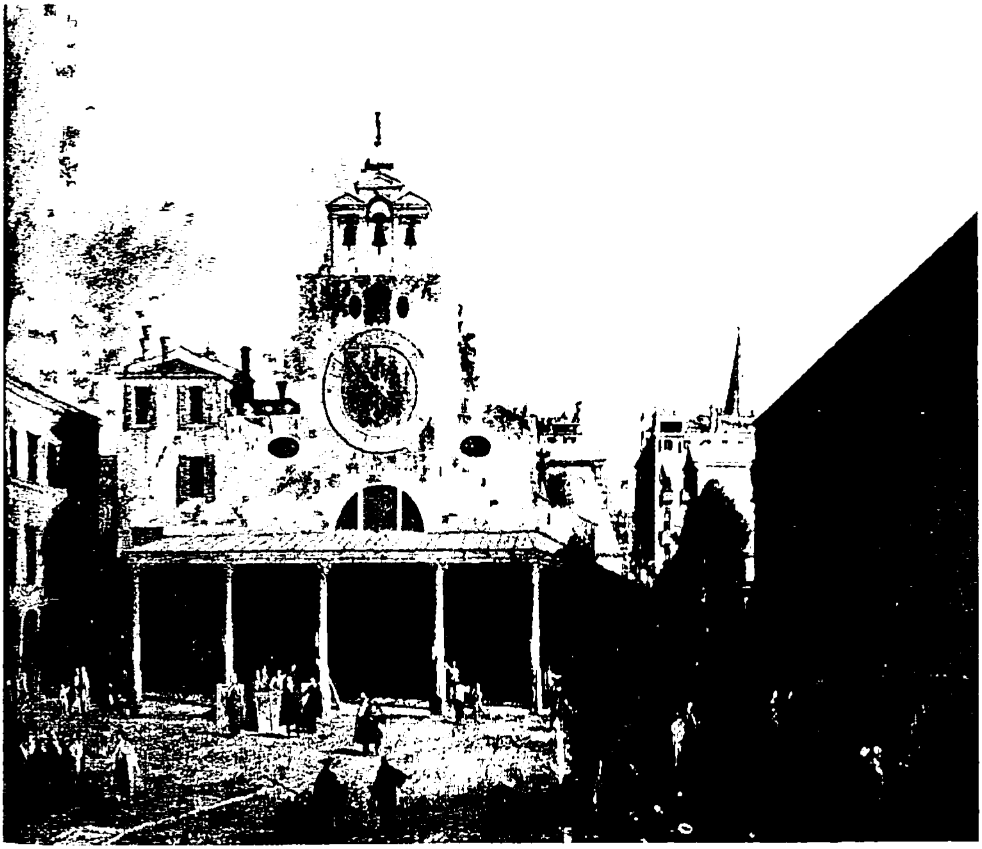


١٤- ميزانيات في ضوء المقارنة:
ميزانية البندقية تشهد على مقاومتها الأزمة على نحو أفضل من الدول الاخرى.
هذا العرض البياني لأرقام الميزانية في البندقية (Bilanci generali,I, 1912, pp. 98-99)
يبين أيضاً أرقام الميزانيات الأوروبية وتراجعها الشديد ، المتفاوت في الشدة، في الربع الأول من القرن الخامس عشر. والأرقام الواردة في النص ، وهي الأرقام الأكثر ثقة، فتقابل الدائرة الغامقة وعام ١٤٢٣. أما الدائرة الرمادية الفاتحة فتمثل ميزانيات سابقة كانت أرقامها أعلى بكثير.

فى السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر نحو مليونى دوكاتو كل عام منها الذهب ومنها الفضة (١٣٧). وبناء على هذا يمكننا أن نفترض أن السيولة النقدية كانت تصل إلى ٤٠ مليون دوكاتو (١٣٨) وكانت كالتيار الذى يمر بالبندقية مروراً ولكنه كان يتجدد كل عام. وليس فى هذا غرابة إذا ما فكرنا فى أن تجار البندقية كانوا يمسكون فى صلابة بزمام المسارات التجارية العظمى عبر البحر، تلك التى تتعامل فى الفلفل والتوابل وقطن الشام والقمح والنبيذ والملح. ولقد أشار بيير دارو Pierre Daru منذ وقت طويل (١٣٩) فى كتابه «تاريخ البندقية Histoire de Venise » الذى صدر فى عام ١٨١٩ ومازال كتاباً كلاسيكياً نافعاً، إلى « ما كان هذا الفرع من التجارة ، وهو تجارة الملح، يعود به على البندقية». ومن هنا نفهم اهتمام مجلس السينيوريا بالهيمنة على المستنقعات المالحة فى منطقة البحر الأدرياتيكى وعلى سواحل قبرص. كانت الخيول التى ربما تجاوز عددها الأربعين ألفاً تأتى كل عام من المجر وكرواتيا بل ومن ألمانيا ذاتها فتتحمل ببضاعة واحدة هى ملح إستريا (١٤٠).

ومن العلامات الأخرى الدالة على ثروة البندقية نذكر قوتها الهائلة التى تركزت فى دار الصناعة ، الترسانة، وفى أسطول السفن الجاليرية ، ومراكب النقل ، وسفن التجارة galere da mercato التى سنعود إلى الحديث عنها (١٤١). ومن هذه العلامات نذكر التجميل المستمر الذى تناول المدينة التى يمكن أن نقول إنها جددت جلدها شيئاً فشيئاً إبان القرن الخامس عشر؛ فبُلطت الشوارع التى كانت من قبل موحلة ، وغُيرت الكبارى والمراسى الخشبية، وابتُنيت الكبارى الحجرية ، واستخدمت الأسس الحجرية ، ومن قائل إن العاصمة جرى تحجيرها، أى استخدمت الحجارة فى مبانيها، وما كان ذلك ترفاً، بل ضرورة ، ناهيك عن مشروعات تدعيم الكيان الحضرى للمدينة من حفر الآبار (١٤٢) وتطهير القنوات فى جنبات المدينة التى كانت رائحة النتن تشتد فيها إلى ما يتجاوز الاحتمال (١٤٣).

كل هذا التجديد والتجميل يدخل فى إطار سياسة إظهار العزة والمنعة ، وهى بالنسبة إلى الدولة ، أو المدينة أو الفرد، يمكن أن تمثل وسيلة للهيمنة . كانت حكومة البندقية واعية أشد الوعى لضرورة تجميل المدينة «لا توفر فى إنفاق المال المناسب لجمالها» (١٤٤). وإذا كانت أعمال إعادة بناء قصر الدوج قد سارت بطيئة فإنها استمرت دون توقف تقريباً؛ فى ساحة ريالتو ڤيكيو Rialto Vecchio ارتفع فى عام ١٤٥٩ بناء المقر الجديد اللوچا Loggia التى كانت هى بورصة التجار، فى الناحية المقابلة لفندق الألمان (١٤٥). ومن عام ١٤٢١ إلى عام ١٤٤٠ بنى آل كونتارينى Contarini قصر كادورو Ca' d'Oro على القناة الكبيرة، وما لبثت القصور الجديدة أن توالت . ولا شك فى أن حُمّى البناء هذه كانت عامة بالنسبة لكثير المدن الإيطالية وغير الإيطالية. ولكن البناء فى البندقية فوق آلاف من جذوع شجر القرو



من أعمال چوڤاني انطونيو كاناليتّو Giovanni Antonio Canaletto (١٦٩٧- ١٧٦٨)، ساحة القديس چاكوميتو Il Campo di San Giacometto . كان كبار التجار يتلاقون تحت بواكي هذه الكنيسة الصغيرة على امتداد ميدان ريالتو في البندقية . (متحف دريسدن Gemäldegalerie Dresden .

التى دُسّت فى الرمل وطين المستنقع كالخوازيق، واستخدام أحجار مجلوبة من إستريا، كان عملاً هائلاً باهظ التكاليف (١٤٦).

ومن الطبيعى أن قوة البندقية ظهرت كذلك وعلى نحو صارخ على الصعيد السياسى. كانت البندقية عظيمة بارعة، فكان لها سفراؤها منذ وقت مبكر، أطلق عليهم اسم oratori . كذلك وضعت فى خدمة سياستها فرقاً من الجنود المرتزقة، وكان المرتزقة رهن إشارة من لديه المال ليستأجرهم أو ليشتريهم يدفع بهم إلى ميدان القتال كما يدفع لاعبو الشطرنج بالدمى على رقعة اللعب. ولم يكن هؤلاء الأجناد دائماً من خيرة المحاربين، وكانت نوعيات الحروب تتفق مع إمكاناتهم ، لأن القادة condottieri ابتكروا أنماطاً من التناحر تقوم على

تحرش مستمر لا خطر فيه [١٤٧] ولا ينتهى بالضرورة بتلاقى الجيشين، «حروب مضحكة» من نوع تلك التى دارت رحاها من عام ١٣٣٩ إلى عام ١٣٤٠. ولكن البندقية استطاعت على أية حال بغض النظر عن نوعية هذه الحروب أن توقف محاولات الهيمنة التى حاولت ميلانو فرضها عليها ؛ وشاركت في عقد سلام لودى Lodi فى عام ١٤٥٤ وهو الذى صنع أو - على الأرجح - جمّد توازن الدولة الإيطالية ؛ كذلك تمكنت البندقية عندما نشبت الحرب مع فيرارا Ferrara من عام ١٤٨٢ إلى عام ١٤٨٣ من التصدى فى جدارة لأعدائها الذين كانوا يحلمون، كما قال أحدهم، بإعادتها إلى جوف الماء الذى تنتمى إليه [١٤٨] ؛ ولعبت هذه الحروب دوراً محورياً فى عام ١٤٩٥ فى المفاوضات التى فاجأت كومين Commynes وردت شارل الثامن، ملك فرنسا الصغير، الذى كان قد وصل فى العام السابق بسهولة ما بعدها سهولة إلى نابلى، فعاد مهزوماً مدحوراً ؛ كل هذا يشهد على قوة مدينة دولة ذات ثراء واسع فوق الحد. وإذا نحن طالعنا ما كتبه بريولى Priuli فى «يومياته Diarii» [١٤٩] وجدناه يعطى نفسه الحق فى الاسترسال فى الزهو والفخار واصفاً الاجتماع الرائع الفريد الذى ضم كل سفراء أمراء أوروبا، علاوة على مندوب السلطان العثمانى، وتولدت عنه فى ٣١ مارس من عام ١٤٩٥ عصبة الدول المناهضة لفرنسا، الساعية إلى الدفاع عن إيطاليا المسكينة التى هاجمها ملكٌ من وراء الجبال، تلك الإيطاليا التى كان البنادقة «حماة المسيحية آباءنا» [١٥٠].

العالم الاقتصادى

انطلاقاً من البندقية

العالم الاقتصادى المتمركز حول البندقية من حيث هى مصدر قوته لا يرتسم بوضوح على خريطة أوروبا. كانت حدود هذا العالم ناحية الشرق واضحة عند پولندة والمجر ولكنها كانت تضطرب من خلال البلقان نتيجة لغزو تركى سبق الاستيلاء على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ وامتد حتماً نحو الشمال : احتل الأتراك أدرنة فى عام ١٣٦١ ؛ وجرت معركة كوسّوڤو التى كسرت الإمبراطورية الصربية الكبيرة فى عام ١٣٨٩. أما الحدود ناحية الغرب فواضحة لا تتردد فى رسمها : فقد كانت أوروبا كلها تحت لواء البندقية. كذلك كان هذا العالم الاقتصادى الأوروبى المتمركز حول البندقية مهيمناً فى منطقة البحر المتوسط، بما فيها القسطنطينية (حتى عام ١٤٥٣)، ومنطقة البحر الأسود التى ظلت عدداً من السنوات يستغلها الغرب. وامتد إطار هذا التفوق التجارى إلى بلاد الإسلام التى لم يستول عليها الأتراك بعد، وهى شمال أفريقيا ومصر والشام، فقد كان شريطها الساحلى مفتوحاً أمام التجار المسيحيين، ابتداء من سبتة - التى استولى عليها البرتغال فى عام ١٤١٥ - إلى بيروت وطرابلس الشام. ولكن هذه البلاد كانت تهيمن وحدها على الطرق

الداخلية فى أعماقها فى اتجاه أفريقيا السوداء والبحر الأحمر والخليج الفارسى. لم يكن تجار الغرب يجلبون بأنفسهم التوابل والعقاقير وأصناف الحرير من مصادرها ، كانت هذه السلع تُجلب إلى موانىء المشرق وكان على تجار الغرب أن ينتظروها هناك.

أما إذا أردنا أن نقسم العالم الاقصادى الغربى المتمركز حول البندقية إلى المناطق التى يأتلف منها، وجدنا أنفسنا أمام مهمة أعقد من مهمة رسم حدوده الخارجية. من السهل بدايةً أن نتعرف على المنطقة المركزية وأنها هى البندقية : وتصريحات الدوج توماسو موتشينيجو ، التى أشرنا إليها، تكشف لنا العلاقات التفضيلية للبندقية بميلانو وبالمدن اللومباردية وجنوة وفلورنسة. هذه الكوكبة من المدن التى تتحدد ناحية الجنوب بخط يربط فلورنسة بأنكونا وفى الشمال بخط جبال الألب ، هى بلا جدال قلب العالم الاقتصادى الذى تهيمن عليه البندقية. ولكن هذا المكان الذى تنتثر فيه المدن الدائرة فى فلك البندقية كان يمتد إلى الشمال إلى ما وراء جبال الألب على هيئة درب لبانة قوامُه مدنٌ تجارية هى : أوجسبورج وڤيينا ونورنبرج وريجنسبورج وأولم وبازل واشتراسبورج وكولونيا وهامبورج ، بل ولوبيك ، وينتهى بكتلة مدن الأراضى الواطئة القوية التى كانت بروجة تتألق من فوقها، كما تنتهى بالمينائين الإنجليزيين : لندن وساوثهامبتون Southampton ، وكان الإيطاليون يحرفون اسم ساوثهامبتون إلى أنتونه Antone.

وهكذا كان المكان الأوروبى يخترقه من الجنوب إلى الشمال محور البندقية – بروجة – لندن، ويشطره إلى شطرين : فنجد إلى الشرق وإلى الغرب مناطق شاسعة أقل نشاطاً من المحور الرئيسى، مناطق بقيت أطرافية. أما المركز، فلم يكن فى الموضع الذى تفترضه القوانين الأساسية التى أثمرت أسواق شامپانيا، بل كان على الطرف الجنوبى من المحور، أو على الأصح على نقطة التقائه مع محور البحر المتوسط ، وهو المحور الذى كان يمتد من الغرب إلى الشرق ويمثل الخط الأساسى لتجارة أوروبا البعيدة التى كانت المصدر الأكبر لأرباحها.

مسئولية البندقية

كانت البندقية فى قلب الديار الإيطالية تتبع فى سياستها الاقتصادية للبندقية الأساليب التى كان تجارها يعانون منها فى البلاد الإسلامية : وهى حجز التجار فى «فنادق» منها ما كان فى شارع واحد، ومنها ما كان مجموعة من المبانى المتفرقة(١٥١). هكذا أنشأت البندقية للتجار الألمان نقطة تجمع إجبارية تقوم على التفرقة هى «فندق الألمان» (١٥٢) فى مواجهة كوبرى ريالتو فى قلب الحى التجارى. كان كل تاجر ألمانى ملزماً بوضع بضائعه هناك، وبأن يقيم فى حجرة من الحجرات التى أعدت لهذا الغرض، وأن يبيع تحت الرقابة

الدقيقة لمندوبى مجلس السينيوريا، وأن يعيد استخدام المال الذى يحصل عليه من البيع فى شراء بضائع بندقية. وكان هذا تضييقاً شديداً طالما شكا منه التجار الألمان : كان هذا الأسلوب يستبعد التجار الألمان من التجارة البعيدة التى كانت البندقية تقصرها على طبقة الأعيان التشيتادينى cittadini، سواء منهم القدامى أو الجدد ؟ ولو حاول التاجر الألمانى اختراق هذا الحاجز ، عوقب وصودرت بضائعه.

وكانت البندقية تمنع تجارها من ممارسة الشراء والبيع المباشر فى ألمانيا(١٥٣). وقد أدى هذا إلى اضطرار الألمان إلى الحضور شخصياً إلى البندقية لشراء الأقمشة الصوفية والقطن والصوف والحرير والتوابل والفلفل والذهب... أى أن نظام البندقية كان عكس النظام الذى سيأخذ به البرتغاليون بعد رحلة فاسكو دا جاما، عندما يقيمون وكالتهم feitoriaفى أنتڤرين (١٥٤) ناقلين بأنفسهم الفلفل والتوابل إلى عملائهم فى الشمال. وليس من شك فى أن التجار الألمان كانوا يستطيعون الذهاب إلى جنوة، بل كانوا يذهبون بالفعل إليها لأنها كانت مفتوحة أمامهم دون قيود عسيرة. ولكن جنوة لم تكن تتسم بميزة خاصة ، اللهم إلا أنها كانت فى المقام الأول باب اتصالات مفتوحاً فى اتجاه إسبانيا والبرتغال وشمال أفريقيا، أما البضائع التى كانت تعرضها فكانت هى التى يجدونها فى البندقية، وكأنما كانت البندقية مخزناً شاملاً لكل شىء على الصورة التى ستتخذها أمستردام فيما بعد على مقياس أوسع. ولكن إغراءَ الإمكانات والتسهيلات التى تمنحها البندقية من حيث هى مدينة تقع فى قلب عالم اقتصادى إغراءٌ أكبر من أن يقاوَم. كانت ألمانيا قاطبة تشارك فى تأكيد عظمة البندقية، التى كانوا يصفونها بالإيطالية بالسيرينيسّيما Serenissima . المدينة السَّنية ، فتورد إليها الحديد والمصنوعات المعدنية ومنسوجات الكستور الفوسطانى، ثم أخذت تورد إليها بعد منتصف القرن الخامس عشر كميات متزايدة من الفضة التى كان البنادقة يحملون جانباً منها إلى تونس فيبادلونه ويحصلون فى مقابله على تراب الذهب(١٥٥).

ولا مجال للشك فى أن البندقية كانت تمارس سياسة مرسومة واعية يدلنا على ذلك أنها كانت تفرضها على كل المدن الخاضعة لها على نحو أو آخر. كانت تفرض على كل التجارة القادمة من ناحية أراضيها فى القارة الأوروبية أن تمر من خلالها، وكذلك الحال بالنسبة إلى جميع صادرات جزر المشرق أو مدن البحر الأدرياتيكى كانت كلها ملزمة - حتى إذا كانت وجهتها إلى صقلية أو إلى انجلترة - بالمرور من خلال ميناء البندقية . ومعنى هذا أن البندقية استغلت لصالحها عن قصد وإصرار الكيانات الاقتصادية الواقعة تحت هيمنتها، ومنها الكيان الاقتصادى الألمانى ؛ كانت تتغذى عليها وتمنعها من أن تتصرف على هواها، وبحسب منطقها . ولو كانت لشبونة، غداة الاكتشافات الجغرافية قد اتبعت نفس السياسة، فأجبرت سفن الشمال على أن تأتى إليها لتحصل على حاجتها من التوابل والفلفل، لحالت بذلك دون صعود أنتڤرين السريع . ولكن ربما لم تكن لشبونة تحتكم على القوة اللازمة لتنفيذ

مثل هذه السياسة، ولم تكن تملك ناصية الخبرة التجارية والمصرفية التى أتيحت للمدن الإيطالية. ولقد كان «فندق الألمان» فى وقت واحد نتيجة هيمنة البندقية والسبب المؤدى إليها فى وقت واحد.

السفن الجاليرية

التجارية

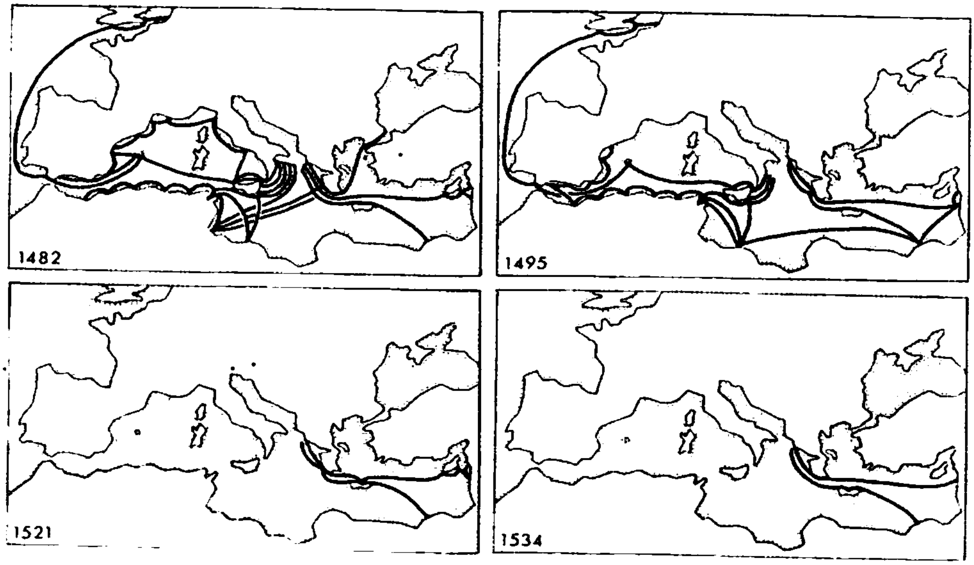
كان اتصال البندقية بالمشرق وبأوروبا، حتى فى الوقت الذى كانت لها فيه الهيمنة يطرح أكثر من مشكلة، وبخاصة مشكلة النقل من خلال البحر المتوسط ومن خلال المحيط الأطلسى، لأن البضائع القيمة كانت توزع فى أوروبا كلها. فإذا اتخذت الحركة الاقتصادية اتجاهاً مواتياً حُلَّت المشكلات من تلقاء نفسها. أما إذا اتخذت اتجاهاً غير موات، كان من الضرورى الالتجاء إلى وسائل كبيرة.

كان نظام السفن الجاليرية التجارية التى يُغَلُّ المجدفون المغلوبون على أمرهم إليها وليد إجراءات اقتصاد موجَّه économie dirigée أوحت به ظروف نكراء إلى دولة البندقية. انبثقت فكرة تكوين أسطول تجارى من هذه السفن فى القرن الرابع عشر لمواجهة أزمة ملحّة، ولتحقيق نوع من الإغراق السلعى الدمبينج dumping (والكلمة قالها چينو لوتساتّو Gino Luzzato)، وكان نظام السفن الجاليرية التجارية مشروعاً تولته الدولة وتولته معها مجموعة الاتحادات الخاصة الفعالة، التى كانت «ربَّاطيات» pools بحرية حقيقية تضم المصدِّرين(١٥٦) المهتمين بايجاد وسائل لخفض تكاليف نقل شحناتهم والحفاظ على قدرتهم على المنافسة فى مواجهة الأجانب وخفض الأسعار إلى الدرجة التى لا تقبل المزاحمة. وهكذا بدأ مجلس السينيوريا، ربما فى عام ١٣١٤، ويقيناً اعتباراً من عام ١٣٢٨، فى بناء سفن جاليرية تجارية فى دار صناعته، كانت الواحدة تتسع لمائة طن فى البداية، ثم زادت حتى بلغت فيما بعد ٣٠٠ طن، أى أنها كانت تتسع لحمولة قطار بضاعة مكون من ٤٠ عربة. كانت السفن الجاليرية التجارية عند الخروج من الميناء أو الدخول إليه تستخدم المجاديف، فإذا خرجت إلى البحر استخدمت القلوع مثل السفن الدائرية العادية. ولم تكن هذه السفن الجاليرية التجارية أكبر سفن زمانها، فقد استخدمت جنوة فى القرن الخامس عشر سفناًمن نوع القراقير caraques بلغت حمولتها الألف طن بل تجاوزته(١٥٧). ولكن السفن الجاليرية كانت سفناً مؤمنة تبحر على هيئة القافلة، يحميها قوّاسة ورماة، وفيما بعد تسلحت بمدافع حملتها على متنها. وكان مجلس السينيوريا يختار من بين فقراء النبلاء رماة ballestieri يشغلهم على هذه السفن، وكان هذا هو أسلوبه فى مساعدتهم على الحياة.

كان تأجير السفن الجاليرية التجارية يتم بالمزاد كل سنة. وكان التاجر الذى يرسو عليه المزاد يحصل من الباطن على الناولون مقابل الشحنات التى يشحنها للآخرين. ومعنى هذا أن القطاع «الخاص» كان على هذا النحو يستخدم معدات مملوكة للقطاع «العام». وسواء قام المستخدمون بالرحلات التجارية جاعلين من شحنة السفينة ملكاً مشاعاً «ad unum de-narium» (أى مكونين «رُبَّاطية» = پول pool) أو كونوا شركة للشحنة الصادرة والشحنة الواردة ، فقد كان مجلس السنيوريا يشجع الأساليب التى تمنح المساهمين فرصاً متساوية من الناحية المبدئية. وكثيراً ما كانت الرباطيات تتكون على هيئة مفتوحة ينضم إليها كل من يشاء من التجار الذين يهتمون بشراء القطن من سوريا أو الفلفل من الإسكندرية فى مصر. ولكن مجلس السينيوريا كان يمنع كل رباطية احتكارية من نوع الكارتل إذا ظهر له أنها تسعى إلى قصر الاحتكار على مجموعة دون سواها.

وتتيح الوثائق المحفوظة فى أرشيف البندقية Archivo di Stato رسم سجل كامل، سنة بعد سنة، لرحلات السفن الجاليرية التجارية، ولتتبع تحور الأخطبوط الهائل الذى كانت

١٥ - فى البندقية : رحلات السفن الجاليرية التجارية
هذه الرسوم التخطيطية المستخلصة من المجموعة المسلسلة التى نشرها البرتوتينينتى Alberto Tenenti و كورّادو ڤيڤانتى Corrado Vivanti ، فى حوليات Annales E. S. C., 1961 ، تلخص مراحل اضمحلال نظام السفن الجاليرية التجارية القديم وقوافلها (فلاندريا، إيجمورت، بلاد البربر، الطرف الأغر Trafego، الإسكندرية، بيروت، القسطنطينية). كانت هذه الخطوط تعمل فى عام ١٤٨٢. فى عام ١٥٢١ ، وكذلك فى عام ١٥٣٤ كانت الرحلات التجارية المقيدة الوحيدة التى بقيت هى التى الرحلات التى كانت تخرج من البندقية إلى المشرق. ولتبسيط الرسوم التخطيطية جعلنا المسارات تبدأ من مخرج البحر الأدرياتيكى لا من البندقية.



البندقية السنية تحركه فى جنبات البحر المتوسط، والذراع التى مدتها منذ عام ١٣١٤ فى اتجاه بروجة ، أو على الأحرى مرفأ سلويس Sluis الذى يسميه الفرنسيون إكلوز L'Écluse، عندما أنشأت خط السفن الجاليرية المتجهة إلى فلاندريا . ونقدم للقارىء رسوماً تخطيطية توضيحية لهذه الرحلات. وأغلب الظن أن نشاط هذه المنظومة من السفن الجاليرية التجارية بلغ ذروته فى عام ١٤٦٠ (١٥٨) عندما أنشأ مجلس السينيوريا الخط الملاحى المثير galere di trafego الذى شدد به ضغطه فى اتجاه شمال أفريقيا واهتمامه بذهب السودان. ثم اضطربت أحوال هذه الخطوط الملاحية واضمحلت فى القرن السادس عشر ، ولكن هذا الاضمحلال لا يهمنا، إنما يهمنا النجاح الذى سبقه.

فى البندقية

رأسمالية معينة

هذا الانتصار الذى حققته البندقية ينسبه أوليفر كوكس Oliver C. Cox (١٥٩) إلى تنظيم رأسمالى مبكر. والرأى عنده أن الرأسمالية ولدت فى البندقية ، أن البندقية اخترعتها ، ثم أصبحت مدرسة اتبعها المتبعون. فهل نصدق ما ذهب إليه؟ لقد كانت هناك فى الوقت الذى وجدت فيه البندقية مدن رأسمالية أخرى، بل منها ما سبق البندقية. ولو لم تحتل البندقية موقعها البارز لاحتلته چنوة دون صعوبة . والحقيقة أن البندقية لم تكن عندما كبرت فريدة فى نوعها، وإنما كبرت وسط شبكة من المدن النشيطة التى مهد لها العصر السبيل إلى الجلول نفسها . لم تكن البندقية صاحبة كل الابتكارات التى طورت الحياة الاقتصادية، بل كثيراً ما نجدها متعثرة فى ركب الابتكار . كانت على سبيل المثال بالقياس إلى مدن توسكانا الرائدة متخلفة تخلفاً شديداً فى مجالات البنوك وإنشاء الشركات القوية. ولم تكن البندقية هى التى سكت العملة الذهبية الأولى، بل سبقتها چنوة فى مطلع القرن الثالث عشر وفلورنسة فى عام ١٢٥٠، ولم يظهر الدوكاتو الذى سرعان ما تسمى باسم تسيكينو إلا فى عام ١٢٨٤ (١٦٠) . وليست البندقية هى التى اخترعت الشيك والشركة القابضة، بل فلورنسة(١٦١) . ولم تكن البندقية هى التى تصورت المحاسبة على طريقة القيد المزدوج ، بل كانت فلورنسة هى التى سبقت إليها حيث وصلت إلينا عينة منها ترجع إلى أواخر القرن الثالث عشر حفظت فى أوراق شركات فينى Fini وفارولفى Farolfi (١٦٢). وكانت فلورنسة – لا المدن البحرية – هى التى عرفت السبيل إلى تبسيط الإجراءات على نحو فعال فانصرفت عن وساطة الموثقين عند عقد اتفاقات التأمين البحرى (١٦٣). كذلك كانت فلورنسة هى التى طورت الصناعة وبلغت بها المدى ووصلت على نحو لا جدال فيه إلى مرحلة المصنع اليدوى أو المانوفاكتورة(١٦٤). وچنوة هى التى سبقت فى عام ١٢٧٧ إلى مد أول خط ملاحى «منتظم» إلى فلاندريا عن طريق جبل طارق، وكانت تلك مُحْدَثَة هائلة. وكانت چنوة بملاحيْها الأخويْن

ڤيڤالدى هى التى حلقت فى آفاق التجديد البعيدة وشغلت فى عام ١٢٩١ بالبحث عن طريق مباشر إلى الهند. وكانت جنوة فى نهاية عام ١٤٠٧ هى التى قلقت مسبقاً لما انتواه البرتغاليون من رحلات فتقدمت برحلاتها الكشفية حتى وصل مالفانتى Malfante (١٦٥) إلى الذهب فى واحات توات بالجزائر.

كذلك فى مجال التقنيات والمشروعات الرأسمالية كانت البندقية إلى التأخر أقرب منها إلى التقدم . هل ينبغى أن نلتمس تفسيراً لذلك فى تفضيلها للحوار مع الشرق، مع التقاليد، بينما كانت المدن الإيطالية الأخرى أكثر من البندقية اتصالاً بالغرب ، بهذا العالم السائر فى طريق التكوين؟ وربما كانت الثروة السهلة التى أتيحت للبندقية قد حبستها أسيرة حلول رتبت من قبل نتيجة لعادات قديمة، بينما كانت هناك مدن أخرى تواجه مواقف أكثر تغيراً وتقلباً تدفعها إلى أن تأخذ بمزيد من الحيلة والابتداع. ولكن هذا كله لا يمنع من أن تكون البندقية قد أنشأت نظاماً كان منذ خطاه الأولى يطرح كل مشكلات العلاقات بين رأس المال والعمل والدولة ، وهى علاقات سوف تتضمنها الرأسمالية على نحو متزايد فى طريق تطورها الطويل بعد ذلك.

منذ نهاية القرن الثانى عشر ومطلع القرن الثالث عشر ، ثم بعد القرن الرابع عشر أصبحت الحياة الاقتصادية فى البندقية تمتلك كل الأدوات : الأسواق العادية، الدكاكين، المخازن، أسواق سينسا الموسمية، دار السكة، قصر الدوج، دار الصناعة، الدوجانا... وفى كل صباح ، فى ريالتو، غير بعيد عن الصرافين والمصرفيين أمام كنيسة سان چاكوميتو الصغيرة(١٦٦) كان كبار التجار البنادقة والأجانب القادمون من المنطقة القارية من وراء البندقية أو من إيطاليا ومما وراء جبال الألب يعقدون اجتماعاتهم. كان المصرفى يجلس هناك ، فى يده قلمه وورقته، مستعداً لتسجيل الحركات من حساب إلى حساب. وكانت الحسابات المدونة scritta أو التسويات بالمقاصة هى الطريقة العجيبة التى تمكن من تسوية المعاملات بين التجار فوراً بالتحويل من حساب إلى حساب دون استخدام للعملة النقدية ودون انتظار لحلول موعد التسويات المالية المرتبطة بالأسواق الموسمية. وكانت طريقة المصارف التى سميت banchi di scritta (١٦٧) تسمح بتجاوز قيمة حسابات بعض العملاء؛ وابتدعت أحياناً صكوكاً cedole (١٦٨)، وهى أنواع من السندات أتاحت لها التعامل فى الإيداعات التى تودع لديها إذا لم تكن الدولة تقترضها .

كانت هذه الاجتماعات التى تتم فى ميدان ريالتو من نوع البورصة حيث كانت تحدد أسعار البضائع ، ثم أسعار فائدة القروض العامة بعد ذلك ، وكانت هذه القروض العامة هى التى يقترضها مجلس السينيوريا الذى لم تعد الضرائب تكفيه فتحول إلى الاستدانة على نحو متزايد (١٦٩). كذلك كانت تحدد نسب التأمينات البحرية. وهذه هى حارة التأمينات Calle

della Securità على بعد خطوات من ريالتو تذكرنا إلى اليوم بالتأمينات فى القرن الرابع عشر. كانت كل الصفقات الكبيرة تعقد على هذا النحو فى الشوارع القريبة من الكوبرى. وإذا قرأنا فى طلبات التماس العفو العديدة التى حفظتها لنا دور المحفوظات أن تاجراً «حرم من حق الذهاب إلى ريالتو»، فمعنى هذا أنه« وقعت عليه عقوبة الحق فى ممارسة التجارة الكبيرة.»(١٧٠)

وتكونت طبقات هرمية فى عالم التجار منذ وقت مبكر جداً. وأول إحصاء نعرفه عن البنادقة الخاضعين للضرائب فى عام ١٣٧٩-١٣٨٠ (١٧١) يتيح لنا أن نستنتج أن عدد النبلاء الخاضعين للضرائب كان ١٢١١ ، تبرز من بينهم نحو ٢٠ أو ٣٠ أسرة هى الأوسع ثراء ، كذلك نستنتج أن عدد الأهالى من الطبقة الشعبية popolani الذين حققوا ثراء كان، ٦ على وجه الحصر، وأن طائفة من أصحاب الدكاكين كانت فى بحبوحة من العيش ، منهم الجزارون وصناع الأحذية والبناءون وصناع الصابون والصياغ ، أما العطارون فكانوا أوسع أصحاب الدكاكين ثراءً.

وكان توزيع الثروة فى البندقية منوعاً أشد التنوع وكانت أرباح التجارة تتراكم فى الأوعية المنوعة أشد التنوع أيضاً، منها المتواضعة ومنها العظيمة ؛ وكانت تستثمر المرة تلو المرة. وكانت السفن التى شابهت العمائر الضخمة العائمة، وهكذا وصفها بتراركا فيما بعد، تقسم عادة إلى ٢٤ سهماً أو - بمصطلح تلك الأيام - إلى ٢٤ قيراطاً، لكل تاجر عددٌ منها، ومعنى هذا أن السفينة كانت رأسمالية منذ البداية تقريباً. وكانت البضائع التى تشحن يتم تدبيرها بقروض تقدم كعرابين . أما القرض المالى الذى عرف باسم mutuo فكان معروفاً منذ أقدم العصور، ولم يكن قد غرق فى أوحال الربا، كما قد يظن الظانون. كان البنادقة قد ارتضوا «شرعية عمليات القروض بما أوتوا من وعى رجال الأعمال» (١٧٢). وليس معنى هذا أن القرض الربوى ، بالمعنى الذى نضفيه نحن عليه ، لم يكن متداولاً هو أيضاً وبفوائد باهظة ، يدلنا على ذلك ما جاء فى الوثائق من أن النسبة العادية secundum usum patriae nostrae كانت ٢٠٪ ، بالإضافة إلى الرهونات التى كان الدائن يحتفظ بها ضماناً للدين. وكانت هذه الوسائل هى التى تمكن بها آل تسيانى Ziani منذ القرن الثانى عشر من الاستيلاء على الجزء الأكبر من الأراضى المحيطة بميدان سان ماركو وعلى طول الميرتشيريا Merceria أو سوق الخردوات. وهنا يطرح السؤال نفسه : هل كان نظام الربا، قبل أن يظهر نظام البنوك ، شراً لا بد منه؟ عشيةُ حرب كيوچّا التى هزت كيان البندقية هزاً عنيفاً رضيت البندقية كارهة بأن تدخل إليها أول عُصبة condotta من المرابين اليهود من عام ١٣٨٢ إلى عام ١٣٨٧ (١٧٣) كانت تقرض بالربا صغار الناس وربما أقرضت الأعيان أيضاً.

أما القرض التجارى mutuo ad negotiandum فهو شيء آخر، إنه أداة لا مفر منها للتجارة، قد تكون فائدته مرتفعة، ولكنها لا تعتبر ربوية لأنها تظل عادة في مستوى إيجار النقود الذى يحصل عليه المصرفيون. وهذا القرض فى تسعة أعشار الحالات يرتبط بعقود مشاركة يسمونها الكولليجانتسة colleganza لدينا الدليل على وجودها منذ عام ١٠٧٢ - ١٠٧٣ (١٧٤)، وربما قبل ذلك، وكانت على شكلين. كانت هناك المشاركة الأحادية : المقرض فى هذه الحالة شريك ساكن socius stans يقدم مبلغاً محدداً من المال إلى الشريك الشغال socius procertans؛ وعند العودة من رحلة التجارة تتم تصفية الحسابات ويرد الشريك الشغال ، بعد تسديد المبلغ الذى تلقاه مقدماً، ربع الأرباح، ويذهب ما عدا ذلك إلى الرأسمالى. وهناك المشاركة الثنائية: فى هذه الحالة الثانية لا يقدم المقرض إلا ثلاثة أرباع المبلغ ، ويقدم الشريك الشغال الربع الرابع ويقدم علاوة عليه عمله. فى هذه الحالة تقسم الأرباح مناصفة . هذا النوع الثانى من المشاركة ، فى رأى جينو لوتساتو Gino Luzzatto(١٧٥) ، ساعد أكثر من مرة على تمويه ما فى المشاركة الأحادية من شبهة الربا. وكلمة كولليجانتسة لا تغير شيئاً من الواقع الذى تدل عليه فهى صورة طبق الأصل من الكوميندة commenda التى عرفتها المدن الإيطالية الأخرى ونجد نظيراً لها ، فى وقت سابق أو لاحق، فى مارسيليا وفى برشلونه . ولكن كلمة كوميندة (١٧٦) لم تستخدم بمعنى قرض المشاركة لأنها كانت مستخدمة بمعنى مخزن، ولهذا استخدمت لفظة أخرى هى كولليجانتسة للدلالة على القرض البحرى.

فى هذه الظروف نفهم الموقف الذى اتخذه أندريه سايوس André E. Sayous (١٧٧) فى عام ١٩٣٤، والذى رضى به غالبية المؤرخين ومن بينهم مارك بلوك Marc Bloch (١٧٨)، ومفاده : أن هناك «فارقاً» ، فاصلاً بين «رأس المال» و«العمل» عرف فى البندقية بين عام ١٠٥٠ وعام ١١٥٠ . كان الشريك الساكن هو الرأسمالى الذى يبقى فى بيته، بينما شريكه الشغال يركب السفينة تقله إلى القسطنطينية أو فيما بعد تانا أو الإسكندرية . وعندما تعود السفينة من رحلتها التجارية يأتى الرجل الذى قام بالعمل ، الشريك الشغال ، حاملاً المال الذى اقترضه والثمار التى أثمرها هذا المال إذا كانت الرحلة موفقة. لدينا إذن ، فى رأيهم، رأس المال من ناحية، والعمل من ناحية أخرى. ولكن هناك وثائق جديدة اكتشفت ابتداء من عام ١٩٤٠ (١٧٩) تدفعنا إلى إعادة النظر فى هذا التفسير الذى سلك سبيل التبسيط المفرط. أول ما نلاحظه هو أن الشريك الساكن ، على الرغم من وصفه بهذه الصفة، كان يتحرك ولا يكف عن الانتقال من مكان إلى مكان. فى الفترة التى تنصب عليها ملحوظاتنا ، أى قبل وبعد عام ١٢٠٠، نراه يذهب إلى الاسكندرية وعكا وفاماجوستا، ويذهب أكثر إلى القسطنطينية ، وهذه ملحوظة لها دلالتها لأنها فى حد ذاتها تشهد على أن ثراء البندقية تكوّن فى داخل جسم الاقتصاد البيزنطى. أما الشريك الشغال فلم يكن يتصف بشىء من



تجار بنادقة يبادلون أقمشة صوفية ببضائع الشرق. من مخطوط ماركو پولو: «كتاب العجائب» .
(مخطوط فى المكتبة القومية بباريس B. N., Ms. 2810)

صفات العامل الذى حكم عليه بالسخرة . فقد كان فى الرحلة الواحدة يعقد نحو عشرة من عقود المشاركة الكولليجانتسة، كانت تضمن له مقدماً . إذا سارت الأمور سيراً حسناً، أرباحاً كبيرة، وكان فى وقت واحد يدخل فى بعض العقود مقترضاً ، وفى بعضها الآخر مقرضاً .

أضف إلى ذلك أن أسماء المقرضين على قدر ما أتيح لنا التوصل إليها تمثل سلماً متدرجاً متبايناً من الرأسماليين ، أو ممن يوصفون بهذه الصفة، على درجاته الدنيا أناس متواضعون أشد التواضع (١٨٠). كان كل سكان البندقية يقدمون أموالهم مقدماً إلى التجار أصحاب الأعمال الذين يكوّنون ما يوشك أن يكون شركة تجارة تشمل المدينة كلها . كانت هناك عملية تقديم ائتمان عامة شاملة تلقائية ، تتيح للتجار أن يعملوا وحدهم أو فى شركات

مؤقتة تتكون من شخصين أو ثلاثة أشخاص، دون تكوين شركات طويلة الأجل برؤوس أموال مكثفة من النوع الذى كان يتربع على ذروة النشاط الاقتصادى فى فلورنسة.

ربما وجدنا فى الكَلَف بالكمال، والترتيب المريح، والاكتفاء الذاتى الرأسمالى الأسبابَ التى تشرح هذا النمط من ممارسة التجارة فى البندقية. كان المصرفيون هناك عادة غرباء عن المدينة، «استغرقهم شيء واحد هو نشاط السوق الحضرية ولا يشعرون بشيء يحفزهم على نقل أنشطتهم إلى الخارج، بحثاً عن عملاء» (١٨١). ولن تشهد البندقية فيما بعد شيئاً يقارن بمغامرات الرأسمالية الفلورنسية فى انجلترة أو رأسمالية جنوة فى إشبيلية أو مدريد بعد ذلك.

كذلك كانت سهولة الائتمان والتجارة تسمح للتاجر بأن يختار الصفقة بعد الصفقة، وأن يقوم بعملية واحدة فى المرة الواحدة: كان قيام السفينة يفتح السبيل أمام قيام شركة بين رفاق، فما تعود السفينة حتى تنفض الشركة.

ويبدأ كل شيء من جديد. وكان البنادقة يمارسون بصفة عامة الاستثمار الضخم، ولكنه كان استثماراً قصير الأجل. كانت هناك بطبيعة الحال أيضاً القروض والاستثمارات الطويلة الأجل، قبل ذلك بقليل أو بعد ذلك قليل، ولم تكن تقتصر على المشروعات البحرية البعيدة من قبيل رحلات فلاندريا، بل كانت على نحو أكبر تخدم أفرع الصناعة وغيرها من الأنشطة المتصلة فى المدينة. كان القرض mutuo أصلاً قصير الأجل أشد القصر، ثم انتهت به الحال إلى التكيف مع الظروف الجديدة، ورأينا من القروض ما استمر سنوات. أما الكمبيالة التى ظهرت متأخراً، فى القرن الثالث عشر، ولم تنتشر إلا ببطء (١٨٢)، فقد ظلت فى أغلب الأحيان وسيلة ائتمان قصيرة الأجل، تستمر فترة الذهاب والعودة بين سوقين.

كان المناخ الاقتصادى فى البندقية مناخاً شديد الخصوصية، حيث كان النشاط التجارى الكثيف يتفتت إلى العديد من العمليات الصغيرة. وإذا كان نمط الشركة الكبيرة الطويلة النفس من نوع الكومپانية compagnia قد ظهر هناك فى بعض الحالات، فإن نمط الشركة الضخمة الهائلة الفلورنسية لم يكن ليجد له هناك أرضاً خصبة. ربما كان السبب فى ذلك أن الحكومة والصفوة من التجار الكبار لم يكونا يتعرضان لما يشكك فيهما، كما كانت الحال بالنسبة إلى فلورنسة، أضف إلى ذلك أن البندقية كانت مكاناً آمناً بصفة عامة. أو ربما كان السبب فى ذلك أن الحياة التجارية، التى عرفت السعة منذ وقت مبكر، استطاعت أن تقنع بالوسائل التقليدية التى أثبتت جدواها فاستكانت. ولكن هناك أيضاً عنصر يلعب دوراً لا يستهان به، ألا وهو نوعية العمليات التجارية. كانت الحياة التجارية فى البندقية تقوم أولاً وقبل كل شيء آخر على الشرق. وكانت هذه التجارة تحتاج يقيناً

إلى إلى رؤوس أموال ضخمة : كانت كتلة رؤوس الأموال النقدية الهائلة فى البندقية تستخدم بكاملها تقريباً فى هذه التجارة، حتى إن المدينة كانت تفرغ من النقود[١٨٣] بمعنى الكلمة بعد قيام السفن الجاليرية التجارية متجهة إلى سوريا، على النحو الذى عرفته فيما بعد إشبيلية التى كانت تفرغ من النقود تماماً بعد قيام الأساطيل التجارية متجهة إلى الهند[١٨٤]. ولكن حركة رأس المال كانت سريعة إلى حد كبير، تستمر ستة أشهر أو سنة. وكان قيام السفن ووصولها يحددان إيقاع الأنشطة فى المدينة. وخلاصة القول إن البندقية إذا بدت على هذه الخصوصية، فإنما يرجع ذلك من الألف إلى الياء إلى الشرق الذى يفسر سلوك التجار كله. وأنا على سبيل المثال أعزو تأخر البندقية فى سك دوكاتو ذهبى خاص بها حتى عام ١٢٨٤ إلى أنها كانت تجد الاستمرار فى استخدام النقود البيزنطية الذهبية أسهل. هل كان خفض القيمة المتعجل هو الذى اضطرها إلى تغيير سياستها[١٨٥]؟

أياً كان الأمر فقد كانت البندقية منذ البداية محصورة فى إطار دروس نجاحها القديم لا تفلت منه . فقد استبد بالبندقية شىء هيمن على مصائرها ووقف موقف العداء من قوى التغيير كلها ، ألا وهو الماضى، ماضى السينيوريا ، وتراث الأقدمين الذى قام بين الناس مقام ألواح القانون. كان الغيام الذى يكتنف عظمة البندقية ويوشك أن يقضى عليها قضاءً مبرماً يتمثل فى عظمة البندقية نفسها. هذا صحيح. ولكن ألا نستطيع أن نقول نفس الشىء على انجلترة القرن العشرين؟ فالدولة التى تمسك بزمام القيادة على مستوى العالم الاقتصادى تزهو بقوة الانتصار التى ما تزال تطبق على بصيرتها حتى تعميها ، فلا ترى الحاضر الذى تتصل حلقاته من حولها.

وماذا عن

العمل فى البندقية؟

كانت البندقية مدينة هائلة تضم ١٠٠٠٠٠ نسمة منذ القرن الخامس عشر، وما بين ١٤٠٠٠٠ و١٦٠٠٠٠ فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولكننا إذا استثنينا بضعة آلاف من المنعمين أصحاب الامتيازات هم النبلاء، وأعيان المدينة ورجال الكنيسة ، وبضعة آلاف من الفقراء والمتشردين، فقد كان الأهالى بأعدادهم الهائلة يعملون بأيديهم ليعيشوا.

كان هناك عالمان من العمل يتعايشان فى وقت واحد: من ناحية عالم العمال غير المؤهلين الذين لا يحيط بهم إطار يحميهم، وفيهم أولئك الذين يسميهم فردريك لان Frédéric C. Lane «بروليتاريا البحر»[١٨٦] وهم عمال النقل والشحن والبحارة والمجدفون؛ ومن ناحية ثانية عالم العمال الحرفيين المنتمين إلى الاتحادات الحرفية وهذه الاتحادات الحرفية التى كانت تكوِّن الركيزة المنظمة للكيانات الحرفية المختلفة فى المدينة. ولم تكن الحدود الفاصلة بين العالمين

تظهر واضحة دائماً، بل كانا يتداخلان بعضهما فى البعض أحياناً. ويقف المؤرخ حائراً لا يعرف كيف يتصرف مع كل حالة متفردة ، كيف يصنف الحرف التى تتكشف له ، فالحمالون الذين يعملون على القناة الكبرى، وعلى ساحل النبيذ، وساحل الحديد، وساحل الفحم من السهل تصنيفهم ؛ وكذلك آلاف الجندولجية يدخلون بنسبة كبيرة فى طائفة خدم الكبار؛ أو هؤلاء الفقراء الذين يطلبون العمل فوق المراكب والذين كانوا يتجمعون أمام قصر الدوج فتأتلف منهم سوق عمالة بمعنى الكلمة (١٨٧). فمن قبلوه للعمل أعطوه عربوناً وعرفوه اليوم الذى يبدأ فيه الشغل، فإذا لم يحضرخفوا للبحث عنه ، والقبض عليه، وتقديمه للقضاء الذى كان يحكم عليه بغرامة تعادل ضعف العربون الذى تلقاه، ويرغم على الذهاب إلى المركب ليعمل عليها ويسدد من أجره ما عليه. ومن المجموعات الكبيرة غير المصنفة نذكر أخلاطاً من العمال والعاملات كانوا يقومون بالأعمال الشاقة فى اتحادات القزازين والصواقين . وعلى العكس من هؤلاء وأولئك الذين لا تنتظمهم اتحادات خاصة ، نجد طوائف من العمال يدهشنا أنها كانت منظمة فى اتحادات حرفية، منهم السقائين الذين كانوا يملأون قواربهم بالماء العذب يجلبونه من نهر البرينتا، وبمبوطية مراكب النقل، والسباكين المتجولين الذين يصلحون الأوانى المخرمة، واللبانون الذين يحملون اللبن من بيت إلى بيت ، كانت كل طائفة من هؤلاء لها اتحادها.

ولقد حاول ريشارد تيلدن راپ Richard Tilden Rapp (١٨٨) أن يحسب أعداد هذين العالمين من العمال وبالتالى القوة العاملة بالمدينة. وعلى الرغم مما اعتور المصادر من نقص فإن النتائج التى وصل إليها تبدو سليمة إلى حد كبير ، ثم إنها لا تكشف عن حدوث تغير كبير إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، مما يجعلها تشهد على ما تميزت به البندقية من بنية قوامها العمالة . فى عام ١٥٨٦ عندما كان عدد السكان ١٥٠٠٠٠ تقريباً كانت القوى العاملة كلها تقل قليلاً عن ٣٤٠٠٠ نسمة، وهذا يعنى أن القوى العاملة كانت تضم السكان جميعاً تقريباً إذا حسبنا أن كل عامل يعول عائلة من أربعة أفراد ، وأن هناك نحو ١٠٠٠٠ وحدة تقريباً تمثل مجموعة أصحاب الامتيازات. العدد الذى وصل إليه راپ هو ٣٣٨٥٢ ، فيه ٢٢٥٠٤ هم أعضاء الاتحاد الحرفية، أما العمال الذين لا يتبعون اتحادات فعددهم ١١٣٤٨ أى أنهم كانوا ثلثى العمال المنظمين فى اتحادات حرفية.

هذه المجموعة الثانية إذا ترجمناها إلى شريحة السكان التى تمثلها وجدناها تمثل ٤٠٠٠٠ من الرجال والنساء والولدان، كانت لهم وطأتهم الثقيلة على سوق العمالة فى البندقية. كانت هذه المجموعة تمثل طبقة البروليتاريا أو على الأحرى طبقة ما دون البروليتاريا ، وهى الطبقة التى يتطلبها كل اقتصاد حضرى يقوم فى المدينة. ولكن هل كانت هذه العمالة التحت بروليتارية تكفى للوفاء بحاجات البندقية كلها؟ فلم يكن الشعب الضعيف، الرقيق الحال فى مناطق المستنقعات وفى المدينة نفسها يوفر العدد الكافى من



الجندولجية فى البندقية، جزء من لوحة «معجزة ذخائر الصليب المقدس» من أعمال كارپاتشو V. Carpaccio .

النوتية، ولهذا أقبلت العمالة البروليتارية الأجنبية في وقت جد مبكر لتسد الفراغ ، وإن لم تكن دائماً تأتى برغبتها، فقد كانت البندقية تجلبها صاغرة من دالماسيا ومن الجزر اليونانية، بل كثيراً ما كانت تستعمل هؤلاء الأجانب قهراً على سفنها الجاليرية في كريت وقبرص.

ونقارن ما جرى على العمال في هذا المجال بما كان يجرى على العمال في مجال الحرف المنظمة، التي كانوا يسمونها صناعات industries والتى كانت تبدو عالماً ينعم بالامتيازات . ولا نتصورن أن حياة العمال الحرفيين في إطار الاتحادات الحرفية كانت تسير على نحو يطابق الحقوق المنصوص عليها في اللوائح : فقد كانت الحقوق شيئاً وكانت الممارسة العملية شيئاً آخر. كانت الدولة تفرض رقابتها الصارمة على الصناعات الجلدية في جوديكا Giudecca والصناعات الزجاجية في مورانو ؛ وكذلك اتحاد صناعات الحرير أو اتحاد فنون الحرير الذي نشأ في وقت مبكر في البندقية ثم جاء في عام ١٣١٤ عمال من لوكا ليدعموه ؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى اتحاد صناعات الصوف أو فنون الصوف الذي نراه في ربيع عام ١٤٥٨ يحاول تعديل أسسه الأولى ، على حسب ما جاء في بيان لمجلس الشيوخ (١٨٩)، ليحميه من التجار البنادقة أنفسهم الذين كانوا يسعون إلى إنتاج منسوجات صوفية «على النمط الفلورنسي» ولكنهم كانوا يصنّعونها في الخارج ، في فلاندريا وفي انجلترة (١٩٠) حيث العمالة أرخص واللوائح أكثر مرونة. كانت دولة البندقية تَصْدُرُ عن وعي مفرط وهي تفرض معايير الجودة التي تحدد مقاييس القماش ، ونوعيات المادة الخام، وعدد خيوط السداة واللحمة، والمواد المستخدمة في الصباغة، ولكن هذه المعايير المتشددة أدت في النهاية إلى عرقلة تكيف المنتج مع تغيرات الطلب وإن كانت هي التي أسست شهرة البندقية وبخاصة في سوق الشرق.

كانت هذه الحرف، جديدها وقديمها، قد بدأت تتنظم في البندقية منذ القرن الثالث عشر على هيئة اتحادات arti ومشيخات scuole (١٩١) ولكن هذا التنظيم لم يحم العامل الحرفي لا من تعدى الحكومة الذي كان شيئاً تميزت به البندقية، ولا من تعدى التجار. ونظرة إلى اتحاد صناعة الصوف تبين أنه لم ينشط على سعته إلا في القرن السادس عشر وأن نشاطه لن يبلغ الذروة إلا بين عام ١٦٠٠ و عام ١٦١٠، ولن يحقق الانتصار إلا في إطار نظام التشغيل في البيوت الذي اعتمد على تجار كانوا غالباً أجانب، أكثرهم قدموا من جنوة واستقروا في البندقية. حتى صناعة المنشآت البحرية القديمة ، التي اعتمدت على أسطوات يمتلكون ساحات العمل، خضعت منذ القرن الخامس عشر لهيمنة التجار المطقِّمين الذين كانوا يقدمون المال اللازم لتسديد الأجور وشراء المواد الخام.

هيمنة

الصناعة الحرفية؟

كان عالم العمل هذا عالماً يسيطر عليه المال وسلطة الدولة، وكانت سلطة الدولة تعتمد على أربع مؤسسات للرقابة والتحكيم هي: Giustizia Vecchia, Cinque Savii a la Mercanzia, Provveditori di Comun, Collegio alle Arti. هل كانت هذه الرقابة الصارمة، وهذا التطويق الوثيق هما السبب الذى يفسر الهدوء الاجتماعى العجيب الذى خيم على البندقية؟ لم تشهد البندقية إلا القليل من الحوادث العنيفة أو لم تشهد شيئاً من هذه الإطلاق. فنحن نقرأ عن عمال كانوا يشتغلون طواعية فى التجديف وقفوا فى فبراير من عام ١٤٤٦ (١٩٢) أمام قصر الدوج يئنون وهم يطالبون بأجورهم المتأخرة. ونعرف عن دار الصناعة الهائلة نفسها التى تملكها الدولة بعمالها الثلاثة آلاف الذين كان ناقوس سان ماركو الضخم، المعروف باسم المارانجونا Marangona ، يدعوهم بدقاته كل يوم للعمل، أنها كانت تخضع لإدارة صارمة. فما كانت تظهر بادرةُ تبرمٍ توحى باضطراب وشيك حتى يشنق واحد أو اثنان ، فيعود كل شىء إلى النظام.

ولم يصل أحد من ممثلى الاتحادات الحرفية فى البندقية إلى مناصب الحكومة كما حدث فى فلورنسة. بل كانوا يبقونهم بعيداً، وعلى الرغم من ذلك فكان الهدوء الاجتماعى قائماً يثير الدهشة. والحقيقة أن البسطاء فى قلب العالم الاقتصادى يتلقون فتاتاً من الغنيمة الرأسمالية ، وربما كان هذا الفتات سبباً من أسباب الهدوء الاجتماعى. وليس من شك فى أن الأجور كانت فى البندقية مرتفعة نسبياً، ولم يكن من السهل بحال من الأحوال تخفيضها، فقد كان ذلك حق استطاعت الاتحادات الحرفية أن تتمسك به وأن تدافع عنه بنجاح، وسنرى الشواهد على ذلك فى مطلع القرن السابع عشر عندما يعانى اتحاد الحرف الصوفية من منافسة أقمشة الشمال ، فلا يستطيع تخفيض أسعار منتجاته عن طريق تخفيض الأجور ، بل يظل مكبلاً بالأجور العالية التى رفض العمال الحرفيون تخفيضها (١٩٣).

ولكن هذا الوضع الذى نراه فى القرن السابع عشر يواكب اضمحلال النشاط الصناعى فى مدينة البندقية ، ذلك النشاط الذى انهار أمام المنافسة القريبة التى جاءته من المنطقة القارية وراء البندقية وأمام المنافسة البعيدة القادمة من صناعات بلاد الشمال. إنما ينبغى أن نعود إلى البندقية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، عندما كانت نموذجية فى أكثر من ناحية، لكى نتساءل إذا كان هذا النشاط الصناعى المتعدد يمثل كما يرى ريتشارد راپ السمة الكبرى للمدينة. ويمكن أن نطرح السؤال على نحو عام ، لنعرف هل كان هذا هو قَدَر كتب على المدن المهيمنة وحكم عليها بأن تغوص فى الأنشطة

الصناعية ، وهو ما جرى على بروجة وأنتفرين وجنوة وأمستردام ولندن . وأنا مستعد للقبول بأن البندقية فى القرن الخامس عشر ، بناء على ما أتيح لها من تنوع فى الأنشطة، وجودة التقنيات، وسبْق (فكل ما جاء فى موسوعة ديديرو فى القرن الثامن عشر كان حقيقة واقعة فى البندقية قبل قرنين من الزمان) كانت على الأرجح المركز الصناعى الأول فى أوروبا وأن هذه الحقيقة ناءت بكلكلها على مصير المدينة وتسببت فى اضمحلالها فى العقدين الأولين من القرن السابع عشر. ولكن هل هذه الحقيقة الواقعة تقدم تفسيراً؟ هل هى السبب؟ هذا موضوع آخر. والرأى عندى أنه لا مجال لكثير من الجدال فى أن الرأسمالية التجارية هيمنت على الرأسمالية الصناعية حتى القرن السابع عشر. ولنذكر أن الدوج العجوز بريولى عندما عدد ثروات البندقية فى عام ١٤٢١ لم يشر إلى الثروات الصناعية؛ ولنذكر أيضاً أن اتحاد صناعات الصوف الذى كان قائماً منذ القرن الثالث عشر على الأرجح، يبدو عليه كائناً كان يستعيد الحياة بعد طول انقطاع عندما نشط فى عام ١٤٥٨ ؛ وأنه لم يحقق ازدهاره الحقيقى إلا بين عامى ١٥٨٠ و١٦٢٠. ويمكن القول بصفة عامة إن الصناعة يبدو أنها لم تدخل حلبة المال والثراء فى البندقية إلا متأخرة على نحو ما، وكأنها كانت نوعاً من التعويض أو وسيلة للتصدى لظروف غير مواتية ، وكان هذا هو النموذج الذى سنلتقى به فى أنتفرين بعد عام ١٥٥٨-١٥٥٩.

الخطر

التركى

لم يكن التدهور التدريجى الذى ألم بالمدينة الهائلة من فعل أيديها ، ولم يكن رهناً كله بمسئوليتها، فقبل أن تنطلق أوروبا إلى العالم فى أعقاب الاكتشافات الجغرافية الكبيرة بين عام ١٤٩٢ وعام ١٤٩٨، كانت الدول الإقليمية قد رفعت هاماتها : كان هناك مرة أخرى ملك خطير من آل أراجون، وملك فرنسى فى مركز قوة، وأمير فى البلاد الواطئة لا يتورع عن التلويح بالعصا، وإمبراطور ألمانى يحلم بمشروعات مزعجة حتى وإن كان هو ماكسيمليان النمساوى الذى تؤرقه المشكلات المالية. كان هذا كله يهدد مصائر المدن عامةً.

أما الخطر الأكبر الذى انتشر كالمد العالى المنهمر وهدد البندقية فكان الخطر القادم من الإمبراطورية العثمانية. وأغلب الظن أن البندقية هونت من هذا الخطر فى البداية، فقد تصورت الأتراك من أهل البّر لا يخشى بأسهم فى البحر. ولكن سرعان ما ظهر فى بحار الشرق قراصنة أتراك ، أو قراصنة وصفوا بأنهم أتراك، وسرعان ما حلقت الفتوح التركية حول البحر، وهيمنت عليه مبكرة. ثم جاء الاستيلاء على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣، وكان حدثاً دوّى دوى الصاعقة، فقد وضع الامبراطورية العثمانية فى قلب البحر، ومكّنها من مدينة قامت لتهيمن على البحر. كان الروم ، ومن بينهم البنادقة، قد أفرغوا القسطنطينية

من نخاع عظامها فانهارت من تلقائها أمام الترك. ثم تحولت بسرعة إلى مدينة جديدة قوية هى استانبول عجت بما أقبل عليها ، بل بما حمل إليها من أعداد كبيرة من البشر(١٩٤) ، وأصبحت العاصمة التى لن تلبث أن تحرك سياسة بحرية فرضت نفسها على السلاطين، وأدركتها البندقية صاغرة .

هل كان من الممكن أن تتصدى البندقية لفتح القسطنطينية؟ الحق أنها فكرت فى هذا، ولكن بعد فوات الأوان(١٩٥)، وسرعان ما قبلت الوضع وفضلت أن تتفاهم مع السلطان. فى ١٥ يناير من عام ١٤٥٤ شرح دوج البندقية لسفيره إلى السلطان، بارتولوميو مارتشيللو Bartolomeo Marcello سياسته : «... إننا نرغب فى سلام قائم على الخير والمودة مع سلطان الإمبراطورية التركية.»(١٩٦) والسلام القائم على الخير هو أساس التجارة الناجحة. وهذا هو السلطان تحدوه الرغبة فى أن تنعقد بينه وبين أوروبا أواصر التبادل التجارى الذى يعتبره ضرورة حيوية بالنسبة إلى إمبراطوريته، فهل من سبيل آخر يسلكه غير سبيل البندقية؟ إننا هنا أمام حالة من الحالات الكلاسيكية للعدوّيْن المؤتلفيْن ، الدولة العثمانية والبندقية، كل شىء يفرق بينهما، ولكن المصلحة تضطرهما إلى الحياة معاً، اضطراراً يتزايد بتزايد اتساع نطاق الفتوحات العثمانية. فى عام ١٤٧٥ استولى العثمانيون على كافا Caffa فى القرم وكان ذلك يعنى إغلاق البحر الأسود إغلاقاً يوشك أن يكون كاملاً فى وجه تجارة جنوة والبندقية . وفى عامى ١٥١٦ و١٥١٧ احتلوا الشام ومن بعدها مصر، وكان يمكنهم أن يغلقوا الأبواب التقليدية التى سلكتها تجارة الشرق، ولكنهم لم يفعلوا لأنهم لو فعلوا لمنعوا عن أنفسهم المنافع الكبيرة التى كانوا ينالونها من تجارة العبور.

كان من الضرورى إذن أن يعيش هؤلاء وأولئك معاً، ولكن التعايش كانت له أيامه الهادئة، وكانت له أيامه العاصفة . نشبت الحرب الكبيرة الأولى بين الأتراك والبنادقة فى عام ١٤٦٣ واستمرت حتى عام ١٤٧٩ (١٩٧) وكشفت عن التباين الشاسع بين قوى الطرفين، فلم تكن من نوع الحرب بين الحوت والدب، كما سميت فيما بعد الحرب بين الإنجليز والترك، كان الدب هناك وهو الإمبراطورية العثمانية، ولكن البندقية فى مواجته كانت على أكثر تقدير زنبوراً، زنبوراً لا يكل ولا يمل. كانت البندقية متصلة بصنوف التقدم الأوروبى وكانت من هذه الناحية فى موقف أفضل، وكانت تعتمد على ثروتها وتجند القوات من ربوع أوروبا المختلفة حتى إنها جندت قوات من اسكتلندة إبان حرب كريت التى استمرت من عام ١٦٤٩ إلى عام ١٦٦٩، وهكذا استطاعت أن تقاوم وأن تناطح العدو. ولكنها كانت تخور إذا لهث عدوها . وكانت تعرف كيف تصرف أمورها فى استانبول ، بالرشاوى ، وكانت إذا دارت رحا الحرب تُبقى على جزء من تجارتها عن طريق راجوزه وأنكونا. ثم إنها حرضت على الدب العثمانلى الدببة الآخرين: امبراطورية شارلكان ، إسبانيا فيليب الثانى، الإمبراطورية

الألمانية التى كانت تسمى «الإمبراطورية الرومية المقدسة للأمة الألمانية» ، وروسيا بطرس الأكبر وكاترين الثانية ونمسا الأمير أويجين ، بل لقد جرّت فرنسا أيام لويس الرابع عشر إلى الميدان إبان حرب كريت . كذلك استغلت المواقف العثمانية لصالحها، فوصلت إلى فارس النائية أيام الصفويين ، وكانت مهد المذهب الشيعى المناوىء للسنية التى آمن بها الأتراك، فقد كان المسلمون هم أيضاً يتحاربون فيما بينهم حروباً دينية. والخلاصة أن مقاومة البندقية كانت مدعاة للإعجاب ، فقد استمرت حتى عام ١٧١٨ وهو عام توقيع معاهدة پاسّاروڤيتس Passarowitz التى كانت علامة على نهاية جهود استمرت قرنين ونصف قرن بعد سلام القسطنطينية.

هذا نرى الظلال الهائلة التى ألقتها الإمبراطورية التركية على حياة البندقية المتوترة، فقد فرغت البندقية شيئاً فشيئاً من قوتها الحيوية. ولكن اضمحلال البندقية الذى بدأ منذ السنوات الأولى للقرن السادس عشر لم يحدث نتيجة لهذا السبب ، لهذا الصراع العادى بين مدينة وبين دولة إقليمية. ولنذكر أن مدينة أخرى هى أنتڤرپن اتخذت مكانها فى قلب العالم ابتداء من عام ١٥٠٠ وأصبحت مركزاً له. لم تكن البنيات القديمة المهيمنة للاقتصاد الحضرى قد انقطعت حلقاتها بعد، وإنما كان المركز الأوروبى للثروة وإمكاناته الرأسمالية قد انسحب فى هدوء نسبى من البندقية إلى أنتڤرپن . هذا التحول تشرحه أسباب من بينها الاكتشافات البحرية الكبرى ، واستغلال المحيط الأطلسى، وظهور ثروة البرتغال التى لم يكن أحد يتوقعها.

ثروة مفاجئة تهبط على البرتغال
.. أو من البندقية إلى أنتفرپن

درس المؤرخون موضوع ثروة البرتغال فأكثروا الدرس لأنه موضوع له أهميته الخاصة: فقد لعبت المملكة البرتغالية الضيقة الأدوار الأولى في الانقلاب الكوني الهائل الذي أحدثه توسع أوروبا جغرافياً في نهاية القرن الخامس عشر وانفجارها على العالم. كانت البرتغال هي التي أطلقت هذا الانفجار، وكان الدور الأول من نصيبها. لماذا البرتغال؟

التفسير

التقليدي

كان التفسير التقليدي يأخذ بتبسيط مفرط، فيذهب إلى أن البرتغال كانت عند البقعة المتقدمة من أوروبا ناحية المحيط، فكانت مهيأة للانطلاق ، وإنها كانت منذ عام ١٢٥٣ قد استردت أراضيها التي كان المسلمون قد غزوها؛ وكانت يدها حرة تستطيع أن تتحرك في خارج حدودها؛ فلما استولت في عام ١٤١٥ على سبته ، مركز التجارة والقرصنة ، جنوب مضيق جبل طارق تغلغلت إلى التجارة البعيدة تواقة إلى كشف أسرارها وأحست بروح الحروب الصليبية العدوانية تستيقظ ؛ وانفتح الباب أمامها على هذا النحو لتقوم برحلات كشفية ولتقوم بمشروعات طموحة على طول الساحل الأفريقي. وظهر البطل المناسب في الوقت الملائم ، هذا البطل هو الأمير هنري الملاح (١٣٩٤ - ١٤٦٠) الابن الخامس للملك يوحنا الأول ورئيس طائفة المسيح الواسعة الثراء التي استقرت منذ عام ١٤١٣ في ساجرس Sagres على مقربة من رأس ساو ڤيشنتي Cabo de São-Vicente على الطرف الجنوبي للبرتغال؛ أحاط نفسه بالعلماء وراسمي الخرائط والملاحين وتحمس أشد التحمس لرحلات الاسكتشاف التي بدأت في عام ١٤١٦ بعد الاستيلاء على سبته بعام واحد.

كان الحديث يتكرر عن الريح التي لا تشجع على الملاحة، وعن وعورة سواحل الصحراء، وعن مشاعر الرعب والفزع ، التي كانت تتفتق من تلقاء نفسها أو التي كان البرتغاليون يذيعونها لكي يخفوا سر رحلاتهم البحرية ، ثم كانت هناك صعوبة تمويل الحملات ، وقلة شعبيتها .. كل هذا أخّر اكتشاف الساحل اللانهائي للقارة السوداء فلم يتك إلا ببطء : رأس بوخادور ١٤١٦ ، الرأس الأخضر أو كاب ڤيردي ١٤٤٥، تجاوز خط الاستواء ١٤٧١، اكتشاف مصب الكونغو ١٤٨٢. فلما تربع الملك يوحنا الثاني على العرش (١٤٨١ - ١٤٩٥) وكان ملاحاً شديد الحماس للحملات البحرية ، دفع الحركة الكشفية في أواخر القرن الخامس عشر ، ووصل بارتولوميو دياث Bartolomëu Diaz إلى أقصى جنوب أفريقيا في عام ١٤٨٧ وأسمى الرأس هناك الرأس العاصفة Cabo tormentoso ولكن الملك غير الاسم

إلى رأس الرجاء الصالح. هكذا تهيأت الظروف منذ ذلك الحين لرحلة ڤاسكو دا جاما التى تعددت الأسباب التى أجلتها إلى ما بعد هذا الكشف بعشر سنين.

ولنكمل الأسباب التى احتج بها التفسير التقليدى، ولنذكر من بينها سبباً يتبوأ موضع الصدارة ، ألا وهو أهمية الآلة التى مكنت البرتغال من الاكتشافات الجغرافية وهى : السفينة الخفيفة المسماة بالفرنسية كاراڤيل caravelle بالبرتغالية كاراڤيلا caravela المزودة بشراعين، شراع مثلث لاتينى يسمح بالتوجيه ، وشراع مربع يتلقى الريح الخلفية.

وجمع البحارة البرتغاليون على مدى السنوات الطوال خبرة هائلة بالرياح وبالتيارات المحيطية. والرأى عند رالف ديڤيس Ralph Devis :«أن ما يوشك أن يكون مصادفة هو أن بحاراً من أبناء جنوة يعمل فى خدمة الإسبان هو الذى يقوم فى الوقت الذى بلغت فيه الخبرة البرتغالية الملاحية ذروتها ، بأهم اكتشاف ملاحى »(١٩٩) يعنى بطبيعة الحال اكتشاف كريستوف كولومبس لأمريكا. وجدير بالذكر أن هذا الاكتشاف الهائل لم يحدث فى وقته على الفور دوياً مثل الرحلة التى قام بها بعده بعدة سنوات ڤاسكو دا جاما. فلما تجاوز البرتغاليون رأس الرجاء الصالح لم يلبثوا أن اكتشفوا كل مسارات المحيط الهندى ، واستعانوا بمن حملوهم وقادوهم وعلموهم . ونقولها واضحة من البداية : لم تعد فى المحيط الهندى سفن أو موانىء استطاعت أن تقاوم مدافع الأساطيل البرتغالية. وليس من شك أيضاً فى أن الرحلات البحرية العربية والهندية توقفت أو تفرقت أو تعرضت للمضايقات. فقد أخذت البرتغال تتحدث بلغة السيد، وما لبثت أن تحدثت بلغة السيد المطئن إلى قوته. وانتهت الاكتشافات البرتغالية حيث بلغت أوج مجدها ، وحققت منتهى ما كانت تطمح إليه مغامراتها البطولية ، ولم تأت بجديد اللهم ما قام به بعد ذلك الفارس كابرال فى عام ١٥٠١ من اكتشاف للساحل البرازيلى. حققت الرحلات الكشفية البرتغالية غايتها حيث نجحت نجاحاً باهراً فى نقل الفلفل والتوابل إلى لشبونه.

تفسيرات

جديدة

أضاف المؤرخون(٢٠٠) منذ الستينيات ، وبخاصة المؤرخون البرتغاليون، تفسيرات جديدة إلى التفسيرات القديمة التى بقيت بهيكلها التقليدى كالموسيقى القديمة، ولكن التفسيرات الجديدة تتضمن أفكاراً جديدة كل الجدة تعبر عن تحول واضح فى تناول الأمور!

أول شىء تعبر عنه هذه التفسيرات أن البرتغال لم تعد الكم المهمل الذى توحى به التفسيرات القديمة . فقد تبين الباحثون أنها كانت مناظرة للبندقية أو للأراضى القارية من وراء البندقية. فلم تكن البرتغال لا شديدة الضيق مساحةً، ولا شديدة الضيق فقراً، ولم تكن

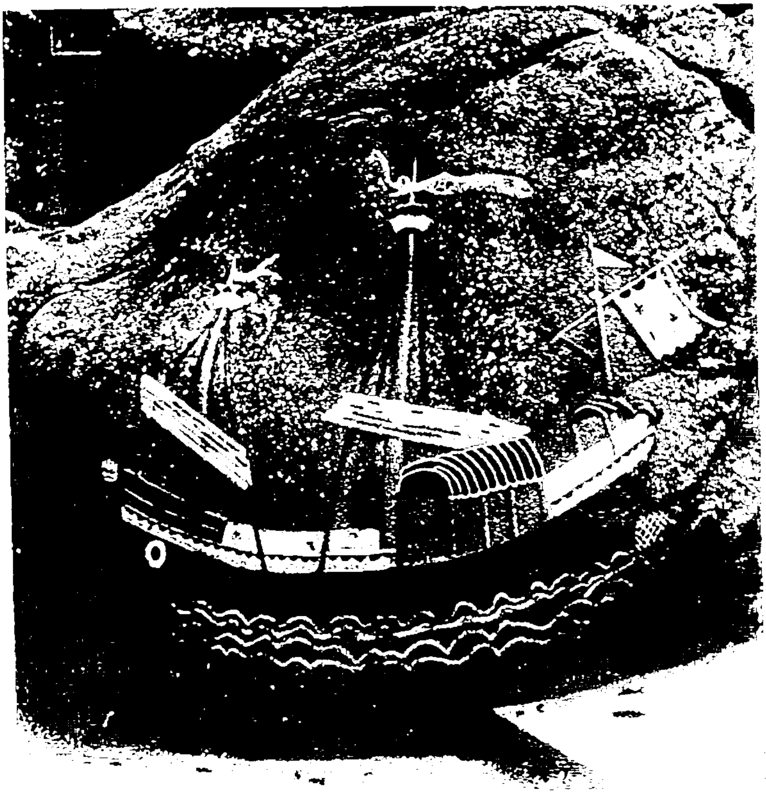
منغلقة على نفسها، بل كانت على الصعيد الأوروبى قوة لها استقلالها، ولها حريتها فى اتخاذ قرارها ، ولها القدرة على المبادرة ، وبرهنت على ذلك بالفعل. وهناك ناحية هامة جديرة باهتمام خاص وهى أن اقتصادها لم يكن بدائياً ولا مبتدئاً : فقد ظلت البرتغال طوال قرون على علاقة بالدول الإسلامية، بغرناطة التى ظلت حرة حتى عام ١٤٩٢ ، وكذلك بدول الشمال الأفريقى، وكانت هذه العلاقات بالدول المتقدمة قد أحدثت فيها اقتصاداً نقدياًنشيطاً فعالاً يشهد على ذلك أن العمال الأجراء الذين يحصلون على أجرهم نقداً انتشروا فى المدن والمناطق الريفية . كذلك نلاحظ أن المناطق الريفية قللت من زراعة القمح لتزرع بدلاً منه الكروم والزيتون وتستغل قرو الفللين وتزرع قصب السكر فى الغرب Algarve، كل هذه علامات لا يمكن أن نتغافل عنها أو نعتبرها علامات تخلف ونحن قد اعتبرناها فى توسكانا مثلاً علامات على تقدم اقتصادى بما اتسمت به من تخصص. من هذا القبيل أيضاً أننا لا يجوز أن نعتبر من أمثلة التخلف ما أضطرت إليه البرتغال من استيراد القمح المغاربى اعتباراً من منتصف القرن الرابع عشر؛ بينما كان الموقف نفسه يعتبر بالنسبة إلى البندقية أو أمستردام علامة على علو الشأن وميزة اقتصادية. ثم إن البرتغال كانت تمتلك بحكم التقاليد القديمة مدناً وقرى مفتوحة على البحر تعمُرُها أممٌ من الصيادين والملاحين. وكانت سفنهم التى أسموها barcas سفناً هينة الشأن تتراوح حمولاتها بين ٢٠ و٣٠ طناً ، وتتخذ أشرعة مربعة، وتزدحم بأطقم من الملاحين والشغالين أكثر من الحاجة ، ولكنها على الرغم من عيوبها قامت برحلات على طول السواحل الأفريقية وسواحل جزر الكاناريا منذ وقت مبكر، بل وصلت إلى أيرلندة وفلاندريا . وهكذا فإن المحرك الذى لا غنى عنه للتوسع البحرى كان موجوداً من قبل . وفى عام ١٣٨٥، بعد استيلاء البنادقة على كورفو بعامين حدثت ثورة «بورجوازية» مكنت أسرة أفيزAviz من السلطة. دفعت إلى الصف الأول ببورجوازية «استمرت عدة أجيال» (٢٠١) وضيعت إلى حد ما طبقة نبلاء الأرض التى ظلت على الرغم من ذلك تثقل على الفلاحين، ولكنها كانت مهيأة لتقديم الأفراد المتمكنين اللازمين لقيادة المواقع الحصينة أو استغلال الامتيازات فيما وراء البحار؛ وأصبحت هذه الطبقة طبقة نبلاء عاملة شاركت فى التوسع البرتغالى وأعطته طابعاً مميزاً وجعلته مختلفاً عن الاستعمارى التجارى البحت الذى مارسته الأراضى الواطئة. من المبالغة إذن أن يقول قائل إن البرتغال منذ نهاية القرن الرابع عشر، بعد محنة الطاعون الأسود التى ناءت عليها، كانت دولة «حديثة» أو أن يحكم بعكس ذلك. وإذا صح أن البرتغال لم تكن دولة حديثة تماماً، فإنها كانت تتسم على نحو عام بسمات الحداثة لا نقول بكاملها ولكن إلى النصف.

وعلى الرغم من ذلك فقد عانت البرتغال على مدى الزمن من أنها على الرغم من ألوان النجاح التى حققتها لم تحتل مكان القلب من العالم الاقتصادى الأوروبى. وإذا صح أن الاقتصاد البرتغالى كان متميزاً فى أكثر من ناحية من نواحيه فإنه ظل ينتمى إلى المنطقة

الأطرافية من عالم اقتصادى. ولكن الاقتصاد البرتغالى لم ينتفع إلا قليلاً منذ أواخر القرن الثالث عشرمن الاتصالات البحرية التى قامت بين البحر المتوسط وبحر الشمال، فقد مسها عابراً ذلك المسار البحرى الرأسمالى الذى ربط المدن الإيطالية بانجلترة وبروجة على نحو مباشر، وبالبلطيق على نحو غير مباشر(٢٠٢). ولكن فى الوقت الذى أدى فيه موقف البندقية إلى إحداث الشقاق فى مجال التجارة بين غرب البحر المتوسط وبين المشرق، حيث تحولت هيمنة البندقية إلى الاحتكار، انتقل جزء من النشاط الإيطالى بإيعاز من جنوة وفلورنسة نحو الغرب، إلى برشلونة، وانتقل على نحو أكثر وضوحاً إلى بلنسية وإلى سواحل المغرب وإشبيلية ولشبونة. وكانت النتيجة أن سوق لشبونة انطبعت بطابع العالمية؛ وأن الجاليات الأجنبية (٢٠٣) أقبلت إليها بأعداد كبيرة تقدم إليها العون وإن لم يكن عوناً مجرداً من الغرض. وأسرع أبناء جنوة إلى لشبونة، وضربوا فيها جذورهم حيث مارسوا تجارة الجملة بل وتجارة القطاعى أيضاً (٢٠٤) تلك التجارة التى كانت أساساً وقفاً على أبناء البلد. وهكذا أصبحت لشبونة، ومن وراء لشبونه البرتغال كلها، جزئياً فى قبضة الأجانب.

لعب هؤلاء الأجانب بطبيعة الحال دورهم فى التوسع البرتغالى. ولكن لا ينبغى أن نستسلم لإغراء المبالغة فى حديثنا عن الأجانب ودورهم. فلن يمكن أن نلوى ذراع الواقع ونقول إن الأجنبى جرى وراء النجاح واستولى عليه عندما تحقق بالفعل على الرغم من أنه لم يعد له إعداداً. كذلك فإننى لست متأكداً من صحة ما قاله البعض أحياناً من أن الحملة التى غزت سبتة فى عام ١٤١٥ كان التجار الأجانب هم الذين حرضوا عليها. فنحن نعلم أن تجار جنوة المقيمين فى الموانىء المغاربية كانوا يعلنون صراحة ووضوحاً أنهم ضد الوجود البرتغالى هناك(٢٠٥).

واتضحت الصورة بعد ألوان النجاح الأولى التى حققها التوسع البرتغالى، منذ اليوم الذى استولى فيه البرتغاليون على الساحل المفيد لأفريقيا السوداء ابتداء من الرأس الأبيض أو كاپ بلانكو إلى مصب الكونغو، أى من عام ١٤٤٣ إلى عام ١٤٨٢. كذلك نذكر احتلال ماديرة فى عام ١٤٢٠، وإعادة اكتشاف جزر الأزورس فى عام ١٤٣٠، واكتشاف جزر الرأس الأخضر كاپ ڤردى فى عام ١٤٥٥، واكتشاف جزيرة فرناندو پو Fernando Po وجزيرة ساو تومى Sao Tome فى عام ١٤٧١، وهذا تكوّن مكان اقتصادى متماسك كان الركن الجوهرى فيه هو تجارة العاج وفلفل المالاجيت malaguette، أو الفلفل الزائف، وتراب الذهب (الذى كانت كمياته تتغير من عام إلى عام بين ١٢٠٠٠ و ١٤٠٠٠ أوقية) وتجارة العبيد (ألف عبد فى منتصف القرن الخامس عشر سرعان ما زادت إلى ثلاثة آلاف). يضاف إلى ذلك أن البرتغال احتفظت لنفسها باحتكار تجارة أفريقيا السوداء فى معاهدة القباسة Alcobaça التى وقعتها مع إسبانيا فى عام ١٤٧٩. فلما بنى حصن ساو



سفينة برتغالية محفورة وملونة ، تظهر على حجر عند مدخل معبد «اميجاس» الصينى فى ماكاو.

جورجه دا مينا Sao Jorge da Mina جُلبت المواد – الحجر، الطوب الخشب الحديد – من لشبونه وكان ذلك تأكيداً لهذا الاحتكار البرتغالى الذى كان الالتزام به صارماً. ويدلنا كتاب دوارتى باتشيكو Duarte Pacheco المعاصر الذى حمل عنوان Esmaraldo de Situ Orbis [٢] على أن تجارة الذهب كانت تحقق أرباحاً قدرها ٥٠٠٪. أما العبيد الذين كانوا يجلبون إلى السوق البرتغالية فكانوا الخدم السود الذين لا غنى عنهم فى البيوت الغنية، وكانوا العمالة التى قامت عليها الاقطاعيات الكبيرة فى خلاء أليمتيخو Alemtejo، تلك الأصعدة التى خلت من السكان منذ نهاية حروب الريكونكويستا [ضد المسلمين]، ومنذ إقامة مزارع القصب فى ماديرة حيث حل القصب ابتداء من عام ١٤٦٠ محل القمح.

هذا الغزو الذى استولى به البرتغاليون على أصعدة من أفريقيا وجزر المحيط الأطلسى كان عملاً برتغالياً خالصاً، وإن كان أبناء جنوة وأبناء فلورنسة قد أسهموا فى ذلك إسهاماً

قيماً، كذلك أسهم الفلمنكيون في استعمار جزر الأزورس. ولقد جرى نقل زراعات قصب السكر من منطقة شرق البحر المتوسط بتشجيع من أبناء جنوة، فانتقل إلى صقلية وإلى جنوب إسبانيا والمغرب وبقاع الغرب Algarve البرتغالية وأخيراً إلى ماديرة وإلى الجزيرة الخضراء أو كاب ڤردي. وفي وقت لاحق، وللأسباب نفسها، وصلت زراعة قصب السكر إلى جزر الكاناريا التي احتلها أبناء قشتالة.

وعلى النحو نفسه إذا لم تكن ذروة الاكتشافات البرتغالية، أعني رحلة ڤاسكو دا جاما، «مدينة بشيء من الفضل لأبناء جنوة» كما يقول رالف ديڤيس[٢٠٧] بحق، فإن تجار إيطاليا وجنوب ألمانيا والأراضي الواطئة الذين كانوا يقيمون في لشبونة، أو الذين سارعوا إليها، هم الذين أسهموا إسهاماً واسعاً في الاستثمار التجاري لهذا الاكتشاف الجغرافي. فما كان البرتغاليون والملك التاجر الجالس على العرش في لشبونة يستطيعون وحدهم أن يستثمروا الخط الملاحي المفرط في الطول والتكاليف إلى الهند الشرقية، والذي يتجاوز في سعته خط الكاريرا دي إندياس الذي أقامه أبناء قشتالة بين إشبيلية وبين جزر الهند الغربية.

ولنذكر أخيراً أن الجهد الذي بذله البرتغاليون في اتجاه المحيط الهندي كلفهم أمريكا. كان القرار معلقاً على شعرة: فقد عرض كريستوف كولومبوس مشروع رحلته الخيالية [إلى أمريكا] على ملك البرتغال ومستشاريه في اللحظة التي عاد فيها بارتولوميو دياث إلى لشبونه - ١٤٨٨ - حاملاً الدليل الوثيق على الرباط البحري بين المحيط الأطلسي والهند. وفضل البرتغال الحقيقة اليقينية (أو قل «العلمية») المؤدية إلى الهند على المشروع الخيالي المؤدي إلى أمريكا. فلما ذهب البرتغاليون إلى أمريكا حول عام ١٤٩٧، وصل الصيادون ورماة الحيتان البرتغاليون إلى نيوفاوندلاند، ثم عندما نزل البرتغاليون البرازيل في عام ١٥٠١، كانوا قد تأخروا عدة سنوات. ولكن من هذا الذي كان يستطيع أن يدرك مدى هذا الخطأ في الوقت الذي واكبت فيه عودة ڤاسكو دا جاما - ١٤٩٨ - انتصار البرتغال في معركة الفلفل انتصاراً سرعان ما تحول إلى الاستغلال التجاري، حيث سارعت أوروبا المتاجرة إلى إرسال أنشط الرجال ليمثلوها في لشبونة؟ في ذلك الوقت الذي لاحت فيه البندقية، ملكة الأمس، حائرة ضائعة، وقد أصيبت في صميم ثروتها؟ ولنذكر أن السفن الجالية القادمة من البندقية إلى مصر لم تجد في الإسكندرية في عام ١٥٠٤ جوال فلفل واحداً[٢٠٨].

أنتڤرين، عاصمة عالمية مصنوعة من الخارج

ولكن لشبونة، على الرغم من أهميتها، لم تكن هي المركز الجديد للعالم، كانت في الظاهر

تمسك بالخيوط كلها فى يدها، ولكن مدينة أخرى ظهرت عليها، وكسبت السباق واحتلت موقع المركز: أنتفرين . وإذا كان اضمحلال البندقية وفقدانها موقع المركز يبدو لنا منطقياً، فإن فشل لشبونه يثير الاستغراب للوهلة الأولى ، ولكنه يرجع إلى أسباب يمكن شرحها على نحو ما، إذا نحن لاحظنا أن لشبونة ، وهى على قمة انتصارها، ظلت حبيسة عالم اقتصادى بعينه كانت قد أُدخلت فيه من قبل وحدد لها مكانها الذى لم تحد عنه؛ وإذا لاحظنا علاوة على ذلك أن شمال أوروبا لم يكف عن ممارسة دوره، وأن القارة الأوروبية شملها اتجاه التحول نحو قطبها الشمالى ، وهو اتجاه كانت له أسبابه ومبرراته؛ ونلاحظ أخيراً أن أغلب مستهلكى الفلفل والتوابل – ربما تسعة أعشارهم – كانوا فى شمال القارة الأوروبية .

ولكن علينا ألا نتسرع فى تفسير الحظ الذى تنزل فجأة على أنتفرين بأسباب مفرطة البساطة . كانت أنتفرين تقع منذ وقت طويل عند ملتقى المسارات التجارية والتبادل التجارى فى الشمال، وقال قائل إنها حلت محل بروجة فى إطار عملية بسيطة: مدينة تضمحل، ومدينة أخرى تحل محلها . ثم مرت السنوات وحلت أمستردام محل أنتفرين عندما استولى عليها أليسندرو فارنيزه Alessandro Farnese فى عام ١٥٨٥ . وأغلب الظن أن هذه الأفكار أتت وليدة منظور محلى ضيق .

والحقيقة أن الأمور كانت أكثر تعقيداً . فقد خلّفت أنتفرين البندقية مثلما – أو أكثر مما خلّفت – بروجة. كانت أنتفرين إبان قرن آل فوجار Fugger (٢٠٩) الذى كان فى الحقيقة قرن أنتفرين تقع فى قلب الاقتصاد العالمى كله وهو ما لم تبلغه بروجه أيام عظمتها . لم تكن أنتفرين إذن ببساطة وريثة منافستها القريبة على الرغم من أنها كانت مثلها قد تأسست بناء على نشاط من الخارج . كان وصول سفن جنوة إلى بروجة فى عام ١٢٧٧ قد رفع المدينة فوق قدرها .

كذلك كان تحول الطرق الدولية فى نهاية القرن الخامس عشر والتخطيط لكيان اقتصادى أطلنطى هما اللذين حددا مصير أنتفرين : فقد تغيرت أحوالها كلها عندما وصلت إلى أرصفة مينائها فى عام ١٥٠١ أول سفينة برتغالية محملة بالفلفل وجوزة الطيب، وكانت هذه السفينة أول الغيث (٢١٠).

فعظمة أنتفرين لم تكن من صناعتها . وهى لم تكن تملك من الوسائل ما كان يتيح لها أن تصنع هذه العظمة بنفسها لو هى قد أرادت. يقول هنرى بيرين (٢١١) :«لم تكن أنتفرين، شأنها شأن بروجة، تمتلك أسطولاً تجارياً.» وثمة نقص آخر اعتورها وهو أن مقاليد الحكم فيها لم تكن لا فى عام ١٥٠٠ ولا بعده فى أيدى التجار. كان أعضاء مجلسها، الذين أسماهم الإنجليز «لوردات» أنتفرين (٢١٢) ينتمون إلى بعض عائلات طبقة النبلاء المحدودة

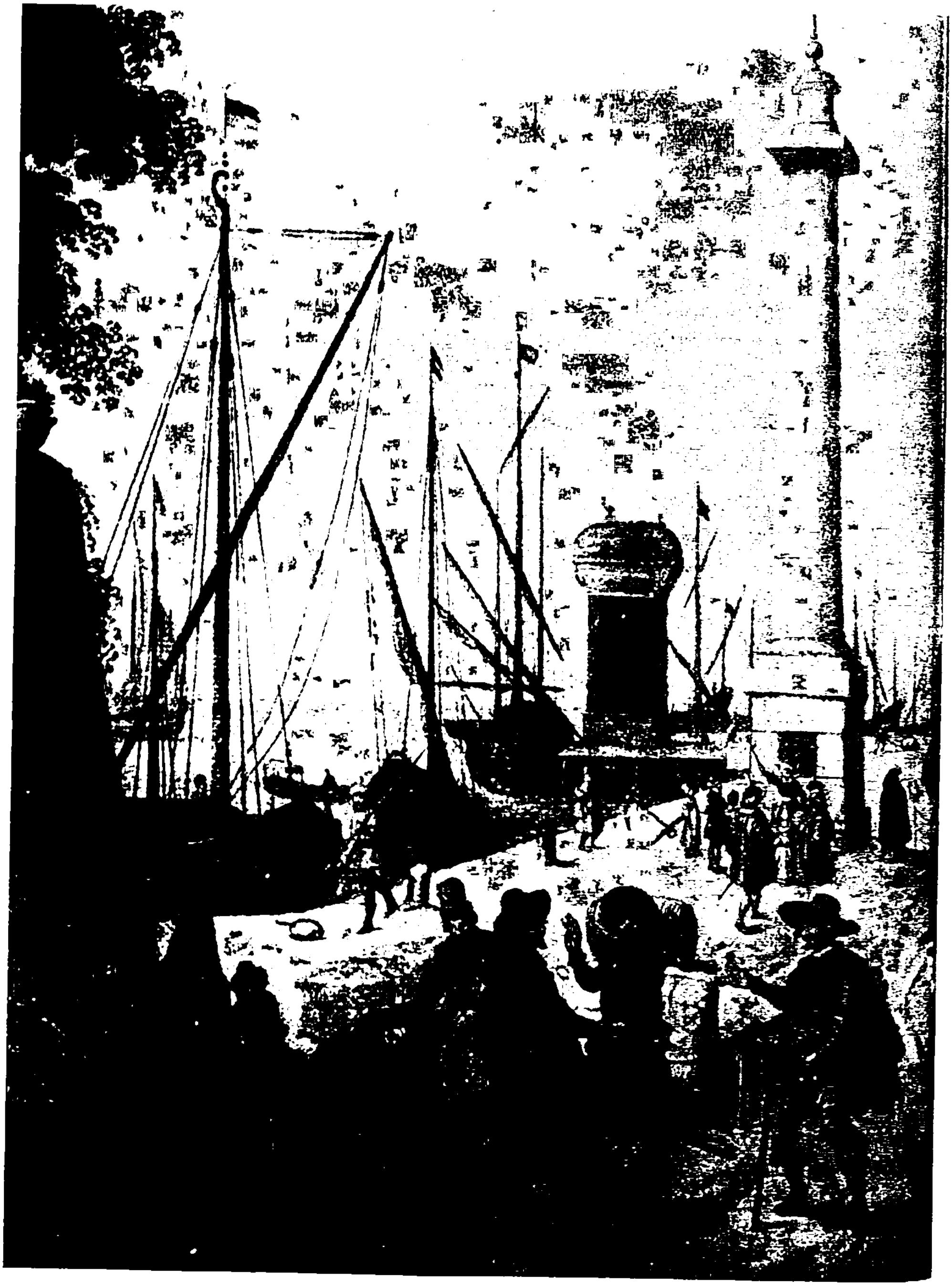
من ملاك الأرض ، وظلوا يمسكون بزمام السلطة طوال قرون. وكان محظوراً عليهم التدخل فى التجارة، وكان هذا الحظر غريباً، وكانت القرارات بشأنه من حيث هو مبدأ من مبادئ الحكم تتكرر فى إلحاح مما يوحى بأنه لم يكن فعالاً. ولم يكن لأنتفرپن تجار من أهلها على مستوى عالمى ؛ بل كان الأجانب هم الذين يقودون المسيرة ، منهم الهانزياتيون ومنهم الإنجليز بل والفرنسيون ، وكثير منهم من أبناء الجنوب الأوروبى : برتغاليون وإسبان وإيطاليون.

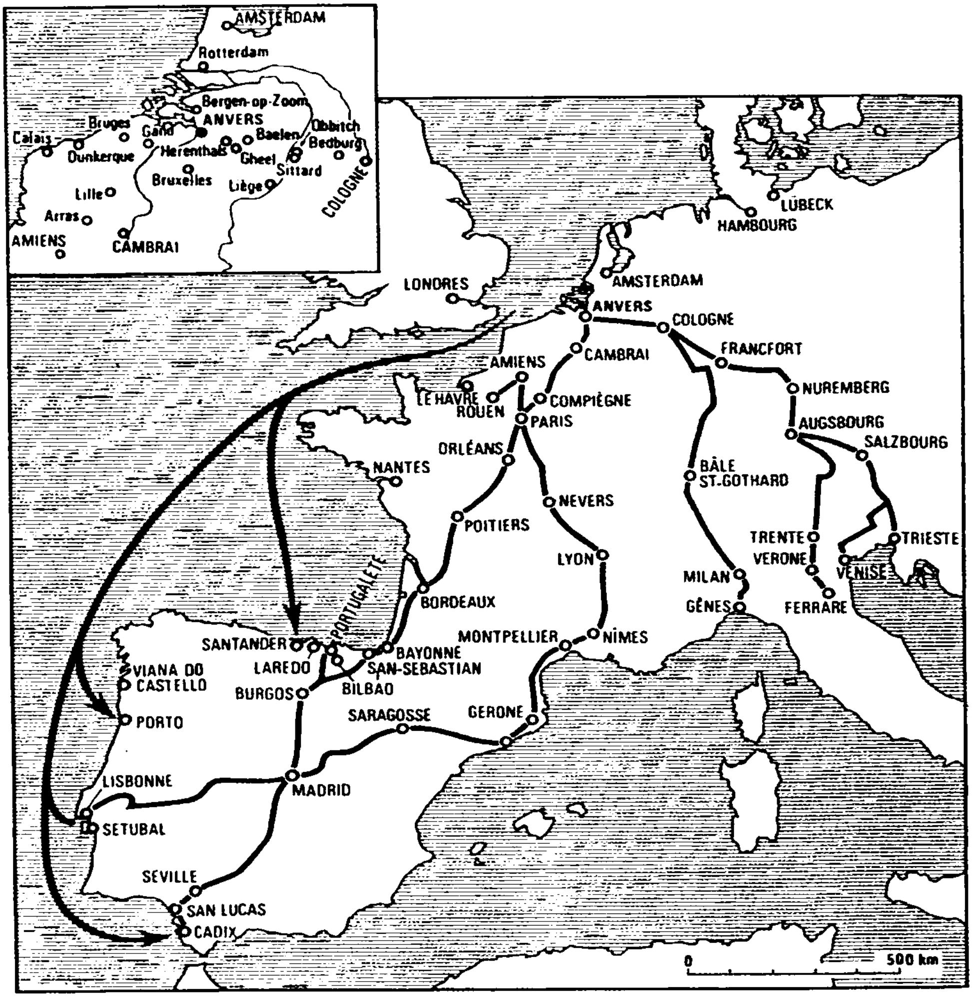
ومن الضرورى أن ننعم النظر فى التفصيلات الفارقة لنرى الأمورعلى حقيقتها. كانت أنتفرپن فى الحقيقة تمتلك أسطولاً (٢١٣) يضم نحو مائة من السفن الصغيرة التى تتراوح حمولتها بين ٨٠ و١٠٠ طن ، ولكن ما هى قيمتها بالقياس إلى السفن الأجنبية التى تجتاز نهر الشيلدة Schelde أو ترسو عند جزر ڤالخيرين Walcheren ، السفن الهولندية والزيلندية والبرتغالية والإسبانية والإيطالية والراجوزية والقطالانية والإنجليزية والبريتونية(٢١٤). أما لوردات أنتفرپن ، الذين قضى عليهم أن يتمسكوا بالفضائل وألا يمارسوا التجارة ، فكثيراً ما كانوا يشتغلون بإقراض الأموال (٢١٥) لا نقول فى الخفاء، بل فى علانية قلّت أو كثرت. وكانوا بهذا يخدمون على طريقتهم مصالح التجارة فى المدينة. ولكن هذا لم يمنع المدينة من أن تكتسى بكساء البراءة وطهارة اليد ؛ كان الآخرون هم الذين يلحون عليها، ويغزونها ويصنعون بريقها. لم تكن أنتفرپن هى التى تمسك العالم فى شراهة، بل العكس هو الصحيح ؛ كان العالم الذى خرج عن محوره فى أعقاب الاكتشافات الجغرافية وتأرجح فى اتجاه المحيط الأطلسى هو الذى تعلق بها فى شراهة، فلم يجد أفضل منها. لم تناضل أنتفرپن لتتربع فوق قمة العالم الظاهرة، بل صحت ذات صباح لتجد نفسها فوقها.

ومن حقنا أن نجرؤ على القول بأن أنتفرپن لم تبلغ الكمال على الفور عندما باشرت دورها. فلم تكن قد تعلمت الدرس الذى كان ينبغى عليها أن تتعلمه، لأنها لم تكن مدينة «مستقلة». كانت أنتفرپن قد أخضعت فى عام ١٤٠٦ لدوقية برابانت Brabant (٢١٦) فكانت تتبع أميراً ، صحيح أنها كانت تستطيع أن تحتال على الأمير، وكانت تحتال بالفعل لتؤخر تنفيذ الأوامر التى لا تعجبها . ونجحت على صعيد الممارسة الدينية فى الحفاظ على سياسة تسامح لا غنى عنها بالنسبة إلى ازدهارها (٢١٧). وقد لاحظ لودوڤيكو جيتشاردينى Lodovico Guicciardini، فى وقت متأخر، فى عام ١٥٦٧ على وجه التحديد، نزوع المدينة إلى الاستقلال ، فقال عنها «إنها كانت تقريباً تحكم نفسها وتسير أمورها كما لو كانت مدينة حرة» (٢١٨). ومع ذلك فلم تكن أنتفرپن مثل البندقية أو چنوة ، فقد عانت على سبيل المثال فى صميم نشاطها من نتائج الإجراءات النقدية التى اتخذتها «حكومة» بروكسل



ميناء أنتورين القديم لوحة منسوبة إلى س. فرانك S. Vranck محفوظة في متحف ماسي Massey بمدينة تارب Tarbes الفرنسية .





١٦ - الطرق التجارية الرئيسية من وإلى أنتفرين

كانت هذه الطرق تمر بالمحطات الإيطالية والمحطات الكبيرة فى لشبونة وإشبيلية. وكانت لهذه المسارات امتدادات لا تظهر على هذه الخريطة ، فى اتجاه البرازيل وجزر المحيط الأطلسى وسواحل أفريقيا. أى أنها لم تكن تصل إلى البحر المتوسط إلا على نحو غير مباشر. (نقلاً عن V. Vasquez de Prada, Lettres marchandes d'Anvers, I, s.d., p. 35.)

فى عام ١٥١٨ و فى عام ١٥٢٩ [٢١٩]. وعلينا أن نضيف أنها كانت إبان مجدها مدينة قديمة ، وسيطية ، على حد قول القائل [٢٢٠] ، اجتمعت لها خبرات مدينة سوق موسمية[٢٢١]. ولكنها كانت متفتحة ، ما فى ذلك شك ، وكانت تحتكم على مهارة فى معالجة الأمور التجارية التى تطلب القرار السريع. ولكنها كانت قليلة الخبرة، أو عديمة الخبرة فيما يتصل بالملاحة والتجارة البعيدة والتجمعات التجارية الحديثة. فكيف السبيل إلى النهوض على الفور بأعباء الدور الجديد كما ينبغى؟ وعلى الرغم من هذه الصعاب فلم يكن بد من أن تسارع على نحو إلى التصرف والارتجال ، وهكذا كانت أنتڤرپن مرادفة للارتجال.

مراحل

المجد فى تاريخ أنتڤرپن

كل شىء يشهد على أن الدور الجديد الذى أنيط بأنتڤرپن كان يعتمد بشكل أو آخر على الفرص الدولية الخارجية. كانت البندقية بعد ألوان من النضال لا تنتهى إلى نهاية قد نعمت بعصر طويل من الهيمنة التى لا جدال فيها امتد من عام ١٣٧٨ إلى عام ١٤٩٨. وعندما مرت أمستردام بظروف مشابهة دامت هيمنتها ما يربو على قرن من الزمان. أما أنتڤرپن فقد عرفت على العكس من هذه المدن مرحلة مضطربة استمرت من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٥٦٩ شهدت فيها المصادمات والانتفاضات والبدايات المتكررة، فقد كانت ساحتها تتأرجح فلا تكف عن التأرجح، على الرغم من – أو نتيجة لـ – خطوط القوى المختلجة التى كانت تتلاقى عندها فتحمل إليها هبات عديدة وتحمل إليها أيضاً إرادة قاهرة مستبدة مختلطة غامضة تأتى من أوروبا التى شغلت بالقبض على زمام العالم. كان السبب الرئيسى لحيرة أنتڤرپن – كما يتضح للإنسان بعد قراءة الكتاب الكلاسيكى الذى ألفه هرمان فان در فى Hermann Van der Wee [٢٢٢] يكمن فى أن الاقتصاد الأوروبى كله لم يكن ، حتى القرن السادس عشر، فى وسط الاتجاهات المتقلبة والمفاجاءات التى أصابته، قد عرف السبيل إلى تحقيق سرعة فعالة وتوازن مستتب يستمر وقتاً طويلاً. كان يكفى أن تتلقى أنتڤرپن ضربة أقوى قليلاً من المألوف لكى تضطرب أحوالها ، وتخرج عن توازنها، وتنحرف عن طريقها وتقع فى حيص بيص ، أو على العكس لكى تنهض من عثرتها وتزدهر، فقد كان نماؤها رهناً باتجاه النشاط الاقتصادى الأوروبى.

ولا نكاد نبالغ إذا قلنا إن الحياة اتصلت أسبابها فى أنتڤرپن كما لو كانت ثلاث مدن متشابهة ومتباينة قد تعاقبت وتطورت كل واحدة فى مرحلة صعود تبعتها سنوات ثقال.

هذه المراحل الثلاث المتعاقبة من الصعود شهدتها السنوات ١٥٠١ إلى ١٥٢١ ثم ١٥٣٥ إلى ١٥٥٧ ثم ١٥٥٩ إلى ١٥٦٨، وكانت المرحلة الأولى منها متأثرة بالبرتغال، وكان العامل

الأساسى فيها هو الفلفل ، ولكن البرتغال كما بين هرمان فان در فى Hermann Van der Wee [٢٢٣] لم تكن تلعب دورها إلا فى إطار التواطؤ بين ملك لشبونة، سيد التوابل، وبين تجار جنوب ألمانيا ، سادة الفضة، وهم آل فيلزر وآل هوخشتيتر ، وآل فوجار وكان آل فوجار هم أشد الجميع بأساً وأسعدهم حظاً. أما مرحلة الصعود الثانية فكان الفضل فيها لإسبانيا وللفضة ، وكانت الفضة فى هذه المرة فضة أمريكا التى أخرجت من بطون مناجمها منذ ثلاثينيات القرن ومكنت سادتها السياسيين من الإسهام إسهاماً حاسماً فى اقتصاد مزدهر. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد جاءت نتيجة العودة إلى السلام بعد معاهدة كاتو كامبريزى Cateau-Cambrésis فى عام ١٥٥٩ والانتفاضة العارمة التى حققتها الصناعة فى أنتڤرين وفى الأراضى الواطئة . ولكن ألم يكن دفع الصناعة فى ذلك الوقت يشير إلى محاولة أخيرة للخروج من مأزق؟

مرحلة الصعود الأولى

والخيبة الأولى

لم تكن أنتڤرين حول عام ١٥٠٠ إلا كالصبى المتدرج الذى يتعلم الحرفة، ولكن برابانت وفلاندريا من حولها كانت بلاداً عامرة بالسكان دخلت مرحلة من النشاط والهمة . وأغلب الظن أن تجارة المدن الهانزياتية كانت قد تضعضعت على نحو ما [٢٢٤] : فقد حل السكر القادم من جزر المحيط الأطلسى محل عسل النحل ، وحل الحرير المترف محل الفراء؛ بل إن سفن هولندة وزيلندة كانت فى بحر البلطيق تنافس سفن الهانزياتيين. ونحن نرى الإنجليز يجعلون من أسواق بيرج أوپ زوم Berg op Zoom وأنتڤرين محطة تمر بها أقمشتها الصوفية التى كانت ترسل دون تجهيز ثم تصبغ هناك وتباع فى جنبات أوروبا ، وبخاصة أوروبا الوسطى [٢٢٥]. والميزة الأخيرة التى امتازت بها أنتڤرين تتمل فى أن التجار الألمان، وبخاصة أبناء الجنوب الألمانى، أقاموا بأعداد كبيرة فى المدينة، وتبين بحوث حديثة [٢٢٦] أنهم هم الذين سبقوا إلى تفضيل أنتڤرين على بروجة لأنها كانت قريبة المنال من وجهة نظرهم، وكانوا يوردون إلى المدينة نبيذ الراين والنحاس والفضة، وكانت الفضة هى التى صنعت ثراء مدينة أوجسبورج فى الجنوب الألمانى وثراء رجال المال والتجارة فيها.

.فلما أتى الفلفل مباشرة إلى أنتڤرين بعد تمكن البرتغاليين من الرحلة البحرية حول أفريقيا، تغيرت المعطيات العامة للتبادل التجارى دفعة واحدة. رست أول سفينة محملة بالفلفل فى أنتڤرين فى عام ١٥٠١ ؛ وفى عام ١٥٠٨ أنشأ ملك البرتغال فى أنتڤرين وكالة فلاندريا أو فايتورية فلادندريا Feitoria de Fiandra [٢٢٧] وهى فرع من المؤسسة الأم لتجارة الهند القائمة فى لشبونة. ولكن لماذا اختار الملك أنتڤرين دون غيرها؟ قال قائل إنه

اختارها لأن غالبية زبائن الفلفل والتوابل يتمركزون فى أوروبا الشمالية والوسطى، فى تلك البقاع التى كان فندق الألمان بالبندقية يورد إليها. وليس من شك فى أن البرتغال كانت لها علاقات ملاحية قديمة ببقاع فلاندريا. وأخيراً لأن البرتغال، وإن صح أنها وصلت بعد جهود طويلة إلى الشرق الأقصى، لم تكن تحتكم على موارد وخبرات البندقية لتحافظ على ثروتها وتدبر أمورها، أى أنها لم تكن تحتكم على القدرة على تنظيم عمليات تصريف التوابل من منطقة إلى أخرى كانت رحلات الذهاب والإياب بين الهند وأوروبا تتطلب تدبير مبالغ مالية هائلة مقدماً، وعندما تعرضت السفن المحملة بالفلفل والتوابل فى المحيط الهندى لعمليات النهب الأولى أصبح من الضرورى تسديد الثمن نقداً بالفضة أو النحاس. فلما نزلت البرتغال عن عمليات التصريف لآخرين، وهو النهج الذى انتهجته فيما بعد شركات الهند الكبيرة، حيث تولى الأخرون مشقة التصريف، وأعباء فتح حسابات ائتمانية لتجار القطاعى الذين كانوا يعطونهم مهلة تسديد بين ١٢ و ١٨ شهراً. لهذه الأسباب كلها وضع البرتغاليون ثقتهم فى أنتڤرپن. ولعلهم كانوا يتوقعون منها أن تفعل بالنسبة للفلفل والتوابل ما كانت تفعله بالنسبة للأقمشة الصوفية الإنجليزية. كان البرتغاليون يوردون إلى أنتڤرپن الفلفل والتوابل ويجدون هناك ما يحتاجون إليه من نحاس وفضة المناجم الألمانية لتسديد حساباتهم فى الشرق الأقصى.

أضف إلى هذا أن نشاط أنتڤرپن فى تصريف الفلفل والتوابل كان فعالاً فى أوروبا الشمالية. وما مرت أعوام قلائل حتى تحطم احتكار البندقية، أو تضعضع. وفى الوقت نفسه تحول النحاس والفضة بشكل مكثف من البندقية إلى لشبونة. فى عام ١٥٠٢ - ١٥٠٣ كان ٢٤٪ فقط من النحاس المجرى الذى يصدّره آل فوجار يصل إلى أنتڤرپن؛ أما فى عام ١٥٠٨ - ١٥٠٩ فارتفعت النسبة إلى ٤٩٪ بينما كانت نسبة ما يذهب إلى البندقية ١٣٪(٢٢٨). وفيما يختص بالفضة لدينا بيان رسمى من حكومة الأراضى الواطئة، يرجع إلى عام ١٥٠٨، يقدر بنحو ٦٠٠٠٠ مارك marcs (٢٢٩) [أى نحو ٤٨٠٠٠ أوقية] وزن الفضة التى تنتقل عبر أنتڤرپن إلى لشبونة: أى أن الغرب كان يُفرغ ما فى جعبته من الفضة خدمة للتجارة البرتغالية. وكان التجار الألمان نتيجة لهذا فى قلب النشاط التجارى المتعاظم الذى رفع أنتڤرپن إلى أعلى، وبخاصة آل شيتس Schetz فى مدينة آخن Aachen، التى يسميها الفرنسيون إيكسلاشاپيل Aix-la-Chapelle، وكانت مركزاً هاماً لصناعة النحاس(٢٣٠). أو آل إيمهوف Imhof وآل ڤيلزر Welser وآل فوجّار Fugger فى مدينة أوجسبورج بالجنوب الألمانى. وتراكمت أرباحهم فزاد رأسمال إيمهوف من عام ١٤٨٨ إلى عام ١٥٢٢ بنسبة ٨,٧٥٪ سنوياً؛ وبلغت نسبة زيادة رأس المال السنوية بالنسبة لآل ڤيلزر ٩٪ فى الفترة من ١٥٠٢ إلى ١٥١٧؛ أما رأسمال آل فوجّار فحقق زيادة كلية قدرها ٥٤,٥٪ بين عام ١٥١١ وعام ١٥٢٧ (٢٣١). فى هذا العالم الذى شمله تحول سريع واجهت

المؤسسات التجارية الإيطالية من الصعاب أعسرها : فأفلس آل فريسكوبالدى Frescobaldi فى عام ١٥١٨؛ وصفى آل جُوالتروتّى أعمالهم فى عام ١٥٢٣ (٢٣٢).

ولكن ثراء أنتڤرين تأخر فى الوصول إلى حيث ينشىء سوق مال حقيقية ، فلم تكن مثل هذه السوق تستطيع أن تعيش إلا مرتبطة بكمبيالات وإمكانات تسديد وائتمان من خلال المراكز المالية فى أوروبا – وبخاصة ليون وجنوة و أسواق قشتالة– ولهذا لم تنخرط أنتڤرين فى هذا المضمار إلا فى بطء لا مراء فيه. فهى لم تقم علاقات بمدينة ليون التى كانت تقود فى ذلك الوقت الحركة التجارية فى إطارها العام إلا بين عام ١٥١٠ و ١٥١٥ (٢٣٣).

وبدأت أنتڤرين منذ عام ١٥٢٣ تعانى من ضيق استمر سنوات نكراء، فقد أصابت الحروب بين آل ڤالوا وآل هابسبورج بين عام ١٥٢١ وعام ١٥٢٩ التجارة الدولية بالشلل، وأدت بالتالى إلى اضطراب السوق المالية فى أنتڤرين التى كانت فى بداياتها. وفى السنوات الثلاثينية من القرت اختلت موازين سوق الفلفل والتوابل . أولاً تولت لشبونة أمر توزيع هذه البضائع بنفسها ففقد فرع الوكالة البرتغالية الفلاندرية – الفايتوريا دى فلاندريا – مبررات وجوده وتمت تصفيته فى عام ١٥٤٩ (٢٣٤). وربما صح السبب الذى ذكره ماجالهاس جودينهو V. Magalhaes Godinho (٢٣٥) والذى يتلخص فى أن البرتغال وجدت على مقربة منها فى إشبيلية الفضة المجلوبة من أمريكا فى الوقت الذى كانت مناجم ألمانيا فيه قد اضمحلت حتى توقفت عن الإنتاج نهائياً تقريباً ابتداءً من عام ١٥٣٥(٢٣٦). كذلك تحركت البندقية ، كانت تبيع فلفلاً وارداً من المشرق أغلى ثمناً من فلفل لشبونة ، ولكنه كان أعلى جودة (٢٣٧)، مما يفسر أن وارداتها من الشرق الأدنى تزايدت حول عام ١٥٣٠ وتزايدت أكثر بعد عام ١٥٤٠ . فى عام ١٥٢٣ – ١٥٢٤ كان نصيب البندقية من تجارة الفلفل فى ليون ٨٥ ٪. وليس من شك فى أن لشبونه استمرت فى إرسال الفلفل البرتغالى إلى أنتڤرين التى انتعشت به سوقها : فقد بلغ عدد السفن التى رست على جزيرة ڤالخيرين من نوفمبر ١٥٣٩ إلى أغسطس ١٥٤٠ حاملة الفلفل إلى أنتڤرين ٣٢٨ سفينة برتغالية (٢٣٩). ولكن الحركة التجارية الجديدة آنذاك لم يعد الفلفل فيها المحرك الذى لا يدانيه سواه. والبرتغال لم تتمكن من احتكاره، بل كانت تقتسم تجارته مع البندقية اقتسام مناصفة تقريباً، وظل هذا الاقتسام قائماً ترسخ أقدامه على نحو ما. وليس هناك ما يمنع من أن نقبل بأن الانحسار الاقتصادى الذى حدث فى منتصف القرن السادس عشر لعب دوره أيضاً فيما لقيته أنتڤرين من صعاب.

أنتڤرين
وصعودها الثانى

أما الذى بث الثراء من جديد فى أنتڤرين فكان زيادة وارداتها من الفضة الأمريكية عبر إشبيلية. ولقد توفرت الفضة فى إسبانيا فى عام ١٥٣٧ حتى إن حكومة كارل الخامس

شارلكان اضطرت إلى رفع قيمة الذهب، فبعد أن كانت العلاقة بين الذهب والفضة ١ إلى ١٠,١١ أصبحت ١ إلى ١٠,٦١ (٢٤٠). وكان هذا السيل من الثراء هو الذى منح إسبانيا (والأصح أن نقول قشتالة) البعد السياسى والاقتصادى الجديد. وهكذا وجد آل هابسبورج أنفسهم، فى شخص كارل الخامس شارلكان، سادة إسبانيا وسادة الأراضى الواطئة، وسادة الإمبراطورية، وسادة إيطاليا التى أحكموا قبضتهم عليها منذ عام ١٥٢٥ (٢٤١). ولما كانت سياسة الإمبراطور شارلكان تضطره إلى تدبير مبالغ متعددة تدفع فى ربوع أوروبا المختلفة فقد ارتبط منذ عام ١٥١٩ بتجار أوجسبورج الذين قدموا إليه القروض ، وكانت أنتفرين بالنسبة إلى هؤلاء التجار هى العاصمة الحقيقية. كان آل فوجار وآل فيلزر يدبرون الأموال التى ما كان الإمبراطور يستطيع بدونها أن يمارس سياسة إمبراطورية. ومعنى هذا أن الإمبراطور لم يكن فى تلك الظروف يستطيع أن يتخلى عن الخدمات المالية التى يقدمها إليه سوق المال فى أنتفرين، تلك السوق التى تكونت على وجه التحديد بين عام ١٥٢١ وعام ١٥٣٥ إبان السنوات الصعاب التى مرت بها التجارة ، وهكذا كانت القروض المقدمة إلى الإمبراطور تمثل الاستخدام المثمر الوحيد لرؤوس الأموال، وكانت فوائد القروض عالية تتجاوز عادة ٢٠ ٪ (٢٤٢).

وجرى على إسبانيا آنذاك ما جرى على البرتغال. فما واجهت إسبانيا مهمتها الجديدة فيما وراء المحيط الأطلسى، مهمة استغلال أمريكا وإعمارها، حتى تبينت أنها لا تستطيع الوفاء بها إلا بمساعدات متعددة من أوروبا. كانت تحتاج من البلطيق إلى الخشب والعروق والمراين والقطران والسفن والقمح والجاودار؛ وكانت تحتاج من البلاد الواطئة وألمانيا وانجلترة وفرنسا إلى المنتجات المصنعة والمنسوجات التيلية والمنسوجات الصوفية الرقيقة والمصنوعات المعدنية . وكانت الصفقات هائلة أحياناً. فقد ربَت كميات الأقمشة التى خرجت من أنتفرين فى عام ١٥٥٣ متجهة إلى إسبانيا والبرتغال (٢٤٣) عن ٥٠٠٠٠ مقطع. وأصبحت سفن زيلندة وهولندة المهيمنة على المواصلات بين فلاندريا وإسبانيا منذ عام ١٥٣٠ وعلى نحو مؤكد منذ عام ١٥٤٠، حتى لقد تحولت سفن خليج بسكايا إلى خط كاريرا دى إندياس وكان من الضرورى ملء الفراغ الذى نشأ عن هذا التحول وأصاب الملاحة بين أنتفرين وبلبائو. فلا غرابة إذن إذا وجدنا شارلكان فى حربه على تونس فى عام ١٥٣٥ وفى حربه على الجزائر فى عام ١٥٤١ يطلب عشرات وعشرات من السفن الهوركية الفلمنكية لنقل الرجال والخيول والعتاد والمؤن... بل لقد حدث أن طلبت سفنٌ من الشمال لتدعم أساطيل الكاريرا دى إندياس (٢٤٤). وهكذا فقد كانت هذه العلاقة الموفقة بين الشمال وبين شبه جزيرة إيبريا بالغة الأهمية فى تاريخ إسبانيا والعالم ، وهو موضوع سنعود إليه مرة أخرى (٢٤٥).

وفى المقابل كانت إسبانيا ترسل إلى أنتفرين الصوف ، وكان من قبل يرسل إلى بروجه وحدها [٢٤٦] ، وترسل إليها الملح والشب والنبيذ والفواكه المجففة والزيت ، بالإضافة إلى منتجات تجلبها من وراء البحار مثل القرمز وأخشاب الصباغة الأمريكية وسكر الكناريا . ولكنها لم تكن كافية لإحداث التوازن بين الصادرات والواردات، وكان على إسبانيا أن ترسل النقود وسبائك الفضة لتسد العجز، وكثيراً ما كانت السبائك تسك ويعاد ضرب النقود فى دار السكة فى أنتفرين [٢٤٧]. وهكذا أصبحت الفضة الأمريكية عصب الثراء فى أنتفرين وأصبح التجار الإسبان هم مصدر الحياة فى المدينة. وبعد أن كانت أنتفرين فى صباها فى مطلع القرن مدينة ذات مسحة برتغالية وألمانية أصبحت مدينة إسبانية الطابع . وانتهى بعد عام ١٥٣٥ الركود التجارى وما استتبعه من بطالة. وسار التحول بخطى طيبة وتعلم كل إنسان الدرس واتجهت الأنظار إلى أنتفرين. وهذه هى مدينة ليْدن الصناعية تغلق فى عام ١٥٣٠ وكالتها التى كانت قد أقامتها فى أمستردام لتبيع أصوافها إلى بلاد البلطيق، وتفتتح وكالة بدلاً منها فى أنتفرين فى عام ١٥٥٢ لتوجه أقمشتها الصوفية إلى أسواق إسبانيا والعالم الجديد وبلدان البحر المتوسط [٢٤٨].

ولا جدال فى أن السنوات من ١٥٣٥ إلى ١٥٥٧ هى فى تاريخ أنتفرين سنوات الصعود إلى أعلى درجات الرفعة . فلم تشهد المدينة من قبل ما شهدته أنذاك من ازدهار. وأخذت تتسع ولا تكف عن الاتساع ، فبينما كان عدد سكانها فى عام ١٥٠٠، فى بداية طريقها إلى المجد، بين ٤٤ و ٤٩ ألف نسمة، تجاوز المائة ألف بلا شك قبل عام ١٥٦٨؛ وارتفع عدد بيوتها من ٦٨٠٠ إلى ١٣٠٠٠ ، أى تضاعف تقريباً . ومُهدت الميادين الجديدة، ومدت الشوارع الجديدة المستقيمة حتى بلغ طولها الكلى ٨ كيلومترات، وأنشئت بنية أساسية، ومراكز اقتصادية، وامتلأت المدينة بأعمال البناء [٢٤٩]. وبلغ الترف أوجه وشهدت رؤوس الأموال والأنشطة الاقتصادية والثقافية سنوات سعدها . وإن لم يكن سعداً خالصاً دون آثار سلبية بطبيعة الحال فقد واكب الثراء غلاء الأسعار وارتفاع الأجور، وازدادت الهوة بين الأغنياء والفقراء، فازداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وتضخمت طبقة بروليتاريا تأتلف من عمال غير مؤهلين، وحمالين وشيالين وعتالين وسعاة... وتغلغل الخلل فى الاتحادات الحرفية القوية حيث انتصر نمط العامل الأجير على نمط الحرفى الحر. فبلغ عدد العمال الذى استخدموا بالأجر فى اتحاد الحرفيين الخياطين فى عام ١٥٤٠ أكثر من ألف عامل كانوا جميعاً إما غير مؤهلين أو نصف مؤهلين. وحصل المعلم الحرفى على الحق فى استخدام ٨ عمال، زادوا إلى ١٦ ثم إلى ٢٢ عاملاً : هكذا اختلف الوضع اختلافاً كبيراً عما كان عليه متمثلاً فى الإجراءات الصارمة لصالح الحرفى التى اتخذت فى إيبرن [٢٥٠] ... وتكونت المصانع اليدوية المانوفاكتورة فى مجالات جديدة : تكرير الملح ، وتكرير السكر، والصابون، والصباغة؛ وكانت هذه المصانع اليدوية تستخدم المساكين بأجور منخفضة انخفاضاً لا

يتصوره العقل، ما كانت تزيد على ٦٠٪ مما يحققه العامل المؤهل من كسب . . وليس من شك فى أن شريحة العمال غير المؤهلين كانت تحد من إمكانية اللجوء إلى الاضراب الذى كان سلاح العمال المؤهلين. ولكن عدم القدرة على الإضراب، كان صبراً على مضض تبعته الهوجة، ثم الثورة العنيفة.

وتعرضت فترة الثراء الثانية فى أنتڤرپن إلى ضربة عنيفة سددها إليها إفلاس إسبانيا فى عام ١٥٥٧، ذلك الإفلاس الذى شملت آثاره كل البلدان التابعة للإمبراطور، كما شملت فرنسا التى أحاطت هذه البلدان بها ، فانهارت ليون فى نفس الوقت الذى انهارت فيه المالية الملكية فى حكم هنرى الثانى فى عام ١٥٥٨. وهكذا انقطع تيار المال الذى كان عصب الحياة الاقتصادية فى أنتڤرپن، ولن يتصل من انقطع منه على نحو مرضٍ بعد ذلك، وسيخرج رجال المال الألمان من اللعبة فى قشتالة، وسيحل محلهم رجال المال من أبناء جنوة. هكذا انتهى «عصر فوجّار» .



منظر انتڤرپن حول عام ١٥٤٠، لوحة فى متحف الملاحة القومى National Scheepvaartmuseum

نهضة

صناعية

وعاد الاقتصاد في أنتفرين يحقق نهضة أخرى على مستوى آخر، وكانت تلك هي مرحلة النهضة الثالثة في أنتفرين. ما تم عقد اتفاق السلام في كاتو كامبريزي Cateau-Cambrésis في عام ١٥٥٩ الذي بدد مخاوف الحرب بين آل ڤالوا وآل هابسبورج، حتى عادت التجارة أدراجها إلى إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبلطيق حيث تأكدت حركة تجديد عجيبة أخذ بها الهانزياتيون، وفي هذه الفترة أنشئت في أنتفرين دار الهانزه البديعة في أنتفرين [٢٥١]. وعلى الرغم من التوتر العسكري بين فرنسا وإنجلترة، وبين الدنمرك والسويد وبولندة، وعلى الرغم من الاستيلاء على بعض السفن ومصادرتها في المانش وبحر الشمال أو بحر البلطيق، فإن المسارات التجارية من وإلى أنتفرين عادت إليها الحياة من جديد وإن لم تصل إلى المستوى الذي كان قائماً قبل الأزمة [٢٥٢]. ثم جاءت العوائق من جانب انجلترة. فقد ألقى تقييم الجنيه الاسترليني في مطلع عصر إليزابث بالاقتصاد الإنجليزي في هوة أزمة اقتصادية عميقة تفسر تبرم الإنجليز بالهانزياتيين وبتجار الأراضي الواطئة. وفي عام ١٥٦٧ اختار الإنجليز بعد الكثير من التردد هامبورج لتكون محطة تصريف أقمشتهم الصوفية، كانت هامبورج تتيح لهم إلى السوق الألمانية منفذاً أسهل من أنتفرين وكانت علاوة على ذلك تتيح دون ريث إمكان تجهيز الأقمشة الصوفية الإنجليزية الخام وبيعها [١٥٣]. وكان هذا الاختيار ضربة شديدة وجهت إلى أنتفرين. ثم جاء توماس جريشام العليم بسوق أنتفرين فأرسى حجر الأساس في عام ١٥٦٦ لبورصة لندن London Exchange. وكانت إنجلترة في هذا المجال أيضاً تسعى إلى الاستقلال عن أنتفرين، وكأنها كانت تتمرد تمرد الابن على أبيه.

في هذه الظروف بحثت أنتفرين عن خلاصها ووجدته في الصناعة [٢٥٤]. لم تعد رؤوس الأموال هناك تستغل استغلالاً كاملاً في التجارة أو في القروض العامة، فتحولت إلى المصانع اليدوية وأدت إلى حدوث نهضة «فائقة للمألوف» في صناعة المنسوجات الصوفية والتيلية والجوبلان، حتى إن من كان يتطلع إلى المدينة في عام ١٥٦٤ كان يستطيع أن يتنبأ بثرائها الوشيك. أما ما بدد هذا الثراء فلم يكن الاقتصاد وحده، بل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والدينية الواسعة المدى في الأراضي الواطئة.

ويصف السياسيون ما حدث بأنه أزمة تقوم على العصيان. والحقيقة أن ثورة دينية جاءت من الأعماق تصاحبها في الخفاء أزمة اقتصادية واضطرابات اجتماعية من أثر الغلاء [٢٥٥]. وليس في برنامجنا أن نقص قصة هذه الثورة أو أن نحللها، المهم في نظرنا، أن نتوقف عند العاصفة التي غشيت أنتفرين منذ البداية. ولقد اجتاحت المدينة موجة كالوباء

استهدفت تحطيم الصور، وهزت المدينة المذهولة ذهولاً كاملاً يومين كاملين يوم ٢٠ ويوم ٢١ أغسطس من عام ١٥٦٦ [٢٥٦]. وكان يمكن أن تهدأ الأحوال بناء على ما قبلت به مارجريته فون بارما من حلول وسط وتنازلات [٢٥٧] ولكن فيليب الثانى اختار سبيل الصرامة، وما مر عام على هوجة أنتڤرين حتى كان دوق ألبا قد وصل إلى بروكسل على رأس حملة[٢٥٨]، وعاد النظام بالقوة، ولكن الحرب التى كانت نيرانها تضطرم فى الخفاء لن تلبث أن ترتفع ألسنتها فى أبريل من عام ١٥٧٢، وهانحن أولاء نرى الإنجليز فى عام ١٥٦٨ [٢٥٩] فى المانش وفى بحر الشمال يستولون على السفن المحملة ببالات الصوف والفضة الموجهة إلى دوق ألبا، ويغنمون الفضة المهربة. وكان هذا يعنى أن الاتصال البحرى بين الأراضى الواطئة وإسبانيا انقطع من الناحية العملية.

وليس من شك فى أن أنتڤرين لن تموت فى الحال، فقد ظلت زمناً طويلاً مركزاً هاماً، ومكان تجمع صناعات، ومحطة مالية بالنسبة إلى السياسة الإسبانية، ولكن الأموال والكمبيالات اللازمة لدفع رواتب القوات المجيشة فى خدمة إسبانيا جاءت فى هذه المرة من الجنوب عن طريق محطة چنوة، وهكذا أدى تحول مسار المال السياسى الذى طلبه فيليب الثانى إلى انتقال مركز أوروبا إلى چنوة. وسجلت المواقع البعيدة، وبالذات فى منطقة البحر المتوسط، سقوط أنتڤرين، وهو موضوع سأتعرض له بعد قليل.

أصالة

أنتڤرين

كان ثراء أنتڤرين الذى لم يدم إلا وقتاً قليلاً نسبياً يمثل على أية حال حلقة هامة، لها قدر من الأصالة فى تاريخ الرأسمالية.

وليس من شك فى أن أنتڤرين تعلمت الكثير من الضيوف الأجانب، فقد نقلت عن الإيطاليين نظام التقييد المزدوج فى المحاسبة، وهو النظام الذى علموه لأوروبا كلها؛ كذلك تعلمت أنتڤرين عمليات تسويات الحساب على المستوى الدولى، مستخدمة الوسيلة التى استخدمها العالم كله، ألا وهى الكمبيالة، وإن أخذت نفسها بشىء من الحرص والتضييق فى هذا الأسلوب الذى أدخلها على أية حال فى دوائر انتقال رؤوس الأموال والقروض من مكان إلى مكان. ولكن أنتڤرين ابتدعت حلولها الخاصة من حين لآخر.

ففى عام ١٥٠٠ وجدت نفسها مطالبة كل يوم فى إطار الدائرة العادية لحياتها اليومية، بالوفاء بمتطلبات تفتقت عن مواقف فوجئت بها وكانت سبباً فى «توترات هائلة» [٢٦٠]. فلم يكن لأنتڤرين ما كان لبروجة من تنظيم مصرفى حقيقى، وربما كان السبب فى ذلك، كما

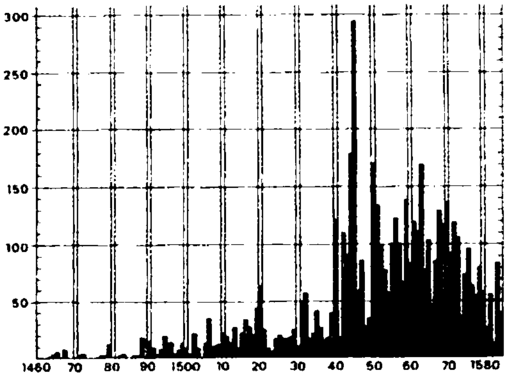
يقول هرمان فان در فيه Hermann Van der Wee، اجراءات الحظر التى اتخذها دوقات بورجونديا – فى عام ١٤٣٣ ثم ١٤٦٧ و١٤٨٠ و١٤٨٨ و١٤٩٩ – وهى اجراءات أدت إلى تحطيم كل محاولة فى هذا السبيل. فلم يكن التاجر فى أنتفرپن يستطيع ما يستطيعه التاجر فى ريالتو من «كتابة» دينه أو قرضه فى دفاتر من نوع دفاتر رجال المال المصرفيين لتسويه ما له وما عليه بالمقاصة. كذلك لم يكن فى مقدوره أن يقترض كما يقترض التجار فى كل المراكز التجارية، مستخدماً كمبيالة مسحوبة على مراسل فى فلورنسة أو غيرها، أو مسحوبة على أسواق أنتفرپن أو بيرج أوپ تسوم. ولم تكن السيولة النقدية تكفى لكل التسويات، ولهذا كان من الضرورى الالتجاء إلى «الورق»، إلى النقود الوهمية، لتسيير أمور التجارة، مع الالتزام على نحو أو آخر بممارسات لصيقة بالأرضية الصلبة للنقود السائلة.

كان الحل الذى لجأت إليه أنتفرپن نابعاً من خبرة أسواق برابانت الموسمية (٢٦١) وكان بسيطاً كل البساطة ويتمثل فى التسوية فى الاتجاهين – ماله وما عليه – باستخدام سندات واجبة الدفع : كان التاجر الذى يصدرها يلتزم فيها بدفع مبلغ كذا فى أجل محدد، وكانت سندات لحاملها. فإذا ما أردتُ أن أحصل على قرض فإننى أبيع مثل هذا السند الممهور بتوقيعى لمن يقبله. ولنفترض أن زيداً عليه مبلغ لى، فبدلاً من أن يعطينيه سائلاً، يعطينى سنداً بتوقيعه، ولى أنا أن أحوله إلى عمرو الذى عليه لى نفس المبلغ. وهكذا تلاحقت سندات القروض والائتمانات خالقة دورة إضافية تمتاز بميزة خاصة وهى أنها تنصهر كما ينصهر الثلج فى الشمس أو قل تتلاشى بعد أن تؤدى مهمتها، فقد كانت عمليات الإقراض والاقتراض تمحو بعضها بعضاً، كانت تلك عمليات من قبيل المعجزات يسمونها مقاصة سكونترو scontro أو كليرنج clearing، أو كما كانوا يقولون فى الأراضى الواطئة ريسكونترrescontre. كان السند الواحد أو قُل كانت الورقة الواحدة تتنقل من يد إلى يد حتى تتلاشى، كان الدائن الذى يتلقى السند على قبيل تسديد الاستحقاق هو المدين الأول الذى أصدر السند فى البداية (٢٦٢). ومن أجل ضمان عملية التظهيراستقرت قاعدة «التحويل» القديمة وانتشرت وعمت، تلك القاعدة التى ثبتت مسئولية «الدائن المصدر التى تستمر حتى المدين الأخير». وهذه المعلومة لها أهميتها، فقد أصبحت كلمة «التحويل» هى الكلمة التى فرضت نفسها، وغطت على كلمة «سند». وهكذا كان التاجر يكتب :« سأدفع بالتحويل حسب العرف التجارى القائم» (٢٦٣).

ولكن ضمانات العرف التجارى، مدعمة بالالتجاء إلى العدالة، ليست هى الشىء الأساسى. الشىء الأساسى هو سهولة هذه الطريقة وفعاليتها الهائلتين. أما إنها كانت

سهلة فيدل على ذلك أن بعض الكمبيالات التى ترد من عمليات تتصل بالتجارة فى أنتڤرپن كانت تتحول إلى سندات لحاملها قابلة للتحويل، كانت تنتقل على هذا الشكل من يد إلى يد. وإما إنها كانت فعالة فدليل ذلك أن تداولها كان يحل مشكلة شديدة أساسية واسعة الانتشار متغلغلة فى التجارة، هى مشكلة الخصم escompte أو بعبارة أخرى الثمن الذى يدفع إيجاراً للزمن. وهكذا فإن نظام الخصم الذى ستعرفه انجلترة فى القرن الثامن عشر (٢٦٤) هو استعادة لممارسات عُرفت من قبل. فأنا إذا اشتريت أو بعت سنداً قابلاً للتحويل ، فإن المبلغ المبين فيه ليس هو سعر شرائه ولا سعر بيعه، بل أنا عندما أشتريه نقداً ، فأنا أدفع أقل من القيمة المبينة فيه؛ وإذا أنا تلقيته مقابل دين لى، فإننى ألزم من يوقعه بأن يعطينى مبلغاً أكثر من قيمة الدين. ولما كان المفروض أن تكون قيمة سند الدين هى القيمة التى تدفع عندما يحل أجله ، فمعنى هذا أن قيمته فى البداية تكون أقل من قيمته فى النهاية. والخلاصة أن نظام سند الدين القابل للتحويل نظام مرن، ينظم نفسه بنفسه، وينمو فى خارج إطار النظام التقليدى للكمبيالات والبنوك. وجدير بالذكر أن هذه الطريقة الجديدة عرفت فى روان ولشبونه ويقيناً فى لندن التى تعتبر وريثة أنتڤرپن فى هذا المضمار. كذلك يجدر بالذكر أن أمستردام ظلت فى بداية صعودها وفى أثناء مجدها مرتبطة بنظام الكمبيالات التقليدى.

وهناك ما يغرى الباحثين إغراءً شديداً بأن يحسبوا لأنتڤرپن ألواناً من التقدم فى مضمار «الرأسمالية الصناعية» التى كانت ظاهرة فيها ظهورها فى المدن النشيطة الأخرى فى الأراضى الواطئة. وهذا هو ما فعله تيبور ڤيتمان Tibor Wittman (٢٦٥) فى كتاب لطيف يخالطه الحماس العاطفى ، وإن كنت أخشى أن يكون قد بالغ فى الانزلاق وراء النواحى النظرية. هل أتى القرن السادس عشر فى أنتڤرپن حقاً بجديد فى هذا المضمار بالقياس إلى ما كان قد أنجز فى جنت وبروجة وإيپرن - وبخاصة فلورنسة أو لوكّا أو ميلانو فى القرون السابقة؟ أنا أشك فى ذلك شكاً كبيراً، حتى إذا أخذنا فى اعتبارنا الإنشاءات المعمارية المتعددة التى أنشئت فى أنتڤرپن، والنشاط المبكر الذى شمل تنظيم المدينة والذى سبقت به كل المدن الأوروبية الأخرى، وشخصية رجل الأعمال الخرافى جلبرت ڤان شونبيكه Gilbert Van Schoonbecke . وقد صور هوجو سولى Hugo Soly إنجازات هذا الرجل الذى كلف حول عام ١٥٥٠ ببناء أسوار المدينة، فنظم ما يشبه مؤسسة التِّرُسْت الواسعة، مترئساً نحو خمسة عشر مصنع طوب، ومخاضة طَفل هائلة ، وجيارات، ومواضع استغلال أخشاب الغابات، وطائفة من بيوت العمالة، ولم يمنعه هذا من الاستعانة بعدد من المقاولين من الباطن. والخلاصة أنه كان أكبر رجل أعمال وأكبر مستفيد من التحول الهائل الذى شمل



١٧ - عدد التجار الفرنسيين فى أنتفرين من عام ١٤٥٠ إلى عام ١٥٨٥.
يتغير عدد التجار تقريباً تبعاً لحركة التجارة فى أنتفرين. (نقلاً عن E.Coornaert, Les Français et le commerce international à Anvers, II, 1961.)

أنتفرين بين عام ١٥٤٢ وعام ١٥٥٦. ولكن هل يكفى هذا سبباً للاستسلام للإغراء والحديث عن وجود رأسمالية صناعية مبكرة فى أنتفرين تزيد بها حسناتها حسنة إضافية؟

عصر جنوة

أبعاده وأهميته

كان قرن أنتفرين أو عصر أنتفرين هو عصر آل فوجّار؛ أما العصر الذى تلاه فكان عصر جنوة أو قرن جنوة ، والأفضل أن نبقى على كلمة عصر لأنه لم يطل إلى مائة عام بل امتد سبعين عاماً من عام ١٥٥٧ إلى عام ١٦٢٧ اتسمت بالهمينة الخفية الأريبة حتى لقد غفلت عنه عيون المؤرخين ردحاً طويلاً. وكان ريشارد إيرنبرج Richard Ehrenberg قد تنبه إلى وجوده وتحدث عنه فى كتابه القديم الذى ظهر فى عام ١٨٩٦ والذى ظل على الرغم من قدمه باقى القيمة لا ينال منه الزمن. وهذا هو فيليبى رويث مارتين Felipe Ruiz Martin يصدر كتابه «عصر جنوة» El Siglo de los Genoveses فيبين هذا العصر بأبعاده الحقيقية ، ولقد ظل المؤلف يتحرىّ الدقة ، ويتعقب الوثائق غير المنشورة بجهد لا يعرف الكلل أو الملل، فتأخر نشر الكتاب المذهل، ولم أقرأه إلا مخطوطاً.

وقد وصلت خبرات جنوة طوال ثلاثة أرباع القرن بأبنائها من رجال التجار والمال عن طريق التعامل فى رؤوس الأموال والقروض إلى حيث أصبحوا القابضين على مقاليد الحسابات والتسويات فى أوروبا. هذه الخبرات جديرة بأن تدرس فى حد ذاتها؛ وهى يقيناً أعجب مثل من أمثلة التمكز والتجمع حتى ذلك الحين فى تاريخ العالم الاقتصادى الأوروبى فقد كان المحور الذى دارت حوله محوراً يوشك ألا يكون مادياً. فلم تكن جنوة نفسها هى محور النشاط الاقتصادى فى مجموعه، وإنما تمثل المحور فى حفنة من رجال المال المصرفيين ، يمكن أن نعتبرهم بلغة العصر الحاضر شركة متعددة الجنسيات. وكانت هذه ناحية واحدة من نواحى التناقض فى مدينة جنوة العجيبة التى قل حظها من الامتيازات، ولكنها كانت تتجه، قبل وبعد «عصرها»، إلى الاندفاع عالياً نحو ذرى الحياة التجارية العالمية. لقد كانت جنوة دائماً، على ما يبدو لى، المدينة الرأسمالية بامتياز، وإن تغيرت صورتها من زمن لآخر بحسب المقاييس .

«ستار

من الجبال الوعرة»

جنوة ، ونهراها – نهر الشرق Riviera di Levante ونهر الغرب Riviera di Ponente – بقعة من المكان ضيقة أشد الضيق. وإذا قسناها بالنسبة إلى فرنسا فإن أبناء جنوة «تمتد أرضهم نحو ثلاثين فرسخاً على طول الساحل من موناكو إلى بقاع ماسّا Massa وما بين

سبعة وثمانية فراسخ فى السهل ناحية أراضى ميلانو. أما ما عدا ذلك فستار من الجبال الوعرة»(٢٦٦). على نحو ما جاء فى نص مخطوط يرجع إلى عام ١٦٩٢. على البحر عند مصب كل نهير صغير، عند كل خليج، مرسى أو قرية أو مدينة صغيرة، على أية حال ثمة من الكروم وأشجار البرتقال والزهور، والنخيل سامقة فى الخلاء ، وأنبذة ممتازة – وبخاصة فى تابيا Tabia والأراضى الخمس Cinqueterre – والزيت الممتاز الوفير فى أونيليا Oneglia ومارّو Marro وديانو Diano وفى وديان ڤينتيملى Vintimille الأربعة(٢٦٧). وخلاصة القول فى رأى لجوڤانى بوتيرو Giovanni Botero (٢٦٨) يرجع إلى عام ١٥٩٢ : «قليل من الحبوب، قليل من اللحم، وإن كان من النوع الجيد». ولكن ديار جنوة كانت من أجمل بلاد الدنيا بما تقدمه إلى العين والأنف ، كانت فردوساً. كان القادم إليها من الشمال فى أواخر الصيف يقبل على مياه رقراقة وأزهار يانعة عطرة وطبيعة فى أبهى حللها (٢٦٩). ولكن هذه الديار الخلابة كانت شريطاً ضيقاً، وكانت جبال الأبينينو أو الأبينينى التى تمتد إلى أن تتصل بالألب عند نيس تنشر فى عناد سفوحاً وعرة جرداء غير ذات غابات وغير ذات حشائش، وقراها التى تطل من عل قرى فقيرة ومتخلفة حيث يتخذ الأعيان القدامى أو النبلاء القدامى ضياعهم وأتباعهم الفلاحين الكادحين(٢٧٠). كانت جنوة كالتعريشة الرفيعة البسيطة الممتدة على طول حائط، عصرية فى وقت جد مبكر. فهى تسند ظهرها إلى جبل «إقطاعى»، وتلك ناحية أخرى من متناقضاتها العديدة.

لم يكن فى المدينة نفسها مكان كاف للبناء، ولهذا قُضِىَ على القصور الفارهة أن تمتد إلى أعلى عنيدة تناهض اليأس. وكانت الشوارع ضيقة ضيقاً مسرفاً ، لا تسلك العربات الحنطور منها إلا شارعين هما سترادا نوڤا Strada Nova وڤيا بالبى Via Balbi (٢٧١)؛ أما بقية دروب المدينة فكان الناس يسيرون فيها على أقدامهم أو يكترون من يحملونهم على كرسى. وكان المكان خارج أسوار المدينة ضيقاً أشد الضيق أيضاً، فى الوديان القريبة التى بنيت فيها ڤيللات كثيرة. يحدّثنا أحد الرحالة أن الإنسان عندما يخرج من كامپو ماروني ويسير على طريق ضاحية سان پير دارينا (٢٧٢) «يرى قصر دوراتسو وهو سَكَنٌ ضخم ثرى يبدو فاخراً وسط نحو خمسين من قصور أخرى جميلة المنظر.» نحو خمسين ! كذلك كانت الحال حتى فى الريف. البيوت متلاصقة، الباب فى الباب، والكتف فى الكتف، كانت تلك هى القاعدة. كان ضيق المكان يدفع الناس إلى التجاور، إلى الحياة جيران. وما كان الناس فى هذه الديار الضيقة التى تشبه منديل الجيب والتى لا تتصل بعضها بالبعض إلا أسوأ اتصال يخرجون فى سهولة ويسر من دورهم ومن مدينتهم . وكانوا عندما يستدعون النبلاء من ڤيللاتهم لحضور اجتماعات المجلس لا يجدون وسيلة يستعينون بها إلا السفينة

الجاليرية التابعة للجمهورية (٢٧٣)! ولم تكن هذه الوسيلة نفسها مضمونة دائماً فربما ساء الجو وأقام على سوئه، فتساقط المطر مدراراً، وعلت اللجج، وهاج البحر، وكأنما هو جحيم يدوم الأيام والأسابيع (٢٧٤). هنالك يبقى كل واحد فى بيته لا يبرحه.

كانت جنوة فى شكلها العام كياناً سيء التكوين، لا يعرف الارتياح قط، ويعانى من ضعف وراثى. كان عليها أن تدبر طعامها، وأن تفكر فى كيفية الدفاع عن نفسها حيال الأجنبى. فقد تبدو تضاريسها كأنها تحميها ، ولكنها فى الحقيقة تعريها، فما يأتى المهاجم من الشمال حتى يركب فوق المدينة. فإذا تحركت المدفعية لتتخذ أوضاعاً فوق المرتفع تكون الكارثة قد انتهت وقضى الأمر. ولهذا نجد جنوة تستسلم المرة تلو المرة، إما عن رهبة، أو عن رغبة، أو أخذاً بالأحوط. هكذا استسلمت لملك فرنسا (٢٧٥) فى عام ١٣٩٦، ثم لدوق ميلانو فى عام ١٤٦٣ (٢٧٦). وخلاصة القول إن الأجنبى كثيراً ما هيمن عليها، بينما كانت البندقية منيعة تحميها مياهها ، فلم تستسلم إلا لبونابرت فى عام ١٧٩٧. هكذا اجتاح الإسبان جنوة متواطئين مع النبلاء فى ٣٠ مايو من عام ١٥٢٢ (٢٧٧) وتعرضت المدينة لنهب بشع لا يقارن إلا بالنهب البشع الذى تعرضت له روما فى عام ١٥٢٧. وتكررت المأساة بعد ذلك فى سبتمبر من عام ١٧٤٦ (٢٧٨) عندما هاجمها الساردينيون والنمساويون وبخلولها دون قتال ثم أرهقوا أهلها بالمصادرات والتعويضات ، وكانت تلك صورة حديثة من النهب . ولقد طُرد الغزاة العتاة بعد ثلاثة شهور نتيجة ثورة عارمة قام بها شعب جنوة الصغير المقدام الذى لا يتردد عن الجهاد ويسارع إلى النزال عندما يدعو الداعى (٢٧٩). ولْنتذكر أن الثمن كان فادحاً فى هذه المرة كما كان فى المرات السابقات . ولكن السكوت عن الدفاع أو العجز عن الدفاع كان يكلف المدينة الكثير أيضاً. فما تحررت المدينة حتى وجدت نفسها فى أزمة عارمة، لأن إصدار العملات الورقية تسبب فى تضخم اخترم الأهالى دون هوادة. لهذا كان من الضرورى إعادة دار سانچورچو Casa de San Giorgio فى عام ١٧٥٠ بعد أن كانت قد ألغيت. ومن البديهى أن الأمور عادت إلى نصابها وخرجت المدينة من أزمتها، ولم تحقق ذلك بضريبة منخفضة أشد الانخفاض قدرها ١٪ فرضت على رؤوس الأموال، وإنما بزيادة ضرائب الاستهلاك غير المباشرة (٢٨٠)، وهو الإجراء المألوف الذى عهدته جنوة ، وهكذا وقع العبء على الفقراء ، على الأكثر عدداً.

كذلك كانت جنوة مكشوفة من ناحية البحر، فقد كان ميناؤها يطل على البحر الواسع الذى لا يملكه أحد، أى الذى يملكه الجميع (٢٨١). هكذا نجد سافونة Savone الواقعة على نهر الغرب تسعى إلى الحفاظ على استقلالها، تصبح زمناً طويلاً متكأ العمليات العداونية، كذلك كانت نيس ومارسيليا غرباً (٢٨٢). فى القرن السادس عشر كان القراصنة البربر لا





ميناء جنوة، لوحة ترجع إلى عام ١٤٨٥ من رسم كريستوفر جراسى Cristofor Grassi ، محفوظة فى متحف Civico navale de Pegli بجنوة. تظهر جنوة على شكل مدرج، ببيوتها العالية، وتحصيناتها، ودار صناعتها، ومنارة ثغرها، وما ملكت من سفن جاليرية هائلة وقراقير.

يكفون عن أعمال القرصنة، تدفعهم ريح الجنوب، فيدورون حول كورسيكا ويتغلغلون فى أنهار چنوة التى ساء الدفاع عنها أى سوء. ولكن هل كان الدفاع عنها أمراً ممكناً؟ تبدو لنا صعوبة الوضع عندما نتصور أن چنوة لم يكن لها بحر إقليمى يخدمها كما يخدم البحر الأدرياتيكى البندقية، ولم تكن لها مخاضات تحميها من القادمين. نجد مصداق ذلك فيما فعله لويس الرابع عشر فى مايو من عام ١٦٨٤ عندما أمر أسطوله تحت قيادة دوكين Duquesne بضربها بالقنابل، فكانت هذه المدينة التى تشبه التعريشة الصاعدة هدفاً مثالياً لا يتمنى قائد هدفاً أيسر منه منالاً. وفزع «الأهالى ففروا إلى الجبل وتركوا بيوتهم بكل ما حوت من أثاث وفراش عرضة للنهب»؛ فلم يدع اللصوص الفرصة تضيع من أيديهم(٢٨٣).

العمل فى الخارج

بعيداً

ونعود فنكرر أن ضعف چنوة ضعف وراثى، فى صميم كيانها ؛ فلم يكن فى مقدور المدينة وملحقاتها أن تعيش دون الالتجاء إلى الآخرين، تطلب من هؤلاء السمك والقمح والملح والنبيذ؛ وتطلب من أولئك اللحوم المملحة وخشب الوقود والفحم النباتى والسكر. وقس على هذا وذاك. فإذا تأخرت السفن المحملة بالأطعمة القادمة من البحر المتوسط أو السفن القادمة من سان مالو أو من موانىء انجلترة وهولندة محملة بالرنجة أو بالبكلاة لأيام الصيام، تعرضت المدينة للصعاب. وقد حدث فى أثناء حرب الخلافة على عرش إسبانيا، عندما زاد نشاط القراصنة، أن اضطرت الدولة إلى التدخل حتى لا تموت المدينة جوعاً. ونقرأ فى رسالة أحد القناصل : «ووصلت الميناء بالأمس سفينتان سلحتهما جمهورية چنوة وأناطت بهما مهمة مرافقة السفن الصغيرة وحمايتها ؛ جاءت هاتان السفينتان من ناحية نابلى وصقلية وساردينيا تصطحب قافلة تضم نحو أربعين سفينة ، منها سبع عشرة سفينة محملة بنبيذ نابلى، وعشر سفن محملة بقمح رومانيا la Romagne ، وحملت الباقيات بضائع مختلفة منها أبو فروة من نابلى. وأنواع الجبن، والتين المجفف، والزبيب، والملح وبضائع أخرى من هذا القبيل» (٢٨٤).

وكانت مشكلات تموين چنوة تحل من تلقاء نفسها عادة، فقد كانت الأموال كفيلة بذلك. كان القمح يأتى من تلقاء ذاته. وكثيراً ما تعرض مكتب التموين المسمى Magistrato dell'Abbondanza للنقد، وكان مكتب تموين اختص بالقمح عرفته چنوة كما عرفته مدن إيطالية أخرى، ولم يكن له موارد على الإطلاق، «فإذا كان عليه أن يدبر التموين اقترض من المواطنين ثم باع القمح بعد ذلك بالقطاعى بسعر غال غلواً لا يتعرض معه لخسارة... فلو حدثت خسارة لوقع عبؤها على الأغنياء.. وهكذا كانت الخسارة دائماً تقع على الفقير، أما

الغنى فيزداد غنىً»[٢٨٥]. ونعود فنكرر أن هذا هو أسلوب جنوة: الضيق للفقراء والسعة للأغنياء. وإذا لم يكن مكتب التموين يحتكم على احتياطيات أو ميزانية، فإنما يرجع ذلك إلى أن التجار كانوا يرتبون أمورهم حتى يتوفر القمح فى المدينة. ولقد كانت جنوة فى القرن الثامن عشر ميناء تصريف للغلال يناظر مارسيليا، وميناء تصريف للملح يناظر البندقية، وكانت تشترى بضائعها من مناطق البحر المتوسط المختلفة.

لعبة

أكروبات

أما أن جنوة التى كان عدد سكانها يتأرجح بين ٦٠ ألف و٨٠ ألف نسمة، والتى كان العدد الكلى لسكانها بما فى ذلك المناطق التابعة لها أكثر قليلاً من نصف مليون نسمة، نجحت على مدى القرون فى حل مشكلات حياتها اليومية، باستثناء فترات قصار من الضنك والمسغبة، فهذه حقيقة، وهى إنما تمكنت من ذلك عن طريق ممارسات من نوع ألعاب الأكروبات.

لقد كان كل شىء فى هذه المدينة من نوع الأكروبات. كانت المدينة تصنّع ولكن من أجل الآخرين ؛ وكانت تركب البحر، ولكن من أجل الآخرين ؛ وكانت تستثمر الأموال، ولكن لدى الآخرين. حتى فى القرن الثامن عشر نفسه كان نصف رؤوس الأموال فقط فى المدينة[٢٨٦]؛ أما النصف الآخر الذى لم يكن من سبيل إلى استثماره فيها فكان يجرى فى جنبات العالم. كانت الجغرافية القاسية الضاغطة تضطر رؤوس الأموال إلى المغامرة. فما العمل لضمان أمان رؤوس الأموال وأرباحها فى ديار الآخرين؟ كانت تلك هى المشكلة الجوهرية بالنسبة إلى جنوة ؛ لهذا كانت تأخذ نفسها بالوعى واليقظة والترقب، كان عليها أن تخاطر، وكان عليها فى الوقت نفسه أن تلزم الحذر كل الحذر. ومن هنا تحققت لها أرباحها الهائلة، ومن هنا أيضاً تنزلت عليها خسائرها الفادحة. ولنذكر انهيار استثمارات جنوة بعد عام ١٧٨٩، ولم تكن هذه الكارثة قاصرة على فرنسا، ولم تكن الوحيدة. فقد كانت أزمات ١٥٥٧ و١٥٧٥ و١٥٩٦ و١٦٠٧ و١٦٢٧ و١٦٤٧ التى جاءت من إسبانيا[٢٨٧] ضربات قاصمة تكاد تشبه الزلازل. ولنذكر أن بنوك جنوة انهارت من قبل بين عام ١٢٥٦ وعام ١٢٥٩[٢٨٨].

كان النشاط الذى تقابل به جنوة هذه الأخطار فى قلب الرأسمالية المثيرة يتمثل فى: المرونة، وسرعة التصرف، والإستعداد، وخفة الحركة، تلك السمات التى اتسم بها رجال الأعمال من أبناء جنوة، وأعجب بها روبرتو لوبيث Roberto Lopez[٢٨٩] الذى شدد على الهمة التى لا تعرف التكاسل أو البلادة. ولقد غيرت جنوة توجهاتها بدلاً من المرة الواحدة عشر مرات، وقبلت التحور والتحول كلما دعت الضرورة. كان هدفها يتمثل فى تنظيم عالم خارجى لتستأثر به، ثم لتهجره إذا ألم به ما أضجرها أو جعل الانتفاع به مستحيلاً. ثم كان

عليها بعد ذلك أن تتخيل عالماً آخر، وأن تبنيه- كما حدث على سبيل المثال في أواخر القرن الخامس عشر عندما تولت عن الشرق واختارت الغرب، وعندما تركت البحر الأسود لتمخر عباب المحيط الأطلسي (٢٩٠)، وعندما عملت في القرن التاسع عشر على توحيد إيطاليا لصالحها (٢٩١) - كان هذا هو قدر جنوة بجسمها الذي يشبه جهاز تسجيل الهزات الحساس إلى أقصى درجات الحساسية الذي يشعر بكل اختلاجة مهما بعدت ، بل يشعر بما يجيش في العالم على سعته. كانت في الذكاء وحشاً هائلاً، قد تأخذ بالعنف والقسوة إذا دعت الضرورة، وهكذا قضى عليها أن تختار بين أمرين : إما أن تمتلك العالم أو لا تكون.

كان هذا هو المبدأ الذي تَبَدَّى منذ بداية تاريخها. والمؤرخون يدهشون من مغامرات جنوة البحرية الأولى تجاه العالم الإسلامي، ومن عدد السفن الجاليرية التي استخدمتها في القرن الثالث عشر في معاركها ضد بيزا أو البندقية (٢٩٢). والحقيقة أن أهالي جنوة العاملين كانوا جميعاً إذا دعا داعي الحرب يركبون سفن الحرب . كانت المدينة كلها تتحرك. وعلى النحو نفسه استخدمت المدينة منذ وقت مبكر جداً ما أتيح لها من المال الذي لا يفل له حسام، فأخذت تحول لصالحها مسارات البضائع الثمينة من فلفل وتوابل وحرير وذهب وفضة؛ بل لقد فرضت إرادتها على المنافذ والدوائر البعيدة. ولنتصور كيف نجح أبناء جنوة في التمكين لأنفسهم في القسطنطينية تحت حكم آل پاليولوج في عام ١٢٦١، ولنتصور أيضاً مغامرتهم المذهلة التي بلغت بهم البحر الأسود (٢٩٣) وسبقوا بها البنادقة . وما مر عشرون عاماً تقريباً حتى أحكم أبناء جنوة قبضتهم على صقلية بعد مذابح عيد الفصح في عام ١٢٨٢(٢٩٤) التي سميت بمذابح صلوات الغروب الصقلية والتي راح ضحيتها كثير من الفرنسيين ، وكانت حرباً انضمت فيها فلورنسة إلى جانب آل أنجو ، ووقفت فيها جنوة إلى جانب أشياع أراجون الذين كسبوا الحرب ، فكسبت معهم. ولا بد لمن يريد أن يصف ما أخذ به أبناء جنوة أنفسهم من نهج عصري ومهارة فائقة عندما استقروا في صقلية، أن يملك ناصية التبحر والحماس الذي اتصف به كارميلو تراسيللي Carmelo Trasselli (٢٩٥) فيما قام به من دراسات . هاهم أولاء يتخلصون من «الرأسماليين» الآخرين من أبناء لوكا وفلورنسة، أو ينحونهم جانباً؛ ويقيمون في پالرمو، غير بعيد عن الميناء، أي عن ميدان البحر Piazza Marina (٢٩٦)، ويقرضون الولاة القائمين مقام الملك، ويقرضون السادة: كل هذه أمور عادية. أما الأمور غير العادية فمنها مثلاً أن أبناء جنوة صادروا عند المنبع تصدير قمح صقلية لصالحهم، في هذا الوقت الذي كانت فيه المجاعات كالمرض المتوطن وكان القمح بضاعة لا غنى عنها يتلهف عليها الساحل الأفريقي لديار الإسلام في الناحية المقابلة للجزيرة؛ أو أنهم كانوا يحصلون في مقابل القمح على تراب الذهب من تونس أو طرابلس يأتي إليهما من أعماق أفريقيا السوداء. لم يكن إذن من قبيل المصادفة أن تكون مجموعات الإقطاعيات التي اشتراها آل دوريا Doria في صقلية أراض تزرع القمح تقع على المحور الأساسي

الذى يمتد من پالرمو إلى أجريچنته Agrigente [٢٩٧]. فلما حاول تجار قطالونيا أن يزحزحوا أبناء جنوة كان الوقت المناسب قد فات. ولنذكر أيضاً أن أبناء جنوة هم الذين نظموا إنتاج السكر فى صقلية [٢٩٨]. وأبناء جنوة هم الذين سيطروا، انطلاقاً من ميسّينا، على سوق الحرير فى صقلية وكالابريا [٢٩٩]. وكان التجار وأصحاب الدكاكين من أبناء جنوة لا يزالون فى الجزيرة فى مطلع القرن الثامن عشر، وكانوا لا يزالون على اهتمامهم بالغلال والحرير [٣٠٠] . بل لقد وافقوا، عندما سجلت ميزانياتهم عجزاً، على أن يرسلوا إلى صقلية «مبالغ كبيرة من عملة جنوة ، العملة الجنوفية، الچينيڤينو genovino ، وهى عملة من فضة نقية جداً يشتد الطلب عليها فى إيطاليا .» وإذا كان أوستاريتس Ustariz يندهش لذلك فاندهاشه لا أساس له، فقد اتبعت جنوة دائماً المبدأ القائل : قد نخسر فى جانب لنحقق مزيداً من الكسب فى الجانب الآخر.

وهذه هى جنوة فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر، على الرغم من منافسة البندقية، أو ربما نتيجة لهذه المنافسة، تتقدم فى جنبات العالم الاقتصادى الأوروبى، وتسبق الآخرين أو تزحزحهم. وكانت قبل القرن الرابع عشر انطلاقاً من قاعدتها فى كيو Chio باليونان تستغل الشب فى فوقايا Phôkaia بآسيا الصغرى وتمخر عباب البحر الأسود ؛ بل كانت سفنها من نوع القراقير تصل فى رحلاتها إلى بروجة وانجلترة [٣٠١]. ثم تراجعت جنوة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر وكأنما فقدت الشرق وزُحزحت منه: فقد غلبها الأتراك فى كافا فى عام ١٤٧٥ وفى كيو فى عام ١٥٦٦ ؛ ولكنها منذ مطلع القرن الخامس عشر كانت سابقة إلى التمكين لنفسها فى شمال أفريقيا [٣٠٢] وإشبيلية [٣٠٣] ولشبونة[٣٠٤] وبروجة ؛ ثم أقاموا بعد ذلك فى أنتڤرين. لم تكن قشتالة هى التى فتحت أمريكا أو هى التى كسبت أمريكا فى لعبة من قبيل ألعاب اليانصيب، وإنما الذى فتحها هو كريستوف كولومبوس ابن جنوة . وحتى عام ١٥٦٨ كان التجار من أبناء جنوة هم الذين موّلوا فى إشبيلية التبادل التجارى البطىء بين إسبانيا وأمريكا [٣٠٥]. وفى عام ١٥٥٧ أتاحت لهم القروض التى قدموها إلى حكومة فيليب الثانى [الإسبانى] الدخول إلى حلبة الأعمال المالية الكبرى [٣٠٦]، ما لاحت لهم الفرصة حتى اهتبلوها، وبدأ فصل جديد فى تاريخهم: عصر جنوة.

جنوة تهيمن
فى صمت على أوروبا

كانت جنوة بعد هزيمة كيوچا قد نزلت فى ترتيب الدول من الصف الأول إلى الصف الثانى، وظلت هكذا طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ثم عادت فتقدمت إلى الصف الأول فى السنوات ١٥٥٠ - ١٥٧٠، وظلت على هذه الرتبة حول السنوات من ١٦٢٠

إلى ١٦٣٠ (٢,٧). وهذه التواريخ لا يمكن وصفها بأنها دقيقة فيما يختص بتحديد بدايات التقدم إلى المركز الأول، لأن هيمنة أنتفرين كانت مستمرة ، أو بدا عليها كأنها مازالت مستمرة. كذلك يحوطها الشك فيما يختص بنهاياتها لأن أمستردام صعدت إلى المركز الأول منذ عام ١٥٨٥؛ ومن الأسباب الهامة التى تصعّب التحديد الواضح ما أخذ به عصر جنوة من التكتم أشد التكتم. وربما أمكن مقارنة أسلوب جنوة آنذاك ، مع الفارق ، بأسلوب بنك التسويات الدولية Banque des Règlements Internationaux فى بازل.

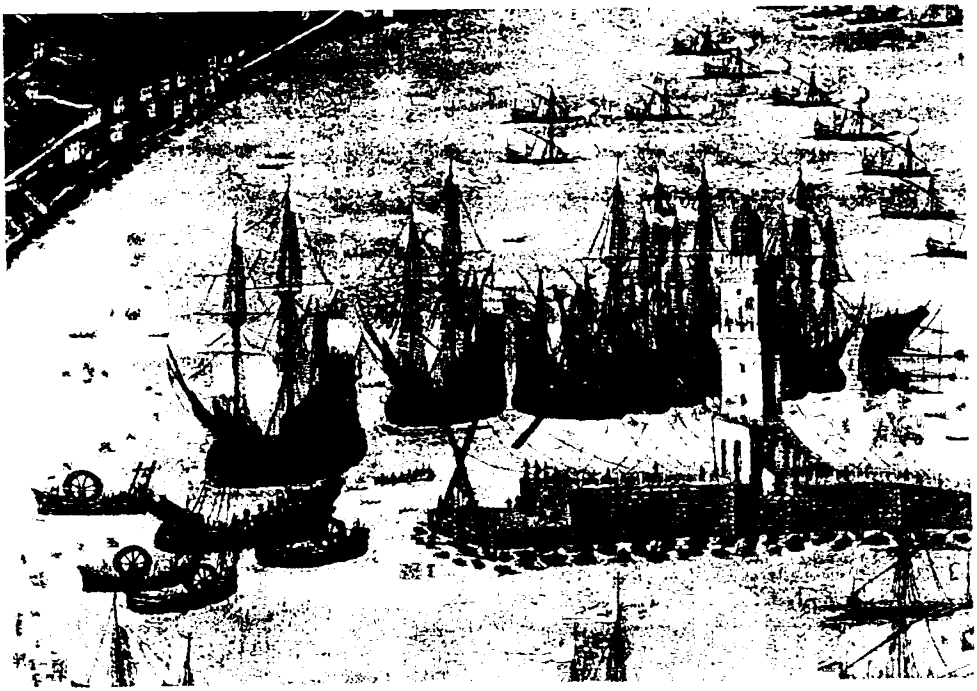
لم تكن جنوة تهيمن على العالم بسفنها ، وملاحيها وتجارها وأساطين صناعاتها ، على الرغم من أنها أوتيت من هذا كله ما كان يمكنها ، إذا احتاجت ، من أن تبنى السفن، وأن تبنيها على مستوى جيد جداً ، فى دور صناعتها فى سان بير دارينا ، وأن تبيعها أو تؤجرها . وكانت من قبل تؤجر سفنها الجالرية الدقيقة المتينة ، وكان وجهاء المدينة ، يحلو لهم أن يلعبوا دور القادة الحربيين، الكوندوتييرى condottieri (عندما تقوم المعارك البحرية) فيضعوا سفنهم فى خدمة الملوك، ملك فرنسا أولاً ، ثم شارلكان بعد عام ١٥٢٨ ، حيث قاد أندريا دوريا عملية «خيانة» ، وتخلى عن حليفه الملك الفرنسى فرانسوا الأول ، وتحلل من الحصار المفروض على نابلى بقيادة لوتريك، وانضم إلى الإمبراطور شارلكان [٣٠٨].

منذ تلك السنة ، سنة ١٥٢٨ ، بدأ شارلكان يقترض من جنوة [٣٠٩] على الرغم من أنه كان خاضعاً لنفوذ رجال المال الألمان فى مدينة أوجسبورج، وبخاصة آل فوجّار، الذين أمدوه بالمال الذى كان بحاجة إليه لتنفيذ سياسته الطموحة. وأعلنت إسبانيا إفلاسها فى عام ١٥٥٧ فانتهت ارتباطها برجال المال الألمان أبناء جنوب ألمانيا ، وهكذا أنهت عصراً وبدأت عصراً آخر، احتل فيه رجال المال أبناء جنوة بطبيعة الحال المكان الذى خلا، بسهولة شديدة ومهارة فائقة لأنهم كانوا قبل عام ١٥٥٧ يمارسون العمليات المالية الدولية المعقدة، فسبروا أغوارها وزادوها تعقيداً [٣١٠]. وكانت أهم خدمات قدموها إلى ملك إسبانيا الذى اشتهر باسم الملك الكاثوليكى ، هى أنهم ضمنوا له دخولاً منتظمة انطلاقاً من موارد الضرائب وواردات الفضة الأمريكية، وكانت كلها غير منتظمة. وكان الملك الكاثوليكى، شأنه شأن كل الملوك والأمراء، يدفع المصروفات يوماً بيوم، وكان عليه – تبعاً لذلك – أن ينقل مبالغ ضخمة بين جنبات أوروبا المترامية، كما ينقل لاعب الشطرنج الدُّمى على مربعات الرقعة : فهو يحصِّل فى إشبيلية، وينفق بانتظام فى أنتفرين أو ميلانو. ولا تكاد تكون بنا حاجة إلى التشديد على هذا الأسلوب الذى يعرفه المؤرخون اليوم حق المعرفة [٣١١].

وبمرور الأعوام تعاظمت المهام التى شغل بها تجار جنوة. كانت موارد الملك الكاثوليكى تتزايد ، وكانت مصروفاته تتزايد أيضاً ، ومع هذه وتلك كانت أرباح رجال المال أبناء جنوة

تتزايد باستمرار. وليس من شك فى أن رجال المال أبناء جنوة كانوا يقرضون الملك مالاً لا يمتلكونه كله، منه ما أودعه لديهم على سبيل التسليف أو التوفير عملاء من أبناء إسبانيا أو إيطاليا (٣١٢) ؛ ومنه رأس مالهم يعبئونه ويدخلونه فى هذه الآلية. ومن البديهى أنهم لم يكونوا يستطيعون تمويل كل شىء فقد انسحبوا فى عام ١٥٦٨ (٣١٣) من العمليات التجارية بين إشبيلية وأمريكا، وقللوا من تدخلهم القديم فى عمليات شراء صوف شقوبية Segovia وحرير غرناطة وشب ماثارور Mazarrór. ومعنى هذا أنهم تحولوا تماماً عن الأعمال التجارية إلى الأعمال المالية، على الرغم من أنهم، على حد قولهم، لم يكونوا يكسبون من هذه الأعمال المالية الضخمة إلا ما يقيم الأود. كانت القروض التى يقدمونها إلى الملك بفائدة ١٠٪ عادة، ولكنهم كانوا يقولون إنهم كانوا يتكلفون النفقات، ويتحملون بالمصاعب الطارئة، وبما ينجم عن التأخر فى التسديد. وهذا كلام لا مراء فيها. ولكننا إذا صدقنا ما قاله أمناء الملك الكاثوليكى، فإن المقرضين كانوا يحققون أرباحاً تصل إلى ٣٠٪ (٣١٤). وأقرب الظن أن لا هؤلاء ولا أولئك قالوا الحقيقة. ولكن الشىء الذى لا يخفى على الأريب هو أن العمليات المالية التى كان أبناء جنوة يقومون بها كانت تحقق أرباحاً من الفائدة، والفائدة المركبة، ومن حيل الغش التى كانت تمكنهم من التحويل وإعادة التحويل، ومن بيع وشراء العملات الذهبية والفضية، والمضاربات على أوراق الخوروس juros والأرباح الإضافية ومقدارها ١٠٪ التى كانوا يحصلون عليها فى جنوة من مجرد بيع الفضة (٣١٥) - كل هذه نسب من الصعب حسابها فهى متغيرة بطبيعتها ولكنها كبيرة على أية حال. أضف إلى ذلك أن المبالغ التى يقرضها رجال المال التجار مبالغ هائلة، وهى تتجاوز بدرجة كبيرة رؤوس أموالهم، ولهذا فإن الأرباح التى يحققونها هائلة على أية حال، حتى لو كانت نسبة الفائدة الموحدة منخفضة.

ولنذكر أن الأموال السياسية فى إسبانيا كانت تيار مد بين تيارات أخرى يفجرها أو يجرها وراءه. وإذا كانت السفن الجاليرية المحملة بصناديق من الريالات والسبائك الفضية قد بدأت تصل إلى جنوة منذ السنوات ١٥٧٠ بكميات خرافية، فقد كانت تمثل أداة هيمنة لا مراء فيها. كانت تجعل من جنوة الحاكم بأمره على ثروة أوروبا كلها. وليس من شك فى أن أبناء جنوة لم ينجحوا فى كل الأمور، وعندما نجحوا لم ينجحوا على الفوردائماً. ولكن تقييم رجال الأعمال الأفذاذ من أبناء جنوة لا يتم إلا بناء على فترة طويلة وبناء على مجموع خبراتهم. فلم تكن ثروتهم فى القرن السادس عشر تتمثل فى الذهب أو الفضة، بل تتمثل فى «القدرة على تعبئة الائتمان» وممارسة لعبة الائتمان الصعبة من مستوى عال. وهذا ما تبينه بوضوح متزايد الوثائق المتصلة بهم، وقد أصبحت مجموعات كبيرة منها متاحة للباحثين فازدادت مهامهم البحثية تعقيداً ولكن استنتاجاتهم وتقييماتهم ازدادت دقة.



سفن جنوة العملاقة فى القرن الخامس عشر. جزء تفصيلى من لوحة كريستوفورو جراسى السابقة

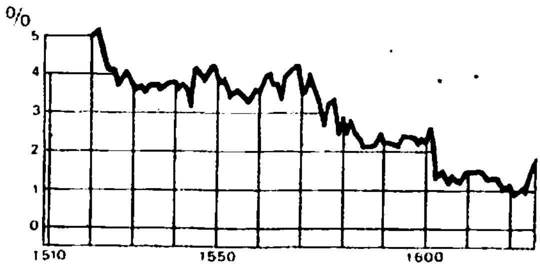
أسباب
نجاح جنوة

كيف السبيل إلى شرح أسباب هذا النجاح الذى حققته جنوة؟ لنلجأ أولاً فى محاولة الإجابة عن السؤال المطروح إلى: افتراض. لقد تعرضت أوروبا بين عام ١٥٤٠ وعام ١٥٦٠، وهذه تواريخ تقريبية، إلى هزة نجمت عن رجفة شديدة على نحو ما شطرت القرن السادس عشر إلى شطرين: لم تعد فرنسا أيام هنرى الثانى هى نفس فرنسا المشرقة أيام فرانسوا الأول؛ ولم تعد انجلترة فى عصر اليزابث هى انجلترة أيام هنرى الثامن... ومن المحتمل أن تكون هذه الأزمة هى التى أنهت عصر آل فوجّار، وهو الرأى الذى أذهب إليه وإن لم أكن أملك الدليل. ثم أليس من البديهى أن نعتبر الأزمات المالية من عام ١٥٥٧ إلى عام ١٥٥٨ من بين نتائج هذه الأزمة وما واكبها من هبوط؟

أياً كان الأمر فالمؤكد أن صدعاً حدث انتهى عنده نظام توازن نقدى قديم . ولنذكر أن الفضة ظلت حتى حول عام ١٥٥٠ نادرة نسبياً، وأنها كانت تتجه إلى أن تكون عالية القيمة بالقياس إلى الذهب الذى كان وفيراً نسبياً، ولهذا كانت الفضة هى وسيلة عقد الصفقات الكبيرة (ولولا هذا لما بلغ آل فوجار ما بلغوا ولما كان هناك عصر آل فوجّار) ووسيلة الحفاظ على القيمة. ونلاحظ أن الذهب منذ ما قبل عام ١٥٥٠ اتجه إلى تأكيد قيمته إذ أصبح بدوره نادراً نسبياً. فى هذه الظروف نفهم أهمية القرارات التى اتخذها رجال المال أبناء جنوة عندما كانوا أول من جنحوا إلى الذهب فى بورصة أنتفربن حول عام ١٥٥٣-١٥٥٤ بناء على ما بينه فرانك سبونر Frank C. Spooner [٣١٦] ؛ ثم ألم يكن أبناء جنوة ، الذين تولوا عن الملك الكاثوليكى تسديد المستحقات المطلوبة منه ، فى وضع أفضل من غيرهم يمكّنهم من التحكم فى دوائر الذهب وهو المعدن الأصفر المطلوب لتسديد الكمبيالات [٣١٧] ؟ هل هذه التفسيرات التى عرضناها هى الصائبة؟

مايزال شىء من الشك يساورنى على الرغم من أننى من بين أولئك الذين ينظرون إلى الماضى من منظور الحاضر ، فيبَوِّئون ذكاء أبناء جنوة وألمعيتهم مكاناً علياً. ولكن النجاح الذى يمكن أن يكونوا قد سعوا إليه وحققوه على هذا النحو نجاح عابر لا دوام له. ولا يمكن له أن يستمر طويلاً امتيازاً يستأثر به التجار الأذكياء دون غيرهم.

والحق أن نشاط أبناء جنوة كان نشاطاً متعدد الجوانب، فقد شمل الفضة والذهب والكمبيالات جميعاً . فقد أحكموا قبضتهم على الفضة عن طريق عمليات إخراج الفضة التى ضمنتها لهم العقود المبرمة مع الملك والتى عرفت باسم sacas de plata [٣١٨]



١٨- وفرة رؤوس الأموال فى جنوة بين عام ١٥١٠ وعام ١٦٢٦
مُنحنًى يبين الفائدة الفعلية التى كانت تحققها سندات الاستثمار ذات العائد المتغير المعروفة باسم لوجى loughi الصادرة من مؤسسة كازا دى سان جورجو Casa di San Giorgio . بناءً على حسابات كارلو تشيبولا Carlo Cipolla فى : ... Note sulla storia del saggio d'interesse, in : Economia Internazionale, 1952 . وكان هبوط نسبة الفائدة شديداً حتى إنه فى مطلع القرن السابع عشر تدنّى إلى ١,٢٪ (لمزيد من الإيضاحات التفصيلية ارجع إلى :
Braudel, La Méditerranée..., II, p. 45.)

asientos، و أحكموا قبضتهم عليها أيضاً عن طريق التهريب المنظم الذى مارسوه منذ أقدم الأزمان انطلاقاً من إشبيلية (٢١٩)، وكان عليهم أن يبيعوا هذا المعدن إما إلى البرتغاليين أو إلى المدن الإيطالية التى كانت تتاجر مع بلدان المشرق مثل البندقية وفلورنسة. وكانت هاتان المدينتان تمثلان العميلين المفضلين للفضة ، وكانت الفضة التى وصلت إليهما هى التى أعادت الازدهار إلى تجارة المشرق ، فتوافرت التوابل والفلفل فى أسواق حلب والقاهرة، وعاد الحرير من حيث هو تجارة ترانزيت إلى اكتساب أهمية هائلة فى فى المحطات المشتغلة بهذا النوع من التجارة . كانت البندقية وفلورنسة تشتريان هذه الفضة فى مقابل كمبيالات مسحوبة على بلدان الشمال الأوروبى حيث كان ميزان تجارتهما لصالحهما (٢٢٠) . وهكذا استطاع أبناء جنوة أن يقوموا بعمليات التحويل على أنتقرين، التى ظلت حتى بعد أن اضمحلت المركز الذى يتولى دفع الالتزامات المطلوبة للجيش الإسبانى، وكانت أنتقرين قد ألم بها شىء من الفساد الذى ألم بسايجون مواكباً عمليات التعامل فى الريالات أو البياسترات الفضية. فلما أصدر شارلكان أمره فى عام ١٥٣٧(٢٢١) بأن يكون تسديد الكمبيالات بالذهب وحده دون الفضة، دخلت جنوة سوق أنتقرين مشترية للفضة المطروحة التى كانت تقدمها إلى المدن الإيطالية . وهكذا ظل الذهب يمثل أفضل سلاح فى أيدى أبناء جنوة يمكنهم من السيطرة على نظامهم الثلاثى. فلما قرر الملك الكاثوليكى فى عام ١٥٧٥ أن يتحلل من خدماتهم ، وقلب لهم ظهر المجن ، تصدوا لسياسته هذه بأن قفلوا فى وجهه دوائر الذهب، فعجز عن دفع أجور القوات الإسبانية المرتزقة التى تمردت ، وحل الخراب بأنتقرين فى نوفمبر من عام ١٥٧٦ (٢٢٢)، واضطر الملك إلى الخضوع.

عندما نضع هذه البيانات بعضها بجانب البعض الآخر نجد استنتاجاً يفرض نفسه علينا: لقد اعتمدت ثروة جنوة على الثروة الأمريكية التى جلبتها إسبانيا كما اعتمدت على ثروة إيطاليا التى كان عليها أن تشارك فى نشاط جنوة التجارى مشاركة واسعة. كان نظام أسواق بياتشنزا Piacenza الموسمية (٢٢٣) يؤدى إلى شفط رؤوس الأموال من المدن الإيطالية إلى جنوة. كان هناك حشد من صغار المسلفين ، من جنوة ومن غيرها يعهدون بمدخراتهم مقابل فائدة متواضعة إلى رجال المال المصرفيين ، وهكذا اتصل رباط دائم بين مالية الحكومة الإسبانية واقتصاد شبه الجزيرة الإيطالية، فكان الاقتصاد الإيطالى يتأثر وتهتز أركانه كلما حدث إفلاس فى مدريد : هكذا تسبب إفلاس مدريد فى عام ١٥٩٥(٢٢٤) فى خسارة فادحة ألمت بأصحاب الادخارات والقروض البنادقة (٢٢٥). وفى الوقت نفسه كان أبناء جنوة، حتى فى البندقية نفسها، هم سادة الفضة ، يوردونها إلى دار السكة بكميات هائلة ، ويستأثرون بعمليات الكمبيالات والتأمينات البحرية (٢٢٧). وأغلب الظن أن أى دراسة متعمقة للمدن التجارية النشيطة الأخرى ستؤدى إلى نتائج مشابهة إلى

حد كبير. والحقيقة أن النشاط الذى مارسته جنوة ظل ممكناً، بل أكاد أقول سهلاً ميسوراً، طالما كان النشاط على مستوى إيطاليا كلها قوياً. وكما أن إيطاليا ساندت البندقية، عامدة أو غير عامدة، فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كذلك ساندت إيطاليا جنوة فى القرن السادس عشر. فلما ضعفت إيطاليا لم تُجْد أسواق پياتشنزا نفعاً ولم تفد الاجتماعات والاحتفالات المشتركة بشىء.

ولا ينبغى أن ننسى أن مدينة جنوة كانت تظاهر رجال المال المصرفيين. والباحثون عندما يقومون بتحليل الآلية المدهشة التى حققها أبناء جنوة بها ما حققوا، فإنهم يميلون إلى الخلط بين جنوة وبين رجال مالها الذين كثيراً ما كانوا يقيمون فى مدريد، ويختلفون إلى البلاط، ويلعبون هناك لعبتهم الكبيرة بما هم مستشارون ومعاونون للملك، يعيشون جماعة قائمة بذاتها، وسط الأحقاد والمكائد، يتزوجون فيما بينهم، ويدافعون عن أنفسهم متضامنين كأنهم رجل واحد عندما يهددهم الإسبان أو يغلظ لهم شركاؤهم المقيمون فى جنوة أو عندما يقعون ضحايا المصائب التى تحدث فى مدريد.

وهذا هو فرانكو بورلاندى وتلاميذه يعثرون على مراسلات رجال الأعمال هؤلاء التى لم تكن قد نشرت بعد والأمل يحدونا فى أن تلقى الضوء على النواحى التى استغلقت علينا. ولنذكر أن هؤلاء الرجال الذين كانوا يسمونهم فى مدريد رجال التجارة hombres de negocios كانوا قليلى العدد، عشرين أو على الأكثر ثلاثين. وعلينا أن نتخيل إلى جانبهم ومن تحتهم مئات، بل آلاف من التجار أبناء جنوة من مختلف الدرجات: من بياعين وأصحاب دكاكين ووسطاء وسماسرة. منهم من انتشروا فى جنبات جنوة وغيرها من المدن الأخرى فى إيطاليا وصقلية. ومنهم من استقروا فى إسبانيا وضربوا فيها جذورهم فى كل مستويات الحياة الاقتصادية، فى إشبيلية وفى غرناطة. ويبالغ من يقول إنهم كانوا دولة تجارية داخل الدولة، ولكنهم كانوا على أية حال منظومة انغرست فى إسبانيا منذ القرن الخامس عشر، واستمرت على مر الزمن، فالشواهد تدلنا على أن أبناء جنوة كانوا فى نهايات القرن الثامن عشر ينهضون فى قادش بنشاط تجارى يمكن مقارنة حجمه بحجم تجارة الجاليات التجارية الإنجليزية أوالهولندية أو الفرنسية (٣٢٨). وهذه حقيقة كثيراً ما أُغفلت.

وارجع البصر إلى هذا الغزو الذى استهدف مكاناً اقتصادياً أجنبياً، وتأمله ملياً، تجد أنه كان دائماً شرط العظمة بالنسبة إلى مدينة تفوق المألوف ترمى، حتى عن غير وعى واضح، إلى الهيمنة على عالم واسع. وتلك ظاهرة توشك أن تكون عادية فى تكرارها، ولنذكر البندقية كيف تغلغلت فى المكان البيزنطى؛ هكذا نجحت جنوة فى التغلغل إلى داخل إسبانيا، وهكذا نجحت فلورنسة فى التغلغل إلى داخل المملكة الفرنسية، ومن قبل إلى داخل

مملكة انجلترة؛ وهذا هو ما فعلته هولندة مع فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر؛ وما فعلته إنجلترة فى عالم الهند ...

اضمحلال

جنوة

ومَنْ يبنى بناءً فى خارج حدود وطنه يقوم بعمل تكتنفه المخاطر، لا يحقق بصفة عامة إلا نجاحاً مؤقتاً. فلا غرابة فى ألا تدوم هيمنة أبناء جنوة على المالية الإسبانية، وبالتالى على مالية أوروبا إلا لنيف وستين عاماً.

ولم يكن إفلاس إسبانيا فى عام ١٦٢٧ هو الذى تسبب فى انهيار رجال المال أبناء جنوة. بل الحقيقة أنهم تراجعوا بإرادتهم إلى حد ما، فقد خبا كَلَفُهم بالاستمرار فى تقديم الخدمات إلى حكومة مدريد، تحسباً لمزيد من الإفلاس الذى أصبح يتهدد أرباحهم، بل وامتد إلى رؤوس أموالهم. وهكذا تمثَّل برنامجهم الذى واكب مسار الحركة الاقتصادية فى سحب أموالهم بأقصى سرعة تسمح بها الظروف الصعبة القائمة آنذاك وإعادة استثمارها فى عمليات مالية أخرى. وقد تناولتُ هذا الموضوع فى مقال حديث اعتمدت فيه على المراسلات المستفيضة التى تبادلها قناصل البندقية فى جنوة.

ولكن التفسير الذى يرد الظاهرة إلى سبب واحد فقط تفسير قاصر كما لاحظنا فى كثير من الحالات. ولابد لنا من أن نعرف أوضاع المقرضين أبناء جنوة فى إسبانيا نفسها وفى مواجهة منافسيهم البرتغاليين الذين تولوا بعد ذلك مالية الملك الكاثوليكى. ومن الضرورى أن نعرف هل كان الأمير أوليباريث Olivárez هو الذى فرض البرتغاليين فرضاً؟ أم هل دفعهم اتجاه الحركة الاقتصادية فى منطقة المحيط الأطلسى. لقد اتهمهم البعض بأنهم كانوا عملاء الرأسماليين الهولنديين – وهذا اتهام قابل للتصديق على أية حال؛ ولكن من الضرورى إقامة الدليل عليه. أياً كان الأمر فإن اتفاقية السلام التى وقعتها الحكومة الإنجليزية فى عهد تشارلس الأول مع إسبانيا فى عام ١٦٣٠ كانت لها نتائج عجيبة(٢٣٠). فقد حرص المفاوض الإنجليزى، السير فرنسيس كوتينجتون Francis Cottington على ربط اتفاقية السلام باتفاق إضافى ينص على أن تقوم السفن الإنجليزية بنقل الفضة الإسبانية المتجهة إلى الأراضى الواطئة. ونلاحظ أن ثلث هذه الكمية كانت بين عام ١٦٣٠ وعام ١٦٤٣ تسك فى دار السكة فى برج لندن. ومعنى هذا أن تيار الفضة الإسبانية ظل لسنوات يصل إلى الشمال الأوروبى عن طريق الإنجليز ولم يعد أبناء جنوة هم الوسطاء فيه.

هل كان هذا هو سبب خروج أبناء جنوة وانصرافهم عن تقديم خدماتهم إلى الحكومة

الإسبانية؟ ليس هذا سبباً يُقبل على علاته وبخاصة إذا علمنا أن الاتفاقية عقدت متأخرة، فى عام ١٦٣٠. ربما كان الأقرب إلى المنطق أن يكون تقاعس أبناء جنوة هو الذى دفع إلى هذا الحل، ولكن من الضرورى إثبات ذلك بالأدلة الدامغة. ولكن الشىء المؤكد هو أن إسبانيا كان تحتاج أمسّ الاحتياج إلى منظومة «آمنة» لنقل فضتها. كان الحل الذى قدمه أبناء جنوة يتمثل فى نقل هذه الأموال عن طريق الكمبيالات حلاً أنيقاً، ولكنه كان يتطلب التمكن من شبكة دولية من المعاملات المالية. كان هذا هو الحل الأول الذى طرح على مائدة البحث، وتبعه الحل الثانى السهل الذى تمثل فى أن يتولى النقل أولئك الذين كان الإسبان يخشون هجماتهم فى عرض البحر أو عملياتهم الحربية أو القرصانية. وابتداء من عام ١٦٤٧ أو ١٦٤٨ بلغت العجائب منتهاها، فنجد أن الأموال الإسبانية اللازمة للإدارة والدفاع فى جنوبى الأراضى الواطئة لم تعد تنقلها سفن إنجليزية، بل كانت تنقلها سفن هولندية، ربما حتى قبل أن توقع الأقاليم المتحدة [النيدرلندية] على اتفاقية السلام المنفصلة فى مونستر Münster فى يناير من عام ١٦٤٨ (٣٣١). أصبح البروتستانت والكاثوليك وقد تحاربوا ثلاثين عاماً يستطيعون التفاهم والاتفاق، ولا يجد هؤلاء أو أولئك غضاضة فى التعامل فى مال كانوا يَصِمُونه من قبل بأنه حرام.

بقاء

جنوة

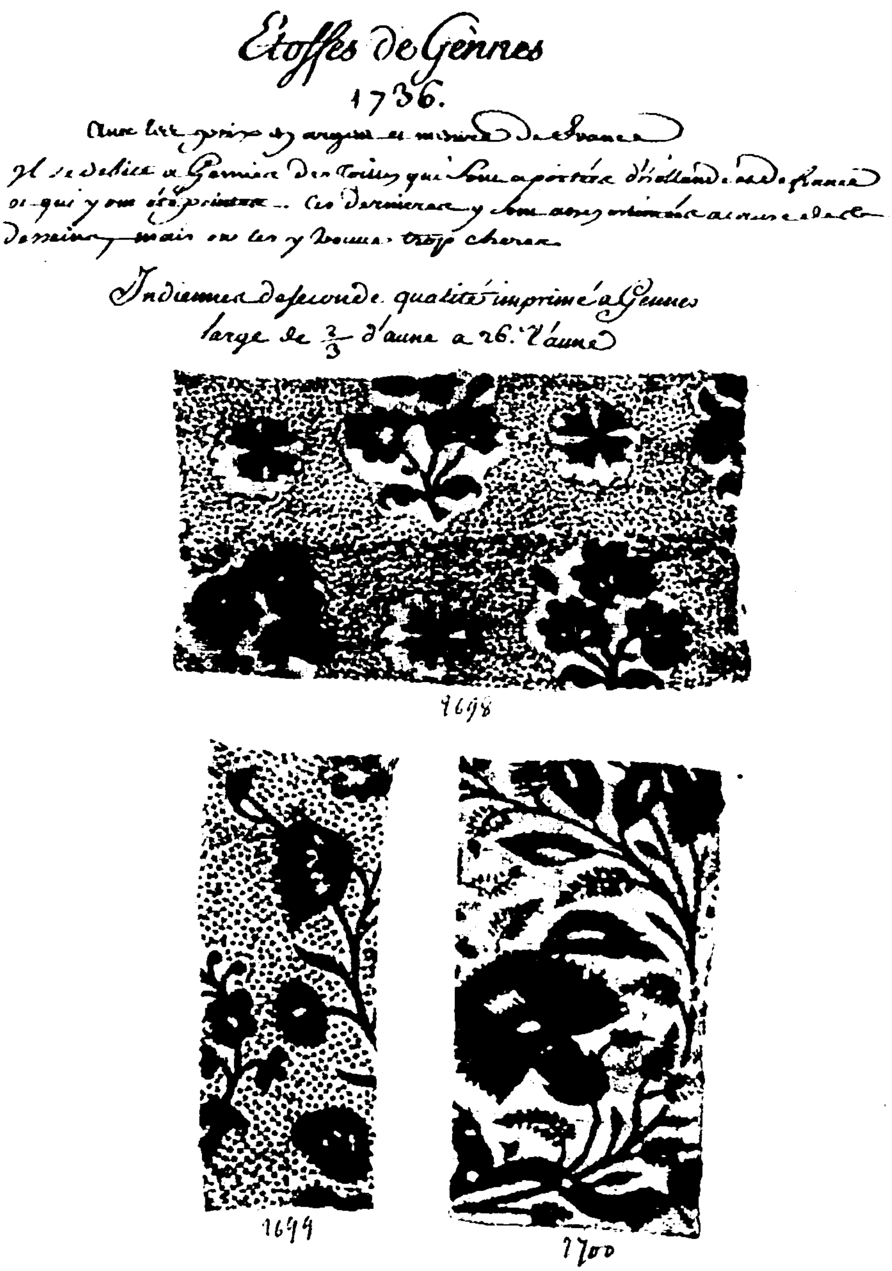
ولنعد إلى جنوة. لا شك فى أن جنوة كَبَتْ عن الطريق، أما أصحاب السندات asientistas فيبدو أنهم أنقذو جزءاً كبيراً من رؤوس أموالهم، على الرغم من ظروف الإفلاس الإسبانى عام ١٦٢٧، تلك الظروف القاسية، وأقل ما توصف به أنها كانت مزعجة مضجرة ما فى ذلك شك، والتى تسببت فى طائفة من المشكلات فى إسبانيا ولومبارديا ونابلى. ويشهد على نجاح سحب هذه الأموال، فى رأيى، وصول شحنات إلى جنوة من الريالات الفضية أو البياسترات الثُّمانية pesos de a ocho التى يمكن حساب كميتها على نحو تقريبى، عاماً بعد عاماً (٣٣٢)، ونلاحظ أن ورودها استمر بكميات هامة أو ضخمة أحياناً بعد عام ١٦٢٧. فقد ظلت جنوة مربوطة بتيارات الفضة الواردة من أمريكا. كيف كانت سبل هذا الربط؟ كانت هى سبل التجارة فى إشبيلية، ثم فى قادش، ما فى ذلك أدنى شك. لأن شبكات التجارة التى مدها أبناء جنوة ظلت قائمة فى الأندلس تحافظ على الصلات مع أمريكا. أضف إلى ذلك أن الشركاء من أبناء جنوة عادوا، بعد ظهور المقرضين من اليهود البرتغاليين الداخلين فى المسيحية، المعروفين باسم المارانيين، إلى النزول إلى ساحة تقديم القروض، حدث هذا عدة مرات نذكر منها على سبيل المثال عام ١٦٣٠ وعام ١٦٤٧ وعام ١٦٦٠ (٣٣٣). أليس لنا أن نستنتج من عودتهم إلى الساحة الإسبانية أن ورود الفضة

إلى إشبيلية ثم إلى قادش كان بكميات أكبر مما تشير إليه الأرقام الرسمية (٣٢٤)؟ ومن هنا فإن تقديم قروض إلى إسبانيا عاد فأصبح مرة أخرى ميسراً ، بل مربحاً، ناهيك عن أنه كان يتيح الفرصة للمشاركة فى عمليات التهريب الضخمة التى كانت تغذى أوروبا، وما كان أبناء جنوة ليضيعوا على أنفسهم هذه الفرصة المواتية.

وكانت جنوة تحتكم على وسيلةأخرى تمكنها من الوصول إلى النبع الإسبانى ، ألا وهى تصدير منتجاتها المصنعة. كانت جنوة قد أسهمت أكثر من البندقية فى النمو الصناعى الأوروبى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وسعت إلى مواءمة إنتاجها بمتطلبات الأسواق فى قادش ولشبونة، لكى تحصل على ذهب لشبونة وفضة قادش. وحتى عام ١٧٨٦ كانت إسبانيا تستورد الكثير من الأقمشة من جنوة ، بل لقد كانت هناك مصانع خاصة لإنتاج المنسوجات المناسبة لذوق الإسبان ؛ منها مثلاً المقاطع الحريرية الطويلة ... المزركشة بالزهور الصغيرة ... والموشاة من إحدى طرفيها بزهور كبيرة كثيفة بارزة نسبياً ... كانت هذه الأقمشة مخصصة لثياب الاحتفالات؛ ومنها أنواع رائعة وغالية جداً (٣٢٥)». كذلك كان قدر كبير من إنتاج مصانع ورق ڤولترى Voltri قرب جنوة «مخصص للهند، حيث يستخدمه الناس مثل تبغ التدخين (٣٢٦).» هكذا كانت جنوة تقف واعية فى وجه منافسة ميلانو وڤيتشينزا Vicenza ونيم Nîmes ومارسيليا وقطالونيا.

هكذا كانت سياسة التجار أبناء جنوة تبدو متغيرة، متقطعة، ولكنها كانت مرنة وقادرة على التكيف مثل كل سياسة رأسمالية تحترم نفسها ؛ فقد أتاحت فى القرن الخامس عشر التمركز على طريق الذهب بين شمال أفريقيا وصقلية ؛ وفى القرن السادس عشر أتاحت الاستيلاء عن طريق إسبانيا على جزء من فضة المناجم الأمريكية ؛ وفى القرن السابع عشر مكّنت من إعادة التوسع فى الاستغلال التجارى على حساب تصدير المنتجات المصنعة ؛ ومكنت فى كل العصور من ممارسة الأعمال المصرفية والمالية التى تناسب الزمن.

والذى جرى فى الواقع بعد عام ١٦٢٧ هو أن الأعمال المالية المتصلة بالقروض لم تخلد إلى السكون . ولما كانت الحكومة الإسبانية قد كفت عن المغامرة التى استسلمت لها فى الماضى، فقد بحثت رؤوس أموال أبناء جنوة عن عملاء جدد ووجدت ضالتها فى المدن والأمراء والدول ورجال الأعمال العاديين وعامة الناس . وقد أخرج جوزيبى فيللونى Giuseppe Felloni (٣٢٧) فى عام ١٩٧١ كتاباً تناول فيه هذا الموضوع. حتى قبل انفراط العقد فى سنة ١٦٢٧وما حولها كان رأس المال الذى يملك أبناء جنوة ناصيته قد «بدأ عملية إعادة توزيع جديدة هائلة وحاسمة لالتزاماته المالية» (٣٢٨). منذ عام ١٦٢٧ كان أبناء جنوة يستثمرون فى عمليات البنادقة المالية، وكانوا منذ القرن السادس عشر يشاركون فى الأعمال المالية فى روما بعد أن أزاحوا الفلورنسيين وحلوا محلهم ، وشاركوا فى تجديد



نماذج من الأقمشة القطنية التى اشتهرت باسم الأقمشة الهندية أو الهنديات (١٦٩٨ - ١٧٠٠)

قروض البابا عندما أنشئت في عام١٦٥٦ مؤسسة المونتي أورو Monte Oro وكانوا هم الذين غطوا الاكتتاب الابتدائي بالكامل (٣٣٩). ويرجع تاريخ الاستثمارات الأولى التي دخل بها أبناء جنوة فرنسا إلى السنوات بين عام ١٦٦٤ وعام ١٦٧٣ (٣٤٠). في القرن الثامن عشر امتدت حركة استثماراتهم إلى النمسا وباڤاريا والسويد ولومبارديا الخاضعة للحكم النمساوي، وإلى مدن مثل ليون وتورينو وسيدان Sedan [الفرنسية]... (٣٤١). وحدث في جنوة ما حدث في أمستردام وجنيف، حيث اتُّبعت نفس سياسة الوسطاء، ونزلت صناعة القروض إلى الحياة اليومية في جنوة، وهذا ما تدلنا عليه الأخبار المتداولة والصحف.. في عام ١٧٤٣ كتب أحد الوكلاء الفرنسيين : «يوم الجمعة الماضي انطلقت نحو ميلانو [وكانت آنذاك تحت الحكم النمساوي] عدةُ عربات تجرها الخيول وتحوطها حراسة جيدة، تنقل مبلغ ٤٥٠٠٠٠ جولدن [فلورين] قدمها أهالي المدينة قرضاً إلى ملكة المجر [= ماريا تيريزيا] بضمان الجواهر التي أشاروا إليها من قبل .» (٣٤٢)

وزاد حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج تدريجياً وكأنما أفادت الآلة القديمة من الفرص الجديدة لتزيد من سرعة نشاطها في القرن الثامن عشر، والأرقام مقدرة بملايين الليرات البنكية، في عام ١٧٢٥ كانت : ٢٧١ مليوناً؛ في عام ١٧٤٥ كانت :٣٠٦ مليوناً؛ في عام ١٧٦٥بلغت : ٣٣٢ مليوناً؛ في عام ١٧٨٥ بلغت: ٣٤٢ مليوناً، وكان العائد السنوي الذي تحققه يقدر بـ ٧,٧ ملايين في عام ١٧٢٥، و ١١,٥مليوناً في عام ١٧٨٥. وكانت الليرة البنكية lira di banco عملة حسابية في جنوة تقابل - دون تغيير في السنوات من ١٦٧٥ إلى ١٧٩٣ : ٠,٣٢٨ من الجرام ذهباً. وليس من المفيد أن نحسب الكمية الكلية مترجمة إلى أطنان من الذهب، بل الأفضل أن نقول إن دخل المقرضين في جنوة كان في عام ١٧٨٥ أكثر من نصف الدخل الكلي (٣٤٣) لمدينة جنوة على وجه التقريب.

والشيء الغريب هو أن جنوة في توسعها الجديد في استثماراتها ظلت مخلصة للإطار الجغرافي الذي شهد عظمتها القديمة! فلم يصل رأسمال جنوة إلى انجلترة - على عكس رأس المال هولندة وجينيڤ - بل اتجه سخياً إلى فرنسا حيث بلغ عشية الثورة الفرنسية ٣٥ مليوناً من الجنيهات من نوع الليڤر التوري. فهل كان السبب في ذلك أن جنوة الكاثوليكية خشيت أن تصطدم بشبكات المصارف البروتستنتية في الشمال؟ أغلب الظن أن السبب كان هو العادات القديمة التي اعتادها رجال المال أبناء جنوة والتي حددت إطار تفكيرهم وخيالهم(٣٤٤)؟

أياً كان الأمر فقد كان هذا الاختيار الذي اختاره أصحاب رؤوس الأموال أبناء جنوة هو الذي أدى بهم إلى سوء المنقلب الذي واكبته كوارث لا تحصى غرق فيها العهد القديم في فرنسا عندما قامت الثورة. ولكن جنوة عادت في القرن التالي مرة أخرى لتلعب دوراً أقوى

محرك دفع النشاط الاقتصادى فى شبه الجزيرة. فلما نشأت الملاحة البحرية البخارية، وفى عصر الريزورجيمنتو Risorgimento أو قيام إيطاليا الموحدة [١٧٩٦ - ١٨٧٠] نهضت جنوة بخلق صناعة جديدة تتمثل فى بحرية حديثة قوية وفى بنك إيطاليا Banco d'Italia الذى كان من عمل يدها إلى حد كبير. فلا غرابة فى أن يقول مؤرخ إيطالى :«جنوة هى التى صنعت الوحدة الإيطالية» وفى أن يضيف :« صنعتها لصالحها » (٢٤٥).

ونعود إلى

العالم الإقتصادى

ولكن هذا التحول ، أو على الأحرى هذه التحولات المتعاقبة التى أخذت بها رأسمالية جنوة لم تدفع بها إلى احتلال مركز العالم الاقتصادى ، وانتهى قرنها أو «عصرها» على المسرح العالمى حتى قبل عام ١٦٢٧، ربما فى عام ١٦٢٢ عندما تدهورت أسواق بياتشنزا الموسمية (٢٤٦). ونحن عندما نتتبع أحداث هذه السنة الحاسمة يتكون لدينا انطباع بأن البنادقة والميلانيين والفلورنسيين قد تخلوا عن التضامن مع رجال المال أبناء جنوة. ولعلهم تخلوا عنهم لأنهم أدركوا أنهم لا يستطيعون التعاون معهم دون أن يعرضوا أنفسهم للخطر. أو ربما لم تعد إيطاليا قادرة على أن تدفع ثمن هيمنة جنوة. ولكن المؤكد أيضاً أن الاقتصاد الأوروبى كله كان عاجزاً عن تحمل أعباء دوران أوراق ائتمانية لا تتناسب مع حجم النقود المتاحة ولا تتناسب مع حجم الإنتاج. كان البناء الاقتصادى لجنوة قد ازداد تعقداً وطموحاً ازدياداً مفرطاً بالقياس إلى الاقتصاد فى العهد القديم ، فتحلل جزئياً من تلقاء ذاته عندما تنزلت الأزمة الأوروبية فى مطلع القرن السابع عشر. أضف إلى هذا أن أوروبا تحولت آنذاك إلى قطب جديد فى الشمال الأوروبى واستمر هذا التحول لقرون طوال؛ ومن الأشياء المميزة أن أبناء جنوة عندما انزاحوا عن الإمساك بمقاليد المال فى أوروبا، انزاحوا أيضاً عن شغل مركز العالم الاقتصادى، وتقدمت أمستردام لتكون هى محطة الوصل وارتقت مدارج الصعود ، وكانت أمستردام تستند فى صعودها هذا على البضاعة: وكانت البضاعة هى العلامة الدالة على العصر. دقت ساعة البضاعة فى أمستردام، ثم دقت من بعدها ساعة المال أيضاً، ولكن ساعة المال تأخرت ، والعجيب أن أمستردام ستواجه فى مسار خبراتها نفس المشكلات التى واجهتها جنوة من قبل.

الباب الثالث

أوروبا وهياكلها الاقتصادية القديمة

هيمنة المدن : أمستردام

أمستردام [١] هى المحطة الأخيرة التى انتهى عندها عصر المدن الإمبريالية، المدن التى قامت على بناء إمبريالى وتوجّه إمبريالى. يقول ڤيوليه باربور Violet Barbour عن أمستردام : «كانت تلك هى المرة الأخيرة التى قامت فيها امبراطورية تجارة وائتمان [فى مدينة] لا تساندها دولة حديثة موحدة.» [٢] وتمتاز خبرة هذه المدينة بأنها تقع بين مرحلتين متعاقبتين من الهيمنة الاقتصادية، المرحلة الأولى هى مرحلة هيمنة المدن، والمرحلة الثانية هى مرحلة هيمنة الدول الحديثة والهياكل الاقتصادية القومية وهى المرحلة التى بدأت بهيمنة لندن مستندة على انجلترة. فى مطلع هذه المرحلة تضخمت لندن فى مركز أوروبا وعظم شأنها بما حققته من النجاح، وبسعت فى القرن الثامن عشر الغارب إلى أن تحيط بالدنيا كلها، فوسعت نطاق المنطقة المهيمنة وأتاحت لها أن تكبر حتى تحقق التوازن على الساحة فى مجموعها. وهنا أدركت المدن الوحيدة التى لا ترتكن بقدر كاف على الاقتصاد المجاور الذىَ يكتنفها، أنها لم تعد تمسك بزمام الأمور، وأن الهيمنة انتقلت إلى الدول الإقليمية.

كان صعود أمستردام حلقة فى سلسلة قديمة، تحقق على نحو بديهى تبعاً للقواعد القديمة: إذ خلفت مدينةٌ مدينتين سبقتاها هما أنتڤرين وجنوة. ولكننا نلاحظ أن الشمال كان فى الوقت نفسه يظهر على الجنوب، وكان ظهوره عليه فى هذه المرة انتصاراً نهائياً. فلم تكن أمستردام تخلف أنتڤرين هكذا ببساطة، كما قال الباحثون مراراً، بل كانت تخلف البحر المتوسط الذى كان مهيمناً فى عصر جنوة القصير [٣]. خفت موازين البحر المتوسط الواسع الثراء الذى نعم بكل النعم والميزات، وثقلت موازين المحيط الأطلسى الذى ظل زمناً

طويلاً محصوراً على المستوى البروليتارى، لا يُستغل إلا استغلالاً سيئاً، وقد عهد إليه التقسيم الدولى للعمل بأكثر المهام عسراً وأقلها ربحاً. وجاء اضمحلال رأسمالية جنوة، وما واكبه من تعرض إيطاليا لهجمات من كل الجهات فى وقت واحد، ففتح الطريق أمام انتصار الشمال بملاحيه وتجاره.

ولكن انتصار الشمال لم يتحقق بين عشية وضحاها. وكذلك اضمحلال البحر المتوسط وإيطاليا نفسها لم يحدث فى يوم واحد، وإنما انسلك خيط الاضمحلال من خلال مراحل متتابعة. ففى السنوات حول ١٥٧٠ عادت السفن الإنجليزية تدخل البحر المتوسط، وحول عام ١٥٩٠ تبعتها السفن النيدرلندية Nederland إلى هناك [من الأسماء التى أطلقت على النيدلندة : الأقاليم المتحدة، وهولندة]. ولكن سفن البحر المتوسط من أنواع الـsaètes marcilianes, caramusalis لم تختف من الساحة. كان غزو متعهدى الشحن القادمين من الشمال الأوروبى إلى سوق البحر المتوسط يحتاج إلى أن تنفتح أمامه موانىء ليڤورنو وأنكونا ومحطات التخزين والشحن فى المشرق، وأن تقبل مدن البحر المتوسط الغنية خدمات القادمين الجدد، وتوافق على أن تعهد بالشحنات إليهم. كذلك تطلب هذا الغزو أيضاً من الإنجليز عقد اتفاق محاكمة الرعايا أمام المحاكم القنصلية مع السلطان العثمانى فى عام ١٥٧٩، وهو ما لم يتمكن النيدرلنديون من تحقيقه إلا فى عام ١٦١٢. كذلك كان من الضرورى فوق هذا وذاك أن تتغلغل الأقمشة الصوفية والتيلية ومنتجات الشمال الصناعية الأخرى إلى أسواق البحر المتوسط وأن تطرد المنتجات المحلية التقليدية الموجودة فيها[٤]. فحتى مطلع القرن السابع عشر كانت البندقية تسيطر بأقمشتها الصوفية الجيدة على سوق المشرق. كان من الضرورى إذن زحزحة البندقية وغيرها من المدن واحتلال مكانها. أضف إلى ذلك أن الغزو القادم من الشمال كان عليه الانتظار إلى أن تتبدد هيمنة نظام جنوة الائتمانى شيئاً فشيئاً. كانت تلك العمليات، التى جرت بسرعات متفاوتة، هى التى قام عليها صعود أمستردام، ويلاحظ أن أمستردام لن تفعل ما فعلته أنتڤرين من قبل، فلن تمد يدها للتعاون مع الهياكل الاقتصادية المحيطة بالبحر المتوسط.

الأقاليم المتحدة
وأحوالها الداخلية

لم ير المعاصرون ما جرى في الأراضي النيدرلندية أو الأراضي الواطئة من أحداث إلا كما يرى الإنسان البروق الخاطفة، فهم لم يتنبهوا كالمعتاد إلى ما سبقها من عمليات طويلة تمهيدية، بل شهدوا العظمة النيدرلندية فجأة عندما تحققت باهرة يخطف سناها الأبصار. ووقف الناس مشدوهين لا يفهمون أمر هذا السعد المفاجيء، والصعود المذهل والقوة غير المتوقعة التي اجتمعت في هذا البلد الصغير، الذي كان على نحو ما بلداً جديداً. وما أكثر ما تكلم الناس عن الرفاهية «المذهلة» وعن «السر» الهولندي، وعن «المعجزة» الهولندية.

أرض ضيقة
فقيرة بطبيعتها

لم تكن الأقاليم المتحدة إلا شريحة ضيقة من الأرض، قال عنها أحد الإسبان في عام ١٧٢٤ (٥) إنها لا تزيد مساحةً عن مملكة جاليسيا ؛ وقال تورجو Turgot (٦) فيما بعد إن مساحتها أقل من نصف مساحة ديفونشير Devonshire مكرراً ما قاله الإنجليزي تيوكر Tucker. ونقرأ عن سفير للويس الرابع عشر قال في عام ١٦٩٩ : «ذلك بلد صغير جداً تعلوه من ناحية البحر كثبان عقيمة، ويتعرض من ناحية البحر ومن ناحية الأنهار والقنوات التي تتخلله لفيضانات متتالية، بلد لا يصلح إلا للمراعي التي تقوم عليها ثروة البلاد الوحيدة ؛ وما ينمو هناك من قمح ومن حبوب أخرى لا يكفي لإطعام عُشر السكان»(٧). ويتهكم دانييل ديفو Defoe فيضيف«بل لا يكفي لإطعام ما هناك من الدجاج والديكة» (٨). ويؤكد شاهد آخر في عام ١٦٩٧ :« كل ما تنتجه هولندة هو الزبد والجبن والطين الذي تصنع منه الأواني الخزفية» (٩). وهذا هو أوستاريث Ustariz عالم الاقتصاد الإسباني الذي عهدناه جاداً شديد الجد في أحكامه يقول في عام ١٧٢٤ : «نصف هذا البلد ماء أو أراض لا تنتج شيئاً، ولا تزرع من الأراضي هناك كل عام إلا ربع المساحة؛ ولهذا فإن كتاباً كثيرين يؤكدون أن محصول البلاد لا يكاد يكفي للوفاء بربع الاستهلاك» (١٠). وهذه رسالة من عام ١٧٣٨ جاء بها : «هولندة بلد شحيح، أرض طافية على الماء ومراع غارقة في الفيضان ثلاثة أرباع السنة. شريحة ضيقة من الأرض، ومحدودة لا تكاد تطعم خُمس السكان» (١١). وهذا هو أكاريا دي سيريون Accarias de Sérionne الذي نعرف عنه أنه متوازن الحكم في هذا الموضوع يؤكد في غير تردد في عام ١٧٦٦ أن هولندة [يعني:الأقاليم المتحدة]«لم تؤت قط ما يكفي ربع سكانها طعاماً وكساءً.»(١٢) وخلاصة القول إنه بلد فقير: قليل من القمح، نوعه رديء، قليل من الجاودار، قليل من الشوفان، قليل من

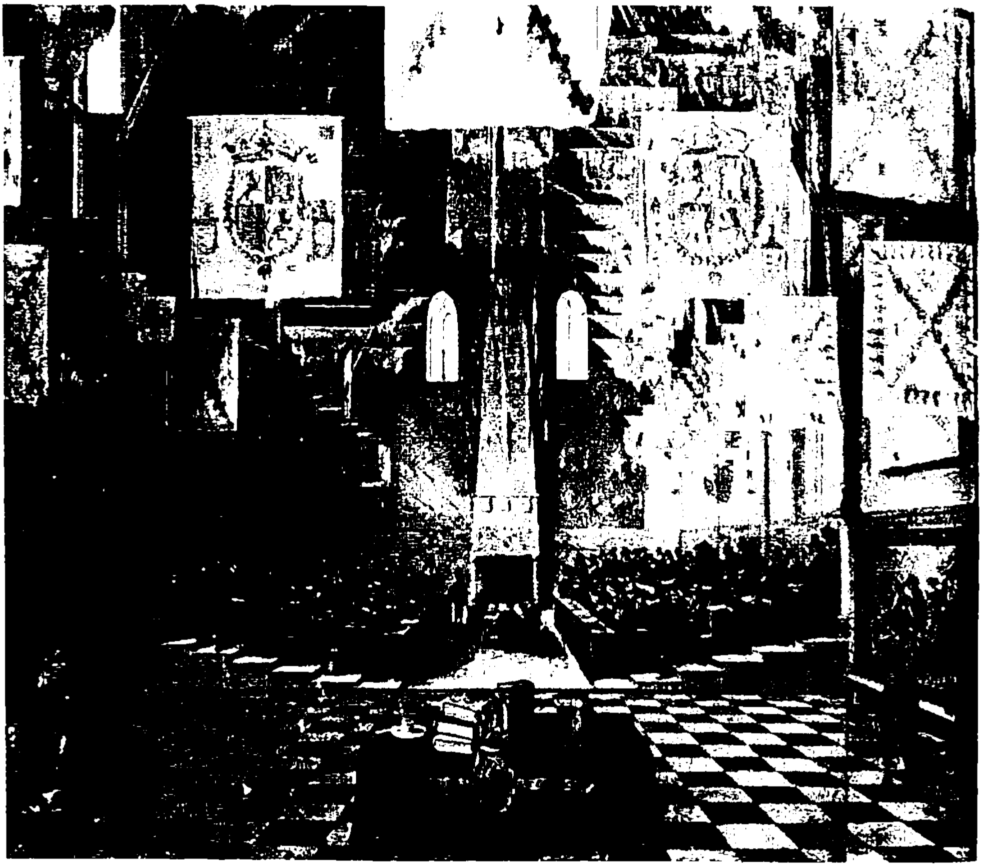
الغنم، لا كروم، إلا أن تكون كرمة على حائط مستور في بيت ريفي، أو في حديقة ؛ لا أشجار، إلا أن تكون على مقربة من قنوات أمستردام، أو من حول القرى. ولكن بها مراع، مراع كثيرة «ما ينتهي شهر أكتوبر، أو شهر نوفمبر أحياناً، حتى تغرقها المياه، وتغشاها الرياح والعواصف والأمطار المستمرة[...] حتى إن الإنسان لا يرى في كثير من البقاع إلا السدود وأبراج الكنائس والبيوت تبرز مما يشبه البحر المديد» [١٣]. وهم يستخدمون عجلات طاحونية في الربيع ليصرفوا المياه التي تنهمر طوال الشتاء [١٤].

كل هذه أمور غريبة، بل غامضة لا يعقلها أبناء حوض البحر المتوسط. هذا هو الفلورنسي لودوڤيكو جيتشارديني Lodovico Guicciardini يكتب في عام ١٥٦٧: «الأرض هناك واطئة، وكل الأنهار والقنوات الكبيرة تكتنفها السدود فهي لا تنساب على مستوى التربة، والإنسان يدهش أعظم الدهشة عندما يرى الماء يعلو على مستوى الأرض في كثير من المواضع» [١٥]. وبعد قرنين من الزمان قال رحالة قدم من چينيف إلى الأراضي الواطئة في عام ١٧٦٠ «كل شيء مصطنع في إقليم هولندة، حتى الريف والطبيعة ذاتها» [١٦]. وفي عام ١٧٨٧ قال عنها رحالة إسباني هو أنطونيو پونث Antonio Ponz (١٧) : « بلد أقرب إلى الخيال والشاعرية منه إلى الواقع».

إنجازات

الزراعة

وعلى الرغم من كل هذا الذي قيل فإن الأقاليم المتحدة لها تربة تصلح للزراعة وقرى وضياع، بل هناك في منطقة جيلدرلاند Gelderland نبلاء فقراء يقوم الفلاحون على خدمتهم، فهي قطعة من أوروبا الإقطاعية بمعنى الكلمة. ونجد في جروننجن Groningen نبلاء مزارعين gentlemen farmers ؛ ونجد مزارعين يزرعون الأرض بالحكر في فريسلاند Triesland [١٨]، وازدهرت حول ليدن Leiden زراعة خضروات مركزة يحمل الباعة الجائلون نتاجها وينادون عليه في شوارع أمستردام، ولنذكر أيضاً الزبد الذي اشتهر بأنه أفضل زبد تنتجه الأقاليم المتحدة [١٩]، وهناك الجسر المقام على نهر الراين والذي «عرف باسم جسر القمح لأن الفلاحين في أيام السوق كانوا يجتازونه حاملين غلالهم» [٢٠]. وربما تلاقي هنا وهناك قوم من أبناء الريف الأغنياء، يلبسون الثياب السود، بغير معاطف، «ولكن نساءهم كن يتحلين بكثير من الفضة ويلبسن في أصابعهن الخواتم الذهبية التي تغمر أصابعهن» [٢١]. وتكتمل الصورة في نهاية الربيع كل عام عندما «تأتي قطعان كبيرة من الثيران والأبقار العجاف من الدنمرك ويوتلاند وهولشتاين يدفعونها على الفور إلى المراعي؛ وما تمر ثلاثة أسابيع حتى تصح أبدانها وتربو وتسمن» [٢٢]. ولنقرأ هذه العبارات التي تنطق بذاتها : «وفي منتصف شهر نوفمبر أو نحوه يشتري أرباب البيوت الطيبة ثوراً مذبوحاً أو



مجلس الطبقات في الأقاليم المتحدة ينعقد في عام ١٦٥١ بكل المراسم المألوفة لكل دولة ذات سيادة.

نصف ثور بحسب حجم العائلة، فيملّحونه ويعلقونه في الدخان حيناً ليحفظوه.. ويأكلون منه قطعاً قطعاً بالزبد والسلطة. ويستخرجون في أيام الآحاد قطعاً كبيرة من هذا اللحم المملح المدخن، فيطبخونها ويأكلون منها وجبات عديدة. وربما قدموا قطعة من اللحم البارد على المائدة وإلى جانبها قطعاً من اللحم المسلوق واللبن وشيئاً من الخضروات...» (٢٣).

ولما كانت الأرض قليلة المساحة فقد قضي على القائمين بالرعي والزراعة أن يركزوا على زيادة الإنتاجية. فتراهم يقدمون إلى الحيوانات هنا طعاماً أفضل، وترى الأبقار تنتج لبناً أوفر قد يصل إلى ثلاثة دلاء من اللبن يومياً (٢٤)، واهتمت الزراعة بالبساتين، وابتكرت أساليب ذكية لدورة الزراعات، وحصلت بالأسمدة على محاصيل أعلى من المحاصيل في أي مكان آخر، واستخلصت من قمامة المدن ما يصلح سماداً. كانت التقدم في هذا المجال واضحاً مؤكداً أتاح للزراعة أن تلعب منذ عام ١٥٧٠ دوراً هاماً في الانطلاق الاقتصادي للبلاد. فلا غرابة في أن يقول يان دي فريس Jan de Vries (٢٥) إلى إن الرأسمالية خرجت في هولندة من التربة.

والحق أن التقدم الدؤوب، على الرغم من أنه كان يسير بخطى صغيرة، أحدث ثورة زراعية وصلت إلى انجلترة، ولكن هذا موضوع آخر. أما الموضوع الذي نود أن نشدد عليه هنا فهو أن البقاع الريفية التي اتصلت بالمدن سرعان ما دخلت في عالم التجارة وأسهمت بنصيب في حياة المدينة، ثم اصطنعت لنفسها أسلوب حياة المدن ولن تلبث أن تستورد أقواتها من الخارج كالمدن. وكانت الأقاليم النيدرلندية على أية حال تستورد نصف المطلوب للاستهلاك من الحبوب، و«النصف» يعني النصف، لا استعارة ولا كناية فيه، ولهذا اتجهت الزراعة النيدرلندية إلى المحاصيل العالية الربحية التي تدر على زارعها مالاً أكثر، مثل: التيل والقنب والسلجم وحشيشة الدينار والتبغ، ثم زرعوا بعد ذلك نباتات الصباغة، وبخاصة البستل والفوّة، وكان نبات الفوّة الأحمر قد أدخله النازحون من فلاندريا (٢٦). وكأنما جاءت نباتات الصباغة هذه في حينها، فقد كانت انجلترة ترسل إلى هولندة الأقمشة الصوفية «خاماً»، أو «بيضاء» كما كانوا يقولون، لتجهز وتصبغ، وكان التجهيز والصباغة يمثل ضعف تكلفة إنتاج القماش الخام بما في ذلك الصوف الخام والغزل والنسج (٢٧). ومن هنا نفهم لماذا حظر جاكوب الأول في عام ١٦١٤ تصدير القماش الصوفي الإنجليزي الخام، بلا تجهيز أو صباغة (٢٨). ولكن هذا الحظر مني بفشل ذريع، فلم يصل الإنجليز إلى المستوى الرفيع الذي يمكنهم من منافسة الهولنديين في عمليات الصباغة والتجهيز، فقد كان الهولنديون متقدمين تقنياً، وكانت لديهم من زراعتهم نباتات الصباغة التي كانوا يستخلصون منها الصبغات.

وبقدر ما كان الفلاحون يستسلمون لإغراء زراعة النباتات التي تستخدم في الصناعة،

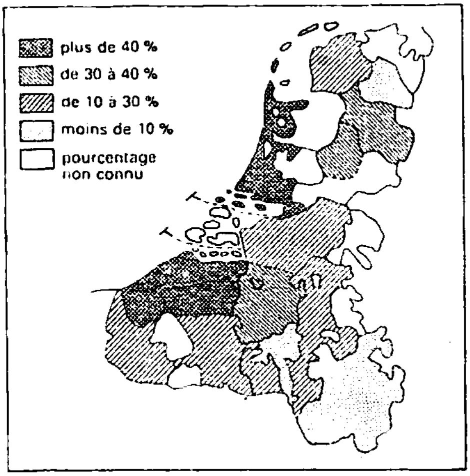
كانوا يلجأون إلى السوق ليحصلوا على طعامهم وعلى ما يحتاجون إليه من خشب وتراب الفحم. وكان هذا يعني خروجهم من عزلتهم. وأصبحت القرى الكبيرة بالفعل مراكز تعج بالنشاط والحيوية، وتمارس التجارة، وتقيم لنفسها أحياناً سوقها العادية أو سوقها الموسمية أيضاً. وأصبح التجار من ناحيتهم يتوجهون في أغلب الأحيان إلى المنتجين مباشرة، فيلتقون بهم في هذه القرى النشيطة أو المراكز (٢٩).

سلك الريف إذن دروب التجارة فحقق ثراء واسعاً. «لا غرابة في أن يرى الإنسان هنا فلاحين أثرياء يملك الواحد منهم مائة ألف جنيه وأكثر.» (٣٠) وأوشكت الأجور في الريف أن تقترب من الأجور في المدن (٣١)؛ وهناك عبارة جميلة يجد الإنسان متعة في قراءتها، كتبها بيتر ديلاكورت Pieter de la Court في عام ١٦٦٢ : «الفلاحون عندنا مضطرون إلى أن يدفعوا أجوراً عالية لعمالهم وخدمهم الذين ينالون نسبة عالية مما يحققه سادتهم من الأرباح ويعيشون حياة أيسر وأوسع من حياة سادتهم أنفسهم؛ والإنسان يشعر بالضيق نفسه عندما يرى العلاقة بين المعلمين الحرفيين وخدّامهم فقد بالغ الخدّام في مطالبهم وأصبحوا أقل حرصاً على العمل من نظائرهم في أي مكان آخر في العالم.» (٣٢).

اقتصاد حضري

فائق الجهد

إذا نحن قارنّا الأقاليم المتحدة [النيدرلندية] الصغيرة ببقية أوروبا وجدناها أفرطت في الأخذ بنهج المدن، النهج الحضري، أفرطت في النظام والتنظيم، قياساً على نسبة الكثافة السكانية التي قال عنها إيزاك دي بينتو Isaac de Pinto (٣٣) إنها«أعلى نسبة في أوروبا قياساً على التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان». وإليك هذا الرحالة الذي سار في عام ١٦٢٧ من بروكسل إلى أمستردام فراعه الزحام، فقد وجد «كل المدن الهولندية [شمال الأراضي الواطئة] مزدحمة بالسكان مقارنة بالمدن التي يحكمها الإسبان في جنوب الأراضي الواطئة والتي تبدو خالية...» وبين هذه المدن التي لا تباعد بينها إلا مسافات قصار تُقطع في ساعتين أو ثلاث ساعات» يلتقي «بجموع متزاحمة من المسافرين تكتظ بهم العربات ذوات العجلتين، حتى إن الإنسان لا يتصور أن هناك في شوارع روما مثل هذا العدد من عربات الحنطور [والله يعلم كم في روما من العربات الحنطور!] مثل ما هنا من العربات ذوات العجلتين المكتظة بالمسافرين، أضف إلى ذلك أن القنوات التي تنساب في كل الاتجاهات من خلال البلاد تغص [...] بما لا يحصى وما لا يعد من السفن» (٣٤). هل في هذا ما يثير الدهشة؟ لا. فنصْفُ سكان الأقاليم المتحدة يسكنون في المدن (٣٥) – وذلك هو الرقم القياسي في أوروبا. وتتمثل نتيجة هذه الظاهرة في تعدد أنشطة التبادل التجاري، وتنظيم المواصلات، وضرورة الاستغلال الأقصى للطرق البحرية، والأنهار، والقنوات، والطرق البرية التي تعج بحركة عربات الفلاحين كما هي الحال في بقية أوروبا.



الأراضي الواطئة تحت حكم البورجونديين في عام ١٥٠٠.
كانت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان
مرتفعة ارتفاعاً قياسياً. فزادت على ٤٠٪ في إقليم فلاندريا، وكذلك في إقليم هولندة. (نقلاً عن Yan de Vries,The Dutch rural economy in the Golden Age, 1500-1700, p. 83.)

الأقاليم المتحدة – وهي: هولندة وزيلندة Zeeland وأوتريشت وجيلدرلاند Gelderland وأوفرئيسل Overijsel أو Overijssel وفريسلاند Friesland وجرونينجن – هو اتحاد يضم ست دول صغيرة كان تعتبر نفسها مستقلة وتعتز بأن تتصرف على هذا الأساس. ويتكون كل إقليم من هذه الأقاليم في الحقيقة من شبكة ضيقة من المدن، زاد هذا الضيق أو قل. في إقليم هولندة كانت هناك ست مدن قديمة لها حق التصويت في مجلس الطبقات بهولندة، أضيفت إليها اثنتا عشرة مدينة أخرى من بينها: روتردام. كانت كل واحدة من هذه المدن تحكم نفسها بنفسها، وتجمع ضرائبها، وتتولى قضاءها، وتراقب جارتها على خير ما تستطيع، ولا تكف عن الدفاع عن امتيازاتها، واستقلالها وحقها في تحصيل الضرائب والمكوس. وهذا هو السبب الذي يفسر كثرة الضرائب والمكوس (٣٦)، «كانت هناك تنويعة هائلة من حقوق الضرائب والمكوس» (٣٧) ومشاحنات حول حقوق المدن في هذا المضمار. ولكن تفصيص الدولة إلى هذا الحد، واللامركزية التي لا يكاد الإنسان يتصور أنها كانت قائمة، كل هذه الأمور خلقت نوعاً من حرية الأفراد. كانت البورجوازية الغنية العالية التي يسمونها الباتريسية والتي تحكم المدن لها اليد العليا في القضاء، فكانت تعاقب كما يحلو لها، وتنفي على سبيل الوقاية من وطنها أو من إقليمها من تريد – وكان حكمها بصفة عامة

نهائياً لا استئناف له. ولكنها كانت في المقابل تدافع عن مواطنيها وتحميهم وتحيطهم بالضمانات في مواجهة السلطات القضائية الأعلى(٣٨).

ولما كانت الحياة تفرض التعايش فلم تكن المدن النيدرلندية لتفلت من ضرورات العمل المشترك. يقول بيتر ديلاكور Pieter de la Court : «مصالحهم مرتبطة بعضها في البعض الآخر»(٣٩). فمهما بلغت المدن من الكَلَف بالشجار والتشاحن والحقد والبغضاء فقد كانت تعيش في خلية كخلية النحل تفرض قوانينها عليها، وتفرض عليها أن تحشد جهودها، وتضم أنشطتها التجارية والصناعية. كانت في مجموعها تكون كتلة قوة.

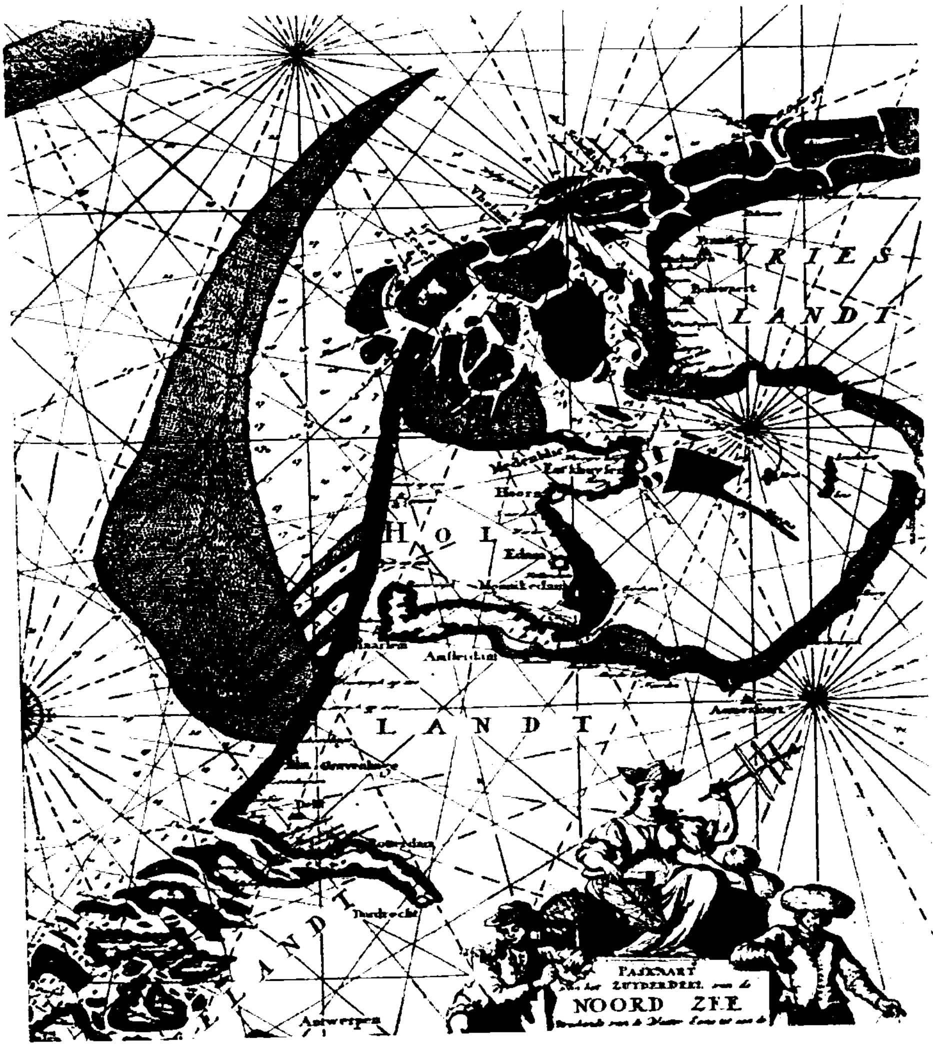
أمستردام

كانت المدن تتضافر وتتشابك وتتقاسم المهام، وتكون شبكات، وتحتل درجات بعضها فوق بعض، وتشكل هرماً. وكانت تتطلب في مركزها، أو على قمتها مدينةً مهيمنة، أكثر ثقلاً وهيمنة من الأخريات اللاتي ترتبط بها. كانت أمستردام بالنسبة إلى مدن الأقاليم المتحدة ما كانته البندقية بالنسبة إلى مدن أرضها التي عرفت باسم التيراً فيرما... كانت مدينة أمستردام تشبه مدينة البندقية شبهاً مثيراً للدهشة بمياهها المتدافعة التي تقسمها إلى جزر وجزيرات وقنوات، وتحيطها «بالمستنقعات» أيضا(٤٠)، وكانت القوارب المسماة فاترشيپن vaterschepen (٤١) تزودها بالماء العذب مثل قوارب البرينتا Brenta في البندقية. فقد كانت المياه المالحة تحيط المدينتين كالسجن.

ويشرح بيتر ديلاكور (٤٢) أن أمستردام دخلت التاريخ عندما اندفع المد «فخرق قرب تيكسل Texel، الحزام الواقي المكون من الكثبان وشق فتحة إلى بحر تسويدرزيه Zuydersee في عام ١٢٨٢؛ منذ ذلك الحين أصبح من الممكن «عبور مدخل التاي Tey بسفن كبيرة» وأقام بحَارة البلطيق نقطة تلاقيهم وتجارتهم في أمستردام التي كانت آنذاك قرية بسيطة. وعلى الرغم من هذا العون الذي قدمته الطبيعة فقد ظلت المدينة صعبة المنال، طريقها صعب خطير أو على الأقل عسير. كان على السفن المتجهة إلى أمستردام أن تنتظر في تيكسيل أو في فليلاند Vlieland عند مدخل تسويدرزيه حيث تتعرض لأخطار الجنوح في الرمال هناك؛ أما السفن التي تغادرأمستردام فإنها تنتظر في المرافيء نفسها إلى أن تهب الريح المواتية. كانت السفن تنتظر عند الدخول والخروج فترة تكفي السلطات لتقوم بتفتيشها تفتيشاً دقيقاً. ومن هنا نفهم قصة الفضيحة، التي نضحك منها عندما نستعيدها من النهاية إلى البداية، والتي ثارت في مارس من عام ١٦٧٠ عندما وصلت إلى هناك فرقاطة فرنسية، كانت علاوة على ذلك سفينة حربية ملكية، مرقت من تيكسيل إلى أمستردام بدون تصريح مسبق (٤٣). وكانت هناك مشكلة إضافية تتمثل في أن سفن التجارة الضخمة لم تكن تستطيع اجتياز المخاضة شمالي أمستردام، حيث رمال

بامبيوس Pampius، وظلت الحال على هذا النحو إلى أن وجدوا في عام ١٦٨٨ الحل[٤٤] حيث اتخذوا قاربين خفيفين أسموهما الجملين chameaux، كان إحدهما يكتنف السفينة من هذا الجانب والآخر من الجانب الآخر، ويمدان سلاسل من تحت جسم السفينة ويرفعونها ويحملونها إلى غايتها.

وعلى الرغم من هذه الصعاب والعقبات فقد كان ميناء أمستردام دائماً مليئاً يكاد يتفتق من جنباته. وهذا رحالة يقول في عام ١٧٣٨: « لم أر من قبل شيئاً أدهشني مثل هذا الذي رأيته هنا. من المحال أن يتصور الإنسان روعة الأثر الذي تحدثه في الإنسان ألفان من السفن تحتشد في ميناء واحد، إلا أن يراها رأي العين!»[٤٥]. وهذا دليل مطبوع في عام ١٧٠١ يتحدث عن ثمانمائة سفينة«تشبه صواريها وحبالها الغابة الكثيفة التي لا تستطيع أشعة الشمس النفاذ من خلالها...»[٤٦]. هذا يقول ألفين وذاك يقول ثمانمائة، ولا علينا أن نبحث فيمن حالفه الصواب وفيمن جانبه. الشيء الذي لا شك فيه هو كثرة الرايات التي يراها الإنسان على راحته عندما يقف في ميدان دام Dam. ونقرأ في الدليل نفسه: «هذه السفينة التي تبدو جديدة، سفينة ألمانية تحمل شعاراً أحمر مذهباً. وتلك السفينة [...] من براندنبورج تحمل شعاراً على شكل نسر أسود له جناحان منشوران من الفضة؛ والثالثة من سترالزوند شعارها الشمس المذهّبة. وانظر إلى السفن القادمة من لوبيك والبندقية وانجلترة واسكتلندة وتوسكانا وراجوزة (شعارها :أرضية مفضضة عليها درع وشريط، وكلمة ليبرتاس Libertas). ومن الغرائب أن نرى سفينة من منطقة الساڤوى الفرنسية. وإلى بعيد ترى العين سفناً ضخمة تخصصت في صيد الحوت. وإذا كنت فرنسياً فلن يشرح لك المرشد أن هذه الشعار الأبيض هو شعار السفن الفرنسية، فلابد أنك تعرفه «مادمت فرنسياً»[٤٧]. وإذا أنت قرأت صحيفة «جازيت دامستردام»[٤٨] فستجدها تحدثك عن مئات من السفن والمسارات. في عام ١٦٦٩ نقرأ عن سفن وصلت إلى تيكسل قادمة من بوردو، يوم ٨ فبراير، هي: La Cigogne, Le Chariot de Lin, Le Soleil Levant, Le Renard de Bilbao, Le Double Cotre de Nantes؛ أما يوم ١٢ فبراير فقد جاءت من بوردو السفن الفرنسية التالية: Le Figuier de la Tercère, La Baleine Bigarrée؛ ثم جاءت بعد ذلك بقليل سفن أخرى هي: سفينة Le Chariot à Foin – قادمة من بلباو – وسفينة Le Lévrier - قادمة من كاليه. ونقرأ عن سفينة L'Agneau Bigarré «أنها عادت من جاليسيا؛ وفي شهر يونيو عادت سفينة Le Pot de Fleurs من مُسكوفيا إلى أمستردام يقيناً من أرخانجلسك، حيث أمضت الشتاء؛ أو سفينة Le Pot à Beurre التي نقرأ عنها أن وصلت في فبراير إلى أليكانته». هذه الحركة الملاحية تجعل من أمستردام «المخزن العام للدنيا، ومقر الغنى، وملتقى الثروات وحبيبة السماء»[٤٩]



خريطة رائعة للاقاليم المتحدة التي تغزوها المياه والرمال من بحر الشمال، وكانت الرمال تحيط بالسواحل والجزر. هذه الخريطة نشرها يوهانس لوتس Johannes Lootz حول عام ١٧٠٧ على نطاق ضيق. وهناك نسخة منها المكتبة القومية في باريس تحت رقم Ge DD 172, carte 52.

ولكن هذه الحركة بما تحمله من النعمة، ما كانت لتتحقق لأمستردام دون عون الأقاليم والمدن النيدرلندية. وهذا هو الشرط الذي لامحيص عنه لتحقيق عظمة أمستردام. والرأي عند يان دي فريس Jan de Vries أن قلب ما نسميه العالم الاقتصادي المتحلق حول أمستردام



أمستردام: رصيف هاربنجباكرستورين Haringpakkerstoren لوحة من أعمال ستورك نيوڤرسهوس Nieuwershuis مجموعة ب. دي جنسفان B. de Gensvan

ليس هولندة، كما يُقال عادة، ولكن كل الشريط النيدرلندي الذي تلمسه المسارات التجارية بخيرها من ناحية البحر: زيلندة، فريسلاند، جرونينجن وجزء من أوتريشت. أما جيلدرلاند والدول العمومية وأوفرئيسل فقد ظلت خارج حلقة النشاط الكبير، وبقيت على فقرها وسماتها العتيقة التي لا تزال أقرب إلى العصر الوسيط منها إلى أي شيء آخر.

وانتهى التعاون بين «القلب» وبين أمستردام إلى تقسيم المهام: فازدهرت الصناعات في ليدن وهارلم وديلفت؛ وتركزت دور الصناعة البحرية أو الترسانات البحرية في بريل وروتردام؛ وحققت دردريشت Dordrecht خيراً كثيراً من تجارة عريضة على الراين؛ وأمسكت إينكهوزن Enkhuizen وروتردام بزمام صيد الأسماك في الشمال؛ أما روتردام التي كانت أقوى مدينة بعد أمستردام فكانت تنعم بخير ما في التجارة مع فرنسا وانجلترة أما لاهاي واسمها بالنيدرلندية دينهاج Den Haag فكانت هي العاصمة السياسية يمكن أن نشبهها بواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية في أيامنا. فلم يكن من قبيل المصادفة أن تنقسم شركة الهند الشرقية إلى غرف متفرقة بحسب المدن؛ وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن تنشأ إلى جانب بنك أمستردام – الذي أسس في عام ١٦٠٩ – بنوك مناظرة أقل منه نشاطاً في ميدلبورج ١٦١٦ وديلفت ١٦٢١ وروتردام ١٦٣٥. وإليك پيير بوديه Pierre Baudet يقول بحق، محوِّراً شعاراً معروفاً قيل عن الولايات المتحدة الأمريكية وعن شركة فورد: «ما يفيد أمستردام يفيد الأقاليم المتحدة»، ولكن أمستردام كان عليها أن تحسب حساباتها مع المدن التي تعاونها، وأن تصبر على أحقاد هذه المدن الأخرى وعداواتها، وأن تتكيف معها ما دامت لا تجد معها حلاً آخر.

سكان

مختلطون

معروف أن المدن مستهلكة لليد العاملة. ومن هنا فإن مدن الأقاليم المتحدة لم تكن لتزدهر إلا على أكتاف الزيادة السكانية، كان عدد السكان مليوناً في عام ١٥٠٠ أصبح مليونين في عام ١٦٥٠، نصفهم في المدن. ولم تكن هذه الزيادة السكانية زيادة في السكان الموجودين أصلاً في البلاد، فقد جذب الازدهار الاقتصادي الأجانب وتطلب وجودهم؛ بل كان الازدهار في جانب منه نتيجة عملهم. ولم يجد كل هؤلاء القادمين أرض الأحلام التي هفت إليها نفوسهم، ولم تكن البلاد التي نزلوها هي أرض الميعاد. فقد تطلبت الرفاهية وجود طبقة من الكادحين البروليتاريا ينحشرون في مساكن حقيرة ضيقة، ويتبلّغون بأحقر الطعام. كان صيد الرنجة الضامرة في شهر نوفمبر «محظوراً في هولندة تُنَبِّه إلى حظره الإعلانات، ولكنهم كانوا يتهاونون في هذه الأمر حتى يجد الفقراء ما يأكلونه»(٥٠). وكانت هذه الأوضاع تواريها كما كانت الحال في جنوة أقنعة أعمال البر والإحسان التي كانت تخفف من احتمال

نشوب الصراعات الطبقية. ولقد أقيم مؤخراً معرض في دار بلدية أمستردام ظهرت فيه بجلاء مناظر البؤس المحزن في هولندة إبان القرن السابع عشر، حيث كان الأغنياء أوسع ثراء من الأغنياء في غير هولندة ، وكان الفقراء كثيرين وربما كانوا أكثر بؤساً منهم في البلاد الأخرى، على الأقل نتيجة لارتفاع تكاليف الحياة.

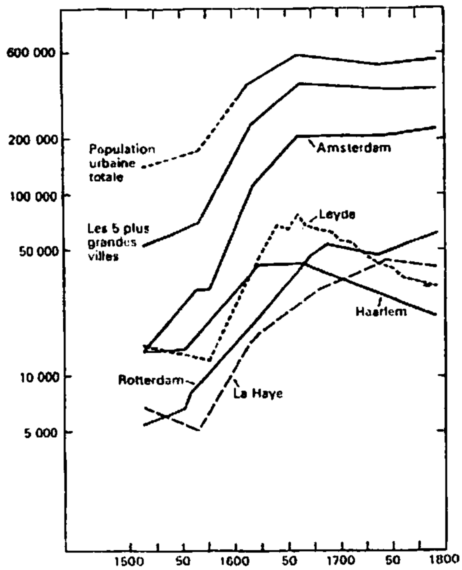
ولم يكن المهاجرون الذي أتوا إلى هولندة يجرون وراء الحظ يتحقق أو لا يتحقق. فمنهم من كانوا يأتون إلى هناك فراراً من الحروب والاضطهادات الدينية التي كانت آفة القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولنذكر أن الأقاليم المتحدة، بعد الهدنة التي وقعتها مع إسبانيا في عام ١٦٠٩، أوشكت أن تقطع سياسة التفاهم وأن تحطم ما كان يقوم فيها مقام الدولة، وإنما دفعها إلى ذلك عنف الصراعات الدينية (بين الهارمينيين remontrants ومناهضي الهارمينية non-remontrants) والصراعات السياسية (بين رؤساء المدن وبين الوالي موريس دي ناساو). ولكن موجة العنف التي التي انطبعت بانتصار الأصولية البروتستنتية في مجمع دُردريشت في عام ١٦١٩ وبانتصار الوالي وإعدام زعيم المجلس الهولندي يوهان فان أولدينبارنيفيلت Johan Van Oldenbarnevelt في العام نفسه، لم تستمر، بل لم تكن لتستمر، في بلد كان الكاثوليك فيه كثيرين، وكان فيه بروتستانت لوثريّون ناحية الشرق، وكان المنشقون البروتستنتيون لا يكفون عن الحركة. وانتهى الأمر باستتباب التسامح، واستتبت معه حقوق الفرد التي ساعد على استتبابها تفتت السلطة السياسية «ونجح رجال الدين من أتباع المذهب البروتستنتي في النهاية نجاحاً محدوداً جداً في تحويل الجمهورية إلى دولة بروتستنتية من نوع الدولة في چينيف» (٥١).

كان التسامح يقوم على قبول الناس كما هم ما داموا يسهمون في ثراء الجمهورية، سواء كانوا عمالاً أو تجاراً أو لاجئين. وهل يمكن أن يتصور الإنسان مركزاً لعالم اقتصادي لا يكون متسامحاً، أو لا يكون محكوماً عليه بالأخذ بالتسامح، لا يقبل البشر الذين يحتاج إليهم كما هم ؟ كانت الأقاليم المتحدة يقيناً ملجأ أو سفينة نجاة يلوذ بها من تضيق بهم الدنيا. ومن هنا انساب إليها «هذا التيار الكبيرمن الأقوام الذين نبذتهم الحروب ودفعت بهم إلى هنا [...] تتدافع مثل أسماك ساحل النرويج عندما تشعر باقتراب الحوت» (٥٢). وهكذا فرضت حرية العقيدة نفسها وأصبحت هي القاعدة. وهذا واحد من الإنجليز يكتب في عام ١٦٧٢ :« في هذه الجمهورية لا يمكن أن يشكو إنسان من مساس بحرية العقيدة، وهذا حق...» (٥٣). أو لنقرأ هذ التقرير الهولندي الذي جاء متأخراً إلى حد ما، فهو يرجع إلى عام ١٧٠٥، ولكنه يصف أوضاعاً استقرت منذ وقت طويل : «كل شعوب الدنيا تستطيع أن تعبد الله هنا بحسب ما في قلب كل إنسان من إيمان وما يتحرك به ضميره، وعلى الرغم من أن الديانة السائدة هي البروتستنتية فكل إنسان حر في أن يعيش بحسب الدين الذي يتبعه، وهناك نحو ٢٥ كنيسة كاثوليكية تجري فيها الشعائر رسمياً شبيهة بروما نفسها» (٥٤).

والمؤرخون المتخصصون في علم السكان يعرفون أفضل من غيرهم هذا التنوع في الملل والنحل فهم قد تبينوا بحساباتهم - كتلك التي أجروها على روتردام (٥٥) - أن السكان كانت تنتظمهم نحو عشرة من السجلات المختلفة بحسب الديانة والمذهب، فهناك: بروتستانت نيدرلنديون، بروتستانت اسكتلنديون، بروتستانت ڤالونيون، وهناك أتباع الطائفة المشيخية، وأتباع الكنيسة الإبيسكوبالية، وأتباع مذهب ياكوب أرمينوسو وهناك الميتوتيون والكاثوليك واليهود.. وجدير بالذكر أن الكاثوليك كانوا يمثلون الطبقات الدنيا، وبخاصة في الأقاليم العمومية.

كان المهاجرون يقنعون عادة بأحقر الأعمال، ولكن لنستمع إلى هذا الهولندي الذي قال في عام ١٦٦٢ : «من يريد أن يعمل في هولندة، سيجد عملاً يرد عنه غائلة الجوع، فلا يموت جوعاً، ولو كان هذا العمل تطهير قاع القنوات باستخدام مجراف من الحديد، وشبكة لها يد من الخشب، مثل هذا العامل يكسب في اليوم نصف إيكو، شريطة أن يكون مستعداً للعمل» (٥٦). ولقد أبرزتُ الكلمات الأخيرة، لأنها تنبه إلى الخطر المتمثل في أن الأجر إذا كان مرتفعاً نسبياً قد يغري العامل بأن يعيش حياة الفقر، فيتيح لنفسه حياة الترف بألا يعمل بشكل منتظم. وكان الفقراء المعدمون مطلوبين لنضح الوحل، وتأدية العمل الشاق، وحمل الأثقال، وممارسة عمل الشيالين والعتالين والشحانين، وعربجية عربات السقاية، وعمال الحصاد الذين يشتغلون بالمنجل الذين يشتغلون في فريسلاند وقت الحصاد، والمنقبين الذين يستخرجون بالمعاول تراب النفط قبل أن تغرق المياه والثلوج الأرض في الشتاء. كانت هذه الأعمال الثقيلة هي التي يقوم بها المهاجرون الألمان بشيء من الانتظام، كانوا فقراء تعساء معدمين يبدو أن أعدادهم تزايدت بعد عام ١٦٥٠، وكانوا يطلقون عليهم اسماً يدل على أنهم كانوا طائفة نوعية : النازحين أو الماشين إلى هولندة هولندجينجر Hollandgänger وكانوا يشتغلون في استصلاح أرض المستنقعات للزراعة (٥٧). كانت ألمانيا القريبة مخزن عمالة رخيصة تزود الأقاليم المتحدة بالرجال اللازمين للجيش والأسطول لرحلات ما وراء البحار، ولأعمال الحقول، يسمونهم Hannekemaaier، وللعمل في المدن وكانو يسمونهم poepen و moffen.

وفي إطار الحديث عن المهاجرين نجد الحرفيين يحتلون بينهم مكاناً علياً، وهذا أمر منطقي، وكانوا كثرة في مراكز النسيج في ليدن حيث تصنع أقمشة السيرج serges والكاميلوت camelots والأصواف ؛ وفي هارلم (الحرير وتبييض الأقمشة التيلية) ؛ وفي أمستردام أو قريباً منها استقرت غالبية الصناعات (٥٨): الأقمشة الصوفية، الحريرية، المقصبة، المذهبة، المفضضة، الكُلَف، الكنارات، الجلود المذهبة، الجلد الماروكان، الجلد الشامواً، تكرير السكر، الصناعات الكيمائية المختلفة؛ في ساردام Saardam، وهي قرية تشبه المدينة الكبيرة «كانت هناك أكبر دار صناعة بحرية في العالم». كانت العمالة الأجنبية



٢٠ – زيادة أعداد السكان في المدن. انتفعت من هذه الزيادة السكانية الحضرية مدينة أمستردام خاصة، وكانت هذه الزيادة من أسس نهوض الأقاليم المتحدة.(نقلاً عن يان دي فريس Yan de Vries, The Dutch Rural Economy . op. cit., p. 89.)

عنصراً حاسماً بالنسبة إلى كل هذه الأنشطة. نجد العمال القادمين من إيبرن وهونشوته هم الذين حددوا مسار نهضة صناعة المنسوجات في هارلم. وشبيه بهذا ما نلاحظه في نهاية القرن السابع عشر من أن قدوم البروتستنتيين الفرنسيين بأعداد ضخمة بعد إلغاء مرسوم نانت في عام ١٦٨٥ أدى إلى انطلاق الصناعة في الأقاليم المتحدة واتساع نطاقها ورسوخ قواعدها.

وضمت تيارات اللاجئين، سواء كانوا من البروتستانت الفرنسيين أو أبناء أنتفرين أو من يهود شبه جزيرة إيبريا، العديد من التجار وكان من بينهم من يمتلكون رؤوس أموال ضخمة. وشارك يهود السفرديم [٥٩] على نحو خاص فى ثراء هولندة. ويرى فرنر زومبارت [٦٠] أن ما أتى به هؤلاء اليهود إلى أمستردام لم يكن أكثر ولا أقل من: الرأسمالية. وعندى أن هذا الرأى مبالغ فيه. ما من شك فى أنهم قدموا عوناً هاماً لمدينة أمستردام وبخاصة فى مجال الكمبيالات، وعوناً أكبر منه فى مجال: المضاربات فى البورصة، فقد كانوا سادة هذه الأنشطة، بل كانوا مبتدعيها، كذلك كانوا مستشارين يعتد بآرائهم، وروّاد شبكات تجارية أنشأوها لتنطلق من هولندة نحو العالم الجديد والبحر المتوسط [٦١]. وهناك كتيب جدلى بالإنجليزية من القرن السابع عشر يظن فيه كاتبه أن تجار أمستردام هم الذين

اجتذبوا اليهود لا لشيء إلا للمصلحة التجارية وحدها، «فاليهود والتجار الأجانب هم الذين فتحوا لهم الطريق إلى تجارتهم العالمية» (٦٢). ولكن الأقرب إلى الظن أن اليهود من حيث هم رجال أعمال محنكون كانوا يذهبون بانتظام إلى الأماكن التى ينجح فيها الاقتصاد. فإذا رأيتهم يدخلون من هذا الباب بالذات فمعنى ذلك أنه يؤدى إلى اقتصاد أحواله كلها على ما يرام، أو أنها تسير من حسن إلى أحسن. فإذا انسحبوا من بلد كان قد نزلوه، فليست تلك علامة على أن الأحوال ساءت، بل على أن الأحوال هبطت دون المستوى. ولهذا فالأرجح أن اليهود بدأوا ينصرفون عن أمستردام حول عام ١٦٥٣، والمؤكد أنهم بعد ثلاثين سنة، وعلى وجه اليقين فى عام ١٦٨٨، ذهبوا إلى انجلترة وراء جيوم أو وليم دورانج. فهل يحق لنا أن نستنتج أن أمستردام، على الرغم من المظاهر البراقة، كانت أحوالها فى ذلك التاريخ قد أصبحت أسوأ مما كانت فى العقود الأولى من القرن؟

أياً كان الأمر فلم يكن اليهود هو وحدهم الذين صنعوا أمستردام. فقد قدمت كل المراكز التجارية فى أوروبا إسهاماتها إلى المدينة التى كانت فى طريقها، أو كانت قد أصبحت بالفعل مركز العالم. وكان الإسهام الأول الذى قدمه تجار أنتفرين. عندما استسلمت أنتفرين فى ٢٧ أغسطس من عام ١٥٨٥ لألكسندر فارنيزه Farnese بعد حصار مشهود، حصلت المدينة على شروط خفيفة، نذكر من بينها خاصةً أن التجار تُرك لهم الخيار فى أن يبقوا فى المدينة أو أن يبرحوها ومعهم أموالهم (٦٤). وهكذا فإن من يمموا منهم شطر أمستردام لم ينزلوها خاوى الوفاض بل كانت معهم رؤوس أموالهم، وكفاءاتهم، وعلاقاتهم التجارية، وليس من شك فى أن ذلك كان سبباً من أسباب انطلاق أمستردام السريع. وإليك شهادة چاك ديلا فاى Jacques de la Faille تاجر من أبناء أنتفرين انتقل إلى أمستردام، إلى العاصمة الجديدة فى الشمال، إنه لا يبالغ عندما يكتب فى ٢٣ أبريل من عام ١٥٩٤: «هذه هى أنتفرين قد تحولت هنا إلى أمستردام» (٦٥). وانظر إلى أهل أمستردام حول عام ١٦٥٠ تجد ثلثهم من أصل أو نسل أجنبى. كما نلاحظ أن الودائع الأولى فى بنك أمستردام الذى تأسس فى عام ١٦٠٩ جاء نصفها من بقاع الأراضى الواطئة الجنوبية.

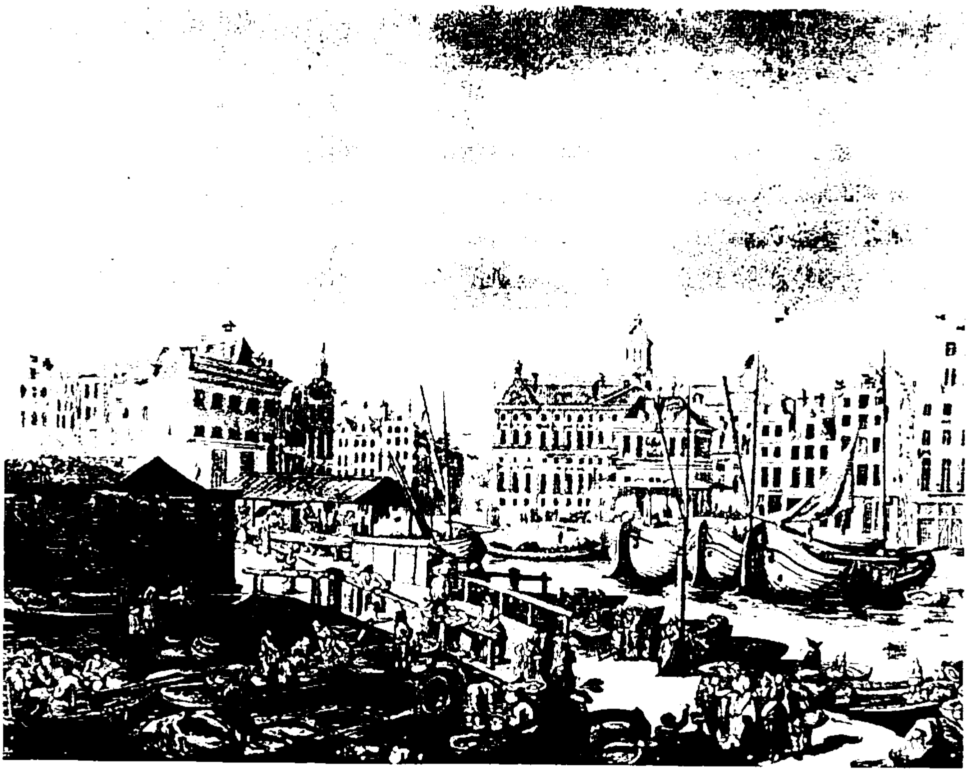
والنتيجة أن أمستردام كبرت بسرعة، فبعد أن كان عدد سكانها ٥٠٠٠٠ فى عام ١٦٠٠ وصل عددهم بعد مائة سنة فى عام ١٧٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ نسمة، واختلط السكان، من فلمنك وڤالون وألمان وبرتغال ويهود وفرنسيين "مُتألمنين" هُوجنُوت، إلى «داتشمن» Dutchmen حقيقيين. وكان هذا الشعب الذى يتكون على مستوى البلاد كلها هو «الأمة» النيدرلندية. هكذا نرى الحرفيين والتجار والملاحين الجدد والعمال الكادحين قد حولوا البلد الضيق إلى بلد مختلف تماماً. هذا من ناحية، ومن الناحية المقابلة كانت نهضة إقليم هولندة هى التى اجتذبت البشر، وهيأت فرص النجاح.

فى البدء
كان الصيد

الأقاليم المتحدة شبهها ديديرو Diderot (٦٦) «بمصر أوروبا»: فمصر هبة النيل، والأقاليم المتحدة هبة نهر الراين ونهر الماص Maas الذى يسميه الفرنسيون الميز la Meuse، بهذا التشبيه تناول ديديرو العلاقة بين النهر والبر فى الأقاليم المتحدة. ولكن الأقاليم المتحدة النيدرلاندية فى المقام الأول هبة البحر. والشعب النيدرلندى «منجذب إلى البحر حتى إن الإنسان ليقول إن الماء أكثر من الأرض عنصره الجوهرى.» (٦٧) وهو قد تعلم على بحر الشمال، ذلك البحر الذى يغلب عليه الهياج، ما تعلمه من الصيد والملاحة القريبة من الساحل والنقل إلى مسافة بعيدة والحرب البحرية. والإنجليز قال قائلهم فى عام ١٦٢٥ إن بحر الشمال «أكاديمية البحارة والقباطنة من المتمردين الهولنديين» (٦٨). ولقد أصاب وليم تمپل William Temple حيث قال: «من البحر خرجت جمهورية الأقاليم المتحدة، ومن البحر استمدت قوتها» (٦٩).

كان إقليما هولندة وزيلندة منذ أقدم العصور قد نشرا صياديهما فى بحر الشمال والبحار المجاورة، وكان الصيد بالنسبة إليهما الصناعة القومية، بل لقد كانت صناعة تفرعت إلى أربع صناعات تخصصت فى الصيد. كانت الصناعة الأولى هى الصيد قرب السواحل وفى المياه العذبة الذى كان يوفر التموين المنوع من «أسماك لذيذة شهية» (٧٠)؛ كان هذا الصيد هو الصيد العادى، ولكنه كان يمثل نحو نصف ما سمى بـ «الصيد الكبير»؛ والصيد الكبير هو الصناعة الثانية الهائلة القائمة على الرنجة 5227؛ والصناعة الثالثة وهى بالمقارنة متواضعة هى صيد البكلاة واللابارِدان Laberdan فى بحار إيسلندة ومنطقة ساحل الدوجار Dogger Bank(٧٢)؛ والصناعة الرابعة هى صيد الحيتان وكانوا يسمون هذا النوع من الصيد «الصيد الصغير» على الرغم مما في التسمية من غرابة بالقياس إلى حجم الحيتان.

كان الهولنديون قد اكتشفوا حول عام ١٥٩٥ (٧٣) منطقة الاشپيتسبرجن Spitzbergen وتعلموا آنذاك من الصيادين الباسكيين صيد الحيتان باستخدام الخطاف (٧٤). وفى عام ١٦١٤ أُعطى هذا الصيد على سبيل الحكر إلى شركة من الشمال فى منطقة «من سواحل نوڤايا سيمليا Nowaja Semlja [التى تسمى بالفرنسية نوڤاسمبل Novasemble] إلى مضيق داڤيس Davis بما فى ذلك جزيرة الدببة وغيرها من الأماكن» (٧٥). ثم حُلت هذه الشركة فى عام ١٦٤٥ (٧٦) ولكن أمستردام ظلت متمسكة أشد التمسك بالسيطرة على هذا الصيد والانتفاع بعائده (٧٧) وكانت عمليات صيد الحيتان هذه مذابح هائلة تحيق بالحيتان فى مياه الشمال، وتدر أطناناً من الزيت تستخدم فى صناعة الصابون وفى قناديل الفقراء



امستردام: سوق السمك، دار البلدية، دار الموازين العامة. رسم من أعمال رايت Wright وشوتس Schutz يرجع إلى عام ١٧٩٧ (أطلس فان شتولك Atlas van Stolk)

وفى معالجة الأقمشة الصوفية، كذلك كانت تدر قناطير من عَظْم الحوت . فى عام ١٦٩٧(٧٨) وكان عاماً واسع الربح «خرجت من موانىء هولندة ١٢٨ سفينة لصيد الحوت، ضاعت منها ٧ سفن فى الثلوج، وعادت ١٢١ بعد أن صادت ١٢٥٥ حوتاً أنتجت ٤١٣٤٤ برميلاً من الشحم، كان ثمن بيع البرميل الواحد منها عادة ٣٠ جولدن [فلورين]، أى أن المبلغ الإجمالى كان: ١٢٤٠٣٢٠ جولدن. وكان كل حوت يعطى عادة ٢٠٠٠ رطل من العظم ثمن القنطار منها ٥٠ جولدن، أى أن الحيتان الـ ١٢٥٥ تغل ١٢٥٥٠٠٠ جولدن، ومعنى ذلك أن مردود الشحم والعظام معاً كان: ٢٤٩٥٣٢٠ جولدن»(٧٩). من هذا البيان نستنتج أن صياد الحيتان كان يعود فى المتوسط من حملة الصيد بنحو ١٠ حيتان، وإن طالعنا فى بيانات يوليو من عام ١٦٩٨ أن الصياد الواحد عاد إلى تيكسل بـ ٢١ حوتاً (٨٠).

وهذه المبالغ العالية تتضاءل بالقياس إلى مردود صيد الرنجة فى مخاضة الدوجار على طول السواحل الإنجليزية، فى موسمين، موسم من سان چان [٢٧ ديسمبر] إلى سان چاك[٢٥ يولية]، وموسم آخر من الصعود إلى سانت كاترين [٢٥ نوفمبر] (٨١). والأرقام التى بين أيدينا من النصف الأول للقرن السابع عشر أرقام هائلة: ١٥٠٠ سفينة صيد، وهى سفن كبيرة واسعة تتيح فوق متنها عمليات التمليح وتستيف الرنجة فى البراميل، وكانت السفن تأتى لصيد الرنجة فى أماكن الصيد وتعود بحمولتها إلى هولندة وزيلندة، بل إلى إنجلترة حيث كانت الرنجة «الهولندية» تصل بأسعار أرخص من أسعار الإنجليز (٨٢)؛ كانت سفن الصيد البالغ عددها ١٥٠٠ سفينة يسمونها بويسين buyssen تقل ١٢٠٠٠ صياد ونحو ٣٠٠٠٠٠ طن من الرنجة كانت تباع فى ربوع أوروبا المختلفة، مدخنة ومملحة، وتعتبر «منجم ذهب» هولندة (٨٣). ويقول بيتر ديلاكور إن تجارة هولندة «تهبط إلى النصف إذا استبعدنا منها السمك والبضائع المتصلة به.» (٨٤) وهذا هو السير چورچ دواننج يكتب فى ٨ يولية من عام ١٦٦١ بكلمات لا تعبر عن رضا بما ينعم به الآخرون: «وتجارة الرنجة تشد إليها تجارة الملح؛ والرنجة والملح هما اللذان وسّعا نطاق التجارة الهولندية فى منطقة بحر البلطيق» (٨٥)؛ ويمكننا أن نضيف إلى عبارته: وتجارة منطقة بحر البلطيق كانت هى المصدر الحقيقى للثروة الهولندية.

ولكن أليس من الجائز أن يكون الكتاب والباحثون قد بالغوا فى تقييم أهمية الصيد فى الاقتصاد الهولندى؟ بعد قانون الملاحة الذى أصدره كرومويل [لمنع السفن غير الإنجليزية من نقل بضائع غير بضائع بلادهم فى المياه الإنجليزية] وبعد الحرب الإنجليزية الهولندية الأولى من ١٦٥٢ إلى ١٦٥٤ انخفض حجم الصيد الهائل بنسبة الثلثين أو أكثر (٨٦)، ولم يؤد هذا الانخفاض – على عكس ما تصوربيتر ديلاكور – إلى تدهور الاقتصاد الهولندى. وإنما تدهور الصيد نتيجة لانخفاض الأرباح، والأرباح انخفضت نتيجة لارتفاع الأسعار والأجور، فلم يكن يربح ما يقيم أوده إلا المتعهدون. ولكن عمليات التطقيم سرعان ما تبين أنها أغلى من أن تحقق عائداً مناسباً، وجاءت منافسة صيادى البلاد الأخرى – فرنسا، النرويج، الدنمرك – فكانت القشة التى قصمت ظهر البعير. ولما كانت الأسباب نفسها تؤدى إلى النتائج نفسها، فإن صيد الرنجة فى انجلترة عجز عن النماء على سعته على الرغم من ألوان التشجيع التى أغدقت عليه. وكان السبب الذى أعاقه هنا أيضاً هو ارتفاع التكلفة ارتفاعاً باهظاً (٨٧).

الأسطول

الهولندى

أما الأداة الحقيقية التى صنعت عظمة هولندة فهى الأسطول الذى كان وحده يساوى

مجموع الأساطيل الأوروبية الأخرى [٨٨]. وهناك تقدير فرنسي يرجع إلى مايو من عام ١٦٦٩ [٨٩] لا يدخل في حسابه «السفن الصغيرة المسماة "هُوِي" heu [وكانت كثيرة العدد جداً] ليس لها إلا صار واحد والتي لا تستطيع أن تقوم برحلات طويلة» - وهو كما يقول بومبون Pomponne «تقدير أجده مقبولاً إلى حد كبير يصل إلى رقم «ستة آلاف» سفينة في الأقاليم المتحدة كلها. وإذا أخذنا بأن الوحدة تساوي ١٠٠ طن و ٨ من أفراد الأطقم فإن الأسطول حمولته على الأقل ٦٠٠٠٠٠ طن وربما كان عدد الملاحين ٤٨٠٠٠ فرد. وتلك أرقام هائلة بالنسبة إلى ذلك العصر، وأغلب الظن أنها أرقام تصور الواقع، ولا يداخلها المبالغة.

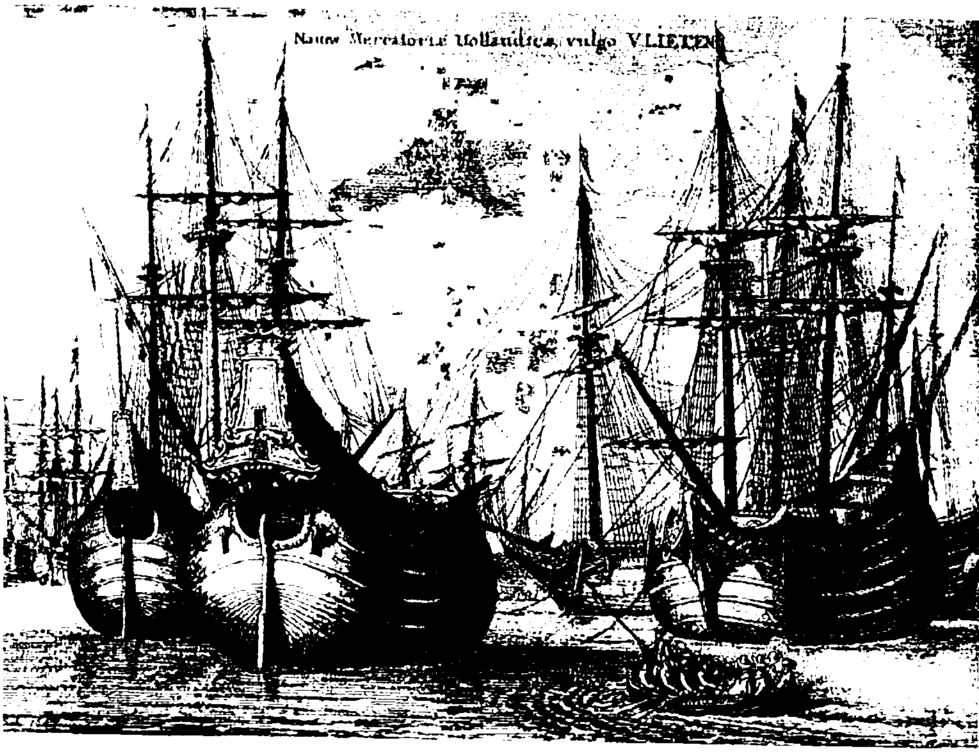
هذا من ناحية عنصر الكم، يضاف إليه عنصر الجودة. فمنذ عام ١٥٧٠ كانت دور الصناعة البحرية الهولندية قد ابتكرت سفينة تجارة مدهشة هي الفليبوت Vlieboot، أو «الشبَّابة flûte» أي الناي، وهي سفينة متينة، منتفخة الجانبين، سعتها كبيرة، وتتحرك بعدد أقل من أفراد الأطقم، يقل بنسبة ٢٠٪ على الأقل بالمقارنة بالسفن المساوية في الحمولة. وهذه ميزه كبيرة إذا ذكرنا أن تكاليف الأطقم، من أجور وطعام، كانت البند الأكبر من المصروفات. في هذا البند أخذ الهولنديون أنفسهم بالتقتير أشد التقتير: كان طعامهم عادة شحيحاً [٩٠] يتكون من «السمك والدشيشة»؛ حتى القباطنة «كانوا يكتفون... بقطعة من الجبن وشريحة من الكندوز المملح الرخيص المخزون عامين أو ثلاثة أعوام» [٩١]؛ لا نبيذ، بل بيرة خفيفة، وأحياناً قليل من خمر العرقي يقدم في شح شديد. والخلاصة في رأي أحد الفرنسيين: «أن الهولنديين بين الأمم جميعاً أشد الناس تدبيراً وتقشفاً وأقلهم إنفاقاً في الترف وفيما لا ضرورة له.» [٩٢].

ونجد تقريراً فرنسياً مطولاً يرجع إلى عام ١٦٩٦ يتحدث على نحو لا يخلو من الحسد عن الميزات التي يمتاز بها الأسطول الهولندي على منافسيه.« الهولنديون لا يبحرون للتجارة إلى على متن سفنهم الفليبوت يحرسونها في أيام الحرب باستخدام فرقاطات مسلحة. وسفن الفليبوت سفن كبيرة واسعة يمكن أن تتسع لحمولة كبيرة من البضائع، وعلى الرغم من أن هذه السفن من حيث تصميمها كسفن شراعية رديئة، ومن حيث بنائها ثقيلة، فأنها تقاوم البحر على نحو أفضل، ولا تحتاج لنفس العدد من أفراد الأطقم الذي تحتاج إليه السفن الأخرى، والفرنسيون يضطرون إلى وضع ٤ - ٥ رجال للإبحار بالسفينة التي حمولتها ٢٠ - ٣٠ طن، بينما لا يستخدم الهولنديون إلا رجلين أو على الأكثر ثلاثة رجال؛ والفرنسيون يستخدمون للسفينة التي حمولتها ١٥٠ - ٢٠٠ طن من ١٠ إلى ١٢ فرداً، أما الهولنديون: ٧ أو ٨ أفراد. والفرنسيون يستخدمون للسفينة التي حمولتها ٢٥٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ طن ١٨ أو ٢٠ أو ٢٥ رجلاً، أما الهولنديون فيستخدمون: ١٢ أو ١٦ أو على الأكثر ١٨ فرداً. والبحار الفرنسي أجره في الشهر ١٢، ١٦، ١٨، ٢٠ جنيه ليفر، أما البحار الهولندي

فيقنع بـ ١٠ أو ١٢ جنيه ليڤر، وأجور الضباط على التناسب نفسه. ولابد من تدبير طعام البحارة الفرنسيين بحيث يضم الخبز والنبيذ والقراقيش المصنوعة من دقيق لابد أن يكون أبيض فينو، ولابد لهم من اللحم الطازج والمملح، والبكلاة، والرنجة والبيض والزبد والبسلة والفول، وعندما يأكلون السمك لابد إن يكون متبلاً، ولا يرضون بالسمك إلا فى أيام الصيام. أما الهولنديون فيقنعون بالبيرة وخبز الجاودار وقراقيش الجاودار الأسمر، ولكن طعمه على الرغم من شدة سمرته ممتاز، ويقنعون بالجبن والبيض والزبد والقليل من اللحم المملح والبسلة والدشيش، ويأكلون الكثير من السمك دون توابل، يرضون به فى كل يوم، لا فرق بين يوم صيام أو يوم بلا صيام، وهكذا فإن التكاليف تنخفض لأن السمك أرخص من اللحم؛ والفرنسيون بمزاجهم المتأجج وحركتهم الزائدة يأكلون أربع وجبات، أما الهولنديون بمزاجهم الفاتر فلا يأكلون إلا وجبتين، على الأكثر ثلاث وجبات. والفرنسيون يصنعون سفنهم من خشب القرو المدسّر بالحديد، وهو ما يكلف كثيراً؛ أما الهولنديون فأغلب سفنهم، وبخاصة تلك التى لا تشق البحر إلا لمسافة لا تجاوز فرنسا، مصنوعة من خشب الشربين ومدسرة بالخشب، وتتكلف نصف تكلفة سفننا على الرغم من أنها أكبر منها. وهم يشترون تجهيزات السفن أرخص من الفرنسيين لأنهم أقرب منا إلى الشمال الذى يستمدون منه الحديد، والمراسى والأناجر، والقنب للحبال التى يصنعونها بأنفسهم كما يصنعون قماش الأشرعة.» (٩٣)

والحقيقة أن هناك ناحية أخرى غير تكاليف أعمال بناء السفن فى دور الصناعة البحرية بأسعارمنخفضة لا سبيل إلى منافستها، تفوقت فيها هولندة، وتشير إليها رسالة فرنسية جاء بها «سرهم المتمثل فى صناعة مراكب أرخص من الآخرين» (٩٤). وليس من شك فى أن جانباً من السبب فى ذلك هو أنهم كانوا يحصلون على الخشب الصالح لبناء السفن والقطران والزفت والحبال، كل هذه المواد البحرية القيمة كانت تأتيهم مباشرة من البلطيق، بما فيها الصوارى التى كانت تنقلها سفن خاصة (٩٥). ولكن هناك أيضاً ناحية أخرى وهى أنهم كانوا يستخدمون أحدث التقنيات: مناشير آلية، آلات لنصب الصوارى، صناعة قطع غيار، وكان لديهم معلمون وعمال فنيون خبراء. ومن هنا كانت دور الصناعة البحرية المشهورة فى ساردام قرب أمستردام تستطيع «إذا ما أخطرت قبل موعد البدء بشهرين أن تنتج طوال عام كامل سفينة حربية كل أسبوع جاهزة للأشرعة» (٩٦). ونضيف إلى هذا وذاك أن الحصول على قرض فى هولنده، أياً كان فرع النشاط، كان سهلاً وفيراً ورخيصاً. فلا غرابة فى أن تُصَدَّر السفن الهولندية منذ وقت مبكر إلى العالم الخارجى، وبخاصة إلى البندقية وإسبانيا بل وإلى مالطة(٩٧) يستخدمها فرسان الطوائف فى بحار المشرق.

وفوق كل هذا أصبحت أمستردام السوق الأولى فى أوروبا للسفن المستعملة. فإذا غرقت



سفن الفليبوت الهولندية التي سميت «شبَّابات»، رسم بالحفر من أعمال ف. هوللار W. Hollar ترجع إلى عام ١٦٤٧. عن أطلس Van Stolk Atlas

سفينتك عند سواحل هولندة، فأنت تستطيع أن تشترى سفينة جديدة فى غضون أيام قلائل، وتستطيع القيام برحلتك التى اعتزمتها دون ريث؛ بل قد يأتى إليك السماسرة بشحنة أخرى. أما إذا أتيت إلى أمستردام بطريق البر لتشترى بضاعة، فالأفضل أن تصحب معك ملاحيك، فقد تكون كل الأشياء فى قطاع الشحن والنقل مهيأة ميسرة، إلا العمالة فهى شحيحة.

وليس من الضرورى أن يكون ملاحوك هؤلاء من ذوى الخبرة، فإذا كان الضباط على السفينة ممن يعرفون عملهم، ففى ذلك الكفاية، ويمكن استخدام أى عمال لينهضوا بالعبء الباقى. المهم أن يعثر الإنسان عليهم. ولقد كان الباحثون عن العمالة المحلية يطيلون السعى حتى يصلوا إلى القرى النائية، دون أن يجدوا كفايتهم. ولم تكن أمستردام حالة خاصة، فقد كانت العمالة المحلية من قبل شحيحة فى البندقية، تبحث عن عمال فلا تجد كفايتك. وتكرر

هذا الوضع فى انجلترة بعد حين. لهذا كان الأجانب يأتون إلى أمستردام فيعرضون خدماتهم فيقبلونها. نذكر منهم العمال الألمان الذين عُرفوا باسم هولاندجينجر والذين كانوا يأتون ليشتغلوا بالمعول والكوريك والمنجل، أو ليشتغلوا فوق السفن. ومن اسكتلندة وانجلترة وفرنسا أتت أعداد من العمال بحثاً عن عمل. فى عام ١٦٦٧ كان ٣٠٠٠ ملاح اسكتلندى وانجليزى يشتغلون تحت إمرة الأقاليم المتحدة (٩٨). وتبين مراسلات فرنسية أن خطط التسليح التى اتبعها كولبير أدت إلى استعادة ٣٠٠٠٠ ملاح فرنسى كان أغلبهم فى خدمة هولندة (٩٩).

هذه الأرقام ليست مؤكدة، ولكن من الواضح أن هولندة لم تستطع أن تمخر عباب بحار العالم إلا بقدر ما قدمت إليها المناطق الأوروبية البائسة العمالة الإضافية التى لا محيص عنها. ولم تكن هذه العمالة الإضافية تعرف لها سبيلاً أفضل من هذا العمل فى خدمة الهولنديين. فى عام ١٦٨٨ عندما تهيأ وليم دورانج للذهاب إلى انجلترة ليطرد چاكوب الثانى لم يصعب عليه أن يستخدم على متن أسطوله نفس الرجال الذين استخدمهم من قبل لويس الرابع عشر على سفنه، لم يكن عليه أكثر من أن يقدم إليهم أجراً أكبر (١٠٠). والخلاصة أن الذى سمح للهولنديين بأن يقيموا جمهوريتهم لم يكن هو «عجز» أوروبا (١٠١) بل بؤسها. كان النقص فى العمالة فى مجال أطقم السفن لا يزال قائماً فى القرن الثامن عشر، تشتد حدته فى انجلترة، ويشعرون به فى هولندة. ولنذكر أن السفن الروسية فى زمن كاترين الثانية عندما رست فى أمستردام عابرة تركها بعض بحارتها وآثروا الحرية، وأقبل عليهم مقاولو الأنفار الهولنديون، فانتهزوا الفرصة، وشغّلوهم على ما حلا لهم من السفن، ووجد البحارة الروس البؤساء أنفسهم ذات يوم فى جزر الأنتيل أو فى الشرق الأقصى، وتوسلوا نادمين أن يعادوا إلى وطنهم (١٠٢).

هل كانت هناك دولة فى الأقاليم المتحدة؟

اشتهرت حكومة لاهاى، بأنها حكومة ضعيفة ومتقلبة، مما دفع بعض المؤرخين إلى أن يستنتجوا أن الجهاز السياسى الضعيف المتقلب يشجع مشروعات الرأسمالية، بل هو شرط نجاحها. والمؤرخون الذين لا ينتهون إلى هذا الاستنتاج لا يجدون غضاضة فى القبول بحكم پ. ڤ. كلاين P. W. Klein (١٠٣) الذى يقول فى معرض الحديث عن الأقاليم المتحدة إن الإنسان لا يكاد يستطيع أن يتحدث عن «شىء هناك يمكن أن نسميه دولة». أما پيير چانان Pierre Jeannin فهو أقل قطعية (١٠٤) إذ يكتفى بالقول إن الازدهار الهولندى لا يدين فعلياً بشىء «لدولة قليلة القدرة على التدخل». ولم يكن المعاصرون يرون رأياً آخر. فهذا هو سوسا كوتينيو Sousa Coutinho المبعوث البرتغالى الذى ذهب إلى لاهاى فى ربيع عام

١٦٤٧ لإجراء مفاوضات، وحاول أن يسهل مهمته برشوة من يرى أنه سيتفق معه، يقول: إن «هذه الحكومة تتكون من رؤساء مختلفين وآراء مختلفة، ومن النادر أن يتفق ممثلو الحكومة جميعاً على شيء يرونه الأفضل بالنسبة إليهم» (١٠٥). وهذا هو تورجو في وقت ما بين ١٧٥٣ و١٧٥٤ يتحدث عن «هولندة وجنوة والبندقية حيث الدولة عاجزة فقيرة على الرغم من ثراء الأفراد...» (١٠٦) وقد لا يصدُقُ حكمه هذا على البندقية في القرن الخامس عشر، فقد كانت مدينة مهيمنة، ولكنه يصدق أي صدق على البندقية في القرن الثامن عشر؛ أما هولندة، فماذا نقول عنها؟

ترتهن الإجابة بالمعنى الذي نعطيه لكلمة حكومة أو دولة. والخير كل الخير في أن نلتمس المعنى في إطار شامل يحيط بالدولة والقاعدة الاجتماعية التي تسندها، وإلا أوشكت السبل أن تتفرق بنا إلى أحكام خاطئة. صحيح أن المؤسسات في الأقاليم المتحدة كانت ذات طابع عتيق، تضرب بجذورها إلى أعماق تجعل منها تراثاً إلى حد كبير. وصحيح أن الأقاليم السبعة تعتبر نفسها مستقلة ذاتياً، علاوة على أنها تنقسم إلى جمهوريات حضرية متناهية الصغر. وصحيح كذلك أن المؤسسات المركزية لم يكن لها أساساً سلطة حقيقية، وأعني بهذه المؤسسات المركزية: أولاً: مجلس الدولة Raad van Staat الذي هو«في حقيقته القابض على زمام (١٠٧) كل أمور الجمهورية» (١٠٨) أشبه شيء بالسلطة التنفيذية أو بوزارة المالية؛ وثانياً: مجلس الطبقات العمومية الذي يتخذ له من لاهاي مقراً والذي كان بمثابة وفد دائم يتكون من مندوبي الأقاليم. ويتضح هذا الوضع في أن كل قرار هام كان يُرسل إلى مجالس الطبقات الإقليمية لترى فيه يُشترط في قراراتها أن تُتخذ بالإجماع. ولما كانت مصالح الأقاليم المختلفة متباينة، ويظهر التباين واضحاً خاصة بين الأقاليم المطلة على البحر والأقاليم القابعة في داخل البر، فقد كان هذا النظام مصدر نزاعات مستمرة. ووليم تمبل هو القائل في عام ١٦٧٢ (١٠٩) إنها ليست أقاليم متحدة بل متفرقة.

هذه المصادمات والصراعات الداخلية كانت تترجم، على المستوى الحكومي، إلى صراع لا نهاية له بين هولندة – التي كانت تستخدم قوتها المالية لتفرض قيادتها – وبين أمراء أسرة أورانج Orange-Nassau الذين كانوا «يحكمون» من حيث هم ولاة stathouders خمسة أقاليم من السبعة، ويترأسون مجلس الدولة ويتولون قيادة القوات العسكرية البرية والبحرية، ويستأثرون بلقب أمير بحر الجمهورية وقبطانها العام. ولقد ظل إقليم هولندة – الذي مثّله المقيم العام، أمين مجلس الدولة – يساند سيادة الأقاليم واستقلاليتها وحريتها حيال السلطة المركزية، لأنه كان يؤمن بأن السلطة المركزية إذا كانت ضعيفة، فإن إقليم هولندة يستطيع أن يفرض إرادته لما يتمتع به من تفوق اقتصادي فقد كان وحده يمد الدولة بأكثر من نصف دخلها (١١٠). أما الوالي فكان يبذل جهوداً عنيدة من أجل إقامة سلطة

شخصية ذات طابع ملكى تدعم السلطة المركزية لكى يتصدى للهيمنة الهولندية؛ وكان لهذا السبب يستعين بالأقاليم والمدن التى كانت تحقد على هولندة وعلى أمستردام وتشعر بأنهما تعوقاها.

وأدت هذه الأوضاع إلى توترات وأزمات وإلى تعاقب المتنافسين على رئاسة الدولة. وعندما حدث تصادم دينى بين طائفتين، الأرمينيين أو الهارمينيين من ناحية والجوماريين من ناحية ثانية [طائفة أتباع ياكوب هارمينس Jakob Harmensz المعروف ب ياكوبوس أرمينيوس Jacobus Arminius، وطائفة أتباع جومار Gomar المعروف بجوماروس Gomarus؛ وكان الخلاف بينهما على أشده فى مسألة الجبر والاختيار] قبض الوالى وهو الأمير موريس دى ناساو مقيم هولندة العام، على يوهان فان أولدينبارنفيلت Johan Van Oldenbarneveldt، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ الحكم فى العام التالى. ومرت السنين. وفى عام ١٦٥٠ حاول الوالى ڤيلهلم الثانى القيام بانقلاب نجح فى لاهاى، وفشل فشلاً ذريعاً فى أمستردام. وفى هذه الأثناء مات الأمير الوالى فجأة، فخلا الجو للجمهوريين الذين ألغوا منصب الوالى وتولوا الحكم نحو ربع قرن حتى عام ١٦٧٢. فلما حدث الغزو الفرنسى اهتبل ڤيلهلم الثالث الفرصة فأعاد منصب الوالى الذى اتخذ حيال الأهالى سمات مؤسسة الخلاص العام. وقتل المقيم العام يوهان دى ڤيت Johan de Witt وأخوه فى لاهاى. كذلك شهد عام ١٧٤٧ موجة من القلق نتيجة للانتصارات التى حققتها فرنسا فى الأراضى الواطئة التابعة لإسبانيا، انتهزها ڤيلهلم الرابع للعمل على تدعيم سلطته (١١١). ثم جاءت ثورة «الوطنيين» النيدرلنديين فى عام ١٧٨٨ التى اشتعلت بتدبير من الخارج والخارج، أعقبتها ردود فعل تمثلت فى انتصار ڤيلهلم الخامس الذى قام بسلسلة من الاضطهادات استهدفت أتباع وأشياع أسرة أورانج.

ويمكن القول بصفة عامة إن السياسة الخارجية لعبت دوراً كبيراً فى إحداث هذه التقلبات، كان الأمر الحاسم فى الأقاليم المتحدة هو أمر القرار الذى تتخذ حيال إسبانيا بإعلان الحرب عليها أو بالانصراف عن محاربتها. ولقد أدى انتصار الوالى على هولندة بعد مرور سنتين إلى قطع الهدنة التى استمرت اثنتى عشرة سنة، وكانت هولندة تقف آنذاك فى صف السلام، بل لقد كان هذا هو موقفها الذى ستتمسك به دائماً تقريباً.

وهكذا كانت صروف الحرب التى ألمت بأوروبا تؤثر على مركز القوة السياسية فى الأقاليم المتحدة، فكان يتأرجح نحو نفوذ الوالى تارة، ونفوذ هولندة وقوة أمستردام الهائلة تارة أخرى. هذا التأرجح كان يعنى بالنسبة لحكام الأقاليم والمدن، إما إجراء عمليات «تطهير» أو عمليات «تجريد» حقيقية إذا استعرنا عبارات من مجالات أخرى؛ والمقصود على أية حال أن مجموعات اجتماعية كانت تصاب بالضياع والسقوط والخسارة، أو تنال

امتيازات ومكاسب وأرباح. ولم تكن هذه التقلبات تصيب «من يسايرون الريح»، ويشبهونهم بالسهم الدوار فوق الداخن [١١٢]، ولم تكن تصيب من يأخذون أنفسهم بالحيطة والحذر الذين يبتعدون عن الخطر في الوقت المناسب؛ وينبغي أن نستثني أيضاً أولئك الذين كانوا يأخذون أنفسهم بالصبر. فقد تتنزل بلية من هذا النوع بأسرة ما تزحزحها عن مكانها، وتهبط بها، ثم تمر عشرون سنة، فتحدث نكبة أخرى تردها إلى ما كانت فيه من عز.

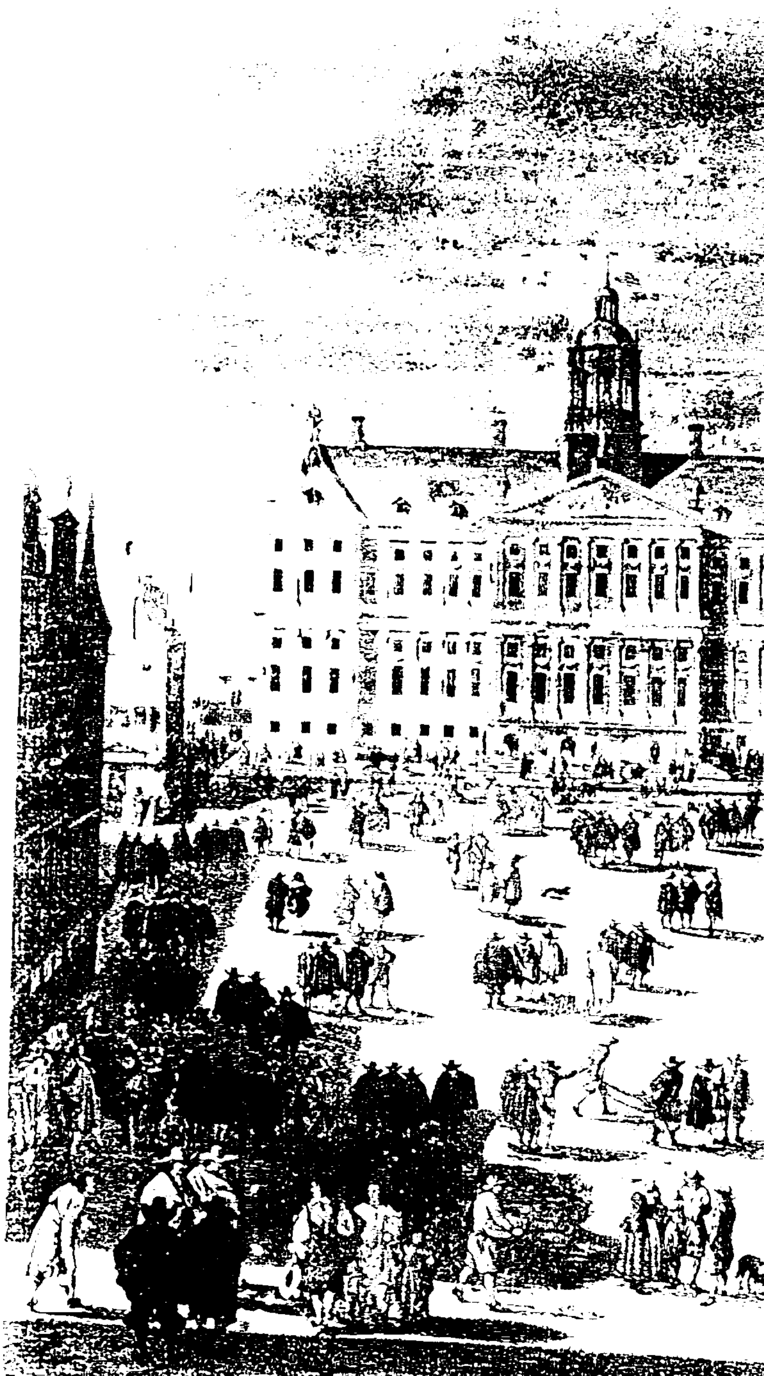
وسواء سارت الأمور في هذا السبيل أو في ذاك، فقد كانت الأقاليم المتحدة شديدة الكلف بعزتها وقوتها، وكان هذا هو ديدنها. كان يوهان فان أولدينبارنيفيلت أو يوهان دى ڤيت أمام المحكمة حكمت بإعدامهما ثابتين ثبات العزة والقوة مثل موريس دى ناساو أو ڤيلهلم الثالث. كان الفرق بين هؤلاء الغرماء فرقاً في الأهداف والوسائل. كانت هولندة تضع كل شيء في خدمة الدفاع عن مصالحها التجارية. كانت تريد الحفاظ على السلام وتوجيه الجهد العسكري للجمهورية نحو امتلاك أسطول مهيب ترى فيه شرط أمنها، ولنذكر ما حدث في عام ١٦٤٥ عندما تدخل هذا الأسطول في منطقة البلطيق لإنهاء الحرب بين السويد والدنمرك التي كانت تضر بمصالحها. أما الأقاليم المخلصة للوالي فكان أكثر اهتمامها موجهاً إلى جيش يحميها من تهديد الجيران الذين استمروا على خطرهم، والذي فتح السبيل أمام نبلائهم لينخرطوا في صفوفه؛ وكانوا يستسلمون في غير تردد لإغراء التدخل في الصراعات المستمرة التي شهدتها القارة الإوروبية. وسواء كان الأمر أمر أسطول أو جيش، حرب أو سلام، والٍ أو مقيم عام، فقد كانت الأقاليم المتحدة حريصة على أن تُحتَرَم. فقد كانت قلب عالم اقتصادي، وما كان يمكن أن تتصرف على نحو آخر.

بنيات داخلية

لا تكاد تتغير

لم تكن هذه التغيرات التي تنصب على التوجهات التي تتوجهها السلطة تمر دون أن تحدث صدى في الداخل. كان العمد والشيوخ يُبْعَدون ويوضع غيرهم في أماكنهم؛ وكان هذا التبديل يمثل «في داخل» الطبقة المتميزة نوعاً من الحركة، وتداولاً في المناصب التي تقوم عليه السلطة السياسية. ولكن الطبقة المهيمنة في مجموعها كانت تظل في مكانها ،سواء انتصرت هولندة أو انتصرالأمير الوالي من أسرة أورانج. ويرى إ. هـ. كوسمان E. H. Kossmann [١١٣] «أن أمراء أسرة أورانج لم تكن لديهم إلا نادراً الإرادة، ولم تكن لديهم قط القدرة على إلغاء الحكم البلوتوقراطي، [حكم الطبقة الغنية] في هولندة.» ويشرح مؤرخ آخر [١١٤] السبب في ذلك قائلاً: «إنهم كانوا في نهاية المطاف هم أنفسهم أرستقراطيين مدافعين عن النظام القائم». وربما لم يكونوا يستطيعون أن يتصدوا لهولندة إلا في حدود، لأن سياستهم الخارجية القائمة على التدخل كانت تفرض عليهم ألا يهزوا





النظام الداخلي والعرف الاجتماعي في البلاد. «وعندما تُوج الأمير الأورانچي ملكاً على انجلترة، وعاد للمرة الأولى بعد هذا التتويج إلى لاهاي، سأله نواب مجلس الطبقات العمومية إذا كان يود أن يُستقبل في المجلس بصفته ملك انجلترة، أم بصفته أمير البحر وقائد العام للاتحاد. فأجاب بقوله إنه قد أبقى بالسرور أعظم السرور على المناصب التي أوتيها سلفه في الجمهورية، ولهذا فهو يود أن يستقبل في المكان الذي تبوئه إياه هذه المناصب، وهذا هو الذي حدث بالفعل، حيث استمر يشغل مكانه العادي في مجلس الطبقات العمومية، مع اختلاف واحد هو أن كرسيه الوثير لم يعد يحاكي كرسي الرئيس كما كان في الماضي، بل أعطوه كرسياً أعلى، زينوا مسنديْه بشعار مملكة بريطانيا العظمى.»[115] هذه شكلية من شكليات البروتوكول، ولكنها تشهد على احترام النظم القائمة التي كانت تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على الأوليجاركية أو نفوذ الطبقة النيدرلندية المحدودة المهيمنة. بل إن هذه الطبقة المحدودة المهيمنة سترى في القرن الثامن عشر أكثر من مرة أن وجود منصب الوالي وفعاليته ضمان للنظام الاجتماعي.

وخلاصة القول إن هذه الطبقة المتميزة كانت تتخذ مكانها في قلب المنظومة السياسية، وإن لم يكن من السهل تحديد هذه الطبقة، فهي، مثلها مثل المؤسسات التي تحملها والتي تبث هي فيها الحياة، قادمة من بعيد، من «بورجوازيات» كانت لها هيمنتها على المشيخات التجارية، في أيام السيطرة البورجوندية والسيطرة الإسبانية. ثم كانت حرب الاستقلال الطويلة من عام ١٥٧٢ إلى عام ١٦٠٩ التي أكدت هيمنة هذه البورجوازية؛ وحطمت الطبقة النبلائية في غالبية الأقاليم، وعلى الرغم من الأزمة الدينية في عامي ١٦١٨/١٦١٩ فقد ظلت الكنيسة التي أخذت بالإصلاح الديني تابعة لسلطات الأقاليم والمدن. ثم جاءت «الثورة» فكرست نفوذ طبقة الحكام، أي الصفوة السياسية التي كانت تمسك في كل مدينة وفي كل إقليم بزمام المناصب الهامة، والتي كان لها من الناحية العملية سلطة بلا حدود في مجالات الضرائب والعدالة والعمل الاقتصادي المحلي.

كان هؤلاء الحكام يشكلون مجموعة قائمة بذاتها، تعلو فوق بورجوازية الأعمال التي لا تستطيع أن تدخل في صفوف الحكام إذا شاءت. إلا أن المناصب التي كانت تشغلها لم تكن تطعم أصحابها، فالرواتب التي كانوا يحصلون عليها كانت ضئيلة بدرجة لا يصدقها العقل، وكان هذا من الأسباب التي كانت تُبعد عن هذه المناصب أولئك الذين لا ثراء لهم. وكان

ميدان الدام في أمستردام في سنة ١٦٥٩. من أعمال ياكوب فان در أولفت Jacob van der Ulft.
متحف كونديه في شانتيي Chantilly, Musée Condé.

الحكام يسهمون، على نحو أو آخر، فى الثراء المتزايد الذى تحقق للأقاليم المتحدة، وكانت لهم صلات بعالم الأعمال؛ بل كان منهم من جاءوا من عالم الأعمال مباشرة، وكانت الأسر التى تحقق الثراء تدخل يوماً فى صفوف الطبقة المحدودة الحاكمة، طبقة الأوليجاركية السياسية التى كانت تلوح فى ظاهرها مقفلة، وكانت تتوسل إلى ذلك بالزواج أحياناً وبظروف الأزمات السياسية أحياناً أخرى. وكانت هذه الصفوة السياسية على أية حال مجموعة قائمة بذاتها، طبقة پاتريسية ذات مال وسلطة. كان هناك نحو ألفين من الحكام انحدروا من نفس العائلات، من نفس البيئة الاجتماعية - فيما يتصل بالمال والسلطة - كانوا يمسكون بزمام المدن والأقاليم ومجلس الطبقات العمومية، ومجلس الدولة وشركة الهند الشرقية، وكانوا كثيراً ما يستمرون فى الاشتراك فى الأعمال التجارية والصناعية. وب. م. فليكة B. M. Vlekke يتحدث عن طبقة أوليجاركية تتألف من نحو ١٠٠٠٠ فرد (١١٦) وهو رقم مرتفع، إلا أن يكون متضمناً أفراد عائلة الحاكم.

أياً كان الأمر فقد كان الحكام، إبان العصر الذهبى، لا يمتدحون الأعمال التجارية فى العلن ولا يتظاهرون بها تظاهر الفَخَار، بل ظلوا زمناً طويلاً يلعبون فى حنكة دور الأباء الكتومين حيال شعب شهد المعاصرون على كلفه بالحرية وبالصراحة التى اعتادها إلى حد الصلافة. وإليك مؤلف كتاب «مباهج هولندة» Délices de la Hollande الذى ظهر فى عام ١٦٦٢ يقول: «ليس بالشيء الجديد أن تسمع صعلوكاً (١١٧) يتشاحن مع واحد من البورجوازيين المحترمين، ويسبه بكلام من قبيل: أنت لست أحسن منى حتى إذا كنت أكثر منى مالاً [...] وما إلى ذلك من الكلمات القبيحة التى يصعب على الإنسان إساغتها. والكيِّسون يحرصون (١١٨) على تحاشى مثل هذه المواجهات، والأغنياء يترفعون ما استطاعوا عن التعامل مع الطبقة الواطية ليحفظوا على أنفسهم كرامتهم.» (١١٩)

ولو كان هذا النص قد بين الأسباب التى كانت تؤدى إلى هذه المشاحنات لأفادنا فائدة مضاعفة. ولكننا على أية حال نستشف أن هذا القرن السابع عشر الذى قيل عنه إنه هادىء، كان يجيش بالتوترات الاجتماعية. وكان المال هو الوسيلة التى استُخدمت لرد كل إنسان إلى النظام؛ ولكن الحرص كان يتطلب التستر على المال من حيث هو وسيلة لفرض النظام. ونحن نلاحظ أن الأغنياء فى أمستردام ظلوا وقتاً طويلاً يخفون أموالهم ولا يُظهرون أمام الأعين ما أتيح لهم من ثراء وسعة، وكانوا يلجأون فى ذلك إلى أساليب ساذجة أحياناً ومصطنعة أحياناً أخرى، فهل كانوا يفعلون ذلك بدافع من الفطرة أم بدافع من الحنكة؟ ويشير إلى ذلك دليل ظهر فى عام ١٧٠١، جاء فيه: «مهما كانت سلطة المستشار من سعة مطلقة، فإن الإنسان لا يلاحظ عليه شيئاً من أبهة، بل يراه ومن شابهه من العظماء يسيرون فى جنبات المدينة بلا تبع أو حاشية، لا يفترقون عن المواطنين الذين يخضعون لإمرتهم.» (١٢٠). ووليم تمپل (١٢١) نفسه يعبر فى عام ١٦٧٢ عن دهشته لأن رجالاً من الرتب

العظيمة من أمثال المقيم العام الهولندى يوهان دى ڤيت لا يمكن تمييزه عن « أبسط بورجوازى»، أو من أمثال ميشيل دى ريتر Michel de Ruyter الذى كان أعظم قائد أسطول فى زمانه لا يمكن تمييزه عن «أبسط ريس مركب». كانت بيوت شارع الهيرينجراخت حيث يسكن الأغنياء والوجهاء بلا واجهات منيفة، ولم يكن الأثاث فى داخل هذه البيوت فى العصر الذهبى يمثل رفاهية الأثاث الذى عظمت قيمته ولا ثمنه.

ولكن هذه القيم، وعلى رأسها التحفظ والتسامح والصراحة، بدأت تتغير منذ أن وصل «الجمهوريون» إلى السلطة فى عام ١٦٥٠. منذ ذلك الحين تولت الطبقة الحاكمة المحدودة الأوليجاركية مهام جديدة وعديدة ؛ فاهتمت بالبيروقراطية التى اتسعت وتزايدت من تلقائها ؛ وأخذت بنصيب وافر من التجارة زادت نسبته حتى أصبحت الطبقة الحاكمة تستأثر بنصف التجارة كلها. ثم اشتد إغراء الترف الذى تعرضت له هذه الطبقة العالية الهولندية فبلغت من الثراء درجة هائلة. وهذا هو إيزاك دى پينتو يقول فى عام ١٧٧١ :« قبل سبعين سنة لم يكن كبار تجار أمستردام يمتلكون حدائق أو بيوتاً ريفية شبيهة بتلك التى يمتلكها سماسترهم اليوم. ولم يكن إنشاء هذه القصور المنيفة الأسطورية والإنفاق عليها، وما كانت تبتلعه من مبالغ باهظة، تمثل الطامة الكبرى، وإنما تمثلت الطامة الكبرى فيما تسببته من إهمال للتجارة والأعمال والإضرار بها إضراراً بليغاً.» (١٢٢) والحق أن التجارة تحولت هناك فى القرن الثامن عشر تدريجياً إلى نشاط ثانوى بالنسبة لرجال المال أصحاب الامتيازات. واتجهت رؤوس الأموال الفياضة إلى الاستثمار فى سندات المعاشات والأعمال المالية والائتمان. وإذا بهذه الطبقة الغنية غنىً فاحشاً والتى كانت تعيش على مردود رؤوس أموالها، تنغلق شيئاً فشيئاً على نفسها؛ وتنفصل على نحو متزايد عن المجتمع ككل.

وظهرت علامات هذا التحول الجذرى عميقة فى مجال الثقافة، فانصرفت الصفوة عن التراث القومى، واحتفت بالتأثير الفرنسى الذى غمر كل جوانب حياتها. فنرى أن فن التصوير الهولندى بطابعه المميز لم يستمر بعد ممات رمبرانت فى عام ١٦٦٩ إلا قليلاً. وإذا كان «الغزو الفرنسى فى عام ١٦٧٢ قد فشل عسكرياً وسياسياً، فإنه قد نجح نجاحاً كاملاً أو يوشك أن يكون كاملاً على مستوى الثقافة» (١٢٣). وفرضت اللغة الفرنسية نفسها فى الأراضى الواطئة كما فرضت نفسها فى بقية بلدان أوروبا، وكان الذين يتخذونها خالصة لهم يبتعدون بها عن الجماهير الشعبية. فى عام ١٦٧٣ كتب پيتر دى جروت Pieter de Groot إلى أبراهام دى ڤيكيفور Abraham de Wiquefort يقول: «اللغة الفرنسية للأذكياء... واللغة الفلمنكية للأغبياء دون سواهم» (١٢٤)

الضرائب

ضد الفقراء

لا غرابة فى أن نرى نظام الضرائب فى المجتمع الهولندى وهو على ماعلمنا من حال يحرص على الترفق برأس المال وأصحابه. تطالعنا فى مقدمة الضرائب الشخصية الضرائب التى يدفعها السادة على الخدم، وهى التى عرفت باسم Heere Geld، وكانت ٥ جولدن Gulden و١٦ ستوفرStüver على الخادم الواحد؛ و١٠ جولدن و٦ ستوفر على الخادمين؛ و١١ جولدن و١٢ ستوفر على الثلاثة؛ و١٢ جولدن و١٨ ستوفر على الأربعة؛ وو١٤ جولدن و١٤ ستوفر على الخمسة. أى أنها كانت تنازلية، كلما زاد عدد الخدم قلت النسبة على نحو عجيب. كذلك كانت هناك ضرائب على الدخل، ولكنها كانت منخفضة على نحو خرافى يتمناه الأغنياء فى زماننا ! كانت نسبتها ١٪ أى ١٥ جولدن على الدخل البالغ ١٥٠٠ و١٢جولدن على ١٢٠٠... فإذا كان الدخل دون ٣٠٠ جولدن فإنه يعفى من الضريبة. أما أولئك الذين «ليس لهم دخل ثابت والذين لا يعيشون إلا من تجارتهم أو مهنتهم فإن الضرائب تربط على نحو تقديرى لما يمكن أن يكسبوه من التجارة أو المهنة (١٢٥). فإذا لم يرض الممول عن التقدير فلديه أكثر من طريقة للاعتراض. كذلك كان الأغنياء ينعمون بامتياز كان له شبيهه فى فرنسا (١٢٦) : فلم تكن هناك ضريبة تركات مباشرة.

أما العبء الأكبر فى الضرائب فقد تركز على الضرائب غير المباشرة التى كانت سلاحاً فى يد مجلس الطبقات العمومية وفى يد الأقاليم والمدن. ومن البديهى أن المستهلك كان دائماً بين شقى الرحى، وهذا ما يسجله كل المراقبين الذين قالوا إنه لا توجد دولة فى القرن السابع عشر أو الثامن عشر تنوء تحت ما ناءت به الأقاليم المتحدة من ضرائب غير مباشرة. كانت هناك فى القرن الثامن عشر مثلاً ضرائب على الاستهلاك، يسمونهاaccises «على أنواع النبيذ والبراندى والخل والبيرة والحبوب من كل نوع وأصناف الدقيق والفاكهة والبطاطس (١٢٧) والزبد وخشب البناء وخشب الوقود والتراب النفطى والفحم والملح والصابون والسمك والتبغ وبيبة التدخين والرصاص والقرميد والطوب والحجارة من مختلف الأنواع والرخام» (١٢٨). وفى عام ١٧٤٨ (١٢٩) دار الحديث حول هدم هذا البناء الضرائبى المعقد، ولكن سرعان ما تُركت الأمور على حالها، فلم يكن من الممكن إيجاد ضريبة عامة يمكنها أن تستوعب كل هذه الضرائب المتفرقة التى فرضت تدريجياً بعضها وراء البعض وقبلها المولون بالعادة ومرور الوقت. ولا يغيبنّ عنّا أن التعامل مع مجموعة من الضرائب المتفرقة أسهل من التعامل مع ضريبة ضخمة واحدة، كما أن التعامل مع مجموعة من الجنود الصغار أسهل من التعامل مع رجل واحد اجتمعت له قوتهم جميعاً. أياً كان الأمر فإن الجنود الصغار المتعددين هم السمة البارزة الكبرى للنظام الضرائبى. وإليك هذا الشاهد

الذى تحدث حديث الظرفاء : «البقرة التى تباع بستين فرنكاً تدر على الدولة سبعين جنيهاً، ولا يوضع طبق لحم على المائدة إلا بعد أن يكون قد دفع ضريبة الاستهلاك مضاعفة عشرين مرة.» وجاء فى مذكرة ترجع إلى عام ١٦٨٩: «لا توجد بضاعة أياً كانت لا تدفع ضريبة الاستهلاك؛ ضريبة طحن القمح، وضريبة البيرة التى تعادل ثمن البضاعة الأساسى؛ بل لقد عمدوا إلى جعلها باهظة الثمن، اعتماداً على مهارتهم المعروفة، مستخدمين هذه الوسيلة لمنع استهلاك بضاعة ما فى بلادهم دون أن يحظروها صراحة حظراً يتعارض مع الالتزامات التى يكونوا قد التزموا بها فى المعاهدات بالسماح بدخولها، هكذا كانوا يفرضون عليها ضريبة استهلاك باهظة إلى الحد الذى لا يتمكن معه المستهلك استهلاكها، ولا يقبل تاجر على التعامل فيها مخافة ألا يجد من يشتريها» (١٣١).

كانت الضريبة غير المباشرة، وهى سبب جوهرى من أسباب غلاء المعيشة، تثقل كاهل صغار الناس، فالأغنياء يستطيعون تحاشى الضربة التى تسدد إليهم، فإن لم يتحاشوها لم يصعب عليهم تحملها. ولقد كان للتجار الحق فى أن يحددوا بأنفسهم قيمة البضاعة التى يدخلونها من الجمرك أو من باب المدينة، وكانوا يحددونها كما يحلو لهم (١٣٢)، فإذا مروا بها من التفتيش انتهى الأمر ولم يعد هناك مجال لمراجعة أخرى. ويمكن القول بصفة عامة أن الظلم الذى انطبعت به الدولة والمجتمع على نحو منظم كان قمة لا يتجاوزها ظلم آخر! فلا غرابة فى أن فى أن تنشب الثورات وأن تتصل حلقات التمرد والتزمر فى عصر الوالى ڤيلهلم الرابع، بل منها ما اصطنعه الوالى نفسه، وكان الهدف هو وضع حد لمنظومة حكر الضرائب، ولما قامت عليه من ظلم (١٣٣). وأنشئت مصلحة للضرائب. ولكن إنشاء مصلحة للضرائب، بلغ عدد موظفيها فى إقليم هولندة وحده ٥٠٠٠٠ موظف (١٣٤)، لم يغير شيئاً من الظلم الأساسى الذى قام عليه النظام.

وكيف يمكن التغيير ما دام الممول الغنى الذى يقاوم نظام الضرائب المحكم، يشارك بانتظام فى تقديم القروض إلى مجلس الطبقات العمومية والأقاليم أو المدن ويحصل من ورائها على الأرباح التى تدخل جيبه. حول عام ١٧٦٤ كانت الأقاليم المتحدة التى بلغت مواردها ١٢٠ مليون جولدن مدينة بنحو ٤٠٠ مليون جولدن بفائدة منخفضة جداً. وبغض النظر عن الأرباح التى تعود على مقدمى القروض، فإننا نرى فى ديون الأقاليم المتحدة مثلاً على دولة قوية لا تعوزها الأموال التى تحتاج إليها فى تنفيذ المشروعات العامة، ودفع مستحقات جيوش المرتزقة، وتطقيم الأساطيل، فالاقتراض يحقق لها السيولة. كذلك نرى فى هذا المثل الدليل على أن الدولة كانت متمكنة من إدارة الدين العام. وإليك إيزاك دى پينتو يقول: «نظراً لأن الدولة لا تتعثر فى دفع فوائد الديون، فليس هناك شخص يفكر فى أن يسحب رؤوس أمواله التى قدمها قروضاً؛ هذا بالإضافة إلى أن حامل السندات الذى يحتاج

لمال يستطيع أن يحصل على أفضل شروط» (١٣٥). هذه الكلمات الأخيرة فى عبارة بينتو تشرح هذه الفقرة التى وردت فى «جريدة التجارة Journal du commerce » فى يناير من عام ١٧٥٩: «سندات الدين العام فى هولندة... لا تغل إلا ٢,٥ ٪، ولكنها تربح من ٤ إلى ٥٪ فى البورصة» (١٣٦) يعنى أن ثمنها هناك ١٠٤ أو ١٠٥ بينما سعر إصدارها ١٠٠ فقط. فإذا كان صاحب هذه السندات بحاجة إلى الاقتراض أسرع المقرضون إلى تقديم المال إليه. وهناك رسالة صادرة من لاهاى فى أغسطس من عام ١٧٤٤ جاء فيها: « الدليل على ثراء الأفراد فى هولندة وعلى وفرة النقود فى هذه البلاد هو أن سندات الدخل مدى الحياة البالغة ثلاثة ملايين بفائدة ٦٪، والسندات الواجبة الدفع بفائدة ٢,٥٪ تم الاكتتاب فيها فى عشر ساعات، ولو كان المطلوب ١٥ مليوناً لتمت تغطيته بالسرعة نفسها. ولكن خزينة الدولة ليست كالبورصات الخاصة، فالبورصات الخاصة عامرة، بينما خزينة الدولة خاوية أو تكاد؛ ولكن خزينة الدولة تستطيع عند الحاجة أن تدبر أموالاً ضخمة عن طريق تدبير من التدابير المالية، وبخاصة فرض ضرائب على الأسْرَة» (١٣٧).

هذه الإجراءات التى قيل عنها إنها تُتخذ «عند الحاجة» كانت تتخذ مراراً وتكراراً، أو كانت كثيرة التكرار، فقد كانت الحروب هوة سحيقة لا تمتلىء؛ أضف إلى ذلك أن الأقاليم المتحدة كانت بلداً «مصطنعاً» يحتاج كل عام إلى إعادة البناء، فقد كانت «أعمال ترميم السدود وإصلاح الطرقات تكلف الدولة أكثر مما كانت تحصل عليه من الضرائب المفروضة على الأراضى» (١٣٨). «ولكن عائد التجارة ورسوم الاستهلاك كان هائلاً على الرغم من أن العمال الحرفيين هناك كانوا يقترون على أنفسهم تقتيراً عسيراً لا يقاس بالضيق الذى كان الفرنسيون يفرضونه على أنفسهم ولا ينالون من ورائه ما يناله النيدرلنديون من خير، لأن العمالة كانت هناك أعلى أجراً من العمالة فى فرنسا» (١٣٩). ويعود بنا النص إلى غلاء المعيشة الذى يعتبر شيئاً عادياً فى بلد هو قلب عالم اقتصادى، فقد كان يحقق النفع من وراء هذا الغلاء. ولكن هذا النفع مثل غيره من أشكال النفع الأخرى يمكن أن ينقلب يوماً ما إلى الضد. وليس من شك فى أن الغلاء لم يكن ليحقق نتائجه الإيجابية إلا إذا كان هناك إنتاج نشيط يدعمه. والذى حدث فى القرن الثامن عشر أن الإنتاج انخفض، بينما ظلت الأجور العالية، على حد تعبير يان دى فريس «متحجرة»، «أحفورية» (١٤٠). وليس من شك فى أن الضرائب مسئولة عما حدث. ولكن هل الدولة التى تتمسك بتحقيق احتياجاتها على حساب الجماعة «دولة ضعيفة»؟

فى مواجهة
الدول الأخرى

أما أن الأقاليم المتحدة كانت لها دولتها القوية فهو ما تشهد عليه سياستها الخارجية طوال العصر الذهبى للجمهورية الذى امتد إلى عام ١٦٨٠ وما حوله عندما بدأت آيات اضمحلالها تتضح فى أوروبا.

ولننظر إلى الفترة من عام ١٦١٨ إلى عام ١٦٤٨ التى شغلتها الحرب التى عرفت باسم حرب الثلاثين سنة، ألا نميل نحن المؤرخين إلى الاهتمام فى المقام الأول بآل هابسبورج وآل بوربون Bourbons، بريشيليو Richelleu وأوليبارث Olivárez وسانلوكار دى بارّميدا Sanlúcar de Barrameda ومازاران Mazarin، ونغفل الدور الذى لعبته هولندة والذى كثيراً ما كان مهيمناً؟ لقد كانت خيوط الدبلوماسية تنقض وتبرم فى لاهاى. كانت لاهاى تشهد تدبير حملات التدخل المتعاقبة التى تدخلت بها الدنمرك فى عام ١٦٢٦، والسويد فى عام ١٦٢٩، بل وفرنسا فى عام ١٦٣٩. ومع ذلك فقد حرصت الأقاليم المتحدة، مثلها مثل أى مركز عالم اقتصادى يحترم نفسه، على أن تُبقى على الحرب بعيدة عن أراضيها، فأقامت على حدودها سلسلة من الحصون تقوّى بها العائق الطبيعى المتمثل فى الخطوط المائية العديدة. وكانت تتخذ مرتزقة، لا تهتم بأن يكون عددهم كبيراً «بل تختارهم اختياراً جيداً، وتدفع لهم أجراً جيداً، وتطعمهم طعاماً جيداً» (١٤١)، وتدربهم على الحرب المتقدمة أفضل التقدم علمياً، وتكلفهم بأن يسهروا على أن تظل الأقاليم المتحدة جزيرة آمنة لا يصيبها مكروه.

ولنذكر كيف تدخل الأسطول التابع للأقاليم المتحدة فى منطقة البلطيق ليضع حداً لحرب الدنمرك والسويد التى أضرت بمصالح هولندة. وإذا كانت الأقاليم المتحدة، على الرغم من جهود الأمراء من بيت أورانج، قد امتنعت عن اتباع أى سياسة تستهدف الغزو على حساب الأراضى الواطئة الإسبانية، فلم تكن تصدر فى ذلك عن ضعف. فما هى الفائدة التى كان تجار أمستردام يمكن أن يحققوها من وراء تحرير أنتڤرين، ما دامت أمستردام، المتحكمة فى مصب نهر الشيلدة، القابضة على زمام الحصار، فى أيديهم؟ ولننظر إلى ما حدث فى مونستر Münster عندما واجه مندوبو الدول فرنسا بالعديد من المطالب وأخفوا ما أخفوا من نواياهم، كتب سرڤيان Servien (١٤٢) : «من المؤسف أن يرى الإنسان كيف يعاملنا هؤلاء المندوبون». ولننظر إلى نقطة ارتكاز أخرى فى تتبعنا للموضوع، لننظر إلى ما حدث فى عام ١٦٦٨ كيف نجحت الأقاليم المتحدة فى عقد التحالف الثلاثى مع انجلترة والسويد وفى وقف التقدم المزعج الذى حققه لويس الرابع عشر فى الأراضى الواطئة الإسبانية. فى السنتين الحاسمتين بالنسبة لأوروبا، سنة ١٦٦٩ وسنة ١٦٧٠. نرى يوهان دى ڤيت، المقيم العام الذى

كان يقبض بيديه الصلبتين على زمام القوات المسلحة النيدرلندية، يتحدث إلى سفير الملك لويس الرابع عشر، أرنو دي بومبون، وكان شخصية رائعة، كانا يتحادثان في أدب، حديث الند للند. وإنني عندما استحضر حديثهما، وأرهف السمع في مخيلتي إليهما، لا أجد في كلام المقيم العام الهولندي أدنى أثر لإحساس بالدونية حيال رجل يمثل الملك الفرنسي الذي اشتهر باسم الملك الشمس. إنه يشرح للسفير المتشكك بهدوء، بل أقول وبمنطق واضح، كيف أن فرنسا لا تستطيع أن تفرض إرادتها على هولندة.

لا لم تكن الحكومة النيدرلندية منعدمة الوجود، كانت موجودة، وكان ثقلها الاقتصادي هو الذي يحقق لها هذا الوجود. ونظرة إلى مفاوضات السلام التي دارت في عام ١٦٧٨ في نيمقيجن Nimwegen، وتلك التي دارت في عام ١٦٩٧ في ريسفيك Rijswijk، وتلك التي دارت في عام ١٧١٣ في أوتريخت Utrecht، تظهرنا على أن الأقاليم المتحدة ظلت قوة لها وزنها. وفي الوقت الذي صعدت فيه انجلترة وفرنسا هبطت الأقاليم المتحدة، وكان صعود انجلترة وفرنسا هو الذي كشف ببطء، ولكن باستمرار ضعف الأقاليم المتحدة، وما اعتورها من عجز وقصور؛ ولكن هذا الهبوط الذي ألم بالأقاليم المتحدة لم تظهر نتائجه إلا بعد حين.

مملكة

التجارة

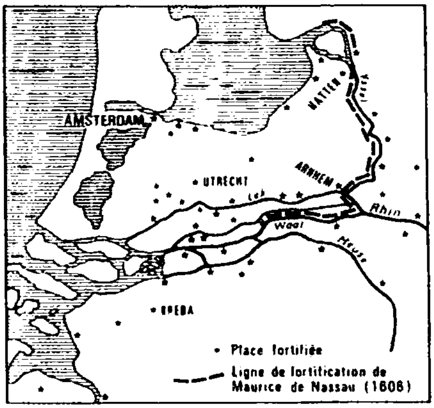
كانت السياسة الهولندية والحياة الهولندية تحرصان أشد الحرص في كل وقت، سواء كانت الظروف مواتية أو معادية، على الحفاظ على المصالح التجارية في مجموعها. كانت هذه المصالح التجارية تمسك بزمام كل شيء، وتحيط بكل شيء. هذا الذي استطاعت المصالح التجارية تحقيقه لم تستطع تحقيقه المشاعر الدينية الفياضة (مثلاً بعد عام ١٦٧٢) - ولا المشاعر القومية (مثلاً بعد عام ١٧٨٠). وكثيراً ما تحدث المراقبون الأجانب، صادقين أو مبالغين، موضوعيين أو مغرضين، قائلين إنهم يرون في ذلك فضائح مخجلة، ولكنهم بأحاديثهم يعينوننا على أية حال على رسم صورة تتسم بتوع من الوضوح.

وكيف لا يدهش الإنسان حقاً عندما يعلم أن التجار الهولنديين نقموا على الشركة الهولندية لتجارة الهند الشرقية الـ .V.O.C (١٤٣) وحقدوا عليها لما نالته من امتيازات فوضعوا رؤوس أموالهم في خدمة شركات الهند المنافسة، وهي شركات انجلترة والدنمرك والسويد وفرنسا، بل وشركة أوستئنده؟ أو عندما يعلم أنهم كانوا يستثمرون المال في عمليات القرصنة الفرنسية المنطلقة من دنكرك والتي كانت أحياناً تستهدف سفن أبناء وطنهم؟(١٤٤) أو أن التجار كانوا يتعاونون مع قراصنة بربر شمال أفريقيا الذين كانوا يقومون بأعمال القرصنة في بحر الشمال، بل قد تشير الشواهد في كثير من الأحيان إلى أن هؤلاء البربر كانوا في الحقيقة هولنديين غيروا ديانتهم؟ أو أن التجار المساهمين في شركة الهند الغربية،

٢١ - الاقاليم المتحدة في مواجهة إسبانيا

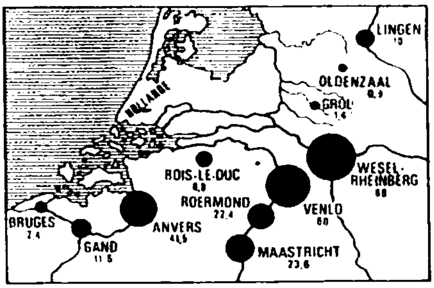
أ- الأقاليم المتحدة تكونت على هيئة جزيرة حصينة.

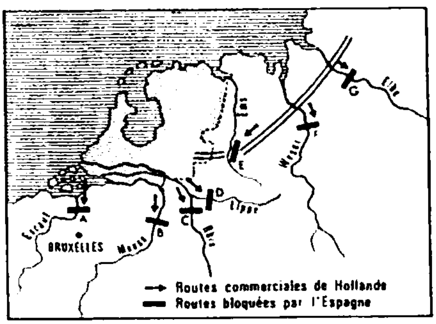
كانت كل المدن فى العقود الأخيرة من القرن السادس عشر فى الأراضى الواطئة، وفى أوروبا كلها، قد أصبحت مدناً محصنة «على النمط الإيطالى» بطرق وحواجز ترابية. وكان هذا التحصين يحيِّد المدافع فلا تبلغ أسواراً تخرقها كما كانت الحال بالنسبة إلى المدن الوسيطية. ولم يعد من الممكن الاستيلاء على المدينة إلا بفرض حصار طويل غال عليها. وفى الفترة من عام ١٦٠٥ إلى عام ١٦٠٦ أتم موريس دى ناساو هذا النظام الدفاعي «الحديث» ببناء حاجز متصل من الحصون والتبّات على طول الأنهار الكبيرة. فجعل من الأقاليم المتحدة حصناً بمعنى الكلمة. (نقلاً عن G. Parker, El ejército de Flandes y el camino español, 1567-1659, 1976, pp. 48-49.)



ب - أهمية التجارة البرية للأقاليم المتحدة

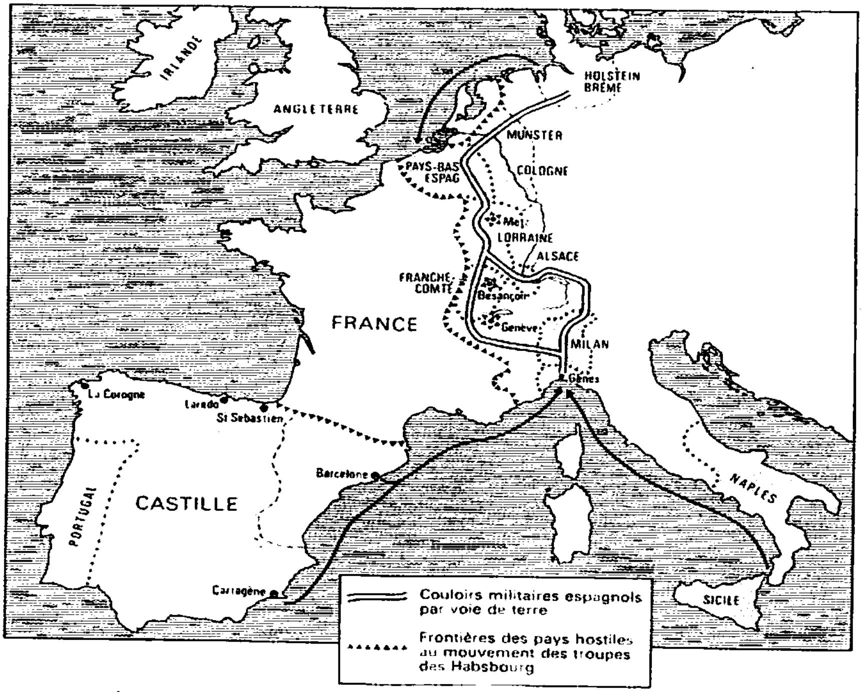
كان الخطر الحقيقى الذى تخشاه الأقاليم المتحدة يتمثل فى أن تقطع عن الطرق المائيةّ التى تربطها تجارياً بالأراضى الواطئة الإسبانية وألمانيا. وتشهد على أهمية هذه العلاقات موارد الجمارك تحت الحكم الإسباني: ٣٠٠٠٠٠ إيكو سنوياً فى عام ١٦٢٣(وجدير بالذكر أن اندلاع الحرب من جديد فى عام ١٦٢١ واستمرارها حتى هدنة السنوات الإثنتى عشرة لم يؤد على الفور إلى قطع خطوط التجارة فى اتجاه الاقاليم المتحدة). تبين الخريطة تحت اسم كل مدينة المبالغ التى كانت تدفعها للجمارك مقيمة بآلاف الجنيهات من فئة الإيكو. (نقلاً عن José Alcala-Zamora y Queipo de Llano, España, Flandes y el mar del Norte, 1618-1639, 197, p. 184.)





جـ - محاولة حصار من عام ١٦٢٤ إلى عام ١٦٢٧

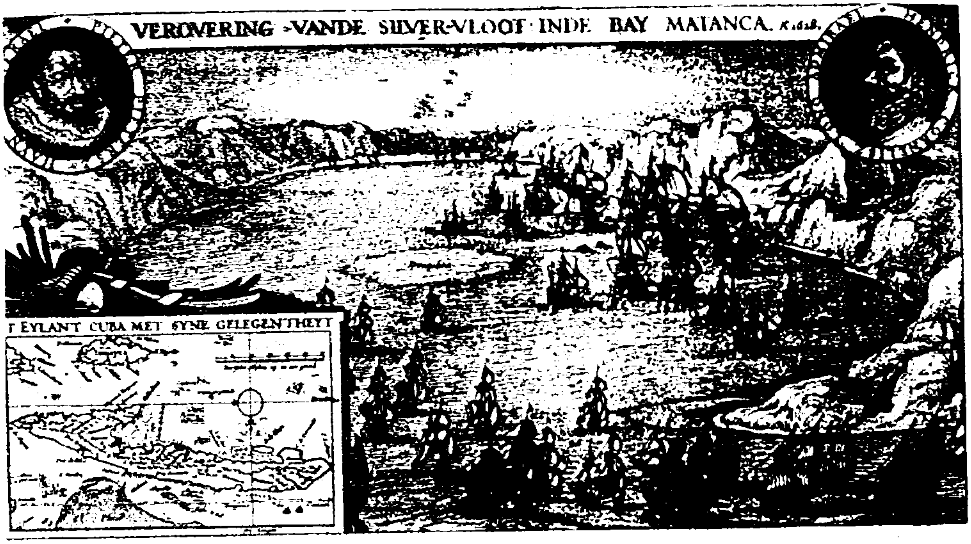
فى عام ١٦٢٤ فرض الإسبان حصاراً على المسالك المائية ومنعوا ورود المواشى الحية من الدنمرك سيراً على الأقدام، ويظهر الحصار فى الخريطة بخطين متوازيين. ولكنهم تبينوا فى عام ١٦٢٧ أنهم لايستطيعون الاستمرار فى هذا الحصار المكلِّف، فرفعوه. هل كان السبب فى هذا التحول هو الأزمة الاقتصادية التى منيت بها الدولة الإسبانية فى عام ١٦٢٧ وما أعقبها من إعلان إفلاس الدولة؟ (انظر المرجع السابق ص ١٨٥).



د - البر ضد البحر

كان الإسبان يلقون الصعاب فى الحرب البحرية ولهذا اعتمدت خطتهم العسكرية على التموّن فى صقلية ونابلى وميلانو وما حولها، وفى فرانشكونتيه، والأراضى الواطئة الإسبانية وعلى إقامة علاقات تقوم على المجاملة والحياد فى الديار الألمانية، واستطاعت إسبانيا أن تنشىء خطوط مواصلات دائمة لها عبر جبال الألب تصل إلى بحر الشمال. ونرى خطوط المواصلات الإسبانية هذه تمتد على الخريطة لتصل إلى هولشتاين، تلك المنطقة التى كان الجيش فى البلاد الواطئة يستمد منها جنوده.(نقلاً عن كتاب G. Parker السابق ذكره، ص ٩٠. ونلاحظ أن الخط المزدوج فى الخريطة يمثل المسالك البرية الإسبانية، وأن الخط المكون من مثلثات صغيرة يمثل حدود البلاد المعادية لحركة القوات الهابسبورجية).

بعد أن تم الاستيلاء بالقرصنة فى عام ١٦٢٩ على المراكب الإسبانية قرب هافانا، طالبوا على الفور باقتسام الغنيمة، وحصلوا على النصف بالفعل، وكانت تلك بداية تضعضع الشركة (١٤٥)؛ أو أن البرتغاليين استخدموا أسلحة اشتروها من الهولنديين ليطردوا الهولنديين من رشيفة فى عام ١٦٥٤، أو أن الملك الفرنسى لويس الرابع عشر استخدم فى عام ١٦٧٢ أسلحة اشتراها من الهولنديين ليهاجم جمهورية هولندة. أو أن الأموال المخصصة للقوات الفرنسية المحاربة فى إيطاليا فى أثناء حرب الخلافة على العرش



استيلاء الشركة الهولندية لتجارة الهند الغربية على السفن الإسبانية المحملة بالفضة، فى ٨ سبتمبر من عام ١٦٢٨، على مقربة من هافانا. رسم بالحفر من أعمال فيشر Visscher (من أطلس فان شتولك Atlas van Stolk).

الإسبانى كانت تنقل إليهم عن طريق أمستردام مما أحنق الإنجليز الذين كانوا متحالفين مع الهولنديين ضد فرنسا. فقد كان التاجر هو "الملك"، وكانت مصلحة التاجر على مستوى الدولة هى «صالح الدولة». فى هذا المعنى كتب پيتر ديلاكور فى عام ١٦٦٢ (١٤٦): «التجارة تريد أن تكون حرة» فى كل ما تفعله لا يهمها إلا تحقيق الربح. ويعبر لاتويليرى La Thuillerie (١٤٧)، سفير فرنسا، فى خطاب أرسله فى ٣١ مارس من عام ١٦٤٨ إلى مازاران، عن دهشته: «الربح هو البوصلة الوحيدة التى توجه الناس هنا» وفى الوقت نفسه تقريباً، فى عام ١٦٤٤، كان مديرو شركة الهند الشرقية الهولنديون متمسكين برأيهم فى أن «المناطق والقلاع التى استولت عليها الجيوش Heeren XVII (١٤٨) فى الهند الشرقية لا تعتبر أراض ضمت إلى الوطن، بل هى أملاك خاصة بالتجار يحق لهم بيعها إلى من يحلو لهم حتى لو كان هو ملك إسبانيا أو أى عدو آخر للأقاليم المتحدة» (١٤٩). ولم يكن أعداء هولندة - وما أكثرهم - يجدون شقة فى إطالة قائمة المثالب التى يأخذونها عليها، وكأنما كانوا بذلك يعددون ما يتحلون به من فضائل. وإليك هذا الفرنسى الذى يقول: «فى هولندة مصلحة الدولة التجارية ترادف مصلحة الفرد التجارية، كلاهما يسيران بخطوة واحدة [يريد أن يقول إن الدولة ومجتمع التجار شىء واحد]. التجارة هنا حرة حرية مطلقة، وليست هناك قواعد أخرى

تُفرض على التجار إلا مصالحهم: هذا مبدأ ترعاه الدولة رعايتها لمبدأ تعتبره جوهرياً. وهكذا إذا فعل الفرد شيئاً لاح أنه ضد مصلحة الدولة، فإن الدولة تغض الطرف، وتتصنع أنها لا ترى، ولدينا أمثلة على ذلك فيما جرى فى عام ١٦٩٣ وفى عام ١٦٩٤. كانت فرنسا فى مخمصة لا تجد قمحاً، وتعانى فى كل أصعدتها من المجاعة؛ وكانت هذه المجاعة ذروة المحن واللحظة الحاسمة التى يمكن أن يستغلها غرماؤها متضامنين ضدها. كان «صالح الدولة» بالنسبة إلى الهولنديين وحلفائهم يتمثل بداهة فى التضافر من أجل استغلال المجاعة لإنزال الهزيمة بفرنسا أو على الأقل لإجبارها على قبول السلام بالشروط التى تُملى عليها. كان المفروض ألا يورد إليها أحدُ القمح، وأن يتجه السعى بكل الوسائل إلى استنزافها ما كان ذلك ممكناً. ولم يكن أهل الحل والعقد يجهلون هذه الناحية السياسية لأنهم أعلنوا التجار وبحارة السفن الخاضعين لهم بأنهم ممنوعون منعاً باتاً من الذهاب إلى فرنسا أياً كانت الحجة؛ ولكن الحظر لم يمنع التجار الهولنديين من تبادل الرسائل مع التجار الفرنسيين المذكورين ليرسلوا إلى فرنسا القمح على متن سفن سويدية أو دنمركية أو سفن متنكرة تحمل أعلام دول محايدة أو على سفنهم الخاصة التى تحمل العلم الهولندى...»(١٥٠).

ولم يرتفع فى أمستردام صوت احتجاج على هذه المواقف، ولا على المضاربات والألاعيب المتوالية التى تشهد عليها منذ بداية القرن السابع عشر وثائق إدانه عميل البورصة إيزاك لومير Isaac Le Maire (١٥١). التجارة هى التجارة. والرأى عند الأجانب الذين نصبوا من أنفسهم قضاة فى الأخلاق أن كل شىء يمكن أن يحدث فى هذا البلد «الذى لا يشبه البلاد الأخرى». وفى أثناء الحرب الإنجليزية الهولندية الثانية ١٦٦٥-١٦٦٧ ذهب الكونت ديستراد d'Estrades إلى حد أنه تصور أن هذا البلد «يمكن أن يخضع للإنجليز، فهناك قطاع كبير فى الدولة يحبذ هذا الوضع» (١٥٢).

من يملك أوروبا
يملك العالم

كانت أوروبا هى الهدف الأول الذى سعت إليه الديار النيدرلندية فى مسيرة مجدها، وكان العالم هو الهدف الثانى. وربما كان الهدف الثانى قد تحقق فى جانب منه نتيجة للهدف الأول. عندما غزت هولندة أوروبا تجارياً، حصلت بديهياً على العالم، وكأنما حصلت عليه نفحة فوق البيعة. أياً كان الأمر فقد فرضت هولندة تفوقها أو قل احتكارها التجارى، على هذا وعلى ذاك الجانب، بمناهج متشابهة سواء فى المناطق القريبة منها أو البعيدة عنها.

اكتمال الأساسيات
قبل عام ١٥٨٥

كانت منطقة البلطيق فى العصر الوسيط أشبه شىء بأمريكا، وإن اختلفت عنها فى أنها كانت قريبة. وكانت السفن النيدرلندية منذ القرن الخامس عشر تحمل الملح والسمك، وتنافس السفن الهانزياتية. وهذا هو الإمبراطور شارلكان يحصل من ملك الدنمرك فى شپاير فى عام ١٥٤٤ (١٥٣) على تصريح للسفن الفلمنكية بالمرور عبر مخاضة الزونت. وما مرت عشر سنوات، وفى أعقاب قحط عنيف استشرى فى جنوة وفى البرتغال، وجه تجار جنوة وتجار البرتغال فى أنتڤرپن طلبيات القمح إلى أمستردام التى أصبحت الميناء الأول فى توزيع القمح (١٥٤)، ثم ما لبثت أن سميت «صومعة أوروبا». وحققت فى عام ١٥٦٠ نجاحاً هائلاً فقد اجتذب التجار النيدرلنديون إليهم ٧٠٪ من التجارة الثقيلة فى منطقة بحر البلطيق... (١٥٥). منذ ذلك الحين كان «الاستيلاء» قد اكتمل، أصبحت الحبوب والمواد البحرية - الألواح والعروق والصوارى والقطران والزفت - تنهمر على أمستردام ولن يلبث هذا الفرع من التجارة، الذى عرف بتجارة الأم moeder commercie (١٥٦)، أى التجارة التى تموّن الوطن الأم، أن يستأثر فى وقت العظمة النيدرلندية بما يصل إلى ٦٠٪ من رأس المال الجارى فى الأقاليم المتحدة ويشغل ما يصل إلى ٨٠٠ سفينة سنوياً. ويذهب أستريد فريس Astrid Friis إلى أن تيار المواد الأولية القادمة من البلطيق كان هو المحرك الذى أحدث التغييرات الاقتصادية والسياسية فى القرن السابع عشر (١٥٧).

وعلى الرغم من هذه الملحوظات فإن تجارة البلطيق على أهميتها، لم تكن إلا جزءاً من اللعبة النيدرلندية، فلم تكن تجارة بلاد البلطيق لتزدهر ازدهارها الواسع بغير استغلال شبه الجزيرة الإيبرية البعيدة، فقد كانت هى القابضة على العملات المعدنية التى تزايدت أهميتها من حيث هى مفتاح تجارة البلطيق. كان هدف الأقاليم المتحدة هو اقتحام تجارة البلدان المطلة على بحر البلطيق وتسديد الفرق فى ميزان المدفوعات بين المشتروات والمبيعات نقداً.

وكانت عمليات إعادة تصريف الغلال المستوردة من البلطيق هي التي صنعت النجاح الذي نعمت به السفن النيدرلندية في رحلاتها المتجهة نحو الجنوب. نجحت أولاً في منطقة البلطيق ثم نجحت بعد ذلك بقليل في شبه الجزيرة الإيبرية في لاريدو Laredo وسانتاندر Santander وبلباو Bilbao ولشبونه ثم في إشبيلية. فمنذ عام ١٥٣٠ أو على أكثر تقدير منذ عام ١٥٥٠ أو ما حوله (١٥٨) كانت السفن الهولكية [hourque بالنيدرلندية hulke] الفلمنكية هي السفن الغالبة على القيام بأعباء التجارة البحرية بين الشمال وبين موانيء البرتغال وإسبانيا، وما لبثت أن أصبحت تنقل خمسة أسداس البضائع المتبادلة بين شبه الجزيرة الإيبرية والمناطق الشمالية من المحيط الأطلسي: القمح والجودار ومواد بناء السفن والمنتجات الصناعية لشمال أوروبا (وكانت إشبيلية تعيد تصديرها إلى العالم الجديد) وتقدم في مقابلها الملح والزيت والصوف والنبيذ، وتقدم الفضة خاصة.

وواكب الاستيلاء على هذا الخط التجاري افتتاح بورصة أمستردام. ومن الأحداث المتواكبة نذكر أن عمليات تصدير القمح الكبرى نحو البحر المتوسط عام ١٥٩٠-١٥٩١، واكبتها إعادة بناء بورصة أمستردام في عام ١٥٩٢ (١٥٩) ولن تلبث غرفة التأمينات أن أنشئت بعدذلك بقليل في عام ١٥٩٨ (١٦٠).

كان الاتصال بين الشمال والجنوب حيوياً وظل حيوياً بالنسبة للطرفين حتى إن ثورة الأراضي الواطئة من عام ١٥٧٢ إلى عام ١٦٠٩ لم تقطعه. كانت العلاقة بين الأقاليم المتحدة الثائرة وبين الكتلة الإسبانية البرتغالية من نوع العلاقة بين الأعداء المتكاملين، ونستعير هذه العبارة مرة أخرى من جرمين تيّون Germaine Tillions، وكانت قد استخدمتها في عام ١٩٦٢ لوصف العلاقة القديمة بين فرنسا والجزائر (١٦١)، مصورة بها العلاقة بين طرفين لا يستطيعان الافتراق ولا يريدانه. وربما لقيت السفن النيدرلندية في إسبانيا إزعاجاً، واجراءات تثير الغضب، بل اجراءات قمعية يجاهر بها أصحاب الأمر. في عام ١٥٩٥ أمر فيليب الثاني بمصادرة ٤٠٠ سفينة في موانيء شبه الجزيرة الإيبرية، وكانت هذه السفن تدخل وتخرج لأن التجارة مع العدو لم تكن في ذلك الزمان تتعرض لما تتعرض له اليوم من ألوان الحظر. وكانت هذه السفن المصادرة تشكل خمسي الأسطول الهولندي الذي قدروه في ذلك العصر بألف سفينة (١٦٢). ولكن هذه السفن الشراعية المصادرة والتي أرغمت على القيام بأعمال نقل إجبارية أطلق سراحها فيما بعد أو تحررت بجهودها. وفي عام ١٥٩٦ ثم في عام ١٥٩٨ منعت من دخول الموانيء الإسبانية، ولكن إجراءات المنع لم يكن من سبيل إلى تطبيقها. وربما فكر المفكرون حيناً في إجراءات كبيرة من قبيل منع ملح سيتوبال وقادس عن المتمردين بقصد إخضاعهم، ولكن هذه الأفكار لم تخرج إلى حيز التنفيذ(١٦٣). ولنذكر أن الملاحات الفرنسية المطلة على الأطلنطي، ملاحات برواج Brouage

ويورنيف Bourgneuf كانت تعمل، وكانت تورد إلى المشتغلين بتمليح السمك فى الشمال ملحاً أفضل من ملح سيتوبال وقادس وغيرهما من مناطق الملح الإيبرية. ولنذكر فوق هذا وذاك أن إسبانيا التى كانت تنتج من قبل ما يكفيها من القمح تعرضت منذ عام ١٥٦٠ إلى أزمة قلبت أوضاع زراعتها (١٦٤)، وأصبحت تحت رحمة القمح الأجنبى الذى لم يعد له وجود فى منطقة البحر المتوسط فى نهاية القرن السادس عشر. عندما غزيت البرتغال فى عام ١٥٨٠ كان أهلها يموتون جوعاً بكل ما فى هذه الكلمات من معنى ؛ وكان من الضرورى مواجهة المجاعة باستيراد القمح من الشمال، ودفع ثمن الصفقات ذهباً ولا شيء غير الذهب، وأحدثت هذه المدفوعات اضطراباً واسعاً بلغت أصداؤه البحر المتوسط حيث مست التحويلات النقدية التى عرفها النظام الإسبانى (١٦٥). وكان مستشارو الملك فيليب الثانى يعتمدون رأياً له وزنه وهو أن حظر التجارة مع المتمردين يحرم الجمارك من دخل يقدر بمليون دوكات سنوياً (١٦٦). والحقيقة أن إسبانيا لم يكن لها الخيار، فقد كانت بدافع الحاجة مضطرة إلى قبول التجارة، أعجبتها أو لم تعجبها. وكانت الأقاليم المتحدة فى وضع مشابه.

ويبين تحقيق أجرته السلطات الإسبانية فى إشبيلية فى عام ١٥٩٥ أن المدينة كان بها وكلاء لتجار الشمال، لا يجاهرون بهذه الصفة، ولكن حقيقة أمرهم لم تكن تخفى تماماً عن أولى الألباب؛ وأمر المحقق بمصادرة خطاباتهم، وكشف فيها تواطؤ شخصيات إسبانية هامة، كانت من الأهمية بحيث أنه لم يجرؤ على ذكر أسمائها. كان غزو الهولنديين الصامت لإشبيلية فى ذلك العصر قد اكتمل (١٦٨). ونحن نعرف أن رجال المال أبناء جنوة قد مولوا حتى عام ١٥٦٨ تجارة إشبيلية المتجهة إلى أمريكا، ومكنوا الدوائر التجارية الإشبيلية بما قدموا من ائتمان من احتمال فترات الانتظار التى كانت الرحلات الطويلة بل اللانهائية عبر المحيط الأطلسى تفرضها. وتغيرت الحال بعد عام ١٥٦٨ فتخلى أبناء جنوة عن هذا النشاط، وفضلوا استثمار أموالهم فى قروض يقدمونها إلى الملك الكاثوليكى. وهكذا خلا مكان، سارع تجار الشمال إلى شغله، ولكنهم لم يقدموا الأموال، فلم تكن لهم القدرة على هذا النوع من الأعمال آنذاك، بل قدموا البضائع التى كانوا يحصلون على أثمانها عندما تعود الأساطيل من رحلاتها عبر الأطلنطى. هكذا توثقت عروة إضافية لن تنفصم، وتغلغل الشمال إلى تجارة الإسبان مع الهند. ولعب تجار الشمال بالتجار الإسبان فى إشبيلية لعبتهم، وما زالوا بهم حتى جعلوا منهم سماسرة أو أقنعة يستخدمون أسماءهم، لأن تجارة طريق الهند كانت من الناحية القانونية مقصورة على الإسبان وحدهم. ولنذكر فى هذا المقام تلك الحادثة العجيبة ذات الدلالة التى حدثت فى عام ١٥٩٦، فقد استولى الإنجليز فى خليج قادس وهم ينهبونه على ستين سفينة محملة ببضائع متجهة إلى الهند. وعرض الإنجليز ألا يحرقوا هذه السفن التى كانت قيمتها لا تقل عن ١١ مليون دوكات وأن يخلوا سبيلها إذا

هم حصلوا على الفور على تعويض قدره مليونان. ولم يكن الإسبان هم الذين سيضاروا فى هذه العملية لأن البضائع كانت ملك الهولنديين. فهل كان هذا هو السبب الذى حدا بأمير مدينة سيدونيا Medina Sidonia الذى ربما عُرف عنه أنه كان صديقاً للهولنديين، ولكنه لم يكن شريكاً لهم، إلى رفض العرض المغرى؟ فاحترقت السفن (١٦٩).

وخلاصة القول إن الازدهار الواسع الأول الذى حققته هولندة قام على أساس تحقيق الربط بالسفن والبضائع بين قطبين، قطب الشمال – وهو البلطيق والصناعات الفلمنكية والألمانية والفرنسية – وقطب الجنوب وهو إشبيلية التى كانت البوابة الكبيرة المنفتحة على أمريكا. كانت إسبانيا تتلقى المواد الأولية والمنتجات المصنعة؛ وكان الهولنديون مطمئنين على نحو رسمى أو غير رسمى إلى الحصول على العائد فى صورة نقدية. وكانت الفضة التى تضمن تجارتهم مع البلطيق، وهى تجارة كان ميزانها سلبياً بالنسبة إليهم، وكانت الفضة هى وسيلتهم إلى اقتحام الأسواق فى البلطيق وقهر المنافسة. ومن هنا يحق لنا أن نبتسم عندما نقرأ عن البارون ليسيستر Leicester مبعوث الملكة إليزابث، ملكة انجلترة، إلى الأراضى الواطئة من ١٥٨٥ إلى ١٥٨٧، فى وقت كانت فيه الأراضى الواطئة تحت الحماية البريطانية، كيف اقترح على أهل الحل والعقد هناك أن يقطعوا علاقاتهم التجارية مع إسبانيا نهائياً! (١٧٠).

من الواضح كل الوضوح أن ثروة هولندة قامت على ركنين اثنين هما البلطيق وإسبانيا معاً فى وقت واحد. فإذا اكتفينا بعنصر واحد منهما، وأغفلنا العنصر الآخر، فمعنى ذلك أننا لم ندرك العملية ذات الدورين، العملية التى كان القمح من ناحية وفضة أمريكا من ناحية ثانية يلعبان فيها دورين لا ينفصمان. وإذا كان التهريب قد زاد من حصته فى كميات الفضة الواردة إلى إشبيلية (ثم إلى قادس بعد عام ١٦٥٠) فمعنى هذا، كما بين ميشيل مورينو Michel Morineau أن نبع الفضة لم ينضب. وإذا كانت إسبانيا – وقد تضعضعت بما لا يدع مجالاً للشك – قد قررت، أو رأت نفسها مضطرة إلى إصدار كميات كبيرة من العملة النحاسية ابتداء من ١٦٠٥ (١٧٢) فما ذلك إلا لأنها اتبعت فى جنبات أوروبا سياسة تتمثل فى المبدأ القائل: العملة الرديئة تطرد الجيدة. كان الكونت أوليباريث Oliva'rez قد تخلص من الديّانة أبناء جنوة فى عام ١٦٢٧، واعتمد اعتماداً متزايداً فى أمور مالية قشتالة على المارانيين وهم اليهود البرتغاليون الذين تحولوا إلى المسيحية، وكان المارانيون على علاقة بتجار الشمال وأموال الشمال (١٧٣). وهذا وضع مختلط عجيب تكلمنا عنه من قبل

ثم جاءت الدَّفعة الإضافية أخيراً تلك التى دفعت بأمستردام إلى الصف الأول، وكانت إسبانيا أيضاً هى صاحبتها، فقد خرّبت جنوب الأراضى الواطئة بحربها الطويلة،

واستيلائها من جديد على أنتفرين محطِّمة دون قصد نشاط المدينة المنافسة لأمستردام، جاعلة من الجمهورية الفتية، جمهورية أمستردام، نقطة التجمع المحتوم لأوروبا البروتستنتية، فاتحة لها فوق ذلك السبيل إلى فضة أمريكا؟

بقية أوروبا والبحر المتوسط

لو أتيحت لنا خرائط متتالية تصور توسع النشاط التجارى لهولندة لرأينا امبراطوريتها التجارية تتسع شيئاً فشيئاً على امتداد المسارات الرئيسية للتجارة الأوروبية على طول نهر الراين، وممرات الألب، وفى الأسواق الموسمية الحاسمة التى تنعقد فى فرنكفورت ولايبتسيج وبولندة والبلاد الاسكندناڤية وروسيا... فلما شهدت السنوات التسعينية من القرن السادس عشر نكبات القحط المتتالية في الحبوب، مرقت السفن الشراعية الهولندية من خلال مضيق



فى جزيرة يان ماين Jan Mayen البركانية شرقى جرونلاند، منشأت هولندية لاستخراج زيت كبد الحوت. لوحة من أعمال ك. دى مان C de Man. ترجع إلى القرن السابع عشر. (المتحف القومى فى امستردام).

جبل طارق، وفعل الهولنديون ما فعله الإنجليز قبلهم بعشرين سنة فاختلفوا إلى المحاور الكبيرة للبحر المتوسط وساروا بمحازاة الساحل يلمون بالموانىء المطلة عليه وينافسون المدن الإيطالية ويلحقون الضرر بمكاسبها ويحققون المكاسب لأنفسهم. وهناك من يقول إن التجار اليهود (١٧٤) ساعدوهم على التغلغل إلى البحر المتوسط، ولكن هناك أيضاً اتجاه الحركة الاقتصادية وما ألم بالمنطقة من قحط. وما لبثت السفن الهولندية أن دخلت موانىء البحر المتوسط كلها، وبخاصة موانىء شمال أفريقية البربرية، وليڤورنو - تلك المدينة العجيبة التى أعاد آل مديتشى بناء عظمتها. ثم دخلت موانىء المشرق واستانبول التى انفتحت أمامها على أوسع أبوابها بناء على القوانين الخاصة بمحاكم الأجانب التى وقعوها فى عام ١٦١٢. ولا ينبغى أن نهوّن، ونحن نرسم صورة شاملة للازدهار الهولندى، من الإسهام الجوهرى الذى أسهمته أوروبا والإسهام فوق الملحوظ الذى أسهمه البحر المتوسط. ولنذكر أن النجاح الذى حققه الهولنديون فى المحيط الهندى لم يدفع بهم إلى الانصراف، كما قد يظن البعض، عن الأنشطة التجارية التقليدية فى البحر المتوسط. بل إن راپ Rapp قد برهن فى مقالة حديثة على أن هولندة، مثلها مثل انجلترة، وجدت فى البحر المتوسط الغنى منجماً عرفت كيف تستغله، وأن نشاطهما فى البحر المتوسط، أكثر من نشاطهما فى المحيط الأطلسى، كان هو الباعث على ازدهارهما الأول.

أياً كان الأمر، فما كان من الممكن أن يهمل الهولنديون وهم يصبحون مركز العالم الاقتصادى أى منطقة من المناطق الأطرافية. وما كان يمكن أن يتركوا خارج حدودهم امبراطورية اقتصادية غير امبراطوريتهم، أياً كانت، يمكن أن تكون منافسة لهم.

الهولنديون ضد البرتغاليين:

احتلال مكان الآخرين

إذا كانت أوروبا دون أن تعى بوضوح قد قبلت مقدمات الهيمنة الهولندية، فربما كان السبب فى ذلك أنها كانت فى بداياتها مقدمات متحفظة لا تثير الشكوك، ولكن هناك سبباً آخر هو أن أوروبا تحولت عن غير شعور منها تحولاً تلقائيا نحو الشمال، هذا التحول الذى تضمنه اتجاه قرنى tendance séculaire بين ١٦٠٠ و ١٦٥٠ شطر أوروبا إلى شطرين، شطرينحدر إلى الفقر هو الجنوب؛ وشطر يستمر فى الحياة فوق المستوى العادى: هو الشمال.

كان القبض على زمام العالم الاقتصادى الأوروبى على مدى طويل يتطلب بداهة إحكام القبضة على التجارة البعيدة، أى على أمريكا وآسيا. أما أمريكا الضخمة التى تأخر الخروج إليها فقد أفلتت من النيدرلنديين، وأما مسرح الأحداث فى الشرق الأقصى حيث مملكة

الفلفل والتوابل والمخدرات واللآلىء والحرير فقد دخله النيدرلنديون بقوة دخولاً باهراً، وعرفوا كيف ينالون نصيب الأسد. ومازالوا يتقدمون حتى أمسكوا بصولجان السيطرة على العالم.

ولقد بدأت مغامرتهم فى الشرق الأقصى برحلتين كشفيتين، رحلة فان لينشوتن J. H. van Linschotten [١٧٥] فى عام ١٥٨٢، ورحلة كورنيليوس هوتمان Cornelius Houtman [١٧٦] فى عام ١٥٩٢. وأخبار رحلة هوتمان نطالعها كأننا نطالع رواية جاسوسية، فقد ركب متخفياً سفينة برتغالية حملته إلى الهند، ولكن أمره انكشف، وألقوا به فى السجن. ولكن لا داعى لأن يستبد بنا القلق، فقد دفع عدد من تجار روتردام الفدية، وأخرجوه من زنزانته، فلما عاد إلى الوطن طقّم هؤلاء التجار أربع سفن عهدوا بها إليه، وقامت السفن من روتردام فى ٢ أبريل من عام ١٥٩٥، ووصل هوتمان إلى الجزر المحيطية، ونزل بانتام، وعاد إلى أمستردام فى ١٤ أغسطس من عام ١٥٩٧ [١٧٧]، ولكن الحصيلة كانت متواضعة، حيث عاد بثلاث سفن، قل ما عليها من الرجال عن مائة رجل، ولم تزد حمولتها عن القليل من البضائع. والخلاصة أن الأرباح التى حققها كانت ضئيلة لا تكاد تستحق الذكر. لم تكن الرحلة من الناحية الاقتصادية ناجحة، ولكنها حملت الدليل اليقين على أرباح المستقبل. هكذا اتخذت هذه الرحلة سمات الحفل الأول لمسرحية، صورته لوحة رديئة فى متحف مدينة أمستردام.

ولكن التوسع الهولندى اتخذ صورة لا إثارة فيها، وسار فى طريقه هادئاً، وكان فى بداياته يعمد إلى التحفظ والمسالمة ويتحاشى التناحر والتحارب [١٧٨]. وكانت الإمبراطورية البرتغالية كرجل هرم بلغ من العمر مائة عام، ووهنت صحته ولم تعد لديه القدرة لسد الطريق أمام القادمين الجدد. وارجع البصر كَرّتَيْن إلى تجار الأقاليم المتحدة ترى أنهم لم يكونوا يجدون غضاضة فى التفاهم مع العدو نفسه لكى يؤمِّنوا رحلات سفنهم. هذا هو ما فعله نويل كارون Noël Caron، وكان وكيل الأقاليم المتحدة أو قل الدول المتمردة Estados rebeldes. قام نويل كارون بتطقيم سفينة لتخرج متاجرة إلى الهند الشرقية وضع فيها كل ما لديه من مال. وتبادل الرسائل فى هذا الموضوع مع وكيل إسبانى من معارفه يقيم فى كاليه [١٧٩].

فهل كان هذا الحرص على السلامة هو الذى حدا بالسفن النيدرلندية إلى أن تتجه مباشرة إلى الجزر المحيطية؟ ما نعلمه هو أن السفينة عندما وصلت إلى رأس الرجاء الصالح وجدت أمامها أكثر من طريق: الطريق الداخلى الذى يلاصق ساحل موزمبيق ويتيح الانحراف إلى الشمال واللحاق بالرياح الموسمية والذهاب إلى الهند؛ والطريق الخارجى، أو طريق أعالى البحار، الذى يمر بالساحل الشرقى لمدغشقر والماسكارينى Mascareignes ثم

البرزخ بين نحو مائة من الجزر والجزيرات المالديفية، ويستمر مستقيماً إلى أن يصل إلى سومطرة ومضيق السوند لينتهى عند بانتام ميناء جاوة الكبير، ولا تستخدم السفن فى هذا المسار الطويل الرياح الموسمية بل الرياح التجارية التى تعرف فى الفرنسية بـ alizés ويسميها البحارة الإنجليز trade winds: وهذا المسار هو الذى سلكه كورنيليوس هوتمان، وما زالت صفحة المياه تحمله حتى وصلت به فى ٢٢ يونية من عام ١٥٩٦ إلى بانتام. هل اختار هذا المسار رغبة منه فى تحاشى الهند حيث كان الوجود البرتغالى فيها أكثر رسوخاً منه فى غيرها؟ ومن الممكن جداً أن يكون اختيار هذا الطريق قد جاء عن تدبير منذ البداية للاتجاه مباشرة إلى الجزر المحيطية وتوابلها العظيمة؟ ولنذكر أن هذا الطريق هو الطريق الذى كان يسلكه البحارة العرب إلى سومطرة، وكانوا هم أيضاً يحرصون على الإفلات من عيون البرتغاليين.

أياً كان الأمر فليس من شك فى أن التجار النيدرلنديين كانوا فى البداية يأملون فى أن تعتبر عملياتهم من قبيل العمليات التجارية البحتة. فى يونية من عام ١٥٩٥ تقابل كورنيليوس هوتمان فى المحيط الأطلسى عند خط الاستواء بسفينتين برتغاليتين ضخمتين متجهتين إلى جوا، وكانت المقابلة مسالمة، تبادل فيها الطرفان «مربى برتغالية» فى مقابل «الجبن والجامبون»، ولم تفترق السفن «دون أن تتبادل التحية المهذبة فأطلقت كل واحدة طلقة من مدفعها» (١٨٠). وعندما عاد ياكوب كورنيليس فان نك Jacob Cornelis van Neck إلى هولندة فى أبريل من عام ١٥٩٩ (١٨١) استشاط غضباً من الأقاويل الذى تقوّل بها عليه فى أمستردام يهود من أصل برتغالى، ادعوا أنه حصل بالغصب والغش على ماء جاء به من حمولة ثرية حقق بها أرباحاً عالية بلغت ٤٠٠٪، ورفع عقيرته، صادقاً أو متخابثاً، فوصف الكلام بأنه كذب كله، مبيناً أن الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه كانت تحضه على العكس تماماً، وتزيِّن له أن يحرص على ألا «يسرق شيئاً يملكه آخرون أياً كانوا، بل يتجر اتجاراً مشروعاً مع كل الأمم الأجنبية». ولا يمنع هذا أن نرى إيتيين فان دن هاجن Étienne van den Hagen يهاجم، فى أثناء رحلته من عام ١٥٩٩ إلى عام ١٦٠١، حصن أمبوينا Amboina البرتغالى، هجوماً حقيقياً، وإن لم يبلغ به هدفه(١٨٢).

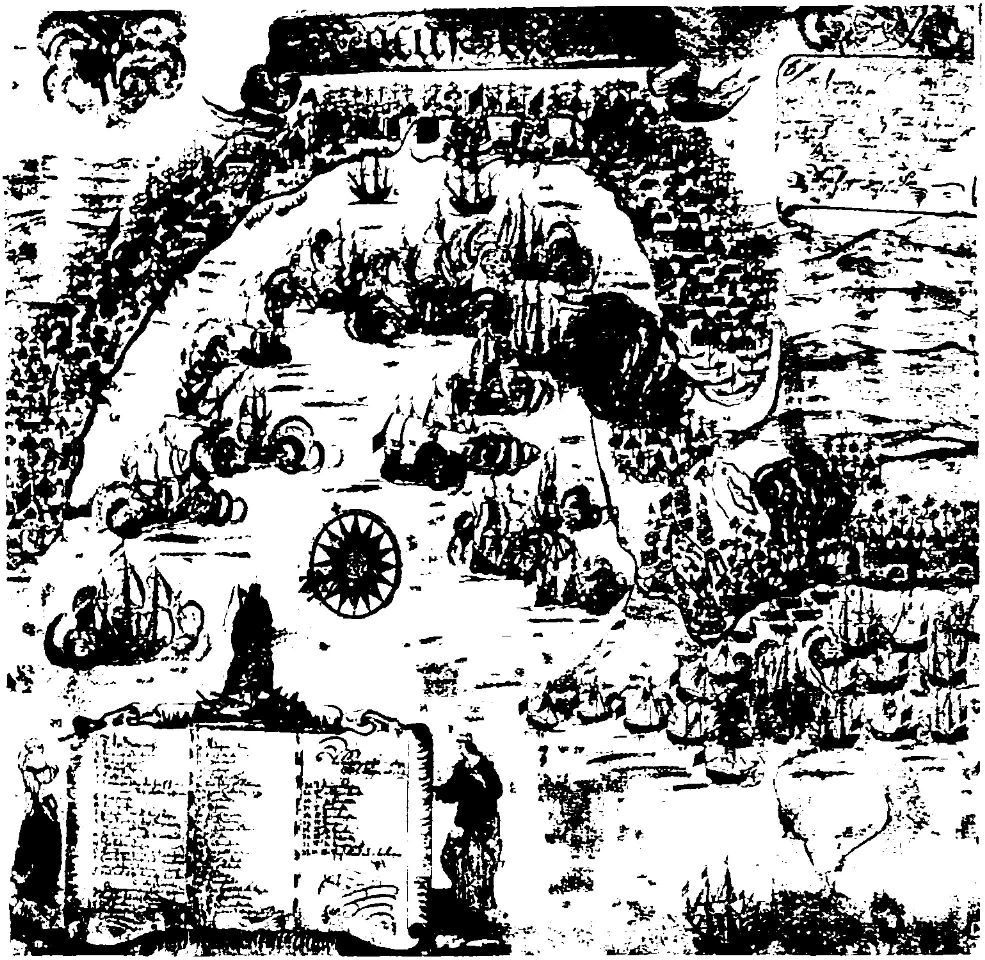
ولنذكر أن مجلس طبقات العموم، والمقيم العام بارنفلت Barneweldt وموريس دى ناساو تدخلوا مطالبين بإنشاء شركة الهند الشرقية Vereenigde Oost-Indische Compagnie التى كان اسمها يختصر إلى .V.O.C فى ٢٠ مارس من عام ١٦٠٢ (١٨٣) والتى جمعت فى منشأة واحدة كل الشركات السابقة واتخذت صورة القوة المستقلة، والتى كانت كدولة داخل الدولة staat-builende-staat، هذه المنشأة لن تلبث أن تغير كل شىء. كان ظهورها يعنى نهاية الرحلات غير المنظمة: فى الفترة من ١٥٩٨ إلى ١٦٠٢ خرجت ٦٥ سفينة فى ١٤

أسطولاً (١٨٤). أما بعد أن نشأت الشركة فلم تعد هناك سوى سياسة واحدة، وإرادة واحدة، واتجاه واحد لتجارة آسيا: هو اتجاه الشركة التى كانت امبراطورية بمعنى الكلمة وكانت تهدف إلى التوسع المستمر.

استمر أسلوب الملاينة والتذرع بالمبررات الطيبة، حتى إننا فى عام ١٦٠٨ نجد التجار الذين كانوا يشاركون منذ البداية فى الرحلات، يثورون على العنف، ويحتجون بأن سفنهم جهزت لتمارس التجارة الأمينة، لا لتنشىء الحصون وتستولى على السفن البرتغالية. كانوا يعيشون فى وهم يصور لهم أنهم يستطيعون أن ينالوا فى هدوء وسلام نصيبهم من خيرات آسيا، وازداد وهمهم هذا بعد أن وقعت فى أنتڤرين فى ٩ أبريل من عام ١٦٠٩ (١٨٥) هدنة الاثنتى عشرة سنة التى أوقفت أعمال العداء بين الأقاليم المتحدة والملك الكاثوليكى، وبخاصة لأن الهدنة لم تكن تنص على شىء يختص بالمناطق جنوبى خط الاستواء، فقد كانت البقاع جنوبى الأطلسى والمحيط الهندى مناطق حرة. وفى فبراير من عام ١٦١٠ ألمت سفينة هولندية، كانت متجهة إلى الجزر المحيطية، بميناء لشبونة وطلبت من الوالى الحصول على موافقة الملك الكاثوليكى على إعلان اتفاقية الهدنة بالنسبة إلى الشرق الأقصى، مما يدل على أن الاشتباكات كانت مستمرة. وبعث الوالى إلى مدريد يطلب تعليمات الملك فى هذا الشأن فلم تصل فى الوقت المناسب، مما حدا بالسفينة الهولندية - التى لم يكن لها أن تنتظر أكثر من عشرين يوماً - أن تبرح الميناء دون أن تحصل على الرد المأمول(١٨٦) هل كان هذا التصرف الذى تصرفه الهولنديون يدل على رغبة فى السلام أم كان تعبيراً عن الحيطة؟ .

أياً كان الأمر فسرعان ما اتخذت عمليات التوسع أبعاداً هائلة، كانت سفينة هولندية قد وصلت فى عام ١٦٠٠ إلى كيو سيو Kiou Siou وهى الجزيرة الجنوبية فى الأرخبيل اليابانى (١٨٧)؛ وفى الأعوام ١٦٠١ و١٦٠٤ و١٦٠٧ حاول الهولنديون أن يتاجروا مباشرة فى كانتون متفادين القاعدة البرتغالية فى ماكاو (١٨٨). ووصلوا منذ عام ١٦٠٣ إلى جزيرة سيلان (١٨٩)؛ وقاموا فى عام ١٦٠٤ بهجمة على ملقا Malacca لم تحقق الهدف (١٩٠). وفى عام ١٦٠٥ استولى الهولنديون على حصن أمبوينا البرتغالى فى منطقة جزر المولوكو Moluques وجعلوا منه قاعدة متينة لشركة الهند (١٩١). وفى عام ١٦١٠ غلبوا ثلة من السفن الإسبانية فى مضيق ملقا Malacca واستولوا على تيرناته Ternate (١٩٢).

واستمر الغزو منذ ذلك الحين، على الرغم من الهدنة، ولم يكن سهلاً؛ كانت الشركة تحارب البرتغاليين؛ وكانت تحارب الإسبان الذين كانوا متمركزين فى مانيلا ينطلقون منها إلى منطقة جزر ملقا، وظلوا متشبثين بجزيرة تيدورى Tidore حتى عام ١٦٦٣ (١٩٣)؛ وكانت تحارب الإنجليز الذين كانوا يظهرون تارة هنا وتارة هناك بغير خطة؛ وكانوا يواجهون أيضاً



السفن الحربية الهولندية تهاجم فى ٨ يونية من عام ١٦٦٠ مدينة مكاسّار فى جزيرة سيليب Célèbes، وتخرب وتحرق الحصون والسفن البرتغالية. ولكن البرتغاليين لن يسيطروا على الجزيرة إلا بين عام ١٦٦٧وعام ١٦٦٩. رسم من أعمال فريد ڤولديمار Fred Woldemar (المكتبة القومية فى باريس B.N., C. et Pl., Y. 832).

غرماء لا يستهان بهم يشكلون كتلة نشيطة من التجار الأسيويين من: أتراك وأرمن وجاويين وصينيين وبنغاليين وعرب وفرس ومسلمين من جودچيرات... ولما كانت الجزر المحيطية تمثل المرفق الأكبر فى تجارة متشعبة بين الهند من ناحية وبين الصين واليابان من ناحية ثانية، فقد كان الهدف يتمثل فى الهيمنة على هذه الساحة ومراقبتها، وكان هدفاً صعباً عسيراً تهون بجواره الأهداف الأخرى. ولننظر إلى ما ذهب إليه واحد من المحافظين الأوائل الذين عينتهم شركة الهند فى الجز المحيطية هو يان پيترسون كون Jan Pieterszoon Coen(١٩٤). عمل من عام ١٦١٧ إلى عام ١٦٢٣ ومن عام ١٦٢٧ إلى عام ١٦٢٩، بناء على تقدير للموقف بفطنة وبصيرة نافذة مدهشة، أنه من الضرورى إقامة مركز دائم فعال، وأوصى بضرب الأعداء بقوة، وبناء حصون، وبالاستيطان علاوة على ذلك، بلغتنا: الاستعمار. وتراجعت الشركة عن تنفيذ هذا المشروع الضخم خوفاً من تكاليفه، وانتهت المناقشات بعدم الموافقة على رأى المحافظ الواسع الخيال. كانت تلك بادرة من بوادر الصراع بين المستعمر والتاجر، وكان صراعاً أبدياً، خسر فيه دوبليكس Joseph François Dupleix لأنه كان دائماً يقف فى الجانب الخاطىء.

ولكن منطق الأشياء كان مقدراً له أن يؤدى إلى ما ليس منه بد، وإلى مالا إلا تحاشيه من سبيل. فى عام ١٦١٩ كان تأسيس باتافيا يعنى تركيز الجزء الجوهرى مما لهولندة من قوة ومما لها من تجارة بالجزرالمحيطية فى نقطة متميزة. انطلاقا من هذه النقطة المتينة فى «جزر التوابل» نسج الهولنديون نسيج العنكبوت الضخم المكون من التجارة والاتصالات والمبادلات، وكان هذا النسيج هو فى النهاية امبراطوريتهم، وكانت امبراطورية رقيقة هشة مرنة قائمة، مثلها مثل الإمبراطورية البرتغالية، «على النمط الفينيقى». حول عام ١٦١٦ جرت اتصالات بناءة مع اليابان؛ وفى عام ١٦٢٤ وصلوا إلى فورموزا؛وكانت هناك محاولة جرت قبل ذلك بعامين، فى عام ١٦٢٢، لغزو ماكاو، منيت بالفشل. ثم طردت اليابان البرتغاليين فى عام ١٦٣٨، ولم تقبل منذ ذلك التاريخ استقبال سفن أخرى غير السفن الجونكية الصينية والسفن الهولندية. وفى عام ١٦٤١ استولى الهولنديون على ملقا، وعملوا على اضمحلالها السريع من أجل صالحهم. وفى عام ١٦٦٧ خضعت لهم مملكة آشم Achem فى جزيرة سومطرة (١٩٥)؛ وفى عام ١٦٦٩ خضعت لهم ماكاسّار (١٩٦)؛ وفى عام ١٦٨٢ خضع لهم ميناء بانتام، وكان ميناء مزدهراً قديماً منافساً لباتافيا (١٩٧).

ولم يكن من الممكن أن يحقق الهولنديون لأنفسهم وجوداً فى الجزر المحيطية دون اتصال بالهند التى كانت تهيمن على عالم اقتصادى أسيوى كامل، من رأس الرجاء الصالح إلى ملقا Malacca وجزر المولوكو Moluques. وسواء أراد الهولنديون أو لم يردوا، فلم يكن أمامهم مفر من الذهاب إلى الموانىء الهندية. كانت عمليات التبادل فى سومطرة وغيرها تتم

فى مقابل فلفل الهند وأقمشتها، فلم يكن من سبيل إلى الركون إلى المبادلة فى مقابل الفضة، أو الحصول من يد ثانية على أقمشة كوروماندل أو جودجيرات. ولهذا نزلوا مازوليباتام منذ عام ١٦٠٥ وسورات منذ عام ١٦٠٦ (١٩٨) وإن لم يتم لهم الاستقرار فى سورات، فى هذا الميناء الهندى الكبير، إلا فى عام ١٦٢١ (١٩٩). وأنشأوا لهم وكالات بين عام ١٦١٦ وعام ١٦١٩ فى بروتش Broach وكامبى Cambay وأحمدأباد وأجرا Agra وبرهانپور Burhanpur (٢٠٠). أما تغلغلهم فى البنغال، تلك البلاد البدائية التى تتسم بخصب أى خصب، فكان بطيئاً، ويمكن القول على نحو عام بأنه بدأ بعد عام ١٦٥٠. فى عام ١٦٣٨ وضعوا أقدامهم فى سيلان، جزيرة القرفة. وهذا هو واحد من ملاحيهم يقول فى مطلع القرن: «شواطىء الجزيرة مليئة بالقرفة، من أحسن الأنواع التى فى الشرق: حتى إن الإنسان يشم أريجها فى عرض البحر على بعد ثمانية فراسخ عندما تهب عليه الريح القادمة من الجزيرة.» (٢٠١) ولكنهم لن يحكموا قبضتهم على الجزيرة التى اشتهوها وطمعوا فيها إلا بين عام ١٦٥٨ وعام ١٦٦١. ثم اقتحموا أسواق ساحل مالابار التى ظلت تصدهم فى عناد، واستولوا فى عام ١٦٦٥ على كوتشين Cochin (٢٠٢).

وحول السنوات الخمسينية أو الستينية من القرن اتخذت الإمبراطورية الهولندية أبعادها الحقيقية، التى تبين أنها لم تتمكن من زحزحة البرتغاليين بسرعة. كانت امبراطوريتهم هشة لا شك فى ذلك، ولكنها كانت واسعة، وكانت سعتها هى التى حفظتها: كانت منتشرة فى وسط مكان يمتد من موزمبيق إلى ماكاو واليابان؛ ولم تكن مصنوعةً من مادة صلبة، إذا صحت هذه الاستعارة، تمكنها من الزحزحة متماسكة معاً، عندما تصيبها خبطة. وتبين أوراق فرديناند كرون Ferdinand Cron (٢٠٣) ممثل آل فوجار وآل ڤيلزر فى جوا، أن نقل الأخبار إلى الهند بطريق البر كان أسرع من نقلها عن طريق السفن الهولندية والإنجليزية التى تمخر عباب المحيط الهندى. وهكذا كانت السلطات البرتغالية تتلقى فى الوقت المناسب عن طريق البندقية وبلاد المشرق أخباراً عن الحملات التى يدبرها النيدرلنديون ضدهم. أضف إلى هذا أن المهاجمين لم يكن لديهم دائماً الوسائل والرجال لاحتلال المواقع التى يغزونها وينتزعونها من غزاتها السابقين. وهكذا كانت انتصاراتهم تؤدى إلى مزيد من البعثرة. وخلاصة القول، إنه على الرغم من الهجوم الهولندى الذى بدأ منذ نهاية القرن السادس عشر، كانت التوابل والفلفل تصل إلى لشبونة مباشرة، كما تشهد وثائق ترجع إلى عام ١٦٣٢ (٢٠٤). لم يتغير الوضع إلا فى عام ١٦٤١ عندما استولى النيدرلنديون على ملقا، عندئذ أخرجت الإمبراطورية البرتغالية فعلاً من الساحة.

والخلاصة أن الهولنديين بصفة عامة سكنوا فى مكان الأخرين. فى عام ١٦٩٩ اتهمهم بونريپو Bonrepaus، سفير لويس الرابع عشر، بأنهم أقاموا ثروتهم «ما استطاعوا إلى

ذلك من سبيل فوق أطلال الأوروبيين الذين سبقوهم، واستغلوا الجهود التى بذلها الآخرون ليستميلوا ويروضوا الهنود أو ليذيقوهم طعم التجارة» (٢٠٥). ولو لم تكن هولندة قد زحزحت الامبراطورية البرتغالية ثم خرّبتها، لقام الانجليز وحدهم بذلك، فقد كانوا يعرفون عن خبرة المحيط الهندى والجزر المحيطية. كان دريك Drake قد قام فى عام ١٥٧٨ بالدوران حول العالم، وقام لانكستر Lancaster فى عام ١٥٩٢ برحلة شبيهة. كذلك أنشأ الإنجليز شركتهم لتجارة الهند الشرقية منذ عام ١٦٠٠ قبل الشركة الهولندية بسنتين. ولنذكر أن الإنجليز استولوا مراراً على سفن برتغالية ضخمة من نوع القراقير محملة بما ثقل وزنه وغلا ثمنه من البضائع(٢٠٧). كانت هذه القراقير الضخمة، أضخم قراقير فى العالم آنذاك، لا تستطيع الحركة السريعة والمناورة ولا تستطيع أن تستخدم تسليحها النارى كما ينبغى. أضف إلى ذلك أنها كانت تعانى فى رحلات عودتها الطويلة التى لا تنتهى معاناة قاسية من: الجوع والمرض وبخاصة الإسقربوط.

لو لم يقض الهولنديون على الإمبراطورية البرتغالية لتكفل الإنجليز بهذه المهمة ولأحسنوا إنجازها. ولقد كان الهولنديون على أية حال عندما يستولون على موقع يضطرون إلى الدفاع عنه ضد أعداء لا تلين لهم شكيمة. ولقد صعب عليهم أن يزحزحوهم عن اليابان والجزر المحيطية واستحال عليهم أن يمنعوهم عن الهند وأن يلقوا بهم صراحة إلى غرب المحيط الهندى فى اتجاه بلاد فارس وبلاد العرب. ولم يكن بد من الالتجاء إلى العنف فى عام ١٦٢٣ لإخراجهم من أمبوينا (٢٠٨). ولنذكر أن الإنجليز ظلوا وقتاً طويلاً فى الجزر المحيطية يشترون الفلفل والتوابل ويبيعون فى إصرار أقمشة الهند القطنية فى سوق بانتام المفتوحة.

ترابط المسارات التجارية فى الإمبراطورية الهولندية

كانت الثروة العظمى لآسيا تقوم على المبادلات التجارية، تتصل أسبابها بين مناطقها الاقتصادية المختلفة التى كانت بعيدة بعضها عن البعض الآخر، هذه المبادلات التجارية التى يسميها الفرنسيون التجارة من الهند إلى الهند commerce d'Inde en Inde، ويسميها الانجليز تجارة البلد country trade ويسميها الهولنديون التجارة الداخلية inlandse handel. هذه التجارة التى تسير فيها السفن موازية للساحل وتوغل إلى مسافات بعيدة، كانت البضاعة فيها تبدل ببضاعة ثانية والثانية بثالثة وهكذا دواليك. وهو نوع من التجارة نجد أنفسنا، إذ ندرسه، فى داخل عوالم اقتصادية أسيوية تشكل كياناً متكاملاً نشيطاً. وانظر إلى الأوروبيون تجدهم تغلغلوا إلى داخلها، تغلغلاً أشد مما يقول الناس عادةً. سبق إلى ذلك البرتغاليون. ومن بعدهم جاء الهولنديون. ولكن الهولنديين، ربما لأنهم كانت لهم خبراتهم

الأوروبية، فهموا أحسن من غيرهم الطريقة التى تترابط بها المسارات التجارية فيما بينها فى الشرق الأقصى، فأفادوا منها أى إفادة. يقول الأب رينال Raynal (٢٠٩): «واستطاع الهولنديون بهذه الطريقة أن يستولوا على التجارة الساحلية فى آسيا وكأنها كانت ملك أوروبا» والحقيقة أنهم استولوا عليها لأنهم أدركوا أنها منظومة مترابطة، فقر رأيهم على أن يستولوا على البضائع الأساسية والأسواق الأساسية فيها. ولم يكن البرتغاليون يجهلون هذه الأمور ولكنهم لم يكونوا قد بلغوا مبلغ الهولنديين من الإتقان والتمكن.

وكانت المبادلات فى الشرق الأقصى، كحالها فى غيره من الأصعدة، تقوم على البضائع والمعادن الثمينة وسندات الائتمان. وكانت المعادن الثمينة تتدخل عندما يقصُر التبادل العينى بين البضائع عن التوازن. وكان الائتمان يتدخل بدوره عندما لا تكون النقود، نظراً لحجمها المحدود أو لضعف سرعة دورانها، قادرة على إحداث التوازن مباشرة فى الموازين التجارية. ولكن التجار الأوروبيين فى الشرق الأقصى لم تكن لديهم إمكانات الائتمان الهائلة التى اعتادوا عليها فى بلادهم. كان الائتمان بالنسبة إليهم فى الشرق الأقصى بمثابة تعويض أو تخفيف، ولم يكن هو المحرك. كانوا يلجأون أحياناً إلى المقرضين فى اليابان (٢١٠) أو الهند وبخاصة سورات (٢١١) ولكن رجال المال المصرفيين كانوا فى خدمة وسطاء محليين أكثر مما كانوا فى خدمة تجار الغرب ووكلائه. وهكذا فرض الاعتماد على المعادن الثمينة نفسه، وبخاصة الفضة التى كان الأوروبيون يجلبونها من أمريكا والتى كان مفعولها فى مجال المبادلات شبيهاً بـ «افتح يا سمسم».

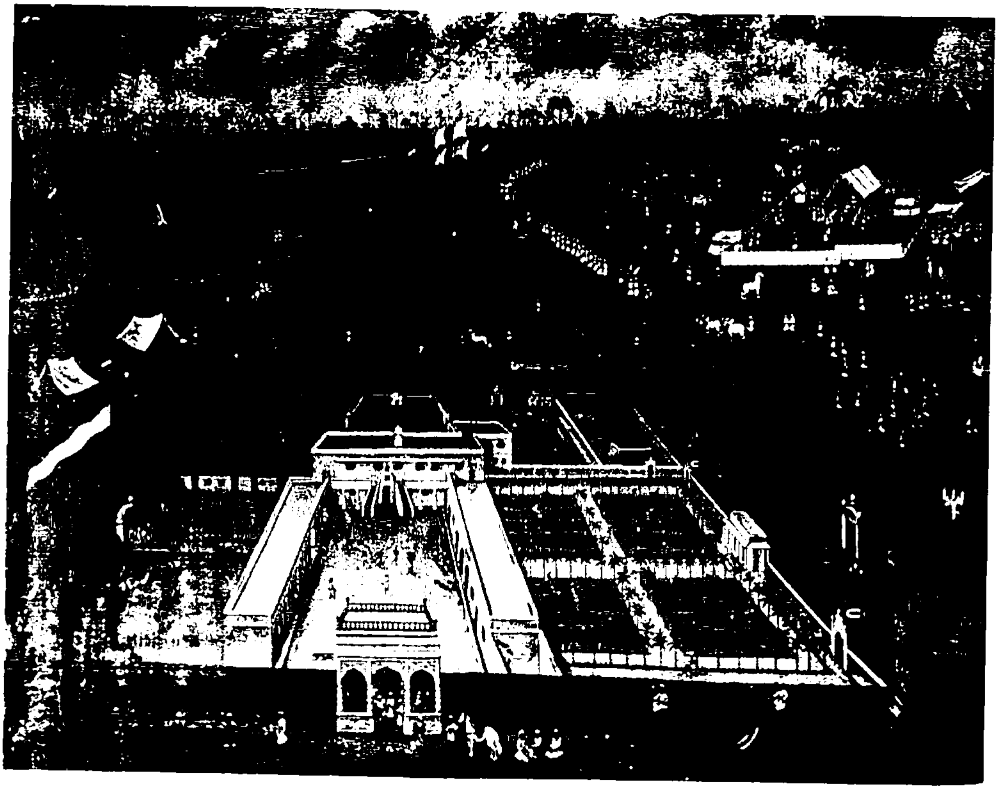
ظلت عمليات استيراد الفضة والذهب من الغرب غير كافية مما جعل الهولنديين يلجأون إلى كل مصادر المعادن الثمينة المحلية التى أتاحتها لهم تجارة الشرق الأقصى. فاستخدموا الذهب الصينى وبخاصة لدفع ثمن مشترواتهم على ساحل كوروماندل، وظلوا يستخدمون الذهب الصينى طالما بقوا فى فورموزا التى غزوها فى عام ١٦٢٢ ثم انتزعها منهم القرصان كوكسينجا Coxinga فى عام ١٦٦١؛ كذلك لعبت الفضة المستخرجة من المناجم اليابانية دوراً حاسماً ابتداء من عام ١٦٣٨ إلى أن شمل الحظر فى عام ١٦٦٨ تصديرها إلى خارج اليابان؛ وتحولت التجارة الهولندية آنذاك إلى مشترية للكوبانج koubangs وهى العملات اليابانية الذهبية. فلم خفضت اليابان قيمة هذه العملات الذهبية حول عام ١٦٧٠، محتفظة مع ذلك بقيمتها القديمة فى التعاملات الداخلية بين اليابانيين، قللت الشركة الهولندية من شراء الذهب وزادت زيادة مكثفة من تصدير النحاس اليابانى (٢١٢). كذلك لم تهمل الشركة الهولندية بطبيعة الحال ذهب سومطرة وملقا، ولا العملات الذهبية والفضية التى كانت تجارة المشرق مستمرة فى تحويلها إلى البلاد العربية وبخاصة مخا (٢١٣) وبلاد فارس وشمال غرب الهند. بل كان تستخدم علاوة على هذا الفضة التى كان غليون أكابولكو يأتى بها بانتظام إلى مانيلا (٢١٤).

فى هذا الإطارتتخذ الأزمة الطويلة التى حولت الهولندبين عن سوق الحرير الفارسية، ابتداء من منتصف القرن، معنى آخر غير الذى قد يلوح لنا من النظرة الأولى. ففى اكتوبر من عام ١٦٤٧ ذكر مراسل من المتعاملين مع المستشار سيجييه Séguier أن الهولنديين «لا يرتبون حساباتهم ليذهبوا لشراء الحرير من الهند الشرقية» يشهد على ذلك « أنهم أعطوا مراسليهم فى مارسيليا الأوامر أن يشتروا أكبر كمية يستطيعون شراءها وأن يرسلوها إليهم» ٢٦٥. وبالفعل لم تحمل السفن الهولندية التى قامت من الهند فى عام ١٦٤٨ بالة واحدة من الحرير الفارسى[٢١٦]. ولما كانت السوق الفارسية فى قبضة التجار الأرمن فقد ظننتُ فى البداية أن هذه الأزمة افتعلها هؤلاء التجار الأرمن الذين خطر ببالهم أن يرسلوا هم الحرير إلى مارسيليا. ولكن أقرب الظن أن هذا التفسير لا يكفى. كان الهولنديون يجرون مفاوضات مع شاه إيران منذ عام ١٦٤٣ ولم يتفقوا معه إلا فى عام ١٦٥٣، ولهذا لم يكونوا راغبين فى شراء كميات ضخمة من الحرير الفارسى (أضف إلى ذلك أن سعره كان فى ارتفاع متزايد) لأنهم كانوا حريصين على أن يحفظوا بأى ثمن ميزانهم التجارى ملائماً لهم، بمعنى أن يعودوا من فارس بنقود ذهبية وفضية [٢١٧]. وكان أمامهم الحرير الصينى، وأكثر منه: الحرير البنغالى [٢١٨] الذى أخذ منذ منتصف القرن يحتل مكاناً متزايداً فيما كانت الشركة تعود به إلى أوروبا، فلم تكن الشركة الهولندية هى التى عانت من أزمة الحرير الفارسى، بل كانت هى التى أحدثتها حتى تحفظ على نفسها مصدراً من مصادر تَزَوُّدها بالنقود المعدنية. ومجمل القول إن الهولنديين كان دائماً يعدلون من يوم ليوم سياستهم النقدية بحسب ما يطرأ على اتجاهات الحركة الاقتصادية المتغيرة، وبخاصة لأن العملات الأسيوية العديدة كانت مضطربة متقلبة فى علاقاتها بعضها بالبعض.

وعلى الناحية الأخرى كان نظام التعويضات التجارية الذى وضعته الشركة يلعب دوره على خير وجه حتى عام ١٦٩٠ وما حوله. ثم بدأت الأوقات الصعبة. حتى ذلك الحين كانت دوائر التجارة النيدرلندية فى آسيا وشبكاتها تترابط معاً فى منظومة متماسكة قامت كمثيلاتها فى أوروبا على أساس فعالية الروابط الملاحية والائتمان والدفعات الأولى المقدمة من الوطن الأم والسعى الحثيث المنظم إلى الاحتكار. يصف هذه المنظومة تقرير دانييل برامس Daniel Braams الطويل الدقيق [٢١٩] الذى يرجع إلى عام ١٦٨٧؛ ومن سخرية القدرأنه كتبه فى الوقت الذى كانت فيه آلية هذه المنظومة الرائعة قد اعتراها الاضمحلال.

كان الهولنديون قد حققوا لأنفسهم مركزاً متميزاً فى اليابان، أما الاحتكار الوحيد الفعال الدائم الذى استأثروا به فكان احتكارهم التوابل وبخاصة : البسباسة [بسباسة جوزة الطيب] macis، جوزة الطيب، القرنفل، القرفة. وكان الهولنديون يتوسلون بنفس الوسيلة دائماً: كانوا يحصرون الإنتاج فى منطقة ضيقة فى جزيرة، ويحكمون قبضتهم

عليها، ويستأثرون بسوقها، ويحظرون زراعة النبات الذى يزرعونه فيها فى أى مكان آخر سواها. وهكذا جعلوا من أمبوينا جزيرة القرنفل فقط، وبندا جزيرة جوزة الطيب والبسباسة، وسيلان جزيرة القرفة، وكان قصر الزراعة فى هذه الجزر على زراعة واحدة يجعلها خاضعة، ويضعها تحت رحمة الاستيراد المنظم للطعام والكساء. كانوا يعمدون إلى زراعة القرنفل فى جزر الملوكو الأخرى فيقتلعونها، حتى إذا تطلب الأمر أن يدفعوا معاشاً للملك هناك؛ واستولى الهولنديون على جزيرة ماكاسار فى السيليب Célèbes فى عام ١٦٦٩ بعد معارك عنيفة لأن الجزيرة لو تركت خارج سيطرتهم كان يمكن أن تعمل عمل محطة ربط



وكالة الشركة النيدرلندية لتجارة الهند الشرقية فى البنغال. لوحة ترجع إلى عام ١٦٦٥. (المتحف القومى فى أمستردام).

بالنسبة لتجارة التوابل ؛ على النحو نفسه احتلوا كوتشين فى الهند «على الرغم من أن احتلالها يكلف أكثر مما تدره على الشركة» [٢٢٠]، ولكن الاحتلال كان وسيلتهم ليحظروا ما كان يقوم فيها من إنتاج قرفة من الدرجة الثانية كانت تنافس القرفة من الدرجة الأولى لأنها كانت رخيصة الثمن. حتى فى سيلان نفسها، وهى جزيرة شاسعة مترامية الأطراف، تكلف حاميات حراستها مبالغ باهظة، لم تكن مزارع القرفة مصرحاً بها إلا فى مساحات محددة حتى يكون العرض منها محدوداً. كانت الشركة الهولندية إذن تستخدم العنف والرقابة الصارمة من أجل الحفاظ على احتكاراتها، ولابد أنها كانت تحقق الهدف لأن أرباحها من التوابل الراقية ظلت طوال وجودها عالية[٢٢١]. وإليك هذا الفرنسى الذى قال فى عام ١٦٩٧ [٢٢٢] : «ليس هناك عاشق يغار على عشيقته أكثر من غيرة الهولنديين على تجارة عطارتهم».

ثم كان تفوق الهولنديين يعتمد فى تنفيذ الخطط الطويلة الأجل على نظام وكلائهم الذى ظل مثالياً زمناً طويلاً. والمؤرخ الذى يفزع من كثرة الأعمال الوحشية التى ارتكبوها، يجد ما يبتسم له فى التدابير الأريبة المبتكرة أو العجيبة الطريفة التى كانوا يتبعونها فى الشراء والبيع والتحويل والتبادل. ولم تكن التوابل الممتازة بضاعة رائجة فى هولندة وحدها ؛ بل كانت الهند نفسها تستهلك منها ضعف ما تستهلكه أوروبا [٢٢٣]؛ وكانت التوابل فى الشرق الأقصى عملة لا مثيل لها فى التبادل، ومفتاح أسواق كثيرة، شبيهة بالقمح وصوارى السفن فى منطقة البلطيق فى أوروبا. ولقد كانت هناك بضائع أخرى تعتبر بمثابة عملات تَبَادُلٍ لمن اجتهد وعرف الأماكن التى تفضلها والطرق التى تسلكها. كان الهولنديون على سبيل المثال يشترون كميات هائلة من المنسوجات الهندية من كل النوعيات فى سورات وعلى ساحل كوروماندل وفى البنغال، وكانوا يبادلونها فى سومطرة فى مقابل الفلفل (وأتاح لهم هذا التبادل بمساعدة السياسة أن يعقدوا عقد امتياز هناك) أو كان يبادلونها فى مقابل الذهب والكافور؛ وكانوا فى سيام يبيعون أقمشة كوروماندل دون ربح كبير لكثرة المنافسين، ويبيعون كذلك التوابل والفلفل والمرجان، ويحصلون على القصدير الذى اقتصر امتياز استخراجه عليهم ، وكانوا يصدرونه إلى بقاع مختلفة حتى أوروبا، ويشترون كميات هائلة من جلد الوعل الذى كان مطلوباً فى اليابان، والفيلة التى كانت مطلوبة فى البنغال، ويحصلون على كثير من الذهب [٢٢٤]. وكانت وكالة طيمور Timor ميزانيتها فى حد ذاتها خاسرة، ولكن خشب الصندل الذى كانت تجمعه كان يباع بيعاً ممتازاً فى الصين والبنغال [٢٢٥]. أما البنغال التى احتلها الهولنديون متأخراً واستغلوها استغلالاً قوياً، فكانت تورد الحرير والأرز والكثير من ملح البارود الذى كان حمولة ممتازة فى طريق عودة السفن إلى أوروبا، ومثله نحاس اليابان وسكر مناطق مختلفة[٢٢٦]. وكانت مملكة پيجو Pégou تجتذبهم بما فيها من : صمغ اللك laque والذهب والفضة والأحجار الكريمة، وكانوا يبيعون

هناك التوابل والفلفل والصندل وأقمشة جولكوندة Golconde والبنغال...

ولو أردنا تتبع هذه البضائع وهذه الأماكن وهذه المسارات لطالت بنا القائمة فقد كان الهولنديون يقبلون على كل شيء ويتجرون فيه. ألا يحق لنا أن ندهش عندما نجد القمح الذى ينتج فى رأس الرجاء الصالح، فى جنوب أفريقيا، يصل إلى أمستردام؟ أو أن نجد أمستردام تصبح سوقاً لودع الكورى cauris المجلوب من سيلان ومن البنغال، وهو ودع كان له هواته فى أوروبا، ومن بينهم الإنجليز الذين كانوا يستخدمونه فى تجارتهم بأفريقيا السوداء لشراء العبيد يرسلونهم إلى أمريكا. أو أن نجد سكر الصين أو سكر البنغال أو أحياناً سكر سيام، ثم سكر جاوة ابتداء من عام ١٦٣٧، وكانت أمستردام تقبل هذه الأنواع أو ترفضها بحسب السعر وقدرته على أن ينافس فى أوروبا سعر سكر البرازيل أو الأنتيل. فإذا انقفلت السوق فى الوطن الأم، كانت مخازن السكر فى باتافيا تنفتح أمام فارس وسورات أو اليابان (٢٢٧). ليس هناك شىء أوضح من هذا المثل يبين كيف عاشت هولندة فى عصرها الذهبى على مستوى العالم كله، وكيف كانت تسعى جاهدة إلى نوع من الاستغلال الدائم للعالم ونوع من القضاء والتحكم فى شئونه.

نجاح فى آسيا
فشل فى أمريكا

كانت مشكلة المشاكل بالنسبة إلى الشركة الهولندية لتجارة الهند الشرقية تتمثل فى أن تستخرج من عملياتها فى آسيا مجموعة البضائع التى كانت أوروبا بحاجة إليها أو على الأصح التى كان يمكن أن تقبل استهلاكها. كانت هذه هى مشكلة المشكلات لأن الشركة كانت مثل محرك له إيقاع مزدوج : من باتافيا إلى أمستردام ومن أمستردام إلى باتافيا، وهكذا دواليك. ولكن المرور من عالم اقتصادى فى آسيا إلى عالم اقتصادى فى أوروبا كان عملية إشكالية فى حد ذاتها كما يتبين من النظرية ومن الخبرة، أضف إلى ذلك أن العالمين المختلفين كانا يؤثران أحدهما على الآخر تأثيراً مستمراً لا يتوقف، مثل كفتى ميزان متأرجحتين، فيكفى أن يأتى وزن إضافى على كفة من الكفتين ليختل التوازن. ونذكر مثلاً أن التغلغل الأوروبى فى آسيا أدى مع تزايده إلى ارتفاع أسعار شراء الفلفل والتوابل التى ظلت حيناً طويلاً الأسعار الحاسمة فى تأثيرها على العلاقات بين قارتين. وإليك ما سجله بيرار دى لاڤال Pyrard de Laval فى عام ١٦١٠ : « ما كان فيما مضى يكلف البرتغاليين سولاً أصبح الآن يكلف الهولنديين أربعة أو خمسة سولات »[٢٢٨]. وفى المقابل انخفضت أسعار البيع فى أوروبا من تلقاء نفسها مع ورود شحنات متزايدة من بضائع البلاد الغربية. بَعُدَ العهدُ بتلك السنة المباركة، سنة ١٥٩٩، التى دفع فيها المشترى فى جزر باندا Banda ٤٥ ريالاً من الريالات الثمانية ثمناً لحِمل القرنفل، والحمل ٥٢٥ رطل هولندى، و٦ ريالات ثمناً لحمل جوزة الطيب. [ويسمون الحِمل بلغة البلاد باهار Bahar] هذه الأسعار راحت فى ذمة التاريخ ولم تعد مرة أخرى بعد ذلك[٢٢٩].

وقت الصراع
والنجاح

ظل احتكار التوابل فى آسيا، والتحديد التعسفى لأسعارها، ومراقبة الكميات التى تطرح للتجارة، وإبادة الكميات الزائدة من البضائع عند اللزوم[٢٣٠]، ظلت هذه الأمور زمنا طويلاً تعقد للهولنديين لواء التفوق على منافسيهم الأوروبيين. ولكن المنافسة فى أوروبا اشتدت عند إنشاء شركات منافسة، كانت كلها، أو جلها مدعمة برأس المال الهولندى الذى كان حاقداً على شركة الهند الشرقية الهولندية : كذلك ظهرت فى السوق بضائع مناظرة لبضائع الشرق الأقصى جاءت من مصادر أخرى، نذكر منها السكر والنحاس والنيلة والقطن والحرير... ولهذا فلم تكن نهاية اللعبة معروفة من البداية، هل تنتهى بالفوز أو بالخسارة. ولنسمع رأى هذا الرحالة الهولندى[٢٣١] الذى شرح الوضع فى عام ١٦٣٢ :«لا يحق لنا أن

نسرف فى الخيال. فلو استطعنا أن نبعد البرتغاليين [الذين كانوا فى ذلك الوقت مازالوا يهيمنون على جوا وملقا وماكاو ويتخذون منها سدوداً منيعة] فلن يستطيع رأس مال الشركة الهولندية الوفاء بسدس ما تتطلبه هذه التجارة. وعلى فرض أننا استطعنا زيادة رأس المال بحيث يفى بكل متطلباتها فإننا سنقع فى موقف محير، فلن نستطيع أن نستهلك كل البضاعة التى يتم تدبيرها ولا أن نصرّفها.»

أضف إلى هذا أن السياسة الاحتكارية القائمة على الإكراه والرقابة الصارمة كانت تكلف الهولنديين الكثير. كان تنفيذ هذه السياسة فى سيلان مثلاً صعباً عسيراً، فلم يتمكن الهولنديون ولا البرتغاليون قبلهم من السيطرة على قلب الجزيرة الجبلى الذى كان تحت حكم ملك كاندى Kandy، وكانت نفقات الحامية والحصون هناك تلتهم «كل ما يدره بيع القرفة من أرباح» (٢٣٢). بل لقد ثار الفلاحون على الشركة ذات يوم نتيجة للأجور البائسة التى كانوا يحصلون عليها. وفى جزر باندا حيث فرض الهولنديون احتكاراتهم بالعنف والحرب ونقلوا أهل البلاد إلى جاوة ليستعبدوهم هناك، حققت ميزانية الشركة فى البداية عجزاً كبيراً (٢٣٣). فقد انخفض الإنتاج انخفاضاً شديداً وبات من الضرورى إعادة تنظيمه على أسس جديدة. فى عام ١٦٣٦ كان عدد الأهالى الأصليين لايزيد عن ٥٦٠ نسمة فى مقابل ٥٣٩ من النيدرلنديين و ٨٣٤ من الأجانب الأحرار، وكان من الضرورى «استيراد» ١٩١٢ عبداً من البنغال ومن مملكة أراكان (٢٣٤).

ووجدت الشركة نفسها مضطرة، من أجل إقامة احتكاراتها والحفاظ عليها وتدعيمها، إلى الدخول فى معارك طويلة لن تنتهى على نحوٍ ما إلا بالاستيلاء على ماكاسار فى عام ١٦٦٩ وإخضاع ميناء بانتام الكبير فى عام ١٦٨٢ ثم نسفه بعد ذلك. وظلت تدخل فى معارك لا نهاية لها ضد الأهالى الذين كانوا يمارسون الملاحة والتجارة رغم الحظر، فمنهم من كانت تضربهم ضرب غرائب الإبل، ومنهم من كانت تشتتهم وتنفيهم من الأرض، وظلت على أية حال غارقة فى عمليات بوليسية وحروب استعمارية تاهت فيها. ولقد كانت حربها فى جاوة ضد الدول المحلية، ضد ماتاران أو بانتام مأساة متوالية الفصول. وكانت المناطق حول باتافيا، سواء الريف القريب أو الضواحى، غير آمنة (٢٣٥). ولم تكن هذه الأعمال العنيفة تحول دون تحقيق النجاح، ولكنها كانت ترفع تكاليفه. كانت مزارع قصب السكر فى جاوة منذ الثلث الأولمن القرن السابع عشر، ومزارع البن منذ الأعوام ١٧٠٦ - ١٧١١ مزارع ناجحة مربح(٢٣٦). ولكن إجراءات الرقابة والقمع الصارمْ كانت ضرورية لتحقيق هذا النجاح. وعندما ثار الصينيون وقُمعت ثورتهم فى عام ١٧٤٠ بعنف وشراسة، نجمت عن هذه الأحداث أزمة فى إنتاج السكر لم تنصلح أحوالها بعد ذلك؛ وقضت الجزيرة عشر سنوات ترأب الصدع الذى أصابها فلم تعد إلى سالف عهدها (٢٣٧).

ومن البديهى أن تاريخ الشركة يأتلف من حصيلة الربح والخسارة. ويمكن القول بصفة عامة إن الميزانية كانت رابحة فى القرن السابع عشر. وتدهور الوضع تدهوراً شديداً فى العقود الثلاثة أو الأربعة قبل عام ١٦٩٦، وهو العام الذى شهد صدعاً تبرهن عليه الأرقام المأخوذة من حسابات الشركة على الرغم من غموضها وقلتها. ويرى كريستوف جلامّان Kristof Glamann (٢٣٨) أن هذه الفترة اخترمتها ثورة حقيقية قلبت أوضاع النظام القائم فى المسارات التجارية فى آسيا وفى أسواق أوروبا.

كان الحدث الحاسم فى أوروبا هو تلاشى هيمنة الفلفل ابتداءً من عام ١٦٧٠. وواكب هذا التلاشى احتفاظ التوابل الرفيعة بمركز مرتفع، بل زاد صعودها نسبياً؛ وكذلك تزايدت أهمية الأقمشة الهندية، سواء الحريرية أو القطنية، المطبوعة أو السادة، وفرضت بضائع جديدة نفسها، هى : الشاى والبن وصمغ اللك وبورسلين الصين.

ولو اقتصر الأمر على هذه التغيرات لعرفت الشركة كيف تدبر أمرها حيالها ولتكيفت معها دون أن تخسر الكثير، فقد تابعت الشركة النيدرلندية هذه الحركة الصعبة، مثلها مثل الشركات الأخرى المشتغلة بتجارة الهند. ولكنها وجدت نفسها حيال مشكلات أخرى هى تغير أحوال الطرق والأسواق القديمة، وانفتاح ثغرات فى المسارات التقليدية للشركة. وحدث هنا ما يحدث فى مثل هذه الحالات عادةً وهو أن المنظومة القديمة تستمر فى حياتها القديمة وتعرقل مساعى التكيف الضرورى الذى تفرضه المستجدات. كان المستجد الرئيسى بلا شك هو تجارة الشاى وانفتاح الصين أمام كل التجار الأجانب. وهكذا سارعت الشركة الإنجليزية بالدخول إلى ساحة التجارة المباشرة مع الصين منذ عام ١٦٩٨، فى مقابل الدفع بالفضة (٢٣٩)، بينما كانت الشركة الهولندية معتادة على تلقى البضائع الصينية عن طريق السفن الجونكية التى كانت تأتى إلى باتافيا لتشترى هناك بضائع من أهمها الفلفل وبعض القرفة، وخشب الصندل، والمرجان، وكانت هكذا تمارس التجارة غير المباشرة، تقدم فيها بضائع بدلاً من الدفع بالفضة نقداً. وانتهى الأمر باستئثار الإنجليز بالتجارة بين البنغال والصين، وهى تجارة قامت على مبادلة الشاى بالقطن والفضة، وأخيراً بالأفيون. وكانت تلك ضربة عنيفة تلقتها الشركة الهولندية، زاد من عنفها ما كانت تعانيه من حروب داخلية فى الهند خرّبت ساحل كوروماندل الذى كان مكاناً حققت فيه من قبل ألواناً من النجاح الباهر.

تعرضت إذن الشركة النيدرلندية لكل هذه المنافسات، فهل كانت تفتقر إلى القدرة على التصدى لها؟ تشير البيانات الإحصائية إلى أن الشركة كانت فى القرن الثامن عشر، وحتى آخر يوم من وجودها تقريباً، فى عام ١٧٩٨ (٢٤٠) قادرة على أن ترسل إلى آسيا كميات متعاظمة من الفضة. وكانت الفضة هى المفتاح الذى ظل قادراً على التغلب على كل

المشكلات وفتح الأبواب فى الشرق الأقصى حتى فى المناطق التى شملها التحول أو التقلب أو الاضطراب. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الشركة النيدرلندية تتدهور فى القرن الثامن عشر، وليس من السهل استخلاص أسباب هذا التدهور.

صعود الشركة النيدرلندية لتجارة الهند الشرقية واضمحلالها

متى بدأ الانحسار؟من الدراسات التى تناولت حسابات الشركة ما يشير إلى أن سنة ١٦٩٦ كانت سنة التصدع. ولكننى أرى أن هذا التحديد الدقيق بسنة بعينها مبالغ فيه. أما ك. جلامان K. Glamann (٢٤١) فيرى أن بدايات التصدع حدثت فى فترة أربعين سنة قبل وبعد عام ١٧٠٠ ، وهذا رأى أعتبره أكثر كياسة.

ولم يشعر المعاصرون بما انتاب الشركة من تدهور خطير إلا متأخراً. ولنلق نظرة إلى مدينة دنكرك فى عام ١٧١٢ عندما كان لويس الرابع عشر فى سعيه إلى السلم يتأهب ليضحى بها ولينزل عنها للإنجليز الذين استبد بهم القلق على الرغم من أن شمس الرفاهية الجديدة قد أشرقت عليهم. فى دنكرك هذه اتصل حديث بين رجلين، أحدهما رجل فرنسى بسيط يتجسس لحساب مفتش المالية ديمارتس Desmaretz والثانى هو اللورد سان چون، يقول الفرنسى: «فلما أجبته قائلاً إن نهوض تجارة الإنجليز فى الهند على أساس الإطاحة بالهولنديين هو الدواء الشافى القادر على تهدئة الأمة البريطانية واستمالتها، قال من فوره باختصار إن الإنجليز مستعدون للتضحية بكل شيء، حتى بآخر قطعة من ثياب تستر عورتهم، لتحقيق هذا الهدف» (٢٤٢). ومعنى هذا الكلام أن الإنجليز لم يكونوا يدركون أنهم قد حققوا هذا الهدف فعلاً! وبعد ١٢ سنة أى فى عام ١٧٢٤ يكتب أوستاريث Ustariz دون تردد و هو قاض له قدره:« شركة تجارة الهند النيدرلندية من القوة بحيث يمكننا القول إن شركات الهند الأخرى قليلة الشأن بالقياس إليها»(٢٤٣).

والأرقام التى بين أيدينا لا تحسم هذه المشكلة، ولكنها تبين لنا حجم الشركة. كانت الشركة فى البداية فى عام ١٦٠٢ تحتكم على رأسمال قدره ٦,٥ جولدن (٢٤٤) مقسم على أسهم قيمة الواحد ٣٠٠٠ جولدن، أى أن رأسمالها كان عشرة أضعاف رأسمال الشركة الإنجليزية التى أنشئت قبلها بعامين والتى عانت أشد المعاناة من ضعف رأسمالها (٢٤٥). وهناك أرقام من عام ١٦٩٩ تشهد على أن رأس المال المبدئى هذا - الذى لم يرد ولم يزد - كان يعادل ٦٤ طناً من الذهب (٢٤٦). ومعنى هذا أن الحديث عن الشركة النيدرلندية كان منذ البداية حديثاً عن أرقام ضخمة.

فلا عجب أن نجد الشركة فى عامى ١٦٥٧ و ١٦٥٨، وهما من السنوات القياسية، ترسل

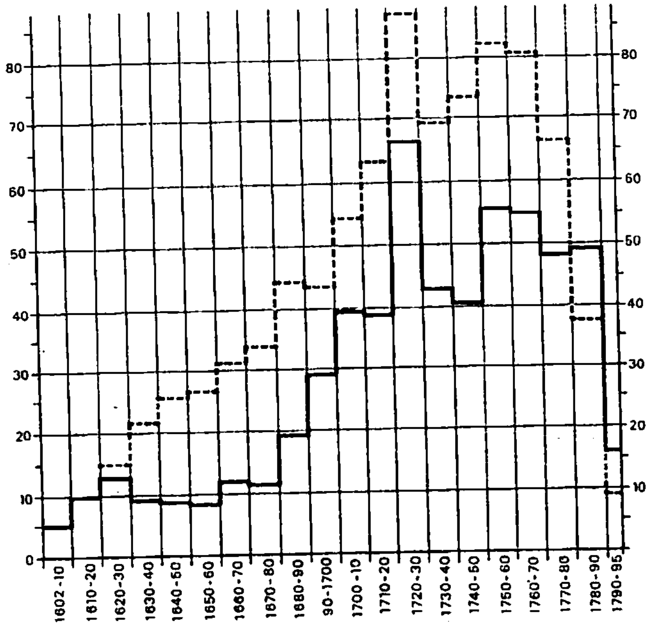


تاجر هولندى يرى زوجته سفن الشركة النيدرلندية الراسية فى خليج باتافيا. جزء من لوحة من أعمال أ. كويپ A. Cuip الذى ولد فى عام ١٦٢٠ وتوفى فى عام ١٦٩١. (المتحف القومى فى امستردام)

إلى الشرق الأقصى مليونى جولدن ذهباً وفضةً وسبانك (٢٤٧). ولن ندهش عندما نعلم أن الشركة كانت فى عام ١٦٩١ تشغّل على الأقل ١٠٠ سفينة (٢٤٨)، بل ربما كان عدد السفن أكثر من ١٦٠ سفينة بحسب ما جاء فى وثيقة فرنسية جادة ترجع إلى عام ١٦٩٧ تتسلح كل واحدة منها بما بين ٣٠ و٦٠ مدفعاً(٢٤٩). فإذا حسبنا ٥٠ رجلاً لكل سفينة فى المتوسط(٢٥٠) كان عدد الملاحين فى مجموعه ٨٠٠٠ رجلاً. نضيف إليهم جنود الحاميات، علاوة على ما كانت الحاميات تضمهم من «عدد كبير من أهل البلاد الذين كانوا يحملون السلاح، والذين

كان سادتهم [الهولنديون] يدفعون به من أمامهم إلى الحرب». وكانت الشركة تستطيع أن تضم إليها في وقت الحرب ٤٠ سفينة كبيرة إضافية. «وهناك في أوروبا أكثر من رأس متوج يعجز عن تجريد مثل هذا العدد» (٢٥١). ونقرأ عن جان پول ريكار J.-P. Ricard أنه في عام ١٧٢٢ عبر عن ذهوله عندما رأى رأي العين أن «غرفة أمستردام» وحدها تستخدم في محلاتها ومستودعاتها أكثر من ١٢٠٠ شخص «منهم من يعمل في بناء السفن ومنهم من يقوم بكل أعمال التطقيم». وشدت انتباهه ملحوظة تفصيلية : «هناك ٥٠ رجلاً لا عمل لهم طوال العام إلا غربلة التوابل وتنقيتها» (٢٥٢). وليس من شك في أن الأرقام الكلية تفيدنا في مهمتنا أكثر من الأرقام الجزئية. يحدثنا جان فرانسوا ميلون Jean-François Melon (٢٥٣) السكرتير السابق لمستر لو Law في عام ١٧٣٥ : «كل هذه المؤسسات الضخمة لا تشغّل أكثر من ٨٠٠٠٠ رجل»، وكأنما لم يكن الرقم هائلاً! وليس من شك في أن رقمه هذا كان أقل من الحقيقة، ففي عام ١٧٨٨ كانت الشركة تحتضر تماماً نتيجة لكثرة العمالة التي يقدرها أولديكوب Oldecop (٢٥٤) القنصل الروسي في أمستردام بنحو ١٥٠٠٠٠. أياً كان الأمر فهناك دراسة موثقة توثيقاً واسعاً (٢٥٥) توصلت إلى أن مليون شخص أقلتهم سفن الشركة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أي : ٥٠٠٠ سنوياً. وقياساً على هذه الأرقام يصعب علينا أن نتصور عدد الهولنديين الذين أقاموا في آسيا، ولكننا على يقين من أنهم كانوا أكثر من البرتغاليين، وكان عدد البرتغاليين هناك في القرن السادس عشر في مجموعه ١٠٠٠٠ نسمة (٢٥٦) يضاف إليهم - كما هي الحال بالنسبة إلى الهولنديين - أعداد المساعدين والمعاونين والخدم من أهالي البلاد.

كذلك تحدث المتحدثون عن نسب أرباح هائلة، يتراوح متوسطها بين ٢٠٪ و٢٢٪ في المائة، على نحو ما حسب سافارى بين ١٦٠٥ و١٧٢٠ (٢٥٧). ولكن علينا أن ننظر إلى الأمور نظرة أقرب إلى الواقع. ففي عام ١٦٧٠ عادت السفن محملة بشحنات ضخمة، وأشاع الانتصار على ملك ماكاسّار موجة من الابتهاج العارم فوُزعت الأرباح بنسبة ٤٠٪، مما أدى إلى ارتفاع سعر الأسهم في البورصة «إلى ٥١٠٪»، وكان ١٠٠ في سنة تأسيس الشركة ١٦٠٢. يحدثنا پومپون Pomponne عن هذه القفزة الكبيرة : «منذ كنت هنا لم يتجاوز السهم ٤٦٠». ويقول مصدر معلوماتنا نفسه «إن توزيع هذه الأرباح العالية وما رافقها من ميزات جديدة لا تمثل عائداً سنوياً يزيد على فرق سعر بيع السهم، وكانت الأرباح التي وزعت طوال الثلاثين سنة الماضية، فكان الذين يمتلكون الأسهم لا يحصلون على فائدة على أموالهم تزيد على ٣٪ أو ٤٪» (٢٥٨). لكي نفهم هذه الجملة العجيبة ينبغي أن نذكر أن توزيع الأرباح لم يكن يحسب على أساس سعر السهم الجاري في البورصة ولكن على أساس القيمة الإسمية وهي ٣٠٠٠ جولدن، فإذا كان لدى المساهم في عام ١٦٧٠ سهم بلغ ثمنه في البورصة ١٥٣٠٠ جولدن فإن كوبون الأرباح الذي يحصل عليه يكون بنسبة



Les navires néerlandais employés au commerce d'Inde en Inde
(d'après F.S. Gaastra)

1641	56 bateaux
1651	60
1659	83
1670	107
1680	88
1700	66
1725	52
1750	43
1775	30
1794	?

٢٢ – ترجمة نشاط الشركة النيدرلندية على مدى تاريخها إلى أرقام محاسبية.

قام فريق من المؤرخين النيدرلنديين يضم برن Bruyn وشوفر Schöffer وجاسترا Gaastra بترجمة نشاط الشركة النيدرلندية لتجارة الهند الشرقية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى أرقام محاسبية، وتبين اللوحة أعلاه حول الأعوام من ١٦٨٠ إلى ١٦٩٠ أن عدد السفن التى كانت الشركة تستخدمها فى الشرق الأقصى بدأت تتناقص، مما يدل على تراجع التجارة من الهند إلى الهند، ويبين الرسم البيانى بالخط المستمر شحنات الذهب والفضة المرسلة من الوطن الأم إلى آسيا ؛ أما الخط المنقط فيبين البضائع العائدة مقدرة على أساس سعر القيام، والأرقام مقدرة بملايين الجولدنات. والرسم يبين توسعاً تجارياً مستمراً. ولكن تحديد العلاقة بين المنحنيين ما يزال أمراً صعباً، لأن الحسابات لا تتضمن البضائع المرسلة من الوطن الأم، ولا تتضمن المعادن القائمة مقام النقود والتى كانت تدرّها تجارة الهند إلى الهند.

٤٠٪ محسوبة على «رأس المال القديم»، أى يحصل على مبلغ ١٢٠٠ جولدن، وتلك فائدة خارقةنسبتها ٧,٨٤٪. أما فى عام ١٧٢٠ فكانت نسبة الربح ٤٠٪ على الثمن الإسمى، فإذا حُسبت على الثمن فى البورصة كانت النسبة ٣,٣٣٪ (٢٥٩).

ومعنى هذا الكلام:

١) أن الشركة حرمت نفسها من الميزات التى كان يمكن أن تعود عليها من زيادة رأس مالها. ولكن لماذا؟ ربما لكى لا تضخم دور المساهمين الذين كانت تحرص على استبعادهم. هذا احتمال ممكن.

٢) حول عام ١٦٧٠ كانت قيمة رأس مال الشركة قياساً على سعر البورصة حوالى ٣٣ مليون جولدن. هل كان هذا المبلغ ضعيفاً لا يُرضى كَلَفَ الهولنديين بالمضاربة العارمة، وهل كان هذا هو السبب فى أنهم كانوا فى أمستردام يضاربون على نطاق واسع على الأوراق الإنجليزية؟

٣) وإذا كانت الـ ٦,٥ مليون الأساسية قد أعطت مردوداً متوسطه ٢٠٪، فقد حصل المساهمون سنوياً على ما يزيد على مليون جولدن فى العام. ويتفق المؤرخون والمراقبون المعاصرون على أن توزيع الأرباح، وكانت الأرباح تدفع أحياناً فى صورة فلفل أو سندات على الدولة، لم يكن يمثل عبئاً باهظاً مفرطاً إذا قيس بالصعاب الأخرى التى عانت منها الشركةالنيدرلندية.

ولكن المشكلة ما تزال قائمة وتتمثل فى معرفة الإجابة عن السؤال: ماهى الفوائد التى حققتها الشركة؟ والإجابة عن هذا السؤال توشك أن تكون مستحيلة، ليس فقط لأن الأبحاث ما تزال غير كافية، والوثائق قد ضاع بعضها، وليس فقط لأن الحسابات التى حُفظت لا تطابق معايير الميزانيات الحالية، سواء فى بنود "ما له" أو "ما عليه"، فيما يتعلق مثلاً برأس المال الثابت من قبيل المبانى والسفن والبضائع والنقود السائلة المنقولة بحراً، ورأسمال المساهمين الخ (٢٦٠)؛ وإنما خاصةً لأن منهاج المحاسبة نفسه كان يحول دون وضع ميزانية شاملة، وبالتالى إجراء حساب دقيق للأرباح الحقيقية. وكانت الاعتبارات العملية، ومنها المسافات النائية، وصعوبة تحويل العملات الخ، تدع المحاسبة أسيرة الهيكلة الثنائية للشركة: كانت هناك من ناحية حسابات الوكالة النيدرلندية، إذا استخدمنا لغة جلامان، وكانت تضع الميزانية السنوية الشاملة لست غرف؛ وكانت هناك من ناحية ثانية حسابات حكومة باتافيا التى كانت تتلقى دفاتر حسابات كل الوكالات فى الشرق الأقصى وتضع الميزانية السنويه الشاملة للأنشطة فيما وراء البحار. وكان الرباط الوحيد الذى يربط النظامين المحاسبيين يتمثل فى أن ديون أى من النظامين كان الآخر يدفعها عند الضرورة، ولكن كل نظام منهما كان يجهل ما يدور فى داخل النظام الآخر، ويجهل حقيقة الفوائض أو العجز.

وهذا هو يوهانس هوده Johannes Hudde (٢٦١) رئيس مجلس "الهيرين" أو السادة السبعة عشر" Heeren XVII فى القرن السابع عشر يعى تمام الوعى أن عليه أن يعيد النظر فى النظام من أساسه، ولكنه لم ينته إلى النهاية المرجوة، لأنه اصطدم بأسباب ومشكلات حقيقية. أو ربما لأن رؤساء الشركة لم يكن من رأيهم وضع حسابات صريحة أمام الجمهور. والحق أن الشقاق دب بين السادة السبعة عشر من ناحية وبين أصحاب الأسهم الذين كانوا يطالبون بالاطلاع على الحسابات ويرون أن الأرباح التى تعطى لهم غير كافية من ناحية أخرى. وعلى عكس الشركة الإنجليزية التى تعرضت للصعاب منذ البداية نتيجة لمثل هذه المطالبات ونتيجة لردها الأموال للمساهمين الذين كانوا يرغبون عن تمويل العمليات العسكرية فى آسيا، كانت الشركة النيدرلندية تحتفظ لنفسها بالكلمة الأخيرة، ولم يكن المساهمون يستطيعون استرداد أموالهم إلا ببيع الأسهم فى البورصة. والخلاصة أن الحسابات التى كانت إدارة الشركة تقدمها ربما كانت تتعمد إخفاء أمور بعينها.

وتبين الميزانيات التى تمت دراستها أمراً يثير فينا الدهشة كل الدهشة وهو ضَعف الأرباح التى حققتها الشركة إبان القرن السابع عشر، وهو القرن الذى كانت العمليات المالية تجرى فيه دون قيود. ولقد قلنا من قبل، وكررنا فى أكثر من موضع أن التجارة الخارجية البعيدة تحقق أعلى أرباح فى تاريخ التجارة. فهل أخطأنا فى حالة الشركة الهولندية؟ كان الرأى عندنا أن التجارة الخارجية البعيدة كانت فرصة تتيح لبعض المتميزين تحقيق تراكم مالى كبير مما يحصلون عليه من أرباح. فهل يحق لنا فى الحالات التى لا نجد فيها أرباحاً أو لا نجد إلا القليل منها، أن نتصور أن يكونْ أفرادٌ قد حققوا لأنفسهم الثراء؟ سنلتقى بهذا السؤال المزدوج مرة أخرى بعد قليل.

أسباب الإفلاس

فى القرن الثامن عشر

أفضل تلخيص محاسبى للمشكلة التى نحن بصددها نجده فى حسابات ب. فان در أودرمولين B. van der Oudermeulen (٢٦٢) التى أعدها فى عام ١٧٧١ وتناول بها عدداً من السنوات، مستنداً إلى وثائق لم يعد لها اليوم وجود. فى فترة ٢٢ سنة بين عام ١٦١٢ وعام ١٦٥٤ كان مجموع الأرباح التى تحققت : ٩٧٠٠٠٠٠ جولدن، وهو ربح سنوى متواضع، متوسطه السنوى يقل قليلاً عن ٤٤١٠٠٠ جولدن. ومعنى هذا أن المساهمين كانوا يربحون ثلاثة أضعاف ما تربحه الشركة. هل هذا كلام يقبله العقل؟ من عام ١٦٥٤ إلى عام ١٦٧٤ كان مجموع الأرباح ١١٣٠٠٠٠٠ جولدن، أى أن الأرباح السنوية كانت ٥٣٨٠٠٠ جولدن. من عام ١٦٧٤ إلى عام ١٦٩٦ كان مجموع الأرباح ١٩٠٠٠٠٠٠ جولدن، أى أن الأرباح السنوية كانت ٨٢٦٠٠٠. بعد عام ١٦٩٦ بدأ الاضمحلال: حول عام ١٧٢٤

كانت الميزانية متعادلة بلا ربح أو خسارة. ثم بدأت الشركة تستدين، وتلح فى الاستدانة، بل لقد اقترضت لتدفع أرباحاً إلى المساهمين ؛ وكانت هذه تصرفات إفلاسية. وما نصل إلى صيف عام ١٧٨٨ حتى نجد الأوضاع أقرب ما تكون الكارثة : «سحبت الشركة النيدرلندية لتجارة الهند كمبيالات بـ ١٥ مليون على الدولة تستحق الدفع بعد أربع أو خمس سنوات، سعياً منها إلى البقاءعلى قيد الحياة. ولكن النتيجة كانت غير ذلك، فقد أدى هذا الإجراء إلى ارتفاع مديونيتها من ٩٠ مليون إلى ١٠٥ مليون جولدن» [٢٦٣]. فلماذا وصلت الشركة إلى هذه الكارثة المالية؟

التفسير الوحيد المقبول - ولكن هل من الممكن أن يكون هناك تفسير واحد ؟ - هو تفسير كريستوف جلامان [٢٦٤]، وهو انكماش التجارة من الهند إلى الهند، أوانكماش الأرباح التى كانت تدرها هذه التجارة التى كانت مربحة. والحقيقة الواقعة هى أن قطاع باتافيا كان دائم الاستدانة وأن قطاع مجلس السادة السبعة عشر كان يسدد هذه الخسائر مما يحققه من أرباح الوكالة النيدرلندية الوفيرة التى كانت إلى حد ما تفيد من ارتفاع الأسعار، ثم تدهور الوضع وتضخمت ديونها. ولكن كيف نفسير انكماش التجارة من الهند إلى الهند؟ وإذا كان كل شىء فى القرن الثامن عشر يتجه إلى الارتفاع فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فلا يمكن أن تتدهور هذه التجارة متأثرة باتجاه الحركة الاقتصادية وحده. وك. جلامان [٢٦٥] يرى أن الذنب كان ذنب منافسة الشركات الأخرى، وبخاصة الشركة الإنجليزية، ثم التغيرات الثورية التى ألمت بالمسارات التجارية والأسواق، والتى لم يفهمها المسئولون فى باتافيا إلا فهماً سيئاً. من هذا القبيل قيام السادة السبعة عشر بمحاولات لإقناعهم بأهمية التجارة المباشرة مع الصين، دون المرور بمحطة الجزر المحيطية، ولكن محاولاتهم لم تُجد نفعاً، وظل المسئولون فى باتافيا على عنادهم، مما أفاد المنافسين الإنجليز يقيناً [٢٦٦].

ولكن اضمحلال الشركة الهولندية يرجع أيضاً إلى عمليات الغش والتدليس المعروفة التى كان يقوم بها وكلاء الشركة الهولندية. فخلافاً لما كانت الشركة الإنجليزية تفعله كانت الشركة الهولندية لا تدع لوكلائها الحق فى القيام بعمليات تجارية لحسابهم الخاص من الهند إلى الهند. ولما كان الفساد والرشوة من الأمور التى لم تغب قط عن تلك البقاع التى عرفت باسم الهند النيدرلندية، فقد لجأ إليها الوكلاء. وهل ينبغى علينا أن نصدق أن الشركة كان يخدمها فى البداية بشر من نوع استثنائى؟ وهذا هو الأب رينال Raynal [٢٦٧] يقول فى كتابه الشهير : Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des Européens dans les deux Indes "تاريخ فلسفى وسياسى لمؤسسات الأوروبيين وتجارتهم فى الهندين" الصادر فى عام ١٧٧٠ إن الهولنديين لم يكن فى صفوفهم فى العقود الأولى قبل عام ١٦٥٠ أناس حققوا ثروات بالغش والتدليس، وأنهم كانوا يتسمون



الهولنديون كما تصورهم الصينيون. تماثيل بورسلين من عصر القيصر كانج-هى. (المجموعة القديمة التى سميت مجموعة الروح القدس Esperitu Santo، فى لشبونة)

بأمانة وقناعة لا مثيل لهما. هل هـذا الكلام مقبول؟ منذ عام ١٦٤٠ كـان تافرنييـه J.-B. Tavernier يسمح لنفسه بالشك فى مثل هذه الأقوال، ونحن نعرف على الأقل حالة پيتر نايس Pieter Neys محـافظ حصن زيلانديا فى فوروموزا فى عام ١٦٢٤، الذى كان واضح الغباء والفساد، فأعلن بكل بساطة أنه لم يأت إلى آسيا ليأكل التبن (٢٦٨). أياً كان الأمر فقد كان الترف والسرف والفساد من الأمور التى لا تخطئها العين منذ منتصف القرن السابع عشر. والوثائق الرسمية تشير إليها فى السنوات ١٦٥٣ و١٦٦٤ مثلاً (٢٦٩). ودانييل برامس لا يشير إليها إلا فى تحفظ فى تقريره بتاريخ ١٦٨٧. ولكنه يتحدث مثلاً عن«موظفى الشركة الذين قل حظهم من الأمانة» أو يأخذ بالاستحياء عندما يشير إلى ما يسميه منافسة«التجار الكبار الآخرين»، أو إلى استحالة «منع الأفراد من الإضرار بتجارة الشركة» نظراً لوجود عدد كبير من الموانىء المريحة على هذا الساحل من الجزر المحيطية ونظراً «للأرباح الكبيرة...التى تغريهم بالغش ما استطاعوا إليه من سبيل» (٢٧٠).

هكذا حدث تغيرٌ فى التجارة، لم نعلم من أمر نشأته ما يوضح أبعاده، وحدث أيضاً تغير فى مجتمع المستعمرات الذى قام على بعد آلاف الأميال من هولندة واتصلت حلقات التصادم بين هذا المجتمع البعيد ونظام الحكم الطبقى المعتد بنفسه فى أمستردام. وكيف لا ينشب صدام، وقد كان هناك، من ناحية، أصحاب أموال يعيشون من عائدها عيشة مرتاحة، ويشعرون شعوراً عنيفاً غامراً بأهميتهم ورفعتهم ؛ ومن ناحية أخرى شرائح استعمارية أقل درجة، تأتلف من وكلاء يعملون فى المستعمرات لم ينحدروا من طبقة بعينها، بل هم على نحو ما مجتمع متباين منفتح على الدنيا كلها. كان هناك، بعبارة أخرى، قطبان اقتصاديان هما: أمستردام وباتافيا، ولكنهما كانا فى الوقت نفسه قطبين يناقضان اقتصادياً واجتماعياً البناء الإمبريالى للأقاليم المتحدة. ولقد وصف جوزيبى پاپانيو Giuseppe Papagno فى دراسته الرائعة هذه العلاقة بأنها علاقة معارضة أحدثت صدعاً بين المستعمرات والوطن الأم (٢٧١). وشقت ظواهر العصيان والتهريب والاضطراب وشبه الاستقلال طرقها إلى الجزر المحيطية حيث كانت «المستعمرات» الهولندية تنطبع يقيناً بطابع الحياة المترفة. كان الترف ظاهراً سافراً مألوفاً فى أحياء باتافيا الجميلة فى القرن السابع عشر، وما زال الترف يزداد اتساعاً، بالمال والخمر والنساء والأبهة وجيوش من الخدم والعبيد: كانت باتافيا تعيد من جديد صورة مغامرة جوا المرضية العجيبة الغريبة المذهلة (٢٧٢). فلا مجال للشك فى أن جانباً من العجز فى ميزانية الشركة كان فى باتافيا يتحول "من تحت لتحت" إلى ثروات للأفراد.

فإذا تركنا جانب باتافيا ونظرنا إلى الجانب الآخر للشركة فى البلد الأم، ذلك الجانب الذى كان يتظاهر بالصرامة والأمانة والقناعة فى العصر الذهبى لهولندة، وجدنا صورة مشابهة. كانت المسألة الجوهرية هى من الذى يشترى البضائع التى تعود بها السفن من الشرق الأقصى، وبأى شروط. كانت عمليات البيع والشراء تتم إما بعقود، أو بناءً على مزادات فى المستودعات، وكانت على أية حال تتناول صفقات كبيرة جداً، غالباً ما تشتريها نقابة تضم جماعة من كبار التجار (٢٧٣). ولم يكن من حق السادة السبعة عشر أن يدخلوا مشترين، ولكنهم كانوا يشاركون على نحو مستتر عن طريق المجموعة الاجتماعية أو الأسرية التى ينتمون إليها. وعلى الرغم من احتجاجات المساهمين، فلم يكن الحظر يطبق إلا على الإداريين فى الغرف المختلفة الذين كانوا يعرفون باسم bewindhebbers والذين كانوا وثيقى الصلة بكبار التجار فى المدن المشتغلة بالتجارة. فلا حاجة بنا، والأمور على هذا النحو، أن ندهش عندما نعلم أن عقود البيع كانت فى أغلب الأحيان مرتبطة بوعود بتجميد البيع لفترات من سنة إلى سنتين مما يؤدى بمجموعة التجار الكبار المشترية إلى التحكم فى السوق على راحتها، أو بوعود بطلب كميات معينة من بضاعة معينة فى بلاد الشرق الأقصى التى سميت بصفة عام الهند الشرقية. أو أن تعرض الشركة للبيع بضاعة يكون لدى تاجر كبير فى أمستردام منها مخزون ضخم، فيأتى هذا التاجر الكبير، وكأنما يأتى مصادفة، ويشترى المعروض بشروطه التى يفرضها. ونلاحظ عندما نراجع أسماء التجار الذين كانوا يشترون هذه الصفقات بأسعار رخيصة أنها غلبت عليها أسماء بعينها كانت تتكرر بشكل له دلالته. وانظر إلى السادة السبعة عشر الذين كانوا يعاملون المساهمين بما يحلو لهم من خشونة، تجدهم أصبحوا منذ بداية العمليات المربحة صنائع كبار التجار الرأسماليين. ويقدم إلينا ڤيولت باربر Violet Barbour وك. جلامان K. Glamann أمثلة كثيرة. فهذا هو كورنيليس بيكر Cornelis Bicker (٢٧٤) التاجر الكبير الواسع الثراء والذى كان فى الوقت نفسه واحداً من المديرين الإداريين الـ bewindhebber يشترى دون ما حرج فى القرن السابع عشر الفلفل والتوابل والأقمشة القطنية والحرير، ويتاجر مع روسيا وإسبانيا والسويد والمشرق – مما يشهد أيضاً على أن التجار لم يكونوا يتخصصون فى بضاعة بعينها، ولا فى التعامل مع بلد بعينه ؛ أما فى القرن التالى فقد تخصصوا وكان تخصصهم علامة على تحضر الحياة التجارية، ولكن هذه الأمور لا تغير شيئاً من مشكلتنا: كانت الشركة النيدرلندية لتجارة الهند الشرقية آلة تقف حيث تبدأ أرباح الاحتكارات التجارية.

هذه التحايلات التى كانت على القمة تستهدف الاستئثار والتملك لم تغب عن المعاصرين الذين كانوا يكشفون أمرها ويميطون عنها كل لثام. فى عام ١٦٢٩ احتجت غرفة زيلندة على العقود التى وقعت لتوها وعلى وجود المديرين الإداريين بين المجموعات المشترية،



فى جزيرة ديشيما: الهولنديون يلهون مع الغانيات اليابانيات ما شاء لهم اللهو فى أثناء الشهور التى يضطرون فيها إلى البقاء هناك. ونرى زجاجات الخمور تدور عليهم فى غير إقلال أو تقتير. والإطار العامة للصورة إطار يابانى، والأرضية مفروشة بالحصير اليابانى المسمى تاتاميس، أما المناضد والكراسى فعلى الطراز الأوروبى. جوجوتسو دايجاكو Gijutsu Daigaku، طوكيو.

ورفضت تسليم البضائع التى تصادف أن كانت فى مستودعات ميدلبورج، ولم يتورع نواب زيلندة عن أن يعلنوا أمام مجلس طبقات العموم أن هذه السياسة لم تأخذ فى اعتبارها صالح المساهمين ولا صالح الشركة، ولكن كلامهم ذهب أدراج الرياح(٢٧٥).

كل هذا لا ينقض ما أكدته من قبل فى حديثى عن فضائل «الرأسمالية» فى مجال التجارة البعيدة، بل يدعمه. وإذا نحن جمعنا أسماء المشترين الكبار لصنعنا منها قائمة السادة المتحكمين فى الاقتصاد الهولندى، ولأظهرنا أولئك الذين ثبتوا فى مواقعهم، وأولئك الذين كانوا يمسكون الزمام فى أيديهم. أما كان هؤلاء السادة الذين تحكموا فى الاقتصاد هم أنفسهم السادة الذين تحكموا فى دولة الأقاليم المتحدة(٢٧٦) وصنعوا القرارات وسيروا الأمور فيها؟ ينبغى علينا أن نجرى البحوث العلمية لنتيقن من هذه الحقائق الواقعة، على الرغم من أن نتائجها معروفة مسبقاً.

الفشل فى العالم الجديد
أو حدود نجاح النيدرلنديين

الفشل الذى منى به النيدرلنديون فى العالم الجديد يحمل تفسيراً فى ذاته. وكنتُ قد فكرتُ حيناً فى أن أمريكا التى كان المطلوب إعمارها قبل استغلالها كانت بطبيعة الحال مجالاً لا تصلح له إلا الدول الكثيفة الغنية بالسكان والغذاء والمنتجات المختلفة وهى: إسبانيا وفرنسا وانجلترة. أما هولندة التى كانت مثل النبات المتطفل فظننت أنها لن تزدهر فى التربة الأمريكية. هذا الرأى الذى يبدو للوهلة الأولى بديهياً ينقضه تيارُ البشر الذى نشرته الأقاليم المتحدة فى الشرق الأقصى، وينقضه نجاحُ البرتغال فى البرازيل. كان من الممكن أن تبنى هولندة المستعمرات فى أمريكا، إذا هى أرادت وقررت، وكان يمكنها أن تخفف تيار الهجرة إلى الشرق وتحوله إلى العالم الجديد. ولكن هذا الشرط كان من المستحيل تحقيقه، أو كانت هذه النتيجة التى خرجَتْ بها من تجربتها الفاشلة فى البرازيل.

ولكن هذه التجربة جاءت متأخرة. كان الهولنديون، مثلهم فى ذلك مثل الإنجليز فى عصر إليزابث يفضلون السلب والنهب على أن يتحملوا بأعباء استعمار أماكن ثابتة يتخذونها فى بلاد شاسعة خالية. وكانوا منذ عام ١٦٠٤ قد اكتسبوا سمعة بشعة فى البرازيل، فقد نهبوا فى ذلك العام ميناء باهيا فائحشو(٢٧٧). وقبل هذا التاريخ بعشر سنوات، وفى عام ١٥٩٥ على وجه التحديد عاثوا فساداً على ساحل أفريقيا السوداء (٢٧٨) الذى كان مرتبطاً اقتصادياً بالمزارع فى أمريكا. هذه الأعمال التى عرفناها، يضاف إليها تلك التى عفت آثارها ولم نعلم بها علم اليقين، تشهد على بداية الاهتمام وجس النبض.

ثم تغيرت الصورة تماماً فى عام ١٦٢١. فلم تتجدد هدنة الاثنتى عشرة سنة التى عقدت مع إسبانيا فى عام ١٦٠٩. وعادت الحرب من جديد. وفى ٩ يونية من عام ١٦٢١ نفسه صدر مرسوم الشركة الجديدة لتجارة الهند الغربية (٢٧٩).

فماذا كانت المشكلة بالنسبة إلى الشركة الجديدة؟ كان عليها أن تَنْفُذ إلى داخل الكتلة الإسبانية فى أمريكا، وكانت تتكون منذ ١٥٨٠ من المناطق الإسبانية والبرتغالية فى العالم الجديد. وإذا بحثنا عن المنطقة الضعيفة فى عام ١٦٢١ وجدنا أنها كانت المنطقة البرتغالية فى أمريكا، ولهذا كان من البديهى أن يتجه إليها الهجوم النيدرلندى الذى تمكن فى عام ١٦٢٤ من الاستيلاء على عاصمة البرازيل، وكانت العاصمةتتسمى باسم باهيا قبل أن تتسمى باسم سان سالڤادور، كانت العاصمة مشيدة على بحر مصغّر هو خليج كل القديسين أو Báia de Todos as Santos، يكتنفها من خلفها سهل ريكونكابو الموج الذى تنتثر فيه معامل السكر أو الإنجينيوس engenhos. ونهب المغيرون الهولنديون معهم فيما

نهبوا أكداساً من العملات الذهبية والفضية.. ولكن أسطولاً إسبانياً يأتلف من ٧٠ سفينة شراعية فاجأهم فى ٢٨ مارس من عام ١٦٢٥، واستطاع بعد شهر أن يسترد المدينة(٢٨٠).

وعاود الهولنديون الكرّة بعد خمس سنوات فى منطقة قصب السكر نورديستهNordeste حيث احتل الهولنديون المدينتين اللتين اتصل بينهما من العداء مثل ما اتصل بينهما من التعاضد، مدينة رثيفه Recife مدينة التجار على ساحل المحيط من أسفل، ومدينة أوليندا Olinda على المرتفعات، مدينة السادة أصحاب مزارع السكر. وانتشر الخبر فى ربوع العالم. وقال القائلون فى جنوة إن الغزاة استولوا دون ضراب على غنيمة مقدارها «مليون من الذهب»(٢٨١)، وهذه معلومة يجانبها الصواب على الأرجح لأن البرتغاليين أحرقوا«كل السكر وكل خشب الصباغة الذى كان فى المخازن» (٢٨٢) عندما أيقنوا من تقدم الهولنديين. وفى عام ١٦٣٥ احتل الهولنديون باراهيبا Parahyba فى الشمال وأصبحوا يحتكمون على «٦٠ ميلاً من سواحل البرازيل، كانت هى أفضل المناطق وأقربها إلى أوروبا » (٢٨٣)، ولكن الأرض التى احتلوها كانت محدودة المساحة. وترك الغزاه فى الداخل أصعدة من البرازيل البرتغالية تنعم بحرية المناورة، وتركوا سادتها أصحاب معامل السكر، والطواحين، والعبيد السود، وكان هؤلاء السادة يعتمدون على البرازيل المحيطة بباهيا التى تحررت من الحكم الهولندى فى عام ١٦٢٥. وأسوأ ما فى الأمر أن السكر البرازيلى كان كثيراً ما يفلت من الرقابة الهولندية لأن السفن الهولندية الضخمة لم تكن تستطيع أن تصل إلى الساحل من خلال المواضع الضحلة، بينما كانت السفن البرتغالية الخفيفة تتحرك فيها على سجيتها، وإن كانت السفن الهولندية تتعقبها بطبيعة الحال وتهاجمها فى عرض المحيط أو على مقربة من سواحل أوروبا. والنتيجة المضحكة التى أدى إليها احتلال الهولنديين لمناطق قصب السكر فى نورديسته هو توقف شحنات السكر البرازيلى التى كانت من قبل تأتى فى صناديق إلى أمستردام بكميات وفيرة، وتبع ذلك ارتفاع سعر السكر (٢٨٤).

والذى حدث فى الواقع هو أن الحرب التى تحدثنا عنها (٢٨٥) جعلت البرازيل الهولندية فى حالة حصار دائم. فى شهر يولية – أو ربما فى شهر سبتمبر – من عام ١٦٣٣ كان اثنان من الرهبان الكبوشيين الإنجليز فى طريقهما إلى انجلترة، ينتظران فى لشبونه سفينة تقلهما، فالتقيا مصادفةً بجندى اسكتلندى ترك خدمة الهولنديين فى البرازيل، حكى لهما« أنه لم ير طوال ثمانية شهور اللحم أو ما يمكن أن يشبه اللحم، ولم تكن هناك مياه عذبة خلا تلك التى كانت تستورد من هولندة.» (٢٨٦). ربما كان الكلام مبالغاً فيه، ولكن الصعاب التى تعرض لها الهولنديون حقيقية. كان الخطأ الذى وقعوا فيه هو أنهم أرادوا أن ينشئوا بنية تجارية فوقية دون أن يهتموا بالإنتاج، أى دون استعمار بالمعنى الحديث للكلمة.

ثم جاءت الحركة المسرحية متمثلة فى وصول الأمير موريتس فون ناساو إلى رثيفة فى

٢٣ يناير ١٦٣٧ (٢٨٧) حيث تولى منصب الحاكم العام للبرازيل الهولندية، وظل يمارس مهام المنصب سبع سنوات. وليس من شك فى أنه كان رجلاً عظيماً عشق البلاد وحيوانها ونباتها، وحاول فى ذكاء أن ينشىء مستعمرة صالحة للبقاء. وليس من قبيل المصادفة أن تشهد السنة الأولى من توليه الحكومة - ١٦٣٧ - الاستيلاء على قلعة ساوجورجه دا مينا Sao Jorge da Mina التى أقامها البرتغاليين على ساحل غينيا فى عام ١٤٨٢، وكان الهولنديون قد حاولوا من قبل مراراً دون جدوى الاستيلاء عليها. وفى العام التالى- ١٦٣٨ - استولى الهولنديون على جزيرة ساو پاولو دى لواندا Sao Paulo de Loanda اللصيقة بساحل أنجولا، ثم جزيرة ساو تومى فى خليج غينيا، وهى جزيرة كانت، علاوة على إنتاجها للسكر، تعتبر محطة لتوريد العبيد إلى العالم الجديد. كانت كل هذه العمليات منطقية، فلم يكن من الممكن أن تكون هناك برازيل هولندية بدون عبيد سود ؛ وهكذا ضمن الهولنديون الحصول على العبيد السود. وبينما الأمور تسير سيرها هذا ثارت البرتغال ثورتها فى مطلع ديسمبر من عام ١٦٤٠ وتحررت من النير الإسبانى، وبدأ خط السلام يلوح فى الأفق، ولنذكر هدنة العشر سنوات التى عقدت فى عام ١٦٤١ بين البرتغال والأقاليم المتحدة. (٢٨٨)

وإذا لم تكن هذه الهدنة قد احترمت فى الشرق الأقصى، فقد أحدثت أثرها فى أمريكا، حيث هدأ الجو، لأن شركة الهند الغربية كانت حريصة أشد الحرص على وضع حد لحرب باهظة التكاليف. ولكن موريتس فون ناساو لم يفهم الهدنة على هذا النحو، بل استخدم قواته التى لم يعد لها شأن بالبرتغاليين ليضرب الإسبان، فأنفذ إلى المحيط الهادى خمساً من سفنه أحدثت من الخراب على سواحل شيلى وپيرو ما لا يُحصر، حتى إذا أعوزها المدد عادت إلى البرازيل، فى الوقت الذى كان موريتس فون ناساو فيه يتأهب للعودة إلى الوطن، ربما بناء على تدخل التجار.

وظن الهولنديون آنذاك أنهم يستطيعون أن يستغلوا البرازيل فى سلام ما بعده سلام. وكان خلفاء الأمير موريتس «يمارسون التجارة ببراعة تثير الدهشة ويمارسون السياسة على أسوأ ما تكون الممارسة»، لم يكن يهمهم إلا الإثراء، وتنشيط التجارة حتى إنهم كانوا يبيعون الأسلحة والبارود إلى البرتغاليين، يغريهم بذلك «السعر الفاحش الذى يتلقونه منهم». فى ظل هذه الظروف استمرت الحرب التى كانت ناراً تحت الرماد، وكانت حرب استنزاف ترتكز على داخل البلاد sertao (٢٨٩) وانتهى الأمر بأن استعاد البرتغاليون البرازيل الهولندية فى عام ١٦٥٤. واسترد البرتغاليون بعد ذلك غالبية مواقعهم التى فقدوها على الساحل الأفريقى، مثل ساو تومى وساو پاولو دى لواندا. فلما أعلنت الحرب على البرتغال رسمياً فى عام ١٦٥٧ تمكنت الشركة الهولندية لتجارة الهند الغربية من تسديد ضربات

موجعة إلى عدوها، وأن تحطم بعض سفنه وتنهبها. ولكن الحرب لم تكن تحقق الغنيمة التى تغطى نفقاتها، وهذان رجلان من الهولنديين حلا باريس فى ديسمبر من عام ١٦٥٧ تلقيا خطاباً من هولندة مكنهما من فهم الأوضاع ووصفها: « لا تصل الغنيمة التى تغنمها هولندة من البرتغال إلا إلى مليون ونصف من الجنيهات من فئة الليفر وهو مبلغ لا يغطى تكاليف التسليح التى ننفقها والتى تصل إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف المليون» [٢٩٠]. ومعنى هذا أن الحرب كانت حرباً عقيمة، بلا عائد، ولهذا جاء السلام شيئاً فشيئاً، وكأنما جاء من تلقاء نفسه. وتم التوقيع على اتفاق السلام فى ١٦ أغسطس من عام ١٦٦١ بوساطة من تشارلس الثانى ملك انجلترة الذى كان قد تزوج لتوه ابنة ملك البرتغال. وبقيت البرازيل للبرتغال التى كان عليها أن تدفع ثمن اتفاق السلام وهو أن تفتح البرتغال أبواب البرازيل أمام السفن الهولندية، وأن تخفض سعر ملح سيتوبال [٢٩١] وأن تعترف بما فقدته من مناطق فى آسيا، وأن تسدد ما سمى ديون الحرب على هيئة شحنات من الملح موزعة على سنوات عديدة [٢٩٢].

فلما تدبروا فى هولندة أسباب الهزيمة عزوها إلى سوء إدارة شركة الهند الغربية، وجاء فى تقييمهم أن إحدى الشركتين، شركة الهند الشرقية ناجحة، والثانية وهى شركة الهند الغربية فاشلة، وكتب بيتر ديلاكور فى عام ١٦٦٢ يقول: «عسى الله أن تتعظ شركة الهند الشرقية بما أصاب شركة الهند الغربية قبل أن يفوت الأوان» [٢٩٣]. وأعانت الدولة الشركة المنكوبة فى عام ١٦٦٧، ولكنها لم تقم من عثرتها. واكتفت بممارسة التجارة بين ساحل غينيا وبين الممتلكات الهولندية فى سورينام وكوراساو، وكانت هولندة قد احتلت كوراساو فى عام ١٦٣٤، أما سورينام فكان الإنجليز قد نزلوا للهولنديين عنها فى اتفاق سلام بريدا Breda [٢٩٤] فى عام ١٦٦٧ عوضاً عن نيو أمستردام التى تركها الهولنديون للإنجليز، وتغير اسمها من نيو أمستردام إلى نيو يورك. وبقيت كوراساو مركزاً نشيطاً لبيع العبيد السود ولممارسة التجارة مع أمريكا الإسبانية، وكانت تجارة مشبوهة ولكنها كانت مثمرة. وحققت هولندة من سورينام الغنية بمزارع قصب السكر أرباحاً وفيرة، ولكنها سببت لها أيضاً مشكلات هائلة. كان هذا الموقعان، سورينام وكوراساو، هما اللذان اعتمدت الشركة الهولندية لتجارة الهند الغربية عليهما فى الاستمرار فى حياة متواضعة، وإن راودتها بعض الأحلام، منها أحلام الاستيلاء على جزر الأزورس [٢٩٥] والاستيلاء إلى حين على جزء هام من البرازيل. ولكن موازينها خفت، وأصبحت تسمح بأن يتولى مقاولو النقل الخاص العمل فى مجالها وترضى بما تحصل عليه منهم من تعويض.

فهل كان الذنب فى هذا التدهور ذنب إدارة الشركة؟ هل كان الذنب ذنب زيلندة التى كانت تُظاهر هذه الشركة، بينما كانت هولندة تُظاهر شركة تجارة الهند الشرقية؟ أم هل كان الذنب يتمثل فى طموحات عالية علواً مفرطاً، جاءت فى وقت تأخر تأخراً مفرطاً؟ ألم يكن الخطأ على الأحرى يتمثل فى أنهم تصوروا أن العالم الجديد يمكن الاستيلاء عليه بنفس الطريقة التى تم بها الاستيلاء على البلاد الآهلة بالسكان التى أنزلت بأهلها ما حلا لها من العذاب، مثل أمبوينا وياندا وجاوة؟ ثم اصطدمت هولندة بأوروبا، بانجلترة التى سهلت المقاومة البرتغالية، وباسبانيا الأمريكية التى كانت أكثر صلابة مما كان يبدو عليها فى الظاهر. فى عام ١٦٩٩ ادعى رجل فرنسى داخله سوء النية أن أهالى الأقاليم المتحدة قد «لاحظوا الجهود الخارقة والنفقات الباهظة التى تحملها الإسبان لكى يقيموا تجارتهم أو سلطتهم فى البلاد التى كانوا يجهلونها ؛ ولذلك قرروا ألا يبذلوا إلا أقل ما يمكن فى مثل هذه المشروعات»(٢٩٦). وهذا يعنى باختصار أنهم كانوا يبحثون عن بلاد ليستغلوها، لا ليعمروها بالبشر وينموها. ألا ينبغى أن نرجح ما نوهنا إليه فى البداية، وهو أن هولندة الصغيرة لم تكن من السعة بحيث تستطيع أن تبتلع فى وقت واحد المحيط والغابة البرازيلية وجزءاً نافعاً من أفريقيا ؟

الهيمنة
والرأسمالية

كانت خبرة أمستردام تتسم بالسمات الفارقة التى تشهد على الأشكال التى تتكررعلى نحو رتيب فى كل هيمنة تحققها مدينة تسعى إلى التوسع الإمبريالى. وهذا موضوع لا حاجة بنا إلى العودة إليه. أما ما يعنينا هنا هو أن نتبين بالنظر إلى مثلٍ محدد ما يمكن أن تكون عليه الرأسمالية فى إطار مثل هذه الهيمنة. ونحن نفضل على الاسترسال فى تعريف مجرد أن نلاحظ الخبرات الملموسة. يضاف إلى ذلك أن الرأسمالية كما نلاحظها فى أمستردام هى الرأسمالية التى تشهد عليها الخبرات السابقة والخبرات اللاحقة. وينبغى أن تتركز ملاحظتنا على مجالين على الأقل:

- ما هذا الذى كان يجرى فى أمستردام، وما هى المناهج والممارسات التجارية؟

- كيف يرتبط مركز العالم هذا بمناطق العالم الاقتصادى الذى يهيمن عليه من قريب ومن بعيد؟

والسؤال الأول سؤال سهل: فلن يكون فى المشهد الذى تتصل حلقاته فى أمستردام شىء غريب يفاجئنا. ولكن السؤال الثانى مختلف، فهو يهدف إلى استحياء صورة البناء فى الساحة الكلية التى تتربع فوقها أمستردام من موقع عالٍ جداً. هذا البناء لا تظهر معالمه واضحة تدركها العين فى سهولة ويسر، وإنما هو بناء عام يضيع فى وسط كَمٍ من الحالات الخاصة.

إذا طابت الحال فى المخازن
طابت الحال فى أمستردام كلها

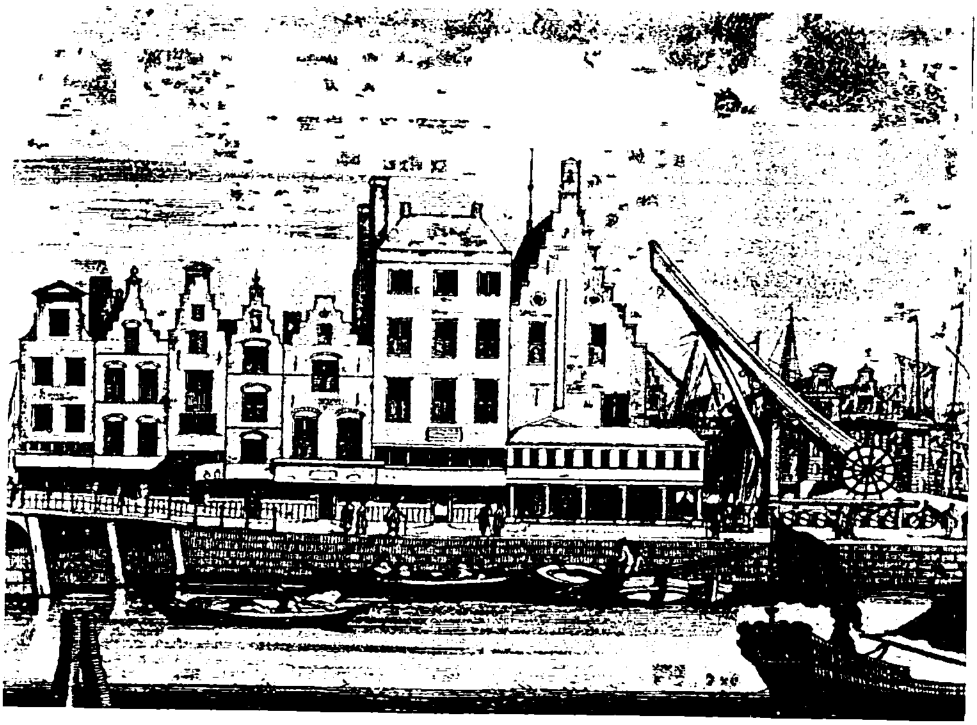
كل شىء يقوم فى أمستردام على التجميع والتكويم والمركَزَة: فالسفن فى الميناء تلتصق بعضها بالبعض كالرنجة فى علبتها، والمراكب تتحرك متزاحمة على صفحة القنوات، والتجار يتزاحمون فى البورصة، والبضائع تتكوم فى المخازن ولا تكف عن الدخول والخروج. ويشرح شاهد من أبناء القرن السابع عشر: «فما تكاد سفينة تلقى مراسيها حتى ينشط السماسرة، ويجتمع التجار فى البورصة اجتماعهم الأول، ويشترون الشحنة كلها، وتُفرغ السفن فى أربعة أو خمسة أيام، وتتأهب للرحلة التالية»[٢٩٧]. والبضاعة التى تُشترى بسرعة لا تباع بالسرعة نفسها. ولكن المخازن قادرة على استيعاب كل شىء، وعلى طرح كل شىء بعد ذلك. والسوق تعج بكميات هائلة من الممتلكات والمواد والبضائع والخدمات، كل شىء جاهز تحت الطلب على الفور. فما يأتى طلب حتى تتحرك الآليات وتنجزه. وهذا هو الأساس الذى استند عليه تفوق أمستردام. كانت هناك وفرة جاهزة دائماً رهن الإشارة، وكمية هائلة من المال فى

حركة دائبة. وعندما يكون التجار والساسة الهولنديون منتمين إلى طبقة معينة فإنهم يعون، على الأقل عن طريق الممارسة، يوماً بعد يوم، السلطة الهائلة التى بين أيديهم، فهم يمسكون بخيوط حاسمة تتيح لهم كل أنواع اللعب، الحلال والحرام.

واليك هذا المعاصر الذى كتب فى عام ١٦٩٩ يقول:« منذ عرفت أمستردام معرفة أوثق فإننى أشبهها بسوق يحمل إليها عدد من التجار بضائعهم وهم على يقين من أنهم سيصرّفونها هناك؛ ويجرى فى أمستردام ما يجرى فى الأسواق عادة حيث لا يستهلك التجارأنفسهم ما يعرضون من بضائع للبيع، كذلك الهولنديون الذين يجمعون البضائع أكداساً أكداساً من كل جنبات أوروبا لا يستبقون لاستهلاكهم إلا تلك التى تدعو إليها الضرورة الملحة أشد الإلحاح ويبيعون إلى الأمم الأخرى البضائع التى يعتبرونها تَرَفيّة وهى عادة أغلى البضائع ثمناً.» [٢٩٨]

وتشبيه المدينة بسوق تشبيه عادى، ولكنه يعبر عن جوهر الدور الذى تلعبه أمستردام: التجميع، التخزين، البيع، تصريف بضائع العالم. وكانت البندقية قد مارست هذه السياسة من قبل. وكذلك أنتڤرين التى قال عنها لودوڤيكو جيتشاردينى Lodovico Guicciardini فى عام ١٥٦٧ إنها «سوق دائمة» [٢٩٩]. وليس من شك فى أن هذه القدرة على التخزين كانت تبدو للناس فى زمانها خارقة، بل مذهلة، قد تغرى بصفقات ترانزيت منافية للمنطق. فى عام ١٧٢١ [٣٠٠] عبّر تشارلس كينج Charles King فى كتابه "التاجر البريطانى"The British Merchant [٣٠١] عن دهشته من البضائع الإنجليزية الموجهة لفرنسا تنقلها سفن هولندية تنزلها فى أمستردام لكى تنقل من هناك بالمراكب عن طريق نهر الماص [الميز] أو نهر الراين. كانت البضائع تدفع ضرائب عند دخول هولندة وعند الخروج منها، ثم تدفع مكوساً عند المرور على الماص [الميز] والراين، ثم تدفع الجمارك عند الوصول إلى الحدود الفرنسية. «أما كانت هذه البضائع ستصل بأسعار أرخص إلى شامپانيا أو ميتس أو فى المناطق القريبة من الميز والراين إذا نحن نقلناها إلى روان فلم ندفع إلا المكوس التى تفرضها هذه المدينة؟» وليس من شك فى أن كينج باعتباره انجليزياً أخطأ فى تصويره أن التجار يدفعون فى فرنسا مكوساً جمركية مرة واحدة [٣٠٢]. ولكنه على حق فى إدراكه لشىء أساسى وهو أن العبور بأمستردام يطيل المسار ويعقده. ولسوف تنتهى التجارة المباشرة إلى الانتصار عندما تفقد أمستردام فى القرن الثامن عشر قدرتها القديمة على الجذب وتحويل المسارات.

ولم تكن هذه قد أصبحت القاعدة فى ذلك العام ١٦٦٩ الذى نتابع فيها تبادل الآراء بين سيمون أرنو دى پومپون، والمقيم العام يان دى ڤيت وفان بوينينجن [٣٠٣]. يوجه فان بوينينجن الكلام إلى پومپون فيقول له بعبارة أكثر وضوحاً من عبارة يان دى ڤيت، من



روتردام حول عام ١٧٠٠. ويظهر فى الصورة البنك، كما تظهر رافعة لشحن وتفريغ السفن.
رسم بالحفر من أعمال پ. شينك P. Schenk (عن أطلس فان شتولك Atlas van Stolk

المحال أن نستمر فى شراء بضائع فرنسية إذا رفض الفرنسيون شراء بضائعنا. وما أسهل أن نجعل المستهلك الهولندى ينسى طعم النبيذ الفرنسى الذى غلب على اعتياده البيرة: ويكفى أن نرفع ضرائب الاستهلاك المفروضة على النبيذ، فتلك وسيلة ناجعة لتحديد الاستهلاك. ويضيف فان بوينينجن أن الهولنديين إذا قرروا فيما بينهم «أن يقيموا القناعة بين أهليهم وأن يقطعوا دابر الترف» بأن يمنعوا استخدام الأقمشة الحريرية الفرنسية الغالية، فإنهم سيستمرون فى تزويد البلاد الأجنبية بالبضائع التى يسعون إلى الامتناع عنها فى بلادهم. والخلاصة أنهم قبلوا دخول أصناف النبيذ والبراندى والأقمشة الفرنسية المترفة إلى السوق فى الأقاليم المتحدة بشرط أن تخرج منها بعد ذلك إلى بلاد أخرى ؛ أو هم بعبارة أخرى قرروا أن يقفلوا صنبور الاستهلاك الداخلى، وأن يتركوا الحرية للمخازن والترانزيت.

فى عام ١٧٨٦: لا يزال الهولنديون يتولون أعمال النقل فى أوروبا.

هذا البيان الذى أعده القنصل الفرنسى فى أمستردام فى عام ١٧٨٦ يذكر ١٥٠٤ سفينة وصلت إلى أمستردام، وعلى الرغم من التاريخ المتأخر فإن السفن كلها تقريباً هولندية

قادمة من	عدد السفن	السفن الهولندية
بروسيا	٥٩١	٥٨١
روسيا	٢٠٣	٢٠٣
السويد	٥٥	٣٥
الدنمرك	٢٣	١٥
شمال ألمانيا	١٧	١٣
النرويج	٨٠	٨٠
إيطاليا	٢٣	٢٣
البرتغال	٣٠	٣٠
إسبانيا	٧٤	٧٢
الشرق	١٤	١٤
شمال أفريقيا	١٢	١٢
فرنسا	٢٧٣	٢٧٣
المستعمرات الأمريكية (باستثناء الولايات المتحدة)	١٠٩	١٠٩

نقلاً عن Brugmans, Geschiedenis van Amsterdam, IV, pp. 260-261

كان لب الاستراتيجية الهولندية يقوم على أكداس من البضائع ومخازن للبضائع. فى عام ١٦٦٥ دار الحديث فى أمستردام جاداً مجدداً حول مشروع تكرر بحثه وهو محاولة اكتشاف طريق عبر الشمال إلى الهند. ولكن شركة الهند الشرقية وضعت العراقيل فى سبيله. والسبب؟ السبب هو كما شرح واحد من المنتفعين أن نجاح المشروع سيعنى تقصير الدورة بنحو ستة أشهر. ومعنى هذا أن الشركة لن يكون لديها الوقت الكافى لتصريف البضائع التى تتكدس فى مخازنها كل عام والتى يبلغ ثمنها ١٠ مليون جولدن قبل أن تأتى الشحنات الجديدة (٢٠٤). وستحدث وفرة فى المعروض فى السوق تؤدى إلى خفض أسعار البضائع المخزونة. وأخيراً فشل المشروع من تلقاء ذاته ولكن هذه المخاوف تشهد على عقلية بعينها، وتشهد فوق ذلك على عصر اقتصادى.

كان تكديس البضائع فى ذلك الزمان نتيجة طبيعية لبطء دورة البضاعة وعدم انتظامها. أى أن عمليات التخزين والتكديس كانت تحل مشكلات تجارية ناجمة كلها أو جلها عن ارتباك مواعيد القيام والوصول، وتأخر المعلومات والطلبات وافتقارها إلى اليقين. فإذا استطاع التاجر أن يتيح لنفسه الاحتفاظ بأكداس من البضائع فإنه يكون قادراً على التصرف السريع عندما تظهر أية ثغرة فى السوق، والنفاذ منها فى نفس اللحظة. وإذا كانت

أمستردام هي قائد أوركسترا الأسعار الأوروبية كما تبين كل الوثائق فإنما يرجع السبب في ذلك إلى وفرة احتياطيات البضائع المخزونة لديها وقدرتها على تنظيم تصريفها حسب إرادتها.

البضائع والائتمان

وتحول نظام التخزين هذا إلى الاحتكار. وإذا كان الهولنديون كما قال ديفو Defoe في عام ١٧٢٨« هم في الواقع مقاولي النقل في العالم، ووسطاء التجارة والعملاء والسماسرة في أوروبا »(٣٠٥) فلم يكن السبب في ذلك كما فكر لوپوتييه دى لا إيستروا Le Pottier de la Hestroy هو «أن الأمم كلها قد رضيت بذلك»، وإنما لم تستطع الحيلولة دون وصولها إلى هذا الذي وصلت إليها. وتعتمد المنظومة الهولندية على الترابطات التجارية التي تتشابك بعضها بالبعض الآخر صانعة سلسلة من القنوات التي توشك أن تكون إجبارية لا مفر أمام البضائع من سلوكها في دورانها وتفريقها وتصريفها. وهي منظومة تقوم على أساس الملاحظة الثاقبة المستمرة لما يجري، وعلى اتباع سياسة إجهاض كل منافسة وإخضاع مجموع الاقتصاد الهولندي لهذا الهدف الجوهري. واستمع إلى هؤلاء الهولنديين الذين ناقشوا مع پومپون في عام ١٦٦٩ - ١٦٧٠ «السعي الذي ظهرت بوادره لدى الأمم الأخرى نحو عدم الاعتماد على الهولنديين وحدهم في تجارة أوروبا كلها» (٣٠٧) وتأكد من أنهم لم يخطئوا عندما قالوا «إن أولئك الذين ينتزعون منهم هذه التجارة التي يسمونها Entrecours ويخلعونها من أيديهم» يمكن أن «يضيعوا منهم الفائدة الضخمة التي تحققها لهم هذه التجارة وعمليات نقل البضاعة التي كانوا يستأثرون بها وحدهم في كل بقاع العالم»، ولكنهم لن يستطيعوا أن يحلوا محلهم في أداء هذا الدور وفي تحقيق ما يحققونه من أرباح. (٣٠٨).

هذه العملية المتضخمة القائمة على الاختزان وإعادة التوزيع لم يكن من الممكن النهوض بها إلا لأنها تشكل العمليات التجارية الأخرى وتوجهها بل تغيرها أو قل تجمدها وتحجرها. ونجد إشارة إليها في المقال السياسي Essai politique لجان فرانسوا ميلون Jean-François Melon في عام ١٧٣٥ في معرض الحديث عن البنوك، وهي إشارة تفتقر إلى الوضوح ولكنها لا تفتقر إلى العمق، يقول: «البنك الحقيقي هو البنك الذي لا يدفع » أي لا يصدر سندات (٣٠٩)، ويستشهد في ذلك ببنك أمستردام، وبنموذجه بنك البندقية (٣١٠)، ويجد أنهما يحققان مثله الأعلى، لأن كل شيء فيهما يتم «بالمقاصة». فصاحب الوديعة يدفع بالمقاصة أي باستخدام نقود متخيلة، هي النقود المصرفية، التي تمتاز على النقود السائلة بأنها تتضمن علاوة متوسطها ٥٪ في أمستردام و٢٠٪ في البندقية. وبعد أن يذكر ميلون بهذه المعلومات يبين الفرق بين بنك أمستردام وبنك لندن:«كان على بنك أمستردام أن يلجأ

إلى منهاج المقاصة لأن أمستردام تتلقى الكثير وتستهلك القليل. أمستردام تتلقى عن طريق البحر شحنات ضخمة وترسل شحنات ضخمة أيضاً [وهذا تعريف للمقصود بالتخزين]. أما لندن فهى تستهلك [...] بضائعها الخاصة والبنك يحرص على جمع الأوراق المالية» (٣١١). وأنا أوافق على أن النص قليل الدقة ولكنه يبين الفرق الحاد بين بلد يمارس تجارة التخزين والترانزيت خاصة وبين بلد يحتاج بلا انقطاع إلى نقود سائلة فهو بلد انفتحت فيه تنويعات الحركة التجارية على سعتها من خلال شبكات استهلاك وإنتاج داخلية(٣١٢).

وإذا لم يكن لأمستردام بنك إصدار يحرص يومياً على جمع المال السائل فقد كان السبب فى ذلك أنها لم تكن بحاجة إليه. إن ما تتطلبه تجارة التخزين هو التسويات السهلة السريعة التى تتيحها التحويلات بين العمليات العديدة دون الالتجاء إلى النقود السائلة، والتى تنتهى فى غالبيتها إلى المقاصة بالإزالة. كان النظام المصرفى فى أمستردام من هذه الناحية يطابق النمط الذى كان يجرى فى الأسواق ذات الطابع القديم والنمط الذى عرفته أسواق جنوة الآخذة بالحداثة كل الحداثة، ولكنه يمتاز عنها بالمرونة والسرعة لأنه مستمر. ونتبين من تقرير «ماسكى دفاتر البنك» أن متجراً مثل متجر آل هوبه Hope كان فى الوقت العادى، قبل أزمة عام ١٧٧٢، يسجل كل يوم تحت ما له وما عليه «ما بين ٦٠ و٨٠ بنداً»(٣١٣). ويحدثنا شاهد موثوق أن بنك أمستردام كان حول عام ١٧٦٦ يتعامل فى تحويلات«تصل إلى عشرة أو أثنى عشر مليون جولدن يومياً» (٣١٤).

ولم يكن بنك أمستردام بنك ائتمان لأن الموديعين حظر عليهم أن يتجاوزوا حساباتهم وإلا تعرضوا للغرامة (٣١٥). ولكن الائتمان كان شيئاً لا مفر منه فى كل مكان، كان شيئاً حيوياً بالنسبة إلى أمستردام نظراً للكمية الهائلة من البضائع التى كانوايشترونها ويخزنونها ليعيدوا تصديرها بعد شهور، ونظراً لأن سلاح التاجر الهولندى الذى يتسلح به فى تعامله مع الخارج كان يتمثل فى المال، لتقديم عرابين عديدة ليتم الشراء والبيع على خير وجه. وكان الهولنديون فى الحقيقة تجار الائتمان على مستوى أوروبا كلها، وكان هذا هو السر الأكبر وراء الثراء الذى حققوه . كان الائتمان الذى تقدمه المؤسسات والتجار الكبار بشروط ميسرة يسلك سبلاً متعددة، ويتخذ صوراً مختلفة ابتداء من التجارة المتعقلة أشد التعقل إلى المضاربة المحمومة المتداخلة التى يصعب على الإنسان تتبع حلقاتها. أياً كان الأمر فقد كان دورها واضحاً فيما سمى فى ذلك العصر تجارة العمولة commission وتجارة القبول acceptation وهى أنواع من التجارة تنوعت أشد التنوع.



مكتب تحويل عملات. رسم هولندى «بالحفر» ١٧٠٨. (أطلس فان شتولك).

تجارة

العمولة

تجارة العمولة هى عكس التجارة الشخصية، أو التجارة فى بضاعة يمتلكها التاجر؛ وهى باختصار تصريف البضاعة المملوكة لآخرين.

وتجارة العمولة تقوم على تكليف مقابل عمولة commission أو «أمر من تاجر يصدره إلى شخص يتولى عنه التجارة. ويسمون بالفرنسية التاجر الذى يعطى التكليف مقابل عمولة Commettant والذى يتلقى هذا التكليف Commissionnaire وهو القومسيونجى. وهناك تكليف مقابل عمولة فى الشراء، وتكليف مقابل عمولة فى البيع، وتكليف مقابل عمولة للبنك ليصدر كمبيالات أو يقبلها أو يحولها أو ينقلها لحساب آخر؛ وهناك تكليف مقابل عمولة للتخزين يتمثل فى استلام طرود وإعادة تصديرها .» أى أن هذا النظام يتيح «البيع

والشراء وبناء السفن وإصلاحها وتطقيمها وتفريغها والتأمين على البضائع المملوكة لصاحب التكليف أو التأمين على بضائع الآخرين.» (٣١٦) والخلاصة أن التجارة كلها يمكن أن تدخل فى هذا النظام الذى نلتقى فيه بالمواقف المختلفة أشد الاختلاف. فمن هذه المواقف ما نجد فيه التاجر الذى يصدر التكليف بالعمولة والقومسيونجى الذى يتلقاه يعملان معاً؛ فعلى سبيل المثال إذا ذهب تاجر إلى مدينة ليستكمل منها احتياجاته فهو قد يصحب معه القومسيونجى الذى ينصحه ويشترك معه فى مناقشة الأسعار، كأن يذهبا إلى ليون أو تور لشراء منتجات مُصنّعة ولتكن الأقمشة الحريرية من مصادر إنتاجها.

وإذا لم تكن هولندة قد اخترعت تجارة العمولة أو تجارة القومسيونجية، فقد مارستها منذ وقت طويل وجعلت منها النوع الأول من بين أنواع أنشطتها التجارية.(٣١٧) ومعنى هذا أننا نجد فى هولندة كل حالات التجارة بالعمولة، فقد تكون العلاقة بين التاجر والقومسيونجى علاقة تساوٍ، قد تكون علاقة تباين، علاقة اتباع أو علاقة استقلال . بل قد نجد التاجر يعمل قومسيونجياً لتاجر آخر لا غضاضة فى أن يعمل قومسيونجياً له.

وإذا كان التساوى فى العلاقة ممكناً فإن القاعدة اتجهت فى أمستردام نحو التباين. وهناك احتمالان، الاحتمال الأول: أن يكون للتاجر الهولندى فى الخارج قومسيونجية دائمين يقومون بالتنفيذ ويجر رجل الزبائن، وهكذا كانت الحال فى ليڤورنو وإشبيلية ونانت وبوردو...الخ؛ والاحتمال الثانى أن يلعب التاجر الهولندى دور القومسيونجى، ويستطيع فى هذه الحالة أن يسيطر بالائتمان على التاجر الذى يلجأ إلى خدماته سواء فى البيع أو الشراء. فقد اعتاد التجار الهولنديون أن «يستخدموا وسائل الائتمان فيكلفوا التجار الأجانب بأن يشتروا لحسابهم مقابل عمولة بضائع أو أوراقاً مالية متداولة فى البورصة، ثم لا يحولون إليهم الثمن إلا بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من الإنجاز، وهذا يعنى حصول التاجر المشترى على ائتمان مجانى لمدة أربعة أشهر.» (٣١٨) وتظهر هيمنة التاجر الهولندى أكثر وضوحاً فى عمليات البيع: فعندما يرسل التاجر الأجنبى هذه أو تلك الشحنة إلى قومسيونجى هولندى كبير يكلفه ببيعها بهذا أو ذاك السعر، فإن القومسيونجى يحول إليه مقدماً ربع أو نصف أو ربما ثلاثة أرباع الثمن المحدد (٣١٩) وهى طريقة مشابهة للأساليب القديمة المتمثلة فى تقديم عربون مقدم لشراء القمح قبل حصاده أو الصوف قبل جزه. هذا المقدم تحسب عليه نسبة فائدة يتحمل بها صاحب البضاعة.

هكذا كان القومسيونجى فى أمستردام يمول تجارة عميله. ولدينا وثيقة ترجع إلى عام ١٧٨٣ (٣٢٠) تتناول أقمشة من التيل كانت معروفة آنذاك باسم پلاتيل platilles: وكانت هذه الأقمشة تصنع أصلاً فى شوليه Cholet وبوڤيه Beauvais ثم تعلم النساجون فى شليزيا تقليدها، وأنتجوها بأسعار أرخص مستخدمين الكتان الپولندى العالى الجودة، فلم يعد لهم

منافس. وكانت أقمشة البلاتيل تُصدر إلى إسبانيا والبرتغال وأمريكا، عن طريق محطات أهمها هامبورج وألتونا Altona. «وكانت تأتى من هذه الأقمشة كميات كبيرة إلى أمستردام، يرسلها المنتجون أنفسهم إلى هناك عندما يعجزون عن تصريف الإنتاج كله فى بلادهم وفى الأسواق القريبة لأنهم يجدون فى أمستردام بمنتهى السهولة إمكانية الاقتراض على بضاعتهم بما يساوى ثلاثة أرباع القيمة بفائدة متواضعة انتظاراً لفرصة بيع سانحة. وهذه الفرص متاحة هنا كثيرة وفيرة لأن المستعمرات الهولندية، وبخاصة كوراسلو، تستهلك هذا القماش».

فى هذه الحالة وفى كثير من الحالات الأخرى كانت طريقة التجارة بالعمولة وما يرتبط بها من ائتمان تؤدى إلى ورود بضائع كثيرة إلى أمستردام، لأن البضائع تنساب حيث تتاح القروض. فلما اضطرب نظام التخزين فى أمستردام، اضطربت أحوال تجارة العمولة، مما أدى على سبيل المثال – ولنذكر أى مثل من الخيال – إلى أن البضاعة المشتراة من بوردو تذهب إلى سان بطرسبرج دون أن تتوقف فى أمستردام، على الرغم من أن أمستردام كانت تقدم التسهيلات المالية التى لا يتم بدونها العمل التجارى أو لا يتم بسهولة. هذا الاضطراب أضفى أهمية زائدة على «فرع» آخر من النشاط النيبدرلندى، ألا وهو تجارة القبول acceptation التى كانت فى كل أمرها من شأن العمليات المالية، وكانوا فى وقت أكارياس دى سيريون Accarias de Sérionne يقولون إنها من شأن العمليات البنكية، يقصدون بذلك المعنى العام للائتمان (٣٢١). كانت أمستردام تقوم فى هذا النشاط بدور «الخزينة» (٣٢٢) وكان الهولنديون يلعبون دور «رجال المال بالنسبة لأوروبا كلها» (٣٢٣).

ولكن ألم يكن هذا التطور طبيعياً؟ شارل پ. كيندلبيرجر Charles P.Kindleberger (٣٢٤) يشرحه شرحاً متميزاً، فيقول: «من الصعب على مدينة ذات ميناء أو محطة ترانزيت الإبقاء على وضع احتكارى يجعل منها قلب شبكة تجارية. هذا الاحتكار يعتمد على المجازفة ورأس المال، ويعتمد فى الوقت نفسه على توافر معلومات جيدة عن البضائع المتاحة والأماكن التى تطلبها. ولكن هذه المعلومات كانت تنتشر سريعاً وتؤدى إلى تحول تجارة السوق المركزية إلى تجارة مباشرة بين المنتج والمستهلك. ومعنى هذا أن أقمشة السيرج المصنوعة فى ديڤونشير Devonshire والأقمشة الصوفية العادية المصنوعة فى ليدز Leeds لا تكون بها حاجة إلى المرور ترانزيت بأمستردام لكى تُرسل إلى البرتغال وإسبانيا أو ألمانيا، بل تذهب إلى هناك مباشرة. ولقد ظل رأس المال على الرغم من ذلك وفيراً فى هولندة، ولكن التجارة تراجعت، وواكب هذا التراجع ظهور اتجاه إلى تحويل النشاط المالى من عمليات تبادل البضائع ليدخل فى خدمة العمليات المصرفية وعمليات التمويل فى الخارج». وهكذا فإن الميزات التى كانت تتيحها السوق المالية الكبيرة للمقرضين والمقترضين بقيت وتجاوزت ميزات المركز التجارى وما كان يقدمه من تسهيلات إلى مشترى البضائع

وبائعيها. أمّا رأينا هذا الانتقال من البضاعة إلى البنك من قبل واضحاً كل الوضوح في جنوة منذ القرن الخامس عشر؟ أمّا تكررهو هو بعد ذلك في لندن بين القرن القرن التاسع عشر والقرن العشرين؟ هل يدل ذلك على أن الهيمنة البنكية هي الأطول بقاءً؟ هذه النتيجة هي ما يوحي به ما اتصلت أسبابه في أمستردام من تجارة القبول.

مبررات وجود

تجارة القبول

يشرح سافاري المقصود بالقبول فيقول: «قبول كمبيالة معناه التوقيع عليها بما يعني أن الموقع أصبح المدين الأساسي بالنسبة إلى المبلغ المذكور والتزم بأن يرده في الموعد المحدد» [٢٢٥]. فإذا كان تاريخ الحلول قد حدده الساحب من قبل فإن الذي يقوم بقبولها يكتفي بالتوقيع؛ أما إذا لم يكن التاريخ محدداً فإن الذي يقبل الكمبيالة يوقع ويكتب التاريخ، ويكون التاريخ المدون هو تاريخ الحلول.

وليس في هذه الأمور شيء جديد. وتجارة القبول تستخدم أعداداً لا تحصى من الكمبيالات التي قامت في أوروبا منذ وقت طويل مقام المركبة التي ركبها الائتمان، وأصبحت تتجمع عنيدة كالسحابة الكثيفة فوق هولندة - وهو ما لم يحدث بداهةً وليد المصادفة. والحقيقة الواقعة أن الكمبيالة بقيت «الورقة المالية ... الأولى في التجارة وأكثرها أهمية»، فبالقياس إليها نجد أن الصكوك لحاملها، والصكوك بالأمر، وصكوك البضائع لا تلعب إلا دوراً متواضعاً ومحلياً. في كل المواقع التجارية في أوروبا «تُتَداول الكمبيالات في التجارة بدلاً من النقود، وتمتاز على النقود في أنها تحقق فائدة تتمثل في الخصم عند التحويل [٢٢٦] أو عن التظهير لصالح آخر» [٢٢٧]. كانت عمليات التحويل والتظهير والخصم والسحب وإعادة السحب [٢٢٨] هي التي جعلت من الكمبيالة ما يشبه المسافر الذي ينتقل من مكان إلى مكان دون أن يكل أو يمل، وينتقل من تاجر إلى تاجر، ومن تاجر إلى قومسيونجي، ومن تاجر إلى وكيل، ومن تاجر إلى عميل، ومن تاجر إلى صراف. وهكذا فإن فهم المشكلة يتطلب الإحاطة بأبعادها كلها في مجموعها، والإلمام بإعجاب المعاصرين الذين كانوا يحاولون أن يشرحوا لأنفسهم المنظومة الهولندية.

ونظراً لبطء الاستهلاك الذي لم يكن يتم بين عشية وضحاها، وبطء الإنتاج، وبطء النقل والاتصالات بالنسبة إلى البضائع وبالنسبة إلى إلى الأوامر والكمبيالات، وبطء اجراءات سحب غالبية الزبائن والمستهلكين مبالغ نقدية ضرورية لدفع أثمان المشتروات، فلابد أن تكون لدى التاجر القدرة على البيع والشراء بالائتمان، بأن يصدر صكاً يدور دورته إلى أن يستطيع تسديد قيمته نقداً أو في صورة بضاعة أو صك آخر. وهذا هو الإنجاز الذي خطا التجار الإيطاليون خطاه الأولى في القرن الخامس عشر، عندما استخدموا طريقة التظهير

وتحويل الكمبيالات، ثم وسعوا هذه الأشكال الأولى في القرن السابع عشر في إطار ما أسمى pacte de ricorsa [٢٢٩] وهو موضوع جادل فيه رجال اللاهوت فأكثروا المجادلة. ولكن هذه الأشكال الأولى المحدودة العدد لا تقاس بفيضان الأوراق الذى شهده القرن الثامن عشر حيث كانت الأوراق المالية المتداولة ٤ و٥ و١٠ أضعاف أو ربما ١٥ ضعف النقود السائلة الحقيقية المتداولة. ويشهد هذا الفيضان من الأوراق تارة على حسابات التجار القوية وأساليبهم الروتينية، ويشهد تارة أخرى على ما أسماه النيدرلنديون خيّالة الكمبيالات Wisselruiterij [٢٣٠].

وكان من الطبيعى أن تصب حركة الورق هذه، على نحو مشروع أو غير مشروع فى أمستردام، وأن تنطلق منها مرة أخرى، وتعود إليها، بحسب التيارات والموجات التى تجيش بها أوروبا التجارية. وكل تاجر ينزل للسباحة فى هذه التيارات يجد فى أكثر الأحيان تسهيلات تجارية لا غنى عنها. فلم يكن التجار الكبار الذين يشترون حول عام ١٧٦٦ بالجملة الحرير فى إيطاليا وفى پيمونتى ليبيعوه إلى المشتغلين بنسج الحرير فى فرنسا وانجلترة يستطيعون أن يتخلوا عن القروض الهولندية دون أن يلقوا من أمرهم عسراً. وكانت كميات الحرير التى يشترونها فى إيطاليا من المنتجين أو قُل من «اليد الأولى»، يدفع ثمنها نقداً بطبيعة الحال، وكان العرف السائد يقوم على تسليم الحرير إلى المصنِّعين فى إطار الائتمان والانتظار عليهم سنتين للدفع، ومدة السنتين هذه هى المدة التى تتحول فيها المادة الخام إلى منتج نهائى ينتقل إلى مرحلة البيع [٢٣١]. هذا الانتظار الطويل المألوف يفسر دور الكمبيالات التى يتم تجديد الواحدة منها مراراً . وكان تجار الجملة هؤلاء جزءً من من تجار أوروبا الذين يلفون ويدورون، أى الذين «يسحبون كمبيالات على ممثليهم [الهولنديين بطبيعة الحال] لكى يحصلوا بالقبول على مبالغ يستخدمونها فى المناطق التى يعملون فيها، وعندما يحل أجل الكمبيالة يسحبون كمبيالة أخرى أو يطلبون سحب كمبيالة أخرى» [٢٣٢]. وكانت تلك طريقة ائتمانية تكلف الكثير عندما تطول مدتها، فالدين يزيد من كمبيالة إلى كمبيالة. ولكنها تدعم دون صعوبة «فرعاً من التجارة» يحقق الربح الوفير.

كان دولاب التجارة والائتمان فى هولندة يعمل بكمبيالات لا حصر لها تتحرك حركات متعددة متقاطعة، ولكنه لم يكن يعمل بالورق فقط، بل كان يحتاج من حين لآخر إلى النقود السائلة، وهو ما كان يتحقق له من التصدير إلى البلطيق والشرق الأقصى؛ وكانت هذه النقود تمتلىء بها فى هولندة خزائن التجار والقومسيونجية الذين يقوم عملهم على الانتقال من الصكوك الورقية إلى النقود المعدنية ومن النقود المعدنية إلى الصكوك الورقية . ولم تكن هولندة التى كان ميزان مدفوعاتها دائماً تقريباً إيجابياً تفتقر إلى النقود المعدنية. ولدينا من البيانات ما يشير إلى أن انجلترة أرسلت إلى هولندة فى عام ١٧٢٣ من الذهب والفضة ما قيمته ٥٦٦٦٠٠٠ جنيه استرلينى [٢٣٣]. وكان وصول العملات يوماً بعد يوم يتخذ أحياناً

صورة الأحداث المثيرة. وإليك ما كتبه قنصل نابلى فى لاهاى فى ٩ مارس من عام ١٧٨١: «من الروعة بمكان أن يرى الإنسان وصول كميات النقود التى تدفعها ألمانيا وفرنسا لهذا البلد [هولندة]. لقد جاء من ألمانيا أكثر من مليون جنيه ذهب souverains d'or [٢٣٤] ستصهر لتُسلكَ منها دوكات هولندية؛ وجاءت من فرنسا إلى البيوت التجارية فى أمستردام مائة ألف جنيه من نوع اللويدور» [٢٣٥]. وهو يضيف ملحوظة كأنما أراد بها أن يقدم مثلاً على ما عرف بمستوى الذهب Gold point standard [٢٣٦] فى كتب الاقتصاد التى ستؤلف فيما بعد: «والسبب فى هذه الشحنات من العملات هو أن التبادل التجارى حالياً يميل أشد الميل لصالح هذا البلد [هولندة].» ولكن الإنسان العادى يلاحظ أن النقود المعدنية فى أمستردام تتوارى خلف الأوراق المالية. فإذا حدثت حادثة طارئة أوقفت حركة الأعمال ظهرت النقود المعدنية من فورها. ففى أواخر ديسمبر من عام ١٧٧٤ [٢٣٧] وفى أعقاب أزمة عام ١٧٧٣ التى كانت آثارها محسوسة ما تزال، وكانت أخبار الاضطرابات فى أمريكا الإنجليزية تتوالى، كان الانحسار واضحاً إلى الدرجة التى أدت إلى «أن النقود لم تكن فى يوم من الأيام شائعة شيوعها اليوم [...] وكانت الكمبيالات تُتداول بفائدة ٢٪ أو ١,٥٪ إذا قبلتها بعض البيوت التجارية، مما يدل على ما أصاب التجارة من وهن».

كان تراكم رؤوس هو وحده هو الذى يسمح بحركة الكمبيالات السريعة التى شبهوها بالخيّالة؛ كان هذا التراكم هو الذى يسمح فى كل صفقة يلوح عليها أنها واعدة بالالتجاء السهل التلقائى إلى هذه الورقة التى لا يضمنها إلا ثراء الاقتصاد الهولندى وهيمنته. ولست أجد غضاضة فى أن أستخدم فى وصف هذا الوضع فى القرن الثامن عشر العبارات التى قالها مؤخراً فاسيلى ليونتيف Wassily Leontieff عن الدولارات والدولارات الأوروبية التى ابتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم: «الموضوع هو أن الدول بل وأصحاب الأعمال أو أصحاب المال من أولى الجرأة فى العالم الرأسمالى قاموا باستخدام أو باساءة استخدام امتياز سك العملة. وهنا نخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية التى أغرقت البلاد الأخرى منذ وقت طويل بدولارات غير قابلة للتحويل. والعملية كلها ترتهن بأن يكون لمن يُقْدِمُ على هذا الإجراء من الثقة الائتمانية، أى من السلطة، ما يسمح له بالإقدام عليه.» [٢٣٨] هذا المعنى هو الذى عبر عنه بطريقته أكارياس دى سيريون: «فإذا اجتمع عشرة أو اثنا عشر تاجراً كبيراً من أبناء الطبقة العليا فى أمستردام للقيام بعملية مصرفية [يقصد ائتمانية] فإنهم يستطيعون بين لحظة وأخرى أن يدفعوا إلى أوروبا كلها ما يربوا على مائتى مليون جولدن من الأوراق المالية التى تفْضُلُ النقود السائلة. ليس هناك ملك يستطيع أن يفعل ما يفعلونه [...] هذا الائتمان هو سلطة يمارسها العشرة أو الاثنا عشر تاجراً كبيراً فى كل دول أوروبا باستقلال كامل عن كل سلطة.» [٢٣٩] وهكذا نرى أن الشركات المتعددة الجنسيات الحالية كان لها آباءُ أُوَل.

موجة القروض

أو انحراف رأس المال

وصل الرخاء بهولندة إلى تحقيق فوائض تسببت فى إزعاجها، وهو كلام قد يلوح متناقضاً ولكنه يعبر عن حقيقة واقعة. ولقد قدمت هولندة هذه الفوائض فى صورة قروض إلى أوروبا المتاجرة فلم يتم استيعابها، ولهذا قدمتها إلى الدول الحديثة التى كانت تمتاز بموهبة خاصة فى استهلاك رؤوس الأموال وإن لم تكن لها القدرة على رد الديون فى مواعيدها. فى القرن الثامن عشر كانت أوروبا كلها تزخر برؤوس أموال ساكنة لا تجد السبيل إلى الاستثمار بشروط مناسبة إلا بشق الأنفس؛ ولهذا ما كان الأمراء يلوحون بأيديهم طالبين قروضاً حتى يضع أصحاب الثراء الفاحش من أبناء جنوة أو چينيڤ أو أمستردام أموالهم تحت تصرفهم. بل كانوا يرجونهم ويلحون عليه. فى ربيع عام ١٧٧٤ غداة أزمة انكماش اقتصادى حاد انفتحت خزائن أمستردام على سعتها: «أدت سهولة تقديم الهولنديين المال إلى الأجانب اليوم إلى إقبال عدد من أمراء ألمانيا على الإفادة من هذا العرض السخى. فهذا أمير ميكلينبورج – شتريليتس Mecklenburg-Strelitz قد أرسل لتوه وسيطاً ليجرى مفاوضات من أجل الحصول على قرض مقداره ٥٠٠ ألف جولدن بفائدة ٥٪.» (٢٤٠) وفى الوقت نفسه كان بلاط الدنمرك يفاوض بنجاح للحصول على قرض قيمته ٢ مليون ترتفع به ديونه لدى الديّانة الهولنديين إلى ١٢ مليوناً.

هل كان هذا التحول المالى هو الانحراف الذى تحدث عنه بعض المؤرخين الذين انتحوا بكتاباتهم منحىً أخلاقياً؟ أم هل كان تطوراً سوياً؟ لقد رأينا من قبل فى النصف الثانى من القرن السادس عشر أن رؤوس الأموال كثرت فى جنوة وزادت عن الحد، فسلكت جنوة السبيل نفسه، وتحول كبار التجار أو النبلاء القدامى إلى إقراض الملك الإسبانى وانتهى بهم الأمر إلى الخروج من ساحة التجارة العاملة (٢٤١). وهل هى الظاهرة نفسها تتكرر فتترك أمستردام الغنيمة فى الظل، وتنصرف عن «تجارة التخزين» الخيالية، وتخلد إلى الحياة على المعاش والعائد والمضاربات، وتدع أوراق اللعبة الرابحة فى يد انجلترة، مموِّلةً صعود منافستَها. فهل كان لأمستردام الخيار؟ بل هل كان لإيطاليا الغنية فى نهاية القرن السادس عشر الخيار؟ هل كان لديها قوة، أو ظلال قوة، تمكنها من إيقاف مسيرة الصعود فى الشمال؟ ولا شأن لنا هنا بأن هذا النوع من التطور يشهد بما يتحقق فيه من ازدهار مالى على نوعٍ من النضج، هو من قبيل الخريف.

كانت معدلات الفوائد فى جنوة ثم فى أمستردام، بما هبطت إليه من مستوى شديد الانخفاض تشير إلى أن رؤوس الأموال لا تجد السبيل إلى الاستخدام فى مكانها بالطرق العادية. كانت الأموال الوفيرة غير المستغلة فى أمستردام تُقدم قروضاً بفوائد انخفضت

إلى ٣٪ أو ٢٪ وهذه أوضاع شبيهة بالأوضاع فى جنوة حول عام ١٦٠٠ (٣٤٢). ومثل هذه الأوضاع ستشهدها انجلترة بعد موجة القطن فى مطلع القرن التاسع عشر حيث يكثر المال ولا يحقق مردوداً يُذكر، حتى فى صناعة القطنيات نفسها. وكانت النتيجة أن قَبِلت رؤوس الأموال الإنجليزية أن ترتمى فى لجج الاستثمارات الهائلة فى صناعة التعدين والسكك الحديدية (٣٤٣). أما رؤوس الأموال الهولندية فلم تؤت مثل هذه الفرصة. ومن هنا قضى عليها أن تتجه إلى الخارج، بل الخارج البعيد، إذا وجدت فائدة أعلى قليلاً من الفائدة المتاحة محلياً. وهنا نقول أيضاً إن الوضع فى أمستردام يختلف عن وضع انجلترة فى مطلع القرن العشرين بعد خبرة الثورة الصناعية حينما زخرت لندن برؤوس أموال ضخمة مرة أخرى لم تجد إلا القليل من إمكانية استخدامها محلياً. هنا أرسلت لندن مثل أمستردام الأموال إلى الخارج، ولكن القروض التى وافقت عليها كانت عبارة عن عمليات بيع منتجات انجليزية للخارج مما أدى إلى إنعاش النمو الاقتصادى والإنتاج المحلى. لم تجد أمستردام شيئاً من هذا، فلم تكن لديها إلى جانب الرأسمالية التجارية فى المدينة صناعة أخذت بأسباب التطور.

وكانت القروض المقدمة للخارج تمثل على أية حال عمليات مربحة، وكانت هولندة تمارس هذه العمليات منذ القرن السابع عشر (٣٤٤) واتسع مجال الإقراض اتساعاً كبيراً فى القرن الثامن عشر، وبخاصة عندما انفتحت فى أمستردام سوق القروض الإنجليزية على الأقل ابتداءً من عام ١٧١٠. ومع حلول الأعوام الستينية من القرن الثامن عشر دقّت كل الدول أبوابَ المقرضين الهولنديين: الإمبراطور، وأمير ساكسونيا الناخب، وأمير باڤاريا الناخب، وملك الدنمرك اللحوح، وملك السويد، وإمبراطورة روسيا كاترينه الثانية، وملك فرنسا، بل ومدينة هامبورج – التى كانت آنذاك المنافسة المظفرة – وأخيراً ثوار أمريكا.

كان نظام القروض الأجنبية هو هو لا يتغير، وكان معروفاً للجميع: تقوم المؤسسة التى تقبل طرح القرض فى السوق على هيئة سندات (٣٤٥) يجرى تداولها فى البورصة بالإعلان عن فتح باب الاكتتاب الذى يكون من ناحية المبدأ اكتتاباً عاماً. نقول من ناحية المبدأ، لأن القرض إذا لاح مضموناً تتم تغطيته قبل الإعلان عن فتح باب الاكتتاب. وكانت معدلات الفائدة منخفضة لا تكاد تزيد ١ أو ٢٪ عن المألوف بين بين التجار. فإذا بلغت الفائدة ٥٪ اعتبرت عالية. وكانت المؤسسة التى تطرح القرض تطلب تأمينات أو ضمانات، فى صورة: أراض أو موارد عامة أو مجوهرات أو لآلىء أو أحجار كريمة. ففى عام ١٧٦٤ (٣٤٦) وضع أمير ساكسونيا الناخب فى بنك أمستردام تأميناً على هيئة أحجار كريمة قيمتها ٩ ملايين؛ وفى عام ١٧٦٩ (٣٤٧) كان التأمين الذى قدمته كاترينه الثانية عبارة عن الماسات التاج الإمبراطورى. ومن الرهونات ما كان: كميات هائلة من البضائع، والزئبق والنحاس الخ. أضف إلى ذلك «الإكراميات» التى يقبضها البيت المالى الذى يتولى العملية، وكانت عادةً

مستترة "من تحت لتحت". فى مارس من عام ١٧٨٤ تفاوضت «أمريكا المستقلة» للحصول على قرض قيمته مليونا جولدن تمت تغطيته بلا صعوبة. وقال أحد العليمين ببواطن الأمور، وكان يستقى معلوماته من المصادر الأولى: «بقى أن نرى هل سيوافق الكونجرس على الإكراميات التى قدمت دون علمه.» (٣٤٨)

والمألوف أن تقوم الوكالة، أى المؤسسة الخاصة التى تطرح القرض، بتقديم المبلغ إلى المستدين وتلتزم بتوزيع الأرباح التى تحصل عليها، وتتلقى فى مقابل ذلك عمولة. ثم تتفاهم الوكالة بعد ذلك مع عدد من المحترفين لكى يجمعوا المبلغ المطلوب، فيوزع كل واحد منهم عدداً من السندات فى قطاعه، يقدم السند إلى العميل ويتلقى المال السائل. ويعنى هذا أن الوكالة تقوم بتعبئة نشيطة للمدخرات. ثم بعد ذلك تَنزل السندات إلى البورصة، وهناك تبدأ المناورات نفسها التى شرحناها فى بداية الباب الثانى من مجلدنا هذا عند الحديث عن انجلترة (٣٤٩). ويبدو أن هذه المناورات التى تؤدى إلى رفع سعر السندات فى البورصة فوق سعر الإصدار كانت سهلة يقدر عليها الأطفال، يكفى لإحداثها إطلاق حملة منظمة، أو ربما الإعلان الكاذب عن إغلاق باب الاكتتاب. ومن الطبيعى أن يفيد المضاربون الصغار والكبار من رفع الأسعار حيث يبيعون السندات التى اشتروها أو التى لم يصرِّفوها بعد. كذلك يكونون هم أول البائعين عندما تحدث أزمة سياسية أو تقوم حرب من شأنها خفض أسعار السندات.

كانت هذه العمليات تتكرر مراراً حتى تولدت مصطلحات خاصة بها، فأصبح العاملون فى الوكالة يُسَمَّوْنَ رجال المال والتجارة، أو رجال المال المتاجرين، أو سماسرة الأموال؛ واستخدمت كلمة المقاولين للدلالة على من يَجُرُّون رِجْل مشترى السندات، وكانوا هم الذين يصرِّفون السندات ويروجونها بين الناس العاديين. وكانوا يسمون أيضاً تجار الأموال. ولو خطر ببال أحد أن يتخلى عن مشاركتهم فى بيع السندات لكان بذلك يرتكب عملاً مجنوناً، فقد كانت لهم القدرة على تخريب العملية كلها. وأنا اقتبس هذه الكلمات مما كتبه أولديكوب J. H. F. Oldecop قنصل كاترينة الثانية فى أمستردام. ونحن عندما نطالع رسائل هذا القنصل سنة بعد سنة نتبين أن الأمراء كانوا فى حاجة ماسة إلى المال وأن وُسَطاءهم كانوا يقومون بنفس التحركات من أجل الحصول على قروض، فيحققون درجات متفاوتة من النجاح. كتب أولديكوب فى أبريل من عام ١٧٧٠: «تجرى الآن مفاوضات لدى شركة هورنيكا وهوجر وشركاؤهما Horneca, Hoguer et Cie [الوكالة المتخصصة فى شئون فرنسا] من أجل قرض للسويد يقولون إن قيمته ٥ مليون، وإنه بدأ بمليون. تم إذن جمع المليون الأول، ويقال إن النصف استغل فى منطقة برابانت فى مواجهة أموال اليسوعيين.» (٣٥٠) ومع ذلك فقد كان الجميع يرون أن جمع بقية المبلغ «سيواجه الكثير من الصعاب». ووجد أولديكوب نفسه مكلفاً بأمر الحكومة الروسية بالسعى للحصول على قرض

من هوپه وشركاه، وأندريه فيلس وأولاده وكليفورد وأولاده، وقد اتصل بهؤلاء التجار وهم من «أشهر تجار المدينة» (٣٥١). وتتمثل الصعوبة فى أن مدينة سان بطرسبرج «ليست بورصة يمكن للإنسان فيها إجراء عمليات السحب والتحويل التى يريدها». ولهذا فالأفضل أن يتم الاستلام فى أمستردام، وتدبير شحنات من النحاس ترسل إلى هناك لتسديد الدين وفوائده. أما فى مارس من عام ١٧٦٣(٣٥٢) فيدور الحديث عن أمير ساكسونيا الناخب الذى كان يسعى للحصول على قرض مقداره ١٦٠٠٠٠٠ طلب تجار لايبتسيج أن يتم دفعه بدوكات هولندية «فهى حالياً عالية السعر جداً».

وكانت حكومة فرنسا واحدة من الحكومات التى نزلت متأخرة سوق أمستردام لتقترض، ولقد كانت ديونها كارثة عليها وكارثة على الديّانة الذين أذهلهم قرارها فى ٢٦ أغسطس من عام ١٧٨٨ بوقف التسديد. يقول أولديكوپ إن الخبر «جاء كالصاعقة التى تهدد بخراب عائلات كثيرة، وضربة عنيفة وفظيعة لكل عمليات القروض الأجنبية.» وانخفضت أسعار السندات من ٦٠٪ إلى ٢٠٪ من سعرها (٣٥٣). وكان من حسن حظ بيت هوپة Hope التجارى الكبير الذى كان واسع التعامل مع الإنجليز أنه قرر قراره الرائع بالابتعاد عن إقراض فرنسا. هل جاء قراره مصادفة؟ أم عن تفكير أريب وتدبير؟ أياً كان الأمر فقد بينت الأحداث أن ما ظنه البعض فى البداية خسارة تورط فيها هوپة كان فى الحقيقة خيراً، وما جاء عام ١٧٨٩ حتى رأى الناس رئيس هذا البيت التجارى يمارس «هيمنة ...لا مثيل لها على البورصة، حتى إن الأسعار لم تكن تتحدد إلا بعد حضوره شخصياً» (٣٥٤). ويقال إنه تدخل شخصياً إبان«ثورة باتاڤيا» وتوسط فى الحصول على مساعدات إنجليزية فى هولندة (٣٥٥). وأخيراً نعرف أنه منع فى عام ١٧٨٩ مشتروات فرنسا من القمح فى البلطيق(٣٥٦).

منظور آخر:

أمستردام عن بعد

ولكن لنترك الآن مركز هذه الشبكة الشاسعة، لنترك أمستردام، برج المراقبة العالى، ولننظر إلى الشبكة فى مجموعها كيف تمثّل فى رأيى بنية فوقية، تتصل عند قاعدتها بالهياكل الاقتصادية السفلى. والشىء الذى يهمنا الآن هو أن نتبين الروابط والالتحامات وحلقات السلسلة ونتبين كيف تستطيع بنية اقتصادية مهيمنة أن تستغل البنيات الاقتصادية الخاضعة لها، وكيف تتخفف من المهام ومن عمليات الإنتاج الأقل ربحية، وكيف تتخفف أيضاً فى أغلب الأحيان من ربقة الحلقات الدنيا للسوق مراقبة مباشرة.

وسنرى أنها تسلك سبلاً مختلفة لتنفيذ سياستها بحسب المناطق وبحسب فعالية الاقتصاد المركزى. وأعتقد أننا سنجد فى أربع مجموعات من الأمثلة ما يكفينا لتبيان الفروق، وهى تدور حول: بلاد البلطيق وفرنسا وانجلترة والجزر المحيطية.

حوض

بحر البلطق

تتباين بلاد البلطيق فيما بينها تبايناً بالغ الحدة فلا تغطى نوعيات النماذج التى نختارها المنطقة كاملة، فهناك مناطق فى العمق، ذات جبال، أو أدغال أو مستنقعات، أو بحيرات أو مواطىء تراب نفطى، تجعلها بعيدة عن مسارات المواصلات والاتصالات المألوفة.

والخلخلة السكانية المفرطة هى التى تخلق فى المقام الأول مثل هذه النوعية من المناطق التى يوشك نصفها أن يكون خاوياً على عروشه. من أمثلتها منطقة نورلاند Norrland بالسويد التى تبدأ من وادى دالئيلف Dalälv، فهى منطقة غابات هائلة بين الجبل العارى غرباً على حدود النرويج والشريط المزروع الضيق شرقاً على ساحل البلطيق، والأنهار السريعة العنيفة التى تخترق هذه المنطقة من الغرب إلى الشرق تنقل - إلى يومنا هذا - كميات ضخمة من جذوع الشجر بعد ذوبان الثلوج. ومنطقة نورلاند وحدها أكبر من بقية السويد [٣٥٧] ولكن عدد سكانها كان فى العصر الوسيط لا يزيد على ٦٠ أو ٧٠ ألف نسمة. أى أنها منطقة بدائية يقوم باستغلالها، فى الحدود الضيقة المتاحة، اتحاد تجار ستوكهولم؛ وهى على أية حال فى مجموعها منطقة أطرافية بمعنى الكلمة. وكان وادى دالئيلف يعتبر دائماً خطاً فاصلاً. وهناك حكمة سويدية تقول «إذا عبرت النهر إلى الشمال فلن ترى عيناك أشجار قرو ولا جميرى ولا نبلاء [ونضيف: ولا قمح].» [٣٥٨]

وليست منطقة نورلاند هى المنطقة الوحيدة من هذا النوع؛ وما علينا إلا أن نفكر فى كثير من المناطق الفنلندية التى تغزوها الغابات والبحيرات، والمناطق العديدة المهملة فى ليتوانيا وبولندة. ولكن هناك فى كل مكان أنشطة اقتصادية ترتفع فوق هذا المستوى البدائى: هناك البنيات الاقتصادية فى المناطق الداخلية التى تنتج الفوائض والتى تضم الأنشطة الإنتاجية فى مجموعها؛ وهناك الأنشطة الساحلية الدوبة التى تمارسها قرى تتاجر تجارة مثيرة للدهشة يقيم فيها بحارة ممن يقومون برحلات موازية للساحل؛ وهناك أنشطة اقتصادية حضرية تظهر وتفرض نفسها بالقوة أكثر مما تأخذ الأموربالحسنى؛ ثم هناك الهياكل الاقتصادية الإقليمية التى صلب عودها ودخلت إلى الحلبة: الدنمرك، السويد، موسكوفيا، بولندة، الدولة البراندنبورجية البروسية التى ارتقت مدارج الطفرة العنيدة العميقة منذ تربع على عرشها الأمير الناخب الكبير فى عام ١٦٤٠. هذه الكيانات الاقتصادية القومية بأبعادها الواسعة هى التى ستلعب شيئاً فشيئاً الأدوار السياسية الأولى وستتناحر حول السيطرة على المكان البلطيقى.

هذا المكان البلطيقى تجتمع فيه التشكيلة الكاملة لنوعيات الكيانات الاقتصادية الممكنة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، من نمط اقتصاد البيت Hauswirtschaft إلى اقتصاد المدينة Stadtwirtschaft إلى اقتصاد الدولة الاقليمية Territorialwirtschaft (٣٥٩). وأخيراً استند نمط العالم الاقتصادى على البحر فتغلغل إلى المنطقة وأحاط بها من أعلاها، جاء نمط العالم الاقتصادى فتربع فوق الأنماط الاقتصادية فى الطوابق من تحته وأحاط بها وأطبق عليها وقهرها وفرض نظامه عليها وجرّها جراً لأن التفاوت الحاد بين القاهر والمقهور يفترض نوعاً من التبادلية فى الخدمات: أنا أستغلك ولكننى أساعدك من حين لآخر.

ونحن فى معرض تحديد منطلقنا، نقول إن الرحلات الملاحية النورماندية، والهانزة، وهولندة، وانجلترة قد أسهمت الواحدة بعد الأخرى فى منطقة البلطيق فى مثل هذه الكيانات الاقتصادية المهيمنة، ولكنها لم ترس القواعد الاقتصادية الأساسية التى لا تقوم لعمليات الاستغلال العالية قيامة بدونها. وهذا هو المعنى الذى عبرت عنه من قبل فى معرض الحديث عن البندقية (٣٦٠) عندما قلت إنها استولت على الكيان الاقتصادى فى منطقة الأدرياتيك ولكنها لم تنشئه.

والسويد – التى نتمثل بها – كيان اقتصادى إقليمى كان فى طريق التكوين، اتسم فى جانب منه بأنه مبكر أكثر مما ينبغى، وفى جانب آخر بأنه متأخر عما ينبغى. أما إنه كان مبكراً أكثر مما ينبغى فنعنى بذلك أن المكان السياسى ارتسمت خطوطه منذ وقت جد مبكر مبتدئاً من أوبسالا وشواطىء بحيرة ميلار Mälar، فى القرن الحادى عشر، ثم تأرجح نحو الجنوب نحو جوتلندة Götland الغربية وجوتلندة الشرقية. ولكنه كان متأخراً من الناحية الاقتصادية، بمعنى أن تجار لوبيك استقروا منذ القرن الثالث عشر فى مدينة ستوكهولم التى كانت فى منطقة البلطيق تسيطر على المعبر الضيق الذى تخرج منه بحيرة ميلار Mälar إلى بحر البلطيق، وبحيرة ميلار تكاد مساحتها تساوى ضعف مساحة بحيرة ليمان التى تطل عليها چينيف، وظل تجار لوبيك نشيطين هناك حتى نهاية القرن الخامس عشر (٣٦١)، ولم تحقق المدينة ثروتها الحقيقية التى أصبحت منذ ذلك الحين لا تنازع، إلا مع صعود أسرة ڤازا وتَبَوُّئِها الحكم فى عام ١٥٢٣. هكذا حصلت السويد شيئاً فشيئاً ببطء، كما حصلت الكيانات الاقتصادية الأخرى، على مكان اقتصادى فى داخل مكان سياسى مرسوم من قبل. ولكن هذا البطء كانت له فى السويد نفسها أسبابه التى لن يصعب علينا إدراكها .

وأول ما يلفت النظر فى السويد آنذاك وسائل الاتصالات والمواصلات التى كانت صعبة، أو التى لم يكن لها وجود، فلم تبدأ الطرقات الجيدة فى السويد إلا فى القرن الثامن عشر (٣٦٢)، هكذا كانت الحال فى مكان شاسع يزيد على ٤٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع وَسِعَتْهُ



تطورت صناعة التسليح فى السويد بمساعدة الهولنديين وأصبحت من أهم الصناعات فى أوروبا.
تبين الصورة مصنع الحديد فى يوليتابروك Julitabroeck. (المتحف القومى فى أمستردام).

الحروب الطويلة، وجعلت له أبعاد الإمبراطورية، يضم: فنلندة، ليفلندة، پومرن، ميكلنبورج، مطرانية بريمن، ڤيردن. بل إن مساحة هذه الإمبراطورية كانت حول عام ١٦٦٠، بما فيها السويد ٩٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع، ستفقدمنها السويد جزءً بعد عام ١٧٢٠ بناء على اتفاقية سلام ستوكهولم وبعد عام ١٧٢١ بناء على اتفاقية السلام مع روسيا، ولكن فنلندة التى كانت مستعمرة هائلة[٣٦٣] ظلت ملكاً للسويد إلى أن ضمتها روسيا إليها فى عام ١٨٠٩ فى عصر الكسندر الأول. فإذا أضفنا إلى هذه الأراضى المساحة المائية التى حاولت السويد أن تحلق حولها بممتلكاتها أى نحو ٤٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع فإن المساحة الكلية تجاوز مليون كيلومتر مربع.

وهناك ناحية ضعف ثانية عانت منها السويد وهى قلة السكان، فقد كان عدد السويديين ١٢٠٠٠٠٠ نسمة، والفنلدنيين ٥٠٠٠٠٠ نسمة، والرعية من الأمم الأخرى مليوناً[٣٦٤] على

شواطىء البلطيق وبحر الشمال. وكلود نوردمان Claude Nordmann (٢٦٥) على حق فى إبراز الفرق الحاد بين الـ ٢٠ مليون نسمة رعايا فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر والـ ٢ ملايين نسمة سكان الربوع السويدية. ولهذا فإن تحقيق السويد «مجدها» (٢٦٦) لم يكن ممكناً إلا أن تبذل جهوداً تفوق المألوف. ولجأت السويد إلى تركيز بيروقراطى بدأته مبكرة، وأنفقت عليه عن سعة، وكان هدفه تحقيق استغلال ضرائبى يتجاوز حدود المعقول، وكان مردوده هو الذى مكّن جوستاف أدولف وخلفاءه من انتهاج سياسة إمبريالية.

وثمة نقطة ضعف أخيرة نشير إليها، وهى أشدها نكاية، وهى أن مياه البلطيق التى كانت تسلكها عمليات النقل لم تكن تحت سيطرة السويد، ولهذا ظل أسطول السويد التجارى حتى حلف أوجسبورج من عام ١٦٨٩ إلى عام ١٦٩٧ قليل القيمة، حقيقة أنه كان يضم العديد من السفن، ولكن حمولتها كانت ضعيفة، فقد كانت سفناً قروية بلا سطوح، لا تتوغل فى البحر إلى بعيد بل تلزم الشواطىء . كذلك كانت بحريتها العسكرية التى نشأت فى القرن السابع عشرغير قادرة على إحداث التوازن مع الأسطول الدنمركى ولا مع الأسطول الروسى حتى بعد أن بنيت قاعدة كارلس كرونا البحرية القوية حول عام ١٦٧٩ (٢٦٧). كانت الحركة البحرية محتكرة، احتكرتها الهانزة فى البداية ثم هولندة بعد ذلك. فى عام ١٥٩٧ بلغ عدد السفن الهولندية ٢٠٠٠ سفينة (٢٦٨) كانت تصل إلى بحر البلطيق الذى أحاطته تماماً بشبكة تجاراتها الكثيفة. وإذا كانت السويد قد جنت أنْعُمَ غزواتها، والعوائد الجمركية التى استأثرت بها منذ أن سيطرت على أنهار شمال ألمانيا ومواصلاتها، فإن هذه الخيرات كانت فى قبضة رأسمالية أمستردام. فى القرن الخامس عشر كانت ستوكهولم تعج بأنشطة التجارة الخارجية ولكن خيراتها كانت تذهب كلها إلى مدن الهانزة، وبخاصة إلى لوبيك(٢٦٩)؛ ثم تغيرت الأحوال فأصبحت خيراتها كلها تذهب إلى أمستردام. كان النير قد استقر فوق الكواهل ثابتاً لا يتزحزح: حتى السويديون أنفسهم كانوا على يقين من أن التخلص من الهولنديين من أجل العمل فى اتجاه اقتصادى آخر لن يؤدى إلا إلى إيقاف المسارات التجارية التى تغذى منطقة البلطيق، وهو ما يعنى إصابة بلادهم فى الصميم. وعلى الرغم من أنهم كانوا ينفرون من أولئك السادة المسيطرين، فإنهم لم يكونوا يريدون التحرر منهم والوقوع فى براثن الفرنسيين أو الإنجليز. فى عام ١٦٥٩ أبلغ المسئولون السويديون(٢٧٠) الإنجليز أنه لا يجوز أن يطردوا النيدرلنديين من منطقة البلطيق إلا إذا كانوا على يقين من أنهم قادرون على أن يحلوا محلهم!

ولقد ظل الهولنديون يُبعدون كل منافسة حتى حول عام ١٦٧٠ عندما تبينوا عجزهم فى هذا المضمار، وتأكدوا من نفوذ الإنجليز فى منطقة البلطيق. ولم يكن تجار هولندة يكتفون بإدارة الأعمال التجارية الخاصة بالسويد من أمستردام، بل انتقل عدد كبير منهم فأقاموا

بالسويد، ولم يكونوا أقل التجار قدراً، نذكر: ال جيــرGeer، وآل تـريـب Trip وآل كرونشتـروم Cronström وآل بلوميرت Blommaert وآل كابيلياو Cabiljau وآل ڤيڤيســترWewester وآل أوسيلينك Usselick وآل شپيرينك Spierinck (٢٧١)، بل حصلوا على الجنسية السويدية، وعلى رتب النبلاء مما أتاح لهم حرية حركة ومناورة كاملة.

وتغلغل النفوذ الهولندى إلى عمق الاقتصاد السويدى، حتى الإنتاج، واستخدام العمالة الريفية بأجور رخيصة. وكانت أمستردام تتحكم فى منتجات الغابات السويدية فى الشمال، من خشب وعروق وألواح وصوار وقطران وزفت وراتنج، وفى كل أعمال المناجم فى برجسلاج Bergslag غير بعيد عن العاصمة وعن شواطىء ميلار. ولنتصور دائرة مساحتها ١٠٠٠٠ كيلومتر مربع تزخر بالذهب والفضة والرصاص والزنك والنحاس والحديد. وكان النحاس والحديد يتسمان بأهمية حاسمة فى إنتاج السويد، وظل النحاس هكذا حتى عام ١٦٧٠ تقريباً وهو الوقت الذى استُهلكت فيه مناجم فالون Falun، وهنا غلب الحديد، وكان يصدر حتى إلى انجلترة على هيئة كتل من الزهر أو ألواح من الحديد. وعلى حدود برجسلاج قامت الأفران العالية ومصانع الحديد ومصانع المدافع والقنابل (٢٧٢). وليس من شك فى أن هذا التعدين الكبير أدى إلى الرفعة السياسية التى بلغتها السويد، وإن لم يؤد إلى استقلالها الاقتصادى، لأن قطاع المناجم كان خاضعاً لأمستردام فى القرن السابع عشر، وكان فى القرون السابقة يخضع للوبيك. ولم تكن المشروعات النموذجية التى قام بها آل جير وآل تريپ جديدة بالشكل الذى وصفت به، فقد أتى عمال ڤالونيون من منطقة لييج – وهى مسقط رأس لويس دى جير «ملك الحديد» – وأدخلوا فى برجسلاج الأفران العالية المبتناة من القرميد ؛ ولكن العمال الألمان كانوا من قبل قد بنوا هناك أفراناً عالية جداً من الخشب والطين (٢٧٣).

فلما خسرت السويد فنلندة فى عام ١٧٢٠ – ١٧٢١ وكانت خسارة جسيمة هزت أركان عالمها الكتلة، سعت إلى تعويض خسارتها البلطيقية متجهةً إلى الغرب. فأنشأت جوتيبورج Göteborg فى عام ١٦١٨ على الكاتيجات، وأصبحت نافذة السويد على الغرب، وحققت ازدهاراً أى ازدهار. وتعاظم شأن الأسطول التجارى السويدى، وزاد عدد السفن، وزادت حمولتها، كانت ٢٢٨ فى عام ١٧٢٣ فأصبحت ٤٨٠ فى عام ١٧٢٦ أى بعد ثلاثة أعوام فقط، واتسع مجال رحلاتها ولم يعد قاصراً على بحر البلطيق ؛ ففى عام ١٧٣٢ خرجت أول سفينة فنلندية من أبو Abo إلى إسبانيا (٢٧٤)؛ وفى العام السابق، وعلى وجه التحديد فى ١٤ يونية من عام ١٧٣١ (٢٧٥) حصلت الشركة السويدية لتجارة الهند على مرسوم تأسيسها من الملك. وبدأت هذه الشركة التى كانت قاعدتها فى جوتيبورج سنوات ازدهار طويلة حتى لقد بلغت أرباحها ٤٠٪ بل زادت حتى وصلت إلى ١٠٠٪. فقد عرفت السويد كيف تفيد من حيادها ومن المنازعات البحرية التى تورطت فيها بعض البلاد الغربية. وكان

السويديون ينتهزون الفرصة ويقدمون خدماتهم لكل من يطلبها، ويربحون من تأجير سفنهم المقنّعة(٢٧٦).

هذه النهضة التى حققتها البحرية السويدية تعتبر نوعاً من التحرر النسبى ؛ فهى تعنى الوصول المباشر إلى الملح والنبيذ ومنسوجات الغرب ومنتجات المستعمرات، وهكذا تمكنت السويد من إبعاد الوسطاء بضربة واحدة. ولما كانت السويد مضطرة إلى تسوية اختلال ميزانها التجارى عن طريق الصادرات والخدمات فقد كان عليها أن تحقق لنفسها فائضاً من الفضة يمكّنها من دعم دورة نقدية أربكتها أوراقُ بنكنوت البنك السويدى القومى الذى أسس فى عام ١٦٥٧ ثم أعيد تأسيسه فى عام ١٦٦٨ (٢٧٧). واتبعت السويد بالفعل سياسة نشيطة تتسم باليقظة والمركانتيلية، فأقامت عدداً من الصناعات، تفاوتت فيما بلغته من نجاح، فمنها ما نجح نجاحاً عظيماً مثل صناعة الإنشاءات البحرية، ومنها ما كان نجاحه واهياً مثل المنسوجات الحريرية والصوفية الرفيعة. ثم إن السويد ظلت معتمدة على الدوائر المالية فى أمستردام، ورحبت شركتها لتجارة الهند الناجحة بمشاركة الأمم الأخرى، وبخاصة الإنجليز، سواء كانت هذه المشاركة على مستوى رؤوس الأموال أو على مستوى الأطقم والشحنات الضخمة (٢٧٨). والخلاصة: إن دولةً مثل السويد لم يكن فى استطاعتها أن تتخلص من قبضة تفوق كيانٍ اقتصادى دولى له إمكاناته الهائلة وحيِلَه وأساليبه التى لا تنتهى.

وترسم لنا دراسة سڤين إريك أستروم Sven Erik Aström (٢٧٩) التى حاضر عنها فى عام ١٩٧٦ صورة لفنلندة التى كانت مجالات نشاطها واسعة تكاد تصل بنا إلى حدود الدنيا، ويبرز من بينها نشاط تبادل تجارى متنوع فى أسواق لاپستراند Lappstrand وڤيبورج Viborg وهى مدينة صغيرة حصينة أقيمت نحو الجنوب على حافة خليج فنلندة. هناك نرى تجارة ريفية يسميه ج. ميكڤيتس G. Mickwitz وڤ. نيتما V. Niitemaa وأ. سوم A. Soom : söbberei وكلمة söbberei مشتقة من sober وتعنى فى لغة إيستلاند وليڤلاند «صديق» بمعنى تبادل بين الأصحاب، ويسميها المؤرخون الفنلنديون majmiseri وهى مشتقة من الكلمة الفنلندية majanies وتعنى «ضيف»، تجارة من قبيل الضيافة ! وهذه الكلمات تدلنا منذ البداية على نوع من التبادل خارج على الأنماط المألوفة، وهو يعيد أمام أعيننا المشكلات التى لم تحل قط والتى وردت فى فكر كارل پولياني وتلاميذه (٢٨٠).

كانت فنلندة أبعد عن منال الغرب من النرويج والسويد، بحكم موقعها الجغرافى، ولهذا لم تسهم فى التجارة الخارجية إلا بمنتجات مستخرجة من غاباتها، وبخاصة القطران. وكان قطران ڤيبورج بضاعة تكتنفها منظومة ثلاثية: الفلاح المنتج من ناحية، والدولة التى كانت تتمنى أن يتمكن الفلاح المنتج من دفع الضرائب بالفضة من ناحية ثانية، والتاجر من ناحية

ثالثة على اعتبار أنه الوحيد الذى يستطيع أن يقدم إلى الفلاح القليل من المال ليسترده بعد ذلك فى صورة مبادلة من قبيل الملح مقابل القطران. كانت عملية يشارك فيها ثلاثة: التاجر والفلاح والدولة، ويدخل فى اللعبة الملتزم الذى يلعب دور القومسيونجى والحَكَم.

كان التجار فى ڤيبورج، بورجوازية المدينة الصغيرة، من الألمان. وكان العرف قد جرى على أن الفلاح الذى هو المورّد والعميل ينزل ضيفاً على التاجر فى بيته عندما يأتى إلى المدينة، هكذا كان التاجر يتولى أمر السكن والطعام كما كان يتولى أمر الحسابات. ومن السهل علينا أن نتصور النتيجة، ألا وهى غرق الفلاح فى الديون، التى نجدها مسجلة بدقة فى دفاتر التجار الألمان فى ڤيبورج [٣٨١]. ولكن هؤلاء التجار لم يكونوا هم أنفسهم سوى عملاء، فقد كانت أوامر الشراء والسُلف تأتى من ستوكهولم، وكانت ستوكهولم بدورها تردد أوامر أمستردام وما تتخذه من إجراءات ائتمانية. ولكن الأحوال ما لبثت أن تغيرت . فقد كان القطران عملية ضخمة تتطلب قطع ما بين مليون ومليون ونصف شجرة هى التى يقطر الفلاحون منها القطران [٣٨٢]، وما لبث الفلاح الذى ينتج القطران أن اختلف إلى الأسواق، وإلى الموانىء القريبة ليستعلم عن سعر الملح الذى يعتبر هو العنصر الحاسم فى هذه التجارة. ولما كان الفلاح فلاحاً حراً، فإنه أخذ يتحرر شيئاً فشيئاً من قيود تجارة «الضيافة». ولكنه لن يتحرر من السلطات العليا، من شركة القطران التى أنشئت فى ستوكهولم فى عام ١٦٤٨ والتى كانت تراقب وتحدد سعر الملح والقطران. ثم إنه كان يعانى من ضغوط الحركة الاقتصادية إذا ساءت، فلما ارتفع سعر الجاودار أكثر من ارتفاع القطران، تحول العمل فى نهاية القرن الثامن عشر إلى اقتلاع أشجار مساحات كبيرة من الغابات وتحويل أرضها للزراعة. فلم يكن الفلاح الفنلندى سيد نفسه على الرغم من الحرية النسبية التى كان ينعم بها.

ولكن من أين جاءت هذه الحرية النسبية؟ الرأى عند سفين إريك أستروم الذى يعرف المشكلة خيراً منا أن هذه الحرية كانت تضمنها مشاركة الفلاح فى مجلس الغرندوقية الذى كان على نسق مجلس الريكسداج Riksdag يضم طبقة رابعة هى طبقة الفلاحين. والرأى عنده أن السياسة والتشريع صانا حرية الفلاح فى المناطق النائية كما صانا حرية الفلاح السويدى نفسه الذى لم يكن يوماً ما عبداً للأرض. يضاف إلى هذا أن الدولة الملَكية التى كانت تقف من النبلاء موقف العداوة ساندت الفلاح. والخلاصة أن الفلاحين السويديين الذين كانوا يملكون أموالهم hemman [٣٨٣] كانوا متميزين بالقياس إلى الأعداد المتعاظمة من خدم الضياع ومن الصعاليك المتشردين الرحل والمعدمين الذين كانوا يسمون torpare [٣٨٤]. وجدير بالذكر أن الأصعدة السويدية والفنلندية كانت تعج بمناطق الاستصلاح الشاسعة، التى عرفت باسم المناطق الريادية، وكانت المناطق الريادية هى التى صنعت حرية الفلاح وصانتها.

ولكن ليس هذا صميم موضوعنا. الذى يهمنا فى المثل الفنلندى هو أن ننظر عن كثب إلى الموقف «التجارى» للفلاح، وأن نتبين مدى التضافر بين التجار الذين يشترون البضائع

من المنتجين من ناحية وكبار التجار من ناحية ثانية، وأن نتبين إلى أى مدى كان التاجر الكبير يتصرف بمفرده. علينا أن نتبين العلاقة بين الشبكة العليا والشبكة السفلى، وأن نحدد مواضع التلاقى بينهما، فهى بالنسبة إلينا الدليل والمقياس. ونحن نتبين بصفةمبدئية أنه لم يكن هناك هولنديون فى ڤيبورج، بل كانوا فى ستوكهولم.

ونذكر مثلاً أخيراً هو مدينة جدانسك [أو دانتسيج كما يسمونها بالألمانية]، وكانت مدينة غريبة من أكثر من ناحية. كانت غنية، آهلة بالسكان، رائعة الموقع، فاقت كل مدن الهانزة فى التمسك بحقوقها فى التخزين. وكانت طبقة كبار التجار القليلةُ العدد واسعةَ الثراء إلى أبعد حدود السعة (٢٨٥). كان «بورجوازيوها هم أصحاب الحق المطلق فى شراء القمح والبضائع الأخرى التى ترد من بولندة [...] إلى مدينتهم، ولم يكن للأجانب الحق فى الاتجار مع بولندة، ولا بتمرير بضائعهم إلى بولندة عبر دانتسيج ؛ بل كان الأجانب مجبرين على أن يتعاملوا مع البورجواريين هناك سواء فى شراء البضائع أو بيعها.» وهذه العبارة الواضحة المركزة التى استخدمها ساڤارى Savary des Bruslons تستحق الإعجاب (٢٨٦)، عبّرت بكلمات قليلة عن احتكار دانتسيج: كانت هذه المدينة هى المدينة الوحيدة التى تربط العالم الفسيح ببولندة الشاسعة (٢٨٧) أو على الأقل كانت أهم بوابة دخول وخروج. وكان هذا الامتياز الذى امتازت به دانتسيج يقوم على أساس علاقة خضوع شديدة لأمستردام: فقد كانت هناك علاقة وثيقة محددة بين الأسعار فى دانتسيج والأسعار فى السوق الهولندية(٢٨٨) التى كانت تتحكم فى الأسعار، وإذا كانت السوق الهولندية قد حرصت على الإبقاء على حرية دانتسيج فقد كانت تفعل ذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة. ولهذا فقد تراجعت دانتسيج أمام هولندة فى نقطة جوهرية هى الملاحة فى اتجاه الغرب: حيث تمكنت المنافسة الهولندية بين القرن السادس عشر والقرن السابع عشر من وقف النشاط البحرى لدانتسيج فى هذا المجال . ولكن دانتسيج عوضت ما فقدته هنا بأن اعتبرته حافزاً لها على إنماء الصناعة لديها وهو ما تحقق لها لفترة قصيرة (٢٨٩).

ويمكننا أن نقول بصفة عامة إن نوعية العلاقات بين دانتسيج وأمستردام لم تكن تختلف اختلافاً جوهرياً عن نوعية العلاقات بين ستوكهولم وأمستردام. وعلى العكس من هذه الصور تطالعنا صورة الأراضى البولندية البعيدة التى تستغلها المدينة . وكانت علاقة الاستغلال هذه شبيهة بعلاقة الاستغلال التى مارستها مدينة ريجا المهيمنة للأسباب نفسها(٢٩٠) فى البقاع الريفية التى وضعتها تحت رحمتها واستغلت الفلاحين فيها واستعبدتهم. وهنا نتبين موضع الاختلاف: فقد علمنا أن الفلاحين فى فنلندة فى أبعد



مسبك سويدى فى عام ١٧٨١ (لوحة من أعمال پير هيلليستروم Pehr Hillestrôm ، المتحف القومى فى ستوكهولم). نلاحظ العمالة الزائدة والتقنية المتخلفة، فما زال الطَّرْق اليدوى هو الأسلوب المتبع. ولكن الحديد السويدى كان فى ذلك العصر يصدر إلى انجلترة بكميات كبيرة وكان يحتل المركز الأول كماً وجودةً.

مناطق الاستغلال الغربى، وفى السويد ظلوا طبقة تنعم بالحرية. وجدير بالذكر أن السويد لم تعرف فى العصور الوسطى نظاماً إقطاعياً؛ وأن القمح - فى كل مكان أصبح فيه بضاعة تجارة تصدير واسعة - لعب دور عامل «التحول الإقطاعى» أو «إعادة التحول الإقطاعى»؛ وأن العمل فى المناجم أو فى الغابات كان على الأرجح يؤدى إلى صورة ما من صور الحرية.

أياً كان الأمر فإن طبقة الفلاحين البولندية كانت فى براثن الاستعباد. ولكن دانتسيج كانت على الرغم من ذلك تجتذب إليها فى مجال التجارة الفلاحين الأحرار القريبين من أسوارها، كما تجتذب صغار السادة، وتفضلهم على السادة الكبار الذين يصعب عليها بداهةً التعامل معهم. ثم تمكن تجار دانتسيج فى النهاية من تطويع السادة الكبار بأن قدموا إليهم كما قدموا إلى غيرهم السُّلَف مقدماً على القمح أو الجاودار المطلوب توريده. وكانوا يقدمون إليهم فى مقابل القمح والجاودار بضائع تَرَفية مما كانوا يستوردونه من

الغرب. وكان التاجر فى مواجهة السادة هو الذى يقبض إلى حد بعيد على زمام التجارة ومعدلاتها terms of trade (٢٩١).

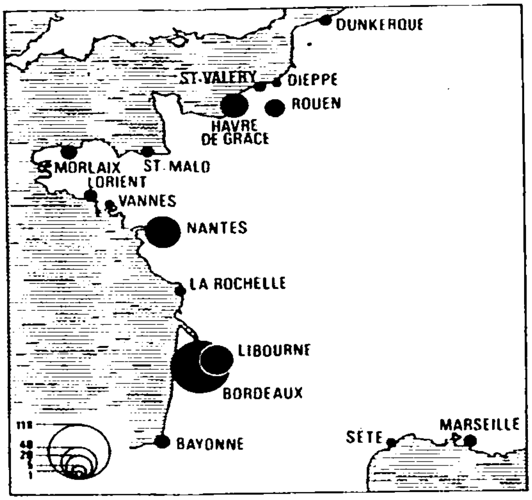
وما يهمنا هنا هو أن نعرف على نحو أفضل هذه التجارة الداخلية ؛ أن نعرف هل كان الذين يبيعون يظلون فى دورهم إلى أن يأتى إليهم من يعرضون عليه الشراء، أم هل كانوا يسعون بأنفسهم إلى دانتسيج ؛ أن نعرف الدور الحقيقى للوسطاء الذين كانت المدينة تستخدمهم ونعرف من الذين كانوا يوردون إليهم الغلال؛ أن نعرف من هو السيد أو على الأقل نعرف من الذى كان يحرك عمليات النقل بالقوارب على صفحة نهر الفيستولا الذى تقع دانتسيج على مصبه؛ من الذى سيطر على مقادير محطات التخزين فى تورن Thorn حيث كان القمح يجفف ويخزن من عام لآخر فى صوامع متعددة الطوابق مثل صوامع دانتسيج؛ من هذا الذى كان يسيطر فى دانتسيج على القوارب والصنادل العاملة فى تفريغ السفن التى لم يكن غاطسها يسمح لها بأن تدخل أو تخرج من القناة بين مدينة دانتسيج ونهر الفيستولا. والمعروف أن عدد السفن البولندية والبروسية التى وصلت إلى الفيستولا فى عام ١٧٥٢ بلغ ١٢٨٨ علاوة على ما يزيد على ألف سفينة قصدت دانتسيج من ناحية البحر. كانت هذه الحركة تشغل التجار الكبار البورجوازيين البالغ عددهم ٢٠٠ الذين كانوا يجتمعون كل يوم فى اليونكرهوف Junkerhoff، وهى بورصة دانتسيج النشيطة (٢٩٢).

ونحن نرى بوضوح ما بعده وضوح كيف أن دانتسيج قد تملكتها أنانيتها ورفاهيتها فاستغلت بولندة الشاسعة وخانتها ونجحت فى تشكيلها على النحو الذى يخدمها.

فرنسا ضد هولندة

نضال غير متكافىء

كانت فرنسا فى القرن السابع عشر تخضع لقهر تمارسه عليها تلك الجمهورية [الهولندية] الصغيرة فى الشمال . لم يكن هناك ميناء فرنسى واحد على طول سواحل فرنسا المطلة على الأطلسى من فلاندريا إلى بايون، لم يشهد تضاعف أعداد السفن الهولندية المترددة عليه تقوم عليها فى أكثر الأحايين أطقم قليلة الأفراد من ٧ إلى ٨ أفراد، سفن لا تكف عن شحن النبيذ أو البراندى أو الملح أو الفاكهة أوغيرها من البضائع القابلة للعطب (٢٩٣) أو الأقمشة التيلية أو حتى القمح. فى كل هذه الموانىء الفرنسية، فى بوردو خاصة، وفى نانت، كان التجار والقومسيونجية الهولنديون يحلون ويقيمون، وكانوا فى ظاهرهم بل وفى باطنهم أيضاً فى أغلب الأحيان، أناساً عاديين لم يكن عامة الشعب، ولا أقول التجار، ينظرون إليهم نظرة ارتياب قاتمة، ولكن الهولنديين كانوا يحققون الثراء لأنفسهم، ويكونون رؤوس أموال ضخمة، ويعودون ذات يوم إلى وطنهم. كانوا يظلون فى الغربة سنوات يختلطون بالحياة الاقتصادية اليومية، فى السوق والميناء والأسواق المجاورة.



٢٣- السفن القادمة فى عام ١٧٧٤ من الموانىء الفرنسية إلى تيكسيل Texel المؤدى إلى أمستردام
ونلاحظ أنها تكاد تكون جميعها سفناً هولندية تمارس نشاطها على طول الساحل الفرنسى المطل على بحر الشمال والمانش والمحيط الأطلسى. كما نلاحظ أن نشاطها كان محدوداً قاصراً على التعامل مع الموانىء الفرنسية على البحر المتوسط A. N., A. E., B1-165, fol. 2, 12 janvier 1775.

ولقد وصفتُهم وهم يشترون حول نانت بعربون بدفعونه مقدماً أنبذة اللوار العادية (٣٩٤). ولم يكن التجار الفرنسيون من أبناء المنطقة، أياً كان حقدهم وغضبهم، يستطيعون القضاء على هذه المنافسة: كانت البضائع التى يحملها الهولنديون إلى الموانىء الفرنسية على المانش وعلى المحيط الأطلسى فى أغلب الأحيان من البضائع القابلة للتلف، وكان نقلها يتطلب تتابع سريع لحركة السفن، وكان للنيدرلنديين براعة فى هذا المجال تُذكر إلى جانب ألوان البراعة الأخرى التى امتازوا بها. وإذا ما حاولت سفينة فرنسية أن تحمل مباشرة إلى أمستردام النبيذ أو المنتجات الزراعية الحساسة فأنها كانت تصطدم هناك بالعديد من الصعاب والمعوقات المرتّبة المقصودة(٣٩٥).

فإذا اتخذت فرنسا اجراءات انتقامية، لجأت هولندة إلى العديد من الوسائل والإجراءات للرد، وأول هذه الإجراءات الانصراف عن المنتجات الفرنسية، فكان فى مقدور هولندة أن تتجه إلى موردين آخرين، وهذا ما فعلته بالفعل عندما انصرفت عن الأنبذة الفرنسية واستوردت الأنبذة البرتغالية والإسبانية أو أنبذة الأزورس وماديرا وبراندى قاطالونيا وأدى إلى شهرة هذه الخمور. ونذكر فى هذا المقام أيضاً أنبذة الراين التى كانت نادرة وغالية فى أمستردام فى عام ١٦٦٩ وأقبل عليها الهولنديون فانتشرت فى بلادهم

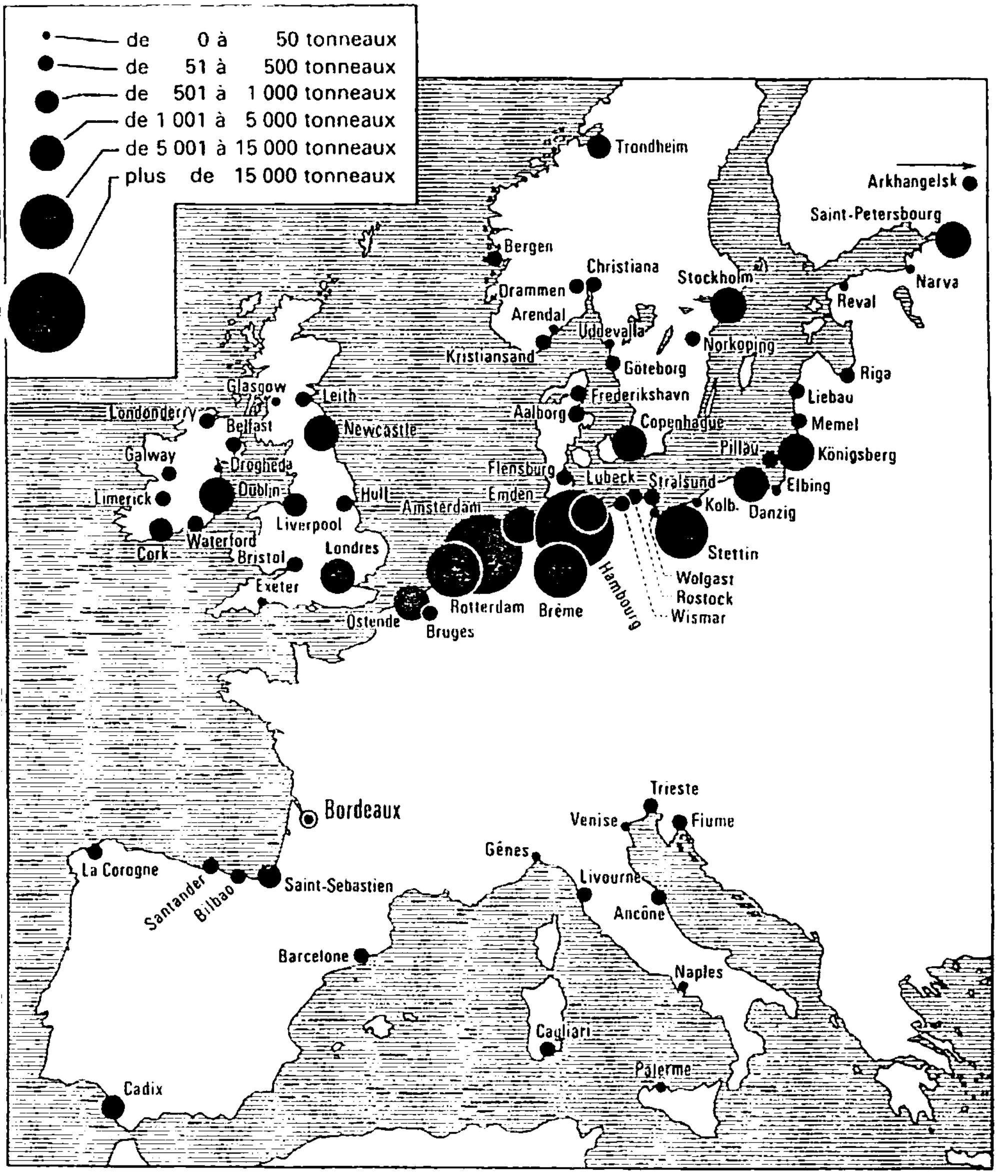
وظلت رائجة فى القرن الثامن عشر. ولنذكر كذلك أن الهولنديين ظلوا وقتاً طويلاً يفضلون لتمليح الأسماك ملح بورجنيف وبرواچ على ملح سيتوبال وقادس اللاذع، ولكنهم عند الضرورة، تركوا الملح الفرنسى وتعلموا كيف يطوعوا ملح شبه الجزيرة الإيبرية بمزجه بشىء من الماء المالح المأخوذ أمام سواحلهم ليخففوا من لنوعة ملح إيبريا (٢٩٦). وإذا كانت المنتجات الفرنسية الترفية المصنعة قد لقيت رواجاً هائلاً فى الخارج، فإنها لم تكن تستعصى على الإبدال عند اللزوم : كان هناك من يقلدونها، وربما ضنعت هولندة ما يوشك أن يساويها فى الجودة. فى لقاء تم فى عام ١٦٩٩ بين يان دى ڤيت وبين بومپون ممثل الملك لويس الرابع عشر فى لاهاى،امتعض بومپون عندما رأى المقيم العام يلبس قبعة من فراء الحرداء مصنوعة فى هولندة وكانت كل القبعات من هذا النمط ترد قبل سنوات من فرنسا (٢٩٧).

والشىء الذى لم يفهمه الفرنسيون حتى أكثرهم ذكاء هو أن ما كان يجرى بينهم وبين النيدرلنديين كان حواراً بين طرفين متباينين. كانت هولندة فى مواجهة فرنسا تستطيع أن تغير سياستها حسب إرادتها مستندة على شبكات تجارها وإمكانات ائتمانها. لهذا عجزت فرنسا، كما عجزت فرنسا السويد، على الرغم من مواردها وجهودها وغضبها، عن التخلص من الوساطة الهولندية. لم يستطع لويس الرابع عشر وكولبير وخلفاء كولبير أن يكسروا هذا الطوق الفولاذى. وعرف الهولنديون كيف يتخلصوا المرة تلو المرة فى نيمڤيجن Nijmuegen فى عام ١٦٧٨، وفى ريسڤيك Rijswijk فى عام ١٦٩٧، من الأغلال التى كانت قد فرضت من قبل على تجارتهم . وهذا هو الكونت دى بوريجار Beauregard يقول فى ١٥ فبراير من عام: «نسى ممثلونا فى ريسڤيك أهمية مبادىء كولبير وظنوا أنه لا بأس بالموافقة على إلغاء ضريبة الخمسين سولاً على الطن.» يا له من خطأ! وفى أوتريخت فى عام ١٧١٣ تكرر الخطأ. وفى أثناء حرب الخلافة على عرش إسبانيا التى دامت سنوات طوال من عام ١٧٠١ إلى عام ١٧١٤ مكنت هولندة لنفسها على طول الحدود الفرنسية، مستعينة بما حصلت عليه من جوازات سفر كثيرة من الحكومة الفرنسية، وبما استخدمته من سفن «مقنّعة» بأقنعة الدول المحايدة، وبما نعمت به من تسهيلات ومجاملات الفرنسيين، وبما سلكته بتجارتها من طرق برية، وبما استعانت به من تهريب، بهذا كله دعمت وجودها، ولم تفتقر إلى المنتجات الفرنسية.

وهناك تقرير فرنسى طويل يرجع إلى غداة عقد اتفاق سلام ريسڤيك يعدد مرة أخرى أساليب الهولنديين وألاعيبهم الخبيثة، ويفصِّل جهود الفرنسيين التى لا تحصى والتى استهدفت التصدى لها واحترام البنود التى تضمنتها اتفاقات لويس الرابع عشر والتحايل عليها فما كانت قادرة على الإمساك بغريم لا سبيل إلى الإمساك به. «فالهولنديون الذين يتسمون بعبقرية خبيثة فى بعض أوجهها لا سبيل إلى التمكن منهم إلا بأسباب تتصل

بمنفعتهم الشخصية» (٣٩٩). ولكن منفعتهم الشخصية هذه كانت تتمثل فى إغراق فرنسا ببضائع توسطوا فى تجارتها أو جاءوا بها من هولندة. ولم يكن من سبيل إلى فك قبضتهم إلا بالقوة، ولم تكن القوة شيئاً أُخذ فى الحسبان. فكر البعض فى خطط خرافية من قبيل إغلاق موانىء المملكة وحدودها، وإفساد الصيد، وإزعاج «التجارة الخاصة» التى يمارسها تجار أمستردام على عكس التجارة العامة للشركات النيدرلندية فى أمريكا وأفريقيا والهند، وكلها خطط من السهل التفكير فيها وكتابتها ومن العسير تنفيذها. فلم يكن لدى الفرنسيين تجار كبار « وهؤلاء الذين نعتبرهم بمثابة تجار كبار ليسوا إلا وكلاء تجار أو قومسيونجية فى خدمة الأجانب ...» (٤٠٠) يعنى بالأجانب التجار الهولنديين الكبار. كانت نقود فرنسا من ذهب وفضة تعود إلى هولندة وكأنها تعود إلى هناك مصادفةً (٤٠١). ولم تكن لدى فرنسا سفن كافية. لقد حصلنا بأساليب القرصنة «فى أثناء الحرب الماضية على عدد كاف من السفن للقيام بالتجارة الخارجية البعيدة، ولكننانفتقرإلى التجار القادرين على تطقيمها وعلى الملاحين، ولهذا تركناها للإنجليز والهولنديين الذى أتوا بعد السلام لشرائها» (٤٠٢).

وعلاقة التبعية هذه ليست جديدة، فقد كانت موجودة، نلقاها هى هى إذا عدنا إلى الوراء إلى عصر كولبير. عند تأسيس "الشركة الفرنسية للشمال"Compagnie française du Nord فى عام ١٦٦٩ « على الرغم من جهود المفتش العام والأخوين پيير ونيقولا فرومون Fromont، رفض أبناء مدينة روان أن يشاركوا فى الشركة [...] كذلك أبناء مدينة بوردو لم يشاركوا إلا مجبرين مرغمين». هل كان السبب فى موقفهم هذا هو «أنهم كانوا يشعرون بأنهم ليس لهم من الثراء فى السفن ورؤوس الأموال ما يمكنهم من مواجهة الهولنديين» (٤٠٣)؟ أم هل كان السبب هو أنهم كانوا آنذاك يعملون وكلاء تجاريين فى شبكة أمستردام؟ أياً كان السبب، وإذا نحن صدقنا لوپوتييه دى لا إيسترو Le Pottier de la Hes-troy (٤٠٤) الذى كتب حول عام ١٧٠٠ تقارير طويلة، فقد كان هناك تجار فرنسيون فى ذلك العصر يعملون وسطاء لكبار التجار الهولنديين. وكان ذلك تقدماً إذا قيس بما كانت عليه الحال فى عام ١٦٤٦ كما وصفها الأب ماتياس دى سان چان Mathias de Saint Jean(٤٠٥)، حيث كان الهولنديون يشغلون بأنفسهم مواقع الوسطاء فى الأسواق الفرنسية: والظاهر أنهم تركوها، أو تركوا جانباً منها على الأقل،للتجار المحليين. كان من الضرورى أن ننتظر مجىء الأعوام ١٧٢٠ كما قلنا من قبل (٤٠٦) لنرى فى فرنسا بداية تحرر الرأسمالية التجارية من ألوان السيطرة الأجنبية، وهو ما تحقق عندما ظهرت طائفة من التجار الفرنسيين الكبار كانت على مستوى الاقتصاد العالمى. وما ينبغى أن نبالغ فى التقدير ففى بوردو التى شهدت نماء تجارياً ضخماً مثيراً للاهتمام يحدثنا شاهد من نهاية القرن الثامن عشر أن الكافة كانوا يعرفون « أن ما يزيد على ثلث التجارة كان فى قبضة الهولنديين».



٢٤ - علاقات بوردو بموانىء أوروبا

المتوسط السنوى للشحنات بالطن المصدرة من بوردو من عام ١٧٨٠ إلى عام ١٧٩١. وتظهر هيمنة الشمال واضحة جلية فى مجال التجارة هذا الذى كان يتم بخاصة تحت العلم الهولندى. فى عام ١٧٨٦ كانت السفن الـ ٢٧٣ القادمة من فرنسا إلى أمستردام هولندية كلها كما يتضح من بيان القنصل الفرنسى دى ليرونكور de Lironcourt . كانت الشحنات تتكون خاصة من النبيذ والسكر والبن والنيلة. وكانت تعود بشحنات من الخشب والغلال. (عن Paul Butel, Les aires commerciales européennes et coloniales de Bordeaux.)

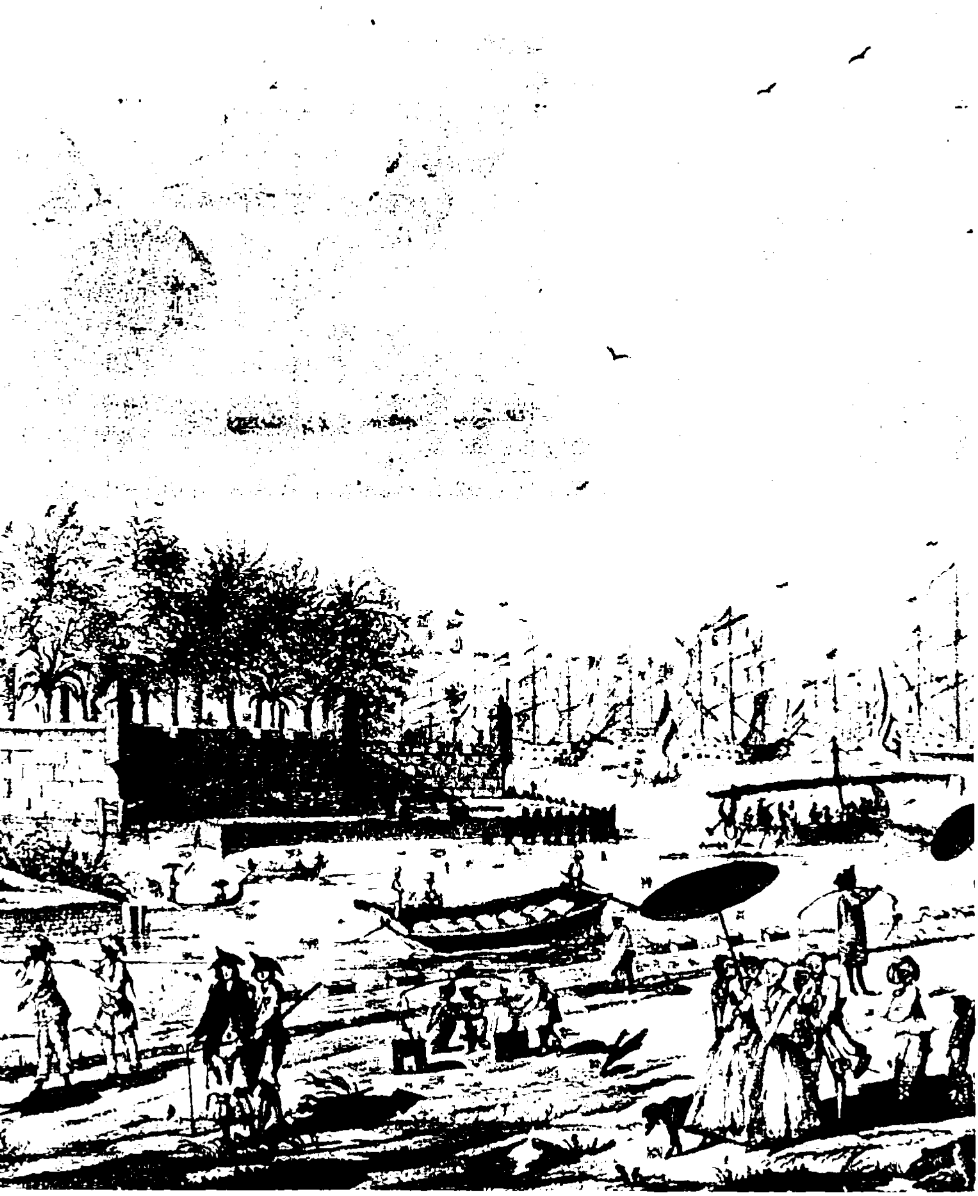
انجلترة

وهولندة

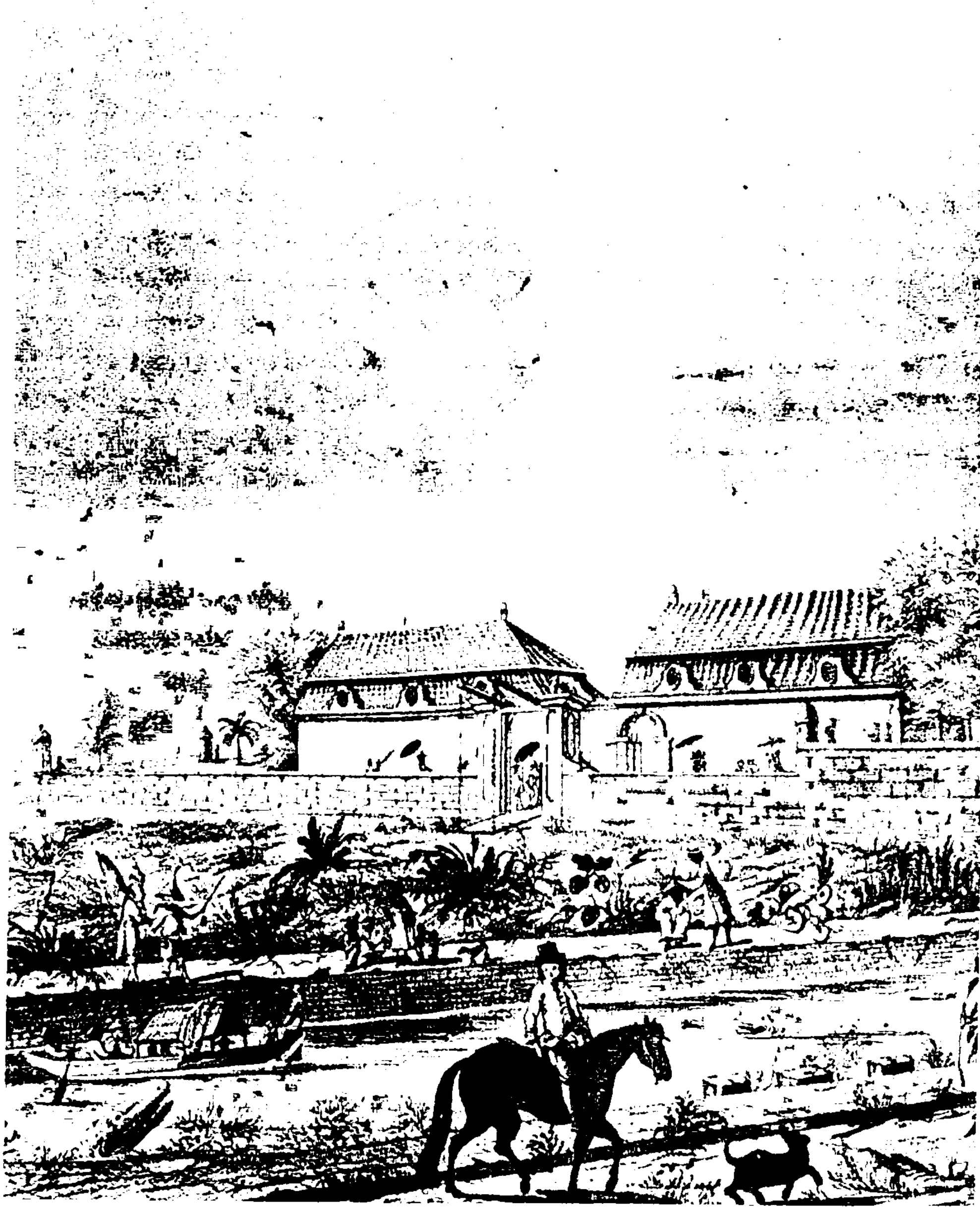
بدأت ردود فعل انجلترة للتصدى لتعديات هولندة منذ وقت مبكر. ولنذكر لائحة الملاحة التى أصدرها كرومويل فى عام ١٦٥١ والتى أكدها تشارلس الثانى فى عام ١٦٦٠. كذلك لنذكر أن انجلترة خاضت أربع مرات متتاليات غمار حروب عنيفة ضد الأقاليم المتحدة [الهولندية] من عام ١٦٥٢ إلى ١٦٥٤ ؛ ومن ١٦٦٥ إلى ١٦٦٧ ؛ ومن ١٦٧٢ إلى ١٦٧٤ ؛ ومن ١٧٨٢ إلى ١٧٨٣. وكانت كل حرب تترك فى هولندة أثرها. وفى الوقت نفسه تطور فى انجلترة إنتاج قومى مزدهر متعاظم الشأن فى ظل إجراءات حماية صارمة، كان بطبيعة الحال يقوم شاهداً على أن الاقتصاد الإنجليزى كان أكثر توازناً من الفرنسى، وأقل حساسية للقوى الخارجية، وأن الهولنديين كانوا يحتاجون إلى إنتاج الإنجليز أكثر من احتياجهم إلى إنتاج الفرنسيين، وكان الهولنديين يمالئون الإنجليز دائماً لأن موانئهم كانت تمنح سفنهم الحماية الفضلى عندما يسوء الجو.

ولكن لا نَظُنَّن أن انجلترة أفلتت من القبضة الهولندية. وينبه تشارلس ويلسون (٤٠٧) أن كل هولندى واع كان يجد حيلة للالتفاف حول بنود لائحة الملاحة ؛ وعندما عقد اتفاق السلام فى بريدا Breda فى عام ١٦٦٧ وتضمن فرض حظر على هولندا، لم يكف الهولنديون عن السعى حتى أُدخلت عليه تعديلات خففت من غلواء الحظر المفروض. كانت لائحة الملاحة تحظر على كل مركب أجنبية أن تحمل إلى انجلترة بضائع ليست من إنتاج موطنها، فقد جرى الاتفاق فى عام ١٦٦٧ على أن تعتبر «بمثابة هولندية» البضائع التى تُنقل عن طريق نهر الراين أو التى يتم شراؤها فى فرنكفورت أو لايبتسيج والتى يتم تخزينها فى أمستردام بما بها المنسوجات التيلية الألمانية بشرط أن تبيَّض فى هارلم. أضف إلى هذا أن البيوت التجارية الهولندية الكبيرة كانت لها فروعها فى لندن: من أمثال فان نك van Neck وفان نوتن van Notten ونوفڤيل Neufville وكليفورد Clifford وبارينج Baring وهوپه Hope وفان لينيپ van Lennep (٤٠٨). واتصلت أسباب الود والمجاملات بين الإنجليز والهولنديين، وكانت الرحلات تقوم من أجل دعمها ذهابا وإياباً، كما كانت الهدايا تروح وتجىء، نذكر منها: أبصال زهور التوليب والياسنت، ودنان نبيذ الراين، وطرود الچامبون، وخمور الچين الهولندية المقطرة المعطرة بحب العرعر... بل إننا نجد شركات انجليزية تكتب مراسلاتها باللغة النيدرلندية.

كانت تجارة الوساطة الهولندية تسلك هذه الطرق وتدخل من هذه الثغرات وتتوسل بهذه العلاقات، فكانت تمارس نشاطها، وتدخل إلى الجزيرة البريطانية وتخرج، وظلت على هذه الحال على الأقل حتى عام ١٧٠٠، بل ربما حتى عام ١٧٣٠. كانت فى رحلات الدخول إلى



باتافيا. المرفا وقصرالماء. رسم من أعمال ی. راخ J. Rach يرجع إلى عام ١٧٦٤. (أطلس فان شتولك
(Atlas van Stolk



انجلترة تحمل الفراء والجلود والقطران والخشب وعنبر روسيا والبلطيق، والأقمشة التيلية الألمانية المتازة المبيّضة فى هولندة والتى كان شباب المتأنقين فى لندن يقبلون عليها فى القرن الثامن عشر ليصنعوا منها القمصان، وكان آباؤهم يكتفون باتخاذ كنارات وياقات وأساور منها يُحَلُّون بها التيل الإنجليزى الأكثر خشونة (٤٠٩). وفى رحلات الخروج من انجلترة كان الهولنديون يشترون كمية كبيرة من منتجات المستعمرات فى المزادات التى كانت تقيمها شركة الهند الشرقية؛ وكانوا كذلك يشترون الكثير من التبغ والسكر، وربما اشتروا القمح والقصدير، وكميات هائلة «تفوق الوصف» من الأقمشة الصوفية- يقول دانيل ديفو فى عام ١٧٢٨(٤١٠) إن ثمنها كان يربو على مليونين من الجنيهات الاسترلينية - كانت تخزن فى روتردام وأمستردام ليعاد تصديرها من هناك إلى ألمانيا خاصة (٤١١). هكذا ظلت انجلترة ردحاً من الزمن فى براثن لعبة التخزين النيدرلندية، بل لقد ذهب مؤلف كتيب نقدى ساخر فى عام ١٦٨٩ إلى حد القول: «كل تجارنا فى طريقهم ليصبحوا وكلاء للهولنديين»(٤١٢).

ومن المؤكد أننا إذا قمنا بدراسة مكثفة سنكتشف العلاقات الفعالة - وبخاصة تلك التى يخلقها الائتمان والشراء مقدماً- التى مكنت المنظومة النيدرلندية من النمو والازدهار فى انجلترة بل مكنتها من التوسع فى كل اتجاه ردحاً من الزمن. وقد اكتشف الإنجليز، كما اكتشف الفرنسيون، ما أذهلهم وهو أن منتجاتهم كانت تباع أحياناً فى أمستردام بأسعار أقل من أسعارها فى بلادها التى تنتجها.

ولم تبدأ المنظومة التجارية النيدرلندية فى التدهور فى أوروبا إلا ابتداء من عام ١٧٣٠ بعد أن كانت قد شهدت خمسين سنة من النشاط الجديد من عام ١٦٨٠ إلى عام ١٧٣٠(٤١٣). ولم يبدأ التجار النيدرلنديون إلا فى النصف الثانى من القرن يجهرون بالشكوى من أنهم «لم تعد تتاح لهم فرص للدخول فى العمليات المالية الحقيقية فى التجارة ومن أنهم أصبحوا مجرد وكلاء فى عمليات النقل البحرى والشحن» (٤١٤). وهذه عبارة لا نجد أفضل منها فى التعبير عن انقلاب الحال رأساً على عقب. فهذه هى انجلترة قد تحررت فى هذه الأثناء من الربقة الأجنبية وتهيأت لتمسك بصولجان العالم.

بلغت انجلترة هذا الشأو الذى بلغته منتفعة من تراجع هولندة تجارياً، فقد أتاح لها هذا التراجع تحقيق ما كانت تحتاج إليه أشد الاحتياج إبان القرن السابع عشر وهو تدبير قروض تستعين بها الدولة فى تنفيذ سياساتها. فقد ظل الهولنديون دائماً يرفضون أن يقرضوا الدولة الإنجليزية ما تطلبه من أموال، متعللين بأن الضمانات المعروضة لا ترضيهم. وتغير الوضع عندما وافق البرلمان الإنجليزى فى العقد الأخير من القرن من ناحية المبدأ على إنشاء صندوق تصب فيه طائفة من الضرائب الخاصة يكون ضامناً للقروض التى

تقترضها الدولة ولدفع الفوائد المستحقة. حينذاك فتح الهولنديون خزائنهم وقدموا منها عن سعة مبالغ تزايدت مع الأعوام شيئاً فشيئاً. كانت سندات الدين الإنجليزية تتيح لهم استثماراً مريحاً وفائدة أعلى مما كانوا يجدون فى هولندة وكان يجدون فى هذه السندات أوراقاً للمضاربة هشت إليها بورصة أمستردام؛ ويهمنا أن نلاحظ أن كل هذه الحوافز التى وجدها التجار النيدرلنيون فى انجلترة لم يكونوا ليجدوها فى فرنسا.

هكذا اتجهت إلى انجلترة رؤوس الأموال الفائضة التى جمعها كبار التجار الهولنديون، وشاركت مشاركة واسعة جداً إبان القرن الثامن عشر كله فى تغطية القروض التى طلبتها الدولة الإنجليزية، واشتغلت بالمضاربة على الأوراق المالية الإنجليزية الأخرى من قبيل أسهم "شركة الهند"، و"شركة بحر الجنوب South Sea Company" أو "بنك انجلترة". كانت الجالية النيدرلندية فى لندن أكثر عدداً وأكثر ثراءً من أى وقت مضى. وكان أفراد الجالية يلتقون فى الكنيسة النيدرلندية Dutch Church، على نحو يشبه ما كان أبناء جنوة يفعلونه فى بالرمو حول كنيسة سان جورجو. فإذا أضفنا إلى التجار النيدرلنديين المسيحيين – وكانوا فى كثير منهم من البروتستانت الألمان الذين لاذوا بأمستردام – التجار اليهود الذين كانوا يكوّنون جالية أخرى كبيرة، وإن قل عددها عن الجالية المسيحية، وجدنا أنفسنا حيال ما يشبه التغلغل الهولندى أو الغزو الهولندى (٤١٥).

كان هذا هو إحساس الإنجليز تجاه هذه الجالية، ويرى تشارلس ويلسون (٤١٦) فى هذه الجالية ما يفسر «خوف» الإنجليز من القروض ومن الديْن العام الذى كان يلوح لهم كأنه وضع مقادير البلاد فى قبضة الأجانب. أياً كان الأمر فإن انسياب الأموال النيدرلندية قد بث الحياة فى الائتمان الإنجليزى. كانت انجلترة أقل ثراء من فرنسا، ولكن نظام الائتمان فيها كان أكثر «بريقاً» – على حد قول پينتو – ولهذا حصلت دائماً على المال الذى احتاجت إليه، بالكمية المطلوبة وفى الوقت المطلوب. وكانت تلك ميزة هائلة!

أما المفاجأة التى فوجئت بها هولندة بين ١٧٨٢ و١٧٨٣، فكانت عنف الدولة الإنجليزية فى التحول ضدها، فقد انقلبت عليها وطرحتها أرضاً. ولكن ألم تكن هذه النهاية متوقعة؟ فما دخلت هولندة القرن الثامن عشر حتى وجدت نفسها قد تركت السوق الإنجليزية القومية تغزوها والبيئة الاجتماعية فى لندن تغريها حيث كان كبار التجار الهولنديون يتنعمون، ويربحون ويتلهون بما تحظره عليهم أمستردام بقيمها الصارمة. لقد لعبت هولندة فى مباراتها الواسعة بورقة عجيبة، ورقة ظلت تكسب ثم خسرت فجأة.

هل من الممكن عندما ننظر عن كثب إلى الرحلات الأولى التى قام بها النيدرلنديون إلى الجزر المحيطية أن نلاحظ شيئاً مختلفاً كل الاختلاف؟ هل نكتشف شيئاً من قبيل نشوء شىء من العدم، شىء يتمثل فى عملية هيمنة ما تلبث أن تتكثف؟

نلاحظ ثلاثة مراحل ينقسم إليها التغلغل الهولندى الأول فى آسيا، هى بصفة عامة مراحل كل تغلغل أوروبا. هذه المراحل تبينها مورلاند W. H. Moreland منذ وقت طويل وكتب عنها فى عام ١٩٢٣ (٤١٧). المرحلة الأولى: سفينة تجارة على هيئة البازار المتنقل أو البائع الجوال المتوسع ؛ المرحلة الثانى: المشغل أو الوكالة التى تعتبر بمثابة امتياز فى داخل البلد أو فى داخل السوق ؛ المرحلة الثالثة : احتلال الأراضى أو الاستعمار. مَثَّلُ المشغل أو الوكالة: ماكاو ؛ ومثل احتلال الأراضى: باتافيا التى بدأ بها استعمار جاوة ؛ أما البازار المتنقل فلدينا فى السنوات الأولى من القرن السابع عشر أمثلة عديدة نحتار فى الاختيار من بينها.

نذكر على سبيل المثال سفن پاول فان كيردن Paul van Caerden الأربع التى أرسلتها إلى الهند الشرقية من ١٥٩٩ إلى ١٦٠١ (٤١٨) الشركة المبدئية voorkompanie(٤١٩) شركة برابانت الجديدة، ولم يعد منها إلى الوطن إلا اثنان. نزلت السفن أول ما نزلت فى ٦ أغسطس ١٦٠٠ بانتام، وجدت هناك عدداً هائلاً من السفن الهولندية، وهو ما يعنى عدداً هائلاً من المشترين، فقد اتجهت سفينتان إلى ميناء پاسامانس Passamans الصغير الذى قيل عنه إنه يزخر بالفلفل، ولكن الباعة هناك كانوا من اللصوص وكانت ظروف الملاحة خطيرة. وتقرر دون ما تردد تحويل الاتجاه إلى أتجه Atjeh (آخم Achem) على الطرف الغربى من سومطرة. ووصلت السفينتان إلى هناك فى ٢١ نوفمبر ١٦٠٠. ما أكثر الوقت الضائع! كانوا قد أمضوا ٧ أشهر و١٥ يوماً فى الطريق من تيكسيل إلى بانتام، ثم أمضوا ٣ أشهر و١٥ يوماً ليلتقوا فى الميناء الذى ظنوه مثالياً. ولكن الواقع الذى طالعهم كان مختلفاً، فقد تبينوا أنهم ألقوا بأنفسهم فى فم الذئب، فقد كان ملك آخم خبيثاً واسع الحيلة، استدرجهم وأخذ منهم ألفاً من الپياسترات الثمانية Pesos de a ocho ثم أخذ يلعب بهم على راحته. وقرر الهولنديون أن تكون لهم اليد العليا فلاذوا بسفنهم وقاموا بعملية استولوا بها على تسع سفن تجارية كانت فى الميناء، ثلاث منها محملة بالفلفل، أحكموا حراستها. ودخلوا فى مفاوضات مع الملك، وأحرقوا سفينتين من الغنيمة دلالة على عريكة لا تلين، ولكنهم آثروا أن يغادروا الميناء الذى أساء وفادتهم فى ليلة ٢١ إلى ٢٢ يناير من عام ١٦٠١. وكانوا قد ضيعوا شهرين آخرين فى تلك المياه الاستوائية الخطيرة التى اخترم فيها السوس خشب سفنهم. ولم يكن هناك حل آخر سوى العودة إلى بانتام التى وصلوها فى ١٥ مارس بعد أن مخروا عباب البحر سبعة أسابيع أخرى. ولم يلقوا فى بانتام عُسراً، بل وجدوا بانتام أشبه شىء بڤينيسيا الجزر المحيطية. ووصلت فى الوقت نفسه سفن هولندية رفعت الأسعار، ولكن السفينتين تحملتا بالبضائع ونشرتا القلوع وشقتا عباب البحر من جديد فى ٢٢ أبريل فى اتجاه أوروبا (٤٢٠).

من هذه الخبرة تظهر لنا الصعوبة التى واجهها هؤلاء فى الدخول إلى عالم معقد يختلف أشد الاختلاف عن أوروبا، لم تحط به المعرفة بعد، والدخول إلى داخل دائرة، ناهيك عن الهيمنة عليها. ما يكاد الإنسان ينزل فى عاصمة تجارية مثل بانتام حتى يقبل عليه الوسطاء الذين ينتظرون القادمين الجدد ويهيمنون عليهم. ولم يبدأ هذا الوضع فى التغير من الضد إلى الضد إلا عندما أصبح الهولنديون سادة تجارة التوابل فى جزر المولوكو. كانت إقامة هذا الاحتكارهى الشرط الأول للتغلغل فى حلقات شبكات هذه التجارة، والدخول فيها على هيئة الطرف صاحب الامتيازات الذى لن يلبث أن يصبح طرفاً بلا محيص عنه. وربما كان الخطأ الأكبر الذى ارتكبه الاستغلال الهولندى هو أنه أراد أن يقبض فى الشرق على كل الخيوط فى يده، مسيطراً على الإنتاج، مخرباً التجارة المحلية، منزلاً الفقر والهلاك بالسكان الوطنيين – فذبح الدجاجة التى تبيض بيضاً من ذهب.

هل نستطيع التعميم؟

الأمثلة التى أوردناها أمثلة متفرقة استكشافية، لا نقصد بها إلا إلى رسم صورة عامة، وبيان كيفية عمل العالم الاقتصادى انطلاقاً من المنطقة المركزية التى تتميز بقوة نشبهها بالجهد العالى وتعتورها أيضاً ألوان من الضعف والمجاملة. ولا يمكن أن يحقق العالم الاقتصادى النجاح إلا إذا كانت له علاقاته واتصالات المنتظمة، على نحو أو آخر، بالمستويات الاقتصادية الدنيا والمغلوبة على أمرها.

أما الارتباط بأوروبا، أى بقوى الدرجة الثانية التى تحيط بقمة العالم الاقتصادى، فإنه كان يتحقق تلقائياً وبدون عنف بالغ، حيث تشدها الجاذبية وآلية التجارة ولعبة رؤوس الأموال والائتمان، وهى تكفى لتحقيق الارتباط والحفاظ عليه. وإذا نظرنا إلى التجارة الهولندية فى مجموعها وجدنا أوروبا تمثل أربعة أخماسها؛ ولم تكن أصعدة ما وراء البحار على شهرتها أكثر من ركيزة. كان وجود البلاد المقهورة، البلاد المجاورة والمطورة، التى قد تدخل حلبة المنافسة، هو السبب فى بث الحرارة والفعالية فى المركز، وهذا موضوع تحدثنا عنه من قبل. وإذا لم تكن الصين قد أصبحت عالماً اقتصادياً متفجر القوة فلم يكن السبب فى ذلك فقط سوء اختيار المركز، وإنما كان أيضاً – وهو ما يصل بنا إلى نفس النتيجة – عدم وجود منطقة شبه أطرافية تتسم بقدر من القوة يكفى لشحن المنطقة المركزية؟

أياً كان الأمر فمن الواضح أن المنطقة الأطرافية الحقيقية، على الهامش الأقصى، لا يمكن إحكام القبضة عليها إلا بالقوة والقهر والإرغام على الطاعة.. ولماذا لا نستخدم كلمة الاستعمار معتبرين الاستعمار – على الماشى – خبرة من الخبرات القديمة، أو البالغة

القدم؟ مارست هولندة الاستعمار فى سيلان وفى جاوة؛ وابتكرت إسبانيا الاستعمار فى أمريكا الإسبانية ؛ واستخدمت انجلترة الاستعمار فى الهند... بل إننا عندما نرجع إلى الوراء إلى القرن الثالث عشر نجد فى الأطراف القصوى من المناطق القابلة للاستغلال أن البندقيةوچنوة كانتا من القوى الاستعمارية. مارست چنوة الاستعمار فى كافا وكيو؛ ومارست البندقية الاستعمار فى قبرص وكريت وكورفو. أما كان ما مارسته چنوة والبندقية هيمنة مطلقة إلى أقصى حد ممكن فى ذلك الزمان؟

أفول نجم
أمستردام

استعرضنا ملف الهيمنة الهولندية، ورأينا تاريخ أمستردام البراق الرائع يفقد بريقه فى الهزيع الأخير من القرن الثامن عشر، ولم يكن فقدان البريق إلا أفولاً، لم يكن تدهوراً بالمعنى الكامل الذى يقصده المؤرخون عندما يستخدمون الكلمة التى لم تسلم من سوء الاستخدام. وليس من شك فى أن أمستردام نزلت عن مكانها للندن، كما نزلت البندقية عن مكانها لأنتڤرپن من قبل، وكما ستنزل لندن لنيويورك عن مكانها من بعد. ولكن أمستردام استمرت تعيش حياتها وتحقق الربح ولا تزال إلى اليوم قلعة من قلاع الرأسمالية العالمية.

رؤوس الأموال الهولندية فى عام ١٧٨٢

قدرها المقيم العام ڤان در سپيجل van der Spieghel بمليار جولدن مستثمرة على النحو التالى:

قروض خارجية للدول	٣٣٥ مليون	انجلترة	٢٨٠
		فرنسا	٢٥
		دول أخرى	٣٠
قروض استعمارية	١٤٠		
قروض داخلية (للأقاليم والشركات والإمارات	٤٢٥		
تجارة الكمبيالات	٥٠		
الذهب والفضة والجواهر	٥٠		

فى: Y. de Vries, Rijkdom der Nederlanden, 1927

فى القرن الثامن عشر نزلت أمستردام عن بعض امتيازاتها التجارية لهامبورج ولندن بل وباريس، ولكنها كانت تدبر لنفسها امتيازات أخرى، وتبقى على عدد من مساراتها التجارية وتضمن لبورصتها نشاطاً كاملاً. وكان منهاج قبول الأوراق المالية المحولة سبباً من أسباب تعاظم دورها المصرفى ليواكب النمو الهائل الذى شهدته أوروبا والذى قامت بتمويله بوسائل عديدة، وبخاصة فى وقت الحرب بقروض تجارية طويلة المدى، وعمليات التأمين البحرى وعمليات إعادة التأمين. حتى إن الناس كانت تقول فى بوردو فى أواخر القرن الثامن عشر إن الكافة تعرف أن ثلث تجارة المدينة يعتمد على القروض الهولندية [٤٢١]. وكانت أمستردام تحقق أرباحاً عالية من القروض التى قدمتها إلى الدول الأوروبية وأثقلت بها عليها أى إثقال. ولقد بين ريشارد ت. راپ Richard T. Rapp[٤٢٢] أن البندقية التى أفل نجمها فى القرن السابع عشر تمكنت عن طريق تدابير وتحويلات وأحابيل استغلالية جديدة أن تحفظ مستوى الناتج المحلى الإجمالى على الدرجة العالية التى كان عليها فى القرن السابق، وينصح بالحرص فى الحكم على ما تعانيه المدينة من خسارة. ويمكن أن نأخذ بالحرص نفسه عند تقييم ما كان يجرى فى أمستردام. أدى تزايد الحركة فى بنك أمستردام إلى ظهور بدايات فساد وطفرة ألمت برأس المال ؛ وانغلقت الطبقة الأوليجاركية الاجتماعية على نفسها وانسحبت من التجارة النشيطة، كما حدث فى البندقية وجنوة، وسعت إلى التحول إلى مجتمع من المقرضين الذين يعيشون على مردود سنداتهم، ويتحرون كل ما يضمن امتيازاتهم الهادئة، بما فى ذلك الحفاظ على نظام الوالى فى الأقاليم المتحدة. وربما لام الإنسان هذه الحفنة من أصحاب الامتيازات على الدور الذى يقومون به على الرغم من أنهم ليسوا فى كل الأحوال هم الذين اختاروه؛ على أية حال كانت حساباتهم وتقديراتهم فوق اللوم لأنهم اجتازوا بسلام هوجة الثورة والإمبراطورية، وظلوا يحتفظون بوضعهم كما يقول بعض المؤلفين الهولنديين حتى عام ١٨٤٨ [٤٢٣]. كذلك نلاحظ :الانتقال فى الحياة الاقتصادية من المهام البدائية التى توشك أن تكون من قبيل أعمال الخير والبر إلى عمليات المال البالغة التعقيد. ولكن أمستردام لم تكن تمسك وحدها بزمام قَدَرِها، بل كانت فى قبضة قَدَرٍ يتجاوز ما يمكنها تحمل مسئولياته: إنه قَدَرُ كل رأسمالية مهيمنة نراه يسير فى خط مرسوم ظاهر للعيان لاحظناه منذ قرون، منذ أسواق شامپانيا الموسمية؛ فالرأسمالية تندفع بنجاحها إلى نوعيات من الممارسات ومن الألاعيب المالية لم يكن فى مقدور الاقتصاد فى مجموعه أن يلحق بها، أو كان الاقتصاد فى مجموعه يُمنع من المشاركة فيها. وإذا نحن بحثنا عن أسباب ودوافع انحسار أمستردام، فإننا نوشك فى نهاية التحليل أن نصل إلى نفس الحقائق العامة التى تنطبق على جنوة فى مطلع القرن السابع عشر، وعلى أمستردام فى مطلع القرن الثامن عشر وربما فى أيامنا هذه على الولايات المتحدة الأمريكية التى تلعب بالعملة الورقية والائتمان لعبة تتناهى إلى حدود خطيرة. هذا هو على الأقل ما يوحى

بإجراء دراسة للأزمات التى توالت على أمستردام إبان النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

أزمة ١٧٦٣

وأزمة ١٧٧٢ - ١٧٧٣

وأزمة ١٧٨٠ - ١٨٨٣

تعرضت المنظومة الهولندية الواسعة ابتداء من السنوات حول ١٧٦٠ لعدة أزمات حادة أصابت الحياة الاقتصادية بالشلل، وكانت أزمات متشابهة تلوح كأنها ترتبط بأزمات ائتمانية. ويبدو أن كمية الأوراق المالية كانت قد نعمت باستقلال ذاتى بالقياس إلى الاقتصاد فى مجموعه وإن ظلت هناك حدود لا سبيل إلى تجاوزها. كان القنصل الفرنسى مايبه دى كليرون Maillet du Clarion، القنصل الفرنسى الثاقب الملاحظة فى أمستردام، يعيش الأزمة، قد أحس بوجود هذه الحدود التى لا ينبغى تجاوزها، فكتب فى يوم ١٨ يناير من عام ٧٧٣ يقول إن الحركة فى سوق لندن «مضغوطة» مثل الحركة فى سوق أمستردام مما يدل على أن هناك حداً فى كل مجال ينبغى على الإنسان أن يرجع أدراجه عندما يبلغه»(٤٢٤).

أقرب الظن أن هذه الأحداث تولدت عن عملية واحدة متكررة، بسيطة، بل بالغة البساطة، يدور حولها السؤال التالى: هل إذا زادت الأوراق المالية عن حد معين تتجاوز قدرة الاقتصاد الأوروبى على استيعابها فتصيبه بالاضطراب وتصبح - على فترات منتظمة - عبئاً ثقيلاً عليه يود أن يلقيه عن كاهله؟ هذا الاضطراب الناجم عن اختلال التوازن تكرر على فترات منتظمة كل عشر سنوات: ١٧٦٣ ثم ١٧٧٢-١٧٧٣ ثم ١٧٨٠-١٧٨٣. ومن يقين أن الحرب لعبت دورها فى الأزمة الأولى والأزمة الثالثة: فالحرب من طبيعتها إحداث التضخم، فهى تعرقل الإنتاج، وما تكاد تنتهى حتى يبدأ تسديد الحساب وإعادة التوازن الذى أصابته بالاختلال. أما الأزمة الثانية ١٧٧٢-١٧٧٣ فلم تكن لها علاقة بحرب. هل نحن حيال أزمة من أزمات العهد القديم، التى كانت تنجم عن تراجع الإنتاج الزراعى تراجعاً يجر وراءه نتائج تصيب الأنشطة الاقتصادية فى مجموعها؟ بهذا تكون أزمة عادية؟ والحقيقة أن أوروبا عانت من عام ١٧٧١ إلى عام ١٧٧٢ من محاصيل زراعية سيئة سوءً رهيباً. ولدينا خبر من لاهاى بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٧٧٢ يسجل حدوث قحط فى النرويج «بلغ من الفظاعة [...] حد أن الناس كانوا يطحنون قلف الشجر ويصنعون منه بديلاً لدقيق الجاودار» ومثل هذا القحط الفظيع حدث فى مناطق مختلفة من ألمانيا. (٤٢٥) هل كانت هذه الأزمة العارمة التى زادت من عنفها نتائج المجاعة الفظيعة التى تنزلت على الهند فى هاتين السنتين ١٧٧١ - ١٧٧٢، فأحدثت الارتباك دفعة واحدة فى آليات شركة الهند الشرقية East India Company؟

كل هذه العناصر لعبت دورها ما فى ذلك شك، ولكن أليس الأقرب إلى الصواب أن يكون المحرك الرئيسى فى هذه الحالات وفى غيرها هو أزمة ائتمانية تعود على فترات متساوية، بإيقاع منتظم ؟ أياً كان الأمر فإننا نلاحظ فى كل مرة تحدث فيها أزمة من هذه الأزمات أن النقود السائلة تشح وأن نسبة الخصم ترتفع ارتفاعات مفاجئة قل تصل إلى مستويات لا سبيل إلى احتمالها وربما بلغت ١٠ أو ١٥ ٪ ؛ ونحن لا نعرف إن كانت هذه الظواهر هى سبب الأزمة أما نتيجة لها.

وكان المعاصرون يربطون دائماً هذه الأزمات بحالة إفلاس ضخمة تستهلها، فى أغسطس من عام ١٧٦٣ (٤٢٦) أشهر إفلاس نوفڤيل Neufville؛ فى ديسمبر ١٧٧٢ أشهر إفلاس كليفورد Clifford (٤٢٧)؛ وإفلاس فان فيريلينك van Faerelink فى أكتوبر من عام ١٧٨٠ (٤٢٨). وليس من شك فى أن هذه المنهاج فى النظر إلى الأشياء على ما يتسم به من بديهية لا يصل إلى حد إقناعنا. لا نقول إن مبلغ الخمسة ملايين جولدن فى حالة إفلاس كلفورد، ومبلغ الستة ملايين فى حالة نوفڤيل مبالغ هينة، بل كانت مبالغ لها وزنها لعبت دورالمفجِّر الذى هدم الثقة فى بورصة أمستردام هدماً عنيفاً. ولكن هل يصدق أحد أن آلية الأزمة ما كانت ستتحرك وتنتشر انتشاراً عاماً لو لم يكن نوفڤيل قد قام بعمليات خاسرة هائلة فى ألمانيا، ولو لم يكن كليفورد قد تورط فى عمليات مضاربة مجنونة فى بورصة لندن على أسهم شركة الهند الشرقية، ولو لم يكن العمدة فان فيريلينك قد قام بعمليات خاسرة فى منطقة البلطيق؟ فى كل مرة كانت الصدمة الأولى المتمثلة فى الإفلاسات الضخمة تهدم أركان منظومة توشك على الانهيار. لهذا فمن الخير توسيع مجال الملاحظة فى الزمان والمكان، ومقارنة الأزمات بوضعها الواحدة بجوار الأخرى، لأنها تتتابع، ولأنها تبين مسار انحسار هولندة الواضح، وأخيراً لأنها تتشابه وتتباين ولا يتم تفسيرها على نحو أفضل إلا عندما تقارَن بعضها بالبعض.

أما إنها تتشابه، فلأنها أزمات ائتمان حديثة، وهذا هو ما يميزها تمييزاً مطلقاً عن الأزمات التى عرفت باسم أزمات العهد القديم (٤٢٩) وهى الأزمات التى كانت تضرب بجذورها فى الاقتصاد الزراعى والصناعى وما يشمله من إيقاعات وعمليات.. أما الأزمات التى ابتليت بها أمستردام فكانت تختلف عن أزمات العهد القديم اختلافاً حاداً! ويرى تشارلس‌ويلسون (٤٣٠) أن أزمة عامى ١٧٧٢ - ١٧٧٣ كانت أشد حدة وعمقاً من أزمة عام ١٧٦٣، وهو على حق. ولكن أما كانت أزمة ١٧٨٠ - ١٧٨٣ أكثر حدة من كليهما؟ ألا نتبين أن الفترة من ١٧٦٣ إلى ١٧٨٣ شهدت تزايداً فى الحدة واشتداداً فى الاضطراب الذى ألم بهولندة، كان هناك تصاعد على فترتين كل منهما عشر سنوات، كانتا تمثلان تحولاً فى الإطار الاقتصادى الأساسى؟

جاءت الأزمة الأولى، أزمة ١٧٦٣، بعد حرب السنوات السبع التى استمرت من عام ١٧٥٦ إلى عام ١٧٦٣، والتى كانت بالنسبة لهولندة التى لزمت الحياد فترة ازدهار تجارى مذهل. فبينما كانت الحرب تدور رحى عداواتها «كانت هولندة تستأثر وحدها تقريباً [...] بكل تجارة فرنسا، وتجارة أفريقيا وأمريكا خاصة وهى تجارة كانت فى حد ذاتها هدفاً هائلاً، تزايدت أرباحها بنسبة مائة فى المائة، بل ربما بلغت مائتين فى المائة. [...] ولقد حقق غير قليل من كبار الهولنديين الثراء الواسع على الرغم من أنهم فقدوا عدداً كبيراً من سفنهم، استولى عليها الإنجليز، وكانت قيمة الخسارة تربو على مائة مليون جولدن[٤٣١]. ولكن هذه النهضة التى نهضتها تجارة هولندة تطلبت منها عمليات ائتمان هائلة، وتعاظم مرتبك لقبول الكمبيالات المحولة، وتسديد الكمبيالات التى حلت مواعيدها بإصدار كمبيالات جديدة مسحوبة على بيوت مالية جديدة، بالإضافة إلى عمليات المالية التى عرفت باسم خيالة الكمبيالات المتواترة [٤٣٢]. وهذا رجل أحسن تقدير الأمور يقول:«لم يدخل فى صفقات كبيرة من التجار إلا من جانبوا الحيطة» [٤٣٣]. هل هذه هى الحقيقة؟ كيف أمكن الذين أخذو أنفسهم بالحيطة أن يفلتوا من قبضة من دولاب دورة المال؟ كانت هناك أنواع وأنواع من الائتمان، ائتمان طبيعى، ائتمان اضطرارى، ائتمان «وهمى»، أدت إلى قيام كمية هائلة من الأوراق المالية، «كانت من الضخامة بحيث قدرها حساب دقيق بما يجاوز خمسة عشر ضعف المال النقدى أو المال الحقيقى فى هولندة» [٤٣٤]. وحتّى إذا كنا أقل اطمئناناً إلى صحة هذا الرقم من مصدر المعلومة وهو رجل هولندى من أبناء ليدن، فالواضح أن كبار التجار الهولنديين كانوا يواجهون موقفاً عسيراً عندما تبينوا أن أولئك الذين سحبت الأوراق عليهم رفضوا السداد فجاة، أو على الأصح عجزوا عن السداد. لم يكن هناك مال نقدى، فحدثت الأزمة بسرعة وواكبتها سلسلة الإفلاسات، وأصابت الأزمة أمستردام وبرلين وهامبورج وألتونا وبريمن ولايبتسيج [٤٣٥] وستوكهولم [٤٣٦] وكذلك لندن أصيبت على نحو عنيف، جرتها السوق الهولندية إلى تحمل نصيبها. وهناك رسالة كتبها واحد من أبناء البندقية وأرسلها من لندن بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٧٦٣ [٤٣٧] ذكر فيها أنه سمع شائعات فى الأسبوع الماضى تقول: إن لندن أرسلت إلى هولندة مبلغاً ضخماً قوامه نصف مليون استرلينى «لمساعدة مجموعة من التجار» يتعرضون لصراخ المطالبين فى أمستردام.

ولكن هل من الصواب الحديث عن «المساعدة» إذا كان المقصود هو استرداد الهولنديين لرؤوس أموال استثمرت فى السندات الإنجليزية[٤٣٨]؟ ولما كانت الأزمة قد بدأت فى ٢ أغسطس عندما أفلس يوزف آرون Joseph Aron لعجزه عن الوفاء بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جولدن، والأخوان نوففيل Neufville لعجزهما عن الوفاء بستة ملايين جولدن، وتطلب وصول المبالغ القادمة من انجلترة شهراً، شهراً امتلأ بالشكوى والولولة والعويل واليأس والرجاء والتوسل والإلحاح... وتوالت الأحداث المثيرة: حالات إفلاس فى هامبورج على سبيل المثال.

من بينها إفلاس الكثير من التجار اليهود [٤٣٩] ٤ حالات إفلاس فى كوبنهاجن، ٦ فى ألتونا [٤٤٠]، ٣٥ فى أمستردام [٤٤١]، و«شىء لم يحدث من قبل وهو أن أموال البنك كانت فى مطلع هذا الأسبوع تقل بنصف فى المائة عن النقود» [٤٤٢]. فى ١٩ أغسطس بلغت حالات الإفلاس ٤٢ حالة [٤٤٣] ونحن نعرف من الآن الحالات القادمة و«الضحايا القادمين». وعندما رأى القنصل الروسى أولديكوب Oldecop الكارثة لم يتردد فى أن يذكر السبب من وجهة نظره وهو «ما استرسل إليه عدد من كبار التجار فى الشراهة الشديدة إلى الكسب فى الأسهم فى أثناء الحرب» [٤٤٤]. وكتب فى ٢ أغسطس: «ما يزال الناس يذهبون بالجرة إلى البئر فيغترفون منها إلى أن تنكسر. ولقد حدث ما توقعناه وخشينا منه منذ وقت طويل.»

وسرعان ما أصيبت البورصة بالشلل: «توقف العمل فى البورصة [...] فلم تعد هناك عمليات قبول تحويلات [٤٤٥] ولا كمبيالات ؛ لا تجرى معاملات فى أوراق؛ هناك حذر وتخوف فى كل ناحية» [٤٤٦]. لم يكن هناك من حل إلا التأجيل والاستمهال [٤٤٧]، وهو ما كان يسمى فى الأسواق prolongations. وهذا رجل ممن كانوا يرسمون الخطط يتحدث عن التأجيل والإمهال [٤٤٨] يعنى باختصار الحصول على تأخير الموعد، على التأجيل، على بعض الوقت يمكن أن تمنحه الدولة إلى أن تتصلح أحوال قنوات الدورة المالية. ولكن الخطأ الذى وقع فيه هو أنه تصور أن قرار الأقاليم المتحدة يمكن أن يكفى فى هذه الحالة، بينما كان المفروض أن يوافق كل الأمراء وأن توافق كل الدول فى أوروبا.

ولكن أما كان الحل الأمثل هو وصول عملات أو سبائك إلى أمستردام؟ كان آل نوفقيل – وغيرهم – قد أقاموا فى بيتهم الريفى قرب هارلم مصنعاً «لتنقية الفضة البروسية الرديئة التى أرسل إليهم منها من ألمانيا عدة ملايين فى براميل.». وكانت هذه النقود الرديئة بما حوت من شوائب هى التى أصدرها فريدريش الثانى إبان حرب السنوات السبع، جمعها تجار يهود محليون بالاشتراك مع تجار يهود من أمستردام [٤٤٩]. ولم يكن هؤلاء التجار اليهود الأمسترداميون يعملون إلا فى الكمبيالات، ولهذا رجتهم الأزمة رجة عنيفة، فسحبوا كمبيالات استناداً إلى هذه الفضة المباركة التى كانت ترد إليهم. وإليك ما كتبه قنصل نابلى فى لاهاى: «التاجران اليهوديان إفرايم وإيتسيج، وهما متعهدان لنقود ملك بروسيا أرسلا أول من أمس، أى فى ١٦ أغسطس من عام ١٧٦٣، ٣ ملايين جنيه تالر إلى هامبورج بعربات بريد ترافقها حراسة، وسمعتُ أن رجال مال آخرين يجلبون إلى هولندة كميات كبيرة من المال النقدى ليدعموا الائتمان لديهم.» [٤٥٠].

كانت حقنة المال النقدى هى الحل المناسب. ولنذكر أن بنك أمستردام منذ ٤ أغسطس، وعلى عكس قواعده المعهودة، تلقى «ودائع من سبائك الذهب والفضة» [٤٥١]، وكانت تلك طريقة لإدخال المعادن الثمينة الخام فى الدورة النقدية.

وليست بنا حاجة إلى الاستمرار فى متابعة هذه الأزمة العنيفة الشرسة التى لم تطح إلا بالبيوت التجارية الضعيفة، والتى طهرت السوق من المضاربين على الكمبيالات، وكانت فى مجموعها صحية ومفيدة، على الأقل بالنسبة إلى البؤرة الظاهرية التى انشق عنها هذا الزلزال المالى. ولكنها لم تكن صحية أو مفيدة بالنسبة إلى هامبورج حيث كان الميناء يعج بالسفن، قبل بداية أغسطس أى قبل الصاعقة التى أطاحت بنوفڤيل، وتنتظر أن تتحمل بشحناتها فلا تجد وتوشك أن تشق عباب البحر بحثاً عن عمل فى موانىء جديدة (٤٥٢) ؛ ولا بالنسبة إلى روتردام حيث قام «الحرافيش» منذ أبريل (٤٥٣) بهوجة و«اضطرت البورجوازية إلى أن تحمل السلاح لتفرق المتمردين». أما أمستردام التى يبدو أنها أفلتت من هذا الشغب ومن هذه الغُمَّة، فلما مرت العاصفة، قامت من عثرتها دون صعاب: «كان على التجار رجال المال أن يولدوا أو يظهروا من جديد، مثل طائر الفونيكس الخرافى، وأن ينفضوا عنهم الرماد، ويمكّنوا لأنفسهم ويلعبوا دور المقرضين حيال الأسواق التى ألم بها الخراب.»(٤٥٤)

فى عام ١٧٧٣ عندما انطلقت الشرارة بإفلاس كليفورد الذى أُعلن فى ٢٨ ديسمبر من عام ١٧٧٢ بدأت الأزمة من جديد، أوعادت، على النحو نفسه، والتتابع نفسه، والآلية ذاتها، وكأنما كان القنصل الروسى أولديكوب ينقل خطاباته التى كتبها قبل عشر سنوات. أصيبت البورصة فى هذه المرة أيضاً بالشلل. يكتب القنصل الروسى: «وتبع إفلاس بيت كليفورد وابنه إفلاس بيوت تجارية متعددة. وأوشكت شركة هورنيكا وهوجار وشركائهما التى تتولى كل عمليات فرنسا والسويد مرتين أو ثلاث مرات على الإفلاس. فى المرة الأولى أمكن بالليل جمع مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جولدن كان المطلوب دفعها فى اليوم التالى» ؛ فى المرة الثانية جاءت فى الوقت المناسب من باريس «عربة محملة بالنقود الذهبية [...] فقد قام السادة ريچى وريش وڤيلكيزون Rijé, Rich et Wilkiesons وهم وكلاء شركة فريدريك فى سان بطرسبرج، بإحضار الفضة البيضاء من انجلترة»، وكان الذهب الذى أتوا به من فرنسا قيمته مليون، والفضة التى جاءت من انجلترة قيمتها مليونان. أما شركة جريل Grill التى تتاجر تجارة واسعة مع السويد فقد توقفت عن الدفع لأنها لم تستطع تحويل الكمبيالات على آخرين. كذلك شركة سيزار ساردى وشركاه، وهى شركة قديمة قامت بصفقات عديدة لبلاط ڤيينا، لم تستطع التصدى للأزمة و«جرفها التيار» (٤٥٥). أما الإيطاليون الذين كانوا يفضلون اللهو على العمل فقد انخفضت أعمالهم فى الائتمان (٤٥٦) وجاءت الكارثة الحالية فعجلت بالنهاية. ومن بين البيوت التجارية تلك التى أفلست، على الرغم من متانة موقفها، فقد اهتزت أركانها لأنها فوجئت بما يجرى من انهيار عام. وهناك بيوت أوشكت على الإفلاس لو لم يتخذ إجراء عاجل لإنقاذها (٤٥٧). وقررت المدينة مرة أخرى أن تقدم معتمدة على البنك مبلغ مليونين من العملات الفضية بضمان كبار تجار المدينة لمساعدة أولئك الذين يحتاجون إلى

المال والذين يمكنهم تقديم ضمانات على هيئة بضائع أو سندات متينة. «ولم تؤخذ الكمبيالات المحولة حتى لو كانت مقبولة من البيوت التجارية البارزة، لأن مبلغ المليونين كان فى هذه الحالة مبلغاً ضئيلاً»[458]. ومن الواضح أن الإفلاس المثير النهائى الذى أطاح ببيت كليفورد، وهو بيت قديم يرجع تاريخه إلى مائة وخمسين سنة مضت، قد أحدث حالة من الارتياب العام وكانت طلبات الحصول على المال نقداً أكثر من السيولة المتوفرة.

ومن قائل إنها نفس النغمة التى ترددت فى عام ١٧٦٣. هذا هو ما ذهب إليه المعاصرون للأزمة. كانت أزمة قصيرة انتهت بسرعة، من نفس النمط، تتابعت على النحو المثير نفسه، منذ نهاية شهر يناير. ولكنها كانت أشد حدة من سابقتها، وهذه مشكلة وضّح تشارلس ويلسون[459] جوانبها الجوهرية، فلم يأت الحدث الحاسم أو الضربة الأولى فى هذه المرة من أمستردام، بل من لندن. كانت الكارثة التى أطاحت بكليفورد وشركاه هى انهيار أسهم شركة الهند الشرقية التى تعرضت لمواقف صعبة فى الهند، وفى البنغال خاصة. وجاء انخفاض أسعار الأسهم فى البورصة متأخراً تأخراً مفرطاً بالنسبة للمضاربين الإنجليز الذين كانوا يضاربون على الهبوط، وبالنسبة للمضاربين الهولنديين الذين كانوا يضاربون على الصعود. وانهار هؤلاء وأولئك جميعاً، وساعد على الانهيار أن المضاربين كانوا عادة يدفعون ٢٠٪ من سعر الأسهم التى يضاربون عليها ويغطون الباقى بالائتمان. وهكذا كانت خسائرهم هائلة.

واستتبعت الأزمة التى انطلقت من انجلترة تدخل بنك انجلترة، الذى توقف عن قبول تحويلات الكمبيالات المشكوك فيها، ثم توقف عن قبول كل الكمبيالات أياً كانت، وكانت تلك ضربة قاصمة تلقتها أمستردام من حيث هى سوق مال وائتمان. والنقاش لا ينتهى حول ما إذا كان البنك قد أصاب أم أخطأ فى هذا الإجراء الذى اتخذه. أياً كان الأمر فإذا كان هناك طائر خرافى اجتاز الأزمة وطار عالياً من خلال النار دون أن يحترق شىء من ريشه، فقد كان هو لندن. فما مرت الهزة الأولى حتى عادت لندن تجرف إليها الاستثمارات، الفوائض الجديدة التى تولدت فى هولندة.

أما أمستردام فقد سارت الأحوال فيها على نحو من السوء لا يقارن بما حدث فى لندن، ففى أبريل من عام ١٧٧٣ بعد انتهاء الإنذار المشئوم بثلاثة أشهر ظل الشارع يخيم عليه القلق.«منذ أسبوعين لا نسمع حديثاً عن شىء آخر سوى السرقات التى تتم بالليل، مما أدى إلى مضاعفة الحراسة العادية وتوزيع دوريات بورجوازية فى الأحياء المختلفة، ولكن أى نتيجة تُرتجى من هذا الحذر واليقظة إذا كان سبب الداء ما زال قائماً وإذا لم يكن لدى الحكومة وسائل علاجه؟»[460] فى مارس من عام ١٧٧٤، بعد أكثر من عام على الأزمة، كانت طبقة التجار لا تزال تعانى من الإحباط. وهذا هو القنصل مايبه دى كليرون يكتب:« أما

الشيء الذى يوشك أن يوجه ضربة قاضية إلى ثقة هذا المكان التجارى، فهو أن البيوت التجارية الخمس أو الست الأولى والأوسع ثراء قد تركت التجارة منذ قليل ؛ ومن هذه البيوت بيت أندرية پيلس وابنه André Pels et fils وهو مشهور فى المراكز التجارية بالخارج أكثر من شهرته فى أمستردام التى كان مورداً رئيسياً لها: وإذا تركت البيوت التجارية الغنية البورصة فلن تلبث العمليات التجارية الكبيرة أن تتلاشى. ولما لم يكن فى مقدورها تحمل خسائر كبيرة فإنها لن تجرؤ على محاولة تحقيق أرباح واسعة. ومع ذلك ففى هولندة من المال أكثر مما فى أى بلد آخر، مع الأخذ فى الاعتبار النسبة والتناسب.» (٤٦١).

ولكن المهم من وجهة نظر المؤرخين هو معرفة من له الهيمنة فى داخل العالم الاقتصادى الأوروبى.

فى فبراير من عام ١٧٧٣ كتب القنصل الفرنسى بعد أن علم أن إفلاساً ضخماً قيمته مليون ونصف مليون من البياسترات أشهر فى جنوة منذ قليل، معبراً عن رأيه فى هذا الإفلاس وغيره من الإفلاسات التى هزت المراكز التجرية فى أوروبا يرتبط بأمستردام، فمدينة أمستردام هى «البؤرة التى تستمد منها كلها حركاتها» (٤٦٢). ولكننى أعتقد أن أمستردام لم تعد آنذاك «بؤرة» الهزات المالية ؛ كانت لندن هى البؤرة. هل هناك قاعدة مريحة يمكن أن تتلخص فى أن كل مدينة تتخذ مكانها أو تقوم فى مركز عالم اقتصادى تكون الأولى فى إحداث الهزات المنتظمة التى تزلزل المنظومة، والأولى بعد ذلك فى الشفاء الحقيقى؟ إذا صح هذا فإننا نكون قد وجدنا منظوراً آخر للحكم على الخميس الأسود(٤٦٣) الذى شهدته وول ستريت فى عام ١٩٢٩ فهو فى تقديرى بداية هيمنة نيويورك.

معنى ذلك أن هيمنة أمستردام كانت قد انتهت (على الأقل من وجهة نظر المؤرخين) عندما بدت بوادر الأزمة الثالثة، أزمة الثمانينيات، التى كانت تختلف عن السابقتين، ليس فقط من حيث الطول إذ استمرت على الأقل من ١٧٨١ إلى ١٧٨٣، ولا من حيث قسوتها على هولندة، ولا من حيث أنها حملت على تيارها الحرب الإنجليزية الهولندية الرابعة، وإنما من حيث أنها دخلت فى أزمة اقتصادية أوسع إطاراً، من نمط آخر تماماً لا يزيد ولا يقل عن أن يكون دورة تحتية من نوع الدورة الضمنية intercycle (٤٦٤) تبيَّنها إرنست لابروس Ernest Labrousse فى فرنسا تمتد من عام ١٧٧٨ إلى عام ١٧٩١ (٤٦٥). فى هذه المرحلة التحتية تضع فترة الحرب الإنجليزية الهولندية التى استمرت من ١٧٨١ إلى ١٧٨٤ والتى انتهت باحتلال الإنجليز سيلان وتمكنهم من الطريق إلى جزر المولوكو. كانت هولندة آنذاك، مثلها مثل بقية أوروبا، تعانى من أزمة طويلة تحيط بالاقتصاد فى مجموعه، ولا تنال من الائتمان وحده، أزمة شبيهة بتلك التى تعرضت لها فرنسا إبان حكم لويس السادس عشر، وكانت فرنسا قد خرجت من حرب أمريكا منتصرة، ولكنها كانت خائرة، منهارة

اقتصادياً (٤٦٦). «نجحت فرنسا فى تحرير أمريكا، ولكنها بددت قواها، وكانت وهى تنتصر على الإنجليز وتكسر شوكة غرورهم تهدم نفسها، وترى ماليتها تنهار، وموثوقيتها تتضعضع، وحكومتها تنقسم، والملكة تتفتت إلى أحزاب» هذا هو الحكم الذى صور به أولديكوب فرنسا فى ٢٣ يونية ١٧٨٨ (٤٦٧). ولكن ضعف هولندة وضعف فرنسا لا يجوز تفسيرهما بالحرب وحدها وهو ما جرت به كثرة مفرطة من الأقلام.

والنتيجة التى تؤدى إليها الأزمة الطويلة العامة تتمثل فى كثير من الأحيان فى توضيح خريطة العالم ووضع كل واحد فى مكانه بالعنف والشراسة، وتقوية الأقوياء، إضعاف الضعاف. كانت انجلترة قد هزمت سياسياً إذا أخذنا بالنص الحرفى لمعاهدة فرساى فى ٣ سبتمبر ١٧٨٣، ولكنها انتصرت اقتصادياً نظراً لأن مركز العالم أصبح لديها بما تبع هذا من نتائج.

وكأنما كانت الأزمةُ ساعةَ تَكَشُّفِ الحقيقة، فانكشف فيها الحجاب فجأة عن نواحى الضعف فى هولندة ومنها ما كان قديماً يرجع إلى عشرات من السنين مضت. فهذه هى حكومتها، التى قلنا عنها إنها كانت من قبل فعالة، تمثُّل أمامنا عاجزة منقسمة على نفسها؛ فقد ظل برنامج التسليح المُلِح حبراً على ورق؛ ولم يكن من سبيل إلى تحديث دور الصناعة البحرية (٤٦٨) ؛ وكانت صورة البلاد توحى بأنها تتفتت إلى أحزاب وفرق بينها عداء لا علاج له ؛ فلما فرضت ضرائب جديدة لمحاولة التصدى للموقف أثارت حنقاً عاماً وتبرماً؛ بل إن البورصة نفسها تحولت إلى مكان «مخيف رهيب» (٤٦٩).

ثورة

على طريقة باتافيا

وأخيراً وجدت هولندة نفسها (٤٧٠) فجأة فى عقر دارها تواجه ثورة سياسية واجتماعية – ثورة «الوطنيين» المتحزبين لفرنسا و«للحرية».

ونحن بحاجة لفهم هذه الثورة وشرحها إلى إرجاع بدايتها إما إلى عام ١٧٨٠ وهو العام الذى شهد اندلاع نار الحرب الهولندية الإنجليزية الرابعة ؛ وإما إلى عام ١٧٨١ وهو الذى وجه فيه فان در كاپيللن van der Capellen مؤسس حزب «الوطنيين» «نداء إلى الشعب النيدرلندى Aan het Volk von Nederlande»؛ وإما إلى عام ١٧٨٤ أى إلى يوم وقعت انجلترة فى باريس، يوم ٢٠ مايو، مع الأقاليم المتحدة (٤٧١) اتفاق السلام الذى كان إيذاناً بنهاية المجد النيدرلندى.

كانت هذه الثورة فى مجموعها سلسلة من الأحداث المختلطة العنيفة ومن الحوادث والخطب واللغط والأحقاد الشرسة والمواجهات بأيد شهرت بالسلاح. وليست بأولديكوب حاجة

إلى أن يغالب مزاجه لكى يستنكر المطالب التى لا يفهمها حق فهمها، بل يرفضها بالفطرة والغريزة. وهو بادىء ذى بدء يستنكر ادعاءاتهم ويستنكر استخدامهم لكلمة حرية Vrijheid: كأنما لم تكن هولندة حرة! وهو يكتب: «وأعجب الأمور كلها هو السلوك المتكلف الذى يسلكه هؤلاء الترزية والجزمجية والصرماتية والفرانين وخدم الحانات [...] الذين اتخذوا هيئة الجنود» (٤٧٢). ولو تصدت لطغمتهم حفنة واحدة من الجنود الحقيقيين لردتهم إلى العقل. هؤلاء الجنود الذين سلكتهم صروف الثورة فى مسالك الجنود هم المليشيات الشعبية الثائرة، هم السرايا المسلحة التى تكونت لتحمى أجهزة الإدارات الديموقراطية التى قامت فى بعض المدن لا فى كلها. فسرعان ما نشأت فى مواجهة عنف «الوطنيين» عمليات عنف «أورانچية» فى جنبات البلاد تولاها أتباع الوالى وهو من بيت أورانچ. شائعات على



رسم إنجليزى ساخر: «الوطنيون» المتحزبون لفرنسا يتدربون على إطلاق النار على غرض على هيئة جندى بروسى من الفرقة المجرية، ممن عرفوا باسم الهوسار hussard.

شائعات، إرهاب على إرهاب، قهر على قهر، واتسع نطاق الهرج والمرج: فثارت أوتريخت، وتوالت عمليات السلب والنهب (٤٧٣) ؛ كانت سفينة تتهيأ لرحلة الهند فنهبت عن آخرها، حتى العملات الفضية التى كانت مخصصة للطاقم (٤٧٤). وكان الطغام يهددون الأرستقراطيين الذين يسميهم أولديكوپ من حين لآخر «أصحاب الثراء الواسع». إن ما جرى هناك كان أقرب إلى الصراع الطبقى منه إلى «الثورة البورجوازية» (٤٧٥). كان «الوطنيون» أولاً وقبل كل شىء آخر «البورجوازية الصغيرة»، والأخبار الفرنسية تتحدث باختصار عن «البورجوازية» أو عن «الجمهوريين» أو عن «النظام الجمهورى». وقد اتسعت صفوفهم بانضمام بعض أصحاب المناصب الإدارية العالية إليهم ممن كانوا يناصبون الوالى ڤيلهلم الخامس العداء ويرجون من وراء الحركة الوطنية أن يتمكنوا من التخلص منه، وكان شخصية كَسِيفة أو على الأحرى رجلاً مسكيناً. ولكن هذه الحركة المحدودة لم يكن فى مقدورها أن تعتمد على الشعب العادى، هذا الشعب الذى شغف قلبه بالأسطورة الأورانچية والذى كان جامح العاطفة لا يتورع عن الانفعال والضرب والسلب والنهب والحرق.

هذه الثورة التى نحن أبعد ما نكون عن التقليل من قيمتها، والتى نرى فيها الوجه الآخر للنجاح النيدرلندى، كانت فى حقيقة الأمر الثورة الأولى التى تشهدها القارة الأوروبية، إرهاصاً بالثورة الفرنسية، وكانت عن يقين أزمة شديدة العمق قسمت الناس، قسمت «حتى العائلات، فربما وقف الأب ضد الابن، والزوجة ضد الزوج... بعنف لا يكاد يتصوره العقل» (٤٧٦). وتكوّن سجلٌ لغوى نضالى كامل، منه ما هو ثورى ومنه ما هو ضد الثورة، جاء مبكراً على نحو مثير، وكان له أثره البالغ. منذ نوفمبر من عام ١٧٨٦ تبرم عضو من أعضاء الحكومة بكثرة المناقشات والمجادلات فحاول أن يعرِّف هو الحرية، وكتب خطبة مطولة قال فى بدايتها: «الحكيم والإنسان المحايد لا يفهمان معنى كلمة حرية الآن فى هذا الوقت الذى خرج على الصواب ؛ بل هما يريان أن هذه الصيحة "تعيش الحرية" هى علامة ثورة عامة وفوضى وشيكة. [...] ما معنى حرية؟ [...] الحرية هى أن يتمتع الإنسان فى سلام بنعم الطبيعة، وأن يكون فى حماية القوانين القومية ويزرع الأرض ويمارس العلوم والتجارة والفنون والحرف فى أمان [...] وليس هناك من شىء فى وقتنا هذا يتعارض مع هذه الهبات القيمة سوى سلوك هؤلاء الذين يدعون أنهم وطنيون» (٤٧٧).

ولم يؤد التحريض الثورى، على الرغم مما اتسم به من قوة، إلا إلى تقسيم البلاد إلى معسكرين متعارضين. وكتب هنرى هوپة Hope يقول: «كل هذا لا يمكن أن ينتهى إلا إلى الطغيان المطلق، إما أن يكون طغيان الأمير (٤٧٩) أو طغيان الشعب» – ولنا أن نفكر ملياً فى هذه الطريقة للخلط بين الشعب وبين الوطنيين – وما هى إلا ضربة واحدة فإذا بالبلاد تنقلب إلى هذا الاتجاه أو ذاك. ولكن البلاد فى حالة الضعف التى تردت إليها لا تستطيع وحدها

أن تقرر مصيرها. فالأقاليم المتحدة كانت فى قبضة فرنسا وانجلترة، وكأنهما كانا يلعبان اللعبة فى مباراة قوة بينهما. فى البداية بدت فرنسا كأنها كسبت المباراة ووقعت فى ١٠ نوفمبر من عام ١٧٨٥ فى فونتنبلو Fontainbleau على معاهدة تحالف مع الأقاليم المتحدة (٤٨٠). ولكن هذا النجاح كان وهماً بالنسبة إلى الوطنيين وبالنسبة إلى حكومة فرساى كذلك. كانت السياسة الإنجليزية تلعب ورقة الوالى وأنصاره، وكان ينفذ هذه السياسة فى الموقع سفير ذو موهبة خارقة للمألوف هو چيمس هاريسJames Harris. كانت شركة هوية Hope توزع بأمره الهبات علناً، حدث هذا فى إقليم فريسلاند مثلاً. ثم شنت بروسيا هجوماً مفتعلاً، ودفعت فرنسا بقوات إلى منطقةجيڤيت Givet (٤٨١) ولكنها لم تتدخل. ووصلت فرقة بروسية، دون أن تطلق طلقة واحدة تقريباً، إلى أمستردام، إلى باب ليدن الذى احتلته. وكانفى استطاعة المدينة أن تدافع عن نفسها، ولكنها استسلمت فى ١٠ أكتوبر من عام ١٧٨٧ (٤٨٢).

استعاد الوالى نفوذه، وتم تنفيذ سياسة تعبر عن رد فعل عنيف منظم، يمكن أن نسميه بمصطلحات اليوم" فاشيستى". فأرغم الناس فى الشوارع على حمل ألوان الوالى الأورانچية. وخاف الآلاف من الوطنيين على أنفسهم فلاذوا بالفرار؛ ونُفى آخرون، عرفوا باسم الماتادور matadors أحدثوا ضجة، ولكن عن بعد. ولم تسكت المعارضة فى البلاد نفسها، ولم تلق السلاح، فكانوا البعض يحملون الشارات بالألوان الأورانچية ولكنهم كانوا يتفننون فى تصغيير حجمها على سبيل السخرية، أو يجعلونها على شكل حرف V وهو الحرف الأول من Vrijheid أى حرية ؛ ومن الناس من امتنعوا عن حملها (٤٨٣). فى ١٢ أكتوبر ذهب عملاء شركة هوية إلى البورصة يتشحون بالشارات ذات الألوان الأورانچية المفروضة من قبل الوالى، فطُردوا شر طردة واضطروا إلى العودة إلى بيوتهم فى حماية رجال الأمن (٤٨٤). ومرة أخرى حدثت مشاجرة فى البورصة أيضاً: فقد أتى تاجر مسيحى كبير بلا شارات (٤٨٥) فأغلظ له التجار اليهود الذين كانوا جميعاً من أنصار الوالى(٤٨٦). ولكن هذه الأمور لا تذكر إلى جانب عمليات الإعدام والإرهاب التى قامت بها فئات من الشعب المتحمس للأورانچيين. وفى المحافظات تم نقل العمد والشيوخ، ونفذت سياسة تطهير بمعنى الكلمة، فأبعد ممثلو العائلات العريقة وعين مكانهم صعاليك لم يكن أحد يعرف أسماءهم حتى الأمس. ونزح كثير من الوطنيين إلى برابانت وفرنسا، ولعل عددهم كان ٤٠٠٠٠ (٤٨٧). وزاد الطين بلة أن الجيش البروسى الصغير كان يتصرف كأنه جيش غاز مظفر. «منذ أن دخلت قوات الملك البروسى هذا الإقليم [هولندة] توقفت أجورهم... ولم يعودوا يتلقون من أجر إلا ما ينهبونه نهباً، ويقولون إن هذا هو النظام البروسى فى وقت الحرب؛ وسواء صح هذا الكلام أو لم يصح فالشىء اليقينى هو أن الجنود يسلكون طبقاً لهذه القاعدة وأن الريف المنبسط قد أصابه الخراب كل الخراب؛ وهم لا ينهبون فى المدن

نهباً مباشراً، على الأقل فى روتردام، بل يدخلون الدكان ويستولون على البضائع ولا يدفعون ثمنها. [...] كذلك يجمع الجنود البروسيون المكوس على مدخل المدينة ويحتفظون بها لأنفسهم.» (٤٨٨). ورحل البروسيون فى مايو من عام ١٧٨٨. ولكن الوالى بقى والسياسة القمعية استمرت.

إلا أن الثورة بدأت تشتعل فى البيت المجاور، فى إقليم برابانت [الإقليم المحيط ببروكسل]، وبرابانت هى فى حقيقة الأمر مدينة بروكسل التى اتصل فيها نشاط من قبيل نشاط أمستردام، فكانت سوقاً مالية نشيطة، مفتوحة أمام احتياجات حكومة النمسا وأطماعها التى لا تنتهى إلى نهاية. وربما عاد الإطمئنان شيئاً فشيئاً إلى قلب أوليكوپ، ولكنه كتب فى ٢٦ فبراير ١٧٨٧ كلمة لها وزن النبوءة: «تشير الدلائل كلها إلى أن أوروبا بعد أن تلهو بحماقات هولندة ما حلا لها اللهو ستحول بصرها إلى فرنسا.» (٤٨٩).

الباب الرابع

الأسـواق القومية

ليس هناك شيء أكثر بديهية من مفهوم السوق القومية marché national، من وجهة نظر المؤرخ ، الذى يعلم أن هذه الإطلاقة لا وجود لها فى القواميس الاقتصادية الحالية(١). وتستخدم هذه الإطلاقة للدلالة على ترابط اقتصادى يتحقق فى مكان سياسى معين، مكان يتسم بسعة معينة، هو بصفة خاصة الإطار الذى نسميه الدولة الإقليمية État territorial التى نفضل تسميتها الدولة القومية État national. ولما كان النضج السياسى قد سبق فى هذا المجال النضج الاقتصادى ، فإن السؤال المطروح هو أن نعرف متى وكيف ولأى الأسباب اكتسبت هذه الدول، من الناحية الاقتصادية، نوعاً من التماسك الداخلى ومن القدرة على اتخاذ شكل متكامل مترابط فى التعامل مع باقية العالم . إننا بعبارة أخرى نحاول أن نتبين بوضوح تحولاً غيّر مسار التاريخ الأوروبى وتمثل فى انحسار الكيانات الاقتصادية التى تربعت المدن عليها.

وإنما يرجع ظهور الأسواق القومية بالضرورة إلى ما تحقق للمواصلات من سرعة، وللإنتاج الزراعى وغير الزراعى من زيادة، وما اتسم به الطلب بصفة عامة من ازدياد – وهى كلها ظروف يمكن من الناحية النظرية أن نتصور أنها تحققت نتيجة توسع اقتصاد السوق توسعه العادى دون تدخل من الرأسمالية. واقتصاد السوق يميل غالباً إلى البقاء على



هذا الصفحة الافتتاحية التي رسمها ف. هولار W. Hollar تصدرت كتاب بريطانيا Britannia من تأليف چون أوجيلبي John Ogilby الذي صدر في عام ١٦٧٥، وتصور مسارات الخروج من لندن : والرسم يعبر بصفة عامة عن التصور الذي يمكن أن يكون الرجل الإنجليزي العادي قد كوّنه في القرن السابع عشر عن ثروة بلاده ، ونلاحظ توازناً بين التجارة البحرية الخارجية حيث تظهر السفن في الخلفية والكرة الأرضية في المقدمة ، والتجارة البرية عبر الطرق التقليدية حيث تظهر أعلى الصورة إلى اليمين عربة وخيّالة وبائع جوّال، وتربية الماشية من غنم وأبقار وخيول ، والزراعة. الشيء الذي لا وجود له هنا هو الصناعة. (المتحف البريطاني)

المستوى المحلى وإلى تنظيم نفسه في داخل حدود تفرضها عليه عمليات تبادل المنتجات المنوعة والمتكاملة. والانتقال من السوق المحلية إلى السوق القومية بتلاحم عدد من الكيانات الاقتصادية المحدودة القصيرة المدى التى توشك أن تكون مستقلة ذاتياً، متقوقعة على نفسها، والتى غالباً ما تكون ذات طابع فردى، انتقال لا تلقائية فيه. فالسوق القومية نسيجٌ متماسكٌ تفرضه الإرادة السياسية - حتى وإن افتقرت إلى الفعالية فى كثير من الأحيان - وتفرضه معها فى الوقت نفسه جهود رأسمالية تأتى من قطاع التجارة وبخاصة التجارة الخارجية والبعيدة. والمألوف أن يسبق ضم شتات السوق القومية ضماً فعالاً نوع من الازدهار فى فى التجارة الخارجية.

وهذا هو ما يحفزنا على أن نفترض أن الأسواق القومية تنشأ فى مركز أو على مقربة من مركز عالم اقتصادى، فى داخل حلقات شبكة الرأسمالية نفسها. كما يحفزنا على أن نفكر فى أن هناك علاقة تناسبية بين تطور الأسواق القومية وبين ما يسمى بالجغرافيا التمييزية أى التصنيف إلى مناطق متمايزة على أساس جغرافى، وهو تصنيف يطابق التقسيم المتزايد للعمل على المستوى العالمى. وفى الاتجاه العكسى نجد أن وزن السوق القومية لعب دوره فى التناحر المستمر بين الساعين إلى الهيمنة على العالم، وهو تناحر ربما اتصلت حلقاته بين طرفين اثنين كالذى شهده القرن الثامن عشر بين مدينة هى أمستردام ودولة إقليمية هى انجلترة. وكانت السوق القومية إطاراً انصبت فيه تأثيرات نابعة من الداخل ومن الخارج أدت إلى تحول جوهرى فى اتجاه انطلاق الثورة الصناعية، وأعنى على وجه التحديد أن السوق القومية أدت إلى تزايد الطلب الداخلى المتنوع القادر على حث الإنتاج فى مختلف القطاعات وعلى فتح طرق التقدم.

وليس هناك شك فى أن دراسة الأسواق القوميةمن الموضوعات الهامة. والمشكلة التى نواجهها هنا هى أن هذه الدراسة تحتاج لمناهج ووسائل على مستواها. ورجال الاقتصاد وضعوا هذه المناهج والوسائل فى الثلاثين والأربعين سنة الماضية ليدرسوا بها الحسابات القومية الكلية، ولكنهم لم يفكروا بطبيعة الحال فى المشكلات النوعية التى تشغل بال المؤرخين. والمؤرخون لا يستطيعون استخدام مناهج وضعت لدراسة مجالات ضخمة من قبيل الحسابات القومية الكلية. ومن الواضح أن الكميات الهائلة المثيرة من المعلومات المتاحة اليوم لتقييم الكيانات الاقتصادية القومية الحالية لا سبيل إلى مقارنتها بالبيانات القليلة الفقيرة التى تصل إليها أيدينا عندما نتهيأ لدراسة الماضى. فالصعوبات تتزايد تزايداً مطّرداً كلما بعدنا عن الحاضر، فالحاضر هو الشريحة الزمنية التى يمكننا أن نلاحظها ملاحظة مباشرة. ويزيد من هذه الصعوبات أن أحداً لم يقم بالمواءمة بين طرق البحث التى تتناول مشكلة من مشكلات الحاضر، وبين طرق البحث فى موضوعات الماضى(٢). وعلماء الاقتصاد الذى يشتغلون بهذه المجالات، وهم قلة قليلة، يقومون بعمل

المؤرخين، ويقومون به على نحو رائع، نذكر منهم چان مارتشيفسكى Jean Marczewski الذى لا يتوغل فى التاريخ إلى ما قبل القرن الثامن عشر، وروبرت وليم فوجل Robert William Fogel الذى يقف عند حد القرن التاسع عشر (٣)، وهما على أية حال يتناولان عصوراً قريبة من الحاضر، الأرقام المتاحة عنها كثيرة، ولا يدخلان فى عصور الماضى التى يخفت فيها الضوء، وتقل فيها البيانات، ولا يمسانها من قريب أو بعيد. لا يستثنى من علماء الاقتصاد هنا إلا سيمون كازنتس Simon Kuznets، كما بينت من قبل(٤)، فقد ساعدنا بفكره.

وتظل المشكلة أمامنا، تواجهنا ولا نجد سبيلاً إلى الالتفاف حولها، وعلينا أن نقوم «بتقييم شامل» (٥) للاقتصاد القومى سائرين على طريق س. كازنتس وڤ. ليونتيف نفيد لا أقول من بحوثهما من الناحية الحرفية ولكن من ناحية الروح، بطريقة شبيهة بما فعله المؤرخون بالأمس عندما أرادوا أن يستخلصوا حركات الأسعار والأجور فى الماضى فأفادوا من الفكر الرائد لليسكور Lescure وأفتاليون Aftalion وڤاجيمان Wagemann وأكثر منهما: فرانسوا سيميان François Simiand. وقد حققنا نحن المؤرخين فى هذا المجال نجاحاً رائعاً، ولكن مشكلتنا الحالية أكثر صعوبة. ولما لم يكن الناتج القومى يخضع للإيقاع العادى الذى يتبعه اتجاه الحركة الاقتصادية التقليدى (٦) فإن اتجاه الحركة الاقتصادية التقليدى لا يفيدنا بشىء، ولن نستطيع أن نخطو خطوة إلى الأمام دون أن نقلب رأساً على عقب كل ما عرفناه أو ما ظننا أننا نعرفه. ولكنه يمتاز بميزة وحيدة لها أهميتها، وهى أننا عندما نقترب من مناهج ومفاهيم ليست مألوفة لدينا فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى النظر إلى الأشياء بنظرة جديدة.

وحدات أولية

وحدات علوية

السوق القومية التى تحتل مساحة واسعة تنقسم من تلقائها إلى وحدات داخلها؛ فهى جماعُ أمكنةٍ أصغر حجماً تتشابه ولا تأتلف ، والسوق القومية تحيط بها وتضطرها إلى علاقات معينة. لن نستطيع مسبقاً أن نقيِّم هذه الأمكنة التى تعيش بإيقاعات متباينة والتى لا تكف عن التأثير بعضها فى البعض الآخر، بحيث نتبين أى مكان فيها يفوق الأماكن الأخرى أهمية ويهيمن على بناء المجموع. وكثيراً ما يحدث فى عملية تكوّن روابط بين الأسواق، وهى عملية بطيئة ومعقدة، أن تزدهر السوق الدولية فى بلد ما بجانب الأسواق المحلية النشيطة، بينما نجد السوق الوسيطة ، السوق القومية أو الإقليمية ، بطيئة تجر أذيالها [٧]. ولكن هذه القاعدة تنقلب رأساً على عقب وبخاصة فى المناطق التى تنطبع بطابع التاريخ القديم ، حيث نجد أن السوق الدولية لا تقوم بدور إلا التربع فوق اقتصاد منطقة محدودة، يتسم بالتنوع، قائم منذ وقت طويل[٨].

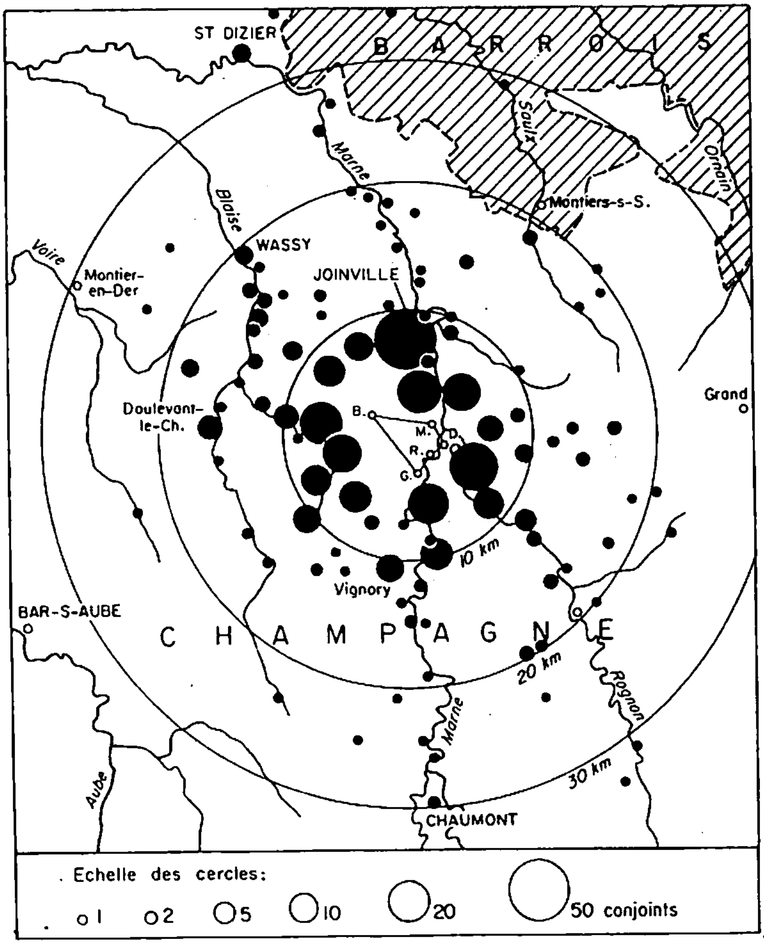
فتكوين كل سوق قومية ينبغى أن يُدرس فى إطار تنوع عناصره ، حيث يمثِّل أمامنا كل تجميع للوحدات المتفرقة على شكل سوق كأنه حالة خاصة. والتعميم فى هذا المجال صعب صعوبته فى كل مجال آخر.

أماكن

على درجات

المكان الأولى، الابتدائى، الضارب بجذوره إلى أبعد الأعماق هو ما يمكن أن نسميه الرقعة السكانية الأساسية Isolat فى عرف علماء السكان، وهى أصغر وحدة سكانية ريفية. فليس من الممكن فى رأيهم أن تعيش مجموعة من البشر، ولا أن تستمر فى البقاء والتزايد إلا إذا كان عددها على الأقل ٤٠٠ إلى ٥٠٠ نسمة [٩]. وإذا طبقنا هذا المعنى على أوروبا فى العهد القديم وجدنا أن هذه الرقعة السكانية الأساسية تقابل قرية أو مجموعة من القرى بينها نوع من الترابط ترسم فى مجموعها فى وقت واحد : وحدة اجتماعية ومنطقة فلاحة وراحة وطرقات ومساكن. ويتحدث بيير دى سانچاكوب [١٠] فى هذا المعنى عن «ساحة اجتثت أشجارها ومهدت واستصلحت للزراعة» وهذا التعبير ينطبق بدلالاته كلها على منطقة بورجونديا العليا حيث تشير إلى مكان مكشوف مقتطع من الغابة. وعندما نصل إلى هذا التصور تتضح كل الأمور، وكأننا نطالع عبارة واضحة سلسلة لا غموض فيها.

فى مثل هذه الدائرة الضيقة التى تضم الآلاف من الوحدات الصغيرة [١١] التى يخطو فيها التاريخ خطواً بطيئاً، تتتابع مشاهد الوجود متشابهة جيلاً بعد جيل ؛ وكأنما يبقى



٢٥ - الزيجات في خمس قرى بمديرية شامپانيا من عام ١٦٨١ إلى عام ١٧٩٠.
في هذه المديرية الغنية بالكروم تقع القرى الخمس بليكورBlécourt ودونجو Donjeux وجودمون Gudmont وموسّي Mussey وروڤروا Rouvroy ويشار إليها في الرسم التوضيحي بالحروف الأولى B, D, G, M, R ، عدد السكان فيها ١٥٠٠ نسمة ، يعني أكثر قليلاً من الرقمة السكانية الأساسية isolat بصورتها المميزة في العهد القديم. وقد تبين أن من بين الزيجات البالغ عددها ١٥٠٠ التي أحصيت في هذه الفترة التي تزيد قليلاً على ١٠٠ سنة كانت ٥٦,٣٪ منها زيجات عقدت بين أبناء وبنات هذه أو تلك الابروشية في حد ذاتها، و١٢,٤٪ زيجات مختلطة بين الأبروشيات الخمس ؛ أما البقية وهي ٣١,٣٪ فزيجات أطرافها أجانب (عددهم الكلي ٤٧١) ممثلون في الرسم البياني التوضيحي. والغالبية العظمى قادمون من دائرة قطرها ١٠ كيلومترات فقط. (عن G. Arbellot, Cinq Paroisses du Vallage (XVIIe-XVIIIe siècles. Étude de démographie historique, 1973.)

المنظر هو هو عنيداً يأبى التغيير: هنا الحقول المنزرعة، والمراعى والبساتين والكروم والقنب؛ وهناك الغابات المعهودة، وأراضى الراحة ترعى فيها الماشية؛ والأدوات لاتتغير : الجاروف والفأس والمحراث والطاحونة وكير الحداد وورشة نجار العربات ...

ومن فوق هذه الدوائر الضيقة[١٢] دائرة أكبر تضمها (إن لم تكن قد مكنت لنفسها من اكتفاء ذاتى بالغ التقدم) هذه الدائرة هى الوحدة الاقتصادية من الحجم الأصغر: وحدة قوامها بندر له سوق عادية، وربما سوق موسمية ومن حول البندر تتحلق القرى كأنها ترسم هالة. ولا بد أن تكون المسافة بين القرية والبندر تسمح بالذهاب إلى السوق والعودة منها فى نهار واحد. ولكن حجمَ هذا التشكيل فى مجموعه يتحدد رهناً بوسائل المواصلات ، والكثافة السكانية وخصوبة الأرض. وكلما زاد تبعثُر السكان وقلت خصوبة الأرض ، طالت المسافات من القرية إلى السوق: فى القرن الثامن عشر كان السكان الجبليون فى وادى ڤالوراسين Vallorcine الصغير، شمالى شامونيكس Chamonix من أعمال جبال الألب، فى منطقة نائية وعرة كأنها حافة الدنيا دفعت بهم المقادير إليها ، فكان عليهم أن يهبطوا مترجلين ذلك الطريق الذى يصلهم ببندر فى القاع فى ڤاليه Valais هو مارتينيى Martigny «ليشتروا من سوقه الأرز والسكر وربما شيئاً من الفلفل واللحم بالقطاعى فلم تكن لديهم فى قريتهم ڤالوراسين جزارة» ، وهذا ما جاء فى وثيقة من العصر ترجع إلى عام ١٧٤٣ . وكانت هناك فى أصعدة أخرى من الدنيا قرى كثيرة مزدهرة تلتصق بمدن كبيرة نذكر منها تلك القرى حول طليطلة التى عرفت بـ pueblos de los montes [١٤] والتى كانت حتى قبل القرن السادس عشر تحمل منتجاتها من صوف ومنسوجات وجلود إلى "سوق الدواب" Zocodover. وكأنما كانت هذه القرى قد قطعت عن أعمال الأرض نتيجة لهذه الجيرة اللصيقة بالمدينة ذات المتطلبات الخاصة والتى جعلت منها ما يشبه الضواحى. والخلاصة أن علينا أن نتوسط بين النموذجين المتطرفين، نموذج القرية النائية ونموذج القرية اللصيقة، لنتصورالقرى التى تتصل بينها وبين البندر مسافات قصيرة .

ولكن كيف نكون صورة عن وزن مثل هذا العالم وسعته فى ظل اقتصاد بسيط؟ حسب ڤيلهلم آبل[١٥] أن المدينة الصغيرة التى يبلغ عدد سكانها ٣٠٠٠ نسمة تحتاج لكى تعيش فى مكانها إلى ٨٥ كيلومتر مربع من الأراضى الريفية. ولكن الـ ٣٠٠٠ نسمة فى عالم ما قبل الصناعة أكثر من سكان بندرعادى ؛ أما مساحة الـ ٨٥ كم مربع فتبدو لى أقل بكثير من أن تكفى إلا إذا كان المقصود الأراضى المنزرعة، وينبغى فى هذه الحالة زيادة الرقم ، بل مضاعفته أو تجاوز الضعف ، بضم الغابات والمراعى وأرض الراحة إلى الأراضى المنزرعة[١٦]. وهكذا نصل إلى مساحة ١٧٠ كم مربع تقريباً. فى عام ١٩٦٩ كانت هناك فى فرنسا ٣٣٢١ كانتونات (طبقاً لقاموس Dictionnaire des communes) وإذا اعتبرنا الكانتون canton تقسيماً إدارياً – غالباً ما كان منقولاً نقل مسطرة عن تقسيم إدارى

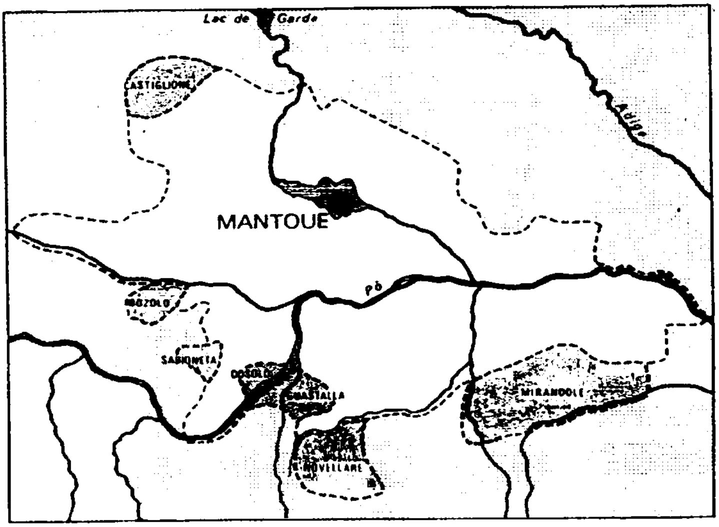
أسبق - يمثل على نحو عام وحدة التجمع الإقتصادى الأولية ، وإذا علمنا أن مساحة فرنسا ٥٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع ، فإن الكانتون الواحد تتراوح مساحته بين ١٦٠ و١٧٠ كيلومتر مربع ويأوى فى زماننا الحالى ما بين ١٥ و١٦ ألف نسمة.

هل تنضم الكانتونات فى وحدات إقليمية أعلى وأوسع قطراً؟ هذا هو الرأى الذى ارتآه الجغرافيون الفرنسيون منذ وقت طويل (١٧) وكانوا هم بصفة خاصة يبرزون قيمة مفهوم «المديرية» pays الذى اعتبروه مفهوماً أساسياً. والمؤكد أن المديريات الـ ٤٠٠ أو ٥٠٠ التى يضمها المكان الفرنسى قد تغيرت مساحاتها على مر الزمن، وأنها ليست لها حدود ثابتة، بل كانت حدودها تتحرك متأثرة بعوامل التربة والمناخ والعلاقات السياسية والاقتصادية. كانت هذه المديريات تتداخل وتتخذ ألواناً خاصة، ولكن مساحة المديرية الواحدة كانت تتراوح بين ١٠٠٠ كيلومتر مربع (١٨) و١٥٠٠ كيلومتر مربع و١٧٠٠ كيلومتر مربع ؛ وكانت تمثل على أية حال وحدات أوسع وأثقل وزناً نسبياً. ونحدد مواقع ملاحظاتنا فى الحدود التى تحيط بأراضى بوفيزى Beauvaisis، ومديرية برى Bray ، ومديرية أوج Auge أو فويفر Woëvre باللورين وأوت Othe وقالوا (١٩) وتولوا Toulois - ١٥٠٥ كيلومتر مربع - (٢٠)، لاتارانتيز (٢١) التى تقترب مساحتها من ١٧٠٠ كيلومتر مربع، وفوسينيى - ١٦٦١ كيلومتر مربع - (٢٢). ولكن هناك أمثلة تتجاوز هذه المقاييس تجاوزاً هائلاً نجدها فى المناطق الجبلية بمراعيها الجبلية الشاسعة، وبخاصة فى وادى فال دوست Val d'Aoste الذى نمتلك دليلاً تاريخياً جيداً عنه (٢٣) فالمساحة هنا تقدر بـ ٣٢٩٨ كيلومتر مربع ؛ وعلى العكس من ذلك نجد مديريةً لها سماتها الخاصة الأصيلة هى لوديفوا Lodévois التى لا تزيد أبعادها على حوض الليرج Lergue ولم تزد مساحتها على ٧٩٨ كيلومتر مربع ، ولوديفوا أبروشية من أصغر أبروشيات اللانجدوك؛ أما مديريات بيزييه Béziers - ١٦٧٣ كيلومتر مربع - ومونبيلييه Montpellier - ١٤٨٤ كيلومتر مربع - وآليس Alès - ١٧٩١ كيلومتر مربع - فهى فى حدود المقياس النمطى (٢٤).

ويمكننا أن نسترسل جمع أمثلة تدلل على المقاييس والمساحات والنماذج الأصيلة من كل جنبات فرنسا، أومن كل ربوع أوروبا. ولكن هل عمليات الجمع هذه كفيلة بحل مشكلاتنا؟ ليس من شك فى أن الشيء الأساسى هو أن نتبين أى هذه المديريات فى ساحتنا التى تمتد من پولندة إلى إسبانيا ومن إيطاليا إلى انجلترة، كانت وثيقة الارتباط بمدينة تهيمن عليها من فوقها؛ ونحن لدينا حالات نعرفها معرفة دقيقة مثل تولوا التى كانت مدينة تول Toul مديريتها المتسلطة (٢٥)؛ ومديرية أو دوقية مانتوڤا واسمها بالفرنسية Mantoue التى كانت مساحتها تتأرجح بين ٢٠٠٠ و٢٤٠٠ كيلومتر مربع والتى كانت تخضع خضوعاً كاملاً للمدينة منذ هيمنة آل جونزاجا على Gonzaga (٢٦) . كل مديرية لها مدينة تتمركز حولها على هذا النحو هى يقيناً كيان اقتصادى له هويته. ولكن «المديرية» هى أيضاً - بل ربما فى

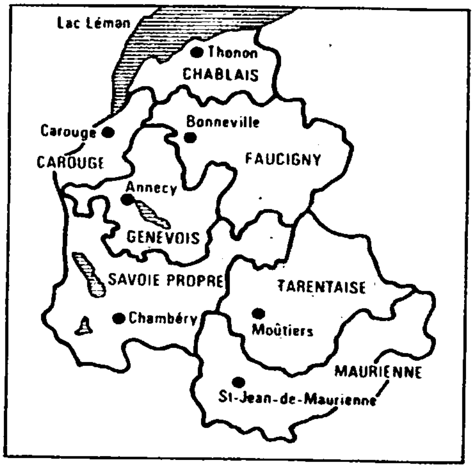
المقام الأول – واقع ثقافي، هي شقفة لها لونها الخاص من بين الشقاف التي تنقسم إليها وتأتلف منسجمة فيها لوحة الفسيفساء التي مثل العالم الغربي، وبخاصة فرنسا، لوحة الفسيفساء التي «تسمى التنوع»[٢٧]. ربما كان الأحرى بنا أن نعتمد على مقومات التراث الشعبي من : ملابس ولهجات وأمثلة محلية وعادات (لا نجدها إذا ابتعدنا عشرين كيلومتراً) وأشكال البيوت والمواد التي تبتنى منها، وأشكال الأسطح، وتنسيق داخل البيوت، والأثاث، والعادات المتصلة بالطعام – وكل ما يرتبط بالموقع المحدد ارتباطاً وثيقاً وما يكون أسلوب حياة وتكيف وانتفاع يقيم توازناً بين الحاجات والموارد، وطريقة تصور المباهج والمتع التي تختلف من بقعة إلى بقعة. ويمكننا أن نتبين على مستوى المديريات أن منها ما نشأ ليقوم بمهام إدارية معينة، ولكن المؤكد أن التوافق – على الأقل في فرنسا – بين صورة حدود المديريات الـ ٤٠٠ من حيث هي تقسيمات إدارية ربما سميت baillages وsénéchaussées، وبين الواقع الجغرافي لـ ٤٠٠ أو ٥٠٠ مديرية من نوع الـ pays[٢٨].

فإذا ارتفعنا إلى المستوى الأعلى، مستوى الأقاليم provinces[٢٩]، وجدناها وحدات هائلة تتنوع مقاييسها بطبيعة الحال لأن التاريخ الذي أنشأها لم يعمل في كل ناحية على النحو نفسه. ولنذكر كتاب ڤيدال دي لابلاش Vidal de La Blache، وهو للأسف كتاب مقتضب أقرب إلى التخطيط منه إلى العرض الوافي États et nations d'Europe «دول أوروبا وشعوبها» الصادر في عام ١٨٨٩، يعرض ما يسميه المناطق régions وهي في الحقيقة الأقاليم التي ينقسم إليها العالم الغربي. أما لاڤيس Lavisse فقد مهد لتاريخه الشهير بـ «لوحة جغرافية لفرنسا» Tableau gèographique de la France نشرها في عام ١٩١١، وهو لوحة مدهشة بين فيها «المقاطعات» واهتم بها أكثر من اهتمامه بالمنطقة الطبيعية وبالإقليم. وما زالت لوحة المؤرخ ميشيلية Michelet بما أفاء عليها من عبارة نابضة بالحيوية أعظم الحيوية أحسن تصوير للأقاليم الفرنسية وتنوعها، وكان ميشيليه يرى في هذا التنوع الصورة التي أخرج فيها الوحي فرنسا إلى الوجود.[٣٠] فهو تنوع لم يتلاش عندما ضمت الأقاليم بعضها في البعض الأخر، بالقهر أكثر مما ضمت بالرضا والتراضي، لتكون في وقت مبكر الإطار الذي نمت فيه فرنسا الحديثة شيئاً فشيئاً وقد أعجب ماكياڤيللي[٣١] إعجاباً يداخله الحسد بما حققته المملكة الفرنسية من عمل رائع إذ قامت على مدى قرون في صبر ومثابرة بغزو أراض كانت مستقلة استقلال توسكانا وصقلية وميلانو، وربما كانت أوسع منها مساحة، ففي فرنسا كانت المديرية الـ pays عشرة أضعاف الكانتون والإقليم عشرة أضعاف المديرية أي ما بين ١٥ ألف و٢٥ ألف كيلومتر مربع، وهي مساحة هائلة بحساب المقاييس القديمة. وإذا قدرنا مساحة بورجونديا في عصر لويس الحادي عشر على أساس سرعة وسائل المواصلات التي كانت متاحة آنذاك فإننا نصل إلى رقم يساوي مائة ضعف مساحة فرنسا الحالية .



٢٦ - دوقية مانتوڤا Mantova، عن خريطة من عام ١٧٠٢.
جد على على حدود دوقية مانتوڤا Mantova، التي كانت مساحتها الكلية بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ كيلومتر مربع، دولاً أصغر منها، هي : إمارات كاستيليونه، بوتسولو، سابيونيتا، دوسولو، جواستالا، وكونتية نوفيللاري، ودوقية ميراندولا . ثم هناك بعد ذلك : البندقية، ولومبارديا، وبارما ومودينا. أما مدينة مانتوڤا نفسها فتحيط بها مياه نهر مينتشو على هيئة بحيرة. فهل دوقية مانتوڤا بتاريخها القديم كله تقابل ما نسميه في فرنسا «مديرية pays»؟

وفى ظل هذه الشروط يحق لنا أن نتساءل : أما كان الإقليم فيما مضى هو الوطن بامتياز؟ ولقد كتب دونت J. Dohont متحدثاً عن فلاندريا : «الإطار الحى للمجتمع فى العصر الوسيط [ومابعد العصر الوسيط] هو الإمارة المحلية؛ ليس هذا الإطار هو المملكة أو الأبعدية ، فالمملكة واسعة على نحو مفرط يوشك أن يكون بعيداً عن مقومات الواقع، والأبعدية التى يتربع عليها سيد من النبلاء صغيرة صغراً مفرطاً، وإنما الإطار هو هذه الإمارة المحلية سواء كانت منظمة أو لم تكن .» (٣٢) ولقد ظل الإقليم زمناً طويلاً يمثل «المشروع السياسى ذا الاتساع الأعظم» ولم يستطع شىء فى أوروبا الحالية أن يحطم تحطيماً حقيقياً هذه الروابط التى اتصلت أسبابها فى الماضى. ولنذكر أن ألمانيا وإيطاليا ظلتا وقتاً طويلاً على شكل تجمع يضم أقاليم أو دولاً إلى أن جاءت الوحدة فى القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن فرنسا أنها تكونت مبكراً على هيئة «أمة» إلا أنها كانت تتفسخ بسهولة إلى أقاليم مستقلة، كما حدث إبان الأزمة الطويلة العميقة التى تمثلت فى الحروب الدينية ١٥٦٢ - ١٥٩٨، وهذه ظواهر لها دلالتها.



٢٧ - إقليم و«مديرياته» : السافوى في القرن الثامن عشر.
كان كل إقليم ينقسم إلى وحدات تتمتع بشيء قليل أو كثير من التماسك بقي أكثرها إلى يومنا هذا. (نقلاً عن Paul Guichonnet, Histoire de la Savoie, 1973, p. 313)

أماكن إقليمية
وأسواق إقليمية

هذه الأقاليم وحدات ضخمة تمتد امتداداً كبيراً يحول دون اتصافها بالتجانس إلا في حدود ضيقة، وهي في حقيقة الأمر شعوب قديمة صغيرة الحجم أنشأت أو حاولت أن تنشيء أسواقها القومية أو لنطلق عليها اسم أسواق الأقاليم marchés régionaux على سبيل التمييز.

بل يبدو أننا نستطيع أن نرى في مسار الإقليم وما يجري عليه صورة مبدئيةً أو صورة مطابقة لما يجري على مسار الأمة كلها أو على المسار العالمي. نفس القواعد ونفس العمليات تتكرر. فالسوق القومية ، مثلها مثل العالم الاقتصادي، بنية علوية محيطة. وسوق الإقليم ينطبق عليها أيضاً نفس الكلام على مستوى دائرتها الخاصة. ومعنى هذا أن الإقليم كان فيما مضى كياناً اقتصادياً قومياً، بل عالماً اقتصادياً صغيراً؛ وأن كل الحديث النظري الذي بدأ به هذا الكتاب يمكن إعادته هنا بالحرف الواحد على الرغم من اختلاف المستويات؛ وأن الإقليم يضم مناطق مهيمنة ومدناً مهيمنة، و«مديريات» وشرائط أطرافية، ومناطق متطورة نسبياً، ومناطق توشك ألا تعتمد إلا على مواردها فقط ... وجدير بالذكر أن هذه الأنواع التكميلية المتنوعة هي التي تضفي على هذه المناطق الواسعة تماسكها.

هناك إذن في المديرية دائماً مدينة أو عدة مدن تفرض هيمنتها. في بورجونديا: ديجوم؛ في دوفينيه : جرينوبل؛ في أكيتين : بوردو؛ في البرتغال: لشبونه؛ في ڤينيتسيا: البندقية؛ في توسكانا: فلورنسة : في پييمونتي: تورينو ... ولكن في نورمانديا: روان وقان؛ في



من أعمال ف. هاكرت F. Hackert منظر ميناء وخليج ميسّينا. (Museo di S. Martino, Napoli)

شامپانيا: ريمس وطروا؛ وفى باڤاريا: ريجنسبورج - مدينة حرة تسيطر على الدانوب بجسرها الأساسى - وميونيخ العاصمة التى أنشأها فى القرن الثالث عشر آل ڤيتلسباخ؛ فى اللانجدوك: تولوز ومونپيلليه؛ فى الپروڤانس: مارسيليا وإكس؛ فى منطقة اللورين: نانسى وميتس؛ فى السافوى: شامبيرى ثم فيما بعد: أنيسى، وبخاصة چينيف؛ وفى قشتالة: بلدالوليد وطليطلة ومدريد؛ ونختم بمثال له دلالته هو صقلية: پالرمو = مدينة القمح، وميسّينا= عاصمة الحرير، وظلت السلطة الإسبانية التى كانت لها الهيمنة وقتاً طويلاً تصرف النظر عن الاختيار بينهما، بل كانت تتبع سياسة فرق تسد.

ومن البديهى عندما تنقسم الهيمنة بين مدينتين، أن يبدأ التنافس ثم ينتهى بظهور مدينة على الأخرى. وإذا استمرت المواجهة مدة طويلة بين مدينتين دون حسم واضح فلا يمكن إلا أن يكون ذلك علامة على أن النمو فى المنطقة سار فى طريق خاطئة، وشجرة التنوب التى تكون لها رأسان فى وقت واحد يتعطل نموها وتوشك ألا تكبر. ومثل هذا الازدواج عندما نجده فى مكان اقتصادى ما يمكن أن يكون دليلاً على أن هذا المكان الاقتصادى يتوجّه توجهاً مزدوجاً أو على أن نسيجه مزدوج، فإذا كانت هذه حال لانجدوك ونورماندى فمعنى هذا أن هناك لانجدوك أولى ولانجدوك ثانية، وأن هناك نورماندى أولى ونورماندى ثانية وربما أكثر... ويرجع السبب فى مثل هذه الحالات إلى عجز سوق الإقليم عن تحقيق وحدتها، فهى تعجز عن ضم أماكن تسعى إلى الانطواء على نفسها أو إلى

الانفتاح على مدارات خارجية أخرى: فكل سوق إقليم تؤثر عليها سوق قومية وسوق عالمية، ومن الممكن أن تعتورها نتيجة للشد والجذب شروخ أو كسور أو تقلبات ، فهذه الناحية تشد في اتجاه، وتلك تشد في الاتجاه الآخر. وهناك أسباب أخرى تؤدى إلى عرقلة وحدة سوق الإقليم، نذكر منها على الأقل سياسة التدخل التي تمارسها الدول والأمراء في العصر الميركانتيلي أو التي يمارسها جيران من أولى القوة أو الدهاء. ففي وقت عقد معاهدة السلام في ريسفيك في عام ١٦٩٧ تعرضت اللورين لسيل منهمر من النقود الفرنسية كان يمثل من هيمنة لم يستطع دوق اللورين الجديد أن يتصدى لها [٣٣]. وفي عام ١٧٦٨ رأت الأقاليم المتحدة النيدرلندية نفسها تتعرض لحرب جمركية شنتها عليها الأراضي الواطئة الخاضعة للنمسا. وتعالت الشكاوى في لاهاى :« الكونت كوبنتسل Cobenzel [٣٤] يبذل كل ما يستطيع من جهد ليجذب التجارة إلى الأراضي الواطئة حيث مدت الطرق في كل ناحية وأقيمت السدود لتسهيل نقل المواد الغذائية والبضائع .» [٣٥]

ولكن سوق الإقليم إذا استقلت ذاتياً إلا يكون ذلك علامة على اقتصاد أصابه الركود؟ الإجابة عن السؤال : بلى . إنما ينبغي على سوق الإقليم أن تنفتح، عنوة أو بالرضا والتراضي، على الأسواق الخارجية، السوق القومية والسوق العالمية. ومن هنا فقد كانت العملات الأجنبية، على الرغم من كل اعتراض عليها، مورد حياة بالنسبة إلى اللورين في القرن الثامن عشر حيث لم تعد اللورين تسك نقودها، وحيث كان التهريب نشاطاً رائجاً. حتى الأقاليم الفقيرة التي لم يكن لديها شيء يذكر تصدره إلى الخارج أو تستورده كانت لديها موارد بشرية تصدرها هي العمالة، هكذا كانت حال سافوى وأوفرنيا وليموزان. ومع تقدم السنين في القرن الثامن عشر نلاحظ انفتاحاً على الخارج ونجد حركات الميزان التجارى تكتسى أهمية وتلعب دور المؤشرات ، ونلاحظ منذ ذلك الزمن، مع صعود أنجم الدول، وتعاظم شأن الاقتصاد والعلاقات الخارجية ، أن زمن سعى الأقاليم إلى إثبات امتيازها قد ولى، وأن القدر الذى سارت الأقاليم في مدارجه أصبح يفرض عليها على المدى البعيد أن تنصهر في وحدة قومية على الرغم مما يكون لديها من ألوان مقاومة أو نفور. في عام ١٧٦٨ أصبحت كورسيكا فرنسية في الظروف التي نعرفها [= بعد حرب دامت أربعين سنة بين جنوة يساندها الإمبراطور النمساوى وفرنسا] ولكن من الواضح كل الوضوح أنها لم تكن تحلم بأن تكون مستقلة. لم تتلاش الخصوصية الإقليمية، ومازالت قائمة إلى الآن في كورسيكا، وفي غير كورسيكا، مع ما يرتبط بهذا من نتائج كثيرة ومن انتكاسات.

الدولة القومية؟ نعم!
ولكن ماذا عن السوق القومية؟

والسوق القومية في نهاية المطاف عبارة عن شبكة ذات حلقات غير منتظمة كثيراً ما تنشأ على الرغم من مقاومة تأتي من كل جانب : على الرغم من مقاومة المدن الجبارة التي تمارس سياسة خاصة بها، وعلى الرغم من مقاومة الأقاليم ، وعلى الرغم من التدخلات

الأجنبية التى تحدث تفسخات وثغرات، ناهيك عن المصالح المتباينة لقطاع الإنتاج وقطاع التجارة - ولنذكر الصراعات التى حدثت فى فرنسا بين موانىء المحيط الأطلسى وموانىء البحر المتوسط ، أو بين المناطق البعيدة عن البحر والمناطق الساحلية التى تمثل الواجهة البحرية. وعلى الرغم من البقاع المكتفية ذاتياً والتى تتملص من كل رقابة.

فلا غرابة فى أن يكون الأساس الذى تقوم عليه السوق القومية بالضرورة إرادة سياسية ساعية إلى المركزية، إرادة سياسية ذات مقومات ضرائبية أو إدارية أو حربية أو مركانتيلية. وليونيل روتكروج Lionel Rothkrug [٣٦] يصف المركانتيلية بأنها نقل إدارة النشاط الاقتصادى من المجتمع المحلى إلى الدولة. وكان الأحرى به أن يقول من المدن والأقاليم إلى الدولة. ولقد فرضت مناطق ذات امتيازات نفسها على أوروبا منذ وقت مبكر جداً، كانت من قبيل المراكزالقوية التى بدأت منها عمليات البناء السياسى وانتهت بالدول الإقليمية. مثال ذلك فى فرنسا جزيرة إيل ديفرانس Ile-de-France مركز الأمراء الكابيتيين Capétiens العجيب «الذى مرت من خلاله فيما بعد كل الأحداث الهامة، بين اللوار والسوم Somme» [٣٧]؛ ومثال ذلك فى انجلترة حوض لندن ؛ فى اسكتلندة منخفض لولاند Lowland؛ فى إسبانيا هضاب قشتالة الخالية من الأشجار؛ فى روسيا منطقة موسكو الشاسعة الخالية من الأشجار... فيما بعد فى إيطاليا منطقة بييمونتى؛ فى ألمانيا منطقة براندنبورج أو على الأحرى الدولة البروسية المبعثرة بين الراين وكونيجسبرج؛ وفى السويد منطقة بحيرة ميلار...

واعتمد البناء اعتماداً كبيراً على الطرق الأساسية. وقد أحببتُ كتاب إرفين ريدسلوب Erwin Redslob الذى ظهر فى عام ١٩٤٣: Des Reiches Straße أى «شارع الرايخ» الذى شدد على أهمية الطريق الذى الذى يمتد من فرنكفورت/ماين إلى برلين، على اعتبار أنه أداة الوحدة الألمانية أو كبسولة الإشعال التى أدت إليها. والحق أن الجغرافيا لا تنشىء الدولة الإقليمية، ولكن الجبرية الجغرافية تلعب دوراً لا يستهان به.

وهناك الاقتصاد يلعب دوره أيضاً. فلابد أن ننتظر حتى يلتقط الاقتصاد أنفاسه بعد منتصف القرن الخامس عشر حتى تُمَكِّن الدول الحديثة الأولى لنفسها من جديد، مع الملك هنرى السابع من بيت تودور، والملك لويس الحادى عشر، والملوك الكاثوليك، وعلينا أن ننتظر فى شرق أوروبا إلى أن يتحقق النجاح فى المجر وبولندة والبلاد الاسكندناقية. العلاقة واضحة. ومع هذا لم تكن انجلترة وفرنسا وشرق أوروبا هى أكثر المناطق تقدماً فى أوروبا، وكيف لا، وقد كانت على هامش منطقة الاقتصاد المهيمن التى تمتد من خلال أوروبا كالشريط القطرى من شمال إيطاليا عبر البقاع الدانوبية والراينلاندية من ألمانيا وينتهى إلى الأراضى الواطئة. كانت هذه المنطقة من الاقتصاد المهيمن هى منطقة القوميات القديمة القائمة على المدن: فلم تتمكن الدولة الإقليمية ، التى كانت تمثل الشكل السياسى الثورى، من

الاستقرار فى داخلها. فقد رفضت المدن الإيطالية الوحدة السياسية التى تضم شبه الجزيرة الإيطالية، تلك الوحدة التى كان ماكيافيللى يحلم بها والتى ربما استطاع آل سفورتسا Sforza (٣٨) أن يحققوها؛ بل إن البندقية يبدو عليها أنها لم تفكر فى هذا الموضوع؛ كذلك الدول فى الرايخ الألمانى أو الإمبراطورية الألمانية لم تكن هى الأخرى تحب مشروعات الإصلاح التى كان يعرضها الإمبراطور ماكسيميليان النمساوى الذى كان غارقاً فى بحر من الصعاب المالية (٣٩)؛ ولم تقبل البلاد الواطئة الاندماج فى الإمبراطورية الإسبانية التى أقامها فيليب الثانى واتخذت معارضتها صورة الثورة الدينية، وكان الخطاب الدينى فى القرن السادس عشر متعدد التوجهات، كثيراً ما يتكلم لغة القومية السياسية التى كانت تشق طريقها أو تسعى إلى التمكين لنفسها. وهكذا ظهر الصدع بين الدول القومية التى احتلت هندسياً موقع القوة وبين المناطق ذات المدن التى احتلت موقع الثروة. وكان السؤال الذى طرح نفسه هو هل تستطيع الثروة بخيوطها الذهبية أن تحكم قبضتها على الدول القومية التى تلوح كأنها كائنات سياسية وحشية.تجيب حروب القرن السادس عشر عن هذا السؤال بنعم ولا. فى القرن السابع عشرنجد أمستردام، التى كانت آخر مدينة مهيمنة بقيت على قيد الحياة، تعرقل نهوض دولتين قوميتين هما فرنسا وانجلترة. ويبدو أن الأمور كانت بحاجة إلى القفزة الاقتصادية التى شهدها القرن الثامن عشر لكى ينكسر القيد ويخضع الاقتصاد لسيطرة الدولة وسيطرة الأسواق القومية التى بدت على هيئة كيانات قوية شرسة تسمح لنفسها بكل شىء. فلا غرابة، والحال هذه، فى أن تتخلف الدول الإقليمية - التى كانت قد نجحت سياسياً قبل الأوان - فلا تحقق إلا متأخرة نجاحها الاقتصادى متمثلاً فى السوق القومية وما أتت به من انتصارات مادية.

بقى أن نعرف كيف ومتى ولماذا حدث هذا الانتقال الذى أعد له المعدون منذ حين. ولكننا عندما نتلمس الطريق إلى الإجابة عن هذه الأسئلة نجد أن المشكلة تتمثل فى أن هذه الطريق خلت من العلامات الإرشادية المناسبة، وخلت من المقاييس المناسبة التى نستند إليها. ويمكننا أن نتصور مبدئياً أن هذا الانتقال كان عبارة عن تحول طرأ على مجال سياسى فأصبح وحدة متماسكةً اقتصادياً عندما تخلله نشاط فائق مارسته الأسواق وانتهت به إلى الاستحواذ على التبادل التجارى كله أو جله. كذلك يمكننا أن نتصور نوعاً من العلاقة بين الإنتاج الذى تهيمن عليه التجارة والإنتاج الذى يستهلك محلياً. بل يمكننا أن نتصور مستوى ما من الثراء الشامل وحواجز كان عليه أن يعبرها. ولكن ما هى هذه الحواجز؟ ومتى كانت؟

الجمارك الداخلية

تفرط التفسيرات التقليدية فى إعلاء قيمة الإجراءات الجبرية التى خلّصت المكان

السياسي من الجمارك الداخلية وضرائب المرور التي كانت تقطع أوصاله أو على الأقل تعرقل المواصلات والاتصالات فيه. وذهبت إلى أن رفع هذه العوائق أتاح الفرصة للسوق القومية أن تحقق فعاليتها الأولى. وليس من شك في أن هذه التفسيرات تبالغ في التبسيط.

والمثال الذي يتمثلون به دائماً هو مثال انجلترة التي تخلصت فعلاً على نحو مبكر جداً من الحواجز الجمركية الداخلية (٤٠).

فقد عمدت الملكية الإنجليزية الحريصة على قوتها ونفوذها المركزي منذ عام ١٢٩٠ إلى إجبار أصحاب امتيازات تحصيل ضرائب المرور على صيانة الطرق التي يتولونها، وحددت امتيازاتهم بمدد محددة عدتها بضعة سنوات. وقد أدت هذه الإجراءات إلى الحد من عقبات المواصلات لا إلى القضاء الفوري عليها، ولكنها أخذت تقل بالفعل تدريجياً حتى لم يعد لها شأن. ونحن عندما ننظر في الكتاب الكبير الذي درس فيه ثورولد روجرز Thorold Rogers تاريخ الأسعار لا نكاد نجد في القرون الوسيطية الأخيرة بضعة أرقام متفرقة قليلة عن ضرائب المرور ونقاط الجمارك الداخلية (٤١). ويفسر إيلي هيكشر Éli Heckscher (٤٢) هذه العملية فلا يرجعها فقط إلى اشتداد قوة الملكية الإنجليزية بل أيضاً إلى ضيق مساحة انجلترة نسبياً، وإلى «هيمنة المواصلات البحرية [الحرة التي لا ضرائب مرورجمركية عليها]» والتي كانت تنافس الطرق البرية الداخلية وتقلل من شأنها. أياً كان الأمر فقد كان الرحالة الأجانب يعبرون دائماً عن الدهشة نفسها: فهذا هو الرحالة الفرنسي الأب كوايية Coyer يكتب في عام ١٧٤٩ إلى أحد أصدقائه: «نسيت أن أقول لك عندما كنت أصف الطرق هنا أن الإنسان لا يرى هنا مكاتب تحصيل رسوم جمركية ولا محصلين. إنك عندما تنزل هذه الجزيرة [البريطانية] تتعرض في دوفر لتفتيش دقيق شديد، ولكنك تستطيع بعد ذلك أن تمرح في ربوع بريطانيا العظمى على حريتك دون أن يوجه إليك أحد أدنى سؤال. وإذا كانوا يعاملون الأجنبي هذه المعاملة، فإنهم بطبيعة الحال يعاملون بها ابن البلد قبله. هكذا وضعوا الجمارك على الحدود الخارجية للمملكة. والإنسان يتعرض للتفتيش الجمركي مرة واحدة نهائية.» (٤٣) وهذا المعنى يرد في نص فرنسي آخر يرجع إلى عام ١٧٧٥: «عندما يصل الإنسان إلى انجلترة يتعرض للتفتيش الجمركي التفصيلي، قطعة قطعة، وهذا التفتيش هو الأول والأخير في المملكة.» (٤٤) ويقرر زائر إسباني في عام ١٧٨٣ «أن الأجنبي ينعم بنعمة كبيرة في إنجلترة وهي أنه لا يخضع لعمليات تفتيش جمركية في داخل المملكة بعد أن تتم مرة واحدة على أثر النزول من المركب. وأنا عن نفسي لم أتعرض لقسوة إجراءات من النوع الذي تحدث الناس عنه، لا عندما دخلت من دوفر ولا عندما خرجت من هرويك Harwick. صحيح أن عمال الجمارك لديهم حاسة يفرقون بها بين أولئك الذين

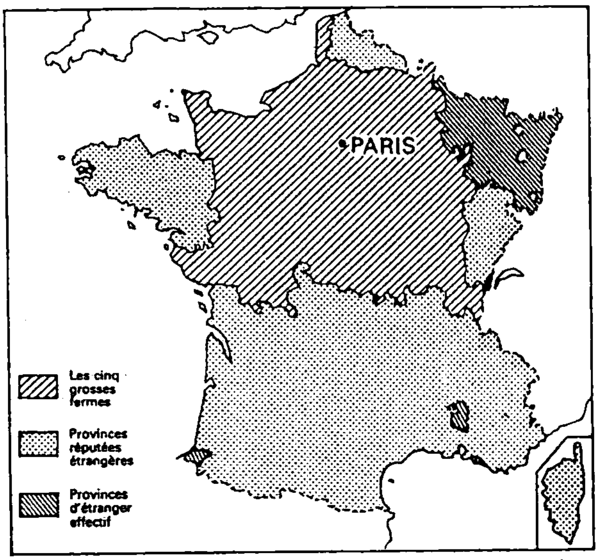
يُخرجون النقد للتهريب وأولئك الذين يخرجونه لينفقوا منه على ما يدفعهم الفضول إلى شرائه.» ولكن هذا الحظ الذى نعم به هذا الرحالة لم يتح للجميع، فلم يتحدث الجميع منشرحين مستبشرين مثله. فهذا هو بيسيون Pétion الذى سنلتقى به فى المستقبل عمدة لباريس إبان الثورة ، يمر فى ٢٨ أكتوبر من عام ١٧٩١ من الجمارك فى دوفر ويجد «التفتيش سخيفاً ومتعباً: كل الأشياء تقريباً عليها ضرائب جمركية، الكتب وبخاصة إذا كانت مجلدة، والأشياء المصنوعة من الذهب والفضة والجلود والبارود والآلات الموسيقية والرسوم بالحفر. والحق يقال إنك إذا تجاوزت هذا التفتيش لا تتعرض لتفتيش آخر فى داخل المملكة.»[٤٦]

فى ذلك الوقت كانت الجمعية التأسيسية فى فرنسا قد ألغت قبل عام الجمارك الداخلية الفرنسية، متبعةً فى ذلك اتجاهاً عاماً بين دول القارة للقذف إلى الحدود السياسية للدولة بنقاط الجمارك التى جرت العادة على تدعيمها بالحرس المسلحين فأصبحت تكون على الحدود ما يشبه السلاسل الطويلة الواقية [٤٧]. ولكن هذه الإجراءات جاءت متأخرة، اتبعتها النمسا فى عام ١٧٧٥ وفرنسا فى عام ١٧٩٠ والبندقية فى عام ١٧٩٤ [٤٨] ، بل إنها لم تكن تنفذ فى الواقع دائماً بل تظل حبراً على ورق. نذكر على سبيل المثال أنها تقررت فى إسبانيا فى عام ١٧١٧، ولكن الحكومة ما لبثت عن تراجعت عنها وبخاصة فى الأقاليم الباسكية[٤٩]. وإذا كانت فرنسا قد ألغت بين عام ١٧٢٦ وقيام الثورة أكثر من ٤٠٠٠ نقطة رسوم مرور جمركية، فقد كان نجاح هذا الإجراء محدوداً نسبياً إذا أخذنا فى اعتبارنا قائمة النقط الجمركية الهائلة التى ألغتها الجمعية التأسيسية اعتباراً من أول ديسمبر ١٧٩٠[٥٠].

ولو كانت السوق القومية قد تولدت عن هذا التنظيم، لما كانت الأسواق القومية قد ظهرت فى القارة الأوروبية إلا فى أواخر القرن القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وهذا رأى فيه مبالغة. هل يمكن القبول بأن مجرد إلغاء رسوم المرور الجمركية على الطرقات كان كفيلاً بتنشيط الحركة التجارية. ولنذكر أن كولبير Colbert عندما أنشأ فى عام ١٦٦٤ الوحدة الجمركية التى عرفت باسم الاحتكارات الخمسة كانت المنطقة التى تنطبق عليها تساوى فى المساحةمساحة انجلترة (انظر الخريطة الكروكيةرقم ٢٨) ، لم يؤد هذا الإجراء إلى تنشيط الحركة الاقتصادية فوراً. ربما كان السبب أن اتجاه الحركة الاقتصادية فى عمومها لم يكن ملائماً، فالحركة الاقتصادية إذا كان اتجاهها ملائماً، فإن الاقتصاد يستطيع أن يتكيف مع كل الصعاب وأن يجتاز العقبات أياً كانت. وهذا ش. كاريير Ch. Carrière قد حسب لنا فى كتابه عن التجارة الكبيرة فى مارسيليا أن رسوم المرور الجمركية على نهر الرون - بما فيها جمرك ليون وجمرك ڤالنس - تلك التى بالغنا فيها

نحن المؤرخين مصدقين شكاوى المعاصرين، وجعلنا منها قضايا هائلة ، كانت الرسوم الجمركية التى جمعت فى القرن الثامن عشر ٣٥٠٠٠٠ جنيه على تجارة قيمتها ١٠٠ مليون جنيه أى بنسبة ٠,٣٥٪ (٥١). ونفس الشيء بالنسبة لرسوم المرور الجمركية على نهر اللوار، وأنا لا أقول إن نقاط رسوم لم تكن تمثل عائقاً، فقد كان عدد القائم منها فى القرن التاسع عشر ٨٠ نقطة، كانت تضطر الملاحين إلى ترك مسار التيار والذهاب إلى موقع التفتيش ، وكانت تعرضهم للابتزاز وأحابيل المنحرفين ودفع أموال بطرق غير مشروعة، ناهيك عن تعطيل ملاحة هى أصلاً بطيئة وعسيرة. وإذا نحن أخذنا بأن حجم التجارة المنقولة على صفحة نهر اللوار يساوى حجم التجارة المنقولة على صفحة الرون، وإن ساد الرأى بأنه كان أكبر، أى ما يساوى ١٠٠ مليون من الجنيهات من فئة الليفر ، كانت الرسوم المسددة عليها ١٨٧١٥٠ جنيه من فئة الليفر، أى أن النسبة المئوية، إذا صحت البيانات، لم تكن تجاوز ٠,١٨٧٪ (٥٢).

وكانت هناك شهادات إعفاء جمركى مؤقت تسمى acquits-à-caution تسمح بالمرور بالبضائع الترانزيت من خلال فرنسا، ولدينا أمثلة منها ترجع إلى وقت جد مبكر (٥٣). فى ديسمبر من عام ١٦٧٢ تقدم عدد من التجار الإنجليز بشكوى ذكروا فيها أنهم اجتازوا



٢٨ - أراضى الاحتكارات الخمسة الكبرى

نقلاً عن: W. R. Shepherd, Historical Atlas, in J. M. Richardson, A Short history of France, 1974, p. 64.

فرنسا قادمين من البحر المتوسط جنوباً إلى كاليه شمالاً ببضائعهم وأن عمال الجمارك فى كاليه يريدون إرغامهم على دفع رسوم بواقع سول واحد على كل جنيه ، أى واحد فى المائة، والواضح أنهم كانوا يطالبون بإعفاء كامل . ولدينا مثل آخر من عام ١٧١٩ عن ١٠٠٠ مقطع من قماش الشملة camelot نقلت من مارسيليا فى اتجاه سان مالو لحساب السادة بوسك وإيون les Sieurs Bosc et Éon ، وقد ختمت البضاعة بختم الرصاص فى مارسيليا عند خروجها فى رحلة الترانزيت «فلما وصلت إلى سان مالو وضعت فى مخازن لكى تصدر إلى الخارج دون أن تطالب بدفع رسوم على الإطلاق» (٥٥). وهذه التنقليات لا تُذكر إلى جانب الحركة الحرة المعفاة من الرسوم والضرائب التى أتيحت للحبوب والدقيق والخضروات التى أعفيت «من كل الرسوم حتى رسوم المرور، بناء على مرسوم ملكى صدر فى ٢٥ مايو ١٧٦٣(٥٦) وإن صح أنه ألغى فى ٢٣ ديسمبر من عام ١٧٧٠ ... ولننظر أيضاً إلى قرار مجلس الدولة بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٧٨٥ (٥٧) الذى «حظر تحصيل أى رسوم مرورجمركية فى أراضى المملكة على الفحم الحجرى إلا فى الحالات التى يكون قد نص على ذلك صراحة فى التعريفات أو اللوائح المعلنة». هذه أمثلة كثيرة تشهد على المرور بغير عوائق فى بلد امتلأ بحواجز المرور والجمارك، كان أناس من أولى القدر منذ وقت طويل ، نذكر منهم على الأقل ڤوبان Vauban فى عام ١٧٠٧، قد حلموا بأن «تنقل نقاط الجمارك من الداخل إلى الحدود وتُقلَّص بقدر كبير» (٥٨). وقد عرف كولبير قيمة هذا الهدف وعمل على تحقيقه، ولكنه لم يصل إلى غايته، لأن رؤساء المالية قاوموا لأنهم خشوا أن يؤدى تناقل الحبوب بلا قيود فى جنبات المملكة الهائلة إلى حدوث المجاعات، ولم تكن خشيتهم من قبيل الوهم .» (٥٩). ولنذكر أن تجربة تورجو Turgot فى عام ١٧٧٦ قد أدت إلى كارثة فيما عُرف بحرب الدقيق. وإذا لم تكن الحكومة قد اتخذت بعد عشر سنوات قراراً بالإلغاء النهائى لرسوم المرور الجمركية، على الرغم من رغبتها ، فإنما كان السبب فى ذلك أنها حسبت أن هذه العملية ستكلفها ما بين ٨ و١٠ ملايين من الجنيهات تدفعها لأصحاب امتيازات تحصيل هذه الرسوم، وهو مبلغ لا تكاد «أحوال المالية الحالية تسمح به» (٦٠). والحق أن الرقم يبدو لنا متواضعاً بالقياس إلى الإمكانات المالية والضرائبية لفرنسا ، وإذا كان الرقم صحيحاً فإنه يشهد على أن رسوم المرور الجمركية الداخلية كانت متواضعة.

كل هذه التفصيلات تجعلنا نتصور أن الحواجز الجمركية لم تكن مشكلة حاسمة فى حد ذاتها، ولكنها كانت صعوبة تضاف إلى كل المشكلات القائمة. هل نذكر ، لإثبات العكس، تلك الطرق الإنجليزية المسماة تورنپايكس turnpikes، وكانت طرقاً عليها نقط لتسديد رسوم المرور، من نوع الأوتوسترادات المعروفة لنا حالياً، وكانت انجلترة قد سمحت بها اعتباراً من عام ١٦٦٣ بهدف تشجيع إنشاء الطرق الجديدة؟ ونقرأ فى مقالة ظهرت فى جازيت دى فرانس فى ٢٤ ديسمبر من عام ١٧٦٢ «أن حصيلة الرسوم ...[التى تدرها هذه الطرق]

كبيرة تبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني سنوياً »[٦١]. وهذه الأرقام المرتفعة لا تقاس بالحصيلة الضئيلة التي كانت تدرها رسوم المرور على نهرى اللوار والرون.

وأخيراً فإننا لا يمكن أن نغفل عن التعبير عن انطباعنا بأن النمو الاقتصادى كان حاسماً فى البلاد التى حققت فيها الأسواق القومية توسعاً وتماسكاً. والرأى الذى نستشفه من كتابات أوتو هينتسه Otto Hintze هو أن كل شيء شهده هذا المجال تولّد عن السياسة، عن الاتحاد بين انجلترة واسكتلندة فى عام ١٧٠٧ وإيرلندة فى عام ١٨٠١، وهو الاتحاد الذى خلق سوق الجزر البريطانية، ودعم القوة الاقتصادية للدولة المتحدة . وليس من شك فى أن الأمور لم تسر سيراً سهلاً ميسراً فى اتجاه واحد. كان للعامل السياسى دوره ما فى ذلك شك، ولكن إيزاك دى پينتو تساءل فى عام ١٧٧١ عما إذا كان ضم اسكتلندة إلى انجلترة قد حمل إليها مزيداً من الثروة؛ ثم تساءل عما إذا كانت فرنسا تزداد ثراء إذا ضمت إليها السافوى [٦٢]. والمقارنة بين اسكتلندة والسافوى ليست فى موضعها، ولهذا فالحجة لا تقوم لها قائمة. ولكننا سنرى فى هذا الفصل نفسه من الكتاب أن اتجاه الحركة الاقتصادية الصاعد فى القرن الثامن عشر هو الذى حرك الاقتصاد البريطانى فى مجموعه وبث فيه القوة، وجعل من الاتحاد مع اسكتلندة صفقة رابحة للجانبين. وإذا لم يكن هذا الكلام ينطبق على أيرلندة، فإنما يرجع السبب فى ذلك إلى أنها اتخذت وضع المستعمرة أكثر مما اتخذت وضع الطرف المستهلك.

اعتراض على التعريفات المسبقة

إننا نرفض فكرة وضع تعريفات نهائية مسبقة، من قبيل تعريف السوق القومية بأنها تلك السوق التى تمتاز بتماسك يوشك أن يكون كاملاً، كأن يكون فيها خط متجانس يشمل تغيرات الأسعار فى المكان الذى تقوم فيه السوق ، فإن لم يكن هناك هذا التماسك الذى يوشك أن يكون كاملاً، لم تكن هناك سوق قومية، وكأنما كان هذا هو الشرط الأساسى والحتمى للسوق القومية. وإذا نحن أخذنا بتعريف قائم على هذا المحك فسيعنى هذا أن فرنسا لم تعرف سوقاً قومية. لننظر إلى سوق القمح التى كانت أساسية فى فرنسا كما كانت أساسية فى كل أصعدة أوروبا ، كانت سوق القمح فى فرنسا تنقسم على الأقل إلى ثلاث مناطق : منطقة شمالية شرقية حيث الأسعار منخفضة وحيث الأسعار تتذبذب على هيئة أسنان المنشار، ومنطقة ثانية فى منطقة البحر المتوسط حيث الأسعار عالية والتذبذبات فى الأسعار معتدلة، ومنطقة ثالثة متفاوتة العمق مطلة على المحيط الأطلسى تتسم بسمات وسط بين المنطقتين[٦٣]. ومعنى هذا أنه ليست هناك سوق قومية. ويمكن أن نستنتج اتباعاً لخُطَى ترايان ستويانوفيتش Traian Stoianovich «أن المناطق الأوروبية الوحيدة التى

واكبت فيها "الأمة" السوق القومية هى انجلترة وربما الأقاليم المتحدة»، ولكن أبعاد الأقاليم المتحدة لا تجعل من سوقها إلا سوق «إقليم» على أكثر تقدير. بل ربما وجدنا أن الجزر البريطانية نفسها لا ينطبق عليها الخط الواحد والإيقاع الواحد بالنسبة إلى القمح، حيث أن القحط كان يظهر تارة فى انجلترة وحدها وتارة فى اسكتلندة وتارة أخرى فى أيرلندة.

وهذا هو ميشيل مورينو Michel Morineau على طريقته المعهودة يتشدد فيما يبديه من تحفظات. فهو يكتب : «إذا لم تكن الأمة قد أقفلت حدودها تجاه الخارج ، ولم تكن قد جمعت جهودها فى الداخل فأنشأت سوقاً موحدة، فإنها لا تعتبر وحدة أساسية يمكن أن ندخلها فى حسابنا عند التقييم [من منظور الاقتصاد القومى]. وما صنوف التباين الإقليمية التى نحس بها اليوم فى أوروبا إحساساً خاصاً نتيجة للأوضاع الحالية بجديدة، فقد كانت قائمة فى القرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. ونحن نتردد فى حساب ما يمكن أن يكون الناتج القومى الألمانى أو الإيطالى فى تلك العصور البعيدة، لأن ألمانيا



تحصيل الرسوم على طريق فى انجلترة: الحارس يطالب بالدفع قبل رفع الحاجز. رسم بالحفر من أعمال أوجين لامى Eugène Lami (١٨٢٩).

وإيطاليا كانتا مقسمتين من الناحية السياسية، ولأن مثل هذا الناتج القومى لم يكن من الممكن حسابه من الناحية الاقتصادية على أساس سليم، فقد كان إقليم سكسونيا يعيش حياة تختلف عن حياة المناطق الألمانية الأخرى فى حوض الراين؛ وكانت مملكة نابلى والدول التابعة للكنيسة وتوسكانا وجمهورية البندقية تعيش كل منها على طريقتها التى تختلف عن طريقة غيرها من بلدان إيطاليا» (٦٤).

ولسنا نريد أن نفند تفصيلاً هذه الحجج التى احتج بها ميشيل مورينو، ولكننا نشير عابرين إلى ألوان التباين الإقليمية التى كانت قائمة بين انجلترة بمعناها المحدود وبين كورنوول وويلز واسكتلندة وأيرلندة ، بل بين الهضاب والوهاد فى الجزر البريطانية. بل نشير إلى ألوان التباين الإقليمى الحادة التى نشهدها فى كل جنبات العالم . ولنذكر كذلك أن عالماً مثل ڤيلهلم آبل Wilhelm Abel (٦٥) لم يجد غضاضة فى حساب الناتج القومى الألمانى؛ وأن أوتو شتولتس Otto Stolz (٦٦) وهو مؤرخ خبير بتاريخ الجمارك رأى أن طرق التجارة الرئيسية صنعت منذ نهايات القرن الثامن عشر «نوعاً من الوحدة» فى داخل الإمبراطورية الألمانية المعروفة باسم الرايخ الألمانى؛ وأن جورجو تاديتش Jorjo Tadic (٦٧) تحدث فى إصرار عن وجود سوق قومية لبلاد البلقان التركية منذ القرن السادس عشر مازالت تتعاظم حتى تولدت عنها أسواق موسمية نشيطة وكثيفة مثل سوق دوليانى Doljani الموسمية قرب ستروميتسا Stroumitsa فى وادى الدانوب ؛ وأن پيير ڤيلار (٦٨) ذهب إلى أن النصف الثانى من القرن الثامن عشر شهد نشأة سوق إسبانية قومية حقيقية أفادت النشاط فى قاطالونيا. فإذا كانت هذه هى الحال فلماذا يكون حساب الناتج القومى فى إسبانيا فى عصر كارل الرابع عملاً لامعقولاً؟ أما حديث ميشيل مورينو عن مفهوم الأمة التى «تغلق حدودها» تجاه الخارج فلا طاقة لنا على تصوره فى عصر كان فيه التهريب تجارة رائجة. ولقد كانت انجلترة فى القرن الثامن عشر غير قادرة على قفل حدودها قفلاً محكماً، على الرغم مما قيل عنها من كمال، فقد كان تهريب الشاى ينفذ إليها ويجوس من خلالها سعيداً مطمئناً حتى عام ١٧٨٥؛ ولقد قيل عن انجلترة هذه قبل قرن، وعلى وجه التحديد فى عام ١٦٩٨ إنها جزيرة «مفتوحة من كل ناحية وإن التهريب إليها سهل يسير لأن البضاعة التى تدخلها تكون فى مأمن» (٦٩). ولهذا فإن الأقمشة الحريرية والقطيفة والبراندى وما إليها من بضائع ترد من فرنسا خاصة ما تكاد تنزل من السفن وتدخل من أى مكان على الساحل غفلت عنه الحراسة حتى تسير طريقها هادئة مطمئنة إلى الأسواق والباعة دون أن تخشى التعرض لتفتيش أو مراجعة.

أياً كان الأمر فلسنا نبحث عن سوق قومية بلغت «الكمال» ، فلم يكن لها وجود آنذاك، وليس لها وجود اليوم. إنما نحن نبحث عن نمط من الاقتصاد له آلياته الداخلية وعلاقاته بالعالم الواسع، هو الذى يسميه كارل بوشر Karl Bücher (٧٠) الاقتصاد الإقليمى

Territorialwirtschaft على عكس الاقتصاد الحضرى أو اقتصاد المدينة Stadtwirtschaft الذى توسعنا فى دراسته فى الأبواب السابقة. وهذا النمط من الاقتصاد واسع الحجم بصفة عامة يفترش مكاناً فسيحاً فى جنبات الإقليم ، وهو اقتصاد متماسك الأطراف إلى حد كبير مما يمكّن الحكومات من تشكيله وتحريكه على نحو أو آخر. ولم تكن المركانتيلية إلا الوعى بهذه القدرة على تحريك اقتصاد قطر ما فى مجموعه، أو لنختصر ونقول : الوعى بالقدرة على البحث عن السوق القومية.

اقتصاد إقليمى

اقتصاد حضرى

المشكلات التى تطرحها السوق القومية هى التى يمكن بالقياس إليها أن نفهم التباين العميق بين الاقتصاد الإقليمى والاقتصاد الحضرى.

ونقول التباين العميق لأن الفروق التى تظهر لأول وهلة وهى المختصة بالحجم والمساحة أقل أهمية مما يبدو عليها فى الظاهر. ولا نكاد نكون مبالغين إذا قلنا إن الدولة الإقليم «مساحة» ممتدة بينما الدولة المدينة «نقطة». ولكن الإقليم المهيمن، والمدينة المهيمنة يقبض كل منهما على منطقة خارجية ومكان إضافى، يتكون منها فى حالة البندقية أو أمستردام عالم اقتصادى. وهكذا فإن النمطين الاقتصاديين المنتصرين يتجاوزان المكان المحدود الخاص بهما، حتى إن أبعاد المكان الخاص بالنمط الاقتصادى يفقد للوهلة الأولى أهميته من حيث هو محك للتفريق بين النمطين. فهذا الامتداد الذى يتجاوز الحدود الخاصة فى الحالتين متشابه . كانت البندقية فى المشرق تمتد امتداد الدولة الاستعمارية، مثل هولندة فى الجزر المحيطية، ومثل انجلترة فى الهند. كانت الدول المدن والدول الأقاليم تتعلق على النحو نفسه باقتصاد عالمى حملها هو على كاهله ودعمها . وكانت وسائل النمطين فى الهيمنة وفى مناورات الحياة اليومية هى هى: الأسطول والجيش والعنف، وعند الضرورة الخبث والخداع والخيانة، ولنذكر مجلس العشرة أو ماعرف فيما بعد باسم المخابرات Intelligence Service . ولقد ظهرت البنوك «المركزية»[71] فى البندقية فى عام ١٥٨٥ وفى أمستردام فى عام ١٦٠٩ ثم فى انجلترة فى عام ١٦٩٤ وهى فى رأى شارل پ. كيندلبيرچيه Charles P. Kindleberger[72] تمثل الالتجاء إلى «المخرج الأخيرة» وهى فى تقديرى أدوات القوة والهيمنة العالمية، على أساس : أنا أساعدك وأنقذك ولكننى أستعبدك. وأشكال الإمبريالية والاستعمارية قديمة قدم العالم، وكل هيمنة بيِّنة تفرز الرأسمالية كما قلت من قبل، وكما أعدت وأفضت لكى أقنع القارىء وأقنع نفسى.

وإذا نحن نظرنا من منظور العالم الاقتصادى وانتقلنا من البندقية إلى أمستردام، ومن أمستردام إلى انجلترة فإننا نظل فى نطاق حركة واحدة وواقع شامل واحد. إن الذى يميز

منظومة الأمة عن منظومة المدينة، بل يوقفهما الواحدة من الأخرى موقف الضد للضد، هو النظام الهيكلى الخاص بكل منهما. أما الدولة المدينة فهى متحررة من أثقال القطاع الأوّلى، فالبندقية وجنوة وأمستردام تأكل القمح والزيت والملح بل واللحم ... الخ لا تحصل عليها من قطاعها الأوّلى بل تأتيها بها التجارة الخارجية؛ وهى تتلقى من الخارج الخشب والمواد الأولية، بل تتلقى عدداً من المنتجات الحرفية التى تستهلكها. وهى لا تهتم إلا قليلاً بمن الذى ينتجها، ولا بالطريقة العتيقة أو الحديثة التى تتبع فى إنتاجها؛ إنما يكفيها أن تتلقفها فى نهاية دورتها فى ذلك الموضع الذى خزنها فيه الوكلاء أو التجار المحليين من أجلها. الجزء الأساسى من القطاع الأوّلى، بل القطاع الأوّلى كله- وهو الذى يوفر ما تحتاج إليه لبقائها ولترفها أيضاً - يقع إلى حد كبير فى خارجها، ويعمل من أجلها دون أن يكون عليها أن تشغل بالها بصعاب الإنتاج الاقتصادية أو الاجتماعية. وليس من شك فى أنها لم تكن على وعى تام بالميزات التى تعود عليها من هذا الوضع، بل كانت تشكو من المتاعب التى تلقاها منه: كانت المدن المهيمنة حريصة على استقلالها حيال البلاد الأجنبية - على الرغم من أن قوة المال أوشكت أن تقضى على هذا الاستقلال قضاء تاماً - وكانت المدن المهيمنة تجتهد فى أن توسع نطاق أراضيها ونطاق زراعتها وصناعتها. ولكن أى نوع من الزراعة وأى نوع من الصناعة؟ ليس من شك فى أنها كانت تهتم بأنواع الزراعة والصناعة الرفيعة القدر، المدرة لأعلى الأرباح. ولما كانت فى وضع يضطرها إلى الاستيراد على أية حال فقد كانت تستورد القمح الصقلى من فلورنسة وتزرع الكروم والزيتون فى توسكانا! ولهذا وجدت الدول المدن نفسها فى وضع يتسم بالسمات التالية:

١) تناسب «عصرى» جداً بين السكان الريفيين والسكان الحضريين

٢) الزراعة، إن وجدت، تميز الأصناف التى تحقق ربحية عالية، وتجذب من تلقائها الاستثمارات الرأسمالية. ومن هنا لم يكن من قبيل المصادفة ولا بدافع من نوعية التربة أن قامت هولندة فى وقت جد مبكر بتنمية الزراعة وحققت فى قطاع الزراعة تقدماً فائقاً

٣) نوعيات من الصناعة الترفية حققت فى كثير من الأحيان ازدهاراً عظيماً.

فالاقتصاد الحضرى أو اقتصاد المدينة أفلت منذ البداية من ربقة هذا «الاقتصاد الزراعى» الذى يصفه دانييل تورنر Daniel Thorner بأنها المرحلة التى ينبغى تجاوزها قبل تحقيق أى نمو فعال. وعلى العكس من الدول المدن كانت الدول الإقليمية، تسير بحكم بنائها السياسى والاقتصادى بخطى بطيئة، فظلت فى ربقة هذا الاقتصاد الزراعى الثقيل الذى يصعب دفعه إلى الأمام كما نرى فى حالة الكثير من البلدان النامية فى عصرنا الحالى. والدولة الواسعة المساحة يتطلب بناؤها السياسى ميزانية كبيرة، وبخاصة إذا كانت تتورط فى الحرب كما هى الحال فى أغلب الأحايين، وتلجأ إلى الضرائب، وتزيد فيها، والضرائب

تحتاج إلى إدارة ، والإدارة تحتاج إلى مزيد من المال ومزيد من الضرائب ... ولكن إذا كان السكان بنسبة ٩٠٪ ريفيين فإن نجاح النظام الضرائبي يفترض أن تسيطر الدولة على أحوال الفلاحين على نحو يخرج بهم من حدود الاكتفاء الذاتي ويجعلهم يحققون إنتاجاً فائضاً يبيعونه في السوق ويتولون إطعام المدن. وهذه هي الخطوة الأولى التي يخطوها الفلاحون. الخطوة التي تليها خطوات أخرى ، فلا بد أن تحقق طبقة الفلاحين الثراء في وقت لاحق، متأخر، ويكون هذا الثراء من السعة بحيث يسمح بزيادة الطلب على المنتجات المصنعة ويمكّن بدوره طبقة الحرفيين من الحياة. والدولة الإقليمية في دور التكوين عليها أن تبذل الجهد الهائل لكي تتمكن من غزو الأسواق الكبيرة في العالم مباشرة. وهي تحتاج لكي تعيش، ولكي توازن ميزانيتها إلى تنشيط الاتجار في الإنتاج الزراعي والحرفي وإلى تنظيم جهازها الإداري الثقيل. وهذه أمور تحتاج إلى حشد كل ما لدى الدولة من الإمكانات والمقومات النشيطة. من خلال هذا المنظور كنت أود أن أعرض تاريخ فرنسا في عصر شارل السابع ولويس الحادي عشر. ولكن هذه الحقبة من التاريخ قد كثر الحديث عنها حتى فقدت في أعيننا القدرة على التدليل على أي شيء. فلنذكر الدولة المسكوفية، أو لنذكر مثلاً رائعاً آخر هو سلطنة دلهي التي سبقت الإمبراطورية المغولية ، وكيف قامت هذه السلطنة منذ النصف الأول من القرن الرابع عشر في الرقعة الشاسعة التي ملكت زمامها بتشجيع اقتصاد نقدي يفترض وجود أسواق يتمكن من خلالها من استغلال الاقتصاد القروي وتشجيعه أيضاً. وكانت موارد الدولة ترتهن بنجاح الزراعة إلى الدرجة التي جعلت السلطان طغلق (١٣٢٥ - ١٣٥١) يحفر الآبار ويقدم إلى الفلاحين المال والبذور ويحثهم عن طريق حكومته على انتخاب الزراعات الأعلى إنتاجية مثل قصب السكر(٧٣).

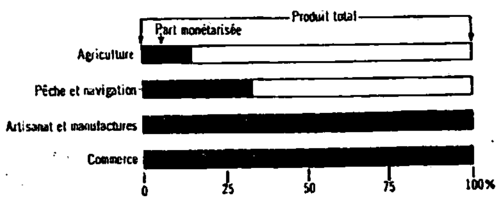
فلا غرابة والحال هذه إذا رأينا أمثلة النجاح الرأسمالية الأولى، وأمثلة الهيمنة الأولى على عالم اقتصادي بعينه ترتبط بالمدن الكبرى. ولا غرابة أيضاً إذا كانت لندن، من حيث هي عاصمة قومية، قد احتاجت لوقت طويل حتى تلحق بأمستردام التي كانت أكثر مرونة ونشاطاً وحرية حركة. ولا غرابة في أن نرى انجلترة ، بعد أن حققت هذا التوازن الصعب بين الزراعة والتجارة والنقل والصناعة والعرض والطلب الذي يتطلبه إنجاز سوق قومية، تصبح منافساً أقوى مراساً من هولندة الصغيرة وأن تصمم أشد التصميم على إبعادها عن السعي إلى الهيمنة على العالم ، فلما أقامت انجلترة سوقها القومية أضافت لنفسها المزيد من القوة. وشارل ب. كيندلبيرجيه (٧٤) يتساءل لماذا لم تؤد الثورة التجارية التي هزت هولندة ورفعتها مكاناً علياً إلى قيام ثورة صناعية. هناك أسباب عديدة من بينها يقيناً أن هولندة لم يكن لديها سوقاً قومية حقيقية. والإجابة نفسها يمكن أن ترد على السؤال المناظر الذي طرحه أنطونيو جراثيا ڤاكيرو جونثاليث Antonio Gracia-Baquero González (٧٥) عن أسبانيا في القرن الثامن عشر حيث ازدهرت التجارة الاستعمارية دون أن تُحدث ثورة

صناعية على نحوٍ ما اللهم إلا فى قطالونيا: كانت السوق القومية فى إسبانيا متعثرة، مشتتة الأوصال، تتبلد فلا تجد ما يمنحها القوة.

٢٩- الاقتصاد النقدى تُوَسِّمُه الصناعة الحرفية والتجارة
الصناعة الحرفية والتجارة تشاركان أكبر مشاركة فى أنشطة المدينة وتفسران الهيمنة الطويلة التى حققتها المدن الدول بالقياس إلى الدول الإقليمية. (نقلاً عن بيانات ك. جلامان K. Glaman)



التوزيع الاقتصادى الاجتماعى لمجموع السكان الدنماركيين فى عام ١٧٨٠



نسبة الناتج الكلى لكل فرع فى الدورة النقدية
الناتج الكلى
نسبة ما تحول إلى نقد

بالحساب
والقياس

إن ما نحتاج إليه هو أن نزن على نحو عام الكيانات الاقتصادية القومية، سواء منها ما كان فى طريق التكوين أم ما اكتمل تكوينه ؛ هو أن نحدد أوزانها فى هذه أو تلك الأزمنة، أى نتبين ما إذا كانت فى زيادة أو نقصان، فى نماء أو انحسار، وأن نقارنها بعضها بالبعض الآخر ونحدد مستوياتها فى لحظة معينة. وهذا يعنى أن نستعرض عدداً كبيراً من الدراسات القديمة السابقة على الحسابات الكلاسيكية التى حسبها لافوازييه Lavoisier فى عام ١٧٩١. كان وليم بيتى William Petty المولود فى عام ١٦٢٣ المتوفى فى عام ١٦٨٧ قد جرب [٧٦] أن يقارن الأقاليم المتحدة [النيدرلندية] بفرنسا، فوجد أن نسبة السكان هى ١ إلى ١٣، والأرض المنزرعة هى ١ إلى ٨١، والثروة ١ إلى ٣؛ وجرب جريجورى كينج Gregory King [٧٧] المولود فى عام ١٦٤٨ المتوفى فى عام ١٧١٢ أن يقارن أمم الثالوث المهيمن فى ذلك الوقت : هولندة وانجلترة وفرنسا. ومن الممكن أن نُدخل فى المباراة ما يزيد على عشرة من هؤلاء الحسّابين، من ڤوبان إلى إيزاك دى پينتو إلى تورجو نفسه. ولنذكر على سبيل المثال هذا النص الذى كتبه بواجيلبير Boisguilbert المولود فى عام ١٦٤٨ المتوفى فى عام ١٧١٤ وهو نص يمس صميم القلب بنبرته التى تعبرعن حاضرنا، يشوبه التشاؤم فهو يتحدث عن فرنسا فى عام ١٦٩٦ حيث كانت صورتها لا تبعث على الفرح ولا تبث فى النفس الاطمئنان : « ...لما لم نكن نتحدث عما ينبغى أن يكون، بل عما هوكائن بالفعل فإن الناتج [القومى الفرنسى] اليوم يُقدراليوم بما يقل بخمسمائة أو ستمائة مليون عن الموارد التى حققتها فرنسا من الأرض والصناعات الحرفية قبل أربعين سنة. ويقولون إن الداء، أى تناقص الموارد ، داء مستمر، لأن الأسباب لا تزال قائمة بل تستفحل ، ولا يمكن أن ننسب العجز إلى مخصصات الملك التى لم تزد إلا زيادة ضئيلة ضآلة غير مسبوقة، فهى لم تزد منذ ١٦٦٠ إلا بنسبة الثلث فقط، وكانت منذ مائتى عام تتضاعف كل ثلاثين سنة» [٧٨]. هذا نص مدهش فعلاً. وهناك سطور لا تقل فى الروعة عن هذا النص، أعنى بها السطور التى عدد بها إيزاك دى پينتو العناصر الأحد عشر التى يأتلف منها الناتج القومى فى إنجلترة ، ابتداءً من الأراضى وانتهاءً بالمناجم [٧٩] وهى تقريباً نفس العناصر التى يعتمدها علم الاقتصاد الحديث فى أيامنا هذه.

هل ستتاح لنا من خلال هذه البحوث القديمة التى تناولت «الثروات القديمة» ومن خلال الأرقام المتفرقة التى استطعنا جمعها إمكانية النظر إلى الماضى من منظور الحسابات العامة التى ألفناها فى الاقتصاد القومى منذ عام ١٩٢٤ [٨٠] ؟ مثل هذا الحسابات لها عيوبها، ما فى ذلك شك، ولكنها فى الوضع الحالى، على رأى پول بيروك Paul Bairoch ،

وهو رأى صائب [٨١] تمثل المنهج الوحيد الذى يمكّننا من الإحاطة بمشكلة النمو الحيوية اعتماداً على الكيانات الاقتصادية الحالية، وأضيفُ : والقديمة أيضاً.

بل إننى أتفق مع جان مارتشيفسكى Jean Marczewski [٨٣] على أن الحساب العام للاقتصاد القومى ليس فقط تقنية بل هو علم قائم بذاته ، وأن هذا العلم وقد اندمج فى الاقتصاد السياسى جعل من الاقتصاد السياسى علماً تجريبياً.

وأرجو ألا يخطىء القارىء فى إدراك مقاصدى ، فأنا لا أسعى إلى رسم الخطوط الأولى لتاريخ اقتصادى جديد ثورى. وإنما أسعى، بعد تحديد بعض مفاهيم الحسابات العامة للاقتصاد القومى، التى أراها مفيدة للمؤرخ، إلى العودة إلى الحسابات الأولية التى هى الحسابات الوحيدة التى تتيحها لنا الوثائق التى بين أيدينا والتى تدخل فى نطاق كتابنا هذا. إننى أسعى إلى التوصل إلى تقديرات عامة، إلى توضيح علاقات ومعاملات وحدود مقبولة أو مؤكدة، وإلى رسم خطوط تفتح الطريق إلى إجراء بحوث ضخمة لم يشرع فيها أحد حتى الآن ، وقد لا يشرع فيها أحدٌ فى وقت قريب. ولكن التوصل إلى تقديرات عامة سيتيح لنا إدراك إمكانات استرجاع حسابات إجمالية للاقتصاد القومى.

ثلاث متغيرات

ثلاث أساسيات

الأولى : الثروة القومية التى تخضع لتذبذبات بطيئة: الثانية: الدخل القومى؛ الثالثة: دخل الفرد الذى يحسب على أساس العلاقة بين الدخل القومى وعدد السكان.

أما الثروة القومية فهى الثروة الإجمالية ، هى حاصل جمع الاحتياطيات المتراكمة فى كيان اقتصادى بعينه، هى كمية رؤوس الأموال التى تدخل أو يمكن أن تدخل فى عملية الإنتاج. هذا المفهوم الذى كان فيما مضى يفتن «الحسّابين» arithméticiens [٨٤] هو أقل المفاهيم تداولاً اليوم، للأسف. وقد كتب إلىّ أحد علماء الاقتصاد رداً على بعض أسئلتى، قائلاً إنه لم تكن هناك حسابات موازنة تتناول الثروة القومية مما يجعل هذا النمط من القياس محفوفاً بالشكوك فيه ويكشف عن النقص الذى يعتور علم المحاسبة لدينا . والمؤرخ يأسف لوجود هذا النقص أو هذه الفجوة، فالمؤرخ يسعى إلى تقدير دور رأس المال فى عملية النمو، ويتبين تارة أنه كان أحياناً فعالاً فعالية واضحة، وأنه كان فى أحيان أخرى عاجزاً عن أن يدفع وحده الاقتصاد إلى الأمام عندما يبحث عن مجال للاستثمار المجدى فلا يجد ، وأنه كان فى هذه وتلك من الأحايين يتقاعس عن الحركة فى الوقت المناسب للدخول فى الأنشطة التى تنبىء بالمستقبل وكأنما كان أسير البلادة والروتين. ولقد نشأت

الثورة الصناعية في انجلترة بدرجة كبيرة على هامش رأس المال الكبير، على هامش لندن.

ولقد نبهتُ من قبل إلى أهمية العلاقة بين الدخل القومي وحجم رأس المال [٨٦]. وسيمون كازنيتس [٨٧] يتصور أن هذه العلاقة تتراوح بين ٧ و٣ إلى ١: يعني أن الكيان الاقتصادي من النمط القديم كان يحتاج إلى مدة تصل إلى سبع سنوات عادية من العمل لكي يضمن سير عملية الإنتاج، وأن هذه المدة أخذت في التناقص المتزايد مع مسيرة الزمن إلى الحاضر، حيث إن رأس المال اكتسب المزيد من الفعالية، وهذا شيء أكثر من معقول، مع الأخذ في الاعتبار أن التقييم انصب بداهةً، على ناحية الفعالية الاقتصادية فقط.

والدخل القومي يبدو للوهلة الأولى مفهوماً بسيطاً : أليس حساب الدخل القومي شيئاً يمكن تصوره على أساس «تشبيه اقتصاد الأمة باقتصاد مؤسسة كبيرة» [٨٨]؟ ولكن هذه البساطة فتحت الباب في الماضي بين المتخصصين إمام مجادلات من نوع مجادلات المدرسيين أو من نوع المشاحنات الكلامية [٨٩]. ولقد خفف الزمن من حدتها، والتعريفات التي تقدَّم إلينا اليوم ، وهي تعريفات تبدو في ظاهرها أوضح منها في حقيقتها ، تتشابه على أية حال تشابهاً كبيراً، ولنا أن نختار من بينها العبارة السهلة التي صاغها سيمون كازنيتس في عام ١٩٤١: «القيمة الصافية لكل المنتجات الاقتصادية التي تنتجها "أمة" في عام واحد» [٩٠] أو العبارة الأكثر تعقيداً التي صاغها ي. برنار Y. Bernard وج. كوللي J.-C. Colli : «الآلية الكلية التي تمثل انسياب الموارد القومية والممتلكات والخدمات في فترة محددة من الزمن» [٩١]. أياً كان الأمر فالشيء الأساسي الجوهري هو أن نعي أننا نستطيع أن ننظر إلى الدخل القومي كما قال كلود فيمون Claude Vimont [٩٢] من منظورات ثلاث : الإنتاج والموارد التي يحصل عليها الأفراد والدولة والإنفاق. ومعنى هذا أن علينا أن نضع على الأقل ثلاث قوائم ، لا قائمة واحدة، وسيتسع مجال المكونات إذا كنا ستتناول الضرائب، والاستهلاك العادي لرأس المال المستخدم في عملية الإنتاج، أو لا نتناولها، وإذا كنا سنحسب على أساس سعر البضاعة عند الخروج من مكان الإنتاج أو سعرها في السوق وهو سعر يتضمن الضرائب ... ولهذا فإنني أوصي المؤرخ الذي يريد دخول هذا المجال أن يستعين بالمقالة التبسيطية التي يشرح فيها بول بيروك [٩٣] كيف يكون الانتقال من عنصر متكامل إلى عنصر متكامل آخر عن طريق الرفع والخفض بنسب ٢٪ أو ٥٪ أو ١٠٪ بحسب الحالة.

وتحديد المقصود بثلاثة مفاهيم أساسية يهمنا بصفة خاصة:

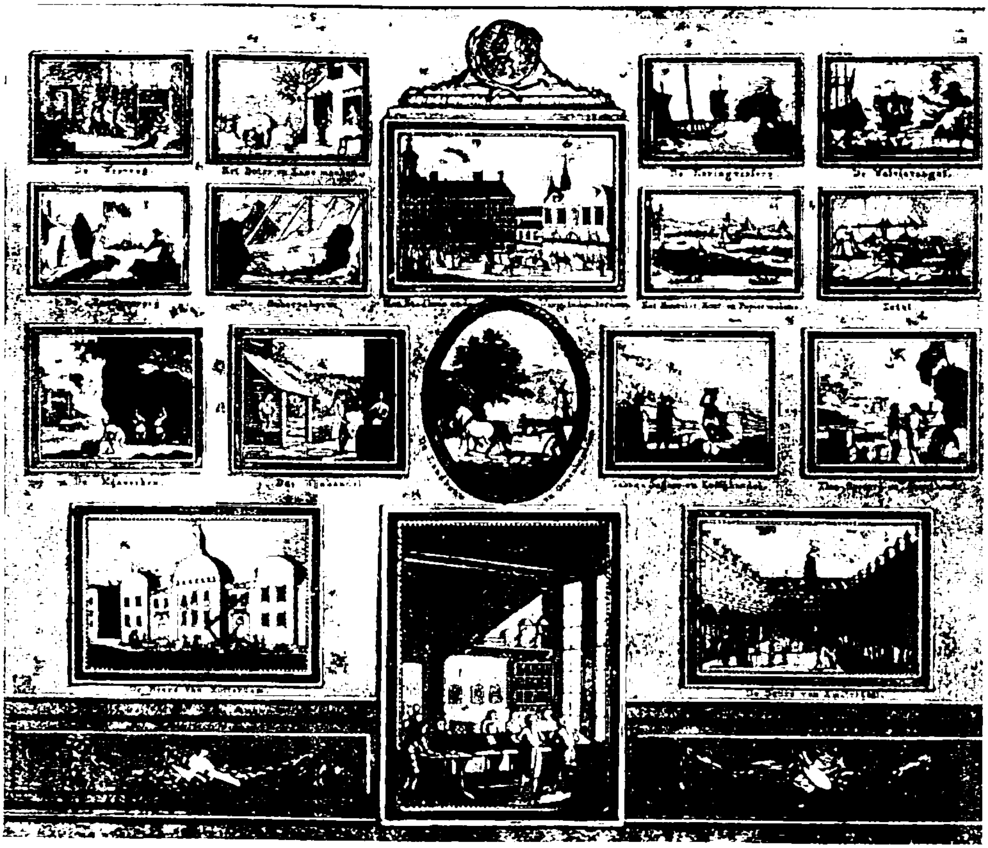
١) الناتج القومي الإجمالي = الناتج القومي الصافي+ الضرائب + بديل استهلاك رأس المال

٢) الناتج القومى الصافى = الدخل القومى الصافى

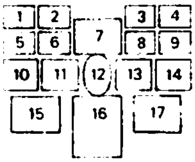
٣) الدخل القومى الصافى = الاستهلاك + التوفير.

وعلى المؤرخ الذى يقوم بأبحاث على هذا المستوى أن يسلك طريقاً من ثلاثة على الأقل: ١) الاستهلاك ٢) الدخل ٣) الإنتاج. وعلينا ألا نضحك على أنفسنا. فهذه المفاهيم التى نستخدمها دون أن نحسب حساب الأخطاء تمثلها بالنسبة إلى الكيانات الاقتصادية الحالية أرقام تقريبية فيها نسبة خطأ يتراوح بين ١٠ و٢٠٪ ، أما بالنسبة إلى الكيانات الاقتصادية القديمة فتصل نسبة الخطأ إلى ٣٠٪. وليس فى تخطيطنا أن نسعى إلى التدقيق فى هذه الحسابات، فهدفنا يتلخص فى استخدام أرقام عامة دالة على التغييرات وعلى حاصل عمليات الجمع ، أضف إلى هذا أن المؤرخين اعتادوا عادة طيبة أو سيئة وهى الحديث عن الدخل القومى الكلى دون تمييزه عن صافى الإنتاج. وما الذى يدعوهم إلى التمييز بينهما؟ فالدخل القومى أو الناتج القومى، سواء الكلى أو الصافى، يختلطان فى أفقنا نحن. ونحن لن نلتمس، ولن نجد، فى عصر معين، وكيان اقتصاد معين، إلا رقماً واحداً يشير إلى الثروة ، رقماً تقريبياً، ليست له قيمة بطبيعة الحال إلا فى مجال المقارنة، عندما نوازن بينه وبين أرقام من نفس النوع تعبر عن أوضاع الكيانات الاقتصادية الأخرى.

فالدخل القومى للفرد هو متوسط، هو نسبة، هو ناتج قسمة الناتج القومى الكلى على عدد السكان. فإذا زاد الإنتاج أسرع من زيادة السكان ارتفع متوسط دخل الفرد، وإذا قل الإنتاج بالقياس إلى زيادة السكان نقص متوسط دخل الفرد ؛ وهناك حالة ثالثة وهى أن يظل الدخل القومى الكلى ثابتاً لا يزيد ولا ينقص. ومتوسط دخل الفرد هو المعامل الأساسى الذى يعتمد عليه كل من يريد قياس النمو الاقتصادى، إنه المعامل الذى يبين مستوى معيشة الأمة، ويبين التغيرات التى تطرأ عليه. ولقد سعى المؤرخون منذ وقت طويل عن تكوين فكرة عن مستوى المعيشة من خلال تتبع حركة الأسعار والأجور الحقيقية، أو من خلال التغيرات التى تطرأ على المواد اللازمة للمعيشة والتى تتكون منها «سلة حاجيات ست البيت». ونجد خلاصة هذه الدراسة تلخصها الرسوم البيانية التى أعدها ج. فوراستييه J. Fourastié ور. جراندامى R. Grandamy وف. أبل W. Abel، ونوهنا بها فى المجلد الأول من كتابنا هذا، وتلك التى أعدها ب. براون P. Brown وس. هوبكينس S. Hopkins وسننوه إليها فى كتابنا هذا فى الباب الخامس، وهى رسوم بيانيةتبين المستوى الدقيق لمتوسط دخل الفرد ، أو تبين على الأقل اتجاه التغيرات التى تطرأ عليه. ولقد ذهب الباحثون منذ وقت طويل إلى أن أشد الأجور انخفاضاً هو أجر «الفاعل»، والفاعل هو العامل البسيط الذى وجدت فيه البحوث التاريخية ضالتها المنشودة، وعرفته خير معرفة، هو المناول الذى يناول البنّاء المواد التى يحتاج إليها فى العمل، ولقد تبين الباحثون أن الذبذبات التى



«مقومات الحياة» أو الناتج القومى الإجمالى فى الأقاليم المتحدة فى ١٧ لوحة. رسم بالحفر من أعمال ف. كوك W. Kok بتاريخ ١٧٩٤. (أطلس Van Stolk)



١- النسيج. ٢- صناعة الزبد والجبن. ٣- صيد الرنجة. ٤- صيد الحوت. ٥- استخراج التراب النفطى. ٦- بناء السفن. ٧- دار البلدية ودار الموازين الرسمية فى أمستردام. ٨- صناعة الخشب، نشر الأخشاب، صناعة الورق. ٩- جزيرة تيكسل. ١٠- استغلال المناجم. ١١- تجارة النبيذ. ١٢- زراعة الحبوب وتجارتها. ١٣- تجارة التبغ والسكر والبن. ١٤- تجارة الشاى والتوابل والمنسوجات. ١٥- بورصة روتردام. ١٦- وكالة التجارة. ١٧- بورصة أمستردام.

تطرأ على أجور الفعلة تواكب بصفة عامة الذبذبات التى تطرأ على مستوى المعيشة. وهذه الحقيقة برهن عليها مقال نشره فى عام ١٩٧٧ (٩٤) بول بيروك Paul Bairoch وأقل ما يقال عنه إنه أحدث انقلاباً ثورياً فى المفاهيم، وبيّن أننا إذا عرفنا بدقة أجر الفاعل، الذى هو أدنى الأجور، أو ما يمكن أن نشبهه بالحد الأدنى من الأجور الذى يعرف فى فرنسا

بالاختصار SMIG ، وإذا عرفنا أن المبلغ المذكور فى الوثيقة قد حصل عليه الفاعل فى مقابل كذا يومية، وهو توضيح تتضمنه الغالبية العظمى من الوثائق، فما علينا - فى رأى بيروك - إلا أن نضرب الأجر اليومى للفاعل فى ١٩٦ فنحصل على متوسط دخل الفرد فى أى منطقة من مناطق أوروبا فى القرن التاسع عشر، وهذا ما أكدته دراساته الإحصائية. وإذا نحن نظرنا إلى هذه النتيجة التى توصل إليها بيروك ، وجدنا أنها تكشف عن علاقة تناسبية يمكن استخدامها استخداماً فعالاً فى تفسير طائفة من الظواهر. ولقد كان هذا الاكتشاف شيئاً مفاجئاً لم يتوقعه أحد ولذلك قوبل منذ البداية بالارتياب. ولا يغيبنّ عنا أن هذا المعامل جاء الكشف عنه وليد دراسة خبرانية برجماطية لا نظرية، اعتمد فيها الباحث على حسابات كثيرة تناول بها الاحصائيات الكثيرة التى عمر بها القرن التاسع عشر.

يعتمد هذا المُعامل إذن على شواهد ثابتة، لا غبار عليها بالنسبة إلى القرن التاسع عشر. فلما انتقل بول بيروك [٩٥] إلى دراسة مماثلة لانجلترة بين عام ١٦٨٨ والأعوام ١٧٧٠- ١٧٧٨، تسرع وذهب إلى أن المعامل كان فى عام ١٦٨٨، فى عصر جريجورى كينج Gregory King ١٦٠ تقريباً، وفى الفترة بين ١٧٧٠و١٧٧٨ حول ٢٦٠. ثم بالغ فى التسرع فأيقن من أن «الحسابات فى مجموعها تتيح لنا أن نفترض معاملاً متوسطاً مقرّباً قدره بـ ٢٠٠، وهو رقم نراه مقبولاً ينطبق على أوضاع المجتمعات الأوروبية فى القرون الثلاثة من السادس عشر إلى الثامن عشر.» وأنا عن نفسى لا أشاركه هذا اليقين، ولكننى أرى فى دراسته مايجعلنى أميل إلى القبول بأن أن هذا المعامل كان يتجه إلى الارتفاع، وهو ما يعنى أن متوسط دخل الفرد ، عندما نثبته على ظروف متساوية، كان يتجه إلى التزايد النسبى.

فإذا نحن انتقلنا لتجربة هذا المعامل فى البندقية حيث كان العامل فى دار الصناعة البحرية فى عام ١٥٣٤ يكسب ٢٢ سولدو فى اليوم ، تزيد إلى ٢٤ فى الصيف وتهبط إلى ٢٠ فى الشتاء [٩٦]، فمعنى هذا أن متوسط دخل الفرد كان حاصل ضرب هذا الأجر اليومى فى المعامل المقترح وهو ٢٠٠، أى ٤٤٠٠ سولدو أو ٣٥ دوكاتو ، وإذا نحن قارنّا هذا الرقم بالأجر السنوى الذى نعرف أن العامل الفنى فى حرفة الصوف كان يحصل عليه وهو ١٤٨ دوكاتو، وجدنا أنه لا يزيد على الربع إلا قليلاً. ولهذا فإن رقم الـ ٣٥ دوكاتو الذى نحصل عليه بطريقة بيروك الحسابية رقم غير مقنع ، حتى لو أخذنا فى اعتبارنا أن العامل الفنى فى الصوف كان من الطبقة المنعّمة. وقياساً على رقم الـ ٣٥ يكون الدخل القومى الكلى فى البندقية ٧ مليون دوكاتو حيث بلغ عدد السكان ٢٠٠٠٠٠ نسمة [٩٧]. ولقد اعتمدتُ على أرقام أخرى يعتبرها المتخصصون فى تاريخ البندقية منخفضة أشد الانخفاض ، وحسبتُ على أساسها الدخل القومى الكلى فوصلت إلى ٧٤٠٠٠٠٠ تقريباً [٩٨]، وهى نتيجة قريبة من النتيجة الأولى، وليس من شك فى أن تقارب النتيجتين شىء له مغزاه.

ولنأخذ مثلاً آخر. كان الأجر اليومى فى أورليان فى فرنسا حول عام ١٥٢٥ هو ٢ سول و٩ دنييه[٩٩]. فإذا طبقنا المعامل ٢٠٠ نفسه ، وضربنا الناتج فى عدد السكان الذى كان ١٥ مليوناً فإننا نحصل على ناتج قومى كلى أعلى بكثير مما جاء فى جدول ف. ك. سبونر على اعتبار أنه التقدير الأقصى. والخلاصة التى نخلص إليها من المثلين هى أن المعامل ٢٠٠ منخفض على الأرجح بالنسبة إلى البندقية، وأنه يقيناً مرتفع بالنسبة إلى أورليان فى الوقت نفسه.

ونختتم بالمثل التالى. فى عام ١٧٠٧ أورد ڤوبان Vauban فى كتابه «مشروع ضريبة العشور الملكية Dixme Royale » كنموذج لأجر «العامل»، أجر عامل النسيج العادى وهو ١٢ سولاً، وقدر أنه يعمل فى المتوسط ١٨٠ يوماً فى العام، ومعنى هذا أنه يحصل فى العام على ١٠٨ جنيهاً من فئة الليڤر[١٠٠]. وإذا ضربنا هذا الأجراليومى وهو ١٢ سولاً فى المعامل ٢٠٠ انتهينا إلى أن دخل الفرد السنوى كان ٢٤٠٠ سولاً أى ١٢٠ جنيهاً من فئة الليڤر. ولنا أن نتصور أن مستوى معيشة عامل النسيج المقصود أقل من المتوسط قليلاً وأن رقم ١٠٨ جنيهاً أقرب إلى الواقع. وقياساً على هذا يكون الدخل القومى الكلى لفرنسا بسكانها البالغ عددهم ١٩ مليوناً حول ٢٢٨٠ مليون جنيه ليڤر . وهذا الرقم هو الذى وصل إليه شارل دوتو Charles Dutot اعتماداً على بيانات ڤوبان عن مجموعات حرفية أخرى[١٠١]. وهكذا نجد أن المعامل ٢٠٠ ينطبق على عام ١٧٠٧ هنا.

وينبغى بطبيعة الحال القيام بمئات من عمليات التَّثَبُّت الشبيهة بتلك التى أوردتها لتوّى لكى نصل إلى يقين كامل أو إلى ما يوشك أن يكون اليقين الكامل. والقيام بهذه العمليات أمر سهل بطبيعة الحال فلدينا معطيات لا حصر لها. نذكر على سبيل المثال شارل دوتو[١٠٢] الذى ألمعنا إليه، فقد طرح سؤالاً عن ميزانية فرنسا الحقيقية هل زادت على مر العصور تحت حكم الملكية أم لا، واتبع فى الإجابة عن هذا السؤال منهاجاً اعتمد فيه على ما يمكن أن نسميه ميزانيات الأسعار الجارية، أو دفاتر الحسابات الجارية، وركز اهتمامه على مقارنة الأسعار فى العصور المختلفة. واختار شارل دوتو مجموعة من الأسعار الطريفة التى لا نعرف على وجه اليقين مدى دلالتها، منها أسعار: العنزة الصغيرة والدجاجة والأوزة الصغيرة والعجل والخنزير والأرنب .... ونجد من بين هذه الأسعار والأجور التى اعتبرها دوتو مميزة الأجر اليومى للفاعل، لذلك العامل الذى يعمل بيديه، كان هذا الأجر فى أوڤرنيا ٦ دنييه، وفى شامپانيا سولاً واحداً فى الفترة الزمنية نفسها. ثم انتقل دوتو بعد أن جمع هذه الأرقام إلى عام ١٧٣٥ فى عصر لويس الخامس عشر وجمع الأسعار والأجور المقابلة، وأجرى مقارنة بينها خلص منها إلى أن يومية الفاعل ارتفعت إلى ١٢ سولاً فى الصيف وإلى ٦ فى الشتاء. فما هى الخلاصة التى نخلص إليها إذا استخدمنا المعامل ٢٠٠؟

الخلاصة هى أننا نعتقد أن هذا العامل لا ينطبق فى القرن السادس عشر إلا على البلاد التى كانت متقدمة أشد التقدم.

أياً كان الأمر فإن طريقة پول بيروك أضفت قيمة على أرقام كثيرة لا نهاية لها متناثرة لم يكن أحد يقيم لها وزناً كبيراً، وفتحت الباب أمام دراسات مقارنة، كذلك أضفت قيمة على موضوع لم يسبر البحث أغواره، ألا وهو موضوع عدد أيام الشغل وعدد أيام البطالة فى العهد القديم، ودفعتنا إلى التغلغل من جديد إلى تاريخ الأجور الذى هو أشبه ما يكون بالأدغال والأحراش. وأمامنا سؤال مطروح ما يزال بحاجة إلى أجابة : كيف كان الأجر فى القرن الثامن عشر بالضبط؟ هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه اعتماداً على حياة الفرد، بل اعتماداً على ميزانية نفقات الأسرة. هكذا تنفتح أمامنا أبواب برنامج بحثى كامل.

ثلاثة مفاهيم

مختلطة

انتهينا من تعريف الوسائل والأدوات ، وبقى أن نعرّف المفاهيم. هناك ثلاث كلمات لا يستقيم لهذا الجدل معنى بدوها : الزيادة أو النمو croissance التنمية développement التقدم progrès . واللغة الفرنسية تميل إلى استخدام الكلمتين الأوليين الواحدة بدلاً من الأخرى، وكأنهما تدلان على معنى واحد، وكذلك الحال فى الإنجليزية مع كلمتى growth, de-velopment والألمانية Wachstum, Entwicklung . وكلمة Entwicklung بالمعنى الذى قصده شومپيتر تتجه إلى التلاشى. أما الإيطالية فليس لديها إلا كلمة واحدة هى sviluppo . وفى الإسبانية كلمتان هما desarollo, crecimiento لا تمايز بينهما إلا فى لغة الاقتصاديين فى أمريكا اللاتينية الذين يقول عنهم جاولد A. Gould إنهم يحرصون على التفريق بين desarollo النمو الذى ينصب على البنيات وcrecimiento الزيادة التى تنصب أولاً وقبل كل شيء أخر على زيادة متوسط دخل الفرد (١٠٤) . والتخطيط لتحديث الاقتصاد بسرعة ودون ما مخاطرة يتطلب بصفة أساسية مبدئية لا محيص عنها التميز بين أمرين لا يسيران متواكبين دائماً هما الدخل القومى الكلى من ناحية ومتوسط دخل الفرد من ناحية ثانية. ومن المكن أن نقول إننا إذا ركزنا اهتمامنا على الدخل القومى الكلى فإننا ننطلق من منظور «التنمية»، وإذا وجهنا اهتمامنا إلى متوسط دخل الفرد فإننا ننطلق من منظور «النمو» .

هناك فى عالمنا الحالى كيانات اقتصادية تتواكب فيها الحركتان، حركة النمو، نمو الدخل القومى الكلى، وحركة الزيادة، زيادة متوسط دخل الفرد، كما هى الحال فى الغرب حيث تأكد الاتجاه إلى استخدام كلمة واحدة بدلاً من كلمتين؛ وهناك كيانات اقتصادية أخرى تتمايز فيها الحركتان، بل قد تتعارضان. أما المؤرخ فالأوضاع التى يتناولها بالدرس فى

العصور المنصرمة أوضاع لا تتسم بهذه البساطة، بل تتسم بالتعقيد والتباين، منها أوضاع تحكمها الزيادة والنمو، ومنها أوضاع تجافيها الزيادة والنمو، منها أوضاع تحكمها التنمية – فى القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر والقرن الثامن عشر ، ومنها أوضاع يكتنفها الركود والانحسار فى القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر. فقد شهدت أوروبا فى القرن الرابع عشر انحساراً وانتكست منقلبة إلى بنيات حضرية واجتماعية بالية، واعتراها توقف مؤقت ألم بنماء البنيات السابقة على الرأسمالية، ولكنها فى الوقت نفسه شهدت زيادة محيِّرة فى متوسط دخل الفرد : فلم يحدث أن أكل الرجل الغربى من الخبز واللحم مثلما أكل فى القرن الخامس عشر(١٠٥).

وليس هذا التعارض هو المشكلة الوحيدة التى تواجهنا، بل تواجهنا أيضاً مشكلة التنافس بين البلدان الأوروبية، حيث نرى أن البرتغال فى القرن الثامن عشر مثلاً لم تجدد فى بنياتها تجديدات تستهدف زيادة الدخل ، وإنما تنزل عليها الثراء نتيجة استغلال أكبر للبرازيل، وهكذا نعمت البرتغال بمتوسط دخل فردى أعلى من مثيله فى فرنسا ، بل إن ملك البرتغال كان يعتبر أوسع ملوك أوروبا ثراء. لم تشهد البرتغال تنمية ولم ينحسر فيها تنمية كانت قد بدأت، وإنما كان الثراء يتنزل عليها؛ وهذه هى الحال بالنسبة إلى الكويت اليوم الذى بلغ متوسط دخل الفرد فيها أعلى مستوى فى العالم.

أما كلمة «التقدم» progrès فمن المؤسف أنها هُجرت تماماً فى هذا الجدل لأن معناها قريب من معنى التنمية، ويبقى من استخداماتها شيء يفيد منه المؤرخون وهو التمييز بين التقدم المحايد neutre وهو الذى لا يقطع ما بينه وبين البنيات القائمة من وشائج، والتقدم غير المحايد non-neutre وهو التقدم الذى يحطم فى اندفاعه الأطر التى نشأ فى داخلها(١٠٦). ولعلنا دون أن نطيل الوقوف عند المشكلات اللفظية نقبل بأن التنمية هى التقدم غير المحايد؛ أما عبارة التقدم المحايد فقد يمكن أن نستخدمها للدلالة على انهمار الثروة، ومن أمثلة ذلك انهمار الثروة البترولية على الكويت، ومن قبل انهماز ذهب البرازيل على البرتغال أيام رئيس الوزراء پومبال Pombal الذى أقيل بعد حياة حافلة فى عام ١٧٧٧.

تقديرات
وعلاقات

كشفت ندوة پراتو Prato التى انعقدت فى عام ١٩٧٦ (١٠٧) أن عدداً كبيراً من المؤرخين يقفون موقف الارتياب بل الصدود حيال حسابات الأمم التى يدرسون تاريخها ، فليس تحت أيدينا إلا أرقام متناثرة هشة لم تُجمع ألا جمعاً رديئاً، لو قدمناها إلى محاسب من محاسبى زماننا الحالى لضرب بها عرض الحائط، ولطلب أرقاماً يطمئن إليها. ولكننا لسنا فى وضع مثل وضعه. فإذا لم تتح لنا فى دراساتنا المنصبة على عصور مضت أرقام

متتابعة، مسلسلة، فمن حقنا أن نتناول الأرقام التى تتاح لنا تناولاً مختلفاً، فنستخرج ما بين الأرقام من علاقات ، وننتقل من قيمة نقيمها إلى القيمة التالية، خطوة بعد خطوة، نرسى ركائز نبنى عليها ، فننطلق من ركيزة إلى التى تليها . أو نحن بعبارة أخرى ننهج منهج إرنست ڤاجمن فى كتابه الصغير «الرقم مخبر بوليسى» (١٠٨) وهو كتاب هام لم يقرأه إلا القلة. وليس الرقم هو المخبر البوليسى، وإنما المخبر البوليسى هو الباحث الذى يتعامل مع الأرقام.

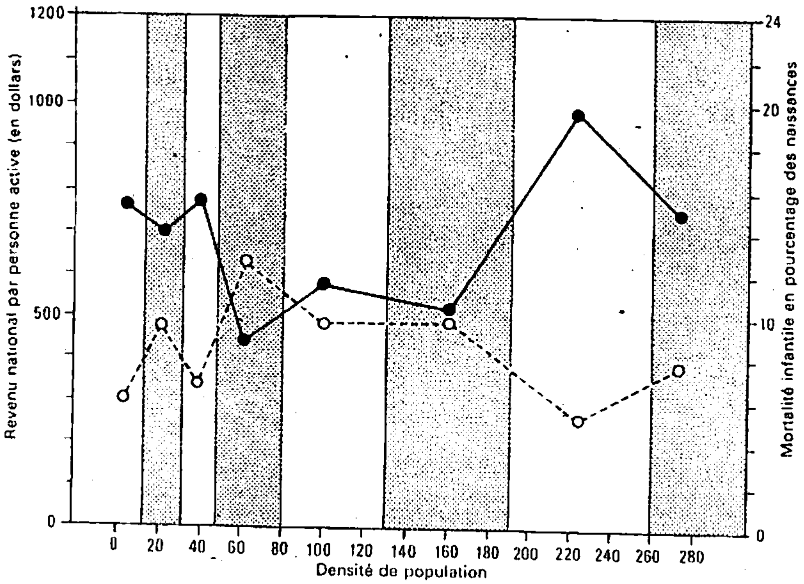
وما دمنا لا نجد ضالتنا من الأرقام المحاسبية ، ونعتمد على تقديرات عامة فينبغى أن يكون هدفنا هو تدعيم هذه التقديرات العامة، بحيث تبرر وتحقق بعضها بعضاً، وتترابط فى إطار يشملها جميعاً عن أساس علاقات متينة لا يرقى إليها الجدل. والسؤال الآن هو: هل هناك علاقات متينة لا ينال منها الجدل؟ لدينا على سبيل المثال الأرقام الدالة على أعداد السكان قبل القرن التاسع عشر تتيح لنا على نحو عام استخلاص علاقة نسبة وتناسب بين سكان الحضر وسكان الريف. كانت النسبة فى هولندة فى القرن الثامن عشر ٥٠٪ فى المدن و٥٠٪ فى الريف (١٠٩). أما انجلترة فى العصر نفسه فكان عدد سكان المدن فيها ٣٠٪ من مجموع السكان (١١٠) وأما فرنسا فكانت نسبة سكان المدن فيها إلى مجموع السكان بين ١٥ و١٧٪ (١١١). وما هذه النسب المئوية إلا مؤشرات عامة.

وأعتقدُ أنه سيكون من المفيد أن ننعم التفكير فى موضوع الكثافة السكانية، وهو موضوع لم يحظ إلا بالقليل من الاهتمام. وليس هذا الجدول الذى حسبه إرنست ڤاجمن(١٢١) لعام ١٩٣٩ لينطبق تلقائياً على كل العصور على الرغم من أن إرنست ڤاجمن داعبه هذا الأمل. وإذا كنتُ قد ترجمت هذا الجدول إلى رسم بيانى هنا فإنما جاء ذلك نتيجة تصورى أن هناك «أعتاباً للكثافة السكانية» تستهل فترات إما إيجابية أو سلبية. وكانت الكثافات السكانية، الإيجابية منها والسلبية، ذات أثر كبير على الكيانات الاقتصادية والمجتمعات فى عصر ما قبل الثورة الصناعية، كما أن أثرها ما يزال اليوم كبيراً على البلاد النامية. فإذا وجدنا سوقاً قومية تحقق نضجاً أو يختل نظامها فإنما يرجع ذلك فى جزء منه إلى الكثافة السكانية. وتزايد السكان لا يُحدث دائماً تأثيراً إيجابياً كما ظن البعض، أو لعله لم يحدث تأثيراً إيجابياً بَنَّاءً تقدمياً إلا فى فترة بعينها فلما بلغت الفترة مداها أو عتبتها انقلب التأثير من الضد إلى الضد. والسؤال هنا هو كيف تتغير العتبة ، والرأى عندى أنها تتغير طبقاً لتقنيات السوق والإنتاج بحسب طبيعة التجارة وحجمها.

كذلك فأنا أعتقد أنه من المفيد أن نتبين توزيع السكان على أفرع الاقتصاد المختلفة(١١٣). ونحن على بينة من هذا التوزيع فى الأقاليم المتحدة [النيدرلندية] حول عام ١٦٦٢ (١١٤) ؛ وفى انجلترة حول عام ١٦٨٨ (١١٥) ؛ وفى فرنسا حول عام ١٧٥٨ (١١٦)؛ فى

الدنمرك حول عام ١٧٨٣ (١١٧) ... وإذا كان جريجورى كينج من مفكرى القرن السابع عشر يقدر الدخل القومى لانجلترة فى عام ١٦٨٨ بـ ٤٣ مليون جنيه استرلينى فقد توزع هذا المبلغ على النحو التالى: الزراعة ٢٠ مليون، الصناعة أقل قليلاً من ١٠ ملايين، والتجارة أكثر قليلاً من ٥ ملايين. وليست هذه النسب مطابقة لجدول كينى Quesnay (١١٨) حيث جعل نصيب الزراعة ٥ مليارات، والصناعة والتجارة مليارين من الجنيهات التورية، ومعنى هذا أن فرنسا فى عصر لويس الخامس عشر كانت غارقة فى الزراعة أكثر من انجلترة. وهناك محاولة حساب تقريبية قام بها ڤيلهلم آبل (١١٩) اعتماداً على جدول كينى قدّر فيها أن ألمانيا فى القرن السادس عشر، قبل خراب حرب الثلاثين عاماً، كانت أكثر استغراقاً فى الزراعة من فرنسا فى القرن الثامن عشر.

والعلاقة بين ناتج الزراعة – ونشير إليه بالرمز «ز» – إلى ناتج الصناعة – ونشير إليه



٣٠- «اعتاب» إرنست ڤاجمن

هذا الرسم البيانى الذى رسمه ف. بروديل فى Annales E.S.C., 1960, P. 501 اعتماداً على الارقام التى توصل إليها إرنست. ڤاجمن E. Wagemann, Economia Mundial, 1952, I, P.59 et 62 يبين نسبة الكثافة السكانية التى كانت إيجابية فى بعضها (الخطوط غير المتقطعة) وسلبية فى بعضها الأخر (الخطوط المتقطعة) . والبيانات التى يعبر عنها الرسم البيانى ارقام إحصائية جمعت فى عام ١٩٣٩. وتنقسم الارقام إلى ثلاث مجموعات: أرقام تبين الكثافة السكانية ، وأرقام تدل على دخل الفرد العامل (الدائرة السوداء) ، والنسبة المئوية لوفيات الاطفال (الدائرة البيضاء) .. ولقد تسرع ڤاجمن عندما انتقل من المكان إلى الزمان وتصور ان المجموعة السكانية فى تزايدها تمر على التوالى بفترة إيجابية وفترة سلبية كلما تجاوزت ما اسماه عتبة من الاعتاب التى بينها فى تقسيماته.

بالرمز «ص» – تغيرت فى كل مكان لصالح الصناعة، ولكن تغيرها كان بطيئاً، ولم يزد ناتج الصناعة على ناتج الزراعة إلا بين عام ١٨١١ وعام ١٨٢٢ فى انجلترة (١٢٠)، وفى عام ١٨٨٥ أو بعدها فى فرنسا، وقبل عام ١٨٦٥ فى ألمانيا (١٢١) وحول عام ١٨٦٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٢٢). وكنت قد حسبت على نحو تقريبى «يفتقر إلى اليقين» هذا التحول بالنسبة إلى منطقة البحر المتوسط فى القرن السادس عشر (١٢٣) ذهبت فيه إلى أن نسبة الزراعة إلى الصناعة كانت آنذاك ١ إلى ٥، وهى النسبة التى كانت على الأرجح تنطبق على أوروبا كلها فى ذلك القرن. وإذا صحت هذه النسبة فإننا نرى كم كانت الطريق التى قطعتها أوروبا طويلة.

وهناك علاقة نسبة وتناسب أخرى هى العلاقة بين الثروة القومية والناتج القومى. كانت النسبةبينهما فى رأى كينس وبالنسبة إلى عالم زمانه ٣ إلى ١. وجاءت حسابات جلمان Gallman (١٢٤) وجولدسميث Goldsmith التى انصبت على العلاقةبين الثروة القومية والناتج القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر بالنتيجة نفسها وهى٣ إلى ١ أو ٤ إلى ١. أما البلدان النامية حالياً فالنسبة تتراوح فى العديد منها بين ٥ إلى ١ و٣ إلى ١. والرأى عند سيمون كازنيتس Simon Kuznets (١٢٥) أن النسبة تتراوح بين ٣ إلى ١ و٧ إلى ١ بصفة عامة. والحق أننا لا نستطيع أن نستخدم فى حساباتنا هنا تقديرات جريجورى كينج الذى قارن فى عام ١٦٩٦ بريطانيا العظمى وفرنسا . فهو يقدر الثروة القومية الإنجليزية حول عام ١٦٨٨ بـ ٦٥٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية، نصيب الأرض منها ٢٣٤ مليوناً، والعمالة ٣٣٠ مليوناً، والباقى وهو ٨٦ مليوناً ينقسم إلى : ٢٥مليوناً للماشية، و٢٨ مليوناً معادن ثمينة، و٣٣ مليوناً متنوعات . فإذا نحن طرحنا العمالة من الرقم الكلى وصلنا إلى رقم ٣٢٠ مليوناً يمثل الثروة القومية ، ولما كان الناتج القومى الكلى ٤٣,٤ مليوناً فإن النسبة بين الثروة القومية والناتج القومى الكلى تكون ٧ إلى١ .

استخدمت أليس هانسون جونس Alice Hanson Jones (١٢٦) هذه النسب فى حساب متوسط دخل الفرد فى بعض «المستعمرات» الأمريكية فى عام ١٧٧٤، بعد أن أجرت من البحوث ما مكنها من تقدير الثروة القومية، وانتهت إلى أن متوسط دخل الفرد كان بين ٢٠٠ دولار فى ظل نسبة ٥ إلى١ و٢٣٥ دولار فى ظل نسبة ٣ إلى ١، وخلصت من ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت عشية الاستقلال تنعم بمستوى معيشة يفوق مستوى المعيشة فى بلاد أوروبا . وإذا صحت هذه النتيجة التى توصلت إليها فإنها يقيناً لها دلالتها.

الدَّين القومى
والناتج القومى الكلى

من المجالات التى يمكننا أن نستخلص فيها علاقات تناسب مجال مالية الدولة الذى

تتوافر لدينا عنه الأرقام ، وهذه العلاقات التى نستخلصها هنا تتيح لنا أن نرسم الإطارات الأولية التى يمكننا أن نعتمد عليها وأن نبنى على أساسها عندما نستعيد صور حسابات الدولة.

هناك علاقة تناسب بين الدين العام الذى لعب دوراً هاماً فى القرن الثامن عشر فى انجلترة وبين الناتج القومى الكلى [١٢٧] . كان من الممكن بصفة عامة أن تستدين الدولة وأن يصل الدين العام إلى ضعف الناتج القومى الكلى دون أن يشكل خطراً على البلاد . ويشهد على سلامة المالية الإنجليزية أن الدين العام لم يصل قط إلى ضعف الناتج القومى حتى فى الأوقات التى كانت فيها اتجاهات الحركة الاقتصادية سيئة أشد السوء، فى عام ١٧٨٣ أو فى عام ١٨٠١ مثلاً، لم يصل الدين إلى الحد الأقصى الممكن.

ولنفترض أن هذه القاعدة التى تقول إن الدين العام يمكن أن يصل إلى ضعف الناتج القومى الكلى قاعدة جامعة مانعة تنطبق على كل زمان ومكان، فمعنى هذا أن فرنسا لم تتردد إلى موقف خطير فى ١٣ يناير من عام ١٥٦١ عندما أعلن المستشار ميشيل دى لوبيتال Michel de l'Hôpital فى وسط جو مشحون بالمخاوف أن الدين العام بلغ ٤٣ مليوناً من الجنيهات من فئة الليفر [١٢٨] ،، وهو ما كان يمثل أربعة أمثال ميزانية الدولة، بينما كان الناتج القومى الكلى حسب التقديرات ٢٠٠ مليون جنيه ليفر على الأقل. وقياساً على هذه القاعدة فلم تكن النمسا فى موقف خطير فى عصر ماريا تيريزيا ، فقد كان دخل الدولة بعد حرب الخلافة على عرش النمسا فى عام ١٧٤٨ نحو ٤٠ مليون جولدن، وكان الدين العام ثقيلاً قدره ٢٨٠ مليون، ولكن الناتج القومى العام كان بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون. ولو كان الدين العام ٢٠٠ مليون جولدن فقط، لما كان من الناحية المبدئية يمثل ثقلاً فاحشاً، ولكن حرب السنوات السبع من عام ١٧٥٦ إلى ١٧٦٣ فتحت هوة سحيقة من الإنفاق دفعت ماريا تيريزيا إلى التخلى عن سياسة الحرب بكل صورها، بل إلى العمل على تحسين ماليتها بخفض نسبة الفائدة على دينها إلى ٤٪ [١٢٩].

والحقيقة أن الصعوبات التى تنجم عن الدين العام ترتهن إلى حد كبيربطريقة تدبير الشئون المالية وبثقة الجمهور. ففى عام ١٧٨٩ ، عام الثورة ، لم يتجاوز دين الدولة إمكانات الأمة الفرنسية ، فقد بلغ الدين ثلاثة مليارات فى مقابل ناتج قومى كلى قدره مليارات تقريباً، ومعنى هذا أن نسبة الدين كانت معقولة. ولكن فرنسا كانت تتبع سياسة مالية مختلة يعوزها الترابط والفعالية، وتعوزها مهارة من نوع مهارة الإنجليز. وهكذا واجهت فرنسا أزمة مالية واكبتها أزمة سياسية ، ولم تكن المشكلة فى حقيقتها مشكلة فقر الدولة.

علاقات

أخرى

ولنتأمل الآن العلاقة بين كمية النقود والثروة القومية والناتج القومى الكلى وميزانية الدولة.

قدرجريجورى كينج [١٣٠] بـ ٢٨ مليون جنيه استرلينى كمية المعادن الثمينة المتداولة فى بلاده، وهى تمثل ١١,٤٢٪ من الثروة القومية ومقدارها ٣٢٠ مليون استرلينى. وإذا نحن ارتضينا أن تكون علاقة التناسب بين النقود المسكوكة من المعادن الثمينة وبين الثروة القومية ١ إلى ١٠ تقريباً، فيمكننا اعتماداً على هذه العلاقة التناسبية أن نحسب كمية النقود التى كانت متداولة فى فرنسا فى عصر لويس السادس عشر، فنجدها ملياراً أو ملياراً و٢٠٠ مليون جنيه من فئة الليڤر التورى، وهو مقدار أراه منخفضاً انخفاضاً مسرفاً بالقياس إلى الثروة القومية التى تراوحت بين ١٠ و١٢ ملياراً تقريباً. ومن الممكن حساب علاقة تناسب بين كمية النقود فى انجلترة فى عام ١٦٨٨ والناتج القومى الكلى والثروة القومية ؛ ولكن من الصعب أن ندخل كمية النقود المتداولة فى عمليات مقارنة، لأن أهل ذلك الزمان لم يتتبعوا حركة تداول النقود إلا قليلاً، وقد لا نجد طوال قرن من الزمان إلا رقماً واحداً وقد لا نجد أرقاماً على الإطلاق.

أما ميزانيات الدولة فلا نلقى فى دراستها هذه الصعوبة، فأرقام الميزانيات متاحة لنا سنة بعد سنة، وتأتينا مع الميزانية بأرقامها عادة الوثائق المتتابعة المسلسلة. فلا غرابة فى أن يقع الاختيار فى عام ١٩٧٦ على موضوع الميزانيات ليكون محوراً لبرنامج ندوة براتو أو أسبوع براتو : "المالية العامة والناتج القومى الكلى" . وإذا لم تكن الندوة قد تمكنت من الوصول إلى حلول للمشكلات المطروحة، فإنها مهدت الطريق، وبينت أن علاقة التناسب بين الناتج القومى الكلى والميزانية كان معاملها فى اقتصاد ما قبل الثورة الصناعية بين ١٠ و٢٠ ، والمعامل ٢٠ هو الأدنى ، وهو يعنى ٥٪ من الناتج القومى الكلى، وهو يمثل وضعاً ممتازاً بالنسبة إلى دافع الضرائب ؛ أما المعامل الأعلى فهو ١٠ أى ١٠٪ وهو يمثل إرهاقاً فوق الحد لدافع الضرائب . وهنا نذكر ڤوبان Vauban الذى ولد فى عام ١٦٣٣ وتوفى فى عام ١٧٠٧، والذى كان صاحب مفهوم حديث عن الضرائب عبر عنه فى كتابه «مشروع ضرائب عشورية ملكية»، وفيه اقترح إلغاء الضرائب القائمة كلها، مباشرة وغير مباشرة، بما فيها الرسوم الجمركية المحلية وإبدالها كلها بضريبة واحدة تفرض على «كل ما يحقق مردوداً»، لا تترك شيئاً من ذلك يفلت منها» ويدفع كل فرد «بحسب دخله» [١٣١]. وكان ڤوبان يرى أنه لا ينبغى أن تزيد نسبة الضرائب فتصل إلى١٠٪ على الإطلاق. وأقام الدليل على أن ذلك ممكناً، فقدر دخول الفرنسيين قطاعاً قطاعاً، وحسب كل ما يمكن أن يدر ضريبة، واقترح أن تتحدد الضريبة على حسب إمكانات الطبقات الاجتماعية الدافعة للضرائب. وخلص إلى أن ١٠٪ من الناتج القومى الكلى يمثل رقماً يفوق أكبر ميزانية حرب عرفتها فرنسا حتى ذلك الحين : ١٦٠ مليوناً.

ولكن الأحوال تغيرت فى القرن الثامن عشر على نحو ما بيّن پ. ماتياس P. Mathias وپ. أوبريان P. O'Brien [١٣٢] فى مقالة غنية بالأفكار تناولا فيها الضرائب فى فرنسا وفى



، دفع العوائد. لوحة من أعمال بروجل (١٥٦٤ - ١٦٣٦). محفوظة في متحف الفنون الجميلة بمدينة جنت البلجيكية.

انجلترة وحسباها ابتداء من عام ١٧١٥ . ولكن الأرقام التى أوردها لا يمكن للأسف مقارنتها بالأرقام التى أوردها ڤوبان لأنها اقتصرت على الإنتاج المادى الزراعى والصناعى، بينما أضاف ڤوبان دخول العقارات فى المدن ودخول الطواحين والخدمات الخاصة والعامة ، وفيها الخدم، ودائرة الخاصة الملكية، والمهن الحرة، والنقل، والتجارة ... ولكن المقالة تتيح مقارنة أعباء الضرائب القائمة على الإنتاج المادى فى انجلترة وفرنسا . كانت النسبة المئوية للضرائب فى فرنسا بين عام ١٧١٥ وعام ١٨٠٠ شبه ثابتة حول ١٠٪ ، ١١٪ فى عام ١٧١٥ ، ٧٪ فى عام ١٧٣٥ ، ثم ٩٪ و ١٠٪ فى عام ١٧٧٠ و١٧٧٥ ، و١٠٪ فى عام ١٨٠٣ . أما فى انجلترة فقد كانت أعباء الضرائب أعلى بكثير من المألوف، فكانت ١٧٪ فى عام ١٧١٥ ، ١٨٪ فى عام ١٧٥٠ ، ٢٤٪ فى عام ١٨٠٠ إبان الحروب النابليونية، ولكنها هبطت إلى ١٠٪ فى عام ١٨٥٠ .

ومن البديهى أن حدة الضرائب تعتبر دائماً مؤشراً له دلالته، فهى تتغير من بلد لبلد، ومن عصر إلى عصر، متأثرة على الأقل بالحرب. وفى تقديرنا أننا فى دراستنا لهذا المؤشر ودلالاته يمكننا من الناحية المنهجية أن نبسط المشكلة ، وننطلق من افتراض مستوى عادى

للضرائب نسبته ١٠٪ أو ٥٪ من الناتج القومى الكلى، فإذا كانت موارد الدولة من الضرائب فى البندقية فى عام ١٥٨٨ مقدارها ١١٣١٥٤٢ دوكاتو [١٣٣] فإننا قياساً على نسبة الـ ٥٪ أو ١٠٪ فإن الناتج القومى الكلى فى البندقية آنذاك كان بين ١١ و٢٢مليون دوكاتو. وإذا كان دخل القيصر الروسى من الضرائب فى عام ١٧٧٩ ، حيث كان الاقتصاد ما يزال على النمط العتيق، بين ٢٥ و٣٠ مليون روبل [١٣٤] فإننا قياساً على النسبة المذكورة نتصور أن يكون الناتج القومى الكلى بين ١٢٥ و٣٠٠ مليون روبل.

كأن الضرائب مقص هائل يتفاوت ما يقصه من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، أى أنه هناك علاقة تناسب بين الأعباء الضريبية وبين المكان والزمان. فى حالة البندقية فى نهاية القرن السادس عشر ، وفى حالة كيانات اقتصادية أخرى فى المدن الدول، نجد أن الأعباء الضرائبية تتجاوز مثيلتها فى الدول الإقليمية ؛ فبينما كانت الضرائب فى الدول الإقليمية فى حدود ٥٪ كانت البندقية على ما يبدو تتجاوز سقف الـ ١٠٪ تجاوزاً بعيداً. ولقد حسبتُ الناتج القومى الكلى فى البندقية مستخدماً أساليب مختلفة ، اعتماداً على أجور العمال الحرفيين فى صناعة الصوف، والعمال اليدويين فى دار الصناعة البحرية[١٣٥] فوصلتُ إلى رقم أقل بكثير من ١١ مليون دوكاتو، يتراوح بين ٧ و ٧,٧ مليون، وإذا صح هذا الرقم فإنه يعنى أن العبء الضرائبى كان هائلاً بالنسبة لمقاييس العصر حيث تراوح بين ١٤٪ و١٦٪.

ومن المهم أن نتحقق فى غير حالة البندقية من أن الكيانات الاقتصادية فى المدن الدول كانت تفرض أعلى نسب ضرائبية، وتلك حقيقة استشعرها لوسيان فيفر دون أن يستند إلى أدلة دامغة، عندما تحدث عن مدينة ميتس فى سنة ١٥٥٢، وهى السنة التى اتحدت فيها مع فرنسا [١٣٦]. هل يمكن القول إن المدن الدول بلغت فى القرن السادس عشر فى الحد الضرائبى الخطير الذى يحطم الاقتصاد فيه نفسه إذا هو تجاوزه؟ هل إذا تأكدنا من هذه الملحوظة يتاح لنا تفسير إضافى يضاف إلى ما لدينا من تفسيرات نعلل بها تدهور الكيانات فى المدن الدول أو ذات التوجه الحضرى، بما فيها اقتصاد أمستردام فى القرن الثامن عشر؟

أما الكيانات الاقتصادية اليوم فقد تبين أنها قادرة على تحمل زيادة خرافية فى الضرائب التى تفرضها الدولة، فقد بلغ العبء الضريبى فى عام ١٩٧٤نسبة ٣٨٪ من الناتج القومى الكلى فى فرنسا وألمانيا، و٣٦٪ فى بريطانيا العظمى، و٣٣٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية (فى عام ١٩٧٥) ٣٢٪ فى إيطاليا و٢٢٪ فى اليابان [١٣٧]. هذا الارتفاع فى نسب الضرائب حديث العهد نسبياً، وهو يتزايد عاماً بعد عام نتيجة لنهوض الدولة بدور الرعاية ولاستخدامها الضرائب وسيلة للتصدى للتضخم والحد من الاستهلاك . ولما كان التضخم يتزايد على الرغم من تشديد الضرائب فقد ذهب عدد من علماء الاقتصاد المنشقين[١٣٨] إلى

أن المغالاة فى الضرائب مسئولة إلى حد كبير عن أزمة التضخم الحالية. وزاد الحديث عن فكرة مفادها أن الدولة تجاوزت حد التحمل فى فرض الضرائب مما يعرض الكيانات الاقتصادية التى نمت نمواً فائقاً إلى الخطر. وعلى الرغم من أن الحد الحالى الذى ارتفعت إليه الضرائب أعلى بكثير من الحدود التى عرفناها فى العصور الماضية، فإننا نتصور أن المشكلة الآن هى فى جوهرها نفس المشكلة التي واجهتها قبل العديد من القرون تلك الدول الغربية التى تقدمت بمعايير عصرها تقدماً فائقاً. هذا سؤال يستحق أن نطرحه.

وإذا نحن قبلنا بوجود علاقة تناسب بين الميزانية وبين الناتج القومى الكلى، فمعنى ذلك أننا نضفى على الميزانية قيمة المؤشر. ونحن ندرك أنه من التسرع المبالغ فيه أن يقول قائل - على نحو ما نرى فى أقوال أكثر من عاصروا الأحداث التى ندرسها وأقوال كثرة من المؤرخين أيضاً - أن الدولة بما لها من هيلمان كانت إذا أرادت ملء خزينتها، فتحت حنفية الضرائب فتحة إضافية، أو دارت دورة جانبية إلى الضرائب غير المباشرة التى كانت تعتبر مصدراً كبيراً من مصادرالنظم الحاكمة وبخاصة المتسلطة منها. ويعيدون على الأسماع أن ريشيليو دفعته ضرورات الحرب «المفتوحة» التى بدأت فى عام ١٦٣٥ إلى زيادة الضرائب زيادة مفرطة بين عامى ١٦٣٥ و١٦٤٢، حتى تضاعفت الضرائب ضعفين أو ثلاثة أضعاف. والضريبة إذا زيدت لا يمكن أن تؤدى إلى زيادة فى الميزانية إلا إذا زاد الناتج القومى الكلى فى الفترة نفسها. ربما كان هذا هو الوضع فى القرن السابع عشر؛ وإذا صح هذا فلابد من أن نأخذ برأى رينيه بيريل René Baehrel ونعيد النظر فى الأحكام المتداولة عن قوة الاقتصاد الحقيقية فى عصر ريشيليو (١٥٨٥ - ١٦٤٢).

من الاستهلاك

إلى الناتج القومى الكلى

من حقنا عند تحديد الناتج القومى الكلى أن نبدأ بالإنتاج، كما أن من حقنا أن نبدأ بالاستهلاك. وجون روبنسون Joan Robinsonلتعرِّف الدخل بأنه «مجموع الإنفاق الذى تقوم به فى عام كل العائلات التى تكوِّن الأمة بعد أن تضاف إليه مصروفات الاستثمار الصافى أو فائض الصادرات أو يطرح منه عجز الصادرات»(١٣٩). فإذا أنا عرفت متوسط الاستهلاك الذى تستهلكه الأفراد الفعالة فى كيان اقتصادى ما، فإننى أستطيع أن أحسب الاستهلاك الكلى، وأضيف إليه حصيلة ما تم اقتصاده من الإنتاج، أى حصيلة التوفير، فأحصل على الميزان التجارى سواء بالربح أو بالخسارة - وحاصل جمع هذا كله هو على وجه التقريب : الدخل القومى الكلى.

سبق إلى هذه المحاولة واحد من الرواد الأوائل هو إيلى هيكشرÉli Heckscher فى كتابه الذى صدر فى عام ١٩٥٤ عن التاريخ الاقتصادى للسويد (١٤٠). وهذه هى الطريقة التى

اتبعها فرانك سبونر Frank Spooner عندما أعد اللوحة التى نقدمها إلى القارىء - اللوحة رقم ٣١ - وفيها رسم بيانى يمثل الناتج القومى الكلى فى فرنسا بين عام ١٥٠٠ وعام ١٧٥٠، وهى نفس الطريقة التى اتبعها أندريتش ڤيتشانسكى Andrezcj Wyczanski فى دراسته للناتج القومى لبولندة فى القرن السادس عشر [١٤١]. كتب أندريتش ڤيتشانسكى يقول :«مهما كانت أرقام [حسابات مالية الدولة] من البعد عن الدقة فهى على أية حال أقرب إلى الواقع الملموس والواقع التاريخى من العبارات الوصفية المبهمة» التى كان المؤرخون يقنعون بها . ثم يقول : «والافتراض الذى ننطلق منه بسيط جداً، فكل سكان القطر الذى ندرسه يأكلون لأن الحياة لا تستقيم بداهة بغير طعام، وهذا يعنى أن ثمن الغذاء يمثل الجزء الأكبر من الناتج القومى؛ أو يمثل بعبارة أخرى أكثر دقة الناتج الزراعى مضافاً إليه تكاليف التمويل والنقل ... الخ والجزء الآخر من الناتج القومى يتكون من عائد العمل الذى تنجزه تلك الشريحة من السكان التى لا تنتج ما تستهلكه.» والخلاصة أننا عندنا ثلاثة عناصر جوهرية ك١ = الاستهلاك الغذائى للسكان العاملين فى الزراعة ؛ ك٢= استهلاك السكان غير المشتغلين بالزراعة؛ ع = عمل هؤلاء السكان الذين لا يعملون فى الزراعة. وإذا نحن غضضنا الطرف عن الميزان التجارى فإن الناتج القومى الكلى= ك١+ك٢+ ع. ونلاحظ أن ع تساوى بصفة عامة ك٢ ، فالسكان الذين يعملون مقابل أجور - وبخاصة سكان المدن - لا يكسبون أكثر مما يحتاجون إليه للحياة والبقاء.

وينتهى أندريتش ڤيتشانسكى إلى تمييز نوعين من الناتج القومى: الناتج القومى الحضرى والناتج القومى الريفى. ولسنا نريد أن نطرح الكثير من الأسئلة حول موضوع التمييز الدقيق بين المكان الحضرى والمكان الريفى، وكأننا نفترض أن هذه المشكلة محلولة. وأندريتش ڤيتشانسكى يرى أن الناتج القومى الكلى الحضرى هو أكثرالنمطين قدرة على التقدم وأنه عندما يتقدم يشد معه كل شىء إلى تقدم شامل. وتأسيساً على هذا فإن ملاحظة ما يجرى على التطور السكانى الحضرى يكشف لنا عما يجرى على الناتج القومى الكلى. وتضرب مثلاً: إذا كان لدىّ على رأى چورچ دوبو Georges Dupeux [١٤٢] تسلسلاً كاملاً نسبياً من الأرقام الدالة على زيادة سكان الحضر فى فرنسا من عام ١٨١١ إلى عام ١٩١١ - وهى زيادة سارت بمعدل ١,٢٪ سنوياً فى المتوسط، فإن منحنى هذه الزيادة يعبر بالضرورة عن زيادة فى الناتج القومى الكلى بنفس المعدل.

وليس فى هذا ما يثير الدهشة. فقد أجمع المؤرخون على أن المدن هى الأدوات الأساسية لتحقيق تراكم الثروة، وهى محركات النماء، والمسئولةعن إنجاز كل تقسيم تقدمى للعمل. والمدن من حيث هى بنيات علوية تعلو البناء الأوروبى، تتسم فى جانب منها بما تتسم به البنيات الأخرى من طفيلية [١٤٣] ولكنها بنيات لا غنى عنها بالنسبة إلى عملية التنمية فى مجموعها. والمدن هى التى حددت منذ القرن الخامس عشر حركة الصناعة الأولى، وهى

حركة نقل وإعادة الحرف من الحضر إلى الريف والتى كانت تعنى استخدام القوى العاملة الريفية التى لم تكن تعمل فى الريف بكل طاقتها؛ وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من الالتفاف حول العقبات التى كانت الاتحادات الحرفية فى المدن تضعها، واستطاعت أن تقيم منطقة صناعية جديدة فى الريف تظل تحت هيمنة المدينة. وهكذا كانت المدينة هى المنبع والمصب، منها يأتى كل شىء، وإليها ينتهى كل شىء. فلا غرابة فى أن تكون الثورة الصناعية فى انجلترة من عمل المدن الرائدة: برمنجهام وشيفيلد وليدز ومانشستر وليفربول.

حسابات

فرانك سپونر

قدم فرانك سپونر فى الطبعة الإنجليزية التى ظهرت فى عام ١٩٧٢ بعنوان : The International Economy and monetary movements in France, 1493-1725 من كتابه الكلاسيكى الذى نشره أولاً بالفرنسية L'Économie mondiale et les frappes monétaires en France, 1493-1680 فى عام ١٩٥٦ «الاقتصاد العالمى العالمى وسك العملات فى فرنسا ...»[١٤٤] لوحة فذة لم يسبق نشرها، تتسم بأهمية فائقة بالنسبة إلى تاريخ فرنسا، حيث عبر فيها بالرسم البيانى فى شكل واحد عن الناتج القومى الكلى والميزانية الملكية وكمية النقود المتداولة. وميزانية الدولة التى تستند إلى بيانات رسمية بالأرقام هى «وحدها» التى يمثلها منحنى متصل؛ أما الناتج القومى الكلى، وكمية النقود المتداولة فيمثلهما منحنيان ، أحدهما صاعد والآخر هابط ، وكلاهما يشهدان على ما يساورنا من شكوك.

وحسب سپونر الناتج القومى الكلى على أساس متوسط الاستهلاك متمثلاً فى سعر الخبز، كما لو كانت السعرات التى يستهلكها الفرد تأتى من الخبز وحده! أياً كان الأمر فقد اتضح أن أسعار الخبز وأعداد السكان شملها التغير ، وجاء منحنى الناتج القومى الكلى صاعداً صعوداً مستمراً، وتلك سمة مميزة أساسية.

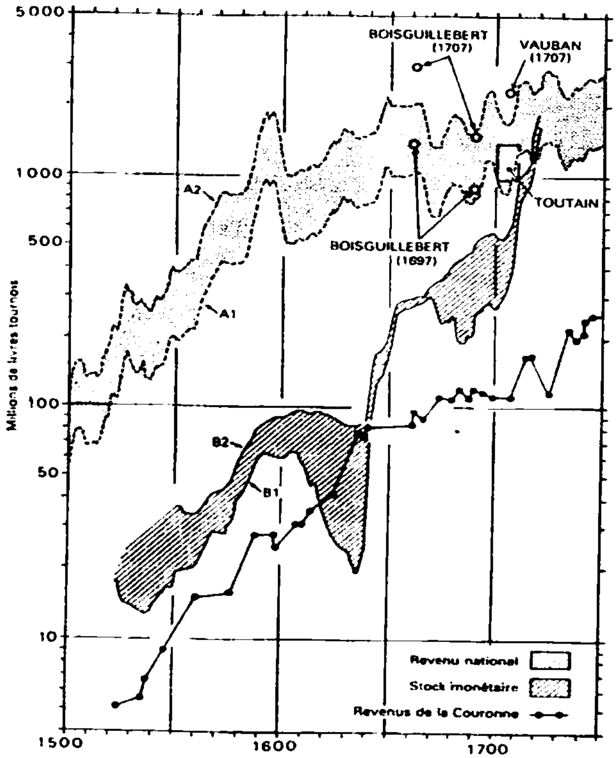
وإذا كان هذا الرسم البيانى فى رأيى عظيم القيمة فإنما يرجع ذلك إلى ما بيّنه بصفة عامة من أن النسبة بين الميزانية والناتج القومى الكلى ١ إلى ٢٠، وهذا دليل على أن الأعباء الضريبية لم تكن مفرطة ولم تتجاوز حدود الاحتمال. كذلك يبين الرسم أن كمية النقود المتداولة ظلت حتى عام ١٦٠٠ تزيد بزيادة الميزانية، ثم ثبتت ، ثم عادت فانكمشت من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٦٤٠، بينما احتفظت الميزانية بحركتها الصاعدة. أما بعد عام ١٦٤٠ فقد انفصل منحنى كمية النقود عن المنحنيين الآخرين، وتدفق فياضاً عارماً على ما يبدو، واندفع إلى أعلى رأسياً بسرعة كبيرة. وترتسم أمامنا صورة توحى بأن فرنسا كانت فى أوروبا غارقة فى فيض من النقود والمعادن الثمينة. هل جاء هذا الفيض من تجديد نشاط

مناجم أمريكا منذ عام ١٦٨٠- علماً بأننا نعلم أن هذه الزيادة فى كمية النقود فى فرنسا بدأت فى عام ١٦٤٠؟ أم هل جاء نتيجة تجديد أنشطة فرنسا البحرية؟ ربما لعبت رحلات سفن ميناء سان مالو على ساحل المحيط الأطلسى دورها، وإن كنا نعلم أن هذه الرحلات بدأت بعد هذا التاريخ، ولقد قيل إنها جلبت إلى فرنسا أكثر من مائة مليون جنيه من الفضة المسكوكة ؟ أياً كان الأمر فقد ظلت فرنسا وقتاً طويلاً تجمع المعادن الثمينة دون أن تؤثر كميات المعادن الثمينة لا على الميزانية ولا على الناتج القومى الكلى، وهذا وضع غريب لأن فرنسا كانت حقيقة تنعم بفائض في ميزانها التجارى مع اسبانيا تتلقاه فى صورة عملات من المعادن الثمينة، ولكن ميزانها التجارى مع بلاد أخرى، مثل بلاد الشرق كان يحقق عجزاً تُسَوِّيه بعملات من المعادن الثمينة، وكان عليها علاوة على ذلك أن تدفع نفقات حروب لويس الرابع عشر وأجور الجنود الكثيرين الذين كانوا يرابطون فى بقاع أوروبا المختلفة خارج فرنسا، وكانت تستعين على نقل هذه الأموال بالوسطاء من أمثال صامويل برنار Samuel Bernard وأنطوان كروزا Antoine Crozat ورجال المال من أبناء جنوة. ولكن فرنسا على الرغم من ذلك كانت تجمع الأموال وتختزنها، ولنتأمل ما قاله بواجيلبير Boisguilbert فى عام ١٦٩٧ عابراً: «... على الرغم من أن فرنسا تمتلىء بالمال امتلاءً لم تعهده من قبل...»(١٤٥) . أو لنتأمل مقالة التجار فى أواخر عصر لويس الرابع عشر عن مبلغ الـ ٨٠٠ مليون جنيه الذى صدرت به أوراق مصرفية لم تلبث أن فقدت قيمتها، معتبرين هذا المبلغ مبلغاً هيناً نسبياً بالقياس إلى كمية الفضة التى يتداولها الناس أو يخفونها فى مأمن بالمملكة بدافع من الحيطة. أياً كان الأمر فإن زيادة كمية النقود المتداولة لا يجوز إرجاع أسبابها إلى مشروع "لُو" Law ونظريته، بل إننى أذهب إلى العكس فأقول إن زيادة كمية النقود كانت السبب الذى يفسر ما قام به لُو، وما ترتب عليه من نتائج : زيادة كمية النقود هى التى جعلت هذه المغامرة ممكنة. وظلت عملية تزايد كمية النقود مستمرة فى القرن الثمن عشر، ومكنت لنفسها على هيئة بنية عجيبة فى الاقتصاد الفرنسى. إننا حيال موضوعات محيرة ، تظل الأسئلة المطروحة بشأنها بلا إجابة حقيقية.

مسارات تعبر عن استمرارية واضحة لا ريب فيها

تبين الأرقام التقديرية العامة أن هناك مسارات من خلال تاريخ أوروبا تعبر عن استمرارية واضحة لا ريب فيها.

إول مسار يعبر عن الاستمرارية هو مسار تزايد الناتج القومى الكلى، فهو مسار صاعد صعوداً منتظماً صمد فى وجه العقبات والمعوقات . ولننظر إلى منحنى الناتج القومى الكلى فى انجلترة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فهو شاهد صدق على ذلك. وإذا صح



٣١- الدخل القومى وكمية النقود والميزانية فى فرنسا بين عام ١٥٠٠ وعام ١٧٥٠
رسم بيانى مأخوذ من كتاب سبونر F. C. Spooner,
The International Economy and monetary movements in France, 1493-1725

ما توصل إليه فرانك سبونر فإن الناتج القومى الكلى فى فرنسا أخذ فى الازدياد المستمر منذ القرن الثانى عشر، بل قبله، وكان ازدياده واضحاً حتى عام ١٧٥٠ ، واستمر بعد عصر لويس الخامس عشر، ومازال مستمراً إلى يومنا هذا. كانت هناك تذبذبات ولكنها كانت قصيرة المدى، كانت كالموجات الصغيرة التى لا تشبه فى شىء الحركات الاقتصادية الطويلة المدى بما فيها الاتجاه القرنى trend séculaire . بل إن الصدعيْن المتمثلين فى الحربين العالميتين الأخيرتين لم يكونا على الرغم من عنفهما إلا كبْوَتيْن ما لبثت الأسباب التى تقطعت أن عادت فاتصلت . ولقد كانت حروب الماضى حروباً من السهل تعويض ما تحدثه من فاقد . وكان المجتمع يرى أن الحرب أحدثت به خراباً نتيجة خطأ ارتكبه ، وكان يعيد بناء نفسه على نحو يثير الإعجاب؛ وفرنسا لم تكف طوال تاريخها عن إعادة بناء نفسها، ولم تكن فى ذلك يقيناً حالة استثنائية.

والمسار الثانى الذى يتسم بالاستمرارية هو تعاظم شأن الدولة وهو ما يقاس بتزايد

الجزء الذى تقتطعه الدولة من الناتج القومى الكلى. تزايدَ حجم ميزانيات الدول، وتزايدت أهميتها، وهذه حقيقة واقعة ، فالدولة تلتهم كل شىء، ومن الضرورى أن نتحقق من هذا المسار الصاعد فى ضوء الحسابات التى تتناول مالية الدولة، وقد يؤدى هذا بنا إلى العودة إلى تأكيد مبادىء تقليدية أو العودة إلى الإعلان عن مبادىء كثيراً ما عبر عنها المؤرخون الألمان . فقد كتب ڤرنر نيف Werner Näf [١٤٦] دون تردد : «الحديث عن الدولة له الأولوية» ويقول ڤرنر زومبارت [١٤٧] : «إننى أميل إلى تصور الدولة الحديثة فى مجموعها على هيئة مشروع رأسمالى هائل منذ أن أصبح همها يتركز على «كسب» المزيد من الذهب والمال، أو بعبارة أدق على تدبيرهما».[العبارة الألمانية = «...الدولة مشروع هائل يهدف القائمون عليه أولاً وقبل كل شىء آخر إلى أن يجمعوا أو يدبروا لأنفسهم أكبر قدر ممكن من الذهب والمال»] ولكن علينا أن نعْدِلَ فى حكمنا على الدولة : والاقتصاد بمعناه الواسع يلزمنا بأن نبوىء الدولة مكانها العظيم . وچان بوڤييه Jean Bouvier هو القائل : «الدولة لها دائماً وزنها»[١٤٨].

أياً كان الأمر فإن وزن الدولة لم يخف منذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر الذى شهد تحسن الجو الاقتصادى. وهنا نجد أنفسنا أمام السؤال التالى : ألم يكن تعاظم شأن الدولة عندما ننظر إليه على المدى الطويل هو على نحو ما تاريخ أوروبا كاملاً؟ عندما سقطت روما فى القرن الخامس الميلادى تلاشت الدولة على أرض أوروبا، ثم عادت الدولة فتكونت من جديد مع الثورة الصناعية التى شهدتها الفترة من القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر، ثم أصابها الوهن غداة كارثة الطاعون الأسود والانكماش السكانى الرهيب فى منتصف القرن الرابع عشر. وأنا أعترف بأننى أحس بذهول ورعدة عندما أتمثل ما جرى فى القرن الرابع عشر من تفسُّخٍ ألمَّ بالدولة فى ليلاء ليلاء، وأَصِفُ مأساة العصر بأنها كانت أنكى مأساة على مدى التاريخ الأوروبى كله. وما نحن بزاعمين أن العالم على سعته لم يشهد فى ماضيه كوارث أكثر مأساوية،ولنذكر غزوات المغول فى أسيا، وهلاك أكثر السكان الأمريكيين الأصليين عند وصل الرجل الأبيض. ولكننا نزعم أن العالم لم يشهد فى مكان آخر كارثة فى ضخامة كارثة الطاعون الأسود ، تلك التى تبعها ابتداء من القرن الخامس عشر استعواض كبير ثم تقدم مستمر ما زال يصعد درجة درجة حتى بلغ الثورة الصناعية واقتصاد الدولة الحديثة.

فرنسا ضحية ضخامتها

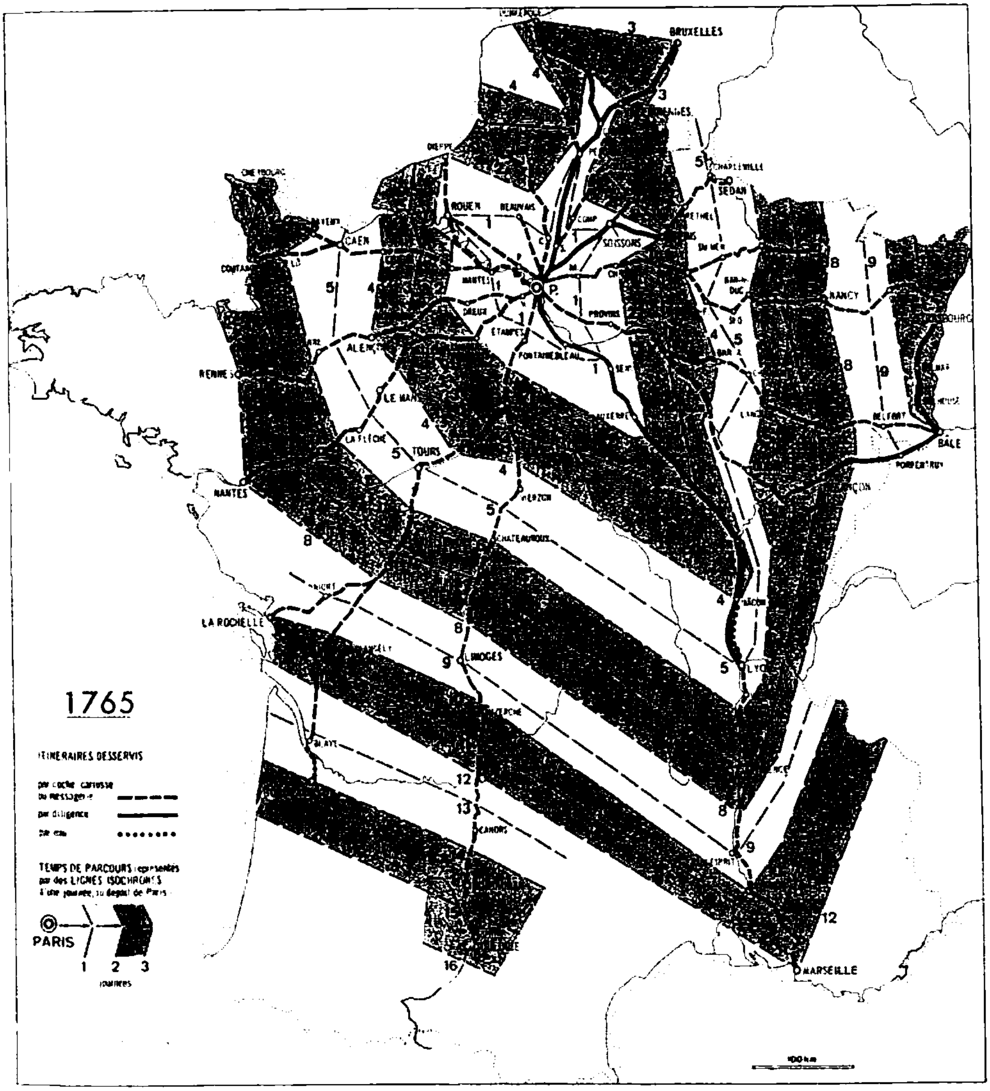
لا جدال فى أن فرنسا كانت من الناحية السياسية أول أمة حديثة ظهرت فى أوروبا واكتملت مقوماتها بالحدث الجلَل الذى تمثله الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ (١٤٩). ولكنها على الرغم من ذلك كانت من ناحية البنية الأساسية الاقتصادية أبعد ما تكون عن تكوين سوق قومية كاملة حتى فى ذلك الوقت المتأخر الذى قامت فيه الثورة. ومنْ قائل إن لويس الحادى عشر - الذى حكم من ١٤٦١ إلى ١٤٨٣ - كان يمثل الميركانتيلية قبل ظهورها وإنه كان كولبيرياً (١٥٠) قبل كولبير، ملكاً حريصاً على الاقتصاد كل الاقتصاد فى مملكته. ولكن إرادته السياسية لم تكن قادرة على مجابهة ما اعتور الاقتصاد الفرنسى فى زمانه من تفسخ وتعلق بالقديم البالى، وكان هذا التعلق بالقديم مقدراً له أن يبقى.

كان الاقتصاد الفرنسى مفككاً، مبعثراً بين المناطق المحلية اتخذ صورة مجموعة من الكيانات الخاصة التى تميل إلى الانطواء على نفسها. أما التيارات الكبيرة التى مرت من خلالها، ونكاد نقول: حلقت من فوقها، فلم تحدث تأثيراً إلا فى صالح المدن وصالح المناطق الخاصة التى كانت تخدم المدن وتقوم منها مقام محطات عبور أو نقاط قيام ووصول. كانت فرنسا، مثلها فى ذلك مثل عدد من الأمم الأوروبية الأخرى فى عصر لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر لا تزال بلداً زراعياً بصفة أساسية؛ ولم تستطع الصناعة والتجارة والمال أن تغير هذه الأوضاع بين عشية وضحاها. كان هناك شىء من تقدم يظهر كبقع متناثرة لم تدركه الأبصار فى وضوح قبل النهضة التى شهدها النصف الثانى من القرن الثامن عشر. وهذا هو إرنست لابروس Ernest Labrousse يكتب: «بدلاً من فرنسا القليلة السكان المنفتحة على آفاق العالم، المطلة على الدنيا، قامت فرنسا أخرى كثيرة السكان منطوية على نفسها فى كيان يضم أصعدة الريف وعدداً كبيراً من البنادر ومن المدن» (١٥١).

ولقد كان ظهور سوق قومية حركة ضد التبلد العام، حركة من شأنها أن تثمر على المدى الطويل تبادلات تجارية وعلاقات وروابط. ولكن التبلد فى حالة فرنسا كان السبب الأكبر فيه هو الامتداد الشاسع للأراضى الفرنسية. كانت الأقاليم المتحدة [النيدرلندية] مثلاً صغيرة المساحة، وكانت انجلترة متوسطة المساحة، وكان أهلهما أكثر تقارباً وأسهل توحيداً، فلم تكن هناك مسافات طويلة تمثل عائقاً.

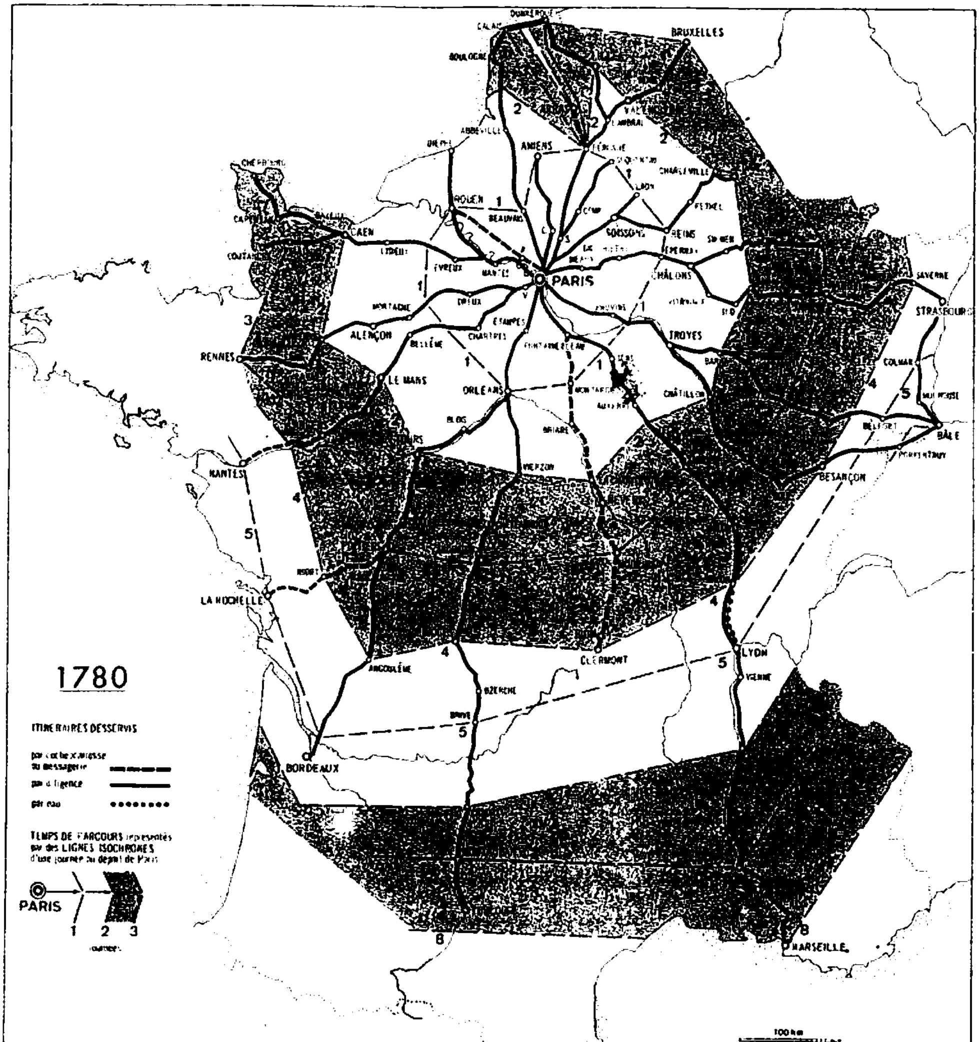
تنوع ووحدة

ترتسم صورة فرنسا شبيهة بلوحة فسيفساء عناصرها بلديات متنوعة الألوان، تعيش



٣٢- ضخامة مساحة فرنسا: صعوبة قيام سوق قومية

هاتان الخريطتان المأخوذتان عن ج. أربيللو G. Arbellot (Annales E.S.C., 1973, p. 790 hors texte) تبينان « الطفرة الكبيرة في مجال الطرق» من عام ١٧٦٥ إلى عام ١٧٨٠. فقد مهدت طرق جديدة «للعربات التي تجرها الخيول الراكضة» فانتشرت العربات السريعة التي عرفت باسم «التورجوتينات» نسبة إلى تورجو Turgot، وزادت أعداد محطات عربات البريد ، مما أدى إلى تقصير زمن قطع المسافات في ربوع فرنسا إلى النصف أحياناً. في عام ١٧٦٥ كان المسافر يقضي ثلاثة أسابيع ليقطع المسافة من مدينة ليل Lille إلى البرانس، أو من مدينة شتراسبورج إلى بريتانيا. وكانت فرنسا حتى في عام ١٧٨٠ تبدو في صورة مكان صفيق لا يخترقه المسافر إلا في بطء. ولكن



. حركة التقدم فى مجال الطرق كانت تهدف إلى تغطية المملكة كلها . ونرى فى الخريطة الأولى عدداً من المحاور المتميزة : محور باريس – روان ومحور باريس – بيرون يقطعه المسافر فى نهار واحد مثل المسافة من باريس إلى ميلون Melun – أما المسافة من باريس إلى ليون فكانت تتطلب خمسة أيام مثل المسافة من باريس إلى شارلفيل أو قان Caen أو فتريلوفرانسوا Vitry-le-François. أما الخريطة الثانية فنرى فيها توافقاً عاماً بين المسافة وزمن السفر، ويظهرهذا التوافق فى شكل الدوائرالتى تتحلق حول باريس . ولقد ظلت مدد السفر هى نفسها لم تتحسن على الطرق التى كانت تعتبر فيما مضى طرقاً متميزة ، باريس – ليون وباريس – روان . وكان لإنشاء تورجو لمؤسسة عربات النقل والركاب فى عام ١٧٧٥ أثراً حاسماً فى إحداث هذه الطفرة.

كل بلدية منها أساساً على مقوماتها الذاتية فى مكان ضيق ؛ وهذه البلديات قليلة الاتصال بالحياة خارجها، وهى تتكلم اقتصادياً لغة واحدة، فما يصدق على بلدية منها، يصدق مع شىء من التحوير على أى بلدية أخرى، دانية كانت أم قصية، وإذا ما عرفنا واحدة منها استطعنا أن نتصور الأخريات جميعاً.

ها نحن أولاء نجد فى بونفيل Bonneville عاصمة فوسينيى Faucigny فى أرض السافوى التى لم تكن قد أصبحت فرنسية بعد، سجل مصروفات دير اليعازريين (١٥٢) وهو دير صغير يأخذ نفسه بالحرص بل بالتقتير والشح، يحكى بلغته شيئاً عن هذه الحياة. فى هذه البقعة النائية القصيّة يعيش الرهبان على الموجود ، ويشترون القليل من السوق المحلية، ويأتيهم النبيذ والقمح يوردانهما إليهم الفلاحون الذين يزرعون بالحكر. أما القمح فيسلمونه إلى الفران يدفعون به مقدماً ثمن الخبز الذى يحصلون عليه منه كل يوم. أما اللحم فيشترونه نقداً من الجزار. ويذكر السجل عمالاً حرفيين وفعلة ريفيين يُستأجرون باليومية لنقل الألواح وخشب الوقود وشحنة سماد ، ويذكر فلاحة تأتى لتذبح الخنزير الذى رباه الرهبان الأخيار.

وخلاصة القول إن اللغة الاقتصادية فى تلك البقعة كانت لغة بسيطة يمكن أن يسمعها الإنسان فى بقاع كثيرة ضيقة، شريطة أن يقترب منها اقترابا شديداً. نذكر من أمثلتها الأوكسوا l'Auxois الغنية بحقولها ومراعيها، تلك المنطقة التى شاءت لها المقادير أن تعيش منطوية على مقوماتها، ومدينة سيمور Semur قاعدتها «لا تمر من خلالها حركة كبيرة» وهى «بعيدة عن الأنهار الصالحة للملاحة» (١٥٣) ولكنها على أية حال تتصل ببعض الروابط بمناطق مجاورة لأوكسير Auxerre وأفالون Avalon (١٥٤) وما أكثر ربوع بريتانيا الداخلية وربوع جبال الماسيف سنترال التى تنطوى على نفسها وتكتفى بذاتها. وينطبق هذا الكلام على منطقة باروا Barrois على الرغم من علاقاتها بشامپانيا واللورين ، ومن أنها تصدر نبيذها إلى الخارج حتى تصل إلى الأراضى الواطئة عن طريق نهر الميز Meuse.

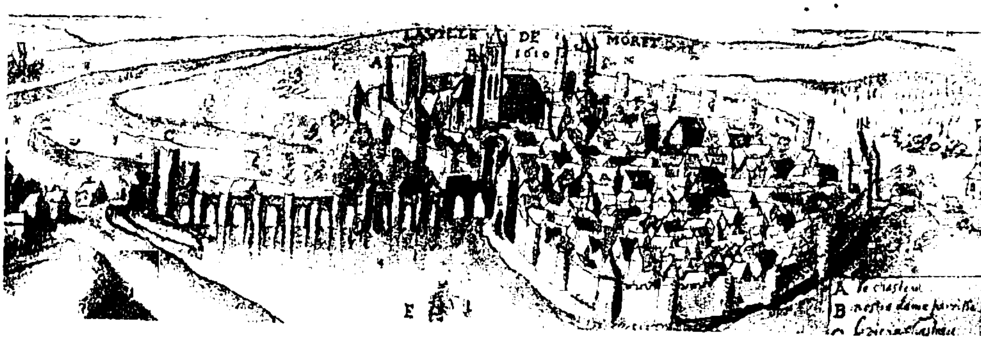
أما إذا نظرنا إلى مديرية أو مدينة تقع على محاور المرور فإننا نجد صورة مختلفة، نجد الحركة التجارية تتفجر فيها من كل جانب. هذه هى حال ڤردان سيرلودو Verdun-sur-le-Doubs ، مدينة صغيرة فى بورجونديا، على نهر الدو، على مقربة شديدة من نهر السون la Saône، حيث يلتقى النهران جنوبها. وهناك تقرير يرجع إلى عام ١٦٩٨ يقول : «التجارة هنا واسعة نتيجة الموقع الملائم [...] فى الحبوب والأنبذة والتبن بأنواعه. وتنعقد هنا عاماً بعد عام فى ٢٨ أكتوبر سوق موسمية حرة كبيرة، تبدأ قبل عيد القديس سيمون والقديس يهوذا بثمانية أيام ، وتظل قائمة بعد العيد بثمانية أيام ، وكانوا فيما مضى من الزمان يبيعون خيولاً كثيرة» (١٥٥). ومحيط الاتصالات والعلاقات حول ڤردان يضم الألزاس والفرانشكونتيه والليونيه وبقاع أخرى من دونها. ولما كانت هذه المدينة الصغيرة تقع عند

ملتقى مسارات تجارية فإنها أصلاً مدينة مفتوحة مهيأة للتغيير، والناس فيها يغريهم القيام بالأعمال التى تتطلب الهمة، ولديهم سبلُ عديدة يختارون من بينها.

هذه الحركة النشيطة المتفجرة نجدها أيضاً فى المكونيهle Mâconnais وإن افتقر الأهالى إلى روح الابتكار. ولكن خمورهم كانت تصدر إلى كل صوب وحدب، وكأنها كانت تسلك الطريق إلى طلابها من تلقاء نفسها. أما السلع الأخرى غير الخمور فكانت سلعاً ثانوية، نذكر منها القمح وعلف الأبقار والأقمشة التيلية والدباغة. ولكن تصدير الخمور وما ارتبط به من صناعة البراميل والدنان كان يمكن أن يكفى. «وعلى الرغم من أن خشب البراميل يأتى كله من بورجونديا على صفحة نهر السون فإن عدداً كبيراً من الصناع يشتغلون طوال العام فى صناعة البراميل التى يشتد الطلب عليها، لأن العادة جرت فى الماكونيه على بيع البرميل مع النبيذ، فلابد من صناعة براميل جديدة كل عام.» بل إن أسعار البراميل هنا سجلت ارتفاعاً لأن البروڤنساليين «اشتروا منها [...] كمية كبيرة واستخدموها فى نقل النبيذ بالعربات بدلاً من براميلهم الثقيلة المصنوعة من خشب أكثر سمكاً وأثقل وزناً، مما سهل النقل وقلل التكلفة.» (١٥٦)

هكذا تخللت فرنسا مساراتُ تجارية، منها القصير ومنها المتوسط ومنها الطويل. يتحدث عنها هنرى سيه Henri Sée(١٥٧) قائلاً إن مدناً مثل Dijon ورين Rennes كانت «أسواقاً محلية خالصة لا تكاد تخرج عن نطاق المحلية». وعبارة «لا تكاد» تكفى للتعبير عن أن مسارات التجارة الطويلة كانت تنتهى هناك على الرغم من أنها كانت تبدو كأنما سعت إلى التخفى. وسنرى أن هذه المسارات التجارية البعيدة المدى سيعظم شأنها.

ودراسة العلاقات التجارية التى تسلك مسارات طويلة، إذا قورنت بدراسة تلك التى تسلك مسارات محلية، سهلة نسبياً، فالتجارة البعيدة تتعامل أولاً وقبل كل شىء آخر فى



مدينة موريه Moret المطلة على اللوان Loing، على بعد ٧٥ كيلومتراً من باريس، فى عام ١٦١٠.

بضائع لا غنى عنها، تكاد تنظم رحلاتها من تلقاء نفسها مثل القمح والملح ، وهى بضائع كانت تنقل من إقليم لإقليم لتواجه القحط أو النقص وما كان يقرب أحياناً من المأساة. وإذا قسنا بمقياس الحجم والقيمة خرجنا بأن القمح «أهم تجارة فى المملكة». فى القرن السادس عشر كان تموين مدينة ليون وحدها من القمح يتكلف ما يساوى ١٥٠٪ من حصيلة بيع كل أنواع قطيفة التى كانت جنوة تصدرها إلى السوق الفرنسية كلها، وكانت قطيفة جنوة هذه أكثر أنواع الأقمشة الحريرية رواجاً» لا يدانيها قماش حريرى آخر [١٥٨]. أما تجارة النبيذ فكانت سهلة لأن النبيذ كان كالطائر الذى ينطلق إلى أجواز الفضاء وما يزال يحلق حتى يصل إلى بلاد الشمال لا يرده عنها عائق. ومن البضائع الأخرى نذكر المنسوجات من كافة الأنواع والألوان. وكانت المواد الأولية تجوب فرنسا فى كل اتجاه، تتحرك شبيهة بالأنهار التى تتدفق مستمرة لا تعرف لها مواسم أو تكاد. ونشير فى النهاية إلى البضائع الأجنبية من توابل وفلفل وبن وسكر وتبغ، وكانت موجة انتشار التبغ قد تجاوزت الحدود وحققت أرقاماً لم تسمع بها أذن من قبل، وهبطت بالثراء على الدولة وشركة الهند. فإذا نظرنا إلى وسائل النقل والانتقال وجدنا إلى جانب السفن النهرية والعربات الكثيرة المنتشرة فى كل مكان عربات البريد التى نظمها الملك لتنقل أوامره وعماله، وكانت كلها وسائل بثت الحياة والقوة فى مسارات التجارة. وكان انتقال الناس أيسر من نقل البضائع، كان الوجهاء يركبون العربات، وكان البؤساء يقطعون الطرق جرياً على الأقدام، ويقومون بسفريات عجيبة فى ربوع فرنسا.

هكذا توالت الضربات على أراضى فرنسا المتفرقة المتباينة «التى علتها الاستثناءات والامتيازات وصبغها القهر بألوان مختلفة» [١٥٩] فانفتحت فيها ثغرات، واهتزت من حولها الأسوار. فقد شهد القرن الثامن عشر تزايداً فى التبادلات التجارية نجمت عنه خلخلة شديدة فى الأسوار التى كانت تقوم حول الأقاليم [١٦٠]. وتلاشت فرنسا ذات الأقاليم المتفرقة التى تحدث عنها بواجيلبير ، وانهمرت التبادلات التجارية على المناطق كلها كالفيضان، فحاولت كل منطقة أن تتخصص فى أنشطة بعينها تجد فيها صالحها ونفعها، مما يقوم دليلاً على أن السوق القومية بدأت تلعب دورها فى تقسيم المهام وتوزيعها.

روابط طبيعية
وروابط مصنوعة

ولكن ألم يكن هذا النشاط التجارى وهو يدور دورته ويؤدى على المدى الطويل إلى توحيد البلاد متحالفاً مع جغرافية فرنسا متوافقاً مع تضاريسها؟ هذا هو ما حدث. فإذا استثنينا سلسلة جبال الماسف سنترال التى كانت من التضاريس الطاردة للسكان، نرى أن فرنسا وجدت فى طرقها ومساراتها التجارية ما سهل عليها أمرها تسهيلاً لا مراء فيه.

نعمت فرنسا بسواحل تبحر السفن محاذية لها ؛ ولكن هذا النوع من الملاحة المحاذية للسواحل كان محدوداً، وكان الأجانب هم الذين يمارسونها فى أكثر الأحوال، فتولاها الهولنديون [١٦١] زمناً ، وكانت على أية حال تملأ فراغاً. أما مياه الأنهار والنهيرات والقنوات، فعلى الرغم من أن فرنسا لم تؤت فى هذا المجال الحظ الذى نعمت به انجلترة والأقاليم المتحدة، فقد كان لديها ما لا يستهان به من إمكانات، كان الرون والسون مع ماعرف باسم «البرزخ الفرنسى isthme français» من شمال البلاد إلى جنوبها. لنقرأ ما كتبه رحالة فى عام ١٦٨١ واصفاً نهر الرون بأنه «مريح جداً بالنسبة إلى أولئك الذين يريدون الذهاب إلى إيطاليا عن طريق مارسيليا. ولقد سلكت أنا هذا الطريق، فركبت السفينة فى ليون ووصلت فى اليوم الثالث إلى أڤينيون [...] وغداً أصل إلى أرل Arles» [١٦٢]. ليس هناك طريق أفضل من هذا!

والحق أن أنهار فرنسا تستحق الثناء. فما يتيح مجرى مائى فى فرنسا إمكانية ملاحة حتى تظهر وسائل تتكيف مع هذه الإمكانية، فتنشأ سفن أو على الأقل أطواف أو جذوع أشجار معومة. وأنشئت على مجارى المياه فى فرنسا وفى غير فرنسا طواحين ملاحية لها أهوسة، وكانت هذه الأهوسة تفتح عند الطلب أمام السفن فتندفع السفن بقوة المياه المحجوزة نحو المصب. هكذا كانت الحال بالنسبة إلى الملاحة النهرية على الميز Meuse وهو نهير قليل العمق : فقد أقيمت ثلاث طواحين ملاحية بين سان ميئيل Saint-Mihiel وڤردان ثلاث طواحين يفتحون أهوستها عند الطلب لينساب الماء ويسيِّر المراكب لقاء رسوم معقولة [١٦٣]. وتدل هذه المعلومة البسيطة على أن نهر الميز ظل إلى نهاية القرن السابع عشر طريقاً ملاحياً مستخدماً إلى مسافة بعيدة فى اتجاه المنبع، وكذلك فى اتجاه المصب إلى الأراضى الواطئة. ويرجع إلى هذا المسار التجارى الفضل فى أن شارلفيل Charleville وميزيير Mézières ظلا زمناً طويلاً يقومان مقام المخازن لشحنات الفحم الحجرى والنحاس والشبة والحديد التى كانت تأتى من الشمال [١٦٤].

ولكن هذا الاستخدام المحدود لا سبيل إلى مقارنته بالاستخدام الواسع الذى شهدته الأنهار الكبيرة وهى نهر الرون والسون والجارون والدوردونيا والسين (وروافده) واللوار، واللوار هو نهر فرنسا الأول على الرغم من فيضانه حيناً بعد حين وعلى الرغم مما كانت تخشاه السفن من رمال على شاطئيه ، ومن مراكز جمع رسوم المرور التى كثرت عليه. ولقد لعب اللوار دوراً أساسياً فى الملاحة النهرية، والفضل فى ذلك يرجع إلى مهارة الملاحين الذين كانوا يسيِّرون السفن فى قوافل ويستخدمون الأشرعة المربعة الكبيرة عندما يتجهون نحو المنبع، ويستسلمون للتيار إذا ضعفت الريح. واللوار يربط جنوب المملكة بشماله، وغربها بشرقها. وكانت حركة السفن على اللوار تتصل بالرون عن طريق نقل السفن براً من روان إلى ليون، وكانت تتصل بنهر السين وتصل إلى باريس عن طريق قناة أورليان وقناة

بريار Briare . هكذا كانت تتصل حلقات حركة رآها المعاصرون هائلة ، صاعدة كانت أو هابطة (١٦٥). أما أورليان التى كان المفروض أن تكون مركز فرنسا فقد ظلت مدينة ثانوية على الرغم مما ماجت به من أنشطة التجارة والصناعة. وليس من شك فى أن السبب فى ذلك يرجع إلى منافسة باريس القريبة التى كان نهر السين وروافده - أليونّ Yonne والمارن Marne والواز Oise - يغدق عليها من ميزات تسهل النقل النهرى والتموين تسهيلاً ضخماً.

وفرنسا هى أيضاً شبكة واسعة من الطرق البرية التى عملت الملّكية فى القرن الثامن عشر على زيادتها زيادة هائلة، وكانت الطرق الجديدة كثيراً ما تغير قواعد الحياة الاقتصادية فى المناطق التى تمر بها، فلم تكن الطرق الجديدة تمتد حيث امتدت الطرق القديمة، ولم تكن كلها تمتلىء بنشاط بالغ. ولنستمع إلى آرثر يانج Arthur Young يصف الطريق الرائعة المعبدة الممتدة من باريس إلى أورليان فيقول عنها إنها «خالية خاوية على عروشها إذا ما قورنت بالطرق المجاورة للندن. ولقد سارت بنا العربة عشرة أميال دون أن نلتقى بعربة عادية أو عربة سريعة ، كان كل ما رأيناه لا يزيد عن عربتين من نوع الميساجيرى وبعض عربات البريد : عُشر ما كان يمكن أن نراه من حركة عندما نغادر لندن فى الساعة نفسها.»(١٦٦) ولا جدال فى أن لندن كانت تقوم بكل المهام التى قامت بها باريس، ولكنها علاوة على ذلك كانت تقوم بدور تصريف التجارة فى ربوع المملكة ، وفوق هذا وذاك كانت تقوم بدور الميناء الكبير المتصل بالبحر. ولا ينبغى أن ننسى أن مساحة لندن كانت أقل من مساحة باريس وأن الكثافة السكانية فيها كانت أعلى. وهذه ملحوظة شدد عليها فى وقت لاحق البارون دوبان Dupin فى كتبه الكلاسيكية عن انجلترة.

وعلينا أن نسمع أقوال شهود آخرين كانوا أقل حدة فى نقدهم من العلامة آرثر يانج. هناك الرحالة الإسبانى أنطونيو پونث Antonio Ponz الذى نزل فرنسا قبل آرثر يانج بأربع سنوات، وعبّر عن الانطباع القوى الذى أحدثته فيه حركة المرور على الطريق التى تربط باريس بأورليان وبوردو، يقول : «العربات التى تنتقل البضائع مركبات هائلة مرعبة. فهى طويلة جداً، وعريضة عرضاً يفوق المألوف، وهى متينة محكمة البناء، صنعت بتكلفة عالية ، تجرها من الخيول ستة أو ثمانية أو عشرة أو أكثر بحسب الشحنة وزنتها. ولو لم تكن الطرق على هذه الصفة فلا أتصور ما كان يمكن أن تصير إليه حال الحركة المتصلة هناك مهما بذل أهل البلد من نشاط ومهما بلغوا من مهارة فنية.» ويختلف هذا الشاهد عن آرثر يانج فى أنه يعتمد فى شهادته على خبرته الشخصية باسبانيا ولا يقارن بانجلترة، وهو لهذا يدرك ضخامة التجديدات التى دخلت على الطرق (١٦٧). وهو القائل : «لقد كانت فرنسا أكثر حاجة إلى الطرق من أى بلد آخر لأنها كثيرة المسطحات المائية وكثيرة المستنقعات» وينبغى أن نضيف : وكثيرة الجبال، وشديدة الاتساع والضخامة.

والحقيقة الواقعة على أية حال هى أن المكان الفرنسى أحاطت به شبكة متزايدة السعة من الطرق: ففى أواخر العهد القديم كانت هناك ٤٠٠٠٠ كم من الطرق البرية، و٨٠٠٠ كم من الأنهار الصالحة للملاحة، و١٠٠٠ كم من القنوات (١٦٨). وأدت هذه الطرق إلى زيادة إمكانات الاستغلال وإلى تصنيف وتقييم للمناطق المختلفة، وإلى تنويع وسائل النقل. هكذا كان نهر السين يعتبر المدخل الممتاز إلى باريس ، أما السلع التموينية فكانت تصل إلى العاصمة من بريتانيا عن طريق نهر اللوار، ومن مارسيليا عن طريق نهر الرون ونهر الروان ونهر اللوار وقناة بريار (١٦٩). وبناء على طلب المتعهدين والقائمين بتموين الجيش جرى فى ديسمبر من عام ١٧٠٩ نقل القمح من أورليان إلى منطقة الدوفينيه وهى عملية ما كانت لتتم لو لم تكن هناك طرق مناسبة. حتى عمليات نقل النقود التى كانت لها من قبل طرقها الخاصة المتميزة أصبحت أكثر سهولة بعد إعادة تنظيم الطرق. وهذا ما يشير إليه تقرير مجلس الدولة فى سبتمبر من عام ١٧٨٣ ، فقد جاء به أن العديد من رجال المال والتجار من باريس ومدن المملكة الرئيسية «يفيدون من السهولة الكبيرة التى حظيت بها التجارة بنتيجة الطرق التى مُهدت فى ربوع فرنسا كلها، ونتيجة لعربات البريد وعربات البريد السريعة وعربات النقل [...] وقد أدى هذا إلى أن نقل العملات الذهبية والفضية أصبح الموضوع الأساسى لما يقومون به من مضاربات لرفع وخفض أسعار التحويل على هواهم ، ولإحداث وفرة أو عجز فى العاصمة والأقاليم» (١٧١).

كان تحقيق تقدم فى مجال النقل والانتقال شيئاً له أهمية خاصة فى فرنسا التى امتدت أراضيها امتداداً شاسعاً، فقد أسهم فى تحقيق وحدة فرنسا إسهاماً حاسماً أو على الأقل كافياً. وهذا هو ما يعبر عنه بأسلوبه المؤرخ جان بوفييه Jean Bouvier متحدثاً عن أزمنة قريبة منا، مؤكداً أن السوق القومية الفرنسية لم تخرج إلى الوجود إلا منذ أن مدت شبكات السكك الحديدية ؛ ويغلو عالم الاقتصاد بيير أُورى Pierre Uri فيؤكد أن فرنسا الحالية لن تصبح وحدة اقتصادية إلا فى اليوم الذى يبلغ فيه التليفون بها مستوى الإتقان «الأمريكى». ونحن نوافق على هذا الرأى. ولكننا نوقن من أن الطرق التى مهدها المهندسون البارعون العظام فى إدارة الطرق والكبارى فى القرن الثامن عشر كانت إسهاماً فى السوق القومية الفرنسية.

السياسة

أولاً

ولكن السوق القومية ليست فى أصولها الأولى مجرد حقيقة اقتصادية فى المقام الأول، وإنما هى قد خرجت من مكان سياسى وُجد قبلها، ولم يبدأ التوافق بين البنيات السياسية والبنيات الاقتصادية يتحقق إلا شيئاً فشيئاً فى القرنين السابع عشر والثامن

عشر[١٧٢] وهذا شيء منطقي إلى أبعد حدود المنطقية، ولقد قلنا مراراً وتكراراً إن المكان الاقتصادي يتجاوز في السعة دائماً الأماكن السياسية بل يتجاوزها تجاوزاً بعيداً، بمعنى أن «القوميات والأسواق القومية أقيمت في داخل كيان اقتصادي جامع، أوسع منها، أو إذا أردنا مزيداً من الدقة ، فهي قد أقيمت ضد هذا الكيان الاقتصادي الجامع. ولقد كان هناك منذ أمد بعيد اقتصاد دولي واسع النطاق، فجاءت السياسة فاقتطعت من المكان الكبير الذي شغله الاقتصاد الدولي قطعةً هي السوق القومية، وكانت سياسة تتسم بنوع من بعد النظر والعناد. كان الأمير قبل العصر الميركانتيلي بكثير يتدخل في الاقتصاد، ويتوسل إلى ذلك بوسائل الضغط والحفز والتشجيع والمنع والتسهيل، فيسد ثغرة، أو يفتح باباً للتصريف، ويسعى إلى وضع ترتيبات يمكن أن تخدم مخططاته وطموحاته السياسية ، ولكن الأمير لم يكن يحقق النجاح لأهدافه هذه إلا إذا وجد من الاقتصاد استجابة ومشاركة . هل هذا هو الذي حدث في فرنسا؟

لا جدال في أن الدولة الفرنسية تكونت ، أو على الأقل ارتسمت خطوطها الأساسية، منذ وقت مبكر، وهي إن لم تسبق كل الدول الإقليمية الأخرى، لن تلبث أن تتجاوزها، وسيتأكد لنا أن تعاظم شأن الدولة الفرنسية كان رد فعلٍ بنّاء صدر من منطقة مركزية حيال منطقة أطرافية كانت تسعى إلى التوسع متصديةً لها أو مُنكرةً لها. ولقد كان على فرنسا في مراحل مبكرة من تاريخها أن تصمد في كل الاتجاهات دفعة واحدة، تارة في الجنوب، وتارة في الشرق، حيناً في الشمال، وحيناً في الغرب. فما جاء القرن الثالث عشر حتى رأت نفسها في ذلك الوقت المبكر وقد أصبحت أكبر مشروع سياسي في القارة الأوروبية، مشروعاً «يوشك أن يكون دولة» ، وهذه هي العبارة الصائبة التي عبّر بها پيير شونو Pierre Chaunu [١٧٣] ، فقد أوتيت السمات القديمة والجديدة المميزة للدولة وهي : الهالة الخلابة، المؤسسات القضائية والإدارية، والمؤسسات المالية التي يظل المكان السياسي بدونها جثة لا حياة فيها. وإذا كان النجاح السياسي قد تحول في عصر فيليب أوجست والقديس لويس إلى نجاح اقتصادي فإنما يرجع ذلك إلى أن تيارات حركة نهوض أوروبا المندفعة إلى التقدم كل التقدم كانت تصب في فرنسا. ولا غضاضة في أن نكرر مرة أخرى أن المؤرخين لم يتبينوا بما فيه الكفاية أهمية أسواق شامپانيا وأسواق برِي Brie الموسمية. ولنفترض، في الوقت الذي مات فيه الملك القديس لويس في عام ١٢٧٠ على أبواب تونس، عندما كانت هذه الأسواق الموسمية في أوج ازدهارها، لنفترض أن الحياة الاقتصادية الأوروبية استطاعت أن تثبت أركانها نهائياً في قوالبها القائمة ، لو حدث هذا لاستطاع المكان الفرنسي المهيمن أن يحقق ترابطه الذاتي وأن يرقى على أكتاف الآخرين إلى مراتب الرفعة.

ونحن نعرف أن هذا لم يحدث، وأن فرنسا تراجعت تراجعاً هائلاً منذ مطلع القرن الرابع

عشر، وما لبثت الضربات أن توالت عليها وجرفتها إلى مزيد من الانهيار. حينذاك التمس التوازن الإوروبى لنفسه مقومات أخرى. فلما استعاد المكان الفرنسى بعد حرب المائة عام تماسكه السياسى وتماسكه الاقتصادى فى عصر شارل السابع (١٤٢٢-١٤٦١) ولويس الحادى عشر (١٤٦١-١٤٨٣) كان العالم من حوله قد تغير أشد التغير وأعنفه.

ولكن فرنسا، على الرغم مما حل بها، أصبحت مرة أخرى فى مطلع القرن السادس عشر[١٧٤] «الدولة الأولى بجدارة بين دول أوروبا كلها» بلغت مساحتها ٢٠٠٠٠٠ كم مربع، مواردها الضرائبية بين ٨٠ و١٠٠ طن من الذهب، وناتجها القومى الكلى حوالى ١٦٠٠ طن من الذهب. ولنا أن ننتقل ببصرنا إلى إيطاليا لنستكمل الصورة. وإيطاليا تمدنا بكل البيانات الدالة على الثراء وعلى القوة، حفظتها الوثائق. وإذا نحن وجدنا فى وثيقة من تلك الوثائق كلمة ملك "il Re" دون تحديد آخر فالمقصود هو الملك الذى لا يدانيه ملك آخر، الملك المسيحى جداً، ملك فرنسا، الذى له من القوة الفائقة ما يملأ بالخوف والرهبة قلوب الجيران والمنافسين، كل أولئك الذين وضعهم ازدهار أوروبا فوق أقدارهم، وبث فيهم الطموح والرهبة معاً. ولهذا حرص الملوك الكاثوليك، سادة إسبانيا، على التحسب للمستقبل، وإحاطة فرنسا – مصدر الخوف – بسياج من الزيجات الأميرية. أما الدول الأوروبية الأخرى فقد دفعها الخوف من فرنسا إلى الوقوف فى وجه فرانسوا الأول بعد انتصاره فى مارينيانو Marignano فى عام ١٥١٥ – وكانت هذه الدول الأوروبية تمثل قوة توازن فى أوروبا، ظهر ثقلها واضحاً فى القرن الثالث عشر. فلما نشبت الحرب بين الڤالوا والهابسبورج فى عام ١٥٢١ لعبت هذه القوة الأوروبية لعبتها ضد ملك فرنسا، لصالح شارلكان ثم كارلوس الأول، على الرغم من أنها فى وقوفها إلى جانب إسبانيا مهدت للهيمنة الإسبانية، التى تحققت بالفعل، وتكفلت فضة أمريكا بهذه المهمة.

منيت فرنسا إذن بفشل سياسى. فهل يمكن تفسيره أيضاً، بل أساساً، بأن فرنسا لم تعد، ولم يعد فى مقدورها أن تستمر فى مركز العالم الاقتصادى الأوروبى؟ كانت الثروة قد تمركزت فى البندقية وأنتڤرين وجنوة وأمستردام، وكلها مراكز خارج المكان الفرنسى، وإن شهدت فرنسا لحظة قصيرة اقتربت فيها من المركز الأول مرة أخرى، إبان حرب الخلافة على عرش إسبانيا، عندما انفتحت ربوع أمريكا الإسبانية أمام الفرنسيين القادمين من سان مالو. ولكن هذه الفرصة كانت قصيرة، ما كادت العين تدركها حتى تلاشت. ومجمل القول إن التاريخ لم يقف وقفة واضحةً إلى جانب تكوين سوق فرنسية قومية، وجرى تقسيم العالم بدونها أو فى غير صالحها.

فهل أحست فرنسا بذلك على نحو ما؟ السؤال مطروح. والذى نعلمه أن فرنسا حاولت أن تستولى على إيطاليا منذ عام ١٤٩٤، وفشلت فى محاولتها. ثم جاء وقت بين عام ١٤٩٤

وعام ١٥٥٩ فقدت فيه الدائرة الإيطالية السحرية سيطرتها على العالم الاقتصادى الأوروبى. ثم أعادت فرنسا الكَرَّة بعد قرن من الزمان مستهدفة مركز العالم الاقتصادى الأوروبى آنذاك فى الأراضى الواطئة، ومنيت بالفشل مرة أخرى.. وأغلب الظن أن الحرب التى شنتها فرنسا على الأراضى الواطئة لو انتهت فى عام ١٦٧٢ بانتصار فرنسى، فإن مركز العالم الأوروبى الاقتصادى ما كان سينتقل إلى باريس، بل ربما انتقل إلى أمستردام أو لندن. ولقد ثبّت هذا المركز أركانه فى لندن عندما احتلت الجيوش الفرنسية فى عام ١٧٩٥ الأقاليم المتحدة.

مكان

أوسع مما ينبغى

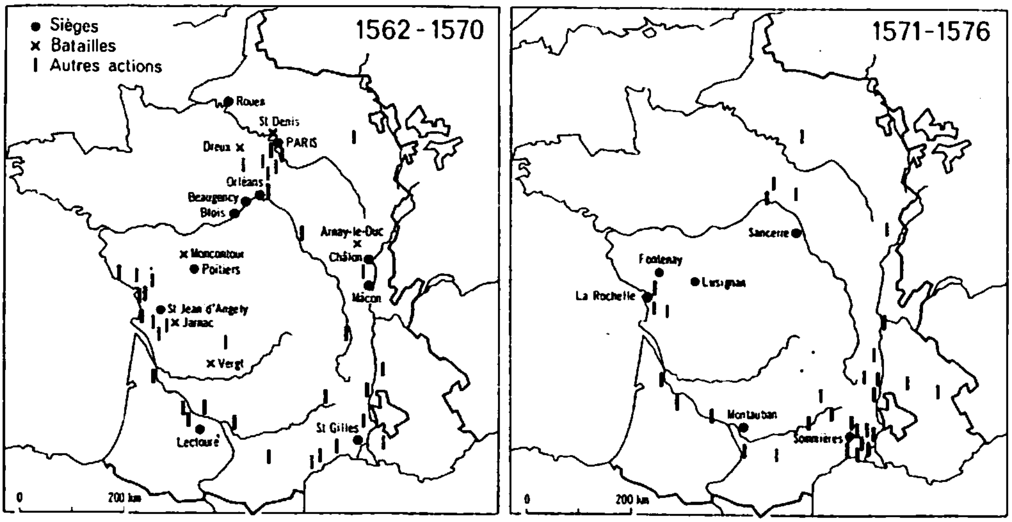
هل من بين أسباب هذا الفشل المتكرر الذى منيت به فرنسا اتساع المكان الفرنسى اتساعاً مفرطاً؟ ألم تكن مساحة فرنسا فى نهاية القرن السابع عشر تبدو فى عينى وليم بيتىWilliam Petty الثاقبتين ثلاثة عشر مثل مساحة هولندة، وثلاثة أو أربعة أمثال مساحة انجلترة؟ أما كان عدد سكان فرنسا عشرة أضعاف سكان هولندة، وأربعة أو خمسة أضعاف سكان انجلترة؟ بل إن وليم بيتى يصل إلى حد ادعاء أن فرنسا فيها من الأراضى الجيدة الصالحة للزراعة ٨٠ ضعف مثيلاتها فى هولندة، بينما ثروتها ثلاثة أضعاف ثروة هولندة(١٧٥) . وإذا نحن اليوم أخذنا فرنسا الصغيرة كوحدة قياس بمساحتها البالغة ٥٥٠٠٠٠ كم مربع، وبحثنا عن دولة مساحتها ثلاثة عشر مثل مساحتها أى - ٧١٥٠٠٠٠ كم مربع - فإننا نصل إلى أبعاد الولايات المتحدة. ولآرثر يانج أن يتهكم على حركة المرور من باريس إلى أورليان كما يشاء، ولكنه لم يتصور ما كان يحدث لو نُقلت إلى لندن شبكة المواصلات الفرنسية التى تحلقت حول باريس فى القرن الثامن عشر؟ ما كانت أرض انجلترة ستتسع لهذه الطرق الممتدة فى كل اتجاه، بل ستنتهى إلى المياه حول الجزيرة. عندما يكون المكان أكثر اتساعاً فإن حركة المواصلات المساوية تتبعثر ويظنها الناظر أقل مما هى.

وكان الأب جاليانى Galiani يقول عن فرنسا فى عام ١٧٧٠ إن منظرها تغير تماماً « فلم تعد تشبه فى شىء فرنسا التى عهدها الناس فى عصر كولبير وسوللى Sully» (١٧٦) ويرى أنها وصلت إلى منتهى توسعها: فلا طاقة لها بسكانها البالغ عددهم ٢٠ مليوناً على أن تزيد من صناعاتها دون أن تتجاوز المقاييس التى يفرضها اقتصاد العالم قاطبة ؛ كذلك إذا كان لديها أسطول نسبته إلى ثروتها ومساحتها وسكانها مثل نسبة الأسطول الهولندى إلى ثروة هولندة ومساحتها وعدد سكانها، فإن هذا يعنى الضرب فى ٣ أو فى ١٠ أو ١٣ وستكون النتيجة أسطولاً يتجاوز المقاييس التى يقبلها الاقتصاد العالمى (١٧٧). هكذا وضع جاليانى

إصبعه على الجرح، وجاليانى هو أنبه أهل زمانه فكراً؛ أدرك أن فرنسا هى ، أولاً وقبل كل شيء آخر، ضحية فرنسا ذاتها، أى ضحية سعتها وكثافتها وحجمها الهائل وضخامتها. ولكن هذه السعة كانت لها ميزاتها : فإذا كانت فرنسا قد تصدت لكل الغزوات الخارجية، واحدة بعد الأخرى فقد تمكنت من ذلك نتيجة لامتدادها البعيد، لأن اختراقها عسكرياً وضربها فى الصميم كان مستحيلاً. ولكن المكان الواسع الذى أعاق العدو كان أيضاً عائقاً فى وجه توثيق العلاقات بين ربوعها، وفى وجه نقل أوامر حكومتها، وحركات ونبضات حياتها الداخلية وتقدمها التقنى. حتى الحروب الدينية التى اتسمت حركتها بسرعة الانتشار كالنار فى الهشيم لم تستطع أن تملأ المكان من جنباته المختلفة دفعة واحدة. ولنذكر ألفونس أولار Alphonse Aulard مؤرخ الثورة الذى ذهب إلى أن مجلس الثورة نفسه كان يواجه الصعاب الكبار فى بث إرادته بحيث تغطى فرنسا قاطبة (١٧٨).

ولقد كان من بين الساسة الفرنسيين – ولا يقولنَ قائل إنهم كانوا من الأقلين شأناً – من أحسوا بأن اتساع المملكة الفرنسية ليس بالضرورة من أسباب نماء قوتها. وهذا هو المعنى الذى أميل إلى استخراجه من تلك العبارة الغريبة التى وردت فى خطاب وجهه الدوق دى شيڤريز le duc de Chevreuse إلى فينيلون Fénelon : «فرنسا التى ينبغى عليها بصفة خاصة أن تحافظ على حدود كافية des bornes suffisantes ...» (١٧٩). وتورجو يكتب متحدثاً حديثاً عاماً لا يخص به فرنسا، ويكاد قارىء كلماته يتصور كاتبها انجليزياً أو هولندياً: « الحكمة القائلة بأنه "ينبغى أن تقتطع من الدول بعض الأقاليم من أجل تقويتها كما تقطع من الأشجار بعض فروعها" حكمة ستظل زمناً طويلاً فى بطون الكتب قبل أن تخرجها بها قرارات من مجالس الأمراء» (١٨٠) . وليس من شك فى أن الإنسان يتصور فرنسا أقل مساحةً. ومجمل القول إن مساحتها الواسعة المترامية الأطراف كانت لها فوائدها من أكثر من ناحية ، منها فوائد عادت على المملكة ، ومنها فوائد عادت على الثقافة الفرنسية، ومنها فوائد عادت على المستقبل البعيد لفرنسا؛ ولكنها أعاقت التطور الاقتصادى إعاقة شديدة. وإذا كانت الأقاليم لا يتصل بعضها بالبعض الآخر إلا على نحو واه فإنما يرجع هذا إلى أنها فى مملكة تلعب فيها المسافات الطوال دور الإزعاج والعرقلة إلى أبعد حد. حتى بالنسبة إلى القمح لم تكن السوق الواسعة الجامعة تفيده بقدر ما كانت تضر به، ففرنسا منتج عملاق وقع ضحية المساحة الشاسعة، فهى تستهلك كل إنتاجها حيث يُنتج، وهى تعانى على الرغم من الإنتاج الهائل من أزمات الاختناق والقحط التى ظلت تحدث حتى القرن الثامن عشر.

وهذا وضع سيستمر إلى اللحظة التى تمتد فيها السكك الحديدية لتصل إلى المناطق الريفية المنعزلة. حتى عام ١٨٤٣ كتب عالم الاقتصاد الأمريكى أدولف بلانكى Adolphe



٣٢- لم تنجح الحروب الدينية ، حتى بعد تولى هنرى الرابع عشر عرش فرنسا فى ١٥٨٩، فى أن تنطلق فى فرنسا انطلاقة واحدة تحيط بالملكة الشاسعة.
لم تأخذ هذه الخرائط فى الاعتبا رإلا الأحداث البارزة اعتمدت فيها على المجلد الذى كتبه Henri Mariéjol فى كتاب تاريخ فرنسا الجامع Histoire de France de Lavisse. والاقتصار على

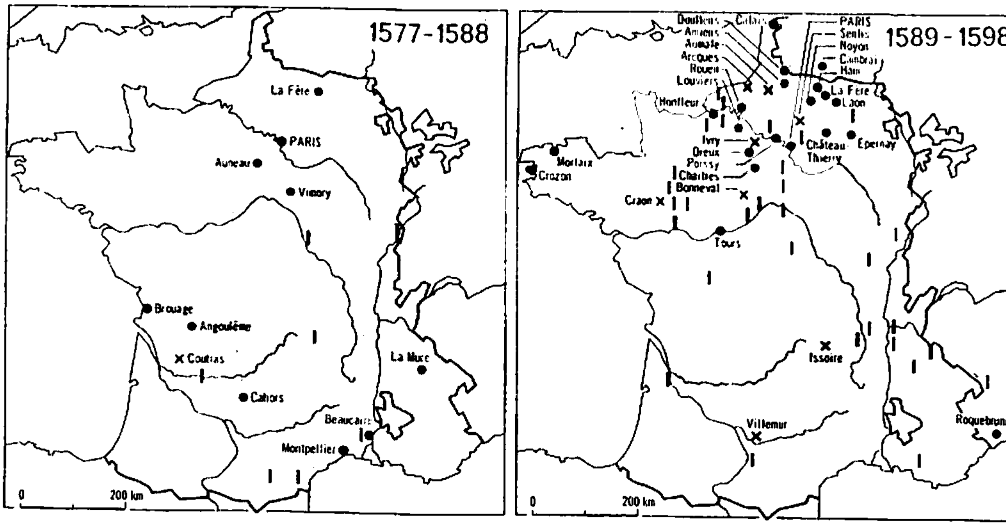
Blanqui أن كاستيللان Castellane فى منطقة الألب السفلى les Basses Alpes «أبعد عن التأثير الفرنسى من جزر الماركيز Iles Marquises [...] لا نقول إن وسائل المواصلات هناك كذا أو كذا، بل نقول إنها منعدمة» (١٨١).

باريس وليون

ليون وباريس

فلا غرابة فى أن نرى أن مكانا شاسعاً إلى هذه الدرجة يصعب ربطه معاً ربطاً فعالاً، لم يؤد بصورة طبيعية إلى تكوُّن مركز كامل السمات، بل تنافست مدينتان هما باريس وليون على الإمساك بزمام الاقتصاد الفرنسي، وكان هذا التنافس من أسباب ضعفه التى غفل الناس عنها.

وكُتُب تاريخ باريس التى تناولت تاريخ المدينة تناولاً عاماً كثيراً ما تخيب رجاء القارىء لأنها لا تضع تاريخ هذه المدينة الهائلة فى إطار المسار المصيرى الذى سلكته فرنسا. وأصحاب هذه الكتب لم يتنبهوا التنبه الواجب إلى نشاط هذه المدينة وإلى سلطتها الاقتصادية. وينطبق هذا النقد على الكتب التى تناولت تاريخ ليون فأصحاب هذه أيضاً



الأحداث البارزة فقط يؤدى إلى تبسيط لا يغيب على الأريب، فقد اهتممنا بالأساسيات وأغفلنا الفرعيات. وتبين الخرائط أن الأحداث لم تنتشر كالسهم فى وقت واحد، وأن المكان كان يتصدى لانتشار العدوى حتى فى المرحلة النهائية فى عصر هنرى الرابع ، حيث بقيت الحركة الدينية ذات الطابع الحربى محصورة فى شمال البلاد إساساً ولم تنتشر منه إلى خارجه.

يفسرون ليون بليون، كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء، وإن صح أنهم يبينون العلاقة بين تعاظم شأن ليون وبين قيام الأسواق الموسمية هناك، حتى جعلت هذه الأسواق من ليون فى نهاية القرن الخامس عشر القمة الاقتصادية للمملكة. ولكننا نلاحظ ثلاثة أمور:

أولاً:

أن هؤلاء المؤلفين ينسبون الفضل الأكبر إلى لويس الحادى عشر

ثانياً:

ينبغى بناء على رأى ريشار چاكسون أن نؤكد المرة بعد المرة أن الأسواق الموسمية فى ليون كانت من عمل التجار الإيطاليين الذين أقاموها فى مكان اختاروه، يكون من السهل عليهم الوصول إليه، ويكون على حدود المملكة؛ وهذا يعنى أن الاقتصاد الفرنسى كان ينصاع للاقتصاد العالمى. ويمكننا أن نبالغ فنقول إن ليون فى القرن السادس عشر كانت بالنسبة إلى الإيطاليين ما كانته كانتون بالنسبة إلى الأوروبيين عندما أقدموا على استغلال الصين فى القرن الثامن عشر.

ثالثاً :

أن المؤرخين الذين تخصصوا فى تاريخ ليون لم يحسوا الإحساس الكافى بظاهرة القطبين ليون وباريس، وهذه الازدواجية القطبية بنيةٌ لها أهميتها الحاسمة بالنسبة إلى نمو فرنسا.

وطالما كانت ليون من عمل التجار الإيطاليين، وطالما ظل التجار الإيطاليون هم أصحاب الأمر والنهى فى أوروبا، سارت الأحوال فى ليون من حسن إلى أحسن. ثم تدهورت الأحوال بعد عام ١٥٥٧ ثم جاءت أزمة عام ١٥٧٥ و«انهيارات» السنوات العشر التى استمرت من ١٥٨٥ إلى ١٥٩٥ [١٨٢] ثم سنتى الفضة الغالية والانكماش من ١٥٩٧ إلى ١٥٩٨ [١٨٣] وزاد تراجع النشاط الاقتصادى. وانتقلت المهام الكبرى التى تولتها ليون ، المدينة الفرنسية المطلة على نهر الرون، إلى جنوة، وكانت جنوة آنذاك تعيش على هامش فرنسا ، فى إطار الإمبراطورية الإسبانية التى زادت أبعادها وتضخمت ؛ واستمدت جنوة قوتها من قوة هذه الإمبراطورية، أو إذا أردنا الدقة من أعمال التعدين فى مناجم العالم الجديد، طالما بقيت القوة واستمرت الأعمال. كانت جنوة ترتكن على الإمبراطورية ، كما كانت الإمبراطورية ترتكن على جنوة ، وظلت الأحوال على هذا المنوال حتى الأعوام ١٦٢٠ - ١٦٣٠، حيث كانت جنوة تهيمن أو تكاد تهيمن على الحياة المالية والمصرفية الأوروبية.

أما ليون فكانت تحتل المكان الثانى. لم يكن المال يعوزها، بل ربما زاد المال عن الحاجة ولم يجد السبيل إلى الاستخدام المحقق لنفس الفائدة. وخنتيل دا سيلبا J. Gentil da Silva[١٨٤] على حق إذ يقول : لقد ظلت ليون مفتوحة تجارياً على أوروبا، ولكنها أصبحت على نحو متزايد سوقاً فرنسية، مكان تجمع رؤوس أموال المملكة التى كانت تلتمس الضمان الذهبى الذى تتيحه الأسواق والفائدة المضمونة على صكوك الديبوزيتو deposito التى كانت تنقل المستحقات من سوق إلى سوق. راحت الأيام الحلوة التى كانت فيها ليون صاحبة الأمر، تقوم كلمتها مقام القانون الذى ينطبق على أسواق أوروبا الأخرى»، عندما كان نشاطها المالى والتجارى يرسم «شكلاً هندسياً متعدد الزوايا ، تمتد أضلاعه من لندن إلى نورنبرج وميسينا وبالرمو، ومن مدينة الجزائر إلى لشبونه ، ومن لشبونه إلى نانت وروان» ولا ينبغى أن ننسى المحطة الرئيسية فى مدينة ديلكامبو Medina del Campo [١٨٥] ولنسمع هذه العبارة التى قالتها ليون فى عام ١٧١٥ متمسكة بأهداب التواضع والقناعة : «سوقنا هى صاحبة الأمر عادةً، وأمرها يسرى على كل الأقاليم سريان القانون» [١٨٦].

فهل عندما خفت موازين ليون ثقلت موازين باريس ؟ كان الفلورنسيون قد نشطوا فى ليون نشاطاً واسعاً، فما حل الثلث الأخير من القرن السادس عشر حل رجال الأعمال من أبناء مدينة لوكا Lucca محلهم، واتجه الفلورنسيون على نحو متزايد إلى «الأعمال المالية

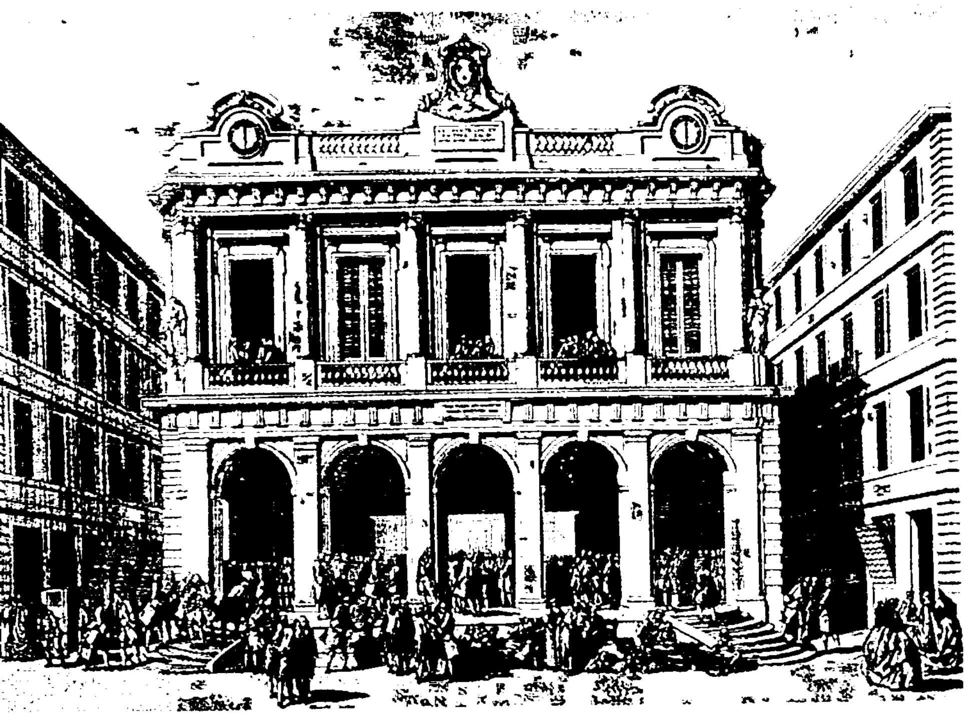
المتصلة بالدولة ، واستقروا فى باريس، ومكنوا لأنفسهم فيها مستظلين بظل السلطة المريح»[١٨٧]. وتتبع فرانك سپونر فى وعى انتقال البيوت المالية الإيطالية ، وبخاصة بيت آل كاپونى Capponi إلى باريس وشخّص ما حدث على أنه تزحزح نحو العاصمة الفرنسية، شبّهه بالانتقال الخطير من أنتڤرپن إلى أمستردام [١٨٨]. ليس من شك فى أن انتقالاً حدث وأنه استهدف باريس، ولكن دينى ريشيهDenis Richet الذى درس الملف دراسة محددة، يؤكد بحق أنه إذا كان حظٌ ما قد واتى باريس، فإنه لم يؤد إلى نتائج ذات خطر، حتى يقول: «إن الحركة الاقتصادية التى أدت إلى اضمحلال ليون.أدت إلى نضج بذور النماء فى باريس ولم تؤد إلى قلب الأوضاع رأساً على عقب فيما يختص بالمهام ، فلم تكن لدى باريس حتى عام ١٠٥٩٨ البنية الأساسية اللازمة لتجارة عالمية واسعة؛ لم يكن لديها أسواق موسمية تقارن بأسواق ليون أو بياتشنتسا، ولم تكن بها سوق تجارية منظمة تنظيماً متيناً، لم يكن لديها رأسمال من التقنيات المجربة» [١٨٩]. ولا يعنى هذا أن باريس، وهى العاصمة السياسية، لم يكن لها وزن فى اقتصاد المملكة وفى إعادة توزيع رؤوس الأموال، فقد كانت مكانَ تجميع الضرائب الملكية ومحطَّ تراكمٍ هائل للثروة، وسوقَ استهلاك تُبدد جانباً ملحوظاً من دخول الأمة. ونذكر على سبيل المثال أن رؤوس أموال باريسية كانت تعمل فى مارسيليا منذ عام ١٥٦٣ [١٩٠]. ونذكر على سبيل المثال أيضاً تجار الاتحادات الحرفية الستة الباريسية الذين نشطوا منذ وقت مبكر جداً فى مجال التجارة البعيدة المثمرة. ولكن الصورة فى مجموعها تبين أن الثروة الباريسية لم تشارك إلا على نحو قاصر فى الإنتاج بل وفى التجارة».

وهنا نطرح سؤالاً أساسياً : هل ضيعت باريس، ومعها فرنسا كلها، فى تلك اللحظة على نفسها فرصة اللحاق بالعصرية؟ هذا احتمال قائم. ولكن من العدل أن نلقى بالمسئولية على الطبقات الباريسية المالكة للثروة التى كانت مفتونة إشد الافتتان بالمناصب والأرض، تشدها تلك العمليات التى «تؤدى اجتماعياً إلى الثراء وتحقق الكسب للفرد وإن ظلت طفيلية من الناحية الاقتصادية» [١٩١]. حتى فى القرن الثامن عشر تلقف تورجو [١٩٢] كلمة ڤوبان فقال :« باريس هوة تهوى فى غياهبها كل ثروات الدولة التى تجتذب ما فيها من صناعات وتفاهات كلَّ أموال فرنسا بتجارة تُنزل بالأقاليم الفرنسية وبالبلاد الأجنبية الخراب، كذلك أموال الضرائب يتبدد أكثرها فيها». وميزان التجارة بين باريس والأقاليم نموذج رائع لميزان التبادل المجحف. وكانتيون هو القائل : «من المؤكد أن الأقاليم مدينة دائماً للعاصمة دائماً بمبالغ هائلة» [١٩٣]. كانت باريس، وقد أتيحت لها هذه الظروف، تزداد سعة وجمالاً وسكاناً، ولا تكف عن إبهار زوارها، فهل كانت تفعل هذا على حساب الآخرين؟

كانت قوتها وعظمتها تَصدُران فوق هذا وذاك عن أنها قلب السياسة الفرنسية المهيمن. والقابضُ على باريس مهيمنٌ على فرنسا. ألم تر إلى البروتستانت منذ بداية

الحروب الدينية كيف جعلوا الاستيلاء على باريس هدفاً لهم ، لم يبلغوه. في عام ١٥٦٨ وصل بروتستانت أورليان إلى أبواب باريس ، ثم عاود الكاثوليك الكرة، واستولوا على أورليان وفرحوا بنصرهم وقالوا : «لقد انتزعنا منهم أورليان لأننا لم نرض بأن يقربوا مدينتنا الطيبة باريس ويدنسوها »[١٩٤]. ولكن باريس في أوقات لاحقة استولى عليها متمردو الحلف المقدس la Ligue الكاثوليك ، ثم هنري الرابع، ثم متآمرو الفروند la Fronde . فماذا فعلوا؟ لقد أفسدوا ما قام فيها من نظام. ولقد استبد الحنق بتاجر كان يعيش في ريمس، في دائرة الظل الذي تلقيه العاصمة، فقال : إذا اضطربت باريس، وحيل بينها وبين حياتها السوية « فإن الأعمال التجارية تتوقف في كل المدن الأخرى، سواء في فرنسا أو في الممالك الأجنبية حتى القسطنطينية نفسها[١٩٥]. كان هذا البورجوازي من أبناء الأقاليم يعتبر باريس سرة العالم.

لم تكن ليون تستطيع أن تتباهى بنظير ما أوتيته باريس من رفعة ، ولا أن تقارن حالها بما نعمت به باريس من عظمة فائقة للمألوف. ولكن ليون، إذا لم تكن مدينة «هائلة كالوحش»



بورصة ليون الجديدة التي أنشئت في عام ١٧٤٩

فهى بحسب مقاييس زمانها مدينة كبيرة، مساحتها لا يستهان بها ، يدلنا على ذلك ما قاله عنها أحد الرحالة ، إنها «تضم بين أسوارها ميادين رمايتها وقرافاتها وبساتين كرومها وحقولها ومراعيها وغير هذه وتلك من أراض.» ويقول هذا الرحالة نفسه، وهو رجل من أبناء ستراسبورج : «ويؤكدن أن ليون تعقد من الصفقات التجارية فى اليوم الواحد مثلما تعقده باريس فهى مقر العديد من تجار الجملة. ولكن ما تمارسه باريس من تجارة التفريق يزيد على ما تمارسه ليون لأن نصيب باريس من تجارة التجزئة أكبر .»(١٩٦) ولدينا شهادة أخرى بقلم إنجليزى متزن :«لا. باريس ليست هى كبرى المدن التجارية فى المملكة [فرنسا] ومن يقول غير ذلك يخلط التجارالكبار tradesmen بأصحاب الدكاكين shopkeepers. إن ما تتفوق به ليون هو كبار التجار والأسواق والبورصة والصناعات العديدة.» (١٩٧)

وبين أيدينا تقرير كتبته نظارة المالية عن الحالة الاقتصادية فى ليون يشهد أنها كانت فى عام ١٦٩٨ مطمئنة إلى حد كبير (١٩٨). يعدد هذا التقرير فى إسهاب الميزات الطبيعية التى حبت المدينة بالطرق المائية التى تصلها بالأقاليم الفرنسية المجاورة وبالخارج. وأسواقها الموسمية التى يرجع تاريخها إلى ما يربو على قرنين من الزمان تسهر على تأكيد ازدهارها، وهى على على سالف عهدها تنعقد أربع مرات فى العام طبقاً للقواعد نفسها: المقاصات والتسويات تتم من العاشرة صباحاً إلى الثانية عشرة ظهراً فى البورصة، فى اللوج ، كما كانوا يقولون، وكانت هناك «صفقات تبلغ قيمتها مليونين من الجنيهات لا يدفعون لعقدها نقداً أكثر من عشرة آلاف جنيه من فئة الإيكو» (١٩٩) والباقى بالائتمان. ونظام «الديبوزيتو» محرك الائتمان يعمل بسهولة ويسر، وهو يقوم على التحويل من سوق موسمية إلى سوق أخرى. وظل هذا النظام قائماً على الرغم من أن الكثير من الإيطاليين، وبخاصة الفلورنسيين «الذين كانوا هم مخترعى البورصة»، قد برحوا المدينة، فلم يستمر الفراغ، بل شغله تجارٌ من جنوة وبيمونتى والكانتونات السويسرية ، ونمت صناعة قوية فى المدينة وحولها، قد نتصور أنها عادلت العجز الذى أصاب الأنشطة التجارية والمالية. وكان الحرير يحتل مكاناً هائلاً فى ليون ، حيث حظيت أقمشة التافتاه السوداء الرائعة، والأقمشة المذهبة والمفضضة بشهرة تفوق المألوف، وكانت تجارة جملة واسعة تقوم عليها. وكانت ليون فى القرن السادس عشر قد احتلت موقع المركز وسط دائرة صناعية تشمل سانت اتيين وسان شامون وڤيريو ونوفڤيل Saint-Étienne, Saint-Chamond, Virieu, Neufville

وتبين موازنة هذه الأنشطة فى عام ١٦٩٨ نحو ٢٠مليوناً تحت بند التصدير، و١٢ مليوناً تحت بند الوارد، أى أن الفائض كان نحو ٨ ملايين جنيه من فئة الليڤر . وإذا نحن رضينا بالرقم الذى يذكره ڤوبان عن الفائض الكلى لتجارة فرنسا كلها، وليس لدينا رقم أجدر منه بالثقة، وهو ٤٠ مليون جنيه. فمعنى ذلك أن ليون لم تكن تستأثر إلا بالخمس فقط، وهى نسبة منخفضة لا تقارن بنصيب لندن من فائض التجارة فى انجلترة.

وكان المركز الأول فى تجارة ليون من نصيب إيطاليا بـ ١٠ ملايين للتصدير و ٦ أو ٧ للاستيراد. هل تقوم هذه الأرقام دليلاً على أن إيطاليا هنا تبدو أكثر نشاطاً مما يقال عنها عادة؟ كانت جنوة عل أية حال تخدم ليون من حيث هى محطة ترانزيت إلى إسبانيا التى كانت جنوة تمد إليها شبكة من الشراء والبيع تثير الدهشة. وإذا كانت ليون تقيم هذه العلاقات مع إسبانيا، فقد كانت علاقاتها بهولندة قليلة، وبإنجلترة أقل. إنما استمرت ليون فى تعاملها الواسع مع منطقة البحر المتوسط تربطها بها علاقات تمتد إلى الماضى البعيد والتراث.

وكانت باريس
هى التى كسبت

كانت ليون على الرغم من قوتها قليلة الاعتماد على بلدان أوروبا المتقدمة، وعلى الاقتصاد العالمى الذى سلك مسالك الازدهار. وكان الأحرى بليون أن تعتمد على تلك القوة الهائلة التى تتمثل فى الخارج، فقد كانت هى القوة الوحيدة التى يمكن أن تعينها على الصمود فى وجه باريس التى تركزت فيها الأنشطة الفرنسية. فى هذا الصراع الذى اتصلت حلقاته بين المدينتين على نحو أو آخر ستكون الغلبة لباريس.

ولكن تفوق باريس الذى فرض نفسه ببطء لم يتحقق إلا فى صورة شديدة الخصوصية. فباريس لم تنتصر على ليون فى مجال التجارة، فحتى عصر نيكار Necker حول عام ١٧٨١ ظلت ليون تحتل المركز الأول بتفوق فى التجارة الفرنسية؛ كان نصيبها من التصدير ١٤٢,٨ مليون، ومن الاستيراد ٦٨,٩ مليون. المجموع الكلى ٢١١,٧، بفائض كلى مقداره ٧٣,٩. وإذا نحن تغاضينا عن تغيرات قيمة الجنيه الليفر التورى، فإن هذه الأرقام بالمقارنة بموازنة عام ١٦٩٨ ينبغى أن تضرب فى ٩. والخلاصة أن باريس فى ذلك العصر كان ميزانها التجارى الكلى، أى مجموع الصادر والوارد، يقدر بـ ٢٤,٩ مليوناً، أى ما يزيد قليلاً على عُشر الميزان التجارى لليون (٢٠١).

وإنما يرجع تفوق باريس إلى ظهور «رأسمالية مالية» كان لها أهمية أكبر مما يظن الكثيرون، فقد كان ظهورها هو السبب الذى ضيع على ليون الجزء الأكبر من دورها السابق.

هل يجوز لنا من هذا المنظور أن نفترض أن منظومة أسواق ليون اهتز كيانها من أعماقه عندما تعرضت لأول صدمة حادة هى أزمة عام ١٧٠٩ التى كانت فى حقيقتها هزة خطيرة تعرضت لها مالية الدولة فى فرنسا وقد أثقلتها الحرب منذ بداية النزاع على خلافة عرش إسبانيا فى عام ١٧٠١. فوجىء الناس بتعثر صامويل برنار Samuel Bernard فى دفع التزاماته التى حل موعدها فى سوق الأپاريسيون Foire d'Apparition des Rois التى

تنعقد فى يناير، واضطراره إلى تأجيل الدفع إلى أبريل من عام ١٧٠٩، وهو ما أوشك أن يكون الإفلاس، وكانت المأساة. فصامويل برنار هذا هو الرجل الذى اجتذبته حكومة الملك لويس الرابع عشر ليقوم على إدارة شئون الديون. هذه الحادثة التى ثار حولها الجدل وتضاربت الآراء، ولم يعرف الثقاة أسرارها كانت دراما حقيقية تشهد عليها تلال من الوثائق والشواهد (٢٠٢). ولكن المهم فى هذا كله محاولة فهم خلفية هذه اللعبة المعقدة أشد التعقيد التى لم تكن تمس ليون فحسب، بل تمس أيضاً أصحاب المال الجنويين الذين كان صامويل برنار منذ سنوات مراسلهم وشريكهم، وربما كان غريمهم اللدود فى بعض الحالات. كان صامويل برنار فى سعيه إلى الحصول على مبالغ قابلة للدفع خارج فرنسا لتسديد مستحقات الجنود - فى ألمانيا وإيطاليا، بل وفى إسبانيا نفسها التى كانت جيوش لويس الرابع عشر تحارب فيها - يقدم إلى أصحاب الأموال فى جينيف أوراقاً مالية أو نقدية billets de monnaye أصدرتها الحكومة الفرنسية منذ عام ١٧٠١ وكانت أشبه شىء بالبنكنوت ؛ وكان المفروض أن تتم التسويات بعد ذلك فى ليون عند انعقاد الأسواق الموسمية، فيقدم برنار للمستحقين كمبيالات يسحبها على برتران كاستان Bertrand Castan مراسله فى ليون. وكان صامويل برنار يزود برتران كاستان بما يتعامل فيه «فيرسل إليه كمبيالات يحل موعدها عند عقد السوق الموسمية التالية». وكان المفروض أن تسير الأمور سيراً عادياً، فيتلقى رجال المال من أبناء جينيف هذه الكمبيالات ويسددون اعتماداً عليها مستحقات أصحاب الديون نقداً أو بسندات أقل من القيمة الإسمية، وبهذا يؤجل صامويل برنار الدفع لمدة عام. كان هذا التأجيل هو جوهر العملية. التأجيل وكسب الوقت، ثم التأجيل مرة أخرى وكسب مزيد من الوقت، المرة بعد المرة، إلى أن تأتى اللحظة التى يدفع فيها الملك نفسه ما عليه.

فلما استهلك المراقب المالى كل الحلول السهلة والمضمونة، لم يعد أمامه من سبيل آخر إلا التفكير فى اختراع حلول جديدة، وهكذا دار الحديث فى عام ١٧٠٩ حول إنشاء بنك خاص أو بنك تابع للدولة، وكان الموضوع ملحاً ما فى ذلك شك. فإذا سألنا عن دور البنك المقترح علمنا أنه تقديم أموال إلى الملك، يقدمها على الفور قروضاً إلى رجال الأعمال، وكان المفروض أن يصدر هذا البنك المقترح أوراقاً مالية بفائدة يمكن استبدالها والحصول فى مقابلها على أوراق نقدية يصدرها الملك، ومعنى هذا تصعيد قيمة هذه الأوراق النقدية. ولنا أن نتصور البهجة التى ابتهجها رجال المال فى ليون عندما سمعوا بهذه الأخبار الطيبة!

ومن البديهى أن هذه العملية كانت ستؤدى عند نجاحها إلى خضوع المشتغلين بالمال جميعاً لصامويل برنار لأن التجميع المركزى كان سيتم لصالحه؛ كان هو الذى سيدير البنك، ويدعم الأوراق ويتولى تحويلها. ولم يكن المراقب المالى ديمارتز Desmaretz يرحب بهذا

الوضع ؛ ثم كانت هناك أيضاً معارضة كبار التجار فى الموانىء والمدن التجارية الكبرى فى فرنسا، وكانت معارضة يوشك الإنسان على وصفها بأنها اتخذت طابعاً «وطنياً» . نقرأ عبارات كتبها كاتب مجهول الاسم، يبدو أنه كان شخصية معروفة آثرت التخفى : « إنهم يؤكدون أن صامويل برنار وأخاه نقولا وغيرهما من اليهود والبروتستانت والأجانب قد اقترحوا أن يتولوا هذا البنك [...] والأقرب إلى الصواب أن يقوم على هذا البنك رعايا فرنسيون، يدينون بالكاثوليكية الرومية [...] ويخلصون الولاء لصاحب الجلالة الملك» (٢٠٣). والحق أن مشروع إنشاء هذا البنك اتخذ صورة لعبة بوكر حقيقية فى تعبيرنا الحالى شبيهة بتلك التى انتهت فى عام ١٦٩٤ بإنشاء بنك انجلترة. وما نجح فى انجلترة فشل فى فرنسا . فشل مشروع البنك، وتدهور الموقف بسرعة، وخاف الجميع، وانهار النظام القائم كما ينهار قصر من الورق كما يقولون، وبخاصة فى الأسبوع الأول من أبريل ١٧٠٩ عندما شك برتران كاستان - ولا نقول إنه شك دون سبب - فى متانة موقف صامويل برنار، فأعلن فى البورصة فى ليون أنه لا يقبل الكمبيالات المسحوبة عليه، وأنه لا يستطيع «سد ميزانه» ، يعنى موازنة ميزانيته . وأحدث هذا الإعلان موجة من الهياج و جنون لا يمكن التعبير عنه بكلام. ووقع صامويل برنار فى حيص بيص . ولا بد من أن نعترف بأن تدبير الأموال خدمةً للملك جره إلى تعقيدات لا قِبَلَ لنا بها ولا نعرف لها اسماً. أياً كان الأمر فقد بذل جهوداً مضنية حتى حصل من مراقب المالية ديماريتز فى ٢٢ سبتمبر (٢٠٤) على «مرسوم يمنحه فترة سماح مدتها ثلاث سنوات» ليسوى ديونه الخاصة. وهكذا نجا من الإفلاس. وكان الملك قد استعاد مصداقيته فى ٢٧ مارس ١٧,٩ عندما وصل مبلغ وقدره «٧٤٥١١٧٨ جنيه ليفر تورى» فى صورة «ريالات وسبائك وأوان» من المعادن الثمينة، أنزلتها سفن سان مالو ونانت فى ميناء بورلويس عائدة من بحر الجنوب، وهكذا كانوا يسمون جنوب المحيط الهادى (٢٠٥).

ليست هذه الدراما المالية المعقدة المتشابكة هى ما يهمنا الآن، بل الذى يهمنا فى المقام الأول هو بورصة ليون. هل صمدت فى عام ١٧٠٩ فى مواجهة ارتباك العمليات المالية؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال. وأهل ليون أنفسهم هم السبب فى هذه الصعوبة ، فقد كانوا يسارعون إلى المبالغة فى الشكوى والإغراق فى تصوير السوء بألوان بالغة القتامة. والذى نعرفه من الوثائق هو أن ليون كانت قبل هذه الأزمة تواجه الصعاب الجسام، منذ خمس عشرة سنة - فقد «هجر الألمان والسويسريون أسواق ليون منذ عام ١٦٩٥» (٢٠٦). وبين أيدينا مذكرة ترجع إلى عام ١٦٩٧ تذكر طريقة عجيبة فى ممارسة التحويلات، وهى طريقة نجدها متداولة فى أسواق بولتسانو Bolzano النشيطة المتمسكة بالقديم، وتتمثل هذه الطريقة فى قيام التاجر بكتابة حساباته، ما عليه وما له فى دفتر ميزانيته» (٢٠٧) أى أن المديونيات والمستحقات لم تكن تنتقل فى صورة صكوك وكمبيالات على الطريقة المتبعة فى

أنتفرين، بل بمجرد التسجيل فى الدفاتر. ومعنى هذا أن مجموعة صغيرة من الرأسماليين كانت تستأثر بالديون النشيطة المحولة إلى السوق التالية. ولو كانت الديون المدونة فى الدفاتر تتخذ صورة كمبيالات قابلة للتظهير والتداول ، لانتفع منها «تجار الجملة الصغار والتجار العاديون» - كما جاء فى الشرح المتسرع - ولقاموا بمزيد من الأعمال ، ولوجدوا الوسيلة للدخول فى مجال هذه الأعمال التى كان «تجار الجملة الكبار وأصحاب الثراء والقدر يسعون إلى إبعادهم عنها». كانت هذه الطريقة هى عكس الطريقة التى استقرت استقرار القاعدة فى كل المراكز التجارية فى أوروبا ، ولكنها على الرغم من ذلك ظلت متبعة فى أسواق ليون إلى النهاية (٢٠٨). ويمكننا أن نتصور أنها لم تسهم فى تنشيط سوق ليون وتمكينها من مواجهة المنافسة الدولية.

فقد كانت هناك منافسة دولية : كانت ليون تتزود بالپياسترات الإسبانية عن طريق بايون Bayonne ، وترى العملات الفضية بل والذهبية تخرج منها متجهة وجهاتها المعهودة إلى مارسيليا والشرق ودار السكة فى ستراسبورج، وتخرج بكميات أكبر إلى چينيف حيث يجرى تعامل واسع النطاق فيها فى الخفاء . فقد كان بعض تجار ليون يرسلون مبالغ نقدية إلى چينيف يحولونها إلى كمبيالات صادرة من أمستردام مسحوبة على باريس تحقق لهم أرباحاً عالية. هل نعتبر مثل هذه الممارسات شواهد على انخفاض أهمية ليون؟ والخطابات التى كان مراقب المالية العام يتلقاها من ترودين Trudaine ناظر المالية فى ليون تدور حول شكاوى تجار ليون ، لا نعلم هل كانت شكاوى حقيقية أم مبالغاً فيها (٢٠٩) ، فمن يقرأ هذه الخطابات يتصور أن ليون وقد تعرضت لمنافسة چينيف كانت فى وضع سيء توشك فيه أن تفقد أسواقها وعملياتها الائتمانية. فقد كتب ترودين إلى ديمارتز فى أحد الخطابات فى ١٥ نوفمبر ١٧٠٧ : «ونخشى أن تنتقل التجارة كلها من ليون إلى چينيف نهائياً . ولقد جمع أبناء چينيف أمرهم منذ بعض الوقت على أن ينشئوا لديهم بورصة ليسوّوا حسابات الأسواق ويسددوا المستحقات مثلما يحدث فى ليون ونوفى ولايبتسيج» (٢١٠) هل كانت هذه العبارة تصور الواقع، أم كان المقصود بها التهديد المفتعل الذى يهدف إلى رد الحكومة عن قراراتها؟ أياً كان الأمر، فقد كان الموقف فى ليون خطيراً بعد عامين من هذا الخطاب، أى فى عام ١٧٠٩. كتب ترودين فى خطاب يقول : « عملية برنار هذه قلبت الأحوال فى ليون رأساً على عقب، وليس من الممكن إصلاح ما أفسدته، فالأحوال تزداد يوماً بعد يوم سوءً.»(٢١١) والحقيقة أن التجار كانوا من الناحية الفنية يعطلون عمل البورصة، كانت التسويات فى ليون تتم كلها عادة «بصكوك أو بالكتابة أى المقاصة ، فإذا كان المبلغ المطلوب دفعه ٣٠ مليون جنيه ليڤر، لا يسدد نقداً إلا أقل من نصف المليون . فلما تبددت هذه التسهيلات المتمثلة فى الكتابة والمقاصة أصبح تنفيذ العمليات نقداً شيئاً مستحيلاً على الرغم من أن النقود السائلة المتاحة زادت مائة مرة عن المألوف» . هذا التوقف الذى لجأ

إليه رجال المال أدى إلى بطء إنتاج المصانع فى ليون، وهى مصانع لم تكن تعمل إلا بالائتمان. والنتيجة : «أن المصانع توقف بعضها وانتهى ما بين ١٠ آلاف و١٢ ألف عامل إلى تسول الصدقات التى لم يكن من سبيل إلى البقاء على الحياة بدونها بعد أن فقدوا أعمالهم. وهذا الحشد من العاطلين يزداد يوماً بعد يوم، وهناك خوف من أن تتلاشى الصناعة والتجارة فلا يبقى منهما أثر إذا لم تأت نجدة عاجلة...» (٢١٢) هذه عبارة قد يكون فيها مبالغة ولكنها لا تخلو من حقيقة. وليس من شك فى أن ما أصاب ليون انتقلت عدواه إلى كل المراكز التجارية والأسواق الفرنسية. وهناك خطاب بتاريخ ٢ أغسطس ١٧٠٩ يذكر أن سوق بوكير الموسمية «قد خربت» وأنها أصيبت «بجفاف شديد» (٢١٣). والخلاصة التى نخلص إليها هى أن الأزمة العميقة التى أصابت ليون فى عام ١٧٠٩ لا سبيل إلى تقدير أبعادها تماماً، ولا إلى تقييمها تقييماً دقيقاً، ولكنها كانت أزمة عسيرة نكراء ما فى ذلك أدنى شك.

وليس هناك أدنى شك أيضاً فى أن ليون بمركزها المرموق الذى كان ينازعها فيه المنازعون قاومت الأزمة المفاجئة العنيفة التى نجمت عن مشروع لو Law. والسؤال الذى نطرحه هنا : هل أخطأت مدينة ليون عندما رفضت أن يقام فيها البنك الملكى la Banque Royale؟ أغلب الظن أنها لوقبلت إقامة البنك لديها لنافس أسواقها الموسمية ولأضرّ بها أو لقضى عليها قضاءً مبرماً (٢١٤) ، ولكنه كان من الناحية الأخرى سيوقف ازدهار باريس، لأن فرنسا كلها تدافعت زرافات ووحداناً نحو العاصمة باريس إلى البنك الملكى فى شارع كانكامپوا Rue Quincampoix الذى امتلأ بنشاط من نوع نشاط البورصة، وتعالى فيه الصخب أكثر مما كان يتعالى فى شارع البورصة فى لندن، تشينج أللى Change Alley. ولقد أدى فشل مشروع لو فى النهاية إلى حرمان باريس ، وحرمان فرنسا كلها، من البنك الملكى الذى أسسه لو فى عام ١٧١٦ ، ولكن الحكومة لن تلبث أن تمنح باريس فى عام ١٧٢١ بورصة جديدة جديرة بالدور المالى الذى ستلعبه العاصمة منذ ذلك الحين.

منذ ذلك الحين سيزداد تقدم باريس رسوخاً. ولقد استمر بها التقدم إلى أن بلغت منعطف النجاح المحتوم متأخرة نسبياً حول عام ١٧٦٠ بين تغير السياسة مع النمسا وانتهاء حرب السنين السبع : «كانت باريس آنذاك فى موقف متميز، تتمركز فى قلب ما يشبه الجامعة الأوروبية التى تحيط بأوروبا الغربية، وتشكل نقطة التقاء شبكة اقتصادية لم يعد توسعها يصطدم، كما كان يحدث من قبل، بحواجز سياسية عدائية. كان العائق المتمثل فى ممتلكات آل هابسبورج التى أرقت فرنسا من قبل طوال قرنين من الزمان قد تحطم[...] فمنذ أن استقرآل بوربون فى اسبانيا وإيطاليا إلى تغير السياسة مع النمسا يمكننا أن نتابع نماء الساحة التى انفتحت أمام فرنسا ومن حولها والتى كانت تضم إسبانيا وإيطاليا وربوع ألمانيا الغربية والجنوبية والأراضى الواطئة: كانت الطرق من باريس إلى

قادس، ومن باريس إلى جنوة ومنها إلى نابلى ، ومن باريس إلى أوستئنده وبروكسل التى كانت محطة على الطريق إلى فيينا، ومن باريس إلى أمستردام .. كانت هذه الطرق مفتوحة، وظلت مفتوحة حرة نحو ثلاثين سنة من عام ١٧٦٣ إلى عام ١٧٩٢ لا تعطلها حرب. هكذا أصبحت باريس الملتقى السياسى والمالى للجزء القارى من الغرب الأوروبى، وأدى هذا إلى نمو الأعمال وتزايد انسياب رؤوس الأموال» (٢١٥).

زادت جاذبية باريس زيادة ملحوظة ظهرت آثارها محسوسة فى داخل البلاد وخارجها. ولكن باريس كانت فى قلب الأرض تشغلها ملاهيها وتمثلياتها ومواكبها ومظاهرها البراقة، فهل تصلح لأن تكون مركزاً اقتصادياً مرموقاً؟ أن تكون المركز المثالى لسوق قومية تضطلع بمنافسة عالمية قومية؟ أجاب ديكازو دوهاليه Des Cazeaux du Hallays ممثل نانت فى مجلس التجارة عن هذا السؤال بالنفى، مستبقاً الأحداث، فى مذكرة كتبها فى مطلع القرن الثامن عشر، فى عام ١٧٠٠ على وجه التحديد (٢١٦). فهو يشكو من قلة تقدير المجتمع الفرنسى للتجار الكبار، وهو يرجع ذلك إلى أسباب منها أن «الأجانب [وهو يقصد الهولنديين والإنجليز بلا شك] لديهم عن التجارة وعن عظمتها صورة أقوى وأوضح من الصورة التى لدينا، فالقصور الملكية عندهم فى الموانىء تطل على البحر، هكذا تتاح لهم الفرصة ليروا الدليل الملموس فى السفن التى تأتى من كل صوب وحدب محملة بكل ما فى العالم من ثروات، وليدركوا قيمة التجارة وما هى جديرة به من التقدير. ولو أتيح للتجارة الفرنسية الحظ نفسه، فلن تكون بها حاجة إلى عوامل اجتذاب أخرى تجتذب الناس جميعاً فى فرنسا إلى ممارسة التجارة» . ولكن باريس لم تكن ميناء يطل على المانش. فى عام ١٧١٥ تحدث جون لو وكان فى بداية مغامرته عن «حدود الطموح الذى يحق للإنسان أن يغدقه على باريس لتصبح عاصمة اقتصادية، فمدينة باريس بعيدة عن البحر، والنهر الذى تقع عليه لا يحتمل السفن البحرية، ولهذا فإننا لا نستطيع أن نجعل منها عاصمة التجارة الأجنبية، ولكنها يمكن أن تكون بورصة العالم الأولى» (٢١٧). ولم تصبح باريس، حتى فى عصر لويس السادس عشر، البورصة المالية الأولى فى العالم ، ولكنها أصبحت يقيناً البورصة الأولى فى فرنسا، وإن لم تحقق لنفسها الهيمنة الكاملة، وهو ما أدركه لو وعبّر عنه ضمناً. ولهذا استمرت الازدواجية فى فرنسا، وبقى القطبان تلقائياً.

نحو تاريخ

للاختلاف

هذا الصراع بين باريس وليون لا يلخص كل التوترات والتناقضات والاختلافات التى ينطبع بها المكان الفرنسى. ولكن هل كان لهذه الاختلافات والتوترات معنى فى مجموعها؟ هذا هو الموضوع الذى لم يتصد له إلا القلة القليلة من المؤرخين.



قصر سواسون Hôtel de Soissons فى عام ١٧٢٠. اتخذه لوLaw مقراً لأعماله المصرفية التى سميت «تجارة الورق» قبل أن ينقلها إلى شارع كانكامپوا

يرى فرانك سپونر (٢١٨) أن فرنسا فى القرن السادس عشر تنقسم إلى شطرين أحدهما أحدهما عى هذه الناحية ، والآخر على الناحية الأخرى من خط طول باريس. إلى ناحية الشرق : غالبية المناطق القارية پيكارديا وشامپانيا واللورين (لم تكن آنذاك فرنسية) وبورجونديا) وفرانشكونتيه (كانت آنذاك إسبانية) وساڤوى (التى كانت تتبع تورينو واحتلها الفرنسيون من ١٥٣٦ إلى ١٥٥٩) ودوفينيه والپروڤانس ووادى الرون وقطاع واسع نسبياً من جبال الماسيف سنترال، واللانجدوك - أو على الأقل جزء منها .إلى الغرب من هذا الخط : المناطق المطلة على المحيط الأطلسى أو المانش. ويقوم التمييز بين الشطرين على أساس حجم العملة المسكوكة، وهو محك له قيمته المقبولة، وإن أثار الجدل. أما سبب الجدل فهو أن الشطر الذى اعتبره سپونر «محروماً» تقع فيه مارسيليا وليون. ولكن هذا الاعتراض لا يقلل من حدة التناقض ووضوحه بين بورجونديا مثلاً التى قضى عليها أن تستخدم عملات من النحاس (٢١٩) وبريتانيا أو پواتو حيث تداول الناس الريالات الإسبانية. والمراكز المحركة لهذا الشطر الغربى من فرنسا الذى دبت فيه الحياة نشيطة فى القرن السادس عشر مع تزايد

أهمية المحيط الأطلسي هي : دييب، روان، الهافر، هونفلور، سان مالو، نانت، رين، لاروشيل، بوردو، بايون ... وهي سلسلة من الموانيء.

بقي أن نعرف متى ولماذا بَطُؤَ الازدهار في الشطر الغربي من فرنسا، ثم تلاشى، على الرغم من انطلاق الملاحين والقراصنة إلى المغامرة . هذا السؤال الذي طرحه راوز A. L. Rowse وغيره من المؤرخين على أنفسهم دون أن يصلوا فيما يبدو إلى إجابة واضحة . فإذا جنح المؤرخ إلى اعتبار صدع عام ١٥٥٧ مسئولاً عن بطؤ الازدهار - وعام ١٥٥٧ هو عام الأزمة المالية العنيفة التي زادها عنفاً التراجـع المحتـمل الذي يُنْسَب إلى المنقلب الدوري intercyclique بين عام ١٥٤٠ وعام ١٥٧٠ - فإنه بذلك يلقي المسئولية على خلل اعترى الرأسمالية التجارية (٢٢١) ونحن لا نكاد نجد غضاضة في أن يكون هذا الخلل هو السبب، ولكننا لا نميل إلى تصديق أن السبب يكمن في تدهور مبكر اعترى الغرب المطل على المحيط الأطلسي. ولنذكر هنا بيير ليون Pierre Léon (٢٢٢) الذي يرى أن فرنسا الغرب «التي كانت مفتوحةً على سعتها على المؤثرات القادمة من المحيط كانت - حتى القرن السابع عشر - هي فرنسا الغنية[...] بما كانت تنتج من أصواف وأتيال في المنطقة الممتدة من فلاندريا إلى بريتانيا وإلى نهر المين Maine، وكانت أرفع شأناً من فرنسا الجوانية، فرنسا المناجم والتعدين». ومعنى هذا أن التضاد بين الغرب والشرق ظل مستمراً ربما حتى بداية الحكم الشخصي للويس الرابع عشر- وهكذا فإن الخط الزمني الفاصل ليس واضحاً.

وعلى الرغم من ذلك ففي وقت يصعب تحديده بدقة بدأ خط فاصل جديد يرتسم ممتداً من نانت إلى ليون (٢٢٣) ، لم يكن خط طول، بل كان أشبه شيء بخط عرض ميّز في الشمال فرنسا نشيطة بالغة النشاط، بحقولها المفتوحة، وخيولها المكدنة؛ وفي الجنوب فرنسا أخرى غلب عليها التأخر المتزايد ، بغض النظر عن عدد من الاستثناءات الباهرة. ويرى بيير جوبير Pierre Goubert (٢٢٤) أنه كانت هناك حركتان اقتصاديتان، حركة في الشمال اتسمت بصحة وعافية نسبية، وحركة في الجنوب انطبعت بطابع الانحسار والتأخر المبكر الشديد. ويؤكد چان ديليمو Jean Delumeau : « ... علينا على الأقل أن نفصل فرنسا القرن السابع عشر عن مسار الحركة التي اتصلت في جنوب البلاد، وعلينا فوق ذلك أن نكف عن اعتبار المملكة الفرنسية شيئاً واحداً كاملاً لا يتجزأ» (٢٢٥). هذه مرة أخرى يتبين فيها، إذا صح تقرير هؤلاء المؤرخين، أن فرنسا تكيفت مع الظروف الخارجية للحياة الاقتصادية العالمية التي وجهت أوروبا آنذاك نحو بلاد الشمال، وهزت فرنسا الهشة اللينة الطيِّعة في اتجاه بحر المانش والأراضي الواطئة وبحر الشمال.

ولم يتحرك الخط المرتسم بين الشمال والجنوب بعد ذلك من موقعه إلا في بدايات القرن التاسع عشر، والرأي عند دانچيڤيل d'Angeville، وقد عبر عنه في عام ١٨١٩، أنه مازال

ممتداً من روان إلى إيفرو Évreux ثم إلى چينيف. فى الجنوب « الحياة الريفية التى تخلو من كل سمات الخضر» وتتبعثر هنا وهناك، و«تبدأ فرنسا الهمجية» ببيوتها الريفية متناثرة. فى هذا الكلام مبالغة، ولكن التناقض الذى يشير إليه لا مراء فيه(١٢٦).

ويعود هذا التقسيم فيتعدل من جديد، تحت أعيننا، ونتبين أن خط التقسيم الطولى المبتدىء من باريس عاد يفرض نفسه، ويسترد حقوقه، ولكن الشطرين اللذين يحددهما تغيرت سماتهما. إلى الغرب نجد: التخلف، «الصحراء الفرنسية». إلى الشرق نجد: المناطق المتقدمة التى ارتبطت بالاقتصاد الألمانى المهيمن المتغلغل.

هكذا ارتسمت صورة "الفرنستين" بمرور السنوات. لا نجد خطاً قاسماً يقسم الأراضى الفرنسية قسمة نهائية لا تتغير، وإنما هى خطوط قاسمة متتالية، الواحد بعد الآخر. هناك على الأقل ثلاثة خطوط، والأرجح أنها أكثر من ذلك. وأغلب الظن أنها خط واحد يدور حول محور كالساعة. وهذا يعنى:

أولاً:

أن التقسيم فى مكان ما بحسب التقدم والتأخر لا يكف عن التغيير، وأن التقدم والتأخر لا يتمركزان فى مواضع نهائية، وأن الأوفر حظاً يلى الأقل حظاً، وأن المناطق المحلية المتباينة تتداخل وينطبق بعض أجزائها على البعض الآخر دون أن تمحوا ما تحتها بل تدعه يظهر من خلالها.

ثانياً:

أن فرنسا من حيث هى مكان اقتصادى لا سبيل إلى تفسيرها إلا بوضعها فى داخل الإطار الأوروبى، وأن الازدهار الواضح الذى ازدهرته مناطق الشمال قياساً على خط نانت - ليون، من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، لا يمكن تفسيره فقط اعتماداً على اعتبارات من داخلها - أعنى اعتماداً على تفوق نظام إراحة الأرض كل ثلاث سنوات، أو على تزايد عدد الخيول، أو على الزيادة السكانية الكبيرة - وإنما أيضاً وبالقدر نفسه اعتماداً على عوامل من خارجها، فقد تحررت فرنسا نتيجة اتصالها بالحركة الاقتصادية المهيمنة فى الشمال، ونتيجة للنجاح البراق الذى شدها إلى إيطاليا فى القرن الخامس عشر، ثم إلى المحيط الأطلسى فى القرن السادس عشر.

خط روان - چينيف

ما له وما عليه

هذا الاستعراض الذى تناولنا فيه التقسيم المتتابع الذى شطر المكان الفرنسى إلى شطرين بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر، يعتبر بمثابة توجيه، وما هو بالكلمة

الحاسمة فى الجدل الدائر والمستمر حول ما اتسم به المكان الفرنسى من تنوع على مر العصور. والحقيقة أن المكان الفرنسى فى كُلِّيَته لا ينقسم إلى أقسام كليّة أصغر يمكن التعرف على هويتها وتعريفها تعريفاً لا يرقى إليه الشك، بل إن هذه التقسيمات التى ينقسم إليها تتبدل على الدوام ولا تكف عن التكيف والالتئام فى مجموعات جديدة ولا تكف عن تغيير قوتها.

ولننظر إلى خريطة أندريه ريمون André Rémond التى تحمل فى مجلدنا هذا رقم ٣٤، وهى واحدة من مشروع أطلس فرنسا فى القرن الثامن عشر، ذلك الأطلس الرائع الذى يحتمل أن يكون قد أكمله ولم ينشره. هذه الخريطة لا تقترح تقسيماً ثنائياً، بل ثلاثياً على أساس معدلات النمو السكانى للشعب الفرنسى فى عصر نيكار Necker - أى القرن الثامن عشر. ويلفت النظر فى الخريطة تلك المنطقة التى تشبه الخليج الطويل والتى تمتد فى الأراضى الفرنسية من بريتانيا إلى مقربة من جبال چورا Jura. هذه المنطقة منطقة تخلخل أو ثبوت سكانى أو قد يزيد السكان فيها زيادة طفيفة، وهى تقسم المكان الفرنسى المتبقى إلى قسمين يتميزان بتزايد سكانى ملحوظ: قسم إلى الشمال فيها ڤان وأليتسون وباريس وروان وشالون سور مارن وسواسون وأميان وليل، ونجد أعلى معدلات زيادة سكانية فى ڤالنسيين وتروازيڤيشيه واللورين والإلزاس؛ وقسم إلى الجنوب يتميز بحيوية هائلة يمتد من الأكيتين إلى الألب. فى هذه الأصعدة التى ترتفع فيها جبال الماسيف سنترال والألب والچورا يتزايد السكان فينزحون إلى المدن التى تمتصهم أو قل تلتهمهم التهاماً، وإلى السهول الخصيبة التى لا تدب فيها الحياة إلا عندما يعمل فيها عمال التراحيل.

تبين لنا هذه الخريطة أن الخط الممتد من روان أو من سان مالو أو من نانت إلى چينيف ليس هو الخط الفاصل الحاسم الذى يقسم فرنسا إلى قسمين على أساس من الفروق التى تصل إلى حد التناقض. وقد رسم أندريه ريمون هذه الخريطة من منظور الكثافة السكانية، ويتبين منها أن المنطقة التى يكثر فيها البشر يحدث فيها نزوح أو يقوم فيها نشاط صناعى، أو تبرز فيها الظاهرتان معاً. ومن الممكن رسم خرائط أخرى من منظور الثروة القومية أو التأخر والتقدم الاقتصادى.

وميشيل مورينو Michel Morineau على عادته متحفظ حيال كل تفسير يبالغ فى التبسيط، ولنا أن نتوقع أن التقسيم القائم على خط فاصل على هيئة نصف القطر يقسم فرنسا ويدور حول باريس لا يمكن أن يستميله. فلا غرابة فى أن يقف موقف الشك من الخط الممتد من سان مالو إلى چينيف، وهو خط أنچيڤيل الذى عاد إليه لوروا لادورى E. Le Roy Ladurie [٢٢٧]. ويستند مورينو فى نقده إلى أدلة من أرقام الميزان

التجارى فى كل منطقة؛ وهو إن لم يكن ينتهى بها إلى مسح هذا الخط الفاصل، فإنه يغير المؤشرات : فهذه هى منطقة الزيادة فى اتجاه الجنوب، ومنطقة النقص فى اتجاه الشمال. فى عام ١٧٥٠ «كانت المنطقة الواقعة فى الجنوب تفوق المنطقة الواقعة فى الشمال تفوقاً ضخماً، فقد تبين أنها مصدر ثلثى الصادرات ، بل ربما أكثر من الثلثين، واعتمد هذا التفوق على الخمور فى جانب منه، وعلى تجارة السلع الغذائية القادمة من المستعمرات عن طريق موانىء بوردو ونانت ولاروشيل وبايون ولوريان ومارسيليا فى جزئه الآخر. وهو يعتمد على صناعة قوية فى بريتانيا قادرة على بيع منسوجات تيلية قيمتها ١٢,٥ مليون ليفر تورى، وفى ليون على بيع أقمشة وشرائط حريرية قيمتها ١٧ مليوناً، وفى اللانجدوك على بيع أصواف وأجواخ قيمتها ١٨ مليوناً» [٢٢٨].

وجاء الدور علىّ الآن لأعبر عن شكوكى. وأنا أعترف بأننى لست مقتنعاً بتقييم أصعدة فرنسا المختلفة ، أو قُل "الفرنسات" المختلفة ، على أساس الميزان التجارى. فمن البديهى أن وزن الصناعات التصديرية ليس وحده العامل الحاسم الذى يقوم عليه التحديد ؛ وكثيراً ما كانت الصناعة فى عالم الأمس وسيلة تعويض فى المناطق التى تعانى من الفقر أو من الحياة الشاقة، وليست المنسوجات التيلية البريتونية التى بلغت قيمتها ١٢ مليوناً هى التى تجعل من بريتانيا إقليماً من أقاليم طليعة الاقتصاد الفرنسى. وإنما يكون التقييم والتصنيف صحيحاً عندما يعتمد على الإنتاج القومى الكلى. وقد حاول توتان J. C. Toutain فى مؤتمر أدنبرة المنعقد فى عام ١٩٧٨ أن ينتهج هذا النهج عندما قدم تصنيفاً للمناطق الفرنسية فى عام ١٧٨٥ اعتماداً على الإنتاج المادى للفرد بالقياس إلى المتوسط القومى [٢٢٩]، وتبين أن باريس تتصدر القائمة بنسبة ٢٨٠٪ ؛ سانتر واللوار والرون بنسبة ١٠٠٪ وهى المتوسط ؛ وتليها بورجونديا واللانجدوك والپروڤانس والأكيتين والميدى والپواتو وأوڤرنيا واللورين والألزاس والليموزان والفرانشكونتيه؛ وفى أسفل القائمة :بريتانيا. ونجد فى الخريطة الرابعة من مجموعة الخرائط التى نقدمها فى مجلدنا هذا تحت رقم ٢٤ تخطيطاً على أساس هذه النسب التى لا ترسم حداً فاصلاً ممتداً من روان إلى چينيڤ، ولكنها تبين أن الفقر فى الجنوب..

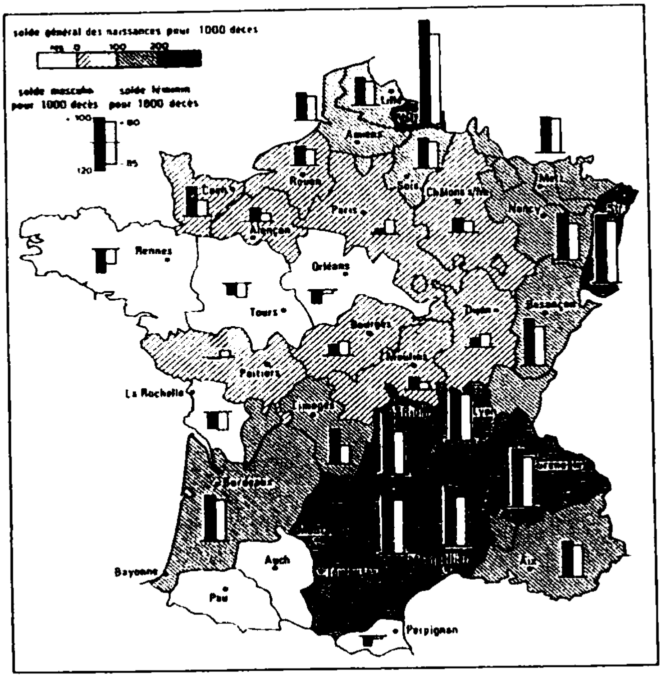
مناطق حدودية هوامشية

فى القارة وعلى الساحل

نلاحظ فى هذه المشكلات المتصلة بالجغرافيا التمييزية، كما نلاحظ فى غيرها من المشكلات، أن المنظور يختلف باختلاف المدة الزمنية. والسؤال الآن هو : هل تتصل حلقات التغيرات على مستوى واحد، أم أن التغيرات التى تظهر على السطح تنتمى إلى حركة اقتصادية بطيئة، من تحتها تغيرات وتناقضات تنتمى إلى شرائح أطول أمداً، وكأن فرنسا

- وأى أمة أخرى - تأتلف من شرائح بعضها فوق البعض الآخر، تتكون كل منها من مكونات متباينة، وأكثر هذه الشرائح عمقاً - أو على الأقل تلك التى أتصورها أكثر عمقاً - هى أكثرها صلابة ومتانة، وأطولها بقاء ومقاومة للبلى؟ فى حالتنا هذه تكشف لنا الجغرافيا فيما تكشف عنه من أمور ، عن عدد لا أعرفه من الشرائح العميقة المميزة التى تأتلف من مكونات متباينة متضادة ثابتة ، نذكر منها الجبال والسهول، الشمال والجنوب، الشرق الذى تكتنفه القارة والغرب الذى يخيم عليه غيام المحيط ... هذه السمات القارقة المميزة المتضادة تُحدث من التأثير، وبخاصة على البشر، أكثر مما تُحدث الحركات الاقتصادية التى تُعتبر شريحة نتصورها فوق هذه الشريحة التضاريسية ، فتارة تصلح حال المنطقة التى يعيش فيها الناس، وتارة تضرها.

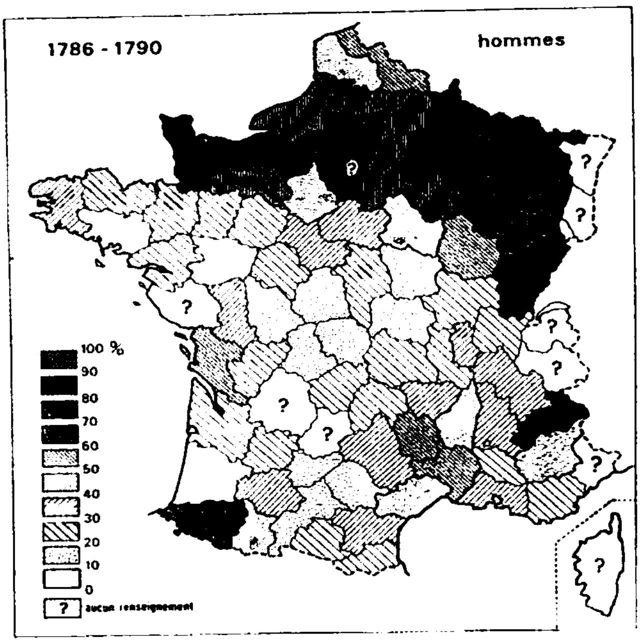
أما التضاد الذى يهمنا فى بحثنا بطبيعة الحال فهو التضاد المؤكد الذى يقوم بين بنيتين، بنية المناطق الحدودية الهوامشية الضيقة، وبنية المناطق الداخلية الواسعة. أما المناطق الحدودية الهوامشية فهى تواكب الخطوط التى ترسم الحدود وتفصلها عن المناطق التى لا تنتمى إلى فرنسا. ولن نستخدم فى وصف هذه المناطق كلمة أطرافية périphérie على الرغم من أنها التسمية الطبيعية ، لأن هذه الكلمة دخلت فى بعض ما يثور من جدل وتحملت فى نظر عدد من المؤلفين، وأنا منهم ، بمعنى المناطق المتخلفة النائية بعيداً عن المراكز المتميزة فى العالم الاقتصادى . هذه المناطق الحدودية الهوامشية les marges تواكب إذن الخط الطبيعى للسواحل أو الخط المصطنع لرسم الحدود البرية. والقاعدة - وهى فى حد ذاتها قاعدة عجيبة - هى أن هذه المناطق الحدودية الهوامشية الفرنسية - مع استثناءات قليلة - هى دائماً المناطق الغنية ، زاد هذا الغنى أو قل، بينما المناطق الداخلية، فى قلب البلاد، مناطق فقيرة نسبياً. ودارجنسون d'Argenson يتحدث عن المنطقتين المتمايزتين حديثاً نتبين منه أن التمايز كان يبدو له شيئاً بديهياً طبيعياً، فهو يقول فى يومياته التى دونها حول عام ١٧٤٧ :« أما فيما يتعلق بمنطقة التجارة، والمنطقة الداخلية من المملكة، فأحوالنا الآن أسوأ مما كانت فى عام ١٧٠٩ [فقد كان عام ١٧٠٩ عاماً منكراً لا ينمحى من الذاكرة] فقد كنا آنذاك نتسلح بأسلحة بونشارتران M. de Pontchartrain ونوجع الأعداء بالقرصنة؛ وكنا ننعم بخيرات تجارة بحر الجنوب ... كان ميناء سان مالو يُدخل المملكة ما قيمته مائة مليون. وكانت المنطقة الداخلية من المملكة فى عام ١٧٠٩ تنعم بضعف ما فيها الآن من ازدهار» (٢٣١) ونقلّب فى اليوميات فنراه فى العام التالى، فى أغسطس ١٧٤٨ يتحدث مرة أخرى عن أقاليم المنطقة الداخلية من المملكة، جنوبى اللوار، وكيف تردت إلى وهاد البؤس والعناء. «فالمحاصيل فى هذا العام نصف محاصيل العام المنصرم التى كانت آنذاك بالغة السوء. فارتفع سعر القمح وحاصرنا المتسولون من كل ناحية» (٢٣٢). أما القس جاليانى Galiani فعباراته واضحة كل الوضوح، حاسمة إلى أبعد



٢٤- أربع خرائط بيانية

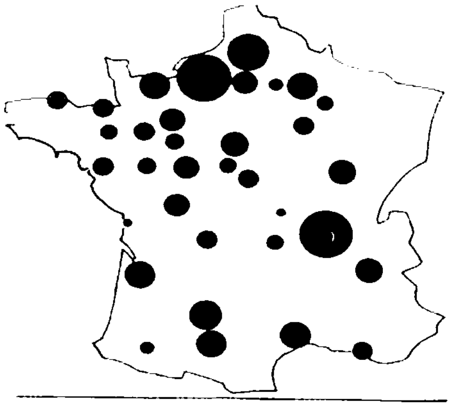
(١) المواليد والوفيات فى فرنسا حول عام ١٧٨٧

هذه الخريطة واحدة من الخرائط النادرة التى تنتمى إلى أطلس أندريه ريمون ، وهى تبين تمايزاً عجيباً بين المناطق الضرائبية المتخلفة سكانياً التى انخفضت فيها الكثافة السكانية (رين، تور، أورليان، لاروشيل-بيريبنيون). وبين المناطق التى برزت فوق المتوسط المتواضع (فالنسيين، شتراسبورج، بيزانسون، جرينوبل، ليون، مونبلييه، ريوم، مونتوبان، تولوز، بوردو) . ربما يرتبط هذا التفوق السكانى بالتوسع الذى شهدته هذه المناطق بالذات فى الزراعات الجديدة وهى الذرة والبطاطس.



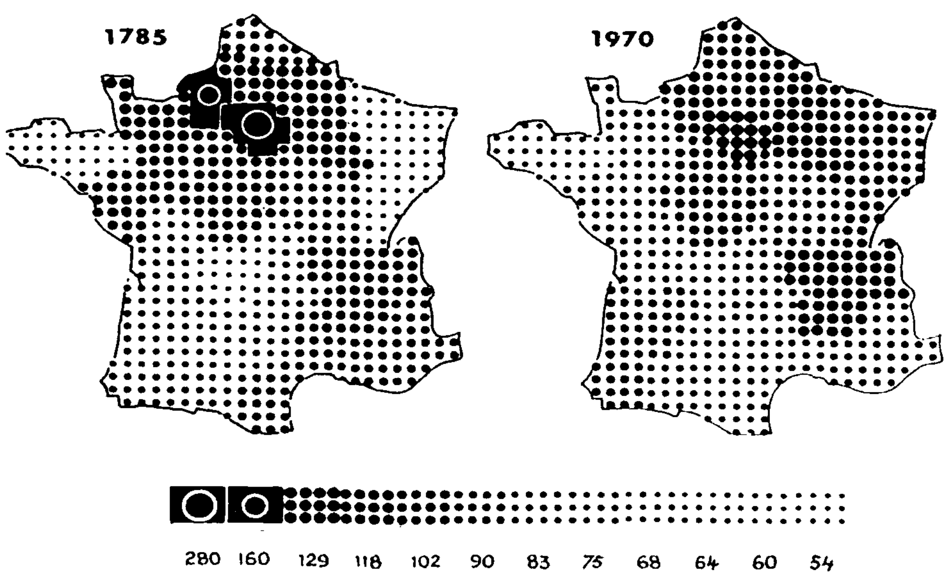
(٢) القراءة والكتابة فى فرنسا عشية الثورة الفرنسية

هذا الخريطة التى اعتمدت على الأرقام الدالة على الأفراد الذكور الذين كانوا قادرين على كتابة أسمائهم والتوقيع على عقد الزواج، تبين تفوق الشمال تفوقاً بارزاً (نقلاً عن F. Furet et J. Ozouf, Lire et écrire, 1978)



(٣) الضريبة طريقة للقياس

حول عام ١٧٠٤ خططت الحكومة لفرض ضرائب على الاتحادات الحرفية والمدن فى المملكة. كانت الضرائب المقدرة على المدن على النحو التالى بالجنيه الليفر : ليون وروان ١٥٠٠٠٠ ؛ بوردو وتولوز ومونبيلييه ٤٠٠٠٠ ؛ مارسيليا ٢٠٠٠٠ ... هذه البيانات اتخذت أساساً للخريطة الكروكية. ولو أردنا أن نقسم المملكة إلى مناطق على أساس مستوى الضرائب لواجهنا مهمة صعبة. وربما كانت العلاقة البارزة هى ما نلاحظه على جانبى خط العرض الممتد من لاروشيل (التى كانت الضرائب المقدرة عليها ٦٠٠٠ جنيه ليفر) من أن المدن الصغيرة هى الغالبة فى الشمال. بينما المدن التجارية الكبيرة هى الغالبة فى الجنوب.(نقلاً عن A. N. G7 1688)



(٤) جغرافية الدخول المحلية من منظور متوسط دخل الفرد

اعتماداً على اعتبار متوسط دخل الفرد على المستوى القومى ١٠٠، محسوباً على أساس الناتج المادى، استخرجت النسب المئوية لكل منطقة . فى عام ١٧٨٥ كانت باريس ٢٨٠، نوماندى العليا ١٦٠، اللوار والرون ١٠٠ الخ. هل توحى الخريطة بأن الشمال كان متفوقاً؟ أم هل يجدر بنا إعادة دراسة الحسابات المعقدة التى رسمت الخريطة على أساسها. وتمثل الخريطة الكروكية اليمنى الوضع فى عام ١٩٧٠ وهى هنا للمقارنة، وتبين المقارنة أن التوزيع المحلى قد تغير تغيراً لا مراء فيه. (نقلاً من J.-C. Toutain, "La croissance inégale des revenus régionaux en France de 1840 à 1970", in : 7e Congrès international d'histoire économique, Édimbourg, (1978, p. 368.

الحدود فى «حوار حول القمح»، يقول :« تنبهوا إلى أن فرنسا حالياً ، وقد أصبحت مملكة مُتاجِرة، مُبحرة، مصنِّعة، قد دفعت بكل ثروتها إلى مناطقها الحدودية ؛ وإلى مدنها الكبيرة الزاهرة العامرة فى مناطقها الحدودية تلك ؛ أما المناطق الداخلية فتعانى من ضيق رهيب فظيع»(٢٢٣). وأقرب الظن أن الازدهار المتزايد فى القرن الثامن عشر لم يخفف من حدة هذا التضاد بين المناطق الحدودية حيث الغنى والمناطق الداخلية حيث الفقر، بل العكس هو الصحيح. فهناك تقرير رسمي بتاريخ ٥ سبتمبر ١٧٨٨ يعلن أن «موارد موانىء البحار تتضاعف إلى مالا نهاية، أما تجارة المدن الداخلية فقد اقتصرت على استهلاكها واستهلاك جيرانها، وليس فى هذه المدن من وسائل لكسب العيش إلا المصانع»(٢٢٤). هكذا يتحدث عن المصانع، وفى كلماته دليل على القاعدة العامة وهى أن التصنيع يمثل الثأر الاقتصادى التى تلجأ إليه المناطق الداخلية الخلفية لتثأر به لنفسها مما تعانيه من بعد؟

لم يتنبه إلى هذا التضاد الشديد القائم بين الجزء القابع داخل البلاد والجزء المطل على الخارج إلا قلة من المؤرخين، منهم ميشيل مورينو الذى كتب يقول إن فرنسا إبان السنوات الأخيرة من حكم لويس الرابع عشر رأت ثرواتها وأنشطتها تنساب نحو شريطها الحدودى المطل على الشاطىء(٢٢٥). فهل كانت هذه الحركة آنذاك حديثة العهد؟ هذا ما لم يقل عنه شيئاً . والأرجح أن هذه الحركة بدأت قبل ذلك التاريخ وأنها استمرت بعده.

وترجع قيمة كتاب إدوارد فوكس Edward C. Fox الذى يحمل عنواناً مثيراً هو "فرنسا الأخرى" L'autre France إلى أنه يهدف فى إلحاح إلى هدف ثابت لا ينصرف عنه لحظة، وهو إبراز التضاد على مستوى البنيات ، فهو يرى أنه كانت هناك دائماً منذ البدايات الأولى فرنستان لا فرنسا واحدة، من ناحية فرنسا المنفتحة على البحار والتى تحلم بحرية المسارات التجارية والمغامرات البعيدة، ومن ناحية ثانية فرنسا الجوانية اللصيقة بالأرض، المنطوية، الضامرة، المزنوقة تحت ضغوط لا ترحم. وتاريخ فرنسا هو تاريخ الحوار بين هاتين الفرنستين، حوار أصم، لا يتحرك به طرف من موضعه، ولا يغير اتجاهه، فكل فرنسا من الفرنستين مصممة على أن تستأثر بكل شىء لنفسها، وعلى ألا تفهم شيئاً مما تقوله الفرنسا الأخرى.

فى القرن الثامن عشر كانت فرنسا الأكثر عصرية، فرنسا الأخرى، هى فرنسا الموانىء الكبيرة التى استقرت فيها الثروة والرأسمالية المبكرة. كانت أشبه شىء بانجلترة مصغرة تحلم بثورة هادئة من نمط ثورة ١٦٨٨ «المجيدة». ولكن هل كانت لها القدرة على أن تلعب لعبتها وحدها، وأن تربح؟ لا. وهذا ما شهدت عليه الشواهد الواضحة. ونكتفى بمثل واحد معروف جداً، يرجع إلى فترة هيمنة الجيرونديين ١٧٩٢ - ١٧٩٣ . حدث آنذاك ما كان حادثاً فى العهد القديم، وما تكرر فى عصر الثورة وإبان الحروب النابليونية وفى عصر

الإمبراطورية ، ألا وهو تعاظم شأن المناطق الداخلية بالقياس إلى المناطق المطلة على الشاطيء. أما المناطق المطلة على الشاطيء التي تضاءل شأنها فكان من الممكن أن تتحسن أحوال التجارة فيها لو أتيحت لها الحرية. وأما المناطق الداخلية بما فيها من زراعة فتسوء أحوالها بمرور الوقت نتيجة تفتت المساحة المزروعة وقد آلت ملكيتها إلى الفلاحين، كذلك ستتدهور الصناعة فيها لافتقارها إلى الإمكانات والمبادرات. هاتان هما الفرنستان في نظر إدوارد فوكس (٢٣٦).

ولكن هذا الحوار المطول المتكرر لم يحط بفرنسا كلها على الرغم مما بذله المؤلف من جهد. ولذلك أسباب، نذكر منها على الأقل أنه لم تكن هناك فرنسا حدودية هوامشية واحدة، ففرنسا تنتهي غرباً في مواجهة البحر حيث فرنسا الأخرى في حديث إدوارد فوكس، ولكنها تنتهي أيضاً ناحية الشرق في مواجهة أوروبا القارية، أعني إيطاليا الشمالية من وراء جبال الألب والكانتونات السويسرية وألمانيا والأراضي الواطئة الإسبانية التي انضوت تحت حكم النمسا في عام ١٧١١، والأقاليم المتحدة. وليس في نيتي أن أقول إن هذه الفرنسا الحدودية الهوامشية ناحية الشرق لها من الأهمية والسحر مثل ما لفرنسا الحدودية الهوامشية المطلة على السواحل، ولكنني أقول إنها موجودة، وإذا كانت الحدودية الهوامشية تحمل معنىً خاصاً، فإن هذا المعنى ينطبق على هذه الفرنسا في حدودها الشرقية بما لها من أصالة. والخلاصة أن فرنسا لديها سواحلها، ونقاط انتهاء مساراتها، ومحطاتها البحرية: دنكرك، روان، الهافر، قان، نانت، لاروشيل، بوردو، بايون، ناربون، سيت - أنشأها كولبير - ومارسيليا وكوكبة من الموانيء البروفنسالية؛ هذه تكوّن إذا شئنا فرنسا رقم ١؛ أما فرنسا رقم ٢ فهي فرنسا الجوانية الداخلية الواسعة المتنوعة التي سنعود إلى الحديث عنها. وأما فرنسا رقم ٣ فهي سلسلة طويلة من المدن تضم جرينوبل وليون وديجون ولانجر وشالون سور مارن وشتراسبورج ونانسي وميتز وسيدان وميزيير وشارلفيل وسانكانتان وليل وأميان..مايزيد على ١٢ مدينة من بينها مدن الدرجة الثانية تطول بها السلسلة من البحر المتوسط والألب إلى بحر الشمال. والصعوبة هنا تتمثل في أن هذه الكوكبة من المدن التي تترأسها ليون لا يمكن فهمها بالسهولة التي نفهم بها سلسلة المدن البحرية، فهي ليست في تجانسها ولا في وضوح خطوطها.

والحدود المنطقية للمكان الاقتصادي الفرنسي ناحية الشرق، تأسيساً على ما نعلم من نتائج - ونقولها دون أي تلميح إلى أحلام إمبريالية رجوعاً من الحاضر إلى الماضي - كان المفروض أن تكون خطاً يرتسم من جنوة ماراً بميلانو وأوجسبورج ونورنبرج وكولونيا، ويصل إلى أنتڤرين أو إلى أمستردام. لو تحققت لفرنسا هذه الحدود لأحاط المكان الفرنسي الاقتصادي من ناحية الجنوب بدائرة السهل اللومباردي الدوارة، ولاتخذ من ممر سان جوتار باباً إضافياً في جبال الألب، ولتحكم فيما نسميه «ممر الراين» وهو محور نهر الراين بما

عليه من مدن. ولكن فرنسا لم تتمكن من الاستيلاء على هذه المناطق، ولم تتمكن إلا فى الألزاس من تحريك حدودها النشيطة ناحية الراين، فلم تملك شبكة الطرق البرية التى لم تكن أقل أهمية من الطرق البحرية، وفشلت فى هذه العمليات التوسعية لنفس الأسباب التى حالت دون توسعها بالاستيلاء على إيطاليا والأراضى الواطئة: فقد كانت إيطاليا والراين والأراضى الواطئة محمية الرأسمالية الأوروبية تستأثر بها كل الاستئثار ولا تسمح لكل من هب ودب بالدخول إليها.

لم تتسع المملكة ناحية الشرق إلا بصعوبة وفى بطء، متآلفة مع الأقاليم التى كانت تنجح فى ضمها إليها محتفظة لها بقدر من حرياتها وامتيازاتها. هكذا حصلت مجموعة من هذه الأقاليم على حق البقاء خارج منطقة التعريفة الجمركية فيما عرف فى عام ١٦٦٤ بالملتزميات الخمس الكبرى وهى: أرتوا وفلاندريا وليونيه ودوفينيه والپروڤانس. وبقيت بالكامل خارج دائرة الجمارك الفرنسية مجموعة الأقاليم التى أطلق عليها اسم «الخارج الفعّال» وهى : الألزاس واللورين وفرانشكونتيه. وإذا نحنا أبرزنا هذه الأقاليم على الخريطة فإننا نرى أمامنا فرنسا الثالثة. كانت الألزاس واللورين وفرانشكونتيه تتمتع بحرية كاملة فى التعامل مع الخارج، وتداول بضائع البلاد الأخرى التى كانت تستطيع بوسائل التهريب أن تدخلها إلى أراضى المملكة وأن تربح من ورائها.

والرأى عندى هو أن السمة المميزة لهذه المناطق الحدودية الهوامشية هى حرية الحركة ويحدونى الأمل فى أن يعكف الباحثون على دراسة هذا الموضوع لكى نعرف على نحو أفضل كيف كانت هذه المناطق الحدودية الهوامشية تصرف أمورها بين الملكة والخارج، هل كانت تميل إلى ناحية المملكة أم إلى ناحية الخارج؟ وما هو على سبيل المثال نصيب بضائع الكانتونات السويسرية فى تجارة الفرانشكونتيه والألزاس واللورين وما هو دورها هناك وقد علمنا أنها شاعت هناك بين الناس شيوعها فى مواطنها؟ هل كانت المواقف حيال الخارج فى المنطقة الممتدة من الدوفينيه إلى فلاندريا هى المواقف فى غيرها من مناطق فرنسا إبان الثورة فى ذلك الوقت الذى لم يكن فيه الخارج محبوباً؟ وماذا عن دور المدن فى تلك البقاع التى كانت الحرية فيها أكبر من الحرية فى الملكة؟ ما هو دور نانسى وستراسبورج وميتز .. ونسأل بصفة خاصة عن دور مدينة ليل التى كانت فى وضعها الخاص تتصل اتصالاً وثيقاً بالأراضى الواطئة، وكانت على مقربة من انجلترة، وكانت تتصل بالعالم كله من خلال جيرانها هؤلاء وأولئك؟

ومشكلات ليل التى نطرحها على مائدة البحث هى كل مشكلات فرنسا الثالثة، وكانت ليل بمقياس العصر مدينة لها شأنها، وهى قد قامت من عثرتها بسرعة، وازدهرت هى والإقليم من حولها بعد انتهاء الاحتلال الهولندى عام ١٧١٣. ويتبين لنا من محاضر نظار الملتزميات التى سجلوها عن جولاتهم بين ١٧٢٧ و١٧٢٨ أن «[مدينة ليل] لها من القوة ما يمكنهامن

أن تعيِّش أكثر من مائة ألف فرد فيها وفى إقليمى فلاندريا وهينو Hainaut بما لديها من صناعة وتجارة.» [٢٣٧] فقد قامت فى ليل وحولها مجموعة كبيرة من صناعات المنسوجات والأفران العالية وورش الحدادة والمسابك؛ وكانت ليل تنتج المنسوجات الممتازة، كما كانت تنتج بلاطات الأفران المصبوبة من الحديد الزهر، والحلل والأوانى، والشرائط المذهبة والمفضضة، والمشغولات الحديدية المنوعة؛ وكانت تتلقى كل شىء بوفرة من الأقاليم والبلاد المجاورة: الزبد والحيوانات الحية والقمح ... وكانت تفيد إلى أقصى حد من الطرق البرية والأنهار والقنوات، وتتكيف دون جهد كبير مع تحويل مسارات التجارة، ذلك التحويل الذى فرضته الحكومة والذى تمثل فى تحويل المسارات نحو الغرب والشمال فى اتجاه دنكرك وكاليه بعد أن كانت تتجه إلى إيبر وتورنيه أو مونس.

وكانت ليل كالصينية الدوارة؛ تتلقى كل شىء من كل مكان، من هولندة وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وإنجلترة والأراضى الواطئة الإسبانية وبلدان البلطيق؛ تأخذ من هؤلاء ما تبيعه لأولئك؛ وهكذا كانت تورد على سبيل المثال إلى بلدان الشمال أنبذة وبراندى فرنسا. ولكن تجارتها مع إسبانيا وأمريكا كانت يقيناً تحتل الموقع الأول فقد كانت ليل تصدر كميات من البضائع قميتها أربعة أو خمسة ملايين من الجنيهات الليفرفى العام، أهمها الأقمشة التيلية والصوفية، وكان كبار تجار المدينة ينهضون بأعمال التصدير على مسئوليتهم، يغامرون بها «المغامرة الكبيرة» أو يحتمونَ بالقومسيونجية. ولم يكن عائد البيع يتخذ صورة بضائع إلا فى أقله، بل يتخذ صورة النقود التى قدروها فى عام ١٦٩٨ بما بين ثلاثة وأربعة ملايين جنيه ليفر سنوياً [٢٣٨]. ولم تكن هذه النقود تصل مباشرة إلى «إقليم» ليل، بل تمر بهولندة أو انجلترة حيث كانت تجارة المال أسهل وأربح من فرنسا، ولنذكر على الأقل من بين التسهيلات: الطريقة المختلفة البسيطة لاختبار سلامة النقود من الزيف. والخلاصة أن ليل كانت ضالعة فى الاقتصاد الفرنسى مثل كل مدينة أخرى، ولكنها كانت تنعم على الأقل بضعف ما تناله المدن الأخرى وخلاص من القيود.

ولعلنا الآن وقد بسطنا هذه التفسيرات نفهم على نحو أفضل هذه السلسلة من المدن التى تبعد اليوم عن الحدود مثل طروا وديچون ولانجر وشالون سور مارن وريمس، فهى مدن قديمة كانت على شريط الحدود فيما مضى من الزمان ثم أصبحت مدناً فى الصعيد الداخلى من البلاد، ولكن الماضى الذى ضرب فيها جذوراً قوية بقى حياً، كما لو كانت فرنسا الثالثة، الفرنسا التى تواجه الشرق والشمال، قد تكونت من شرائح متعاقبة كالقطاع العرضى فى جذع الشجر.

مدن «فرنسا الأخرى»

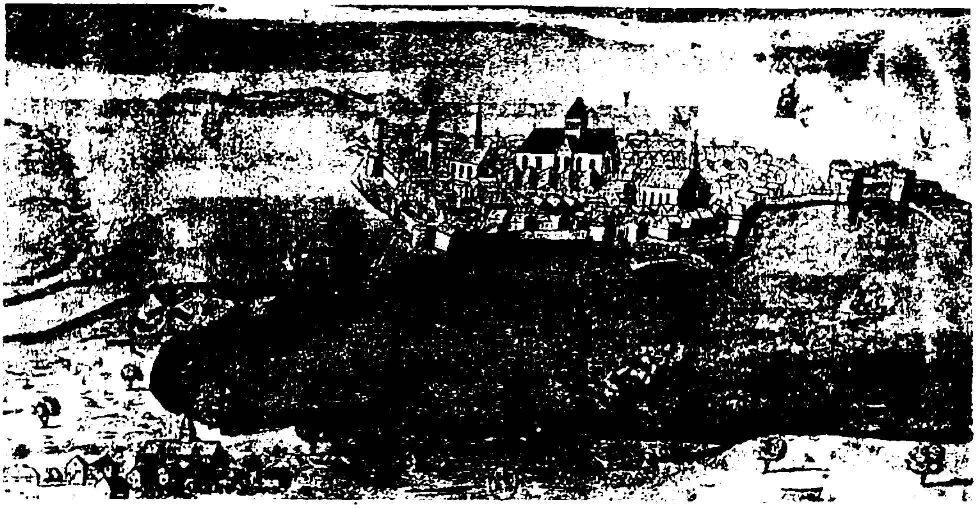
قلنا عن مدن «فرنسا الأخرى» المتصلة بالبحر إن أحوالها أوضح كثيراً أمام أعيننا. كان

النجاح هناك يعتمد على حرية العمل والمشروع. وليس من شك فى أن مسارات تجارة هذه الموانىء النشيطة تنغمس فى كثافة المملكة المملكة، ولكن الأرباح الحقيقية التى كانت تحققها كانت تخرج من عملياتها فى أعالى البحار. كان اهتمامها إذن يتجه إلى البحر أكثر ما يتجه إلى الداخل، يشهد على ذلك ما طالبت به نانت فى عام ١٦٨٠ (٢٣٩). لقد طالبت نانت آنذاك بأن يصدر أمر فى فرنسا بمنع أولئك الإنجليزعن فرنسا الذين كانوا يجلبون البكلاه من نيوفاوندلاند ويسبقون منافسيهم الفرنسيين ويعودون قبلهم بمراكبهم الصغيرة السريعة فتكون لهم الغلبة فى السوق؛ فإذا لم يكن من الممكن إبعادهم عن فرنسا فلا أقل من أن تفرض عليهم رسوم جمركية باهظة تردهم على أعقابهم خاسرين. أو نرى نانت تطالب بأن يحل التبغ المستورد من سانتو دومينجو – هاييتى – محل التبغ الإنجليزى الذى أغرق الأسواق الفرنسية. أو تطالب بأن تسترد الأرباح التى كانت تحققها من صيد الحوت واستأثر بها الهولنديون والهامبورجيون. إلى آخر هذه الأمور التى تتشابه وتشهد على الاندفاع نحو خارج فرنسا إلى أبعد ما يكون الاندفاع نحو الخارج.

وفى نفس هذا الإطار من التفكير يتساءل إدوارد فوكس هل كانت بوردو «أطلنطية أم فرنسية»(٢٤٠). أما بول بوتل Paul Butel فلا يتردد فى القول إن بوردو كانت «حاضرة أطلنطية»(٢٤١). لننظر إلى هذا التقرير الذى يرجع إلى عام ١٦٩٨ والذى جاء فيه « إن الأقاليم الأخرى فى المملكة – باستثناء جزء من بريتانيا – لا تستهلك أى سلعة غذائية من منطقة لاجيين La Guyenne [= المنطقة حول بوردو]» (٢٤٢): فهل يعنى هذا أن نبيذ بوردو وما حولها يذهب إلى الخارج ليروى ظمأ الشاربين الأجانب فى الشمال ؟ وعلى النحو نفسه كانت بايون مدينة يتركز اهتمامها أساساً على الخارج وبصفة خاصة على إسبانيا المجاورة وطرقها وموانيها وفضتها. وكان تجارها اليهود فى ضاحية سانت إسبرى Saint-Esprit يسيرون على هذا النهج، ونقرأ أنهم اتهموا فى عام ١٧٠٨– على الأرجح بحق – بأنهم يصدرون إلى إسبانيا «أسوأ أنواع الأقمشة الصوفية التى يجمعونها فى اللانجدوك وغير اللانجدوك»(٢٤٣). ونجد فى المناطق الحدودية الهوامشية الساحلية الفرنسية مينائين، أحدهما دنكرك على الساحل المطل على المانش، والثانى مارسيليا على البحر المتوسط. ميناء دنكرك يوجه نشاطه إلى الخارج فى موقعه فيبذل قصارى جهده ليلتف حول أوامر الحظر البريطانية وليشتغل فى كل شىء ، من صيد البكلاه إلى تجارة جزر الأنتيل إلى الاتجار فى العبيد السود (٢٤٤)؛ وميناء مارسيليا الذى كان توجهه إلى الخارج قد أضفى عليه طابعاً خاصاً جعله أغرب المدن الواقعة على الحدود الساحلية كلها وأكثرها زركشة، هذا «الميناء الذى اتسم بسمات البربر والشرقيين أكثر مما اتسم بالسمات الفرنسية» وهذه هى الكلمات اللطيفة والخبيثة التى قالها أندريه ريمون (٢٤٥).

وسعياً منا إلا إحاطة أوثق بالموضوع نركز اهتمامنا هنا على مدينة واحدة، نقترب منها عن كثب، هي سان مالو Saint-Malo التي تعتبر من أكثر المدن دلالة على الرغم من أنها كانت مدينة صغيرة جداً مساحتها «مثل مساحة حديقة التويليري» (٢٤٦). حتى في الوقت الذي بلغت فيه أوج عزها بين ١٦٨٨ و١٧١٥ كان أهل سان مالو يحبون أن يظهروا أصغر مما هم، فكانوا في عام ١٧٠١ يقولون عن مدينتهم «إنها لا تزيد عن أن تكون صخرة جرداء لا تميزها ميزة خاصة محلية اللهم إلا نشاط سكانها الذي يجعل منهم ما يمكن أن نسميه عربجية فرنسا». ولكنهم كانوا عربجية من نوع خاص ، عربجية بحارة ، عرباتهم ١٥٠ سفينة يجوبون بها بحار العالم (٢٤٧). وإذا نحن صدقنا أهل سان مالو فيما تفاخروا به من كلام هو في الحقيقة قابل للتصديق فهم «الذين سبقوا إلى اكتشاف صيد البكلاه، وإلى اكتشاف البرازيل والعالم الجديد قبل ڤيسبوتشي Amerigo Vespucci وكاپرال Capral (هكذا!)» وهم يحبون أن يشيدوا بالامتيازات التي حصلوا عليها من أدواق بريتانيا في عام ١٢٣٠ و١٣٨٤ و١٤٣٣ و١٤٧٣ ومن ملوك فرنسا في عام ١٥٨٧ و١٥٩٤ و١٦١٠ و١٦٤٤. وكانت كلها امتيازات تهدف إلى تمييزهم عن الموانىء البريتونية الأخرى، ولكن نظار الامتيازات نجحوا ابتداء من عام ١٦٨٨ في تقليصها بالمراسيم تارة، وبالسخافات تارة أخرى. فلا غرابة في أن تطلب سان مالو شيئاً لم تنله ألا وهو أن تعتبر ميناء حراً مثل مارسيليا وبايون ودنكرك وسيدان، وكانت سيدان قد اعتبرت ميناء حراً منذ وقت قليل»

ومن البديهي أن أبناء سان مالو لم يكونوا خارج بريتانيا التي كانوا يصدرون منسوجاتها، ولم يكونوا خارج المملكة التي كان يصدرون منتجاتها، فقد كانت فرقاطاتهم تصل بانتظام إلى قادس محملة بالبضائع الفائقة القيمة والأسهل رواجاً: ساتان ليون وتور، والأقمشة المذهبة والمفضضة والكاستور. وكانوا بطبيعة الحال يبيعون ما يستوردونه من بضائع أجنبية، أو ما يحمله إليهم منها المصدّرون. ولكننا عندما ننعم النظر إلى تجارة سان مالو في مجموعها نتبين أن انجلترة كانت محورها الرئيسي ، فقد كان تجار سان مالو يذهبون إلى انجلترة فيشترون الكثير بل الكثير جداً من البضائع يسوون حساباتها بالاستعانة بكمبيالات مسحوبة على لندن. والمحور الذي يلي انجلترة هو هولندة التي كانت تحمل إلى تجار سان مالو حتى باب بيتهم وعلى متن سفنها ألواح خشب الشربين والصواري والحبال والقنب والقطران. وكانوا في نيوفاونلاند يصيدون البكلاه ثم يبيعونه في إسبانيا، ويذهبون به إلى جزر الأنتيل حيث كانت سانتو دومينجو - هاييتي - إلى حين مستعمرتهم. وكان لهم نشاطهم في قادس منذ ما قبل عام ١٦٧٢ حيث حققوا ثراء واسعاً، وكانت قادس تعتبر ميناء أمريكا في إسبانيا منذ عام ١٦٥٠ (٢٤٨) وكانوا يتاجرون في الفضة ، وضربوا بجذور ثابتة هناك حيث اتخذوا بيوتاً تجارية في الموقع مارست نشاطاً كبيراً مرموقاً. فلا غرابة في أن تحدثنا الوثائق في عام ١٦٩٨ وبعده عن مشكلة كان أهل



سان مالو فى القرن السابع عشر (حفر على الخشب). المكتبة القومية باريس.

سان مالو يعملون لها ألف حساب ألا وهى متابعة الغليونات التى كانت تقوم من قادس فى مواعيد غير محددة متجهة إلى كارتاخيناCartagena (قرطاجة الكولومبية) حتى لا تفوتهم . كذلك كانوا يحرصون الحرص نفسه على ألا تفوتهم سفن «الفلوتا flota » التى كانت تقوم فى موعد دقيق هو ١٠ أو ١٥ يولية متجهة إلى إسبانيا الجديدة (المكسيك). ولم يكن المردود الأمريكى يصل إلى سان مالو عادة إلا بعد سنة ونصف أو سنتين من القيام»، وكان هذا المردود يبلغ فى المتوسط ٧ ملايين من الجنيهات نقداً، وربما زاد المردود فى بعض السنوات، فربا على ١١ مليوناً. ومن سفن تجار سان مالو ما عادت من البحر المتوسط مارة بقادس، محملة بمردود التجارة «بعضها يحمل ١٠٠٠٠٠ وبعضها الآخر ٢٠٠٠٠٠ من البياسترات. وكانت «شركة بحر الجنوب قد تكونت برسائل اعتماد مؤرخة فى سبتمبر من عام ١٦٩٨» (٢٤٩) أى قبل حرب الخلافة على عرش إسبانيا. وواكب نشاطها اتساع هائل غير مسبوق فى التهريب والاستغلال المباشر لفضة أمريكا، وشارك فيها المغامرون من أبناء سان مالو، بل من بقاع فرنسا المختلفة، وكان سجلها بين ١٧٠١ و١٧٢٠ من أغرب سجلات المغامرات وأكثرها إثارة على مستوى العالم ...

هذه الثروة انتهت بوضع سان مالو فى المنطقة الحدودية الهوامشية للمملكة فكانت أشبه شىء بالواحة البحرية، المستقلة بذاتها، ولا يسألن سائل عن علاقتها بالمملكة! بل إن وفرة النقود السائلة فيها أكدت وضعها الاستقلالى وأعفتها من أن تكون بورصة تحويلات مرتبطة بالبورصات الأخرى (٢٥٠) . أضف إلى ذلك أن مدينة سان مالو لم تكن ترتبط ترتبط بمنطقة

بريتانيا إلا بطريق برية رديئة ، ولم تكن ترتبط بمنطقة نورماندى وباريس إلا بطريق أشد رداءة: فى عام ١٧١٤ لم تكن هناك «عربات بريد منتظمة [من سان مالو] إلى بونتورسون Pontorson التى تبعد ٩ أميال عن تلك المدينة » (٢٥١). وبونتورسون تقع على نهير كوينون Couesnon الساحلى إلى الشرق من سان مالو، وهو الذى يرسم الحدود بين بريتانيا ونورماندى. وكان هذا الوضع السىء للمواصلات والطرق يتسبب فى تأخر المراسلات : « عربة البريد لا تأتى عن طريق قان Caen إلا يومى الثلاثاء والسبت، وعن طريق رين إلا يوم الخميس من كل أسبوع؛ فلو تأخر الإنسان فى إرسال خطاباته فلم تلحق بعربة البريد تأخرت أياماً، والتأخير له نتائجه التى لا يستهان بها » (٢٥٢) . وليس من شك فى أن أهل سان مالو كانوا يشكون، ولكنهم لم يكونوا يتعجلون علاج هذا الوضع الذى يجعل علاقتهم بالداخل واهية، لأن اهتمامهم كان مركزاً على الخارج. فما الذى يدفعهم إلى الإسراع فى العلاج؟ هل كانوا بحاجة إليه؟!

الداخــل

هناك إذن مناطق حدودية هوامشية ضيقة من قبيل محيط الدائرة، وهناك من ناحية ثانية: الداخل بمساحته الشاسعة. من ناحية : المساحة الضيقة والنضج المبكر والثروة النسبية والمدن البراقة – ولنذكر أن بوردو كانت فى عصر تورنى Tourny تساوى فرساى زائد أنتقرين ، وتورنى ١٦٩٠–١٧٦٠ شغل منصب المحافظ فى بوردو وجملها بالعمائر الباقية. ومن ناحية ثانية : الاتساع والفقر الذى تتكرر أزماته، والمدن التى تعيش فى كآبة ورتابة ولا تستمد جمالها فى أكثر الأحيان إلا من تراث قديم وروعة تقليدية. لا نستثنى من هذه المدن إلا باريس التى كانت تمثل فلتة فذة من النجاح الهائل.

ولكننى أود أن أتوقف هنا قليلاً لأعبر بوضوح عن المشكلة التى نواجهها عند دراسة هذه الموضوعات، فعلينا أن نحيط بملاحظاتنا مجالاً هائلاً، وأن نستوعب كماً ضخماً من الوثائق، وغالبية الوثائق تختص بحالة بعينها أو إقليم بعينه، وهى حالات متفرقة ، بينما يتركز بحثنا جوهر السوق القومية وهو بطبيعة الحال تفاعل الأقاليم بعضها مع البعض الآخر. صحيح أنه منذ عام ١٦٦٤ بدأ فى دوائر الإدارة تقليدٌ جديد هو كتابة تقارير واستقصاءات شاملة أعدها المسئولون عن التقاسيم الضرائبية العامة بالملك (٢٥٤). هذه التقريرات تتضمن آراء شاملة، وتتناول قطاعات عرضية . أشهر هذه التقريرات تلك التى كتبها نظار الضرائب ودوق بورجونديا، وقد بدأت فى عام ١٦٩٧ وانتهت فى عام ١٧٠٣. كذلك لدينا من هذا النمط تقرير المفتش العام أورّى Orry الذى نبه وحذّر وأتم تقريره فى عام ١٧٤٥ عندما غضبوا عليه وألقوا بتقريره فى المهملات، وظل منسياً إلى أن عثر دانفيل P. de Dainville فى عامة ١٩٥٢ بما يوشك أن يكون مصادفة على تلخيص شامل لهذا التقرير بقلم عضو فى الأكاديمية الفرنسية لا زلنا نجهل اسمه (٢٥٥).

ولكن عيوب هذه التقارير العامة واضحة لا جدال فيها، فهي أولاً وقبل كل شيء آخر وصفية؛ ونحن نحتاج إلى حسابات، إلى أرقام، أو على الأقل إلى خرائط ولوحات تمكن من فهم التقارير التي لا نجد دائماً سبيلاً إلى استجلاء غوامضها من القراءة الأولى. ولقد حاولتُ أن أترجم تقارير النظار إلى خريطة، واستخدمت أقلاماً مختلفة الألوان لبيان العلاقات التجارية بين المناطق الضرائبية العامة: القلم الأحمر للعلاقات التجارية مع الخارج؛ والقلم الأزرق للتجارة بين المناطق الضرائبية المختلفة؛ وأخيراً القلم الأسود للعلاقات التجارية القصيرة أي في داخل المنطقة الضرائبية. وتأكدت على هذا النحو من أن فرنسا منذ نهاية القرن السابع عشر كانت تتجه إلى تكوين سوق قومية. ولكن هذه الخريطة لا تزال كالمسودة تحتاج - لكي تكتمل لها أسبابُ الصلاحية- إلى عمل فريق من الباحثين، ليستكملها وليميز السلع المتبادلة. ومن الضروري الرجوع إلى وثائق أخرى لمحاولة تحديد المقادير والأوزان، مما يمكننا من مقارنة أبعاد التجارة الداخلية والخارجية بالأرقام - وهي مشكلة حاسمة ليس لدينا من أحكام حولها إلا أحكام عامة سبقية تقول إن التجارة الداخلية كانت تفوق التجارة الداخلية بدرجة كبيرة ، وإنها كانت مثليها أو ثلاثة أمثالها.

وثمة عيب آخر يعيب هذه التقريرات العامة الشاملة التي وصلت إلينا ، وهي أنها متشابهة متكررة إلى أقصى حد، فهي تتناول شريحة زمنية قصيرة نسبياً تقل عن قرن ، من ١٦٩٧ إلى ١٧٤٥ أوو إلى ١٧٨٠، ومن الصعب اعتماداً على هذه التقارير أن يميز الإنسان العناصر الثابتة، والعناصر المتغيرة التي تتغير بتغير الظروف. وهذه ناحية هامة لأننا نسعى في دراسة العلاقات بين الأقاليم المختلفة إلى الكشف عن منظومة تقوم على قواعد ثابتة، وهذه المنظومة - على فرض أنها موجودة - لا تظهر لنا من خلال هذه التقريرات التي كتبها كبار مسئولي الضرائب.

ويختلف التقرير الذي كتبه أورّي مفتش عام الضرائب عن التقارير الأخرى بما تضمنه من مبادىء مفيدة، وكأنه يقدم إلينا مفاتيح أقفال موصدة، فهو يميّز الأقاليم بناء على «صفات الناس» التي تعيش فيها، وهو يرتب هذه الصفات على خمس درجات:

(١) من يعيشون حياة ميسورة

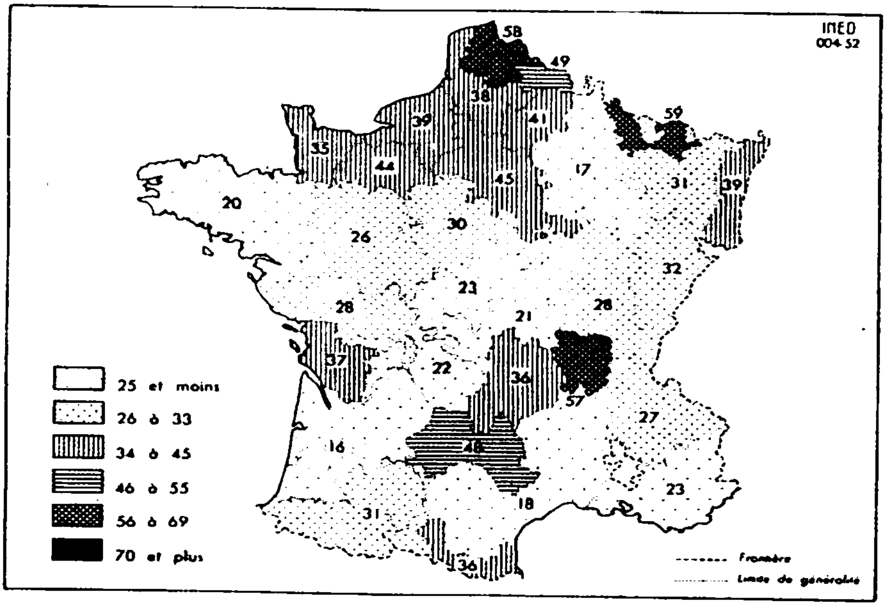
(٢) من يعيشون حياة عادية

(٣) البعض يعيشون حياة عادية والبعض الآخر فقراء

(٤) الكل فقراء

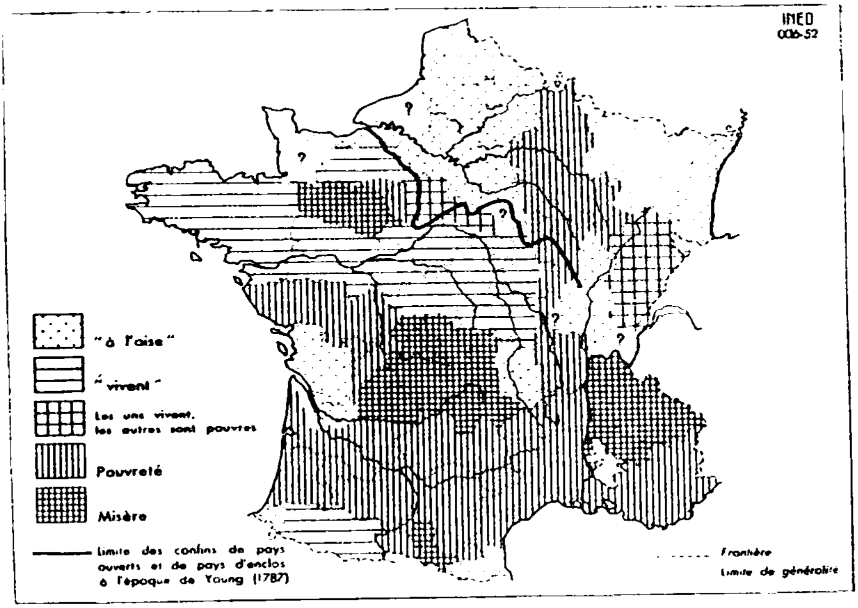
(٥) الكل بائسون.

فإذا اتخذنا من الدرجتين الرابعة والخامسة مقياساً، فإننا نستطيعُ بناء عليه أن نرسم



٣٥ - كثافة السكان فى عام ١٧٤٥
الخريطة من وضع فرانسوا دى دانڤيل François de Dainville

خطاً فاصلاً بين المناطق الفقيرة وبين المناطق الغنية نسبياً، والمناطق الغنية سنجدها بصفة عامة فى الشمال المنَعَّم، والمناطق المحرومة فى الجنوب ؛ وإن لم يخل الشمال والجنوب من استثناءات تتضح بها القاعدة : فى الشمال تطالعنا منطقة فقيرة هى منطقة شامپانيا بكثافتها السكانية المنخفض، ومديرية ألينسون Alençon التى تقع على درجة الفقر المدقع. فى الشمال تطالعنا مديرية لاروشيل بحياة ميسورة، وكذلك بوردو ولوروسيون Le Roussillon. أضف إلى ذلك أن الحدود الجغرافية بين الشمال والجنوب لا تطابق الحدود بين الغنى والفقر. فنحن نعرف أن المنطقة الحدودية الهوامشية تمتد من الغرب إلى الشرق فى صورة شريط أوله قطاع «فقير» على ساحل الأطلنطى فى پواتو، يليه قطاع «بائس» فى ليموج وريوم Riom ، على الرغم من أن ريوم تتبع أوڤرنيا السفلى الميسورة، ثم نصل إلى قطاع الفقر والبؤس عندما نبلغ ليونيه ودوفينيه والساڤوى التى لم تكن قد أصبحت فرنسية بعد. هذه القطاعات فى صميم فرنسا هى أشد أصعدة فرنسا تخلفاً عن النمو، وهى فى أغلب الأحيان مناطق طاردة ينزح سكانها، هكذا حال الليموزان والأوڤرنيا والدوفينيه والساڤوى. إلا أن نزوح السكان ترتبط به عودتهم بالمال مما يحسن مستوى الحياة، فربما اعتبرت أوڤرنيا العليا منطقة «بائسة»، ولكن الحياة فيها لم تكن ضيقة ولعلها كانت أيسر من الحياة الميسرة فى الليمانيا Limagne .



٣٦ – صفات السكان وقدراتهم فى القرن الثامن عشر
(نفس المصدر السابق)

وهناك محور آخر للفقر فى الأصعدة الداخلية من البلاد يمتد من الجنوب إلى الشمال، من اللانجدوك الفقيرة إلى شامبانيا الفقيرة أيضاً. فهل يمكن القول بأن ذلك الجزء يمثل بقية من محور الشمال/الجنوب الذى كان بمثابة المفصلة فى القرن السادس عشر بين فرنسا القارية وفرنسا الأطلنطية؟ أنا شخصياً أشك فى ذلك. أياً كان الأمر فإن تقرير أورى يبيِّن أن تصنيف الأراضى الفرنسية أكثر تعقيداً مما تصور العلماء.

وهذا ما تشهد عليه مجدداً الخرائط التى وضعها أندريه ريمون (٢٥٦)، واستخدم فيها بالنسبة إلى السنوات حول عام ١٧٨٠ ثلاث مجموعات من المؤشرات: محاصيل الحبوب، أسعار القمح، العبء الضرائبى. ولنا أن نضيف عناصرأخرى من مجال علم السكان لها حصافتها. وهذه الخرائط التى جاءت ثمرة جهد يقارب الإعجاز يصعب تفسيرها للأسف عندما نحاول أن نربط ما قامت عليه من مؤشرات معاً. فإذا بنا على سبيل المثال نتبين أن بريتانيا كانت تحتفظ بتوازنها المتواضع أشد التواضع لأن الضرائب لم تكن تثقل كاهلها، وتلك ميزة تنعم بها الأقاليم التى تحكمها الدولة، أضف إلى ذلك أن تصدير الحبوب هو السبب الأول فى ارتفاع أسعارها وتحقيق أرباح عالية فى بعض الأحيان إذا كانت الظروف مناسبة كما حدث فى عام ١٧٠٩ (٢٥٧). كذلك الحال فى بورجونديا التى كانت

المحاصيل فيها عالية، والضرائب معتدلة، وإمكانات التصدير متاحة على نهرى السون والرون، فلا غرابة أن يرتفع سعر القمح. وعلى العكس من ذلك كان البؤس يواكب المحاصيل الرديئة والأسعار المرتفعة في مناطق البواتو والليموزان والدوفينيه.

ومقارنة هذه النتائج بأعداد السكان ونسب الكثافة السكانية لا تحقق لنا مزيداً من الوضوح. ويمكننا إذا أردنا أن نقوم بهذه المحاولة أن نتبع نهج إرنست ڤاجيمن، وأن نقبل بأن نسب الكثافة السكانية ذات دلالة فيما يتصل بالنشاط الاقتصادى العام. ولنا أن نقبل بمعامل سكانى قدره ٣٠ نسمة للكيلومتر المربع، نتخذه مقياساً فما يكون دونه نعتبره منخفضاً، وما يكون فوقه نعتبره مرتفعاً. عندما نطبق هذا المعامل على جنوب فرنسا نجد المناطق كلها تتفق معه إلى حد كبير، حتى إذا وصلنا إلى عام ١٧٤٥ وجدنا منطقة مونتوبان الضرائبية تتعارض معه حيث ترتفع الكثافة السكانية إلى ٤٨ نسمة فى الكيلومتر المربع.

والسؤال الآن هل من طريق آخر نسلكه في هذه البحوث؟ والإجابة ، نعم، هناك طريق آخر ولكنه معقد. المنهج الجغرافى الذى اتبعه أندريه ريمون يتيح لنا أن نحسب بالنسبة إلى سنة ما متوسط إنتاج القمح، وسعره فى كل تقسيم من التقسيمات الضرائبية ؛ لننطلق على أساس نسبة ١/ ٢٠ [٢٥٨] ، وهى مؤشر الدخل الزراعى ؛ يمكننا بناء على هذا الأساس أن نجرى حساباتنا للوصول إلى تقديرات عامة لأن النسبة النظرية ١/ ٢٠ لم يصل إليها أحد قط. وبعد أن نحسب على هذا النحو مجموع الدخول المتحققة من الزراعة ، نحسب النسبة إلى الدخل القومى الكلى فى فرنسا؛ ومن هنا نحصل على مُعامل نطبقه على دخل الزراعة فى كل تقسيم من التقسيمات الضرائبية، ونحسب مجموع الناتج الكلى ومتوسط الدخل الفردى الذى قد يكون أكثر دلالة. وإذا اجتمعت لدينا سلسلة من الدخول الفردية مصنفة بحسب الأقاليم استطعنا أن نخرج بتقديرات للثروة فى فرنسا. وتلك مهمة ما كان يمكن أن يتصدى لها إلا أندريه ريمون بما عرف عنه من تدقيق وحذر وجرأة. وهو للأسف لم يقم بها أو على الأقل لم تنشر نتائجه إلى الآن.

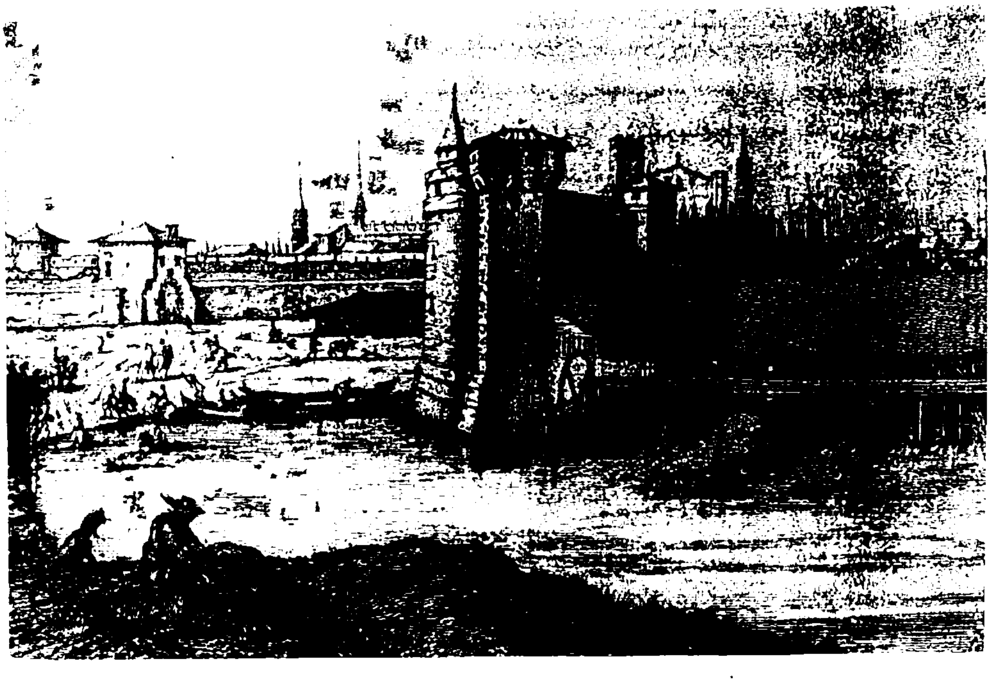
فليس من قبيل المبالغة أن نقول إن فرنسا العهد القديم لم تُستكشف بعد، وإن البحوث ينبغى أن تجرى لجمع الحقائق وإقامة العلاقات بينها. ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام كتاب چان كلود پيرّو Jean-Claude Perrot الذى صدر فى عام ١٩٧٧ بعنوان «العصر الذهبى للإحصاء الفرنسى المحلى L'Age d'or de la statistique régionale française» الذى تناول سنوات ما بعد الثورة ، من السنة الرابعة إلى السنة الثانية عشرة أى من ١٧٩٦ إلى ١٨٠٤، وهو يضم بين دفتيه ثبتاً مدهشاً بالمصادر المطبوعة المتاحة، لم يتناولها من منظور التقاسيم الضرائبية بل التقاسيم الإدارية [٢٥٩]. والدراسة التى يتعلق بها أملنا

دراسة استقصائية ضخمة تحتاج إلى جهد هائل ولكنها تستحق الجهد الذى يبذل فيها. وعلينا عند القيام بها أن نتحرر من قيود أرقام القرن الثامن عشر، وأن نرجع القهقرى إلى ماضٍ أبعد وأن نوغل فى القرون السابقة ما استطعنا إلى ذلك من سبيل. ولنا أن نسير فى الاتجاه الآخر ، الاتجاه إلى الحاضر، فسيكون فى ذلك فائدة أساسية جوهرية، لأننا سنتثبت مما إذا كانت منظومة العلاقات الفرنسية الداخلية التى تطورت فى القرن التاسع عشر أبقت على التباين بين المناطق المختلفة فى المختلفة وبنياتها القديمة؟

الأطراف

تنتصر على الداخل

أما إن داخل البلاد ينتمى بصفة عامة إلى درجة ثانية من الحياة الفرنسية



فى تولوز: برج وطواحين بازاكل Bazacle (رسم بالحفر من القرن السابع عشر)

(والاستثناءات تؤكد القاعدة) فهو ما تبينه بوضوح الغزوات التى تعرضت لها هذه الأراضى الداخلية «المحايدة» أعنى التى لم تكن لها القدرة على المقاومة ، وجاءت هذه الغزوات من مدن الأطراف التى كانت تتحكم فى الخارج والداخل، وهكذا هيمنت على هذه الفرنسا الداخلية الطيِّعة التى لانت عريكتها إلى أبعد حدود اللين. وانظر على سبيل المثال إلى مدينة أطرافية مثل بوردو تضم إليها منطقة البريجور Le Périgord (٢٦٠). وما هذا إلا مثل خطر ببالى، هناك أمثلة أخرى أفضل منه.

وقد نشر چورچ فريش Georges Frêche فى عام ١٩٧٤(٢٦١) كتاباً تناول فيه مشكلتنا، فمنطقة ميديبيرينيه Midi-Pyrénées التى كانت فى القرن الثامن عشر تتمركز حول تولوز تعتبر قطعة عريضة من فرنسا الداخلية «أسيرة الأرض الواسعة» على الرغم من طريق الجارون ومن قناة الميدى العظيمة، وعلى الرغم من الطرق الكثيرة الصالحة للاستخدام. كانت تولوز تشدها أرض القارة، وتشدها بالقدر نفسه المدن الثلاث : ليون وبوردو ومارسيليا. وأدى هذا بتولوز وبالمناطق من حولها إلى أنها أصبحت تابعة لها، تستضىء بنورها . من هذا المنظور نفهم خريطة القمح ولا نحتاج إلى تفسير آخر . وإذا نحن أضفنا إلى عناصر جاذبية ليون: الحرير، اكتمل المثلث الذى يحدد مصير تولوز. لم يستطع القمح ولا الحرير – ولا النيلة فى القرن السادس عشر – أن تحرر تولوز من وضع التبعية الذى حكم بها عليها تاريخياً حكماً مسبقاً ظل لصيقاً بها لا تخلص منه. ويصف چورچ فريش هذه العلاقة وصفاً مميزاً عندما يتحدث عن «التجارة التابعة» أو عن «الشبكة التجارية تحت الوصاية». بل إن تجارة القمح أفلتت من أيدى التجار المحليين وانتقلت إلى القومسيونجية العاملين فى خدمة كبار بوردو أو مارسيليا (٢٦٢).

كانت فرنسا انطلاقاً من المدن التى نسميها المدن المفتاحية، وهى الموانىء والأسواق القارية الحدودية الهوامشية، تنقسم إلى قطع، إلى مناطق تابعة، إلى قطاعات تتصل عن طريق المدن بالاقتصاد الأوروبى الذى كان هو الذى يحدد الإيقاع. هذا هو المنظور الذى يتيح لنا أن نفهم منه حقيقة الحوار والتفاعل بين الأصعدة الفرنسية القابضة على زمام التجارة، والأصعدة اللصيقة بالقارة، أو قل بين الفرنسات التجارية والفرنسات القارية. وإذا لم يكن المجتمع التجارى على الرغم مما أتيح له من ميزات قد انتصر على المجتمع القارّى، فإنما يرجع هذا من ناحية إلى أن المجتمع القارى كان يتسم بكثافة لها ثقلها ولها قوتها، فلم يكن من الممكن التأثير عليه فى أعماقه إلا نادراً. أضف إلى ذلك أن فرنسا لم تكن تحتل فى النظام العالمى المركز الذى أتيح لأمستردام ثم للندن، وأنها كانت تفتقر إلى قوة المركز الأول، وهى قوة لابد منها لتحريك وتنشيط الاقتصادات المحلية التى لم تكن دائماً تسعى إلى التوسع بأىّ ثمن.

تفوق انجلترة
فى التجارة

السؤال عن انجلترة كيف أصبحت «سوقاً قومية» متماسكة سؤال هام لأنه يجرنا إلى سؤال ثان هو : كيف استطاعت السوق القومية الإنجليزية أن تفرض تفوقها فى داخل الاقتصاد الأوروبى المتسع بما أوتيت من قوة ووزن وظروف مواتية؟

هذا التفوق الذى تكون ببطء وتؤدة ظهرت بوادره منذ معاهدة أوتريخت ١٧١٣، وأصبح واضح المعالم فى عام ١٧٦٣ مع نهاية حرب السنين السبع، وأصبح شيئاً محققاً فوق الجدل غداة معاهدة فرساى ١٧٨٣– ظهرت انجلترة هناك بوجه الدولة المهزومة، وكان اعتبارها دولة مهزومة خطأ أى خطأ ، فقد كانت يقيناً ، بعد استبعاد هولندة ، قلب الاقتصاد العالمى.

كان هذا انتصاراً تحقق لانجلترة جر وراءه الانتصار الثانى إلا وهو الثورة الصناعية ولكن جذورة تتوارى فى أعماق الماضى الإنجليزى، حتى إننى أرى من المنطقى أن أفصل التفوق التجارى عن التفوق الصناعى الذى جاء بعده وهو موضوع سنتعرض له فى باب قادم من الكتاب.

كيف أصبحت انجلترة
جزيرة

بين عام ١٤٥٣ وعام ١٥٥٨، بين نهاية حرب السنين المائة، وعام استعادة كاليه على يد القائد المغوار فرانسوا دى جيز François de Guise، أصبحت انجلترة دون وعى منها جزيرة، وقد يكون التعبير غريباً يستوجب الاعتذار، ولكننى أعنى بكلمة جزيرة : مكاناً مستقلاً استقلالاً ذاتياً متميزاً عن القارة الأوروبية. كانت انجلترة حتى بداية تلك الفترة الحاسمة، وعلى الرغم من المانش وبحر الشمال وطريق دوڤر كاليه، مرتبطة عضوياً بفرنسا والأراضى الواطئة وأوروبا. كان صراع انجلترة الطويل مع فرنسا إبان حرب السنين المائة ١٣٣٧ – ١٤٥٣والحقيقة أن هذه الحرب كانت الثانية من نوعها ، فقد سبقتها حرب طويلة بين بيتين مالكين ، بين البلانتاچينيين Plantagenêts والكابيتيين Capétiens . أياً كان الأمر فهذا الصراع ينطبق عليه تماماً ما قاله فيليب دى ڤريس Philippe de Vries من أنه صراع دارت رحاه «على مستوى الأقاليم» (٢٦٣) وهو ما يعنى أن انجلترة كانت تتصرف كما لو كانت إقليماً أو مجموعة أقاليم من تلك التى يأتلف منها المكان الإنجليزى الفرنسى الذى كان فى مجموعه، أو تقريباً فى مجموعه، موضوع الصراع الدائم الذى لا ينتهى. وظلت

انجلترة طوال قرن من الزمان مشغولة، مبعثرة فى الساحة الهائلة التى جرت فيها العمليات، وكانت تلك الساحة هى فرنسا التى تخلصت من انجلترة ببطء.

وقد نجم عن هذا الصراع أن انجلترة تأخرت فى أن تكون ذاتها، فقد كانت ضالعة فى الخطأ، أعنى غارقة فى الضياع فى وسط الضخامة. وظلت انجلترة على هذه الحال إلى أن أُخرجت من فرنسا، فوجدت نفسها قد ارتدت إلى دارها. وإذا كان هنرى الثامن ١٤٩١ - ١٥٤٧ قد فشل فى محاولاته لإعادة إدخال انجلترة فى المكان الأوروبى، فقد كان هذا الفشل على الأرجح فى صالح انجلترة ومن حسن حظها مرة أخرى. ولقد حذره وزيره توماس كرومويل من التحمل بتكاليف باهظة لم يسمع بها أحد من قبل إذا هو تورط فى حرب خارج حدود البلاد . والخطبة التى ينسبونها إلى كرومويل، ويدّعون أنه ألقاها فى مجلس العموم فى عام ١٥٢٣ لها مغزاها من أكثر من ناحية[٢٦٤]. فقد قال إن الحرب ستتكلف كل النقود المتداولة فى المملكة و«لسوف ترغمنا، كما حدث من قبل، على نسكّ من الجلد عملات تكون بديلاً عن النقود. وأنا عن نفسى قد أرضى بذلك وأصبر عليه. ولكن إذا خرج الملك بنفسه إلى الحرب، وحدث لا قدّر الله، أن وقع فى أيدى العدو، فكيف السبيل إلى دفع الفدية؟ وإذا كان الفرنسيون لا يقبلون سوى الذهب ثمناً لخمورهم .... فهل سيقبلون عملات من الجلد فدية لعاهلنا؟». وعلى الرغم من هذا التحذير فقد غامر هنرى الثامن، وفشل. فيما بعد بقى حماس الملكة مارى تودورفى نطاق الكلام، ولم ينقلب إلى حرب، عندما فقدت كاليه، ووعد الفرنسيون فى معاهدة كاتو كامبريزى Cateau-Cambrésis فى عام ١٥٥٩ بردها، ثم لم يعيدوها. وإذا كانت قد غامرت لحظة بالاستيلاء على الهافر، فإن الاستيلاء لم يتجاوز اللحظة، واستعادها الفرنسيون فى عام ١٥٦٢.

منذ ذلك الحين تحددت الأدوار، وأصبح المانش وطريق كاليه وبحر الشمال خطاً فاصلاً، أو «شارعاً عائماً» واقياً. ولنستمع إلى مقالة هذا الفرنسى الحكيم الذى قال حول عام ١٧٤٠ «انجلترة جزيرة يبدو أنها خلقت للتجارة، وعلى سكانها أن يفكروا فى أنّ يدافعوا عن أنفسهم أكثر من أن يفكروا فى غزو القارة، فإنهم إذا غزوا مواضع فى أوروبا سيلقون المشقة البالغة فى الاحتفاظ بها مع بعد المسافة وخطر البحر.»[٢٦٥] هذه الحكمة لا تصدق على انجلترة وحدها بل تنطبق انطباق القاعدة على الأوربيين أيضاً فى موقفهم حيال الجزيرة البريطانية. عندما اجتاز أرثر يانج طريق كاليه فى مايو من عام ١٧٨٧ عبر عن فرحته لأن المضيق «يفصل انجلترة عن بقية العالم فصلاً تقوم عليه سعادتها»[٢٦٦]. هذه ميزة لا مراء فيها، طالما أنكرها الناكرون.

أما فى مستهل العصر الحديث فإن رد الإنجليز إلى داخل بلادهم أدى إلى زيادة اهتمامهم بشئونهم الداخلية، فارتفعت قيمة مهام العمل الداخلى التى تصدوا لها، وأكبوا

على إصلاح الزراعة، واستغلال الأراضى والغابات والبرارى والمستنقعات. وزاد تنبههم إلى اسكتلندة وحدودها الخطيرة، وأيرلندة وقربها المقلق، وويلز والهموم التى تسببها بعد أن استردت استقلالها المؤقت فى مطلع القرن الخامس عشر على أثر ثورة أوين جلينداور Owen Glendower ، وكانت منطقة ويلز قد خضعت واستتب فيها النظام ولكنها لم تندمج فى المملكة تماماً (٢٦٧). ولنذكر أخيراً أن انجلترة قد أفادت من هزيمتها الزائفة ، فعادت إلى المقاييس المتواضعة التى تبين فيما بعد أنها كانت أكثر ملاءمة لتكوين سوق قومية.

فى الوقت نفسه تضاعف عمق الانفصال عن القارة فى الأعوام من ١٥٢٩ إلى ١٥٣٣، وواكبته قطيعة مع [بابا] روما زادت من تباعد المكان الإنجليزى. وكانت دعوة الإصلاح[الدينى] ، كما قال ناميه Namier، دعوة إلى القومية ، واندفعت انجلترة فى درب الإصلاح اندفاعاً عنيفاً، وألقت بنفسها فى لجج مغامرة تعددت نتائجها، فأصبح الملك رئيس الكنيسة، كالبابا فى مملكته. وأدت مصادرة أراضى الكنيسة وبيعها إلى انتعاش الاقتصاد الإنجليزى . أما الشىء الذى أطلق الاقتصاد الإنجليزى من عقاله إطلاقاً لا يدانيه سواه فهو الانفتاح على العوالم الجديدة. كانت الجزر البريطانية قد ظلت أمداً طويلاً فى آخر الدنيا، فى آخر أوروبا، فأصبحت بعد الاكتشافات الكبرى نقطة انطلاق إلى العالم الجديد. لم تنفصل انجلترة عن الركيزة الأوروبية برضاها، رغبة منها فى انفتاح أوسع مدى على العالم، وإنما كانت تلك هى النتيجة. وكان لدى انجلترة من ذكريات الماضى حافز إضافى على الانفصال عن أوروبا ، وعلى الاستقلال الذاتى، فطالما ساورها إحساس العداء حيال أوروبا التى كانت قريبة منها قرباً مفرطاً، والتى لم تكن تستطيع أن تصرف النظر عنها وتخرجها من دائرة تفكيرها. يشهد على ذلك سوللى Sully (٢٦٨) الذى حل لندن سفيراً فوق العادة لهنرى الرابع ملك فرنسا فكتب فى عام ١٦٠٣يقول : «من المؤكد أن الإنجليز يكرهوننا كرهاً عميقاً عاماً حتى إن الإنسان ليتصور أنه جزء من السمات الفطرية التى فطر عليها هذا الشعب».

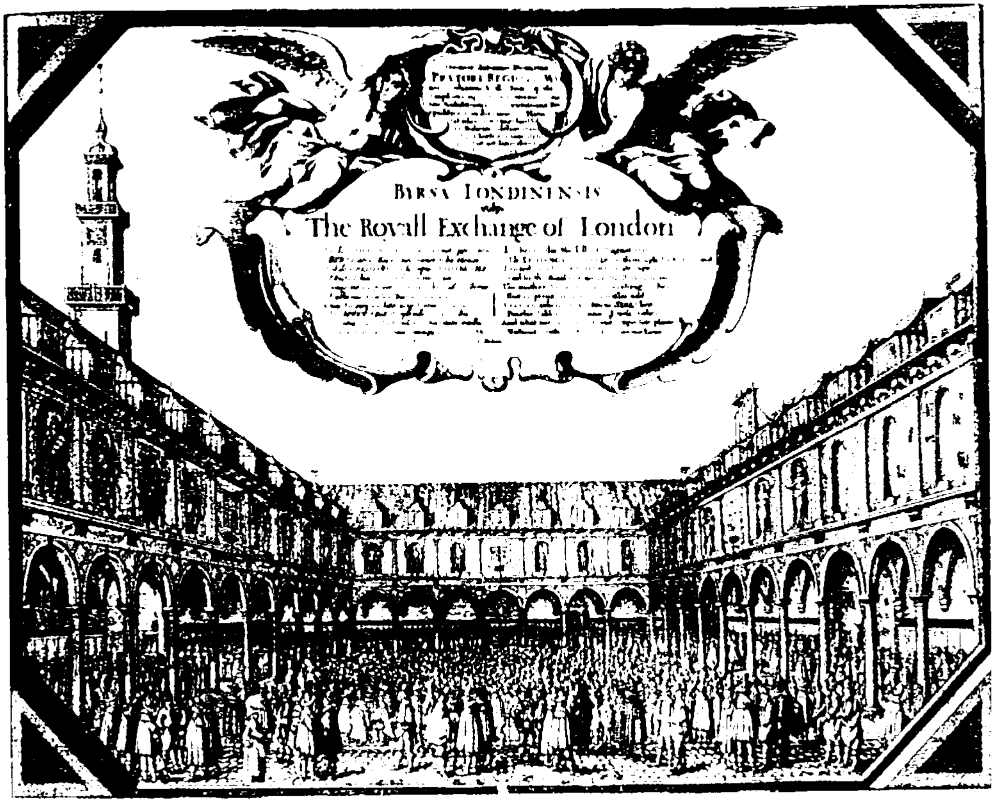
ولكن المشاعر لا تنشأ بغير أسباب، والأخطاء ، إذا كانت هناك أخطاء، يقع وزرها على الجانبين معاً دائماً. فلم تحقق انجلترة لنفسها العزلة الكاملة «الرائعة»! إنما ظلت تحس بأنها إما محاصرة أو على الأقل مهددة، تهددها أوروبا التى لم تَكُن تُكِنّ لها الود، وفرنسا الخطيرة سياسياً، وإسبانيا التى لن تلبث أن تنعم بميزات ، وأنتفرين بتجارها المهيمنين، ثم بعد أنتفرين أمستردام التى انتصرت فاستبد بها الحسد والكراهية ... هل نصل إلى حد القول إن الجزيرة البريطانية كانت تعانى من عقد نقص؟ أكبر الظن أنها كانت فعلاً، ومنطقياً، تعانى منها. ومن أبرز أسباب ذلك أن انجلترة عندما انتقلت فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر من إنتاج الصوف الخام إلى إنتاج المنسوجات

الصوفية، دخلت على نحو أشد من الماضى في داخل الدوائر التجارية الأوروبية، فاتسعت ساحة التجارة الإنجليزية، وانفتحت أمامها سبل الملاحة إلى العالم فاتصلت به واتصل بها. وكان هذا العالم الذى أنفتح أمامها يغص بالتهديدات والأخطار و«المؤامرات». كان الإنجليز المعاصرون لجريشام على سبيل المثال يعتقدون أن التجار الإيطاليين والأنتفربيين يتآمرون لكى يخفضوا سعر الجنيه الاسترلينى لصالحهم. ليشتروا المنسوجات الإنجليزية بأبخس ثمن. وواجهت انجلترة هذه التهديدات التى ساورتها كالهواجس ، والتى لم تكن دائماً من صنع الخيال، ولكنها كانت فى أغلب الأحيان أضخم من الحقيقة، بإجراءات صارمة، فأبعدت التجار ورجال المال الإيطاليين من أراضيها فى القرن السادس عشر؛ وجردت أبناء الهانزه فى عام ١٥٥٦ من امتيازاتهم ومن ملكية شتالهوف Stahlhof ؛ وفى الفترة من ١٥٦٦ إلى ١٥٦٨ قام جريشام بإنشاء البورصة الملكية كإجراء ضد أنتفرين ؛ كذلك الأمر بالنسبة للشركات التى عرفت باسم stocks companies والتى كانت إجراء ضد الإسبان والبرتغال ؛ وصدرت لائحة الملاحة فى عام ١٦٥١ ضد الهولنديين ؛ وفى مواجهة فرنسا انتهجت انجلترة سياستها الاستعمارية العنيفة فى القرن الثامن عشر. فانجلترة كانت دولة متوترة، يقظة، شرسة ، صارمة تحرص على إقامة القانون والأمن فى ديارها، بل وتلعب دور الشرطى خارج ديارها كلما قويت شكيمتها. فى عام ١٧٤٩ قال أحد الفرنسيين فى عبارة متهكمة معتدلة لا يبالغ فيها عن قصد سيء : «الإنجليز يعتبرون ادعاءاتهم حقوقاً، ويعتبرون حقوق جيرانهم اغتصابات» (٢٦٩).

الجنيه

الاسترلينى

يمكن أن نعتبر التاريخ الغريب للجنيه الإنجليزى شاهداً، إذا كنا بحاجة إلى شواهد، على أن انجلترة ليس فيها شيء يسير على النحو الذى يسير عليه فى غيرها من بلاد الدنيا. والجنيه الاسترلينى فى حقيقة أمره عملة نقدية شبيهة بالكثير من العملات الأخرى. ولكن بينما كانت العملات الأخرى لا تكف عن التقلب والتغير متأثرة بتدخل الدولة أو بالحركات الاقتصادية السيئة، كان الجنيه الاسترلينى الذى قامت الملكة إليزابث فى عام ١٥٦٠-١٥٦١ بتثبيته، مستقراً لا يتغير، واحتفظ بقيمته المستقرة حتى عام ١٩٢٠ بل حتى عام ١٩٣١ (٢٧٠). فى هذا الاستقرار شيء من الإعجاز، يلوح للإنسان لأول وهلة عصياً على الشرح. كانت قيمة الجنيه الاسترلينى مساوية لأربع أوقيات من الفضة الخالصة، أو إذا شئنا تعبيراً قديماً : مساوية لنصف قرن من الفضة (٢٧١) . وظل الجنيه الاسترلينى فى جدول العملات الأوروبية طوال ثلاثة قرون يرسم خطاً بيانياً مستقيماً لا عوج فيه. فهل كان الجنيه



بورصة لندن فى عام ١٦٤٤، رسم بالحفر من أعمال و. هولارW. Hollar (متحف الرسومات، المكتبة القومية باريس).

الاسترلينى خارج التاريخ، أو بلا تاريخ، مثل الشعوب السعيدة؟ لا، لم يكن الأمر يقيناً على هذا النحو، لأن المسار بدأ في عصر الملكة إليزابث فى ظروف صعبة معقدة مضطربة، ولنذكر أن الجنيه الاسترلينى احتفظ باستقراره من خلال سلسلة كاملة من الأزمات كان يمكنها أن تقلب أوضاعه رأساً على عقب، أزمات ١٦٢١ و١٦٩٥ و١٧٧٤ بل و١٧٩٧. هذه المراحل درست بتفصيلاتها، وعرفت تماماً، وفسرت تفسيرات ذكية. ولكن المشكلة الحقيقية، المشكلة المستحيلة هى أن نفهم هذه المراحل فى مجموعها، أن نفهم هذه الأحداث وهذه السلسلة من النجاح فى مجموعها، أن نفهم هذا التاريخ الذى يشق طريقه مستقيمة لا يحيد عنها، والذى نفهم مراحله الواحدة بعد الأخرى متفرقة ولا نفهم الروابط التى تربطها معاً إلا فى حدود ضيقة. هذه مشكلة مزعجة، تلوح لنا كالرواية اللامعقولة التى نطالعها فصلاً بعدد فصل، فلا تكشف لنا سرها، ونحن على يقين من أن هناك سراً، وأنه يحتمل التفسير.

ولا حاجة بنا إلى أن نبين مدى أهمية المشكلة، فقد كان تثبيت الجنيه الاسترلينى عنصراً جوهرياً قامت عليه العظمة الإنجليزية. فلولا ثبات الوحدة القياسية النقدية، لما كان هناك ائتمان ميسور، ولما كان هناك اطمئنان لدى من يريد أن يقدم ماله قرضاً إلى الأمير، ولما كانت هناك عقود تحظى بالثقة. وإذا لم يكن هناك ائتمان، لا تكون هناك عظمة، ولا يكون هناك تفوق مالى. ولنذكر أن الأسواق الموسمية الكبيرة فى ليون، وبيزانسون وبياتشنتسا، فى حرصها على معاملاتها أنشأت عملاتها الوهمية المستقرة وهى جنيه الشمس أو إيكو الشمس écu au soleil وجنيه المارك أو إيكو المارك écu de marc . كذلك بنك ريالتو الذى تأسس فى عام ١٥٨٥، وبنك أمستردام الذى فتح أبوابه فى عام ١٦٠٩ أصدر كل منهما عملة بنكية يجرى تداولها علاوة على النقود المتداولة التى تتعرض للتغيير، هذه العملة البنكية، وحساب الفرق بين العملة البنكية والعملات المتداولة، كإجراء أمان وضمان. أما بنك انجلترة الذى تأسس فى سنة ١٦٩٤ فلم يكن بحاجة إلى مثل هذا الإجراء، فقد كانت عملته العادية، الجنيه الاسترلينى، تحقق هذا الضمان بقيمتها الثابتة. كل هذه أمور مفهومة، لا تحتمل النقاش، ولكن المهم هو استخراج النتائج. وقد أغرى الموضوع چان جابرييل توما Jean-Gabiel Thomas وهو من رجال الأعمال فنزل مجال التاريخ ونشر كتاباً فى عام١٩٧٧ (٢٧٢) اعتمد فيه فى تفسيره على الحكمة الإنجليزية، وعزا فشل مشروع لو Law إلى سبب هام لم يحفل به الناس عادة، وهو خفض قيمة الجنيه التورى الفرنسى مراراً وبأساليب فجة مما أدى إلى تعويق عمليات الائتمان العادية وتقويض أعمدة الثقة وذبح الدجاجة التى تبض ذهباً.

ونعود إلى الجنيه الاسترلينى فنقول إن علينا أن نتحاشى التعلق بإمكانية التفسير الواحد، وأن نبحث عن طائفة أو سلسلة متتالية من التفسيرات يمسك بعضها بعضاً، بدلاً من البحث عن نظرية شاملة واحدة نظن أنها كانت الأساس الذى قامت عليه سياسة واضحة السمات، فلم يكن لمثل هذه النظرية وجود، وإنما كانت هناك حلول براجماطية بنات اللحظة أُخذ بها لتسوية المشكلات عند ظهورها، ثم تبين بمرور الوقت أنها كانت دائماً تطابق الحكمة الرفيعة وتعبر عن اتساق وانتظام.

فى عام ١٥٦٠ - ١٥٦١ قررت الملكة إليزابث ومستشاروها، وعلى رأسهم توماس جريشام العظيم، أن يعالجوا الاضطرابات الهائلة التى نجمت عن الخفض الضخم لقيمة العملة (٢٧٣) فى أعقاب التضخم العنيف إبان السنوات ١٥٤٣ - ١٥٥١. فى تلك السنوات الصعبة انخفضت نسبة الفضة الخالصة فى العملات الفضية وهى الشلن والبنس انخفاضاً تجاوز الحدود. كانت نسبة الفضة الخالصة فى البداية ١١ أوقية و٢ بنس (٢٧٤) من الفضة فى كل ١٢ أوقية سبيكة، أى أن نسبة الفضة كانت ٣٧ على ٤٠، فانخفضت إلى ١٠ فى عام ١٥٤٣، ومازال الخفض يتتابع حتى أصبحت نسبة الفضة ٣ من ١٢ فى عام ١٥٥١، أى

كان الربع فضة والثلاثة أرباع سبيكة. وتمثل الإصلاح الذى قررته إليزابث فى العودة إلى العيار الأول وهو أن تكون نسبة الفضة الخالصة ٣٧ على ٤٠. كان هذا الإصلاح ضرورة ملحة، لأن العملات المتداولة كانت قد اضطربت أحوالها أشد الاضطراب، فقد اختلفت الأوزان، واختلفت نسب الفضة، ولكنها كانت تمثل نفس القيمة، وكأنها أصبحت من قبيل العملات الورقية أو أصبحت مناظراً معدنياً لها. وكانت الأسعار قد تضاعفت ضعفين وثلاثة أضعاف فى بضعة سنوات، وهبطت أسعار السندات الإنجليزية فى بورصة أنتفرين . هكذا توالت الكوارث كارثة بعد كارثة ، عانت منها انجلترة التى كانت مصدرة هامة للأقمشة الصوفية، وكانت أشبه شيء بالسفينة التجارية التى ربطت مراسيها فى أوروبا. كانت كل حياتها الاقتصادية رهناً بالحبال التى تمسك هذه المراسى، وبخاصة الأسعار فى بورصة أنتفرين التى كانت هى الآمرة الناهية. كان سعر التحويل هناك أشبه شيء بالمحرك، بالزمام الذى يحكم علاقات انجلترة بالخارج. ولكن الإنجليز - ومنهم على سبيل المثال رجل اقتصاد متّقد الذهن مثل توماس جريشام - كانوا يعتقدون أن الإيطاليين فى بورصة لندن وبورصة أنتفرين يتلاعبون بأسعار التحويل على هواهم، وأنهم بتلاعبهم هذا يستولون لصالحهم على ثمرة جهد الإنجليز. وهذا الاعتقاد القائم على نظرة تتجاهل العلاقات بين أسعار التحويل وبين الميزان التجارى، فيه جزء من الحقيقة وجزء من الوهم. أما الوهم فمرجعه إلى أن التحويل ليس حواراً بين بورصتين ، فى حالتنا هذه بورصة لندن وبورصة أنتفرين، وإنما هو تفاعل تشارك فيه كل البورصات الأوروبية. فالتحويل عملية دوارة ، هذه هى الحقيقة التى عرفتها الخبرة الإيطالية منذ وقت طويل. لم يكن المتعامل فى التحويلات هو الذى يسيطرعلى عمليات التحويل، ولكنه يستطيع أن يفيد منها، وأن يضارب عليها، إذا كانت لديه القدرة المالية وكان على علم بكيفية المضاربة. وقد توفرت للإيطاليين القدرة المالية والمعرفة بأساليب المضاربة. ومن هنا فلم يخطيء جريشام عندما خاف منهم.

أياً كان الأمر فإن حكومة لندن عندما ثبتت على درجة عالية عيار الجنيه الاسترلينى أعادت سك كل النقود الفضية المتداولة، وكانت تأمل فى تحقيق أمرين ، أولاً: تحسين سعر التحويل فى بورصة لندن ثانياً: خفض الأسعار فى داخل البلاد. ولم يتحقق إلا الأمر الأول (٢٧٥). أما الشعب الإنجليزى الذى دفع ثمن العملية الغالية، فقد اشترت الحكومة الإنجليزية منه العملات التى تقرر إعادة سكها بثمن بخس تحت السعر الرسمى بكثير، فلم ينل مكافأته التى تصورها فى صورة انخفاض الأسعار (٢٧٦).

لم يحقق الإصلاح الذى نفذته إليزابث نتائجه المأمولة منذ البداية ؛ فقد كان الإصلاح صعباً ثقيلاً. كانت كمية العملات السليمة التى أعيد سكها من العملات القديمة غير كافية للوفاء بمتطلبات التداول العادى، وشكل ذلك النقص عبئاً على الناس. وليس من شك فى أن الوارد من الفضة الأمريكية جاء فى حينه فأنقذ الموقف. وكانت هذه الفضة قد بدأت فى

عام ١٥٦٠ تنتشر فى ربوع أوروبا قاطبة [٢٧٧]. هذه الواردات من فضة العالم الجديد هى التى تفسر أيضا نجاح سياسة تثبيت قيمة الجنيه التورى فى عام ١٥٥٧، وكان الجنيه التورى هو العملة الحسابية الفرنسية التى كانت مربوطة بالذهب: وقد أعلن فى ذلك الوقت أن الإيكو الذهبى يساوى ثلاثة جنيعات تورية، وأن المحاسبات التجارية ينبغى أن تتم بالإيكو. والحقيقة أن تجار ليون، الأجانب والوطنيين، هم الذين فرضوا على هنرى الثالث هذا التثبيت الذى كان فى صالح أعمالهم. ولا ينبغى أن نبالغ فننسب الفضل فى ذلك إلى هنرى الثالث. ولقد رأينا فى حالة فرنسا وفى حالة انجلترة أن تثبيت العملة تحقق بفضل مناجم إسبانيا الجديدة [= المكسيك] وبيرو. ولكن هناك ملحوظة جديرة بالاهتمام، وهى أن ما تعطيه حركة اقتصادية، قد تأخذه حركة اقتصادية أخرى، ففى عام ١٦٠١ انقطعت أسباب تثبيت العملية الفرنسية، وانفصل الجنيه التورى عن الذهب. أما فى انجلترة فقد حدث العكس، واستمرت المنظومة التى أرست إليزابث قواعدها، فهل يرجع السبب فى ذلك إلى التوسع التجارى الذى شهدته الجزيرة، إلى حركة اقتصادية مواتية كانت فى صالح أوروبا الشمالية وحدها؟ هذا رأى فيه مبالغة بطبيعة الحال. ولكن ألم تكن انجلترة مشتغلة بالعالم على النحو الذى ارتأته، مع بقائها محتمية فى جزيرتها، آخذة نفسها بالترقب والاحتراس؟ أما فرنسا فكانت على العكس من انجلترة منفتحة على أوروبا، وكان ذلك يعنى أن فرنسا كانت ملتقى كل العملات فى دورانها، وكانت تخضع لذبذبات أسعار المعادن الثمينة فى «السوق»، وكانت هذه الذبذبات تقلب كل تقديرات أسعار العملات حتى على أبواب دُور السكّة.

فى عام ١٦٢١ [٢٧٨] تعرض استقرار الجنيه الاسترلينى لأزمة من جديد، ولكنها لم تطل ومرت بسلام. كان تجار المنسوجات الصوفية الإنجليز قد عانوا من كساد التوزيع فطالبوا بتخفيض سعر الاسترلينى بهدف تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة فى الخارج، وربما كان توماس مون Thomas Mun هو الذى أنقذ استقرار الاسترلينى معتمداً على وقوف الرأى العام الإنجليزى إلى جانبه، وكان الرأى العام الإنجليزى منذ محنة انخفاض سعر الاسترلينى الكبرى شديد التعصب ضد تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى. أياً كان الجواب عن هذا السؤال فلا مجال للشك فى ذكاء توماس مون الذى يعتبر أول من أدرك فى انجلترة العلاقة البديهية بين سعر التحويل وبين الميزان التجارى، وكان قد جمع من عمَله فى إدارة شركة الهند الشرقية خبرة تجارية واسعة. ولكن مهما كان الرجل من الألمعية وحدّة الذكاء فليس من الممكن أن يكون رجلٌ واحد مسئولاً عن تسيير عملية نقدية تقوم على مقومات الاقتصاد الانجليزى كله، بل وعلى مقومات الحركة الاقتصادية الأوروبية نفسها؟ أو ربما لم تكن حجج توماس مون لتستطيع أن تمكن لنفسها، وأن تظهر على غيرها لو لم ينعقد الاتفاق فى عام ١٦٣٠ بين انجلترة وإسبانيا – التى

دخلت الحرب مرة أخرى منذ عام ١٦٢١ ضد الأقاليم المتحدة - وكان هذا الاتفاق حلفاً عجيباً بلا شك لم يحفل به المؤرخون عادة، والاستثناء يؤكد القاعدة [٢٧٩]. كانت الفضة التى تحملها السفن الإنجليزية تنزل إلى انجلترة حيث تسك فى برج لندن، ثم يعاد تصديرها - ولكن ليس كلها بطبيعة الحال - إلى الأراضى الواطئة. كانت هذه العملية مربحة إلى أبعد الحدود ، إلا أن تيار الفضة العظيم توقف فى عام ١٦٤٢ أو ١٦٤٨ على الأقل فى صورته هذه . ولكن لأسباب لا نعلمها بقى الجنيه الإنجليزى على ثباته على الرغم من الاضطرابات العنيفة التى اتصلت حلقاتها إبان الحرب الأهلية. بقى الجنيه الاسترلينى مستقراً فى هذه الظروف التى تبدو صعبة، خارجة على المألوف.

والذى حدث طوال هذا النصف الثانى الصعب من القرن السابع عشر أن تداول النقد فى انجلترة لم يكن يقوم إلا على عملات قديمة جداً، مستهلكة، "ناعمة" وماسحة، خفف الزمن ما فيها من الفضة وربما أتى عل نصف وزنها. ولقد تهكم المتهكمون، وكتب أصحاب الأقام اللاذعة فى كتيباتهم ما كتبوا، ولكن القلوب ظلت مطمئنة لم يداخلها قلق حقيقى. حتى إن الفارق بين هذه العملة الفضية وبين العملة التقديرية كان ضئيلاً ؛ بل إن الجنيه الذهبى أصبح يساوى ٢٢ شلناً بدلاً من ٢٠. لم تكن الأحوال فى السوق بالغة السوء، فقد زاد تداول صكوك الجواهرجية ، وكانت أشبة شىء بنقود البنكنوت الورقية ولكن على مستوى الإصدار الخاص؛ كما ثبتت قيمة العملات الحسابية وهى نقود خفيفة من الفضة ما لبثت أن اعتبرت بمثابة عملات حقيقية تداولها الناس مطمئنين مثل العملات النحاسية الكثيرة التى انتشرت فى بلاد أوروبا الأخرى. وقبل الناس هذه الأوضاع وتكيفوا معها.

وظلت الحال على هذا المنوال حتى عام ١٦٩٤، حيث هبت أزمة ثقة عارمة هزت أركان هذا السكون المطمئن وهذه السماحة المثيرة للإعجاب [٢٨٠]. فقد ساءت المحاصيل سنة بعد سنة مسببة كارثة من الكوارث المميزة فى العهد القديم، وانتقلت آثار هذه الأزمة من الزراعة إلى «الصناعة». يضاف إلى ذلك أن انجلترة كانت منذ عام ١٦٨٩ فى حرب مع فرنسا كلفت الحكومة الإنجليزية نفقات باهظة أى اضطرتها إلى تصدير عملاتها السائلة إلى الخارج. وهكذا خرجت أفضل العملات الفضية والذهبية من المملكة. وأدى مناخ الأزمة وندرة العملات، فى لندن أكثر من الأقاليم ، إلى هروب العملات الجيدة هروباً مستمراً فى مواجهة العملة الرديئة، كما أدى إلى قيام الناس باكتناز الذهب والفضة. وارتفعت قيمة الجنيه الذهب [٢٨١] ففاقت الأرقام القياسية كلها : من ٢٢ شلن إلى ٣٠ شلن فى يونية ١٦٩٥ (أى ٥٠٪ فوق السعر الرسمى وهو ٢٠ شلناً). وارتفعت أيضاً أسعار الذهب والفضة من حيث هما معدنان ، وتدهور سعر الاسترلينى فى بورصة أمستردام تدهوراً يلخص وحده الموقف الذى صحبه انتشار كتيبات التهكم اللاذع انتشاراً مضاعفاً، وما لبث الموقف أن تحول إلى ما يشبه الجنون . فانخفضت قيمة العملات والإوراق المالية ، سواء

أوراق الجواهرجية أو أوراق بنكنوت بنك انجلترة الذى تأسس فى عام ١٦٩٤. كان انخفاض سعر العملات هائلاً ، وكان من يحتاج إلى مال سائل يضطر إلى دفع عملات بدأت بـ ١٢٪ ثم وصلت إلى ١٩٪ ، وربما إلى ٤٠٪. كذلك القروض – إذا أمكن الحصول عليها – كانت بفوائد باهظة، وصعب تداول الكمبيالات ، ثم أصبح شيئاً مستحيلاً. وتغلغلت الأزمة فى كل جنبات الحياة، ولنستمع إلى شهادة هذا الشاهد : «هناك فى شارع واحد فى لندن اسمه لونج لين Long Lane ستة وعشرون بيتاً معروضة للإيجار [...] بل إن هناك فى حى تشيبساید Cheapside حالية ثلاثة عشر بيتاً ومحلاً مقفولة معروضة للإيجار، وهذا شىء خارق للمألوف، فلم يحدث قط من قبل أن خلا رُبع هذا العدد وظل ينتظر المستأجرين فى حى تشيپسايد بالذات [...] ما من إنسان هنا يذكر أن هذا حدث من قبل» (٢٨٢). وفى عام ١٦٩٦ كان «الاضطراب كبيراً نتيجة لعدم وجود عملات حتى إن عدداً من السادة المرموقين تركوا لندن لأنهم ، على الرغم من ثرائهم وما كان لهم من دخل من أملاكهم بين ستة وسبعة آلاف استرلينى، لم يكونوا يستطيعون الحصول على نقود من الأقاليم» (٢٨٣).

ومن البديهى أن مؤلفى الكتيبات الساخرة كانوا يجدون متعة أى متعة فى الدخول فى مناقشات طويلة لا تنتهى حول الأسباب الحقيقية التى أدت إلى هذا الموقف المتأزم وحول أساليب معالجته. وذهب المجادلون مذاهب شتى، ولكنهم اتفقوا على أمر واحد وهو أنه : لابد من إصلاح نظام تداول العملة وإعادة سك النقود الفضية. ولكن هل كان المطلوب فى النقود الجديدة أن تسك بنفس العيار الذى أخذت به إليزابث؟ أم هل ينبغى أن تخفض القيمة سلفاً؟

وكان هناك سؤال آخر أثار القلق: من الذى يدفع التكاليف الباهظة التى ستتكلفها هذه العملية، التى ستكون هائلة إذا تمت تبعاً لعيار إليزابث، وأقل ضخامة إذا خفض العيار. وإذا كان وزير الخزانة وليم لاوندس William Loundes (٢٨٤) قد وقف إلى جانب تخفيض العيار بنسبة ٢٠٪ فقد كانت له أسبابه، من بينها الدفاع عن مالية الدولة. أما أشهر معارضيه فكان جون لوك John Locke – وكان طبيباً وفيلسوفاً وعالم اقتصاد – الذى تصدى لعواصف عارمة، وظل متشبثاً فى صلابة بأن الاسترلينى لابد أن يبقى «وحدة أساسية ثابتة لا تتغير» (٢٨٥). ولعله أخذ بسياسة متوازنة سديدة عندما دافع عن حقوق الملاك، واحترام العقود، وحرمة رؤوس الأموال المقرضة للدولة، أى دافع باختصار عن المجتمع الضيق الذى انعقد له لواء الهيمنة. ورجحت كفة رأى جون لوك. فلماذا ظهر رأيه على رأى وزير الخزانة؟

لابد من أن نذكر فى هذا المقام الملك وليم دورانچ الذى [جاء من هولنده و] تربع فى عام ١٦٨٨ على عرش انجلترة فى وقت واجهت فيه حكومته مشكلات عسيرة، فقررت أن تتبع

سياسة استدانة طويلة الأجل، كانت غريبة بالنسبة إلى انجلترة، فأثارت المخاوف وتعرضت لنقد غالبية الإنجليز. كان الملك وليم دورانج هولندى الأصل، وكان من بين الدائنة الذين أقرضوا انجلترة عدد من رجال المال الأمستردامبين شرعوا يستثمرون أموالهم فى الأسهم والسندات العامة فى انجلترة. كانت الدولة قد وجدت نفسها فى انجلترة إذن مضطرة إلى الحصول على قرض طويل الأجل لتواجه الموقف ، ولم يرفع المجادلون أصواتهم فى المجادلة فيه، وانتهجت الدولة سياسة قليلة الشعبية، هى سياسة القروض الطويلة الأجل حتى لا تعرض البنك الجديد للمشكلات، وكان هذا البنك قد قدم كل الودائع التى جمعها لتوه قرضاً إلى الدولة. لعل هذا هو أحسن تفسير للقرار الذى اتخذته الحكومة برفض تخفيض عيار الاسترلينى، وباتباع الحل الصعب الذى اقترحه جون لوك والذى وافق عليه العموم واللوردات بسرعة شديدة فى يناير من عام ١٦٩٦. وقبلت الدولة تحمل أعباء عملية إعادة السك، وكانت باهظة بلغت سبعة ملايين جنيه، وزاد من ثقلها على الدولة أنها كانت آنذاك تحمل على كاهلها أعباء الحرب . وتحقق الهدف وتوالت مؤشرات استعادة الثقة، وسجل الجنيه ارتفاعاً فى أمستردام، وانحسر الغلاء فى انجلترة، وسرعان ما تضاعفت رؤوس الأموال الإنجليزية فى أسواق لندن وأمستردام.

وما كادت هذه المشكلة تحل حتى ظهرت معالم توترات أخرى كانت هى التى دفعت فيما بعد إلى الأخذ بالعيار الذهبى، وهو تحول تم ببطء على المستوى الرسمى، وكان الواقع هو الذى فرضه وتشبث به فى عناد، ولم يأت وليد تفكير محدد [٢٨٦]. وصمدت الفضة طويلاً، ودافع عنها مدافعون من أمثال جون لوك الذى كان يؤمن إيماناً قاطعاً بأن العيار الفضى هو الأكثر يسراً، والأكثر ملاءمة للحياة التجارية. وهو القائل: « دع الذهب، شأنه شأن الوسائل الأخرى يحدد نسبته إلى الفضة» [٢٨٧]. ولكن لم يكن هذا هو ما حدث بالضبط، لأن قيمة الجنيه الذهب كانت تحدد بقرار من الملك، فحددت السلطة قيمة الجنيه الذهب بـ ٢٢ شلن فضة؛ وكانت هذه القيمة هى ثمنه «الحر»، فى السوق، ولكن قبل الأزمة. ومعنى هذا القرار أن الجنيه الذهب كانت يساوى ٢٢ شلناً من النقود الجيدة، أى أن النسبة بين قيمة الذهب والفضة أصبحت ١٥,٩:١ وهو ما يعنى رفع قيمة الجنيه لأن النسبة فى هولندة كانت ١٥:١. وكانت نتيجة هذا القرار أن الذهب انساب إلى انجلترة سعياً وراء الربح، وخرجت العملات الفضية من انجلترة فى المقابل. وتدخل جون لوك مرة أخرى فحدد مقابل الجنيه الذهب بـ ٢١ شلن و٦ بنسات فى عام ١٦٩٨ ليوقف تيار ورود الذهب وخروج الفضة، ولكن نسبة الخفض لم تكن كافية لتحقيق الهدف. وظلت الحال على هذا المنوال إلى أن حدث تخفيض آخر فى عام ١٧١٧ ، إلى ٢١ شلناً فى هذه المرة، وكان صاحب الرأى فى هذه المرة هو نيوتن رئيس دار السكة. وظلت نسبة الذهب إلى الفضة ١٥,٢١:١ تعنى تقييماً أعلى للذهب، وتشبثت انجلترة بها ، فاجتذبت الذهب وصدرت الفضة.

واستمر هذا الوضع طوال القرن الثامن عشر، وكان يعنى فى الواقع التحول إلى نظام الذهب، ولكن الإعلان الرسمى لم يصدر إلا فى عام ١٨١٦ محدداً العيار الذهب étalon - or فأصبح الاسترلينى مساوياً للسوفران وهى قطعة من الذهب الحقيقى تزن ٧,٩٨٨ جم بعيار ١١ على ١٢.

ويمكن القول إن الذهب ظهر على الفضة كأداة لتنظيم العملة منذ عام ١٧٧٤. وكانت العملات الذهبية المستهلكة تسحب من التداول ويعاد سكها على الوزن الصحيح. ولم تكن العملات الفضية تعامل نفس هذه المعاملة المكلفة، فلم تكن العملات الفضية المستهلكة تجمع ليعاد سكها، ولم تكن العملات الفضية لتستخدم فى تسديد الحسابات التى تزيد على ٢٥ جنيهاً. هكذا بدأ الجنيه الاسترلينى يرتبط بالذهب فى الواقع أولاً ثم بالقانون بعد ذلك، وبدأ اتفاقاً جديداً مع الاستقرار.

كل هذه التفصيلات معروفة. ولكن ما هى أسبابها؟ كان رفع قيمة الذهب فوق الحد، وهو أساس هذه الظاهرة، يتم بقرارات من الحكومة، ولا شىء غير ذلك. فما هى السياسة التى تطلبت رفع قيمة الذهب؟ وما هى الضرورة الاقتصادية التى دفعت إلى ذلك؟ كان رفع قيمة الذهب يعنى إحداث حركات فى الاتجاه العكسى فى مجال الفضة. وأنا شخصياً كنت دائماً أفكر فى إطار النظام النقدى فى أن العملة التى ترفع قيمتها تصبح نوعاً من العملة «الرديئة» لها القدرة على طرد العملة الجيدة، وكأننى وسعت القانون المنسوب كذباً إلى جريشام (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة) وبسطت الشرح أكثر مما ينبغى. وعلينا أن نتصور انجلترة التى كانت تجتذب إليها الذهب والتى كانت فى الوقت نفسه تدفع -بما لديها من فضة فى اتجاه الأراضى الواطئة والبلطيق وروسيا والبحر المتوسط والمحيط الهندى والصين التى تعتبر الفضة فيها عصب التجارة الذى لا تقوم لها قائمة بدونه. هذا الذى فعلته انجلترة كانت البندقية تفعله أيضاً، فكانت تسهل انتقال الفضة إلى الشرق لأنها كانت عصب التجارة هناك. فلم يكن من الممكن ألا تندفع انجلترة فى نفس الطريق وقد انتصرت على البرتغال فى أعقاب معاهدة اللورد مثوين Methuen فى عام ١٧٠٣ واتصلت الأسباب بينها وبين ذهب البرازيل. ألم يكن هذا هو السبب الذى جعلها تختار الذهب وتفضله على الفضة حتى دون أن تعمد إلى ذلك عمداً؟ أما كانت هكذا تلبس الحذاء الأسطورى الذى يتيح لصاحبه أن يقطع سبعة فراسخ فى الخطوة الواحدة؟

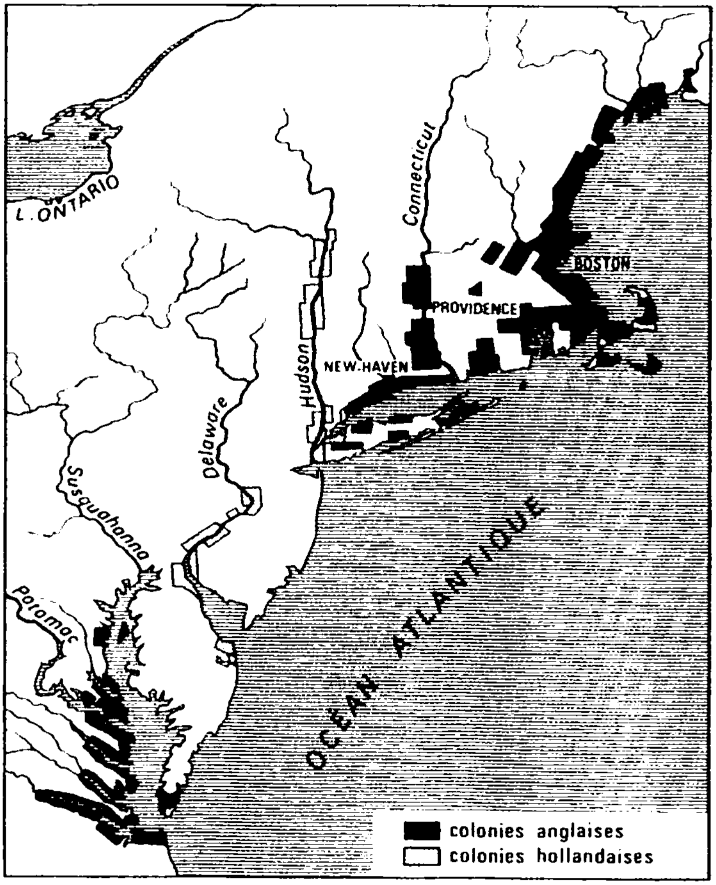
ولم يكن من قبيل المصادفة، على ما يبدو، أن تتجه انجلترة إلى المرحلة المنطقية التالية وهى مرحلة الورق فى اللحظة التى انقلب فيها ميزانها التجارى مع البرتغال انقلاباً قطع عنها تيار الذهب البرازيلى أو أضعفه. والحقيقة أن انجلترة وقد وصلت إلى مركز العالم قلت حاجتها إلى المعادن الثمينة، شأنها فى ذلك شأن هولندة فى عصرها العظيم ؛ كان يكفيها، لتضاعف ما أتيح لها من إمكانات، أن تحصل على قرض سهل، وهو ما كان يتحقق على

نحو يوشك أن يكون أوتوماتيكياً. من هذا القبيل ما حدث في عام ١٧٧٤، عشية الحرب الأمريكية، عندما رأت انجلترة عملاتها الذهبية والفضية تنساب إلى خارج حدودها، فلم تحرك ساكناً. لم يسبب لها هذا الوضع الشاذ ضيقاً، فقد كانت تشغل المستويات العليا من دورة العملة بأوراق بنكنوت صادرة من بنك انجلترة والبنوك الخاصة؛ وكأنما كان الذهب والفضة قد أصبحا - بشيء من المبالغة - قوتين ثانويتين. اتخذ «الورق» إذن هذه الأهمية الحاسمة، ولقد استخدم الفرنسيون كلمة الورق papier اختصاراً لورق البنكنوت منذ وقت طويل، وأشار إزاك دى پينتو Isaac de Pinto إلى ما يسببه له هذا الاختصار من حيرة [٢٨٨]. وإذا كان الإنجليز قد بلغوا بالورق هذا المبلغ، فإنما يرجع السبب في ذلك إلى أن انجلترة كانت قد خلعت أمستردام عن عرشها، وأصبحت هي مركز تجارة العالم، وأصبح العالم - إذا صحت هذه العبارة - يسوى حساباته عندها. كانت الأسواق الموسمية فيما مضى مركز التقاء التجارة، وكانت لديها حلول مشابهة للورق، حيث كان الائتمان يفوق النقود السائلة. وهذه هي انجلترة تتلقف الحلول القديمة فتضفي عليها أبعاداً جديدة، وارتفعت تلال الورق لديها كما ارتفعت تلال من الورق من قبل في أسواق بيزانسون، وفي بورصة أمستردام مع الفارق.

وتتابعت المراحل التى لم يكن من اجتيازها بدٌ. في عام ١٧٩٧ تزايدت الصعاب الاقتصادية: فقد تطلبت الحرب تصدير المزيد من العملات إلى أوروبا لتهييجها على فرنسا. كان پيت رجلاً شديد الثقة في ذاته ولكن الظروف التى أحاطت به جعلته يأخذ نفسه بالحذر والحيطة [٢٨٩] ويتقدم إلى البرلمان يستصدر قراراً مؤقتاً بحظر تحويل أوراق بنكنوت بنك انجلترة إلى مقابلها من الذهب. وهنا بدأت معجزة أخيرة، فقد كان قرار الحظر يحدد تداول البنكنوت المحظور تحويله إلى ذهب بستة أسابيع، فإذا بالبنكنوت يظل متداولاً على هذا النحو لمدة أربع وعشرين سنة دون أن يحدث انهيار. هكذا ظلت أوراق البنكنوت متداولة لا تقل قيمتها في البورصة عن العملات المعدنية، وبقيت بل غطاء يضمنها حتى عام ١٨٠٩ - ١٨١٠ على الأقل. ظلت انجلترة لمدة ربع قرن، من عام ١٧٩٧ حتى عام ١٨٢١، سابقة لزمانها تعيش في كنف النظام النقدى الذى نعرفه اليوم. ويشهد فرنسى أقام في انجلترة طوال حروب نابليون أنه لم ير بعينه طوال تلك السنوات جنيهاً ذهبياً واحداً، حيث كان البنكنوت الورق هو العملة المتداولة [٢٩٠]. هكذا اجتازت انجلترة بسلام أزمة كانت في حقيقتها أزمة عسيرة نكراء.

هذا النجاح العظيم استند على موقف الجمهور الإنجليزى وما تمسك به من وطنية وثقة لا تتزعزع في نظام نقدى حقق لنفسه الثبات والاستقرار منذ زمن بعيد. وكانت هذه الثقة تستند أيضاً على الأمان واليقين اللذين ينبعان من الثروة. لم يكن ضمان النقود الورقية يتمثل في ذهب أو فضة، بل في إنتاج ضخم كانت الجزر البريطانية النشيطة تنتجه. هكذا

وعلى رأس هذه العوائق طبيعة الأرض الوحشية التى «تعض وتخنق وتدفن فى الرمل وتسمم وتسبب الإحباط»[8]؛ كذلك هناك العوائق المتمثلة فى ضخامة المكان ضخامة لاإنسانية. ولنستمع إلى قول هذا الفرنسى الذى عبر عن هذا المعنى وهو يمن على الإسبان لما نالوه من أراض شاسعة فى أمريكا: «الإسبان لديهم فى [فى أمريكا] ممالك تزيد مساحتها عن أوروبا كلها»[9]. هذه حقيقة. ولكن هذه السعة الهائلة عرقلت الغزو، فأمضى الغزاة ثلاثين سنة كاملة ليظهروا على حضارات الهنود الحمر الهشة فى أمريكا؛ فلم يفسح لهم هذا الانتصار الطريق إلا إلى ثلاثة ملايين من الكيلومترات المربعة لم تدن لهم لحكمهم بالطاعة إلا فى صورة واهية. ونحن نعرف أن الغزاة، بعد مرور قرن ونصف قرن من الزمان، أى حول عام ١٦٨٠، عندما كان التوسع الإسبانى والأوروبى على قدم وساق، لم يكونوا قد وضعوا أيديهم إلا على نصف المساحة الكلية، أى على نحو ٧ ملايين من الكيلومترات المربعة من ١٤ أو ١٥ مليوناً[10]. فقد ظلت المهمة، بعد إخضاع القطاعات الكبيرة من حضارات الهنود الحمر، تتمثل فى الكفاح ضد مكان خال وسكان ما زالوا فى العصر الحجرى ولم يكن من بين الغزاة من استطاع أن يعتمد عليهم. أما مغامرات البولستاس Paulistas الشهيرة التى بدأت فى القرن السادس عشر وتخللت أمريكا الجنوبية الشاسعة، جرياً وراء الذهب والأحجار الكريمة والعبيد فلم تكن غزواً ولا استعماراً: ولم تترك من خلفها من أثر إلا ما يشبه خط الزَّبَد الذى ترسمه السفينة على الماء فى أعالى البحار. وليسأل من يشاء الإسبان ماذا اكتشفوا عندما وصلوا إلى جنوب شيلى حول منتصف القرن السادس عشر؟ اكتشفوا الفراغ الذى يوشك أن يكون فراغاً مطلقاً. «من ناحية أتاكاما Atacama قرب الساحل الذى خلا من البشر ترى أرضاً من ورائها أرض، لا إنسان فيها ولا طائر ولا حيوان ولا شجرة ولا ورقة.»[11] كانت تلك هى كلمات أغنية إرثيليا Ercilla ! والحدود، ما الحدود ! حدود لا نعرف لها من وصف إلا إنها مكان خال مطلوب إخضاعه لوجود البشر، حدودٌ تطالعنا فى الأفق على مدى التاريخ الأمريكى، سواء فى بيرو أو جنوب شيلى ، أو فى سهول فنزويلا المعروفة بالاسم الإسبانى إليانوس Llanos، أو فى الأراضى الكندية الشاسعة التى لاترى العين فيها رسماً أو فى الربوع الغربية النائية من الولايات المتحدة أو فى جنبات الأرجنتين الهائلة فى القرن التاسع عشر، أو حتى القرن العشرين فى أعماق غرب الدولة البرازيلية فى ساو پاولو[12]. والمكان يعنى: طول مرهق فى المواصلات، وسير مهلك مسافات لا تنتهى. أما كان الناس فى داخل إسبانيا الجديدة، المكسيك، يستخدمون البوصلة أو الاسطرلاب فى البر كما كان البحارة يستخدمونهما فى أعالى البحار[13] ؟ والمسافات يقطعونها فى سنوات. فى البرازيل اكتشف بوينو دا سيلبا وابنه الذهب فى جوياز فى عام ١٦٨٢؛ «وسافر الابن بعد عشرسنوات فى عام ١٦٩٢ إلى جوياز مع بعض رفاقه؛ وكان عليهم أن يصبروا ثلاث سنوات حتى يصلوا إلى طبقات الذهب»[14].



٣٩ - الإنجليز والهولنديون فى أمريكا الشمالية فى عام ١٦٦٠
كان الاحتلال مبعثراً محصوراً فى المناطق الساحلية، ولم يحط حتى عام ١٦٦٠ إلا بجزء صغير جداً من الأراضى المطلوب احتلالها. وعندما عقدت اتفاقية الصلح فى بريداBreda فى عام ١٦٦٧ تخلى الهولنديون عن مواقعهم فى نيوأمستردام وعلى طول نهر هدسون. (نقلاً عن Rein, Europäische Ausbreitung, pl. XVII)

كذلك المستعمرات الإنجليزية التى كانت حتى ذلك الحين قليلة السكان، تبعثرت من نهر المين le Maine إلى جورجيا على مسافة ٢٠٠٠ كم، وهى تعادل «المسافة من باريس إلى مراكش». وكانت الطرق سيئة للغاية، لا يكاد الإنسان يرى لها خطاً، ولم تكن هناك كبارى إلا فيما عزّ وندر، ولا عبّارات، حتى إن خبر إعلان الاستقلال فى عام ١٧٧٦ «احتاج إلى ٢٩

يوماً لينتقل من فيلادلفيا إلى تشارلستون، وهو نفس الوقت الذى احتاجه لينتقل من فيلادلفيا إلى باريس» (١٥).

ولا تختلف الأدوار التى تلعبها المعطيات الطبيعية هنا عن تلك التى تلعبها فى غيرها من بقاع الدنيا. فنحن نجد أن ضخامة مساحة أمريكا كانت تلعب أدوراً متباينة، وتتكلم لغات متعددة، فكما كانت المساحة الشاسعة تثبط الهمة حيناً، كانت تحثها فى أحيان أخرى، وكما كانت تقهر البشر كانت تحررهم. ولنذكر أن كثرة الأرض وقلة البشر أدت إلى هبوط قيمة الأرض وعلو قيمة الإنسان. وما كان يمكن أن تقوم لأمريكا قائمة إلا إذا مكّن الإنسان لنفسه فى الأرض، وعكف على إنجاز مهمته بكل قوة، فتولدت: العبودية وأشكال من الاستعباد، أو عادت هذه الأشكال القديمة تتصل حلقاتها من جديد، من تلقاء نفسها، كأنها كانت ضرورة أو لعنة فرضتها ضخامة المكان المفرطة. ولكن المكان الشاسع المترامى الأطراف يمثل أيضاً تحرراً وإغراءً. كان الهندى الأحمر الذى يهرب من سادته البيض يجد ملاجىء لا تحصى يلوذ بها. كذلك العبيد السود إذا طفح الكيل وقرروا الفرار من المصانع اليدوية والمناجم والمزارع، لم يكن عليهم إلا أن يسيروا إلى المناطق الجبلية الوعرة أو إلى الغابات التى لا سبيل إلى التوغل فيها. ولنا أن نتصور ما كانت حملات المطاردة والتأديب الإنترادس entradas تواجهه من صعاب عندما تخف لمطاردتهم من خلال حزون غابات البرازيل الكثيفة التى خلت من الطرقات، والتى كانت ترغم الجندى بأن يحمل على ظهره الأسلحة والبارود والقنابر... والدقيق وماء الشرب والسمك واللحم» (١٦)... ولقد كان الهارب إلى پالماريس يجد ملاذاً يلوذ به زمناً، وپالماريس Palmares (١٧) هى جمهورية الزنوج الفارين من العبودية، جمهورية المتمردين الثيمارون cimarrones التى أشرنا من قبل إلى طول بقائها، وكانت مساحتها وحدها فى البقاع البعيدة من باهيا تساوى مساحة البرتغال.

أما العمال البيض الذين جاءوا مهاجرين برغبتهم أو جىء بهم صاغرين، فقد كانوا يُربطون بعقد إلى سيدٍ نادراً ما كان رجلاً طيب القلب حسن النية. فإذا ما انتهى العقد وجدوا أراضٍ جديدة شاسعة فى المناطق التى تجتذب الرواد. كانت أمريكا المستعمرة مليئة ببقاع من تلك التى كان الناس فى أوروبا يعتبرونها «آخر الدنيا» أو «مجاهل» تخيف الإنسان بذاتها وصفاتها. ولكنها كانت من نوع الحقول الخصيبة ذات التربة السهلة فى بقاع التايجا taïga السيبيرية، وكانت لها مثل ما للتايجا من جاذبية وإغراء، كانت أشبه شىء بالأرض الموعودة التى تعد بالحرية. وهنا مكمن الفارق الهائل بينها وبين الغرب القديم، أو أوروبا القديمة التى يصفها پيير شونو Pierre Chaunu بأنها «عالم ملىء» لا فراغات فيه، ولا أراض بكر، والعلاقة فيه بين مقومات الحياة وعدد السكان تتوازن عندالضرورة بالمجاعة أوبالهجرة إلى بعيد (١٨).

أسواق إقليمية
أم أسواق قومية

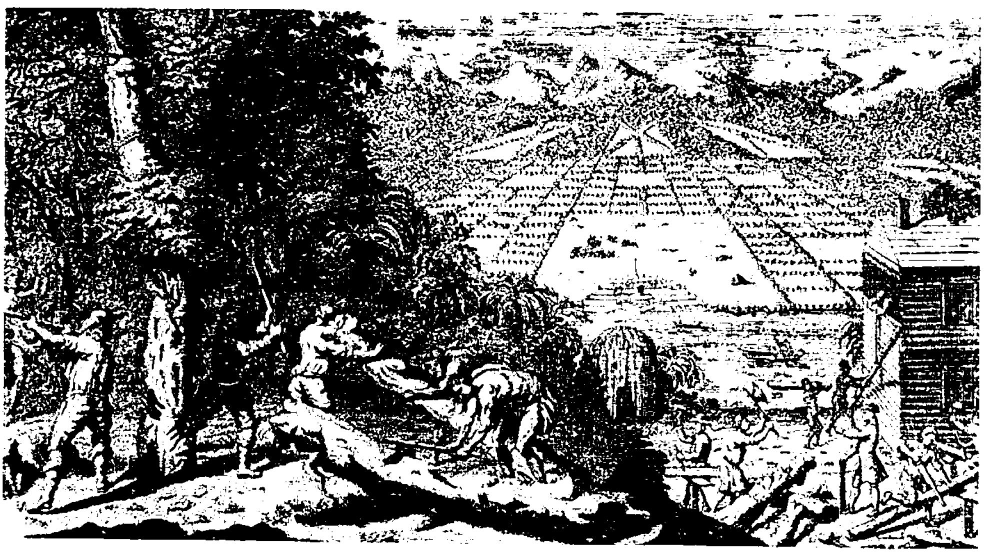
وهكذا أمسكوا بزمام المكان شيئاً فشيئاً. كانت كل مدينة ترتسم خطوطها الأولى، مهما كانت متواضعة، تُعتبر نقطةنجاح؛ وكانت كل مدينة تكبر تمثل انتصاراً متواضعاً، ولكنه كان انتصاراً على أية حال. وكان التعرف على طريق يعتبر تقدماً، وكان ذلك يتم فى أغلب الأحيان استناداً على خبرة الهنود الحمر بالمسالك التى كانوا يسلكونها عندما يجلبون الطعام؛ وكان كل تقدم من هذا النوع أساساً ينبنى عليه تقدم آخر أبعد مدىً، فقد كان يتيح تزويد المدينة بالتموين على نحو أيسر، ويبث الحياة والنشاط فى الأسواق الموسمية التى كانت تظهر فى كل صوب وحدب. ولست أعنى فقط الأسواق الموسمية الشهيرة من منظور الاقتصاد العالمى التى كانت تنعقد فى نومبرديديوس وپورتوبيلو وپنما ولابيراكروث Nombre de Dios, Porto Belo, Panama, la Vera Kruz أو فى جلبه Jalapa على الطريق المؤدية إلى المكسيك ولكننى أعنى الأسواق الموسمية المحلية، والأسواق المتواضعة التى كانت تقوم فى الخلاء فجأة وكأنه ينشق عنها، من قبيل سوق الفراء فى ألبانى Albany خلف نيويورك، أو الأسواق الموسمية فى سان خوان دى لوس لاجوس San Juan de los Lagos وسالتيليو Saltillo، تلك السوق التى تعاظم شأنها فى شمال المكسيك (١٩).

وعندما تحقق منذ نهاية القرن السابع عشر ازدهار قوى شمل الحياة فى الأمريكتين، اكتملت صورة أول تنظيم للمكان الاقتصادى. وتبلورت صورة أسواق إقليمية تكاد تكون قومية، واتخذت طابعها المتفرد فى أمريكا الإسبانية الشاسعة، فى داخل التقاسيم الإدارية التى أنشئت مبكرة و كانت إطارات نصف فارغة فى بدايتها ثم امتلأت بالبشر وبالطرق وبقوافل من حيوانات الشغل، كانت هذه آنذاك هى حال ولاية پيرو التى لا تطابق پيرو المستقلة الحالية، وكان هذه هى حال إقطاعيات كيتو Quito التى أصبحت الإكوادور حالياً، وإقطاعيات تشاركاس Charcas التى هى بوليڤيا الحالية. ولقد رسم جان پيير بيرت Jean-Pierre Berthe (٢٠) فى إطار إقطاعيات غاليسيا الجديدة بالمكسيك وهى التى تأسست فى عام ١٥٤٨، رسم خطوط نشأة السوق الإقليمية حول مدينة وادى الحجارة Guadalajara. أما دراسة مارثيليو كارمانيانى Marcello Carmagnani (٢١) التى تناول فيها شيلى فى القرن الثامن عشر فالرأى عندى أنها أفضل دراسة ظهرت فى مجال نشأة سوق إقليمية أو قومية، وتمتاز بأنها تستند إلى النظرية العامة فى نقاطها الحاسمة.

كانت عملية الإحاطة بالمكان إذن عملية بطيئة، فقد ظلت هناك فى أمريكا فى أواخر القرن الثامن عشر أراض خالية، نائية، بعيدة عن الطرق، أو قل بعيدة عن المكان الممكن إعادة بيعه؛ من هذه الأراضى ما لايزال موجوداً على هذه الحال إلى اليوم. ولهذا السبب

كثرت أعداد البشر الذين لا يرتبطون بالأرض بل يؤثرون الرحيل، فهم رُحَّل دائماً، منهم من لا زلنا نراهم إلى يومنا هذا، وكانوا على أية حال يوشكون أن يكونوا جماعات طائفية تحمل أسماء تدل على ما يشبه الانتماء لعرق أو سلالة، في البرازيل اسمهم باديوس vadios وفي شيلي روتوس rotos أي العراة وفي المكسيك باجوس vagos. لم يحدث أن ضرب الإنسان جذوره في الأرض الأمريكية الشاسعة، بالمعنى الشائع للعبارة. في منتصف القرن التاسع عشر تشتت الجاريمپيروس من الباحثين عن الألماس والذهب في متاهات البرازيل، ثم اهتدوا إلى الطريق نحو جنوب باهيا، في منطقة الليونس Ilheos المطلة على المحيط الأطلسي، وأقاموا هناك مزارع الكاكاو التي ما زالت موجودة هناك إلى اليوم (٢٢).

والاستغلال الزراعي للأرض لا يثبِّت الناس في المكان، إذا كانوا أصلاً يميلون إلى الترحال، سادة وعبيداً، وكأنما شق على العالم الجديد أن يصنع طبقات من الفلاحين تضرب جذورها في الأرض كما حدث في أوروبا. فالفلاح النمطي في البرازيل، كان في الماضي وما زال في الحاضر، هو الكابوكلو caboclo يتنقل من موضع إلى موضع في سهولة تداني سهولة تنقل العامل من مصنع إلى مصنع في أيامنا هذه؛ والفلاح الذي يسمونه پيون peón في الأرچنتين يحب الترحال وإن قل حظه من الترحال عن حظ فلاح القرن الماضي الجوتشو gaucho.



إنشاء مدينة ساڤانّا في چورچيا. واجهة كتاب Benjamin Martyn, Reasons for establishing the colony of Georgia, 1733 (المكتبة البريطانية)

والخلاصة أن الإنسان لم يقبض على زمام المكان إلا جزئياً. فإذا خفت قبضة البشر على المكان، تكاثر فيه الحيوان الوحشى، وكانت هذه هى الحال فى القرن الثامن عشر حيث نعمت الحيوانات الوحشية بحياتها وبخاصة فى ربوع أمريكا الشمالية الواسعة، نذكر منها ثيران البيزون والدببة البنية وصنوف من حيوان الفراء، وقطعان السنجاب الرمادى من نفس النوع المعروف فى أوروبا الشرقية التى كانت تقوم بهجرات ضخمة كثيفة هائلة من خلال الأنهار والبرك [٢٣] أما ثيران أوروبا وخيولها فقد ارتدت فى أمريكا إلى التوحش وتكاثرت على نحو يفوق التصور، وأوشكت أن تهلك المزروعات. أليس هذا الاستعمار الذى يمارسه الحيوان هو أجمل شكل من أشكال الاستعمار يبسطها أمام أعيننا التاريخ الأوروبى الأول للعالم الجديد؟ ولنذكر أن مناطق واسعة من إسبانيا الجديدة تراجعت فيها أعداد السكان الأصليين ففرغت من سكانها وحلت الحيوانات الوحشية محل البشر [٢٤].

استعباد

مختلف الأشكال

ففى هذه الأراضى الواسعة التى امتدت إلى أبعد من المألوف كانت مشكلة ندرة الإنسان هى المشكلة الرئيسية. كانت أمريكا إبان تكونها بحاجة إلى عمالة متزايدة، سهلة القياد، رخيصة الأجر - وإن أمكن بلا أجر - حتى ينمو الاقتصاد الجديد. ويبين الكتاب الرائد الذى ألفه إريك ويليامز Eric Williams [٢٥] أن هناك علاقة سببية فى تسعة أعشار الحالات تربط العبودية وشبه العبودية والاستعباد وشبه الاستعباد والعمالة المأجورة والعمالة شبه المأجورة من ناحية بتعاظم الرأسمالية فى أوروبا القديمة من ناحية ثانية. ويوجز فيقول: «جوهر الميركانتيلية هو العبودية» [٢٦]. وقدعبر كارل ماركس عن هذا المعنى بتعبير مختلف، بجملة «خاطفة ولكنها غنية بالمعنى التاريخى على نحو يوشك أن يكون فريداً متفرداً» يقول: «العبودية المقنعة التى تتمثل فى العمالة المأجورة فى أوروبا لم يكن من الممكن أن تقوم إلا على أساس العبودية السافرة فى العالم الجديد» [٢٧].

لن يدهش أحد لهذا الجهد الذى بذله هؤلاء الرجال فى أمريكا على اختلاف ألوان بشراتهم؛ وهو جهد لا يفسره سبب واحد، وإنما تفسره مجموعة من الأسباب مجتمعة يؤدى كل منها دوره: السادة الذين كانوا على مقربة من المزارع يراقبون العمل، رجال الأعمال الذين استغلوا المناجم، التجار ورجال المال الذين قدموا القروض فى المفوضية التجارية الكونسولادو Consulado بالمكسيك وغير المكسيك، الموظفون الصارمون العاملون فى خدمة التاج الإسبانى، تجار السكر أو التبغ، النخاسون، ربابنة السفن التجارية المشتغلون بالأعمال التجارية... كل هولاء يلعبون أدوارهم، ولكنهم على نحو أو آخر نواب أو وسطاء. ولقد أدانهم لاس كازاس Las Casas على أنهم المسئولون الوحيدون عن «الاستعباد

الجهنمى» الذى انصب على الهنود الحمر، وكان يرجو أن تطردهم الكنيسة وأن تحرمهم من أسرارها؛ وعلى الرغم من هذا فإن لاس كازاس لم يشكك فى شرعية الهيمنة الإسبانية، بل كان يؤمن بأن ملك قشتالة هو الرسول الأعظم Apostol Mayor للمسيحية والمسئول عن التبشير بالإنجيل، وأنه بحق الإمبراطور الآمر الناهى فوق العديد من الملوك Imperador sobre muchos reyes وأنه سيد الملوك من أبناء البلاد (٢٨). والحقيقة أن الجذور الحقيقية للداء كانت فى الناحية الأخرى من المحيط الأطلسى: فى مدريد وإشبيلية وقادس ولشبونة ربوردو ونانت، بل وجنوة، ويقيناً فى بريستول، ثم بعد ذلك فى ليڤربول ولندن وأمستردام. وهى جذور متغلغلة فى ظاهرة تحويل القارة الأمريكية إلى حالة المنطقة الأطرافية، تحويلاً تفرضه قوة من بعيد، لا تحس بتضحيات الرجال فى أمريكا، بل تتصرف من منطلق يوشك أن يكون آلياً، هو منطق عالم اقتصادى يفرض قوانينه. أما موضوع الهندى الأحمر أو الزنجى الأفريقى فكلمة الإبادة العرقية كلمة مناسبة فى التعبير عما حدث له، ولكن علينا أن نلاحظ أن الرجل الأبيض لم يكن بمنأى عن هذه الإبادة، أو أنه نجا منها لأن الحظ وافاه.

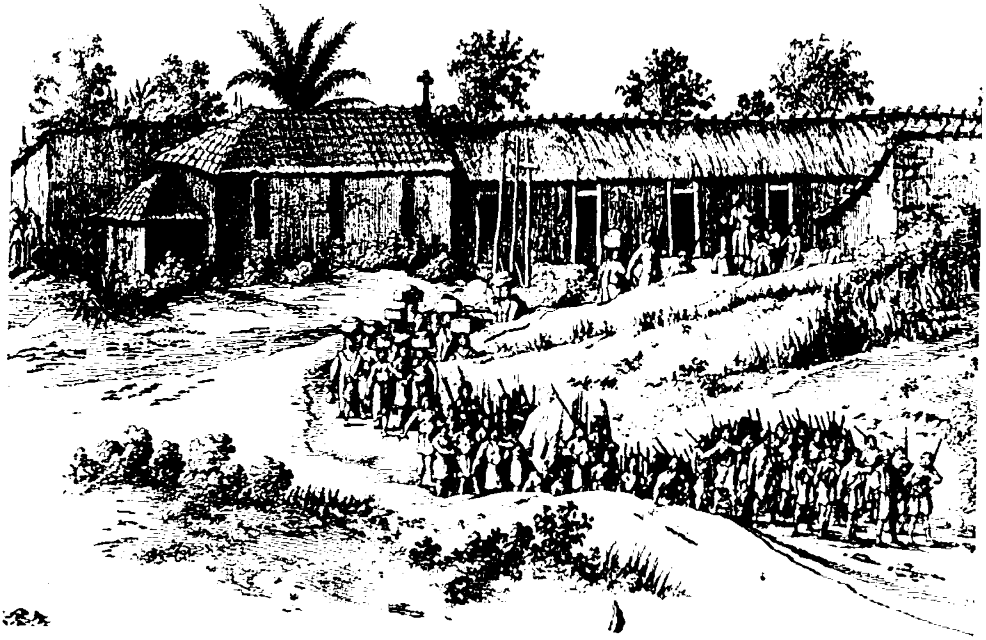
والحقيقة أن ألوان الاستعباد تتابعت فى العالم الجديد، يقوم الواحد منها فوق الآخر، الجديد فوق القديم: هكذا استمر الاستعباد الهندى الأحمر قائماً كما كان من قبل، ولم يستطع مواجهة التجربة المذهلة والتصدى لها؛ وجاء الاستعباد الأبيض، الأوروبى، وأعنى به ذلك الذى تولاه الموظفون الفرنسيون والموظفون الإنجليز، ولعب دور المرحلة الوسيطة وبخاصة فى جزر الأنتيل والمستعمرات الإنجليزية فى القارة الأمريكية؛ وأخيراً الاستعباد الأسود، الأفريقى، وهو الذى تمكن من ضرب جذوره، ومن التكاثر حول كل شىء، وضد كل شىء؛ وينبغى أن نضيف فى النهاية أن الهجرات الكثيفة القادمة من أوروبا كلها فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتى تزايدت سرعتها، وكأنها تزايدت مصادفةً، فى نفس الوقت الذى انقطع فيه الوارد من الرجال من أفريقيا، أو كاد أن ينقطع. وأذكر فى هذا المقام حديث ربان سفينة فرنسى قال لى فى عام ١٩٢٥:«ليست هناك بضاعة أسهل فى النقل بالسفينة من المهاجرين، ركاب الدرجة الرابعة، بضاعة تطلع فوق السفينة بنفسها، وتنزل عند الوصول بنفسها.»

لم يقاوم الاستعباد الهندى الأحمر إلا فى المواضع التى كان قائماً فيها، حتى يضمن لمجتمعاته البقاء والاستمرار والعمل والكثافة السكانية والتماسك داخل المجتمعات، هذا التماسك الذى يخلق الطاعة والانقياد، أى فى منطقة إمبراطورية الأزتيك وإمبراطورية الإنكا القديمتين. أما فى خارج هذا النطاق فقد تحطمت الأمم البدائية تلقائياً منذ بداية المحنة، حدث هذا فى داخل البرازيل الشاسعة، حيث هرب الأهالى الأصليون من المناطق الساحلية إلى الداخل، وحدث فى أراضى الولايات المتحدة أى فى المستعمرات القديمة الثلاث عشرة: «فى عام ١٧٩٠ بقى من الهنود ٣٠٠ فى بنسلڤانيا: ١٥٠٠ فى دولة نيويورك؛ ١٥٠٠ فى

ماساشوسيتس؛ ١٠٠٠٠ فى كارولينا ...(٢٩) ». كذلك فى جزر الأنتيل فى مواجهة الإسبان والهولنديين والفرنسيين والإنجليز سقط السكان الأصليون صرعى، ضحايا الأمراض التى استوردت من أوروبا، وضحايا البطالة لأن القادمين الجدد لم يستخدموهم » (٣٠).

حدث العكس فى المناطق الآهلة التى تبين الغزاة الإسبان فيها أن الهندى الأحمر سهل القياد، وحدثت المعجزة، فعاشوا، وتجاوزوا محن الغزو والاستغلال الاستعمارى. من هذه المحن نذكر: القتل الجماعى؛ الحروب التى لا ترحم؛ تَفَسُّخ الروابط الاجتماعية؛ التشغيل بوسائل القهر؛ العمل المهلك فى الشيل والنقل والمناجم؛ وأخيراً نذكر الأمراض الوبائية التى أتى بها البيض والسود من أوروبا وأفريقيا. تشير التقديرات إلى أن عدد سكان المكسيك الوسطى انخفض من ٢٥ مليون إلى مليون واحد. ونلاحظ نفس الهبوط السكانى المريع فى جزيرة إسبانيولا Española (هاييتى) وفى يوكاتان Yucatan، وفى أمريكا الوسطى، وبعد ذلك بقليل فى كولومبيا (٣١). وهناك معلومة صغيرة لها دلالتها، وهى أن المصلين من الفرنسيسكان كانوا فى بداية الغزو كثرة تزدحم بهم الكنائس فيقف منهم من يقف على الرصيف. أما فى نهاية القرن السادس عشر فكان المصلون جماعة صغيرة داخل الكنيسة، بل أصبحت الصلوات تقام فى كنائس صغيرة (٣٢) إلى هذا الحد الرهيب انكمشت أعداد السكان، وهو انكماش لا يقارن بما أحدثه الطاعون الأسود فى أوروبا فى القرن الرابع عشر، وكان ما أحدثه الطاعون الأسود آنذاك شيئاً مهولاً. أياً كان الأمر فإن السكان الأصليين لم ينقرضوا، بل تكاثروا من جديد ابتداء من منتصف القرن السابع عشر، لصالح السادة الإسبان بطبيعة الحال. وظل الإسبان يستغلون الهنود الحمر فى صور مختلفة من الاستعباد المقنَّع، منها ما اسموه التكليف encomienda وما كان إلا العمل الإجبارى فى المدن والسخرة فى المناجم، وما أسموه التوزيع repartimiento، وتنوعت الأسماء فنجد للاستعباد فى المكسيك اسم cuatequitl وفى الإكوادور وبيرو وبوليفيا وكولومبيا اسم mita (٣٣).

إلا أن العمل «الحر» فى مقابل أجر بدأ فى إسبانيا الجديدة منذ القرن السادس عشر، ويرجع الفضل فى ذلك إلى أزمة مركبة متعددة الجوانب. من جوانبها نذكر أولاً أن انكماش عدد السكان الهنود الأصليين أدى إلى نشوء قفار حقيقية Wüstungen، كانت مناطق مقفرة مهجورة كتلك التى عرفتها أوروبا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وانكمشت أرض قرى الهنود الحمر حولهم كما ينكمش جلد الثعبان. ونشأ فراغ هنا وهناك، منه ما نشأ تلقائياً، ومنه ما نشأ نتيجة مصادرة تعسفية للأرض، واتسع نطاق المزارع الكبيرة، الأملاك الهاثيندداس haciendas. وأصبح فى مقدور الهندى الذى ينفر من السخرة الجماعية التى تفرضها عليه القرية أو الدولة الباحثة عن عمالة، أن يهرب، وأن يتجه إلى



ما نراه هنا هو على الأرجح منظرتجميع العمال الهنود الحمر أمام أكواخ العبيد التى عرفت باسم سينزالاس senzalas . والصورة عنصر زخرفى يزين خريطة المعارك البحرية الثلاث التى دخل فيها الهولنديون والإسبان معاً الحرب ضد البرتغاليين فى ١٣ و١٤ و١٧ يناير ١٦٤٠. والخريطة رسمت بالحفر فى عام ١٦٤٧ وهى محفوظة فى المكتبة القومية بباريس .Cartes et Plans, Ge CC 1339, carte 133

المزارع الهاثينداس، ولكنه يجد هناك استعباداً آخر، استعباداً فعلياً، لن يلبث أن يتحول بمضى الوقت إلى استخدام فى مقابل أجر؛ أو كان الهندى الأحمر يهرب إلى المدن حيث يعمل فى الخدمة أو فى ورش الحرفيين؛ أو يهرب إلى المناجم، لا نقول المناجم القريبة فى المكسيك التى استمرت فيها السخرة، بل مناجم الشمال، فى تلك التجمعات التى برزت فى وسط الصحراء، ابتداء من جواناخواتو Guanajuato إلى سان لويس دى پوتوسى San Luis de Potosi. كان هناك ما يربو على ٣٠٠٠ منجم، بعضها ضئيل الحجم، متناثرة، يعمل فيها فى القرن السادس عشر ما بين ١٠ آلاف و١١ ألف عامل، بلغ عددهم فى القرن الثامن عشر ٧٠٠٠٠ على الأرجح، وكان العمال يأتون إليها من كل صوب وحدب، منهم الهنود

الحمر، ومنهم المولدون، ومنهم البيض الذين كانوا يتزاوجون فيما بينهم. وعندما استخدمت بعد ١٥٥٤ - ١٥٥٦ طريقة الملغمة بالزئبق [٣٤] لاستخراج الفضة أتاحت استغلال المناجم الفقيرة، وأتاحت خفض التكاليف الكلية، وزيادة الإنتاجية، وزيادة الإنتاج.

وكان عالم المناجم هنا، كما كان فى أوروبا، عالماً صغيراً قائماً بذاته، السادة والعمال فيه مسرفون، مستهترون، لاعبون. كان العمال يحصلون نسبة أو علاوة partido متناسبة مع الإنتاج، وكانت أجورهم مرتفعة عالية نسبياً، ولكن حرفتهم كانت شاقة رهيبة، ولنذكر أن التفجير بالبارود لم يستخدم قبل القرن الثامن عشر. وأهل هذا العالم يتسمون بالهياج والعنف بل وبالقسوة عند اللزوم؛ وهم يشربون ويحتفلون؛ ولم تكن حفلاتهم من قبيل «الفردوس المصطنع» بالشراب، كما يحلو لواحد من المؤرخين [٣٥] وصفها، ولكنها كانت من قبيل الاحتفال اللامعقول الصادر خاصةً عن الحاجة الملحة إلى الظهوروالتظاهر. وازدادت الأمور حدة فى القرن الثامن عشر، فقد أدى الرخاء إلى عواقب وخيمة من السرف والإسراف، فربما جمع العامل فى آخر الأسبوع [٣٦] ٣٠٠ بيزوس، لا يبقيها فى الحافظة إلا قليلاً، وسرعان ما ينفقها. وربما اشترى العامل ملابس مترفة من قبيل القمصان الهولندية الفاخرة، أو ربما دعا ألفين من رفاقه لوليمة على حسابه ينفق فيها أربعين ألف بيزوس تلقاها فى مقابل اكتشاف منجم صغير. هكذا كان هذا العالم يدور حول نفسه، ويعج بالصخب ولا يعرف السكون.

ونلتقى بمنظر مشابه، وإن قلّ بهجة وكلفاً بالمظاهر، فى مناجم بيرو التى كانت أهم مناجم فى أمريكا فى القرن السادس عشر. ولم تصل إليها طريقة الملغمة بالزئبق إلا فى عام ١٥٧٢، ولكنها لم تؤد إلى تحرير المستعبدين، فقد استمرت السخرة وظلت مناجم بوتوسى جحيماً. فهل استمر نظام السخرة هناك لأنه حقق النجاح؟ هذا استنتاج جائز. وظلت الحال على هذا المنوال حتى نهاية القرن السادس عشر، حينذاك فقدت مملكة لن تستعيدها بعد ذلك أبداً حتى بعد أن عاد النشاط إلى المناجم فى القرن الثامن عشر.

وخلاصة القول إن الهندى الأحمر حمل على كاهله إصر عمليات الاستغلال الأولى الواسعة فى العالم الجديد فى خدمة إسبانيا: المناجم؛ الإنتاج الزراعى - ولنذكر زراعة الذرة التى كانت مفتاح استمرار الحياة فى أمريكا؛ رعاية قوافل البغال واللاما التى ما كان نقل الفضة وغيرها من المنتجات يتم بدونها، علناً من بوتوسى إلى أريكا Arica، وخفيةً من بيرو العليا عبر قرطبة [فى الأرجنتين] إلى ريو ديلابلاتا Rio de la Plata [٣٧].

وعلى العكس من ذلك كان على الاستعمار الأوروبى، فى المناطق التى لم يكن الهنود الحمر يعيشون فيها إلا فى مجتمعات قبلية متناثرة، أن يبنى الكثير معتمداً على نفسه: هكذا كانت الحال فى البرازيل قبل زراعات السكر، وهكذا كانت الحال أيضاً فى المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى القارة الأمريكية وفى جزر الأنتيل. ظل الفرنسيون والإنجليز إلى السنوات ١٦٧٠-١٦٨٠ يعتمدون اعتماداً واسع النطاق على المستخدمين الذين كان الفرنسيون يسمونهم engagés وكان الإنجليز يسمونهم servants أو identured servants وهى التسمية الكاملة التى تعنى المستخدمين بعقود مسجلة حسب القواعد المرعية. وكان هؤلاء المستخدمون الفرنسيون والإنجليز أقرب شىء إلى العبيد (٣٨). لم يكن مصيرهم يختلف عن مصير السود الذين بدأ وصولهم ؛ كانوا مثلهم قد نقلوا عبر المحيط فى سفن ضيقة، يعوزهم فيها المكان، ولا يجدون من الطعام إلا الكريه المقيت. فإذا وصلوا إلى أمريكا على حساب إحدى الشركات، كان للشركة الحق فى استرداد ما دفعته لهم: وهكذا كانت «تبيع» المستخدمين، كما يباع العبيد سواء بسواء، يكشف عليهم المشترون بالسماعة، ويتحسسونهم كالخيل (٣٩). لم يكن المستخدمون الفرنسيون والإنجليز عبيداً مدى الحياة، ولا عبيداً بالمولد. ولكن السيد الذى يستخدمهم لم يكن يهتم بصحتهم وحياتهم، فقد كان يعرف أنه سيفقدهم فى نهاية مدة الاستخدام التى كانت ثلاث سنوات فى جزر الأنتيل، وبين أربع وخمس سنوات فى المستعمرات الإنجليزية.

كانت كل الوسائل تتبع فى انجلترة وفى فرنسا لجمع المهاجرين المطلوبين. وقد عثر الباحثون فى أرشيف لاروشيل من الفترة بين ١٦٣٥ و١٧١٥ على ٦٠٠٠ عقد من عقود المستخدمين، نصفهم من سانتونج وبواتو وأونيس، وهى أقاليم فرنسية ظنونها غنية وكانت فى الحقيقة فقيرة. وكانوا يلجأون إلى الدعاية الكاذبة لاجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين، كما يلجأون إلى العنف، فيجتاحون بعض أحياء باريس يجمعون منها الناس غصباً (٤٠). وكانوا فى بريستول يخطفون الناس رجالاً ونساءً وأطفالاً، أو كانت أحكام الإدانة القاسية تُحول إلى نزوح وتزيد من أعداد «المتطوعين» للهجرة إلى العالم الجديد وكان المحكوم عليهم ينجون هذا النحو من حبل المشنقة. والخلاصة أنهم كان يحكم عليهم بالهجرة إلى المستعمرات، كما كانت الأحكام فى الماضى تصدر بالتجديف على السفن الجالرية. ولنذكر الحشود الحاشدة من المساجين الاسكتلنديين والأيرلنديين التى أرسلت فى عصر كرمويل إلى المستعمرات. فى الفترة من عام ١٧١٧ إلى عام ١٧٧٩ بلغ عدد المرحلين من انجلترة إلى المستعمرات ٥٠٠٠٠ (٤١) وأنشأ المبشر الإنجيلى جون أوجلثورب John Oglethirpeonpe فى عام ١٧٣٢ مستعمرة جديدة، هى مستعمرة چورچيا ليستقبل فيها المساجين العديدين المحكوم عليهم فى جرائم الديون (٤٢).

ونستنتج من ذلك أنه كان هناك استعباد أبيض طويل المدى، واسع النطاق. وارجع إلى إيريك وليامز تجده يولى الموضوع اهتماماً خاصاً، وهو يرى أن أنماط الاستعباد فى أمريكا حل كل نمط منها محل النمط الآخر وارتبط به، هذا النمط ينتهى، وذاك يحل محله. ولم يكن هذا التتابع يتم عشوائياً بفطرة الأحداث، ولكنه كان يتبع قاعدة واضحة فى شكلها العام. فالاستعباد الأبيض لم يدخل الحلبة إلا عندما عجز الاستعباد الهندى، ولم يتعاظم شأن الاستعباد الأسود الذى يمثل رمية أفريقية هائلة نحو العالم الجديد إلا فى أعقاب قصور العمالة الهندية والعمالة المجلوبة من أوروبا. فالمواضع التى لم يستخدم فيها الرجل الأسود - مثل زراعات القمح شمالى نيويورك - ظل الرجل الأبيض من قبيل المستخدم الإنجليزى يعمل فيها حتى القرن الثامن عشر. هكذا كانت متطلبات الاستعمار هى التى فرضت التغير والتتابع لأسباب اقتصادية، لا عنصرية عرقية، «فلم يكن لها شأن بلون البشرة»[٤٣]. وتخلى «العبيد» البيض عن مكانهم لأنهم شغلوه بصفة مؤقتة، وربما لأنهم كانوا يتكلفون تكاليف باهظة على الأقل فى طعامهم.

كان هؤلاء المستخدمون الفرنسيون والإنجليز عندما يحصلون على حريتهم يَضُمون من الأحراش إلى الزراعة مزارع صغيرة يخصصونها للتبغ والنيلة والبن والقطن. ولكنهم فيما بعد لم يستطيعوا الإبقاء على هذه المزارع الصغيرة فى مواجهة المزارع الكبيرة التى نشأت عن زراعة قصب السكر الغازية، فقد كانت الزراعة مشروعاً عالى التكلفة، أى مشروعاً رأسمالياً يتطلب عمالة كبيرة وأدوات، أى يتطلب رأسمال ثابت، اتخذ العبد الأسود مكانه فيه. قهرت المزرعة الكبيرة المزرعة الصغيرة التى أعانتها على الوجود: فقد كان المُزارع الصغير يقتطع الأرض ويستصلحها، وكان بذلك يمهد السبيل إلى نشوء المزرعة الكبيرة. وجرت العملية نفسها حول عام ١٩٣٠ فى المناطق الرائدة فى دولة ساو پاولو بالبرازيل حيث كانت المزارع الصغيرة العابرة هى التى مهدت السبيل لنشوء مزارع البن الكبيرة الفاسنداس fazendas التى حلت محلها.

فى القرنين السادس عشر والسابع عشر نشأت المزرعة الكبيرة - الكبيرة نسبياً - التى أدت إلى تزايد العبيد السود فقد كانوا الشرط الضرورى الذى لا بد منه لنشأتها. فبعد أن انكمش عدد السكان الهنود الحمر انكماشاً هائلاً سارت العملية الاقتصادية التى فتحت أمريكا أمام الشعوب الأفريقية فى طريقها من تلقائها: «كانت الأموال، لا النوايا، طيبة كانت أو سيئة، هى التى نسجت خيوط المؤامرة»[٤٤]. كان الرجل الأسود أكثر قوة من الهندى الأحمر، وكانوا يقولون إن الرجل الأسود فى قوة أربعة هنود حمر، وكان الرجل الأسود أسهل قياداً، وأشد خضوعاً لأنه قُطع عن جماعته الأصلية، وكان العبد الأسود يُشترى بضاعة، وحسب الطلب. وهكذا مكنت تجارة العبيد السود من إنشاء مزارع السكر الضخمة التى كانت هائلة بمقاييس ذلك الزمان، ولم يكن يحد امتدادها شىء إلا قدرة

العربات على نقل القصب، فقد كان من الضرورى نقل القصب، بعد قطعه مباشرة، إلى الطاحونة لتعصره قبل أن يتلف(٤٥). كانت هذه المزارع الضخمة تتيح العمل المنتظم المقسم تقسيماً جيداً، السائر على إيقاع متواتر، الذى لا يحتاج إلى تخصص فنى كبير، باستثناء ثلاث أو أربع وظائف يشغلها الفنيون والعمال المتخصصون.

كانت طواعية العمالة السوداء واستمراريتها وقوتها هى الأسباب التى جعلت منها الوسيلة الأرخص والأكثر فعالية، بل الوسيلة الوحيدة المطلوبة. وإذا علمنا أن التبغ زرعه فى البلاد عددٌ من صغار الملاك الزراعيين البيض فى فرجينيا وفى مريلاند، شهد ازدهاراً كبيراً بين عام ١٦٦٣ وعام ١٦٩٩(٤٦)، وتضاعف التصدير ستة أضعاف، فقد كان السبب فى ذلك الانتقال من العمالة البيضاء إلى العمالة السوداء. وفى هذا الوقت نفسه تكونت بطبيعة الحال طبقة أرستقراطية، نصف إقطاعية مثقفة، لامعة، لها شمائلها ولها عيوبها أيضاً. وما ننعم النظر إلى التبغ الذى كان بصفة عامة سلعة تصديرية حتى نجده قد خلق نفس الوضع الاجتماعى الذى خلقه القمح فى صقلية وفى پولندة، والسكر فى شمال شرق البرازيل أو فى الأنتيل. والأسباب المتطابقة تؤدى إلى نتائج متطابقة.

ولكن الإنسان الأسود استخدم لإنجازمهام أخرى عديدة، منها استخراج الذهب بغسيل الرمل فى البرازيل فى السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، فقد قام هذا الأسلوب من البحث عن الذهب على سواعد آلاف من العبيد السود زُجَّ بهم إلى قلب مناطق ميناس جيرايس Minas Geraes وجوياز Goyaz وسهول باهيا. وإذا لم يكن السود قد دُفع بهم للعمل فى مناجم الفضة بالأنديز أو شمال إسبانيا الجديدة [المكسيك] فقد كان السبب الحاسم هو أن ثمنهم كان فى داخل القارة مرتفعاً نتيجة للرحلة الطويلة اللانهائية المكلفة من الساحل إلى هناك، ولم يكن السبب، كما قال القائلون هو فقط الجو البارد فوق المرتفعات الجبلية الذى حال بينهم وبين العمل الشاق فى المناجم.

وكانت نوعيات القوى العاملة المستعبدة تقبل التبديل أكثر مما تصور البعض، فكان من الممكن استخدام الهنود الحمر فى استخراج الذهب بالغسيل، وهكذا استُخدموا حول كيتو Quito. ولنا أن نغض الطرف عن السخف الذى قيل عن أن الرجل الأبيض لا يستطيع العمل بيده فى المناطق الاستوائية، مثل هذا السخف قاله مئات من بينهم آدم سميث (٤٧). فقد عمل المستخدمون الفرنسيون والإنجليز فى المناطق الاستوائية فى القرن السابع عشر. ولنذكر أن الألمان استقروا فى سيفورت Seafort بجامايكا، وما زالوا يعيشون هناك ويعملون، ولنذكر أيضاً أن عمالاً إيطاليين حفروا قناة پناما. وزراعة القصب فى الشمال الاستوائى باستراليا يتولاها البيض بالكامل. ونلاحظ الشىء نفسه فى جنوب الولايات المتحدة حيث لحتلت العمالة البيضاء مكاناً كبيراً بينما هاجر السود إلى الشمال البارد حيث



رسم بالحفرمن الرسوم التوضيحية فى رحلة J. B. Debret ديبريه إلى البرازيل فى عام ١٨٣٤ Voyage pittoresque au Brésil، ويقدم الرحالة فى الكتاب ص ٧٨ -٧٩ تفسيراً للرسم نعرف منه أن هذا المحل فى شارع ڤال لونجو Val-Longo بريو دى چانييرو كان مخصصاً لبيع العبيد، وانه كان «مستودعاً بمعنى الكلمة» حيث كان العبيد المجلوبون من الساحل الأفريقى يقتادهم أصحابهم إلى هناك. ونرى صاحب المحل يجلس على كرسى وثير ويتباحث مع صاحب منجم Mineiro، ومالك من منطقة Minas Geraes، يريد شراء طفل من العبيد. ونرى فى خلفية الرسم دربزيناً من ورائه مكان نوم العبيد وكانوا يصعدون إليه بسلم نقالى. والمحل بلا نوافذ، وبه بعض فتحات لإطلاق النار. ويوجز ديبريه Debret الوصف ليقول:«هذا هو البازار الذى يباع فيه البشر.»

يعيشون حياتهم، لا نقول إن حياتهم هناك أحسن ولا أسوأ، وإنما نراهم فى ديترويت كما نراهم فى نيويورك. والخلاصة أن الجو إذا كان لعب دوراً، فلم يكن هو الذى حدد وحده توزيع وإقامة البشر فى ربوع العالم الجديد. وما استجلاء غوامض هذه المسألة المعقدة إلا من شأن التاريخ، تاريخ الاستغلال الأوروبى، ومن قبله تاريخ الماضى الهندى الأحمر الذى شهد ازدهار الإنكا والأزتيك فهو الذى رسم على التربة الأمريكية دون شك الاستمرارية الهندية. هكذا حفظ التاريخ لنا أمريكا هندية، وأمريكا أفريقية، وأمريكا بيضاء؛ ومزجها معاً

ولكنه لم يمزجها مزجاً كافياً، فما زلنا اليوم نراها تفترق الواحدة عن الأخرى افتراقاً ضخماً.

من أجل

أوروبا

ما أكثر ما قال القائلون إن أمريكا كانت مضطرة للابتداء بداية أوروبية. وهذا كلام صحيح إلى حد ما، أو قل إنه صحيح بما يكفى لغض الطرف عن آراء ألبرتو فلوريس جاليندو Alberto Flores Galindo (٤٨) الذى يرفض فى تعصب كل تفسير أوروبى لأى ظاهرة أمريكية مهما كانت. والحق أن أمريكا تحتم عليها بصفة عامة أن تجتاز لنفسها وعلى قدر طاقتها مراحل التاريخ الأوروبى الطويلة دون التزام بتتابعها الزمنى وبنماذجها. فنحن نلتقى فى التاريخ الأمريكى بالخبرات الأوروبية التى اجتمعت لها فى العصور القديمة، والعصر الوسيط، وعصر النهضة، والإصلاح الدينى(٤٩)... نلتقى بها مختلطة متداخلة بعضها فى البعض الآخر. ولقد احتفظتُ فى ذاكرتى بالمشاهد التى التقطتها عيناى فى أيامنا هذه للمناطق الريادية الأمريكية، والتى تعيد أفضل من أى وصف علمى دقيق صورة المناطق التى اجتثت غاباتها فى أوربا وحولت للزراعة فى العصر الوسيط، وفى القرن الثالث عشر على وجه التحديد. وبعض سمات المدن الأوروبية الأولى فى العالم الجديد والأسر القبلية الطابع التى تضمها بين جنباتها تعيد أمام المؤرخ صورة تقريبية عن العصور القديمة، نصفها حقيقة ونصفها زيف، ولكنه لا ينساها بما تستحييه من تراث قديم. كذلك أعترف بأننى فُتنتُ بالمدن الأمريكية التى ظهرت قبل أن تظهر الأرياف، أو على الأقل ظهرت متزامنة معها، فهى قد مكنتنى من أن أتخيل على اختلاف اللون تلك الحركة الحضرية الحاسمة التى شهدتها أوروبا فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر، مع علمى بأن غالبية المتخصصين فى تاريخ العصر الوسيط يرون أن أوروبا تكونت ببطء نتيجة الازدهار الزراعى لا نتيجة الازدهار الحضرى والتجارى. ولكلٍ رأيه!

فهل من الصواب أن نكتفى بالنظر إلى ما يحدث فى أمريكا على أنه مجرد استرجاع ذكريات عصور أوربا الماضية عندما قبضت أوروبا على زمام الإنماء فى أمريكا وفرضت قوانينها؟ كانت كل دولة من الدول الأوروبية صاحبة المستعمرات تريد الاحتفاظ بنصيبها من الفطيرة كاملاً، فارضة على المستعمرة احترام «العهود الاستعمارية» واحترام «القواعد الصارمة»، فلم يكن للمجتمعات فى المستعمرات فيما وراء الأطلنطى أن تخرج على الوصاية المفروضة من بعيد والأنماط الأوروبية الملزمة، فقد كانت أوروبا الأم ترقب أولادها فى يقظة، وهى لم تغفل عن ذلك إلا لحظات فى البداية، فى وقت كانت عمليات الاستعمار الأولى فيه محدودة يكتنفها الغموض. ولقد تركت انجلترة وإسبانيا أمريكا الإنجليزية وأمريكا الإسبانية

تنموان على راحتها كما أردانا وكما استطاعتا. ثم كبر الأبناء وترعرعا، فأخذنا بأيهديهم، وتبلور نظام مركزى كما كانوا يقولون يجعل الهيمنة للمؤسسات فى الدول الأم.

كان هذا النظام المركزى شيئاً طبيعياً، لقى القبول لأنه كان ضرورياً لا محيص عنه للدفاع عن المستعمرات الفتية ضد هجوم الدول الأوروبية الأخرى. فقد كان التنافس عنيفاً بين الفرقاء الذين تقاسموا العالم الجديد .لهذا اتصلت حلقات الصراع على الحدود البرية وعلى السواحل الأمريكية الطويلة اللانهائية.

ومما يسر الأمور على النظام المركزى تيسيراً أكيداً ما ضمنه فى داخل المستعمرة من سيطرة الأقلية البيضاء التى ظلت متمسكة بمعتقداتها وأفكارها ولغاتها وفنون حياتها التى تنتمى إلى أوروبا القديمة. كانت أرستقراطية الأرض القابضة على مقاليد وادى شيلى الأوسط فى القرن الثامن عشر قليلة العدد فى الحقيقة، تأتلف من «نحو ٢٠٠ أسرة» (٥٠) ولكنها كانت فعالة، نشيطة، مهيمنة. فى عام ١٦٩٢ كان كبار أثرياء بوتوسى حفنة من الشخصيات «تلبس ثياباً من الذهب والفضة لأنها لم تكن تقبل ما دون ذلك» (٥١) ؛ وكان الترف فى بيوتهم يتجاوز كل تصور. ولنسأل عن عدد التجار الكبار الأثرياء فى بوسطن عشية ثورة ١٧٧٤؟ أما ما أبقى على هذه الأقليات فكان فى المقام الأول، يقيناً، سلبية العمال، ثم تواطؤ نظام اجتماعى يحيط بكل شىء وتحرص أوروبا مهما كان الثمن على الحفاظ عليه.

ولا مراء فى أن هذه المجتمعات كانت تبدى أنواعاً من الخشونة والاستقلالية حيال الوطن الأم. ولكن التمرد على النظام، إذا كان هناك تمرد على النظام، لم يغير شيئاً من كيانها ووظائفها التى لم تكن تنفصل عن كيان ووظائف المجتمعات الأوروبية الماضية والحاضرة. وأقل المجتمعات طاعة وأقلها خضوعاً كانت تلك التى لا تحيط بها تيارات التبادل التجارى الكبيرة بين القارتين، المجتمعات التى اعتمدت على «اقتصاد واه... لا يحفزه منتَجٌ واحد مهيمن» (٥٢) لا يحفزه إنتاج يأتى عليه الطلب من بعيد من وراء المحيط الأطلنطى (٥٣). هذه المجتمعات وهذه الكيانات الاقصادية لم تكن تهم كثيراً كبار التجار فى أوروبا، فلم تكن تتلقى استثمارات ولا طلبيات، فظلت فقيرة، تنعم بشىء من الحرية وتميل نحو الاكتفاء الذاتى. كانت هذه حال المجتمعات الرعوية وراء جبال الأنديز فى بيرو، من فوق أحراش الأمازونة الكثيفة؛ وكانت هذه هى حال المنطقة الخاضعة للسادة أصحاب الأرض فى إليانوس بفنزويلا حيث رفض السادة الملاك الإنكومينديروس encomenderos الخضوع للحكومة المتسلطة فى كاراكاس ؛ وكانت هذه هى الحال فى وادى ساو فرانثيسكو، وكأنه «نهر من القطعان» التى ظلت نصف وحشية، فى داخل البرازيل حيث كان السيد الإقطاعى، من قبيل جراثيا دى ريزيندى يمتلك أراض شاسعة، ظلت خاوية على عروشها لا

تستغل من الناحية الفعلية، ومن قائل إن مساحة أملاكه كانت تساوى مساحة فرنسا كلها فى عصر لويس الرابع عشر؛ وكانت تلك أيضاً هى حال كل المدن التى تتوه على نحو كافٍ فى الفراغ الأمريكى، وتنعزل، وتضطر إلى أن تحكم نفسها بنفسها حتى إذا لم تكن ترغب فى الاستقلال. فى نهاية القرن السابع عشر وإبان القرن الثامن عشر، ظلت مدينة ساو پاولو العاصمة القديمة للبانديرنتس bandeirantes (٥٤) الأول مثلاً على هذا النوع من الاستقلال الذى تضطر إليه المدينة. ونقرأ ما كتبه أكارياس دى سيريون فى عام ١٧٦٦:« ليس للبرتغاليين إلا القليل من المدن فى داخل البرازيل ؛ وهم يعتبرون مدينة سان پول [ساو پاولو] أهم المدن [...] وهى تبعد أكثر من اثنتى عشرة ساعة فى أعماق الأرض...»(٥٥). ويقول كوريال: «إنها أشبه شىء بالجمهورية فهى تتكون فى أصلها من أخلاط متباينة من أناس لا دين لهم ولا شريعة.» (٥٦) ويعتبر البوليستاس Paulistas أنفسهم أمة حرة. وما هم إلا أناس يعيشون فيما يشبه عش الزنابير، فهم يهيمون فى كل وادٍ، وقد يزودون مخيمات المناجم بما تحتاج إليه من تموين، ولكنهم ينقضون على مدن الهنود الحمر التى أنشأها اليسوعيون على مشارف پارانيا 'Parana فيأخذون الناس أخذ العبيد، ويوغلون فى كرّاتهم حتى يصلوا إلى پيرو والأمازونة (٥٧) كما فعلوا فى عام ١٦٥٩.

ولكن الكيانات الاقتصادية المطيعة أو المستأنسة كانت كثيرة. كانت ڤرچينيا تنتج التبغ، وچامايكا تنتج السكر، فلم يكن فى مقدور أى منهما أن تتمرد وهى تعيش على السوق الإنجليزية ومشترواتها وتعيش على القروض الإنجليزية. كان استقلال المستعمرات الإنجليزية بحاجة إلى ظروف أولية لابد أن تتحقق معاً سلفاً، وكان من الصعب أن تجتمع فى وقت واحد. ثم كان من الضرورى أن يتدخل الحظ كما تبين الثورة الإنجليزية الكبيرة الأولى ضد أوروبا، ثورة المستعمرات الإنجليزية فى عام ١٧٧٤.

ثم كان من الضرورى أن تتوفر قوة ذاتية مستقلة حتى يستمر النظام الاستعمارى ويتطور من تلقائه دون إسهام من الوطن الأم. ولكن النظام فى المستعمرات كان يتعرض لخطر دائم. كان أصحاب المزارع فى چامايكا يعيشون فى رعب من أن يثور العبيد ؛ وكانت المناطق الداخلية فى البرازيل قد تكونت فيها «جمهوريات» العبيد الهنود الحمر؛ وكان الهنود الحمر الذين عرفوا باسم البراڤوس bravos (٥٨) أى الأشراس يهددون الخط الأساسى الحيوى فى برزخ پناما؛ فى جنوب شيلى تعرض الأراوكانس لخطر حقيقى ؛ وشهدت لويزيانا ثورة الهنود الحمر فى عام ١٧٠٩ وكانت من العنف بحيث تطلبت حملة عسكريةصغيرة جردتها فرنسا... (٥٩).

ضد

أوروبا

ولكن هل كان من الممكن أن يستمر هذا «الحلف الاستعمارى» فى ظل ألوان التفاوت والظلم الصارخة؟ لم تكن المستعمرات قائمة إلا لخدمة ثراء الأوطان الأم وعزتها وقوتها. ولهذا خضعت تجارة المستعمرات بل حياتها كلها للرقابة والسيطرة. وتوماس چيفرسون، الذى سيصبح فيما بعد رئيس الولايات المتحدة، هو الذى قال مستنكراً إن مزارع ڤرچينيا كانت «ممتلكات ملحقة ببيوت تجارية فى لندن»[٦٠]. وكان هناك عيب آخر: فقد سمعت انجلترة بدلاً من المرة عشر مرات كيف كانت مستعمراتها تشكو من نقص النقود السائلة نقصاً يوشك أن يكون هائلاً، دون أن تفعل شيئاً لعلاجه: كان الوطن الأم مصمماً على أن يكون ميزانه التجارى مع المستعمرات إيجابياً، ومعنى هذا أن تتلقى المال لا أن ترسله[٦١]. ومهما أخذت المستعمرات نفسها بالصبر فما كان يمكن أن يستمر هذا الوضع طويلاً إذا التزم الواقع باللوائح والقوانين التزاماً حرفياً ؛ وتدخل البعد، وطول الرحلات فى المحيط الأطلسى فخلق نوعاً من الحرية حيال القوانين واللوائح ؛ كذلك تدخل التحايل الذى تغلغل فى كل صوب وحدب وتصدى لكل حظر، فزيّت التروس كما يقولون.

وكان نقص العملات السائلة يؤدى إلى نوع من التهاون، إلى ترك الأمور تسير سيرها على أى نحو. فنشأت طرق ملتوية فى صمت لم يتبينها أحد، ولم يعد فيما بعد من الممكن إصلاحها. كذلك لم تكن هناك جمارك فعالة ؛ وكانت الإدارة القائمة لا تقوم بتنفيذ أوامر الوطن الأم تنفيذاً حرفياً بل كانت تخضع للمصالح المحلية والخاصة. بل حدث ما هو أكثر من ذلك، فقد أدى انتعاش التجارة إلى أن الكيانات الاقتصادية الأمريكية دبرت بنفسها عملاتها، فدبرت أمورها لتستبقى جانباً من المعادن الثمينة فى أمريكا، ربما بالتهريب، وربما بقى بعض هذه المعادن الثمينة فى مكانه طبقاً لمنطق السوق وحده. «قبل عام ١٧٨٥ كان المألوف فى المكسيك أن تتفق الكنيسة مع الفلاحين على أن يدفعوا لها العشور نقداً»[٦٢]. وهذه المعلومة الجزئية لها دلالتها. ولنذكر أن الائتمان الذى يشهد على مستوى متقدم من التطور كان يلعب دوره حتى فى البقاع الداخلية النائية فى البرازيل. وغيّر الذهب فيها كل شىء، نقرأ ما كتبه المستشار دى ڤيلا ريكا Vila Rica إلى الملك فى ٧ مايو ١٧٥١ عن أصحاب المناجم قائلاً إن عدداً كبيراً منهم «استلفوا يقيناً ثمن العبيد الذين فى حوزتهم، وهكذا فإن الرجل الذى يبدو فى الظاهر غنياً هو فى الحقيقة فقير بينما كثيرٌ ممن يعيشون حياةً ظاهرها الفقر هم فى الحقيقة أغنياء»[٦٣]. ومعنى هذا أن صاحب العمل الذى يعمل فى استخلاص الذهب بغسيل الرمل يعمل على أساس العربون الذى قدمه إليه التجار وأتاح له أن يشترى العبيد. وحدث نفس التطور فى البلاد المنتجة للفضة. ونحن عندما نقرأ الكتاب

الجذاب الذى ألفه برادينج D. A. Brading عن إسبانيا الجديدة فى القرن الثامن عشر، متمثلاً خاصة بمدينة جواناچواتو كبرى مدن المناجم فى ذلك الوقت فى أمريكا، بل فى العالم، يتكون لدينا الانطباع بأن الائتمان كان ينوِّع أشكاله ويزيد فيها كما يحلو له، ويضعها بعضها فوق البعض، ويشبكها بعضها فى البعض، ويهدم البناء القائم ويتخيل آخر مكانه،وهكذا.

والدرس الذى نخلص به واضح، فقد بدأت ثروات لا يستهان بها تتكون على نحو تراكمى، كونها التجار المحليون. بل لقد كان هناك فى أمريكا الإسبانية تجار مولدون حققوا الثراء الواسع حتى ليستطيع الإنسان أن يقول إن إسبانيا نفسها كانت بمثابة مستعمرة بالنسبة إلى المستعمرات! هل هذه مجرد عبارة بيانية؟ أم هل هى تعبير عن النفور الذى كان يحسه الإسبان حيال أولئك الذين تجاوزوا حدودهم؟ أياً كان الأمر فإننا سنلاحظ مراراً وتكراراً نشوب صراعات وعداوات شديدة بين التجار فى العالم الجديد والرأسماليين فى الوطن الأم. حدث هذا فى بوسطن. وحدث فى بوينوس أيريس حيث سعى التجار هناك فى عام ١٨١٠ إلى قطع ما بينهم وبين تجار قادس من أوشاج. ولقد وصلت الشحناء فى المدن البرازيلية إلى درجة كراهية التجار البرتغاليين، ووصلت فى ريو دى چانيرو إلى شيوع السرقة والقتل، وكان العدو المقيت الذى استهدفته هو التاجر البرتغالى الذى امتلأت أصابعه بالخواتم والذى نشر الصحاف الفضية فوق مائدته على عيون الناظرين. كانوا يضربونه حيث يثقفونه، فإذا لم ينالوا منه بالضرب، صبوا عليه جام السخرية الشرسة، وجعلوا منه شخصية كوميدية جمعوا فيها سمات الغباء والقبح وكثيراً ما وضعوه فى دور الزوج المخدوع. وما زلنا بحاجة إلى دراسة نفسانية اجتماعية أرى أنها ستكون مثيرة تتناول أولئك القادمين الجدد من إسبانيا الذين كانوا يسمونهم تشابيتونيس chapetones أو جاتشوپينيس gachupines، تعوزهم الخبرة، ولا ينقصهم التطلع الزائف والمال الذى أتوا به معهم. كانوا يأتون ليدعموا مجموعات صغيرة سبقتهم واستقرت فى التجارة وقبضت على زمام الأسواق الحاكمة. هكذا كانت المكسيك قاطبة تحت سيطرة عدد من التجار أصلهم من الأقاليم الباسكية أو من الجبال خلف سانتاندر Santander الميناء المطل على خليج بسكايا، وكانت هذا الأسر المشتغلة بالتجارة تستقدم من إسبانيا أولاد الأخ والأخت وأولاد العم والخال والعمة والخالة والجيران من أبناء القرية، هكذا كان يجمعون من يعاونونهم ويخلفونهم ويتزوجون بناتهم. وكان القادمون الجدد يفوزون دون صعوبة فى «مباراة الزواج». فى عام ١٨١٠ قال الثائر المكسيكى هيدالجو Hidalgo الذى كان يهدف ككثيرين غيره إلى وضع نهاية لاستقدام الجاتشوپيناس «انهم منحرفون [...] ليس لهم من دافع فى نشاطهم إلا البخل المقيت [...] وماهم بكاثوليك إلا فى السياسة، فربهم الأعلى هو المال» Su Dios es el dinero.(٦٤)

الصراع
على الصناعة

وبدأت بوادر صراع على الصناعة، ومن قبلها على التجارة، منذ وقت طويل بين المستعمرات والوطن الأم. فمنذ أواخر القرن السادس عشر ظهرت أزمة مستحكمة شغلت المناطق الأمريكية الخاضعة لشبه جزيرة إيبريا بل شغلت أمريكا كلها (٦٥)، كانت الرأسمالية الأوروبية قد وقعت في مأزق، إذا أردنا تعبيراً مخففاً، وكان على المستعمرات في أمريكا أن تصرف أمورها بوسائلها، فزادت الأسواق الإقليمية التي كانت في طور التكوين من نشاطها التجاري، وبذل البرازيليون جهوداً عنيدة لكسب أسواق البلاد التي تكتنفها جبال الأنديز: وتولت شيلي تزويد بيرو بالقمح ؛ وجلبت سفن بوسطن إلى جزر الأنتيل الدقيق والخشب وسمك نيوفاوندلاند... وما إلى ذلك وظهرت صناعات. كانت هناك في كيتو في عام ١٦٩٢ «مصانع نسيج تنتج السيرج والأقمشة القطنية [...] والأقمشة [...] العادية التي تستخدم في كساء عامة الشعب. وكان الإنتاج يباع في بيرو وشيلي بل وفي التييرا فيرمي أو قل: الأراضي القارية فيما وراء الساحل، وبناما عن طريق جواياأكيل Guayaquil الذي كان بمثابة ميناء كيتو على المحيط الهادي. وكان الإنتاج ينقل براً إلى بوبايان» (٦٦). ونلاحظ تطوراً مماثلاً في صناعة النسيج في غرناطة الجديدة في سوكورو (٦٧) وفي إقليم كوتكو البوليفي وفي جنوب المكسيك الآهل بالهنود الحمر لا بويبلا La Puebla (٦٨)؛ وفي البقاع الداخلية بالمنطقة التي ستصبح الأرجنتين وبخاصة في «ميندوثا Mendoza حيث يغزل الهنود الحمر الذين يعيشون بيننا خيوطاً أرفع من خيوط بسكايا Vizcaya» على حد قول المطران ليثاراجا Lizarraga (٦٩). وتطورت أعداد كبيرة من الصناعات التحويلية التي تقوم على المنتجات الزراعية وتربية الماشية ؛ كانوا في كل مكان يصنعون الصابون، ويصنعون الشمع من الشحم، وينتجون المصنوعات الجلدية (٧٠).

ولننظر إلى هذه الصناعة المبتدئة التي ظهرت في أثناء السنوات الصعبة بالقرن السابع عشر، في الوقت الذي كانت فيه الضياع تتسع وتصبغ جزءاً كبيراً من أمريكا بالصبغة الإقطاعية، ولنتساءل: هل سيستمر تطور هذه الصناعة عندما تنتهي السنوات الصعبة وتعود الأوضاع الاقتصادية إلى حالتها العادية؟ الإجابة طبعاً بالنفي. فما كان يمكن أن يحدث هذا التطور إلا إذا قررت أوروبا أن ترجع عن احتكارها الصناعة. ولم يكن هذا يقيناً في نيتها. وينسبون إلى اللورد تشاتام Chatham هذه الكلمات: «إذا خطر ببال أمريكا أن تصنع جورباً أو مسماراً لحدوة الحصان فسأجعلها تشعر بعنف القوة البريطانية» (٧١). وإذا صح أنه قال هذه الكلمات فإنها تشهد على نوايا بريطانيا العظمى وتشهد أيضاً على جهلها بحقيقة الأوضاع في الأراضي وراء المحيط: فلم يكن العالم الجديد ليحرم نفسه من صناعة يحتاج إليه.



فى القرن الثامن عشر مشغل تطريز فى پيرو العاملات فيه مولّدات.

(Madrid, Palacio Real, Libro Trujillo del Perv')

وخلاصة القول إن أمريكا كلها وهى تتقدم فى العمر حققت بنفسها لنفسها ما يخصها من ألوان التوازن ونظمت سبل التحايل والتهرب والإفلات من القيود التى فرضت عليها. ووجدت أمريكا الإسبانية، أكثر من البقاع الأمريكية الأخرى، فى شبكات التهريب وسيلة إضافية للتحرر، ومصادر للربح. وكان غليون مانيلا برحلته المعروفة العلنية التى تجرى

تحت أعين الجميع يستولى على الفضة الأمريكية فى مقابل البضاعة التى يأتى بها، ولم تكن هذه التجارة تحقق نفعاً لإسبانيا أو أوروبا، بل للصين البعيدة وللرأسماليين فى مجلس الكونسولادو Consulado بالمكسيك. أضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر، بل الأعظم من العملات الفضية والسبائك الفضية لم يكن حتى نهاية القرن الثامن عشر يذهب إلى الملك الكاثوليكى [الإسبانى] الذى أصبح "فقير العائلة". بل إلى التجار. وكان تجار العالم الجديد ينالون منها نصيبهم.

المستعمرات الإنجليزية
تختار الحرية

وتفجرت الشكوى العامة فى العالم الجديد أول ما تفجرت فى المستعمرات الإنجليزية. ولعل استخدام كلمة تمرد فى وصف ما حدث مبالغة تجاوز الواقع ؛ حدث ما عرف باسم حفل الشاى فى بوسطن، عندما تخفى بعض الرجال فى شكل هنود حمر فى ١٦ ديسمبر من عام ١٧٧٤ واعتلوا ثلاث سفن راسية فى الميناء تابعة لشركة الهند الإنجليزية وألقوا فى البحر بحمولتها من الشاى. ولكن هذه الحادثة، الهينة فى حد ذاتها، كانت تشكل بداية القطيعة بين المستعمرات التى ستصبح الولايات المتحدة وبين انجلترة.

وليس من شك فى أن النزاع تولد عن الازدهار الاقتصادى الذى رفع فى القرن الثامن عشر شأن المستعمرات الإنجليزية وبقية أمريكا، وبخاصة بعد أن بلغت مبلغاً كبيراً فى التجارة الداخلية والخارجية.

ومن آيات هذا الازدهار نذكر فى المقام الأول استمرار تيار المهاجرين من عمال إنجليز وفلاحين أيرلنديين، اسكتلنديين أصلهم من يولستر Ulster أبحروا من بلفاست. فى السنوات الخمس السابقة على عام ١٧٧٤ أبحرت ١٥٢ سفينة من الموانئ الأيرلندية عليها «٤٤٠٠٠ فرد»[٧٢]. يضاف إلى ذلك استعمار ألمانى واسع النطاق، فقد أوشك الاستعمار الألمانى بين عام ١٧٢٠ و١٧٣٠ «أن يُؤَلْمِنَ [...] پنسلڤانيا»[٧٣] حيث كان الكويكر quaker أقلية فى مواجهة الألمان يدعمهم الأيرلنديون الكاثوليك. وزاد الاستيطان الألمانى قوة بعد الاستقلال لأن عدداً كبيراً من المرتزقة الألمان العاملين فى خدمة انجلترة اختاروا البقاء فى أمريكا بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

كانت هذه الهجرة الألمانية «تجارة بشرية»[٧٤] بكل ما فى الكلمة من معنى. ففى عام ١٧٨١ «تفاخر تاجر كبير بأنه قام هو وحده قبل الحرب باستيراد ٤٠٠٠٠ من الأوروبيين: من اليفالتسيين Pfälzer، والشفابيين Schwaben وبعض الألزاسيين وكانت الهجرة تتم عن

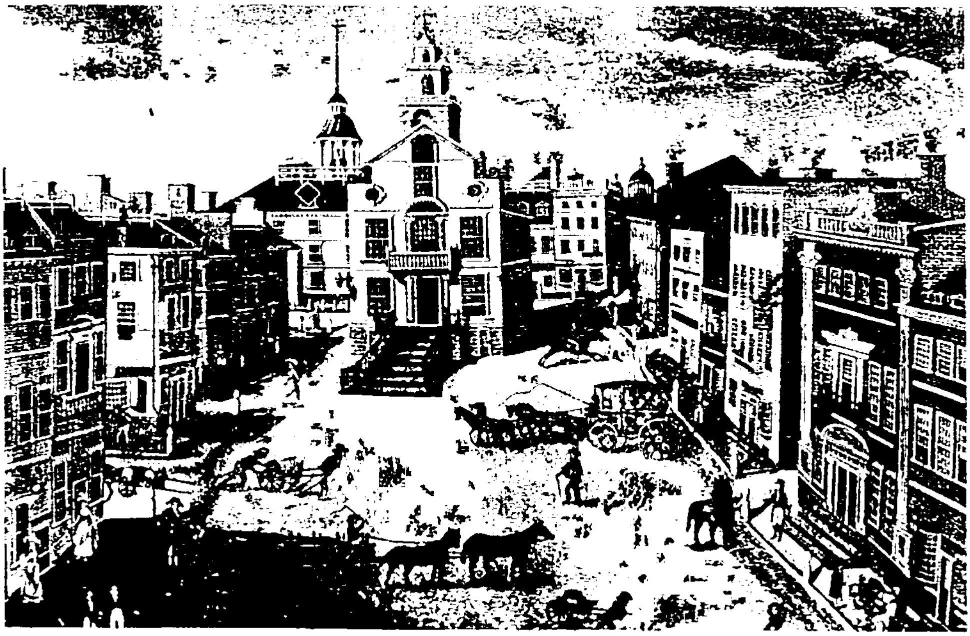
طريق هولندة.» (٧٥). ولكن الأيرلنديين، أراد الإنسان أو لم يرد، كانوا بضاعة تقوم عليها تجارة من نوع تجارة الزنوج، لم تنقطع بعد الاستقلال، بل زادت. وهناك تقرير يرجع إلى عام ١٧٨٣ جاء به «تجارة الاستيراد من أيرلندة التى توقفت فى أثناء الحرب عادت إلى نشاطها محققة أرباحاً عالية لمن يمارسونها. [فهذه سفينة تحمل] ٣٥٠ من الرجال والنساء والأطفال وصلوا مؤخراً ووجدوا عملاً على الفور. [والمنهاج المتبع سهل]: قبطان المركب يعرض شروطه على المهاجرين فى دبلن أو فى أى ميناء آخر فى أيرلندة. أما أولئك الذين يستطيعون أن يدفعوا أجر الرحلة على أساس ١٠٠ أو ٨٠ جنيهاً تورياً فهم ينزلون أمريكا أحراراً فى اتخاذ السبيل الذى يروق لهم. وأما أولئك الذين لا يستطيعون دفع أجر الرحلة فإنهم يسافرون على نفقة المتعهد الذى يعمل على استرداد ما دفعه فيعلن عند وصوله أنه استورد عمالاً فنيين وفعلة وخدماً وأنه اتفق معهم على أن يستأثر لحسابه (٧٦) بعملهم لمدة تتراوح عادة بين ٣ و٤ و٥ سنوات للرجال والنساء و٦ و٧ سنوات للأطفال. وقد شُغِّل آخر الذين استوردوا على هذا النحو فى مقابل ١٥٠ إلى ٣٠٠ جنيه تورى (٧٧) تلقاها القبطان، وكان الأجر يتفاوت بحسب الجنس والسن والقوة. ولم يكن صاحب العمل يتكفل إلا بإطعامهم وكسوتهم وسكناهم. فإذا انتهت فترة تشغيلهم كان صاحب العمل يعطى الواحد ثوباً ومعولاً ويتركه لحال سبيله حراً مطلق الحرية. وينتظر أن تأتى السفن فى الشتاء القادم بـ ١٥ أو ١٦ ألفاً أغلبهم من الأيرلنديين. والمقاولون يتجهون بأبصارهم الآن إلى ألمانيا.» (٧٨)

كانت هناك نتيجة لذلك «حركة هجرة مستمرة لا تنقطع من سواحل الأطلنطى فى اتجاه الجبال بل وفى اتجاه الغرب [...] وكان مسكنٌ واحد يضم الجميع إلى أن يتم بناء مسكن لكل أسرة». فإذا أتيح للقادمين الجدد شىء من السعة «ذهبوا إلى فيلادلفيا ليدفعوا ثمن الأراضى» التى خُصصت لهم والتى تبيعها لهم حكومة المستعمرة، ثم كانت الدولة التى خلفتها هى التى تبيع. وكان المستعمرون « فى كثير من الأحيان يعيدون بيع الأراضى الجديدة، ويذهبون إلى مناطق أخرى فيشترون أراضى لم تستصلح فيستصلحونها ويبيعونها بعد رفع قيمتها. ومن المزارعين من قاموا بست عمليات استصلاح متتالية» (٧٩). هذه الوثيقة التى ترجع إلى نهاية القرن تصف على نحو جيد ظاهرة المناطق «الحدودية» القديمة، المناطق الحدودية التى كانت تجتذب المهاجرين الراغبين فى الثراء. وكان الاسكتلنديون خاصة يغامرون بالتوغل فى الغابات ويعيشون عيشة الهنود الحمر فيستصلحون الأرض متقدمين إلى الأمام قطعة قطعة. ومن ورائهم مهاجرون آخرون أقل إيغالاً فى المغامرة، أغلبهم من الألمان، يأخذون الأرض المستصلحة ويتولون استغلالها (٨٠).

هذا التيار المنهمر من البشر نحو الأراضي والغابات واكب وحفز صعوداً اقتصادياً عاماً. والدارسون الذين تابعوا هذا التطور تكوّن لديهم انطباع بأن هذا الذى جرى كان انفجاراً سكانياً أو بعبارة أخرى انفجاراً بيولوجياً، ويقولون إن الأمريكيين كانوا «ينجبون أكبر عدد ممكن من الأولاد، وكانت النساء الأرامل اللاتى لديهن كثير من الأولاد يجدن يقيناً من يتزوجهن» [٨١]. وعملت هذه الموجة القوية من المواليد على زيادة تيار السكان المنهمر. وأدى هذا الإيقاع العارم إلى أن ربوع أمريكا حتى المناطق شمال فيلادلفيا اختلط فيها السكان فلم يعودوا إنجليز خالصين، بمن نزح إليهم من الاسكتلنديين والأيرلنديين والألمان والهولنديين الذين كانوا يقفون من انجلترة موقف الإغفال أو حتى العداوة. وأسهم هذا الاختلاط العرقى الذى بدأ مبكراً وازداد سرعة فى الانفصال عن الوطن الأم. فى أكتوبر من عام ١٨١٠ حاول القنصل الفرنسى الذى وصل لتوه إلى نيويورك أن ينفذ ما طلبوه منه فى باريس، ألا وهو وصف «أفكار أهالى الولاية حالياً... ومواقفهم الحقيقية تجاه فرنسا.» فماذا كانت إجابته؟ قال:«لا يمكن الحكم على هذه الأمور اعتماداً على المدينة التى تغص بالسكان [كان عدد سكان نيويورك آنذاك ٨٠٠٠٠] التى أقيم فيها ؛ فسكانها أغلبهم أجانب من كل الأمم باستثناء الأمة الأمريكية إذا صح التعبير وليس لهم من شاغل إلا الأعمال. فنيويورك إذا صح التعبير سوق كبيرة مستمرة يتجدد ثلثا سكانها باستمرار؛ فيها تعقد صفقات هائلة تتم دائماً تقريباً برؤوس أموال وهمية، ويصل فيها الترف إلى درجة رهيبة. ولهذا فإن التجارة فيها هشة ؛ وعمليات الإفلاس الكثيرة والكبيرة عادية لا تحدث إلا القليل من الإثارة ؛ ومن النادر ألا يشعر التاجر الذى يشهر أفلاسه

بالرأفة البالغة من جانب ديّانيه وكأنما كان كل واحد منهم يسعى إلى الحصول على حق المعاملة بالمثل. »ويخلص بعد هذا إلى ما يلى: «ولهذا فعلى الباحث عن الشعب الأمريكى لولاية نيويورك أن يلتمسه فى الريف وفى المدن الداخلية». وإذا نحن نظرنا إلى هذه البوتقة التى هى الكتلة السكانية الكلية فى أمريكا، والتى كانت محدودة تقدر بثلاثة ملايين نسمة تبينّا أنها تأثرت بالهجرات القادمة من الخارج والتى تغلغلت فيها، وأحدثت تغيرات بشرية مؤثرة لا تقل فى أهميتها عن التغيرات البشرية التى شهدتها الولايات المتحدة فى نهايات القرن التاسع عشر .

أياً كان الأمر فإن هذه الظاهرة كانت أكثر تأثيراً على القطاع الشمالى من المستعمرات الإنجليزية - نيوإنجلند، ماساشوسيتس، كونيكتيكات، رودأيلاند، نيوهامبشير، نيويورك، نيوجرسى، ديلاوير، بنسيلڤانيا - منها على القطاع الجنوبى من المستعمرات - ڤرچينيا، مريلاند، شمال كاروولينا وجنوب كارولينا، چورچيا - فقد كانت هذه المستعمرات الجنوبيةمختلفة كل الاختلاف من حيث هى منطقة المزارع الواسعة والعبيد الزنوج. ومن الممكن أن نزور اليوم بيت توماس چيفرسون (١٧٤٥- ١٨٢٦) القاره فى مونتيتشيللو



بوسطن في عام ١٨٠١. منظر شارع ستيت ستريت State Street وأولد ستيت هاوس Old State House ونرى البيوت مبنية من الطوب، والعربات الحنطور، والملابس على الموضات الأوربية. لوحة من رسم جيمس مارستون James B. Marston (Massachusetts Historical Society, Boston)

بالربوع الداخلية من فرچينيا فنجده شبيهاً بالبيوت الكبيرة الكازاس جرانديس Casa Grandes في البرازيل وبالجريت هاوزس Great Houses في چامايكا، وفيها كلها هذه السمة الخاصة وهي أن غالبية غرف العبيد في البدروم نفسه تحت الأرض والبناء الضخم من فوقه يبدو كأنه ينسفه نسفاً. ولهذا قلنا أن نقول عن «الجنوب» الأمريكي الإنجليزي، الجنوب الجواني، كثيراً مما قاله چيلبرتو فراير Gilberto Freyre عن المزارع الكبيرة والمدن في شمال شرق البرازيل. ولكن على الرغم من تطابق الوضعين، فإن الخبرتين تختلفان إنسانياً اختلافاً كبيراً. والفرق الذي يفصل بين الخبرتين مثل المسافة بين البرتغال وانجلترة، ومثل الاختلافات في الثقافات والعقليات والدين والسلوك في الأمور الجنسية، فعلاقات الحب والجنس بين السادة في الجنوب وبين بنات ونساء العبيد كانت علنية تتم في وضح النهار، وچيلبرتو فراير يحدثنا عنها؛ أما علاقة الغرام الطويلة التي قامت بين چيفرسون وواحدة من بنات العبيد فقد ظلت سراً تخفيه الأستار الصفيقة ألا يتسرب(٨٣).

والتعارض بين الشمال والجنوب سمة واضحة عميقة فارقة تطبع تاريخ ما سيعرف

باسم الولايات المتحدة بطابعها. فى عام ١٧٨١ يصف شاهد نيوهامبشير: «لا نرى هنا، ما نراه فى الولايات الجنوبية، فصاحب الألف عبد والثمانية أو العشرة آلاف الأكرات [الفدادين الإفرنجية] لا يحتقر جاره الذى يقل عنه ثراء» (٨٤). وفى العام التالى يقول شاهد آخر: «فى الجنوب ثروة واسعة موزعة على عدد قليل من الناس؛ أما فى الشمال فهناك ثراء أكبر وأوسع انتشاراً، ملكيات خاصة سعيدة، ملكيات محدودة تشمل عدداً أكبر من السكان...» (٨٥) وما من شك فى أن الحديث على هذ النحو يبسط الأمور أكثر مما ينبغى. ولنذكر فرنكلين چيمسون وجهوده من أجل استجلاء تفصيلات اللوحة (٨٦). فإذا كانت الارستقراطية فى انجلترة الجديدة [نيو إنجلند، المنطقة المطلة على المحيط الأطلسى شمال شوق أمريكا حيث تكونت المستعمرات الإنجليزية القديمة: كونيكتيكات، ماساشستس، مين، نيوهامبشير، رودأيلاند، ڤيرمونت] حضرية فى المقام الأول وكانت المزارع الكبيرة فيها نادرة، فقد كانت موجودة على أية حال. فى ولاية نيويورك كانت الدور الفخمة «manors» ومن حولها أراضيها تفترش ما يقدر بمليونين ونصف المليون من الأكرات [الفدادين الإفرنجية]، وكانت هناك على بعد نحو مائة ميل من نهر هدسون ممتلكات فان رينسلير Van Rensselaer التى كانت تقدر بـ ٢٤ ميلاً طولاً و٢٨ عرضاً، يعنى أن مساحتها كانت على سبيل المقارنة تناظر ثلثى مساحة مستعمرة رودأيلاند كلها، وإن صح أنها مستعمرة صغيرة المساحة. واتسعت مساحة الملكية الكبيرة فى المستعمرات الجنوبية، وفى پنسلڤانيا، وأكثر منها فى مريلاند وڤرچينيا حيث كانت أطيان فيرفاكس Fairfax تقدر ستة ملايين من الأكرات. فى شمال كارولينا كانت أطيان لورد جرانڤيل Granville تمثل وحدها ثلث المستعمرة. ولا مراء فى أن الجنوب، وجانب من الشمال، كان يخضع لنظام إقطاعى يتخفى أحياناً، ويظهر للعيان فى أحيان أخرى، وكان هذا النظام الاجتماعى فى حقيقة أمره «منقولاً» عن انجلترة القديمة التى كان فيها حق الابن الأكبر فى الميراث حقاً مستقراً أساسياً. ولكن العزب الصغيرة تداخلت فى كل مكان فى داخل شبكة الملكيات الهائلة، نلاحظ ذلك فى اتجاه الشمال حيث كانت التربة بتلالها لا تصلح تماماً للزراعة الضخمة، وفى اتجاه الغرب حيث كان من الضرورى اجتثاث الغابات لتدبير مساحات للزراعة. كل هذا يعنى فى كيان اقتصادى تلعب فيه الزراعة دوراً ضخماً أساسياً أن الأرض لم تكن مقسمة بين الناس تقسيماً عادلاً، ولكن هذا التفاوت لم يحل دون قيام توازن اجتماعى متين لصالح الأكثر ثراءً. أو على الأقل استمر هذا التوازن حتى قامت الثورة التى أطاحت بالعديد من الأسر المالكة للأطيان والمتشيعة لانجلترة، وتبع ذلك مصادرات، وعمليات بيع، وتطورات جرت فى إطار«المنهاج الأنجلوسكسونى الهادىء» (٨٧).

ونخلص مماتقدم إلى أن النظام الزراعى كان أكثر تعقيداً مما يصوره التبسيط الذى يضع الشمال فى ناحية والجنوب فى الناحية المقابلة. من بين ٥٠٠٠٠٠ عبد زنجى فى ١٣

مستعمرة كان ٢٠٠٠٠٠ فى فرچينيا ؛ ١٠٠٠٠٠ فى جنوب كارولينا ؛ وما بين ٧٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ فى مريلاند، ونحو ٢٥٠٠٠ فى فى ولاية نيويورك؛ و١٠٠٠٠ فى نيو چرسى؛ و٦٠٠٠ فى كونيكتيكات ؛ و٦٠٠٠ فى پنسلڤانيا ؛ و٤٠٠٠ فى رودأيلاند ؛ و٥٠٠٠ فى ماساشستس [٨٨] ؛ نقرأ عن بوسطن فى عام ١٧٧٠ أن فيها «أكثر من ٥٠٠ عربة حنطور، كان من علامات العز أن يسوقها حوذى زنجى» [٨٩]. ومن العجيب أن فرچينيا وهى الولاية الأكثر عبيداً كانت الأرستقراطية فيها منحازة للويجز Whigs، أى للثورة التى عملت على إنجاحها، ما فى ذلك شك.

ويبدو أن الأرستقراطيين لم يضايقهم التناقض المتمثل فى مطالبة انجلترة بحرية البيض والسكوت على استعباد الزنوج، فلم يكن استعباد الزنوج من الأمور التى تؤرق ضمائرهم. فى عام ١٧٦٣ كان راعى كنيسة فى فرچينيا يلقى عظته على المصلين فقال: «ومن حقكم علىّ أن أشهد لكم بأنه ليس هناك مكان فى العالم يلقى فيه العبيد معاملة طيبة كتلك التى يلقاها العبيد عادة فى المستعمرات» [٩٠] يعنى المستعمرات الإنجليزية. ولم يكن هو نفسه ليصدق كلامه هذا تصديقه للإنجيل. أضف إلى ذلك أن الوضع الحقيقى للعبيد، حتى فى قلب مزارع الجنوب، كان يختلف اختلافاً ضخماً من مكان لآخر فى أراضى المستعمرات الإنجليزية. وليس هناك من يستطيع أن يؤكد لنا أن الرجل الأسود الذى حَسُنَ اندماجه فى المجتمعات الإسبانية والبرتغالية فى أمريكا لم يكن أسعد أو لم يكن أقل تعاسة من غيره فى بعض المناطق الأخرى [٩١].

شحناء

ومنافسة فى التجارة

كانت المستعمرات الثلاثة عشرة فى مجموعها تشتغل أساساً بالزراعة. فى عام ١٧٨٩ «كان عدد السواعد المشتغلة بالزراعة حوالى تسعة أعشار العمالة فى الولايات المتحدة فى مجموعها، وقيمة رؤوس الأموال المستثمرة فى الزراعة أضعاف تلك التى تستثمر فى كل فروع الصناعة مجتمعة» [٩٢]. ولكن الاهتمام البالغ بالتربة وبتحويل أرض الغابات للزراعة وبعمليات الزراعة، لا يمنع أن تأتى أسباب الثورة أولاً وقبل كل شىء آخر من ناحية أخرى، هى ناحية النشاط المتعاظم الذى شمل الملاحة والتجارة فى المناطق الشمالية وبخاصة فى انجلترة الجديدة. وإذا لم تكن التجارة النشاط الغالب فإن نفوذها لا يفقد شيئاً من هيمنته. وآدم سميث الذى فهم المستعمرات الأمريكية - على الرغم من أنها لم تكن تحت عينيه - أكثر مما فهم الثورة الصناعية - التى انطلقت تحت سمعه وبصره فى انجلترة - آدم سميث عرف السبب الجوهرى الذى نجمت عنه الثورة الأمريكية التى بلغت أصداؤها مسامعه وتابع مسارها، فقد ظهر كتابه عن ثروة الشعوب Inquiry into the nature and causes of the

wealth of nations في عام ١٧٧٦ بعد أحداث بوسطن بعامين. والتعليل الذى يقدمه آدم سميث تتضمنه جملة صغيرة، يمتدح فيها الحكومة الإنجليزية بما تستحقه لأنها تعامل مستعمراتها بكرم يفوق الدول المستعمرة الأخرى، ويشدد على أن «المستعمرين الإنجليز ينعمون بحرية كاملة»، ولكنه يضطر إلى التحديد وبيان الاستثناء، فيقول إن هذه الحرية الكاملة تشمل «كل الأمور باستثناء تجارتهم الخارجية» [٩٣]. وياله من استثناء! فهو استثناء من شأنه أن يزعج على نحو مباشر وغير مباشر كل الحياة الاقتصادية فى المستعمرات، لأنه يضطرها إلى المرور عن طريق لندن، وعلى الارتباط بانتمائها وعلى البقاء فى داخل العباءة التجارية «للإمبراطورية» الإنجليزية. ولكن انجلترة الجديدة التى تيقظت مبكرة للتجارة ومارستها من موانيها وبخاصة من الميناءين الرئيسين بوسطن وبليموث، لم يكن من الممكن أن توافق على هذا الوضع إلا وهى تتحايل وتغش وتلف وتدور حول العقبات. فقد بلغت الحياة التجارية الأمريكية من النشاط شأواً بعيداً، وحققت لنفسها من التلقائية قدراً عظيماً، فما كان يمكن إلا أن تغتصب الحقوق التى حجبوها عنها. ولكنها لم تحقق فى هذا المسعى إلا نصف النجاح الذى كانت تأمله.

تكونت انجلترة الجديدة [٩٤] بين ١٦٢٠ و١٦٤٠ على يد البيوريتانيين Puritans أو التطهريين الذين طردهم آل ستوارت والذين كانوا يطمحون إلى إنشاء مجتمع منغلق، بمنأى عما فى هذه الدنيا من خطيئة وظلم وتفاوت . كانت الأرض التى نزحوا إليها فقيرة من ناحية الموارد الطبيعية فلجأت إلى البحر وخيراته، وتكون عالم صغير من التجار النشيطين، ربما نجح لأن القطاع الشمالى من المستعمرات الإنجليزية كان أكثر قدرة على التواصل مع الوطن الأم لقربها منها. أو ربما حقق هذا النجاح لأن سواحل أكاديا ومصب سان لوران ومضاحل نيوفاوندلاند كانت تقدم الطعام سهلاً سائغاً كأنه المن والسلوى: «وحقق [مستعمرو انجلترة الجديدة] أكثر الربح من صيد البحر [...] فلم يحرثوا الأرض ولم يشقوا على أنفسهم فى فلاحتها وإنما تركوا هذا العمل للإسبان والبرتغاليين، وكان السمك هو الذى يأتيهم بالمال الوفير.» [٩٥] ولنذكر البحارة الذين كانوا يقومون بمهنتهم الشاقة، ولنذكر السفن التى كانت تُبنى لهم. كان الصيد فى عام ١٧٨٢ يستخدم ٦٠٠ سفينة ويشغل ٥٠٠٠ رجلاً.

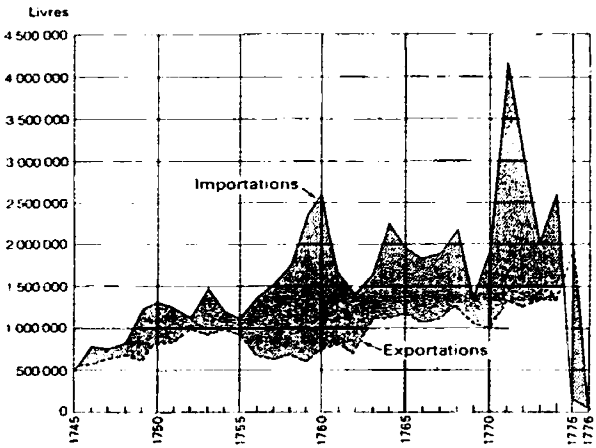
ولم يقنع المستعمرون فى انجلترة الجديدة بهذا النشاط الذى كان فى متناول أيديهم. «كانوا يسمونهم [والكلمة وحدها شديدة الدلالة] هولنديى أمريكا. [...] ويقولون إن الأمريكيين أكثر اقتصاداً فى الملاحة من الهولنديين. وهذه الميزة، هى ورخص أسعار بضائعهم تميزهم على غيرهم فى مجال النقل البحرى.» والحق أنهم استأثروا لأنفسهم بالملاحة الساحلية التى خدمت مستعمرات الوسط والجنوب، وقاموا بالتجارة البعيدة فى منتجاتها من القمح والتبغ والأرز والنيلة ... وتولوا تموين جزر الأنتيل الإنجليزية والفرنسية والهولندية

والدنمركية، فحملوا إليها السمك، والماكريل المملح، والبكلاة، وزيت الحوت، والخيول، ولحم البقر المملح، والخشب، والمراين والألواح، بل البيوت الخشبية السابقة التجهيز كما نقول اليوم، «البيوت الجاهزة وكانوا يصطحبون معهم نجاراً لكى يشرف على التركيب» (٩٦). وكانوا يعودون من رحلات التجارة هذه بالسكر والمولاس وخمر الطافية tafia . كذلك كانوا يعودون بعملات معدنية لأنهم كانوا يدخلون عن طريق الأنتيل وموانىء القارة القريبة إلى دوائر التعامل فى فضة أمريكا الإسبانية. كان نجاح هذا النشاط التجارى المتجه نحو الجنوب هو الذى ضاعف إلى عشرة أضعاف قوة مستعمرات الشمال التجارية وحفز ما قام فيها من صناعات: بناء السفن، الأقمشة الصوفية والتيلية الخشنة، الأوانى والأدوات المعدنية، تقطير الروم، قضبان الحديد، الزهر، الصب والسبك.

وعلاوة على هذا فقد مد التجار والموزعون فى الموانىء الشمالية – ولا ينبغى أن ننسى نيويورك وفيلادلفيا – رحلاتهم إلى بلدان شمال المحيط الأطلسى كلها، وإلى جزر مثل ماديرة وإلى سواحل أفريقيا السوداء وبلاد البربر والبرتغال وإسبانيا وفرنسا وبطبيعة الحال انجلترة. بل كانوا يحملون إلى البحر المتوسط السمك المجفف والقمح والدقيق. ولا يغيبن عن فكرنا أن هذا التوسع التجارى على مستوى العالم وما استتبعه من خلق أنواع من التجارة الثلاثية الأطراف لم يكن يستبعد انجلترة . وعلى الرغم من أن السفن الأمريكية كانت تتجه مباشرة إلى أمستردام، فقد كانت انجلترة تقريباً دائماً زاوية من زوايا التجارة الثلاثية، وكانت التجارة الأمريكية تتلقى قروضها من لندن وتخصها من بين المراكز التجارية الأوربية بالتنزيلات. وكانت تؤثرها بنسبة لا يستهان بها من فوائضها، لأن الميزان التجارى بين المستعمرات وانجلترة كان دائماً لصالح انجلترة. ويذكر أحد المراقبين « أن عمليات الشراء والعمولات كانت فى عام ١٧٧٠، قبل تمرد المستعمرات، كانت تؤدى إلى أن فضة المستعمرات كلها كانت تذهب إلى انجلترة وأن الثروة التى كانت تبقى لها كانت مجرد ورق [عملات ورقية]» (٩٧). وليس من شك فى أن أمريكا ظهرت منذ وقت مبكر فى صورة المنافس وأن ثراءها كان يقلق التجار الكبار فى لندن. ومن هنا جاءت الإجراءات التعسفية التى كانت تثير غيظ تجار أمريكا ولا تحقق من نتائج إلا القليل. ونقرأ ما كتبه مراقب واع فى عام ١٧٦٦ : «انجلترة تسن اليوم قوانين لا جدوى منها لتعرقل الصناعة التى يقوم بها المستعمرون وتحد منها، وهى بهذا تستر الداء ولا تعالجه» .. وهى هكذا «تضيع على نفسها فى هذه التجارة ما كان يمكن أن تحصله من رسوم جمركية وأجور التخزين والعمولات وما كان يمكن أن تنتفع به من تشغيل عمالة فى موانيها . وفى حالات العودة المباشرة إلى هذه المستعمرات، وهو الأغلب اليوم، أما كانت النتيجة تتمثل فى قيام الملاحين – وبخاصة ملاحى بوسطن وفيلادلفيا الذين كانوا يمتلكون ١٥٠٠ سفينة – بتموين مستعمراتهم، بل والمستعمرات الإنجليزية الأخرى بالسلع الأوروبية يتحملون بها فى الموانىء الأجنبية؟ ولا

يمكن أن يستمر هذا الوضع دون أن يضر ضرراً بليغاً بتجارة انجلترة وماليتها »[٩٨].

وليس من شك فى أن صراعات أخرى نشبت بين المستعمرات والوطن الأم، وربما كان احتلال الإنجليز لكندا الفرنسية فى عام ١٧٦٢، والذى أقرته بنود معاهدة باريس فى السنة التالية، سبباً عمل على التعجيل بالأحداث لأنه ضمن للمستعمرات الإنجليزية الأمن على حدودها الشمالية. فقد أصبحت المستعمرات لا تحتاج إلى عون. فى عام ١٧٦٢ تصرفت انجلترة الغالبة وفرنسا المغلوبة تصرفات تبدو لنا نحن على الأقل مفاجئة. كان الإنجليز على ما يبدو يفضلون امتلاك سانتو دومينجو على كندا - التى انتزعوها من فرنسا - وعلى فلوريدا - التى نزلت عنها إسبانيا. ولكن أصحاب المزارع فى جامايكا نفروا من هذه



٤٠ - الميزان التجارى للمستعمرات الإنجليزية فى أمريكا كان دائماً فى صالح بريطانيا العظمى.

كان الميزان التجارى سلبياً بالنسبة للمستعمرات مما اضطرها، فى سعيها لتحقيق التوازن الخارجى، إلى ممارسة تجارة ثلاثية الأطراف، ساقتها إلى أفريقيا حيث تاجرت فى العبيد، وإلى جزر الأنتيل، وإلى أوروبا، وإلى البحر المتوسط.

(نقلاً عن H. U. Faulkner, American Economic History, 1943, p. 123)

السياسة، فما كانوا ليقبلوا أن يقتسموا مع آخرين السوق فى انجلترة، تلك السوق التى كانوا يعتبرونها محمية لهم وحدهم. وأدى تصميمهم على موقفهم تدعمه مقاومة فرنسا التى كانت ترغب فى الحفاظ على سانتو دومينجو - ملكة جزر السكر - إلى اضطرار انجلترة إلى الرضا بالأراضى التى تغطيها الثلوج فى كندا. ولدينا دليل لا يداخله الشك على طمع انجلترة فى سانتو دومينجو. فعندما عادت الحرب ضد فرنسا فى عام ١٧٩٣ أنفق الإنجليز ست سنوات فى حملات حربية غالية الثمن دون فائدة للاستيلاء على الجزيرة (٩٩): «ويكمن سر العجز الإنجليزى إبان السنوات الست الأولى من الحرب ١٧٩٣ - ١٧٩٩ فى كلمتين: سانتو دومينجو.»

إياً كان الأمر فقد اشتد التوتر بين المستعمرات وانجلترة بعد التوقيع على معاهدة باريس فى عام ١٧٦٣، فقد قررت انجلترة أن تحكم قبضتها على المستعمرات وأن تحملها جزءً من التكاليف الباهظة التى تكلفتها الحرب التى انتهت منذ قليل. فتصدت المستعمرات لهذه السياسة فى عام ١٧٦٥ واتخذت إجراءات منها مقاطعة البضائع الإنجليزية، وكانت تلك جريمة ضد التاج البريطانى (١٠٠). وكانت هذه التطورات واضحة الدلالة حتى إن رجال المال الهولنديين فى أكتوبر ١٧٦٨ «خافوا من أن العلاقات إذا فسدت بين انجلترة ومستعمراتها سينجم عنها حالات إفلاس يمكن أن تعانى منها هولندة » (١٠١). وكان أكارياس دى سيريون يتوقع منذ عام ١٧٦٦ نشوء إمبراطورية «أمريكية»، فهو الذى قال:«إن خطر انجلترة الجديدة على المستعمرات الإسبانية أكبر من خطر من انجلترة القديمة...». نعم إمبراطورية «مستقلة عن أوروبا »(١٠٢) وبعد ذلك ببضع سنوات، فى عام ١٧٧١ على وجة التحديد، وصفها بأنها إمبراطورية «ستهدد فى مستقبل قريب جداً الرفاهية خاصةً فى انجلترة وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وهولندة». (١٠٣) ومعنى هذا أن الدلائل الأولى على أن الولايات المتحدة كانت مرشحة للهيمنة على العالم الاقتصادى الأوروبى كانت قد اتضحت. وقد يدهشنا أن نجد تعبيراً واضحاً عن ذلك فى عبارات لا لبس فيها فيما قاله الوزير المفوض الفرنسى فى جورجتاون، بعد ثلاثين سنة فى خطاب بتاريخ ٢٧ بريمور من السنة العاشرة من تاريخ الثورة، وهو ١٨ أكتوبر ١٨٠١ :«أعتقد أن وضع انجلترة حيال الولايات المتحدة يشبه بالضبط وضع انجلترة حيال هولندة فى أواخر القرن السابع عشر عندما كانت هولندة قد أرهقتها النفقات والديون ورأت نفوذها التجارى ينتقل إلى أيدى منافستها التى كانت تعتبر كالطفل الوليد فى التجارة» (١٠٤).

الأنشطة الاستغلالية

الإسبانية والبرتغالية

إن تناول القطاعات الإيبرية أى الإسبانية والبرتغالية فى أمريكا، أو قل أمريكا الإيبرية،

يعنى تناول واقع مختلف وتاريخ مختلف كل الاختلاف. وليس معنى هذا أنه ليس هناك أوجه تشابه مع القطاعات الأخرى، ولكن معناه أن ما كان يجرى فى الشمال لم يكن يتكرر حرفياً فى الجنوب. وهكذا فإن أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية رسمتا فى أمريكا فيما وراء المحيط الأطلسى صورة لما بينهما من تباين وتضاد. يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك فترات تخلف كبيرة بين الشمال والجنوب، فبينما تحررت المستعمرات الإنجليزية فى عام ١٧٨٣ لم تتحرر المستعمرات الإيبرية قبل ١٨٢٢ و١٨٢٤، وكان التحرر بالنسبة لمستعمرات الجنوب تحرراً صورياً، فقد حلت الوصاية الإنجليزية محل الهيمنة القديمة وظلت الوصاية الإنجليزية بصفة عامة حتى عام ١٩٤٠، حيث خلفتها الولايات المتحدة. وخلاصة القول إن الشمال كان يتسم بالحيوية والقوة والاستقلال والمبادرة الفردية النشيطة، بينما كان الجنوب يتسم بالبلادة والعبودية والخضوع لقبضة الوطن الأم ولسلسلة من الضغوط التعسفية التى ترتبط بوضع المناطق الأطرافية.

هذا التباين بين الشمال والجنوب جاء بطبيعة الحال نتيجة لاختلاف البنيات ونتيجة الماضى والتراث. والوضع فى حقيقة الأمر واضح ولكن كتب التاريخ المبسطة القديمة عبرت عنه تعبيراً مضطرباً فيما أخذت به من تقسيم للمستعمرات إلى نوعيتين: مستعمرات السكان من ناحية ومستعمرات الاستغلال من ناحية ثانية. فكيف يمكن أن تكون هناك مستعمرات سكان لا تكون فى الوقت نفسه مستعمرات استغلال، أو مستعمرات استغلال لا تكون مستعمرات سكان؟ والأحرى بنا أن نستخدم بدلاً من كلمة الاستغلال كلمة التهميش maginalisation فى إطار عالم اقتصادى، أو الاضطرار إلى العمل فى خدمة الآخرين أو إلى القيام بمهمة يمليها التقسيم القهرى للعمل على المستوى الدولى. هذا هو على الأرجح الدور الذى فرض على المكان الإيبيرى فى أمريكا، قبل الاستقلال السياسى وبعده، وهو يختلف اختلاف الضد عن الضد عما جرى على الشمال الأمريكى.

نظرة أخرى

إلى أمريكا الإسبانية

تحررت أمريكا الإسبانية إذن متأخرة، وسار التحرر بخطى بطيئة. بدأ التحرر فى بوينوس أيريس فى عام ١٨١٠، ولما لم تكن التبعية لإسبانيا لتنمحى إلا بالتبعية لرأس المال الإنجليزى، فإن هذا التحول لم تتأكد سماته إلا فى السنتين ١٨٢٤-١٨٢٥ [١٠٥] اللتين شهدتا بداية استثمار مكثف من قِبل بورصة لندن.

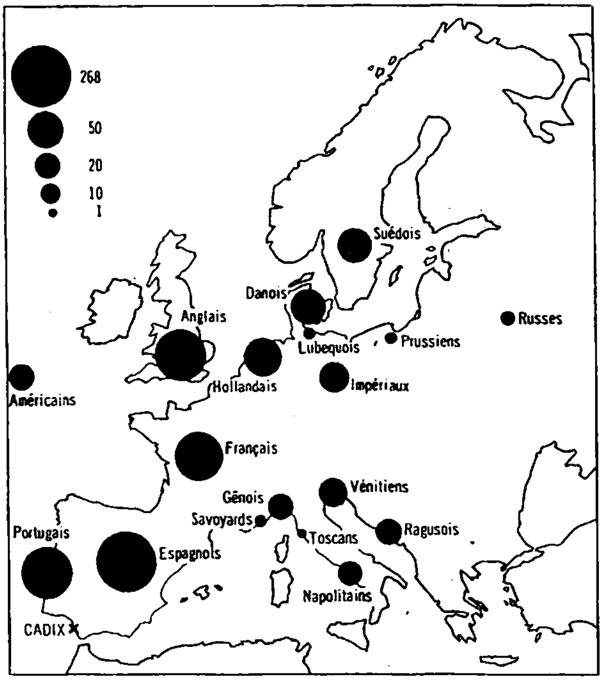
ولقد استقلت البرازيل دون مُحاجّة كبيرة: ففى ٧ سبتمبر من عام ١٨٢٢ أعلن بيدرو Pedro الأول فى إيبيرانجا Ypiranga قرب ساو باولو São Paulo استقلال البرازيل عن

البرتغال، وفى ديسمبر من العام نفسه أطلق على نفسه لقب إمبراطور البرازيل. وكان هذا الانفصال عملية معقدة، شديدة التعقيد، إذا نحن أحطنا بتفصيلاتها الملتوية، مشتبكة فى حبائل السياسة الأوروبية والأمريكية (١٠٦) ولنذكر أن خوان السادس والد الإمبراطور كان هو الملك المتربع على عرش البرتغال. وهذه أمور بعيدة عن هدفنا هنا، وخيرٌ لنا أن نكتفى بالنتائج.

أما أمريكا الإسبانية فقد كان استقلالها عملية طويلة تزخر بالأحداث الدرامية المثيرة التى لا شأن لنا بها هنا، فالذى يهمنا بالنسبة لموضوعنا هنا هو الطريقة التى تم بها هذا الانفصال الذى كان أشد وطأة من انفصال البرازيل عن البرتغال. فقد كانت أمريكا الإسبانية منذ البداية تمثل بالضرورة عنصراً حاسماً فى تاريخ العالم، بينما خفت موازين البرازيل فى نظر أوروبا لأنها لم تعد منذ القرن التاسع عشر منتجاً هاماً للذهب.

ولم تكن إسبانيا حتى فى بداية الاستعمار قادرة على أن تستغل وحدها السوق «العملاقة» (١٠٧) التى يمثلها العالم الجديد. ولم تستطع بكل ما اجتمع لها من قوى ورجال ومن إنتاج الأندلس من نبيذ وزيت وإنتاج المدن الصناعية من أصواف أن تفى بالمطلوب، فقد كانت دولة ما تزال تتعثر فى النظم العتيقة. حتى فى القرن الثامن عشر الذى تعاظمت فيه المقومات بصفة عامة لم تكن هناك «أمة» واحدة من الأمم الأوروبية تستطيع وحدها الوفاء بالمطلوب فى هذه السوق الجديدة. ويشرح لو پوتييه دى لا إيستروا Le Pottier de la Hiestroy حول عام ١٧٠٠ الوضع قائلاً: «إن الطلب الاستهلاكى فى الهند الغربية [أمريكا] على الأشياء التى ينبغى أن تستوردها من أوروبا كبير جداً يتجاوز بكثير إمكاناتنا [فى فرنسا] مهما كانت كميات الإنتاج التى تنتجها الصناعة عندنا بفروعها المختلفة» (١٠٨). واضطرت إسبانيا نتيجة لهذا إلى الاستعانة بأوروبا، خاصة وأن الصناعة لديها كانت أحوالها قد ساءت قبل أواخر القرن السادس عشر، وسارعت أوروبا لانتهاز الفرصة. فأسهمت فى استغلال المستعمرات الإيبيرية إسهاماً يفوق ما فعلته إسبانيا نفسها، وإرنست لودڤيج كارل Ernst Ludwig Carl هو الذى قال فى عام ١٧٢٥ إن إسبانيا لم تكن بالنسبة إلى الأجانب تمثل أكثر من ميناء عبور (١٠٩) أو لنقل بلغة اليوم أنها كانت وسيطاً. أما القوانين الإسبانية التى كانت تمنع «نقل» الفضة وهى المورد الرئيسى لأمريكا لم تكن صارمة، فقد قال الملك تشارلس الثانى ملك انجلترة فى نوفمبر من عام ١٦٧٦ «العملة الفضية الإسبانية يراها الناس فى بلدان أوروبا قاطبة» (١١٠).

وقبل ذلك بعشرين سنة رفع الأب اليسوعى البرتغالى أنطونيو ڤييرا Antonio Vieira صوته وهو يعظ فى بيليم Belem بالبرازيل قائلاً: «الإسبان يستخرجون الفضة من المناجم وينقلونها، وهكذا فالأجانب هم الذين يربحون منها.» وكيف استخدم هذا المعدن الأبيض



٤١ ـ أوروبا كلها تستغل أمريكا الإسبانية
تبين الخريطة عدد وجنسيات السفن التى دخلت خليج قادس فى عام ١٧٨٤
(نقلاً عن A. N., A. E. BIII, 349)

الثمين؟ لم يستخدم قط لتخفيف عناء الفقراء «بل ذهب إلى من يتآمرون على هذه الشعوب ويكنزون الفضة ويزيدون تخمة»(١١١).

وإذا لم تكن القوانين الإسبانية قد حققت الغرض منها، فإنما يرجع السبب فى ذلك بطبيعة الحال إلى التهريب: لم يكن التحايل والفساد والبرطلة والغش أشياء خاصة بتجارة أمريكا واقتصادها، ولكنها نمت واتسع نطاقها بقدر اتساع الساحة التى شملت المحيط الأطلسى كله وبحر الجنوب . وكان فيليب الثانى نفسه هو الذى تحدث عن هذه السفن التى قيل عنها إنها بريئة والتى خرجت فى عام ١٥٨٣ «مدعية أنها تحمل النبيذ إلى جزر الكناريا، وذهبت فى الحقيقة إلى الهند[أمريكا] ناجية رابحة كما سمعنا» (١١٢). بل كان يحدث أحياناً أن تتحمل سفينة كاملة بالبضائع «دون أن يعلم الموظفون عنها شيئاً»(١١٣) وما لبث الهولنديون والفرنسيون والإنجليز والإيطاليون على اختلاف أوطانهم وبخاصة أبناء جنوة

أن شحنوا بضائعهم على نحو غير مشروع ودون صعوبة فوق الأساطيل الرسمية التى كانت تتجه إلى الهند . فى عام ١٧٠٤ «اعترفت قنصلية إشبيلية بأن الإسبان لم يكونوا ينتفعون من شحن السفن والغليونات إلا بالسدس» (١١٤) على الرغم من أنهم كانوا من ناحية المبدأ الوحيدين الذين لهم الحق فى الشحن (١١٥).

أما فى الناحية الأخرى من المحيط الأطلسى، فى أمريكا الإسبانية أو كما كانوا يقولون فى «الهند القشتالية»، فكان الاختلاس على أشده. حول عام ١٦٩٢ ذكر رحالة إسبانى أن «أموال الملك التى تنقل من ليما تقدر سنوياً بما لا يقل عن أربعة وعشرين مليوناً من البياسترات الثُّمانية (١١٦) ولكنها قبل أن تصل من ليما إلى پنما وپورتو بيلو وهاڤانا [...] كان القضاة والموظفون ورجال الجمارك الخ يقتطعون منها لأنفسهم أنصبة أو قُل يأكلون منها بشهية ما بعدها شهية ....». كانت عمليات الاختلاس الداخلية والتهريب تجرى بانتظام على الغليونات التى كانت سفناً حربية وتجارية معاً . كذلك نشطت عمليات الاختلاس والتهريب الخارجية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. هكذا نشأت إلى جانب النظم الاستعمارية القائمة نظم مضادة لها، شبكات تهريب تتسم بالمرونة والفعالية. تنتمى إلى هذه النظم المضادة مثلاً رحلات سفن ميناء سان مالو على شطآن بحر الجنوب [المحيط الهادى]، وهى الرحلات التى بدأت بلا شك قبل حرب الخلافة على عرش إسبانيا والتى استمرت بعد أن انتهت فى عام ١٧١٣ . ومن الممكن من ناحية المبدأ أن يكون أسطول إسبانى قد قام فى عام ١٧١٧ (١١٨) بطردهم، ولكنهم عادوا فى عام ١٧٢٠ (١١٩) وفى عام ١٧٢٢ (١٢٠) . وتنتمى إلى هذه النظم المضادة الرحلات التى انطلقت من موانىء غير إسبانية فى أمريكا، متجهة نحو سواحل القارة المفرطة الطول والتى لم يكن من الممكن حراستها حراسة جيدة. هذه التجارة التى كانوا يسمونها التجارة «على مدى الحربة» كان الهولنديون يمارسونها انطلاقاً من سانت أويستاش وكوراسو، اللذين كانا تابعين لهم منذ ١٦٣٢، وكان الإنجليز يمارسونها انطلاقاً من جامايكا، والفرنسيون انطلاقاً من سانتو دومينجو وجزر الأنتيل الأخرى التابعة لهم. وكانت هذه الرحلات الملاحية المشتغلة بالتهريب هى التى سعى إليها المغامرون الاسكتلنديون محدثين فى سمع الدنيا طنيناً عندما وضعوا أيديهم عنوة على حافة خليج دارين Darién فى عام ١٦٩٩ يحدوهم الأمل «وقد استقروا على ساحل الأرض الثابتة» فى أن يقطعوا الطريق على الإنجليز والهولنديين فى مواقعهم النائية (١٢١). ولم يقف بحارة أمريكا الشمالية مكتوفى الأيدى، فقد ذهب منهم من كانوا يمارسون صيد الحيتان فى عام ١٧٨٠ إلى سواحل پيرو مدعين أنهم يريدون إلقاء مراسيهم عليها، ثم مارسوا التهريب دون خجل، وأدخلوا ما جلبوا من بضائع، ورحب بهم التجار المحليون الذين اشتروا منهم بأسعار منخفضة وباعوا بالأسعار الرسمية المرتفعة (١٢٢).

أما عمليات التهريب الكبيرة فظلت حيناً دون شك تلك المنصبة على تحويل مسار فضة مناجم بوتوسى الإسبانية إلى أمريكا البرتغالية، أى البرازيل. وكان المدخل الرئيسى ريو دى لا بلاتو Rio de la Plata ابتداء من عام ١٥٨٠ (١٢٣). وعندما انفصل التاجان فى عام ١٦٤٠ احتفظ البرتغاليون زمناً طويلاً بموقع مثالى فى جيب كولونيا دو ساكرامينتو فى أوروجواى الحالية التى احتلت فى ١٦٨٠. واضطر الإسبان لمحاصرة الموقع واحتلاله بالقوة فى عام ١٧٦٢ (١٢٤).

وما كان التهريب ليزدهر بطبيعة الحال بدون تواطؤ التجار المحليين وفساد سلطات الرقابة. وإذا كان التهريب قد ازدهرعلى نطاق هائل فإنما يرجع هذا كما قال أكارياس دى سيريون إلى أن «أرباح هذه التجارة تمكنها من مواجهة المجازفات الشديدة والنفقات الباهظة التى تتطلبها الرشاوى» (١٢٥). ونقرأ ما كتبه فى عام ١٦٨٥ كاتب مجهول الاسم عن بيع وظائف المحافظين فى أمريكا قائلاً إن شراء تلك الوظائف يعنى الحصول على إمكانية ضمنية لإدخال البضائع الأجنبية» (١٢٦). ونجد مصداقاً لذلك فى عام ١٦٢٩–١٦٣٠ عندما جرى تعيين رجل من "صفوة الشرفاء" هو أويدر ديلا أوديئتيا Oidar de la Audiencia قاضياً فى شئون التهريب، فاختزن لديه البضائع المحظورة، وضبط وهو يتعامل فى التهريب، ولكنه ظل يمارس حياته لم يخرج من زمرة صفوة الشرفاء (١٢٧).

ونحن إذا أصغينا إلى دعاة التهريب وجدناهم يدافعون عن التهريب من حيث هو نشاط من أجل الصالح العام. وهذا رجل فرنسى يشرح فى عام ١٦٩٩ «أن الإسبان فى أمريكا الذين لا تحمل إليهم الغليونات نصف البضائع التى يحتاجون إليها، مرتاحون كل الراحة إلى الأجانب [كان أغلبهم من الفرنسيين] الذين يأتونهم بها [عن طريق التهريب]» (١٢٨). وهم قد استخدموا «كل الوسائل» ليسهلوا هذه التجارة المحرمة إلى درجة أن «أكثر من ٢٠٠ سفينة تقوم تحت سمع وبصر أوروبا كلها وتحت سمع وبصر الإسبان بهذه التجارة التى قضت القوانين بمعاقبة متعاطيها بأشد العقوبات صرامة...». وهناك تقرير فرنسى يرجع إلى عام ١٧٠٧ يكشف الستار عن أن «شحنات السفن الفرنسية التى تحمل أسماء Triomphant, Gaspard, Duc de la Force [...] كانت تباع قبل أن تبرح الميناء إلى تجار كبار فى بيرا كروث » (١٢٩)! ومعروف أنه كان هناك آنذاك تعاون بين فرنسا لويس الرابع عشر وبين إسبانيا فيليب الخامس التى كانت قليلة الاطمئنان إلى مستقبلها.

كان التهريب قائماً فى كل وقت، وكان حجمه يتغير من عصر إلى عصر، وهناك حسابات قابلة للتصديق تعطى انطباعاً بأن التهريب تجاوز حجمه حجم التجارة السوية الرسمية للإمبراطورية الإسبانية منذ عام ١٦١٩، وربما قبله. وظلت الأوضاع على هذا النحو إلى عام ١٧٦٠ وما حوله مدة قرن من الزمان أو يزيد (١٣٠). وهذا فرض من الضرورى التثبت من

سلامته ببحوث تعتمد على دور المحفوظات الأوروبية، ولا تكتفى بالمحفوظات الإسبانية، حتى نصل إلى إجابة حاسمة.

الإمبراطورية الإسبانية

تحكم قبضتها

وأخيراً تصدت الحكومة الإسبانية لهذا الخلل، وبدأت الإصلاح، الذى كان بطيئاً وصعباً ولكن السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر شهدت إجراءات إصلاح نشيطة «ثورية». ولنقل من البداية: إننا لم نقيِّم الإجراءات الإدارية التى اتخذتها إسبانيا فى هذا الصدد التقييم الحق. فلم يكن إنشاء مناصب المفوضين intendants مجرد نقل مناصب فرنسية ولصقها فى أمريكا ، من قبيل النقل الثقافى؛ بل إنه جاء استجابة لعزم الحكومة الإسبانية على تحطيم ارستقراطية المولدين التى كان أبناؤها يشغلون المناصب القيادية القديمة. كذلك كان إلغاء الجمعية اليسوعية فى عام ١٧٦٧ يعنى بداية نظام «عسكرى» يقوم على السلطة والقوة، ويحل محل نظام أخلاقى الطابع، وهذا النظام العسكرى هو الذى سترثه للأسف الدول التى استقلت بعد ذلك. هذا الذى حدث كان تحولاً يوشك أن يكون ثورة. فهل ننسب الفضل فى ذلك إلى أسرة بوربون التى حملت فى حقائبها من فرنسا أساسيات الملَكية المركزية وسلسلة الإجراءات المركانتيلية؟ هل كانت رغبة التغيير القوية هى التى شغلت إسبانيا كما ستشغل أوروبا كلها فى عصر التنوير؟ يرى كلاوديو سانتشيث ألبورنوث (١٣١) أن الملكية البوربونية ليست هى أساس التحول فى إسبانيا، وإنما كانت الرغبة الإسبانية هى التى فتحت أمام الأسرة المالكة البوربونية الفرنسية السبيل إلى شبه الجزيرة الإيبرية.

ومنذ عام ١٧١٣ نجد أن انتباه المصلحين اتجه بطبيعة الحال إلى أهم عملية، إلى الفرصة الأخيرة وهى: العالم الجديد. وكان السؤال هو: هل ستستطيع إسبانيا أن تُبقى على ما أنشأته فى الناحية الأخرى من المحيط الأطلسى؟ ولم تتنازل فرنسا عن أطماعها فى سواحل بحر الجنوب وفى المناطق الحدودية من إسبانيا الجديدة؛ وكانت سفن فرنسا فى أثناء الحرب تلم على راحتها بالسواحل الأمريكية. ألم يحدث فى الوقت الذى عمل فيه لو Law على تنفيذ منظومته الاقتصادية أن فكرت فرنسا فى أن تنطلق من لويزيانا للاستيلاء على ما يتيسر لها من الممتلكات الإسبانية المتاخمة؟ إلى هذا الرأى يذهب على أية حال إسبانى كتب فى عام ١٧٢٠ حانقاً: «إننا نتعرض لمحنة توشك أن تحل بنا لعل الله يدرأها عنا، وهى أن نرى مملكة إسبانيا الجديدة تقع تحت الهيمنة الفرنسية» (١٣٢). كذلك كان هناك خطر إنجليزى أشد نكاية، ويكفى أن نذكر الامتياز الذى حصلت عليه انجلترة فى أوتريخت فى عام ١٧١٣، المتصل بالأسينتو وبالسماح للسفن بالرسو، وكان هذا الامتياز

يعطى شركة بحر الجنوب إمكانات تكوين ثروات من التهريب المحظور والتهريب الذى يتم تحت سمع القانون وبصره (١٣٣).

ولكن الخسائر التى تعرضت لها إسبانيا لم تحل دون اتخاذ إجراءات للعلاج. فقد نشطت الحكومة الإسبانية وأنشأت فى عام ١٧١٤ على النموذج الفرنسى وزارة للبحرية وشئون الهند؛ وفى العام نفسه تكونت شركة لتجارة هوندوراس؛ وفى عام ١٧٢٨ تكونت شركة كاراكاس التى نجحت وازدهرت؛ وبعد سنوات فى عام ١٧٤٠ شركة هافانا(١٣٤)؛ وفى عام ١٧١٧ - ١٧١٨ نقلت إدارة العقود Casa de la Gontracio'n التى كانت جهاز الاحتكار الذى مارسته إشبيلية، إلى قادس؛ كذلك نقل إلى هناك مجلس شئون الهند Consejo de Indias، ومعنى هذا أن مدينة قادس التى كانت فى نزاع قديم مع إشبيلية أصبحت الميناء الوحيد المخصص للهند [أمريكا]. ولا مراء فى أن الشركات التى نعمت بامتيازات احتكارية لم تنجح؛ وما جاء عام ١٧٥٦ حتى تقرر إلغاء احتكاراتها(١٣٥). ولكن هذا الفشل ساعد التجارة الحرة على التطور خارج نطاق «نظام الأساطيل أو قوافل السفن الثقيل (١٣٦) الذى لم تكن له الكفاءة لتموين الكيانات الاقتصادية فى العالم الجديد تموينًا مستمرًا منتظمًا. وعندما أدخل الإصلاح فى عام ١٧٣٥ نظام السفن المسجلة (١٣٧) لم يحقق هذا النظام نجاحًا فى البداية لأن إجراءات تسجيل السفن لم تتحرر بسهولة من روتين نظام الأساطيل أو القوافل. ولكن «حول عام ١٧٦٤ [...] بدأت العلاقات بين إسبانيا والعالم الجديد تصبح منتظمة عادية(١٣٨). ورتبت سفن شهرية من قادس إلى هافانا وبويرتو ريكو، وسفن نصف شهرية تتجه إلى ريو دى لا پلاتا، وجاء مرسوم ١٢ أكتوبر ١٧٧٨ الذى أعلن حرية التجارة بين أمريكا وبين ١٣ ثم ١٤ ميناء من موانىء إسبانيا (١٣٩). وأدى هذا كله إلى زيادة التجارة بين إسبانيا والعالم الجديد وإلى تقوية قبضة إسبانيا على ممتلكاتها فيما وراء البحار.

وهناك إجراء هام آخر هو إنشاء ولاية بوينوس أيريس فى عام ١٧٧٦، وأدى هذا الإجراء إلى الحد من التهريب عبر ريوديلاپلاتا. ولكن التهريب استمر وتزايد فى بقاع أمريكا الإسبانية فى مجموعها، ووصل إلى أرقام ضخمة فى حد ذاتها، ولكنه من الناحية النسبية تناقصت بالقياس إلى الازدهار الاقتصادى العام، ففى السنوات حول ١٧٩٠ انخفض التهريب فأصبح حجمه ثلث التجارة الرسمية تقريبًا. وزادت حدة الرقابة، وربما كشفت عن مشاهد طريفة، بل مضحكة، نذكر على سبيل المثال أن أجهزة الرقابة الإسبانية اكتشفت على ساحل ماركايبو Marcoïba فى عام ١٧٧٧ أن الهولنديين احتلوا جزيرة أورنا Orna سرًا وأن المحافظ الذى عينوه هناك كان الدرع الذى يحتمى به «كل الأشرار والمجرمين والمهربين من الأسبان ومن الأمم الأخرى الذين يلوذون بهذا الموضع» (١٤٠).

ولكن التهريب الذى تعدّى على جسم اقتصادى سليم معافى لم يلحق فى القرن الثامن

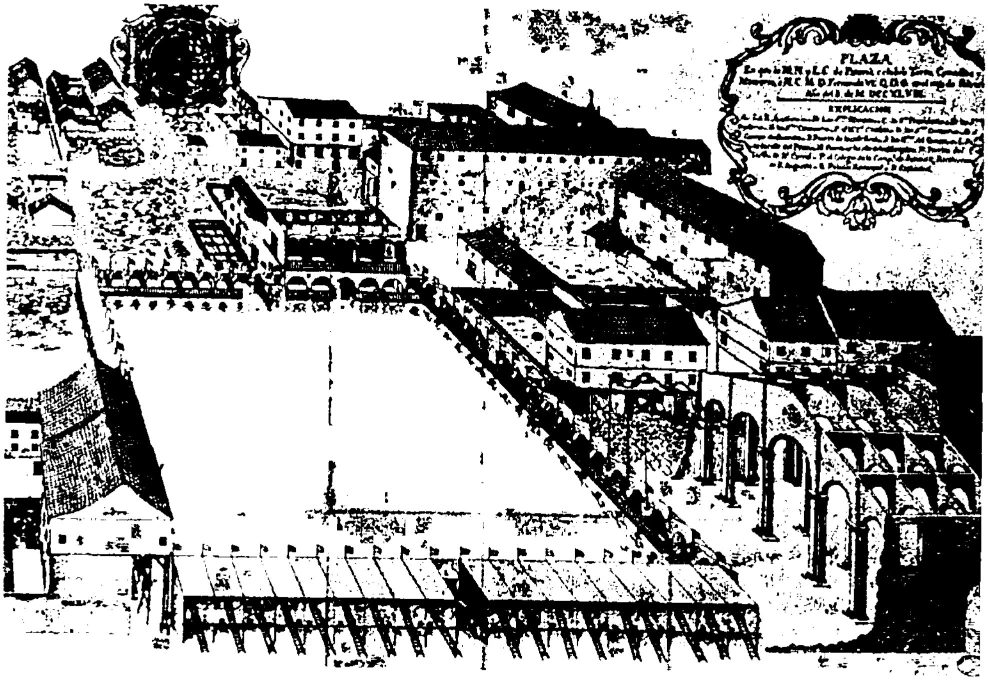
عشر بالإمبراطورية الإسبانية ضرراً فى فداحة الضرر الذى ألحقه بها فى القرن الماضى. بل إن النظام الذى شمله الإصلاح أصبح قادراً على استيعاب المحن الخطيرة، من قبيل ثورات توپوك أمارو Tupuc Amaru فى پيرو فى عام ١٧٨٠ (١٤١) وثورة الكومينيدادس Comunidades فى ڤنزويلا فى عام ١٧٨١ وكانت هذه الثورات من الثورات الجماعية التى نجمت نوعاً ما عن «إجراءات التحديث البوربونية». أما ثورة توپوك أمارو التى رجت أركان المجتمع فى پيرو رجاً عنيفاً فقد تضافرت فيها كل التيارات المتشابكة التى كانت تجيش فى نفوس الهنود الحمر والملونين والمولدين، وتعتبر هذه الحركة الواسعة «مؤشراً» رائعاً يشير إلى ما كان فى الأعماق من مشاعر حيال البيض، ولكنها للأسف لم تستمر إلا خمسة أشهر أو نحوها: فلم تستمر عمليات الهدم التى استهدفت الكنائس والمصانع والعزب طويلاً، وتحطمت الثورة على أيدى القوات الإضافية التى كونها الإسبان من الهنود الحمر وزودوها بالسلاح والعتاد.

ولم تختلف حركة التقدم فى أمريكا عن كل حركات التقدم التى نعرفها، فنحن نلاحظ أنها قد حطمت النظم القديمة، ونلاحظ أن آل بوربون عمدوا إلى تجاهل الامتيازات القائمة منذ زمن طويل. هكذا أنشئت إلى جانب المفوضيات القديمة (١٤٢) فى المكسيك وليما مفوضيات أخرى منافسة للمفوضيات القديمة المجاورة، وهكذا قامت مفوضية ڤيرا كروث ضد النفوذ القديم الذ استأثرت به مفوضية مكسيكو. وفى الوقت نفسه غمرت المنتجات المصنعة الوفيرة القادمة من أوروبا (وبخاصة من انجلترة وإسپانيا) الأسواق المحلية بما اتصفت به من جودة ومن رخص السعر، وأدى هذا إلى تحطيم الصناعات المحلية تدريجياً. وأخيراً تغيرت الدوائر التجارية، وكان التغيير تارة فى صالح التجارة المحلية وتارة أخرى فى غير صالحها. على سبيل المثال عندما حرمت پيرو (١٤٣) من منطقة پيرو العليا حيث المناجم، بعد أن ضمت پيرو العليا إلى ولاية بوينوس أيريس فى عام ١٧٧٦، ضاع عليها قطاع لصيق كانت تورد إليه ما يحتاج إليه من سلع غذائية ومنسوجات، وكانت تحقق بهذه التجارة توازن اقتصادها. ونذكر مثلاً آخر: فقد عانت إسبانيا الجديدة من اضطرابات عنيفة الوطأة نتيجة المجاعات الفظيعة التى نشبت فى عام ١٧٨٥ وعام ١٧٨٦ (١٤٤) وكان القضاء على الاضطرابات وإعادة الأمن أو الأمن الزائف النسبى يتطلب من الطبقات الحاكمة، سواء المولدين أو الجاتشوپيناس، ألا يتناحروا فيما بينهم تناحرهم الأهوج المعهود ...

كنــز

الكنوز

من البديهى أن مستقبل أمريكا الإسبانية البرتغالية التى سيطلق عليها فيما بعد أمريكا



الميدان الكبير Plaza Mayor فى پنما، فى عام ١٧٤٨. حول هذا الميدان، وهو مثال نمطى للمدن الإسبانية فى أمريكا، تقوم مبانى المحكمة والكاتدرائية والمجلس، وتظهر المنصات التى أعدت للمهرجانات وسباق الثيران والعروض التمثيلية الكوميدية والتنكرية. رسم بالألوان المائية (أرشيف Archivo General de Indias فى إشبيلية)

اللاتينية فى مجموعها يعتمد على إطار أوسع منه يتمثل باختصار فى العالم الاقتصادى الأوروبى كله. فما كانت أمريكا إلا المنطقة الأطرافية لهذا العالم الاقتصادى الأوروبى الذى يحكم قبضته عليها. فهل ستستطيع أمريكا أن تقطع روابط التبعية؟ نعم ولا. وبصفة خاصة: لا. ولهذه اللا أسبابها المتعددة، أهمها هو أن البرازيل وأمريكا الإسبانية إذا كانت لديهما بعض السفن، بل وبحارة أيضاً، لم تكونا قوتين بحريتين، ونذكر أن الولايات المتحدة كانت مختلفة فى هذه الناحية لأن البحارة كانوا هناك يعتبرون بحق آباء الوطن الذين أسسوه. وثمة سبب آخر هو أن أمريكا الإسبانية، حتى قبل القرن الثامن عشر وفى أثناء هذا القرن الحاسم، كانت تعيش فى ظل تبعيتين، التبعية للوطنيْن إسبانيا والبرتغال، والتبعية لأوروبا وبخاصة إنجلترة. كان الوضع مختلفاً بالنسبة للمستعمرات الإنجليزية التى لم يكن عليها إلا أن تقطع السلسلة الوحيدة التى تربطها بانجلترة حتى يتحقق الهدف. أما المستعمرات

الأخرى فإذا قطعت روابطها بإسبانيا والبرتغال، لم تحقق استقلالها عن أوروبا. كانت بذلك تقطع الروابط التى تربطها بسيد من السيدين اللذين ظلا ردحاً من الزمن يسيطران عليها ويستغلانها. فكيف يمكن أن تتنازل أوروبا عن ذهب إمريكا وفضتها؟ فمنذ ما قبل ثورات الاستقلال كان كل واحد من السيدين يسارع إلى هناك، إلى مباراة على الخلافة، فيخمن ويحسب، ويحاول أن يخلف الآخر على الكرسى. وهكذا احتلت انجلترة بوينوس أيريس فى عام ١٨٠٧ وإن لم تمكن من الاحتفاظ بها؛ وغزا الفرنسيون البرتغال فى ١٨٠٧، ثم غزوا إسبانيا فى ١٨٠٨، وشجعوا المستعمرات الإسبانية على التحرر ولم يخطوا خطوة أخرى.

وهل كان لهذا التسرع ولهذا الطمع ما يبررهما؟ هل كان الدافع إليهما عقل يدبر ويتدبر أم وهم وسراب؟ هل كانت أمريكا فى مطلع القرن التاسع عشر كنز الكنوز، حسب تعبير نيكول بوسكيه Nicole Bousquet؟ هذا السؤال تحتاج الإجابة الحاسمة عنه إلى أرقام، إلى تقدير الناتج القومى الكلى فى أمريكا الإسبانية والبرازيل، وتقدير الفائض الذى كان يمكن أن تقدمه أمريكا إلى أوروبا على اعتبار أن هذا الفائض هو الكنز الملموس.

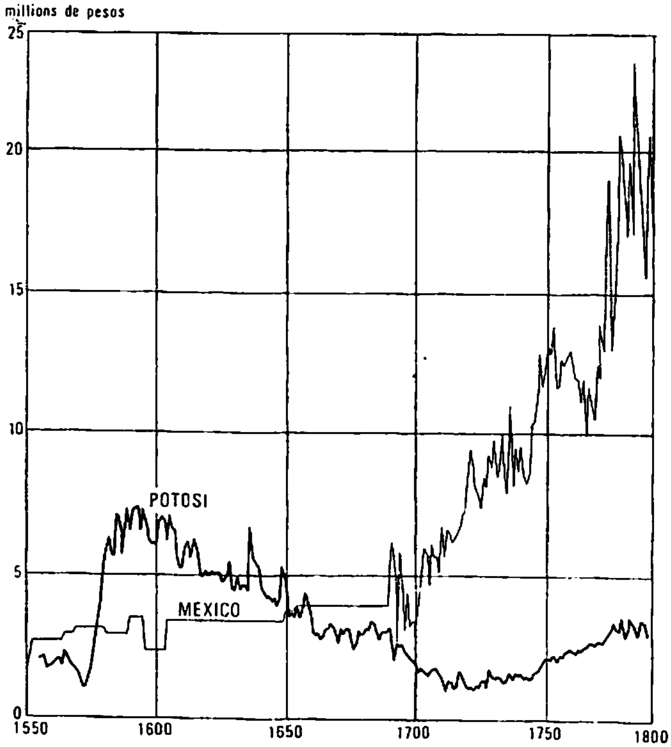
والتقدير الوحيد القابل للتصديق وضعه بالنسبة إلى إسبانيا الجديدة فى عام ١٨١٠ سكرتير المفوضية فى بيرا كروث، خوسيه ماريا كيروس [١٥٤]، وإن لم يتضمن إلا النتاج المادى لإسبانيا الجديدة. وأرقامه المقربة بملايين البيزوس هى: ١٣٨,٨ للزراعة؛ ٦١ للصناعة؛ ٢٨ لمنتجات المناجم؛ والمجموع الكلى: ٢٢٧,٨. واستنتاجاً من هذه الأرقام كانت النسبة المئوية لإنتاج المناجم لا تصل إلا إلى ١٢,٢٩٪ من المجموع الكلى وهى نسبة منخفضة إلى درجة تثير الدهشة. ولكن كيف نستنتج رقم الناتج القومى الكلى انطلاقاً من رقم الناتج المادى؟ لابد أن نضيف أولاً الرقم الهائل للتهريب؛ وأن نأخذ فى اعتبارنا الرقم الممثل للخدمات وهو رقم ضخم أيضاً، فقد كانت المكسيك تفتقر إلى الأنهار الصالحة للملاحة، وكانت عمليات النقل الصعبة تتم فيها بقوافل البغال الكثيرة التى تتكلف نفقات باهظة. ولكننا على أية حال لن نتجاوز فى تقديراتنا للدخل القومى الكلى ٤٠٠ بيزوس. وإذا كان الرأى المتداول يقول إن إنتاج المناجم فى إسبانيا الجديدة يماثل إنتاج بقية أمريكا الإسبانية، ففى إمكاننا أن نفترض أن الدخل القومى الكلى لأمريكا الإسبانية فى مجموعها بسكانها الـ ١٦ مليونا كان على أقصى تقدير ضعف دخل المكسيك أى ٨٠٠ مليون بيزوس. وإذا نحن قبلنا بالنسبة للبرازيل فى عام ١٨٠٠ الحسابات التى قدمها كوتسوورث J.A. Coatsworth [١٤٦] والتى تقدر الدخل القومى الكلى للبرازيل بأقل من نصف الدخل القومى الكلى للمكسيك، أى ١٨٠ بيزوس. وخلاصة القول إننا نصل فى تقديرنا للدخل القومى الكلى لأمريكا «اللاتينية» فى مجموعها إلى رقم كلى يقل قليلاً عن مليار بيزوس.

هذه الأرقام التى يحوم حولها الجدل تسمح لنا بأن نستنتج أن متوسط دخل الفرد كان

ضعيفاً هو ٦٦,٦ بيزوس بالنسبة إلى ٦ ملايين من المكسيكيين؛ وهو ٥٠ بيزوس بالنسبة إلى ١٦ مليوناً هم سكان أمريكا الإسبانية فى مجموعها؛ وأقل من ٦٠ بيزوس بالنسبة إلى البرازيل بسكانها الذين يزيدون قليلاً عن ثلاثة ملايين. وتبين الأرقام التى قبلها كوتسوورث [١٤٧] أن متوسط دخل الفرد كان فى عام ١٨٠٠ نحو ٤٤٪ من نظيره فى الولايات المتحدة، وقد حسبناه فوجدناه ١٥١ بيزوس أو دولار من دولارات ذلك العصر التى كانت تساوى فى قيمتها البيزوس، وهناك حساب قدمه كوتسوورث فى عام ١٩٥٠ بالدولار. ورقم الـ ١٥١ معقول حتى إذا قارنّاه بالرقم الذى ذكرته أليس هانسون چونس Alice Hanson Jones فى دراسة اختصت بها المستعمرات الأمريكية الأكثر تقدماً، وهو بين ٢٠٠ و٣٣٦ دولار [١٤٨]. ويعنى الأخذ بهذا الرقم أن نسبة متوسط الدخل القومى فى المكسيك التى تعتبر الأسعد حظاً بين مستعمرات الجنوب إلى متوسط الدخل القومى فى مستعمرات الشمال المحظوظة نحو ٣٣٪. ولكن الفارق بين المتوسطين ازداد حدة بمرور الزمن حتى أن النسبة هوت من ٣٣٪ إلى ٤٪ فى عام ١٨٦٠.

ولكن مشكلتنا هنا ليست استبيان مستوى حياة السكان فى أمريكا الإيبرية؛ وإنما حساب الفائض الذى تحققه أمريكا الإيبرية بين التصدير إلى أوروبا والاستيراد منها. فى عام ١٧٨٥ تعطى الأرقام «الرسمية» [١٤٩] بالنسبة للتصدير إلى إسبانيا ٤٣,٨٨ مليون بيزوس معادن نفيسة و١٩,٤١ مليون سلع، المجموع: ٦٣,٣ مليون. ومعنى هذا نسبة ٦٩,٣٣٪ للفضة والذهب؛ و٢٧,٦٪ للسلع وهى نسبة عالية جداً. أما فى الاتجاه الآخر، فكان التصدير من إسبانيا إلى أمريكا يقدر بـ ٣٨,٣ مليون؛ يعنى أن فائض الميزان هو ٢٥ مليون. ولنقبل هذا الرقم دون تعليق علماً بأنه قابل للجدل. وإذا أضفنا نصيب البرازيل وهو ٢٥٪ من الرقم الكلى أى ٦,٢٥ مليون بيزوس، فإننا نصل إلى رقم ٣٠ أو ٣١ مليون بيزوس وهو ما يمثل ٣٪ من الدخل القومى الكلى لأمريكا الإسبانية. ونظراً لأن هذا الرقم تحدد على أساس بيانات رسمية، فإنه يعتبر حداً أدنى، فهو لا يضم التهريب. وإذا نحن حولنا الـ ٣٠ مليون بيزوس إلى جنيهات استرلينية، على أساس أن «الجنيه الاسترلينى = ٥ بيزوس»، فإن الكنز الذى كانت أوروبا تناله من أمريكا يقدر بستة ملايين جنيه استرلينى على الأقل. وهذا مبلغ هائل بطبيعة الحال، إذا قسناه بما كانت أوروبا كلها، بما فيها انجلترة، فى عام ١٧٨٥ تحصل عليه من الهند وهو ١٣٠٠٠٠٠ [مليون وثلاثمائة ألف] جنيه استرلينى [١٥٠].

والخلاصة أن أمريكا الإسبانية التى بلغ عدد سكانها ١٩ مليون نسمة كانت تصدر فى كل عام إلى أوروبا أربعة أو خمسة أضعاف الهند التى بلغ عدد سكانها نحو مائة مليون نسمة، ومعنى هذا أنها كانت الكنز رقم واحد فى العالم، وهو كنز تصوره الخيال الشعبى متعاظماً تعاظماً أسطورياً. ولنقرأ ما كتبه هذا العميل الفرنسى فى عام ١٨٠٦ فى الوقت الذى كانت حروب الثورة وحروب نابليون تختزن فى الموقع منتجات المناجم التى تخشى



٤٢ – دورتان مختلفتان للمال فى أمريكا

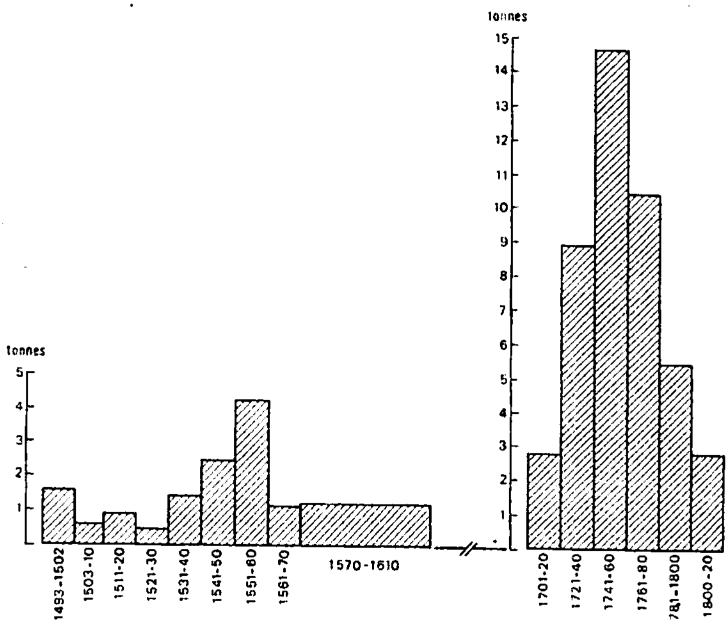
المنحنى الذى يمثل پوتوسى أخذناه

(نقلاً عن M. Moreyn Paz-Soldan, in : Historia, IX, 1945؛ والمنحنى الذى يمثل سك العملات فى المكسيك أخذناه نقلاً عن W. Howe, The Mining Guild of New Spain, 1770-1821, 1949, pp. 453 et sq. ويتضح لنا أن پوتوسى كانت تمثل الانطلاقة الحاسمة للفضة الأمريكية الأولى. ويصل نماء المناجم الأمريكية فى نهاية القرن الثامن عشر إلى مستويات لم يعهدها أحدها حتى ذلك الحين.

عليها النقل عبر المحيط:« إذا صح ما سمعته فإن المختزن يزيد على مائة مليون من البياسترات على هيئة سبائك من الذهب والفضة فى دُور السكَّة الثلاث فى الولايات الثلاث بيرو وسانتا فيه دى بيجوتا والمكسيك، ولا ننسى الكم الهائل من رؤوس الأموال الموزعة بين ملاك المناجم. [...] وقد اضطر التجار الرأسماليون إلى وقف شحناتهم خوفاً من الحرب.» ولم تستطع تجارة التهريب أن «تنقل إلا جزءً فقط من هذه الفضة» (١٥١).

ولقد أسالت هذه الغنيمة لعاب السياسة الإنجليزية؛ ولكنها ترددت لأنها كانت حريصة على

احترام البرازيل التى لجأ إليها الملك فى عام ١٨٠٨، واحترام إسبانيا التى كانت تعمل فى بطء وعسر على تحرير الفيلق الإنجليزى بقيادة ويللنجتون Wellington. وكانت النتيجة أن الإمبراطورية الإسبانية تحللت ببطء، ولكن هذا التحلل كان قدراً لا راد له، فعندما أخذت إسبانيا نفسها بالتصنيع أحكمت قبضتها على مستعمراتها، ولم تعد تلعب دور الوسيط بين أمريكا وأوروبا، ولهذا السبب «أصبح سقوط الإمبراطورية وشيكاً، فلم تعد هناك أمة أخرى



الدورة «البرتغالية»　　　　　الدورة «الإسبانية»

٤٣- دورتا الذهب الأمريكى

الدورة «الإسبانية»، التى شملت ذهب جزر الأنتيل وإسبانيا الجديدة وغرناطة الجديدة وبيرو حلت محلها الدورة «البرتغالية» التى تشمل ذهب البرازيل. استمرت الدورة الأولى ١٢٠ سنة تقريباً من ١٤٩٣ إلى ١٦١٠، وردت إلى بلدان أوروبا المختلفة ما مجموعه ١٧٠ طناً من الذهب. والدورة الثانية امتدت المدة نفسها من ١٧٠١ إلى ١٨٢٠ وردت ٤٤٢ طناً من الذهب، أى تقريباً ثلاثة أضعاف الكمية. وهذه البيانات التى يعرضها الرسم البيانى محسوبة على أساس متوسطات سنوية بالطن، وهى غير مؤكدة على الإطلاق؛ الشىء الوحيد المؤكد هو تفوق الدورة البرازيلية الهائل. (الأرقام الخاصة بإسبانيا مأخوذة عن P. Chaunu, Conquête et exploitation des Nouveaux Mondes, 1969, pp. 301 et sq.; والأرقام الخاصة بالبرتغال مأخوذة عن

F. Mauro, Études économiques sur l'expansion portugaise, 1970, p. 177)

يهمها أن تبقى الأمبراطورية إسبانية» وبخاصة الأمة التى تجاوزت الأمم الأخرى، ولعبت لعبة الدهاء طويلاً. فلما انهزمت فرنسا وانتهت الثورات فى أمريكا، لم يعد بها حاجة إلى الحذر والحيطة. فى عام ١٨٢٥ توالت موجات الرأسماليين الإنجليز على أسواق ومناجم الدول الأمريكية الجديدة التى كانت فيما مضى إسبانية أو برتغالية واستثمروا أضعاف ما كانوا يستثمرون.

كل هذا منطقى. فقد سارت دول أوروبا على درب الصناعة متمثلة بانجلترة، واحتمت مثلها وراء سياج حماية قوامه التعريفات الجمركية، وكانت النتيجة أن التجارة الأوروبية افتقرت إلى الهواء[١٥٢] واضطرت إلى الاتجاه إلى الأسواق وراء البحار. وكانت انجلترة فى هذا السباق تنعم بوضع متميز، ساعدها على ذلك أنها سلكت أقصر الطرق وأضمنها، ألا وهى طريق الروابط المالية. فلما ارتبطت أمريكا اللاتينية منذ ذلك الحين بلندن بقيت فى المنطقة الأطرافية للعالم الاقتصادى الأوروبى، وهى المنطقة التى صعب على الولايات المتحدة الأمريكية التى نشأت فى عام ١٧٨٧ أن تخرج منها تماماً على الرغم مما حققته لنفسها من ميزات مبكرة. كانت لحظات الصعود والهبوط فى مصائر الدول الأمريكية الجديدة[١٥٣] تسجلها حركات القروض فى بورصة لندن ومن بعدها فى بورصة باريس.

ونعود إلى كنز الكنوز لنجد أنه تضاءل على ما يبدو تضاؤلاً شديداً فى القرن التاسع عشر. والدلائل على ذلك لا تخفى على أحد. فقد كانت كل القروض الخاصة بأمريكا الجنوبية تسجل فى البورصة تحت قيمتها الإسمية. ومن الدلائل أيضاً أن الركود الاقتصادى الذى شهدته أوروبا من ١٨١٧ إلى ١٨٥١ ظهرت بوادره فى أمريكا الجنوبية مبكراً فى عام ١٨١٠، وبثت هذه الأزمة الذى نشبت فى المنطقة الأطرافية تأثيرها بعيداً فأحدثت الاضطراب الهائل، فانخفض الناتج القومى الكلى للمكسيك باستمرار من عام ١٨١٠ إلى حول عام ١٨٦٠. كل هذه علامات تنذر باللون القاتم الذى سيتلون به تاريخ أمريكا اللاتينية إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر. فقد تضاءلت وتبددت «كنوز» أمريكا لأن حروب الاستقلال الطويلة كانت مبددة. ولنذكر مثلاً واحداً وهو أن الأهالى الذين كانوا يشتغلون بالمناجم تبخروا بمعنى الكلمة، امتصتهم الثورة فكان لها منهم العملاء والجلادون والضحايا. وغرقت المناجم المهجورة فى المياه لأن المضخات توقفت، وكانت هذه هى حال المناجم الكبرى التى ذاعت شهرتها فى الماضى بما أنتجت من إنتاج وفير. وربما ظلت بعض المناجم تعمل جزئياً، ولكن طحن الخام كان يتم بطرق بطيئة متخلفة؛ ولم يكن الزئبق المطلوب لاستخراج الفضة بطريقة الملغمة متوافراً، وإذا توفر كانت أسعاره فاحشة. وكانت الحكومة الإسبانية فى الماضى توفر الزئبق وتسلمه بنفسها وبسعر رخيص نسبياً. ولم تكن المناجم التى استمرت فى الإنتاج بعد الاستقلال إلا مناجم صغيرة فى أغلبها، تتكون من سراديب بدائية ولا تستخدم المضخات.

وسرعان ما نشهد الأخطاء الأولى التى ترتكبها الدول «المتقدمة» فى تقدير الوسائل التقنية التى تستوردها وتدخلها إلى المناطق «المتخلفة». ولنستمع إلى ما جاء فى تقرير القنصل الفرنسى فى ٢٠ يونية ١٨٢٦ عن المبادرات الإنجليزية: «كان الإنجليز مبهورين بالمعجزات التى حققوها فى بلادهم بالبخار، فاعتقدوا أن البخار سيؤدى لهم هنا نفس الخدمات، فأحضروا الآلات البخارية من انجلترة ومعها العربات التى ستنقلها، وكل شيء يلزمها، إلا الطرقات التى ستسير عليها العربات. كانت الطريق الرئيسية فى المكسيك، وهى أفضل الطرق وأكثرها حركة، هى تلك التى تمتد من بيرا كروث إلى العاصمة. ويمكنك يا صاحب السعادة أن تتخيل حال هذه الطريق، عندما تتصور أنه ينبغى كدن عشرة بغال لجر العربة الحنطور التى تقل أربعة أفراد مسافة بين ١٠ و١٢ فرسخاً فى اليوم. هذه الطريق هى التى كان على العربات الإنجليزية المحملة بالآلات البخارية أن تصعدها مع تصاعد سلسلة الجبال، ولهذا كدنت إلى كل عربة مالا يقل عن عشرين من البغال، وكان البغل يسير مسافة ستة فراسخ فى مقابل ١٠ فرنكات. ومهما كانت الطريق من السوء فقد كانت على أية حال طريقاً. فلما خرجت منها العربات متجهة إلى المناجم لم تجد إلا المدقات. كانت الصعاب من الشدة بحيث أنها صدت بعض رجال الأعمال فخزنوا الآلات مؤقتاً فى مخازن فى سانتافى Santa Fe وإنثيرو Encerro وتشالابا Xalappa وبيروتى Peroti. ومنهم من تشجعوا وعبّدوا طرقات على نفقتهم كلفتهم الكثير، حتى يصلوا بالآلات إلى موقع المنجم. ولكنهم اكتشفوا أنه ليس هناك فحم لتشغيل الآلات، فاستعملوا الخشب حيث وجدوه، ولكن الخشب نادر فوق هضبة المكسيك، والمناجم الغنية مثل جواناكواتو Guanacuato تبعد عن الغابات بما يزيد على ثلاثين ساعة. ولقد دهش أصحاب المناجم الإنجليز أشد الدهشة لهذه الصعاب، وهى التى أشار إليها السيد فون هومبولت von Humboldt قبل عشرين سنة...»(١٥٤)

ولقد ظلت هذه لسنوات طوال ظروف العمل العقيم والأسعار المحزنة فى بورصة لندن. وعلى الرغم من ذلك فإن المضاربات كانت تلعب لعبتها وتستغل حماس العامة، فحقق بعض الرأسماليين أرباحاً ضخمة من بيع الأسهم قبل أن تنهار. كذلك نجحت الحكومة الإنجليزية فى بيع العتاد الحربى الذى استخدمه ويللينجتون فى ووترلو إلى دولة المكسيك. كانت الصفقة تعويضاً بسيطاً!

لا إقطاع

ولا رأسمالية؟

وعندما يحين حين استخلاص النتائج نجد من الصعب تحاشى المناقشات الحامية والمجردة إلى أبعد حدود التجرد التى ثارت حول موضوع أنماط المجتمعات وأنماط الكيانات الاقتصادية في القارة الأمريكية التى كانت نسخاً وتحريفاً للأنماط المعروفة فى العالم القديم. ولقد حاول البعض تعريفها اعتماداً على المفاهيم المألوفة لأوروبا وردها إلى إطار واحد يضمها جميعاً. ولكن المحاولة لم تجد نفعاً؛ فمن متحدث عن الإقطاع؛ ومن متحدث عن الرأسمالية؛ وبعض الحكماء يتحدثون عن مرحلة انتقالية مرنة تقبل آراء أصحاب المذاهب المختلفة فى وقت معاً، فتقبل الإقطاع وانحرافاته وتقبل بوادر وإرهاصات الرأسمالية؛ أما الحكماء بمعنى الكلمة مثل فان بات B.H. Slicher van Bath (١٥٥) فإنهم ينحّون المفهومين جانباً ويقترحون الانطلاق من منطلق جديد.

وكيف يمكن القبول بأن يكون هناك نمط اجتماعى واحد يصلح لأمريكا كلها؟ وإذا أنت حددت سمات نمط اجتماعى أياً كان، فستجد أن هناك مجتمعات لا ينطبق عليها. ولا يقف الأمر عند حد اختلاف الأنظمة الاجتماعية من بلد إلى بلد آخر، بل إن الأنظمة الإجتماعية تتجاور فى بلد واحد، وتنضوى على عناصر من الصعب تصنيفها تحت عنوان من العناوين المقترحة. وأمريكا بصفة أساسية منطقة أطرافية باستثناء واحد وهو الولايات المتحدة التى انضمت معاً فى كيان سياسى واحد فى عام ١٧٨٧، وإن ظل استثناء الولايات المتحدة من المنطقة الأطرافية أمراً مشكوكاً فيه حتى نهاية القرن الثامن عشر. ولكن هذه المنطقة الأطرافية كانت كلوحة الفسيفساء التى تتكون من عدد كبير من العناصر المختلفة منها ألوان من العصرية ومن التقادمية والبدائية والخلط.

ولقد وفينا انجلترة الجديدة (١٥٦) والمستعمرات الإنجليزية الأخرى الحديث، ويكفى أن نقول فى الختام كلمات قليلات: إن وصف المجتمعات هناك بأنها «رأسمالية» فيه مبالغة. فحتى عام ١٧٨٩ كانت هذه المجتمعات، والاستثناء يؤكد القاعدة، كيانات اقتصادية تهيمن عليها الزراعة؛ فإذا اتجهنا جنوباً ووصلنا إلى شواطىء تشيزاپيك وجدنا أنفسنا فى مواجهة مجتمعات تقوم على العبيد، ومن البديهى أن عودة السلام فى عام ١٧٨٣ واكبتها حمى عارمة من المشروعات شملت الولايات المتحدة التى شهدت عمليات بناء متزامنة فى مجالات الصناعات المنزلية والحرفية واليدوية، وفى مصانع القطن التى استخدمت الآلات الجديدة المستوردة من انجلترة، وتضاعفت البنوك كما تضاعف النشاط التجارى وتنوع. وعلى الرغم من وجود بنوك، فقد كانت العملات السائلة المتداولة أقل من أوراق البنكنوت التى أصدرتها الدولة والتى فقدت قيمتها على نحو يوشك أن يكون كاملاً وأقل من العملات

الأجنبية المتآكلة. ومن ناحية أخرى أعيد بناء الأسطول بعد نهاية الحرب، فقد كان الأسطول يعتبر أداة الاستقلال والمنعة. فإذا رجعنا إلى الوضع قبل الاستقلال وجدنا أن نشاط الأسطول حول عام ١٧٧٤ كان مقسماً بين الملاحة الساحلية تمارسها ٥٢٠٠ سفينة حمولتها الكلية ٢٥٠٠٠٠ طن، والملاحة البعيدة تمارسها ١٤٠٠ سفينة حمولتها الكلية ٢١٠٠٠٠ طن. أى أن الفرعين كانا متساويين تقريباً من ناحية الحجم. وبينما كانت الملاحة الساحلية «أمريكية» كانت الملاحة البعيدة فى يد الإنجليز. فأصبح من الضرورى بعد الاستقلال بناء أسطول الملاحة البعيدة بالكامل. وكانت تلك مهمة عظيمة الربح تولتها دور صناعة السفن فى فيلادلفيا! يضاف إلى هذا أن انجلترة نجحت منذ عام ١٧٨٣ فى استعادة وضعها المهيمن فى التجارة الأمريكية، وهكذا ظلت الرأسمالية الحقيقية فى لندن، فى مركز العالم، ولم تكن الرأسمالية فى الولايات المتحدة إلا من الدرجة الثانية، ولكنها كانت قوية انتعشت فى أثناء الحروب الإنجليزية ضد فرنسا الثورة والإمبراطورية النابليونية، من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥، ولكن هذا الانتعاش ظل دون المطلوب.

أما فى غير الولايات المتحدة فلا أرى من رأسمالية إلا فى نقاط مبعثرة، وهى رأسماليات محدودة بأفراد ورؤوس أموال تعتبر أجزاء لا تتجزأ من الرأسمالية الأوروبية أكثر مما تعتبر شبكة محلية. حتى فى البرازيل التى نزلت هذا المجال أكثر من أمريكا الإسبانية، والتى كانت الرأسمالية فيها على الرغم من ذلك قاصرة على بعض المدن مثل رثيفه وباهيا وريو دى جانيرو، ومعها «مستعمرات» تتبعها هى الأراضى الفسيحة المترامية فى الداخل. كذلك كانت مدينة بوينوس أيريس فى القرن التاسع عشر فى مواجهة مروج الپامپا الأرجنتينية الهائلة التى تمتد حتى جبال الأنديز، مدينة تعتبرمثلاً جميلاً على المدينة الشرهة، والرأسمالية على طريقتها، المهيمنة، المنظِّمة، التى ينتقل كل شىء إليها على متن قوافل العربات من الداخل وعلى متن السفن من العالم كله.

وإلى جانب هذه الرأسماليات الضيقة يرى البعض أننا يمكننا دون كثير من الخيال أن نتبين وجود بعض الأشكال «الإقطاعية» المتفرقة هنا وهناك. ويزعم جرمان أرثينيجاس German Arciniegas (١٥٧) أن أمريكا الإسبانية شهدت فى القرن السابع عشر عملية «إعادة الإقطاع» فى مناطق واسعة من العالم الجديد الذى أهملته أوروبا نصفاً. وأنا عن نفسى أميل إلى الحديث عن نظام نبلائى seigneurial قام فى إليانوس بفنزويلا وببعض مناطق البرازيل. ولكن وصفه بالإقطاع ليس سليماً، أو من الصعب وصفه بالإقطاع إلا إذا كان الإقطاع المقصود هو ما تحدث عنه جوندر فرانك Gunder Frank، وقال عنه إنه نظام استقلال ذاتى أو نظام يسعى إلى الاستقلال الذاتى «نظام منقفل على نفسه لا يرتبط بالعالم خارجه إلا ارتباطاً واهياً» (١٥٨).

لم يعد من الممكن القطع بآراء محددة فى موضوع شكل الملكية العقارية. كانت هناك فى أمريكا الإسبانية ثلاثة أشكال من الملكية العقارية متزامنة: المزارع plantation، الهاثينداس haciendas والإنكومييندا‌س encomiendas. أما المزارع فقد تكلمنا عنها من قبل (١٥٩) وهى على نحو ما رأسمالية، ورأسماليتها تكمن فى شخص صاحب المزرع وأكثر منه فى شخص التجار الذين يتعاونون معه. أما الهاثينداس فهى عزب واسعة تكونت خاصةً فى القرن السابع عشر إبان «إعادة الإقطاع» فى العالم الجديد. وكانت «إعادة الإقطاع» قد جرت لصالح الملاّك الهاثينداديوس ولصالح الكنيسة أيضاً(١٦٠). كانت هذه الأطيان تعيش جزئياً مكتفية بذاتها، وجزئياً مرتبطة بالسوق. وظلت غالبية هذه الهاثينداس فى بعض المناطق، فى أمريكا الوسطى مثلاً، مكتفية ذاتياً؛ ولكن الوسايا المملوكة لليسوعيين، وكانت فى غالبها هائلة، نعرفها أكثر من غيرها لما توفر من سجلات وأوراق فى دور المحفوظات، ونتبين منها أن هذه الوسايا كانت موزعة بين اقتصاد عينى فى الداخل واقتصاد نقدى نحو الخارج. وإذا كانت حسابات هذه الوسايا مسجلة بالنقود فليس فى



• قرية صناعية، فى انجلترة الجديدة، حول عام ١٨٣٠.
(New York State Historical Association, Cooperstown)

هذا ما يمنع من أن نتصور أن الأجور التى يثبتونها لم تكن تسوى إلا فى نهاية العام، وأن الفلاح لم يكن يتلقى مالاً نقداً فى يده لأنه يكون قد تلقى من قبل مقدماً دفعات فى صورة عينية تتجاوز أجره أو تعادل ما كان المفروض أن يقبضه نقداً(١٦١). ومثل هذه الأوضاع عرفت فى أوروبا.

أما الإنكوميندداس فهى تقترب بنا من الإقطاع، على الرغم من هذه القرى الخاصة بالهنود الحمر قد أعطيت بالحكر إلى الإسبان ليحصلوا على عائدها لا لتكون إقطاعيات لهم. كانت الإنكوميندداس فى حقيقة الأمر ملكيات مؤقتة، تعطى لحائزها الإنكوميندديرو الحق فى الحصول على عوايد من الهنود الحمر، ولا تعطيه الحق فى الملكية الفعلية للأراضى ولا الحق فى التصرف فى العمالة كما يحلو له. ولكن هذه الصورة نظرية: فقد كان الإنكوميندديروس يتجاوزون هذه الحدود. ولدينا تقرير من عام ١٥٥٣(١٦٢) يدين السادة الذين فسدت ضمائرهم فهم يبيعون الهنود الحمر «كما يبيعون المتاع والماشية» ويدين «المحققين المتهاونين المنافقين» الذين يغضون الطرف عما يجرى من تجاوزات. والمواضع القريبة من السلطات المحلية يقل فيها التعدى على الحقوق، وكلما بعدت عن العواصم (١٦٣) استحالت الرقابة. والإنكوميندديرو من ناحية المبدأ يعمل فى خدمة السلطات الإسبانية مثله مثل الموظفين الملكيين، فهو داخل فى المنظومة الاستعمارية المهيمنة. ولكنه من الناحية الفعلية كان يسعى إلى التملص من هذا الالتزام، وقد نشبت أزمة منذ عام ١٥٤٤ أشعلها تمرد الأخوين بيزاره Pizarre فى بيرو. وستستمر الأزمة طويلاً لأن الأزمة بين الإنكوميندديروس

المستعمرة الهولندية فى رأس الرجاء الصالح. رسم من أعمال ى. راخ J. Rach فى عام ١٧٦٢.

(أطلس فان ستولك Atlas van Stolk)



والموظفين الملكيين كانت فى منطق الأشياء. هؤلاء الموظفون – الكوريجيدورس ومحققى مجالس الأودينثياس التى كانت من قبيل البرلمانات أنشئت فى المستعمرات على نسق الأودينثياس فى إسبانيا – لم يعد أمامهم فى غالبية الوقت إلا أن يتصدوا لهؤلاء الملاك الذين لو تركوا وشأنهم لكونوا نظاماً إقطاعيا أو لأعادوا تكوينه. ويرى جيورج فريدريتشى Georg Friederici (١٦٤) أن أمريكا الإسبانية تحولت فى قطاع هام من نشاطها بسرعة إلى بلد تلعب فيه البروقراطية وطبقة الموظفين دوراً بارزاً. وهذه السمة لا تدخل فى الصورة الكلاسيكية للإقطاع ، كما أن السيد صاحب مصنع السكر فى باهيا بعبيده لا يمكن اعتباره رأسمالياً بمعنى الكلمة.

فهل نخلص من هذا كله إلى أنه لم يكن هناك إقطاع ولم تكن هناك رأسمالية ؟ أمريكا كلها تبدو فى مجموعها أنماطاً من المجتماعات وأنماطاً من الكيانات الاقتصادية مختلفة متجاورة أو كطبقات بناء بعضها فوق بعض . عند قاعدة البناء أنماط اقتصادية نصف منغلقة على نفسها يمكن أن يطلق الإنسان عليها أى اسم يستحسنه؛ ومن فوقها كيانات نصف مفتوحة ؛ ومن فوق هذه أخيراً على مستويات عالية: المناجم والمزارع ، وربما بعض المؤسسات الكبيرة لتربية الماشية (بعضها لا كلها) والتجارة. والرأسمالية، على أقصى تقدير، تحتل الطابق التجارى الأعلى فى البناء ، يمثلها الـ: أفيادورس aviadores أصحاب أعمال المناجم ، التجار أصحاب الامتيازات فى المفوضيات consulados ، تجار بيراكروث الذين كانوا فى نزاع دائم مع تجار المكسيك، التجار الذين يزهون بأنفسهم وأموالهم وراء قناع الشركات التى تنشئها العواصم فى الوطن الأم، تجار ليما، تجار رثيفة، فى مواجهة مدينة أوليندا ذات الطابع النبلانى، أو تجار باهيا المنخفضة فى مواجهة المدينة العالية. ولكن نشاط رجال الأعمال هؤلاء هو فى الحقيقة نشاط فى قلب شبكة علاقات العالم الاقتصادى الأوروبى التى ألقيت من فوق أمريكا كلها. ليس نشاطهم فى دخل رأسماليات قومية، ولكن فى داخل إطار منظومة شاملة يتم تحريكها انطلاقاً من قلب أوروبا.

ويتناول إيريك ويليامز Eric Williams (١٦٥) موضوع تفوق أوروبا ، ويقصد بتفوق أوروبا الثورة الصناعية الوشيكة، وأنا أفهم التفوق الأوروبى على أنه أيضاً الهيمنة الإنجليزية على العالم وظهور رأسمالية تجارية مكثفة ، أما هو فيذهب إلى أن تفوق أوروبا جاء مباشرة نتيجة استغلال العالم الجديد، وجاء بصفة خاصة نتيجة للسرعة المتزايدة التى شهدتها الحياة الأوربية نتيجة للأرباح المستمرة التى أدرتها المزارع وتتصدر هذه المزارع فى رأيه حقول قصب السكر بفلاحيها السود. وهذا الرأى هو الذى يذهب إليه فى صورة مبسطة لويجى بوريللى Luigi Borelli (١٦٦) فهو ينسب تحديث الأطلسى وأوروبا إلى السكر، يعنى أن التحديث جاء من أمريكا حيث يسير السكر والرأسمالية والعبودية يداً بيد. ولكن هل كانت

أمريكا، بما فى ذلك أمريكا المناجم، هى الصانعة الوحيدة لعظمة أوروبا؟ الإجابة بالنفى. كذلك لا يمكن القول بأن الهند هي وحدها صانعة تفوق أوروبا، على الرغم من أن المؤرخين الهنود يستطيعون اليوم أن يبرهنوا بأدلة لها وزنها على أن الثورة الصناعية تغذت على استغلال بلادهم.

غزو من الداخل والخارج

أفريقيا التى أنوى تناولها هنا هى أفريقيا السوداء ، فأنا أستبعد منها شمال أفريقيا أو أفريقيا الشمال ، وهى أفريقيا بيضاء تعيش فى عالم الإسلام ؛ كذلك استبعد – وهو شىء غير بديهى – الجزء الشرقى من أفريقيا من مدخل البحر الأحمر وساحل الحبشة إلى الطرف الجنوبى من القارة. هذا الطرف الجنوبى من أفريقيا كان حتى القرن الثامن عشر نصف خالٍ؛ وعلى الرغم من الهولنديين أنشأوا فى عام ١٦٥٧ مستعمرة الكاب التى بلغ عدد سكانها ١٥٠٠٠ نسمة ، وكانت كبرى مستعمرات القارة، فإنها لم تزد عن أن تكون محطة على طريق الهند تخدم شركة الهند [الهولندية] وحدها دون سواها [١٦٧] وكانت الشركة تهتم اهتماماً رهيباً بهذا الموضع الاستراتيجى. أما الساحل الأفريقى الطويل اللانهائى المطل على المحيط الهندى فهو ينتمى إلى العالم الاقتصادى المتمركز على الهند والذى كان يمثل بالنسبة إليه طريقاً هاماً ومنطقة أطرافية قبل وصول البرتغاليين فى عام ١٤٩٨ بوقت طويل [١٦٨]. وسيشهد هذا الساحل حيناً ، كما نعلم ، فترة تتغير فيها أمور كثيرة عندما يتخذه البرتغاليون قاعدة لعملياتهم الحربية. فهذا الساحل هو الذى سيمر به ڤاسكو دا جاما بعد اجتياز رأس الرجاء الصالح، متجهاً شمالاً إلى الهند، وهو قد توقف فى موزمبيق، وومباسا وماليندى حيث رافقه ملاح اسمه ابن مجيب Ibn Madjib أصله من جودچيرات، قاده دون مشقة مع الرياح الموسمية إلى كلكتا. وهكذا فإن الساحل الشرقى لأفريقيا يمثل طريقاً عظيم القيمة فى الذهاب إلى الهند والعودة منها، فهو يتيح للملاحين أن يرسوا وأن يتمونوا بالأطعمة الطازجة، وأن يصلحوا سفنهم، وأن ينتظروا هناك ساعة العودة عندما يتقدم الموسم تقدماً شديداً ويكون من الخطر المغامرة باجتياز رأس الرجاء الصالح.

وكان هناك سبب آخر عمل زمناً طويلاً على رفع قيمة ساحل الجنوب الأفريقى الذى أطلق عليه اسم كونترا كوستا وزيادة الاهتمام به [١٦٩] ، فقد كانت هناك مغاسل للذهب فى داخل دولة مونوموتاپا الواسعة [١٧٠]، وكان الذهب المستخرج يصدر عن طريق ميناء سُفاله جنوب دلتا زمبيزى . وإذا الميناء الصغير الذى طالما سيطرت عليها مدينة كيلوا الواقعة إلى الشمال، يصبح هدف البرتغاليين الذين ما لبثوا أن استولوا عليه بالقوة فى عام ١٥٠٥، وظلت الأحوال على ما يرومون حتى عام ١٥١٣ . ولم يكن الذهب يصل من مغاسله إلى الساحل إلا بالمقايضة على بضائع مثل غلال ماليندى وقطنيات الهند التى اشتد الطلب عليها . وكان على البرتغاليين أن يستخدموا فى عمليات المقايضة الأقمشة التى يجلبونها جودچيرات، وبرعوا فى ذلك، ولكن هذه التجارة الرابحة لم تستمر إلا إلى حين ، فقد تعرضت مونوموتاپا لحروب مزقت أوصالها، فندر الذهب، وكانت الوصاية البرتغالية نفسها

قد تضعضعت فى هذا الوقت أيضاً. وعاد التجار العرب فأمسكوا بالزمام فى زنزبار وكيلوا Kilwa حيث كانوا يتزودون بالعبيد يبيعونهم بعد ذلك فى بلاد العرب وفارس والهند [١٧١] . ولكن البرتغاليين ظلوا قابضين على موزمبيق التى عاشوا فيها عيشة ضيقة، ومارسوا النخاسة، فكانوا يبيعون فى العام عدة آلاف من العبيد، كما يقولون، بل إن الفرنسيين شاركوا بين عام ١٧٨٧ وعام ١٧٩٣ فى هذه النخاسة لكى يزودوا بالعمالة جزيرة ريئونيون Réunion [فرانس France] وجزيرة ماوريسيوس Mauritius [بوربون Bourbon] [١٧٢].

ويمكننا بصفة عامة أن نأخذ فى شأن هذه السواحل المديدة بالتقييم المتشائم الذى تضمنته مذكرة رفعت إلى الحكومة الروسية بتاريخ ١٨ أكتوبر من عام ١٧٧٤: «منذ وقت طويل لم تعد مياه نهر سُفاله والأنهار المجاورة تحمل ذهباً» . وتخربت أسواق ماليندى وومباسا فى جنوب موزمبيق أو كادت، والعائلات البرتغالية القليلة التى مازالت هناك «أقرب إلى التبربر منها إلى التحضر» ؛ واقتصرت تجارتهم على ما يرسلونه إلى أوروبا من «زنوج تدهورت حالتهم وأصبح أكثرهم لا يصلحون لشىء» [١٧٣] . كان هذا التقرير يحذر روسيا الباحثة عن منافذ عالمية ويبين لها أن هذا المنفذ لا خير فيه. ولهذا فإننا سنُغفل فى بحثنا هذا دون إحساس بالذنب الجانب «الهندى» من أفريقيا الجنوبية الذى انتهت ساعات سعده منذ حين.

غرب

أفريقيا .. فقط

ويختلف الوضع فى الواجهة الأطلسية من أفريقيا ، من المغرب إلى أنجولا البرتغالية، فمنذ القرن الخامس عشر جاءت أوروبا تفتش عن خيرات هذه الشواطىء التى انتشرت الأمراض والأوبئة فى أغلبها ودخلت فى حوار مع الأهالى. فهل كان فضولها المحدود هو الذى جعلها تضرب صفحاً عن داخل القارة، كما قيل؟ والحقيقة أن الأوروبيين لم يجدوا فى أفريقيا السوداء التسهيلات [١٧٤] التى وجدوها فى أمريكا الهندية الحمراء متمثلة فى امبراطوريتى الأزتيك والإنكا، حيث مثلوا أمام السكان المقهورين دور المحرِّرين [١٧٥]، واستندوا فى نهاية المطاف على مجتمعات منظمة كان من الممكن استغلالها دون مشقة .

لم يجد البرتغاليون والأوروبيون الآخرون فى أفريقيا على حافة المحيط إلا أشتاتاً من قبائل أو من دول هشّة كان من المستحيل الاعتماد عليها. أما الدول التى اتسمت بشىء من التماسك، مثل الكونغو [١٧٦] أو المونوموتابا فكانت فى داخل الأراضى كأنها كانت تحتمى بكثافة تضاريس القارة وبالحزام الساحلى بما فيه من مجتمعات لم يُحطْ بها نظام سياسى إلا على نحو مختلط مضطرب واه. كذلك يبدو أن الأمراض الاستوائية الشديدة الوطأة المنتشرة على الشواطىء قد قامت هى أيضاً مقام الحاجز الإضافى. وهذا احتمال نشك فيه

لأن الأوروبيين تغلبوا على مثل هذه العوائق فى المناطق الاستوائية من أمريكا. ولكن هناك سبباً آخر جديراً بأن نأخذه مأخذ الجد: وهو أن المناطق الداخلية من أفريقيا كانت تحميها الكثافة السكانية النسبية، وقوة المجتمعات التى كانت على خلاف مجتمعات الهنود الحمر تعرف تعدين الحديد وتضم بين جنباتها قبائل محاربة.

لم يكن هناك شىء يدفع أوروبا إلى المغامرة بعيداً عن المحيط، فقد كانت تجد فى متناول يدها العاج والشمع وصمغ السنغال وحبوب فلفل المالاجيت وتراب الذهب والعبيد السود الذين كانوا يمثلون سلعة رائعة. وكان الحصول على هذه السلع، على الأقل فى البداية، سهلاً على سبيل المقايضة فى مقابل تفاهات: خرز زجاجى، أقمشة صارخة الألوان، القليل من الخمور، كوز روم، بندقية كانوا يسمونها بندقية النخاسة، وخلاخيل نحاس كانوا يسمونها مانيليا manilla «حلى عجيبة» يلبسها الأفريقى «حول الرسغ فوق الكاحل [...] وحول العضد من فوق الكوع»[١٧٧]. فى عام ١٥٨٢ كان البرتغاليون يدفعون فى مقابل زنوج الكونغو «بعض الحديد الخردة أو المسامير الخ وهى أشياء كان النخاسون يعتبرونها أعلى قيمة من العملات الذهبية»[١٧٨]. كان الزبائن والموردون سذجاً يسهل الاحتيال عليهم، يتسمون بالطيبة والكسل «يعيشون يومهم راضين ولا يفكرون فى غدهم ...». «والمحاصيل لدى هؤلاء الناس ضئيلة حتى إن البحارة الذين يأتون ليشتروا منهم البشر يحرصون على أن يحضروا معهم من أوروبا أو أمريكا الأغذية الضرورية لإطعام العبيد فتكون هى شحنات المراكب»[١٧٩] وخلاصة القول إن الأوروبيين وجدوا أنفسهم هنا فى مواجهة أشكال من الاقتصاد البدائى. ولنقرأ هذه العبارة الموجزة التى قالها أندريه تيفيهAndré Thevet[١٨٠] فى عام ١٥٧٥ يصف بها حالهم، قال:«وهم لا يستخدمون النقود». كلمات قليلة تعبر عن كل شىء.

ولكن ما هى النقود بالضبط؟ كانت الكيانات الاقتصادية الأفريقية لديها نقودها، أى لديها «وسائل للتبادل ومقياس قيمى معترف به»، كانت هذه الوسائل تتمثل فى مقاطع من القماش، أو فى الملح، والماشية أو- كما شهد القرن السابع عشر - قطع من الحديد مستوردة[١٨١]. ووصف هذه «النقود» بالبدائية لا يسمح بأن نستنتج أن الكيانات الاقتصادية الأفريقية كانت تفتقر إلى القوة أو أنها ظلت كالنائمة لم تصحُ قبل القرن التاسع عشر، قبل المؤثرات غير المباشرة للثورة الصناعية والتجارية الأوروبية. ولنذكر أن هذه المناطق المتخلفة كانت فى منتصف القرن الثامن عشر تصدر ٥٠٠٠٠ من الرقيق، وربما أكثر من ذلك العدد سنوياً إلى موانىء شحنهم، بينما لم يكن ميناء إشبيلية فى القرن السادس عشر يجمع من النازحين من إسبانيا إلا ١٠٠٠ نفس فى العام، وأن انجلترة الجديدة فى الفترة من ١٦٣٠ إلى ١٦٤٠ [١٨٣] لم تكن تتلقى من المهاجرين القادمين إليها إلا ٢٠٠٠ سنوياً. ولم

تكن عمليات توريد هذا الرقيق الذى كان يعامل معامل الدواب توقف أنشطة الحياة اليومية فى البلاد لأن هؤلاء العبيد - الذين كانوا يُربطون بالآلاف بعضهم فى البعض بسيور من الجلد تحيط برقابهم ويحرسهم عدد كبير جداً من الحرس - لم تكن دول الداخل تجمعهم وتصدّرهم فى اتجاه المحيط الأطلسى إلا فى أثناء موسم الجفاف الذى تتوقف فيه الزراعة (١٨٤).

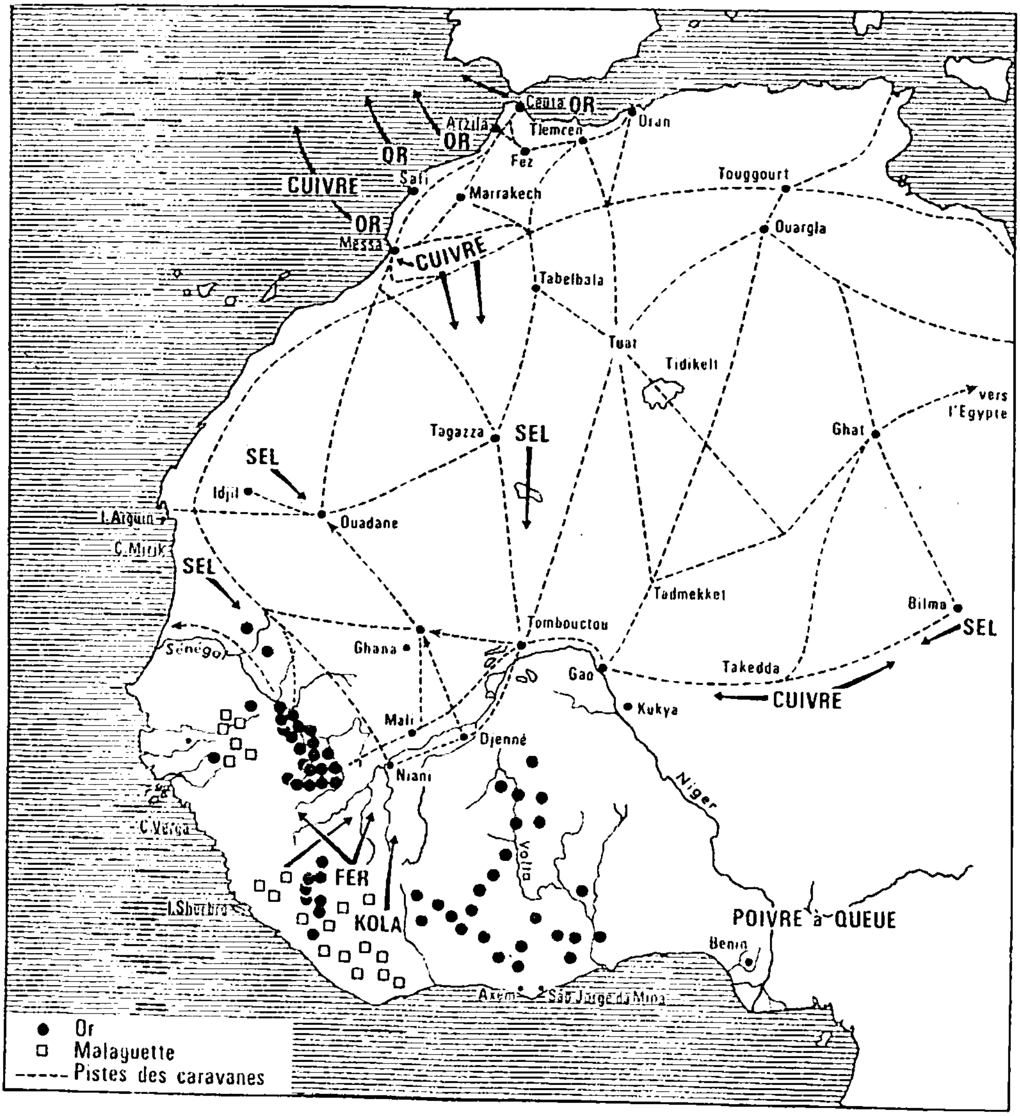
ونستنتج من عمليات النزف التى كانت النخاسة تتسبب فيها عاماً بعد عام أن الاقتصاد الذى كان يتحملها كان يتسم بقدر من القوة. وهذا ما تكرره وتلح فى تكراره الدراسات الحديثة التى قام بها المتخصصون فى الأفريقيات. ولكن هذه القوة لا تفسر وحدها حركة تجارة الرقيق التى حملتها السفن فى رحلات متتابعة كثيرة، فلابد من التماس أسباب أخرى على الجانب الأفريقى. وهذا فيليب كيرتن Philip Curtin يقول: «كانت تجارة الرقيق جزءاً أو منظومة تحتية فى الاقتصاد الأطلسى، ولكنها كانت أيضاً فى الوقت نفسه جزءاً أو منظومة تحتية فى كيان المجتمع الغرب أفريقى الواسع بتوجهاته وديانته ومعاييره المهنية وهويته الذاتية التى تضم عناصر أخرى كثيرة » (١٨٥) . فلابد أن نعيد لأوروبا حقوقها ، ولكن من الضرورى أن نحملها أيضاً مسئولياتها.

قارة منعزلة

ولكن الطرق توصل إليها

القارة السوداء ترتسم على هيئة مثلث هائل بين ثلاثة أماكن كلها هائلة: فى الشمال: الصحراء ؛ فى الشرق: المحيط الهندى ؛ فى الغرب: المحيط الأطلسى. ولقد اتفقنا من قبل على أن نصرف النظر عن الساحل الشرقى بالنسبة لدراستنا هنا. أما حدود الصحراء وسواحل الأطلنطى فكانت تمثل جبهات طويلة لا تنتهى ، استطاع الأجنبى - أياً كان اسمه والعصر الذى أتى فيه والظروف التى مر بها - أن ينفذ من خلالها وأن يتوغل إلى أبواب أفريقيا السوداء. واستطاع أن يدق عليها فتنفتح له دائماً. ومن الأمور المنطقية أو التى توشك أن تكون منطقية أن يقول قائل إن القارة السوداء التى تَعْمُرُها أمة من الفلاحين تولى البحر كما تولى الصحراء ظهرها، «فالصحراء تشبه البحر من كثير من الأوجه» (١٨٦). ومن الغريب أن الإنسان الأسود لم يمارس الملاحة على الرغم من أن الفرصة كانت متاحة من خلال المحيط ومن خلال الصحراء. فى مواجهة المحيط الأطلسى اكتفى بالملاحة فى منطقة مصب الكونغو بين شاطىء النهر(١٨٧). أما المحيط فكان كالصحراء حائطاً منيعاً ولم يكن مجرد حدود.

وكان أهل غرب أفريقيا يصفون الرجال البيض بأنهم الرجال الذين انشق البحر عنهم،



٤٤ - البرتغال تغزو الساحل الأفريقي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر
القت الطرق البحرية في القرن السادس عشر بظلالها على الطرق البرية القديمة عبرالصحراء التي فقدت قيمتها. فبعد كان الذهب يسلك الطرق البرية عبر الصحراء إلى البحر المتوسط تحول إلى اتجاه المحيط الأطلسي. وينبغي أن نضيف العبيد الزنوج إلى الثروات التي استغلها البرتغاليون.
(V. MagalhaE's Godinho, L'Économie de l'Empire portugais aux XVe et XVIe s., 1969 نقلاً عن)

أو أبناء البحر murdele [١٨٨] وتُحدِّث الأخبار القديمة عن الدهشة التى استبدت بالسود عندما رأوهم: «رأوا من ناحية البحر العظيم سفينة ضخمة تبرز فوق الماء ، لها أجنحة بيضاء تلمع كنصال الخناجر ، وخرج رجال بيض من الماء وقالوا لهم كلاماً لم يفهموه. وخاف أجدادنا ، وظنوا أنها أرواح الموتى Vumbi عادت إليهم ، ولكن هذه الأرواح العائدة بصقت عليهم النيران التى أحدثت فرقعة دونها فرقعة الرعد ... » [١٨٩] ولم يتصور السود فى هذه اللحظات الأولى أن البيض كانوا يعيشون فى أماكن أخرى غير سفنهم .

ولم تلق السفينة الأوروبية على الساحل الأطلسى لأفريقيا مقاومة ولم يهتم أحد بمراقبتها. بل نعمت بحرية حركة مطلقة ، تذهب حيثما تشاء، وتتاجر حيث يحلو لها، وتحقق هنا من النجاح اليوم ما لم تستطع تحقيقه بالأمس أو تحقق مرة أخرى ذلك النجاح الذى أتيح لها قبل أيام. بل قامت بالتجارة «من أفريقيا إلى أفريقيا» على نمط التجارة من الهند إلى الهند، ولكن على نطاق أضيق. وكانت الحصون التى أنشئت على الساحل قواعد منيعة وكانت الجزر القريبة تستخدم كنقاط رصد ومراقبة ؛ لعبت هذا الدور جزيرة ماديرة ، ولعبته جزر الكناريا، ولعبته جزيرة ساو توميه العجيبة الغريبة فى خليج غينيا، جزيرة السكر والعبيد التى شهدت منذ القرن السادس عشر نمواً مذهلاً لأن موقعها أتاح لها أن تفيد من الرياح الغربية والرياح الشرقية معاً مما فتح أمامها الطرق الملاحية ناحية الغرب إلى أمريكا وناحية الشرق إلى أفريقيا القريبة.

هل نخطىء التقدير عندما نرى أن العملية نفسها كانت تجرى على طول حدود الصحراء. كان عالم الإسلام ينعم بحرية اختيار مداخله مستخدماً قوافل الجمال مثلما كانت أوروبا تنعم باختيار مداخلها مستخدمة سفنها، كان يختار نقاط النزول وأبواب الدخول كما يحلو له، فدخل عن طريق غانا ومالى وإمبراطورية جوا وكان دخوله مرتبطاً على ما يبدو باستغلال سن الفيل وتراب الذهب والعبيد. وعندما وجه البرتغاليون منذ نزولهم خليج غينيا ضربة إلى هذا الاستغلال كانت تلك بداية انهيار الكيانات السياسية القديمة الهشة . فى عام ١٥٩١ غزا المغامرون المغاربة تومبوكتو Tombouctou واستولوا عليها . [١٩٠]

ونجد هنا مثلاً آخر يبين التطابق بين سعى عالم الإسلام إلى تكوين إمبراطورية وسعى أوروبا إلى تكوين إمبراطورية، فى حضارتين مهاجمتين تعتمدان على العبيد، دفعت أفريقيا ثمن ضعفها وغفلتها حيالهما. وكان الغازى يقف على الحدود ببضائع مذهلة تخلب لب المشترى المأمول. ولعب الطمع لعبته، وفى هذا يقول ملك الكونغو:«كان اللصوص وأناس انعدمت ضمائرهم يخطفون بالليل أبناء نبلائنا وولاتنا تدفعهم الرغبة فى الحصول على أشياء وبضائع من البرتغال يطمعون فيها» [١٩١]. وكتب جارثيا دى ريسينده Garcia de Resende فى عام ١٥٥٤:« إنهم يبيعون بعضهم بعضاً، وهناك تجار كثيرون تخصصوا فى



العبيد فى بلدان العالم الإسلامى. سوق العبيد فى زبيد باليمن فى القرن الثالث عشر. عن رسم فى مخطوط مقامات الحريرى ٦٣٥/١٢٣٧ ، المكتبة القومية فى فرنسا Ms. ar. 5847)

الاحتيال على الناس وتسليمهم لنخّاسة الزنوج.» (١٩٢). والإيطالى چو أنطونيو كاڤاتسى الذى أقام فى أفريقيا من عام ١٦٥٤ إلى عام ١٦٦٧ ذكر أن «الكونغوليين كانوا أحيانا يبيعون آباءهم وأمهاتهم وأبناءهم وبناتهم وإخوتهم وأخواتهم مؤكدين للمشترين بالأيمان المغلظة أنهم عبيد يعملون فى البيوت ويحصلون فى مقابلهم على عقد من المرجان أو قليل من الخمر» (١٩٣). كان الطمع يلعب لعبته ما فى ذلك شك، وكان الأوروبيون يعمدون إلى شحذه. وكان البرتغاليون يعشقون الثياب ويعتبرونها علامة على الرتبة الاجتماعية، وقد نقلوا عشق التظاهر بالثياب vestir إلى الزنوج الذين خضعوا لهم ، وربما لم تدفعهم إلى ذلك نية سيئة، فهذا رجل برتغالى يقترح فى عام ١٦٦٧ أن يُلزم عامة الزنوج الذين يسيرون عراة دون حياء بلبس الپانيو وهى مريلة قصيرة لستر العورة ؛ ولو اتخذ هذا الإجراء فإن «كل القماش

الذى يمكن أن تنتجه الهند لن يكفى لسد حاجة نصف الزنوج فقط »[١٩٤]. وكانت كل الوسائل تستخدم لتشجيع المبادلات التجارية، بما فى ذلك دفع عربون مقدماً؛ فإذا لم يتم الدفع كان لصاحب المقدم أن يحجز على الأملاك وأن يمتلك الشخص الذى عجز عن رد الدين . وكان العنف وسيلة أخرى واسعة التداول ؛ فإذا لم يجد العنف أمامه مجالاً طليقاً كانت الأرباح تشق الطريق تتجاوز الحدود . ونسمع شهادة شاهد فى عام ١٦٤٣ يقول إنه «يوقن يقيناً لا يداخله الشك أن مملكة [أنجولا التى وصل فيه جمع العبيد إلى الذروة] تسمح لبعض الأشخاص بأن يحققوا الثراء أكثر من المألوف فى الهند الشرقية»[١٩٥].

أياً كان الأمر فقد شهدت أفريقيا تجارة الرقيق، وهى تجارة أرادتها أوروبا وفرضتها ما فى ذلك شك. ولكن أفريقيا كانت قد ألفت هذه العادة السيئة من قبل قدوم الأوروبيين، وكان مسار النخاسة القديم يتجه إلى بلدان العالم الإسلامى ومنطقة البحر المتوسط والمحيط الهندى . كانت العبودية فيها إذن متوطنة فى إطار اجتماعى لا نعرفه جيداً ونتمنى أن نعرفه حق المعرفة، ولكن أمانينا لا تبلغ بنا هدفاً. ولقد قام المؤرخون الذين ألفوا الاعتماد على وثائق مستفيضة بدراسات أخذوا أنفسهم فيها بالصبر، وقام المختصون بالدراسات المقارنة بدراسات جريئة، وقام ماريان مالويست Marian Malowist[١٩٦] المشهود له بالمهارة بدراسات، ولكن هذه الجهود كلها لم تكف لإعادة رسم صورة الإطار الاجتماعى الذى كان قائماً، فما زالت أسئلة كثيرة كثرة مفرطة بلا إجابة، منها: دور المدن بالقياس إلى القرى؛ دور الحرف والتجارة البعيدة ؛ دور الدولة ... الخ أضف إلى ذلك أن شكل المجتمع لم يكن واحداً فى كل مكان، وكان الاسترقاق يتخذ صوراً منوعة فى الأماكن المختلفة، فنجد العبيد فى بلاط الأمير، ونجد العبيد مندمجين فى القوات المحاربة، والعبيد يخدمون فى البيوت، ونجد عبيد الزراعة، وعبيد الصناعة، ومن العبيد من كانوا مراسيل يجرون بالبريد، ومن كانوا وسطاء وسماسرة، ومنهم من كانوا تجاراً. وكان الاسترقاق يتم داخلياً، محلياً، فمن ارتكب جناية كان يحكم عليه بالموت أو بالرق، كما كانوا فى الغرب يحكمون على الجناة بالتجديف على السفن الجاليرية؛ وكان الاسترقاق يمتد إلى البلدان الأخرى إبان الحروب والغارات على الأمم المجاورة، وهو أسلوب شبيه بما كانت روما القديمة تمارسه . وبمرور الوقت تحولت الحروب والغارات إلى صناعة هدفها الاسترقاق. أما كان العبيد الذين تأتى بهم الحروب فى هذه الظروف من الكثرة بحيث يصعب إعاشتهم وإطعامهم، وهو وضع قد يؤدى إلى تركهم عاطلين على نحو أو آخر؟ وربما كان هذا من الأسباب التى حدت بأفريقيا إلى بيعهم فى الأسواق الخارجية لتتخلص من الزائد عن حاجتها من العبيد.

فلما اتسع نطاق النخاس اتساعاً هائلاً نتيجة لشدة الطلب الأمريكى على العبيد ماجت القارة السوداء فى جنباتها كلها. ولعبت النخاسة بين المناطق الداخلية وبين الساحل دوراً

مزدوجاً، فأضعفت الدول الكبيرة فى الداخل مثل دولة مونوموتاپا ودولة الكونغو ؛ وشجعت نشوء الدول الصغيرة الوسيطة التى قامت على الطريق بين الداخل والساحل، قريبة من الساحل، وكانت أشبه شيء بدول سمسارية تلعب دور السماسرة وتزود التجار الأوروبيين بما يحتاجون إليه من عبيد وبضائع. فهل تختلف الحال بالنسبة إلى العلاقة مع العالم الإسلامى حيث لعبت إمبراطوريات النيجر المتتالية دور الدول السمسارية التى تزود شمال أفريقيا والبحر المتوسط بتراب الذهب والعبيد؟ لقد كانت أوروبا فى القرن العاشر كياناً شبيهاً، على طول نهر الإلبه، منطقة وساطة تجلب العبيد الصقالبة - السلاف - وتوردهم إلى العالم الإسلامى. ثم أما كان التتار فى القرم يوردون إلى استانبول العبيد الروس الذين اشتد الطلب عليهم منذ القرن السادس ؟[197].

من السواحل

إلى الداخل

أدت هذه الأساليب إلى استعباد أفريقيا حتى أعماقها على نحو أشد مما كان المؤرخون يتصورون فى الماضى. لقد مدت أوروبا جذورها حتى وصلت إلى قلب القارة، متجاوزة المواقع الساحلية، والجذر ذات المحطات، والسفن الراسية التى تظل فى أماكنها إلى أن تتهرأ، ومراكز النخاسة المألوفة، أو الحصون التى كان أشهرها ساو چورچى دا مينا الذى بناه البرتغاليون على ساحل غينيا فى عام ١٥٤٥ . هذه الحصون البرتغالية، ومن بعدها الهولندية والإنجليزية والفرنسية كانت تكلف الكثير فى تدبيرها، وكانت تعتبر وسيلة حماية من الهجمات المحتملة التى قد يشنها الزنوج أو الأوروبيون المنافسون. فقد كان البيض يلعبون اللعبة التجارية نفسها، فيتناحرون فى كل مناسبة، ويحتل البعض حصون البعض الآخر، ويشن هؤلاء الحرب الحقيقية أو المؤدية إلى الثراء ضد أولئك، وربما جرت تلك المعارك على هامش الصراعات الكبيرة. ولم يكن الوفاق يتحقق إلا فى مواجهة أعداء مشتركين، فقد اتصلت أسباب التفاهم بين الشركة الملكية الإنجليزية لأفريقيا والشركة الفرنسية للسنغال (هذه الشركة ذابت فى عام ١٧١٨ فى الشركة الفرنسية لتجارة الهند) فى مواجهة التجار القراصنة البريڤاتيرس privateers والتجار المتطفلين الإنترلوپرسinterlopers، سواء كانوا من الإنجليز أو من جنسيات أخرى، وكذلك ضد كل التجار الذين كانوا يعملون فى خارج إطار الشركتين. وكانت هاتان الشركتان فى وضع صعب لأنهما لما تكونا تستطيعان الإنفاق على الحصون والحاميات إلا بدعم مالى من دولتيهما، وانتهى بهما هذا الوضع إلى التخلى عن كثير من مطامحما وإلى التراخى.

وكانت التجارة انطلاقاً من الساحل تتم على متن سفن خفيفة بالمجاديف كانت تسلك الأنهار صاعدة إلى المحطات الكبيرة وإلى الأسواق الموسمية التى كانت التجارة الأوروبية تلتقى فيها بالقوافل الأفريقية. ولعب دور الوسطاء فى هذه التجارة المولدون الذين اختلطت فيهم الدماء البرتغالية بالأفريقية، وقد أصبحوا «أبناء الوطن» وتنافسوا على تقديم الخدمات المطلوبة ببراعة دونها البراعة الفطرية. ثم قرر الإنجليز والفرنسيون أن يصعدوا الأنهار والنهيرات بأنفسهم وأن يقيموا فى الداخل. ويذكر الأب لابا P. Labat [أن «القبطان إيچيس Agis [الإنجليزى] لم يكن قد ذهب إلى بانتام بعد. فاعتمد الإنجليز على خدمات هذا القبطان لينفذ لهم الأعمال التجارية فى أعالى النهر؛ وكان رجلاً مقداماً محباً للمغامرة فوصل إلى نهير فاليميه Falémé الذى يبعد مسافة نهار من حصن سانت إتيين دى كينورا Fort Saint-Étienne de Caynoura.» (١٩٨) وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر عندما قررت الشركة الإنجليزية التخلى عن غالبية أنشطتها، وهجرت حصن سانت چيمس – يسميه الفرنسيون سان چاك – عند مصب جامبيا عادت التجارة الأوروبية إلى أيدى الوسطاء من أبناء البلاد ؛ وكان المجدفون السود الذين تقل أجورهم عن أجور المجدفين البيض يسلكون النهر بالبضائع المستوردة من أوروبا، ويعودن بالسلع الأفريقية بما فيها الأبنوس التى كانت مراكب القراصنة الپراڤيتير تطلبها وتنتظرها. وهذا أصبح السود سادة من الدرجة الثانية فى هذه التجارة.

هذا المسار يكرر على نحو عجيب المسار القديم للتجارة البرتغالية، فهى قد أدخلت أوروبا إلى أفريقيا كما أدخلتها من قبل إلى الشرق الأقصى. كان الرواد الأول اللانسادوس lançados (١٩٩) برتغاليين ؛ كذلك تجار جزيرة ساو توميه الذين مارسوا منذ وقت مبكر التجارة من أفريقيا إلى أفريقيا، من خليج غينيا إلى أنجولا، يلعبون اليوم دور التجار، وفى الغد دور القراصنة. وإذا نحن نظرنا فى أواخر القرن السادس عشر، إلى سان سلڤادور، عاصمة الكونغو، وجدنا فيها أكثر من مائة تاجر برتغالى ونحو ألف من المغامرين البرتغاليين أيضاً. فلما ترتبت الأوضاع بمضى الوقت آلت الأدوار الصغيرة إلى الوسطاء والقومسيونجية الأفريقيين وبخاصة إلى الماندينجو الذين كانوا يطلق عليهم اسم الميركادورس mercadors أى التجار، وإلى معاونين إضافيين من المولدين والسود كانوا يسمونهم پومبيروس pombeiros، وكان هؤلاء الپومبيروس، أياً كان السيد الذى يخدمونه، أشد قسوة من البيض فى استغلال إخوانهم الملونين (٢٠٠).

التجارة الثلاثية

ومعدل التبادل

ونحن نعرف النهاية التى انتهت إليها النخاسة، كان العبيد، يكدسون فى أماكن ضيقة على السفن، وينقلون عبر الأطلنطى سالكين ذلك الطريق الذى عرف باسم الميدل باسيج Middle Passage والذى كان رهيباً رهيباً. ولم تكن هذه الرحلة إلا جزءً من منظومة التجارة الثلاثية التى كانت كل سفينة تبحر من الساحل الأفريقى تمارسها، سواء كانت برتغالية أو هولندية أو انجليزية أو فرنسية. وإليك على سبيل المثال هذه أو تلك السفينة الإنجليزية تذهب إلى جامايكا لتبيع العبيد، وتتحمل هناك بالسكر والبن والنيلة والقطن وتذهب بشحنتها هذه إلى انجلترة، ثم تتجه من انجلترة إلى أفريقيا. كان هذا المسار هو مع بعض التنويعات هو المسار النمطى لكل سفينة تحمل العبيد. وفى كل رأس من رؤوس المثلث تحقق ربحاً، وربحها الكلى هو حاصل جمع المقادير الثلاثة.

كانت السفينة عندما تبرح ليفربول أو نانت تتحمل بنوعيات معينة متكررة من السلع وهى: الأقمشة بأنواعها بما فيها أقمشة الهند القطنية والتافتاه المخططة والأوانى النحاسية والصحون والمواعين المصنوعة من القصدير وقضبان الحديد والخناجر بأغمادها والقبعات والمصنوعات الزجاجية والكريستال المقلد والبارود والمسدسات والبنادق والمشروبات الروحية... هذه القائمة نقلناها حرفياً عن قائمة بضائع شحنها واحد من رجال المال فى عام ١٧٠٤ فى نانت وهو ميناء العبيد الزنوج الكبير فى فرنسا، على سفينة هى «لوبرانس دى كونتى Le Prince de Conty» حمولتها ثلاثمائة طن (٢٠١). ولو نظرنا فى هذا الوقت نفسه وهو مطلع القرن الثامن عشر إلى ليفربول أو أمستردام إلى قوائم البضائع المناظرة لما وجدناها مختلفة. وإذا كان البرتغاليون قد حاذروا فى البداية من نقل الأسلحة والمشروبات الروحية إلى أفريقيا إلا أن خلفاءهم لم يأخذوا نفسهم بمثل هذا الحذر والحرص.

وكان على السوق الأفريقية أن تسلك سبيل المرونة حيال العرض المتزايد من البضائع الأوروبية لكى تفى التجارة بالطلب الأوروبى المتعاظم أشد التعاظم. وهذا ماجرى فى سينيجامبيا، هذه المنطقة العجيبة الواقعة بين الصحراء والمحيط، التى كتب عنها فيليب كيرتن Philipp Curtin كتاباً مبتكراً رائعاً (٢٠٢) صدر فى عام ١٩٧٥ بعنوان «التغير الاقتصادى فى أفريقيا قبل الاستعمار وفى سينيجامبيا فى عصر تجارة العبيد» يرفع فيه من قيمة الاقتصاد الأفريقى ومن اتساع نطاق التجارة على الرغم من صعوبات النقل، ويبرز قوة التجمعات فى الأسواق العادية والموسمية، كما يبرز قوة المدن التى كان طلبها

على الفوائض شديداً ملحاً، ويلقى الضوء على أنظمة النقود التى وصفت بالبدائية وكانت وسائل طيبة فى حقيقة أمرها.

ويمرور الوقت بدأ استقبال البضائع يخضع للاختيار، فلم يعد الزبون الأسود يشترى أى شىء كالأعمى بل كان يختار. وإذا كانت سينيجامبيا تشترى قضبان الحديد أو حتى الحديد الخردة، فقد كان السبب فى ذلك أنها خلافاً للمناطق الأفريقية الأخرى لم تكن تمتلك صناعة تعدين. وإذا كانت هذه أو تلك المنطقة، أو على الأصح المنطقة الصغيرة الثانوية، تشترى الكثير من المنسوجات فقد كان السبب فى ذلك أن الإنتاج المحلى لم يكن يكفى. وهكذا. وهناك عامل آخر نفاجأ به وهو أن أفريقيا فى مواجهة طلب أوروبا الهائل تصرفت بحسب القواعد الكلاسيكية للاقتصاد: فتشددت فى متطلباتها ورفعت أسعارها.

ويبرهن فيليب كيرتن على آرائه [٢٠٣] بدراسة الأسعار ومعدلات التبادل التى لم تكن السمة البدائية للنقود تحول دون إنجازها. وإذا كان قضيب الحديد وهو العملة الحسابية فى سينيجامبيا يساوى فى تقديرالتاجر الإنجليزى ٣٠ جنيهاً استرلينياً، فليس هذا ثمناً، إنما هو تحويل يتم بين الجنيه الإنجليزى وهو عملية افتراضية وقضيب الحديد وهو أيضاً عملة افتراضية. والبضائع المقدرة بقضبان الحديد، وبالتالى بالجنيهات، تتغير أسعارها كما تبين الجداول التالية، ومن الممكن أن يحسب الإنسان بالنسبة لسينيجامبيا الأرقام الكلية المحتملة للصادرات والواردات والاعتماد عليها فى تقدير تقريبى لمعدل التبادل «وهو مؤشر يسمح بأن نقدر الفائدة التى يخرج بها اقتصاد ما من علاقاته بالخارج» [٢٠٤]. وعندما قارن فيليب كيرتن الصادرات والواردات، أسعار البضائع الداخلة وأسعار البضائع الخارجة، وصل إلى أن سينيجامبيا كانت تحقق فوائد متعاظمة فى تجارتها مع الخارج. فالحقيقة أن أوروبا كان عليها أن تزيد من بضائعها وتخفض أسعار نسبياً لكى تحصل على المزيد من الذهب والعبيد والعاج. هذه الحقيقة التى تَبينها كيرتن فى حالة سينيجامبيا من المحتمل أن تنطبق على أفريقيا السوداء فى مجموعها التى كانت تسلم النخاسين أعداداً متزايدة من العبيد الزنوج لمواجهة طلبات المزارع ومغاسل الذهب والمدن فى العالم الجديد: فى القرن السادس عشر كان عدد العبيد الزنوج الذين تسلمهم التجار ٩٠٠٠٠٠ عبداً زنجياً؛ فى القرن السابع عشر ٢٧٥٠٠٠٠ ؛ فى القرن الثامن عشر بين ٧ و ٨ ملايين؛ وعلى الرغم من إلغاء الرق فى عام ١٨١٥ كان العدد فى ذلك العام ٤ ملايين [٢٠٥]. وقد حققت تجارة العبيد الزنوج أرقاماً قياسية بالنظر إلى الإمكانات المحدودة ووسائل النقل المحدودة.

أولاً

معدل التبادل في سينيجاميا

١٦٨٠	١٠٠ (مؤشر)
١٧٣٠	١٤٩
١٧٨٠	٤٧٥
١٨٣٠	١٠٢١

ويستخـرج معدل التـبادل بقسـمـة الصـادر على الوارد والضرب في مائة (الصادر÷ الوارد×١٠٠)

ومعنى هذا أن ربح المصدّر الأفريقي تضاعف عشرة أضعاف. وحتى إذا افترضنا هامش خطأ واسع فإن الزيادة المتدرجة واضحة.

ثانياً

تطور صادرات سينجامبيا

(كلّ منتج بنسبته المئوية إلى مجمل الصادرات)

	١٦٨٠	١٧٣٠	١٧٨٠	١٨٣٠
الذهب	٠ر٥	٧ر٨	٠ر٢	٣ر٠
الصمغ	١ر٨	٩ر٤	١٢ر٠	٧١ر٨
الجلود	٨ر٥	–	–	٨ر١
العاج	١٢ر٤	٤ر٠	٠ر٢	٢ر٨
العبيد	٥٥ر٣	٦٤ر٣	٨٦ر٥	١ر٩
شمع النحل	١٠ر٨	١٤ر٥	١ر١	٩ر٩
فول سوداني	–	–	–	٢ر٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدولان مأخوذان من كتاب فيليب كيرتن (P. D. Curtin, Economic Change in Precolonial Africa, 1975, pp. 336 et 327)

وقد أحدث الطلب الأوروبى أثره ونجم عنه تخصص تجارى فى سينيجامبيا، كان مُنتَجٌ منها يبرز على المنتجات الأخرى: فى بداية القرن السابع عشر تصدَّرت الجلود القائمة؛ ثم حتى القرن التاسع عشر تَصدَّرها العبيد؛ بعد العبيد كان الصمغ؛ بعد الصمغ جاء الفول السودانى. ويمكن مقارنة هذا التتابع بالدورات المتتابعة فى البرازيل المستعمَرة: خشب الصباغة.. ثم السكر.. ثم الذهب.. ثم البن.

نهايـة الـرق

اكتسبت تجارة العبيد ما نعلم من قوة ولذلك فإنها لم تتوقف بين عشية وضحاها عندما ألغى الرق رسمياً بناء على اقتراح تقدم به الإنجليز فى مؤتمر فيينا المنعقد فى عام ١٨١٥. ونقرأ ما كتبه رحالة إنجليزى فى عام ١٨١٧ [٢٠٦] قال إن ريو دى چانييرو وباهيا وخاصة كوبا أصبحت النقاط التى تنتهى إليها «تجارة البشر» التى ظلت نشيطة. هل كانت هافانا آنذاك هى أكثر هذه النقاط ازدهاراً؟ فقد دخلت الميناء سبع سفن عبيد فى وقت واحد منها أربع فرنسية. وكان البرتغاليون والإسبان هم الذين حققوا إرباحاً عالية من بقايا النخاسة ومن انخفاض الأسعار وقلة المشتروات فى أفريقيا على أثر انسحاب الإنجليز من سوق العبيد، كان سعر العبد بين ٢ و ٥ جنيه استرلينى، بينما كان السعر فى هافانا ١٠٠ وضِعْفَ هذا المبلغ فى فلوريدا ونيوأولينز لصعوبة التهريب. كان هذا الانخفاض مؤقتاً، وكانت التجارة مستمرة. والرحالة الإنجليزى يمد عينيه إلى ما كان الإسبان والبرتغاليين يحققونه من أرباح حرم الإنجليز منها أنفسهم بأنفسهم، ويقول إن الإسبان والبرتغاليين أفادوا من انخفاض أسعار عبيدهم فقد «أتيحت لهم السبل ليبيعوا أفضل منا فى الأسواق الأجنبية، لا السكر والبن فحسب، بل كل منتجات المناطق الاستوائية». وكان الكثير من الإنجليز فى ذلك الوقت يشعرون بمشاعر هذا الرجل البرتغالى الذى رفع عقيرته فى عام ١٨١٤ صائحاً«إنه من مصلحة الدول الأوروبية الكبيرة ومن واجبها أن ترفض رسمياً الموافقة على الاقتراح الإنجليزى الخبيث بإعلان النخاسة ضد حقوق الإنسان» [٢٠٧]!

ونتساءل فى نهاية الفصل هل حطمت عمليات الاستنزاف البشرى الهائلة توازن المجتمعات السوداء فى أنجولا والكونغو والمناطق المطلة على خليج غينيا؟ يحتاج الرد على هذا السؤال أن نكون على علم بأعداد السكان هناك قبل نزول الأوروبيين. وما أرى إلا أن التقديرات تدل على أنه كانت هناك حيوية بيولوجية واضحة فى القارة السوداء. وإذا كانت

أعداد السكان فى أفريقيا قد زادت على الرغم من النخاسة، وهو احتمال قائم، فلابد من إعادة النظر فى معطيات المشكلة.

ولست بحديثى هذا محاولاً التهوين من أخطاء أو مسئوليات أوروبا حيال الشعوب الأفريقية، وإلا لكنت بدأت بالخيرات التى حملتها أوروبا إلى أفريقيا، نذكر: الذرة، المانيوق، الفاصوليا الأمريكية، البطاطا، الأناناس، الجوافة، نخل جوز الهند، الحمضيات، التبغ، الكروم.. ومن الحيوانات المنزلية والداجنة نذكر: القطط والبط والديكة الرومية والأوز والحمام. ولا ننسى دخول المسيحية التى تلقاها السود كوسيلة لنيل قوة الإنسان الأبيض. ولماذا لا نذكر فى مرافعتنا: أمريكا السوداء، بل لنستخدم صيغة الجمع ولنقل: الأمريكات السوداء التى نراها اليوم بين ظهرانينا، وهل هذا قليل؟

روسيا

ظلت زمناً طويلاً عالماً اقتصادياً قائماً بذاته

لا يشمل العالم الاقتصادى [٢٠٨] القائم على أوروبا كل أراضى القارة الأوروبية الضيقة، فإذا تجاوزنا حدود بولندة وجدنا موسكوڤيا قد ظلت زمناً طويلاً على الهامش[٢٠٩] كيف لا نتفق فى هذه النقطة مع إيمانويل ڤالرشتاين الذى يضع موسكوڤيا دون تردد خارج الدائرة الأوروبية، خارج «أوروبا الأوروبية» على الأقل إلى بداية الحكم الشخصى لبطرس الأكبر فى عام ١٦٨٩[٢١٠]؟ وينطبق هذا أيضاً على شبه جزيرة البلقان حيث غطى الغزو التركى وأخضع لحكمه فى إطار الإمبراطورية العثمانية طوال قرون منطقة أوروبية مسيحية، كما أخضع مناطق واسعة فى أفريقيا وآسيا منها المستقلة ومنها الطامحة إلى الاستقلال.

كانت أوروبا فى مواجهة روسيا والإمبراطورية العثمانية تؤثر بتفوقها النقدى وبما لديها من وسائل الجذب وبإغراءات تقنياتها وبضائعها وبقوتها أيضاً. ولكن بينما كان التأثير الأوروبى يكسب أرضاً على نحو يوشك أن يكون تلقائياً فى الساحة الموسكوفية، وكانت الديار الموسكوفية الهائلة تميل إلى الانحياز إلى الجانب الأوروبى، كانت الإمبراطورية العثمانية على العكس من ذلك تصر على البقاء على الهامش وتتقى المؤثرات الغربية التى قد تهدمها، وكانت على أية حال تتخذ موقف المقاومة.. إلى أن تغلبت القوة والزمن على العداوة العميقة الجذور.

اقتصاد روسى

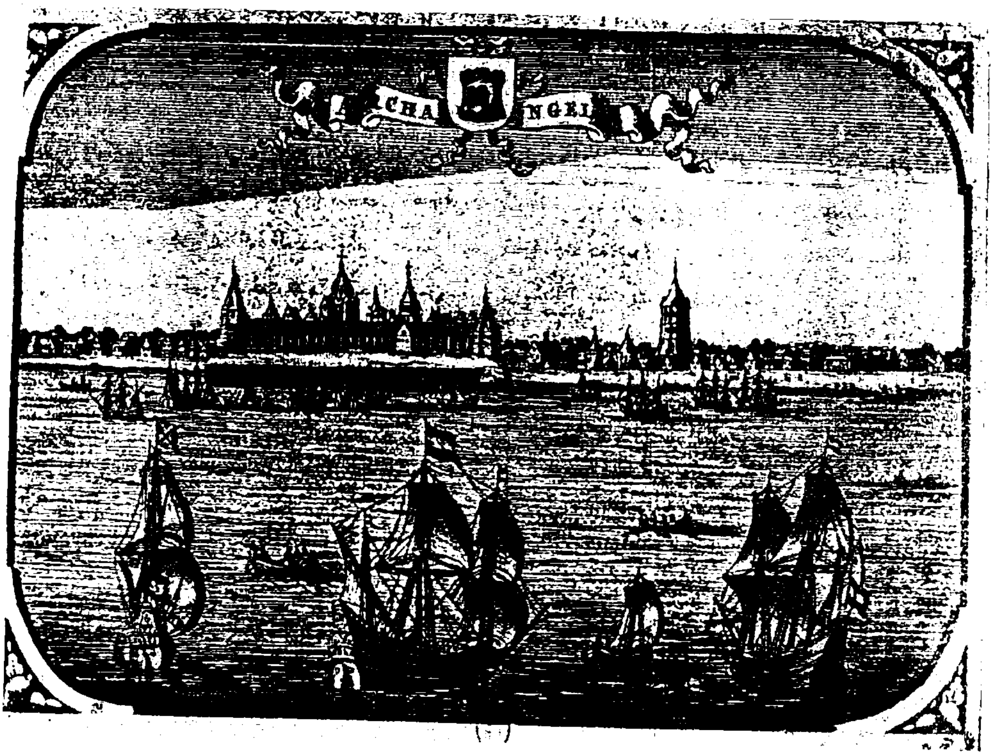
يصل بسرعة إلى ما يشبه الاستقلال

لم تكن موسكوڤيا فى يوم من الأيام منغلقة انغلاقاً مطلقاً على العالم الاقتصادى الأوروبى.[٢١١] حتى قبل عام ١٥٥٥ وهو العام الذى استولى فيه الروس على نارڤا وهو ميناء صغير إستونيا على بحر البلطيق، أو قبل عام ١٥٥٣ وهو العام الذى شهد أول استعمار إنجليزى فى أرخانجلسك. ولنقف قليلاً عند هذين الحدثين: أولهما فتح باب على بحر البلطيق «الذى كانت مياهه تساوى وزنها ذهباً»[٢١٢]، وثانيهما السماح لشركة موسكوفى كمپانى Moscovy Company الإنجليزية الجديدة على دق باب أرخانجلسك - حتى إذا كان هذا الباب ينغلق مبكراً كل عام بسبب جليد الشتاء. كان هذان الحدثان يعنيان قبول أوروبا قبولاً مباشراً. وكان ميناء نارڤا الصغير، الذى سرعان ما سيطر عليه الهولنديون، هدفاً تتدافع إليه سفن البلدان الأوروبية كلها، فتجتمع فيه ثم تتفرق بعد ذلك إلى محطات أوروبا قاطبة.

وعلى الرغم من ذلك فقد انتهت الحرب التى سميت حرب ليڤونيا بكارثة على الروس الذين سعدوا سعادة غامرة عندما استطاعوا أن يوقعوا فى ٥ أغسطس من عام ١٥٨٣(٢١٣) الهدنة مع السويديين الذين دخلوا نارڤا، وفقدوا على هذا النحو منفذهم الوحيد على البلطيق، ولم يبق لهم إلا الباب المطل على البحر الأبيض [شمال روسيا] ألا وهو أرخانجلسك وهو ميناء له صعوباته. وأدت هذه الضربة إلى وقف كل انفتاح موسع على أوروبا. ولكن السادة الجدد الذين هيمنوا على نارڤا لم يمنعوا مرور البضائع المستوردة أو المصدرة التى تعاملت فيها التجارة الروسية. وهكذا استمرت المبادلات مع أوروبا بوساطة نارڤا أو ريڤال أو ريجا(٢١٥) وكانت تحقق فائضاً لصالح روسيا يسدد بالذهب والفضة. وكان التجار الذين يشترون الغلال الروسية والقنب الروسى، وبخاصة التجار الهولنديون، يحضرون معهم ليسووا ميزان حساباتهم أكياساً يحتوى الواحد منها من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ تالر من فئة الريكسدالر riksdalers [المسكوك فى هولندة](٢١٦). فحمل التجار معهم مثلاً ٢٧٥٥ كيساً إلى ريجا فى عام ١٦٥٠ ؛ و٢١٤٥ كيساً فى عام ١٦٥١ ؛ و٢٠١٢ كيساً فى عام ١٦٥٢. أما فى عام ١٦٨٣ فقد حققت تجارة ريجا فائضاً لصالح الروس مقداره ٨٢٣٩٢٨ ريكسدالر.

وإذا كانت هذه هى الحال، فإن انغلاق روسيا نصفاً على نفسها لم يكن مرجعه إلى سعى إلى الانقطاع عن أوروبا أو كراهية للتجارة معها، بل كان يرجع إلى أسباب أخرى منها أنها كانت تئن تحت عبء ضخامة مساحتها، وأنها كانت تعانى من قلة عدد السكان، وأنها كانت محدودة الاهتمام بأوروبا، وكانت مشغولة بعملية شاقة لا تنتهى تهدف إلى تحقيق التوازن الداخلى. وتشبه الخبرة الروسية إلى حد ما خبرة اليابان مع فارق كبير وهو أن اليابان انغلقت على الاقتصاد العالمى وانطوت على نفسها بعد عام ١٦٣٨ بقرار سياسى. أما روسيا فلم تكن ضحية موقف اتخذته عامدة، ولا ضحية عزل صارم فرض عليها من الخارج، ولكنها كانت تتجه فقط إلى تنظيم نفسها على هامش أوروبا على أساس أنها عالم اقتصادى مستقل بذاته له شبكة علاقاته الخاصة به. وإذا صحت تقديرات م. فيشنر M. V. Fechner فقد كانت التجارة الروسية والاقتصاد الروسى يحققان التوازن فى القرن السادس عشر فى اتجاه الجنوب وفى اتجاه الشرق أكثر مما كانا يحققانه فى اتجاه الشمال والغرب، أى فى اتجاه أوروبا. (٢١٧)

وإذا نحن رجعنا إلى مطلع القرن السادس عشر وجدنا أن السوق الخارجية كانت بالنسبة إلى روسيا تتمثل فى تركيا، وكان الاتصال بينهما يتم عبر وادى الدون وبحر أزوف حيث كان النقل حكراً على السفن العثمانية، وكان البحر الأسود فى ذلك الوقت بحيرة تركية عليها حراسة جيدة. ويشهد نظام سعاة البريد الذين كانوا يروحون ويجيئون على ظهور الخيل بين القرم وموسكو على أن التجارة كانت منتظمة وكبيرة. فلما احتل الروس قرب



ميناء أرخانجلسك فى القرن السابع عشر. (متحف الرسوم فى المكتبة القومية بباريس)

منتصف القرن الجزء الأسفل من مجرى الڤولجا، واستولوا على كازان فى عام ١٥٥٢ وعلى أسطرخان فى عام ١٥٥٦ انفتح أمامهم منفذ نحو الجنوب على الرغم من أن نهر الڤولجا كان يجتاز مناطق لم تؤمن بعد التأمين الكافى، وكان هذا يعنى أن الطريق البرية ظلت قليلة الاستخدام، ولم يكن ركوب النهر يقل خطراً لأن الاقتراب من الشاطىء كان يعنى الاقتراب من موطن الخطر. وتصدى التجار لهذا الخط بتنظيم قوافل نهرية كانوا ينضمون معاً فيها وكان عددهم الكبير يضمن لهم الأمن ويتيح لهم الدفاع عن أنفسهم وتجارتهم إذا حدث مكروه.

وتحولت كازان وأسطرخان، وبخاصة أسطرخان، منذ ذلك الحين إلى صينيتى تحويل، بلغة السكك الحديدية، تنتقل عن طريقهما التجارة الروسية فى اتجاه فيافى المنطقة السفلى من الڤولجا، وفى اتجاه أسيا الوسطى والصين، وفى المقام الأول: إيران. ووصلت الرحلات

التجارية إلى قزوين وشيراز وجزيرة هرمز التى كانت الرحلة من موسكو إليها تستمر ثلاثة أشهر. وأنشىء أسطول روسى فى أسطرخان إبان النصف الثانى من القرن السادس عشر مارسَ نشاطاً متزايداً فى بحر قزوين. واتجهت مسارات تجارية أخرى فى اتجاه طشقند وسمرقند وبخارى، ووصلت إلى توبولسك، آنذاك على الحدود نحو شرق سيبريا.

هذا التبادل التجارى مع الجنوب والشرق، وإن لم يكن من الممكن تحديد الأرقام الدالة على حجمه، كان يقيناً أكبر بكثير من التبادل التجارى مع أوروبا. كان الروس يـصدِّرون الجلد الخام والفراء والأدوات المعدنية والأقمشة الخشنة والحديد المشغول والأسلحة والشمع والعسل والمنتجات الغذائية والسلع الأوروبية التى تستوردها لإعادة تصديرها، وهى من قبيل الأقمشة الصوفيه الفلمنكية والإنجليزية والورق والزجاج والمعادن... وكانت تتلقى فى المقابل التوابل وبخاصة الفلفل وأنواع الحرير الصينى والهندى تنتقل عن طريق إيران ؛ وأقمشة فارسية من القطيفة والقصب ؛ والسكر والفواكه المجففة، واللؤلؤ والحلى الذهبية التركية؛ والأقمشة القطنية الشعبية من آسيا الوسطى... كانت كل هذه الأنشطة التجارية تخضع فى روسيا لإشراف الدولة وحمايتها وربما عملت الدولة أيضاً على تنميتها.

ونحن إذا اعتمدنا على عدد من الأرقام المعروفة الخاصة باحتكارات الدولة وهى جزء فقط م التجارة، ليس بالضرورة الجزء الأكبر، فإننا نستنتج أن تجارة الشرق كانت تحقق فائضاً لروسيا، وكانت فى مجموعها حافزاً للاقتصاد الروسى. وبينما لم يكن الغرب يطلب من روسيا إلا المواد الخام، ولم يكن يقدم إليها إلا البضائع الترفية والنقود المعدنية، وهى أشياء لها أهميتها بطبيعة الحال، كان الشرق يشترى منها المنتجات المصنعة، ويقدم إليها مواد الصباغة الضرورية لصناعتها، ويزودها بمنتجات ترفية وبمنسوجات رخيصة من الحرير والقطن للاستهلاك الشعبى.

دولة

قوية

وسواء أرادت موسكوفيا ذلك أو لم ترده، فهى قد اختارت الشرق أكثر مما اختارت الغرب. فهل يعنى ذلك بالضرورة، أن ذلك الاختيار كان السبب فى تأخر نموها؟ أم هل كان تأخير المواجهة بين روسيا وبين الرأسمالية الأوروبية سبباً فى أن روسيا نجت بنفسها - وهذا شىء محتمل - من المصير الثقيل الذى ألم بجارتها بولندة التى كان طلب التجارة الأوروبية سبباً فى تغيير شكل بنياتها وفى زيادة ثروة دانتسيج [جدانسك] زيادة هائلة حتى أصبحت توصف بأنها «عين بولندة»، وفى زيادة هيمنة السادة الكبار والعظماء من أصحاب الرتب الرفيعة، وفى تضاؤل سلطة الدولة وتضاؤل المدن؟

ظلت الدولة فى روسيا، على عكس ما حدث فى بولندة، صلبة كالصخرة فى وسط البحر، ينتهى كل أمر إلى سلطتها الشاملة الهائلة وإلى بوليسها القوى وتسلطها حيال المدن «التى لم يكن جوها يحقق الحرية» [٢١٨] مثل مدن الغرب وحيال الكنيسة الأرثوكسية المحافظة وحيال طبقة الفلاحين التى كان القيصر قبل السادة النبلاء يمتلكها، وحيال البويارين - النبلاء - الذين أجبروا على الطاعة، سواء منهم النبلاء بالنسب والحسب أو بالخدمة التى جعلتهم أصحاب إقطاعيات من نوع اليومنيستييات pomestje ويسميها الفرنسيون pomestié، وهى إقطاعيات يقدمها الجالس على العرش إلى من يخلصون فى خدمته لا يمتلكونها ولكنهم يحصلون على ريعها مدى الحياة، ويمكن مقارنتها بالإنكومييندداس الإسبانية فى أمريكا والسباهنك عند الترك. وأحكمت الدولة علاوة على ذلك قبضتها على قطاعات التجارة الأساسية: فاحتكرت تجارة الملح والبوتاس والمشروبات الروحية والبيرة وخمر العسل والفراء والتبغ، واحتكرت البن فيما بعد... كانت سوق القمح تعمل جيداً على المستوى المحلى، أما تصدير الغلال فكان يتطلب تصريحاً من القيصر الذى كان يستخدم تصدير الغلال كحُجّة يحتج بها فى توسعاته وغزواته [٢١٩]. وكان القيصر هو الذى بدأ منذ عام ١٦٥٣ ينظم القوافل الرسمية التى كانت أساساً تسير كُل ثلاث سنوات متجهة إلى بكين تحمل الفراء الثمين وتعود بالذهب والحرير وأقمشة الداماست والبورسلين، ثم تحملت بالشاى أيضاً فيما بعد. وافتتحت كاباريهات لبيع الكحول والبيرة اللذين احتكرتهما الدولة ويسمون هذه الكباريهات «كوباك باللغة الروسية وقد احتكرهما القيصر الروسى دون سواه [...] باستثناء المنطقة التى يسكنها القوزاق فى أُكرائينا». وهو يحصل منها على مردود مرتفع سنوياً ربما يقدر بمليون روبل، «ولما كانت الأمة الروسية معتادة على المشروبات الروحية القوية، ولما كان الجنود والعمال يتلقون نصف أجورهم فى صورة خبز أودقيق، والنصف الآخر فى صور نقود، فإنهم ينفقون النقود فى الكباريهات مما يؤدى إلى رجوع النقود المتداولة فى روسيا إلى خزائن القيصر» [٢٢٠].

ولم يكن الناس يعبأون بمصالح الدولة، بل كانوا يلجأون إلى أنواع من التحايل والاحتيال بلا نهاية، «فكان النبلاء البويار وغيرهم من الناس يبيعون فى الخفاء تبغ شركسيا وأُكرائينا وهما منطقتان ينمو فيهما التبغ بوفرة» وماذا نقول عن الاحتيال فى بيع الفودكا على كافة مستويات المجتمع؟ وكان أشد أنواع التهريب هو تهريب فراء سيبريا وجلودها، وقد اتسع نطاق هذا التهريب فى اتجاه بكين حتى إن القوافل الرسمية لم تعد تستطيع إنجاز تجارتها. وفى عام ١٧٢٠ «قطعوا رأس الأمير جاجارين، محافظ سيبريا السابق... بعد أن اتهم بجمع ثروات هائلة، وظلوا يبيعون هذه الثروات المصادرة حتى الآن فلم يفرغوا من بيع الموبيليات الثمينة والطُرَف القيمة المجلوبة من سيبريا والصين، ومازالت

هناك دور بأكملها مليئة بأشياء لم تبع بعد، علاوة على الأحجار الكريمة والذهب والفضة التى يؤكدون أن قيمتها تربو على ثلاثة ملايين روبل» (٢٢١).

ولكن التحايل والاحتيال والتهريب والتلاعب والخروج على القوانين ليس قاصراً على روسيا، وأياً كان حجمه فإنه لم يحد من سلطة القيصر المطلقة، ولم ينتصر عليها. إننا هنا فى مناخ سياسى آخر غير مناخ أوروبا الغربية، ويشهد على هذا الاختلاف تنظيم الجوستى gosti [حرفياً = الضيوف] (٢٢٢) وهم كبار التجار الذين يمارسون التجارة الخارجية البعيدة ويحققون من ورائها الثراء، ويبلغ عددهم عشرين أو ثلاثين، ولكنهم يخضعون لسيطرة الدولة، ويعملون فى خدمة القيصر، وينعمون بامتيازات هائلة، ولكنهم أيضاً يتحملون بمسئوليات جسام. يقع على هؤلاء الجوستى عبء تحصيل الضرائب، وإدارة الجمارك فى أسطرخان وأرخانجلسك، وبيع الفراء وغيره من خيرات الخزانة القيصرية، ويقع عليه عبء تجارة الدولة الخارجية وبخاصة بضائع الاحتكارات العامة، وإدارة سك العملة، وعبء وزارة شئون سيبريا. هذه الأعباء كلها يتحملون مسئولياتها ويضمنونها بحياتهم وأملاكهم. وهم على ثراء هائل. فى وقت بوريس جودونوف Boris Godounov (١٥٩٨-١٦٠٥) كان الأجر «السنوى» للعامل يقدر بـ ٥ روبل، أما آل ستروجانوف فقد قدموا للقيصر ٤١٢٠٥٦ روبل فى أثناء حربى بولندة، حرب ١٦٣٢-١٦٣٤ وحرب ١٦٥٤-١٦٥٦ (٢٢٤). وكان آل ستروجانوف هؤلاء ملوك تجار روسيا امتلأت خزائنهم من الربا وتجارة الملح واستغلال المناجم والقيام بالمشروعات الصناعية وغزو سيبريا وتجارة الفراء والاقطاعيات الاستعمارية المذهلة التى احتكروها فى شرق الفولجا وفى منطقة برم Perm منذ القرن السادس عشر. وكانوا من قبل ذلك قد قدموا إلى ميخائيل رومانوف فى بداية حكمه المبالغ الضخمة على هيئة قمح وملح وأحجار كريمة وعملات من قبيل القروض أو الضرائب الاستثنائية (٢٢٥). كان الجوستى يمتلكون الأراضى والعبيد والعمال الأجراء والعبيد الخدم فبرزوا فوق قمة المجتمع. وكونوا طائفة خاصة ممتازة من التجار أصحاب الامتيازات من نوع الـ «guilde» (٢٢٦)، إلى جانب طائفتين من التجار أصحاب الامتيازات كانتا موجودتين، وكانتا من الدرجة الثانية والثالثة. فلما اعتلى بطرس الأكبر العرش ألغى المهام التى كان الجوستى يقومون بها.

وخلاصة القول إن ما حدث فى روسيا اختلف اختلاف الضدين، فقد حرصت السلطة القيصرية الواعية الحاسمة على قيام تجارة مستقلة ذاتياً تغطى البلاد كلها وتشارك فى التطور الاقتصادى. وكان التجار الروس الكبار مثلهم مثل التجار الكبار فى أوروبا الغربية لا يعرفون التخصص. كان واحد من أغنياء الجوستى هو جريجور نيكيتنيكوف يشتغل فى بيع الملح والسمك والأقمشة الصوفية والحرير، وكانت له صفقاته فى موسكو، ويشارك فى التجارة فى الفولجا، وله سفنه فى نيجنى نوفجورود، وله نشاطه فى التصدير إلى

أرخانجلسك ؛ ونجده فى وقت من الأوقات يتفاوض مع إيڤان ستروجانوڤ لشراء عزبة من نوع الڤوتشينا ثمنها ٩٠٠٠٠ روبل وهو مبلغ خرافى. ونذكر مثلاً ثانياً هو ڤورونين Voronin الذى كان يمتلك ثلاثين دكاناً فى رادچ radjs [٢٢٧] موسكو؛ ومثلاً ثالثاً هو شورين الذى كان ينقل بضائع أرخانجلسك إلى موسكو، ومن موسكو إلى نيچنى نوڤجورود وبقاع الڤولجا السفلى ؛ واشترك مع تاجر آخر فى شراء كمية ضخمة من الملح تقدر بمائة ألف پود pouds [٢٢٨] دفعة واحدة، والپود ١٦,٣٨ كجم. وكان هؤلاء التجار الكبار يمارسون علاوة على ذلك كله تجارة القطاعى فى موسكو التى كانوا يحملون إليها بانتظام فوائض الأقاليم وثرواتها [٢٢٩].

الاستعباد تشتد

حدته فى روسيا

كانت الدولة والمجتمع فى روسيا شيئاً واحداً، ولم تكن روسيا فى ذلك تختلف كثيراً عن البلدان الأخرى. وكانت الدولة القوية يقابلها مجتمع تحكمه قبضة قوية تفرض عليه أن ينتج فوائض تعيش عليها الدولة والطبقة المهيمنة لأن القيصر لا يستطيع وحده بدون هذه الطبقة أن يمسك بزمام جماهير الفلاحين الغفيرة التى تعتبر المصدر الأساسى للدخل.

وتاريخ الفلاحين يشبه التمثيلية التى يؤديها أربعة أو خمسة ممثلين: الفلاح والسيد والأمير والحرفى والتاجر، والحرفى والتاجر فى روسيا عادة من الفلاحين الذين غيروا عملهم ولكنهم ظلوا من الناحية الاجتماعية والقانونية فلاحين تحكمهم دائماً روابط نظام السادة، وكان هذا النظام قد أصبح عبئاً ثقيلاً متزايد الثقل، فساءت أحوال الفلاحين وتدهورت ابتداء من القرن الخامس عشر على نحو متزايد فى البقاع الممتدة من الإلبه Elbe إلى الڤولجا.

ولكن روسيا لم تتطور فيها الأمور على النحو الذى تصورت عليه فى البلدان الأخرى: كان نظام الاستعباد الثانى قد قام فى پولندة والمجر وبوهيميا لصالح السادة والنبلاء الذين تدخلوا بين الفلاح وبين السوق وسيطروا على التموين حتى تموين المدن عندما لا تكون هذه المدن ملكاً خاصاً بهم. أما فى روسيا فكان الممثل الأول فى التمثيلية هو الدولة، حيث كان كل شىء رهناً بحاجة الدولة وبالمهام التى تضطلع بها وبما شهدته البلاد من أحداث جسام فى ماضيها، فقد ظلت لثلاثة قرون طوال فى معارك ضد تتارالقطيع الذهبى، وكانت هذه المعارك أشد أثراً من حرب المائة عام على تكوين الملكية المتسلطة فى عهد شارل السابع ولويس الحادى عشر. ولنعد بالذاكرة إلى إيڤان الرهيب (١٥٤٤ - ١٥٨٤) الذى أنشأ موسكوڤيا الحديثة وشكّلها على النحو الذى عُرفت به، لنرى أنه لم يجد من حل للتخلص من الأرستقراطية إلا إبادتها، فلما احتاج إلى جيش وإدارة تطيع أوامره خلق طبقة نبلاء،

جديدة، نبلاء الخدمة، طبقة اليوميشتشيكى pomechtchiki الذين أقطعهم طوال حياتهم أراضى النبلاء القدامى المصادرة أو المهجورة، أو الأراضى الجديدة الخالية التى قام «النبيل» الجديد باستصلاحها فى وهاد الجنوب مستعيناً ببعض الفلاحين، بل ببعض العبيد، فقد استمر وجود العبيد فى صفوف طبقة الفلاحين الروس مدة أطول مما كتب المؤلفون. وكانت المشكلة الكبرى هنا شبيهة بنظيرتها التى شهدتها أمريكا فى بداية الوجود الأوروبى، وتتلخص فى الإمساك بالبشر الذين كانوا عملة نادرة، لا الإمساك بالأرض التى كانت وفيرة وفرة مفرطة.

وهذا هو السبب الذى أدى فى النهاية إلى فرض نظام الاستعباد مرة أخرى والغلو فيه. ولقد أخضع القيصر النبلاء لأمره، ولكن النبلاء كانوا يدبرون شئون معاشهم، فإذا ولّى الفلاحون عن النبلاء وذهبوا إلى الأراضى الجديدة المستصلحة، فكيف يبقى النبلاء على قيد الحياة؟

كانت ضياع السادة (٢٢٠) التى يجرى استغلالها على نظام المتولى قد تحولت فى القرن الخامس عشر مع ظهور نظام الإقطاعية المسماة «دومين» domaine إلى عزب يستغلها السيد بنفسه، على نحو شبيه بما كان يجرى فى أوروبا الغربية، وكان هذا التحول فى غير صالح المُزارِعة التى مارسها الفلاحون. وبدأ هذا التحول فى أطيان السادة أولاً، ثم اتسع فشمل أطيان الأديرة وأطيان الدولة بعد ذلك. واستخدمت إقطاعية الدومين العبيد، واستخدمت أكثر منهم الفلاحين المديونين الذين كانوا يخضعون للاستعباد بإرادتهم لكى يسددوا ديونهم. ثم اتسع النظام تدريجياً فأُلزم المتولى وهو رجل حر بأن يقدم ضريبة فى صورة عمل من قبيل السخرة، وزادت السخرة فى القرن السادس عشر. ولكن الفلاحين كانوا منذ أواخر القرن السادس عشر يجدون أمامهم إمكانات للهرب إلى سيبيريا أو إلى الأراضى السوداء فى الجنوب وكانت أفضل من أراضى سيبيريا. وأصبح الداء العضال المتوطن فى روسيا هو تنقل هؤلاء الفلاحين باستمرار من موضع إلى موضع آخر، وتصميمهم العنيد على تغيير السادة أو على الاتجاه إلى الأراضى الخالية على «الحدود» أو على تجربة حظهم فى العمل الحرفى أو فى العمل حمالين أو فى التجارة الخفيفة.

وكان هذا كله يتم طبقاً للقانون: فقانون عام ١٤٩٧ كان ينص على أن الفلاح له الحق فى أن يترك سيده بعد الفراغ من العمل فى أثناء أسبوع قبل أو بعد يوم القديس جرجس وهو ٢٥ نوفمبر، بشرط أن يدفع له ما عليه. وكان من حق الفلاح أن ينطلق إلى الحرية فى مناسبات أخرى منها: موسم الصيام، ليلة الصيام، عيد الفصح، عيد الميلاد، عيد القديس بطرس... وكان السيد يلجأ إلى وسائل مختلفة لمنع الفلاحين من الانطلاق إلى ما ينوونه من جولات، كان يمكنه أن يضربهم وأن يضخم من التعويضات التى يطلب منهم دفعها. ولكن إذا صمم الفلاح على الهرب، وبحث عنه السيد فلم يجده، فكيف السبيل إلى إجباره على العودة إلى الحظيرة؟

ولكن تنقل الفلاحين على هذا النحو رج قواعد المجتمع النبلائى فى الوقت الذى كانت فيه سياسة الدولة تهدف إلى تقوية هذه الطبقة لتكون أداة طيعة فى خدمتها: كان كل واحد من الرعية له، طبقاً لسياسة الدولة، مكان فى نظام يحدد واجبات هؤلاء وأولئك حيال القيصر. ورأى القيصر أن عليه أن يضع حداً لهروب الفلاحين من سادتهم. وجاء الإجراء الأول متمثلاً فى قصر الخروج القانونى للفلاحين على موعد واحد هو عيد القديس جرجس، ثم أصدر القيصر إيفان الرابع فى عام ١٥٨٠ مرسوماً -- بالروسية «أوكازات» - بحظر حرية التنقل «مؤقتاً» وحتى إشعار آخر. وبقى هذا الحظر المؤقت نظراً لاستمرار هروب الفلاحين على الرغم من المرسومين الجديدين اللذين صدرا فى ٢٤ نوفمبر ١٥٩٧ و٢٨ نوفمبر ١٦٠١. ووصل الحظر إلى منتهاه بمرسوم - أوكازات - عام ١٦٤٩ الذى حسم الموضوع نهائياً على الأقل من الناحية النظرية. فأكد هذا المرسوم تأكيداً نهائياً عدم مشروعية انتقال الفلاحين أياً كان دون موافقة السيد، وألغى المرسوم كل الأحكام القديمة التى كانت تنص على أن الفلاح الهارب لا يجوز إعادته إلى سيده إذا مر على هربه خمس سنوات زيدت فى تعديل تال إلى خمس عشرة سنة. ألغيت الأحكام القديمة برمتها بما فيها المهلة الزمنية، فإذا قبض على الفلاح الهارب أياً كانت المدة التى انقضت على هروبه أجبر على الرجوع إلى سيده القديم ومعه زوجته وأولاده وأمواله التى اكتسبها.

ولم يكن هذا التطور ليتحقق إلا لأن القيصر تبنى النبلاء واتخذ موقفاً فى صالحهم. وكان طموح بطرس الأكبر إلى إنشاء أسطول وجيش وإدارة يتطلب إخضاع المجتمع الروسى كله بسادته وفلاحيه وإجباره على الطاعة. كانت الأحوال فى روسيا تحكمها أولوية هى حاجة الدولة، ومن هنا اختلفت صورة الفلاح الروسى عن نظيره البولندى، فبعد أن تم فى عام ١٦٤٩ استعباد الفلاح استعباداً اعتبر من الناحية النظرية استعباداً كاملاً، أخضع لمزيد من القهر، ففرض عليه دفع الـ «أوبروك» obrok وهى عوائد نقدية أو عينية يدفعها للدولة وللسيد، وفرضت عليه الـ «بارشينا» barchina وهى السخرة [٢٣١] التى لم تكن تتجاوز ثلاثة أيام أسبوعياً فى أسوأ صور الاستعباد فى القرن الثامن عشر. وإلزام الفلاح بدفع عوائد نقدية يشير بوضوح إلى وجود سوق كان الفلاح يذهب إليها دائماً. أضف إلى هذا أن وجود السوق هو الذى يفسر التطور المتمثل فى قيام السيد بنفسه باستغلال ضيعته، وحرصه على بيع إنتاجه، ويفسر تنمية الدولة التى كانت رهناً بالموارد المالية المتحققة من الضرائب. ومن الممكن أيضاً أن نقول إن ظهور اقتصاد سوق مبكر فى روسيا ارتبط بفتح مجال الاقتصاد الريفى أو أنه كان السبب فى فتحه. ولعبت التجارة الخارجية فى هذه العملية دورها، على الرغم من أن حجم هذه التجارة كان ضئيلاً بالقياس إلى حجم التجارة الداخلية، لأن الميزان التجارى الإيجابى فى روسيا بث فى الاقتصاد الروسى هذا الحد

الأدنى من تداول العملات – فضة أوروبا وذهب الصين – الذى لم يكن نشاط السوق لتتصل أسبابه بدونه أو على الأقل لم يكن هذا النشاط ليبلغ ما بلغ من مستوى.

السوق

والريفيون

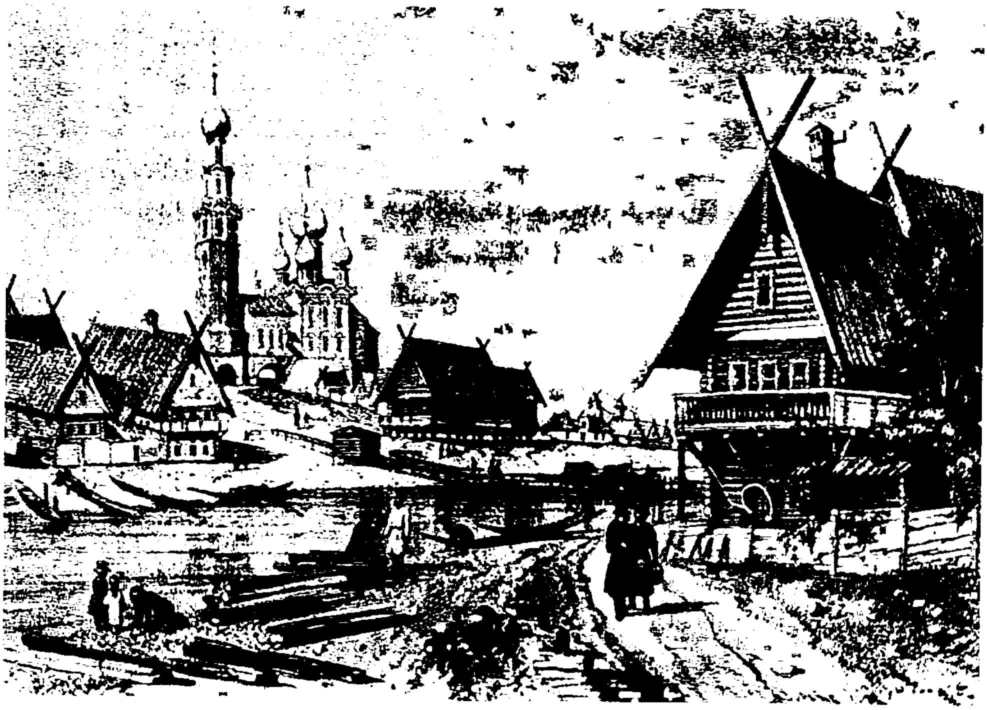
هذه الحرية التى اتسمت بها الممارسة على مستوى القاعدة، والتى تتمثل فى الاختلاف إلى السوق تشرح لنا الكثير من التناقضات. فنحن نرى أو أوضاع الفلاحين ازدادت سوءاً بما لا يدع مالاً للشك، فقد تحول العامل الزراعى المستعبد فى عصر بطرس الأكبر وكاترين الثانية إلى «عبد»، إلى «شىء»، وكلمة «شىء» هذه هى التى قالها القيصر الكسندر الأول، من قبيل المنقولات التى يستطيع السيد أن يبيعها على هواه ؛ وهذا الفلاح أعزل أمام قضاء السيد الذى له أن يحكم عليه بالنفى أو بالسم ؛ والفلاح علاوة على ذلك مجبر على الخدمة العسكرية، بل كان يجند بحاراً على السفن العسكرية أو على السفن التجارية، وكان يكلف بالعمل عاملاً فى المصانع..وهذا هو السبب فى قيام الفلاحين بثورات كانت تقمع على الفور بالنار والعذاب. وما ثورة پوجاتشيف فى ١٧٧٤ – ١٧٧٥ إلا الفصل البالغ العنف والإثارة من هذه العواصف التى لم تهدأ فى يوم من الأيام. ولكن من الممكن من الناحية الأخرى أن يكون مستوى حياة العامل الزراعى الروسى المستعبد شبيهاً بمستوى حياة الفلاحين فى كثير من بلدان أوروبا الغربية، وهو رأى ارتآهفيما بعد لوپليه Le Play [٢٣٢]. وقد يصدق هذا الكلام جزئياً فقط، لأننى نلتقى فى الضيعة الواحدة بعمال زراعيين مستعبدين حالتهم المالية ميسورة وبفلاحين معدمين. كذلك قضاء السادة لم يكن فى كل مكان ظالماً مجحفاً.

وهناك حقيقة لا ينبغى لنا أن نغفل عنها، وهى وجود مخارج متعددة، فقد رضى نظام الاستعباد برُخَص عجيبة، فكان العامل الزراعى المستعبد يستطيع الحصول على تصريح بأن يعمل لحسابه نصف الوقت أو كل الوقت فى أنشطة حرفية وكان فى هذه الحالة يبيع بنفسه نتاج عمله. وعندما نُفيت الأميرة داشكو فى عام ١٧٩٦- بأمر القيصر بولس الأول إلى قرية فى شمال محافظة نوڤوجورود سألت ابنها عن مكان هذه القرية وعن مالكها، فسأل وتحرى ولم يعثر على إجابة» وأخيراً عثروا بطريق المصادفة على فلاح من هذه القرية، علموا أنه أتى إلى موسكو يحمل كمية من المسامير من صناعة القرية [أتى بطبيعة الحال ليبيعها].» [٢٣٣]. وكثيراً ما كان الفلاح يحصل على جواز سفر من سيده ليمارس بعيداً عن موطنه حرفاً صناعية أو تجارية. كان الفلاح يأخذ كل هذه الرخص دون أن يتغير وضعه المستعبَّد، حتى حقق الثراء، كان يظل ملك يمين السيد ملزماً بدفع العوائد إليه تتناسب مع الثروة.

ومن العمال الزراعيين المستعبدين من أصبح بتبريك من السادة باعة متسبلين وباعة جائلين وحوانيتية فى الكفور ثم فى المدن ومنهم من اشتغلوا بالنقل. وكان ملايين من الفلاحين يركبون الزحافات فى كل شتاء ويحملون إلى المدن السلع الغذائية التى اختزنوها طوال موسم الدفء. فإذا حدث لسوء الحظ أن خف تساقط الثلوج فلم تتكون طبقة سميكة تكفى لحركة الزحافات، وهو ما جرى فى عام ١٧٨٩ وفى عام ١٧٩٠، انقطع وارد الفلاحين إلى المدن وخلت الأسواق على عروشها، واستبدت المجاعة بالناس [٢٣٤]. أما النقل فى الصيف فكان يتم عن طريق الأنهار بمراكب نهرية لا يحصيها العد، فنا اتصلت أسباب النقل اتصلت أسباب التجارة. كان بيير سيمون باللاس Pierre Simon Pallas، وهو عالم فى الطبيعة وفى علم الإنسان، فى رحلة بحثية اجتاز فيها ربوع روسيا، فتوقف فى عام ١٧٦٨، قرب تفير Tver، عند فيشنى فولوتشوك Vischnei Volotschok وهى «قرية كبيرة تشبه المدينة الصغيرة، وقد حققت ما حققت من نمو بفضل القناة التى تربط تفيرزا Tverza بمستا Msta. وقد أدى ربط الفولجا ببحيرة لادوجا Ladoga إلى أن كل العمال الزراعيين فى هذه المنطقة اشتغلوا بالتجارة، وهجروا الزراعة التى بدت أقرب ما تكون من المهجورة» كما أدى إلى تحول القرية إلى مدينة أصبحت «مركز الناحية التى حملت اسمها» [٢٣٥].

ومن ناحية أخرى فقد تطور على نحو مذهل من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٨٥٠ أسلوب العمال الريفيين الذين هجروا منذ القرن السادس عشر الحقول وتحولوا للعمل من أجل الأسواق، وعرفوا باسم الكوستارى koustari. وكان هذا الإنتاج الريفى الهائل أكثر بكثير من حصيلة التشغيل فى البيوت، وهى طريقة نظمها أصحاب المصانع اليدوية [٢٣٦]. بل إن العمال الريفيين المستعبدين أسهموا بنصيب وافر فى التوسع السريع والعريض الذى شهدته المصانع اليدوية، وهو توسع شجعته الدولة منذ عصر بطرس الأكبر. فى عام ١٧٢٥ كان عدد المصانع فى روسيا ٢٣٣ وصل إلى ٣٣٦٠ فى عام ١٧٩٦ عند وفاة كاترين الثانية، ولا تدخل المناجم ومصانع التعدين فى هذا الرقم [٢٣٧] وإن دخلت فيه الوحدات الإنتاجية الصغيرة جداً إلى جانب المصانع الضخمة. وعلى الرغم من هذا التفاوت فإن الرقم يشهد على زيادة كبيرة لا شك فيها. وكان أكثر هذه المصانع غير القائمة على المناجم حول موسكو. وهكذا فإن فلاحى قرية إيفانوفو إلى الشمال الشرقى من العاصمة، وكانت ملك آل شيريميتييف، الذين كانوا دائماً يحترفون النسيج، انتهوا إلى فتح مصانع بمعنى الكلمة لإنتاج الأقمشة الملونة التى صنعوها فى البداية من التيل ثم من القطن بعد ذلك، بلغ عددها ٤٩ مصنعاً من المصانع اليدوية فى عام ١٨٠٣. وقد حققوا أرباحاً هائلة وسرعان ما أصبحت إيفانوفو المركز الروسى الكبير للنسيج [٢٣٨].

وحقق عدد من الفلاحين المستعبدين ثروات كبيرة من التجارة منها ما كان أضخم مما



نهر الفولجا بين نوفجورود وتفير فى ١٢ أغسطس ١٨٣٠. رحلة الأمير ديميدوف Demidoff

شهدنا فى المجالات الأخرى. وكانت التجارة فى روسيا مجالاً لم يدخله إلا القليل نسبياً من البورجوازيين، وهذه خصوصية من خصوصيات روسيا [٢٣٩]. أندفع الفلاحون إلى التجارة وبرعوا فيها وأثروا، وكانوا أحياناً يخرجون على القانون، وأحياناً يحتمون بسادتهم. وفى منتصف القرن الثامن عشر تحدث الكونت مونيش Munnich باسم الحكومة الروسية فقرر أن الفلاحين منذ قرن «عملوا بالتجارة على الرغم من ألوان الحظر والتحريم، واستثمروا فيها مبالغ ضخمة» بحيث يمكننا القول إن النمو «الازدهار الحالى» اللذين تحققا للتجارة «يرجعان إلى كفاءة الفلاحين وجهودهم واستثماراتهم» [٢٤٠].

كان هؤلاء الأغنياء الجدد يعتبرون عبيداً فى نظر القانون، وكانت المأساة أو الملهاة تبدأ عندما يريدون شراء حريتهم، فقد كان صاحب العبد يتشدد ويتمنع، إما لأنه يرى أن مصلحته هى فى الحصول من عبيده على دخل مستمر مرتفع، وإما لأنه يرضى غروره فيتمتع بالإبقاء على مليونيرات تحت جناحه، وإما لأنه يريد أن يرفع ثمن شراء الحرية بلا حدود. كذلك كان الريفى المستعبد يحتال بكل الوسائل من أجل الوصول على أدنى سعر

ممكن، فكان يخفى ثروته على خير ما يستطيع، وكثيراً ما كان ينجح فى اللعبة، كما حدث فى عام ١٧٩٥ عندما طلب الكونت شيريمتييف فى مقابل عتق رقبة جراتشيف الذى كان من كبار رجال الصناعة فى إيڤانوڤو مبلغاً باهظاً هو ١٣٥٠٠٠ روبل علاوة على المصنع والأطيان والفلاحين المستعبدين الذين كان جراتشيف يمتلكهم، يعنى أن الكونت طلب تقريباً كل أموال جراتشيف، الذى قبل هذه الشروط، وحصل على حريته. ولكنه كان قد أخفى أموالاً كثيرة تحت أسماء تجار يعملون من أجله. وظل بعد أن اشترى حريته بهذا الثمن الهائل واحداً من كبار رجال صناعة النسيج (٢٤١).

ومن البديهى أن هذه الثروات الضخمة لم تكن من شأن الغالبية بل الأقلية. ولكن انتشار الفلاحين فى التجارة الصغيرة والمتوسطة كان صفة مميزة لمناخ الاستعباد بسماته الخاصة جدا فى روسيا. وسواء كانت طبقة المستعبدين سعيدة أو تعيسة فهى لم تكن على أية حال قابعة فى اكتفاءاتى ريفى، بل ظلت متصلة باقتصاد البلاد حيث وجدت فيه إمكانية الحياة النشيطة والإقدام على المشروع. أضف إلى هذا أن عدد سكان البلاد تضاعف بين ١٧٢١ و١٧٩٠، وكان هذا التضاعف علامة على الحيوية. كذلك لا ينبغى أن يغيب عنا أن عدد فلاحى الدولة زاد حتى أصبح تقريباً نصف سكان الريف، وكان فلاحو الدولة أحراراً نسبياً، فلم تكن تثقل عليهم السلطة إلا أن تكون سلطة نظرية.

وأخيراً نذكر أن الشىء الذى بدأ يندس فى داخل الجسم الروسى الضخم لم يكن هو فقط الفضة القادمة من أوروبا الغربية، بل كان أيضاً نوعاً من الرأسمالية. ولم تكن المستحدثات التى أتت مع الرأسمالية بالضرورة من نوع التقدم، ولكنها كانت ذات ثقل هز أركان العهد القديم. فهذا هو نظام العمل فى مقابل أجر قد ظهر مبكراً، وانتشر فى المدن وفى مجال النقل، بل انتشر فى الريف فى وقت الأعمال العاجلة مثل التبن والحصاد. وكثيراً ما كان العمال الذين يعرضون أنفسهم للشغل مقابل أجر من الفلاحين الذين حاقت بهم خسارة فخرجوا كالمغامرين يبحثون عن عمل يعتمد على القوة البدنية، من أعمال الفعلة أو الشغيلة؛ وربما عمل بالأجر حرفيون أفلسوا فسعوا إلى حى العمال، البوساد posad، ورضوا بالعمل هناك لحساب جار أحسن حالاً؛ أو نجد أعداداً من الفقراء يعملون بالأجر ملاحين ومراكبية وجرارين للمراكب، وقد بلغ عدد هؤلاء الذين أسموهم بورلاكى ٤٠٠٠٠٠ على نهر الڤولجا وحده (٢٤٢). ونشأت أسواق للعمالة، منها سوق نيچنى نوڤجورود التى حققت نجاحاً كبيراً ما زال يتزايد حتى أصبحت ملتقى هائل للعمالة.

كانت الحاجة شديدة فى المناجم والمصانع إلى العمال الأجراء تستخدمهم إلى جانب الفلاحين المستعبدين، وكانت تقدم إليهم دفعة من المال مقدماً، وربما أخذ العامل هذه الدفعة وهرب بها فلم يعثر له أحد على أثر.

ولكن علينا ألا نرسم الصورة بألوان مفرطة البريق ولا بألوان مسرفة فى القتامة. إنما الوثائق تشهد على أن هؤلاء الناس ألفوا الحرمان والحياة فى ظروف عسيرة. وإليك صورة واضحة الدلالة على هذه الأحوال، هى صورة الجندى الروسى الذى نقرأ عنه أن «إطعامه سهل يسير» فهو « يحمل علبة من الصفيح، وزجاجة خل صغيرة يصب منها قطرات قليلة فى الماء الذى يشربه، فإذا وجد شيئاً من الثوم أكله مع بعض الدقيق الذى يعجنه فى الماء. وهو يحتمل الجوع أكثر من أى إنسان آخر، فإذا تلقى فى الجراية قطعة من اللحم، اعتبرها نفحة كريمة»(٢٤٣). وكان القيصر إذا وجد مخازن الجيش قد ضعفت أرصدتها أمر الجنود بأن يصوموا عن الطعام يوماً، وتنتهى المشكلة.

مدن

كالكفور

ونجد خطوط سوق قومية ترتسم مبكرة فى روسيا، الجزء السفلى منها عندالقاعدة منتفخ بأنشطة التجارة التى تتناول نتاج ضياع السادة وضياع الكنيسة وفوائض الفلاحين. وعلى النقيض من هذه الوفرة فى جانب الريف نجد أن المدن متخلفة عن الركب، فكأنت إلى الكفور أقرب منها إلى المدن، ليس فقط من ناحية الحجم، ولكن لأنها لم تبلغ بالوظائف الحضرية النوعية الخاصة بالمدن مستوى عالياً. وعبارة «روسيا قرية شاسعة» (٢٤٤) عبارة تتضمن انطباع الرحالة الأوروبيين الذين أدهشهم فى روسيا ما اتسم به اقتصاد السوق من وفرة وإن ظل على مستوى بدائى. انبثق هذا الاقتصاد عن القرى وغطى الكفور التى لم تكن تختلف كثراً عن الريف المحيط بها. فقد كان الفلاحون يقبضون على مقاليد الحياة فى الكفور، حيث استأثروا بأفضل جزء من الأنشطة الحرفية، وافتتحوا فى المدن نفسها أعداداً كبيرة مذهلة من الدكاكين الصغيرة تمارس الحرف والتجارة، وإليك هذا الألمانى ى. ب. كيلبورجر J. P. Kilburger الذى قال فى عام ١٦٧٤ «فى موسكو دكاكين تجارية أكثر مما فى أمستردام ومما فى إمارة ألمانية كاملة». ولكن هذه الدكاكين كانت ضئيلة، يمكن أن يتسع الدكان الهولندى لدستة منها، وكثيراً ما كان صغار المتاجرين فى روسيا يشتركون فى دكان واحد يتقاسمه اثنان أو ثلاثة أو أربعة، فازدحم الدكان بالبضائع ولم يعد البائع يستطيع أن يتحرك فى الدكان إلا بصعوبة» (٢٤٥).

كانت هذه الدكاكين مجمعة بحسب تخصصاتها تقوم فى صف على جانبى البازار الذى سمى رادج radj وهى كلمة تعنى «صف»، ويمكن أن نترجمها إلى الفرنسية مستخدمين الكلمة العربية الدخيلة «سوق soukh». فقد كانت هذه الحارات الضيقة التى ازدحمت بالدكاكين المصفوفة أشبه بدكاكين الأسواق فى مدن العالم الإسلامى منها إلى حارات الأسواق المتخصصة فى العصر الوسيط فى بلدان العالم الأوروبى الغربى. فى مدينة بسكوف كان

هناك ١٠٧ من صناع الإيقونات تصطف دكاكينهم فى حارة الإيقونات « الإيقونيى رياد ikonnyi riad»[٢٤٦] وفى موسكو كان الموضع الذى يحتله الميدان الذى سمى فى عصر الشيوعية بالميدان الأحمر «يغص بالدكاكين، ومثله الشوارع التى تصب فيه ؛ لكل حرفة شارعها وحيها، بحيث لا يختلط تجار الأقمشة الصوفية بتجار الأقمشة التيل، ولا يختلط الصياغ بالبرادعية والسروجية وصناع الأحذية والخياطين وتجار الجلود والفراء وغير هؤلاء وأولئك من أصحاب الحرف.[...] وهناك شارع لا تباع فيه سوى صور قديسيهم»[٢٤٧]. فإذا خطا الإنسان خطوة وجد نفسه أمام دكاكين تجارة كبيرة، سميت أمبارى ambary، وكانت فى الحقيقة دكاكين تجارة الجملة، ولكنها كانت كذلك تمارس أيضاً البيع بالقطاعى. وكانت لموسكو أيضاً أسواقها، بل أسواقها المتخصصة، ومنها أسواق الكراكيب التى كان الحلاقين يمارسون فيها صناعتهم بين الكراكيب المعروضة للبيع، وأسواق اللحم والسمك التى زعم الرحالة الألمانى «أن الإنسان يشم رائحتها قبل أن يراها.[...] ورائحتها النتنة فظيعة حتى إن الأجانب جميعاً يسدون أنوفهم!»[٢٤٨]، ويدعى أن الروس وحدهم هم الذين يبدو عليهم أنهم لا يشعرون بها !

وهناك فيما وراء هذه الأنشطة الصغيرة فى الأسواق تجارة تتم مبادلاتها على نطاق بعيد. وتتحدد نوعية التجارة على المستوى القومى بناء على تنوع المناطق الروسية، فمن المناطق ما يعوزها القمح ومنها ما يعوزه الخشب، ومنها ما يحتاج إلى الملح. أما بضائع التصدير وتجارة الفراء فتشارك فيها بقاع البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وتجارة الفراء هى التى ملأت جيوب الجوستى ثراء، ثم كانت بعد ذلك سبب ثراء كبار التجار، والأسواق الموسمية تحرك هذه التجارة أكثر مما تحركها المدن. وربما كان عدد هذه الأسواق الموسمية بين ٣ و٤ آلاف فى القرن الثامن عشر[٢٤٩]، أى أن عددها كان بين عشرة أضعاف واثنى عشر ضعف المدن التى يقدّرون عددها فى عام ١٧٢٠ بـ ٢٧٣. ومن هذه الأسواق الموسمية ما يذكّرنا بأسواق شامپانيا فقد كان دورها يتلخص فى ربط المناطق المتباعدة بعضها بالبعض الآخر، ومنها ما كانت تباعد بينها مسافات كتلك التى تباعد بين إيطاليا وفلاندريا. من بين هذه الأسواق الموسمية الضخمة[٢٥٠] نذكر أرخانجلسك فى الشمال تربطها بالجنوب سوق سولڤيسيجودسكايا Sol'vycegodskaja التى كانت سوقاً واسعة النشاط «واحدة من كبريات الأسواق الموسمية فى الإمبراطورية»[٢٥١]؛ ونذكر سوق إربيت الموسمية التى كانت على طريق توبولسك Tobolsk إلى سيبريا ؛ وسوق ماكاريڤ Makar'ev التى كانت الصورة التمهيدية لسوق نيچنى نوڤجورود الهائلة التى لن تبلغ ذروة نشاطها إلا فى القرن التاسع عشر ؛ وسوق بريانسك Bryansk بين موسكو وكييف ؛ وسوق تيخيم Tikhim على مشارف بحيرة لادوجا فى اتجاه البلطيق والسويد. ولم تكن الأسواق الموسمية أسواقاً بدائية عفا عليها الزمن، يشهد على ذلك أن أوروبا الغربية ظلت حتى القرن الثامن عشر

متمسكة بأسواقها الموسمية. وإنما الشيء الذى يهمنا أن نشدد عليه هو قلة أهمية المدن بالقياس إلى الأسواق الموسم

وهناك علامة أخرى على قلة نضج المدن فى روسيا، وهو عدم وجود نظام ائتمان حديث، وقد أدى هذا إلا سيطرة الربا فى المدن والريف واتخاذه أشكالاً قاسية لا يكاد الإنسان يتصورها: فما يكاد طارىء بسيط يطرأ حتى يستولى المرابى على كل شىء حتى على حرية البشر وحياتهم. فقد كانت الديون تشمل كل شىء «المال والأقوات والملابس والمواد الأولية والبذور»، وكانت الضمانات تشمل كل شىء: الورشة والدكان والكشك والبيت الخشب والحديقة والحقل أو الجزء من الحقل، بل والمواسير المركبة فى منجم ملح. وكانت الفوائد رهيبة لا يكاد الإنسان يعقلها: فهذا تاجر روسى يقرض تاجراً روسيا آخر فى ستوكهولم فى عام ١٦٩٠ قرضاً لمدة تسعة أشهر بفائدة قدرها ١٢٠٪، أى ١٣٪ شهرياً [٢٥٢]. ولنا أن نقارن ما كان يحدث فى المشرق حيث كان الربا فى القرن السادس عشر على راحته بين الديانة اليهود أو المسلمين وبين المستدينين المسيحيين، لم تكن الفائدة الشهرية تزيد على ٥٪ حداً أقصى، ولكنها على الرغم من ارتفاعها الفاحش كانت بالمقارنة معتدلة! وكان الربا فى موسكوڤيا الوسيلة المفضلة لجمع الثروات. وكانت الفائدة التى تذكر فى العقد أقل من قيمة الرهن الضامن للدين، من أرض أو ورشة أو عجلة مائية، وكان هذا سبباً إضافياً فى رفع نسبة الفائدة، والتمسك الدقيق بمهلة السداد، فقد كان المرابى يحسب حسابه ببراعة ويجعل العقد مستحيل التطبيق حتى ينال الغنيمة دون رجعة.

عالم اقتصادى

ولكنه عالم اقتصادى هائل

كانت روسيا الضخمة، على الرغم من الأشكال العتيقة التى ظلت قائمة فيها، عالماً اقتصادياً ما فى ذلك أدنى شك. وإذا وقف الإنسان فى موسكو، مركز هذا العالم الاقتصادى، وجده يتسم بحيوية من نوع ما، وبهيمنة من نوع ما أيضاً. هناك محور الڤولجا من الشمال إلى الجنوب يقوم مقام الخط الفاصل الحاسم يشبه الخط الفاصل الرأسمالى فى القرن السادس عشر الممتد من البندقية إلى بروجة. وإذا نحن تصورنا خريطة فرنسا مكبرة بالمقاييس الروسية فإن أرخانجلسك تتخذ مكان دنكرك، وسان بطرسبرج مكان روان؛ وموسكو مكان باريس؛ ونيچنى نوڤجورود مكان ليون؛ وأسطرخان مكان مارسيليا. وفيما بعد تحرك الطرف الجنوبى إلى أوديسا التى أنشئت فى عام ١٧٩٤.

كان العالم الاقتصادى الروسى عالماً اقتصادياً آخذاً فى التوسع يغزو مناطق أطرافية توشك أن تكون خالية من السكان، وموسكوڤيا بلاد شاسعة ضخمة تضعها ضخامها فى مصاف الوحوش الاقتصادية الهائلة من الدرجة الأولى من حيث الحجم. والأجانب الذين



بائع البيروشكى pirochki وهى فطائر باللحم لها شعبية كبيرة فى روسيا. رسم بالمقرمن أعمال ك. أ. زيلينكوف K. A. Zelencow، يرجع إلى القرن الثامن عشر ويحمل عنوان «نداء الباعة فى بطرسبورج».

لاحظوا الأحوال فى روسيا أبرزوا سمة الضخامة الهائلة، سمةً أساسية تتسم بها روسيا. يقول أحدهم إن الإمبراطورية الروسية مترامية الأطراف إلى الحد الذى نجد فيه النهار فى عز الصيف فى أحد الأطراف ١٦ ساعة وفى الطرف الآخر ٢٣ ساعة»(٢٥٣)، ويذكر آخر إنها شاسعة تبلغ مساحتها كما يقولون نصف مليون فرسخ مربع (٢٥٤) «بحيث تتسع لاستيعاب سكان العالم كله» ويضيف صاحب الملحوظة:«ولكنهم لن يجدوا فيها من الأقوات ما يقيم أودهم».

والنتيجة الحتمية، والأمر على هذا النحو، هى أن الرحلات والأسفار تطول طولاً لا ينتهى وتصعب صعوبة تفوق احتمال البشر. والمسافات البعيدة تؤخر وتعقد كل شىء، والعمليات التجارية تحتاج فى إتمامها إلى سنوات، فهذه هى القوافل التجارية الرسمية الحكومية تخرج من موسكو متجهة إلى بكين فتقطعرحلة الذهاب والعودة فى ثلاث سنوات، وهى فى رحلتها تضطر إلى اجتياز صحراء جوبى فتقطع مسافة تقدر بأربعة آلاف من الفرسات verstes وهى مساوية تقريباً لأربعة آلاف من الكيلومترات (٢٥٦). وهذا تاجر شارك

مراراً فى مثل هذه الرحلات يجيب عن أسئلة أبوين من الآباء اليسوعيين فى عام ١٦٩٢ فيطمئنهما بقوله إن هذه الرحلة ليست أشق من الرحلة عبر بلاد فارس أو عبر تركيا [٢٠٧]. وكأنما لم تكن هاتين الرحلتين عسيرتين أشد العسر ! فى عام ١٥٧٦ كتب شاهد إيطالى رأى الأحوال فى دولة الشاه عباس [٢٠٨] رأىَ العين، وجرب الرحله يقول: «ويحتاج الإنسان إلى أربعة أشهر مستمرة لاجتياز هذه الدولة». وما من شك فى أن الرحلة من موسكو إلى بكين تحتاج إلى وقت أطول وتتم بإيقاع أبطأ. فقد كان المسافرون يستخدمون الزحافات الثليجية حتى يصلوا إلى بحيرة بايكال Baïkal، ثم يركبون الخيول أو الجمال، وعليهم أن يدخلوا فى حساباتهم فتراة الراحة اتى يجبرون عليها واضطرارهم إلى «قضاء الشتاء» القارس فى ظروف وحشية.

والرحلة من الشمال إلى الجنوب، من البحر الأبيض إلى بحر قزوين تكتنفها صعاب من النوع نفسه. ونقرأ عن إنجليز خرجوا فى عام ١٥٥٥ من أرخانجلسك ووصلوا فعلاً إلى أسواق إيران. ولكن الخطة التى راودت الإنجليز فى توجيه ضربة قاصمة إلى تجارة التوابل [الهولندية] فى المحيط الهندى، وتصوروا أن فى مقدورهم أن يحولوا هذه التجارة لصالحهم إلى طريق برية عبر روسيا أو ما أسموه «البرزخ الروسى» بين الشمال والجنوب ؛ كانت هذه الخطة تجهل الصعاب الحقيقة جهلاً مطبقاً. ومع ذلك فيبدو أن الإنجليز وقد سمعوا خبراً متعجلاً عن استيلاء الروس على نارڤا [٢٥٩] قد وجدوا فيه فى عام ١٧٠٢ حافزاً على تحقيق حلمهم القديم فى شكل جديد، وظنوا أنه من السهل على الإنسان أن ينطلق من ميناء ناڤارا هذا فيخترق روسيا ويصل إلى المحيط الهندى لينافس السفن الهولندية ! ولقد غامر الإنجليز مراراً وفشلوا. ونراهم حول عام ١٧٤٠ ينجحون فى وضع أقدامهم على شواطىء بحر قزوين، ولكن التصريح الذى كان القيص الروسى قد منحه إياهم فى عام ١٧٣٢ سُحب فى عام ١٧٤٦ [٢٦٠].

أوتى الروس هذا المكان الشاسع الذى يعتبر عنصراً أساسياً مميزاً للعالم الاقتصادى الروسى فهو الجسم والروح، وهو الذى يتصدى للغزاه ويردهم على أعقابهم. وهذا المكان المترامى الأطراف يتيح تنويع الإنتاج ويتيح تقسيم العمل على مستويات هرمية متدرجة تتفاوت من منطقة لأخرى. ولقد أثبت العالم الاقتصادى الروسى وجوده بما أوتى من مناطق أطرافية واسعة: تمتد جنوباً فى اتجاه البحر الأسود [٢٦١]، وتمتد فى اتجاه آسيا حيث أراضى سيبريا الهائلة. ونكتفى بسيبريا هنا مثلاً، وإنها لمثل يغرينا.

اختراع

سيبريا

إذا كانت أوروبا قد «اخترعت» أمريكا، فقد كان على روسيا أن تخترع سيبريا. وإذا كان مشروع أمريكا الهائل قد تجاوز إمكانات أوروبا. فقد تجاوزت سيبريا الهائلة إمكانات روسيا أيضاً. ولكن أوروبا كانت فى مطلع القرن السادس عشر فى أوج قوتها، فالتصقت بها أمريكا عبر طرق متميزة هى الطرق الملاحية فى المحيط الأطلسى. أما روسيا فى القرن السادس عشر فكانت ما تزال فقيرة إلى السكان، فقيرة إلى الأموال، وكانت الطريق الملاحية بين سيبريا وروسيا التى استخدمتها فيما مضى نوفجورود الكبيرة طريقاً صعبة شبه قطبية تنتهى إلى المخاضة الواسعة على مصب نهر الأوب Ob التى تتجمد عدة شهور كل عام. ولقد انتهى الأمر ذات يوم بحكومة القيصر إلى حظر استخدامها حتى تحد من التسهيلات التى كان تهريب الفراء يجدها[٢٦٢]، وكان هذا يعنى أن سيبريا لم تعد تتصل بالخريطة السداسية الروسية إلا بالطرق البرية التى لم تكن جبال الأورال تقطعها لحسن الحظ.

وفى عام ١٥٨٣ توثقت هذه الرابطة التى بدأت منذ وقت طويل، ونهض بالمهمة القوزاق إيرماك Ermak الذى كان يعمل فى خدمة الأخوين ستروجانوف، وهم من التجار ورجال الصناعة، كانا قد حصلا من القيصر إيفان الرابع على امتيازات ضخمة، فقد منحهما أراض شاسعة فيما وراء الأورال وأعطاهما «الحق فى أن يضعا فيها مدافع وبنادق أركبوزية»[٢٦٣]، وكانت تلك بداية عملية غزو سريعة نسبياً، حققت مائة ألف كيلومتر مربع فى السنة[٢٦٤]. ومازال الروس طوال قرن من الزمان ينتقلون من مرحلة إلى مرحلة، جرياً وراء الفراء حتى استولوا على حوض نهر الأوب، وحوض نهر الينيساى، وحوض نهر اللينا، وتقدموا إلى شواطىء نهر الأمور على المواقع الصينية فى عام ١٦٨٩ [٢٦٥]. وجرى غزو الكاماتشاتكا بين عام ١٦٩٥ و١٧٠٠، وعبر الروس منذ السنوات ١٧٤٠ إلى ما وراء مضيق بيرنج الذى اكتشف فى عام ١٧٢٨، وأقاموا مستعمراتهم الأولى فى ألاسكا [٢٦٥]. وهناك تقرير يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر يذكر أن هذه الأرض الأمريكية شهدت مائتين من القوزاق يسيرون فى جنباتها ويجتهدون فى «حمل الأمريكيين على دفع الجزية» وهى جزية قوامها فراء السمور والثعلب مثل الجزية فى سيبريا. ويضيف: «وأعمال المضايقة والقسوة التى يمارسها القوزاق فى الكاماتشاتكا لن تلبث أن تدخل فى أمريكا ما فى ذلك أدنى شك»[٢٦٦].

كان النشاط الروسى يفضل المناطق التى تمتد إلى هذه الناحية من الغابة السيبرية، إلى الجنوب منها، حيث وهاد الاستبس التى قامت فيها حول عام ١٧٣٠ الحدود على نهير الإيرتيس المتفرع من نهر الأوب، ممتدة إلى حصون الألتاى الصينية. وكانت هذه الحدود من قبيل جدار الليميس limes، جداراً متصلاً قام القوزاق على حراسته، ولم يحتلوا المنطقة

الاحتلال العادى المتناثر الذى شهده المكان السيبيرى الذى انتشرت فيه الحصون الخشبية الصغيرة التى عرفت باسم أوستروجى ostrugi، وستظل هذه الحدود الأساسية كما ارتسمت خطوطها حول عام ١٧٥٠ قائمة حتى عصر نيقولا الأول ١٨٢٥– ١٨٥٥ (٢٦٧).

هذه الأراضى الشاسعة الخرافية جرى غزوها فى البداية بحركات تلقائية، ومغامرات فردية، مستقلة عن إرادة الحكومة ومخططاتها، فلم تأت هذه الإرادة الحكومية والمخططات الحكومية إلا متأخرة. وهناك لفظة أطلقت على صناع الغزوة الأول، تجمعهم جماعة واحدة، بروميسلينيكى promyslenniki، وهم أخلاط من صيادى الحيوان وصيادى السمك ومربى الماشية وناصبى الفخاخ والحرفيين والفلاحين «يحملون البلطة فى أيديهم ومخلاة البذور على أكتافهم» (٢٦٨). أضف إليهم المغامرين الأقحاح الذين كان الناس يرهبونهم وينفرون منهم، والخوارج على المذاهب الدينية، والتجار الذين لم يكونوا بالضرورة من الروس، وأضف إليهم المهجرين الذين كانوا ينقلون صاغرين منذ نهاية القرن السابع عشر. وكانت أعداد هؤلاء المهجرين ضئيلة أشد الضآلة بالقياس إلى المساحة الشاسعة، فقد بلغوا فى المتوسط ٢٠٠٠ نسمة فى العام على أكثر تقدير، أقاموا مستوطنات فلاحين متناثرة مخلخلة على الحدود الجنوبية للغابة السيبيرية، غابة أشجار البتولا البيضاء – على عكس غابة الشمال السوداء بأشجارها الإبرية – وامتازت هذه المستوطنات بميزة لا تقدر بثمن وهى أن فلاحيها كانوا أحراراً، وكانوا يستخدمون محاريث وتدها من خشب البندق أوخشب القرو، لتقليب التربة الخفيفة وزراعة بضعة حقول من الجاودار (٢٦٩).

هكذا استولى المستوطنون الروس على الأراضى الخصبة، وشواطىء الأنهار الغنية بالأسماك، وألقوا بالسكان الأصليين إلى الفيافى القفراء فى الجنوب أو إلى الغابات الكثيفة فى الشمال، أما هؤلاء السكان الأصلين فكانوا فى الجنوب من التتار التراكمة، ينتشرون من شواطىء بحر قزوين حيث القرغيز، إلى منازل الأمم المغولية، حيث صال المغاوير البوريات Bouriates وجالوا فى منطقة إركوتسك فاقيم فى عام ١٦٦٢ حصن للتصدى لهم؛ وإلى الشمال أمم الساموييد Samoyèdes والتونجوز Tongouses والياكوت Yakoutes (٢٧٠). من ناحية الجنوب أمم، مساكنها خيام من اللباد، تمارس حياة الرعى، وتتنقل من خلال الاستبس فى دائرة واسعة ولها القوافل التجارية. ومن ناحية الشمال أمم مساكنها الأكواخ الخشبية فى غابات كثيفة، تصيد حيوانات الفراء، والصيادون يستخدمون البوصلة أحياناً ليعرفوا الطريق (٢٧١). ونجد الرحالة الأوروبيين الذين قاموا برحلات فى هذه المناطق يصفون هذه الأمم المنحوسة التى أُلقى بها إلى بيئات قاسية. يقول أحدهم: «تونجوز الأونا Ona يتكلمون جميعاً تقريباً الروسية، ويلبسون الثياب الروسية، ولكن من السهل التعرف عليهم بالنظر إلى قامتهم والرسوم التى يرسمونها على وجوههم. وملابسهم بسيطة أشد البساطة، وهم لا يغتسلون أبداً، وإذا ذهبوا إلى حانة كان عليهم أن يحملوا معهم أكوابهم. فما من حانة تقدم إليهم أكواباً. ويمكنك بسهولة تمييزهم عن الروس عندما تشم رائحتهم،وترى سيماهم.» (٢٧٢)

كان عدد السكان فى سيبريا فى نهاية القرن الثامن عشر يقل قليلاً عن ٦٠٠٠٠٠ نسمة، منهم النازحون، ومنهم السكان الأصليون الذين كان من السهل السيطرة عليهم لقلة عددهم وفقرهم، بل كان من الممكن تجنيدهم فى سرايا لحماية الحصون الصغيرة. وكانوا فى أغلب الأحيان يكلفون بالأعمال الشاقة، من شد السفن بالحبال، وأعمال النقل، والمناجم. وكانوا على أية حال يزودون المواقع بالفراء ولحم الصيد وبضائع الجنوب. أما العبيد من المغول والتتار الذين كانوا يحصلون عليهم بالمقايضة عادة فى سوق اسطرخان (٢٧٣)، أو الذين كانوا يشترونهم من أسواق توبولسك وتومسك السيبيرية، فكانت نسبتهم ضعيفة لا وزن لها. ولا مجال للمقارنة بينهم وبين عبيد أمريكا أو عبيد بعض المناطق الروسية. ونلاحظ أن النقل فى هذه البقاع لم يكن قط سهلاً. فقد كانت الأنهار التى تنساب من الجنوب إلى الشمال تتجمد نصف العام، فإذا جاء الربيع ذابت الثلوج وفاضت الأنهار فيضانات خطيرة. وكان الناس ينقلون فوق الأرض سفناً مسطحة القاع عرفت بالاستروجى strugi من نهر إلى نهر، من فوق معابر خاصة، وكانت هذه المعابر تتحول أحياناً إلى مدن تبدأ بداية متواضعة مثل المدن التى أنشأها الأوروبيون فى داخل العالم الجديد. وعلى الرغم من أن البرد فى الشتاء شديد القسوة فإن فصل الشتاء كان يعتبر ملائماً لعمليات النقل التى كانوا يستخدمون فيها الزحافات. ونقرأ فى صحيفة جازيت دى فرانس Gazette de France بتاريخ ٤ أبريل ١٧٧٢ خبراً ورد إليها من سان بطرسبرج: «وصلت على متن الزحافات كمية كبيرة من سبائك الذهب والفضة قادمة من مناجم سيبريا [يقيناً من منطقة نيرتشينسك Nertchinsk] ومن جبال ألتاى Altay.» (٢٧٤)

هذا الاستغلال الوئيد أتاح للدولة الروسية أن تتخذ احتياطات وأن تفرض رقابة وتضع سرايا حراسة من القوزاق ومن الضباط العاملين كثيراً ما كانوا مستهترين معيبين. واتخذ الاستيلاء على سيبريا صورة راسخة فى عام ١٦٣٧ عندما أنشت فى موسكو إدارة خاصة، بالروسية بريكاز prikaz، تختص بسيبريا، كانت أقرب شيء إلى الوزارة، كانت اختصاصاتها تشمل استعمار شرق البلاد، وكانت من قبيل الـ Consejo de Indias والـ Casa de la Contnatacio'n فى إشبيلية. وكانت مهمة هذه الإدارة تنظيم دولاب الحكم فى سيبريا وجمع البضائع التى تحتكرها تجارة الدولة. ولم تهتم الإدارة فى بداياتها بالمعادن الثمينة التى دخلت فى إطار آخر نشأ متأخراً لأن مناجم الفضة والذهب فى نيرتشينسك لم تكتشف إلا فى عام ١٦٩١ حيث تولى استغلالها رجال أعمال يونانيون، ولم يخرج انتاجها الأول من الفضة إلا فى عام ١٧٠٤ ومن الذهب إلا فى عام ١٧٥٢ (٢٧٥). واقتصر إنتاج سيبريا على شحنات هائلة من الفراء، كانوا يسمونه «الذهب الطرى» وكانت الدولة تخضعه لرقابتها الصارمة : كان الصيادون والقناصة، من أبناء سيبريا الأصليين أو من الروس النازحين، والتجار يدفعون العوائد أو الضرائب فى صورة فراء تجمعه إدارة سيبريا

– اليريكاز – وتبيعه في الصين أو أوروبا. وكانت الدولة تدفع لعمالها مستحقاتهم بالعملة نفسها وهي الفراء، مستبقية لتجارتها أجمل القطع دون سواها، ولكن هذا الأسلوب كان يحفر ثغرات للتهريب اخترمت رقابتها، التي لم تكن في الواقع تحيط بإنتاج الصيادين كل الإحاطة. وهكذا كان الفراء السيبيري المهرب يباع في دانتسيج وفي البندقية بأسعار أرخص من موسكو. ومن البديهي أن التهريب في اتجاه الصين كان أسهل، فقد كانت الصين تشتري منه الشيء الكثير وبخاصة فراء كلب البحر وفراء السمور ... ونعلم أن عدد القوافل الروسية المتاجرة التي ذهبت إلى الصين في السنوات من ١٦٨٩ إلى ١٧٢٧ بلغ ٥٠ قافلة، كانت القوافل الرسمية الحكومية بينها نحو عشر قوافل فقط والباقي قوافل التهريب(٢٧٦).

لم تكن حكومة روسيا قد أحكمت قبضتها على سيبريا. وهذا هو بينيوفسكي Benyowski، وهو رجل بولندي نفي من بلاده، فجال في ربوع روسيا وغيرها حتى وصل في مغامراته إلى مدغشقر، يسجل شهادته عن الأحوال كما شهدها في عام ١٧٧٠، يقول: «ومن الأفكار السياسية التي أخذت بها الحكومة الروسية ما ارتضته من السكوت على التهريب، فهي ترى أن التصدي للتهريب من شأنه أن يدفع السيبيريين إلى القيام بثورة عارمة لا تقف أخطارها عند حد. فأهل سيبريا قوم يسارعون إلى تحكيم الأسلحة عندما تحدث أبسط حادثة؛ ولو نشبت في سيبريا مثل هذه الثورة، لضاعت على روسيا نهائياً»(٢٧٧). وما نظن إلا أن بينيوفسكي بالغ، فلم تكن سيبريا لتفلت من قبضة روسيا، لأنها كانت مسجونة في زنزانة بدائيتها، تشهد عليها الأسعار الرخيصة في مدنها التي أنشئت حديثاً، كما تشهد عليها حالة الاكتفاء الذاتي الذي يوشك أن يكون كاملاً في كثير من ربوعها، وتشهد عليها نوعية التجارة البعيدة التي قد تبدو كشيء مصطنع وضع في غير موضعه. ولكن هذه التجارة البعيدة أنشأت سلسلة متتابعة من الالتزامات التجارية يشد بعضها بعضاً.

فإذا غضضنا الطرف عن طول المسارات التجارية وبطئها، لاحظنا أن عمليات التبادل التجاري كانت عمليات مترابطة. وما علينا إلا أن ندقق في أحوال الأسواق السيبيرية الموسمية الكبيرة في توبولسك وأومسك وتومسك وكراسنويارسك Krasnoïarsk وينيسايسك Ienisseisk وإركوتسك وكياتكا Kiatka لنتبين أن مواعيدها كانت متوافقة بعضها مع البعض الآخر. فإذا خرج التاجر الروسي من موسكو متجهاً إلى سيبريا وقف في ماكاريك وإربيتس، ثم في كل المحطات السيبيرية، وربما راح وجاء بينها، كأن يروح ويجيء بين إركوتسك وكياتكا مثلاً. وكانت مثل هذه الرحلة تستمر في مجموعها أربع سنوات ونصف، تتخللها فترات توقف طويلة؛ كانت «قوافل الكالموك والبوركاسكي تبقى طوال

الشتاء» في توبولسك [٢٧٨]. والنتيجة أن المدينة كانت تشهد ازدحاماً من البشر ومن حيوانات الجر والنقل والزحافات، وهي زحافات كانت الكلاب والرنة تُكدن إليها معاً، فتجرها فوق الثلوج ، فإذا هبت الريح نشروا شراعها ليسيُرها كالسفينة الزاحفة، وتركوا الكلاب والرنة من خلفها وهي تسير دون حاجة إلى جهد منها. وكانت هذه المدن أماكن تلاقٍ وتجارة ومتعة. هكذا كان الزبائن «في سوق توبولسك يتزاحمون فلا يكاد الإنسان يستطيع أن يشق طريقه من خلال حشدهم الكثيف» [٢٧٩]. وانظر إلى إركوتسك تجدها تعج بالحانات الكثيرة، وبالسكيرين الذين يعبون الخمر طوال الليل .

كانت المدن والأسواق في سيبريا تنشط بشبكتين من التبادل التجاري: أولاها شبكة التجارة الكبيرة التي تتعامل في السلع الروسية والأوروبية وتبادلها على بضائع الصين والهند وفارس ؛ وثانيتها شبكة تجارة المنتجات المحلية ، وعلى رأسها الفراء، تبادلها على التموين بما تحتاج إليه هذه التجمعات السكانية النائية الضائعة في الامتداد السيبيري الشاسع من سلع ضرورية مثل اللحم والسمك والفودكا التي كان الطلب عليها شديداً وكانت الفودكا قد انتشرت بسرعة هائلة في شمال روسيا وكأنما لم يكن أمام من يعيشون في المنفى السيبيري من سبيل إلى احتمال ظروفه إلا بالفودكا ! ومن البديهي أن الأسعار كانت ترتفع ارتفاعاً متزايداً كلما أوغلنا شرقاً أو شمالاً . كانت مدينة إيليمسك، فيما وراء إركوتسك وعلى بعدٍ قصيٍ منها، وهي عاصمة الإقليم السيبيري الذي يحمل الاسم نفسه، مكان انعقاد سوق موسمية للفراء تبادل عليه في مقابل سلع غذائية من الغرب. كان التاجر الذي يبيع السلع الغذائية هناك يحقق ربحاً مضاعفاً يصل إلى ٢٠٠٪ في عام ١٧٧٠ وكان الفراء الذي يحصل عليه ثمناً لسلعه الغذائية يبيعه في الأسواق الصينية فيضاعف أرباحه مرة أخرى. كان سعر رطل البارود = ٣ روبل ؛ ورطل التبغ = روبل ونصف؛ و١٠ أرطال من الزبد = ٦ روبل ؛ وبرميل المشروبات الروحية الصغير سعة ١٨ پينت =٥٠ روبل ؛ ٤٠ رطل دقيق = ٥ روبل. أما الفراء فما أرخصه ! فراء السمور = روبل واحد؛ فراء الثعلب الأسود = ٣ روبل ؛ فراء الدب = نصف روبل ؛ و ٥٠ فراء سنجاب الشمال الرمادي الصغير = روبل واحد ؛ والمائة من فراء الأرنب الأبيض = روبل واحد ؛ و ٢٤ من فراء القاقم = روبل واحد؛ وهكذا / فكيف لا يثرى التاجر الذي يشتري بهذه الأسعار [٢٨٠]؟ ويبيع بأسعار باهظة، قد كان فراء كلب البحر يباع على حدود الصين بما قيمته ٨٠ إلى ١٠٠ روبل [٢٨١].

ولولا هذا الإغراء المالي، لما جازف تاجر واحد بالدخول إلى تلك البقاع الجهنمية، التي لا يعرف بها ساكنٌ رسماً، والتي تتربص فيها الوحوش الكاسرة وقطاع الطرق بالقادمين، ويهلك فيها الخيل أو يخور فلا يقوى على العمل، ويستمر فيها برد الشتاء حتى يونية ويبدأ

الشتاء التالى فى أغسطس[٢٨٢]، وتتحطم الزحافات الخشبية من عنف الثلوج وقد تندفن فيها فيهلك من عليها. لقد كان خروج الزحافة عن المدق الثلجى الذى عبدته الحركة يعنى تعرضها لخطر الغوص فى الثلوج الهشة التى تغرق فيها الخيول حتى أعرافها. وزاد الطين بلة نزول فراء الشمال الأمريكى منذ عام ١٧٣٠ إلى الأسواق منافساً «للذهب السيبيرى الطرى»، فانقفلت أو وهنت دائرة الفراء فى روسيا، وانفتحت دائرة جديدة هى دائرة المناجم، فاقيمت السدود لاستغلال قوة المياه، وأقيمت عليها العجلات الطاحونية المحركة، والمطارق المائية وورش الحدادة والأكوار والأفران. ولكن سيبريا، ببقاعها الشاسعة فى الشمال الأسيوى، اختلفت مصائرها عن أمريكا الشبيهة، فلم تجد عمالة من الزنوج أو الهنود الحمر. وإنما حلت العمالة الروسية والسيبيرية المشكلة، ولما تكن فى ذلك تخطو بإرادتها، بل مجبرة صاغرة. ولقد شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر حركة محمومة عجيبة جرياً وراء الذهب، تتتابع أمام مخيلتنا مشاهدها الجنونية، من باحثين عن الذهب يتدافعون على الشطآن الطوال لغسل الطين التماساً لما فيه من تراب الذهب؛ مسيرات لا تنتهى من خلال مستنقعات التاييجا؛ استئجار المنفيين والفلاحين للعمل فى أثناء موسم العمل الصيفى الذى يستمر نحو أربعة أشهر. ويظل هؤلاء العمال المسخرون المحشوبون تحت رقابة صارمة وحراسة قاسية، فما تنتهى سخرتهم، حتى ينفقوا أموالهم كلها على عب الخمر؛ فما ينقضى الشتاء القاسى الطويل حتى يجدوا أنفسهم أمام حل واحد هو الجرى إلى مقاولى الأنفارليقبضوا المقدم ويحملوا أقواتهم على ظهورهم ويعودوا أدراجهم إلى العمل الشاق فى المناجم[٢٨٣].

هوان

وضعف

لم يكن مشروع التوسع الروسى محكماً محققاً للهدف فى كل أمر من أموره، ليس من شك فى أنه كان فى حقيقته مشروعاً مدهشاً ولكن المثالب وصمته من كل جانب. كانت نواحى الضعف فى العالم الاقتصادى الروسى تظهربطبيعة الحال واضحة ناحية الشمال والغرب فى معاملاته مع بلاد غرب أوروبا، ولكنها كانت تظهر واضحة أيضاً فى الجنوب من ناحية البلقان وبلدان البحر الأسود حتى المحيط الهادى فى تعاملاته مع عالَمين، العالم الصينى والعالم الإسلامى.

كانت الصين قد أصبحت تحت حكم قياصرة آل مانشو عالماً قوياً من الناحية السياسية يسعى إلى العدوان والغزو. فلما عقدت بين الصين وروسيا معاهدة نيرتشينسك فى عام ١٦٨٩ كان هدفها واضحاً وهو وقف التوسع الروسى فى حوض نهر الأمور. وما لبث التدهور المستتر فى العلاقات الروسية الصينية أن طفا على السطح وظهر للعيان عندما طرد



اجتماع التجار الروس والصينيين عند جورودنيتسكى gorodnitski أى عمدة كياختا Kiakhta وهى المدينة التى تقام فيها أسواق القراء الروسية الصينية الموسمية.(نقلاً عن Ch. de Rechberg, Peuples de la Russie, Paris-Pétersbourg, 1812, π. I.

الصينيون التجار الروس من بكين فى يناير من عام ١٧٢٢. ثم عقدت معاهدتان فى كياختا فى ٢٠ أغسطس و٢١ أكتوبر ١٧٢٧ فأصلحت الأحوال ورسمت الحدود المنغولية السيبيرية وأقامت على هذه الحدود نفسها إلى الجنوب من إركوتسك سوقاً موسمية صينية روسية امتصت الجزء الأساسى من التجارة، على الرغم من الإبقاء على بعض القوافل الحكومية الرسمية (٢٨٤) التى كانت تصل إلى بكين. وكان هذا التطور فى صالح الصين التى أبعدت بهذه الإجراءات التجار بعيداً عن بكين، إلى ما وراء منغوليا، وزادت من تشددها، فمنعت المبادلة على الذهب الصينى سواء كان شرائح أو سبائك إلا فى مقابل الفضة. وفى عام ١٧٥٥ قبض الصينيون على الروس الذين قدموا مع القافلة وعلقوهم على المشانق فى بكين (٢٨٥). صحيح أن سوق كياختا شهدت أياماً زاهرة ولكن تغلغل الروس إلى داخل العالم الصينى أُوقف.

ولكن الموقف بالنسبة إلى عالم الإسلام كان مختلفاً، فقد كان عالم الإسلام قد أضعفته الخلافات السياسية وانقسم إلى: إمبراطورية تركية وامبراطورية فارسية وإمبراطورية المُغل، فلم يكن هناك خط حدودى سياسى مستمر من الدانوب إلى تركستان . أما الشبكات التجارية فكانت على العكس من ذلك شبكات قديمة متينة، لم يكن من الممكن على الإطلاق. ومن التصدى لها أو تحويلها . ومن دلائل الضعف الروسى أن تجار الهند وإيران والبلقان غزوا المكان الروسى، وكلمة «غزا» هى الكلمة المناسبة الوحيدة؛ فنرى التجار الهندوس فى أسطرخان وموسكو، ونرى الأرمن فى موسكو وأرخانجلسك. وإذا كان الأرمن ابتداء من عام ١٧١٠ قد حصلوا على امتيازات من القيصر الروسى، وإذا كان القيصر الروسى قد قبل فى عام ١٧٣٢ أن يسهل للإنجليز التجارة مع فارس عن طريق كازان، فقد كان السبب فى ذلك أن القيصر مُنى بالفشل المرة تلو المرة فى منطقة بحر قزوين (٢٨٦) . فلم يكن من الممكن إقامة علاقات فى هذه المنطقة إلا أن تكون معتمدة على جاليات محلية فى المدن المحطات الأساسية، ابتداء من أسطرخان التى تضم ضاحية من التتار، وحياً من الأرمن، وجالية من



خريطة مدينة أسطرخان فى عام ١٧٥٤. نقلاً عن: Atlas maritime, III, 1764 محفوظ فى المكتبة القومية بباريس تحت رقم Ge FF 4965.

الهندوس، وخاناً «كرڤانسراى» للأجانب هو الذى نزل فيه على سبيل المثال فى عام ١٦٥٢ اثنان من الآباء اليسوعيين كانا يرغبان فى القيام برحلة إلى الصين. وكانت الحال شبيهة فيما يتعلق بالعلاقات مع منطقة البحر الأسود والأسواق التركية فى البلقان، بما فيها استانبول، حيث كان التجار الأتراك، وأغلبهم من أصل يونانى، هم أصحاب اليد العليا، بجانب عدد من تجار من راجوزة.

وهذا تاجر من أبناء راجــوزة هو ساڤا لوكـــيش ڤلاديسلاڤيتش راجوزينسكى Sava Lukich Vladislavich Raguzinskii، ولد فى البوسنة ونشأ وتعلم فى البندقية، ونزل روسيا فى عام ١٧٠٣، واستخدمه بطرس الأكبر فى توطيدعلاقاته مع البلقان ثم كلفه بعد ذلك بتنظيم التجارة الخارجية البعيدة لسيبريا [٢٨٧]. وجاء إلى سيبريا يونانيون يشترون الفراء ويقومون بأعمال المقاولة فى بلاد ألتايى. يحدثنا رحالة أنه فى يوم ٢٠ يناير من عام ١٧٣٤ عند افتتاح سوق إيربيت الموسمية عندما غصت الشوارع المؤدية إلى السوق «بالخيول والبشر والزحافات [...] ورأيت أناساً من اليونان ومن بخارى ومن التتارمن كل صنف [...] وكان مع اليونانيين بضائع أجنبية اشتروها من أرخانجيل، من قبيل نبيذ وبراندى وارد من فرنسا» [٢٨٨].

كان تفوق الأجانب على الروس أشد وضوحاً على الصعيد الأوروبى، وبخاصة تفوق تجار الهانزة والتجار السويديين والپولنديين والإنجليز والهولنديين. ونلاحظ أن نشاط التجار الهولنديين تراجع شيئاً فشيئاً فى القرن الثامن عشر، نتيجة لسوء الخدمات التى كان مراسلوهم المحليون يقدمونها إليهم، ولهذا أفلسوا الواحد بعد الآخر، واحتل الإنجليز مكان الصدارة، وأصبح الإنجليز فى نهاية القرن يتحدثون فى شئون التجارة حديث السادة. أما فى موسكو، ومن بعد موسكو بطرسبرج، فنادراً ما نجد تجاراً من الروس لهم وزنهم. ومن الأشياء العجيبة التى لها دلالتها أن نجد حول عام ١٧٣٠ فى سيبريا أن أكثر التجار ثراء، وهو الذى كان يختلف إلى بكين وكيلاً للحكومة مرافقاً القوافل الموسكوڤية، والذى سيتقلد فيما بعد منصب نائب محافظ إركوتسك، لورينتس لانجهLorents Lange كان على الأرجح رجلاً من أبناء الدنمرك [٢٨٩]. وفيما بعد عام ١٧٨٤ عندما بدأت التجارة الروسية المباشرة تشق طريقها إلى البحر الأسود، كان الذين نهضوا بها أجانب من أبناء البندقية وراجوزة ومارسيليا. وحدّث ولا حرج عن المغامرين «الأنذال» و«الصعاليك» الذين كانوا منذ ما قبل زمن بطرس الأكبر يلعبون دوراً فى التجارة والأعمال. وفى أبريل من عام ١٧٨٥ أرسل سيمون ڤورونتسوف رسالة إلى أخيه ألكسندر من پيزا يقول له: «... كل المجرمين الإيطاليــين إذا ضــاقت بــهم الدنيا قالـوا صراحة إنهم سيذهبون إلى روسيا ليحققوا الثراء [٢٩٠]».

والخلاصة التى لابد أن نخلص إليها هى أن الدولة الروسية العملاقة لم تحكم قبضتها على مناطقها الهوامشية. وكانت عمليات التبادل التجارى مع بكين واستانبول وإصفهان ولايبتسيج ولفوف ولوبيك وأمستردام ولندن يمسك الأجانب بخيوطها. ولم يكن التاجر الروسى يبسط نشاطه إلا فى الأسواق الداخلية، وفى الأسواق الموسمية الهائلة التى تنتشر فى ربوع البلاد، وكان يتعامل بدوره فى البضائع الأوروبية المستوردة إلى سان بطرسبرج أو إلى أرخانجلسك، وكان يستخدمها كالنقود حتى إركوتسك بل وإلى ما ورائها.

ثمن التغلغل

الأوروبى

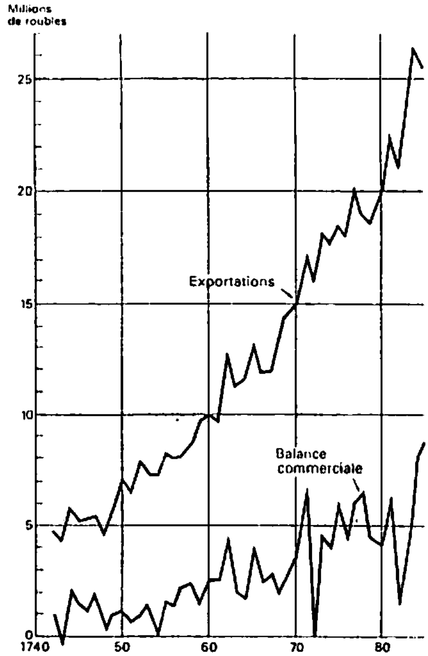
قالوا إن الانتصارات العسكرية التى حققها بطرس الأكبر، والإصلاحات العنيفة التى نفذها أخرجت «روسيا من عزلتها التى عاشت فيها حتى ذلك الحين» (٢٩١). وليست هذه العبارة خاطئة كل الخطأ، كما أنها ليست صحيحة على عواهنها. فقد كانت موسكوفيا الهائلة قبل بطرس الأكبر تميل نحو أوروبا. ثم كان إنشاء مدينة سان بطرسبرج لتكون مركزاً جديداً للاقتصاد الروسى، وكانت هذه المدينة المطلة على بحر البلطيق تفتح نافذة أو باباً تطل منه روسيا أو تخرج إلى بحر البلطيق وبالتالى إلى أوروبا، ولكن هذا الباب نفسه كان فى الاتجاه الآخر منفذ أوروبا إلى روسيا حيث زادت من تجارتها هناك وغزت السوق الروسية، ورتبتها لصالحها، ووجهت فيها ما كان من الممكن توجيهه.

واستخدمت أوروبا كل الوسائل التى تستعين بها لتسهل تقدمها، وفى المقام الأول مرونة نظام الائتمان، وهذه المرونة تمكن من الشراء على أساس عربون مقدماً، ونذكر إلى جانب الائتمان القوة الضاربة للنقد السائل. وهذا قنصل يعمل فى خدمة فرنسا يتحدث فى ٩ سبتمبر من عام ١٧٤٨ عن هيلزينجئور Helsingör الواقعة على المضايق الدنمركية فيقول: «تمر من هنا كميات كبيرة من العملات من البياسترات الثُمانية الفضية على متن كل السفن الإنجليزية تقريباً المتجهة إلى بطرسبرج» (٢٩٢). وكان من الضرورى إدخال هذه النقود السائلة لأن الميزان التجارى مال فى صالح روسيا، سواء قسناه فى بطرسبرج أو فى ريجا أو فى أوديسا - التى أنشئت فى عام ١٧٩٤، وربما حدثت حالات استثنائية، ولكن الاستثناء يؤكد القاعدة، وكانت هذه الاستثناءات تحدث عندما تقوم روسيا بعمليات واسعة أو تتهيأ للقيام بها. وكانت أفضل طريقة لدفع عجلة التجارة فى البلدان المتخلفة تتمثل فى توريد كميات كبيرة من الفضة إليها لموازنة الميزان التجارى، وقبل التجار الأوروبيون بأن ينزفوا هذا النزيف النقدى فى روسيا، كما قبلوا به فى المشرق وفى الهند، وحققوا فى روسا النتائج نفسها التى حققوها فى المشرق والهند، وهى الهيمنة المتزايدة على السوق الروسية، وكان التجار يجنون الأرباح الحقيقية عندما يبيعون البضائع المستودة فى أوروبا الغربية أو

يعيدون استخدامها، أضف إلى ذلك أن روسيا كانت تتلقى أحياناً نقوداً وهمية بعد أن لعبت المضاربات فى بورصة أمستردام ومن بعدها فى بورصة لندن لعبتها (٢٩٣).

وتعودت أوروبا على المنتجات المصنعة والسلع الترفية الأوروبية. ودخلت روسيا الحلبة متأخرة ولم تخرج منها ألا بعد لأى. ولقد ظن سادة روسيا أن التطور الذى يجرى تحت عيونهم جاء نتيجة سياستهم، ولهذا شجعوه وساعدوا على تغلغله إليهم ليقوم مقام البنية الجديدة. ورأوا فيه صالحهم بل وصالح روسيا التى تحولت إلى «النور». ولكن ألم يكن الثمن الذى دفعته باهظاً؟ هذا ما توحى إلينا به مذكرة كتبها طبيب روسى فى ١٩ سبتمبر من عام ١٧٦٣، وهى مذكرة توشك أن تكون ثورية على طريقتها، وهى على أية حال تعبر عن رأى رجل يسبح ضد التيار. فهو يطالب بأن تتخذ روسيا موقف الانغلاق فى وجه التدخل الأجنبى أو ما يوشك أن يكون الانغلاق. وهو يرى أن الأفضل هو تقليد مسلك الهند والصين، أو ما يتصور أنه مسلكهما، يقول: «هذان الشعبان يمارسان تجارة هائلة مع البرتغاليين والفرنسيين والإنجليز الذين يشترون من الهند والصين كل منتجاتهما والكثير من المواد الخام. ولكن الهنود والصينيين لا يشترون شيئاً قَلَّ أو كثُر من إنتاج أوروبا، إلا أن تكون ساعات ومصنوعات معدنية وأسلحة.» وهكذا فإن الأوروبيين يضطرون للشراء بالمال «وهذا منهاج اتبعته هذه الأمم منذ عرفت فى التاريخ» (٢٩٤). وطالب رجلُنا هذا بأن تعود روسيا إلى بساطة عصر بطرس الأكبر؛ أما ما حدث منذ ذلك الحين، فوا أسفاه ! لقد تعود النبلاء على الترف وزاد تعودهم عليه حدة «منذ أربعين سنة» . والرأى عنده أن السفن الفرنسية هى أخطر السفن جميعاً، فهى إن كانت أقل عدداً فإن «حمولة السفينة الواحدة منها وكلها من السلع الترفية» تساوى ما بين عشر وخمس عشرة سفينة من سفن الأمم الأخرى . وإذا استمر الترف على هذا الحال فسيضر «الزراعة والمشاغل والمصانع اليدوية القليلة فى الإمبراطورية».

وربما أخذَنا شىءٌ من العجب عندما نعلم أن هذه المذكرة «الوطنية» التى وُجهت إلى ألكسندر ڤورونتسوف، أى إلى الحكومة الروسية، كانت مكتوبة باللغة الفرنسية ! وهى بهذا تشهد على الوجه الآخر للتغلغل الأوروبى، وهو التثاقف الذى غيّر أسلوب الحياة وأسلوب التفكير فى صفوف الأرستقراطية، بل فى قطاعات من البورجوازية الروسية وكل طبقة المثقفين التى كانت تبنى هى الأخرى روسيا الجديدة. وهذه هى الأميرة داشكوف Dashkow اللطيفة قد تأثرت بالفكر الفرنسى وأحست فى باريس بالحاجة إلى إعلان التبرؤ من كل إثم، فتبرأت من الطغيان على الفلاحين. وشرحت فى عام ١٧٨٠ لديديرو الذى هاجم الاستعباد أن جشع «الحكومات وعمالها فى الأقاليم» هو الذى يتهدد المستعبَدين. أما المالك فإنه يهتم أشد الاهتمام بثراء الفلاحين، لأن ثراء الفلاحين «يصنع ثراءه ويزيد من دخله»



٤٥ – كان الميزان التجارى دائماً من عام ١٧٤٢ إلى عام ١٧٨٥ فى صالح روسيا

أعد هذا الرسم البيانى بناء على وثيقة من الأرشيف المركزى فى موسكو (Fonds Vorontsov, 602 - 1 - 59) والتجارة هنا تشمل تلك التى تتم براً وتلك التى تتم بحراً. ونلاحظ فى المنحنى البيانى هبوطين قصيرين، فى عام ١٧٧٢ وفى عام ١٧٨٢، ليس من شك فى أنهما حدثا نتيجة الإنفاق الحربى.

(٢٩٥). ونراها بعد خمس عشرة سنة سعيدة بالنتائج التى حققتها إدارتها فى ضيعتها فى ترويتسكوى Troïtskoé قرب أوريل Orel، فتقول إن الأهالى تضاعف عددهم فى ١٤٠ سنة إلى الضعف تقريباً، وإنه لا توجد إمرأة على أرضها «تقبل أن تتزوج فى مكان آخر خارج ممتلكاتى» (٢٩٦).

ولكن التأثير الأوروبى وما واكبه من أفكار كان يطلق سهام الموضة ويسهم يقيناً فى تغلغل هذا الترف الذى استنكره طبيبنا الروسى. كان الروس الأغنياء من أهل الفراغ والجدة ينعمون بالحياة الأوروبية ومباهج وملذات باريس ولندن وينتشون بها كما ينتشى به الأوروبيون على مدى القرون، ويتمتعون بالحضارة ومعالم المدن الإيطالية الخلابة. وهذا هو سيمون ڤورونتسوف الذى نعرف عنه أنه رضع أفاويق الحياة الإنجليزية واستعذبها، يكتب من لندن فى ٨ أبريل ١٨٠٢ حانقاً: «سمعت أن السادة من أبناء جلدتنا ينفقون نفقات جنونية فى باريس، وأن ديميدوف Demidoff الأحمق استصنع لنفسه طقماً من البورسلين ثمن الطبق الواحد من ١٦ جنيهاً ذهباً من اللويدور» (٢٩٧).



الإمبراطورية

التركية

تذكرنا حالة الإمبراطورية التركية بحالة روسيا وإن كانت الفروق بينهما بالغة الشدة. تكونت الإمبراطورية منذ وقت مبكر جداً، قوية من بدايتها، وأصبحت منذ القرن الخامس عشر مناهضة لأوروبا مناهضة للمسيحية. وكان فرنان چرينار يرى بحق فى الغزو التركى شيئاً آخر يختلف عما شهدته أوروبا فى القرن الخامس من غزوات البرابرة، يرى فيها «ثورة أسيوية معادية لأوروبا» (٣٠٤). وكانت الإمبراطورية التركية منذ البداية عالماً اقتصادياً ورث العلاقات القديمة التى أقامها العالم الإسلامى وبيزنطة، وتماسكت جنباته بما أوتيته الدولة من قوة فعالة. يقول أحد السفراء الفرنسيين وهو المسيو لاهيه فى عام ١٦٦٩: «السلطان فوق القوانين، يقتل رعاياه دون مراسم، وفى أغلب الأحوال دون سبب من العدالة، ويستولى على أموالهم وممتلكاتهم ويفعل بها ما يشاء ...» (٣٠٥). وكان المقابل لهذه القوة الطاغية: السلام التركى، الپاكس توركيكا pax turcica الذى ظل قائماً زمناً طويلاً، سلاماً من نوع السلام الرومانى الپاكس رومانا pax romana أدهش الأوربيين. كذلك كان المقابل قدرة واضحة على إبقاء الشركاء الأوروبيين الذين لا بد منهم فى إطار حدود معينة. حتى تجار البندقية أنفسهم كان عليهم أن يتلمسوا الوسائل وأن يسعوا سعيهم فى استانبول، ولم يكن لهم أن يتقدموا إلا فى الحدود التى رسمت لهم. ولم تظهر علامات الاضطراب فى العالم الاقتصادى العثمانى إلا عندما تدهور نفوذ السلطان، وكان هذا التدهور الذى أفاض الكتاب فى الحديث عنه «أبطأ وأقل عمقاً مما يتصوره الناس عادة» (٣٠٦)

قواعد

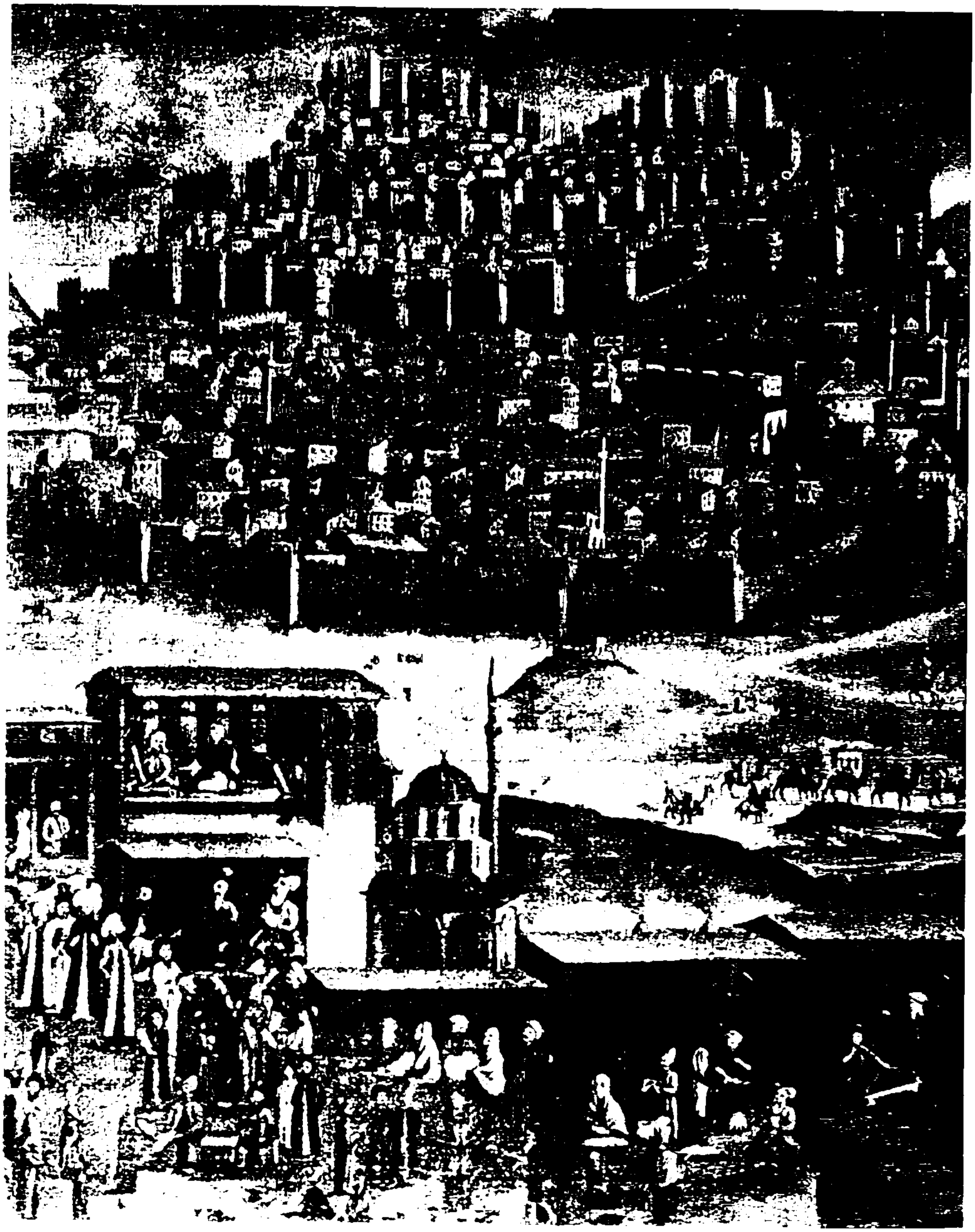
عالم اقتصادى

كان الشرط الأول الذى حقق الاستقلال التركى يتمثل فى المكان الفسيح الفياض، فقد كانت أبعاد الامبراطورية العثمانية فلكية أذهلت بامتدادها الخرافى الجميع فى أوروبا بين دهش وقلق. ذكر چوڤانى بوتيرو Giovanni Botero فى عام ١٥٩١ أن سواحلها تبلغ ٣٠٠٠ ميلاً، وأن المسافة من القرم إلى بودا ٣٢٠٠ ميلاً ومن دربند إلى عدن مثل ذلك، وأن المسافة من البصرة إلى تلمسان ٤٠٠٠ ميلاً (٣٠٧). والسلطان يتربع على عرش ثلاثين مملكة على البحر الأسود والبحر الأبيض الذى نعرفه باسم بحر إيجه والبحر الأحمر والخليج العربى. صحيح أن إمبراطورية آل هابسبورج كانت فى أوجها أوسع من الإمبراطورية العثمانية، ولكنها كانت مبعثرة من خلال العالم، تتخللها مساحات بحرية واسعة. أما إمبراطورية العثمانلى فكانت قطعة واحدة، كانت كتلة من الأرض المصمتة تندس فى داخلها المياه فتبدو فيها كالسجينة.

والأرض فيها تمثّل بين الخطوط الخارجية للتجارة الدولية الكبيرة شبكة متداخلة من الاتصالات والالتزامات الدائمة، توشك أن تكون سداً واقياً أو منبعاً للثراء. كانت الأرض اليابسة هي صانعة ملتقى الشرق الأدنى الذى وهب الإمبراطورية التركية نبع قوتها الدفاق، وبخاصة بعد أن فتحت سوريا فى عام ١٥١٦ ومصر فى عام ١٥١٧، فتمت مقومات عظمتها. وكان الشرق الأدنى قد تغيرت حاله فى ذلك الوقت فلم يعد ملتقى العالم بامتياز كما كان فى أيام بيزنطة وانتصارات الإسلام الأولى. كانت الموازين قد مالت لصالح أوروبا بالاكتشافات الأمريكية فى عام ١٤٩٢ وباكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى عام ١٤٩٨. وإذا كانت أوروبا قد شغلت فوق الحد فى الغرب فلم تتصد بكل قوتها للإمبراطورية العثمانية، فإنما يرجع ذلك إلا أن طائفة من العوائق المنيعة اعترضت فتوحات الإسلام التركى، فلم يتجاوز العثمانيون ولاية الجزائر ولم يستولوا على المغرب وجبل طارق ومنفذ المحيط الأطلسى ؛ ولم يسيطروا على البحر المتوسط فى مجموعه ؛ ولم يحكموا فى الشرق فارس التى قامت حاجزاً منيعاً لا سبيل إلى تجاوزه حرمهم من المواقع الأساسية المواجهة للهند والمحيط الهندى. والرأى عند بوكسر C. Boxer أن معركة ليبانت فى ٧ أكتوبر ١٥٧١ التى أنهت السيادة العثمانية على البحر المتوسط ، تلك السيادة التى بدأت قبل ذلك التاريخ بنحو ثلاثين سنة بالانتصار التركى فى معركة بريڤيزا Prevesa فى عام ١٥٣٨، والصعود الحربى لفارس تحت حكم الشاه عباس ، كانا السببين الرئيسيين لتوقف تقدم الأتراك (٢٠٨). ولكن لا ينبغى أن نقلل من قيمة الوجود البرتغالى الذى تعرض للوجود الإسلامى فى المحيط الهندى ، لأن انتصار التقنية البحرية قد أسهم فى منع الغول التركى من الخروج على نحو فعال خارج الخليج العربى والبحر الأحمر.

فَقَدَ ملتقى الشرق الأدنى قدراً من قيمته، ولكنه لم يتلاش ، فلم تتوقف تجارة المشرق التى ظلت ردحاً من الزمان بلا نظير أو مثيل بعد أن احتل الترك سوريا فى ١٥١٦ ومصر فى ١٥١٧ ولم تُهمل طرق البحر المتوسط القريب ؛ وظل البحر الأحمر يقدم خدماته وكذلك الحال بالنسبة إلى البحر الأسود الذى كانت أهميته بالنسبة إلى استانبول تعادل أهمية الهند بالنسبة إلى إسبانيا. فإذا وصلنا إلى عام ١٦٣٠ وجدنا تجارة التوابل والفلفل المتجهة إلى أوروبا قد تحولت نهائياً إلى طريق المحيط الأطلسى ، ولكن تجارة المشرق ما لبثت أن نهضت ببضائع أخرى غير التوابل والفلفل ، هى الحرير ثم بعد ذلك البن والعقاقير وانتهاءً بالقطن وبالمنسوجات القطنية الملونة وغير الملونة.

وكانت سعة الإمبراطورية التركية تضمن لها فوائض وفيرة من الإنتاج لأن الاستهلاك المحلى كانت متواضعاً ، من هذه الفوائض نذكر : حيوانات الذبح والقمح والجلود والخيول بل والمنسوجات ... أضف إلى هذا وذاك أن الإمبراطورية التركية ورثت عن العالم الإسلامى



مدينة أنقرة وسوقها فى القرن الثامن عشر. جزء تفصيلى من لوحة رسمها ج. ب. فان مور J. - B. van Mour وهو فنان فرنسى أقام فى استانبول . ١٦٩٩ - ١٧٣٧. (المتحف القومى فى أمستردام)

مدائن آهلة قديمة وجديدة، فكانت المدن التجارية تنتشر متناثرة فى ربوعها وفيها اتحاداتها الحرفية العديدة. وكانت مدن عالم الإسلام كلها أو جلها تدهش الرحالة القادم من الغرب بما تعج به من نشاط وما يموج فيها من بشر : فمدينة القاهرة التى كانت فى حد ذاتها عاصمة أصبحت مركزاً ألحق بالإمبراطورية العثمانية ليعيش عليها ولكنه كان مركزاً محركاً أيضاً ؛ ومدينة حلب كانت تقع فى موقع بديع فى وسط الأراضى الخصيبة ، وكانت كما يقول أحد الرحالة فى مثل حجم پادوا ولكنها «كانت تفتقر كل الافتقار إلى الفضاء وكانت مزدحمة بالسكان ازدحاماً يفوق كل حد» (٣٠٩) ؛ حتى رشيد نعرف أنها «مدينة عظيمة آهلة بالسكان ، حسنة البناء ، فيها بيوت من الطوب ترتفع فوق مستوى الشارع بمقدار قصبتين إفرنجيتين [والقصبة الإفرنجية toise متران تقريباً] » (٣١٠) ؛ وبغداد لها مركزها الذى يموج بالحركة تشقه «ست أو سبع حارات [...] فيها دكاكين النجار والحرفيين من كل الحرف، وهى حارات تغلق بالليل، إما بأبواب أو بسلاسل قوية من الحديد» (٣١١) ؛ وتبريز على مشارف فارس وهى مدينة «مدهشة بعظمتها وتجارتها وكثافة سكانها وبوفرة كل ما يحتاج إليه الإنسان فى حياتهم» (٣١٢). وعندما زار إدوارد براون Edward Brown ، عضو الجمعية الملكية Royal Society بلغراد [فتحها الأتراك فى عام ١٥٢١] فى عام ١٦٦٩ وصفها بقوله إنها «مدينة واسعة قوية آهلة بالسكان عظيمة التجارة» (٣١٣). ويمكن أن نقول الكلام نفسه عن كل أو جل المدن التركية فى أفريقيا وآسيا والبلقان (حيث تَبْرُزُ مدناً بيضاء على عكس عالم القرى المظلم (٣١٤). فمن هذا الذى يمكن أن يصدق أن كل هذه المدن القديمة أو التى تَجَدَّد شبابُها أو التى استُحدثت ، والتى كانت أحياناً قريبة الشبه بالمدن الأوروبية الغربية استطاعت أن تزدهر فى تركيا التى قيل عنها إنها كانت متدهورة؟ أو يصدق أن كل ما كان يعتبر فى كل مكان علامة على الازدهار يمكن أن يكون هنا علامة على التدهور؟

والخطأ الأكبر هو إرجاع التاريخ الاقتصادى للإمبراطورية التركية إلى التتابع الزمنى لتاريخها السياسى وحده. وهذا التاريخ السياسى تاريخ لا نطمئن إليه إلا أقل الاطمئنان نظراً لما نراه بين مؤرخى تركيا من التردد الكثير. فهذا مؤرخ (٣١٥) يرى أن الإمبراطورية العثمانية بلغت ذروتها السياسية منذ عام ١٥٥٠ إبان السنوات الأخيرة من حكم السلطان سليمان [القانونى] العظيم الذى تربع على العرش من ١٥٢١ إلى ١٥٧٥ ، ثم بدأ التدهور؛ ويرى مؤرخ آخر ، لا يقل عنه مصداقية (٣١٦) أن التدهور بدأت دلائله منذ عام ١٦٤٨ ، أى بعد التاريخ الأول بقرن من الزمان، وعام ١٦٤٨ الذى يذكره المؤرخ هو عام اتفاقيات ڤستفاليا ومقتل السلطان ابراهيم الأول ، وهو تاريخ له طابع أوروبى أكثر مما له من طابع تركى. وإذا كان من الضرورى أن نقترح تاريخاً لبداية التدهور فإننى أميل إلى عام ١٦٨٣ غداة حصار ڤيينا الفاشل الذى استمر من ١٤ يولية إلى ١٢ نوفمبر ١٦٨٣ حيث أمر

السلطان بشنق قرة مصطفى باشا بطل المغامرة الفاشلة فشنق فى بلغراد [٣١٨] . ولكننى فى الحقيقة لا أجد من العلامات السياسية الفارقة ما يصلح تمام الصلاحية ليكون علامة على بداية التدهور. وليس من شك فى أن السياسة لا تتصل أسبابها دون علاقة بالاقتصاد ، والعكس صحيح ، ولكن «تدهور» القوة العثمانية ، إذا كان هناك تدهور أساساً، لا يجر وراءه على الفور التدهور الاقتصادى. أما نرى بين القرن السادس عشر والقرن السابع عشر أن السكان تزايدوا على نحو مثير، بحيث تضاعف عددهم تقريباً. ويرى يورچو تاديتش Iorjo Tadic [٣١٩] أن السلام التركى وازدياد الطلب فى استانبول خلقا سوقاً قومية حقيقية ، أو عملا عمل الحثّاث الذى حث التجارة وعجل بإيقاعاتها. أضف إلى هذا ما نلاحظه فى القرن الثامن عشر من دلائل النهوض.

والحق أن العثمانيين لم يكونوا عبثاً السادة المهيمنين من ناحية على «كل موانىء البحر المتوسط الإسلامية ، باستثناء موانىء المغرب، والسادة المهيمنين من ناحية أخرى على الموانىء المؤدية إلى البحر الأحمر والخليج العربى» [٣٢٠] بالإضافة إلى موانىء البحر الأ... التى تتصل بالتجارة الروسية. وهناك المحاور التجارية الكبيرة التى تخترق الإمبراطورية تضمن لها فى حد ذاتها تماسكاً ظاهراً لا مراء فيه. كانت هذه المحاور تغير مواضعها ولكنها ظلت باقية. فقد أصبحت مدينة بروسا فى القرن الخامس عشر على الأرجح مركز التجارة وتجارة العبور والحرف النشيطة وتجاوزت فى هذا استانبول التى كانت عاصمة متثاقلة بحاجة إلى إعادة البناء . كذلك أدى التوجه التركى نحو سوريا ومصر إلى نقل مركز الاقتصاد العثمانى إلى حلب فى سوريا والإسكندرية فى مصر وأدى ذلك إلى ما شهده القرن السادس عشر من تغير المحور مبتعداً عن استانبول وميل المكان التركى إلى الجنوب . ثم تغير موضع المركز مرة أخرى فى القرن السابع عشر وتحول إلى إزمير ، وعلى الرغم من أن هذا التحول معروف للجميع فإن المفسرين لم يفسروه بما هو جدير به من جد. والرأىُ عندى أن المركز انتقل فى القرن الثامن عشر إلى استانبول. هل يحق لنا أن نتخيل من خلال هذه الفصول التى نعرف دواخلها كما ينبغى أن المكان العثمانى وقد تشكل ب صورة عالم اقتصادى قد شهد مركزه على مر السنوات والحركات الاقتصادية تغيراً متتابع الحلقات فانتقل المرة تلو المرة من موضع إلى موضع آخر؟

ثم استردت استانبول حول عام ١٧٥٠ على وجه التقريب مركز الهيمنة الاقتصادية . ولا نقول إن التعريفات الجمركية فى هذه المدينة الكبيرة وقد أرسلت إلى موسكو فى عام ١٧٤٧ على سبيل الإحاطة تحمل فى ذاتها الدليل على أهمية التجارة فيها. ولكننا نقول إن هذه التعريفات تتميز بميزة خاصة وهى أنها تفرق بين السلع «المذكورة فى قوائم التعريفة القديمة» والسلع الجديدة التى أضيفت ابتداء من عام ١٧٣٨ . ونلاحظ أن قوائم المنتجات

المستوردة طويلة لا تكاد تنتهى إلى نهاية : منسوجات عديدة، أنواع من ألواح الزجاج ومن المرايا والورق والقصدير والسكر وخشب البرازيل وخشب الكامبيش [الأحمر والأزرق] والبيرة الإنجليزية والزئبق وكافة أنواع التوابل والعقار والنيلة الهندية والبن الخ أما المنتجات «الجديدة» فهى أصناف أخرى من المنسوجات : منها الأصواف والحراير والأتيال مستوردة من فرنسا وانجلترة وهولندة ؛ والصلب والرصاص والفراء والأقمشة القطنية الهندية والنيلة المستوردة من سانتو دومينجو والبن المستورد من بلدان مسيحية ؛ وترد هذه البضائع فى القوائم منوعة أشد التنوع بحسب الجودة والصنف . أما الصادرات فتشملها قائمة أقصر تُعَدِّد صادرات القسطنطينية التقليدية : جلود الجاموس ، جلود الجاموس الأسود، جلد السختيان أو الماعز ، وجلد الشاغرين المحبب ، شعر الماعز ووبر الجمال والشمع؛ ولم تضف إليها من المنتجات الجديدة إلا القليل من قبيل أقمشة الشملة الرقيقة والحرير أو «شعر الماعز المشغول على هيئة باروكات». والخلاصة أن الواردات كانت تزداد مع الأيام تنوعاً وتعدداً وتأتى من بلاد بعيدة ، وبخاصة من أوروبا التى كانت تصدر إلى القسطنطينية بضائع ترفية وبضائع من العالم الجديد. أما الصادرات فلم يتناولها إلا القليل من التغيير [٣٢١]. وهناك تقرير فرنسى طويل عن تجارة المشرق يؤكد هذا الانطباع : «السفن الفرنسية تنقل إلى القسطنطينية من البضائع أكثر ما تنقل إلى موانىء المشرق الأخرى، وتتكون شحناتها من الأقمشة الصوفية والبقالة والسكر ومنتجاته والصبغات وبضائع أخرى. وليس من الممكن استخدام قيمة هذه الشحنات فى شراء سلع من القسطنطينية لأن التجار الفرنسيين لا يشترون هناك إلا الجلود وأقمشة السرج والقطيفة ، والفراء والأقمشة القطنية الملونة وقليل من الشمع، والخشب وجلود الشاغرين المحبب. ولهذا فإن التجار يحولون بقية المبالغ فى الموانىء الأخرى إلى كمبيالات يعطيها التجار الفرنسيون فى إزمير وحلب وصيدا إلى الباشاوات الذين يسددون بها ما عليهم من التزامات مالية إلى خزانة السلطان » [٣٢١]. ومعنى هذا أن القسطنطينية كانت بورصة تحقق فيها عمليات تحويل العملات نسباً عالية من الربح ، وكانت مركز استهلاك كبير ؛ أما الموانىء الأخرى فى المشرق فكانت بصفة عامة تعج بنشاط أكبر فى مجال التصدير.

موقع أوروبا

والسؤال الذى ينبغى طرحه هنا يتعلق بموقع التجارة الأوروبية فى حركة التبادل التجارى التركية ونصيبها منها. كانت التجارة الأوروبية فى كثير من الأحيان تمس الاقتصاد العثمانى مساً رفيقاً أو تمر من خلاله فقط . أما النشاط الاقتصادى الحقيقى فى المكان التركى فكان نشاطاً بدائياً وقوياً تتصل حلقاته على مستوى منخفض ، يصفونه



النزول فى الخان (مخطوط محفوظ فى البندقية فى متحف Museo Correr) كتب تحت الصورة «الكرافانسراى [الخان] مفتوح، وقد انعقدت السلاسل على بابه لحمايته، وهُيِّئ بالمدافىء الموقدة لراحة النزلاء الذين كانوا يعلقون الأسلحة على الحائط ويتركون الخيول فى الحوش داخل المبنى. وكثير من الأتراك من كافة الطبقات ينزلون هنا فهذه الخانات مثل الفنادق فى بلاد المسيحية.»

بأنه مستوى الأرض ، أعطاه ترايان ستويانوفيتش Traian Stoyanovitch اسماً لطيفاً هو «اقتصاد البازار»، والمقصود اقتصاد سوق يتحلق حول المدن والأسواق الموسمية الإقليمية حيث تجرى التجارة طبقاً للقواعد التقليدية معتمدة على حسن النية والصدق والأمانة كمايقول ترايان ستويانوفيتش . ونلاحظ أن نظام الائتمان حتى القرن الثامن عشر لم يتطور إلا فى حدود ضيقة، وإن كان الربا يلعب لعبته فى كل مكان ، حتى فى الأرياف . ومن الواضح أن الأحوال تغيرت ولم تعد على ما كانت عليه فى عام ١٥٥٠ وعلى النحو الذى

وصف بيلون دى مانس الذى قال : «الأعمال التجارية تتم كلها فى تركيا دفعاً نقداً، فليس هناك أوراق ولا دفاتر يومية (٣٢٢) تدون الديون على نظام الائتمان ، ولا كتابات فى السجل؛ وإنما تنتقل كل بضائع القطاعى من جار إلى جار دون وسائل ائتمانية فليس الجيران أجانب أغراب كالألمان» (٣٢٣). ولكن هذا الأسلوب التقليدى القديم استمر جزئياً، وتغيرت بعض الأوضاع حيث كان التجار الأوروبيون يقدمون بضائعهم إلى التجار ويرضون منهم بالعربون فى البداية، وكانوا كما قلنا يبيعون فائض رؤوس أموالهم فى إزمير أو حلب فى صور كمبيالات مسحوبة على القسطنطينية. والخلاصة التى نخلص إليها هو أن التجارة كانت فى مجموعها تتسم بسمات عتيقة، يشهد عليها انخفاض الأسعار انخفاضاً مثيراً بالمقارنة بأوروبا الغربية. فنعلم أن الإنسان كان فى عام ١٦٤٨ يستطيع أن يشترى فى تبريز «بسول واحد sou خبزاً يكفيه أسبوعاً» (٣٢٤). ونقرأ فى صحيفة الجازيت دامستردام Gazette d'Amsterdam فى ١٣ ديسمبر من عام ١٦٧٢ أنك فى مدينة كامينيتش التى غزاها الأتراك تستطيع أن «تشترى حصاناً بأربعة تالرات من فئة الرايخستالر Reichstaler وأن تشترى ثوراً بتالرين اثنين» (٣٢٥). وذكر جاردان Gardane أنه رأى حول مدينة توكات Tokat فى آسيا الصغرى فى عام ١٨٠٧ «بعض الأهالى يلبسون ثياب الآباء القدامى ويتخلقون بما عُرف به منمن خلق وكرم، وهم يسارعون فيقدمون إليك بيوتهم لتحل فيها ضيفاً عليهم ، ويقدمون إليك الطعام كما يفرض كرم الضيافة ، ويأخذهم الدهش إذا دفعت إليهم مالاً» (٣٢٦).

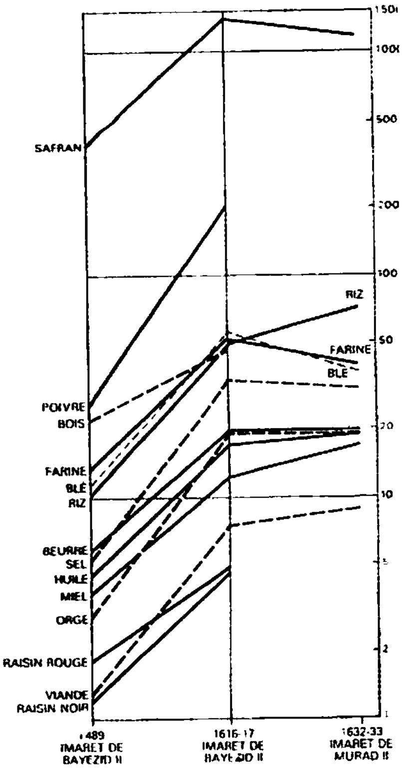
فالمال الذى هو عصب التجارة فى أوروبا الغربية لم يلعب فى المكان التركى الدور نفسه، فكثيراً ما كان يعبر من خلاله عبوراً . ويتلخص حال المال فى أن جزءاً منه كان يذهب إلى خزائن السلطان الشرهة، وجزءً يحرك تجارة الطبقة العليا من التجار العظام، أما الباقى فيهرب بكميات هائلة إلى المحيط الهندى. والمال هنا هو الفضة. ولقد ارتاحت أوروبا الغربية لهذه الفرصة التى سنحت لها ، فرصة الدفع بالعملات الفضية، واستغلتها لتحقيق تفوقها المالى على أسواق المشرق. بل لقد لعبت أوروبا الغربية بحسب توجهات الحركات الاقتصادية على العملات نفسها [تجارة العملة]، أى على العلاقات المتغيرة بين الذهب والفضة، وعلى ما كانت بعض العملات تحظى به من تفضيل، من قبيل الريالات الإسبانية، ومن قبيل السكينو الذهبى البندقى الذى كان دائماً يقيَّم فى المشرق بأعلى من قيمته. ولننصت إلى ما قاله رئيسُ دار السكَّة فى البندقية فى عام ١٦٧١ (٣٢٧) قال إنك إذا اشتريت فى البندقية سيكينو ذهباً بـ ١٧ ليرة بندقية، أو ألهُنغارو ongharo [الدوكاتو الذهبى الذى سكه ملوك المجر أو هنغاريا] (٣٢٨) بـ ١٦ ليرة، وبعتهما فى القسطنطينية فإنت تربح فى الأولى ١٧,٥٪ وفى الثانية ١٢٪ ، بل إن الربح فى السكينو ارتفع إلى ٢٠٪ بعد عدة سنوات (٣٢٩). ولقد شهدت نهايات القرن السادس عشر تجارة مربحة تمثلت فى إدخال ذهب

تركيا سراً إلى فارس. وعندما رأت البندقية إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر الوقت أن نشاطها التجارى تناقص فى المشرق استمرت فى سك السكينو وإرساله إلى المشرق وكانت هذه هى الطريقة التى اتبعتها وجلبت بها بضائع الشرق التى كانت بحاجة إليها وحققت من هذه التجارة أرباحاً عالية .

ونذكر فى هذا المقام أن مارسيليا فى نهايات القرن الثامن عشر توقفت عن تصدير البضائع إلى الشرق الأدنى، ولكنها استمرت فى تصدير العملات الفضية ، وبصفة خاصة تالرات ماريا تيريزيا المسكوكة فى ميلانو(٣٣١)، وكانت تلك هى الوسيلة التى توسلت بها المدينة لتحفظ مكانها فى أسواق المشرق.

فهل كانت الوسائل العتيقة التى بقيت فى الاقتصاد التركى هى التى تسبب فى تراجعه؟ الإجابة بالنفى. فقد ظلت السوق الداخلية نشيطة ، وبقيت الصناعات الحربية، والإنشاءات البحرية، والطبقة الحرفية النشيطة، وصناعات المنسوجات الهامة ، كتلك التى قامت فى كيوس وبروسا، وزد عليها أعداداً هائلة من مشاغل الأنوال المحلية الصغيرة التى كثيراً ما غفلت عنها الملاحظة الاسترجاعية ، أو قل ملاحظة أبناء الحاضر عندما ينظرون إلى الماضى . ونحن عندما نطالع رحلة شارل سونينى Charles Sonnini المدهشة فى حوض البحر الأسود (٣٣٢) فى نهايات القرن الثامن عشر، نتبين فيها قائمة لا تنتهى من منتجات المنسوجات المحلية. وإذا نحن صدقنا خطاباً بعث به شارل دى ڤيرچين Charles de Vergennes فى ٨ مايو ١٧٥٩ وكان آنذاك سفيراً فى القسطنطينية (٣٣٣) فكل الأقمشة الصوفية المستوردة من أوروبا الغربية لم تكن تكفى لكساء إلا ٨٠٠٠٠ نسمة ؛ وكان سكان الإمبراطورية يقدرون بما بين ٢٠ و٢٥ مليوناً. ومعنى هذا أن إنتاج الحرفيين فى الإمبراطورية كانت أمامه مساحة كبيرة يمارس فيها نشاطه ، ولم تعكر صفوه إلا الواردات القادمة من النمسا وألمانيا فى القرن الثامن عشر وما حققته من مبيعات متعاظمة. ويذكر عمر لطفى برقان (٣٣٤) أن انهمار المنسوجات الإنجليزية على الإمبراطورية العثمانية غداة الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر هو الذى استطاع أن يهدم النشاط الحرفى المحلى هدماً يوشك أن يكون نهائياً.

وخلاصة القول إن الأوروبيين دقوا أبواب الاقتصاد العثمانى منذ وقت طويل ولكنهم حتى القرن الثامن عشر لم يتمكنوا لا من الاستيلاء عليه ولا من تهميشه تهميشاً مطلقاً. وظلت الساحة التركية تستمد من إنتاجها الخاص ما تستهلكه المدن . وكان تصدير القمح هناك، كما هى الحال فى روسيا، خاضعاً للإرادة السياسية، ولكن التهريب كان على أشده، يمثل نشاطاً واسعاً يقوم به البحارة اليونانيون انطلاقاً من جزر بحر إيجه. وكان بعض ملاك الضياع المعروفة بالچفالك يشاركون فى عمليات التهريب، ويجدر بالذكر أن هذه



٤٦ - اختبار : الأسعار فى الديار التركية تتغيربحسب الحركة الاقتصادية

هذه الأسعار المتفرقة مستقاة من دراسات عمر لطفى برقان وهى تبين أن ارتفاع الأسعار الذى واكب الحركة الاقتصادية فى القرن السادس عشر مسّ تركيا. وكلمة imaret تعنى تكية تقدم الطعام للفقراء والطلاب. والأسعار مبينة بالآقچا دون أن تأخذ فى اعتبارها انخفاض قيمة الآقچا. [والسلع المذكورة هى: العنب الأسود، اللحم، العنب الاحمر، الشعير، عسل النحل، الزيت، الملح، الزبد، الأرز، القمح، الدقيق، الخشب، الفلفل ، الزعفران].

الچفالك كانت حديثة العهد نسبياً، وأنها نشأت وتطورت لتموّن استانبول فى المقام الأول، ولم يكن التصدير من أهدافها ؛ من قبيل هذه الچفالك نذكر چفالك روملى التى كانت تنتج الأرز (٣٣٥) . وكانت الأسواق التركية تعتمد فى نشاطها بصفة عامة على تنظيم قديم فعال للنقل.

دنيا

القوافل

يتميز المكان العثمانى بانتشار قوافل الجمال فيه ، تراها حاضرة فى كل جنباته. حتى شبه جزيرة البلقان ، التى كانت تعتمد على الخيول الكثيرة ولم تتصرف عنها ، غزتها قوافل الجمال التى تغلغلت على ما يبدو فى كل ربوعها . وتغيرت الصورة، حتى كان الناظر إليها



«القيام من أنقرة» ، خيول النقل وقافلة الجمال. جزء تفصيلى من لوحة «مدينة أنقرة وسوقها» فى القرن الثامن عشر من رسمها ج.ب. فان مور J.- B. Van Mour ، التى اقتبسنا منها من قبل جزءاً تفصيلياً آخر. (المتحف القومى فى أمستردام)

يخال «محطات المشرق» انتقلت إلى ميناء اسپليت Split فى دلماطيا، وكانت السفن الجاليرية التجارية التى تمتلكها البندقية تكتفى باجتياز البحر الأدرياتيكى بدلاً من الذهاب إلى سوريا، وكانت القوافل تنقل إلى اسپليت البضائع (٣٣٦). ولقد ظلت ذكرى هذه القوافل حتى عام ١٩٢٧ ماثلة فى مخيلة رجال دوبرڤنيك تستحيى الماضى التى يجيش فى الوجدان.

ونرى على خريطة العالم نشاط قوافل الجمال ذوات السنم الواحد وذوات السنمين يمتد من جبل طارق إلى الهند وشمال الصين، ومن الجزيرة العربية وآسيا الصغرى إلى استرخان وكازان، وفى وسط هذا العالم الذى تربطه قوافل الجمال يبرز الاقتصاد العثمانى فى قلب المنطقة المركزية.

وكثيراً ما وصف الرحالة الأوروبيون طرق النقل بالقوافل وما غصّت به من أعداد غفيرة

من المسافرين ، وما كانت تقطعه من مسافات طوال «لا يجد المسافرون عليها ما يجده المسافرون فى انجلترة من محطات فيها أسواق وحانات يلمون بها كل ليلة»، بل هى الأرض بفجاجها من تحتهم والسماء بأنجمها من فوقهم ، «يستترون بالخيام إذا سمح الجو فى فصل معتدل» أو فى خان أو كرڤانسراى من الكرڤانسرايات «التى أنشئت كعمل من أعمال البر ليستخدمها [...] أبناء السبيل جميعاً» وهى مبان كبيرة ومريحة ورخيصة. «ولكن الذى ينزل فيها لا يجد بها عادة إلا الحيطان الأربعة ؛ ولهذا كان على المسافرين أن يأتوا معهم بما يحتاجون إليه من طعام وشراب وسرر حديدية وعلف .» وما زالت الكرڤانسرايات كثيرة فى الشرق منها ما نالت منه يد البلى ومنها ما امتدت إليه يد الصيانة. ورسم مواقع الكرڤانسرايات على خريطة ، وهو ما فعله ألبير جابرييل Albert Gabriel (٣٢٨)، يعنى رسم شبكات الطرق البرية الدارسة.

وكان الأوروبيون يستخدمون هذه القوافل لنقل بضائعهم بل وللسفر أيضاً عند الضرورة، ولكنهم لم يكونوا بحال من الأحوال يستطيعون تنظيم قوافل بأنفسهم، فقد كانت القوافل حكراً على العالم الإسلامى .وإذا لم يكن التجار الأوروبيون تجاوزوا حلب ودمشق والقاهرة وإزمير فقد كان من أسباب ذلك أن عالم القوافل لم يَلِنْ لهم، وأن الاقتصاد العثمانى كان هو وحده المهيمن الوحيد عليها، فقد كانت هذه القوافل حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد العثمانى الذى كان ينظمها فى دقة ويراقبها فى حزم، وكانت القوافل كثيرة تروح وتجىء فى مواعيد منظمة أكثر انتظاماً من المواصلات البحرية. كان نظام القوافل يتسم بفعالية لا جدال فيها، وكان سراً من أسرار استقلال الاقتصاد العثمانى . وإذا كان تحويل مسار الحرير الفارسى عن طرق منطقة البحر المتوسط قد استعصى على الإنجليز والهولنديين، وإذا كان هؤلاء الهولنديون أنفسهم الذين فشلوا فى تحويل مسار الحرير قد نجحوا فى قفل مسار الفلفل والتوابل ، فإنما يرجع السبب فى ذلك إلى أن الحرير كان منذ البداية ينقل بالقوافل بينما كان الفلفل والتوابل من البضائع «البحرية» التى تنقل بالسفن. كان الاقتصاد العثمانى يستمد مرونته وقوته من هذه القوافل التى لا تكل ولا تمل ، والتى كانت تأتى من كل صوب وحدب إلى استانبول أو إلى اسكدار على الشاطىء الأسيوى من البسفور ؛ كانت طرق القوافل تلتف حول إصفهان وتتغلغل إلى كل بقاع فارس وتتصل بالهند عند طريق لاهور؛ أو هذه القوافل التى كانت تخرج من القاهرة وتصل إلى الحبشة حيث تجلب تراب الذهب الثمين.

مكان بحرى

نعم بالأمان طويلاً

ظل المكان البحرى التركى ينعم هو أيضاً بالأمان، فقد كانت غالبية أعمال النقل البحرى

تتم قريباً من السواحل فى بحار المشرق والبحر الأسود ، على نحو يوشك أن يكون من تركيا إلى تركيا، أو التجارة في داخل البلد.

كان القراصنة المسيحيون القادمون من غرب أوروبا يهددون سواحل الشرق منذ وقت مبكر ، وما زالوا يهددونها حتى آلت الملاحة القريبة من الساحل إلى الأوروبيين ، وبخاصة إلى الفرنسيين الذين كانوا يمتلكون ما بين ٥٠ و٦٠ سفينة. ولكن القرصنة الأوروبية خفت حدتها فى أواخر القرن الثامن عشر، وتحررت الملاحة المحاذية للسواحل من قبضة الغربيين على ما يبدو. وربما يرجع الفضل فى ذلك إلى تحول الأتراك منذ وقت مبكر إلى السفن الشراعية بدلاً من السفن الجاليرية ذوات المجاديف الكثيرة وكانت سفن الأسطول العثمانى الشراعية تقوم برحلاتها من خلال الأرخبيل (٢٣٩) . ففى شهر ديسمبر من عام ١٧٨٧ دخل قبطان باشا استانبول بعدد من السفن الرديئة التى تردت إلى حال سيئة ، كانت تحمل ٢٥ مليوناً من الريالات الفضية[البياسترات] جاءت بها من مصر (٢٤٠) . وكانت الجزية من قبل تأتى من مصر فى أكثر الأحوال منقولة بطريق البر لأنه أكثر أمناً. فهل كان نقلها بالسفن فى عام ١٧٨٧ علامة على بداية تحول حقيقى؟ يذكر الشهود الفرنسيون بين عام ١٧٨٤ وعام ١٧٨٨، أى بعد انقضاء نحو ١٥ سنة على معركة تشيشمه ، أن الأسطول التركى كان يضم ٢٥ سفينة تزيد مدافعها على ٦٠ مدفعاً، من بينها سفينة عظيمة عليها ٧٤ مدفعاً «أنشأها مهندسون فرنسيون منذ قليل» (٢٤١). حتى إذا لم تكن هذه السفينة الجميلة تحمل من بين رجالها البالغ عددهم ٦٠٠ رجلاً سوى « ٨ من الملاحين، فى حين كان باقى الطقم أناساً لم يروا البحر من قبل قط»، فقد كانت السفينة على أية حال تمخر عباب البحر وتؤدى مهامها.

أما البحر الأسود فأغلب الظن أن السفن التى كانت تحت يد استانبول لم تستغله استغلالاً جيداً، ولكنه ظل وقتاً طويلاً محرماً على السفن الأوروبية أو «اللاتينية» كما كانوا يقولون ، وكان هذا التحريم مبدأ أساسياً حكم الملاحة هناك. فى عام ١٦٠٩ تجدد تأكيد هذا التحريم بعد أن حاولت انجلترة الإبحار هناك ووصلت إلى طرابازون . وإذا كان بعض المؤرخين ينسبون إلى الحكومة التركية الإهمال والتهاون، فعليهم أن يصححوا معلوماتهم استناداً إلى هذا المثل ، فقد أخذت الحكومة التركية بالصرامة فى الحفاظ على البحر الأسود محمية لها حتى نهاية القرن الثامن عشر لأن البحر الأسود كان ذا أهمية أساسية بالنسبة لتموين استانبول وتزويد الأسطول بالسلاح والعتاد . فى مارس من عام ١٧٦٥ رفع هنرى جرنفيل Henri Grenville تقريراً إلى الحكومة الإنجليزية قال فيه : «الأتراك لا يقتسمون الملاحة فى البحر الأسود مع أمة أخرى أياً كانت ، بل هم يستبعدون عنه الأجانب جميعاً [...] والبحر الأسود هو بحق الأم التى تطعم القسطنطينية فهو يزودها بكل ما تحتاج إليه من طعام وحاجيات مثل : القمح، الدقيق، الشعير، الدخن، الملح، الأبقار، الأغنام

الحية، الحملان، الدجاج، البيض، التفاح الطازج، وغيره من الفاكهة، والزبد، والزبد سلعة هامة جداً، ويأتى هذا الزبد معبأ فى قِرَبٍ من جلد الجاموس، وهو زبد مزنخ مخلوط بدهن الغنم، ردىء ممجوج، ولكن الأتراك [...] يفضلونه [...] على كل أفضل أنواع الزبد الإنجليزى والهولندى، والشحم، والشمع الرخيص، والصوف، وجلود الثيران، ولحوم الأبقار والجاموس مجففة أو مملحة [...] والشمع الأصفر، وعسل النحل [...] الذى يستخدمه الأتراك بدلاً من السكر [...] والنوشادر وأحجار الطواحين [...] والقنب والحديد والصلب والنحاس وخشب البناء وخشب الوقود والفحم بأنواعه ... والكافيار والأسماك المجففة والمملحة» أضف إلى ذلك العبيد الذين كان التتر خاصة هم الذين يوردونهم. وكانت ترد إلى البحر الأسود سلع مختزنة فى استانبول منها: القطن الخام، والبخور، والخمر، والبرتقال، والليمون، وفواكه الأرخبيل الجافة والمنسوجات التركية أو المستوردة من البلدان المسيحية، كانت هذه السلع تُنقل عن طريق البحر الأسود إلى روسيا أو فارس أو القوقاز أو الدانوب. وكان إخراج البن والأرز من القسطنطينية للتصدير محظوراً حتى «تنعم القسطنطينية بالوفرة»[٣٤٢].

كانت هذه السوق تعتمد فى نشاطها على وسائل بدائية، كان النقل على البر تقوم به عربات خشبية يصفونها بأنها «بلا حديد»، أى أن عجلاتها خشبية لا يطوقها طوق من الحديد، فكانت هشة لا تصلح للحمولات الثقيلة، وكان الجاموس يجرها، والجاموس أقوى من البقر، ولكنه شديد البطء. أما النقل على البحر فكانت تتولاه سفن تبلغ الألف سفينة، ولكنها كانت مراكب صغيرة يتحرك المركب بشراعين مربعين يسميهما المتخصصون "أذنى الأرنب"، أو سفناً صغيرة saïques كثيراً ما كنت تغرق إذا هبت عاصفة من تلك العواصف العارمة المألوفة هناك. ولم تكن هناك من السفن الثلاثية الصوارى إلا تلك التى خصصت لنقل القمح أو الخشب، وكانت سفناً تزدحم بطاقم كبير ينهض بأعمال مختلفة، فهو الذى يشد السفينة بالحبال من حين لآخر، وهو الذى يشحنها بالخشب، وهو الذى ينزل إلى البر ليقطع الأشجار، وليصنع الفحم النباتى[٣٤٣]. وكثيراً ما كانت السفن تتعرض للغرق فى هذه الرحلات الصعبة. ولهذا قال قائلهم إذا عادت من كل ثلاث سفن سفينة واحدة سالمة بعد مثل هذه الرحلات فى البحر الأسود، كان التاجر صاحب البضاعة يحقق ربحاً يرضيه ؛ كذلك كانوا يقولون إن مدينة القسطنطينية المبنية من الخشب إذا احترقت فى كل عام عن آخرها فإن ما يرد إليها من البحر الأسود من خشب يكفى لإعادة بنائها عاماً بعد عام. ويعلق جرنفيل بقوله: «ولا ضرورة لأن نقول إن هذا الكلام من قبيل المبالغة»[٣٤٤].

وما دامت هذه هى حال البحر الأسود بالنسبة إلى الدولة العثمانية، فإننا نفهم أن دخول الروس إلى البحر الأسود، وفتح «المضايق» فى عام ١٧٧٤ (١٧٧٦) ووصول بشائر السفن

البندقية أو الروسية أو الفرنسية كان ضربة خطيرة سددت إلى الهيلمان العثمانى وإلى توازن استانبول الهائلة. ولكن المسارات التجارية الجديدة لم تحدث نتائج خطيرة إلا عندما بدأ الروس يصدرون كميات هائلة من القمح فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وكانت هذه العمليات تمثل حدثاً من أهم أحداث التاريخ الأوروبى، على الرغم من القليل النادر من المؤرخين هم الذين أدركوا هذه الحقيقة (٢٤٧).

أما وضع البحر الأحمر، الذى كان «بحراً متوسطاً» آخر تحيط به الإمبراطورية التركية إحاطة توشك أن تكون كاملة، فكان أسوأ وفى الوقت نفسه أفضل من وضع البحر الأسود. ولقد أخضعته تركيا لإمرتها فى الفترة بين عام ١٥٣٨ و١٥٤٦ عندما ثبتت أقدامها فى عدن. وكانت من قبل هذا التاريخ تدرك الأهمية التجارية والاستراتيجية والدينية للبحر الأحمر، فقد استولت على مكة والأماكن الإسلامية المقدسة. كان البحر الأحمر بمثابة بحر المسلمين المقدس فحُرِّم على المسيحيين، وظل تحت إمرة المسلمين وحدهم، زمناً طويلاً، الطريق الأساسية التى تسلكها السفن المحملة بالفلفل والتوابل المتجهة إلى القاهرة والإسكندرية والبحر المتوسط. ولكن يبدو أن الهولنديين نجحوا حول عام ١٦٣٠ فى أن يحولوا إلى رأس الرجاء الصالح كل الفلفل والتوابل القادمة من الشرق الأقصى إلى أوروبا. وهكذا تلقى العثمانيون على هذا المسار الملاحى ذى الأهمية العالمية ضربة مبكرة سبقت تلك التى تلقوها فى البحر الأسود بوقت طويل.

ولكن تحويل تجارة الفلفل والتوابل لم يؤد إلى إغلاق البحر الأحمر، فقد ظل مضيق باب المندب الصعب يرى كل عام مئات من السفن ومن المراكب الطويلة من نوع الجرمة. كانت هذه السفن تنقل فى اتجاه الجنوب أرزاً وفولاً من مصر، وبضائع أوروبية كانت تختزن فى مستودعات يقوم عليها فى السويس تجار من أبناء القاهرة فترت همتهم. وكان طابور من السفن يتكون من سبع أو ثمانى سفن من بينها سفينة «ملكية» يشق البحر فى كل عام بأمر السلطان حاملاً المبلغ المعهود ومقداره ٤٠٠٠٠٠ ريال فضة و٥٠٠٠٠ سكينو ذهب ويتجه به إلى مخا وعدن ؛ وكانت فى الوقت نفسه قافلة من الجمال تسير براً من حلب إلى السويس وتتجاوز مكة، تحمل مبلغاً مشابهاً تقريباً وإن غلبت عليه العملة الذهبية. ويرى مؤرخ من أبناء زماننا الحاضر أن «الاتصال عبر البحر الأحمر ظل هو القناة الأساسية التى مرت منها المعادن الثمينة القادمة من العالم الجديدة إلى الهند ومن وراء الهند فى اتجاه الشرق» (٢٤٨). واستمر هذا الوضع بعد القرن السادس عشر زمناً طويلاً. وكانت قوافل مكة هى التى رفعت قيمة السكينو البندقى والريالات الإسبانية إلى الحد الأقصى (٢٤٩) وكانت هذه العملات تصاحب شحناتها شحنات البضائع القادمة من أوروبا ومن البحر المتوسط كما تصاحب المنسوجات الصوفية والمرجان. حتى فى السنوات حول ١٧٧٠ كانت تجارة

البحر الأحمر، وقد أمسك بزمامها التجار الهنود خاصةً، تأتى إلى سورات بوارد كبير من الذهب والفضة، يلعب دوراً حاسماً. ولدينا براهين متعددة على ذلك. فى عام ١٧٧٨/١٧٧٩ أحضرت سفينة هندية من مخا ٣٠٠٠٠٠ رويل ذهب و٤٠٠٠٠٠ رويل فضة، علاوة على ١٠٠٠٠٠ لؤلؤ؛ وأحضرت سفينة أخرى ٥٠٠٠٠٠ رويل ذهباً وفضة. والمؤرخ الذى يكتب تاريخ البحر المتوسط يدهش عندما يجد فى نهاية القرن الثامن عشر أوضاع القرن السادس عشر، فهذه هى العملات الفضية والذهبية بضاعة متميزة تفوق البضائع الأخرى مستمرة فى التدفق نحو المحيط الهندى من أقصر طريق (٣٥٠). وربما كان هذا الطريق هو الأكثر أمناً؟

أما السلعة التى كانت تسلك الاتجاه الآخر، والتى كانت بمثابة محرك التبادل التجارى المتزايد، فهى بن جنوب الجزيرة العربية. كانت مخا هى مركز هذا النشاط وسرعان ما أصبحت إلى جانب ميناء جدة الميناء الأكبر فى البحر الأحمر. كانت سفن المحيط الهندى تأتى إلى هناك محملة بالتجار وبسلع الشرق الأقصى. ومن بينها بطبيعة الحال التوابل. وهناك تقرير يرجع إلى مايو ١٧٧٠ يذكر مرة أخرى أن «العقاقير والتوابل» لم تعد تمر نهائياً من خلال البحر الأحمر «منذ عام ١٦٣٠ تقريباً» (٣٥١). ولكن هذا لم يمنع بعض السفن من الذهاب إلى ميناء مخا محملة بالفلفل والقرفة وجوزة الطيب أو القرنفل، منها نحو عشر سفن فى السنة كانت تأتى من المحيط الهندى، من كلكتا وسورات أو ماسوليپاتام، ومنها تلك السفينة البرتغالية التى قامت من جوا. وكانت هذه الشحنات من التوابل عندما تتجه إلى جدة والسويس تصاحبها شحنات متزايدة من البن.

هل نصدق أن هذه الشحنات لم تكن تذهب بعيداً؟ لننظر إلى القاهرة، التى كان الفرنسيون يفضلونها على الإسكندرية وعلى رشيد، نجد فيها نحو ثلاثين من التجار الفرنسيين، يقول أحدهم: «عدد تجار الهند لا يحصى، وهم يتاجرون فى البن والبخور والصمغ وعود الند من مختلف الأنواع والسينمكة والتمرهندى والزعفران والمر وريش النعام والأقمشة القطنية المختلفة، والمنسوجات والبورسلين» (٣٥٢). والملحوظ أن القائمة لا تضم التوابل. ولكن البن، تلك السلعة التى أصبحت سلعة «ملكية» أتاحت للبحر الأحمر فترة رخاء جديدة. كان البن يمر من الإسكندرية أو رشيد فيصل إلى الزبائن فى تركيا وأوروبا بسرعة أكبر مما لو حملته السفن الكبيرة التى تسيرها شركات تجارة الهند والتى كانت فى طريق عودتها تعرج إلى مخا فى كثير من الأحيان. وكانت مخا قد أصبحت مدينة تجددت فيها تجارة المشرق، مدينة حرة، تسيطر على سوق البن، وكانت أعداد من السفن تأتى إليها من المحيط الهندى. وعلى الرغم مما يردده المؤرخون فى أيامنا الحاضرة ومما نطقت به وثائق الأمس فأنا على يقين من أن شحنات الفلفل والتوابل كانت تتجاوز البحر الأحمر وتنفذ إلى البحر المتوسط

أياً كان الأمر فقد عادت السويس ومصر والبحر الأحمر تثير من جديد أطماع الأوروبيين. وتنازع عليها الفرنسيون والإنجليز نزاعاً محتدماً في القسطنطينية وفى القاهرة [٢٥٣]. وهل كان هناك فى فرنسا، بل وفى خارج فرنسا من لم يفكر فى حفر قناة السويس؟ لدينا مذكرة بلا تاريخ خططت لكل شىء بكل التفصيلات، جاء بها مثلاً: «ولابد من تسكين العمال [الذين يحفرون] القناة فى قشلاقات محكمة تغلق عليهم بالليل على سبيل الاحتياط. ولابد من الأخذ بالحرص للتعرف على العمال على نحو أكيد، بأن يفرض عليهم زى موحد رجالاً ونساء وأولاداً يتكون من قمصان حمراء وعمائم بيضاء وأن تحلق شعورهم» [٢٥٤]. ولقد طلب السفير الفرنسى السيد ديلاهى de La Haye من السلطان العثمانى أن تكون الملاحة حرة فى البحر الأحمر بل طالب «بإقامة منشآت établissements هناك» [٢٥٥]. فرفض السلطان. ولكننا نلاحظ على الرغم من ذلك أن الشركة الإنجليزية لتجارة الهند الشرقية، وقد عُرفت بالحرص أشد الحرص، شُغلت باحتمال تجديد طريق الشرق القديمة، وعينت مندوباً لها فى القاهرة فى عام ١٧٨٦ [٢٥٦]. وفى العام نفسه قام الكولونيل الفرنسى إدوار ديون Édouard Dillon بمهمة استكشاف إمكانية «افتتاح طريق اتصال مع الهند عبر البحر الأحمر وبرزخ السويس» [٢٥٧] بمباركة من بكوات مصر. وعلم سيمولين Simolin سفير الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية فى باريس بأمر هذه المهمة السرية وأبلغها بها، وأضاف: «وهذا المبعوث، على قدر معرفتى به، رجل محدود جداً فى معلوماته وآرائه». فهل نخلص من هذا إلى أن ما جرى كان جعجعة ولا طحناً؟ ضجة لم تنته إلى شىء؟ أياً كان الأمر فقال طال الانتظار قرناً من الزمان حتى عام ١٨٦٩ حيث تم حفر القناة وعادت طريق الهند القديمة عبر البحر المتوسط إلى الوجود.

التجار

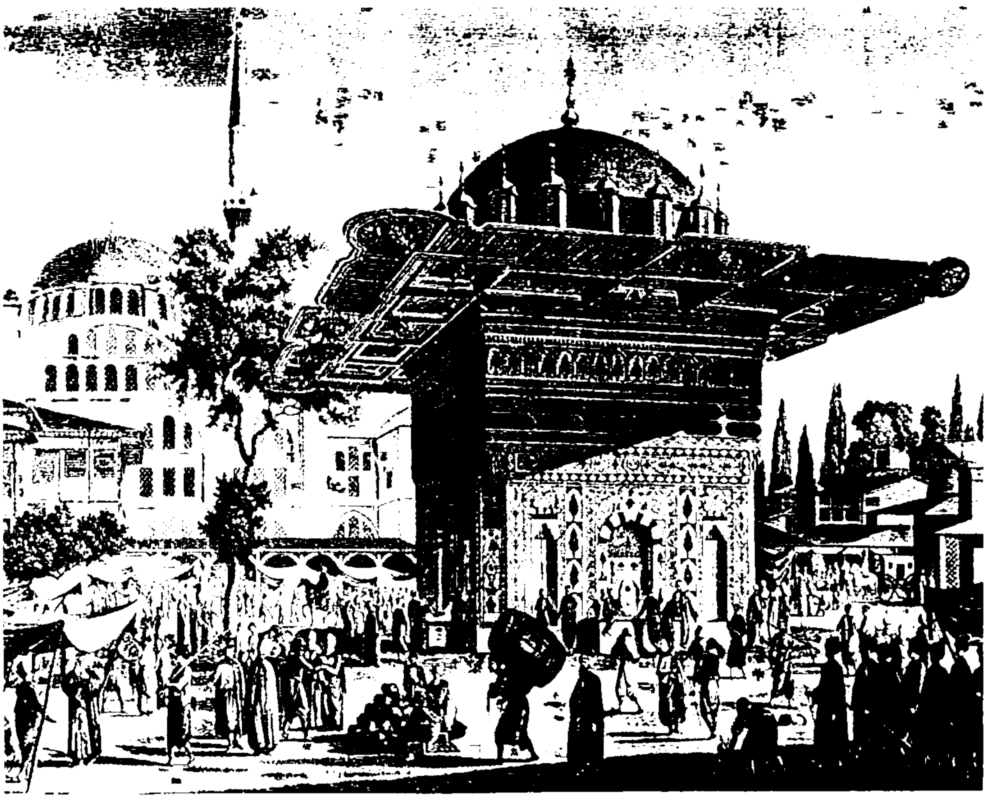
فى خدمة الأتراك

كانت هناك إن صح التعبير إمبراطورية اقتصادية تستند إليها الإمبراطورية العثمانية وكانت هذه الإمبراطورية الاقتصادية تأتلف من أعداد كبيرة من التجار يتصدون لتدخل الغربيين ويحجمونه. كانت فرنسا ممثلة فى مارسيليا تمتلك فى المحطات التجارية نحو أربعين«وكالة» comptoirs كأنها أركان حرب يتكون من ١٥٠ إلى ٢٠٠، وكانت الأمم الأخرى لها وكالات شبيهة. كانت أعمال التجارة الداخلية اليومية فى الإمبراطورية العثمانية ينهض بها تجار من العرب والأرمن واليهود والهنود واليونانين، ولم تكن كلمة اليونانيين تطلق على اليونانيين الأقحاح فحسب، بل كانت تطلق أيضاً على الرومانيين من أبناء مقدونيا والبلغار والصرب، وربما شارك فيها الأتراك أيضاً، وإن لم يكن الأتراك ممن تغريهم حرفة التجارة. ما كان أكثر الباعة الجائلين، وتجار القطاعى، وأصحاب الحوانيت، والأكشاك الضيقة،

والقومسيونجية القادمين من كل البنات الجغرافية وكل الشرائح الاجتماعية والعرقية. وحدث عن متولى الضرائب وتجار الجملة، ومنهم التجار الكبار بمعنى الكلمة التجار القادرون على إقراض الحكومة. ولا تنس الأسواق الموسمية التى كانت تجمعات ضخمة يجرى فيها التعامل فى صفقات بملايين الريالات والتى كانت تموج بأعداد لا تنقطع من البشر والبضائع وحيوانات الجر والنقل.

لم يكن تجار الغرب يستطيعون الدخول بسهولة إلى هذه السوق الداخلية الحافلة التى تفيض بالبشر، ولكنهم دخلوا فى بعض المدائن التجارية منها: مودون، وڤولو، وسالونيك، إستانبول، وإزمير وحلب والإسكندرية والقاهرة... ولكن الحال استمرت على الوضع القديم الذى كان قائماً فى المشرق، فلم يتح أىٌ من هذه المواقع للتجار القادمين من البندقية أو هولندة أو فرنسا أو انجلترة أن يتصلوا مباشرة بالتاجر القائم بالبيع، بل كان عليهم أن يتعاملوا من خلال وسطاء من اليهود أو الأرمن كان من الضرورى مراقبتهم عن كثب.

وهناك ما هو أبعد من ذلك أثراً، وهو أن تجار الشرق لم يكونوا لينزلوا للتجار الأوروبيين عن تجارة التصدير إلى الغرب. فقد أقام تجار الشرق منذ القرن السادس عشر فى المدن الإيطالية المطلة على البحر الأدرياتيكى. فى عام ١٥١٤ منحت مدينة أنكونا الإيطالية امتيازات لليونانيين من أبناء ڤالونا Vallona وخليج أرتا Arta وچانينا Janina، وتحول أحد قصور المدينة إلى فندق Fondaco للتجار الأتراك وغيرهم من المسلمين. وفى هذا الوقت نفسه استقر هناك عدد من التجار اليهود. وما أشرف القرن على نهايته حتى أقبل التجار الشرقيون فيما يشبه الغزوة إلى البندقية وفيرارى وأنكونا بل وإلى بيسارو Pesaro [٢٥٨] ونابلى وإلى أسواق الجنوب الإيطالى. وكانت أعجب فئة من هؤلاء التجار الشرقيين على الأرجح هى فئة التجار والبحارة اليونانيين الذين كانوا يمارسون التجارة، منهم الأمناء ومنهم الغشاشون، ومنهم القراصنة إذا دعت الضرورة، وكانوا من أبناء الجزر الجرداء التى لا تصلح أراضيها للزراعة فكانوا يضطرون صاغرين إلى النزوح أفواجاً إلى حيث يتاح لهم العيش. ولقد ظلت هذه الحال زمناً طويلاً. فبعد قرنين من الزمان، وعلى وجه التحديد فى أكتوبر من عام ١٧٨٧ ذكر قنصل روسيا فى ميسينا أن مضيق ميسينا تمر من خلاله كل سنة «ستون أو أكثر من ستين [...] من السفن [اليونانية] متجهة إلى نابلى وليڤورنو ومارسيليا وغيرها من موانىء البحر المتوسط» [٢٥٩]. وعندما تحطمت التجارة الفرنسية فى المشرق نتيجة للأزمة الطويلة التى أعقبت الثورة الفرنسية وواكبت عصر الإمبراطورية من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥، كان التجار والبحارة اليونانيون هم الذين شغلوا المكان الذى خلا، ولقد كان هذا النجاح الذى حققه اليونانيون فى هذا المجال سبباً فى استقلال اليونان عن الدولة العلية بعد حين لن يطول.



الميدان وسبيل توپ كانى فى استانبول.

كذلك شهد القرن الثامن حدثاً يشد الانتباه، وإن كان أقل إثارة، وهو شتات التجار الأرثوذكسيين وتفرقهم في جنبات البلاد التى آلت إلى الهابسبورجيين بعد اتفاقية السلام التى عقدت فى بلغراد فى عام ١٧٣٩ والتى زحزحت الحدود النمساوية المجرية إلى نهرى الدانوب والسافة، وحفزت حكومة ڤيينا على شغل الأراضى التى آلت إليها أو التى غزتها، فامتلأت الأرياف بالسكان، وظهرت المدن بسيطة فى البداية ولكنها نشأت على أية حال، وغزا التجار اليونانيون هذا المكان الجديد، واندفعوا لا توقفهم الحدود، فتراهم فى كل ربوع أوروبا، وتراهم فى أسواق لايبتسيج الموسمية، منتفعين بالتسهيلات الائتمانية المقدمة فى أمستردام أو روسيا أو سيبريا، كما رأينا من قبل (٣٦٠).

اضمحلال اقتصادى

واضمحلال سياسى

وهنا يصافحنا سؤال يبرز من تلقاء نفسه عن هؤلاء التجار اليونانيين: هل كانوا أجانب فى داخل الإمبراطورية التركية؟ هل كانوا، كما أرى، يمثلون نجدة تلقاها الاقتصاد التركى، أم كانوا كفيران السفن ما يشعرون بقرب غرقها حتى يعجلوا بالتماس سبل النجاة؟ ويجرنا هذا السؤال إلى مشكلة الاضمحلال التركى، وهى مشكلة مازالت للأسف بلا حل.

والرأى عندى أن الامبراطورية التركية لم يصبها اضمحلال صريح إلا فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. وإذا كان من الضرورى أن نقدم تواريخ أكثر تحديداً، فسيقع اختيارنا على عام ١٨٠٠ بالنسبة إلى المكان البلقانى، تلك المنطقة من الإمبراطورية التى كانت تموج بالحيوية أشد الحيوية، فقد كانت تورد الجزء الأكبر من القوات العسكرية ومن الضرائب، ولكنها كانت أكثر المناطق تعرضاً للتهديد ؛ وسيقع اختيارنا على الربع الأول من القرن التاسع عشر بالنسبة إلى مصر والمشرق ؛ وعلى السنوات حول عام ١٨٣٠ بالنسبة إلى الأناضول. هذه التواريخ هى التى يخلص إليها المقال الذى كتبه هنرى إسلاموغلو Henri Islamoglu وشاجلار كيدر Çaglar Keyder [٣٦١] وهو مقال جميل وإن كان من الضرورى تناوله بالنقد. وإن صحت هذه التواريخ فإنها تعنى أن مسيرة العالم الاقتصادى الأوروبى، التى كانت اختلالاً وإعادة بناء فى وقت واحد، تقدمت تدريجياً انطلاقاً من المنطقة الأكثر حيوية وهى منطقة البلقان، وامتدت إلى المنطقة التى تليها فى الحيوية وهى مصر والمشرق وانتهت إلى المنطقة الأقل تقدماً والأقل استجابة لعملية التوسع وهى منطقة الأناضول.

بقىَ أن نتبينَ هل كان الثلث الأول من القرن التاسع عشر هو الفترة التى تسارعت فيها عملية الاضمحلال العثمانى على المستوى السياسى. وكلمة الاضمحلال «décadence» هذه الخطيرة التى يبالغ المختصون بالدراسات العثمانية فى استخدامها تضع على مائدة البحث عناصر كثيرة تخلطها خلطاً مضطرباً فتزداد الأمور غموضاً، وهى تدّعى أنها نفسرها وأنها تريد لها أن تزداد وضوحاً. وأكبر الظن أن العمل المشترك الذى قامت به النمسا وروسيا وفارس وشاركت فيه البندقية حيناً لو استطاع أن يحشد كل إمكاناته لاستطاع أن يقسم تركيا على النحو الذى قسمت به بولندة. ولكن تركيا كانت لها من القوة ما لم يتح لبولندة، كذلك التقطت تركيا أنفاسها فى أثناء الحروب التى أعقبت الثورة الفرنسية وواكبت الإمبراطورية النابليونية، باستثناء ما تعرضت له من هجوم خطير تمثل فى حملة نابليون على مصر.

ومن قائل إن ضعف تركيا كان مرجعه إلى أنها عجزت عن التكيف مع التقنيات الحربية التى عرفتها أوروبا. ولكن هذا الضعف لم يظهر للعيان إلا عند النظر إلى الأمور استرجاعياً، من الحاضر رجوعاً إلى الماضى، أما المعاصرون فكانت نظرتهم إلى تركيا مختلفة. فهذا هو سيمول(٣٦٢) سفير كاترين الثانية فى فرنسا يحتج فى مارس من عام ١٧٨٥ على قيام فرنسا بإرسال ضباط فرنسيين بعضهم وراءالبعض دون انقطاع فيرد عليه ڤيرچين قائلاً إنهم «عناصر مفرطة فى القلة» لا تثير القلق. كان رد ڤيرچين رداً دبلوماسياً، ولكن الحكومة الروسية كانت تحس بالقلق لأنها لم تكن تمتلك هذا التفوق على الأتراك الذى يحدثنا عنه المؤرخون. عندما التحم الأسطول الروسى بقيادة أورلوف فى ٥ يولية من عام ١٧٧٠ فى تشيشمة قبالة جزيرة كيو بالأسطول التركى أحرق كل الفرقاطات التركية لأنها كانت تبرز عالية فوق سطح البحر مما جعلها أهدافاً مثالية للقنابل والقذائف الحارقة(٣٦٣). ولكن الأسطول الروسى الذى كان يأتمر بأمر الضباط الإنجليز عجز بعد أن أتم عمليته هذه عن تحقيق أى عملية إبرار لها أهمية. لا جدال فى أن المدفعية العثمانية كانت دون المستوى، ولكن الروس الذين كانوا يحكِّمون عقولهم، من أمثال ڤورونتسوف، كانوا على يقين من أن مدفعيتهم ليست أفضل من مدفعية العثمانيين. كانت تركيا تعانى من مجموعة من البلايا فى وقت واحد، منها: أن أوامر الدولة لم تعد تطاع؛ وأن الذين يعملون فى خدمة الدولة كانوا يتلقون رواتب بحسب المعايير القديمة التى لم تعد تناسب غلاء الأسعار، فكانوا «يعوضون النقص بالإسراف والتبديد»؛ ومنها أن حجم النقود لم يكن كافياً على ما يبدو أو لم يكن يحرك الاقتصاد الحركة الواجبة. كان على الدولة العثمانية أن أن تجرى إصلاحات وأن تدافع عن نفسها وأن تقوم فى الوقت نفسه بإعادة تشكيل الجيش والأسطول، وهى أمور طويلة الأمد تتطلب نفقات باهظة لا تتناسب مع أجهزتها المترهلة الثقيلة.

ولم يخطىء الصدر الأعظم الجديد عندما اتخذ قراره الأول فى فبراير من عام ١٧٨٣ الذى كان يقوم على «إعادة إقطاعيات السلطان إلى قبضة الدولة بعد أن شملها التهاون فى أثناء الحرب إبان حكم السلطان مصطفى. وكان يتوقع من وراء هذا الإجراء تحصيل ٥٠ مليون ريال [بياستر] لصالح الحكومة. ولكن هذه الإقطاعيات الضائعة على الدولة كانت فى أيدى كبراء الإمبراطورية وأثريائها الذين يستخدمون كل ما لديهم من نفوذ لإجهاض هذا الإجراء، فى وقت كان السلطان فيه يفتقر إلى الحسم»(٣٦٤). هذه الأخبار التى جاءت من القسطنطينية ونقلها القنصل النابوليتانى فى لاهاى تتلاقى مع الآراء التى عرضها ميشيل مورينو Michel Morineau مؤخراً عن ضيق مجال الضرائب «... فمع توالى النكبات زادت الاحتياجات المالية للإمبراطورية العثمانية، وزاد ثقل الأعباء الضريبية على الأهالى، ولما لم يكن أمام الأهالى من مصدر إلا البيع للأجانب للحصول على الريالات اللازمة لدفع

الضرائب، فإنهم كانوا يتعجلون ويبيعون بضائعهم بأرخص الأسعار على طريقة البازارات. وهذه هى تقريباً صورة الميزان التجارى المختل التى نلتقى بها فى الصين فى القرن العشرين» (٢٦٥) كان دخول أوروبا إلى داخل هذا العالم المتعسّر، دخول المظفر فى التصنيع، السالك عن عمد أو عن غير وعى سبيل التقدم، القادر على العمل، المندفع بشرهٍ لا يشبع، يعنى دق أجراس الجنازة. وعلينا على أية حال أن نبعد عن التحديدات الزمنية المتداولة، وألا نصدق بسهولة كلام المعاصرين، لأن أوروبا فى القرن الثامن عشر بدأت تتشدق بالعجرفة وتستسلم لأحلام الخيلاء السهلة. فى عام ١٧٢١ كتب مؤلف لا يستحق أن يكون مشهوراً «لا نحتاج فى مواجهة هذه الأمة [الإمبراطورية العثمانية] التى لا تتبع نظاماً ولا قاعدة فى المعارك، إلا إلى لحظة سانحة لكى نطردها [أظنه يقصد من أوروبا] طرد قطيع من الغنم» (٢٦٦). وبعد ٢٥ سنة من هذا الكلام تحدث الفارس جودار Goudar فلم يجد ضرورة «لاهتبال لحظة سانحة»:«لسنا بحاجة إلا إلى الاتفاق على مصير تركة الأتراك، فينتهى الموضوع ولا يكون لهذه الإمبراطورية وجود» (٢٦٧). يا له من زهو أحمق ! كانت الثورة الصناعية هى الغالب الحقيقى، فغلبت الثورة الصناعية فى النهاية الإمبراطورية العثمانية التى لم تستطع على الرغم من قوتها أن تتحرر من ربقة أساليبها العتيقة وموروثاتها الثقيلة.

أوسع العوالم الاقتصادية:

الشرق الأقصى

إذا نحن نظرنا إلى الشرق الأقصى فى مجموعه [٣٦٨] وجدنا أنه ثلاثة عوالم اقتصادية هائلة، أولاً: عالم الإسلام الذى يمتد نحو المحيط الهندى ويستند على البحر الأحمر وعلى الخليج العربى ويحيط بصحراوات متتابعة تخترق قارة آسيا من شبه الجزيرة العربية إلى الصين؛ ثانياً: الهند التى مدت نفوذها ليشمل كل المحيط الهندى إلى الغرب وإلى الشرق من رأس كومورين ؛ ثالثاً: الصين التى مكنت لنفسها براً حتى قلب القارة الأسيوية وبحراً حيث سيطرت على البحار الحدودية المطلة على المحيط الهادى والبلاد التى تطل عليها. هكذا كانت الحال منذ أقدم العصور.

ولكن ألا يمكن بالنسبة إلى الفترة بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر أن نتحدث عن عالم اقتصادى واحد يحيط بهذه العوالم الثلاثة جميعها إحاطة متفاوتة؟ هذا الشرق الأقصى الذى نعم بميزات من التيارات البحرية والرياح المحركة من رياح موسمية منتظمة ورياح شرقية منتظمة ألم يكوِّن عالماً متماسكاً كانت له مراكزه المتعاقبة، وعلاقاته البعيدة الإشعاع ومساراته التجارية وأسعاره المترابطة بعضها بالبعض؟ هذا التجمع المحتمل الهائل الهش المتقلب.

أما أن هذا التجمع كان هشاً متقلباً فلأنه كان بمساحاته الشاسعة المترامية الفائقة للمألوف يشبه الأرجوحة التى يرتكز محورها على الهند، فتارة تتأرجح ناحية الشرق، وتارة ناحية الغرب، وتوزع فى حركتها الأرجوحية من جديد المهام والتفوق والصعود السياسى والاقتصادى ؛ ولكن الهند احتفظت بمركزها المتميز فنرى تجارها فى جوجيرات وعلى ساحل مالابار وساحل كوروماندل يظهرون طوال قرون على منافسيهم وهم: تجار عرب فى منطقة البحر الأحمر، وتجار فرس على السواحل الفارسية من الخليج العربى، وتجار صينيون ألفوا الملاحة فى بحور الجزر المحيطية وحوروا سفنهم الجونكية لتناسب المنطقة. ولكن الحركة الأرجوحية كانت تضطرب أو تتعطل أحياناً فإذا المكان من حول آسيا يتجه إلى التفرق إلى مساحات مستقلة ذاتياً على نحو يفوق المألوف.

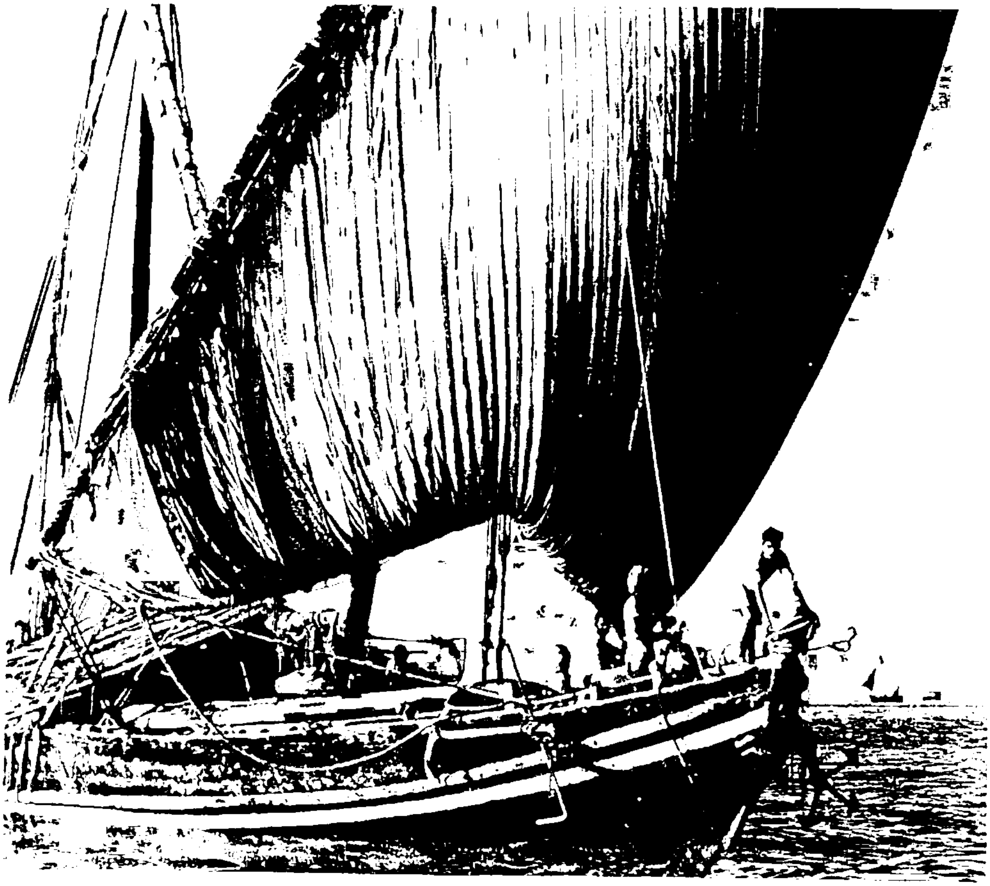
والشىء الجوهرى الذى يتضح من هذه الصورة التخطيطية المبسطة هو تلك الحركة المتقلبة بين اتجاهين، تميل تارة إلى الغرب إلى عالم الإسلام فتميزه، ثم تتغير تارة أخرى فتميل إلى الشرق إلى الصين فتميزها. فإذا تميز أى من هذين الكيانين الاقتصاديين، القائمين على جانبى الهند، نجم عن هذا التميز حركات واسعة المدى إلى أقصى حد تستمر العديد من القرون. وبعبارة أخرى إذا تميز الاقتصاد فى الغرب وجدنا بحارة البحر الأحمر

و (أو) بحارة الخليج العربى يغشون المحيط الهندى ويجتازونه كله ويظهرون، كما حدث فى القرن الثامن، أمام كانتون التى أسماها الجغرافيون العرب خانفو [٣٦٩]. وإذا تميزت الصين الكتومة خرجت من نطاقها ووصل ملاحوها أبناء السواحل الجنوبية إلى الجزر المحيطية التى لم يصرفوا يوماً نظرهم عنها، ووصلوا إلى بقاع الهند التى كانوا يسمونها الهند «الثانية» إلى الشرق من رأس كومورين... وما كان شيء ليمنعهم من الإبحار إلى أبعد من هذه البقاع.

وفى الألفية التى سبقت القرن الخامس عشر كان التاريخ يسجل نفس الأحداث تتكرر تكراراً رتيباً: فهذا ميناء نشيط يظهر ويفرض نفسه على سواحل البحر الأحمر، ثم يظهر ميناء آخر مجاور له مطابق له فيحل محله؛ وكانت هذه الصورة نفسها تتكرر فى الخليج العربى وعلى طول سواحل الهند فيحل ميناء محل ميناء؛ وتتكرر هى هى فى وسط الجزر وأشباه الجزر فى منطقة الجزر المحيطية ؛ كذلك كانت المناطق الملاحية تحل الواحدة منها محل الأخرى، تحل أخراها محل أولاها. ولكن التاريخ كان على مسار هذه التغيرات المتطابقة المتكررة يظل هو هو لا يتغير.

أما مطلع القرن الخامس عشر الذى يبدأ به هذا الكتاب فينطبع بطابع إصلاح الصين التى حررتها أسرة آل مينج من المغول ابتداء من عام ١٣٦٨، كما ينطبع بطابع التوسع الملاحى الواسع المدهش، وهو توسع كثرت مناقشته وما زال غامضاً فى أعيننا فلم نستجل بداياته ولم نستجل نهاياته حول عام ١٤٣٥ [٣٧٠]. وقد نجم عن توسع نشاط السفن الجونكية الصينية ووصولها إلى سيلان وهرمز بل إلى ساحل الزنج فى أفريقيا[٣٧١] فطردت تجارة المسلمين أو على الأقل زحزحتها. كانت الحركة الأرجوحية قد ميزت الشرق على الغرب وعلى المركز، وأظهرته عليهما. والرأى عندى أن هذه اللحظة التى استقر فيها قطب العالم الاقتصادى الهائل فى الجزر المحيطية حيث ازدهرت مدن مثل بانتام وآشم وملقا ثم بعد ذلك باتاڤيا ومانيلا.

قد يبدو للبعض أننا نجاوز المنطق عندما ننسب دور القطب فى هذا العالم الاقتصادى الهائل إلى هذه المدن المحدودة المساحة فى الجزر المحيطية. ولكن علينا أن نذكر أن المدن الفرنسية التى لعبت دوراً هاماً فى زمان أسواق شامبانيا الموسمية كانت مدناً صغيرة، نذكر منها: طروا Troyes وپروڤان Provins وبارسوروأوب Bar-sur-Aube ولانيى Lagny، فقد كانت هذه المدن تنعم بين إيطاليا وفلاندريا بموقع التقاء متميز أصبح ضرورياً لا محيص عنه، فثبتت أركانها من حيث هى مركز منطقة تجارية مترابطة واسعة أشد السعة. والصورة فى الجزر المحيطية مشابهة، فقد ظلت الجزر المحيطية تحتل لسنوات طوال نقطة التقاء الطرق التجارية، أو نقطة التقاء الأسواق الموسمية التى كانت تنعقد مدداً طويلة تمتد إلى



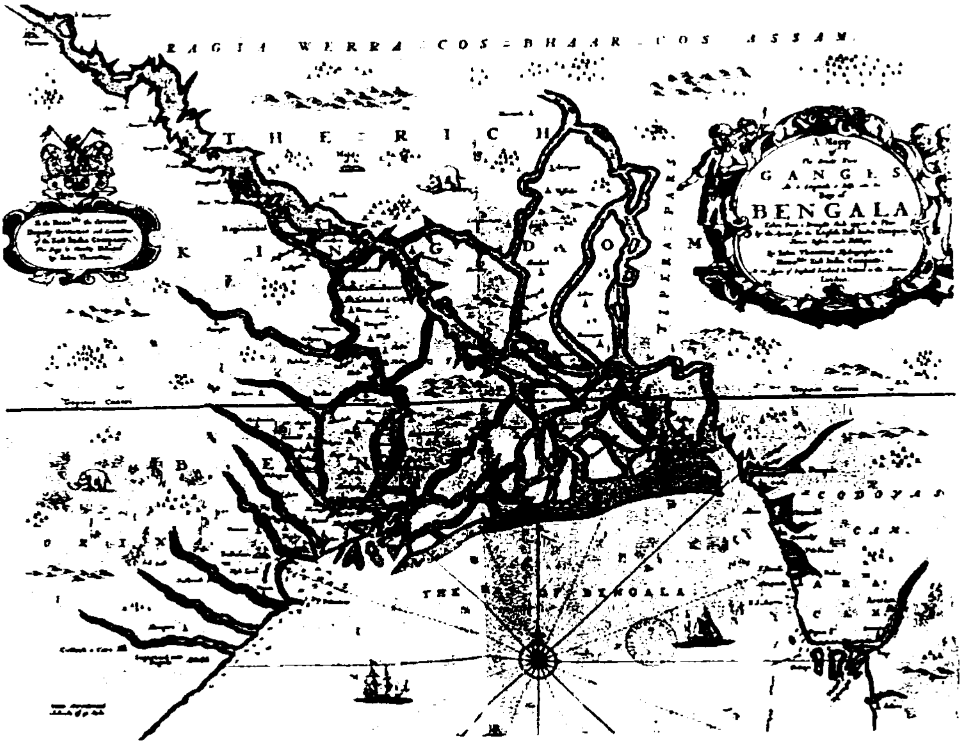
سفينة نقل من النمط العربى، مصورة فوتوغرافيا فى أيامنا هذه فى ميناء بومباى. ومازالت سفن من هذا النمط تربط الهند إلى اليوم بسواحل الجزيرة العربية وبالبحر الأحمر.

شهور لأن التجار الذين يأتون إليها كانوا ينتظرون أن تدور الرياح الموسمية دورتها وتتخذ الاتجاه الكفيل بتحريك سفنهم لتنطلق بهم إلى رحلة العودة. وربما تكون هذه المدن فى الجزر المحيطية، شأنها شأن المدن التجارية الأوروبية فى العصر الوسيط قد أفادت من أنها لم تكن داخلة بشكل صارم فى داخل هياكل سياسية قوية قوة مفرطة. فعلى الرغم من أن «سلاطين» أو ملوكاً كانوا يتربعون على عروشها ويحفظون النظام فيها، فقد كانت مدناً

ذات استقلال ذاتى، كانت مفتوحة على الخارج، تهتدى بالتيارات التجارية. وإذا كان كورنيليوس هوتمان قد حط رحاله فى عام ١٥٩٥ فى بانتام، وبدأ من هناك نشاطه فقد أحسن الاختيار لأنه اتخذ مكانه فى مركز عالم الشرق الأقصى الهائل المتشابك، سواء كان اختياره بانتام وليد المصادفة أو نتيجة تفكير وتدبير مسبق.

والسؤال الآن: هل كان من الكياسة أن أقوم أنا المؤرخ بمحاولة تجميع أشتات التاريخ المبعثر وضمه فى إطار كلى واحد، هذه الأشتات التى لم يتناولها علم التاريخ بالدرس الوافى؟ صحيح أننا نعرف هذه الأشتات معرفة سيئة، ولكن الحقيقة أن معرفتنا بها اليوم أفضل من الأمس. وثمة حقيقة هى تَبَدُّدُ الصورة القديمة التى روجها فون لور J. C. Von Leur [٣٧٢] والتى تمثل التجار الأسيويين باعة جائلين يحملون حقيبة صغيرة فيها ما خف حمله وغلا ثمنه من قبيل التوابل والفلفل واللآلىء والعطور والعقاقير والماس... والحقيقة مختلفة تماماً. فإننا نرى أمامنا من مصر إلى اليابان رأسماليين ومستثمرين فى التجارة وتجاراً كباراً وآلاف الوكلاء والقومسيونجية والسماسرة والصرافين ورجال المال، وكانت لهذه المجموعات من الوسائل والإمكانات والضمانات ما لا يقل عما لدى نظائرهم فى الغرب. نذكر على سبيل المثال أن التجار التاميل والبنغال والجوجيراتيين[٣٧٣] فى الهند وخارج الهند كانوا يكونون جمعيات متآلفة، وكانوا يتناقلون الصفقات والعقود من مجموعة إلى مجموعة، كما كانت الصفقات والعقود تتناقل بين الفلورنسيين واللوكيين والجنويين أو الألمان الجنوبيين أو الإنجليز... بل لقد كان للتجار فى القاهرة وعدن وموانىء الخليج العربى منذ أعالى العصر الوسيط ملوكهم، شاهبندر التجار [٣٧٤].

هكذا تلوح أمام أعيننا بوضوح متزايد في عالم الشرق الأقصى «شبكة من المسارات التجارية البحرية لها من التنوع ومن الضخامة ما يسمح بمقارنتها بشبكة البحر المتوسط أو بحار الشمال والبحار المطلة على الأطلسي في أوروبا» [٣٧٥] كانت كل أنواع السلع تدخل في هذه الشبكة، البضائع الترفية والبضائع الشعبية: الحرير، التوابل، الفلفل، الذهب، الفضة، الأحجار الكريمة، اللآلىء، الأفيون، البن، الأرز، النيلة، القطن، النوشادر، خشب التيك (للسفن والمنشآت البحرية)، الخيول الفارسية، الفيلة السيلانية، الحديد، الصلب، النحاس، القصدير. الأقمشة الخرافية التي يلبسها العظماء هناك والأقمشة الخشنة التي يلبسها الفلاحون في جزر التوابل أو الزنوج في مونوموتابا... [٣٧٦] وكانت التجارة من الهند إلى الهند قائمة قبل قدوم الأوروبيين بزمان لأن السلع التي تتكامل تتجاذب وتتوازن، وتبث الحياة في مسارات تجارية دائرية دائبة الحركة في بحار الشرق الأقصى، شبيهة بتلك التي تتصل حلقاتها في بحار أوروبا.



دلتا الكنج الهائلة رسمها جون ثورنتون John Thornton لشركة الهند الشرقية East India Company في مطلع القرن الثامن عشر.

العالم الاقتصادى الرابع

رأينا في الشرق الأقصى ثلاثة عوالم اقتصادية تتقاسمه، وهذا عدد كبير. ولكننا لن نلبث أن نرى عالماً اقتصادياً رابعاً هو العالم الاقتصادي الأوروبي يدخل الحلبة مع التغلغل الأوروبي بزعامة البرتغاليين والإسبان والهولنديين والإنجليز والفرنسيين

وغير هؤلاء وأولئك. فقد فتح ڤاسكو دا جاما لهم الباب عندما نزل كلكتا في ٢٧ مايو من عام ١٤٩٨. ولكن هؤلاء الأوروبيين لم يكن في مقدورهم أن يتغلغلوا من فورهم في عالم مجهول كان عليهم أن يكتشفوه، على الرغم من الحكايات المثيرة التي جاء بها عدد من

الرحالة الغربيين الذين كانوا بمثابة الرواد الأول العظام. وكان الرأي عند هؤلاء السابقين أن آسيا تحيّر الألباب، وأنها كوكب مختلف كل الاختلاف: نباتاته مختلفة، وحيواناته مختلفة (٢٧٧)، وبشره مختلفون، وحضاراته مختلفة، وأنماطه الاجتماعية مختلفة، وأشكال الملْكية فيه مختلفة (٢٧٨). كان لكل شيء فيه وجه غير الأوجه المألوفة في الوطن. حتى الأنهار رأوها مختلفة عن الأنهار في أوروبا. وإذا كانوا قد عرفوا في أوروبا المكان الكبير، فقد رأوا هنا المكان الهائل. ورأوا المدن ضخمة، تجمعات هائلة من الأقوام. حضارات غريبة، مجتمعات غريبة، مدن غريبة !

وكانت الطريق إلى هذه البلاد البعيدة طويلة يقطعها المسافر في شهور من الملاحة الصعبة. وهكذا وجد العالم الاقتصادي الرابع نفسه متورطاً في مغامرات كثيراً ما تجاوزت حدود المعقول. كانت قواعد الشرق الأدنى التي حاول المسيحيون الاستيلاء عليها في الماضي إبان الحروب الصليبية فلم يفلحوا، تعطي الدول الإسلامية والتجار المسلمين القدرة على أن يتدخلوا على راحتهم وبقوة في المحيط الهندي. أما السفن الأوروبية فلم تأت على متنها إلا بأعداد قليلة قلة مذهلة إذا قيست بأعداد البشر في مجتمعات البلاد الآسيوية وبمساحات الأراضي هناك. ولم يحدث في تاريخ أوروبا من قبل أن استطاعت أن تحشد أعداداً كبيرة من البشر حتى في أوقات نجاحاتها الباهرة. كان عدد البرتغاليين في القرن السادس عشر نحو ١٠٠٠٠ موزعين من هرمز إلى ماكاو وناجازاكي (٢٧٩)؛ كذلك كان الإنجليز قليلي العدد في المنطقة على الرغم من النجاح الكبير الذي حققوه، كان عدد «المدنيين» الإنجليز في مدراس ١١٤ حول عام ١٧٠٠؛ وكان عددهم في بومباي بين ٧٠٠ و٨٠٠، أما في كلكتا فكان ١٢٠٠ (٢٨٠). وفي سبتمبر من عام ١٧٧٧ كان عدد الأوروبيين ١١٤ معهم ٢١٦ من الأهالي cipayes (٢٨١) في ماهي Mahé، وهو موقع فرنسي يجدر بالذكر أنه كان ثانوياً جداً. فإذا وصلنا إلى عام ١٨٠٣ وجدنا عدد الإنجليز في الهند كلها لا يزيع على «٣١٠٠٠». وهي مجموعة ضئيلة حتى إذا صح أنها كانت قادرة على الهيمنة على البلاد الشاسعة (٢٨٢). وفي أواخر القرن الثامن عشر كان عدد الذين يشتغلون في شركة الهند الشرقية الهولندية بين الوطن الأم والشرق الأقصى لا يزيد على ١٥٠٠٠٠ فرداً (٢٨٣) فإذا افترضنا أن أقل من نصفهم هم الذين كانوا يعملون فيما وراء البحار فقد كان الرقم قياسياً بالقياس إلى الأرقام الأخرى. ويصح أن نذكر في هذا المقام أن الجيوش الأوروبية بالمعنى المحدد كانت في زمان القائد الفرنسي دوبليكس Dupleix والقائد الإنجليز كليف Clive[في القرن الثامن عشر] جيوشاً ضئيلة.

وإذا نحن قارنّا بين الوسائل «الظاهرة» والنتائج التي حققها الغزو الأوروبي وجدنا التباين لافتاً للنظر. في عام ١٨١٥ قال أمريكي من أصل فرنسي: «إن ضربة حظ أو حركة

في الرأي العام... كفيلة بأنتطيح بالسلطة الإنجليزية في الهند» (٣٨٤). وفي عام ١٨٣٢ بعد عشرين عاماً أعاد ڤيكتور چاكمون التعبير عن هذا الرأي بوضوح: «في هذه الفابريقة العجيبة التي هي السلطة الإنجليزية في الهند كل شيء مصطنع شاذ عن المألوف استثناء من القاعدة.» (٣٨٥). وليست كلمة «مصطنع» بالكلمة السيئة المعنى. فالاصطناع في لغة العصر هو أيضا الذكاء وهو النجاح. هكذا استطاعت حفنة من الأوروبيين أن تفرض نفسها لا على الهند وحدها بل على الشرق الأقصى كله. لم يكن يتوقع لهم النجاح ولكنهم نجحوا.

الهند

تغزو نفسها

ولابد أن نذكر في البداية أن الأوروبيين لم يكونوا قط وحدهم، بل كان هناك آلاف من العبيد ومن الخدم والمساعدين والشركاء والمتعاونين ينشطون من حولهم، كانت أعدادهم تزيد عشرات أو مئات الأضعاف عن أولئك الذين لم يصبحوا بعد السادة. كانت السفن الأوروبية التي تمارس التجارة من الهند إلى الهند أو ما سمي بالكانتري تريد country trade منذ عهد البرتغاليين تعمل عليها أطقم مشتركة، الملاحون المحليون بينهم الأكثرية. حتى سفن الفليبين كانت تستخدم «قلة من الإسبان وكثرة من أبناء الملايو والهندوس والمولدين الفيلبينيين» (٣٨٦). ونعرف عن السفينة التي أقلت الأب دي لاس كورتاس في عام ١٦٢٥ من مانيلا إلى ماكاو وأخطأت هدفها وغرقت على ساحل كانتون أن طاقمها كان يضم ما لا يقل عن ٣٧ من العبيد اللاسكار Lascars (٣٨٧). وهناك شاهد آخر، فعندما أمسك الأسطول الفرنسي بقيادة دوكين Duquesne في يولية من عام ١٦٩٠ السفينة الهولندية «مونفور دي باتافيا» Monfort de Batavia في عرض البحر أمام سيلان ضمت الغنيمة «اثنين من اللاسكار أو العبيد السود البشعين، وكان أسهل على هذين المسكينين أن يموتا جوعاً على أن يلمسا طعاماً يكون مسيحي قد لمسه» أي طبخه (٣٨٨).

وعلى النحو نفسه كانت الجيوش التي انتهت شركات الهند بتكوينها جيوشاً تتكون في غالبيتها العظمى من أبناء البلاد. في باتافيا حول عام ١٧٦٣ كان الجيش يتكون من ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ من الجنود الأوروبيين من كل بلدان أوروبا، يقابلهم ما بين ٩٠٠٠ و١٠٠٠٠ معاونين من أبناء الملايو و٢٠٠٠ من الصينيين (٣٨٩). وفي الهند التي قيل عنها إنها استطاعت أن تكتشف (وهل كان هذا اكتشافاً؟) لصالح الأوروبيين الحل الرائع السهل المتمثل في استخدام الأهالي، أي طريقة غزو الهند والهنود باستخدام الهنود؟ هل القائل هو فرانسوا مارتان François Martin (٣٩٠) أم دوبليكس؟ أم القائل هم الإنجليز الذين قال عنهم معاصر (فرنسي بطبيعة الحال) «إنهم يجندون الأهالي على النحو الذي سبقهم إليه المسيو دوبليكس (٣٩١)؟

ونجد الصورة نفسها في قطاع التجارة فالأهالي من أبناء الشرق الأقصى يفدون زرافات ووحداناً، فنرى آلاف السماسرة من أهالي البلاد يرتمون على الرجل الأوروبي ويفرضون عليه خدماتهم، نذكر منهم مغاربة مصر والأرمن المنتشرين في كل مكان والبانيان ويهود مخا والصينيين من أبناء كانتون وأموي وبانتام، ولا ننسى الأهالي من أبناء جوچيرات، وتجار ساحل كوروماندل، وأبناء جاوة الجشعين الذين أحاطوا بالبرتغاليين منذ رحلاتهم الأولى إلى جزر التوابل. ولكن ألم يكن هذا المسلك منطقياً؟ وهذا هو الرحالة الإسباني مانريك Maestre Manrique يدفعه شغفه بالرحلات في عام ١٦٤١ إلى قندهار فيقابله هناك تاجر هندوسي يظنه برتغالياً، ويعرض عليه خدماته ويشرح له مقصده قائلاً: «لما كان الناس من بني جلدتك لا يتكلمون لغة هذه البلاد، فستلقى بعض الصعاب إذا لم تجد شخصاً يكون لك دليلاً مرشداً ...» (٣٩٢) فرضت أشكال التعاون والتضافر والتواطؤ والتعايش والتطفل نفسها على مر الأيام، وبقي التاجر المحلي المحنك الحريص، القنوع الذي يكفيه قليل من الأرز في أثناء رحلاته الطويلة، بقي، لا يستطيع أحد اقتلاعه من جذوره. ونلاحظ في سورات أن موظفي الشركة الإنجليزية تعاونوا منذ البداية مع المسلّفين. وما أكثر ما اقترضت الوكالات الإنجليزية المختلفة سواء في مدراس أو فورت وليم الأموال من تجار الهند بتصريح من الرؤساء في لندن! في عام ١٧٢٠ (٣٩٣) إبان أزمة السيولة التي احتدمت في انجلترة فيما عرف باسم South Sea Bubble اقترضت شركة الهند الانجليزية في الهند من المال ما حقق لها السيولة وخرجت من محنتها بنفس السرعة التي وقعت بها في الصعاب. وفي عام ١٧٢٦ عندما بدأت الشركة الفرنسية تلتقط أنفاسها حرصت على ألا تعود إلى عقد صفقات جديدة في سورات حيث بلغت ديونها المستحقة للبانيان مبلغاً كبيراً يقدر بأربعة ملايين روبل (٣٩٤).

نستنتج من هذا أن التخلص من المعاونين كان ضرباً من المحال، بل لقد كان التعاون معهم ضرورياً لأنهم كانوا قائمين في الموقع، وكانوا يصنعون الثروة فيه. وهناك تقرير يرجع إلى عام ١٧٣٣ يقول إن بونديشيري لن تحقق الثراء «إلا إذا وجدنا الطريقة لجذب التجار الكبار الذين يستطيعون ممارسة التجارة بأنفسهم» (٣٩٥) يذكر التقرير التجار الكبار أياً كان وطنهم، وبخاصة التجار الهنود. وهل كان يمكن أن تقوم لبومباي قائمة بدون أبناء فارس والبانيان؟ وإلام تصير الحال في مدراس لو انصرف الأرمن عنها؟ ولقد أفاد الإنجليز في البنغال وفي بقية ربوع الهند دون ما حدود من خدمات التجار والمصرفيين المحليين. ولم يتغير الوضع إلا عندما استقرت الهيمنة البريطانية تماماً في البنغال، حينذاك أبعد الرأسماليون الوطنيون من أبناء كلكتا بعنف وشراسة عن ممارسة الأنشطة المحققة لأعلى الأرباح وهي البنوك والتجارة الخارجية، واضطر هؤلاء الأغنياء إلى البحث عن أشياء قيمة يلونون إليها بثرواتهم من قبيل الأرض والربا وجباية الضرائب أو شراء سندات شركة

الهند الشرقية البريطانية وهو ما حدث حول عام ١٧٩٣ (٢٩٦). ولكننا نلاحظ في الوقت نفسه أن الإنجليز في بومباي التي كانت تحت الإنشاء حرصوا على ألا يبعدوا تجار فارس وتجار جودجرات والتجار المسلمين الذين كانوا يكوّنون هناك ثروات كبيرة في مجال التجارة الخارجية ويمتلكون الأسطول التجاري في الميناء، وظلت الحال على هذا المنوال إلى أن بدأت الملاحة البخارية حول عام ١٨٥٠ (٢٩٧). وجدير بالذكر في هذا المقام أن البنك الإنجليزي لم يتمكن رغم المحاولات المتكررة من القضاء على الصكوك الهندية hundi وهي الكمبيالات التي كان الصيارفة الهنود يصدرونها، والتي كانت إشارة دالة على حرية حركتهم وصلابة نظامهم المصرفي، وهو النظام الذي تعلم منه الإنجليز الكثير قبل أن يسعوا إلى القضاء عليه.

الذهب والفضة

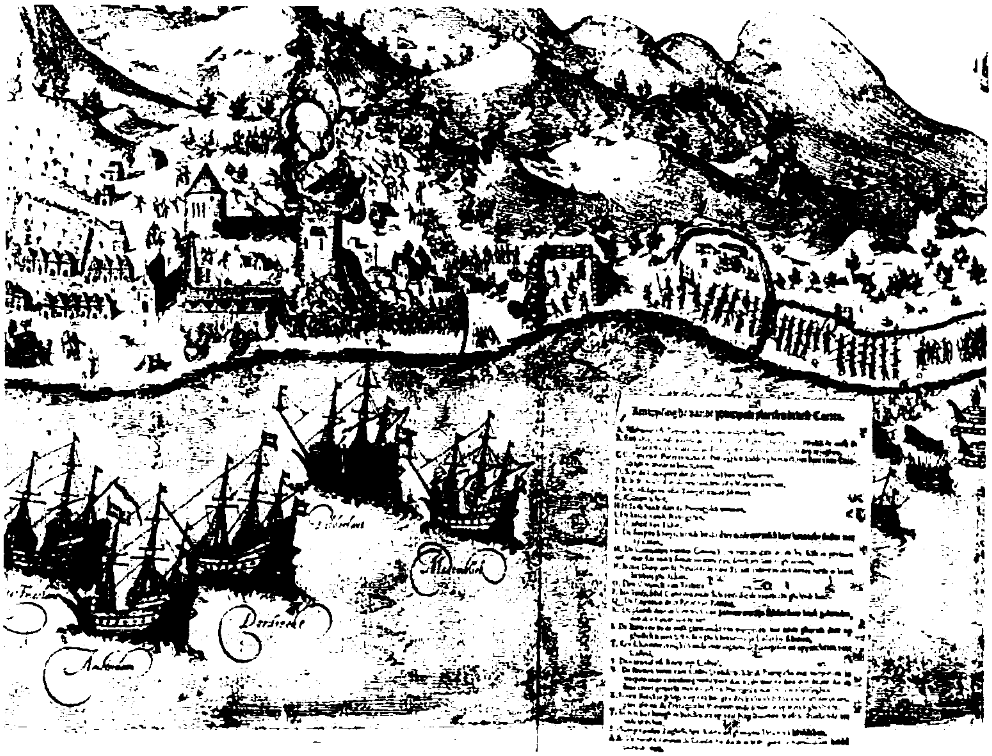
هل هما قوة أم ضعف؟.

يقولون: أوروبا وأمريكا وأفريقيا وآسيا تتكامل فيما بينها. وربما كان من الصواب أيضاً أن نقول إن التجارة العالمية تجتهد في أن تجعلها تتكامل وإنها كثيراً ما تنجح في ذلك. ونحن نلاحظ أن الشرق الأقصى بصفة عامة لم يتلق المنتجات الأوروبية بالاندفاع الجنوني والإقبال العارم اللذين استقبل بهما الغرب من وقت مبكر جداً الفلفل والتوابل أو الحرير. ولما كان الميزان التجاري يتطلب أن يقابلَ الولعَ بسلعةٍ ما ولعٌ آخر، فإن آسيا لم تقبل الدخول في لعبة التبادل منذ أيام الإمبراطورية الرومانية إلا في مقابل المعدنين الثمينين، الذهب والفضة، الذهب الذي كانوا يفضلونه على ساحل كوروماندل، والفضة التي كانت تحظى بتفضيل عام. وأصبحت الصين والهند كما قيل مراراً مقبرة المعدنين الثمينين بدوران من خلال جنبات العالم حتى إذا وصلا إلى الصين والهند دفنا وانتهى أمرهما. كانا يدخلان ولا يخرجان. وكانت هذه السمة الثابتة الغريبة هي التي حددت نزيف المعدنين من الغرب إلى الشرق، هذا النزيف الذي رأى فيه البعض علامة على ضعف أوروبا حيال آسيا، بينما أراه أنا، كما قلت من قبل، وسيلة استخدمها الأوروبيون مراراً في آسيا وفي غير آسيا وفي أوروبا نفسها ليفتحوا لأنفسهم سوقاً يتوسمون فيها ربحاً متميزاً. وما نصل إلى القرن السادس عشر حتى نجد هذه الوسيلة يتسع استخدامها اتساعاً يفوق المألوف نتيجة اكتشاف أمريكا وازدهار مناجم العالم الجديد.

وكانت فضة أمريكا تنتهي إلى الشرق الأقصى سالكة ثلاث طرق: أولاً طريق المشرق والخليج العربي وهي الطريق التي قال لنا عنها مؤرخو الهند إنها ظلت حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر أهم الطرق المؤدية إلى الهند؛ ثانياً طريق رأس الرجاء الصالح؛ ثالثاً طريق غليون مانيلا. وإذا استثنينا اليابان التي كانت حالةمختلفة متفردة لأنها بما تملك من

مناجم فضة ربما لعبت دوراً في التجارة الخارجية، فإن كل الفضة المتداولة في الشرق الأقصى كانت أوروبية المصدر، أي أمريكية المصدر. فالروبيات التي كان هذا أو ذاك الأوروبي يقترضها من صراف أو مصرفي هندي كانت قرضاً حالياً في مقابل تسديد سابق، أي أن الفضة التي اقترضها فضة جاءت بها التجارة الأوروبية إلى هناك منذ وقت طال أو قصر.

ولقد كان ورود الفضة والذهب عاملاً لا بديل عنه بالنسبة إلى أنشطة اقتصاد الهند البالغ الحيوية، واقتصاد الصين أيضاً بلا شك. فإذا طرأ مكروه ولم تقابل رحلةُ السفن الهندية من سورات إلى مخا رحلةَ السفن التي تمخر عباب البحر الأحمر محملة بالفضة والذهب، حدثت أزمة في سورات التي كانت بمثابة قطب أو قاعدة الاقتصاد الهندي. وليس من



في عام ١٦٠٦ هجوم الهولنديين على جزيرة تيدور Tidore واستيلاؤهم عليها، وهي من جزر الملوكو [الإندونيسية] التي كانت في أيدي البرتغاليين. ونرى على الجزء الأيمن من الوثيقة سفناً تنزل إلى البر القوات المهاجمة. (عن: Atlas van Stolk).

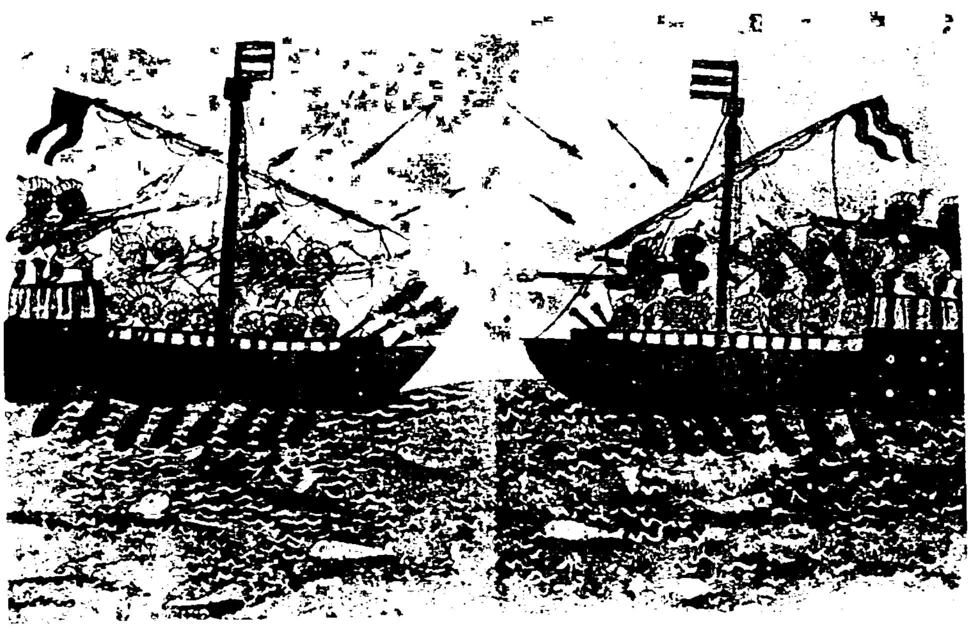
الشطط أن نفكر في أن أوروبا في ظل هذه الظروف، وهي تقتصر في تجارتها مع الشرق الأقصى على ولعها بالترف، كانت تمسك في يدها عن طريق الفضة بالعنصر الضابط الذي يتحكم في اقتصاد الشرق الأقصى، وأن أوروبا نتيجة لهذا كانت تتعامل مع هذا الاقتصاد من موقع قوة. ولكن هل كانت أوروبا تعي هذا التفوق وتستخدمه استخداماً ذكياً؟ هذا ما نشك فيه. فقد كان التجار الأوروبيون في حرصهم على الاستمرار في تجارة آسيا يقعون هم أنفسهم تحت رحمة الفضة الأمريكية الواردة إلى قادس، وكانت شحناتها تصل دائماً بغير انتظام، وبكميات غير كافية في أحيان كثيرة. ولقد كان الاضطرار إلى تدبير العملات الفضية بأي ثمن من أجل الاتجار مع آسيا نوعاً من العبودية. ولنذكر أن الفضة قلت إلى حد الندرة في الفترة من سنة ١٦٨٠ إلى سنة ١٧٢٠ [٣٩٨] وارتفع سعرها في السوق فتجاوز السعر الذي كانت تعرضه دور سك العملات. وكانت النتيجة انخفاض فعلي في قيمة العملات المؤثرة، وبخاصة الجنيه الاسترليني والجولدن، وساء الوضع بالنسبة إلى هولندة وانجلترة في علاقاتهما التجارية مع آسيا [٣٩٩]. وإذا كانت الفضة تميّز الغرب فإنها كانت تخلق لها ألواناً من العسر والقلق اليومية.

دخول من باب الحرب..

أو تجار ليسوا كغيرهم من التجار

كان الأوروبيين يأخذون منذ البداية بناصية تفوق آخر، وعوه على خير ما يكون الوعي، وما كانوا ليحققوا شيئاً بدونه. كان هذا التفوق الذي حرك كل ما فعله الأوروبيون أو على الأقل سمح به هو السفينة الحربية الأوروبية القادرة على المناورة وعلى مواجهة الريح، فقد زودت بأشرعة متعددة وتسلحت بمدافع زادت فعاليتها بعد تعميم فتحات تعمير المدافع. فعندما برح أسطول ڤاسكوا دا جاما في سبتمبر من عام ١٤٩٨ ميناء كلكتا واجه ثماني سفن هندية خرجت لمطاردته. ولكن السفن الهندية سرعان ما ولت هاربة، فاستولى الأسطول البرتغالي على إحداها وجنحت السبع الأخريات في رمل الساحل ولم تستطع السفن البرتغالية التقدم إليها لأن مستوى الماء كان منخفضاً بالنسبة إلى غاطسها [٤٠٠]. أضف إلى ذلك أن الهنود كانت لهم تقاليدهم الملاحية المسالمة، فدولهم تعزف عن الحروب، ولا نعرف إلا استثناء واحداً من هذه القاعدة، وهو امبراطورية كولا التي أنشأت على ساحل كوروماندل في القرن الثالث عشر أسطولاً مهيباً واحتلت مزاراً جزيرة سيلان وجزر اللاديف واللاكيديف شاطرة المحيط الهندي لصالحها إلى شطرين. وكان الهنود في القرن السادس عشر قد نسوا هذا الماضي الحربي، ولم تكن سفنهم التجارية تسير في قوافل مسلحة على الرغم من القراصنة الذين كانوا يتربصون عند بعض السواحل، وإن صح أن تحاشيهم كان سهلاً.

وسهلت هذه الأوضاع على البرتغاليين وخلفائهم مهمتهم. وإذا لم يكن في استطاعتهم أن يستولوا على الأرض في الشرق الأقصى فقد سهل عليهم امتلاك البحر، كان البحر ساحة الاتصال والنقل، أي أنه كان يتيح لهم كل ما هو جوهري. ولنقرأ ما كتبه فرانثيسكو دي ألمايده Francisco da Almeida إلى ملك لشبونه: «إذا كنت قوياً بسفنك فتجارة الهند ملك يمينك؛ أما إذا لم تكن قوياً بسفنك فلن ينجيك حصن على اليابسة مهما كان» (٤٠١). أما ألبوكيرك Albuguergue فيقول: «إذا حدث أن تعرضت البرتغال لهزيمة في البحر فإن ممتلكاتنا في الهند لن تستطيع أن تبقى يوماً واحداً بغير رضاء الأمراء المحليون» (٤٠٢). وننتقل إلى القرن التالي لنجد قائد القاعدة الهولندية في هيرادو باليابان يعبر عن نفس الفكرة في عام ١٦٢٣: «ليست لدينا القوة التي تمكننا من وضع أقدامنا على الأرض اللهم إلا إذا كان لدينا أسطول يحمينا» (٤٠٣). واستمع إلى هذا الصيني الذي يعبر في ماكاو عن غيظه: «إذا تصرف البرتغاليون عن نية سيئة فإننا نعرف كيف نطْبق على رقابهم. أما إذا



قراصنة من أهل البلاد على سواحل مالابار، يركبون سفناً لها أشرعة ومجاديف، ويستخدمون البنادق الأركبوزية والسهام. رسم بالألوان المائية رسمه برتغالي عاش زمناً طويلاً في جوا (القرن السادس عشر).

كانوا في أعالي البحار فكيف نعاقبهم، كيف نراقبهم وندفع عن أنفسنا شرورهم؟» (٤٠٤).
وهذا هو الرأي الذي ارتآه توماس رو Thomas Roe في عام ١٦١٦ وكان سفير شركة الهند في بلاط سلطان المغول، وهو الذي نصح المسئولين الإنجليز قائلاً: «اتبعوا هذه القاعدة إذا أردتم تحقيق ربح، اسعوا إليه في عرض البحر وفي التجارة السلمية؛ فليس من شك في أن وضع حاميات عسكرية وخوض المعارك على الأرض في الهند خطأ أي خطأ» (٤٠٥).

هذه الأفكار التي اتخذت سمات قواعد الحكمة لا يمكن تفسيرها على أنها كانت من إرادة سلام، بل ينبغي فهمها على أنها صدرت عن وعي ظل واضحاً على مدى السنوات الطوال بأن غزو الأرض عملية بالغة الخطورة. ولكن التغلغل الأوروبي كان منذ بداياته الأولى على الرغم من ذلك شرساً وحشياً إذا وجد الفرصة سانحة للشراسة والوحشية. نجد أعمال النهب، ونجد أعمالاً حربية، ناهيك عن التخطيط للحرب. في عام ١٥٨٦ عشية كارثة الأرمادا، أو الأسطول الذي لا يهزم كان فرانثيسكو ساردو Francisco Sardo الحاكم الإسباني في الفيليبين يعرض خدماته لغزو الصين بـ ٥٠٠٠ من رجاله؛ ومن بعد ذلك كانت سياسة كون Coen في الجزر المحيطية سياسة عنف واستعمار وضرب العصا وكان التسلط على هذه الجزر أسهل من التسلط على القارة (٤٠٦). ثم دقت ساعة غزو الأرض، متأخرة، وارتبطت بأسماء دوبليكس وبوسّي Bussy وكليف...

وكان الإنسان الأوروبي، حتى قبل الانفجار الاستعماري، يستخدم تفوقه الكاسح في البحر، وانطلاقاً من البحر. وكان هذا التفوق يضمن له، عندما تشتد حدة القرصنة، القيام بأعمال نقل بضائع التجار غير الأوروبيين الذين كانوا يسعون إلى الاطمئنان. كذلك كان هذا التفوق يجعله يضرب أو يهدد بضرب الميناء الذي يعصاه. وكان التفوق يجعله يجبر سفن الأهالي على دفع إتاوة مرور (٤٠٧)، وهي طريقة اتبعها البرتغاليون والهولنديون والإنجليز؛ وكان هذا التفوق يمكنه في حالة نشوب صراع مع دولة إقليمية من استخدام سلاح الحصار الفعال. فعندما نشبت الحرب ضد سلطان المغول أورينج زيب في عام ١٦٨٨ وهي الحرب التي حرض عليها جوزيا تشايلد رئيس شركة الهند الشرقية قال جوزيا تشايلد نفسه: «إن رعايا عظيم المغول لا طاقة لهم على احتمال حرب مع الإنجليز سنة كاملة دون أن يجوعوا ويموتوا بالآلاف لأنهم لن يجدوا العمل الذي يحقق لهم من الأجر ما يشترون به الأرز؛ ولن تتحقق هذه النتيجة عندما نُوقف تجارتنا معهم فحسب، بل عندما نقوم في حالة الحرب بفرض الحصار على تجارتهم مع الأمم الشرقية كلها وهي عشرة أضعاف تجارتنا وتجارة كل الأمم الأوروبية مجتمعةً.» (٤٠٨).

ويعبر هذا النص تعبيراً مدهشاً عن وعي الإنجليز بالقوة الضخمة بل والتفوق التجاري للهند المغولية، كما يعبر عن تصميم الإنجليز على تحقيق أقصى ما يمكن من منافع وهم «شاهرو السيوف» على نحو ما طالب به موظف من موظفي الشركة (٤٠٩).

الوكالات

وأنواعها

كانت الشركات الكبيرة لتجارة الهند شركات متعددة القوميات، لم تكن مشغولة بمشكلاتها الاستعمارية فحسب، بل كانت علاوة على ذلك تتناحر مع الدولة التي أنشأتها وساندتها، فقد كانت دولة داخل الدولة، أو خارج الدولة. كانت هذه الشركات تقف في وجه المساهمين، وكانت بمسلكها هذا تنشيء رأسمالية تتنافى مع عادات التجار والتجارة. كان عليها أن تشغل رأسمال المساهمين الذين كانوا يطالبون بأرباح، ورأسمال أصحاب السندات القصيرة الأجل البوندس الإنجليزية، ورأس المال الجاري أي السيولة، وكان عليها علاوة على هذا وذاك أن ترعى رأس المال الثابت المتمثل في السفن والموانيء والحصون... وكانت علاوة على ذلك تراقب عند بعد العديد من الأسواق الأجنبية وأن توائم بينها وبين إمكانات وميزات السوق القومية، أي البيع بالمزاد في لندن وأمستردام وغيرهما.

وكان البُعد هو مشكلة المشاكل وأعصى الصعاب على الحل، فلا غرابة، بعد التحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح البعيدة، أن نجد طريق المشرق القديمة عبر البحر المتوسط، تُستخدم لقصَرها في نقل الخطابات والوكلاء والأوامر الهامة والذهب والفضة. كان السعي إلى التغلب على البعد يشغل بال الرواد. ونقرأ عن هذا الإنجليزي الذي نجح في عام ١٧٨٠ أو نحوه في ركوب الرياح الموسمية وقطع المسافة بسرعة قياسية فسافر من لندن إلى مارسيليا إلى الإسكندرية إلى كلكتا في ٧٢ يوماً [٤١٠]. وكانت الرحلة عن طريق المحيط الأطلسي ورأس الرجاء الصالح تتطلب ثمانية أشهر في الذهاب أو في العودة، وكانت رحلة الذهاب والإياب تتطلب على الأقل ثمانية عشر شهراً عندما تسير الأمور سيراً طيباً ولا تضطر السفن إلى الانتظار حتى ينتهي فصل الشتاء ويكون الدوران حول رأس الرجاء قد تم دون صعاب. كانت هذه اللغة البطيئة للسفن والبضائع هي التي حالت بين مديري شركتي الهند وبين الإمساك بكل شيء في أيديهم، فكانوا ينزلون عن بعض سلطاتهم ويتقاسمونها مع السلطات المحلية، وكانت كل هذه السلطات المحلى فرادى في مدراس مثلاً أو في سورات تتخذ القرارات العاجلة وتتولى في الموقع صلاحيات الشركة لعقد العقود [٤١١] وتحديد مواعيد الطلبيات، مقدماً قبل حلولها بستة أشهر أو سنة، وتدبير الدفع والنهوض بتجميع الشحنات.

هذه الوحدات التجارية، أو الوكالات، التي كانت منفصلة عن المركز كانت تتسمى بأسماء مختلفة كونتوار comptoirs فاكتوري factonenies لوج loges. وكانت التسميتان الأوليان تختلطان في اللغة الدارجة، ولكن الكونتوار كان أعلى درجة من الفاكتوري والفاكتوري أعلى درجة من اللوج. يدلنا على هذا أن الفاكتوري الإنجليزي في سورات أنشأ مجموعة من

اللوچات في جوجا، وبروتش، وباروَدة، وفاتحپور سيكري، ولاهور، وتاتّا ولاهريبندر، وچاسك، وإصفهان، ومخا ... (٤١٢) ونقرأ عن «مؤسسات» الشركة الفرنسية في شاندرناجور أنها «كانت مقسمة إلى ثلاث طبقات»: كانت هناك حول شاندرناجور، وهو الموقع الرئيسي، «الكونتوارات الستة الرئيسية في بالاسور، وپاتنا، وقاسمبازار، ودكا، وجوجديا، وشاتيجان؛ أما البيوت التجارية العادية فكانت في سوپوز، وكيرپوي، وكاريكول ومونجورپوز، وسيرامپوز»، والبيتان التجاريـــان الأخـــيران «بيتان تجاريان يقيم فيهما وكيل بلا أراض»(٤١٣).

و«أراضي» الكونتوار أو أراضي «الموقع الرئيسي» كانت تتحدد بامتياز تمنحه السلطات المحلية، وكان الحصول عليه صعباً ولم يكن في يوم من الأيام بلا أجر. وكان هذا النظام في مجموعه نوعاً من الاستعمار التجاري الخالص: فقد كان الأوروبي يضع رَحْلَه على مرمى مناطق الإنتاج والأسواق وملتقى الطرق، ويستخدم الأشياء القائمة من قبل، وهذا يعني أنه لا يحتاج إلى التحمل بتكاليف «البنيات الأساسية»، وأنه يترك على كاهل الحياة المحلية عبء النقل إلى موانيء التصدير وعبء تنظيم وتمويل الإنتاج والمبادلات الأولية.

التصق الاحتلال الأوروبي التصاق الكائن المتطفل بالجسم الأجنبي، وظل حتى الغزو الإنجليزي – إذا استثنينا ما حققه الهولنديون من نجاح فى منطقة الجزر المحيطية – احتلالاً على هيئة نقاط، على هيئة مساحات صغيرة متفرقة. كانت ماكاو التى تصدرت كانتون في مساحة قرية. وكانت بومباى بجزيرتها التى تقيس ثلاثة فراسخ فى فرسخين لا تكاد تستوعب الميناء ودار الصناعة البحرية والقشلاقات والبيوت، ولو لم يكن التموين يرد من جزيرة سالسيت المجاورة لما أكل الأغنياء لحماً كل يوم (٤١٤). وديشيما فى قلب ميناء ناجازاكى أصغر من حى الجيتو الجديد فى البندقية. وكثير من الوكالات الفاكتوريات لم تكن تزيد عن أن تكون بيوت محصنة أو مخازن يعيش فيها الأوروبى حبيساً مثل الهندى من الطوائف المنغلقة على نفسها أشد الانغلاق.

ومن البديهى أن تكون هناك استثناءات، فنجد وكالات كبيرة متينة منها: جوا فى جزيرتها، باتاڤيا، جزيرة فرنسا جزيرة إيل دى فرانس، جزيرة بوربون. كما نجد وكالات أكثر ضيقاً، منها المواقع الأوروبية فى الصين. فلم يكن الصينيون يسمحون للتاجر الأوروبى بالإقامة الدائمة، ولا بالدخول إلى السوق. ولهذا كان يمثل الشركات هناك على كل سفينة من سفنها تجار جائلون، أو وكالة طيارة متنقلة. وربما ثارت الشحناء بين هؤلاء التجار، أو عصوا الرئيس الذى اختاروه لهم، فتقوم الصعاب التى تضر بالتجارة والربح (٤١٥).

فهل ينبغى أن نستنتج من ذلك كله أن النشاط الأوروبى، حتى حدوث الغزو الإنجليزى، مس آسيا مساً رفيقاً ولم يزد عن إقامة وكالات لم تؤثر أو لم تكد تؤثر على جسم هائل، وأن

هذا الاحتلال الأوروبى كان ظاهرياً سطحياً بريئاً لم يغير الحضارة ولا المجتمعات، وأنه اقتصر من الناحية الاقتصادية على تجارة التصدير، أى على جزء ضئيل من الإنتاج؟ هكذا عاد الجدل بين السوق الداخلية وبين التجارة الخارجية ليظهر من جديد على نحو متخف. والحقيقة أن الوكالات الأوروبية فى آسيا لم تكن أكثر براءة من وكالات التحالف الهانزياتى أو الهولنديين فى منطقة البلطيق وبحر الشمال أو وكالات البندقية وجنوة فى الإمبراطورية البيزنطية، ونكتفى بهذه الأمثلة. وضعت أوروبا فى آسيا مجموعات صغيرة جداً، جاليات ضئيلة، هذا صحيح، ولكنها كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برأسمالية الغرب البالغة التقدم. وكانت هذه الجاليات الضئيلة أو الأقليات التى قيل عنها إنها «بنية فوقية هشة بذاتها» (٤١٦) لا تلتقى بالجماهير فى آسيا بل تلتقى مع أقليات تجارية محلية أخرى تهيمن على التجارة والمبادلات فى الشرق الأقصى. وكانت هذه الأقليات التجارية المحلية هى التى قامت فى الهند، راضية أو كارهة، بفتح الطريق أمام التغلغل الأوروبى، وهى التى علمت البرتغاليين أولاً ثم الهولنديين، ثم الإنجليز، بل والفرنسيين والدنمركيين والسويديين خبايا التجارة من الهند إلى الهند. وبدأت منذ ذلك الحين العملية التى أدت قبل نهاية القرن الثامن عشر إلى إعطاء الاحتكار الإنجليزى ما بين ٨٥ ٪ و٩٠٪ من تجارة الهند الخارجية.(٤١٧) وكان السبب فى ذلك على الأرجح هو أن أسواق الشرق الأقصى التى دخلوها كانت تكوّن سلسلة من الكيانات الاقتصادية المتماسكة التى يربطها معاً عالم اقتصادى فعال، وهو أن الرأسمالية التجارية الأوروبية استطاعت تمويلها، واستطاعت أن تستخدم قواها لتحركها بما يحقق مصلحتها هى.

كيف نسبر أغوار تاريخ الشرق الأقصى

التاريخ الذى يهمنا هو التاريخ التحتانى sous-jacente لآسيا، وهو تاريخ ليس من السهل سبر أغواره. هناك فى لندن وأمستردام وباريس أرشيفات مدهشة. لا ترينا وثائقها ساحات الهند والجزر المحيطية إلا من خلال الشركات الكبيرة. ولدينا فى أوروبا وفى جنبات العالم المختلفة مستشرقون جديرون بالإعجاب. ولكن المستشرق المتمكن من دراسات العالم الإسلامى، لا يحيط بدراسات الصين أو الهند أو الجزر المحيطية أو اليابان. أضف إلى ذلك أن المستشرقين غالباً ما يكونون علماء لغة بارعين ومتخصصين فى الحضارة أكثر مما يكونون مؤرخين للمجتمعات والاقتصاد.

ولقد تغير المناخ اليوم، فتحولت اهتمامات علماء الصينيات واليابانيات والهنديات والاسلاميات إلى دراسة المجتمعات والبنيات الاقتصادية والسياسية. بل إن من علماء الاجتماع من يفكرون تفكير المؤرخين (٤١٨). ونرى منذ أربعينيات أو خمسينيات قرننا الحالى المؤرخين من أبناء الشرق الأقصى يبحثون عن هوية بلادهم التى تحررت من أوروبا، تتزايد أعدادهم، ويعملون على الإحاطة بالمصادر، وتدلنا أعمالهم على إدراكهم لإشكالية التاريخ على حد قول لوسيان فيفر. هؤلاء المؤرخون صناع تاريخ جديد تتوالى نتائجه فى مؤلفاتهم ومجلاتهم الممتازة. والخلاصة أن بحوثهم تقف بنا على عتبة طرح جديد قوى.

وليس من الممكن عرض كل ما تناولوه بالدرس، فالمادة هائلة على الرغم من المشكلات التى مازالت معلقة، ولم تحن بعد ساعة العرض الشامل للموضوع. ولكننى على الرغم من ذلك جازفت على عهدتى بتقديم مختصر للمشكلات وما تتسم به من سعة وجدة، متمثلاً بمثل واحد فقط. هذا المثل الذى اخترته هو الهند. وتحت أيدينا عن الهند أعمال أساسية بالإنجليزية، وأعمال فريق من المؤرخين الهنود على درجة نادرة من الكفاءة، كتبوا لحسن الحظ بلغة نفهمها مباشرة وهى الإنجليزية. وتقوم أعمال هذا الفريق من المؤرخين بدور المرشدين الممتازين الذين يرشدوننا من خلال غياهب ونوائب الهند التى يسمونها "وسيطية" فالعصر الوسيط فى نظرهم، قياساً على عرف يمجدونه تمجيدهم للتراث الجليل، استمر فى الهند إلى بداية الهيمنة الإنجليزية. وهذه النظرة هى النقطة الوحيدة التى أجادلهم فيها، فهى فى تقديرى توحى بأمور مسبقة، منها أن الهند تأخرت عن أوروبا عدة قرون، وهى فى تقديرى أيضاً تُدخل فى الجدل ما يوصف بأنه مشكلات إقطاع استمر وتحور من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر. ولكن هذاالنقد الذى سارعت إليه لا ينصب إلا على فرعية من الفرعيات.

وإذا كنتُ قد اخترت الهند فلم يكن السبب فى ذلك كل ما ذكرته فقط. ولم يكن مرجع اختيارى أن تاريخ الهند أسهل منالاً من غيره : فالعكس هو الصحيح، فتاريخ الهند يبدو طبقاً لمعايير التاريخ العام تاريخاً محيراً، معقداً من النواحى السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وإنما السبب هو أن الهند من حيث هى عالم اقتصادى تقع فى موقع مركزى يستند عليها كل شىء ؛ كل شىء يضرب جذوره فى رضاها وضعفها. بها بدأ البرتغاليون، وبها بدأ الإنجليز، وبها بدأ الفرنسيون. الهولنديون وحدهم كانوا استثناءً عندما ركزوا عمليات بناء ثرواتهم على قلب الجزر المحيطية، وكسبوا المباراة أسرع من الآخرين فسبقوهم إلى الاحتكارات. ولكن الهولنديين عندما سلكوا هذا السبيل تأخر نزولهم إلى الهند التى كانت هى مناط تحقيق العظمة الثابتة بالنسبة إلى الدخلاء القادمين من الغرب، المسلمين أولاً، والغربيين بعد ذلك .

القرى

الهندية

الهند قرى، آلاف مؤلفة من القرى، ولابد أن نستخدم بالنسبة إلى الهند الكلمة فى الجمع فنقول القرى ولانقول القرية، حتى لا نخطىء فنتصور صورة قرية هندية نمطية منغلقة فى حياتها الجماعية التى نظن أنها تخترق ثابتة لا تتغير مكتفية دائماً بذاتها تاريخ الهند المشحون بالأحداث، ونظن أنها حققت المعجزة فكانت هى هى فى جنبات القارة الهائلة، ولم تتصف بشىء من خصوصيات الأقاليم المتباينة مثل الخصوصيات البارزة الواضحة فى الدكن أو قل فى «جنوب البلاد». لا نقول إن مثل هذا القرية، أو مثل هذه الوحدة القروية، المكتفية ذاتياً فى طعامها وكسائها، والمشغوله بنفسها فقط، لم توجد، كانت موجودة فى عدد من المناطق المنعزلة المتمسكة بالقديم، وما زالت موجودة إلى يومنا هذا. ولكنها الاستثناء من القاعدة.

القاعدة هى أن حياة القرية منفتحة على الخارج، وأنها محاطة بإطار السلطات والأسواق المختلفة التى تراقبها وتفرغها من فوائضها وتفرض عليها تسهيلات ومخاطر الاقتصاد النقدى. ونحن عندما نفهم القرية نفهم سر تاريخ الهند كاملاً : هذه الحياة التى نحيط بها على مستوى القاعدة وتغذى الجسم الاجتماعى والسياسى وتبث فيه الحياة. وإذا نحن انتقلنا بفكرنا إلى مجال آخر هو مجال الاقتصاد الروسى وجدنا الصورة الهيكلية نفسها.

ونحن نرى اليوم فى ضوء الدراسات الحديثة على نحو أوضح كيف كانت آلة الاقتصاد تعمل معتمدة على المحاصيل والعوائد والضرائب التى تفرضها الدولة. ونرى الاقتصاد النقدى حاضراً فى كل مكان يؤدى دور السير المحرك خير أداء، فهو يسهل ويضاعف المبادلات التجارية بما فيها المبادلات الإجبارية. ولا يرجع الفضل فى تداول النقود إلى حكومة سلطان المغول إلا فى جزء منها فقط، فنحن نعرف أن الهند كانت منذ قرون طوال تمارس الاقتصاد النقدى، وكان بعض أسباب ذلك علاقاتها التجارية مع عالم البحر المتوسط الذى عرف النقود منذ العصور القديمة، فهو قد اخترعها على نحو ما وصدّرها إلى بعيد. وإذا نحن صدقنا ل. ك. چين L. C. Jain [٤٢٠] فقد عرفت الهند رجال المال المصرفيين فى القرن السادس قبل الميلاد، قبل عصر بركليس بقرن من الزمان . وسواء صحت هذه المعلومة أو لم تصح فالمؤكد أن الاقتصاد النقدى تغلغل فى التجارة الهندية قبل سلطنة دلهى بقرون طوال.

أما الإضافة الجوهرية التى قدمتها سلطنة دلهى فى القرن الرابع عشر فتتمثل فى

تنظيم إدارى مسيطر، ينتقل من أعلى لأسفل درجة إلى درجة، من المديرية إلى البندر ومن البندر إلى القرى ويحيط بها فى قبضته. وقد مكن وزن هذه الدولة وبولابها، وهى الدولة التى ورثتها امبراطورية سلطان المغول فى عام ١٥٢٦، من تشجيع الفوائض الزراعية والاستيلاء عليها. فهو يشجع على الحفاظ على هذه الفوائض وعلى زيادتها، لأن هذا الحكم المطلق الذى مارسه المغول كان حكماً مطلقاً متنوراً» فى بعض جوانبه، حريصاً على ألا يذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً، وعلى أن يحافظ على «نسل» الفلاحين، وعلى توسيع مدى الحاصيل، وعلى تبديل المحاصيل بوضع محصول مربح بدلاً من محصول أقل ربحية، وعلى استعمار الأرض البور ومضاعفة إمكانات الرى بزيادة الآبار والخزانات. ونضيف إلى ذلك أن القرية كان يحيط بها التجار الجائلون ويتغلغلون فيها، وكانت تحيط بها وتتغلغل فيها أسواق البنادر المجاورة، بل وأسواق المقايضة على السلع الأولية الغذائية التى كانت تقوم فى داخل القرى الكبيرة أو فى العراء بين القرى، وأسواق المدن القريبة أو البعيدة الشرهة، والأسواق الموسمية التى كانت ترتبط بالاحتفالات الدينية.

هل كانت هذه القرى تخضع لإدارة ضابطة رابطة؟ كانت القرى تخضع يقيناً لسلطات المديريات والبنادر؛ وتخضع للسادة الذين تلقوا من السلطان المغولى، الذى كان يعتبر من ناحية المبدأ المالك الوحيد للأرض، نصيباً من عوائد الإقطاعات، من الجاجير jagir، أى من «الثمار»؛ وللزاميندار zamindars (٤٢١) جباة الضرائب الملتزمين الذين كانت لهم حقوق وراثية على الأرض؛ والتجار والمرابين والصرافين الذين يشترون المحاصيل وينقلونها ويحولون على هذا النحو أيضاً الضرائب والعوائد إلى مال يسهل تداوله. والسيد يعيش بالفعل فى بلاط دلهى، ويتخذ هناك مكانته ورتبته ويحصل على الإقطاعية الجاجير لفترة قصيرة قدرها ثلاث سنوات فى العادة. فهو يستغلها عن بعد متعجلاً فيعتصرها بلا استحياء، وهو كالدولة يحب أن يحصل على العوائد فى صورة مال لا فى صورة عينى(٤٢٢). وهكذا كان تحويل المحصول إلى نقود هو مفتاح النظام. ومن هنا لم يكن المعدنان الأبيض والأصفر، الفضة والذهب، مجرد أشياء وأدوات للاكتناز، وإنما كانا وسيلتين لا محيص عنهما لتشغيل الآلة الهائلة بكل مكوناتها ابتداء من القاعدة الريفية بفلاحيها وانتهاءً بقمة المجتمع والتجارة(٤٢٣).

وكانت القرية يحكمها من الداخل نظامها الهرمى ونظام الطبقات الطائفية من حرفيين وشغالين منبوذين. وفى القرية رئيس يقظ هو رئيس القرية، وفيها «أرستقراطية» محدودة العدد، هى «الخودكاشتا» khud-kashta، أقلية من الفلاحين الذين حققوا شيئاً من الثراء، أو من السعة، يمتلكون أفضل الأراضى، وما بين أربعة وخمسة محاريث، وثمانية أو عشرة ثيران من البقر أو الجاموس وينعمون فوق هذا وذاك بتعريفة ضرائبية تحابيهم. وهؤلاء هم الذين يكونون «الجماعة» القروية الشهيرة التى كثيراً ما تحدث عنها المتحدثون. وفى مقابل



فى بلاط سلطان المغول الأعظم : أحد السادة الهنود فى حضرة السلطان.

امتيازاتهم وملكيتهم «الفردية» للحقول التى كانوا يزرعونها بأنفسهم مستعينين بالعمالة الأسرية، كانوا مسئولين «متضامنين» عن دفع ضرائب القرية بكاملها. وكانوا ينالون نصيباً من هذه الأموال التى يجبونها. وكانت لهم امتيازاتهم أيضاً فيما يختص باستعمار الأماكن البور وإنشاء القرى الجديدة، ولكن السلطات كانت تراقبهم عن كثب لأنها كانت تخشى أن ينشأ نوع من الحكر أو من المزارعة أو عمالة الأجراء الزراعيين، وكان نظام عمل الأجراء موجوداً ولكن فى حدود ضيقة جداً، أى أنها كانت تخشى نشأة نوع من الملكية خارج المعايير القائمة يتضخم فى ظل الامتيازات الضرائبية وينتهى إلى خفض حصيلة الضرائب فى نهاية المطاف [٤٢٤]. أما الفلاحون الآخرون الذين لا يمتلكون حقولهم والذين قدموا من خارج القرية والذين ربما تنقلوا من قرية إلى أخرى بمواشيهم ومحاريثهم فعبء الضرائب عليهم أثقل.

وللقرية عمالها الحرفيون الخاصون بها، تحدد لهم طبقاتُهم الطائفية أدوارَهم، وينالون فى مقابل عملهم نسبة من المحصول الجماعى وقطعة صغيرة من الأرض يزرعونها، ومن أبناء الطبقات الطائفيه من كانوا يعملون فى مقابل أجر [٤٢٥]. ولعلك قائل إنه نظام معقد، ولكن هل هناك فى العالم نظام للفلاحين يتسم بالبساطة؟ «لم يكن الفلاح عبداً، ولم يكن مستعبداً تابعاً للأرض، ولكن وضعه كان بلا جدال وضع التبعية.» [٤٢٦] وكان ما بين ثلث ونصف دخله يذهب إلى الدولة وإلى السيد حائز إقطاعية الجاجير وإلى الأطراف الأخرى الجابية، وربما أخذوا منه أكثر من النصف فى المناطق الخصيبة [٤٢٧]. فكيف تقوم لمثل هذا النظام قائمة؟ كيف يستطيع اقتصاد القرية أن يتحمل هذا النظام وأن يحتفظ على الرغم من هذه الأعباء الثقال بالقدرة على التوسع فقد كانت الهند التى تزايد سكانها فى القرن السابع عشر تنتج مايكفى الأهالى، وزادت من زراعاتها التى تخدم التصنيع، وزادت من بساتينها لتواجه الطلب الاستهلاكى المتزايد على الفاكهة ولتواجه الموضة الجديدة التى أخذ بها أصحاب الأرض [٤٢٨]؟

هذه النتائج تشهد على أمرين: انخفاض مستوى حياة الفلاحين وارتفاع مستوى إنتاجية الزراعة.

والحقيقة أن الهند لم تكن حول عام ١٧٠٠ تزرع إلا جزءً من أرضها فقط؛ وتشير الإحصائيات المحتملة إلى أن الأراضى الصالحة للزراعة فى حوض نهر الكنج مثلاً لم يكن يُستغل منها فى عام ١٩٠٠ إلا نصفها؛ وتصل النسبة فى الهند الوسطى إلا ما بين الثلثين والأربعة أخماس؛ وفى الهند الجنوبية يمكننا أن نتصور عند الضرورة نسبة أعلى. وهناك حقيقة لا يرقى إليها الشك، وهى أن الزراعة فى كل جنبات الهند تقريباً من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر لم تحفل إلا بأفضل الأراضى. والهند لم تعرف ثورة



قافلة هندية من الثيران تحمل إلى البرتغاليين فى جوا قمحاً من بالاجات فى إقليم ماديا براديش (القرن السادس عشر).

زراعية، ولم تطور آلاتها ومناهجها وزراعاتها الأساسية حتى عام ١٩٠٠، وربما كان متوسط الناتج القومى للفرد فى عام ١٧٠٠ أعلى منه فى عام ١٩٠٠ (٤٢٩). ولنذكر أن الأرض غير المنزرعة التى تنشأ فيها قرى جديدة تتيح للفلاحين احتياطياً من المكان وبالتالى إمكانات أسهل لتربية الماشية ؛ وهو ما يعنى توفير مزيداً من حيوانات الجر ومزيداً من ثيران البقر والجاموس التى تشد المحاريث، ومزيداً من منتجات الألبان، ومزيداً من السمن المسلى الذى يستخدم فى المطبخ الهندى. ويذهب عرفان حبيب (٤٣٠) إلى أن الهند كانت تنتج محصولين فى العام، أى أن إنتاجها من الغلال كان أكبر من إنتاج أوروبا فى القرن التاسع عشر. حتى إذا تساوى الإنتاج هنا وهناك فإن الهند تكون فى وضع أفضل لأن المناخ حار مما يؤدى إلى انخفاض حاجة العامل إلى الطعام فإذا هى أقل من حاجة مثيله من البلاد المعتدلة. وانخفاض استهلاك العامل من المحصول الذى يجنيه متواضع مما يؤدى إلى زيادة الفائض الذى يذهب للتجارة.

وتتميز الزراعة بامتياز آخر علاوة على المحصولين السنويين، محصول الأرز أو القمح يضاف إليه محصول البسلة أو الحمص أو النباتات الزيتية، هذا الامتياز يتمثل فى الاهتمام بالمحاصيل «الغنية» أى المحاصيل المخصصة للتصدير : النيلة والقطن وقصب السكر والخشخاش والتبغ الذى دخلت زراعته الهند فى بداية القرن السابع عشر، والفلفل. ونبات الفلفل نبات متسلق ينتج من العام الثالث إلى العام التاسع، ولكنه لا ينمو إلا إذا أحيط بالعناية، على عكس [٤٣١] ما يكرره البعض. كانت نسبة هذه الزراعات إلى زراعات الدخن والجاودار والأرز والقمح مرتفعة. ونبات النيلة «جرت العادة على حشه ثلاث مرات فى العام» [٤٣٢]. ثم إن نبات النيلة ترتبط به عمليات تصنيعية معقدة : ولهذا فهو مثل قصب السكر يتطلب للأسباب نفسها استثمارات ضخمة، ولهذا كانت زراعة النيلة مشروعاً رأسمالياً انتشر انتشاراً واسعاً فى الهند بالتعاون مع كبار ملتزمى الضرائب وكبار التجار وممثلى الشركات الأوروبية وحكومة سلطان المغول التى حاولت أن تخلق لصالحها احتكاراً يتمثل فى الاحتكار الكامل. وكانت النيلة التى يفضلها الأوروبيون هى تلك التى تنتجها منطقة أجرا، وبخاصة القطفة الأولى من الأوراق «البنفسجية الفاقعة». ونظراً لتزايد الطلب على النيلة محلياً وأوروبيا فقد ارتفع سعرها دون ما توقف [٤٣٣]. وفى عام ١٦٣٣ عندما حاقت الحرب بالمناطق المنتجة للنيلة فى الدكن تهافت طلاب الشراء من الفرس والهنود على نيلة أجرا تهافتاً زائداً فتجاوز سعرها الحد القياسى وهو ٥٠ روبل للماوند [والماوند فى البنغال = ٣٤,٥ كجم وفى سورات = ١٢,٧١٢ كجم] [٤٣٤]. وهنا قررت الشركات الإنجليزية والهولندية أن توقف مشترواتها. فلما علم الفلاحون فى أجرا من التجار وأصحاب الاحتكار، على ما أعتقد، بالخبر، اقتلعوا نبات النيلة من الأرض وتحولوا مؤقتاً إلى زراعات أخرى [٤٣٥]. هل نعتبر هذه المرونة فى التكيف مع الأحوال المتغيرة علامة على فعالية رأسمالية وعلى علاقة مباشرة بين الفلاحين والسوق؟

كل هذا لا يعنى أن جموع الأهالى فى الريف الهندى لم تكن تعانى من الفقر الذى لا يخفى على أحد. وظروف النظام تجعل من السهل استشفافه. وكانت الحكومة الهندية من ناحية المبدأ تحصل الضريبة على المحصول عندما يتم قطفه، لكننا نجد فى كثير من المناطق أن القائمين بالإدارة يستسهلون فيقدرون المحصول مقدماً على أساس متوسط ويفرضون ضريبة ثابتة عينية أو نقدية متناسبة مع مساحة الأرض المزروعة ونوعية الزراعة، فضريبة الشعير أقل من ضريبة القمح وضريبة القمح أقل من ضريبة النيلة وضريبة النيلة أقل من ضريبة الخشخاش وقصب السكر [٤٣٦]. فإذا لم يأت المحصول مطابقاً للتوقعات، أو إذا نضب الماء، أو إذا التهمت ثيران القوافل أو الفيلة القادمة من دلهى الزراعات فى الحقول ودهستها، أو إذا ارتفعت أو انخفضت الأسعار فى غير وقتها، وقعت النكبة على كاهل المنتج. واذكر الاستدانة [٤٣٧] كيف ناءت بكلكلها على الفلاح. كان كل شىء يتغير نتيجة تغير الحكر والملكية

والضرائب، وكان كل شيء يتغير نتيجة الحرب أو السلام، ويتغير من إقليم إلى إقليم، ومن أمير إلى أمير، وكان التغير عادةً من سيء إلى أسو. ولكننا نستطيع أن نقول بصفة عامة إنه طالما كانت الدولة المغولية قوية، عرفت الحكومة كيف تحافظ على حد أدنى من الرفاهية للفلاحين لأن رفاهية الفلاحين كانت الطريق إلى رفاهيتها. ولم يبدأ التدهور العام إلا في القرن الثامن عشر، دب الفساد في الدولة وفي الطاعة وفي أمانة الموظفين وأمن النقل[٤٢٨]. وتلاحقت ثورات الفلاحين.

الحرفيون

والصناعة

ولم يكن الفلاحون وحدهم هم الشعب الذي يعاني، بل كان هناك أيضاً شعب آخر يعاني يأتلف من أعداد لا حصر لها من الحرفيين. كان الحرفيون يتشرون في كل صوب وحدب، في المدن والبنادر والكفور والقرى ؛ بل من القرى ما تحول تماماً إلى قرى حرفية كلها. ويعتبر ازدياد العمال الحرفيين على هذا النحو بديهياً إذا صح أن السكان الحضريين ازداد عددهم ازدياداً كبيراً في القرن السابع عشر، ومن المؤرخين من يقدرونه بـ ٢٠٪ من العدد الكلي للسكان، وهو ما يعني أن عدد سكان المدن في الهند كان ٢٠ مليوناً، يعني على وجه التقريب ما يساوي العدد الكلي لسكان فرنسا في القرن السابع عشر. حتى إذا كان الرقم أكبر من الحقيقة، تبقى الحقيقة متمثلة في أن السكان الحرفيين كان عددهم نحو المليون نسمة وقد زادوا بمن انضم إليهم من جيش من العمال غير المؤهلين كانوا يعملون من أجل الاستهلاك المحلي والتصدير.

ولا يهتم المؤرخون الهنود بتاريخ هذه الأعداد الهائلة من الحرفيين بقدر ما يهتمون بدراسة طبيعة الصناعة القديمة في الهند وبرسم صورة بلادهم عشية الغزو البريطاني وبمعرفة ما إذا كانت الصناعة في الهند تقارن بالصناعة في أوروبا آنذاك، وبما لو كان في مقدورها أن تنتج من ذاتها ثورة صناعية.

ويقولون إن الصناعة في الهند أو على الأحرى ما قبل الصناعة اصطدمت بعقبات - عديدة؛ من هذه العقبات ما بالغوا في وصفها، وأقرب الظن أنها لم توجد إلا في خيال بعض المؤرخين، وبخاصة الحديث عن التعويق الذي يذهبون إلى أنه نجم عن نظام الطوائف، ذلك النظام الذي تصوروه على أنه كالشبكة التي أحاطت بالمجتمع كله وأحاطت تبعاً لذلك بعالم الحرفيين. ويسيرون في ركب ماكس ڤيبر فيتصورون أن الطائفة حالت دون التقدم التقني وأنها قتلت المبادرة كل المبادرة لدى الحرفيين، فقد كانت الطائفة تربط مجموعة من الناس إلى مهمة بعينها ربطاً نهائياً وتمنع جيلاً بعد جيل أن يتخصص أحدهم في تخصص جديد

أو أن ينخرط فى حراك اجتماعى. والرأى عند عرفان حبيب «أن هناك حججاً سديدة تضع هذه النظرية موضع الشك [...] هناك أولاً أعداد العمال غير المتخصصين التى كانت تمثل جيشاً احتياطاً للنهوض بالأعمال الجديدة عندما تدعو الضرورة. كان الفلاحون على سبيل المثال يشكلون العمالة الضرورية لاستغلال مناجم الألماس فى كارناتيك، وكان عمال المناجم هؤلاء إذا هُجرت المناجم "يعودون إلى زراعة حقولهم". أضف إلى هذا أن الظروف كانت على مر الزمن تتدخل لتحور أو تغير التخصص الحرفى لطائفة من الطوائف. من هذا القبيل ما جرى على طائفة الخياطين فى ماهاراشترا [٤٣٩] التى تحول بعض أفرادها إلى الصباغة واحترف البعض الآخر الصباغة بالنيلة» [٤٤٠]. فلا مجال للشك فى أن العمالة كانت تعرف نوعاً من المرونة، ولا فى أن نظام الطوائف القديم قد تطور فى نفس الوقت الذى تطور فيه تقسيم العمل، يشهد على ذلك ما علمناه من أنهم كانوا فى أجرا فى بداية القرن السابع عشر يميزون بين أكثر من مائة حرفة مختلفة [٤٤١]. زد على ذلك أن العمال كانوا يتنقلون كالعمال فى أوروبا بحثاً عن عمل مربح. ولقد أدى تخريب أحمدأباد فى أثناء الربع الثانى من القرن الثامن عشر إلى ازدهار النشاط فى مجال النسيج فى سورات ازدهاراً قوياً. وألسنا نرى الشركات الأوروبية تشد إليها، إلى جوارها، النساجين يأتون من مختلف الأقاليم يرحلون وراء الطلب، لا يمنعهم إلا أن تكون هناك أحكام خاصة من قبيل تحريم ركوب البحر على أتباع بعض الطوائف؟

ومن العوائق ما هو جدير بأن يؤخذ مأخذ الجد. فقد كان الأوروبيون يدهشون لقلة عدد الأدوات، الأدوات البدائية، التى كان الحرفيون يستعملونها فى الهند. وإليك هذا الرحالة الذى تحدث عن «فقر الأدوات» فى الهند ويستعين برسوم ليوضح لنا كيف أن العامل الذى ينشر الخشب «يقضى ثلاثة أيام فى نشر لوح خشب لا يحتاج من العامل عندنا إلا ساعة عمل». ومن هذا الذى لا يدهش عندما يعلم أن « أقمشة الموصلين الجميلة التى نهفو إليها صنعت على أنوال تتكون من أربعة مراين دقت فى الأرض» ؟ [٤٤٢]. وإذا كان العامل الحرفى الهندى ينتج الروائع فإنما يرجع ذلك إلى مهارته اليدوية العالية التى يُرَقِّيها تخصصٌ فيع إلى أبعد الحدود. ويسجل الهولندى بيلسيرت Pelsaert ملحوظته : «إن العمل الذى تولاه رجل واحد فى هولنده يتولاه هنا أربعة رجال» [مختلفون فى التخصص][٤٤٣]. والخلاصة أن الهنود كانوا يستخدمون القليل من العُدد، مصنوعة كلها تقريباً من الخشب، على خلاف العدد فى أوروبا التى كان الحديد يدخل على نطاق واسع فى صناعتها حتى قبل الثورة الصناعية. ونستنتج من ذلك أشكالاً من التعلق بالقديم ظلت قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر، يتمسك بها الهنود مخلصين، فى الرى والصرف على سبيل المثال، حيث استخدموا آلات تقليدية من أصل إيرانى، تعشيقاتها من الخشب، وعجلاتها المسننة من الخشب، وعُلَبُها من الجلد، ودلاؤها من الفخار، وكانت مصادر الطاقة المحركة التى عرفوها هى الحيوان

والبشر .... ويذهب عرفان حبيب إلا أن السبب فى ذلك كانيرجع إلى الرغبة فى خفض النفقات ولم يكن من شأن التقنية (٤٤٤)، ويستدل على ذلك بأن الآلات المصنوعة من الخشب التى استخدمت فى الغزل والنسج كانت فى كثير من الأحيان معقدة قائمة على ذكاء وألمعية، ويقول إنهم لو صنعوها من المعدن كما فعل الأوروبيون لتكلفت نفقات باهظة لا يبررها الاقتصاد القائم على عمالة وفيرة رخيصة. ومع الأخذ فى الاعتبار ما بين الوضعين من اختلافات فى النسبة والتناسب، فإننا نلاحظ أن هذه المشكلة هى التى تطرحها اليوم بعض التقنيات المتطورة التى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وعمالة قليلة والتى يجد العالم الثالث فى الأخذ بها صعوبة ويتعرض لخيبة الرجاء.

وإذا لم يكن الهنود على علم بتقنيات المناجم والتعدين، فقد كانوا يستغلون المناجم



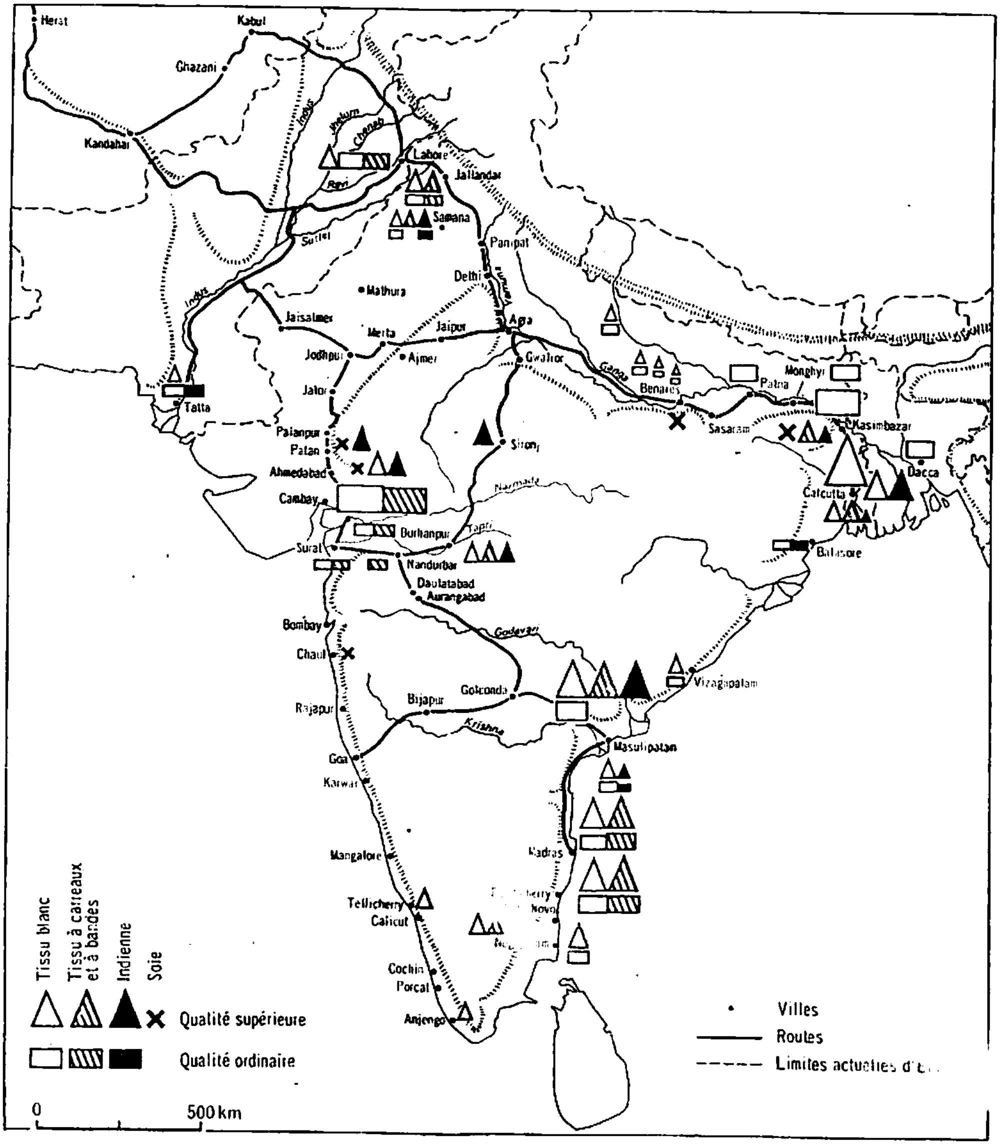
الحدادون من أهل البلد فى بجوا فى القرن السادس عشر يعملون بتقنية بدائية فيمسكون المنفاخ فى أيديهم ويستخدمون مطرقة غريبة يبدو أنها كانت مطرقة وبلطة معاً .

السطحية ويصنعون كما رأينا فى المجلد الأول من كتابنا هذا صلباً فائق الجودة يُصدر إلى فارس وغيرها. وكان الهنود فى هذا المجال متفوقين على فنون التعدين الأوروبية، وكانوا متمكنين من تشغيل المعادن، فكانوا يصنعون مراسى السفن، ويصنعون الأسلحة الجميلة، والسيوف والخناجر من كل صنف، وبنادق جيدة، ومدافع مناسبة على الرغم من أنهم كانوا يصنعونها من قضبان ملحومة لا عن طريق الصب والسبك (٤٤٥). ويحدثنا شاهد إنجليزى عن مدافع سلطان المغول فى بتربور على الطريق من سورات إلى دلهى فى عام ١٦١٥ فيقول إنها كانت مصبوبة وإنها كانت « من عيارات مختلفة وإن كانت بصفة عامة قصيرة قصراً مفرطاً ورفيعة رفعاً مفرطاً أيضاً» (٤٤٦). ولكننا لا نطمئن إلى هذا الحكم، فلعله وصف المدافع بهذا الوصف من منظور البحّار الذى ألف المدافع الطويلة المفرطة الطول التى تركب على السفن، وعلى فرض أنها كانت معيبة فما الذى يمنع من أن تكون يد التطوير والتحين قد امتدت إليها فيما بعد. أياً كان الأمر فقد كان أورينج زيب حول عام ١٦٦٤ يمتلك مدفعية ضخمة تجرها حيوانات مكدنة تفوق أعدادها الخيال، وكان يحرك مدافعه مقدماً لأن نقلها كان بطيئاً، وكانت لديه مدفعية خفيفة جداً يجر المدفع منها اثنان من الخيل، كانت تتبع السلطان فى تحركاته أينما ذهب (٤٤٧). فى ذلك الوقت أخذ المدفعجية الهنود مكان المدفعجية الأوروبيين، حتى إذا كان المدفعجية الهنود أقل مهارة من المدفعجية الأجانب فقد كانت تلك الواقعة شاهداً على تقدم تقنى لا جدال فيه (٤٤٨). ولنذكر أن البنادق والمدافع هى التى استعمرت المكان الهندى كله. وهذا هو تيبو صاحب، آخر حاكم نواب حكم ميسور Mysore، تخلى عنه الفرنسيون فى عام ١٧٨٣، فانسحب إلى الجبال وسلكت مدفعيته الثقيلة دروباً صعبة من خلال سفوح الجاط Ghâtes ، حتى وصلت إلى منطقة مانجالور، وكان عليه هناك أن يستخدم ما بين ٤٠ و٥٠ ثوراً مكدنة صفها رجاله فى طابور من أمام لتشد كل قطعة من قطع المدفعية ؛ ووضعوا فيلاً يدفع الطابور من الخلف، ولنا أن نتصور خطورة الوضع، فلو أخطأ الفيل موضع قدمه لانقلب وجر معه إلى الهاوية ثلة من البشر (٤٤٩). كل هذا يدلنا على أن الهند لم تكن متأخرة فى المجال التقنى تأخراً خطيراً. وهناك شاهد آخر هو دُور السكّة فى الهند التى كانت على مستوى دور السكة فى أوروبا، فى سورات فى عام ١٦٦٠ ضربت دار السكة ٣٠٠٠٠ روبل يومياً للشركة الإنجليزية وحدها (٤٥٠).

وهناك معجزة المعجزات : دور صناعة السفن. يحدثنا تقرير فرنسى أن السفن التى صنعت فى سورات حول عام ١٧٠٠ «جيدة جداً وتقوم بالعمل خير قيام ... ومن الخير كل الخير للشركة الفرنسية أن تبتنى عدداً منها» حتى إذا كانت التكلفة مثل التكلفة فى فرنسا، لأن الخشب الذى يستخدم فى بنائها هو خشب التيك الذى يضمن أربعين سنة من الملاحة فى مقابل «عشر سنوات أو اثنتى عشرة أو أربع عشرة سنة» على الأكثر » بالنسبة للسفن

التى تصنع فى فرنسا (٤٥١). ونعلم أن فُرس بومباى فى القرن التاسع عشر استثمروا أموالاً كثيرة فى صناعة السفن، فكانوا يبتنون السفن فى بومباى وفى موانىء أخرى أخرى وبخاصة فى ميناء كوتشان Cochin (٤٥٢). وكانت للبنغال، بما فيها كلكتا ابتداء من عام ١٧٦٠ (٤٥٣) دور صناعة السفن «منذ الحرب الأخيرة [١٧٧٨ - ١٧٨٣] ابتنى الإنجليز فى البنغال وحدها ما يصل إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ سفينة من كافة الأحجام لحسابهم وجهزوها وسلحوها» (٤٥٤). ومن هذه السفن ما كانت حمولته تصل إلى مستويات عالية، كانت السفينة سورات كاسل Surat Castle (١٧٩١ - ١٧٩٢) حمولتها ١٠٠٠ طن وتحمل ١٢ مدفعاً وعليها طاقم من ١٥٠ فرداً ؛ أما السفينة لوجى فاميلى Lowjee Family فكانت حمولتها ٨٠٠ طناً وعليها ١٢٥ فرداً ؛ وواسطة العقد فى هذا الأسطول السفينة شامبيندر Shampinder - أنشئت ١٨٠٢ - حمولتها ١٣٠٠ طناً (٤٥٥) وفى الهند أبتنيت السفن التى عرفت باسم «إندِيامنْ» وكانت سفناً ضخمة بمقاييس العصر كانت تتولى التجارة مع الصين. والحقيقة أن الإنجليز لم يستخدموا فى بحار آسيا حتى عصر البخار، أى حتى منتصف القرن التاسع عشر، سوى السفن المصنوعة فى الهند، ولكن السفن المصنوعة فى الهند حُظِر عليها الإبحار إلى الموانىء الإنجليزية . ولكن هذا الحظر رُفع فى عام ١٧٩٤ لعدة أشهر بسبب الحرب والحاجة الملحة إلى وسائل النقل . وما ظهر البحارة الهنود والسفن الهندية فى الموانىء الإنجليزية حتى ثارت ردود فعل عدائية عنيفة فى لندن جعلت التجار الإنجليز الذين أتوا بهم يصرفون النظر بسرعة عن خدماتهم (٤٥٦).

وليست هناك فائدة فى التوسع فى الحديث عن إنتاج المنسوجات الخرافى فى الهند، فهو موضوع معروف . تمتلك صناعة النسيج الهندية تماماً هذه الكفاءة التى امتلكتها صناعة الصوف الإنجليزية وأثارت الإعجاب، والتى تتمثل فى القدرة على الاستجابة لكل زيادة على الطلب. وصناعة المنسوجات الهندية كانت منتشرة فى القرى ؛ تضاعف فى المدن أعداد حوانيت النساجين ؛ وتنتشر من سورات إلى الكنج شبكة كثيفة من المحلات الحرفية منها ما يعمل لحسابه ومنها ما يعمل لحساب كبار التجار المصدرين ؛ وتضرب بجذورها قوية فى كاشمير ؛ وإن لم تكن قد استعمرت ساحل مالابار إلا فى أقل القليل، فقد عمّرت على نحو كثيف ساحل كورومانديل . ولقد حاولت الشركات الأوروبية دون جدوى أن تنظم نشاط النساجين طبقاً للنماذج القائمة فى الغرب، وبخاصة نظام التشغيل فى البيوت الذى عرف باسم putting out system . وشهدت بومباى أوضح محاولة من هذا النوع (٤٥٧) حيث كان الموقع مناسباً للابتداء من الصفر، ولم يكن العمال الهنود من أبناء سورات وغيرها من جنبات الهند قد نزحوا إلى هناك إلا متأخراً، وفشلت المحاولة . وبقى النظام التقليدى الهندى القائم على تقديم العربون وإبرام العقود، وأثبت جدارته على نحو مثالى، واستمر هذا الوضع على الأقل إلى الغزو وإلى فرض الوصاية على الحرفيين فى البنغال اعتباراً من



٤٧ - الطرق وصناعات النسيج فى الهند فى منتصف القرن الثامن عشر.

كانت صناعة النسيج منتشرة فى كل المناطق الهندية الكبيرة باستثناء ساحل مالابار الغنى بالفلفل. والرموز المستخدمة تبين ما اتسم به الإنتاج من تنوع وتعطى صورة عن حجمه. المثلثات ترمز إلى الأقمشة من الأصناف الجيدة، المثلث الأبيض: القماش الأبيض؛ المثلث المخطط : القماش المربعات والقلم ؛ المثلث الأسود : القماش المزخرف. المستطيلات نفس الشيء للأقمشة العادية. وعلامة الـ X تشير إلى الحرير. نقلاً عن K. N. Chaudhuri, The Trading World of Asia and the English East India Company, 1978.

العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر.

لم يكن من السهل على البحث العلمي الإحاطة بالنشاط في مجال صناعة النسيج لأنه لم يكن منضماً في شبكة كما هي الحال في أوروبا؛ كانت هناك قطاعات ودوائر متباينة تسيطر على إنتاج المادة الأولية وعلى تجارتها، وعلى إنتاج فتلة القطن، وهي عملية طويلة خصوصاً إذا كان المطلوب فتلة رفيعة جداً ومتينة جداً مثل الفتلة المطلوبة للموصلين؛ وتبييض المنسوجات وتجهيزها ؛ وطبع النقش على القماش . هذه العمليات التي كانت ترتبط بعضها بالبعض رأسياً في أوروبا، على النحو الذي اتبع في فلورنسة منذ القرن الثالث عشر، هذه العمليات كانت هنا أفقية تنتظم في شكل دواوين متفرقة منفصلة. وكان المشترى المتعامل باسم الشركات يذهب أحياناً إلى الأسواق التي يبيع النساجون فيها أقمشتهم، ولكن الأغلب، عندما تكون الطلبيات كبيرة، وكانت الطلبيات بالفعل يتزايد حجمها ويتعاظم بلا انقطاع [٤٥٨]، في هذه الحالة كان الأفضل إبرام العقود مع تجار هنود لهم مستخدمون يتجولون في مناطق الإنتاج ويبرمون هم العقود مع العمال الحرفيين. والتاجر الوسيط يلتزم حيال موظف الشركة في هذه أو تلك الوكالة بأن يسلم في تاريخ معين وبسعر مسمّى نهائي كمية معينة من المنسوجات من أصناف محددة. وهذا التاجر الوسيط يعطي النسّاج حسب العرف مقدماً مالياً يعتبر بمثابة التزام بالشراء يسمح للعامل الحرفي بشراء الغزل اللازم ويمكنه من الإنفاق على طعامه طوال فترة العمل. وعندما يتم مقطع القماش يتسلم الثمن بسعر السوق مع خصم المقدم المدفوع. وهكذا فإن السعر الحر الذي لم يتم تحديده عند الطلب كان يتغير بحسب ثمن الغزل وبحسب ثمن الأرز.

هكذا كان التاجر يجازف مجازفة تنعكس على نسبة الربح التي يحققها. ولكن الحرية التي تترك للنسّاج مؤكدة : فهو يتلقى مقدماً مالياً على عكس ما كان يجري في أوروبا من تقديم مقدم عيني في صورة مادة أولية ؛ والنساج له أن يلجأ إلى السوق مباشرة وهو ما لم يكن يسمح للعامل الأوروبي به في إطار نظام التشغيل في البيوت . وفي مقدور النساج أن يفلت وأن يغير مكان عمله، بل وأن يُضرب وبأن يترك النول ويعود إلى فلاحة الأرض أو يتقدم ليلتحق بالجيش. ويرى شودهوري K. N. Chaudhuri أن هذه الشروط التي كانت تتاح للنساج تجعل من غير الممكن أن نفهم لماذا كان النساج يعاني من الفقر، وكان النساجون جميعاً يعانون من الفقر. هل كان السبب في فقر النساج هو بنية اجتماعية قديمة تفرض على الزراع والحرفيين أقل درجة من الكسب؟ أياً كان الأمر فقد استطاعت الزيادة الهائلة في الطلب وفي الإنتاج في القرنين السابع عشر والثامن عشر أن تدعم حرية العامل الحرفي في الاختيار، ولكنها لم تستطع أن تحطم المستوى المنخفض العام للأجور على الرغم من أن الإنتاج كان يحيط به اقتصاد نقدي مباشر.

كان هذا النظام يجعل إنشاء مصانع يدوية من نوع المانوفاكتورات أمراً غير ضرورى، وإن وُجدت مصانع يدوية عبارة عن مشاغل واسعة فيها تجميع كبير للعمالة، وقد عُرفت هذا المشاغل الواسعة بالكرخانات، وكانت هذه الكرخانات تعمل لخدمة أصحابها أو النبلاء أو الإمبراطور نفسه. ولكن هؤلاء لم يكونوا يقتصرون على استخدام الإنتاج الذى كان رفيع المستوى استخداماً خاصاً بل كانوا يصدرونه إذا سنحت الفرصة . ويتحدث الرحالة ماندلسلو عما شاهده فى عام ١٦٣٥ ويصف قماشاً رائعاً غالياً جداً من الحرير والقطن ازدان بزهور مذهبة كانوا قد شرعوا ينتجونه منذ قليل فى مدينة أحمد أباد عندما مر بها، وقال إن «الإمبراطور استأثر لنفسه باستخدام هذا القماش ولكنه سمح للأجانب بأن يصدروه إلى الخارج إلى بلاد لا يحكمها» (٤٥٩).

والحق أن الهند كلها كانت تشتغل فى الحرير والقطن، وتصدر كمية لا يصدقها العقل من الأقمشة، منها العادية جداً ومنها البالغة الروعة، فتصل إلى العالم كله بوساطة الأوروبيين، حتى إن أمريكا كانت آنذاك تتلقى منها نصيباً كبيراً. ولقد كانت هذه الأقمشة منوعة أشد التنوع نتصورها عندما نقرأ ما كتبه الرُحالة فى وصفها وعندما نقرأ القوائم التى وضعتها الشركات الأوروبية المتاجرة. ونجد فى تقرير فرنسى عشرات من الأسماء التى عرفت بها أنواع المنسوجات الواردة من كافة أقاليم الهند منها الأبيض ومنها المصبوغ والمنقوش، ومنها ملاءات ومناديل ومفارش، ومنها المقصبة بالذهب والفضة (٤٦٠) ومنها الكريشة والموصلين والبفتة (٤٦١)، منها الأقمشة العادية ومنها الأقمشة المترفة الغالية. ويضيف كاتب التقرير أن كل نوع من الأقمشة تتغير أصنافه وأسعاره أشد التغير، ففى دكا «سوق أقمشة الموصلين الجميلة البديعة الفريدة فى ضربها... هناك أقمشة موصلين سادة سعرها من ٢٠٠ فرنك للمقطع البالغ طوله ١٦ أون [أو حوالى ٢٠ متراً] إلى ٢٥٠٠ فرنك للمقطع البالغ طوله ٨ أون [أو حوالى ١٠ أمتار]» (٤٦٢). ولكن هذه القائمة تبدو فقيرة بالمقارنة بالـ ٩١ نوعاً من القماش الهندى التى أوردها شودهورى فى ملحق كتابه الذى أشرنا إليه من قبل.

وليس هناك شك فى أن صناعة القطن الهندية كانت قبل الثورة الصناعية الإنجليزية التى استخدمت الآلات هى الأولى فى العالم من ناحية الكم والكيف وحجم الصادرات.

سوق
قومية

كل شيء يدور دورته فى الهند، الفوائض الزراعية والمواد الأولية والمنتجات المصنعة المخصصة للتصدير. كانت الحبوب التى يجمعونها من أسواق الأرياف تصل، عن طريق سلاسل التجار المحليين والمرابين والمسلفين، إلى البنادر والمدن الصغيرة، من نوع القصبة،

ثم إلى المدن الكبيرة عن طريق كبار التجار المتخصصين في نقل البضائع الثقيلة وعلى رأسها الملح والغلال (٤٦٣). ولا نقول إن هذه الدورة كانت كاملة بلا نقيصة، وأنها كانت تحقق الهدف، فكثيراً ما كانت تفاجأ بعودة المجاعات المباغتة التى كانت المسافات البعيدة تزيدها فظاعة لصعوبة النجدة. ولكن هذه الكوارث كانت تحدث على نحو شبيه فى أمريكا المستعمَرة. وفى أوروبا قديماً. وكان دوران البضائع يتخذ أشكالاً مختلفة كل الاختلاف، فمنها ما اخترق العوائق، ومنها ما ربط المناطق البعيدة المتباينة فى البنية والمستوى، وكانت كل أنواع البضائع تدخل فى هذا الدوران، البضائع الخسيسة والنفيسة، تحيط بنقلها التأمينات التى كانت قليلة التكلفة نسبياً (٤٦٤).

وكان دوران البضائع على الطرق البرية تتولاه قوافل عظيمة الشأن، يحركها تجار بانچارا banjaras، قوافل تحرسها الأجناد المدججة بالسلاح. وكانت هذه القوافل تستخدم وسائل مختلفة بحسب الأماكن، تستخدم العربات التى تجرها الثيران، أو تستخدم الثيران أو الحمير أو الجمّال أو الخيول أو البغال أو الماعز. وربما استخدمت حمالين من البشر. وكانت القوافل تتوقف فى فصل الأمطار، وكان البديل الأول آنذاك هو النقل عبر الأنهار والقنوات بتكلفة أقل كثيراً وبسرعة أكبر، ولكن مبالغ التأمين على هذا النوع من النقل كانت مرتفعة، وهو ما يثير الدهشة. وكانت القوافل تُستقبل فى كل مكان بالبهجة، حتى إن القرى كانت تسارع إلى استضافتها (٤٦٥).

والكلمة التى تفرض نفسها، كلمة أكبر من المدلول، هى «السوق القومية» : فالقارة الهندية الهائلة كان فيها نوع من التماسك يمثل الاقتصاد النقدى فيه العنصر الهام الجوهرى. كان هذا التماسك يخلق أقطاب تنمية لا تأتلف فى إطار منسجم ولكنها تقوم من دوران البضائع النشيط مقام المقومات التى لا محيص عنها.

من هذه الأقطاب : مدينة سورات. ومَن هذا الذى لم يلحظ الدور المهيمن الذى لعبته سورات ومنطقتها التى كانت متميزة فى كل مجالات الحياة المادية : التجارة، الصناعة، التصدير؟ وكان ميناء سورات هو بوابة الخروج الكبيرة وبوابة الدخول الكبيرة التى كانت التجارة الخارجية البعيدة تربطها بتيار المعادن النفيسة المار من خلال البحر الأحمر، كما تربطها بالموانىء النائية فى أوروبا وفى الجزر المحيطية. ونذكر قطباً آخر فى مدارج التنمية لن يلبث أن يعلو شأنه، هو البنغال، معجزة الهند، وكانت البنغال أشبه شىء بمصر وقد تعاظمت أبعادها. ويحضرُنى هذا القبطان الفرنسى الذى ركب فى عام ١٧٣٩ صفحة نهر الكنج ووصل إلى شاندرناجور فى رحلة صعبة على متن سفينته التى بلغت حمولتها ٦٠٠ طن، قال عن النهر : «إنه منبع تجارة الهند ومركزها. وهو يؤدى دوره بسهولة ويسر لأن راكب النهر لا يتعرض للنوائب التى يتعرض لها الإنسان عند ساحل كوروماندل (٤٦٦)



السفر فى الهند فى القرن السادس عشر: النساء تسافر فى عربات تجرها الثيران فى مملكة كامباى، وترافقها حراسة مسلحة.

[...] أضف إلى هذا أن البلد خصيب وعامر بالسكان على نحو فائق للمألوف. وعلاوة على الجودة الهائلة التى تتميز بها البضائع التى يصنعونها هنا، فهو ينتج القمح والأرز وبصفة عامة كل ما يحتاج إليه الإنسان فى حياته. هذا الرخاء اجتذب وسيجتذب دائماً عدداً كبيراً من التجار الكبار من البحر الأحمر إلى الصين يرسلون السفن إلى كل بقاع الهند. فى هذا البلد نجد هذا الخليط من أمم أوروبا وآسيا الذين يختلفون أشد الاختلاف فى عبقريتهم وعاداتهم، تجمعهم وتفرقهم المصلحة التجارية، المصلحة وحدها هى ديدنهم » (٤٦٧). ونحن بحاجة إلى مزيد من الشواهد لكى نرسم بها صورة كاملة المعالم لجغرافية الهند التجارية. وينبغى علينا أن نتكلم بصفة خاصة عن «الكتلة الصناعية» المتمثلة فى جودچيرات، تلك الكتلة التى كانت أقوى كتلة فى الشرق الأقصى؛ وعن كلكتا وسيلان ومدراس؛ وعن العديد من التجار الأجانب والهنود الذين كانوا مستعدين لدخول المغامرة الكبرى والمجازفة بالبضائع والأموال لرحلات نائية وقبول عروض السفن الأوروبية المتنافسة

دون الهولنديين. وعلينا بالقدر نفسه أن نتكلم عن التجارة الداخلية التكميلية التى تتناول المواد الغذائية والقطن ومواد الصباغة وتنقلها بالطرق النهرية والطرق البرية، وكانت هذه التجارة الداخلية أقل بريقاً ولكنها كانت أكثر أهمية بالنسبة إلى الحياة فى الهند فى مجموعها من التجارة الخارجية. أياً كان الأمر فقد كانت هذه التجارة ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى بنيات الإمبراطورية المغولية.

فن

الإمبراطورية المغولية

عندما حلت الإمبراطورية المغولية فى عام ١٥٢٦ محل سلطنة دلهى أخذت عنها إدارةً ثبتت جدارتها من خلال التجارب، ولكن هذه الإدارة على فعاليتها كانت دولاباً ثقيلاً متثاقلاً.

وكان الإنجاز الأول والعمل الرائد الأول الذى قام به أكبر (١٥٥٦ - ١٦٠٥) هو تحقيق التعايش بين الديانتين القائمتين دون ارتباك، الديانة الهندوسية والإسلام، على الرغم من أن الإسلام كان بطبيعة الحال دين السادة، وكان يحظى بالتقدير والإجلال، حتى إن الأوروبيين كانوا عندما يرون المساجد فى شمال الهند ووسطها يعتبرون الإسلام دين الهند العام، ويعتبرون الهندوسية التى يدين بها التجار والفلاحون نوعاً من الوثنية فى طريقها إلى التلاشى، مثل الذى حدث مع الوثنية فى أوروبا عندما تلاشت أمام المسيحية. ولن يكتشف الفكر الأوروبى الهندوسية إلا فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر أو السنوات الأولى من القرن التاسع عشر.

وكان الإنجاز الثانى يتمثل فى أقلمة حضارة واحدة فى الهند كلها تقريباً وتمكينها من بث أشعتها فى البلاد، حضارة مستعارة من فارس المجاورة ومن فنها وأدبها وحساسيتها. ومعنى هذا تحقيق اندماج الثقافات القائمة، ولن تلبث ديانة الأقلية، وهى الإسلام، أن يعتنقها السواد على نطاق واسع، وكانت الجموع فى الهند قد أساغت الكثير من النعم الثقافية المقتبسة (٤٦٨). وظلت اللغة الفارسية لغة السادة والمتميزين والطبقات العليا. وإليك هذا الفرنسى الذى تعرض لمشكلة فى بينارس فى ١٩ مارس من عام ١٧٦٨(٤٦٩) فقال لحاكم شانديرانجور: «سأكلف من يكتب عنى بالفارسية إلى الراجا». أما الإدارة فكانت تستخدم اللغة الهندوستانية، ولكنها كانت فى نظامها إسلامية النموذج.

ولابد من أن نعترف لسلطنة دلهى، ثم لإمبراطورية المغول من بعدها، بأنها أقامت فى الأقاليم أو الساركار sarkaras وفى البنادر أو البارجانار parganars، إدارة تجمع الضرائب والعوائد، ومن مهامها أيضاً دفع الزراعة التى هى ركيزة المالية، وإصلاح الرى وتشجيع نشر المحاصيل التى تحقق ربحية عالية والموجهة إلى التصدير (٤٧٠). وكانت هذه

الإجراءات تحقق الهدف المرجو، وكيف لا وقد واكبتها فى كثير من الأحايين مساعدات من لدن الدولة وجولات إرشادية .

وكان الجيش بقوته الهائلة هو مركز النظام يتمركز حول قلب الإمبراطورية التى تمنحه الحياة وتعيش هى أيضاً عليه. وكان النبلاء الذين كانوا يحيطون بالإمبراطور ينتمون إلى الجيش، منهم المنصبدار ومنهم الأمير، وكلهم من كوادر الجيش، ووصل عددهم فى عام ١٦٤٧ إلى ٨٠٠٠ من الكبار. وكانوا بحسب رتبهم يجنِّدون من المرتزقة العشرات أو المئات أو الآلاف (٤٧١)، وأدى هذا إلى أن عدد القوات «التى وقفت على قدم» الأهبة فى دلهى بلغ أرقاماً هائلة لا يتصورها أحد فى أوروبا، فكانت : نحو ٢٠٠٠٠ من الخيالة وأكثر من ٤٠٠٠٠ من المسلحين بالبنادق أو الذين يعملون على المدافع. وكان خروج الجيش للحرب من دلهى، كما كان خروجهم للحرب من أجرا يعنى فراغ المدينة وتحولها إلى مدينة مهجورة لا يقيم فيها إلا البانيان (٤٩٢). وإذا نحن عددنا القوات المنتشرة فى ربوع الإمبراطورية فى الحاميات المختلفة وفى مواقع الحدود، وصلنا إلى نحو مليون رجل(٤٧٣). ولم يكن هناك موقع مهما صغر لا يقوم عليه على الأقل اثنان من الخيالة وأربعة من المشاة» (٤٧٤) تقع عليهم مهمة حفظ النظام والمراقبة والتجسس.

كان الجيش هو الحكومة لأن كل الوظائف العالية فى النظام كانت من شأن العسكريين. وهكذا كان الجيش هو العميل الرئيسى بالنسبة إلى البضائع الأجنبية الفاخرة، وبخاصة الأقمشة الصوفية الأوروبية التى لم تكن تستورد لصناعة الثياب فى تلك البلاد الحارة، وإنما لصناعة « الجلل (٤٧٥) والسروج للخيول والأفيال والجمال التى كان الكبراء يطرزونها بالذهب والفضة، ويطهمون بها الهوادج، ويصنعون منها أجربة للبنادق لتحميها من الرطوبة ولمواكب المشاة» (٤٧٦). كانوا فى عام١٧٢٤ يستوردون من هذه الأقمشة الصوفية بما قيمته ٥٠٠٠٠ جنيه من فئة الإيكو فى العام. أما الخيول نفسها فكانوا يستوردونها من الجزيرة العربية ومن فارس بأعداد كبيرة، وإنما كانت أعدادها كبيرة لأن كل خيال كان له عدد من الجياد تحت إمرته، وهكذا كانت الخيول ترفاً وكانت أسعارها هائلة تصل فى المتوسط إلى أربعة أضعاف أسعار الخيول فى انجلترة. كان البلاط يقيم الاحتفالات المفتوحة «للكبار والصغار» وكان الإمبراطور يجد متعة أى متعة فى استعراض « عدد من أجمل جياده» أمام عينيه تصحبها «بعض الفيلة [...] غسلوها فأتقنوا غسلها وجملوها [...] ودهنوها بدهان أسود ورسموا عليها خطين باللون الأحمر» وكسوها بالجلل المطرزة وزينوها بالشخاليل الفضية (٤٧٧).

وكان الترف الذى يحرص عليه الأمراء فى مثل روعة ترف الإمبراطور نفسه. فكانوا مثله يمتلكون المشاغل أو الكارخانات الخاصة التى يصنعون فيها منسوجاتهم المترفة التى

يستأثرون بها لأنفسهم [٤٧٨]. وكانوا مثل الإمبراطور يعشقون القصور إلى درجة الجنون، وكانوا يتخذون الخدم والحشم والعبيد حاشية تتبعهم في الحل والترحال، ومنهم من اكتنزوا كنوزاً هائلة من الذهب والأحجار الكريمة [٤٧٩]. وليس من الصعب علينا أن نتصور الثقل الذى ناء به الاقتصاد الهندى من هذه الأرستقراطية التى كانت تعيش إما على المخصصات التى يتلقونها مباشرة من الخزينة الإمبراطورية، أو على ما يدفع إليهم الفلاحون من عوائد على الأرض التى يقطعهم الإمبراطور إياها من قبيل الجاجير «لكى يحفظوا مركزهم».

الأسباب السياسية وغير السياسية لسقوط إمبراطورية المغول

كانت الآليات الضخمة التى تعتمد عليها الإمبراطورية المغولية تعطى فى القرن الثامن عشر انطباعاً بالوهن والتهرؤ. وليس من السهل تحديد تاريخ محدد للتدهور المغولى، ولنا أن نختار بين عام ١٧٣٩ وهو العام الذى شهد استيلاء الفرس على دلهى ونهبها وتخريبها تخريباً هائلاً؛ أو عام ١٧٥٧ الذى شهد معركة بلاسىPlassey التى كسبها الإنجليز؛ أو عام ١٧٦١ الذى شهد معركة بانيبات Panipat الثانية، فقد أقبل الأفغان مسربلين على طريقة العصور الوسطى وغلبوا المهرات Mahrattes المسلحين على النسق الحديث فى الوقت الذى كان المهرات فيه يعملون جاهدين على تجديد الإمبراطورية المغولية بما يحقق صالحهم. وكان المؤرخون قد قبلوا دون كثير من المناقشة باعتبار سنة ١٧٠٧ نهاية العظمة الهندية المغولية وهى السنة التى شهدت موت الإمبراطور أورينج زيب، وإذا نحن اتبعنا رأيهم فمعنى هذا أننا نقبل بأن الإمبراطورية انتهت من تلقاء نفسها وأن الأجانب من فرس وأفغان وإنجليز لم يكن لهم دور فى الإجهاز عليها.

والحق أن الإمبراطورية كانت إمبراطورية غريبة، قامت على أكتاف بضعة آلاف من الإقطاعيين والأمراء والمنصبدارات [أى أصحاب المناصب] الذين كانوا يأتون بهم من كافة بقاع الهند ومن خارج الهند. وفى نهاية حكم الإمبراطور شاه جهان (١٦٢٨ - ١٦٥٨) كان من بين هؤلاء الكبراء من أتوا من فارس ومن آسيا الوسطى، من ١٧ منطقة مختلفة. كانوا غرباء على البلاد التى أتوا ليعيشوا فيها غربة الإنجليز من أبناء أكسفورد وكمبردج الذين سيحكمون الهند فى زمن كيلينج Rudyard Kipling.

كان الأمراء يَمْثُلون بين يدى الإمبراطور كل يوم مرتين، وكان التزلف هو القاعدة هناك كما كان هو القاعدة فى فرساى. «ما كان الإمبراطور يقول كلمة إلا تثير الإعجاب فيرفع الأمراء أياديهم هاتفين "كرامات!" أى معجزات» [٤٨٠]. ولكنهم كانوا بهذه الزيارات يطمئنون فى المقام الأول على أن السلطان فى خير عافية وأن الإمبراطورية ما تزال بفضله قوية ناهضة. وكان مجرد غياب الإمبراطور أو تسربُ خبرٍ عن مرضٍ أصابه أو شائعةٍ كاذبة



سلطان المغول يخرج إلى الصيد ومن حوله حاشية ضخمة من السادة والخدم يمتطون جميعاً الخيول أو الفيلة أو الجمال، ولا يسيرعلى قدميه إلا قلة من الجنود المشاة فى خلفية اللوحة إلى اليمين.

عن موته يكفى لإحداث عاصفة عارمة مفاجئة تتفجر عنها حرب الخلافة على العرش. ومن هنا نفهم هذا الحرص الشديد الذى أخذ به أورينج زيب نفسه فى السنوات الأخيرة من عمره المديد بأن يكون حاضراً ملء السمع والبصر، حتى إذا كان مريضاً مرضاً شديداً يكاد يشرف على الهلاك، وأن يثبت للشعب أنه موجود وأن الإمبراطورية موجودة بوجوده. وكان الضعف الذى عانى منه هذا النظام المتسلط هو أنه لم ينجح فى ترتيب نهج نهائى للخلافة على العرش الإمبراطورى، وإن صح أن الصراع الذى كان ينشب دائماً تقريباً فى مثل هذه المناسبة لم يكن دائماً بالضرورة صراعاً خطيراً. فى عام ١٦٥٨ عندما فرغ أورينج زيب لتوه من حرب الخلافة على العرش التى استهلت ببدايتها الدامية حكمه، حيث تخلص من أبيه ومن أخيه دارا شوكوDara Shukho، لم يبد على الأمراء والكبراء حزن حقيقى. «عندما اضطر الأمراء جميعاً إلى الحضور لتقديم فروض الولاء فى بلاط أورينج زيب [...] لم يكن بينهم واحد تجرأ على الحزن أو على أن يفعل شيئاً من أجل الملك الذى رفعهم إلى ما وصلوا إليه من الوجاهة، وانتشلهم من التراب بل ربما من العبودية، كما هى الحال فى هذا البلاط، ومكنهم من الثراء والعظمة»(٤٨١) هذا هو تعليق فرانسوا بيرنييه François Bernier الطبيب الفرنسى المعاصر لكولبير (١٦١٩ – ١٦٧٣) الذى أقام طويلاً فى دلهى ولكنه لم يغير طبعه ولم ينس طريقته فى الإحساس والحكم على الأشياء. كان الكبراء فى دلهى يتبعون أخلاقاً أخرى ويسيرون على هدى تعاليم عالَم آخر. من هم هؤلاء الكبراء؟ لقد كانوا من نوع القادة الكوندوتييرى condottieri الإيطاليين فى القرن الخامس عشر، أولئك الذين كانوا يجمعون الجنود المرتزقة والخيّالة المأجورين الذين يكلفون بأداء خدمات معينة يتلقون ثمنها. كان عليهم أن يجهزوا الرجال وأن يسلحوهم، كل على طريقته، ومن هنا اختلف تسليح الفرق المغولية بعضها عن البعض الآخر(٤٨٢). ولما كانوا من قبيل الكوندوتييرى فقد اعتادوا نوعاً من الحرب يبعد عن الأخطار، يقومون بها فى غير حماس، ولا يفكرون إلا فى مصالحهم الخاصة وحدها. كان هؤلاءالقادة الهنود يشبهون كل الشبه القادة العسكريين أيام ماكيافيللى، يحرصون على إطالة التحرشات ويتفادون المواجهات الحاسمة. وكان للنصر الحاسم مشكلاته، فقد كان يثير الغيرة من القائد المظفر. أما إذا طالت المعركة فقد كانت أعداد القوات تتزايد، وتتزايد معها الأجور التى يدفعها الإمبراطور، والدخول التى تتحقق تتزايد، وكانت الحرب على هذا النحو تحقق المنافع والمنافع فقط، وبخاصة إذا لم تكن تتحرى الخطر المستطير، كانت الحرب فى هذه الحالة تحاصر حصناً ما بهدف تجويعه فتضرب مخيماً عسكرياً هائلاً يضم الآلاف من الخيم، مخيماً مترامى الأطراف كالمدينة، فيه مئات من الدكاكين وفيه التسهيلات بل فيه نوع من الترف. ولقد أبدع فرانسوا بيرنييه فى وصف هذه المدن الخيامية المدهشة التى كانت تقوم وتنفض على طول طريق أورينج زيب فى عام ١٦٦٤ إلى كشمير، وكانت تضم الآلاف المؤلفة من البشر. وكانت الخيام توزع فى المخيم بحسب نظام متكرر، ويذهب الأمراء إلى السلطان ليقدموا فروض الولاء كما ألفوا فى

البلاط «ما من شيء أروع من أن ترى فى ليلة ليلاء فى الريف بين خيام الجيش خطوطاً طويلة من المشاعل تقود الأمراء جميعاً إلى مقر الإمبراطور أو تعود بهم منه إلى خيامهم.»(٤٨٣).

كانت الآلة الحاكمة فى مجموعها آلة مثيرة للدهشة، صلبة وهشة فى وقت واحد. وكانت تحتاج لكى تدور إلى ملك نشيط همام، وهكذا كان أورينج زيب إبان الجزء الأول من حكمه، أى حتى عام ١٦٨٠ تقريباً وهى السنة التى قضى فيها على ثورة ابنه أكبر Akbar (٤٨٤). وكان من الضرورى أيضاً ألا ترج البلاد أركان النظام الاجتماعى السياسى والاقتصادى والدينى الذى يحيط بها. ولكن هذا العالم الملىء بالمتناقضات لم يكن يكف عن التغير، ولم يكن السلطان وحده هو الذى يتغير، وقد أصبح متعصباً شكاكاً حائراً وبلغ من السفه درجة لم يبلغها من قبل، وإنما تغيرت معه البلاد كلها، والجيش. فأغرق الجيش فى الترف والملذات وفقد فضائله القتالية. زد على ذلك أن الجيش تضخم وزادت أعداد رجاله. ولكن عدد الإقطاعيات الجاجير لم يزد بالنسبة نفسها، وربما كانت الإقطاعيات خربة أو فى مناطق وعرة بارة. فقد عمل من حازوا الإقطاعيات على اعتصارها، وانتهاز كل الفرص لاستخراج أكثر ما يمكن من المكاسب، واحتقروا حرمة المال العام، وتحايلوا ليختلسوا جانباً من الثروة التى كان المفروض أن تعود إلى الإمبراطور بعد وفاتهم؛ بل تحايل البعض ليحولوا الإقطاعيات الممنوحة لهم مدى الحياة إلى إقطاعيات تُوَرَّث على النحو الذى عرفته الدولة العثمانية أيضاً. ومن ألوان الفساد الذى أصاب النظام حول منتصف القرن السابع عشر هو أن الأمراء والأميرات الأصيلات ومحظيات الحريم والسادة اشتغلوا بالأعمال التجارية إما مباشرة أو بوساطة التجار الذين كانوا يتسترون وراء أسمائهم. وكان أورينج زيب نفسه يمتلك أسطولاً من السفن يقوم بالتجارة فى البحر الأحمر وموانىء أفريقيا.

لم تعد الثروة مكافأة على خدمات أديت للدولة، ولم يعد السادة حكام الأقاليم الذين عرفوا بـ subahs والنواب nababs يخلصون الطاعة للسلطان. عندما هزم أورينج زيب دولتين إسلاميتين فى الدكن هما مملكتا بيجابور فى عام ١٦٨٦ وجولكوندة فى عام ١٦٨٧ واجه أزمة عصيان واسعة النطاق، وكان من قبل قد تعرض لعداوة المهرات وهم شعب صغير فى غرب جبال الجاط، ظل يقوم بغارات ويرسل فرسانه الأفذاذ للنهب والسلب، ثم ما لبثت أن لحقت بهم جماعات من المغامرين والساخطين، ولم يستطع السلطان أن يوقفهم عند حدهم. ولم تفلح القوة ولا الدهاء ولا الرشوة فى الإطاحة برئيسهم شيڤاچى Shivaji البدائى الذى أطلق عليه لقب «فأر الجبال». وقد نال هذا الفشل من هيبة الإمبراطور على نحو فظيع، ووصل الأمر إلى درجة قاسية فى يناير من عام ١٦٦٤ عندما استولى المهرات على ميناء سورات ونهبوه، وكانت سورات ميناء الإمبراطورية الأعظم والأكثر ثراءً، وكان منطلق الحجيج القاصدين مكة، ورمز الهيمنة المغولية.

بناء على كل هذه الأسباب يضع ن. م. پيرسون N. M.Pearson (٤٨٥) فترة حكم إورينج زيب الطويلة فى داخل عملية التدهور المغولية، وهو على حق إلى حد ما فى هذا. والرأى عنده أن الإمبراطورية سلكت فى مواجهة هذه الحرب الداخلية الجديدة العنيدة مسلكاً خانت فيه مبادئها وهدفها ومبررات وجودها. هذا شىء جائز. ولكن هل كانت مأساة الحرب، كما يقول البعض إلى اليوم (٤٨٦) نتيجة سياسة أورينج زيب بعد عام ١٦٨٠ التى اتسمت بالارتياب والدموية والتعصب الدينى؟ أليس فى ذلك مبالغة فى تقييم أورينج زيب، واعتباره «لويس الحادى عشر الهندى» (٤٨٧)؟ كان رد الفعل الهندوسى موجة قادمة من الأعماق، من أعماق أبعد من زمان أورينج زيب؛ ونحن نرى علاماتها الظاهرية تبدو لنا فى صورة حرب المهرات، وهرطقة السيخ ونضالهم العنيف وانتصارهم (٤٨٨) ولكن الأصول العميقة تفلت منا فلا ندركها. ولو أدركناها لفسرت لنا على الأرجح هذا التضعضع العميق العنيد الى ألم بالهيمنة المغولية وبمحاولتها إحداث معايشة بين الحضارتين، الحضارة الإسلامية والحضارة الهندوسية. وكانت الحضارة الإسلامية، بمؤسساتها وبمدنها المتميزة وبعمائرها التى قلدتها حضارة الدكن، تقدم للناظرين مشهداً ظاهرياً يوحى بنجاح فريد إلى حد بعيد. ولكن هذا النجاح انتهى وانشطرت الهند إلى شطرين، وكان هذا الانشطار والتفسخ هو الذى فتح الطريق أمام الغزو الإنجليزى. وكان إيزاك تيتسينج Tsaac Titsingh قد عبر عن ذلك بوضوح فى ٢٥ مارس من عام ١٧٨٨، وهو رجل هولندى أمضى وقتاً فى البنغال ممثلاً للشركة الهولندية لتجارة الهند، قال: العقبة الوحيدة التى ما كان يمكن أن يتغلب عليها الإنجليز هى التحالف بين المسلمين وأمراء المهرات لو تحقق، وقال: «والسياسة الإنجليزية تبذل قصارى دون هوادة للحيلولة دون مثل هذا التحالف» (٤٨٩).

والشىء المؤكد هو أن التمزق الذى ألم بالهند المغولية لم يخترمها دفعة واحدة، بل نخرها شيئاً فشيئاً. وجاءت معركة پلاسى فى عام ١٧٥٧ بعد موت أورينج زيب بخمسين عاماً فقد مات فى عام ١٧٠٧. فهل كانت السنواتُ الخمسون بما عمرت به من مشكلات سافرةٍ فترةَ تدهور اقتصادى؟ ولو كان هناك اضمحلال فعلى حساب مَن؟ ونحن نعلم أن القرن الثامن عشر شهد صعوداً فى مجال التجارة الأوروبية فى الهند كلها. ولكن ما معنى هذا الاضمحلال؟

والحق أن الحكم على الوضع الاقتصادى الحقيقى للهند فى القرن الثامن عشر أمر عسير أشد العسر. فنحن نرى مناطق تدهورت ودالت، ونجد مناطق أخرى صمدت، ونجد غير هذه وتلك مناطق نمت وتقدمت. ولقد قارن البعض الحروب التى أصابت الهند بالعناء والحَزَن بحرب الثلاثين سنة التى نالت من ألمانيا من عام ١٦١٨ إلى عام ١٦٤٨ (٤٩٠). وما دام المجال يتسع للمقارنة فنحن نقارنها على الأحرى بالحروب الدينية فى فرنسا من ١٥٦٢

إلى ١٥٩٨، فهذه الحروب مزقت فرنسا ولكنها لم تنل من الاقتصاد حيث كان الوضع الاقتصادى أقرب إلى الجودة منه إلى السوء [٤٨١]. وكأنما لاين الاقتصاد الحرب فطالت، وكانت الحرب هى التى أتاحت دفع أجور القوات الأجنبية المرتزقة التى كانت البروتستانت والكاثوليك جميعاً لا يكفون عن استخدامها. فهل شهدت الحروب فى الهند من الاقتصاد نفس اللين والعون، فتواطأ الاقتصاد مع الحروب وأطال أمدها؟ هذا احتمال قائم: فلم يكن المهرات يقومون بغاراتهم إلا متعاونين مع رجال الأعمال الذين كانوا يجيئون إلى معسكرهم ويكومون لهم التموين والذخيرة وكل ما يحتاجون إليه طوال مسار الغارات التى خططوا لها، فلابد أن تدفع الحرب نفقات الحرب.

وخلاصة القول إن المشكلة قد طُرحت، وينبغى لحلها أن تتوافر لدينا البحوث الاستقصائية ومنحنيات الأسعار والإحصائيات... ولكننى أسمح لنفسى تحت مسئوليتى بأن أقول إن الهند فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كان يحكمها على ما يبدو اتجاه اقتصادى صاعد يشمل المنطقة من كانتون إلى البحر الأحمر، وإن الشركات الأوروبية والتجار المستقلين أو «الموظفين» فى الشركات الأوروبية المشتغلين بالتجارة فى البلاد كانوا جميعاً يقومون بأعمال مربحة، ويزيدون من سعة سفنهم ومن أعدادها، وقد يعنى ذلك أنهم كانوا يعتصرون البلد، ولكننا نلاحظ سعياً حثيثاً إلى مواكبة الحركة وأن يلحق بها إنتاج الشرق الأقصى وإنتاج الهند خاصة الذى كان دائماً يشغل نقطة المركز فى العالم الاقتصادى. ولنذكر ما كتبه هولدن فوربر عابراً: «وكان إنتاج القطعة الواحدة من القماش لأوروبا يستتبعه بالضرورة إنتاج مائة قطعة للاستهلاك المحلى.» [٤٩٢] ولقد كان لهذا الازدهار آثاره البعيدة التى وصلت إلى البلدان الإفريقية المطلة على المحيط الهندى التى امتلأت بالنشاط من تأثير تجار جودجيرات [٤٩٣]. وأغلب الظن أن تشاؤم مؤرخى الهند حيال القرن الثامن ناتج عن موقف مسبق.

وسواء كانت الهند قد انفتحت نتيجة للحركة الاقتصادية الصاعدة أو نتيجة لانكماش حياتها الاقتصادية، فقد انفتحت أمام الغزو الأجنبى دون أن تقوى على الدفاع عن نفسها. ولم يكن الغزاة هم الإنجليز وحدهم، فقد ود الفرنسيون والأفغان والفرس أن يكون من الغزاة.

فما الذى تدهور؟ هل تدهورت الحياة فى الهند على مستوى القمة، قمة العمل السياسى والاقتصادى؟ أم هل تدهورت الحياة الضيقة على مستوى البنادر والقرى؟ كانت هناك بعض التغيرات السيئة على المستوى التحتى، ولكن الكثير ظل على حاله سليماً. ولم يجد الإنجليز البلاد بلا مقومات. حتى بعد عام ١٧٨٣ كان الإنجليز والهولنديون والبرتغاليون والفرنسيون يمارسون فى مدينة سورات بعد سقوطها نشاطاً تجارياً كبيراً. [٤٩٤]. واجتذبت ماهى Mahé فى عام ١٧٨٧ [٤٩٥] تجارة الفلفل إلى أسعارها التى كانت مرتفعة بالقياس إلى الأسعار فى المراكز الإنجليزية اجتذاباً وصل إلى حد الشفط. وازدهرت التجارة الفرنسية

من الهند إلى الهند معتمدة على الوطنيين الذين كانوا يعملون فى الوكالات الفرنسية هناك وفى الوكالات الفرنسية فى جزيرة بوربون، وإذا لم تكن قد حققت صعوداً فقد احتفظت بمستواها. وليس هناك فرنسى خرج متأخراً يبحث عن ثروة فى الهند لم يتوسل بحلول مناهضة للبريطانيين وبخطط تجارية فى هذا الاتجاه : وأقرب الظن أن الهند كانت دائماً غنيمة مشتهاة ولقمة مستساغة للغزاة.

اضمحلال الهند

فى القرن التاسع عشر

الشىء المؤكد هو الاضمحلال العام الذى ألم بالهند فى القرن التاسع عشر. كان اضمحلالاً مطلقاً، واضمحلالاً نسبياً، فقد استحال عليها أن تواكب الثورة الصناعية الأوروبية وأن تقلد السيد الإنجليزى. فهل كانت الرأسمالية الهندية بطابعها الخاص هى المسئولة؟ هل كان المسئول هو البناء الاقتصادى والاجتماعى الظالم بأجوره الضئيلة؟ أو المسار السياسى الصعب والحروب التى شهدها القرن الثامن عشر وواكبتها عمليات الافتئات المتزايدة التى قام بها الأوروبيون وبخاصة الإنجليز؟ أو التطور التقنى الذى لم يكن كافياً؟ أم هل تأخرت الضربة الحاسمة، كما حدث فى روسيا. فلم تتلق ثورة الآلات كما تلقتها أوروبا؟

أما الرأسمالية الهندية فقد كانت لها عيوبها بطبيعة الحال، ولكنها كانت جزءاً من نظام لم يكن سيئاً على الرغم من أن الهند كانت جسماً ضخماً غير متناسب، فقد كانت مساحة الهند عشرة أضعاف مساحة فرنسا وعشرين ضعف انجلترة. هذه السوق القومية التى كانت الجغرافيا تقسمها ضد مصلحتها كانت تحتاج لكى تعيش من حيث هى جسم ولكى تعمل من حيث هى سوق إلى كمية معينة من المعادن الثمينة. ولقد رأينا أن النظام الاقتصادى السياسى الاجتماعى فى الهند على الرغم من قسوته ومن فساده كان يحكم على الهند بالأخذ بالسيولة النقدية الضرورية وبفعالية الاقتصاد النقدى. ولم تكن الهند تحتكم على معادن ثمينة، ولكنها كانت تستورد منها منذ القرن الرابع عشر ما مكن الفلاحين من دفع ما عليهم من ضرائب فى شكل عملات مسكوكة. وكان هذا مستوى رفيعاً لا نجد من بلاد الدنيا، بما فيها أوروبا، آنذاك من تفوق عليه. ولما لم يكن الاقتصاد النقدى يعمل إلا إذا تحقق له شرط تدبير الخزّانات والعمل على التخزين وفتح الأهوسة وخلق النقود المصطنعة قبل المحاصيل وقبل التسديدات، وتنظيم المقاصات فى السوق والائتمان؛ ولما لم يكن من الممكن أن يكون هناك اقتصاد نقدى على نطاق واسع بدون تجار كبار ومقاولين ومتعهدين ومؤمِّنين وسماسرة ووسطاء وحوانيتية وتجار جائلين – فمن البديهى أن تكون هذه الطبقات الهرمية المتاجرة موجودة وأن تكون قد قامت بأدوارها فى الهند.

وهكذا كانت هناك رأسمالية بعينها تمثل جزءً من النظام المغولي، وكان التجار الكبار ورجال المال يقبضون عند مواقع المرور الإلزامي على المواضع الأساسية لتكوين رأس المال وإطلاقه إلى أهدافه. وإذا لم تكن الهند – وبلاد العالم الإسلامي – قد عرفت ما عرفته أوروبا من استمرارية قائمة على العائلات المالكة للأراضي التي كانت تمثل الثروة ورأس المال والنفوذ والسلطة، فقد عرفت الهند استمراية قائمة على عملية تجميع المال في مجال التجارة والعمل المصرفي، وهي استمرارية ضمنها نظام الطوائف وكفل لها البقاء جيلاً بعد جيل. ونجد في الهند أسَرَاً حققت ثروات هائلة يمكن مقارنتها بثروات آل فوجار وآل ميديتشي. ولا ندهش إذا وجدنا في سورات تجاراً كباراً يمتلكون أساطيل كاملة. ونحن نعرف مئات ومئات من التجار الأثرياء من أبناء طوائف البانيان، كما نعرف مئات ومئات من التجار المسلمين أصحاب الثراء الواسع أو الهائل. ويبدو أن رجال المال المصرفيين بلغوا في القرن الثامن عشر قمة الثراء. فهل بلغوا هذا الثراء الهائل، كما يبدو لي من منظور التاريخ الأوروبي، صاعدين صعوداً منطقياً مع تطور الحياة الاقتصادية التي كانت غايتها تتمثل في خلق الأنماط العليا للعمل المصرفي؟ أما هل كان ما حدث هو بحسب رأي ت. رايشودهوري T. Raychaudhuri هو أن هؤلاء الناس ارتموا على أعمال المال من الالتزام بجمع الضرائب إلى الأعمال المصرفية والربا، لأن المنافسة الأوروبية أبعدتهم عن الملاحة وعن التجارة الخارجية البعيدة (٤٩٦)؟ ربما صح السببان جميعاً فتضافرا على تحقيق الثراء لآل چاچاتسيث Jagatseths الذين شرفوا باللقب الرائع «رجال المال العالميون» فاتخذوه منذ عام ١٧١٥ كنية بدلاً من اسمهم القديم.

ونحن نعرف خير المعرفة أسرة سليلة دولة چيپور Jaipour من فرع من فروع طائفة الماروارى Marwari، تعاظمت ثروتها بعد أن استقرت في البنغال وقامت بجمع الضرائب بتكليف من سلطان المغول، واشتغلت بالقروض الربوية، والسلف المصرفية وبدار سك النقود في مرشدأباد. ويحكي بعض المعاصرين أنهم حققوا الثراء من وراء تحديد سعر الروبل في مقابل العملات القديمة. واشتغلوا بأعمال الصيارفة فنقلوا إلى دلهي بكمبيالات لصالح السلطان المغولي مبالغ هائلة. وحدث أن استولت كتيبة من الخيالة المهراتية على مدينة مرشدأباد فخسروا دفعة واحدة ٢٠ مليون روبل، ولكن أعمالهم استمرت كأنما لم يخسروا شيئاً... ولنذكر أن رجال أسرة چاچاتسيث لم يكونوا بلا نظير، بل كان هناك الكثير من رجال المال والأعمال لا يقلون عنهم ثراءً (٤٩٧). والحق أن هؤلاء الرأسماليين البنغاليين خسروا ثرواتهم شيئاً فشيئاً ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر، ولكنهم لم يخسروها عن عجز، بل لأن الإنجليز أرادوا (٤٩٨). وإذا نحن نظرنا إلى الساحل الغربي من الهند وجدنا في بومباي في النصف الأول من القرن التاسع عشر مجموعة من أصحاب الثراء العريض من أبناء فارس وأبناء جوچيرات، من المسلمين من الهندوس، يمارسون الأعمال الناجحة

المزدهرة فى كل المجالات التجارية والمصرفية وفى الإنشاءات البحرية والنقل البحرى والتجارة مع الصين بل وفى بعض أفرع الصناعة. كان أحد كبار أغنيائهم وهو الفارسى ج. چيچيبهوى J. Jeejeebhoy يمتلك فى خزائن بنك إنجليزى فى المدينة ٣٠ مليون روبل (٤٩٩). وفى بومباى كان تعاون شبكات الأعمال المحلية مع الإنجليز أمراً بالغ الأهمية بل أمراً لا محيص لهم عنه، وأثبتت الرأسمالية الهندية كفاءتها وقدرتها على التكيف.

هل معنى هذا أن الهند كان فيها جزء يمتاز على غيره من الأجزاء؟ الإجابة يقيناً بالنفى لأن التجار ورجال المال لم يكونوا وحدهم، فقد كانت تحوطهم من فوقهم، قبل متطلبات الهيمنة الإنجليزية، دول الهند المستبدة، لا دولة سلطان المغول وحده، فقد كانت ثروة الأسر الكبيرة المشتغلة بالتجارة تغرى الجالسين على العرش وتسيل لعابهم. وكانت الأسر الغنية تعيش فى خوف دائم من الابتزاز والتعذيب (٥٠٠). فبقدر نشاط حركة المال التى هى عصب الرأسمالية التجارية والاقتصاد الهندى، كان عالم التجار البانيان يفتقر إلى الحرية والأمان ومساندة السياسة وهى العوامل التى حفزت فى أوروبا على ازدهار الرأسمالية. ولكن وصم الرأسمالية الهندية بالعجز، كما فعل البعض أحياناً، بعيد عن الحقيقة كل البعد. والهند ليست الصين التى كانت الدولة فيها تعمد إلى تعويق الرأسمالية، أعنى تكوين رأس المال. أما الهند فكان التجار من أصحاب الثراء العريض فيها كثيرين، على الرغم من تعرضهم للمضايقات والابتزاز والتعذيب. وكان تضامن الطائفة فيها يحيط الجماعة بقوته ويضمن ثروتها ويتيح لها مساندة التجار الآخرين من الجزر المحيطية إلى موسكو.

فلن أتهم الرأسمالية بما عانته الهند من تأخر كانت له أسبابه الداخلية والخارجية كالمعتاد دائماً فى مثل هذه الحالات.

ربما كان من الضرورى أن نبرز من بين الأسباب الداخلية أثر الأجور المنخفضة. ومن نافلة القول أن نذكر أن الأجور فى الهند كانت منخفضة بالقياس إلى الأجور فى أوروبا. فى عام ١٧٣٦ قال مديرو شركة الهند الشرقية إن أجور العمال الفرنسيين ستة أضعاف أجور العمال الهنود، وكانت أجور العمال الفرنسيين أقل بكثير من أجور العمال الإنجليز (٥٠١). ولم يخطىء شودهورى عندما وجد من الغريب أن يتلقى العمال الهنود المتمكنون أجوراً ضئيلة فى الوقت الذى كان المحيط الاجتماعى يتيح لهم الحرية والإمكانات الكافية ليدافعوا عن حقوقهم. ولكن ألم تكن الأجور الضئيلة سمة من سمات البنية الهندية احتفرت منذ الأزل فى المنظومة الاقتصادية العامة هناك؟ أعنى ألم يكن هذا المستوى المنخفض من الأجور هو الشرط الذى لا بديل عنه لانسياب تيار المعادن الثمينة نحو الهند، وهو تيار قديم جداً، أعادته روما إلى الحياة عندما خبت جذوته؟ ألا يفسر هو، أكثر من ولع الامبراطور والمحظوظين بالاكتناز، الجذب الذى يشد المعادن الثمينة دورياً من الغرب إلى



موظف فى شركة الهند الشرقية وقد أغرق فى ملذات الأفيون وحياة المجون. لوحة هندية بريشة ديب تشاند Dip Chand ترجع إلى نهاية القرن الثامن عشر (متحف Victoria and Albent Museum)

الشرق؟ كانت النقود الذهبية والفضية عندما تصل إلى الهند ترتفع قيمتها تلقائياً بالقياس إلى الأجور الضئيلة التى يحصل عليها العمال والتى كانت تؤدى بالضرورة إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بل وإلى انخفاض أسعار التوابل نسبياً. وكأنما كان انخفاض الأجور هذا يحدث فى الجانب الآخر صدمة، ويضفى على الصادرات الهندية والمواد الأولية والأقمشة القطنية والحريرية قوة اختراق للأسواق فى أوروبا، فقد كانت فى وضع متميز بالقياس إلى الإنتاج الإنجليزى والفرنسى والهولندى، بما تمتاز به من جودة ومن جمال، وفوق هذا وذاك بما تمتاز به من رخص الأسعار على النحو الذى نراه اليوم عندما تنزل منسوجات هونج كونج أو كوريا إلى الأسواق.

كان عمل «البروليتريا الخارجية» هو الأساس الذى قامت عليه تجارة أوروبا مع الهند. وهذا هو توماس مَنّ Thomas Mun يدافع عن مبدأ تصدير المعادن الثمينة فى عام ١٦٨٤ ويقدم الدليل المفحم: لقد بيعت البضائع الهندية التى اشترتها شركة الهند بـ ٨٤٠٠٠٠ جنية بمبلغ أربعة ملايين جنيه فى ربوع أوروبا ؛ وهذا يعنى دخول عملات إلى بريطانيا العظمى فى نهاية المطاف (٥٠٢). كانت الواردات من المنسوجات القطنية ابتداء من منتصف القرن السابع عشر تحتل المركز الأول وتتزايد باستمرار. فى عام ١٧٨٥ - ١٧٨٦ باعت الشركة الإنجليزية فى عام واحد وفى مدينة كوبنهاجن وحدها ٩٠٠٠٠٠ مقطع قماش هندى (٥٠٣). وك. ن. شودهورى على حق عندما يستنتج من هذه الواقعة أنه لم يكن هناك وازع للبحث عن وسيلة تقنية لزيادة إنتاجية العمل فى بلد يعد فيه العمال الحرفيون بالملايين ويتهافت العالم على إنتاجه؟ ولما كان الإنتاج يتم تصريفه على نحو جيد، فقد كان من الممكن أن تبقى الأحوال على ما هى عليه. هذا الحافز لعب دوره بالنسبة إلى الصناعة الأوروبية المهددة. وبدأت انجلترة فأقفلت حدودها طوال الجزء الأكبر من القرن الثامن عشر فى وجه المنسوجات الهندية التى أعادت تصديرها إلى أمريكا وأوروبا. ثم سعت بعد ذلك إلى الاستيلاء على سوق غزيرة إلى هذا الحد، ولم تستطع أن تحقق هذا الهدف إلا عن طريق خفض العمالة خفضاً شديداً. فهل كان من سبيل المصادفة أنها استخدمت الآلة أول ما استخدمتها فى صناعة القطن ؟

ونصل إلى التفسير الثانى وهو تفسير يرد تأخر الهند إلى سبب خارجى لا داخلى، وهو باختصار: انجلترة. ولا يكفى أن نقول إن الإنجليز استولوا على الهند وعلى ثرواتها، فقد كانت الهند بالنسبة إليهم أداة مكنتهم من أن يقبضوا على مكان أوسع من الهند، ومن أن يهيمنوا على العالم الاقتصادى الأسيوى الهائل، وهذا الإطار الموسع هو الذى نرى فيه كيف شوه الإنجليز البنيات والتوازنات الداخلية فى الهند وكيف أجبروها على أن تحقق أهدافاً كانت غريبة على الهنود. وكيف انتهت هذه العملية بإفراغ الهند من «الصناعة» فى القرن التاسع عشر وتحويلها إلى منتج كبير للمواد الخام.

أياً كان الأمر فلم تكن الهند فى القرن الثامن عشر توشك أن تلد رأسمالية صناعية ثورية. كانت الهند فى نطاق حدودها الخاصة تتنفس وتتصرف بطبيعية وقوة ونجاح؛ وكانت لديها زراعة تقليدية ولكنها كانت تنتج إنتاجاً عالياً ؛ وكانت لديها صناعة من النمط القديم، ولكنها كانت نشيطة إلى أبعد آفاق النشاط والفعالية، ولنذكر أن الصلب الهندى كان حتى عام ١٨١٠ أعلى جودة من الصلب الإنجليزى، ولم يكن يفوقه إلا الصلب السويدى (٥٠٤). وكانت الهند تعرف منذ وقت طويل فى جنباتها المختلفة اقتصاد سوق فعال؛ وكانت لديها دوائر عديدة فعالة من التجار. وكانت قوتها التجارية والصناعية تعتمد كما ينبغى على تجارة خارجية بعيدة: كانت الهند تعوم فى مكان اقتصادى أوسع منها.

ولكنها لم تكن تهيمن على هذا المكان الاقتصادى الواسع، بل لقد أشرت إلى سلبية الهند حيال العالم الذى يحيط بها والذى تعتمد تجارتها عليه فى أكبر جوانبها. وكان هذا الخارج الذى لم تهيمن عليه الهند هو الذى جاءها منه ما استولى على طرق تجارتها الأسيوية وما سبب فقرها وخلعها عن العرش. ذلك هو التدخل الأوروبى الذى اتخذ أولاً صورة ضربة سوط انهالت على صادراتها لتحثها على الإسراع والإكثار ثم تحول إلى ضربة نالت منها فى الصميم. ومن سخرية القدر أن الإنجليز استخدموا قوة الهند الهائلة لإكمال الإجهاز عليها فى تخريب ذاتى، واستخدموا الهند اعتباراً من عام ١٧٦٠ لصالحهم لتفتح بالقطن والأفيون أبواب الصين التى لم تكن قد فتحت جيداً. وعانت الهند من نتائج تعاظم قوة انجلترة أى معاناة.

الهند والصين

فى قبضة عالم اقتصادى هائل

فى نهاية هذه المناقشات نرانا قد عدنا إلى المشكلة التى طرحناها فى البداية: إدراك الحياة فى الشرق الأقصى فى مجموعها منذ عام ١٤٠٠ فى عالم اقتصادى هائل ضخم مترامى الأطراف، ولكنه هش. وليس من شك فى أن هذه الهشوشة كانت عنصراً من العناصر الكبرى المكونة لتاريخ العالم. كان الشرق الأقصى فيه من النظام ما مكن من اختراقه بسهولة نسبية، وكان يفتقر إلى النظام بدرجة أعجزته عن الدفاع عن نفسه واجتذبت الغازى. فلم يكن تغلغل الأوروبيين راجعاً إلى مسئوليتهم هم وحدهم، وإنما سبقهم إلى التغلغل آخرون.

كانت نقطة الالتقاء المنطقية تقع فى قلب هذا العالم الاقتصادى الهائل، فى الجزر المحيطية، وما كان يمكن أن تكون فى مكان آخر. كانت الجغرافيا تضع الجزر المحيطية على حافة آسيا، فى منتصف الطريق من الصين واليابان من ناحية ومن الهند وبلاد المحيط الهندى من ناحية ثانية. والجغرافيا تطرح إمكانات، والتاريخ له أن يقبلها أو أن يرفضها، والقبول والرفض أنواع، أنواع عديدة تتباين بحسب مسلك عملاقى الشرق الأقصى: الهند والصين. فعندما يكونا مزدهرين متمكنين من كيانيهما، يؤثران فى وقت واحد على الساحة الخارجية، فإن مركز الثقل فى الشرق الأقصى تتاح له الفرص ليتخذ مكاناً أو ليستقر إلى حين قد يطول على خط شبه جزيرة ملقا وجزر سومطرة وجاوة. ولكن هذين العملاقين استيقظا فى بطء وتصرفا فى بطء أيضاً.

ولم تعرف الهند عالم الجزر المحيطية وتدخل إليه بنشاطها إلا فى مطلع التقويم المسيحى، أى متأخراً. نزل ملاحوها وتجارها ودعاتها هناك واستغلوا الأرخبيل وعلموا أهله وبشروهم بالهندوسية وقدموا إليهم صوراً عالية من الحياة السياسية والدينية والاقتصادية

ونجحوا فى دعوتهم. واصطبغ الأرخبيل منذ ذلك الحين بالصبغة الهندوسية.

وأتى الوحش الصينى إلى هذه الجزر متأخراً تأخراً هائلاً، وكانت ساعة الزمان قد أشارت إلى القرن الخامس الميلادى. ولم يفرض هنا على الدول والمدن التى دخلت الهندوسية حضارته، ولو فرضها لانتصرت، كما انتصرت أو أوشكت أن تنتصر فى اليابان وكوريا وڤيتنام. وظل الوجود الصينى محصوراً فى المجالين الاقتصادى والسياسى؛ ولقد فرضت الصين مرات متتالية على الدول فى الجزر المحيطية ألواناً من الحماية والوصاية، وفرضت عليها سفارات تلهج بالثناء عليها، ولكن هذه الدول بقيت فى جوهرها، فى فن حياتها مخلصة لتراثها ولسادتها الهنود الأقدمين، فكان الرأى عندها أن الهند أثقل وزناً من الصين.

والأرجح أن التوسع الهندوسى ثم التوسع الصينى كانا يستجيبان لدوافع اقتصادية حفزتهما وساندتهما، وعلينا أن نعرف على نحو أفضل تتابعها الزمنى وأن نكشف عن أصلها ومقوماتها. وعلى الرغم من أننى لست حجة فى هذه المجالات التى لم تنفتح بما فيه الكفاية أمام المؤرخين غير المتخصصين فيها، فإننى أتصور أن الهند إبان توسعاتها فى الجزر المحيطية شرقاً حولت إلى هناك الصدمات التى تلقتها من الغرب البعيد الذى هو البحر المتوسط. فالتوأمة التى ضمت الهند وأوروبا معاً توأمة قديمة جداً وخلاقة على كل المستويات وهى سمة من السمات القوية التى تميز بنية تاريخ العالم القديم. أما الصين فالمشكلة بالنسبة إليها من نوع آخر، وكأنما كانت وهى تصل إلى الجزر المحيطية تبلغ الحد الأقصى الذى لا تجاوزه. كانت بوابة أو قنطرة الجزرالمحيطية تُجتاز من الغرب إلى الشرق والشمال أفضل مما تُجتاز فى الاتجاه العكسى.

أياً كان الأمر فإن هذين التوسعين، التوسع الهندى، ثم التوسع الصينى، جعلا من الجزر المحيطية قطباً مهيمناً أو على الأقل ميداناً مليئاً بالحركة والنشاط. وتمثلت موجات الازدهار فى مملكة كريڤيچايا Crivijaya من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر التى تمركزت حول جنوب شرق سومطرة ومدينة پاليمبانج Palembang ؛ ثم فى إمبراطورية ماچوپاهيت Majopahit من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر التى تمركرت حول جزيرة جاوة الغنية بالأرز. هاتان البنيتان السياسيتان، هاتان الدولتان أمسكتا بالمحاور الأساسية للتجارة البحرية، وبخاصة الطريق البالغ الأهمية عبر مضيق ملقا. كانت المملكتان اللتان تكونتا على هذا النحو تحاولان أن تصبحا دولتين بحريتين قويتين واستمرت كل منهما ردحاً من الزمن، الأولى من خمسة إلى ستة قرون والثانية من ثلاثة إلى أربعة قرون. وربما كان من الممكن أن نصف الدولتين بأنهما كانتا عالم الجزر المحيطية الاقتصادى أو عالم الشرق الأقصى الاقتصادى الهائل.

وربما لم يكن هناك عالم اقتصادى هائل متمركز حول الجزر المحيطية إلا منذ أن حققت ملقا انتصاراتها الأولى، أى ابتداء من عام ١٤٠٢، وهو تاريخ نشأتها، أو عام ١٤٠٩ تاريخ ظهورها إلى أن استولى ألفونسو على البوركيرك فى ١٠ أغسطس من عام ١٥١١ (٥٠٥). هذا النجاح المفاجىء الذى حققته ملقا والذى كان أروع نجاح فى زمانه يستحق أن ننظر إليه عن كثب.

أمجاد ملقا

الأولـــى

لعبت الجغرافيا فى حالة ملقا دورها (٥٠٦). كانت المدينة تتخذ موقعها على المضيق الذى حمل اسمها وهو موقع له مزاياه على طول «القناة» الملاحية التى توصل مياه المحيط الهندى إلى مياه البحور الحدودية المطلة على المحيط الهادى. كانت شبه جزيرة الملايو الضيقة – التى نستطيع اليوم أن نجتازها من ناحية إلى الناحية الأخرى حتى بالدراجة من خلال الطرق الجيدة – تقطعها فيما مضى من الزمان على خط برزخ كرا Kra من خلال طرق ترابية عادية، إلا أن الغابات تتدخل فى التضاريس بما تحفل به من وحوش كاسرة. فلما تحقق الدوران حول شبه الجزيرة زادت قيمة مضيق ملقا وعظم شأنه (٥٠٧).

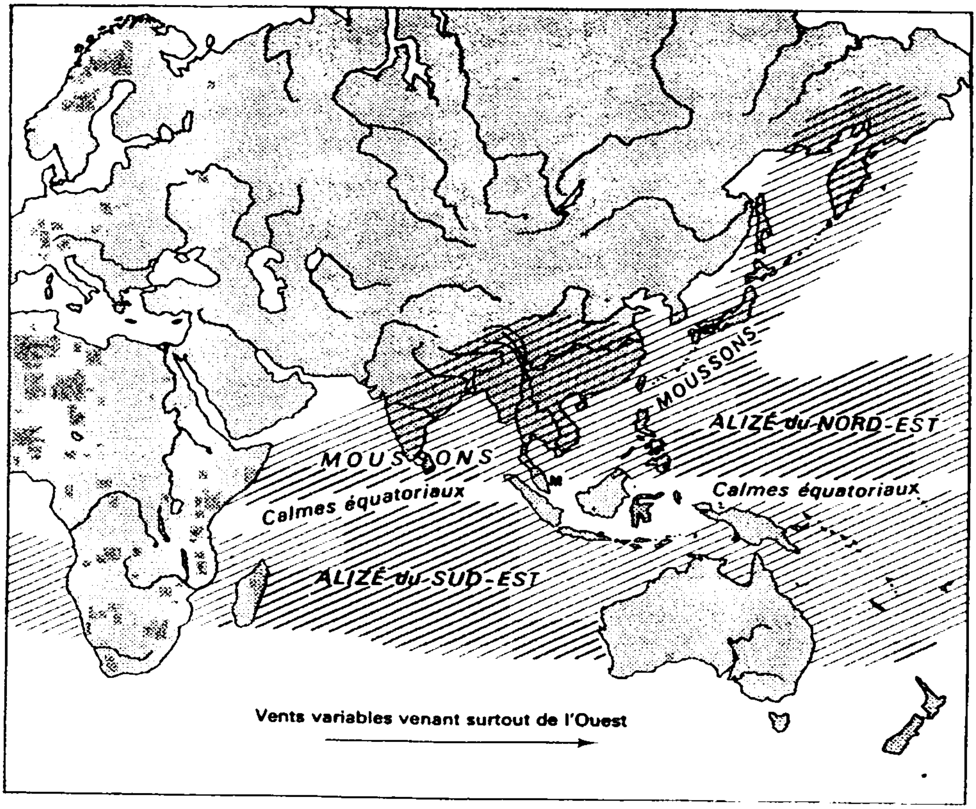
أنشئت مدينة ملقا على هضبة هينة ترفع فوق الأرض «الطرية» و«الموحلة» التى يكفى أن تضرب فيها بالكوريك ضربة واحدة لتجد المياه الباطنية (٥٠٨). ويشطرها إلى شطرين نهر صافى الماء تعوم عليه القوارب بحذاء الشاطىء، وهو أقرب إلى المخاضة والمرسى منه إلى الميناء الحقيقى، والمراكب الجونكية الكبيرة تُلقى هناك مراسيها فى مواجهة المدينة بين جزيرتين أطلق عليهما البرتغال اسم جزيرة پيدرا أى بطرس Ilha da Pedra وجزيرة ناوس أى السفن Ilha das Naos، ووصفوا جزيرة ناوس بأنها «أكبر من ذلك الميدان الذى تقوم فيه دار البلدية فى أمستردام.» (٥٠٩) ويقول أحد الرحالة إنه من الممكن الوصول إلى ملقا فى كل وقت من أوقات السنة، وهى ميزة لا تنعم موانىء جوا وكوتشين وسورات...» (٥١٠) والعوائق الوحيدة التى ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان هى تيارات المد والجذر من خلال المضيق، فالمد «يصعد عادة ناحية الشرق ويهبط ناحية الغرب» (٥١١) ومن الميزات العظيمة العديدة التى نعمت بها ملقا ميزة وضحناها فى الرسم التبسيطى المرفق، فهى لا تربط محيطين فقط، بل تقع عند ملتقى منطقتين مناخيتين: منطقة الرياح الموسمية من المحيط الهندى غرباً ومنطقة الرياح الشرقية جنوباً وشرقاً. وتكتمل حلقات الحظ السعيد حيث نجد أن الشريط الضيق من التيارات الاستوائية الهادئة الذى يتحرك تارة إلى الشمال وتارة إلى الجنوب مع حركة الشمس، يظل فعالاً لوقت طويل فى منطقة ملقا نفسها التى تجاوز خط الاستواء بدرجتين ونصف خط ٢° و٣٠َ، ويتيح هذا التيار للسفن الحركة نحو الرياح الموسمية ثم نحو الرياح

الشرقية. ويعبر سونيرا Someat عن دهشته لهذه النعم التى تنعم بها ملقا فيقول «هذا هو الموضع الذى حبته الطبيعة بكل الامتيازات ؛ إنها فى ربيع دائم» (٥١٢).

ولكن منطقة الجزر المحيطية فيها مناطق أخرى منعّمة، منها مضيق سوندا. وكانت الأمجاد التى حققتها فى الماضى كريفيچايا وماچوپاهيت (٥١٣) قد جعلت من الممكن ممارسة السيطرة نفسها انطلاقاً من السواحل الشرقية لسومطرة، بل من جاوة التى تقع فى مكان أبعد نحو الشرق. ونحن نعرف أن سفن حملة ماجيللان فى يناير من عام ١٥٢٢ بعد موت رئيسها فى الفيليبين مرت فى طريق العودة من خلال جزر سوندا عند خط طيمور Timor حتى يصل عند الجنوب إلى منطقة الرياح الشرقية فى الجنوب الشرقى. ولقد سلك دريك Drake فى عام ١٥٨٠ طريقاً مشابهة فى دورانه حول العالم ليصل إلى الناحية الجنوبية من الجزر المحيطية.

وإذا كانت الجغرافيا تفسر صعود ملقا، فالتاريخ يضيف الكثير إلى هذا التفسير سواء على المستوى المحلى أو على المستوى العام للاقتصاد الأسيوى. فقد نجحت المدينة الجديدة فى أن تجتذب إليها بحارة الملايو من السواحل المجاورة وأن تضعهم على نحو ما تحت وصايتها، وكان هؤلاء البحارة منذ أقدم العصور يمارسون الملاحة على مقربة من السواحل، ويمارسون صيد السمك وأكثر من هذا وذاك يمارسون القرصنة. وهكذا طهرت المضيق من القراصنة واستخدمتهم للعمل على السفن الشراعية الصغيرة التى اتخذتها لأعمال النقل، بل اتخذت منهم أطقماً للسفن وللأساطيل الحربية التى احتاجت إليها. أما السفن الجونكية الكبيرة اللازمة للتجارة الخارجية البعيدة والتى لم يكن إلى الاستغناء عنها من سبيل فقد وجدتها فى جاوة وپيجو. هناك، على سبيل المثال، اشترى سلطان ملقا السفن التى رتب بها على حسابه رحلة الحج إلى مكة، وكان السلطان شديد الاهتمام بالتجارة فى مدينته، مشاركاً فيها بنفسه.

وسرعان ما أصبح التطور السريع الذى حققته مدينة ملقا مشكلة فى حد ذاته، مشكلة تتصل بتدبير أمور الحياة كلها. كانت ملقا تستند من ورائها إلى شبه جزيرة صخرية تكسوها الغابات وتعمرها المناجم الغنية بالقصدير ولكنها كانت فقيرة إلى الثروات الغذائية، فلم يكن لديها ما تطعمه إلا ما يأتيها من صيد البحر قرب الساحل. ولهذا كانت تحت رحمة سيام وجاوة بما ينتجان وما يبيعان من أرز. وكانت سيام دولة عدوانية خطيرة، وكانت جاوة ما تزال تحمل على كاهلها من موچوپاهيت بقية من الإمبرالية القديمة التى شاخت دون أن تتلاشى. وكان من الممكن أن تبتلع أى من الدولتين هذه المدينة الصغيرة لقمة واحدة سائغة فى حركة من حركات السياسة المحلية، لو لم تكن ملقا قد نعمت منذ عام ١٤٠٩ بحماية كريمة من الصين. وظلت الحماية الصينية فعالة حتى عام ١٤٣٠، وبين هذين التاريخين تحللت موچوپاهيت من داخلها فكان فى ذلك ما أتاح فرصة الحياة لملقا.



٤٨ – ملقا وما حبتها به الطبيعة من ميزات

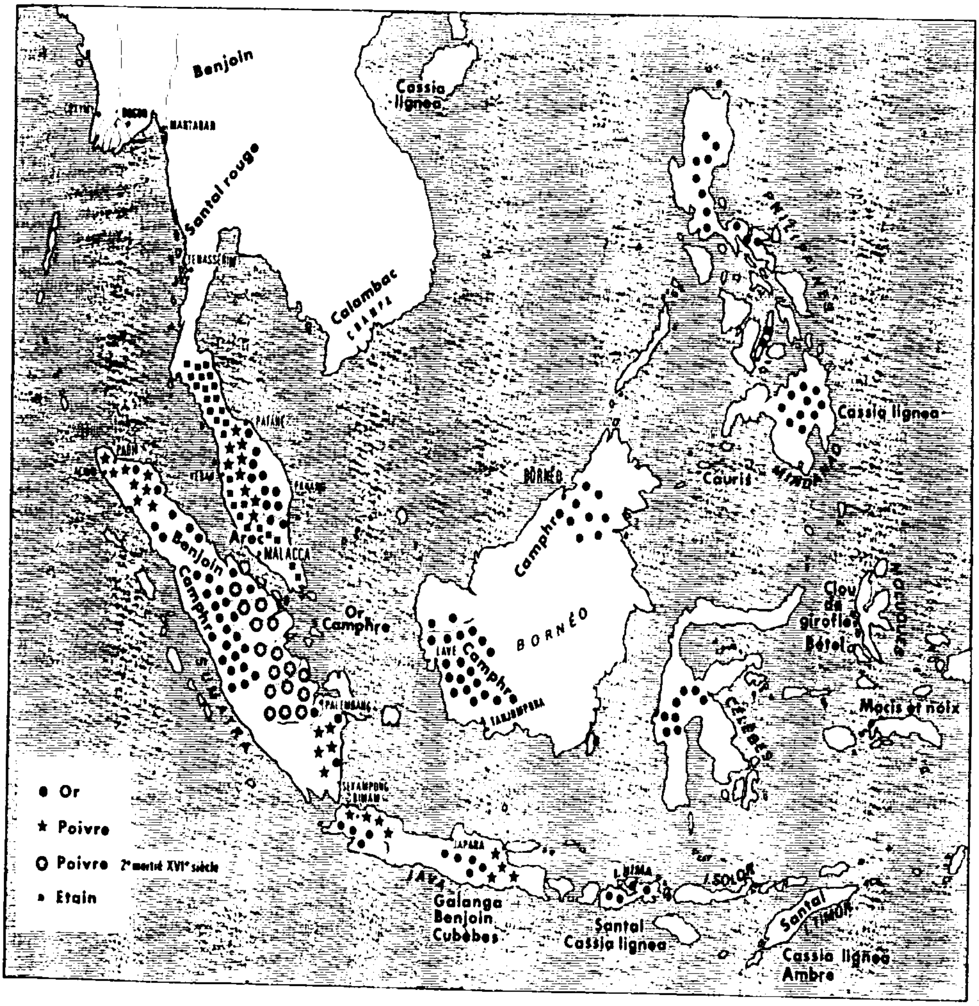
التيار الاستوائى يصعد شمالاً ثم يهبط جنوباً بحسب حركة الشمس. هكذا تقوم ملقا بدور همزة الوصل أو المعبر بين منطقة الرياح الموسمية ومنطقة الرياح الشرقية، أى بين الشمال الشرقى والجنوب الشرقى. (نقلاً عن Atlas de Vidal de la Blache, p. 56)

كذلك تولد السعد الفريد الذى نعمت به مدينة ملقا عن مصادفة حاسمة هى اللقاء بين الصين والهند. كانت الصين قد توسعت طوال ثلث قرن من الزمان على نحو مدهش فى منطقة الجزر المحيطية والمحيط الهندى بما قام به ملاحوها من نشاط عظيم ؛ أما الهند فقد لعبت دوراً أكبر بدأته منذ وقت مبكر. ففى نهايات القرن الرابع عشر خرجت من الهند المسلمة المتمثلة فى سلطنة دلهى موجة من التجار وأرباب الشحن والنقل الهنود، أصلهم من البنغال وكوروماندل وجودجيرات، ترافقها صحبة نشيطة من رجال الدعوة الدينية الإسلامية. وإذا لم يكن الملاحون المسلمون من قبل إبان القرن الثامن الميلادى قد تمكنوا من زرع

شجرة الإسلام هناك، بل لم يحاولوا زرعها، فقد انتشر الإسلام بعد ذلك بعدة قرون وكان فيه خير للتجارة مع الهند (٥١٤). فقد دخلت المدن الساحلية فى الإسلام الواحدة بعد الأخرى، أما ملقا التى لم تدخل الإسلام إلا فى عام ١٤١٤ فكان لها فى ذلك الحظ كل الحظ حيث واكب دخول الإسلام نشاط التجارة. وإذا موچوپاهيت قد تحللت من داخلها شيئاً فشيئاً ولم تعد تمثل خطراً يهدد ملقا فقد كان السبب فى ذلك أن مدنها الساحلية دخلت فى الإسلام، بينما ظل داخل جاوة وغيرها من الجزرمتمسكاً بالهندوسية. ولم يشمل انتشار الإسلام بالفعل إلا ثلث أو ربع السكان. وظلت بعض الجزر بعيدة عن الدعوة الإسلامية منها بالى التى ما تزال إلى اليوم متحفاً بديعاً للهندوسية. كذلك لم تنتشر الدعوة الإسلامية انتشاراً كبيراً فى جزر المولوكو؛ ووجد فيها البرتغاليون من المسلمين من لا ينتسبون إلى الإسلام إلا بالاسم، ولا ينفرون من المسيحية.

وجاءت أمجاد ملقا المتعاظمة وليدة التوسع التجارى الهندى مباشرة. ولكل شىء أسبابه. فقد نقل التجار الهنود إلى سومطرة وإلى جاوة شجرة الفلفل لتزرع هناك، وكانت هدية عظيمة القيمة. وإذا نشاط السوق يدب فى كل مكان انطلاقاً من النقاط المتصلة بملقا وتجارتها، وحل اقتصاد السوق محل الحياة البدائية القائمة على الاكتفاء الذاتى. ويتحدث مؤرخ برتغالى من مسجلى الأحوال عن ماضى سكان المولوكو فيقول «إنهم قليلاً ما يهتمون بالبذر أو الزرع ؛ بل يعيشون كما كان الناس يعيشون فى عصور الإنسانية الأولى، كانوا يستخرجون فى الصباح من البحر أو من الغابة ما يطعمونه طوال النهار. كانوا يعيشون على الصيد والقنص فلم يحفلوا بالقرنفل ولم يكسبوا منه شيئاً فلم يشتره منهم أحد.» (٥١٥) فلما أدخلت جزر المولوكو إلى داخل شبكات التجارة والتجار، نشأت مزارع وانعقدت صلات منتظمة بين ملقا وجزر التوابل. وهذا هو تاجر من الكيلينج keling أى تاجر هندوسى من كوروماندل، هو نينا سريا ديڤا Nina Suria Deva يرسل فى كل عام ثمانى سفن جونكية إلى المولوكو لتجلب القرنفل وإلى باندا لتجلب جوزة الطيب. ولكن هذه الجزر التى لم تعد تزرع غير صنف واحد لم تكن تبقى على قيد الحياة إلا إذا أتاها طعامها من الخارج، وما طعامها إلا الأرز الذى كانت السفن الجونكية تأتى به من جاوة، وكانت هذه السفن تقوم برحلات بعيدة تصل إلى جزر ماريان فى قلب المحيط الهادى.

هكذا كان التوسع الإسلامى سبباً فى التنظيم. فنشأت سلطنات فى ملقا وفى تيدور وفى ترناط وماكاسار. ومن الأشياء الهامة الجديرة بالاهتمام هو انتشار لغة تفاهم – من قبيل اللينجوا فرانكا lingua franca فى أوروبا – وكانت مشتقة من لغة الملايو التى يتكلمها الناس عامة فى العاصمة التجارية ملقا. يقول مؤرخ برتغالى من كتاب الأخبار إن فى جنبات الجزر المحيطية وبحارها الداخلية «لغات عديدة حتى إن الجيران أنفسهم لا يكاد بعضهم يفهم البعض الآخر. وهم يهتمون اليوم بلغة الملايو التى يتكلمها أغلب الناس



٤٩ - الجزر المحيطية تقدم ثرواته للأوربيين

سرعان ما أحاط البرتغاليون الذين تمركزوا فى ملقا بثروات الأرخبيل، وعلى رأسها الفلفل والتوابل الممتازة والذهب. وكان طلب أوروبا الأول هذا كافياً لكى تنشأ بعد عام ١٥٥٠ زراعات جديدة وبخاصة الفلفل وأسواق جديدة. ونلاحظ الظاهرة نفسها فى الهند على ساحل مالابار. عن خريطة من وضع V. Magalhae's Godinho.

ويستخدمونها فى كل الجزر كما تستخدم اللغة اللاتينية فى أوروبا.» ولم نفاجأ عندما وجدنا أن الـ ٤٥٠ كلمة التى أتت بها حملة ماجيلان إلى أوروبا من جزر الملوكو هى كلمات من لغة الملايو (٥١٦).

كان انتشار لغة تفاهم عامة اختباراً لقدرة ملقا التوسعية وهى قدرة جاءتها من الخارج، كما جاءت قدرة أنتفرين التوسعية من قبل فى القرن السادس عشر من الخارج. كانت مدينة ملقا تقدم إلى القادمين بيوتها وأسواقها ومخازنها ومؤسساتها الحامية وقانونها البحرى القيم الثمين، ولكن السفن الأجنبية والبضائع الأجنبية والتجار الأجانب هم الذين كانوا يحملون عبء التجارة. كان التجار المسلمون أكثر الأجانب عدداً، وكان هؤلاء الأجانب من جودچيرات ومن كلكتا، ويذكر توم بيرس Tome Pires أن عددهم «ربا على أربعة أو خمسة آلاف من الملاحين الغادين الرائحين»؛ ومن بين التجار الأجانب مجموعة كبيرة أيضاً من التجار الهندوسيين من كوروماندل، يسمونهم الكيلينج keling، وكان لهم حى خاص Campon Queling يعيشون فيه (٥١٧). ومن أسباب تفوق تجار جودچيرات أنهم كانوا مستقرين استقراراً متيناً فى سومطرة وجاوة وملقا جميعاً وأنهم كانوا يسيطرون على الجزء الجوهرى من عمليات إعادة تصدير التوابل والفلفل إلى منطقة البحر المتوسط. ومن قائل إن كامبى Cambaye، أى جودچيرات، لم تكن تستطيع أن تعيش إلا إذا مدت ذراعاً إلى البحر المتوسط والأخرى إلى ملقا(٥١٨). وهنا يظهر مرة أخرى تفوق الهند الكامن، فقد كانت الهند منفتحة أكثر من الصين على العلاقات الخارجية، وكانت مرتبطة مع شبكات التجار فى بلدان العالم الإسلامى والشرق الأدنى المطل على البحر المتوسط. وكان تأثير الهند قوياً بصفة خاصة بعد عام ١٤٣٠ عندما قررت الصين لأسباب لا نعرف كنهها بوضوح على الرغم من جهود المؤرخين وخيالاتهم أن تنصرف نهائياً عن الرحلات البحرية البعيدة. ولم تكن الصين علاوة على ذلك تهتم بالتوابل إلا فى حدود منخفضة، ولم تكن تستهلك منها إلا كمية قليلة، لا يستثنى من ذلك إلا الفلفل الذى كان تحصل عليه من بانتام، وكثيراً ما كانت تذهب إلى بانتام دون المرور بملقا.

غزا البرتغاليون ملقا بأسطول ألبوكيركه الصغير، وكان عليه ١٤٠٠ من الرجال منهم ٦٠٠ من الملبار(٥١٩)، قادتهم إلى ذلك عن بعد ثروة المدينة وشهرتها «كانت آنذاك أشهر مدينة فى سوق الهند»(٥٢٠). كان الغزو وحشياً، فما هدم الغزاة الجسر فوق النهر حتى اغتصبوا المدينة وظلوا تسعة أيام يعملون فيها السلب والنهب. إلا أن عظمة ملقا لم تنته بغتة فى ذلك اليوم الرهيب يوم العاشر من أغسطس من عام ١٥١١، فقد أقام ألبوكيركه فى المدينة المقهورة حتى يناير من عام ١٥١٢، وعمل على تنظيمها؛ فبنى فيها حصناً منيعاً، وجاهر فى المنطقة ابتداء من سيام إلى «جزر التوابل» بعداوته للمسلمين وبصداقته للكفار، والحقيقة

أنه كان صديقاً للتجار جميعاً أياً كانت ديانتهم. وتغيرت السياسة البرتغالية بعد الاحتلال فأصبحت متسامحة متفتحة. حتى فيليب الثاني، ملك البرتغال وسيد الهند الشرقية بعد عام ١٥٨٠ مارس فى الشرق الأقصى تسامحاً واعياً، وكان يقول: «لا، لا ينبغى إجبار الناس على اعتناق المسيحية.»(٥٢١) كان هناك فى ملقا تحت الحكم البرتغالى بازار صينى ومسجد إسلامى، وكنيسة، وإن صح أن كنيسة سان پول اليسوعية كانت عالية تهيمن حتى على الحصن، وكان الناظر من ساحتها يرى البحر كله أمامه. ولقد أصاب لويس فيليب توماس Luis Filipe F. R. Thomas عندما قال: «إن غزو ملقا فى أغسطس من عام ١٥١١ فتح أمام البرتغاليين أبواب البحار إلى الجزر المحيطية والشرق الأقصى؛ وما استولى الغزاة على ملقا حتى تحققت لهم الهيمنة على المدينة الغنية وتحققت لهم علاوة على ذلك السيطرة على مجموعة متشابكة من الطرق التجارية التى كانت تتلاقى عند ملقا وكانت ملقا مفتاحها»(٥٢٢). وأبقى الغزاة على هذه الطرق وما تحققه من روابط بصفة عامة. وربما حدث توقف هنا وهناك، ولكنها بقيت، بل إن بعضها اتسع عندما سعى البرتغاليون فى عام ١٥٥٥ لتعويض الفاقد نتيجة سوء الحركة الاقتصادية فى منتصف القرن فاستقروا فى ماكاو قبالة كانتون، وأوغلوا فى الرحلة حتى اليابان. كانت ملقا فى ذلك الوقت بين أيديهم مركز العلاقات بين المحيط الهادى والهند وأوروبا، وهو نفس الدور الذى ستلعبه فيما بعد باتاڤيا عندما تقع فى أيدى الهولنديين.

قبل أن يأتى الإنجليز والهولنديون ليعكروا صفو البرتغاليين الذين احتلوا ما احتلوا من بقاع آسيا، كان البرتغاليون قد عرفوا ساعات هادئة حلوة ونعموا بالثراء والرفاهية وأسعدوا الملك فى لشبونة بالأرباح، وأسعدوا تجار الفلفل الأوروبيين والمغامرين البرتغاليين الذين ذهبوا إلى الشرق وكانوا يفكرون أحياناً بل دائماً بعقلية شبه اقطاعية تشبه عقلية الغزاة الإسبان الذين حلوا أمريكا. كان البرتغاليون يتعرضون لهجمات تركية، ولكنها كانت متقطعة قليلة الأثر. وكان البرتغاليون بصفة عامة ينعمون بالسلام ويحققون فيه الأرباح. ولكن «ركوب البحر دون التعرض لصعاب جعلهم يهملون الاحتياطات التى كانوا يتخذونها للدفاع عن أنفسهم»(٥٢٣). فعندما مرت فى عام ١٥٩٢ من نفس الطريق الذى سلكه من قبل ڤاسكو دا جاما سفينتا لانكستر Lancaster الإنجليزيتان، لم يصعب عليهما الاستيلاء على السفن البرتغالية التى التقيا بها. وسرعان ما تغيرت الأحوال، فنقل الأوروبيون إلى الهند الحروب والمنافسات التى كانت تتصل حلقاتها فى أوروبا، وفقدت ملقا تفوقها الطويل. استولى الهولنديون على ملقا فى عام ١٦٤١ ونزلوا بها إلى دور ثانوى.

عمليات تحديد المراكز الجديدة
فى الشرق الأقصى

أصبحت باتافيا منذ ما قبل الاستيلاء على ملقا مركز المسارات التجارية فى الشرق الأقصى، فسيطرت عليها ونظمتها. كانت باتافيا التى تأسست فى عام ١٦١٩ فى كامل روعتها فى عام ١٦٣٨ عندما قفلت اليابان أبوابها فى وجه البرتغاليين وفتحتها أمام سفن الشركة الهولندية. بقى مقر العظمة التجارية فى الجزر المحيطية، وبقيت أيضاً السيطرة على الشبكات التجارية الأساسية، وستظل باقية هناك طالما بقى التفوق الذكى الواعى الطاغى الذى مارسته الشركة الهولندية لتجارة الهند الشرقية، أى لما يزيد على قرن من الزمان على الرغم من النوائب والمحن. ففى مطلع عام ١٦٦٢ طُرد الهولنديون من جزيرة فورمورا التى كانوا قد استقروا فيها قبالة الصين وغير بعيد عن اليابان فى عام ١٦٣٤ وهو العام الذى بنى فيه حصن زيلانديا (٥٣٤). وهكذا فإن رفعة باتافيا التى تحدثنا عنها من قبل تكون قد واكبت بصفة عامة الأزمة الطويلة التى شهدها القرن السابع عشر والتى استمرت على وجه التقريب من عام ١٦٥٠ إلى عام ١٧٥٠ وكانت شديدة الوطأة فى ربوع العالم الاقتصادى الأوروبى بما فيه العالم الجديد. ولكن من المحتمل ألا تكون هذه الأزمة قد أصابت الشرق الأقصى لأن القرن السابع عشر كان فى الهند من أقصاها إلى أقصاها قرن رفاهية وزيادة سكانية وصعود اقتصادى، ومن المحتمل أن يكون هذا الوضع من بين العناصر التى جعلت هولندة فى وسط الأزمة الأوروبية تظل صاحبة اقتصاد فى مأمن من عوادى الدهر كما قلنا من قبل، أى صاحبة الاقتصاد الذى اتجت نحوه أفضل عمليات التجارة الباقية.

أياً كان الأمر فقد قامت باتافيا، المدينة الجديدة علامة خلابة على الهيمنة الهولندية. وانظر إلى مبنى دار البلدية الذى شيد فى عام ١٦٥٢ تجده بطابقيه يقوم شاهداً على مركز المدينة، المدينة التى اخترقتها القنوات، وتخللتها الشوارع على هيئة رقعة الشطرنج، تحيط بها الأسوار المدعمة باثنين وعشرين حصناً والتى تنفرج عن أربع بوابات . إليها تهش أمم آسيا وأوروبا البعيدة والمحيط الهندى. ومن خارج الأسوار نجد أحياء الجاويين والأمبونيين ؛ وفى الأرياف المحيطة تقوم الفيللات؛ وانظر هنا وهناك تجد مزارع الأرز قد هيئت، والطواحين - والعجلات الطاحونية - التى «تطحن الحب، وتشغل المناشير وتصنع الورق والبارود»، وطواحين السكر، وفوق هذه وتلك قمائن القرميد والطوب .... وفى داخل المدينة يقوم كل شىء بنظام وانتظام ونظافة: الأسواق والمخازن والمستودعات والمجازر وسوق السمك وفرق الحراسة ودار الغزْل Spinhuis وهى الدار التى تسجن فيها البنات الساقطات ويحكم عليهن فيها بغزل الخيوط. وليست هناك جدوى من أن نكرر ما قيل من قبل عن المجتمع الهولندى فى المستعمرات وكيف عاش فى الثراء المتع والدعة، وهى أمور وجدناها

من قبل فى جوا حول عام ١٥٩٥ من قبل أن تحمل الرحلة إلى هناك الجرّاح جراف Graaf الذى وصل فى عام ١٦٦٨، ونجدها بالصورة نفسها تقريباً فى كلكتا، وكلها علامات واضحة على نجاح خلاب [٥٢٥].

ويبدأ الدولاب الهولندى الهائل يختل ابتداء من مطلع القرن الثامن عشر. وقد أرجع بعض المؤلفين هذا الاختلال إلى الغش المتزايد الذى مارسه وكلاء الشركة الهولندية. ولكن هذا التعليل لا يمكن قبوله على عواهنه لأن موظفى الشركة الإنجليزية المناظرة كانوا يفوقون الهولنديين فى الغش ولم يمنع هذا الشركة الإنجليزية «الإيست إنديا كومپانى» من التربع على المركز الأول للنجاح حول عام ١٧٦٠ . أم هل نأخذ بالتعليل المغرى الذى يرى أن تحوُّل الاتجاه الاقتصادى فى منتصف القرن الثامن عشر خلق فى كل مكان الكثير من النشاط الواسع وزاد من حجم التبادل التجارى وسهل عمليات التغيير والانتقال المفاجىء من مرحلة إلى مرحلة والثورات؟ فقد شهدت أوروبا إعادة توزيع الفرص الدولية واندفاع الإنجليز بسرعة إلى الهيمنة. كانت الهند فى آسيا تجتذب إليها مركز ثقل الشرق الأقصى كله، ولكن مركز الثقل هذا الذى هو المركز الأول لم تحتله الهند إلا تحت عصا انجلترة ولحسابها وطبقاً لعملية أبدع فى وصفها كتاب هولدن فوربرHolden Furber الذى أصبح الآن من الكتب القديمة[٥٢٦]. انتصرت الشركة الإنجليزية التى أسموها «چون كومپانى» على ابنة عمها الشركة الهولندية التى أسموها «يان كومپانى John Company Jan Company» والتى عرفت بالاختصار .V.O.C لأن الشركة الهولندية خسرت المباراة فى البنغال وفى الهند فى السنوات ١٧٧٠، ومن قبل فشلت حول منتصف القرن فى احتلال المركز الأول فى كانتون حيث كانت الصين تفتح أبوابها شيئاً فشيئاً وتزيد فتحها يوماً بعد يوم. وأنا شديد الحرص على ألا أقول مع القائلين إن الإنجليز كانوا أكثر ذكاء ومهارة من الهولنديين. ولأصحاب هذا الرأى حججهم على أية حال. ولنقرأ ما قاله هذا الشاهد الفرنسى الذى نقد الشركة الفرنسية لتجارة الهند نقداً عنيفاً وذكر أن الشركتين السويدية والدنمركية، وهما أضعف الشركات فى الإمكانات، وأقلها تسلحاً بوسائل النجاح، هما اللتان كانتا فى عام ١٧٥٢ تعرفان من أين تؤكل الكتف [٥٢٧]. وإذا كان الإنجليز هم الذين حققوا لأنفسهم الهيمنة فى الشرق الأقصى فقد استعانوا فى ذلك بما أضافوه إلى قوتهم من قوة الهند الهائلة. ولم تكن معركة پلاسى Plassey فى عام ١٧٥٧ هى التى ختمت بخاتمها غزو الهند سياسياً فحسب، بل وغزو «المسارات» التجارية، الشبيهة بالروافد، التى تلتصق بسواحل شبه القارة الهندية والتى تمتد من ناحية إلى البحر الأحمر والخليج العربى، ومن الناحية الأخرى إلى الجزر المحيطية بل وإلى كانتون. ولنذكر أن دور صناعة السفن أنشأت الكثير من السفن ومن المراكب التى عرفت باسم «الإنديامن Indiamen لتغطى حاجة التجارة من الهند إلى الهند وتجارة الهند مع كانتون. ويقول فوربر [٥٢٨] إن حمولة الأسطول الذى كان فى عام



ماكاو فى بداية القرن السابع عشر كما رسمها تيودور دى برى Théodore de Bry . كانت المدينة التى احتلها الهولنديون منذ عام ١٥٥٧ نقطة انطلاق يخرج منها التجار الذين يتاجرون مع الصين.

١٧٨٠ يتولى التجارة من الهند إلى الهند تحت العلم الإنجليزى كانت ٤٠٠٠ طن وأنها بلغت فى عام ١٧٩٠ نحو ٢٥٠٠٠ طن ! وكان من الممكن أن تكون القفزة أشد سرعة لولا أن عام ١٧٨٠ كان عام حرب، عام المنافسة العنيفة قبل الأخيرة بين الفرنسيين والإنجليز، وكانت السفن الإنجليزية تأخذ نفسها بالأحوط حتى لا تتعرض لهجوم الفرنسيين فكانت ترفع العلم البرتغالى أو الدنمركى أو السويدى. فلما استتب السلام كشفت السفن الإنجليزية عن وجهها ورفعت العلم الإنجليزى.

وشهد الوقت نفسه انتقالاً سريعاً مفاجئاً من باتافيا إلى كلكتا. وانتعشت مدينة كلكتا الواقعة على نهر الكنج انتعاشاً كبيراً يفسر الغفوة التى غرقت فيها الشركة الهولندية. وامتدت كلكتا بكل ما أوتيت من قوة، ترتجل، وتضطرب أشد الاضطراب. وهذا هو الكونت دى موداف de Modave (٥٢٩) الرحالة والمغامر الفرنسى يصل إلى كلكتا فى عام ١٧٧٣ فى

الوقت الذى كانت حكومة وارين هاستنجس Warren Hastings فيه قد بدأت تلعب دورها منذ قليل، فيسجل من ناحية : الانطلاق فى النشاط، ويتحدث من ناحية ثانية عن : الاضطراب المطلق . لم تكن كلكتا مثل باتافيا، باتافيا ذات القنوات والشوارع المستقيمة المنسقة المرسومة على الخيط . لم يكن على نهر الكنج رصيف، «والبيوت مبعثرة هنا وهناك حيثما اتفق على الساحل، ومن البيوت ما تبلغه مياه النهر وتبلله» . والمدينة لا تطوقها أسوار. ولا يزيد عدد البيوت التى بناها الإنجليز عن ٥٠٠ بيت مختلفة، تبدو كغابة من الأكواخ المبتناه من البامبو والمسقوفة بالقش . والشوارع مثل أزقة القرى موحلة، ضيقة، وقد تتسع، ولكنها مقفولة فى الطرفين بحواجز من الخشب. والاضطراب يصافحك فى كل مكان. ويقولون: «إن هذا الاضطراب جاء نتيجة للحرية البريطانية، وكأنما لم تكن هذه الحرية لتتفق مع النظام والتناسق» (٥٣٠). ويضيف الرحالة الفرنسى: «إن الأجنبى لا ينظر إلى ما يجرى فى كلكتا دون أن يتملكه إحساس بالدهشة والغضب. فقد كان من الممكن بسهولة ويسر أن تبنى فتكون مدينة من أجمل مدن العالم، وما كان هذا الأمر يحتاج إلى شىء آخر سوى اتباع خطة منتظمة، والإنسان لا يفهم لماذا أهمل الإنجليز مزايا هذا الموقع الجميل الرائع فتركوا كل إنسان ليبنى على حريته وعلى مزاجه بهذه الصورة العجيبة المضطربة المجنونة.» والحقيقة أن كلكتا كانت وكالة بسيطة فى عام ١٦٨٩ اكتنفتها من خلفها فى عام ١٧٠٢ قلعة هى قلعة وليم Fort William وكانت حتى عام ١٧٥٠ تقريباً مدينة عديمة الأهمية، ولنذكر أن مجموعة قصص الرحلات التى نشرها الأب بريفو abbé Prévost فى ذلك العام لم تشر إليها بكلمة. فلما نظر إليها الكونت دى موداف فى عام ١٧٧٣ حيث كانت تجمع بين ظهرانيها أخلاطاً من التجار من كل الأمم، كانت فى غمرة النشاط وقد تملكها هوس بالبناء؛ كان الخشب يأتى إليها عائماً على سطح الكنج أو تحمله السفن إلى ميناء بيجو؛ أما الطوب فكانوا يصنعونه فى الريف المجاور ؛ وارتفعت إيجارات المساكن وضربت الأرقام القياسية، وبلغ عدد السكان ٣٠٠٠٠٠ نسمة على الأرجح . وقبل أن ينتهى القرن تضاعف عدد السكان. وكبرت المدينة دون أن تحمل مسئولية نموها أى دون تخطيط وتدبير ولا مسئولية مستقبلها . ولم يكن الإنجليز يحفلون بأى شىء، بل كانوا يهدمون ما يضايقهم أو يقف فى طريقهم. أما بومباى على الوجه الآخر من الهند، فكانت على النقيض تمثل الحرية التى تعنى الانتقام من الرأسمالية أو تعويض الرأسمالية الهندية، وكانت تحقق ألواناً رائعة من النجاح.

كلمة

على سبيل الختام

الصورة التى رسمناها فى هذا الفصل عن الجزء من العالم الذى أسميناه اللاأوروبا صورة ناقصة ما فى ذلك أدنى شك. ينقصها أن نقف وقفة طويلة ندرس فيها الصين وعملية التوسع من المركز إلى الخارج فى إقليم فوكيين، تلك العملية التى توقفت إلى حين فى عام ١٦٦٢ عندما انسحب الهولنديون من جزيرة فورموزا، وعندما غزاها المانشو فى عام ١٦٨٣، حتى عادت إلى مدارجها فى القرن الثامن عشر عندما انفتحت كانتون أمام التجارة الأوروبية المتعاظمة.

وكان الأحرى بنا أن نعود مرة أخرى إلى اليابان من حيث حيث هى حالة خاصة، ونعتمد على التخطيط الرائع الذى رسمه ليونار بلوسيه Léonard Blussé [٥٣١] والذى ذهب فيه إلى أن اليابان أنشأت لنفسها عالماً اقتصادياً فى خدمتها وبحسب مقاييسه: كوريا وريوكيو وفورموزا حتى عام ١٦٨٣ والسفن الجونكية الصينية المصرّح بها وتجارة الهولندية من حيث هى تجارة ذات امتيازات ولها وضع تبعية الرعية.

وكان ينبغى علينا أن نطيل النظر إلى الهند وأن نفسح مكاناً للتفسيرات الجديدة التى خرج علينا بها هيسترمان Heesterman ،C.J [٥٣٢] وهى يجد أن من أهم أسباب اضمحلال الإمبراطورية المغولية نمو الكيانات الاقتصادية فى المدن وهو ما أدى فى القرن الثامن عشر إلى تصدع الوحدة.

وكان الأحرى بنا أن ندرس أحوال فارس تحت حكم الصفويين وما قام هناك من اقتصاد موجّه command economy، ودور فارس اللازم كوسيط بين الهند وآسيا الوسطى وتركيا العدائية المكروهة وموسكوفيا وبقاع أوروبا النائية ....

ولنفترض أننا استطعنا أن ننجز هذه اللوحة المحيطة التى كان الإقدام عليها يمثل مخاطرة التوسع وكتابة مجلد إضافى يكون كتاباً كاملاً [مجلداً إضافياً]، فهل كانت هذه اللوحة المحيطة ستحل كل المشكلات وتضع نهاية لكل مشاغلنا؟ الإجابة يقيناً بالنفى. إننا ما زلنا نحتاج إلى إجراءات وإلى أرقام موثوقة صالحة يُعتد بها ويُعتمد عليها لكى نصل إلى استنتاجات نحكم بها على أوروبا وعلى اللاأوروبا، أى على العالم فى مجموعه. ونحن قد تناولنا الجزء الجوهرى بالتوصيف وطرحنا المشكلات وألمحنا إلى بعض التفسيرات التى نراها قريبة إلى المنطق. ولكننا لم نحل المشكلة المحيّرة، مشكلة العلاقات بين أوروبا واللاأوروبا. ونحن لا نشك فى أن العالم تفوق على أوروبا قبل القرن التاسع عشر فيما يتصل بالزيادة السكانية، بل تفوق عليها فيما يتعلق بالثروة على الأقل إبان العهد

الاقتصادى القديم ؛ ولا نشك فى أن أوروبا حتى بعد سقوط نابليون وبداية الهيمنة الإنجليزية كانت أقل ثراءً من العالم الذى استغلته ؛ ولكننا على الرغم من هذا وذاك ينبغى أن نسأل أنفسنا كيف أمكن أوروبا أن تحقق التفوق، وكيف أمكنها أن تُبقى على هذا التفوق، وأن تستمر فى التقدم ؛ فهل قد استمرت فيه بالفعل.

الخدمة التى قدمها پول بيروك فى هذا المجال إلى المؤرخين فيما قدمه إليهم من خدمات فى مجالات أخرى هى أنه طرح هذه المشكلة فى صورة إحصائيات. وهو بهذا يلتقى معى فيما عرضته من مشكلات وأهداف، بل يتجاوزنى تجاوزاً لا شك فيه. هل حالفه الصواب؟ هل حالفنا الصواب؟

ولن أدخل هنا فى تفصيلات وأساسيات المناهج التى اتبعها زميلنا پول بيروك الأستاذ فى چينيف. بل سأفترض لاختصار التفسير أن الخطوات المنهجية التى خطاها قائمة على أسس سليمة على نحو كاف علمياً، مما يتيح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار النتائج التى توصل إليها والتى وصفها بأنها تقريبية جداً، وهو أول من وصفها بهذا الوصف وإلى تنبيهنا إلى ذلك.

المؤشر الذى اختاره بيروك هو متوسط دخل الفرد، «الناتج القومى الكلى بالنسبة إلى كل فرد» . وحرصاً منه على ضبط الفروق بين البلاد المختلفة حَسَبَ المستويات المختلفة بالدولار الأمريكى وعلى أساس الأسعار فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ ؛ وهكذا عرض المستويات المختلفة بالوحدة الحسابية نفسها. والنتيجة التى توصل إليها تمثل أمامنا على النحو التالى:

- انجلترة فى عام ١٧٠٠ : من ١٥٠ إلى ١٩٠ دولار

- المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا، التى ستصبح الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٧١٠: من ٢٥٠ إلى ٢٩٠ دولار

- فرنسا بين عام ١٧٨١ وعام ١٧٩٠ : من ١٧٠ إلى ٢٠٠ دولار

- الهند فى عام ١٨٠٠ : من ١٦٠ إلى ٢١٠ دولار؛ وفى عام ١٩٠٠ : ١٤٠ إلى ١٨٠ دولار.

هذا الأرقام التى تلقيتها وأنا أصحح بروفات هذا الكتاب، وحرصت على إضافتها، تثبت تأكيداتى وافتراضاتى التى عرضتها من قبل. وإذا وجدنا فى حسابات بيروك أن متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الكلى فى اليابان كان فى عام ١٧٥٠ : ١٦٠ دولاراً، فلن ندهش. أما الذى يدهشنا هو أن يكون المتوسط بالنسبة إلى الصين فى عام ٢٢٨ : ٢٢٨

دولاراً، وإنْ تدهور هذا المستوى العالى فيما بعد فأصبح ١٧٠دولاراً فى عام ١٩٥٠.

ولكن لنصل إلى الموضوع الذى يهمنا فى المقام الأول، إلى المقارنات التى نريدها متزامنة على قدر المستطاع، المقارنات بين الكتلتين : أوروبا بما فيها الولايات المتحدة من ناحية واللاأوروبا من الناحية الثانية. فى عام ١٨٠٠ بلغ متوسط الدخل القومى للفرد فى أوروبا الغربية ٢١٣ دولاراً، وفى أمريكا الشمالية : ٢٦٦ دولاراً. وليس فيها مفاجأة غير متوقعة. ولكن أوروبا الغربية لم تكن بهذا أعلى مستوى من «العالم الثالث» فى ذلك الوقت حيث كان متوسط دخل الفرد ٢٠٠ دولار. وهنا نحس بشىء من الدهشة. ونلاحظ أن المستوى العالى المحسوب للصين والذى بلغ ٢٢٨ دولاراً فى عام ١٨٠٠ و٢٠٤ دولاراً فى عام ١٨٦٠ هو الذى رفع المستوى الكلى لمجموعة الدول الأقل حظاً . كما نلاحظ أن متوسط الدخل القومى وصل فى أوروبا الغربية فى عام ١٩٧٦ إلى ٢٣٢٥ دولاراً، بينما كان المتوسط بالنسبة إلى الصين وقد تحسنت أوضاعها : ٣٦٩ دولاراً، والمتوسط فى العالم الثالث فى مجموعه : ٣٥٥ دولاراً وهو رقم بعيد عن متوسط المنعّمين.

والنتيجة التى تتفتق عنها حسابات پول بيروك هى أن أوروبا فى عام ١٨٠٠ عندما حققت انتصارات باهرة فى كل مكان، واكتشفت بسفن كوك Cook ولابيروس La Pérouyse وبوجانڤيل Bougainville تكتشف المحيط الهادى الشاسع، كانت أبعد ما تكون عن مستوى الثراء الرائع الذى يتجاوز، كما نرى اليوم، الأرقام القياسية لكل بلاد العالم الأخرى. ولنراجع الناتج القومى الكلى للبلاد المتقدمة الآن [١٩٧٦]، وهى أوروبا الغربية والاتحاد السوڤييتى وأمريكا الشمالية واليابان، كيف كان فى عام ١٧٥٠، كان : ٣٥ ملياراً من الدولارات على حسب القوة الشرائية فى عام ١٩٦٠، وكان الناتج القومى لبقية العالم : ١٢٠ ملياراً . فى عام ١٨٦٠ ارتفع الرقم بالنسبة إلى أوروبا إلى : ١١٥ وبالنسبة إلى بقية إلى ١٦٥؛ ولم تتجاوز أوروبا بقية العالم إلا بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٠٠ ؛ حيث كان الرقم ١٧٦ مقابل ١٦٩ فى عام ١٨٨٠ ؛ و٢٩٠ مقابل ١٨٨ فى عام ١٩٠٠ . فإذا وصلنا إلى عام ١٩٧٦ وجدنا الرقمين مقرّبين : ٣٠٠٠ مليار مقابل ١٠٠٠ مليار.

هذا المنظور يلزمنا بأن نعيد النظر بعين مختلفة إلى أوضاع أوروبا والبلدان التى كانت منعّمة فى نفس وقتها من ناحية وبقية العالم من ناحية ثانية، قبل عام ١٨٠٠، وبعد الثورة الصناعية التى سنجد أن دورها سيزداد قيمة على نحو رائع. ولست أشك فى أن أوروبا، لأسباب من بنياتها الاجتماعية والاقتصادية ربما أكثر من تفوقها التقنى، كانت هى الوحيدة القادرة على تحقيق الثورة الصناعية المعتمدة على الميكنة فى أعقاب انجلترة. ولكن هذه الثورة لم تكن فقط وسيلة نمو فى حد ذاتها فحسب، بل كانت أيضاً وسيلة هيمنة وتحطيم للمنافسات العالمية. فالصناعة الأوروبية عندما تميكنت أصبحت قادرة على الإطاحة

بالصناعات التقليدية للأمم الأخرى. وازدادت الشُقة اتساعاً بمرور الأيام. والصورة التى ارتسمت لتاريخ العالم من عام ١٤٠٠ أو ١٤٥٠ إلى ١٨٥٠ - ١٩٥٠ هى صورة تساوٍ قديم انتهى تحت تأثير تحول فى اتجاه متعدد القرون بدأ منذ نهايات القرن الخامس عشر. كان هذا هو الخط المهيمن الذى تتخذ كل الخطوط الأخرى بالنسبة إليه موقعاً ثانوياً.

الباب السادس

الثـورة الصناعيـة والنمـو

الثورة الصناعية التى بدأت أو برزت فوق السطح فى انجلترة حول السنوات الخمسينية أو الستينية من القرن الثامن عشر تلوح لنا على شكل عملية معقدة إلى أقصى حدود التعقيد. أما كانت خاتمة «عملية تصنيع» بدأت منذ قرون طوال؟ ثم أليست حاضرة من حولنا اليوم، تتجدد على الدوام؟ وليس من شك فى أن العصور القادمة ستنتمى إليها وستظل تنتمى إليها إلى أمد سيطول ، لأن هذه الثورة قد عُرِفت بأنها بداية زمان جديد. ولكن الثورة الصناعية مهما كانت من الضخامة ومن الإحاطة العارمة ومن التجديد، فهى ليست، ولا يمكن أن تكون، وحدها مجمع تاريخ العالم الحديث.

وهذا هو المعنى الذى أود أن أعبر عنه تعبيراً أوفى على الصفحات التالية التى لا هدف لها إلا أن تُعرِّف الثورة الصناعية ماهى ، وأن تضعها ، ما استطاعت، فى موضعها الصحيح.



الفضل لصاحب الفضل : الثورة الصناعية هى انتصار البخار وهى انتصار جيمس واط James Watt (١٧٣٦-١٨١٩) . هذه اللوحة التى رسمها ج. رينولدس J. Reynolds تبين جيمس واط فى معمله يستكمل آلته. (Snark International)

مقارنات

مفيدة

نبدأ ببعض تعريفات وتحديدات ، وببعض مقارنات تمهيدية، نراها ضرورية ونحن نخطو خطانا الأولى التى نقترب بها معرفياً من موضوعنا . نلاحظ أولاً أن الثورة الصناعية تولدت عنها منذ بداياتها فى انجلترة طائفة من الثورات الأخرى ، كما نلاحظ أن الثورة الصناعية نفسها مستمرة تحت سمعنا وبصرنا ، لم تكتمل بعد، بل هى ما تزال تجرى نحو المستقبل: والثورات التى تولدت عنها تتيح لنا أن نرجع إلى الوراء لنتبين كيف كانت البداية فى انجلترة. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية نلاحظ أن التصنيع قد شغلت به المجتمعات الإنسانية قبل الثورة الصناعية الإنجليزية بأزمان طوال، بل منذ الأزل ، ولدينا خبرات قديمة جربتها الإنسانية فى عصور مختلفة، تدل عليها آثارها الباقية، ونرى فيها علامات تقدم وتجديد متفاوتة ، ولكنها كلها فشلت، ما فى ذلك شك ، ولكن الخير كل الخير فى استقصاء أسباب فشلها لكى نفهم النجاح على نحو أفضل.

الثورة:

كلمة معقدة وغامضة

تستخدم اللغة الفرنسية للدلالة على الثورة كلمة révolution [بالإنجليزية revolution وباللغات الأوروبية كلمات شبيهة] والأرجح أن هذه الكلمة التى استعيرت من قاموس الفلكيين[١] استخدمت لأول مرة فى انجلترة فى عام ١٦٨٨ للتعبير عن هز مجتمع قائم أو هدمه[٢]. وهذا المعنى هو المعنى المضاد للمقصود بالثورة الصناعية وهو إعادة البناء. وإطلاقة «الثورة الصناعية» Révolution industrielle إطلاقة مريحة لم يبتدعها فريدريش إنجلس Friedrich Engels فى عام ١٨٤٥ [٣] كما روج البعض بل ابتدعها العالم الاقتصادى الفرنسى أدولف بلانكى Adolphe Blanqui فى عام ١٨٣٧ وهو أخو الثائر أوجوست بلانكى Auguste Blanqui الذى كان أوسع شهرة من أخيه العالم[٤]. بل من المحتمل أن تكون الإطلاقة قد استخدمها مؤلفون فرنسيون أخرون حول عام ١٨٢٠ فى مناقشاتهم[٥]. أياً كان الأمر فإن الإطلاقة لم تصبح كلاسيكيةً بين المؤرخين إلا فى عام ١٨٨٤ بعد أن نشر تلاميذ أرنولد توينبى Arnold Toynbee بعد وفاته بثلاث سنوات سلسلة المحاضرات التى كان ألقاها فى أكسفورد بين عام ١٨٨٠ وعام ١٨٨١ : Lectures on the Industrial Revolution .

وكثيراً ما يلام المؤرخون على أنهم يسيئون استخدام كلمة ثورة التى كان ينبغى أن تبقى طبقاً لمعناها الأول قاصرة على الظواهر العنيفة السريعة، وكيف نقصرها على

الظواهر السريعة ونحن نعلم أن الظواهر الاجتماعية تتداخل فيها السرعة والبطء معاً. وليس هناك مجتمع لا تتقاسمه قوى محافظة تسعى إلى إبقائه على ما هو عليه وقوى هدامة تعمل عن وعى أو عن غير وعى على تحطيم المجتمع ، وهذه عملية تغيير بطيئة كامنة تنشأ عنها انفجارات ثورية كثورات البراكين ، تكون قصيرة وعنيفة. ونحن عندما نتناول بالدرس عملية ثورية تتمثل المشكلة التى نسعى إلى حلها فى فهم العلاقة بين ما يجرى ببطء وما يجرى بسرعة ، وفهم ما بينهما من القرابة والارتباط الوثيق. وتنطبق هذه القاعدة على الثورة الصناعية التى ظهرت فى القرن الثامن عشر. فهى تجمع بين سلسلة من الأحداث السريعة القوية من ناحية وعملية بطيئة شديدة البطء من ناحية ثانية ، كالمعزوفة التى تقوم على خطين فى وقت واحد.

وسواء رضينا أو لم نرض فإن جدلية الزمن البطىء والزمن الطويل ، تفرض نفسها. والرأى عند و. و. روستو W. W. Rostow (٦) مثلاً أن الاقتصاد الإنجليزى «انطلق» بين عام ١٧٨٣ وعام ١٨٠٢ نتيجة تجاوز عتبة الاستثمار المتعثر. هذا الرأى الذى فسر به روستو ما حدث فى انجلترة ، والذى دحضه كازنتس S. Kuznets معتمداً على أرقام (٧)، بقيت منه على الأقل صورة «الانطلاق» أو الإقلاع الذى تقوم به الطائرة التى ترتفع عن ممرات الإقلاع ، وهى صورة محددة وقصيرة زمنياً، ولكن الطائرة كانت بحاجة حتى تظهر إلى الوجود وتنطلق هذا الانطلق إلى زمن طويل تم فيه بناء انجلترة على نحو معين وتم فيه تحقيق شروط الطيران مقدماً. هذه الشروط التمهيدية لم تكن لتتحقق قط بين عشية وضحاها، فليس من الممكن ، كما يدعى آرثر لويس Arthur Lewis (٨) أن يؤدى رفع معدل التوفير، على سبيل المثال، إلى أن يغير المجتمع فى الحال «توجهاته ومؤسساته وتقنياته». إنما يأتى التغيير بعد مقدمات ، ومراحل سابقة وعمليات تكيف سابقة لابد منها. وفيلليس دين Phyllis Deane على حق عندما تذكّر بأن كل التجديدات والتحولات الجذرية التى شهدتها نهاية القرن الثامن عشر يشملها فى انجلترة «خط تاريخى مستمر» بدأ فى الماضى ومازال مستمراً فى الحاضر وسيستمر إلى حين، هذا «الخط المستمر» يجعل التحولات الجذرية التى يضمها تفقد سماتها النوعية المتفردة الحاسمة (٩). وإذا كان داڤيد لاند David Landes (١٠) يصف الثورة الصناعية بأنها تكوين لمادة نقدية critique تنتهى إلى انفجار ثورى، فالصورة صحيحة، ولكن من البديهى أن هذه المادة تكونت بالضرورة من عناصر مختلفة وضرورية على أساس التراكم البطىء. وهكذا نرى أن كل الأفكار التى تدور حول الثورة لا يمكنها أن تغمط الزمن الطويل حقه، مهما أبرزت أهمية الزمن القصير وما يحدث فيه.

الثورة الصناعية إذن تقوم على ركنين على الأقل، الزمن الطويل من ناحية، والزمن القصير من ناحية ثانية. والثورة بالمعنى العادى للكلمة تمتلىء بطفراتها الظاهرة المتتابعة

القصيرة المدى ، وهى فى الوقت نفسه عملية طويلة المدى، تتقدم متخفية، صامته، كثيراً ما لا يسهل على الإنسان استخلاص مسارها، قال عنها كلود فولين Claude Fohlen [١١] «قليلة الثورية ما أمكن» فقد أخذ على العكس من روستو جانب الخط المستمر والمدى الطويل.

فلا غرابة فى أن نلاحظ أن ظاهرة الثورة الصناعية ، حتى فى سنواتها المتفجرة ابتداءً من عام ١٧٦٠ مثلاً، لم تشد انتباه أحد من أكبر شهودنا وأشهرهم! فإذا نحن رجعنا ببصرنا من الحاضر إلى الماضى ونظرنا إلى آدم سميث بمصنعه اليدوى الصغير الذى كان يصنع الدبابيس فى اسكتلندة وجدنا أنه لم يلحظ شيئاً من أمر الثورة الصناعية الجارية، وهو الذى عاش حتى عام ١٧٩٠. أو لننظر إلى ديڤيد ريكاردو David Ricardo الذى كان مولده فى عام ١٧٧٢ بعد آدم سميث بكثير ، والذى عاش حتى عام ١٨٢٣، فهو قد شهد الفترة الزمنية الهامة فى أحداث الثورة الصناعية ، ولا سبيل إلى التماس أعذار له من هذه الناحية، نراه لم يدخل «الآلة» فى أفكاره النظرية إلا فى أقل القليل [١٢]. وانظر إلى چان باتيست سى Say الذى وصف فى عام ١٨٢٨ «العربات البخارية» الإنجليزية ثم أضاف عبارة تضحكنا اليوم : «ومع ذلك [...] فلن تقوم إلى الأبد أية آلة مهما كانت بالعمل الذى يؤديه أبسط الخيول ، أعنى نقل الأشخاص والبضائع وسط زحام المدينة الكبيرة واضطرابها» [١٣]. وعظماء الرجال، على فرض أن چان باتيست سى واحد منهم ، ليسوا ملزمين بأن يخلبوا ألبابنا عندما نتطلع إليهم فى ماضيهم من خلال خبرة الحاضر. وليس هناك شىء أسهل من الرجوع إلى الوراء واتهام كارل ماركس أو ماكس ڤيبر أو حتى ڤرنر زومبارتبأنهم أساءوا فهم عملية التصنيع الطويلة، أى فهموها بطريقة غير طريقتنا. ومن هنا فإننى آخذ على ت. س. آشتون T. S. Ashton ، وهو الرجل الذى عرف بالعدل فى الحكم، تسرعه فى اتهام هؤلاء استناداً على كلمة قالها كروبنر Kroebner [١٤].

وهؤلاء المؤرخون المعاصرون الذين لا يُحصون عدداً والذين اختصوا بالثورة الصناعية، هل هم على يقين من أن أحكامهم أصوب من أحكام السابقين؟ منهم من يرون أن العملية بدأت قبل مطلع القرن السابع عشر؛ ومنهم من يرون أن ثورة عام ١٦٨٨ المجيدة كان لها أثرها الحاسم فى هذا المضمار؛ ومنهم من يرون أن التحول الأساسى الذى شهدته انجلترة واكب الانطلاقة الاقتصادية الكبرى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ... وكل مؤرخ له أسبابه التى ترضيه، فهذا يستند إلى الزراعة، وذاك على السكان ، والثالث على التجارة الخارجية، والرابع على التقنية الصناعية، والخامس على أشكال الائتمان ... وهكذا . ولكن هل ينبغى أن ننظر إلى الثورة الصناعية على أنها سلسلة من التحديثات التى تناولت قطاعات متتالية، أى على أنها مراحل متتابعة من التقدم، أم هل ننظر إليها من منظور نمو متكامل ، محملين كلمة «نمو» بكل المعانى الممكنة؟ وإذا كان النمو الإنجليزى قد أصبح فى نهاية القرن الثامن عشر شيئاً لا رجعة فيه، لا أكثر ولا أقل من «الوضع العادى» لانجلترة،

وهو التعبير الذى استخدمه روستو Rostow [١٥] ، فلم يكن ذلك يقيناً نتيجة لهذا أو ذاك الجانب من التقدم وحده (بما فى ذلك معدل التوفير أو معدل الاستثمار) وإنما نتيجة لكل متكامل لا ينقسم ، كل متكامل من علاقات التبعية والتحرر المتبادلة التى أنشأها كل قطاع على مسار تطوره القديم ، زاد التقدم أو قل ، سواء جاء عن تدبير ذكى أو جاء وليد المصادفة، وأفاد القطاعات المختلفة. وهل يمكن أن يكون النمو «الحقيقى» (ربما يقول آخرون تطور بدلاً من نمو، ولكن الكلمة لا أهمية لها، المهم هو المدلول !) شيئاً آخر غير النمو الذى يربط معاً عدة عناصر من التقدم ربطاً لا ينفصم ويدفعها معاً إلى أعلى، مرتكنة الواحدة على الأخرى؟

ننظر إلى الحاضر أولاً:

البلدان النامية

فتحت الثورة الصناعية الباب أمام سلسلة من الثورات ، تولدت عنها مباشرة ، منها تلك التى تولدت على طريق النجاح ، ومنها التى تولدت على طريق الفشل. والثورة الصناعية نفسها سبقتها ثورات أخرى من نفس الدرجة ، بعضها كانت فى مرحلة التخطيط، وبعضها خطت خطوات جادة إلى الأمام، ولكنها كلها انطفأت جذوتها بعد حين طال أو قصر. ومن هنا يرتسم أمامنا منظوران، منظور يجرنا إلى الحاضر، ومنظور يعود بنا إلى الماضى. يمكننا أن نقوم بسلسلة من الرحلات إلى الماضى وسلسلة أخرى إلى الحاضر، لنكشف غوامض الموضوع معتمدين على الإمكانات القيمة التى يتيحها التاريخ المقارن.

عندما نقوم برحلاتنا إلى الحاضر لا نختار أمثلة الثورات الصناعية فى أوروبا أوالولايات المتحدة وهى ثورات اتبعت على نحو مباشر تقريباً النموذج الإنجليزى، بل نتجه إلى العالم الثالث الذى ما يزال فى الطريق إلى التصنيع، فهو يقدم إلى المؤرخ فرصة نادرة للعمل على أشياء يراها بعينه ويسمعها بأذنه ويلمسها ببنانه: والصورة لا تأتلف يقيناً من عناصر نجاح باهر. بل يمكننا أن نقول بصفة عامة إن العالم الثالث لم يعرف على مدى السنوات الثلاثين أو الأربعين أو الخمسين الأخيرة تقدماً مستمراً. فقد انتهت جهوده وتدابيره وتوقعاته إلى الخيبة المريرة فى كثير من الأحايين. فهل يمكننا أن نقلب أسباب الفشل الكامل أو الفشل الجزئى إلى عكسها فنتبين أسباب النجاح الاستثنائى الذى نجحته الثورة الصناعية الإنجليزية؟

وليس من شك فى أن علماء الاقتصاد ، وأكثر منهم علماء التاريخ ، يحذروننا من هذه الطريقة فى الاستنتاج ، طريقة الانطلاق من الحاضر لمعرفة الماضى ، وهم يقولون، ولهم الحق فيما يقولون، إن «تقليد النموذج الأول ، وتكرار المسار الذى سلكته الدول الصناعية فيما مضى، أمر عفا عليه الزمن» [١٦]. لقد تغيرت الأوضاع اليوم كليةً وبات من المستحيل

أن تنفذ التصنيع فى هذا أو ذاك البلد من بلدان العالم الثالث اعتماداً على نظام الاستبداد الذى مارسته الدولة فى التصنيع فى حالة اليابان أو اعتماداً على تلقائية انجلترة فى عصر جورج الثالث. هذا كلام لا غبار عليه. ولكن «إذا كانت أزمة التنمية هى أيضاً أزمة نظرية التنمية» كما يقول إنياسى ساكس Ignacy Sachs [١٧]، فإن عملية التنمية فى حد ذاتها، بما فيها عملية التنمية فى انجلترة فى القرن الثامن عشر، يسهل فهمها إذا نحن تبينّا العيب فى النظرية وعرفنا لماذا أخطأ المخططون المتحمسون فى السنوات الستينية من قرننا الحالى فى تقدير الصعوبات التى تواجهها خطط التصنيع.

وسيجيبون بدون تردد لأن نجاح الثورة الصناعية يفترض وجود عملية إنمائية عامة، عملية إنماء شامل «تبدو فى تحليلها الأخير فى صورة عملية تغيير للبنيات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية» [١٨]. إنها عملية تشمل كل المجتمع وكل الاقتصاد، لابد أن يكون المجتمع كله والاقتصاد كله قادرين على مواكبة التغيير ودعمه وتقبله. ونحن نعرف أنه يكفى أن تحدث، فى هذه أو تلك النقطة من مسار العملية، «قفلة»، وهى ما نسميه اليوم «اختناق» فإذا بالآلة تقف، وإذا بالحركة تنقطع، بل ربما حدثت انتكاسة ورجوع إلى الوراء. ولقد أدرك المسئولون فى البلاد التى تسعى اليوم إلى استعواض التأخير هذه الحقيقة وعرفوا الأخطاء فاتبعوا استراتيجية أكثر حذراً وتشعيباً.

فما هى النصائح التى يمكن فى هذه الحالات أن يقدمها عالم اقتصاد واع مثل إنياسى ساكس؟ إنه بصفة أساسية يوصى بعدم الأخذ بتخطيط مسبق أياً كان، فأى تخطيط لا يمكن أن يكون صحيحاً لأن كل اقتصاد عبارة عن نسيج خاص متفرد من بنيات، قد تتشابه، ولكن فى بعض العموميات فقط. ومن يخطط لأى مجتمع يُحْسن صنعاً عندما يَصدُر عن افتراض معدل نمو (ليكن ١٠٪ مثلاً)، يقبله هدفاً، ثم يدرس النتائج المترتبة على هذا الافتراض «واحدة واحدة» تفصيلاً. عليه أن يسير خطوة خطوة ليتحقق من كل شىء، من النسبة التى تستقطع من الدخل القومى الكلى وتوجه للاستثمار؛ ومن أنواع الصناعة التى تناسب السوق داخلية وخارجية؛ ومن المعروض فى السوق من المواد الغذائية الضرورية لإطعام العمالة المستخدمة؛ ومن التقنيات المناسبة، التى تناسب رأس المال ونوعية وحجم العمالة التى تتطلبها هذه التقنيات؛ ومن حساب المطلوب من زيادة المستورد من المواد الأولية أو أدوات الإنتاج؛ ومن دراسة التأثير النهائى الذى سيحدثه المنتَج على ميزان المدفوعات وعلى التجارة الخارجية. فإذا كان معدل النمو المفترض قد اختير منذ البداية عالياً بهدف الكشف عن الاختناقات المحتملة التى يمكن أن تحدث عند العمل على تحقيق الهدف بجدية [١٩] فإن الدراسة التى تهدف إلى التحقق والتثبت ستبين القطاعات التى يمكن أن تعترضها عوائق لا سبيل إلى التغلب عليها. وفى مرحلة ثانية يقوم المخطِّط بتعديلات من

قبيل وضع الرتوش بأن يتخيل ما يمكن إن يطرأ من «متغيرات على كل المستويات» . وما يزال المخطط ينهج هذا النهج حتى يصل إلى مشروع محددً وقابل للتطبيق(٢٠).

ونجد فى الأمثلة التى ذكرها ساكس فى كتابه صورة محددة المعالم عن الاختناقات التى يواجهها العالم الثالث اليوم، وهى : الزيادة السكانية التى تلتهم نتائج التنمية ؛ ونقص العمالة ذات الكفاءة المطلوبة ؛و الاتجاه إلى التصنيع فى مجالات الترف وربما فى مجالات التصدير نتيجة لعدم كفاية الطلب على المنتجات المصنعة العادية فى السوق الداخلية؛ وأخيراً، وقبل كل شىء آخر : «الحاجز الزراعى» وهو عدم كفاية وعدم مرونة المعروض من المواد الغذائية فى إطار زراعة ظلت عتيقة الأساليب متصفة إلى حد كبير بالاكتفاء الذاتى، لا تفى بمتطلبات زيادة الاستهلاك على الغذاء ، ويحدث هذا العجز أوتوماتيكياً نتيجة زيادة تشغيل الأفراد مقابل أجور ، بل إن الزراعة لا تكفى فى كل الحالات لإطعام الزيادة السكانية التى تقذف نحو المدن ببروليتاريا من المتعطلين فقيرة فقراً مدقعاً عاجزة عن زيادة الطلب على المنتجات الصناعية الأولية. هذه هى المشكلات الكبرى التى إذا قورنت بها مشكلات تدبير رؤوس المال، ومستويات الادخار، والتنظيم والإدارة ، وسعر الفائدة على الديون بدت كأنها ثانوية. ولكن ألا تتيح لنا هذه اللوحة أن نقول إن هذه المشكلات والعقبات لم تعرفها انجلترة فى القرن الثامن عشر ، بل ولا انجلترة فى القرن السابع عشر؟

إذن فالشىء الذى يتطلبه النمو هو التوافق بين القطاعات ، فإذا سار قطاع فى مدارج التقدم فلا ينبغى أن يتجمد قطاع آخر ، لأن تجمده يوقف كل شىء. وهكذا نعود إلى ما تنبأنا به فى معرض الحديث عن مفهوم السوق القومية، حيث قلنا إن قيام السوق القومية يحتاج إلى أن تكون المناطق مترابطة وإلى أن تكون الدورة الاقتصادية عامة وإلى أن يكون متوسط دخل الفرد قد بلغ مستوى معيناً. ففرنسا بَطُؤَ انطلاقها لأن الترابط لم يتحقق لها إلا بعد مد السكك الحديدية، وظلت تعانى من انقسام من نوع الانقسام الذى تعانى منه بعض البلدان النامية اليوم. فقد كان هناك قطاع شديد التقدم والثراء والحداثة تجاوره مناطق متخلفة ، مناطق «الظلمات» كما قال فى عام ١٧٥٢ «رجل أعمال» كان يتمنى أن يفتح أمام التجارة منطقة من هذه المناطق بغاباتها الرائعة ، بأن يهىء نهير القير la Vère للملاحة وهو نهير ضئيل متفرع من نهر الأقيرون l'Aveyron (٢١).

ولكن السوق القومية لا تحركها فقط ظروف الإنماء المحلية، فالذى يعوق ازدهار البلاد التى دخلت الساحة متأخراً هو اليوم أيضاً الاقتصاد العلمى بالصورة التى وصل إليها وبالكيفية التى يقسم بها المهام ويوزعها تسلطياً . وهذه حقائق أبرزناها فى هذا الكتاب وألححنا فى إبرازها. ولقد حققت انجلترة ثورتها الصناعية لأنها كانت فى مركز العالم، أو كانت هى مركز العالم. أما بلدان العالم الثالث فهى تريد وتتمنى أن تحقق ثورتها الصناعية،

ولكنها فى المنطقة الأطرافية من العالم. ومعنى هذا أن كل العوامل ضدها، بما فى ذلك التقنيات الجديدة التى تستخدمها بتصريح والتى لا تتفق دائماً مع احتياجات مجتمعاتها؛ وبما فى ذلك النقل البحرى الذى لا سيطرة لها عليه ؛ وبما فى ذلك ما عندها من المواد الأولية الوفيرة التى تضعها أحياناً تحت رحمة المشترى. ولهذه الأسباب أصبح منظر العصر الحاضر محزناً ؛ ولهذه الأسباب يتقدم التصنيع سريعاً عنيداً فى البلاد التى تقدم فيها من قبل ، وتتسع الهوة بين هذه البلاد وبين البلاد النامية. فهل هناك فى الوقت الحالى بوادر تغير فى موازين القوة؟ تشير الدلائل على أن البلاد المنتجة للبترول وللمواد الأولية، والبلاد الفقيرة التى تتيح الأجور المنخفضة فيها إنتاجاً صناعياً منخفض السعر، بدأت منذ عام ١٩٧٤ ندخل الساحة وكأنها تثأر من تقدم الدول الصناعية التى تجاوزت المعدلات. وتاريخ السنوات القادمة هو الذى سيجيب عن هذا السؤال. وليس أمام العالم الثالث لكى يتقدم من سبيل إلا أن يحطم بطريقة أو بأخرى النظام العالمى الحالى.

ونعود إلى الماضى:

الى الثورات السابقة الفاشلة

تدفعنا صنوف الفشل التى حدثت فى العصر الحاضر إلى الحيطة المثمرة ، فنحن نعى أن كل ثورة هى نسيج مؤتلف ، هى «كل متكامل» ، أو أسرة من الحركات ، أو متتابعة لحنية. ونحن عندما نستعرض الثورات السابقة على الثورة الصناعية، أو الحركات السابقة على النجاح الإنجليزى فى الصناعة فإننا ندرسها بالقياس إلى العناصر المتعددة التى قلنا إن الثورة تأتلف منها جميعاً بالضرورة. فنجد أنها كان دائماً ينقصها عنصر أو عدة عناصر ضرورية ، ولهذا فهى ترسم الواحدة تلو الأخرى سلسلة من أنماط الفشل ، من هذه الأنماط مثلاً أن يظهر اخترا ع، ولكنه يظل على روعته معزولاً لا تسانده العناصر الأخرى، فلا يحقق فائدة، ويبقى مجرد لعبة من ألعاب الفكر المبدع لا تحدث انطلاقاً. ومن أنماط النمو التى نلتقى بها نمط يحدث فيه انطلاق ، كأن تحدث فيه ثورة فى مجال الطاقة، أو تقدم مفاجىء فى الزراعة أو فى الحرف ، أو فرصة تجارية هامة ، أو زيادة سكانية ؛ ويسير التقدم بخطى قوية وكأن المحرك يتهيأ لحركة صاعدة ؛ ثم إذا به يتوقف. هذه المحاولات الفاشلة المتتالية تعددت أسبابها وتباينت من واحدة إلى أخرى ، فهل من حقنا أن ننظر إليها من منظور واحد ونضمها معاً فى مجموعة واحدة متشابهة؟ والحق أنها تتشابه على الأقل من ناحية الحركة، فهى تهب سريعة ثم تتعطل. إنها متكررات قد تتسم بشىء من الاختلاف، ولكنها متكررات، تصلح للمقارنة ، ترتسم عليها إمكانات المقارنة البديهية على نحو يوشك أن يكون تلقائياً.

والخلاصة التى نخرج بها من الاستعراض الشامل لا تحمل مفاجأة لأحد، وبخاصة لأحد

من علماء الاقتصاد، وهى : أن أى ثورة صناعية،أو يمكننا أن نوسع الدائرة فنقول إن أى انتفاضة إنتاجية أو تجارية لا يمكن أن تكون مجرد عملية اقتصادية بالمعنى الضيق. فالاقتصاد لا يمكن أن ينغلق على نفسه بل هو ينفتح على كل قطاعات الحياة. والخلاصة أن قطاعات الحياة تعتمد على الاقتصاد والاقتصاد يعتمد على قطاعات الحياة.

مصر

البطلمية

أول مثل نتمثل به من الماضى البعيد ، هو مثل محيّر مثير، ألا وهو مصر البطلمية. وهو يستحق أن نتوقف عنده ونتأمله كما كان طلاب العلم يتوقفون عنده ويتأملونه. فى الإسكندرية بين عام ١٠٠ وعام ٥٠ قبل الميلاد ظهر البخار [٢٢] فى الاسكندرية قبل أن يعرفه الفرنسى دينى پاپان Denis Papin بسبعة عشر أو ثمانية عشر قرناً من الزمان. هل يجوز أن نهون من شأن هيرون Héron هذا «المهندس» [السكندرى] الذى اخترع آلة الإيوليپيل éolipile وهى توربين بخارى شبيه باللعبة ولكنه كان يستطيع أن يفتح ويقفل من بعيد باب معبد ثقيل ؟ ولقد جاء هذا الاختراع فى أعقاب اختراعات أخرى كثيرة: المضخة الماصة الكابسة ، الآلات التى سبقت الترمومتر والتيودوليت، وآلات حربية كانت فى الحقيقة نظرية أكثر منها عملية استغل فيها ضغط وتمدد الهواء أو قوة الزمبركات الهائلة. فى تلك الأزمان البعيدة تألقت الإسكندرية بروائع تفتق عنها العقل المتيم بالاختراع ، فمنذ قرن أو قرنين تأججت فى الاسكندرية ثورات مختلفة ، منها الثقافية ومنها التجارية ومنها العلمية، ولنذكر إقليدس وبطليموس الفلكى وإيراتوستينيس Eratosthenes ؛ ويبدو أن ديكَيارك Dikaiarch الذى عاش فى الإسكندرية فى مطلع القرن الثالث قبل المسيح كان أول جغرافى «رسم على خريطة خط عرض يمر من مضيق جبل طارق إلى المحيط الهادى مروراً بجبال طوروس والهيملايا» [٢٣].

وإذا نحن أردنا أن ندرس عن كثب ذلك العصر السكندرى الطويل فإننا سننساق إلى بعيد من خلال العالم الهيللينستى العجيب الذى نشأ عن فتوح الإسكندر وحلت فيه الدول الإقليمية مثل مصر وسوريا محل نموذج المدن الإغريقية السابق . هذا التحول يذكرنا بالخطى الأولى التى خطتها أوروبا فى تاريخها الحديث. ونلاحظ ملحوظة تفرض نفسها علينا ، لن تلبث أن تتكرر بعد ذلك، ألا وهى أن الاختراعات تسير فى مجموعات ، فى مسلسلات ، وكأنها تشد بعضها بعضاً، أو كأن المجتمع الذى تظهر فيه يدفعها فى مجموعة كلها جميعاً إلى أمام.

وعلى الرغم من تألق العصر السكندرى الطويل فكرياً، وعلى الرغم من توجهه نحو التطبيق التقنى تشهد عليه مدرسة المهندسين التى أسستها الإسكندرية فى القرن الثالث،

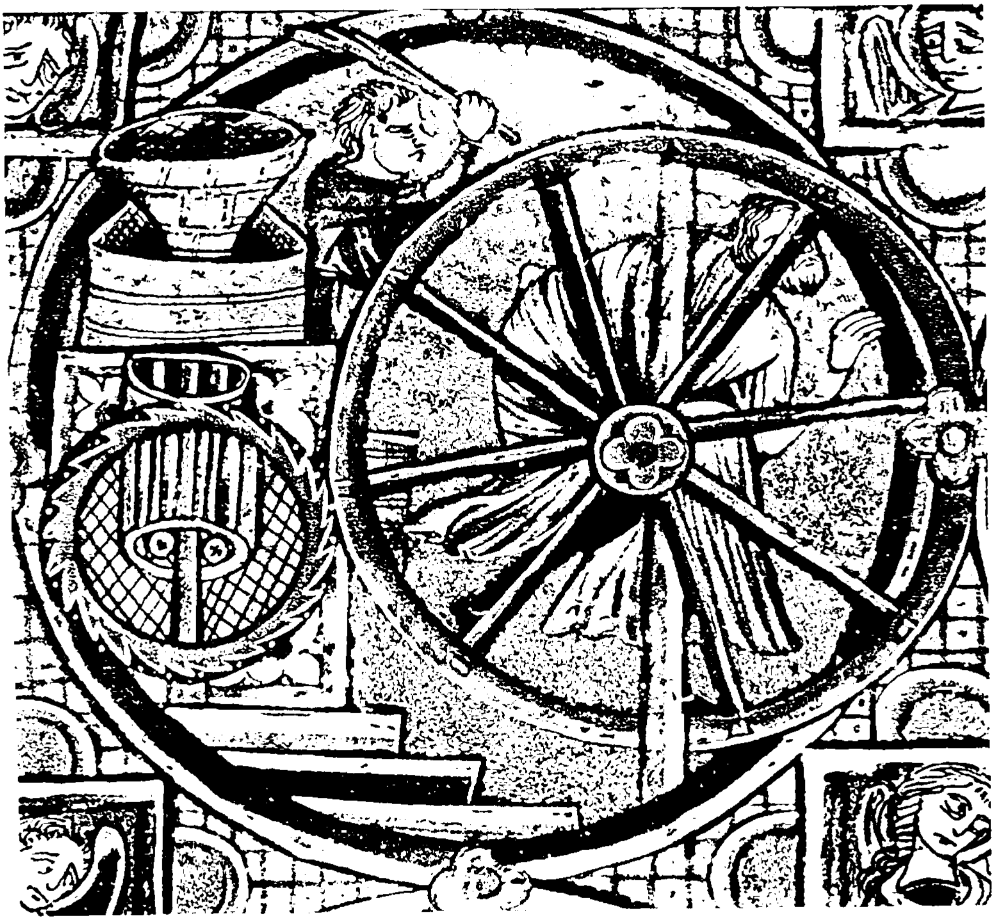
فقد انتهى العصر دون أن تترجم هذه الثورة إلى ثورة فى الإنتاج الصناعى. ويرجع السبب فى ذلك أولاً وقبل كل شىء آخر دون شك إلى العبودية التى كانت تمد العالم القديم بكل القوة العاملة التى يحتاج إليها ، وكانت عبودية سهلة الاستغلال. ولهذا فإن الطاحونة المائية الأفقية ظلت بدائية هُيئت لمهمة يومية صعبة هى طحن القمح، ولم يستخدم البخار إلا لتحريك بعض الألعاب البديعة، ويقول مؤرخ مختص بتاريخ التقنيات إن الناس «لم يحسوا بحاجة إلى قوة [طاقة] إضافية علاوة على ما كان معروفاً لديهم من ألوان الطاقة» (٢٤). ولهذا لم يحفل المجتمع الهيللينستى باختراعات «المهندسين».

ولكننا نتساءل بحق ، هل يحمل الغزو الرومانى الذى جاء فى أعقاب هذه الاختراعات مسئولية ما حدث بعد ذلك؟ كان الاقتصاد الهيللينستى والمجتمع الهيللينستى مفتوحين على العالم منذ قرون عديدة ، فلما أمسكت روما بالزمام تحولت عن هذا الانفتاح إلى انغلاق فى نطاق منطقة البحر المتوسط ، حتى إذا هدمت قرطاجة وأخضعت بلاد الإغريق ومصر والشرق أقفلت المنافذ إلى العالم الفسيح بالثلاثة. هل لو انتصر أنطونيو وكليوباترة فى أكسيوم فى عام ٣١ ق. م. كانت أحوال الدنيا الدنيا كلها ستتغير؟ بعبارة أخرى : ألا يمكن أن تتحقق الثورة الصناعية فى مكانٍ لا يكون قلب عالم اقتصادى مفتوح؟

الثورة الصناعية الأوروبية الأولى:

خيول وطواحين فى القرون ١١-١٢-١٣

فى المجلد الأول من كتابى هذا أفضت فى الحديث عن الخيول وعن الرقبية التى أتت من شرق أوروبا وزادت من قوة شد الخيول، وعن زراعة الشوفان التى يقول إدوارد فوكس Edward Fox (٢٥) عنها إنها تزحزحت فى عصر شارلمان وعصر ازدهار الخيالة من وسط أوروبا النشيطة نحو سهول الشمال الرطبة التى تنتج الغلال ، وعن الدورة الثلاثية لإراحة الأرض وكانت فى حد ذاتها ثورة زراعية ... كذلك تحدثت عن الطاحونة المائية والطاحونة الهوائية ، وقلت إن الطاحونة المائية عادت بعد غياب، وإن الطاحونة الهوائية جاءت كوارد جديد. ولهذا فإننى سأوجز هنا، وللقارىء أن يرجع إذا شاء إلى ما كتبته عن هذه الثورة «الأولى» ، وإلى الكتاب الذكى النابض بالحياة والحيوية الذى ألفه جان جيمبل Jean Gimpel(٢٦) والكتاب الذى ألفه جى بوا Guy Bois يدافع فيه عن رأيه بقوة (٢٧) وإلى دراسات كثيرة من بينها الدراسة الكلاسيكية التى نشرتها مدام كاروس ويلسون E. M. Carus-Wilson فى عام ١٩٤١ (٢٨). ومدام كاروس ويلسون هى التى تلقفت(٢٩) عبارة "الثورة الصناعية الأولى" ووصفت بها الاستخدام الواسع لطواحين الكبس التى بلغ عددها ١٥٠ بين القرن ١٢ و١٣، والطواحين التى استخدمت فى نشر الخشب وصناعة الورق وطحن الحبوب الخ .



فى مخطوطة للكتاب المقدس بالفرنسية ترجع إلى القرن الثالث عشر رسمٌ يبين الطاحونة التى حكم على شمشون بتدويرها ، ونرى حارسه يضربه ليحثه على الاستمرار. والطاحونة المرسومة حديثة بالنسبة للعصر، تحفل بتفضيلات تقنية مثيرة، فقد رسم الرسام الآليات الداخلية بدقة مبيناً تروس نقل الحركة من راسية إلى أفقية ، والعجلة التى فرض على شمشون تدويرها كان من الممكن أن يديرها تيار الماء ، كما فى حالة الطاحونة المائية. وهذا الرسم يعتبر شهادة إعجاب بالآلة يمكننا أن نقارنها بكلمات روجر بيكون التى أوردناها فى المتن. (Bible de François Garnier, vers 1220-1230, Vienne, B.N. Codex Vindobonensis)

تقول مدام كاروس ويلسون «إن ميكنة. كبس القماش كان حدثاً حاسم الأهمية مثل ميكنة الغزل والنسج التى شهدها القرن الثامن عشر» (٣٠). هكذا استخدمت مطارح خشبية كبيرة تحركها العجلات الطاحونية التى تدور بقوة الماء، فى أوسع الصناعات انتشاراً فى ذلك الزمان، وهى صناعة الجوخ والمنسوجات الصوفية ، بديلاً عن الطريقة القديمة بالكبس بأقدام العمال، وكان هذا الأسلوب حدثاً ثورياً فى حقيقة الأمر وكانت له نتائجه التى هزت

أركان النظام القائم وأحدثت تغيرات جذرية. فقد كانت المياه قرب المدن التى تقع عادة فى السهول أضعف من المياه المنسابة بقوة فى الأنهار وفى مساقط المياه عند التلال والجبال. ولهذا اتجهت مشروعات مكابس الجوخ إلى المناطق الريفية التى يتوفر فيها تيار قوى وهى مناطق بعيدة تغلب عليها الوحشة ، واجتذبت العملاء إلى هناك. وأدى هذا إلى قلب الأوضاع، لأن المدن كانت تحتكر الأعمال الحرفية وتستأثر بامتيازها وتتمسك به تمسكاً عنيفاً. ولقد جاهدت المدن بطبيعة الحال فى الدفاع عن حقوقها ومنعت النساجين الذين كانوا يعملون فى داخل أسوارها من أن يكبسوا أقمشتهم فى الخارج. وأصدرت السلطات فى بريستول فى عام ١٣٤٦ أوامرها بمنع «أى رجل من أن ينقل إلى خارج هذه المدينة بأى طريقة من الطرق أقمشة جوخ للكبس وهى الأقمشة التى يسمونها ريكلوث raicloth وإلا دفع غرامة قدرها أربعون دينييه deniers على كل قطعة قماش» [٣١]. ولكن هذه الإجراءات لم تمنع «ثورة الطواحين» من الاستمرار فى طريقها سواء فى إنجلترة أو فى مجموع القارة الأوروبية التى لم تتخلف عن انجلترة فى هذا المضمار.

والمهم أن هذه الثورة كانت فى وسط مجموعة من الثورات المواكبة : ثورة زراعية قوية ضمت صفوف الفلاحين لكسب المزيد من الأرض من الغابات والمستنقعات وعلى سواحل البحار والأنهار وشجعت نظام الدورة الزراعية الثلاثية التى تريح الأرض ؛ وتوازيها ثورة حضرية شجعتها الزيادة السكانية ، فنشأت المدن بعضها قريبة من البعض الآخر بكثافة لم تحدث من قبل. أضف إلى ذلك الفصل الواضح فى مجالات العمل أو «تقسيم العمل» فى صورة ربما اتخذت سمات عنيفة، بين الريف والمدينة ؛ فاستولت المدن على الأنشطة الصناعية وأصبحت محركات لتراكم رؤوس المال وللتنمية ، وعادت النقود فظهرت فيها من جديد. وتضاعفت الأسواق والمسارات التجارية. ورسمت أسواق شامپانيا الموسمية الخطوط الأولى ثم الخطوط المحددة لنظام اقتصادى غربى. أضف إلى ذلك أن مدن إيطاليا استولت تدريجياً مرة أخرى على المسارات البحرية فى حوض البحر المتوسط والمشرق، وهكذا اتسع المكان الاقتصادى الاتساع الذى لا يتم نمو بدونه.

ولا يتردد فريدريك لين Frédéric Lane [٣٢] فى استخدام كلمة «النمو croissance» بمعنى التطوير الشامل. والرأى عنده أنه لا مجال للشك فى أن القرنين الثانى عشر والثالث عشر شهدا نمواً مستمراً فى فلورنسة أو البندقية . وإن كانت المقاييس قد تغيرت تماماً عندما أصبحت إيطاليا مركز العالم الاقتصادى. بل إن ڤيلهلم آبل يؤكد أن الغرب كله من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر كانت تشمله حركة تنمية عامة، يشهد على ذلك أن الأجور ارتفعت أكثر من ارتفاع أسعار الغلال. ومما كتبه : «لقد شهد القرن الثالث عشر وبدايات القرن الرابع عشر أول تصنيع فى أوروبا، فتطورت المدن والأنشطة الحرفية والتجارية التى تظلها المدن تطوراً قوياً، ولم يأت هذا التطور نتيجة التقدم التقنى فى ذلك

العصر، على الرغم من أن التقدم التقنى كان مشهوداً، بقدر ما جاء نتيجة تعميم تقسيم العمل . [...] وقد أدى تعميم تقسيم العمل إلى زيادة مردود العمل، وربما كانت الإنتاجية المتزايدة هى التى أدت بدورها إلى حل مشكلة تزويد السكان المتزايدين بالطعام بل تحسين نوعية التغذية عن ذى قبل. ولسنا نعرف حالة مشابهة إلا تلك التى شهدها القرن التاسع عشر إبان «التصنيع الثانى» وعلى نطاق مختلف تماماً» (٣٣).

والمعنى أنه كانت هناك، مع الحفاظ على النسبة والتناسب، منذ القرن الحادى عشر عملية «نمو مستمرة» على النمط الحديث، لن نعود إلى رؤيتها مرة أخرى قبل أن تتحقق الثورة الصناعية الإنجليزية. ولن ندهش عندما نجد أن التفسير الشامل هو التفسير المنطقى الوحيد الممكن للأحداث نفسه . والواقع أن سلسلة من حركات التقدم، مرتبطة بعضها بالبعض، شاركت مشاركة فعالة فى الإنتاج وفى زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية وفى توسيع السوق. كذلك نلاحظ فى أوروبا هذه التى سلكت سبيل الصحوة الجادة علامات نمو طويل النفس تتمثل فى تقدم قوى شمل ما عرف بالقطاع الثالث، حيث تضاعفت أعداد المحامين والموثقين والأطباء والجامعيين (٣٤). ولدينا الأرقام الدالة على تزايد أعداد الموثقين، ففى ميلانو فى عام ١٢٨٨ كان عدد الموثقين ١٥٠٠ بينما بلغ عدد السكان ٦٠٠٠٠ نسمة؛ وكان عددهم فى بولونيا ١٠٥٩ بينما بلغ عدد السكان ٥٠٠٠٠؛ وفى ڤيرونا فى عام ١٢٦٨ كان عددهم ٤٩٥ حيث كان عدد السكان ٤٠٠٠٠؛ وفى فلورنسة كان عددهم ٥٠٠ فى عام ١٣٣٨ حيث كان عدد السكان ٩٠٠٠٠ ، ونلاحظ أن فلورنسة كانت حالة خاصة لأن نظام التجارة المتميز كان يجعل لسجلات التجار قيمة سجلات الموثقين . فلما حدث الركود فى القرن الرابع عشر انخفض عدد الموثقين نسبياً ، وهو شيء بديهى . ثم ارتفع عدد الموثقين مرة أخرى فى القرن الثامن عشر ولكنه لم يصل إلى نسب القرن الثالث عشر، وأقرب الظن أن نظام التوثيق نما فى العصر الوسيط هذا النمو العجيب متأثراً بزيادة الأنشطة الاقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة لأن الناس كانوا فى غالبيتهم العظمى من الأميين الذين كانوا يلجأون مرغمين إلى الكتّاب أصحاب الأقلام ليكتبوا لهم .

ولكن هذا التقدم الهائل الذى تقدمته أوروبا تهاوى عندما حدث الركود الرهيب فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، بين عام ١٣٥٠ وعام ١٤٥٠ تقريباً. وابتلى الناس بالطاعون الأسود. وكان نتيجة أكثر مما كان سبباً، فقد جاء بعد ضعف ألم بالاقتصاد وبعد أزمة الغلال والمجاعات بين عام ١٣١٥ و١٣١٧ (٣٥) وكان من الأسباب التى ساعدت الوباء على ما أحدث من كارثة.

فلم يكن الوباء هو وحده الذى دفن جثمان الازدهار الذى سبقه والذى كان قد تباطأ بل تعثر قبل تفجر الطاعون.

فكيف نفسر هذا النصر العظيم الذى شهدته أوروبا قبل القرن القرن الثامن عشر والهزيمة النكراء التى تبعته؟ أقرب الظن أن السبب كان ضخامة الزيادة السكانية التى لم يسايرها إنتاجها الزراعى على الإيقاع المطلوب. وكان إرهاق الأرض بالزراعة فوق قدرتها الإنتاجية يؤدى إلى نقص المحصول إذا لم تستخدم الأساليب والتقنيات القادرة على معادلة الإهلاك السريع للتربة. ويعتمد كتاب جى بوا على مثال نورمانديا الشرقية فى تحليله الجانب الاجتماعى من الظاهرة، وهو يكشف عن أزمة مستترة ألمت بالإقطاع وحطمت الثنائية القديمة : السيد القديم من ناحية والفلاح المالك الصغير من ناحية ثانية. أدت هذه الأزمة إلى خروج المجتمع عن بنائه وخروجه على قوانينه وإلى تعرضه للاضطرابات، وللحرب الهوجاء، وإلى البحث عن بناء متوازن جديد وقوانين جديدة ، وهى أمور لم تتحقق إلا بعد نشأة دولة إقليمية كانت هى التى أنقذت نظام السادة الإقطاعيين.

وهناك تفسيرات أخرى مطروحة على المائدة.

منها بصفة خاصة ضعف البلدان التى شهدت على نحو متميز ثورة الطاقة المتمثلة فى الطواحين، وهى بلدان أوروبا الشمالية، من السين إلى تسودرزيه، ومن الأراضى الواطئة إلى حوض لندن. ولم تكن الدول الإقليمية الجديدة وبخاصة فرنسا وانجلترة التى تكونت على هيئة وحدات سياسية قوية قد أصبحت وحدات اقتصادية مرنة طيِّعة، ولهذا أصابتها الأزمة فى الصميم. أضف إلى ذلك أن فرنسا، فى أعقاب انهيار أسواق شامپانيا الموسمية، أُخرجت فى بداية القرن خارج دائرة العلاقات الرأسمالية المثمرة والمبتدعات المبكرة، بعد أن كانت حيناً قلب العالم الغربى. وعادت مدن البحر المتوسط فظهرت مرة أخرى على دول الشمال الجديدة. وانتهت إلى حين تلك الثقة الجميلة المفرطة التى تنطق بها عبارات الإشادة بالآلة التى تهجد بها روجر بيكون فى عام ١٢٦٠ : «ربما استطاع الإنسان أن يصنع آلات تتحرك بفضلها السفن الضخمة يقودها رجل واحد فتسير أسرع مما كانت السفن تسير عندما كانت تغص بالمجدفين؛ وأن يصنع عربات تسير بسرعة هائلة تفوق التصور دون حاجة إلى حيوان يجرها ؛ وأن يصنع آلات طائرة يضرب فيها رجل واحد [...] الهواء بأجنحة كأجنحة الطير. [...] وآلات تستطيع أن تغوص فى الماء إلى أعماق البحار والأنهار»[٢٦].

ثورة رُسمت خطوطها الأولى
فى زمان أجريكولا وليوناردو دا فنتشى

فلما التقطت أوروبا أنفاسها بعد هذه الأزمة الطويلة النكراء شهدت انطلاقة تجارية، ونمواً نشيطاً ثورياً كالتيار الفياض على محور يمتد من الأراضى الواطئة إلى إيطاليا مخترقاً ألمانيا. وكانت ألمانيا، التى احتلت المرتبة الثانية فى التجارة هى التى تزعمت التنمية



جزء تفصيلى من منمنمة ترجع إلى القرن الخامس عشر تمثل كالعادة قطاعاً طولياً فى منجم الفضة فى كوتنا هورا Kutna Hora . ويظهر فى الرسم عمال الحفر يلبسون الثياب البيضاء، وسلالم النزول، وخنزيرة الرفع. والجزء الذى لم يظهر هنا فيه تجهيزات فنية حديثة جداً ، وكان الألمان آنذاك هم أساطين تقنيات المناجم، وتضم هذه التجهيزات خنزيرات تديرها الخيول وتركيبات لصرف الماء والتهوية. (فيينا Österreichische Nationalbibliothek)

الصناعية، وربما كانت تلك من وجهة نظر ألمانيا فى موقعها كحلقة بين العالمين المهيمنين، عالم الشمال وعالم الجنوب، طريقة فرض إسهامها فى التجارة الدولية. ولكن وزنها اعتمد أساساً وقبل كل شىء أخر على تطوير أنشطتها فى مجالْ المناجم. وكان هذا التطوير السبب فى انطلاقة مبكرة شملت الاقتصاد الألمانى منذ عام ١٤٧٠ وماحوله، فإذا الاقتصاد الألمانى يتقدم على الاقتصاد فى بقية بلدان أوروبا قاطبة. وقد حفز استخراج خام الذهب والفضة والنحاس والقصدير والكوبالت والحديد على الاختراعات الكثيرة الهامة نذكر منها على الأقل استخدام الرصاص لفصل الفضة المختلطة بخام النحاس، ونذكر فى هذا المقام أيضاً ابتكار تجهيزات هائلة بالنسبة لزمانها لصرف الماء ورفع الخام المتحصل. وتطورت تكنولوجيا ذكية نرى صوراً رائعة لها فى كتاب أجريكولا Agricola.

هذه الإنجازات التى نقلتها إنجلترة تحملنا على أن نعتبرها بمثابة التمهيد الحقيقى للثورة الصناعية (٢٧). وقد بث التقدم فى مجال المناجم الحياة فى كل قطاعات الاقتصاد الألمانى الذى أبدع البارشنت أو الكاستور الفوستانيو، والصوف، والمصنوعات الجلدية، والمنتجات المعدنية المختلفة، والصاج، والسلك الحديدى، والورق والأسلحة الجديدة ... وأنشأت التجارة الألمانية شبكات ائتمانية هامة وشركات دولية كبيرة ، من قبيل شركة ماجنا زوسيتاس Magna Societas (٢٨). وترعرعت الاتحادات الحرفية فى المدن: ٤٢ اتحاد حرفى فى مدينة كولونيا فى عام ١٤٩٦ ؛ ٥٠ فى مدينة لوبيك ؛ ٢٨ فى مدينة فرنكفورت على الماين (٢٩). ونشطت عمليات النقل والمواصلات واتخذت سمات عصرية. وتخصصت شركات كبيرة فى النقل بالعربات. ولما كانت البندقية التى أمسكت بزمام التجارة مع المشرق تحتاج إلى الصاج الألمانى فقد أقامت مع جنوب ألمانيا علاقات تجارية ذات امتيازات. ولا جدال فى أن المدن الألمانية ظلت طوال ما يزيد على نصف قرن من الزمان تشهد على اقتصاد شمله تقدم عظيم الشأن فى كل القطاعات.

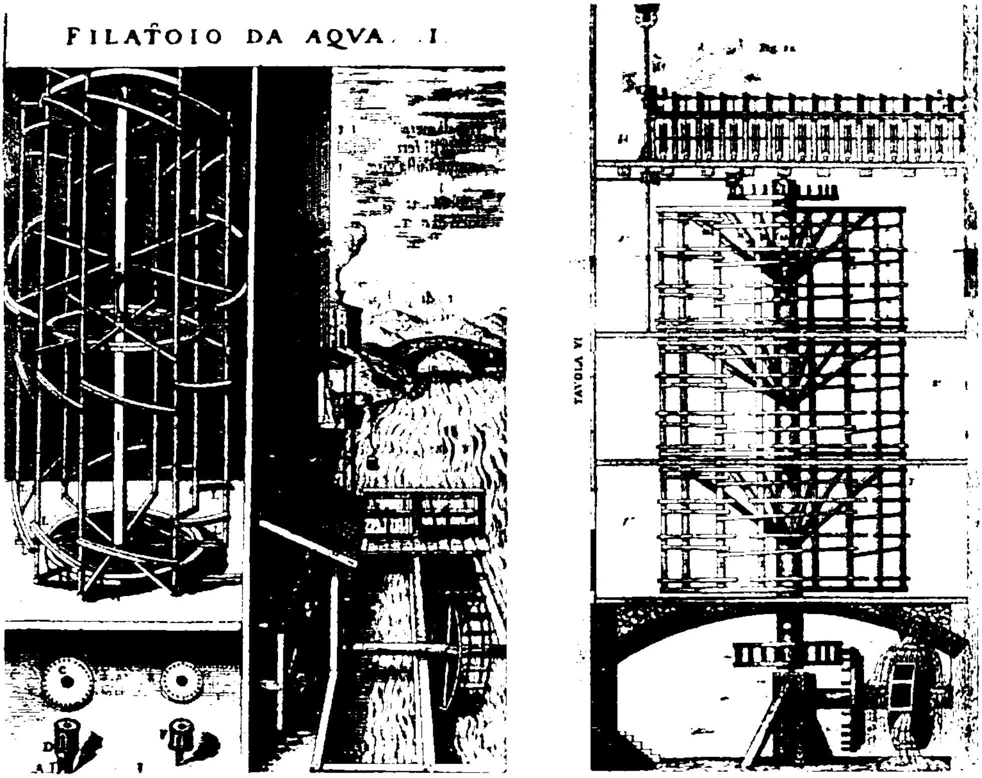
ثم توقف كل شىء ، أو بدأ يتوقف حول عام ١٥٣٥ ، عندما جاءت الفضة الأمريكية ونافست الفضة الألمانية، على نحو ما ذكر جون نيف John Nef ؛ حدث ذلك فى الوقت الذى تضعضعت فيه هيمنة أنتفرين حول عام ١٥٥٠. وكانت ناحية الضعف فى الاقتصاد الألمانى هى أنه كان تابعاً، قام للوفاء بحاجات البندقية وحاجات أنتفرين وكانتا مركزين حقيقيين للاقتصاد الأوروبى. ولا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن قرْن آل فوجار كان هو قرن أنتفرين.

فإذا نظرنا إلى إيطاليا وجدنا الخطوط الأولى لنجاح أكثر إبهاراً ترتسم تقريباً فى نفس الوقت الذى أمسك فيه فرنتشيسكو سفورتسا على مقاليد السلطة فى ميلانو فى عام ١٤٥٠. وإنما كان النجاح هنا أكثر إبهاراً لأنه سبقته مجموعة من الثورات النموذجية. أول هذه الثورات ثورة سكانية، حيث تزايد عدد السكان زيادة استمرت حتى منتصف القرن

السادس عشر. والثورة الثانية بدأت منذ مطلع القرن الخامس عشر وتمثلت فى مولد دول إقليمية كانت قليلة المساحة ولكنها كانت عصرية منذ بداياتها، فلا غرابة أن نعلم أن الحديث دار حيناً حول الوحدة الإيطالية. والثورة الثالثة التى نختم بها هى الثورة الزراعية الرأسمالية الطابع التى اتصلت حلقاتها فى سهول لومبارديا الغنية بالقنوات. وكانت كل هذه الثورات تجرى فى مناخ عام من الاكتشاف العلمى والتقنى : هذا هو العصر الذى شارك فيه مئات من الإيطاليين ليوناردو دا ڤينتشى غرامه بالاختراع وملأوا كراسات رسومهم بتصميمات مذهلة.

وعاشت ميلانو تاريخاً فريداً. فقد أفلتت من أزمة القرنين الرابع عشر والخامس عشر الرهيبة، ويرى تسانجيرى Zangheri أنها أفلتت من هذه الأزمة نتيجة لتقدم زراعتها، وعرفت ميلانو ازدهاراً صناعياً مشهوداً. وحلت الأقمشة الصوفية والأقمشة المقصبة بالذهب والفضة، والأسلحة محل أقمشة الكاستور الفوستانيو التى كانت من قبل تمثل جلَّ نشاطها فى بداية القرن الرابع عشر. وجاشت ميلانو بحركة تجارية واسعة ارتبطت بأسواق چينيڤ وشالون سورسون ومدنٍ مثل ديجون وباريس والأراضى الواطئة [٤٠]. وأكملت ميلانو الغزو الرأسمالى لريفها بإعادة تجميع الأراضى فى صورة إقطاعيات كبيرة ، وبتطوير المراعى المروية ، وتربية الماشية، وحفر القنوات التى استخدمت فى الرى والنقل، وإدخال زراعة جديدة هى زراعة الأرز، وكثيراً ما تلاشت أراضى الراحة بعد الأخذ بدورة تضم زراعة الغلال وزراعة أعلاف الرعى. والحقيقة أن نظام المزارع الكبيرة high farming بدأ فى لومبارديا وانتقل فيما بعد إلى الأراضى الواطئة ثم انتقل إلى انجلترة وأحدث النتائج التى نعرفها [٤١].

وهنا نصل إلى السؤال الذى طرحه أيضاً ريناتو تسانجيرى: لماذا انقلبت هذه الطفرة القوية التى جاشت بها الأرياف والصناعات فى ميلانو ولومبارديا على أعقابها ولم تؤد إلى الثورة الصناعية؟ لا يمكن اعتبار انخفاض مستوى التقنية فى العصر وضعف مصادر الطاقة سببين كافيين . «فالثورة الإنجليزية لم تعتمد على ثمار التقدم العلمى والتقنى التى لم تكن متاحة فى القرن السادس عشر.» [٤٢] بل إن كارلو پونى اكتشف ما أدهشه، اكتشف آلات هيدروليكية معقدة استخدمت فى إيطاليا للف وغزل وبرم الخيوط، مكونة من عدة مستويات من الآليات، وصفوف من البكرات، كلها تحركها عجلة طاحونية مائية واحدة [٤٣]. ويؤكد ل. وايت L. White أن أوروبا قبل ليوناردو دا ڤينتشى كانت قد اخترعت مجموعة متكاملة من المنظومات الميكانيكية ستستخدم فى القرون الأربعة التالية، حتى الكهرباء، كلما دعت الحاجة إليها [٤٤]. ويستخدم عبارة جميلة حيث يقول :« إن الاختراع الجديد لا يزيد عن أن يفتح باباً ، لا يجبر أحداً على الدخول منه» [٤٥] ولكن لماذا لم تخلق الظروف الاستثنائية



تصميمات مبكرة لآلات فى إيطاليا: تصميمات لمغازل للاورجانزين على الطريقة البولونية ، التصميم الأول (إلى اليسار) يرجع إلى عام ١٦٠٧ والثانى يرجع إلى عام ١٨٣٣. والأورجانزين نوع من الخيط الحريرى المبروم كالسلسلة من فتلتين أوثلاث أو أربع فتل ، والعجلة الطاحونية المحركة الأولى التى صنعت فى انجلترة فى عام ١٧١٦-١٧١٧ كانت «مصنعاً بمعنى الكلمة، كانت أول مصنع أقيم فى انجلترة» وقد نقل الإنجليز هذا الاختراع عن إيطاليا بعد عامين من التجسس الصناعى فى إيطاليا. كان مغزلٌ مطابق تقريباً يعمل فى بولونيا بإيطاليا، بلده الأصلية ، منذ مطلع القرن السابع عشر (انظر دراسات ك. پونى C. Poni) . ويتميز هذا المغزل الآلى بأنه يعمل أوتوماتيكياً بالكامل، فلم يكن العمال يقومون إلا بالمراقبة وربط الفتل إذا تقطعت، وكانت الآلة تتكون من جزء داخلى دوار يسمونه الفانوس، انظر الجزء الأسفل من الرسم، تحركه عجلة طاحونية محركة ، ومن جزء ثابت ، انظر الجزء العلوى من الرسم، عبارة عن برامق وبكرات وتكويعات... ولو كانت الميكنة هى السبب الوحيد للثورة الصناعية ، لكانت إيطاليا أسبق من انجلترة إليها. والجزء الأيمن من الرسم يبين مغزل عام١٨٣٣. (P. Negri, Manuale practico per la stima delle case e degli opisizi idrauliti, Bologna, 1833)

التى اجتمعت فى ميلانو معاً هذا الإجبار، هذه الحاجة؟ لماذا تهاوت انطلاقة ميلانو بعد أن تعالت إلى حين؟

لا تُمكِّننا المعطيات التاريخية المتاحة من الإجابة عن هذا السؤال إجابة مدعمة بالدليل،

ولهذا فليس أمامنا إلا الافتراضات والاحتمالات. منها مثلاً أن ميلانو لم تكن لها سوق قومية واسعة تحت تصرفها. كذلك شهدت ميلانو انخفاض الفوائد التى تتحقق من وراء الأراضى بعد فترة المضاربات الأولى. وإذا كان رجال الأعمال المشتغلون بالصناعة قد حققوا لأنفسهم ازدهاراً فالرأى عند چينو باربييرى Gino Barbieri [٤٦] وچيمّا ميانى Gemma Miani أنه كان اقتصر على رأسماليين صغار من طبقة توصف بأنها متوسطة. ولكن هل هذا سبب يعتد به؟ بالطبع لا، لأن رجال الأعمال الأول الذين قادوا الثورة الصناعية فى قطاع القطن كانوا فى أغلب الأحيان من الصغار. هل كان السبب أن ميلانو كانت لسوء حظها تقع قريبة من البندقية بعيدة عن موقع الهيمنة؟ وأنها لم تكن ميناءً مفتوحاً على سعته على البحر وعلى التصدير العالمى، ولم تكن حرة فى تحركاتها وفى مغامراتها؟ ولعل فشلها هو الدليل على أن الثورة الصناعية من حيث هى ظاهرة شاملة لا قدرة لها على أن تنشأ من الداخل فقط، من مجرد النمو المتضافر المنسجم بين قطاعات الاقتصاد المختلفة؛ إنما ينبغى أن تستند الثورة الصناعية على شى لا محيص عنه وهو الهيمنة على الأسواق الخارجية. ولم تتح هذه الفرصة لميلانو فى القرن الخامس عشر لأن موقع الهيمنة هذا احتلته البندقية كما رأينا، واحتلته چنوة بالنسبة إلى اتجاه إسبانيا.

چون نيف والثورة الصناعية الإنجليزية الأولى ١٥٦٠-١٦٤٠

شهدت انجلترة بين عام ١٥٤٠ وعام ١٦٤٠ انتفاضة صناعية كانت أوضح وأقوى من الانتفاضات التمهيدية التى شهدتها ألمانيا وإيطاليا . كانت الجزر البريطانية فى أواسط القرن السادس عشر متخلفة وراء إيطاليا وإسبانيا والأراضى الواطئة وألمانيا وفرنسا. وما مر قرن من الزمان حتى كانت الصورة قد انقلبت بمعجزة، وتحولت الأحوال بسرعة شديدة لا نجد لها مثيلاً إلا فى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر أى فى أوج الثورة الصناعية. كانت انجلترة عشية حربها الأهلية فى عام ١٦٤٢ الدولة الصناعية الأولى فى أوروبا، وظلت على هذه المرتبة . هذه «الثورة الصناعية الأولى» الإنجليزية شرحها چون نيف John U. Nef [٤٧] فجلا غوامضها فى مقالة نشرها فى عام ١٩٢٤ أحدثت دوياً فى وقتها ولم تفقد إلى اليوم قوتها التفسيرية.

ولكن هل استأثرت انجلترة بهذه النعمة، بينما كانت الاختراعات العظمى التى اعتمدت عليها فى ذلك الزمان مستعارة من أمم أخرى، وأنا أذكر على سبيل المثال الأفران العالية والتجهيزات التى شملت كل مراحل العمل فى المناجم: الدهاليز داخل المناجم، أنظمة التهوية، مضخات شفط المياه المتسربة، تجهيزات الرفع؛ وكان الألمان الذين استخدمتهم انجلترة فى مناجمها هم الذين علموها التقنيات الجديدة، هذا هو السؤال؟ والخلاصة أن

الحرفيين والعمال القادمين من البلاد الأكثر تقدماً، من ألمانيا ، ومن الأراضي الواطئة ، ومن إيطاليا المتقدمة في مجال صناعة الزجاج، ومن فرنسا المتقدمة في مجال نسج الصوف والحرير ، هم الذين حملوا إلى انجلترة التقنيات والمهارات اللازمة لإقامة سلسلة من الصناعات التي كانت جديدة بالنسبة إلى انجلترة : صناعة الورق التي تشغلها عجلات طاحونية محركة، صناعة البارود، صناعة المرايا، صناعة الزجاج، مسابك المدافع، صناعة الشب، صناعة الزاج [سلفات الحديد]، صناعة تكرير السكر، صناعة النوشادر ..الخ؟

والمفاجأة هي أن انجلترة عندما أدخلت هذه الصناعات والتقنيات لديها أضفت عليها اتساعاً لم يكن معروفاً من قبل : فقد تعاظم المشروعات، وكبرت المنشآت ، وتزايدت أعداد العمال في المشروع الواحد إلى عشرات بل أحياناً مئات الأفراد ، وتعاظمت الاستثمارات بالنسبة الى العصر فقدرت بعدة آلاف من الجنيهات في وقت كان فيه الأجر السنوي للعامل حول ٥ جنيهات – – كل هذا كان جديداً تماماً وهو يبين سعة الازدهار الصناعي الذي شمل الصناعة الإنجليزية.

وهناك سمة حاسمة اتسمت بها هذه الثورة وهي سمة خاصة بانجلترة وطبيعتها وأعني بها: الاستخدام المتزايد للفحم الحجري ، وأصبحت هذه السمة هي السمة العظمى المميزة للاقتصاد الإنجليزي. ولم يأت استخدام هذا الفحم عن قرار مدروس وتدبير محنك ، بل جاء لتعويض النقص في خشب الشجر الذي كانت انجلترة تعاني منه ، حتى وصل في منتصف القرن السادس عشر إلى حد الندرة وارتفعت أسعاره ارتفاعاً شديداً، وكان هذا من أهم الأسباب التي دفعت إلى الالتجاء إلى الفحم الحجري. ومن الناحية الأخرى كانت المياه في الأنهار بطيئة مفرطة البطء وكان استخدامها في إدارة العجلات الطاحونية يتطلب تحويلها عن طريق قنوات تصبها فوق العجلات الطاحونية لتدويرها مما جعل قوة الماء المحركة في انجلترة أغلى منها في أوروبا القارية وكان هذا في رأي چون نيف السبب في إجراء أبحاث على البخار.

هكذا سلكت انجلترة على عكس الأراضي الواطئة أو فرنسا مدارج استغلال الفحم الواسعة النطاق ، فاستغلت الفحم في حوض نيوكاسل وفي بقاع أخرى تضم أرضها طبقات من الفحم. وبينما كانت مناجم الفحم يعمل فيها الفلاحون لفترات محدودة متقطعة ولا يستغلون إلا الطبقات السطحية، أصبحت تشهد عملاً متواصلاً، وتوغل استخراج الفحم إلى العمق. إلى أبعاد من ٤٠ إلى ١٠٠ متر. كان الإنتاج ٣٥٠٠٠ طن في عام ١٥٦٠ فوصل في مطلع القرن السابع عشر إلى ٢٠٠٠٠٠ طن [٤٨]. واستخدمت عربات تتحرك على قضبان لنقل الفحم المستخرج إلى نقاط الشحن؛ وأنشئت سفن متخصصة تزايدت أعدادها شيئاً فشيئاً فحملته إلى بعيد في داخل انجلترة ، وربما حملت بعض الشحنات إلى أوروبا

فى نهاية القرن. وتبين أن الفحم الحجرى ثروة قومية ، وهذا شاعر انجليزى يكتب فى عام ١٦٥٠ [٤٩]:

England's a perfect world, hath Indies too,

Correct your maps, Newcastle is Peru

[انجلترة عالم كامل بذاته ، لديها هنْدُها /صحِّحوا خرائطكم ، فنيوكاسل بفحمها مثل بيرو بفضتها.]

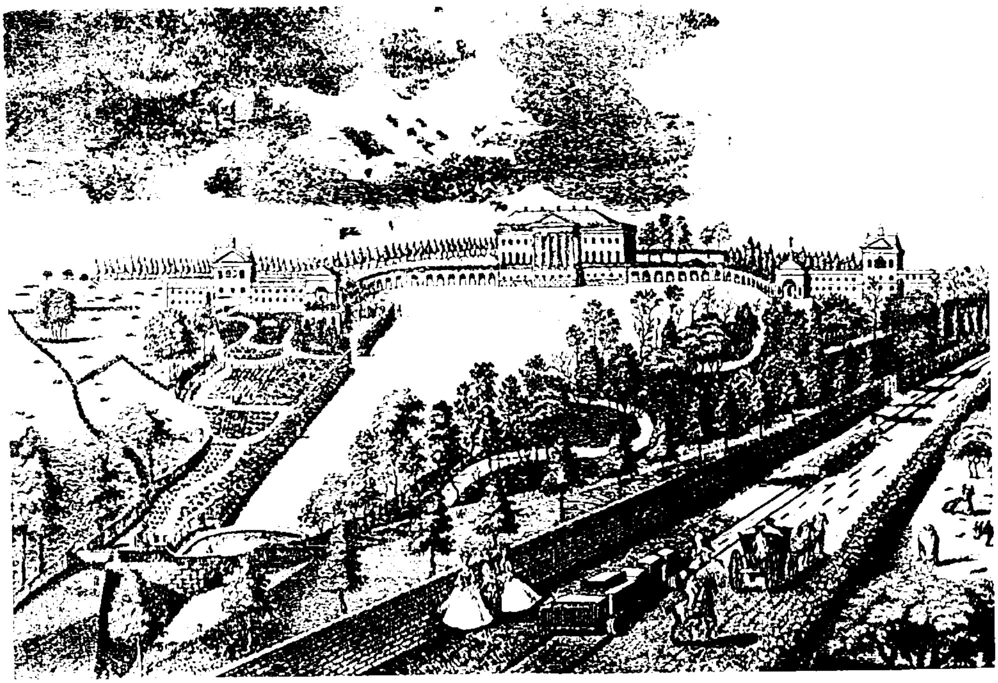
ولم يكن استخدام الفحم الحجرى بدلاً من الفحم النباتى مسألة تخص تدفئة البيوت وتعبئة الجو فى لندن بالدخان الكئيب، ولكنها كانت أيضاً مسألة تشغل بال الصناعة التى كان عليها أن تتكيف مع الطاقة الجديدة وأن تجد الحلول المبتكرة لتدبير المواد التى تعالج اللهيب الكبريتى الذى يشتعل به الفحم الحجرى. وعلى الرغم من كل الاعتراضات فقد دخل الفحم الحجرى فى صناعة الزجاج وصناعة البيرة والقمائن وصناعة الشب وتكرير السكر وصناعة الملح بتبخير ملح البحر. وكانت كل صناعة من هذه الصناعات تعنى تجميع عمالة واستثمار رأسمال. ونشأت الصناعة المعتمدة على العمل اليدوى ، المانوفاكتورة ، بمصانعها الفسيحة وضجيجها الجنونى الذى كان أحياناً يستمر بلا انقطاع ليلاً ونهاراً ، وكان الأهالى الذين اعتادوا العمل الحرفى الصغير يذهلون أمام الأعداد الضخمة من العمال الذين كثيراً ما كانت تنقصهم المعرفة الفنية. وهذا واحد من مديرى «بيوت الشب» التى أنشئت فى عصر جاكوب الأول على ساحل يوركشير، وكان كل «بيت» يشغل فى المعتاد نحو ستين من العمال، يقول فى عام ١٦١٩ [٥٠] إن صناعة الشب «عملية جنونية» لا يمكن أن يقوم بها «رجل واحد، أو بضعة رجال ؛ بل تحتاج إلى عدد ضخم من الأفراد من الطبقة الدنيا لا يؤدون عملهم لا بعناية ولا بإخلاص.»

والخلاصة أن انجلترة جددت فى مجال الصناعة بأن قامت من الناحية التقنية بتوسيع حجم المشروعات واستخدام الفحم الحجرى بشكل متزايد. أما الشىء الذى دفع الصناعة إلى أمام والذى ربما كان حافزاً على التجديد فهو ازدهار السوق الداخلية . وإنما ازدهرت السوق الداخلية لسببين متضافرين، أولهما الزيادة السكانية القوية التى قدروها بـ ٦٠٪ إبان القرن السادس عشر [٥١]. وثانيهما الزيادة الكبيرة فى مردود الزراعة وقد حولت هذه الزيادة فى الدخل الكثير من الفلاحين إلى مستهلكين للمنتجات الصناعية. وواجهت الزراعة الطلب المتزايد الناتج عن تزايد السكان ، والطلب المتزايد فى المدن التى كبرت بشكل لافت للنظر، فزادت الزراعة إنتاجها بطرق مختلفة: زراعة الأرض البور، زراعة أراض مسورة تقتطع من ملكيات المحليات ومن المراعى، التخصص الزراعى، ولم تستخدم مناهج ثورية لزيادة خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية، فلم تظهر هذه المناهج إلا بعد عام ١٦٤٠ وظلت

تسير بخطى بطيئة حتى عام ١٦٩٠ (٥٢). ومن هذا المنظور نجد أن الإنتاج الزراعى كان متأخراً نسبياً عن اللحاق بالزيادة السكانية، يشهد على ذلك ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ارتفاعاً كبيراً بالقياس إلى أسعار المنتجات الصناعية (٥٣). ونجم عن ذلك تحسن واضح فى أحوال الحياة فى الأرياف، وأعاد الفلاحون بناء بيوتهم فوسعوها وجملوها وحولوا حواصل الغلال أعلا البيوت إلى طوابق واتخذوا نوافذ بالزجاج وعُدِّلت بيوت النارفى المدافىء والأفران لتناسب استخدام الفحم الحجرى ؛ وتُبين محاضر جرد المواريث وفرة جديدة فى الأثاث والمفروشات وكسوة الحيطان وفى المواعين المصنوعة من القصدير. وليس من شك فى أن الطلب الداخلى قد حفز الصناعة والتجارة والتصدير.

كانت هذه الحركة حركة نشيطة ولكنها لم تشد كل القطاعات، فظلت طائفة منها على بطئها القديم. فنلاحظ مثلاً فى قطاع التعدين أن الفرن العالى blast furnace على النمط الألمانى، وهو فرن كان يستهلك كميات ضخمة من الوقود، لم يلغ الأفران القديمة bloomeries التى ظل بعضها مستخدماً حول عام ١٦٥٠، أضف إلى ذلك أن الفرن العالى ظل يستخدم الفحم النباتى. حتى جاء عام ١٧٠٩ بالفرن العالى الأول الذى يعمل بالكوك، وظل هذا الفرن وحيداً لمدة أربعين سنة تقريباً. وهذا وضع شاذ فسره أشتون T. S. Ashton وآخرون تفسيرات مختلفة، وإن كان التفسير الذى قدمه تشارلس هايد Charles Hyde فى كتابه الذى صدر فى عام ١٩٧٧ يبدو لى مقنعاً لا يقبل الجدل (٥٤) ، فهو يقول إن الكوك لم يظهر على الفحم النباتى إلا فى عام ١٧٥٠ لأن تكلفة إنتاج الفحم النباتى كانت حتى ذلك الحين أقل من تكلفة إنتاج الكوك (٥٥). ثم إن إنتاج الصناعة المعدنية الإنجليزية الثقيلة ظلت متواضعة من ناحية الكم والكيف، فكانت حتى بعد استخدام الكوك دون مستوى روسيا والسويد وفرنسا(٥٦). وإذا كانت الصناعة المعدنية الخفيفة، أى صناعة السكاكين والمسامير والعدد الخ ، قد نمت دون ما توقف منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر، فقد كانت تستخدم الصلب الذى تستورده من السويد.

وكان هناك قطاع آخر يسير بخطى بطيئة ، وهو صناعة الأقمشة الصوفية التى واجهت أزمة طويلة سببها تعثر الطلب الخارجى الذى اضطرها إلى إجراء تعديلات صعبة مكلفة، وظلت هذه الصناعة على أية حال فى وضع متجمد تقريباً من عام ١٥٦٠ إلى نهاية القرن السابع عشر (٥٧). كانت هذه الصناعة صناعة ريفية إلى حد كبير، لم تعتمد بعد إلا فى أقلها القليل على مصانع يدوية مانوفكتورة، بل تتبع طريقة التشغيل فى البيوت وهى الطريقة التى عرفت باسم putting out system . وكانت هذه الصناعة تنهض وحدها بـ ٩٠٪ من صادرات انجلترة فى القرن السادس عشر، هبطت النسبة إلى ٧٥٪ حول ١٦٦٠ وإلى ٥٠٪ فى نهاية القرن (٥٨).



رسم من أقدم الرسوم التى تبين «سكة حديدية» إنجليزية ، يرجع إلى عام ١٧٥٠. أنشأ رالف ألين Ralph Allen (١٦٩٤-١٧٦٤) هذا الخط ، الذى كانت عرباته تتحرك بثقل الحمولة، لنقل الحجارة من محاجر التلال المجاورة إلى مدينة باث Bath ورصيف نهرها وهو نهر إفون Avon . ونرى فى خلفية الرسم قصر رالف ألين المنيف . وتبين الصورة فتياناً وفتيات من النبلاء جاءوا ليشاهدوا هذا الخط الحديدى بعين الإعجاب.

ولكن هذه الصعاب لا يمكنها أن تفسر الركود الاقتصادى الذى ظلت فيه انجلترة بعد عام ١٦٤٠، لم تتأخر ولكنها لم تتقدم ، فلم يزد عدد السكان، وانخفض الدخل الذى كانت الزراعة تحققه وانخفضت الأسعار، بعد أن كانت الزراعة تنتج الأحسن والأكثر؛ وانتظر الاستثمار فرصاً أفضل فى المستقبل. كذلك الصناعة استمرت فى نشاطها دون تجديد، وظلت على هذه الحال على الأقل حتى عام ١٦٨٠ (٥٩). ولو كان الأمر قاصراً على انجلترة وحدها لأرجعنا السبب إلى الحرب الأهلية التى اشتعلت فى عام ١٦٤٢ والتى كانت معوقاً له وزنه؛ ولأبرزنا مدى ضعف السوق القومية وعدم كفايتها وسوء أوضاعها أو سوء أوضاعها النسبية فى العالم الاقتصادى الأوروبى الذى كانت هولندة تهيمن عليه هيمنة مطلقة. ولكن الأمر لم يكن قاصراً على انجلترة وحدها: بل شمل أيضاً بلا جدال بلاد الشمال التى تقدمت عندما تقدمت انجلترة وتخلفت عندما تخلفت . ربما تباينت لحظة البدء ولكن «أزمة القرن السابع عشر» كانت فى كل مكان، تلعب لعبتها.

ولنعد إلى انجلترة ولنتبع تشخيص جون نيف لنتبين أن النمو الصناعى قد تباطأ بالفعل بعد ١٦٤٢ ولكنه لم يتلاش ، ولم يكن هناك تراجع (٦٠). والحقيقة التى سنعود إليها هى أن «أزمة القرن السابع عشر» كانت مثلها مثل فترات التناقص السكانى، ذات تأثير إيجابى على متوسط دخل الفرد وعلى تحول الزراعة، وهو تحول انتفعت منه الصناعة. وإذا نحن خطونا بتفسيرات جون نيف إلى أبعد مما وصل هو فإننا نقول إن الثورة الصناعية الإنجليزية التى ثبتت أركانها فى القرن الثامن عشر بدأت بالفعل فى القرن السادس عشر وأنها تقدمت درجة درجة . وهذا تفسير يتضمن درساً علينا ألا نعيه.

ألا يمكن أن نقول مثل ذلك عن أوروبا التى تتابعت عليها الخبرات وترابطت بعضها بالبعض وتراكمت على نحو أو آخر منذ القرن الحادى عشر؟ وعرفت كل منطقة من مناطق أوروبا على التوالى ، فى أوقات متباينة، حركات تصنيع مبكرة واكبتها حركات إيجابية مصاحبة فى مجال الزراعة. وهكذا توطن التصنيع فى ربوع أوروبا . ومهما كانت انجلترة من البريق والهمة فلم تكن هى الوحيدة التى حملت مسئولية الثورة الصناعية ولم تكن هى التى اخترعتها ونفذتها وحدها. وهذا هو السبب الذى جعل هذه الثورة تنتشر فى أوروبا بسهولة وتنجح بسرعة نسبية بمجرد ظهورها وقبل أن تحقق نجاحاتها الحاسمة فى انجلترة. ولم تصطدم بالعوائق التى اصطدمت بها اليوم فى البلاد النامية.

الثورة الصناعية، قطاعاً ، قطاعاً

أصبحت انجلترة إبان نجاحها فى التصنيع، وبخاصة بعد عام ١٧٥٠ النقطة المضيئة التى يتجه نحوها كل شىء. ولكن لا ينبغى علينا أن نسرف فى الإغراق فى الأوهام، فنحن ندخل دائرة المشكلات فى وسط أنوار خادعة نتوه فيها. وهذا هو هارتويل R. M. Hartwell يشرح لنا هذا التيه فى كتابه المثير «الثورة والصناعية والنمو الاقتصادى» The Industrial Revolution and Economic Growth الذى صدر فى عام ١٩٧١ وهو كتاب الكتب، لأن المؤلف لا يعبر فيه عن آرائه إلا من خلال آراء الآخرين، وكأنه يطوف بنا فى قاعات متحف هائل عُلقت على حيطانه بعناية شديدة لوحات متباينة ومتناقضة فيما بينها إلى أبعد حدود التباين والتناقض. ولنا أن نختار! وكيف نختار وقد استبدت بنا الحيرة مائة مرة بين الرأى والرأى المناقض؟

وهناك حقيقة نجد فيه شيئاً من السلوى تتمثل فى اختلاف المؤرخين حول الموضوع المطروح، ولنذكر أن مجلة پاست آند پريزنت Past and Present ، أى الماضى والحاضر جمعت فى أبريل من عام ١٩٦٠ (٦١) لمناقشة عامة المؤرخين المتخصصين فى المشكلة فلم يتفقوا على رأى. وتكرر الأمر نفسه فى ندوة ليون التى عقدت فى عام ١٩٧٠ (٦٢) لتعالج الموضوع نفسه ، وما أظن إلا أن پيير ڤيلار Pierre Vilar (٦٣) قال فيها الخلاصة الجوهرية عندما تحدث مباشرة وبدون لف أو دوران عن تجربته حيث درس الثورة الصناعية التى غيرت وجه قطالونيا فى القرنين ١٨ و١٩، فلم يتمكن من ضم شتات الموضوع فى نموذج علمى سليم يرضى عنه. ولم تسهل المشكلة عندما استخدم البعض لفظة "التصنيع" المحايدة بدلاً من عبارة "الثورة الصناعية"، فقد تبين أن اللفظة المقترحة معقدة هى الأخرى. وتحدث چاك برتان Jacques Bertin معبراً عن دهشته: «إننى أعترف بأننى لم أسمع إلى الآن توضيحاً للمقصود بـ "التصنيع". هل التصنيع هو : السكك الحديدية والقطن والفحم والصناعة المعدنية وغاز الاستصباح والخبز الأبيض؟» (٦٤) وأنا أرحب بالإجابة : وهذه القائمة التى أوردها برتان قصيرة قصراً مسرفاً ؛ فالتصنيع - كالثورة الصناعية - يشمل كل شىء: المجتمع والاقتصاد والبنيات السياسية والرأى العام وكل شىء. ولن يمكن أن يحيط التاريخ بالثورة الصناعية مهما حرص ، وبخاصة إذا كان سعيه يستهدف تعريفاً يدعى لنفسه البساطة والكمال والإحاطة الجامعة المانعة. أو نقول بعبارة أخرى إن الثورة الصناعية التى قلبت انجلترة، ثم العالم كله من بعدها، لم تكن فى يوم من الأيام موضوعاً محدد المعالم أو مجموعة من المشكلات المطروحة على وجه التحديد فى مكان بعينه وزمن بعينه.

ولهذا فأنا لست راضياً كل الرضا على المنهج الذى سأضطر إلى اتباعه، وهو الذى يقوم

على تفسير الثورة الصناعية قطاعاً قطاعاً. فقد عمد المؤرخون فى مواجهة كم المشكلات وتعقيدها إلى السير على نهج ديكارت، وهو : التقسيم من أجل الفهم . وتبين المؤرخون طائفة من التقسيمات الفارقة من قبيل : الزراعة والسكان والتقنية والتجارة والنقل الخ. هذه القطاعات شملتها تغييرات الثورة الصناعية، ولكن تناولها متفرقة قد يوحى بأنها كانت مراحل منفصلة ، تتابعت الواحدة تلو الأخرى، وكأنها درجات السلم . هذا النموذج التفتيتى جاءنا من الاقتصاد السياسى بصورته التقليدية الغارقة فى التقليدية، وكم نأسف لأن علماء الاقتصاد الاسترجاعى ، القائم على النظر إلى الماضى من منظور الحاضر، لم يرسموا لنا نموذجاً آخر لنستخدمه ، يكون قادراً على توجيه البحث التاريخى على نحو أكثر فعالية؛ ولم يحددوا لنا نقاط الارتكاز والمؤشرات والمعاملاتالتى تكشف ملاحظتها عن الكيفية التى يتم بها التفاعل بين القطاعات المختلفة، بمعنى أن نتبين هل كانت فى وقت بعينه تتضافر، أو تتناحر ، أو تعمل بعضها من البعض الآخر عمل الفرامل والاختناقات. ولعلنا إذا استطعنا أن نرسم قطاعات عرضية متزامنة موزعة توزيعاً زمنياً متباعداً على نحو كاف، نتبين عملية النمو الصناعى فى تطوره ، دون أن نقع فى كثير من الخطأ. ولكننا بحاجة إلى نموذج محدد للملاحظة، يتفق المؤرخون على استخدامه لدراسة نقاط مختلفة فى الزمان والمكان.

وليس أمامنا الآن من سبيل إلا اتباع مناهج التصنيف التى أثبتت قيمتها بالبراهين والتى قامت عليها دراسات ممتازة كثيرة، أكثر من أن يحصيها العد. وقد استطاعت أن تستخرج من الثورة الصناعية فى مجموعها طائفة من «الثورات» الخاصة فى الزراعة والسكان والنقل الداخلى والتقنية والتجارة والصناعة... وسنحاول فى دراسة مبدئية أولى أن نتتبع الطفرات التى مر بها كل قطاع بلا استثناء. هذا هو طريق التفسير الذى ألفناه. وقد يسأم الإنسان من سلوكه ، ولكنه سأم ما إلى تحاشيه من سبيل...

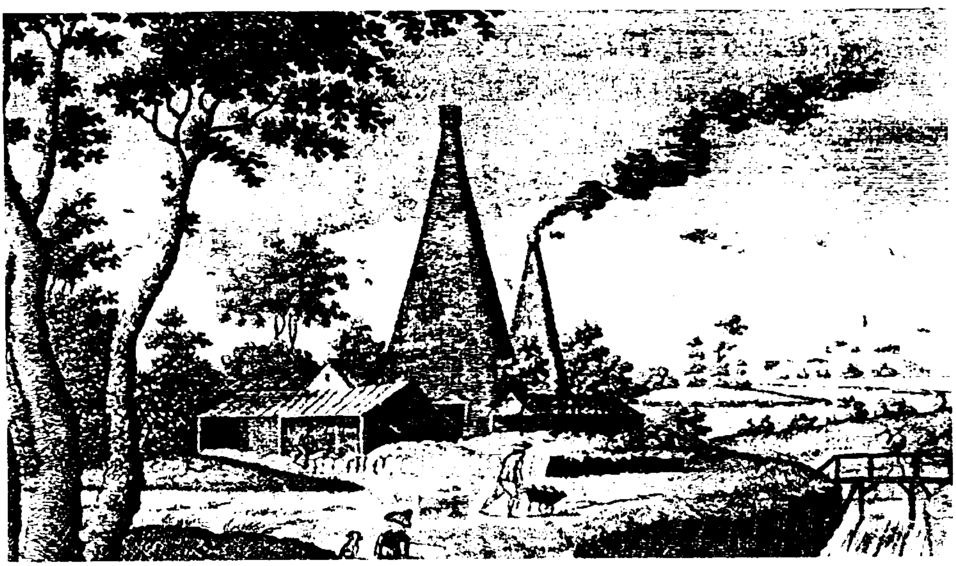
الزراعة الإنجليزية:

عامل أساسى حاسم

تأتى الزراعة فى المقام الأول، والمقام الأول هو الجدير بها. ولكن الزراعة، على سبقها، أشد المشكلات صعوبة. فنحن عندما نتطلع إليها نجد أنفسنا أمام عملية طويلة لا نهاية لها، لم تكن ثورة واحدة، بل مجموعة من الثورات المتعاقبة، سلسلة من الطفرات والتطورات والتقطعات واستعادات التوازن. وإذا أردنا أن نتتبعها إلى بداياتها كان علينا أن نعود إلى القرن الثالث عشر، إلى المحاولات الأولى للتسميد بالجير وتراب الطباشير، والتجارب على أنواع مختلفة من القمح والشوفان وعلى الدورات الزراعية المناسبة. ولكن موضوعنا هنا ليس دراسة المنابع ولا تتبع مسار النهر المنحدر منها ، إن صح التعبير ، وإنما موضوعنا هو كيف يصب النهر فى البحر؛ ليس موضوعنا هو تتبع تاريخ الزراعة الإنجليزية

وتشعباتها، بل تتبع التقائها بالثورة الصناعية، لنتبين هل لعبت دوراً أساسياً في الإنجاز الهائل الذى تحقق.

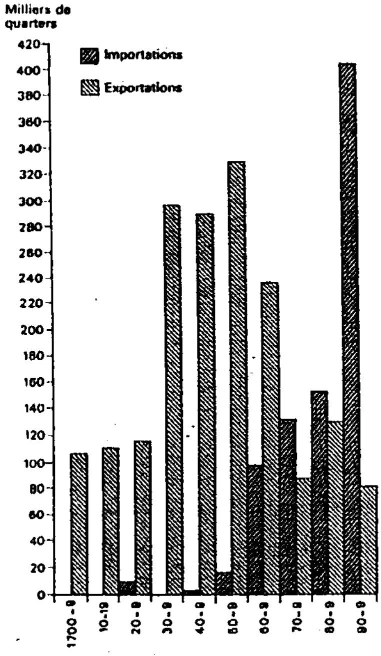
هذا السؤال الذى نطرحه نسمع عنه مئات من الأجوبة المتناقضة . فهناك من بين المؤرخين من يجيبون بنعم ، ويؤكدون أن الزراعة لعبت دوراً أساسياً فى الثورة الصناعية، وهناك من يجيبون بالنفى، وهناك من يترددون بين نعم ولا. ويرى فلين H. W. Flinn «أنه من المشكوك فيه إلى أبعد حدود الشك أن نقرر أن جهود تطوير الزراعة كانت كافية فى حد ذاتها لتعلب دوراً فى تنشيط الثورة الصناعية يمكن أن نصفه بعبارة أفضل من "دور متواضع"»(٦٥) . ويتحدث هاباكوك H. J. Habakkuk على نحو عام قائلاً : «إن زيادة الإنتاج الزراعى لا يمكن اعتبارها شرطاً أولياً مهد للنمو، فهى لم تسبق الإسراع فى النمو بل صاحبته»(٦٦). وعلى العكس من الاثنين نجد پول بيروك يحرص على استخلاص الاستراتيجيات المتغيرة التى اتبعتها الثورة الصناعية وعلى ترتيبها على درجات بحسب أهميتها للثورة الصناعية، وهو يؤكد أن انتفاضة الزراعة كانت بالنسبة إلى الثورة الصناعية «العامل الحافز» وشرارة الانطلاق (٦٧). ويتخذ جونس E. L. Jones موقفاً أكثر قطعية: فهو يقوم بدراسة تاريخية مقارنة للبلاد التى بلغت مبلغ التصنيع يستخلص منها أن شرط



مصنع طوب فى الريف الإنجليزى، يتصاعد منه دخان الفحم الكثيف الذى اتهموه فى القرن الثامن عشر بتلويث الجو .

نجاحها الأول كان «إنتاجاً زراعياً يتزايد على نحو أسرع من تزايد السكان» (٦٨). أما فيما يتعلق بانجلترة فقد كانت «الفترة الحساسة» فى رأيه هى الفترة من ١٦٥٠ إلى ١٧٥٠.

وهذا يعنى مقدماً رفض حجج أولئك الذين يفهمون الثورة الزراعية على أنها مطابقة للميكنة الزراعية ، ولهذا فإنهم لا يرون أنها تسبق بل تتبع ثورة القطن أو حتى ثورة السكك الحديدية. والمؤكد أن التقنية الصناعية والميكنة لم يمارسا فى الحياة الريفية إلا دوراً ضئيلاً حتى قلب القرن التاسع عشر. فآلة البذر التى يتحدث عنها جيثرو تول Jethro Tull فى عام ١٧٣٣ (٦٩) لم تستخدم إلا نادراً (فى تاون Town وكوك Coke على سبيل المثال) فى منطقة شرق نورفوك Norfolk التقدمية : ولم تظهر هذه الآلة ظهوراً حقيقياً إلا فى القرن التاسع عشر (٧٠). كذلك آلة الدرس التى تدوربقوة الخيل والتى ابتكرت فى اسكتلندة حول عام ١٧٨٠ والتى رُكب عليها المحرك البخارى متأخراً، لم تنتشر بسرعة. ونذكر فى هذا المقام أيضاً المحراث الثلاثى المعروف باسم رذرهام Rotherham (٧١) الذى كان يحرث بحصانين ورجل واحد، بدلاً من المحراث الرباعى الذى كان يتطلب ستة ثيران أو ثمانية وسائقاً وعامل حرث ، هذا المحراث الثلاثى الذى سُجِّل فى الاختراعات فى عام ١٧٣١ لم يستخدم قط قبل عام ١٨٧٠ (٧٢). كذلك المحاصيل الجديدة ، بما فى ذلك السلجم العجيب الذى نقلوه فى القرن السابع عشر من الحدائق إلى الحقول ، كانت بطيئة الحركة، وحسبوا هذا البطء فوجدوا أن المحاصيل الجديدة لم تتحرك من مكان نشأتها إلا مسافة ميل كل عام. وتدلنا الشواهد على أن مدقة القمح والمحشة والمنجل ظلت حتى عام ١٨٣٠ هى أدوات الزراعة الإنجليزية العادية (٧٣). ومعنى هذا أن تقدم الزراعة الإنجليزية قبل الثورة الصناعية، وهو تقدم لا جدال فيه (٧٤)، لم ينجم عن الآلة أو المحاصيل الإعجازية، بقدر ما نجم عن الطرق الجديدة لاستغلال التربة، والاهتمام بتكرار الحرث ، والدورة الزراعية التى استغلت أرض الراحة فى زراعة العلف وزادت من تربية الماشية وبالتالى من السماد الطبيعى، وكان هذا يعنى: تحاشى إجهاد التربة، وانتخاب البذور، واختيار السلالات الأفضل من الغنم والأبقار، والزراعة المتخصصة التى زادت من المحاصيل ؛ وتفاوتت النتائج من منطقة لأخرى بحسب الظروف الطبيعية ومتطلبات التجارة التى لم تبق على حال واحدة. وانتهت هذه الجهود فى مجال الزراعة إلى ما سيسميه القرن التاسع عشر «الزراعة العليا» والتى وصفها شاهد فى زمن لاحق بأنها «فن بالغ الصعوبة يقوم على أساس متين من الملاحظات المتتالية. كانت الأراضى المسوّرة تحرث مراراً لخلخلة تربتها، وتسمد بالسماد الجيد المتكرر، وتبذر على التوالى ببذور زراعات تجهد الأرض وزراعات تريحها وتصلحها، دون ترك مساحات خالية للراحة [...] فكانت النباتات المنتجة للحبوب بجذورها الوتدية المهلكة التى تمتص غذاءها من الأعماق ولا تعوض التربة بما يقويها، تتبعها نباتات عشبية زاحفة تمتص غذاءها من فوق السطح، وتعوض التربة بما يصلحها» (٧٥)



٥٠ - تصدير واستيراد القمح والدقيق فى انجلترة.

كانت انجلترة بصفة عامة تستهلك قمحها وحده حتى عام ١٧٦٠ ؛ فى الفترة من ١٧٣٠ إلى ١٧٦٥ صدرت من قمحها كميات كبيرة بالنسبة لذلك العصر، لصدرت ٢٪ من إنتاجها فى عام ١٧٥٠ تقريباً اى ٣٢٠٠٠٠ كووِرتر quarter [= ٢,٩ لتراً] من مجمل الإنتاج وقدره ١٥ مليون كووِرتر؛ ثم تحولت إلى الإستيراد الذى ظل يتزايد ابتداءً من عام ١٧٦٠ على الرغم من ارتفاع الإنتاج إلى ١٩ مليوناً فى عام ١٨٠٠ و٢٥ مليوناً فى عام ١٨٢٠. (P. Mathias, The First Industrial Nation, 1969, p. 70.)

هذا التحول الذى سنتبين مدى أهميته الجوهرية بدأ بعد عام ١٦٥٠ فى وقت توقف فيه الضغط السكانى ولم يعد عدد السكان يزيد أو لم يعد يزيد إلا زيادة ضئيلة، ربما نتيجة انتهاج سياسة واعية استهدفت تأخير سن الزواج. توقف الضغط السكانى إذن ، لسبب أو آخر. وفى هذه اللحظة بالذات، اللحظة التى قل فيها الطلب على القمح وانخفض فيها سعره، زاد الإنتاج وارتفعت الإنتاجية وانتشر التجديد: أليس فى ذلك تناقض؟ هذا التناقض يمكن تفسيره فى ضوء الحجج التى يقدمها جونس[٧٦]. فقد بقى الطلب على القمح ثابتاً تقريباً ، ولكن نهوض المدن وازدهار لندن الهائل استتبعهما ازدياد الطلب على اللحم، وأصبحت تربية الماشية تدر ربحاً أكثر من زراعة القمح ، فاتجهت إلى الظهور عليها. وكان هذا يعنى مزيد من الاهتمام بالنباتات المعروفة التى تستخدم فى علف الماشية من قبيل: البرسيم وحلفا السنفون sainfoin والسلجم ؛ ومزيد من الاهتمام بمناهج الدورة الزراعية الجديدة . وينجلى سر التناقض عندما نعرف أن الزيادة الكبيرة التى تحققت فى تربية الماشية أدت إلى زيادة السماد الطبيعى وبالتالى إلى زيادة محاصيل الحبوب من قمح وشعير فى إطار الدورة الزراعية. وهكذا تكونت دائرة يسميها جونس «دائرة فاضلة» - على عكس «الدائرة الرذيلة» المعروفة بالدائرة المفرغة - دفع سعر الحبوب المنخفض المزارعين

إلى نقل جهودهم إلى مجال تربية الماشية، فأدى الاهتمام بتربية الماشية إلى دعم نجاح نباتات العلف وهو ما أدى إلى زيادة الماشية وبخاصة الغنم زيادة كبيرة، وأدى هذا بدوره إلى زيادة محاصيل الحبوب. ومن هنا نجد أن انجلترة شهدت زيادة أوتوماتيكية فى إنتاج الحبوب حتى تجاوز الاحتياجات القومية، وأدى هذا إلى انخفاض سعر الحبوب وتزايد التصدير حتى عام ١٧٦٠. وقد حسب رايجلى E. A. Wrigley زيادة الإنتاجية الزراعية من عام ١٦٥٠ إلى عام ١٧٥٠ فوجد أن نسبتها لم تكن تقل عن ١٣٪ (٧٧).

ولكن هذه الزراعة العليا أحدثت نتيجة أخرى، فقد تبين أن الأرض التى تصلح لزراعة نباتات العلف هى الأراضى الخفيفة الرملية التى لن تلبث أن تصبح هى أغلى أراضى انجلترة. كذلك نرى الزراع يقبلون على زراعة الأراضى التى كانوا من قبل يصفونها بالضعف ويتركونها منذ أقدم العصور للأغنام تسرح فيها. أما الأراضى الثقيلة الغرينية التى كانت حتى ذلك الحين تعتبر أفضل الأراضى لأنها أصلحها لزراعة الحبوب فقد انخفضت قيمتها لانخفاض سعر الغلال. وقد أدى ذلك بزراع هذه الأراضى إلى هجرها، وتعالت الشكاوى، وطالب الزراع فى مناطق الميدلاندس حول عام ١٦٨٠ بإصدار قوانين تمنع استصلاح أراضى جنوب انجلترة، وسعى أصحاب الأرض الغرينية الثقيلة فى باكينجهامشير فى وادى إلسبيرى Aylesbury إلى استصدار حظر لزراعة البرسيم (٧٨).

وهكذا تحولت الأراضى التى انخفضت قيمتها نتيجة ارتفاع قيمة الأراضى المجاورة المنافسة إلى تربية الماشية، وبخاصة تربية حيوانات الشغل، أو إلى حيوانات الألبان، والعمل فى منتجات الألبان إذا كانت الأراضى لحسن الحظ قريبة من لندن. كانت تلك محاولات لتعويض الأضرار الناتجة عن التحول إلى زراعة العلف وتربية الماشية. ومن هذه المحاولات أيضاً ما اتجه إلى الصناعة الحرفية. ولهذا فإننا نجد ابتداءً من عام ١٦٥٠ فى الوقت الذى سجل فيه نيف J. U. Nef تباطؤ الصناعة الكبيرة التى كانت قد تطورت فى القرن الماضى فى المصانع اليدوية المانوفاكتورة، كان هناك على العكس تزايد فى سرعة الصناعة الريفية النشيطة التى ظلت فى إطاراتها القديمة التى كانت فعالة ما تزال، وهى التشغيل فى البيوت. وفى هذا المجال نلاحظ فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر أن صناعة الدنتيلا نمت فى منطقة شرق ديفون، وفى كونتيات بيدفورد Bedford وباكينجهام ونورثهامبتون Northampton؛ ونجد شغل القش الذى استخدم فى إنتاج القبعات يتسع وينتقل من كونتية هيرتفورد Hertford إلى كونتية بيدفورد؛ واتسع نطاق صناعة المسامير فى ريف برمنجهام؛ ونمت صناعة الورق فى منطقة تلال مينديب Mendip حيث زاد عدد معامل الورق على ٢٠٠ فى عام ١٧١٢، كثيراً ما كانت تحتل أماكن طواحين القمح القديمة؛ ونذكر من بين الصناعات الحرفية التى نمت فى الريف

صناعة القبعات في كونتيات ليسيستر Leicester وديربيDerby ونوتينجهام Nottingham الخ [٧٩].

والخلاصة أن «أزمة القرن السابع عشر» قابلها في انجلترة نضوج الريف نضوجاً كان متفاوتاً وبطيئاً إلى حد كبير، ولكنه أفاد الثورة الصناعية القادمة إفادة مزدوجة : فقد شجع، من ناحية، على نشوء زراعة عالية المردود ستكون قادرة على مساندة الزيادة السكانية العنيفة بعد عام ١٧٥٠ بأن تتنازل عن التصدير ؛ وأدى من ناحية ثانية في المناطق الفقيرة إلى مضاعفة أعداد المقاولين الصغار والعمال البروليتاريين الذين مارسوا الأعمال الحرفية على نحو أو آخر، أي مضاعفة عمالة «مدربة وطيعة» مستعدة للاستجابة لداعي الصناعة الكبيرة الحضرية عندما تظهر في نهايات القرن التاسع عشر. وهذا هو المعين الملىء بالعمالة الذي ستستمد منه الثورة الصناعية عمالها ، فهي لن تستمدهم من مجال العمالة الزراعية البحتة ، وستحتفظ الزراعة بعمالها على عكس مما ظن كارل ماركس ومن لفَ لفّه.

وإذا كانت الأحوال قد سارت سيرة مختلفة على القارة الأوروبية، فربما كان السبب في ذلك أن التطور الفذ الذي جرى في انجلترة لم يكن العقل ليعيه إلا في إطار ملْكية كبيرة ممتدة امتداداً واسعاً بدرجة كافية: وكانت الضيعة الكبيرة في حدود ٢٠٠ فدان إنجليزي أي ٨٠ هكتاراً arpent. وكان تكوين مثل هذه الضياع يتطلب تفتيت نظام السادة النبلاء وتعديله وتغيير نوعية العلاقات العتيقة بين السيد النبيل وبين الحائز القائم بالزراعة. كانت هذه العلاقات قد تغيرت بالفعل عندما بدأت الثورة الصناعية. فقد تحول المالك الكبير [٨٠] إلى صاحب أرض تدر عائداً مالياً، يعتبر الأرض أداة للوجاهة الاجتماعية، ولكنها أيضاً أداة للإنتاج يستفيد إذ يأتمن على استغلالها مزارعاً نشيطاً يستأجرها ، وكانت التقاليد التي استقرت تفرض على صاحب الأرض أن يعوض المزارع المستأجر جزئياً إذا ساءت الأحوال وأصابته الخسائر. والضيعة المزدهرة المؤجرة بإيجار طيب تعتبر ضماناً يستطيع صاحبها بناءً عليه أن يحصل على قرض سهل عند اللزوم يستخدمه في استثمارات أخرى، فكثيراً ما كان الملاك العقاريون رجال أعمال في قطاع الصناعة أو المناجم. أما مستأجر الضيعة فكان مطمئناً آمناً على الاحتفاظ بعقد الإيجار إما بالعرف أو بنص القانون؛ ولهذا كان يستطيع أن يستثمر ما يدبره من أموال في الضيعة دون خوف [٨١] وأن يمضي في الاستغلال بحسب قواعد السوق والإدارة الرأسمالية. وكانت السمة الفارقة في هذا النظام الجديد هي تعاظم شأن المُزارع المستأجر، الذي أصبح رجل أعمال بمعنى الكلمة، وشهد شاهد فرنسي في عام ١٨١٩ بأن هؤلاء المزارعين كانوا «حقاً رجالاً شغّالين بمعنى الكلمة». «وعلى الرغم من أنهم يعملون بأيديهم على المحراث فإنهم ببيوتهم وضياعهم أنداد للبورجوازيين في المدن» [٨٢]. فإذا رجعنا ثلاثة أرباع القرن إلى الوراء، إلى عام ١٧٤٥، وجدنا أحد الفرنسيين يصف هذا المزارع الإنجليزي بأنه «يتمتع عن سعة بنعم الحياة»؛

وغلامه «يشرب الشاى قبل أن يذهب إلى المحراث» . وانظر إلى «هذا الريفى فى الشتاء يلبس الردنجوت» وامرأته وابنته تتأنقان فى أبهى زينة حتى تظنهن من الحسان بطلات الروايات [٨٣]. وهذا هو الانطباع الذى نخرج به عندما نتطلع إلى الصورة الصغيرة الخلابة التى رسمت لـ"فلاحة" إنجليزية فى طريقها إلى السوق تمتطى صهوة الحصان، وتحمل سلة البيض بيدها، وقد لبست القبعة والحذاء على موضة حسناوات المدن البورجوازيات.

ونذكر هذا الفرنسى موريس روبيشون Maurice Rubichon الذى أدهشه فارق الضد للضد بين الريف الفرنسى والريف الإنجليزى ، فأسهب فى وصف نظام الزراعة البريطانية. وهو يحدثنا عن أرستقراطية الأطيان وهى فى تقديره [٨٤] أسرتان أو ثلاث أسر كبيرة فى كل أبروشية من الأبروشيات الـ ١٠٠٠٠ فى انجلترة . فهى تمتلك عموماً ثلث الحيازة المقسمة إلى عزب كبيرة يستغلها المزارعون المستأجرون؛ وهناك الملاك المستقلون وهم من صغار الملاك (وإن كان فيهم كبار أيضاً) وهؤلاء، ويسمونهم yeomen يمتلكون ثلثاً؛ وهناك الفلاحون الذين يمتلكون قطعاً صغيرة من الأرض ولهم الحق فى الأراضى العمومية، وهؤلاء يزرعون الثلث الثالث من الأطيان فى انجلترة. هذه التقديرات التى يقدمها روبيشون تقديرات تقريبية بطبيعة الحال. أما الشىء المؤكد فهو أن مسار الأحوال شجع منذ ما قبل القرن الثامن عشر بكثير على تجميع الملكية العقارية. وكان المالك الصغير محكوماً عليه بأحد أمرين إما أن يزيد ما يملك حتى يحقق لنفسه البقاء، أو أن يفقد ما يملك ويتحول إلى عامل أجير. أدت هذه الطرق بالإضافة إلى طريقة المزارع المسوّرة enclosures التى ابتلعت أراضى العموم وسهلت تجميع الأراضى وتكوين الملكيات الكبيرة الأنسب للاستغلال والأوفق فى تحقيق العائد، إلى تجميع تدريجى لصالح طبقة نبلائية مالكة أطيان تضم الزراع الملاك المستقلين والزراع المستأجرين. وهذا الذى حدث فى انجلترة حدث عكسُه فى فرنسا حيث انهار النظام الإقطاعى بضربة واحدة فى ليلة الرابع من أغسطس من عام ١٧٨٩ إبان الثورة الفرنسية، فى وقت كان فيه الاتجاه إلى التجميع والتركيز الرأسمالى للملكيات فى بداياته الأولى ؛ وكانت نتيجة هذا القرار الذى اتخذته الثورة الفرنسية تفتيت الأرض بين الفلاحين والبورجوازيين، وهو داء لم يعد من سبيل إلى علاجه . ونجد موريس روبيشون الذى أعجب بالنظام الزراعى الإنجليزى إعجاباً بلا حدود يصب جام غضبه على فرنسا «التى كانت قبل الثورة مقسمة إلى ٢٥ مليون قطعة أرض زراعية» وإذا هى الآن قد تفتت إلى «١١٥ مليون قطعة» [٨٥]. هل كان قانون نابليون هو المسئول عن هذا التفتت؟ أم هل كان حق البكورة الذى يجعل الأرض ميراثاً للإبن الأول من أبناء النبلاء هو الذى حفظ انجلترة من هذا التفتت؟ أم هل حفظتها الرأسمالية الزراعية؟

ولا ينبغى أن ننسى ونحن فى معرض تقييم دور الزراعة فى الثورة الصناعية أن المناطق الريفية الإنجليزية التحمت منذ وقت مبكر جداً بالسوق القومية الإنجليزية؛ وارتبطت



فلاحة انجليزية فى الطريق إلى السوق. رسم زُيّن به مخطوط ١٦٢٣-١٦٢٥. (المكتبة البريطانية).

المناطق الريفية بشبكات السوق القومية ونجحت حتى مطلع القرن التاسع عشر فى إعاشة المدن والمراكز الصناعية ، والاستثناءات تؤكد القاعدة ؛ وكانت تمثّل الجزء الجوهرى من سوق داخلية هى المصب الأول والطبيعى لصناعة إنجليزية انطلقت؛ وكانت الزراعة التى سلكت مدارج التقدم هى العميل الأول الممتاز لصناعة الحديد ومنتجاتها من أدوات، وحدوات الخيل، وسنون المحاريث، والمناجل والمحشات وآلات الدرس، والإدّات ومضارب التسوية، وكانت هذه كلها تشكّل كميات كبيرة من الحديد؛ وقد قدّرت احتياجات انجلترة من هذه المنتجات الحديدية فى عام ١٧٨٠ بما بين ٢٠٠٠٠٠ و٣٠٠٠٠٠ طن سنوياً [٨٦]. وهذه الأرقام لا تنطبق بطبيعة الحال على النصف الأول من القرن، وهو فترة أساسية بالنسبة لدراستنا، حيث تزايد الاستيراد من السويد ومن روسيا تزايداً مطّرداً. وكان هذا التزايد علامة على أن طاقة الصناعة التعدينية الإنجليزية لم تكن تكفى للوفاء بالطلب المتعاظم الذى جاء بدرجة كبيرة من الزراعة. ومما أظن إلا أن انطلاق الزراعة سبق حركة التصنيع.

الزيادة

السكانية

زاد السكان فى انجلترة فى القرن الثامن عشر كما زاد السكان فى أوروبا، بل فى العالم كله؛ كان عدد سكان انجلترة ٥٨٣٥٠٠٠ فى عام ١٧٠٠؛ وربا على ٦ ملايين فى عام ١٧٣٠؛ ووصل إلى ٦٦٦٥٠٠٠ فى عام ١٧٦٠ . ثم تعاظمت سرعة التزايد السكانى فكان العدد ٨٢١٦٠٠٠ فى عام ١٧٩٠؛ و ١٢ مليوناً فى عام ١٨٢٠؛ ونحو ١٨ مليوناً فى عام ١٨٥٠ [٨٧] . وانخفض معدل الوفيات من ٣٣,٣٧٪ إلى ٢٧,١٪ فى عام، ثم إلى ٢١٪ فى العقد من ١٨١١ إلى ١٨٢١ فى الوقت الذى وصل فيه معدل المواليد إلى رقم قياسى هو ٣٧٪ بل تجاوزه. هذه الأرقام التى لم تكن سوى تقديرات يختلف فى تقديرها المؤلفون، وربما تفاوتت تفاوتاً شديداً من مؤلف إلى آخر [٨٨].

وأدت هذه الانتفاضة السكانية، أو الانتفاضة البيولوجية، إلى تحسين أحوال الريف، وإلى تعاظم المدن كلِّ المدن، وإلى نمو المراكز الصناعية بسرعة قياسية. ومن المؤرخين المشتغلين بموضوعات السكان من قسموا الكونتيات الإنجليزية إلى ثلاث مجموعات كانت أعداد سكانها فى عام ١٧٠١ متقاربة [٨٩]؛ وتبينوا بمقارنتها على مدى الزمن أن سكانها زادوا جميعاً فى عام ١٨٣١ زيادة مطلقة، وتبينوا أن الكونتيات الصناعية كانت تضم ٤٥٪ من السكان بعد أن كانت فى عام ١٧٠١ تضم الثلث فقط؛ وأن سكان الكونتيات الزراعية كان عددهم فى مطلع القرن الثامن عشر ٣٣,٣٪ فهبطت النسبة إلى ٢٦٪. وتبينوا أن بعض الكونتيات تزايد سكانها بنسب مثيرة للدهشة من قبيل كونتية نورثهمبرلاند Northumberland وديورهام Durham حيث تضاعف عدد السكان، أو لانكاشير Lancashire وستافوردشير Staffordshire ووريكشير Warwickshire التى تضاعف سكانها ثلاثة أضعاف [٩٠]. فلسنا أمام مجال يمكن الإنسان أن يخطىء التقدير فيه، فالأمور واضحة وضوح النهار: لقد لعب التصنيع الأدوار الأولى فى زيادة عدد السكان فى انجلترة. وهذا الانطباع تؤكده كل الدراسات التفصيلية. وإذا نحن نظرنا إلى الشريحة العمرية من ١٧ إلى ٣٠ سنة وجدنا فى منطقة لانكاشير أن ٤٠٪ منهم كانوا فى عام ١٨٠٠ متزوجين، وكانت النسبة ١٩٪ فى الجزء الزراعى من الكونتية فى التاريخ نفسه. والاستنتاج الذى نخرج به هو أن العمل فى الصناعة يشجع على الزواج المبكر، ومن أسباب المؤدية إلى الزيادة السكانية.

اتسعت رقعة انجلترة السوداء، أى البقاع الصناعية التى جللها سواد دخان الصناعة، بمدنها الصناعية وبيوتها العمالية. وليس من شك فى أنها لم تكن انجلترة التى تبتهج العين لرؤيتها وينشرح لها الصدر. ووصفها الكثيرون قبل ألكسى توكفيل Alexis de Tocqueville

فيما سجله من ملاحظات فى أثناء رحلته، حيث توقف فى برمنجهام فى يولية من عام ١٨٣٥ [٩١] ثم ذهب من هناك إلى مانشستر. كانت هاتان المدينتان آنذاك مدينتين هائلتين، لم تكتمل صورتهما، بل عمتهما أعمال البناء السريع الردئ، بلا خطة مسبقة، ولكنهما كانتا تجيشان بالنشاط والحيوية؛ كانت هذه السلسلة من المراكز الحضرية الكبيرة المزدحمة المتزاحمة ليدز وشيفيلد وبرمنجهام ومانشيستر وليڤربول هى روح النهوض الإنجليزى، وإذا كانت برمنجهام قد احتفظت حتى ذلك الحين بسمة إنسانية، فقد كانت مانشيستر توصف بأنها كالجحيم حيث ارتفع عدد السكان فيها من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٣٠ إلى أكثر من عشرة أضعافه ، فأصبح ١٨٠٠٠٠ بعد أن كان ١٧٠٠٠[٩٢]. ونظراً لضيق المكان فقد أقيمت المصانع فوق التل وارتفعت مبانيها إلى خمسة أو ستة طوابق ، بل منها ما ارتفع إلى ١٢ طابقاً. وتداخلت القصور والبيوت العمالية فى جنبات المدينة تداخلاً عشوائياً، وكانت المياه تتراكم فى الطرقات كالبرك الموحلة، ناهيك عن الطين والوحل ، ولم يكن فيها شارع واحد ممهد معبّد، بل كانت طرقاتها كلها أزقة قذرة. وكان الناس رجالاً ونساءً وأطفالاً ينحشرون فى بيوت مقيتة ؛ بل كانت بدرومات الخزين الرطبة تحت البيوت تتخذ سكناً، وربما سكن فى البدروم الواحد ١٥ أو ١٦ فرداً . كان ٥٠٠٠٠ من الأيرلنديين يكوّنون طبقة "تحت بروليتارية" بمعنى الكلمة فى أبشع صورها. وكانت الحال شبيهة فى ليڤربول حيث وجد توكڤيل «ستين ألفاً من الأيرلنديين الكاثوليك» ، وعلق على ذلك بقوله : «والبؤس هنا شديد كالبؤس فى مانشيستر، ولكنه مستتر يتوارى عن الأنظار». هكذا لم تكن كل هذه المدن التى تولدت عن التصنيع تجد كفايتها من العمالة من الزيادة السكانية، فجاءت الهجرة لتوفر العمالة الضرورية، هجرة قادمة من ويلز ومن اسكتلندة ومن آيرلندة ، وكانت الهجرة من أيرلندة أكثرها. ولما كانت الميكنة تفرز العديد من الأعمال غير المتخصصة، فقدت لجأت فى هذه المراكز المستعرة بالتنمية الصناعية إلى تشغيل النساء والأطفال، وهى عمالة مطيعة رخيصة مثل المهاجرين.

وهكذا جمعت الثورة الصناعية العمالة التى تحتاج إليها من هنا وهناك، ومن بين من جمعتهم عمال من «القطاع الثالث» الذى خلقت التطورات الجديدة فيه فرص عمل. ولنذكر القول الصائب الذى قاله إرنست لابروس Ernest Labrousse [٩٣] معبراً به عما واكب الصناعة من بيروقراطية ، وهو أن الصناعة عندما تنجح توغل فى البيروقراطية ، وهو ما حدث فى انجلترة، حيث زادت أعداد الموظفين ومن إليهم. كذلك لنذكر من السمات الإضافية الدالة على وفرة اليد العاملة الأعداد الكبيرة من خدم البيوت. كان هذا الوضع وضعاً قديماً، فلم تقض عليه الثورة الصناعية بل زادته، ونجد فى بداية القرن التاسع عشر أن أعداد خدم البيوت تمثل ١٥٪ من أهالى لندن.

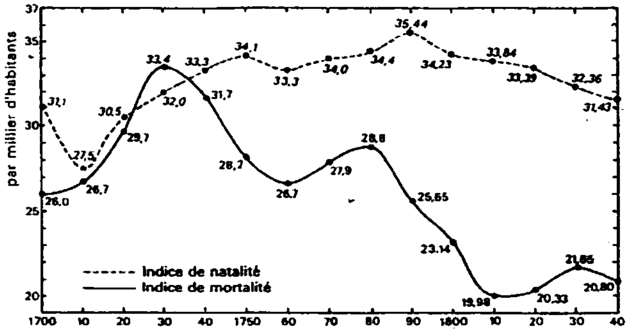
امتلأت انجلترة بعد عام ١٧٥٠ بالبشر بسرعة؛ حتى احتار الناس فى أمرهم. هل كانوا

خيراً أم شراً؟ كل كانوا كالمحرك أو كالعائق؟ هل كانوا سبباً أم نتيجة؟ وليست بنا حاجة إلى أن نؤكد أنهم كانوا مفيدين، ضروريين ، لا محيص عنهم ، أى أنهم كانوا: البعد البشرى الضرورى للثورة الصناعية. ولو يكن هناك هؤلاء الآلاف أو الملايين من البشر لما كان من الممكن إنجاز شيء مما أنجز. ولكن المشكلة ليست هنا، المشكلة هى العلاقة التواكبية. فلدينا حركتان، الحركة السكانية والحركة الصناعية، وهما عمليتان هائلتان، كانتا تسيران معاً. هل نستنتج أن واحدة منهما كانت تحكم الأخرى؟ والمشكلة التى نواجهها نحن المؤرخين هى أن الوثائق المتاحة لنا لا تتضمن إلا القليل من البيانات عن الحركتين. فالتاريخ السكانى لانجلترة لا يجد له من سند فى مجال الحالة المدنية إلا وثائق يعتورها النقص. ولهذا فكل ما سنقوله لابد أن يؤخذ بالحذر، ولن يلبث البحث العلمى أن يضعه موضع الشك عندما يعكف على التحقق والتثبت على نطاق واسع. وما نقوله عن السكان نقول شبيهاً له عن التصنيع. فهل من الممكن أن نتتبع بدقة مسار التصنيع ، وأن نرسم بدقة منحنى الإنتاج؟ وهذه فيلليس دين Phyllis Deane تكتب : «من الكياسة بمكان أن نفكر أنه لولا الزيادة فى الإنتاج التى حدثت ابتداء من عام ١٧٤٠ لتوقفت الزيادة السكانية المصاحبة ، لأن انخفاض مستوى المعيشة كان سيؤدى إلى ارتفاع معدل الوفيات وبالتالى إلى وقف الزيادة السكانية.»(٩٤) وتبين اللوحة رقم ٥١ برسمها البيانى أن عام ١٧٤٠ هو اللحظة التى شهدت «التباعد» بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، حيث زاد معدل المواليد على معدل الوفيات. وإذا صح هذا الرسم البيانى فإنه يبرهن وحده على أن الثورة السكانية تبعت حركة التصنيع، وأن حركة التصنيع هى التى أحدثتها إلى حد كبير.

التقنية شرط ضرورى
ولكنه غير كاف

إذا كان هناك عاملٌ فقد القيمة التى نُسبت إليه بأنه قوة محركة للثورة الصناعية فهو: التقنية. كان كارل ماركس يعتقد أن التقنية عامل له الأولوية ؛ أما الدراسات التاريخية الحديثة فلديها الحجج المتينة التى تعتمد عليها فى رفض اعتباره المحرك الأول أو حتى الحافز الأول، وهى عبارة پول بيروك. ولكننا لا ننكر أن الاختراع يسبق القدرة الصناعية، وهذه الحقيقة هى السبب فى أن الاختراع يضيع فى الفراغ أو يغفل عنه الاهتمام. والتطبيق التقنى الفعال بمعنى الكلمة متأخر بالقياس إلى الحركة العامة للحياة الاقتصادية ؛ فعلى التطبيق التقنى أن ينتظر حتى يحين موعد تدخله، حتى يوجه إليه المعنيون رجاء ملحاً يكررونه مرتين عندما يواجهون طلباً دقيقاً ملحاً يحتاج إلى تدخل التقنية.

فبالنسبة إلى مجال النسيج نجد أن العمليتين الكبيرتين هما الغزل والنسج. كان نول النسّاج يتطلب فى القرن السابع عشر – ليعمل بلا انقطاع – غزلاً ينتجه سبع أو ثمانية



٥١ - معدل الوفيات ومعدل المواليد فى انجلترة.

رُسم المنحنيان - منحنى المواليد يمثله الخط المتقطع ، ومنحنى الوفيات يمثله الخط غير المتقطع - بناءً على تقديرات مقبولة، على الرغم من أنها تختلف من مؤلف إلى مؤلف. ويبين تباعد المنحنيين أن عدد السكان تزايد منذ عام ١٧٣٠. (نقلاً عن G. M. Trevelyan, English Social History, 1942, p. 361.)

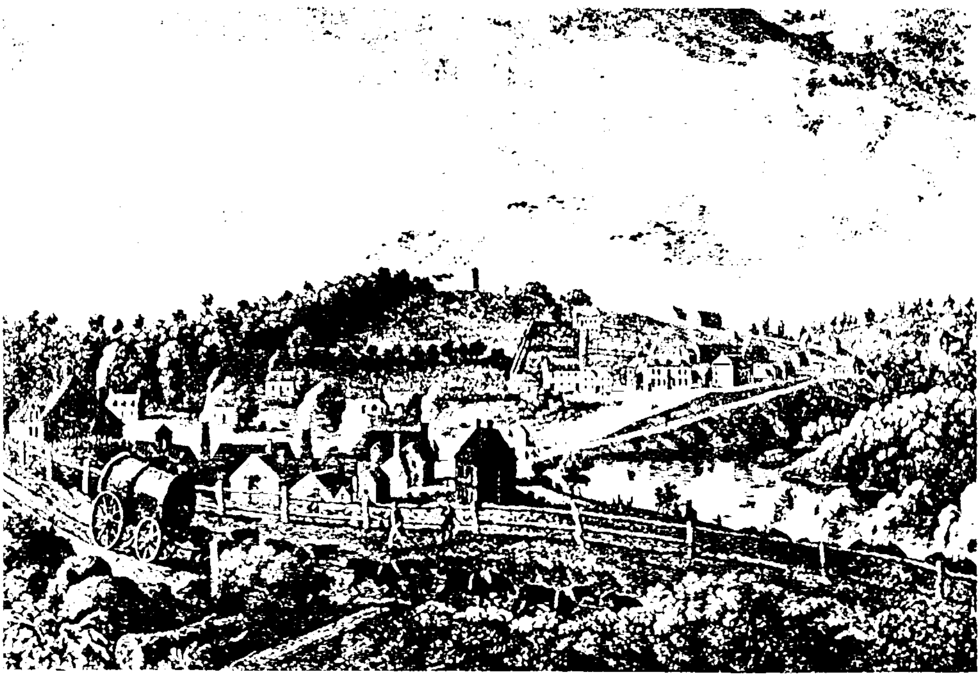
من الغزّالين [الرجال]، أو على الأرجح الغزالات [النساء]. وإذا اتبعنا منطق الأشياء فالمفروض أن تتجه التجديدات التقنية إلى الغزل، إلى تلك العملية التى تتطلب العدد الأكبر من العمالة. ولكن الذى حدث كان غير ذلك. ففى عام ١٧٣٠ كان نول النسيج هو الذى حظى بالتفضيل، وكان الاختراع التقنى من نصيبه، فقد اخترع كاى Kay المكوك الطائر وهو مكوك ينطلق بياى بدلاً من القديم الذى تحركه اليد، ويؤدى استخدامه إلى سرعة أكبر فى عملية النسيج ، ولكن استخدام هذا المكوك الجديد تأخر حتى عام ١٧٦٠. وربما كان هذا التاريخ هو التاريخ المناسب للمكوك لأنه شهد ثلاثة اختراعات فى وقت واحد ، كانت تهدف إلى مزيد من السرعة فى عملية الغزل، وقد انتشرت بسرعة ؛ منها المغزلة التى عرفت باسم مغزلة جينى spinning jenny حول عام ١٧٦٥وكانت منها نماذج سهلة تصلح للاستخدام فى ورش البيوت؛ وآلة أركرايت Arkwright وهى مغزلة آلية تدور بقوة الماء ، حول عام ١٧٦٩؛ ثم فى عام ١٧٧٩ الآلة التى عرفت باسم بغلة كرامبتون ، وسميت بهذا الاسم لأنها تجمع بين السمات المميزة للآلتين السابقتين [٩٥]. فتضاعف إنتاج الغزل إلى عشرة أضعاف وتزايد الطلب على القطن المستورد من جزر الأنتيل ومن جزر الهند الشرقية ثم بعد ذلك من جنوب المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا. ولكن التباين بين سرعة عملية الغزل وسرعة عملية النسج ظل مستمراً حتى عام ١٨٤٠ تقريباً. وإذا كانت عملية الغزل قد تمت ميكنتها باستخدام الآلة البخارية حول عام ١٨٠٠، فقد تمكنت الأنوال اليدوية التقليدية من اللحاق بإيقاع عملية الغزل السريعة، فقد زاد عدد النساجين، وزادت أجورهم. ولم ينزل النول اليدوى عن عرشه الذى تربع عليه النول الآلى إلا بعد الحروب النابليونية، ولم يتم هذا التحول إلا بطيئاً على

الرغم من التحسينات التى أدخلها روبرت حول عام ١٨٢٥. فحتى عام ١٨٤٠ لم يكن من الضرورى ولا من المفيد مالياً إبدال الأنوال اليدوية بأنوال آلية، لأن أجور عمال النسيج انخفضت انخفاضاً شديداً نتيجة لمنافسة الآلات لهم ونتيجة للبطالة.(٩٦)

پول بيروك إذن على حق عندما قال: «فى العقود الأولى من الثورة الصناعية كان الاقتصاد هو الذى يحرك التقنية ولم تكن التقنية هى التى تحرك الاقتصاد». وليس هناك أدنى شك فى أن الاختراعات التقنية كانت تتبع حركة السوق، ولم تكن تستجيب إلا للطلب الملح الذى يوجهه إليها المستهلك. فى حالة السوق الإنجليزية الداخلية كان متوسط استهلاك القطن سنوياً فى الفترة من ١٧٣٧ إلى ١٧٤٠ هو ١٧٠٠٠٠٠ جنيه؛ ومن عام ١٧٤١ إلى ١٧٤٩ وصل إلى مليونى جنيه؛ ومن ١٧٥١ إلى ١٧٦٠ كان ٢٨٠٠٠٠٠؛ ومن ١٧٦١ إلى ١٧٧٠ وصل إلى ثلاثة ملايين. «وهذه الكميات [...] كميات ضعيفة بالقياس إلى تلك التى ستستهلكها انجلترة بعد عشرين سنة»؛ فى عام ١٧٦٩ - قبل بداية الميكنة - كان الاستهلاك عبارة عن ٣٠٠ جرام من القطن للفرد وهى كمية «تسمح بإنتاج قميص سنوياً لكل فرد من الأهالى»(٩٧). ويبدو أن هذه الكمية تمثل عتبة قياسية يبدأ عندها التصنيع، فقد بلغت فرنسا هذه العتبة فى الفترة من عام ١٨٠٤ إلى ١٨٠٧ وهو الوقت الذى بدأت فيه الصناعة القطنية.

أياً كان الأمر فإذا كان الطلب هو الذى يدفع على الاختراعات التقنية، فإن هذه الاختراعات التقنية كانت أيضاً ترتهن بمستوى الأسعار. كان لدى انجلترة منذ بداية القرن الثامن عشر مثلاً سوق «شعبية» متهيئة تماماً لاستيعاب كمية كبيرة من "الهنديات" أى الأقمشة القطنية الهندية المنقوشة لأنها كانت رخيصة الثمن. ويحدثنا دانييل ديفو، فى معرض تهكمه على موضة الأقمشة القطنية المنقوشة فى لندن، قائلاً إن الخادمات كن يلبسن القطنيات المنقوشة المستوردة قبل أن تقبل عليها سيداتهن. وليس من شك فى أن السوق الإنجليزية انكمشت فى الوقت الذى رفعت فيه الموضة سعر القطنيات المنقوشة، ولكن اختناق السوق جاء بقرار من السلطات، وهذا دليل آخر على قوة هذه السوق، عندما حظرت الحكومة الإنجليزية دخول المنسوجات القطنية الهندية إلا أن يكون الهدف هو إعادة تصديرها. وإذا كان الأمر كذلك فالاحتمال قائم ألا يكون الطلب الإنجليزى هو مصدر الضغط، بل أن يكون الضغط قد جاء من منافسة الأسعار الرخيصة للمنسوجات الهندية، وهذا هو رأى ك. شودهورى (٩٨)، وكان هذا الضغط هو الذى حفز الإنجليز على الاختراع، ومما يدعم هذا الرأى أن الاختراعات انصبت على صناعة القطن، ولم تنصب على الصناعة القومية الواسعة الاستهلاك والواسعة الطلب وهى صناعة المنسوجات الصوفية بل والتيلية. فلم تنزل الميكنة مجال الصوف إلا بعد حين طويل.

ونلاحظ الشيء نفسه بالنسبة إلى الصناعة المعدنية الإنجليزية، حيث أثرت الأسعار على الاختراعات تأثيراً يوازى أو يفوق تأثير الطلب عليها. ولقد رأينا أن طريقة الصهر باستخدام الكوك التى ابتكرها أبراهام داربى واستخدمها هو فى أفرانه العالية فى كولبروكديل بمنطقة شروپشير منذ عام ١٧٠٩ لم يطلبها أحد من رجال الصناعة ليأخذ بها فى مصنعه قبل أن ينتصف القرن. فحتى عام ١٧٧٥ كان ٤٥٪ من إنتاج الحديد الزهر يخرج من أفران عالية تعمل بالفحم النباتى (٩٩). ويعزو پول بيروك الأخذ بهذه الطريقة، الذى جاء متأخراً، إلى ضغط الطلب المتزايد الذى لا شك فيه (١٠٠). أما تشارلس هايد Charles Hyde فيفسر الظروف التى تم فيها الأخذ المتأخر بهذه الطريقة للصهر بفحم الكوك. لماذا ظلت هذه الطريقة حتى عام ١٧٥٠، طوال أربعين سنة، مزدراة لا تُقبل عليها



الأفران العالية فى كولبروكديل Coalbrookdale بمنطقة شروپشير Shropshire حيث استخدم أ. داربى A. Darby الكوك وقوداً لأول مرة فى انجلترة فى عام ١٧٠٩. ونلاحظ على هذا الرسم وهو رسم بالحفر يرجع إلى عام ١٧٥٨ اربع أكوام من الخشب على شاطىء نهر السيڤرن Severn معدة لتحويلها إلى فحم نباتى . وفى مقدمة الرسم اسطوانة معدنية ضخمة صنعت فى الموقع وأخذت الخيول تجر العربة التى حملتها لتنقلها إلى وجهتها. رسم بالحفر من أعمال بيرى Perry وسميث Smith فى عام ١٧٥٨.

الأفران العالية القائمة فى انجلترة وعددها ٧٠ فرناً؟ لماذا أنشئت ١٨ فرناً جديداً على الأقل من عام ١٧٢٠ إلى عام ١٧٥٠ تستخدم الطريقة القديمة [١٠١]؟ السبب بكل بساطة فى رأى هايد هو أن هذه المؤسسات كانت تحقق أرباحاً عالية، لأن الأسعار المرتفعة التى كانت تبيع بها منتجاتها كانت تتمتع بالحماية المتمثلة فى الضرائب المفروضة على الصلب السويدى المستورد ، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار النقل ارتفاعاً يقضى على كل منافسة، ناهيك عن ازدهار تصدير المنتجات المعدنية المصنعة [١٠٢]. ويذكر تشارلس هايد من بين أسبابه أن تكاليف الإنتاج كانت تزيد زيادة واضحة فى حالة استخدام الكوك، بما يساوى جنيهين للطن، وكان الزهر الخام المنتج صعب التنقية فلم يكن يغرى المعلمين الحدادين إلا إذا قُدم إليهم بسعر منخفض عن سعر السوق [١٠٣].

فلماذا إذن تغيرت الأحوال بعد عام ١٧٥٠ دون أن يتدخل فى تغييرها ابتكار تقنى، حيث أنشىء ٢٧ فرناً عالياً على مدى عشرين سنة تستخدم الكوك، وأغلقت ٢٥ مؤسسة تتبع طريقة الفحم النباتى القديمة؟ ولماذا أقبل المعلمون الحدادون إقبالاً متزايداً على تشغيل الحديد الزهر المصنوع فى أفران تعمل بالكوك؟ السبب هو زيادة الطلب على الحديد زيادة أدت إلى ارتفاع سعر الفحم النباتى ارتفاعاً عنيفاً ، وكان الفحم النباتى يمثل نصف تكلفة إنتاج الحديد الزهر [١٠٤]. بينما كان الحديد الزهر المنتج بالفحم الكوك يتمتع منذ عام ١٧٣٠ بانخفاض سعر الكوك انخفاضاً ضخماً. انقلبت الأوضاع إذن: حول عام ١٧٦٠ كانت تكلفة إنتاج الحديد الزهر بالفحم النباتى أعلى من إنتاجه بالكوك بجنيهين للطن. وحتى إذا كانت الظروف على هذه الصورة فإننا نسأل مرة أخرى لماذا بقيت الطريقة القديمة طوال هذا الوقت فقد كانت فى عام ١٧٧٥ تُخرج إلى السوق نصف الإنتاج الكلى. والسبب بلا شك هو أن زيادة الطلب زيادة سريعة أدت إلى نتيجة تناقضية وهى الحفاظ على نظام الإنتاج الأعرج. وظل هذا الطلب الشديد قائماً طالما ظلت الأسعار عالية وطالما لم يسْع المنتجون الذين يستخدمون الكوك إلى خفض أسعارهم إلى الدرجة التى تقضى على منافسيهم. وظلت الحال على هذا المنوال حتى عام ١٧٧٥. عندذاك بدأ التفاوت بين سعرى النوعين من الزهر يتزايد، وأصبح الانصراف السريع عن استخدام الفحم النباتى ظاهرة عامة.

لم يكن إذن إدخال البخار وآلة بولتن Boulton وواط Watt هو المسئول عن الأخذ بالكوك وقوداً فى الأفران العالية. كانت الأمور قد استقرت قبل البخار وقبل الآلة البخارية على الأخذ بالكوك، فلم يكن للبخار هنا دور [١٠٥]. ولا يتناقض هذا الحكم مع الدور الذى سيلعبه البخار مستقبلاً فى الصناعة المعدنية الإنجليزية: فقد مكّن البخار من تشغيل منافيخ قوية وتبع ذلك زيادة أحجام الأفران العالية زيادة كبيرة؛ كذلك حرر استخدام البخار الصناعة المعدنية من ربقة الالتصاق بمجارى المياه التى تحرك عجلاتها الطاحونية،

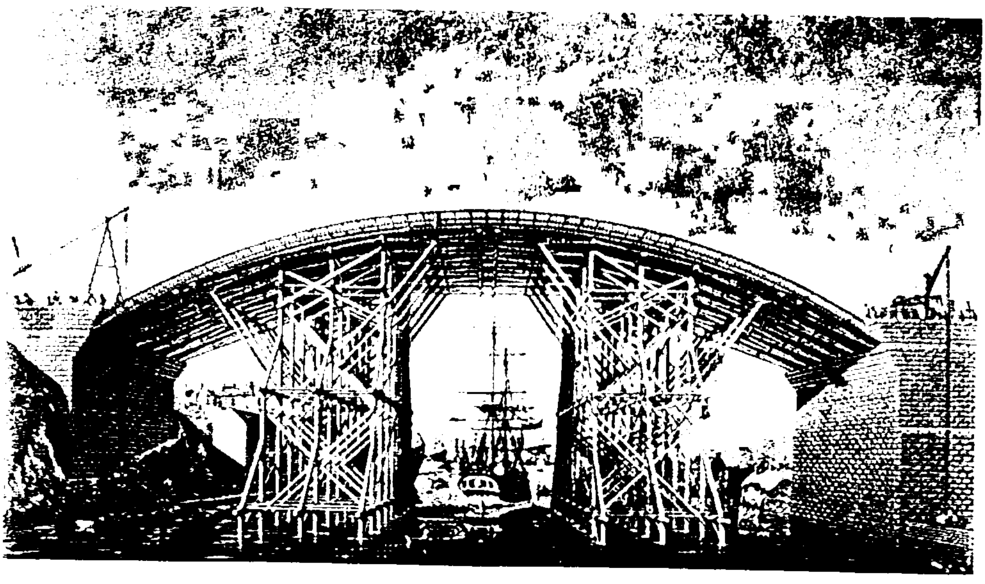
فاستطاعت الصناعة المعدنية أن تغزو مناطق جديدة، وبخاصة البلاك كنترى Black Country في ستافوردشير Staffordshire وهى منطقة غنية بخام الحديد والفحم فقيرة فى مجارى المياه السريعة.

وفى الوقت نفسه تقريباً الذى تحرر فيه الزهر من الفحم النباتى تحررت فيه عملية تنقية الحديد من استعباد أسعار الفحم النباتي العالية. فحتى عام ١٧٦٠ لم يكن الفحم يُستخدم فى ورش الحدادة إلا فى آخر العملية لتحمِيَة الحديد وطرقه بعد أن تكون تنقيته قد تمت، ولكن طريقة البوتينج potting أو الطريقة المرجلية أدخلت الفحم فى العملية بكاملها منذ عام ١٧٨٠ تقريباً. وأدى هذا على الفور إلى زيادة الإنتاج القومى من القضبان الحديدية بنسبة ٧٠٪ (١٠٦) . ويتناول تشارلس هايد هذا الموضوع أيضاً ويرى فيه رأياً يختلف عن الراى الشائع ، فهو يقول إن طريقة التسويط puddlage التى اكتملت وسائلها بعد سنوات عسيرة من عام ١٧٨٤ إلى عام ١٧٩٥ ليست هى التى أبعدت الفحم النباتى من ورش الحدادة، فقد كان التخلى عن الفحم النباتى شيئاً مفروغاً منه (١٠٧) . أما طريقة التسويط فتعتبر تقدماً حاسماً بل التقدم الحاسم فى صناعة التعدين الإنجليزية، فقد نجم عنها ثورة من ناحية الكيف والكم دفعت الإنتاج الإنجليزى إلى الصف الأول على مستوى العالم وظلت تحتله طوال قرن من الزمان، وكان الإنتاج الإنجليزى من قبل متواضعاً أشد التواضع من ناحية الجودة ومن ناحية الكم.

ولا يغيبنَ عن ذهننا أن الجودة الجديدة التى تحققت للحديد كانت هى التى أتاحت الفرصة للصعود الهائل الذى صعدته الآلة، سواء فى الحياة اليومية كلها أو فى المصنع. ونحن عندما نتتبع فى تاريخ للتقنية المراحل المختلفة التى سلكتها الآلة البخارية نجدها مذهلة فى تعبيرها عن هذا التحول. كانت الصورة التى يراها الإنسان من حوله فى جنبات البلاد فى البداية تأتلف من إنشاءات من خشب وقرميد وتجهيزات ثقيلة وبعض الأنابيب المعدنية ؛ أما بعد عام ١٨٢٠ فقد أصبحت الصورة تأتلف من إنشاءات من كمرات وقضبان وأنابيب كثيفة كالغابة. وطرحت القزانات والعناصر المعرضة للضغط الشديد فى الآلة البخارية منذ النماذج الأولى مشكلات عديدة كان من المطلوب حلها. وجاء نيوكمن Newcomen فبنى آلته المتطورة التى تغلب فيها على بعض جوانب الضعف فى آلة سيڤرى Savery القديمة التى لم تكن تحتمل ضغط البخار. ولكن آلة نيوكمن كانت مبنية من بلاطات وبيت نار من القرميد وقب من الخشب وقزان من النحاس الأحمر واسطوانة من النحاس الأصفر ومواسير من الرصاص ... ولم يتم إبدال هذه المواد الغالية بالحديد الزهر أو الحديد المطاوع إلا ببطء ، فلم يتمكن واط نفسه من بناء اسطوانة دقيقة فى ورش كارون Carron للحديد باسكتلندة. وكان ويلكنسون Wilkinson هو الذى حل له المشكلة مستعيناً بآلة ثاقبة من اختراعه(١٠٨).

وكأنما أخذت هذه المشكلات تتلاشى فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كماتلاشى الخشب فى الوقت نفسه من الإنشاءات الميكانيكية وبدأ تصنيع العديد من العناصر المعدنية المختلفة الأشكال لتضم إلى الآلة «ولتزيد من مرونة أشكال الآلة التقليدية»(١٠٩) . ففى عام ١٧٦٩ صنع جون سميتون John Smeaton فى ورش الحديد فى كارون أول عجلة هيدروليكية لها محور من الزهر. وأخفقت العجلة لأن الزهر المخوّخ لم يقاوم البرودة التى تنخفض عن الصفر . ولنذكر أن العجلات الهيدروليكية الكبيرة التى شُغِّلت فى جسر لندن فى العام السابق - ١٧٦٨ - كانت من الخشب، ولنذكر أيضاً أنها لم تبدل بعجلات من الحديد إلا فى عام ١٨١٧ (١١٠).

وإذا كانت صناعة التعدين هى الصناعة التى سيكون لها فصل الخطاب فى المستقبل، فإنها لم تلعب الأدوار الأولى فى القرن الثامن عشر. وهذا هو دافيد لاند David Landes يكتب: «حظيت صناعة الحديد من اهتمام المؤرخين بأكثر مما تستحق من حيث تأكيد إسهامها فى نشوء الثورة الصناعية.» (١١١) وهذا حكم لا يشك فيه من يلتزم بالتتابع الزمنى التزاماً حرفياً. ولكن الثورة الصناعية كانت عملية مستمرة كان من الضرورى اختراعها على نحو مستمر متجدد فى كل لحظة من لحظات مسارها، وكأن مسارها هذا كان فى انتظار



بدأ الحديد يحل محل الخشب فى انجلترة ابتداء من السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر. ويظهر فى الصورة كوبرى من الحديد أنشىء فى عام ١٧٩٦ فوق نهر وير Wear فى سندرلاند Sunderland.
(المتحف البريطانى)

الاختراعات والابتكارات التى كانت توشك أن تأتى والتى كان لابد من أن تأتى، الواحدة تلو الأخرى، وكان التقدم الذى تحقق فى النهاية هو الذى أعطى لما سبقه من اختراعات وابتكارات معناها. هكذا تتابع فى مشهد التقدم الفحم النباتى ثم الكوك ثم الزهر ثم الحديد المطاوع ثم الصلب كما تتابع الشخصيات الرئيسية الفعالة، ولكن البخار كان هو الذى أعطاها مبرر وجودها على نحو ما ، وكان البخار هو نفسه يتحرك ببطء فى سعيه إلى اتخاذ مكانه اللائق عندما اخترع واط آلته البخارية الدوارة، انتظاراً للسكك الحديدية. وإذا وصلنا إلى عام ١٨٤٠ عندما خرج المشهد الأول من الثورة الصناعية على المسرح، وجدنا إميل ليفاسير Émile Levasseur (١١٢) يحسب قوة الحصان البخارى بأنها تساوى قوة ٢١ من البشر قائلاً إن ما تستخدمه فرنسا من قوة البخار لو ترجم إلى ما يعادله من بشر لوجدنا فرنسا تضم بين ظهرانيها مليوناً من العبيد من نوع جديد، من نوع خاص، ولوجدنا هذا العدد فى تزايد ضخم، ففى عام ١٨٨٠ ارتفع العدد إلى ٩٨ مليوناً وهو ما يعادل ٢٥٠٪ من عدد الشعب الفرنسى. ولو ترجمنا ما كان فى انجلترة من قوة بخارية لتجاوزنا هذه النسبة تجاوزاً بعيداً!

لا تقليل من شأن

ثورة القطن

كان التوسع الضخم فى صناعة القطن الذى مهد للثورة الفرنسية هو الموضوع المحبب إلى المؤرخين . ولكن كَفَّ المؤرخين بتأكيد دوره أصبح من موضوعات الماضى الذى انتهى، وكأنه كان موضة ، والموضة من طبعها التغير. فقد تتابعت الأبحاث حديثاً وأصبح الاتجاه الآن يستهدف الحط من شأن القطن، واعتباره ممثلاً ضئيلاً فى المسرحية ، وقيل إن الإنتاج الكلى من القطنيات كان يقدر بملايين الأرطال الإفرنجية بينما كان إنتاج الفحم يقدر بملايين الأطنان. ففى عام ١٨٠٠ تجاوزت كمية القطن الخام المصنَّعة لأول مرة ٥٠ مليوناً من الأرطال أى ما يقرب من ٢٣ ألف طن؛ وعلق رايجلى E. A. Wrigley على الرقم قائلاً «إنه على وجه التقريب الإنتاج السنوى لـ ١٥٠ من عمال المناجم فى منجم للفحم» (١١٣). ولما كانت الابتكارات التى جددت صناعة القطنيات تدخل ضمن سلسلة طفرات تقليدية طويلة تناولت صناعات المنسوجات القديمة (الصوف والقطن والحرير والتيل) التى بدأت مسيرتها النشيطة منذ ما قبل القرن السادس عشر، فإن الشواهد تدفع إلى الاعتقاد بأن صناعة القطنيات تنتمى إلى العهد القديم ، أو كما قال چون هيكس John Hicks «إنها فصل أخير من تطور الصناعة القديمة أكثر منها بداية الصناعة الحديثة وهو الرأى الذى كان مألوفاً». وقد يتجاوز الإنسان الحدود فيتصور أن تطور صناعة القطنيات كما حدث فى انجلترة كان يمكن أن يحدث فى فلورنسة فى القرن الخامس عشر (١١٤). فى هذا الإطار الفكرى تقريباً

تحدث إرنست لابروسErnest Labrousse إبان عقد ندوة ليون Colloque de Lyon فى أكتوبر من عام ١٩٧٠ فوصف المكوك القيم الذى اخترعه كى Kay والذى أدهش الناس فى عصره بأنه كان «لعبة أطفال ميكانيكية.» (١١٥) وخلص من ذلك إلى أنها كانت ثورة بدون وسائل حديثة كبيرة . والقطن الخام مادة خفيفة مرتفعة القيمة نسبياً مما كان يسمح باستخدام وسائل النقل المتاحة على حالها ويسمح باستخدام العجلات الهيدروليكية فى وديان پينين Pennine وغيرها. ولم تتغير الحال إلا عندما بلغت صناعة القطن منتهى ازدهارها فعنّ لها أن تتحرر من اضطراب مساقط المياه المتاحة وندرتها، فكان أن لجأت إلى الآلة البخارية التى لم تُخترع من أجلها. ويذكر أن صناعة المنسوجات كانت دائماً تطلب عمالة أكثر مما كانت تتطلب من رؤوس المال (١١٦).

فهل نقبل وصف ثورة القطنيات بالوصف الذى استخدمه چون هيكس : ثورة من العهد القديم ؟ ولكن علينا ألا نغفل عن أن هذه الثورة تتميز عن الثورات السابقة بميزة جوهرية وهى أنها كانت ثورة ناجحة؛ وأنها لم تغرق فى نكسة إلى حالة الركود الاقتصادى؛ بل استهلت نمواً طويلاً لن يلبث أن يصبح «نمواً مستمراً» . ولم تكن هناك فى «المرحلة الأولى من التصنيع فى بريطانيا صناعة كانت لها أهمية تقارن بأهمية صناعية القطنيات» (١١٧).

والخطر الحقيقى يكمن فى «الحط من شأن» ثورة القطنيات. ونحن على بينة من أن هذه الثورة لم تخلص إلا فى بطء من المراحل التمهيدية السابقة التى ترجع إلى ماضٍ أبعد بكثير مما تصورالبعض ، فقد بدأ تصنيع القطن فى أوروبا فى القرن الثانى عشر. ولكن الخيوط الرفيعة التى كانوا يغزلونها من القطن المستورد من المشرق كانت قليلة المتانة ، ولهذا لم يكونوا يستخدمونها وحدها بل يستخدمونها كلُحمة تدعمها خيوط من الكتان، وكان القماش الذى ينتجونه من هذه الخيوط المخلوطة هو الفوستانيو الذى يسميه الفرنسيون futaine والألمان Barchent والإنجليز Fustian، وهو قماش خشن الملمس، كان غالى الثمن وصعب الغسيل. فلما استوردت التجارة فى القرن السابع عشر إلى أوروبا علاوة على القطن الخام الأقمشة القطنية السادة والمنقوشة، أقمشة قطنية رائعة رخيصة الثمن، من القطن الخالص، ألوانها جميلة فى أغلب الحالات، وتختلف عن الفوستانيو بأنها تحتمل الغسيل؛ وهكذا كانت اكتشافاً بكل ما فى الكلمة من معنى. وسرعان ما غزت هذه القطنيات الهندية أوروبا غزواً واسع النطاق، حملتها سفن الشركات الأوروبية لتجارة الهند، وأعانتها الموضة . واتخذت انجلترة وفرنسا إجراءات لحماية صناعات النسيج لديهما وبخاصة صناعة الأقمشة الصوفية والفوستانيو، فحظرت انجلترة فى عام ١٧٠٠ ثم فى عام ١٧٢٠، وحظرت فرنسا منذ عام ١٦٨٦ بيع القطنيات الهندية فى أراضيهما. ولكن القطنيات الهندية استمر ورودها، بهدف إعادة تصديرها، ولكن التهريب كان حفياً بها، فكانت هذه الأقمشة تعرض فى كل مكان

"على عينك يا تاجر" تبتهج لمرآها العيون، وترضى بها الموضة العنيدة التى لم تكن تحفل بإجراءات الحظر وكبسات البوليس ومصادرة البضائع.

وهكذا كانت ثورة القطن فى انجلترة، ومن بعدها بسرعة فى أوروبا قاطبة، تسعى إلى تقليد القطنيات الهندية أولاً ثم إلى الانتقام منها واللحاق بها وتجاوزها بعد ذلك. كان الهدف هو إنتاج قطنيات بنفس الجودة وبثمن أقل، ولم يكن هذا الهدف ليتحقق إلا بالاستعانة بالآلة التى كانت هى وحدها القادرة على منافسة العامل الحرفى الهندى. ولكن النجاح لم يتحقق على الفور. كان من الضرورى انتظار آلات أركرايت وكرامبتون فى الفترة من عام ١٧٧٥ إلى عام ١٧٨٠ لإنتاج الغزل الرفيع المتين المناظر لغزل الهند والصالح لإنتاج نسيج من القطن الخالص. فلما تم لصناعة المنسوجات الإنجليزية الجديدة ذلك دخل الإنتاج الإنجليزى السوق منافساً للمنسوجات الهندية القطنية، وكانت تلك السوق التى دخلها هائلة هى سوق انجلترة والجزر البريطانية، ثم سوق أوروبا إلى أن قامت الصناعات المحلية منافسة للصناعة الإنجليزية، وسوق الساحل الأفريقى الذى اشتروا منه العبيد مبادلة على الأقمشة القطنية، وسوق أمريكا المستعمرة الشاسعة ، ناهيك عن سوق تركيا والمشرق والهند نفسها . وكانت القطنيات منذ البداية دائماً بضاعة تصديرية ، كانت فى عام ١٨٠٠ تمثل ربع مجموع الصادرات البريطانية ؛ وفى عام ١٨٥٠ نصفها (١١٨).

هذه الأسواق التى جرى غزوها الواحدة بعد الأخرى، فاجتمعت متتالية أو ربما جاءت متكاملة، بحسب الظروف تشرح الزيادة الهائلة فى الإنتاج فى انجلترة ، من ٤٠ مليون ياردة فى عام ١٧٨٥ إلى ٢٠٢٥ مليون ياردة فى عام ١٨٥٠ ! (١١٩) وواكب هذا التزايد انخفاض فى أسعار المنتج النهائى ، فانخفض المؤشر من ٥٥٠ فى عام ١٨٠٠ إلى ١٠٠ فى عام ١٨٥٠ ، بينما لم ينخفض المؤشر بالنسبة إلى القمح وغيره من السلع الغذائية إلا بنسبة الثلث على أكثر تقدير فى نفس الفترة الزمنية. كان هامش الربح خرافياً فى البداية، تحدث عنه فيما بعد أحد الساسة الإنجليز (١٢٠) قائلاً «لم يكن ٥٪ ولا ١٠٪ ، بل كان الربح عدة مئات أو عدة آلاف فى المائة»، فانخفض انخفاضاً هائلاً، ولكن إغراق الأسواق العالمية عوض معدل الربح الهابط. وفى هذا كتب واحد من المعاصرين فى عام ١٨٣٥ : «لازالت الأرباح كافية لتكوين تراكم رأسمالى كبير فى الصناعة.» (١٢١)

فإذا كانت هناك انطلاقة حدثت بعد عام ١٧٨٧ فالقطن هو المسئول عنها. وهذا هو إيريك هوبسبوم E. Hobsbawm يقرر أن إيقاع التوسع فى مجال القطنيات يعتبر مقياساً مستمراً لإيقاع الاقتصاد البريطانى كله. فقد كانت الصناعات الأخرى تصعد مواكبة لها، وتنهار إذا انهارت، وظلت تلك الحال على هذا المنوال حتى القرن العشرين(١٢٢). ولنذكر أن صناعة المنسوجات القطنية الإنجليزية كانت تحدث فى المعاصرين جميعاً انطباع قوة غير

مسبوق. ففى السنوات حول ١٨٢٠ عندما كانت الآلات تتأهب لتغزو قطاع النسيج، كانت صناعة المنسوجات القطنية كما يقولون صناعة بخارية لا تُضارع ، أى كانت المستخدمة العظمى للبخار. كانت حول عام ١٨٣٥ تستخدم على الأقل ٣٠٠٠٠ ق.ح. من طاقة البخار، فى مقابل ١٠٠٠٠ من الطاقة الهيدروليكية (١٢٣). أما كان يكفى لقياس قوة هذه الصناعة أن نتصور النمو الهائل الذى أخذت مانشيستر بأسبابه فكانت مدينة حديثة بما أوتيت من «مئات المصانع، منها ما ارتفع خمسة طوابق ومنها ما ارتفع ستة طوابق [ومنها ما زاد على ذلك] تشرئب من فوق كل مصنع مدخنة هائلة تتصاعد منها غمامة من الدخان الأسود » (١٢٤) . هذه هى مدينة مانشيستر التى كانت تخضع لسلطانها المدن المجاورة، بما فيها ميناء ليڤربول الذى كان حتى وقت قريب ميناء العبيد الكبير فى انجلترة، ثم أصبح المدخل الرئيسى للقطن الخام، وبخاصة قطن الولايات المتحدة (١٢٥).

ولننظر على سبيل المقارنة إلى صناعة الصوف العريقة لنجد أنها ظلت وقتاً طويلاً تتشبث بشىء من الكلف بالقديم. وهذا واحد من رجال الصناعة الإنجليز يستعيد فى عام ١٨٢٨ ذكريات قديمة فيتحدث عن العصر الذى ظهرت فيه المغزلة الآلية "چينى" ودخلت بيوت الأسر العاملة فى الغزل ، فألقى الغزالون فى ركن المهملات بعجلات الغزل القديمة وتحولوا إلىْ غزل القطن حول عام ١٧٨٠: «كان العمل فى غزل الصوف قد اختفى، واختفى مثله تقريباً غزل الكتان ، وأصبحت المادة الخام التى يغزلها الجميع فى كل مكان هى القطن ثم القطن ثم القطن» (١٢٦) ثم جاء الوقت الذى دخلت فيه تعديلات على المغزلة چينى لتناسب الصوف، ولكن الميكنة الكاملة لصناعة الأصواف تأخرت نحو ثلاثين سنة عن ميكنة صناعة المنسوجات القطنية(١٢٧). وكانت ليدز Leeds التى حلت محل نورويتش Norwich عاصمة الأصواف هى التى بدأت فى ميكنة الغزل ، لا ميكنة عملية النسيج بطبيعة الحال، فقد ظلت هذه العملية حتى عام ١٨١١ حرَفية وريفية. ويذكر لوى سيمونLouis Simond أن «سوق الأصواف [فى ليدز] بناء كبيرمربع الشكل يتربع حول فناء ، وهو بناء حيطانه من القرميد وأرضيته من الحديد فلا خوف عليه من الحريق. ويأتى إلى هذه السوق ألفان وستمائة صواف من الريف، نصفهم فلاحون ونصفهم نساجون، فيتاجرون مرتين فى الأسبوع، كل مرة ساعة واحدة لا تقل ولا تزيد. ولكل واحد منه حانوته، وقد اصطفت الحوانيت على طول الحائط على جانبى الممر الطويل [...] ويكوم الصوّافون أتواب المنسوجات الصوفية من ورائهم ويمسكون فى أيديهم بعينات منها، ويمر المشترون على الجانبين يتفحصون العينات، ويتحدد السعر بصورة موحدة، وتتم الصفقات العديدة بسرعة، دون تضييع للوقت، وبدون كلام كثير» (١٢٨). هذه الصورة تدلنا على أننا هنا أمام مشهد من مشاهد عصر ما قبل الثورة الصناعية، ما فى ذلك أدنى شك. السيد المطاع هنا هو المشترى، ولكن التاجر سيد مطاع أيضاً. ومعنى هذه الشهادة أن الصوف لم ينخرط فى



مصنع روبرت أوين Robert Owen لغزل القطن في نيو لانارك New Larnak جنوب شرق أدنبرة في نهاية القرن ١٨ ومطلع قرن ١٩، وقد تبعت اسكتلندة حركة التصنيع الإنجليزي دون ريث.

مدارج الثورة الصناعية التى سلكتها صناعة المنسوجات القطنية. وما نقوله عن صناعة الأصواف ينطبق على صناعات أخرى ظلت مرتبطة بورش الحرفيين الصغيرة التقليدية العديدة، وهى صناعة السكاكين والأوانى فى شيفيلد وبرمنجهام. ناهيك عن أنشطة لا تحصى ظلت متشبثة بأنماط عتيقة، ومنها ما سيبقى على هذه الحال حتى القرن العشرين.

بعد ثورة القطن التى تقدمت الصفوف وسارت على رأس الركب جاءت ثورة الحديد. ولننظر الآن إلى انجلترة السكك الحديدية والبواخر والعديد من الإنشاءات والتجهيزات التى سيتطلب إنتاجها استثمارات هائلة تدر أرباحاً قليلة ، لنطرح السؤال: أليس من الصواب أن نتصور أن هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لو لم تكن الأموال قد تكومت فى انجلترة من قبل؟ وحتى إذا افترضنا جدلاً أن القطن لم يلعب دوراً مباشراً فى الانفجار الذى تمثل فى الميكنة وازدهار صناعات التعدين الكبرى، علينا أن نقر بأن الأرباح التى حققها القطن كانت هى يقيناً التى سددت الفواتير التى قدمتها الثورة الصناعية. فنحن مام بناء يشد بعضه بعضاً وسلس ترتبط كل من حلقاتها بالأخرى.

انتصار التجارة الخارجية البعيدة

ليس من المبالغة فى شىء أن نتحدث عن ثورة تجارية، عن انفجار تجارى بمعنى الكلمة

شهده القرن الثامنعشر. ولكننا نلاحظ أن الصناعات التى كانت تعمل من أجل السوق المحلية وحدها ارتفع مؤشرها من ١٠٠ إلى ٥٥٠ . فليس هناك أدنى شك فى أن التجارة الخارجية كانت تحتل مكان الصدارة . ومن البديهى أن هذه «الثورة» يمكن تعليلها فى حد ذاتها، ولكن تعليلها يحيط بالعالم كله. وإذا بحثنا عن علاقاتها بالثورة الصناعية وجدناها وثيقة ومتبادلة: فكل ثورة من الثورتين كانت تقدم إليها عوناً قوياً متبادلاً.

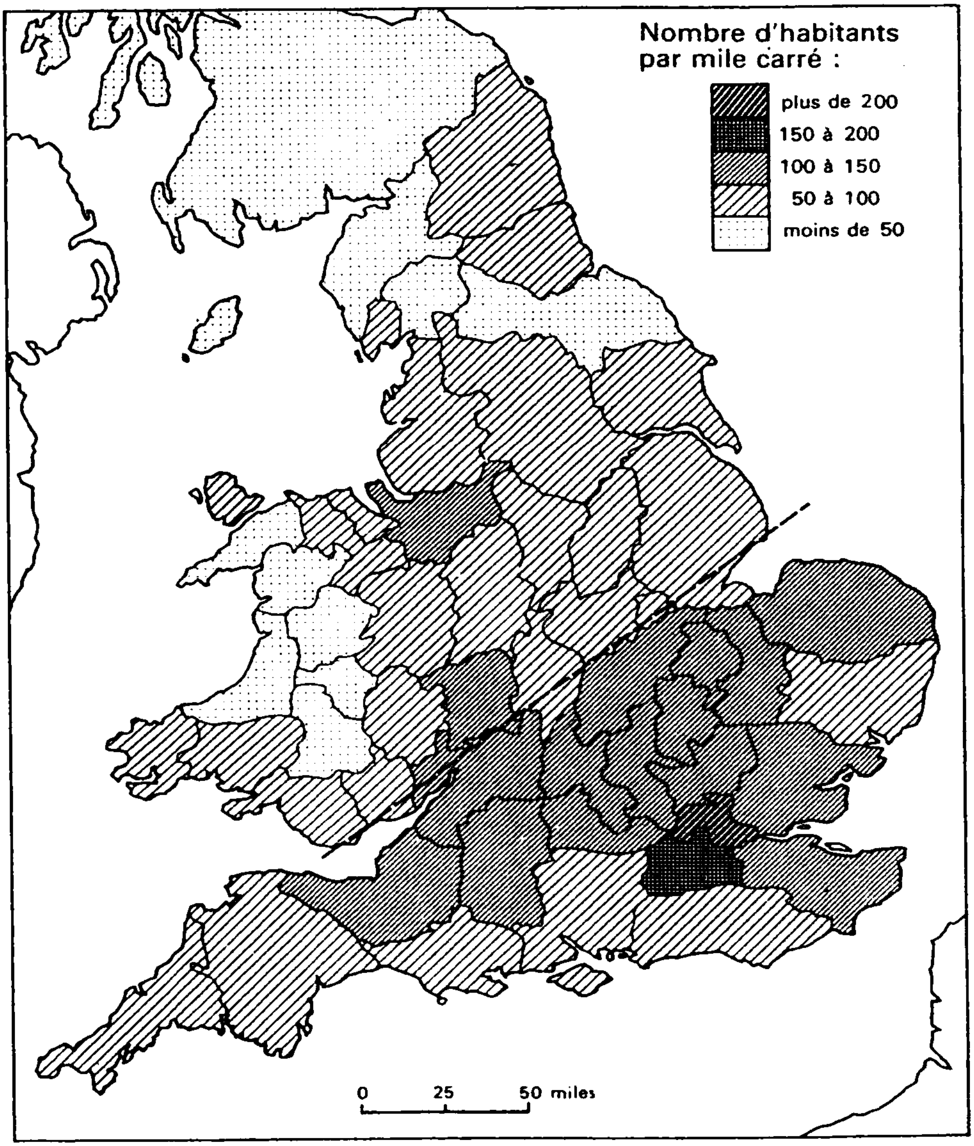
ولقد كان مستقبل انجلترة الزاهر خارج الجزيرة البريطانية يقم على إنشاء إمبراطورية تجارية واسعة جداً، أو يقوم بعبارة أخرى على فتح الاقتصاد البريطانى على أوسع وحدة تبادل تجارى فى العالم تمتد من بحر الأنتيل إلى الهند والصين وشواطىء أفريقيا... وإذا نحن فصلْنا هذا المكان الهائل إلى شطرين، أوروبا من ناحية وما وراء البحار من ناحية أخرى، فإننا نتيح لأنفسنا فرصة فهم أفضل لهذا المسار الذى كانت عجيباً فريداً ما فى ذلك أدنى شك.

فحول عام ١٧٦٠، قبله وبعده، كانت التجارة البريطانية فى صعود، وكانت التجارة العالمية أيضاً من الناحية العملية فى صعود دائب، وإذا بنا نلاحظ أن المبادلات التجارية التى كانت تغذى انجلترة انخفضت نسبياً من ناحية أوروبا الغربية، وارتفعت على مسارات ما وراء البحار. وإذا نحن فصلْنا التجارة البريطانية مع أوروبا إلى ثلاثة بنود:

- الاستيراد
- التصدير
- إعادة التصدير

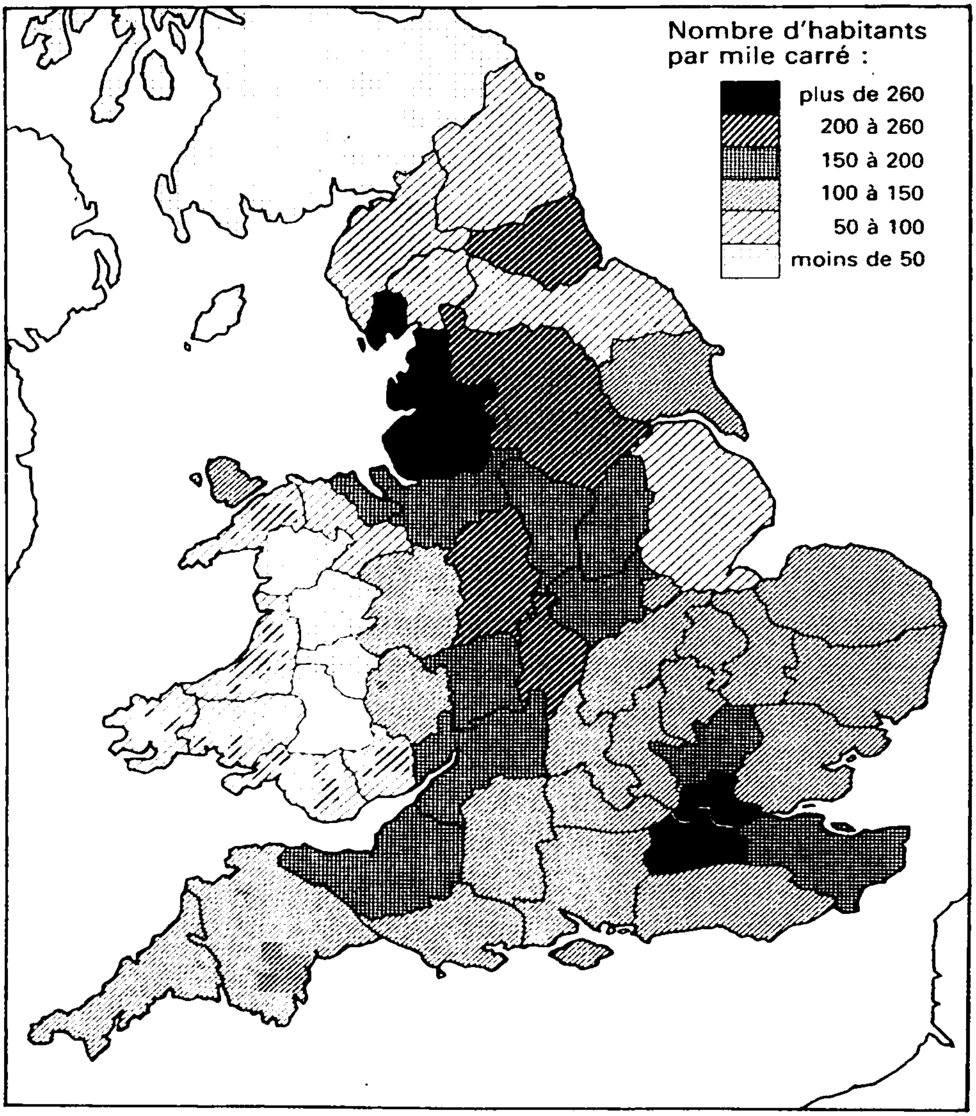
وجدنا أن بند إعادة التصدير إلى بلدان أوروبا هو البند الوحيد الذى ظل غالباً وثابتاً تقريباً إبان القرن الثامن عشر، كان فى عام ١٧٠٠ – ١٧٠١: ٨٥٪ ؛ فى عام ١٧٥٠ – ١٧٥١ : ٧٩٪ ؛ فى عام ١٧٧٢– ١٧٧٣ : ٨٢٪ ؛ فى عام ١٧٩٧ – ١٧٩٨ : ٨٨٪ . ولم تكن الحال على هذا المنوال بالنسبة إلى واردات انجلترة من أوروبا ، حيث كان معدل الواردات ينخفض انخفاضاً متزايداً، فكانت النسب ٦٦٪ ثم ٥٥٪ ثم ٤٥٪ ثم ٤٣٪ فى السنوات المذكورة ؛ وكانت نسب صادرات المنتجات البريطانية إلى القارة الأوروبية تهبط هبوطاً أشد، من ٨٥٪ إلى ٧٧٪ إلى ٤٩# إلى ٣٠٪ (١٣٠).

هذا التراجع المزدوج، فى البندين، له دلالته؛ فقد كان مركز الثقل فى التجارة الإنجليزية يتجه إلى الابتعاد على نحو ما عن أوروبا ، فى الوقت الذى تزايدت فيه تجارة انجلترة مع المستعمرات فى أمريكا ومع الهند وبخاصة بعد موقعة بلاسى Plassey [فى عام ١٧٥٧ التى حققت بها انجلترة هيمنتها على الهند]. ويتفق هذا مع ملحوظة ذكية لاحظها أكارياس دى



٥٢ - الإنجلترتان فى عام ١٧٠٠

تقسيم السكان والثروة يحكمه خط يمتد من جلوسيسترGloucester المطلة على الجزء السفلى من سيفرن Severn إلى بوسطن المطلة على ضفاف الووش Wash (نقلاً عن H. C. Darby, op. cit., (p. 524



٥٢ - التقسيم الجديد للمكان الإنجليزى فى عام ١٨٠٠

زيادة سكانية سريعة فى انجلترة الفقيرة التى تغيرت فأصبحت انجلترة الصناعة الحديثة. (المرجع السابق ص ٥٢٥)

سيريون مؤلف كتاب «ثروة هولندة» La Richesse de la Hollande الذى ظهر فى عام ١٧٧٨ (١٣١)، وهى ملحوظة أرى أنها صائبة فى تفسير أوضاع التجارة الإنجليزية آنذاك، يقول إن إنجلترة ضاقت بما استبد بها من ارتفاع فى الأسعار وفى الأجور، حتى إنها كانت أكثر أقطار أوروبا غلاءً، فلم تستطع أن تواجه المنافسة الفرنسية والهولندية فى الأسواق المجاورة لها فى أوروبا، والتى تجاوزت أوروبا إلى البحر المتوسط وموانىء المشرق التجارية وإيطاليا وإسبانيا (على الأقل فى قادس المواجهة لأمريكا الإسبانية – لأن انجلترة استطاعت أن تدافع عن نفسها جيداً انطلاقاً من «موانى» جامايكا «الحرة»). وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت انجلترة متقدمين فى نقطتين حاسمتين:

– أولاً فى البرتغال التى كانت انجلترة قد غزت سوقها منذ وقت ليس بالقصير، وكانت تعتبر هذا الغزو من أشد انتصاراتها صلابة ومتانة؛

– ثانياً فى روسيا التى كانت تتموّن منها باحتياجات بحريتها وصناعتها من بضائع لا غنى عنها مثل الخشب والصوارى والقنب والحديد والقار والقطران؛

وإذا نحن وسعنا دائرة تفسيرنا هذا قليلاً فإننا نقول إن انجلترة لم تعد تكسب فى أوروبا، بل كانت تتراجع؛ ولكنها كانت تنتصر فى بقية بقاع العالم.

هذا الانتصار الذى حققته انجلترة لابد من تحليله بدقة. ولقد رأينا بوضوح أن انجلترة دفعت بتجارتها إلى المناطق الهوامشية، وكانت فى أكثر الأحيان تحقق ذلك بالقوة كما فعلت فى الهند فى معركة پلاسى فى عام ١٧٥٧، فى كندا فى عام ١٧٦٢ [حيث حصلت انجلترة على مستعمرات فرنسا هناك بعد صراع مسلح]، وعلى الساحل الأفريقى زحزحت انجلترة منافسيها بالقوة (١٣٢). ولكن انجلترة لم تكن تلجأ إلى القوة وحدها دائماً، فنحن نعلم أن الولايات المتحدة بعد أن استقلت عن انجلترة عنوةً زادت من مشترواتها من انجلترة زيادة هائلة، ونقول المشتروات لا المبيعات (١٣٣). كذلك جاءت الحروب الأوروبية فى الأعوام من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٥ على هوى انجلترة لأنها دفعتها إلى أن تستولى على العالم وأن تستبعد هولندة وفرنسا من اللعبة على مستوى العالم. ولنستمع إلى هذا الفرنسى الذى عاش فى انجلترة آنذاك وعاصر أحداث الثورة الفرنسية وإمبراطورية ناپليون، يقول: «والمعروف أنه ليس هناك بلد من بلاد الدنيا قاطبة استطاع أن يمارس التجارة فى السنوات من ١٨٠١ إلى ١٨١٣ دون أن تكون انجلترة راضية عنه» (١٣٤).

وهكذا نرى بوضوح الفوائد التى كانت انجلترة تجنيها من إرساء قواعد مبادلاتها التجارية فى بلدان المناطق الهوامشية الأطرافية التى كانت بمثابة احتياطى العالم الاقتصادى الذى هيمنت عليه. كانت أسعارها العالية فى داخل البلاد هى التى حفزت انجلترة على تعديل وسائل إنتاجها، وإنما استخدت الآلات لأن الإنسان كان يُكلِّف بأكثر مما

تتحمله الآلة، كذلك حفزت هذه الأسعار العالية انجلترة على أن تتزود من البلدان الرخيصة الأسعار بالمواد الأولية، بل وتتزود بالمنتجات التى يمكن أن تبيعها مباشرة فى أوروبا. ولكن إذا كانت الأحوال قد سارت على هذا النحو: ألا يعنى هذا أن هذا التطور كان نتيجة انتصار التجارة الإنجليزية على البُعد، فتغلب أسطولها الذى كان أول أسطول فى العالم على المسافات الطويلة. لم يكن هناك بلد آخر فى العالم، بما فى ذلك هولندة، تقدم فيه تقسيم العمل فى مجال الملاحة كما حدث فى انجلترة، سواء كان ذلك فى مجال الإنشاءات البحرية أو التجهيزات أو التسليح أو التأمينات البحرية. ولنلق نظرة إلى المقاهى التى كان يجتمع فيها وكلاء التأمينات، مقهى «چيروزالم» ومقهى «چامايكا» ومقهى «سام»، ثم بعد عام ١٧٧٤ مقهى «لويدز» فى شارع البورصة، لنتبين من الوصف أكثر مما يمكن أن يبين لنا البحث العلمى المطوّل كيف يتم التأمين: هؤلاء هم السماسرة يحملون معهم طلبات العملاء ويدورون بها على وكلاء التأمينات ليحصلوا منهم على المساهمات المطلوبة. وكان الأجانب مثل أهل البلد يعرفون عنوان المقهى الذى يقصدونه ليحقق لهم المطلوب (١٣٥). كان مقهى لويدز Lloyd's مركزاً رائعاً للأخبار والمعلومات، وكان وكلاء التأمينات على علم بكل شىء، يعرفون عن موقع السفن التى يؤمنّون عليها أكثر مما يعرف أصحابها، وكانت هذه المعلومات تتيح لهم السير بخطى مطمئنة.

كانت انجلترة فى حماية أسطولها تلعب مطمئنة. ولسنا بحاجة إلى أن نعود لنكرر ما كرره الكثيرون من أن انجلترة تمكنت إبان الحروب ضد الثورة الفرنسية وضد امبراطورية نابليون من التسلل إلى ذلك الجزء من القارة الأوروبية الذى أخذ نفسه بشىء من أسباب اليقظة التى لا تخلو من العداء عندما فرضت فرنسا الحصار القارى وقفلت به فرنسا القارة الأوروبية فى وجه انجلترة. كانت انجلترة تجد دائماً ثغرات تنفذ منها، فنفذت من خلال تونينجن Tonningen فى الدنمرك حتى عام ١٨٠٧، وإمدن Emden وهيلجولاند Helgoland حتى عام ١٨١٠؛ ما كانت تنصرف عن ثغرة حتى تنفتح لها ثغرة أخرى (١٣٦). هكذا استمرت التجارة الإنجليزية تسلك مساراتها التقليدية على مستوى العالم، لا يعوقها عائق. ولم تكتف شركة الهند الشرقية [الإنجليزية] فى أثناء حروب ناپليون عن استيراد الأقمشة القطنية الهندية التى كانت تدخلها إلى انجلترة فى ثقة واطمئنان «وكانت آلاف البالات من المنسوجات القطنية مكومة فى مخازن الشركة منذ عشر سنوات إلى أن خطر ببال أولى الشأن أن يعطوها للمحاربين الأسبان» ليصنعوا لأنفسهم منها قمصاناً وبنطلونات (١٣٧).

وليس هناك شك فى أن الثورة التجارية لا يمكن أن تفسر وحدها الثورة الصناعية(١٣٨). ولكن ليس هناك مؤرخ ينفى تأثير التوسع التجارى على الاقتصاد الإنجليزى ومدى إسهام هذا التوسع التجارى فى رفع شأن الاقتصاد الإنجليزى إلى الحد الذى جعله يتجاوز قدرته.



ميناء بريستول برصيفه الواسع في مطلع القرن الثامن عشر . (متحف مدينة بريستول).

ولكن الكثيرين يقللون من أهمية هذا الإسهام. والمشكلة هى فى أعماقها مشكلة الجدل المحتدم بين هؤلاء الذين يفسرون النمو الرأسمالى بإرجاعه إلى أسباب من صميم تطوره الداخلى وفضائله هو وحدها، وأولئك الذين يرون أن هذا النمو الرأسمالى يرجع إلى أسباب من خارجه قام عليها استغلاله المنظم للعالم -- وهذا جدل لا سبيل إلى حسمه، لأن الرأيين صحيحان. كان المعاصرون المعجبون بانجلترة يميلون إلى الأخذ بالرأى الأول. كتب لوى سيمون فى عام ١٨١٢ يقول: «ينبغى أن يلتمس الإنسان مصادرثروة انجلترة فى الدورة الاقتصادية الإنجليزية الداخلية، وفى التقسيم العظيم للعمل وفى تفوق الآلات»[١٣٩] و«ومبلغ علمى أن الذين يلتمسون ثروة انجلترة فى تجارتها الخارجية يبالغون»[١٤٠] بل إن شاهداً آخر يكتب: «الفكرة الشائعة التى تقول إن انجلترة تدين بثروتها لتجارتها الخارجية فكرة خاطئة كلها مبالغة [...] مثلها مثل كل الأفكار الشائعة»[١٤١]، ويضيف قرير العين: «والتجارة الخارجية لا أهمية لها بالنسة لأية دولة من الدول، ولا لانجلترة، على الرغم مما يروجه السياسيون الأفذاذ الذين اخترعوا المنظومة القارية». وهو يعنى بالمنظومة القارية الحصار القارى، ويعتبرها «سخف»؛ وصاحب هذا الرأى هو موريس روبيشون، وهو فرنسى يكره فرنسا النابليونية. ويتساءل أما كان من الجنون أنتفكر فرنسا فى ضرب انجلترة فى تجارتها؟ أما كان من الجنون ضرب حصار حول أوروبا وإغلاقها فى وجه انجلترة؟ أما كان من الجنون أن تلقى فرنسا فى عام ١٧٩٨ بأسطولها وخيرة جيوشها إلى مصر على طريق الهند المسدود؟ أما كان هذا كله من السفه وإضاعة الوقت -- هكذا يستمر موريس روبيشون فى حججه ومبرراته، ويتساءل: ما الذى تكسبه انجلترة من الهند؟ إن ما تكسبه منها لا يزيد على ثلاثين سفينة «نصف حمولتها ماء ومؤن يحتاج إليها الطاقم فى رحلته الطويلة»

وإذا كانت هذه الأفكار اللامعقولة تجد من يتداولها، ألا يرجع ذلك إلى أن أناساً كثيرين، من أمثال كانتيون Cantillon، ادّعوا أنه ليس هناك ميزان تجارى سلبى أو إيجابى، وإن ما يبيعه بلد ما لا يمكن إلا أن يكون مساوياً لما يشتريه بحسب توازن جميل حر أسماه هاسكينسون Huskinsson – الذى سيرأس لجنة التجارة فيما بعد Board of trade: تبادل الأرباح المتعادلة[١٤٢]. هل نحن بحاجة إلى أن نؤكد أن التجارة لم تكن بالنسبة إلى انجلترة فى أيرلندة والهند والولايات المتحدة وغيرها منقبيل التبادل المتعادل.

والحقيقة أنه إذا كانت البيانات التى نمتلكها والمستخرجة من أوراق الجمارك تسمح لنا بأن نقدّر الحجم المتزايد للتجارة الإنجليزية، فإنها لا تسمح لنا بأن نحسب الميزان التجارى الإنجليزى. وتشرح فيلليس دين[١٤٣] موضوع الميزان التجارى فى تحليل طويل من المستحيل تلخيصه هنا. أما التقديرات فهى قد توحى إلينا بأن الميزان التجارى لم يكن يحقق إلا القليل من الفائض، أو أنه كان سلبياً. وهانحن أولاء نعود هنا إلى المناقشة التى

بدأت من قبل ودارت حول الميزان التجارى بالنسبة إلى جامايكا وجزر الأنتيل الفرنسية. والحقيقة أن بيانات الجمارك علاوة على عيوبها وأخطائها لا تضم سوى السلع الداخلة والخارجة من الموانىء الإنجليزية. فهى لا تسجل حركات رؤوس الأموال ولا تجارة العبيد التى كانت تتم بطريقة «المثلث»، وكانت تخرة عن رقابتها، ولا رسوم الشحن التى تحصلها البحرية، ولا المبالغ التى يحولها المزارعون فى جامايكا والنواب فى الهند إلى الوطن، ولا الأرباح التى تدرها التجارة فى التجارة التى عرفت باسم التجارة من البلد إلى البلد country trade فى الشرق الأقصى.

إذا كانت الأمور على هذه الصورة، وإذا كنا قد أدركنا الأهمية المؤكدة للتجارة الخارجية التى تزايدت تزايداً ضخماً، فهل يصح التهوين من شأنها على أساس مقارنة كمية المبادلات التجارية الداخلية بكمية المبادلات التجارية الخارجية؟ ولنذكر ماكفرسن D. Macpherson الذى كتب فى حوليات التجارة Annals of Commerce فى عام ١٨٠١(١٤٤) أن التجارة الداخلية حجمها يعادل ضعفى أو ثلاثة أضعاف التجارة الخارجية(١٤٥) وحتى إذا لم تكن هناك أرقام مؤكدة فليس هناك شك فى علو شأن التجارة الداخلية. ولكننا لا نحل المشكلة على هذا النحو، وهذا ما قلته من قبل، ولن أعود إلى تكرار المناقشة مرة أخرى هنا حول القيمة النسبية للتجارة الداخلية والتجارة الخارجية. وإذا نحن عدنا إلى انجلترة وما اتصل فيها من أسباب النمو وما شهدته من ثورة صناعية، حق لنا أن نقول إن أهمية التجارة الداخلية لا تبرر مطلقاً استبعاد الحط من قدر التجارة الخارجية. وتشهد البيانات على أن الصناعة الإنجليزية إبان القرن الثامن عشر زادت إنتاجها المخصص للتصدير بنسبة ٤٥٠٪، على اعتبار أرقام عام ١٧٠٠ بمثابة المؤشر ١٠٠، فإذا وصلنا إلى عام ١٨٠٠ وجدنا المؤشر يصل إلى ٥٤٤ ؛ وهذه الحقيقة وحدها تكفى شاهداً على دور السوق الخارجية فى الإنتاج البريطانى. وجدير بالذكر أن هذا الدور ظل يتعاظم بعد عام ١٨٠٠، ففى الفترة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٢٠ زادت الصادرات البريطانية الخالصة بنسبة ٨٣٪ (١٤٦). لهذا نقول إن تصاعد نشاط التجارة الداخلية وتصاعد نشاط التجارة الخارجية كانا عاملى تنظيم أثرا مؤتلفين على الثورة الصناعية، وما كان أحدهما ليسير طريقه بدون الآخر.

وأنا استصوب الفكرة التى عبّر عنها المؤرخ الهندى أماليندو جوها Amalendu Guha(١٤٧) والتى ادعو إلى مقارنة الفوائض بدلاً من مقارنة المقادير الكلية، على سبيل المثال الفوائض التى أخذتها انجلترة من الهند وفوائض التوفير الإنجليزى التى وجهتها إلى الاستثمار. وهناك حسابات مختلفة تقدر الاستثمارات الإنجليزية بحوالى ٦ ملايين من الجنيهات فى عام ١٧٥٠، أى ٥٪ من الدخل القومى الكلى، وبحوالى ١٩ مليوناً فى عام ١٨٢٠، أى ٧٪ من الدخل القومى الكلى. فإذا قارنّا بهذين الرقمين مبلغ الـ ٢ مليون جنيه

الذى كانت انجلترة تخرج به سنوياً من الهند بين عام ١٧٥٠ و١٨٠٠، فلا يحق لنا أن نقول إنه كان مبلغاً هيناً. ونحن لا نعرف كيف كان هذا المبلغ الذى يمثل فوائض الهند والأموال التى كان النواب يرسلونها إلى انجلترة تتوزع فى داخل الاقتصاد الإنجليزى، ولكنه لم يكن يضيع، ولم يكن يظل مركوناً عقيماً بلا استثمار، بل كان يزيد من الثروة البريطانية لتصل إلى المستوى الذى كانت تحلق عليه.

مضاعفة

النقل الداخلى

وإذا كنا قد شددنا على الأهمية الحثية للتجارة الخارجية، فليس معنى هذا أننا نقلل من أهمية السوق القومية التى أفضنا فى الحديث عنها فى كتابنا هذا [١٤٨]. وإذا نحن أخذنا على نحو عام بأن التجارة الداخلية تمثل ضعفى أو ثلاثة أضعاف قيمة التجارة الخارجية[١٤٩] وإذا كانت قيمة التجارة الخارجية – بعد استبعاد بند إعادة التصدير – بين عام ١٧٦٠ و١٧٦٩ تقدر فى المتوسط بـ ٢٠ مليوناً فى السنة الواحدة تقريباً [١٥٠] فمعنى هذا أن التجارة الداخلية كانت قيمتها بين ٤٠ و٦٠ مليوناً من الجنيهات؛ وإذا قبلنا بأن نسبة الربح كانت ١٠٪ [١٥١] معنى ذلك أن الربح الكلى كان سنوياً بين ٤ و٦ ملايين، وهو مبلغ هائل. كانت الثورة الصناعية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذا الاقتصاد التجارى النشيط. والسؤال هو لماذا قام هذا اللون من الاقتصاد مبكراً فى انجلترة؟

شرحنا جانباً من هذا الموضوع من قبل وعللناه بأسباب منها: دور لندن المركزى؛ ومضاعفة الأسواق؛ وانتشار اقتصاد نقدى تغلغل فى كل شىء؛ وبسعة حجم المبادلات التجارية التى نهضت بها الأسواق الموسمية النشيطة وبخاصة سوق ستاوربريدج Stourbridge التى كانت بجاذبيتها وروعتها سوقاً لا تضارع، فشدت إليها الناس زمناً طويلاً؛ ونشاط المدن الأسواق المحيطة بلندن كالهالة حول القمر؛ والأسواق الكبيرة المتخصصة فى داخل العاصمة الإنجليزية؛ وتضاعف الوسطاء مما أدى إلى إعادة توزيع الدخول والأرباح بين أعداد متزايدة من المنتفعين على نحو ما ذكر دانييل ديفو. وخلاصة القول إننا عللناه بما دخل على الارتباطات من تطوير وتحديث فاتجهت اتجاهاً متزايداً إلى العمل بذاتها تلقائياً. وعللناه فى آخر المطاف بتضاعف وسائل النقل فسبقت متطلبات التجارة ثم دعمت ازدهارها[١٥٢].

وهكذا نلتقى مرة أخرى بمشكلة تناولناها من قبل فى هذا الكتاب. ولكننى أرى من المفيد العودة إليها مرة أخرى من منظور محدد، هو منظور التجارة الإنجليزية التى تعتبر مثالاً رائعاً. كانت التجارة الإنجليزية تعتمد فى انطلاقها ونشاطها على الملاحة الساحلية الهائلة من ميناء إلى ميناء. كان البحر بالنسبة إلى انجلترة بابها الأول إلى السعد والثراء، وكثيراً ما

قامت البحار بهذا الدور فى ربوع الدنيا. وكان البحارة الذين يقومون بهذه الملاحة الساحلية، وهم الكوليارز colliers يمثلون ثلاثة أرباع الأسطول البريطانى، وكانوا يستخدمون حول عام ١٨٠٠ ما لا يقل عن مائة ألف بحار [١٥٣] . كانت الملاحة الساحلية بهذه الصورة أشبه شىء بالمدرسة التى تخرّج البحارة الذين تحتاج إليهم بريطانيا بالأعداد الكبيرة التى نعرفها. كانت الملاحة الساحلية تنقل كل شىء: القمح بكميات كبيرة ، والفحم بكميات أكبر يأتون بها من نيوكاسل، من مصب التاين إلى مصب التيمز. وقامت على طول السواحل الإنجليزية موانىء نشيطة ، عدّتها نحو عشرين ميناءً ، تنهض بهذه المبادلات التجارية التى لا تكاد تنقطع ؛ من هذه الموانىء ما كانت بديعة حسنة الموقع يسهل الوصول إليها، ومنها ما كانت فى مواقع صعبة لا يسهل الوصول إليها ولكنها كانت ضرورية لا مفر من السير إليها. وكانت موانىء المانش تتيح للسفن ملجأً طيباً تلوذ به، ويحدثنا دانييل ديفو أنها كانت ميدان التهريب والنصب الأثير، أو على الأقل واحداً من ميادينه المفضلة [١٥٤].

أما باب السعد والثراء الثانى الذى نعمت به انجلترة فكان : الأنهار. وترجع الأهمية الصناعية والتجارية لتورويتش، على الرغم من بعدها عن السواحل، إلى أن الوصول إليها مباشرة من البحر كان ممكناً عن طريق النهر الذى لا تعطل الملاحة فيه أهوسة أو عقبات[١٥٥]. وقد بيّن ويللان T. S. Willan فى كتاب موجز دقيق على عادته [١٥٦] الأهمية الثورية للملاحة النهرية الى تحمل السفن من البحر ، فإن لم تحملها حملت بضائعها على قوارب ونقلتها إلى البر، وهكذا كانت الأنهار تلتحم بمسار الملاحة الساحلية الذى كان كالنهر الذى يحيط بالجزيرة.

وكانت الأنهار الصالحة للملاحة فى انجلترة بطيئة بصفة عامة، ولم تعد ابتداءً من عام ١٦٠٠ تستخدم على حالها الطبيعية، بل كان من الضرورى تحسينها لتتحمل نقل الفحم والسلع الثقيلة الأخرى التى كانت المدن بحاجة إليها، ونذكر منها بصفة خاصة مواد البناء، ودخلت التحسينات عليها شيئاً فشيئاً، فأُلحقت بها قنوات لتطويلها، واقتُطعت منها الالتفافات، وزُودت بالأهوسة. ويؤكد ت. س. ڤيللان أن الهويس اختراع له من الأهمية ما يجعله نداً لاختراع البخار أو مقارباً له [١٥٧]. وكأنما كانت عمليات تحسين الأنهار للملاحة عمليات تمهيدية تؤذن بمشروعات إنشاء القنوات. وبدأت القنوات أولاً كامتدادات تطيل الأنهار وتقربها من الهدف، أو كوصلات تربط الطرق النهرية بعضها بالبعض. ومن الأنهار ما لم تمد إليه يد الإصلاح إلا بعد أن أنشئت قنوات جعلت لهذه الأنهار دوراً وربطتها بالطرق المائية القائمة.

وشهدت انجلترة إقبالاً كبيراً على مشروعات القنوات فيما سمى بهوجة القنوات أو جنون القنوات، وما كان يمكن أن يعتبر جنوناً بمعنى الكلمة، بل كان مضاربة تنجح مرة، وتفشل

مرة، كما قالوا، أو كانت مشروعات ناجحة فى نصف الحالات، أى فى تلك الحالات التى كانت تقوم على اختيار مدروس يخدم نقل الفحم الذى كان هو السلعة الحاسمة، وتقوم على حسن التعامل مع القرض الذى اقترضته الشركة المنشئة للقناة أو رجل الأعمال الذى غامر بإنشائها وحده.

بدأ جنون القنوات فى عام ١٧٥٥ بشق قناة جانبية تمتد إلى نهر سانكى Sankey الذى يصب فى نهر ميرسى Mersey (١٥٨) وسبقت هذه القناة بعدة سنوات القناة الشهيرة والجديرة بما نالت من شهرة ألا وهى تلك التى شقها الدوق بريدجووتر لتربط مناجم الفحم القريبة فى ورسلى Worsley بمانشيستر (١٥٩) وكان إنشاء هذه القناة عملية كاملة الإتقان من كل الوجوه.

عندما بدأ الدوق «وحده هذا المشروع الذى طرح للتداول أوراق بنكنوت أكثر مما طرحه البنك المسكين البائس الذى عرف باسم بنك فرنسا والذى كان لانهياره عواقب وخيمة؛ وظلت أوراق بنكنوت مشروع القناة متينة لم تفقد شيئاً من ثقة الناس فيها ؛ ولم يكن على الدوق أن يحتفظ فى خزائنه بعملات معدنية توازى ربع النقود الورقية المتداولة ؛ وكان من حسن حظه ألا يُلزم بهذا الشرط، لأنه كان فى بعض الأحيان يعانى من ضيق ذات اليد فلا يجد أجر العربجى الذى يقله فى عربته ليتابع سير العمل فى مشروعه» (١٦٠). هذا الدوق يمثل صاحب المشروع الذى أخذ بأسباب النجاح على أفضل وجه. كان يمتلك منجماً سهّل له الحصول على قروض، ونحن جميعاً نعلم أن المقرضين لا يقدمون قروضاً إلا إلى الأغنياء. ولكن الدوق أرسى مشروعه على قواعد متينة من الفهم الصائب. فأصبح ينقل فحمه على صفحة القناة إلى مانشيستر مباشرة فيوفر الكثير ويبيعه بنصف السعر السابق محققاً ربحاً مقداره ٢٠٪ على الاستثمارات والنفقات. لم تكن القنوات جنوناً إلا بالنسبة إلى أولئك الذين لم يتقنوا التخطيط. وإذا نحن اعتبرنا تكلفة النقل البحرى أساساً للقياس ، وجدنا أن تكلفة النقل عن طريق القنوات ثلاثة أضعاف أو أكثر قليلاً ، ولم تكن هذه التكلفة مرتفعة ، إذا قيست بتكلفة النقل بالعربات التى قدرت بتسعة أضعاف النقل البحرى، وبتكلفة النقل على ظهور الدواب التى قدرت بـ ٢٧ ضعفاً.

فإذا جلنا ببصرنا فى البر وجدنا الطرق الخاصة التى تستخدم فى مقابل رسوم قد بدأت فى عام ١٦٥٤ ، ثم انتشرت وكونت شبكة من طرقات أفضل من الطرق العامة. وكانت هذه الطرق تنشأ بناء على مبادرة خاصة ، لأن الدولة لم تكن تحفل إلا بالطرق الاستراتيجية فى اتجاه اسكتلندة وأيرلندة. وهكذا حلت هذه الطرق التى سميت باسم turnpikes محل الطرق القديمة التى لن تكن فى الحقيقة على تلك الدرجة من السوء التى راجت عنها، ولكنها كانت يقيناً صعبة وعرة تشفق منها العربات، ترتد عنها فى الشتاء.



دوق بريدجووتر Duke of Bridgewater (١٧٣٦ - ١٨٠٣) أمام قناته. رسم بالحفر يرجع إلى عام ١٧٦٧.

ولكن هذه الطرق الجديدة المعبدة (١٦١) التى أنشئت بوسائل بسيطة لا تجديد فيها حتى بالقياس إلى ما عرفه الرومان قبل قرون طوال، وهذه القنوات الجديدة التى غزت البر، لم تكن لتحل المشكلات الماثلة كلها، ومنها على سبيل المثال مشكلة نقل الفحم من مخرج المنجم إلى أماكن الشحن. ثم بدأت هذه المشكلة تُحل فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، حيث مُدت قضبان معدنية، وكانت هذه القضبان هى بداية السكك الحديدية، ونلاحظ أن القضبان ظهرت إلى الوجود قبل أن تخترع القاطرة، كما يقول كلافام Clapham (١٦٢). وعندما ترجم البارون دوپان Dupin (١٦٣) عبارة rail road [سكة حديدية] إلى الفرنسية بعبارة route-ornière تخيل القارىء قضيباً من الحديد فيه مجرى مجوف تدخل فيه عجلة العربة الضيقة. ولكن القضبان الأولى كانت على هيئة مراين عادية من الخشب تنزلق عليها العربات عجلات العربات المصنوعة من الخشب كذلك. ودخلت هذه القضبان وهذه العربات الخشبية الاستخدام فى القرن السابع عشر فى محاجر باث Bath

وفى مناجم كورنوول، واستخدمت كذلك فى المنطقة حول نيوكاسل لنقل الفحم (١٦٤). وكانت القضبان الخشبية تزود من خارجها فى العادة بشفة تمنع العجلة من الخروج، وكانوا يربطون إلى العربة حصاناً يسير فوق هذه السكة، فيشد حمولة تزن ثلاثة أضعاف الحمولة التى كان يشدها على الطرق العادية. ثم جاء الحدث الهام، وهو استخدام قضبان من الزهر بدلاً من القضبان الخشبية حول عام ١٧٦٧. وبدأ البحث منذ عام ١٨٠٠ من أجل تطويع آلة بخارية تقوم بشد العربة ، وخرجت القاطرة الأولى إلى النور فى عام ١٨١٤.

بلغ طول هذه السكك الحديدية - قبل استخدام القاطرة - حول عام ١٨١٦ نحو ٧٦ ميلاً حول نيو كاسل (١٦٥) . وكان طولها حوالى ٣٠٠ ميل فى كونتية كلامورجان فى منطقة ويلز، التى كانت كارديف عاصمتها والتى كانت فيها مناجم ميرثير تايدفيل Merthyr Tydfil وميناء سوانسى Swansea. ومدت اسكتلندة قضبانها أيضاً حول جلاسجو وأدنبره. ومن قائل إنها كان بها «أكبر عدد من المشروعات عُرِضَ فى هذا المجال على الرأسماليين منذ سنوات» (١٦٦). بل لقد مُدت سكة حديدية بقضبان مبطلة من خلال مدينة جلاسجو نفسها، كما كتب البارون دوپان، وهو الذى اقترح أن تستخدم مثل هذه القضبان المبطلة فى بعض الطرق الفرنسية المنحدرة انحداراً شديداً فى المدن الفرنسية الكبيرة وفى عدد من الطرق الممتدة من جبل سانت چينيڤيڤ إلى باريس، على أحد جانبى الطريق (١٦٧). وفى عام ١٨٣٢ ظهر كتاب «الرحلة من مانشيستر إلى ليڤرپول بالسكة الحديدية والعربة البخارية» وهو كتاب احتفت به الصحف الفرنسية وأغدقت عليه من التكريم ما أغدقت، ألف هذا الكتاب السيد كوشتيه M. Cuchetet ، ووصف بكثير من التفصيل «الطرق ذات الأشرطة الحديدية» (١٦٨) و«المحطة» فى شارع ووتر ستريت Water Street (١٦٩) والآلات المختلفة المستخدمة «ومن بينها آلة السيد روبرت ستيفنسون Robert Stephenson الذى أطلقوا عليه اسم شمشون الجبار، وهى حتى الآن أفضل الآلات وأكثرها كمالاً» (١٧٠) - وكانت هذه الآلات «لا يزيد حجمها على حجم برميل عادي من براميل نقل المياه» (١٧١).

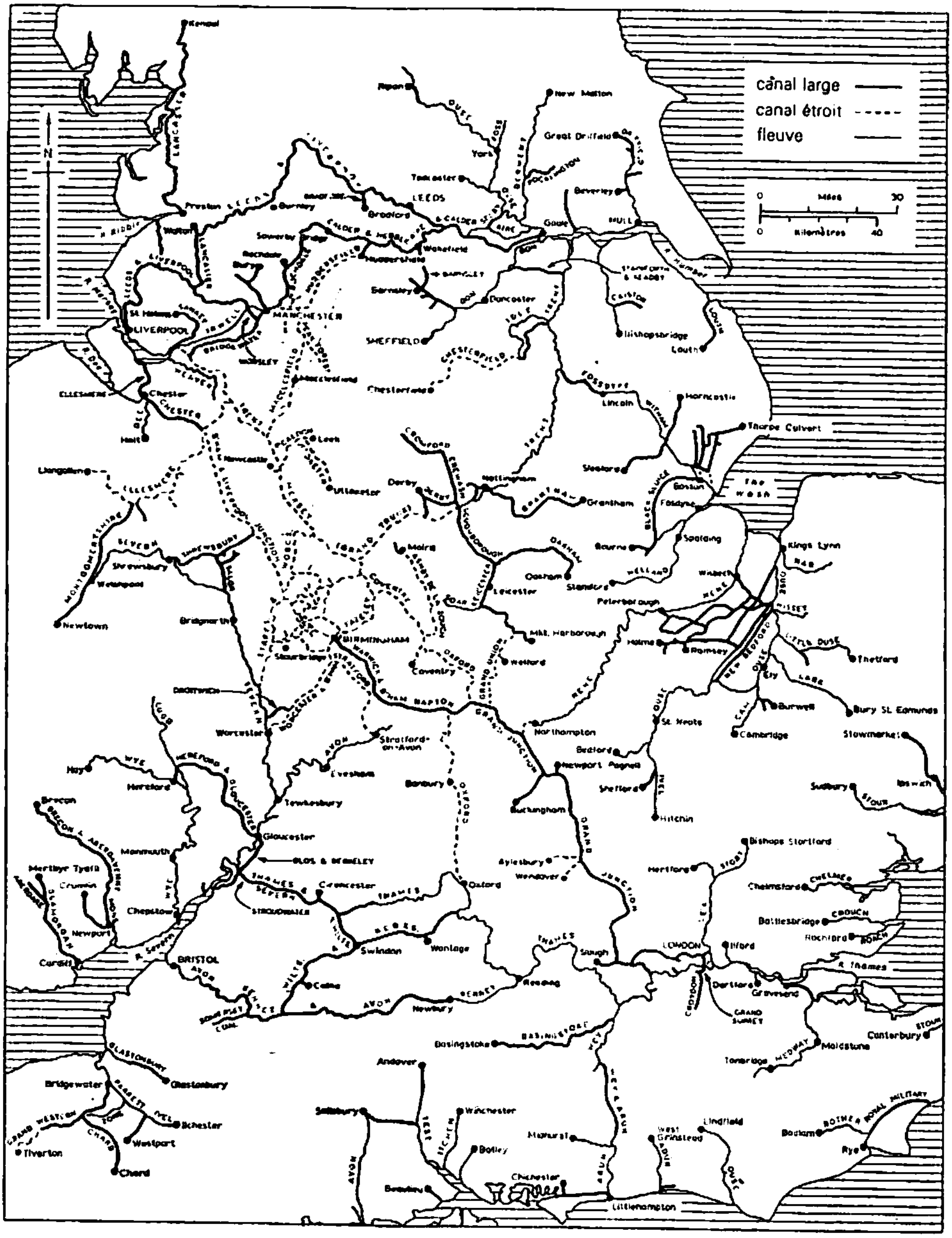
ولعبت القضبان، ابتداء من السكة الخشبية إلى القاطرة البخارية، دورها فى مجالات نقل البضائع فى بريطانيا. وليس من الضرورى أن يكون الإنسان متخصصاً كبيراً فى الموضوع ليقتنع عن يقين بأن هذه الحركة المتزايدة السرعة قد ساندت الازدهار الكامل فى انجلترة من كل جوانبه.وما زلنا إلى اليوم (١٧٢) ندرك العلاقة التناسبية بين النمو وبين سهولة المواصلات. وسرعة المواصلات وثيقة الصلة بالأوامر والمعلومات، وهذا عنصر لا غنى عنه لعالم الأعمال. هل كان من الممكن أن يقيم توماس وليامز Thomas Williams حول عام ١٧٩٠ احتكار النحاس ويستمر فى القبض على زمام الأعمال المتناثرة المبعثرة بين كورنوول وشيتلاند، إذا لم تكن خطاباته التى تخرج من لندن إلى لانكاشير وإلى بلاد ويلز تنطلق بالسرعة التى نعرفها اليوم (١٧٣)؟

ولكننا عندما نتكلم عن النقل هل ينبغى أن يقتصر تفكيرنا على انجلترة حيث الأنهار هيئت للملاحة، وحيث القنوات شقت، والطرق مدت، والسكك الحديدية ترسم شبكة تتزايد مع الأيام ؟ هل يمكن أن ننسى العلاقات الخارجية البعيدة؟ سنلاحظ أن الأمور كانت كالبنيان يشد بعضه بعضاً : فى عام ١٨٠٠ «كانت انجلترة تعانى من قحط شديد فى الغلال، فجلبت من الهند ٦٠٠٠٠٠ قنطار من الأرز تكلف نقل القنطار ١٢ فرنكا بينما هناك فى بريتانيا لايجد فيها الإنسان إمكانية لنقل القنطار من الجنوب إلى موضع ما فى اللورين بأقل من ٤٠ أو ٥٠ فرنكاً لمسافة لا تزيد على ١٥٠ ميلاً» [١٧٤] هذا مايؤكده أحد الفرنسيين فى هذه العبارات :«نحن هنا فى لندن نستطيع منذ عشرين سنة [أظن أنه يقصد من عام ١٧٩٧ إلى عام ١٨١٧] أن نلاحظ أنه ما إن تشتعل نار الحرب بين انجلترة وإيطاليا، فيصعب على انجلترة أن تجلب من إيطاليا ما كانت تجلبه فى الماضى من الحرير الخام اللازم لمصانعها، حتى تقوم الشركة الإنجليزية لتجارة الهند بزراعة أشجار التوت فى الهند وسرعان ما تجلب من الهند آلاف البالات من الحرير الخام سنوياً؛ وما إن تشتعل نار الحرب بين انجلترة وبين إسبانيا ويصعب على انجلترة جلب النيلة اللازمة لصناعاتها حتى تزرع الشركة نبات النيلة فى الهند وتجلب من هناك آلاف الصناديق المليئة بالنيلة سنوياً؛ وما إن تشتعل نار الحرب بين انجلترة وروسيا فيصعب عليها جلب القنب اللازم للبحرية حتى تزرعه الشركة فى الهند لتغطية احتياجاتها؛ وإذا أدت الحرب بين أمريكا وانجلترة إلى وقف الوارد من القطن، فإن الشركة تتولى تدبير القطن اللازم للغزالين والنساجين؛ وإذا استحكمت حلقات العداء بين انجلترة ومستعمراتها فالشركة تعرف كيف تجلب لأوروبا السكر والبن اللازمين لها». هذه الملحوظات لم يمكن الأخذ بها دون مناقشة، ولكن الطريف أن الذى دونها هو الرجل نفسه الذى طالبنا بأن ننحى عن مخنا الفكرة الفجة الشائعة التى تقول إن انجلترة مدينة بثروتها للتجارة الخارجية [١٧٥] وأكد لنا أن انجلترة تستطيع أن تعيش مكتفية بذاتها معتمدة على مقوماتها .كانت انجلترة بطبيعة الحال تستطيع ذلك، ولكنها لو فعلت لهبطت إلى مستوى معيشة منخفض، ولتركت لأمم أخرى مهمة غزو العالم ....

تطـور

بطـىء

ما عرضناه إلى الآن يوضح بعض الأمور التى استقرت وتحققنا من وجودها. وإذا نحن ركزنا اهتمامنا على موضوعنا وهو الثورة الصناعية، والموضوعات الأخرى التى تتناولها الدراسة التاريخية المتعمقة، وجدنا أن أول هذه الأمور التى تتكشف لنا هو أن



٥٤ - الطرق الملاحية النهرية الرئيسية حول عام ١٨٣٠

(نقلاً عن H. J. Dyos et D. H. Aldcroft)

الأحداث السريعة ليست هى التى تلعب الأدوار الأولى، فهناك خط تطور عام يسير بطيئاً، كل شيء يسير بطيئاً : التحول إلى الزهر المنتج بالكوك، ميكنة النسيج ، الثورة الزراعية الحقيقية، السكك الحديدية الحقيقية ... كأنما كانت عملية ولاد الثورة الصناعيةطويلة لا تريد أن تنتهى. كان من الضرورى لكى تولد الثورة الصناعية، لكى تتحرك حركتها، أن تحدث عمليات هدم لأشياء قائمة، وعمليات إقامة لإنشاءات جديدة وترتيبات جديدة، وعمليات «إعادج بناء»... وإذا نحن اتبعنا الدروس التى خلص إليها تشارلس ويلسون وإيريك هوبسبوم Eric Hobsbawm (١٧٦) فقد كانت الثورة بجوهرها موجودة بجوهرها فى انجلترة فى بداية عصر الريستوريشن حول عام ١٦٦٠، ولكنها لم تتحقق بسرعة. والحق أن القرن السابع عشر الذى كان يلوح فى ظاهره متأخراً تأخراً منكَراً شهد حركة هزت أركان العهد القديم ، وطرحته أرضاً، فانهدمت فيه البنية التقليدية للزراعة وللملكية العقارية ، أو اكتمل هدمها؛ وانفرط فيه عقد الاتحادات الحرفية حتى فى لندن بعد حريق عام ١٦٦٦، وتحددت ملامح لائحة الملاحة؛ وتبع ذلك اتخاذ الاجراءات البناءة الأخيرة فى تنفيذ سياسة ميركانتيلية لوقاية الاقتصاد القومى وحمايته. كان كل شيء فى حركة، ما فى ذلك أدنى شك، حتى إن المملكة ، كما كتب دانييل ديفو فى عام ١٧٢٤ «تغير وجهها يوماً بعد يوم»؛ وكان الرحالة الذى ينزل انجلترة يتبين فيها جديداً يحدث كل يوم (١٧٧). فلم تعد انجلترة بلداً متخلفاً بالمعنى الحالى للكلمة : بل زادت من إنتاجها ، ورفعت من مستوى معيشتها ، وحسّنت وسائل حياتها الاقتصادية، وأصبح ملك يمينها اقتصادٌ مترابط القطاعات، كل قطاع فيه بلغ درجة من التقدم تحول دون تعرضه لاختناق مخيف عند أول اختناق. هكذا كانت انجلترة مستعدة للتقدم أياً كان الاتجاه الذى تختاره أو الفرصة التى تسنح لها .

ولندقق فى صورة القطاعات التى نضجت ببطء فى سعيها لبلوغ فعالية متزايدة، حتى تصبح بذاتها ذات يوم عناصر مرتبطة بالثورة الصناعية، قادرة على الاستجابة من موقعها لمتطلبات القطاعات الأخرى.. ولنسأل الآن هل هذه الصورة على هذا النحو ترضينا تمام الرضا؟ لا أظن. لأنها تعطى فكرة خاطئة عن الثورة الصناعية فهى توحى بأن هذه الثورة كانت هدفاً فى حد ذاتها يخطو نحوه الاقتصاد الإنجليزى والمجتمع الإنجليزى فى سعىٍ واعٍ يرمى إلى تمكين عصور جديدة من اعتلاء سدتها، هى : عصور الآلة. هذه الصورة توحى إلينا بتجربة ثورية تحددت معالمها من قبل، وهى قد تنطبق على الثورات الصناعية فى أيامنا هذه، حيث ترسم البلاد الساعية إلى تحقيق ثورة صناعية صورة مسبقة ونماذج معروفة تهتدى بها وتعرف بها الطريق الذى تسلكه. ولكن التجربة الصناعية الإنجليزية لم تتخذ هذه الصورة، ولم تكن تخطو نحو هدف تعرفه من قبل، بل التقت به فى أثناء صعود



نشاط على رصيف ويست إنديا دوك West India Dock فى لندن، فى بداية القرن التاسع عشر. ونرى العمال يفرغون شحنات ضخمة من السكر والروم والبن ..الخ .

قوى جياش بالحيوية، نابع من العديد من التيارات المتقاطعة التى دفعت الثورة الصناعية إلى أمام، ولكنها كانت تيارات تجاوزت إطاراتها الخاصة تجاوزاً بعيداً .

ما بعد
الثورة الصناعية

وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية كانت من الضخامة بمكان، فإنها لم تكن أوسع إطار فى فترة حافلة بالأحداث، ونحن نستخدم مفردات تعبر عن هذا المعنى مسبقاً. ومن المؤكد أن نزعة التصنيع industrialisme التى هزت المجتمع كله ودفعته إلى نمط الحياة الصناعية حركة أوسع من الثورة الصناعية نفسها. ومن المؤكد يقيناً أن التصنيع، أى الانتقال من تفوق الزراعة إلى تفوق الفنون والصنايع كان حركة عميقة فى حد ذاتها، ولكنه كان أوسع من دائرة التفسيرات التى فرغنا لتونا من عرضها؛ وما كانت الثورة على نحو إلا تعجيلاً بهذه الحركة. كذلك حركة التحديث la modernisation كانت بدورها إطاراً أوسع من حركة التصنيع «فليست التنمية الصناعية هى وحدها الاقتصاد الحديث» [١٧٨]، ومجال النمو croissance مجال أوسع من مجال التنمية developpement : مجال النمو يتضمن التاريخ كل التاريخ.

والآن وقد بينّا هذه الفروق هل يمكننا أن ننطلق من معطيات ومقومات النمو فى سعى إلى الابتعاد عن الحلقة الضيقة والنظر إلى الثورة الصناعية من الخارج لنراها فى داخل حركة أوسع منها؟

أشكال مختلفة
من النمو

يمكننا أن نقبل بفكرة د. ك. نورث D. C. North و ر. ب. توماس R. P. Thomas القائلة: «لم تكن الثورة الصناعية مصدر النمو الحديث» [١٧٩] والحقيقة أن النمو شىء آخر غير الثورة الصناعية، على الرغم من أن الثورة الصناعية يقيناً تبرز فوق النمو، ومن أن النمو هو الذى يحملها ويرفعها. وأنا أميل إلى الأخذ بما قال به جون هيكس : «لم تكن الثورة الصناعية فى القرنين المنصرمين على الأرجح إلا حركة رواج boom séculaire قرنية واسعة» [١٨٠]. هل هذا الرواج الواسع هو بعبارة أخرى النمو؟ هل هو نمو لا يمكن أن يكون محصوراً فى الثورة الصناعية، بل هو نمو سبقها؟ وكلمة croissance أى النمو التى ابتسم لها الحظ فجأة ابتداء من السنوات الأربعينية من القرن العشرين [١٨١] تعبر فى لغة العصر الحاضر عن «عملية تطور متشابكة تمتد زمناً طويلاً» [١٨٢] ولكننا نسأل عن مفهوم هذا الزمن الطويل، بأى مقياس نقيسه؟ والاقتصادين لا يتحدثون عن النمو إلا اعتباراً من القرن التاسع عشر، وهم لا يتفقون فيما بينهم على آلياته. فبعضهم لا يعترفون بالنمو إلا إذا كان متوازناً، والبعض الآخر لا يعترفون بالنمو إلا إذا كان غير متوازن. والنمو المتوازن فى رأى

نيرسك Nurske ويانج Young وهارتويل Hartwell هو الذى يحرك كل القطاعات دفعة واحدة فى تدرج منتظم إلى حد كبير يستند إلى الطلب ، ويرفع من شأن السوق القومية من حيث هى المحرك الرئيسى للتنمية.. أما النمو غير المتوازن - فى رأى إينّيس Innis وهيرشمان A. O. Hirschman وشومبيتر Schumpeter وروستو Rostow - فيتلخص فى أن العملية كلها تنطلق من قطاع متميز وتنتقل منه الحركة إلى القطاعات الأخرى. والنمو فى هذه الحال يتمثل فى الجرى للحاق بالقطاع الذى سبق وجرى مسرعاً وتقدم نحو القمة، هكذا تجرى القطاعات المتأخرة للحاق بالقطاع المتقدم ؛ فى هذه الصورة الشاملة لنموذة النمو غير المتوازن نجد أن العرض - وبالتالى الجانب الطواعى من الاقتصاد ونستخدم هذا التعبير على طريقة فانفانى A. Fanfani - هما البارزان ، هما العنصران اللذان تتسلط عليهما الأضواء؛ ويمكننا أن نقول بعبارة أخرى أن الحافز فى هذه الحالة يأتى من التغيرات المباغتة التى تطرأ فى مجال السوق الخارجية أكثر مما يأتى من تزايد نشاط السوق الداخلية، حتى إذا كانت السوق القومية على وشك التحول إلى سوق قومية.

وبعد أن عرض هارتويل R. M. Hartwell (١٨٣) الفرق بين التصوريين، أوضح مذهبه، وهو أن الثورة الصناعية جاءت وليدة النمو المتوازن، وهو يستند إلى حجج ممتازة ، ولكنه يوسع الدائرة ويمد إلى نهاية القرن الثامن عشر خيوط النمو التى يقصرها الاقتصاديون على القرن التاسع عشر. والحقيقة أنه كان يستطيع بمنهاجه نفسه أن يسلك سبيلاً آخر لا يناطح فيه الحقيقة الواقعة ، أو على الأقل ما نعرفه منها، فلا يخرج بمفهوم النمو إلى ما قبل حدود القرن التاسع عشر ، ويطوع مذهب النمو غير المتوازن لينطبق على الثورة الصناعية. ومذهب النمو غير المتوازن هذا هو الذى أخذ به كثير من المؤرخين حتى عن غير وعى واضح فى كل الأحوال، ومن المؤكد أنهم بعد الدرس سيأخذون به أيضاً. فهذا المذهب يتميز بأنه يحيط بالحركة الجياشة وبالأحداث ، ثم هو يتصف منذ البداية بالبساطة والإقناع. ولنذكر أن الرواج الشديد الذى شهده القطن كان أمراً حقيقياً واقعاً، ولا جدال فى أن صناعة القطن كانت الصناعة الأولى المُمَيْكَنة على نطاق واسع. ألا يمكن أن نقول إن قطاع القطن هو الذى شد القطاعات الأخرى وقاد الحركة فى مجموعها؟

ولكن لماذا نتصور أن المذهبين لا توفيق بينهما ، يتطلب الأخذ بأحدهما رفض الآخر؟ لماذا لا نفكر فى أنهما يمكن أن يكونا صحيحين، يجاور أحدهما الآخر، أو يلى أحدهما الآخر، فى إطار الجدلية العادية التى تضع الرأيين أحدهما فوق الآخر، وتضم الحركات الطويلة والحركات القصيرة معاً . والفرق بين الرأيين فى حالتنا هذه نظرى أكثر منه عملى على ما يبدو. والحالات التى يحدث فيها تقدم نشيط فى قطاع بعينه له القدرة على دفع النمو حالات كثيرة، ذكرنا بعضها فى هذا الباب من الكتاب، وليس من شك فى أننا نستطيع أن نذكر المزيد من الأمثلة المستمدة من العالم الحديث. ولكننا رأينا أن هذا النمط من النمو

ينتهى أمره إلى التوقف آجلاً أو عاجلاً، وإلى التعرض للأعطال إذا لم يجد استجابة من القطاعات الأخرى متضافرة معاً على نطاق واسع. وما دام الأمر كذلك أليس من الأفضل أن نتحدث عن «نمو مستمر» و«نمو غير مستمر» بدلاً من الحديث عن «نمو متوازن» و«نمو غير متوازن»؟ فالتمييز بين المستمر وبين غير المستمر تمييز واقعى لأنه يطابق قطع غائر يصل إلى الأعماق، وكسر ألمّ بالبنية شهده الغرب على الأقل فى القرن التاسع عشر. وفى تقديرى أن سيمون كارنيتس على حق تماماً عندما يميز بين «النمو التقليدى» و«النمو الحديث»(١٨٤).

والنمو الحديث هو النمو المستمر الذى قال عنه فرانسوا پيرو François Perroux(١٨٥) منذ وقت طويل إنه كان يشق طريقه مستقلاً عن ارتفاع الأسعار وانخفاضها. وهى مقولة فاجأت المؤرخين وأزعجتهم بل وأقلقتهم لأنهم ألفوا النظر إلى القرون التقليدية التى تختلف اختلافاً عميقاً عن القرن التاسع عشر. ولكن فرانسوا پيرو على حق وكذلك پول بيروك الذى يؤكد الشىء نفسه. فنحن نجد بالنسبة إلى المملكة المتحدة فى مجموعها أن الدخل القومى الكى ومتوسط دخل الفرد يتعرضان لفترة طويلة من انخفاض الأسعار، من عام ١٨١٠ إلى عام ١٨٥٠، وإلى فترة طويلة أيضاً من ارتفاع الأسعار من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٨٠ ثم فترة انخفاض أسعار من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٨٩٠، بمعدلا سنوية ٢,٨٪ و١,٧٪ فى الفترة الأولى، و٢,٣٪ و١,٤٪ فى الفترة الثانية، و١,٨٪ و١,٢٪ فى الفترة الثالثة والأخيرة، دون أن يتوقف النمو(١٨٦) فقد أصبح النمو «نمواً مستمراً» وتلك معجزة المعجزات، فقد استمر النمو دون توقف حتى فى فترات الأزمات.

قبل أن يبدأ هذا التحول إلى النمو المستمر كان النمو التقليدى يحدث على دفعات، على صورة سلسلة متتابعة من الانطلاقات والعثرات بل والانحسارات على مدى قرون. ويمكننا أن نتبين مراحل طويلة جداً : ١١٠٠ – ١٣٥٠ ؛ ١٣٥٠ – ١٤٥٠ : ١٤٥٠ – ١٥٢٠ ؛ ١٥٢٠ – ١٧٢٠ ؛ ١٧٢٠ – ١٨١٧(١٨٧). هذه المراحل تتناقض فيما بينها : فعدد السكان يزيد فى المرحلة الأولى، وينهار فى المرحلة الثانية، ويرتفع فى المرحلة الثلاثة، ويركد فى المرحلة الرابعة ، وينطلق كالسهم فى المرحلة الأخيرة. وفى كل مرة زاد فيها عدد السكان كان الإنتاج يزيد، والدخل القومى يزيد، وكأنما ليقوم ذلك شاهداً على الحكمة القديمة: «الثروة هى البشر». ولكن متوسط دخل الفرد كان يتراجع أو يهبط هبوطاً شديداً عندما يزيد الإنتاج ويزيد الدخل القومى؛ وعلى العكس من ذلك كان متوسط دخل الفرد يتحسن فى أثناء فترات الركود. وهذا هو ما يبينه المنحنى الطويل(١٨٨) الذى رسمه لفترة سبعة قرون فيلس براون Phelps Brown وشيلا هوبكينس Sheila Hopkins. كذلك نجد تباعداً بين الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد. كانت زيادة الناتج القومى تتم على حساب أولئك الذين يعملون، وكان هذا هو القانون فى العهد القديم. وسأدلى هنا برأيى الذى هو عكس آراء

الآخرين، ألا وهو أن بدايات الثورة الصناعية قامت على نموٍ كان لا يزال من نهج العهد القديم. فلم تبدأ المعجزة ، ولم يبدأ النمو المستمر قبل عام ١٨١٥ أو قبل عام ١٨٥٠، بل هناك من يقول: قبل عام ١٨٧٠ .

هل من شرحٍ للنمو؟

أياً كانت نوعيات النمو، فالنمو يدفع الاقتصاد بحركته كما يدفع المد المراكب التي تكون قد جنحت في مواضع ضحلة في أثناء الجزر؛ النمو يولِّد سلسلة متتالية لا تنقطع من التوازنات المتحققة والتوازنات المختلة، ترتبط بعضها بالبعض، وتولِّد أنواعاً من النجاح السهل أو الصعب ، وتسمح بتجاوز العقبات، وتخلق فرص العمل، وتخترع الأرباح ... النمو هو الحركة التي تحفز التنفس القَرْني في الدنيا بعد كل بطء أو انقباض. ولكن هذه الحركة التي تشرح كل شيء من الصعب شرحها هي نفسها. هكذا النمو غامض في حد ذاته [١٨٩]. حتى علماء الاقتصاد في أيامنا هذه لا يستطيعون شرح النمو على الرغم مما أتيح لهم من إحصائيات، ولا يجدون من سبيل يسلكونه إلا سبيل الافتراضات، وهو سبيل زائف بطبيعة الحال لأنه يسوقنا إلى افتراضين على الأقل عرضنا لهما من قبل: النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، وهما افتراضان لا يؤاخذ أحد إذا لم يختر أحدهما.

ولما كانت هذه هي الحال فإننا نعتبر التمييز الذي قال به سيمون كازنيتس حاسماً، فكازنيتس يميز بين أمرين : «ما يجعل النمو الاقتصادي ممكناً» و«الطريقة التي يتحقق بها النمو فعلاً». أليست إمكانية النمو هي مقابل «التنمية المتوازنة» التي تتحقق ببطء عن طريق التفاعل المستمر بين عناصر وعوامل الإنتاج المختلفة، وتحوير العلاقات البنيوية بين الأرض والعمل ورأس المال والسوق والدولة والمؤسسات الاجتماعية؟ هذا النمو مكانه بالضرورة «المدى الطويل» [أو هو يمتد في إيقاع بطيء على طول زمن طويل]، وهو يسمح دون تفرقة بربط مصادر الثورة الصناعية إلى خيوطها في القرن الثامن عشر أو السابع عشر أو السادس عشر. أما «طريقة تحقيق النمو فعلياً» فهي من شأن الموجات الاقتصادية وهي فترات محدودة تنشأ في حدود الزمن القصير نسبياً، وتتولد عن متطلبات الظروف القائمة، أو عن اكتشاف تقني أو فرصة قومية أو عالمية أو عن مجرد مصادفة. ولولم تكن الهند مثلاً قد أصبحت النموذج والمنافس في مجال النسيج، وتكون قد أصبحت هي البطل العالمي الذي تنازله صناعة النسيج البريطانية، فلعل الثورة الصناعية كانت ستتحقق في انجلترة، ولكننا لسنا على يقين من أنها كانت ستبدأ بالقطن؟

وإذا نحن قبلنا بمنهج الجمع بين الزمن الطويل والزمن القصير معاً، يكتنف الزمن الطويل الأزمان القصيرة، فإننا نستطيع أن نربط دون صعوبة مفهوم النمو المتوازن الذي

يفترش مدى طويلاً ومفهوم النمو غير المتوازن الذى يشق طريقه على هيئة دفعات ينتقل بها «من أزمة إلى أزمة». فيحتل محركُ مكان محرك ، وسوقٌ مكان سوق، ومصدرُ طاقةٍ مكان مصدر طاقة آخر، ووسيلةُ ضغطٍ مكان وسيلة ضغط أخرى، بحسب الظروف.

وحتى يكون هناك «نمو مستمر» لابد أن يكون «الزمن الطويل» من حيث هو المسار الزمنى الذى يجمع فترات تقدم بطيئة قد صَنع «ما يجعل النمو الاقتصادى ممكناً» ، وهيأ فى كل محنة تعتور الفترة الزمنية القصيرة محركاً جديداً احتياطياً ، جاهزاً للعمل، يحل محل المحرك الذى يتعطل أو يوشك أن يتعطل. والنمو يشق طريقه على هيئة الجرى على مراحل ولكنه يجرى دون توقف . وإذا لم يكن النمو قد صمد من القرن ١٣ إلى القرن ١٤ فإنما يرجع السبب فى ذلك إلى أن الطواحين والعجلات الطاحونية المحركة لم تمنح النمو إلا دَفعة محدودة ، ولم يأت مصدر طاقة آخر ليلعب الدور فى المرحلة التالية ؛ ويصدق هذا الحكم أيضاً، بل يصدق أكثر، على الزراعة التى لم تستطع أن تلاحق الحركة السكانية المتزايدة، ووجدت نفسها فريسة المحاصيل المتضائلة. كانت كل انطلاقة نحو النمو، حتى الثورة الصناعية، تتحطم على صخرة ما أسميته فى المجلد الأول «حدود الممكن» وأعنى به الحد الأعلى للإنتاج الزراعى أو للنقل أو للطاقة أو لطلب السوق ... أما النمو الحديث فيبدأ حيث تصعد هذه الحدود وتهبط فلا تكُفُّ عن الصعود والهبوط. ولا يعنى هذا أن هذه الحدود القصوى ، أو الأسقف، لن تتكون يوماً ما .

تقسيم العمل والنمو

كل تقدم نحو النمو يعتمد على تقسيم العمل، وتقسيم العمل عملية اشتقاقية، وظاهرة يشبهونها بمؤخرة الجيش، فتقسيم العمل يتبع النمو عن بعد، والنمو يشده من ورائه على نحوٍ ما. ولقد تزايد تقسيم العمل بمضى الوقت وأصبح مؤشراً يعتد به ، مؤشراً دالاً على تقدمِ النمو، أو أصبح من قبيل المقياس الذى يقيس النمو.

وإذا كان كارل ماركس قد كتب عن نية طيبة أن آدم سميث هو الذى اخترع تقسيم العمل فقد جانبه الصواب، وإنما كان آدم سميث هو الذى رفع هذه الفكرة القديمة إلى مرتبة النظرية المتكاملة. هى إذن فكرة قديمة توقعها أفلاطون وأرسطو واكسينوفون، وتحدث عنها قبل آدم سميث بزمن طويل وليم پيتى (١٦٢٣ - ١٦٨٧) وإرنست لودڤيج كارل Ernst Ludwig Carl (١٦٨٧ - ١٧٤٣) وفرجوسون Fergusson (١٧٢٣ - ١٨١٦) وبيكاريا Beccaria (١٧٣٥ - ١٧٩٣). ولكن علماء الاقتصاد بعد آدم سميث ظنوا أن عليهم أن يعتبروا حديث آدم سميث عن تقسيم العمل قانوناً ثابتاً يشبه قانون الجاذبية العامة الذى توصل إليه نيوتن، وله ما له من الموثوقية. ومن أوائل الذين تصدوا لمفهوم تقسيم العمل نذكر

جان باتيست سى Jean-Baptiste Say ، وما زال التصدى يؤتى ثماره حتى تلاشت موضة هذا المفهوم. ولنذكر أن دوركهايم أكد فى حديثه عن تقسيم العمل أنه «مجرد مفهوم اشتقاقى وثانوى ... يظهر على سطح الحياة الاجتماعية» ويضيف « وينطبق هذا بصفة خاصة على تقسيم العمل الاقتصادى ، فهو شيء سطحى»[١٩١] ولكن يؤخذ هذا الكلام على أنه فصل الخطاب؟ الرأى عندى أن تقسيم العمل يشبه هيئة الإدارة التى تتبع الجيوش وتتولى تنظيم الأرض التى يتم غزوها، أو تتولى تنظيم هذه الأرض على نحو أفضل، وتوسع نطاق المبادلات. وهل هذا قليل؟ ولا ينبغى أن نغفل عن أن توسيع قطاع الخدمات - القطاع الذى يسمى القطاع الثالث tertiaire - ظاهرة بالغة الأهمية فى زماننا، تتصل بقسيم العمل ، ونراها فى قلب النظريات الاقتصادية الاجتماعية. من هذا القبيل أيضاً عمليات الهدم وإعادة البناء التى تواكب النمو، لأن النمو لا يزيد تقسيم العمل فحسب، بل يجدد معطياته، ويستبعد المهام القديمة، ويقترح مهام جديدة لم يسمع بها أحد من قبل. والنمو يعيد تشكيل المجتمع ويعيد تشكيل الاقتصاد فى نهاية المطاف. والثورة الصناعية نفسها أحدثت تقسيماً جديداً انقلابياً للعمل، اعتمدت فيه على نظام تقسيم العمل السابق وآلياته التى حورتها وزادتها تدقيقاً، وهو ما نتجت عنه نتائج هائلة اجتماعية وإنسانية.

تقسيم العمل :

نحو نهاية نظام التشغيل فى البيوت

وجدت الصناعة بين المدينة والريف ضالتها المنشودة فى طريقة التشغيل فى البيوت، التى شاعت فى جنبات أوروبا، واستندت إليها الرأسمالية التجارية فى استخدام فائض من العمالة الريفية الرخيصة. وهكذا كان العامل الحرفى الريفى يشتغل فى بيته، تساعده أسرته، ويحتفظ لنفسه أيضاً بحقله ومواشيه. كانت المادة الأولية تُقدم إليه ، وهى الصوف والتيل والقطن ، يقدمها إليه تاجر من المدينة يشرف على العمل، ويتلقى المنتج النهائى ويدفع الثمن. ومن هنا نرى أن طريقة التشغيل فى البيوت مزجت المدينة والريف، العمل الحرفى والعمل الريفى، العمل الصناعى والعمل الأسرى، وكانت الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية تتربعان على القمة. كان هذا النظام يعنى بالنسبة إلى العامل الحرفى نوعاً من توازن الحياة، ومن الطمأنينة؛ وكان يعنى بالنسبة إلى المقاول إمكانية خفض التكاليف من حيث رأس المال الثابت، وتعنى فوق هذا وذاك مزيداً من القدرة على تحمل نتائج العثرات التى تعترى الطلب فى كثير من الأحيان، فإذا قل الطلب نتيجة لبطء البيع، قلل المقاول من الطلبيات ومن التشغيل فى البيوت ؛ وربما أوقف التشغيل كليةً إلى حين. كان نظام التشغيل فى البيوت، فى اقتصاد يحكمه الطلب لا العرض، نظاماً يمنح الإنتاج الصناعى المرونة التى يحتاج إليها. ما على التاجر إلا أن يقول كلمة أو يعطى إشارة حتى يتوقف العمل. بكلمة منه يوقف العمل، وبكلمة منه يعيد العمل[١٩٣].

وعندما نشأت المصانع اليدوية المانوفاكتورات كانت فى حقيقة أمرها مكان التجميع الأول للعمالة، والخطوة الأولى الساعية إلى اقتصاد متدرج. احتفظت هذه المصانع لنفسها بهذا الهامش من العمالة: وظلت فى كثير من الأحيان تعتمد على نظام التشغيل فى البيوت، على نطاق واسع. ولم تكن المصانع اليدوية المانوفاكتورات على أية حال تمثل إلا جزءً هيناً من الإنتاج (١٩٤) إلى أن نشأ المصنع الآلى بإمكاناته الميكانيكية فأكمل صورة المصنع وانتصر لها. وتطلب هذا وقتاً.

ونحن نرى أن الخطوط الفاصلة التى يرسمها النظام الجديد لا تكتمل إلا فى بطء. حتى فى مجال الصناعة الثورية، أى صناعة القطن، ظلت الورشة المنزلية تناضل طويلاً، وبقى النسيج اليدوى نحو نصف قرن متعايشاً مع الغزل الآلى. يشهد على ذلك ما كتبه فى عام ١٨١٧ ذلك الكاتب اللماح فى وصف عملية النسيج (١٩٥) حيث قال إنها ظلت على صورتها القديمة «مع اختلاف واحد هو المكوك الطائر الذى اخترع جون كى John Kay حول عام ١٧٥٠» أما النول الآلى power loom الذى يعمل بالبخار فلم يدخل العمل على نحو فعال إلا بعد عام ١٨٢٠. هذا التداخل بين المراحل، مرحلة الغزل السريع فى المصانع الآلية الحديثة ومرحلة النسيج بالنول التقليدى، أحدث ارتباكاً لامراء فيه فى تقسيم العمل القديم. فبينما كانت المغازل اليدوية القديمة تشق على نفسها لكى تلاحق احتياجات النساجين، انقلب الوضع بعد الإنتاج المتزايد الذى أخرجته المغازل الآلية. واضطر قطاع النسيج اليدوى إلى زيادة العمالة التى كانت تفرط فى اعتصار طاقتها وإرهاق نفسها لتحصل على الأجور المرتفعة. وهجر العمال الريفيون العمل فى الحقول، وانضموا إلى صفوف العمال الذين يشتغلون طول الوقت، وزادت أعداد هؤلاء العمال زيادة ضخمة بعد أن لحقت بهم حشود من النساء والأطفال. فى عام ١٨١٣ - ١٨١٤ بلغ العدد الكلى للنساجين ٢١٣٠٠٠ كان منهم ١٣٠٠٠٠ - أكثر من النصف! - دون ١٤ سنة.

فى هذا المجتمع الذى يعيش فيه كل واحد من عمله الحرفى، ويشق على نفسه، فيعانى من سوء التغذية ويوشك على الجوع، كان عمل الأولاد إلى جانب أبويهم فى الحقل وفى ورشة العائلة وفى الدكان شيئاً مألوفاً منذ أبعد الأزمان. ولنذكر أن المصانع والمؤسسات الجديدة لم تكن فى أغلب الأحيان توظف لديها أفراداً، بل عائلات كانت تأتى إليها وتعرض رغبتها فى العمل معاً، سواء فى المناجم أو فى مغازل القطن. كان عدد العاملين فى مصنع روبرت پيل Robert Peel فى بورى Bury (١٩٦) فى عام ١٨٠١ - ١٨٠٢ هو ١٣٦ من بينهم ٦٥ ينتمون إلى ٢٦ أسرة. وهكذا فإن الورشة العائلية دخلت بكامل هيئتها إلى المصنع الذى أفاد من ذلك فوائد كثيرة فيما يتعلق بالنظام والفعالية. وظل هذا الوضع قائماً طالما كان نظام العمل يعتمد على فرق صغيرة - عامل يساعده صبى أو اثنان - ممكناً ومحققاً للفائدة والربح؛ ثم جاء التقدم التقنى فأنهى هذا الوضع فى وقت مبكر إلى

حد كبير. ولنلق نظرة إلى مجال النسيج بعد عام ١٨٢٤ حيث استخدمت الآلة المزدوجة التى أسموها البغلة والتى طورها ريتشارد روبرتس وكانت هذه الآلة تتطلب (١٩٧) لما تقوم به من عملية غزل فائقة السرعة أن يكون هناك إلى جانب الرجل أو المرأة التى تراقب الآلة الجديدة عدد من الأولاد الصغار أو الصغار جداً قد يصل عددهم إلى تسعة أولاد ؛ أما الآلة القديمة فلم تكن تتطلب إلا صبى واحد أو اثنين. ونجم عن هذا التطور تلاشى التماسك الأسَرى فى داخل المصنع، وأصبح لعمل الأولاد معنىً آخر مختلف كل الاختلاف.

وشهدت الساحة ارتباكاً آخر بدأ قبل ذلك بقليل، واكب تقدم النول الآلى power loom وكان أشد خطراً. فقد أدى النول الآلى إلى تلاشى النول العائلى. كان النول الآلى الذى «يشغله صبى بدلاً من رجلين أو ثلاثة رجال» (١٩٨) كارثة اجتماعية حقيقية التحمت بالكوارث الأخرى، حيث وجد آلاف العمال أنفسهم عاطلين فى الشوارع، ومن لم ينته أمرهم إلى البطالة انخفضت أجورهم انخفاضاً هائلاً، وقد أدى انهيار الأجور بدوره إلى استمرار أعداد من الحرفيين اليائسين فى العمل اليدوى فى مقابل أجور زهيدة لا تُذكر.

وفى الوقت الذى مدّن فيه تقسيم العمل المجتمع العمالى ، مزق أوصال مجتمع الفقراء الذين كانوا جميعاً يبحثون عن عمل لا يجدونه فى مكانهم، فكانوا يسعون إليه بعيداً فى أماكن لم يتوقعوها تنأى عن إريافهم المألوفة، ومازال تقسيم العمل يجرهم إلى بعيد حتى أفسد عليهم حياتهم . فقد أصبح عليهم أن يسكنوا فى المدينة فحُرموا مما كانوا ينالوه فى القريةمن الحقل من خضروات ولبن وبيض وطيور، والتحقوا بمؤسسات ضخمة ، تعرضوا فيها لرقابة المعلمين الذين لم يكونوا يتطلفون معهم، وخضعوا للأوامر خضوع الطائعين، وفقدوا حرية الحركة، ورضوا بالساعات المحدة للعمل، وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا غرباء على أنفسهم. وفرضت عليهم الحياة فى المدينة تغيير المألوف من الطعام، فأكلوا الردىء، وضيقوا على أنفسهم. وقد تتبع نايل Neil J. Smelser من منظور عالم الاجتماع والمؤرخ مأساة اجتثاث البشر من بيئتهم (١٩٩) وتابع حلقاتها فى عالم القطن الجديد المتعاظم، وتبين أن هؤلاء البشر كانت تمر عليهم السنوات الكثيرة قبل أن يتمكنوا من إنشاء ملجأ جديد من عادات جديدة وحماية جديدة ، ربما على صورة جمعيات صداقة أو بنوك شعبية (٢٠٠). أما الجمعيات التى عرفت باسم trade unions فلم تظهر إلى الوجود إلى فى وقت لاحق. ولا تسأل الأغنياء عن رأيهم فى هؤلاء المواطنين الجدد الذين ألموا بمدنهم ، فقد كانوا رأيهم فيهم أنهم «جلاف ، رذلاء ، جبلوا على الشجار والتزمر» وأنهم يصمهم عيب آخر يضاف إلى ما سبق من عيوب وهو أنهم «فقراء» بصفة عامة (٢٠١). أما رأى هؤلاء العمال فى العمل فى المصانع فكانوا يعبرون عنه بالرغبة فى الفرار ما استطاعوا إلى الفرار من سبيل. فلا غرابة فى أن نجد فى عام ١٨٣٨ أن ٢٣٪ فقط من عمال النسيج رجالٌ ؛ أما الكثرة فكانت من النساء والولدان الذين يسهل حملهم على الطاعة

والانصياع للأوامر (٢٠٢). وزاد التزمر الاجتماعى حتى بلغ مدى لم يعرفه من قبل فى الأعوام من ١٨١٥ إلى ١٨٤٥ ، فتوالت حركات من المتمردين اللوديين الذين يحطمون الآلات، ومن أتباع الراديكاليين السياسيين ودعاة الحركة النقابية والحالمين باشتراكية أوطوبية (٢٠٣).

رجال

الصناعة

وتقسيم العمل لا تتصل حلقاته على مستوى القاعدة فقط، بل لقد شق طريقه بخطى أسرع إلى قمة المؤسسات التى مارسته هى أيضاً. كان المألوف فى انجلترة حتى ذلك الحين، كما كانت الحال فى بلدان أوروبا، عدم تقسيم المهام المهيمنة، فكان التاجر يمسك.



بينما دارت الآلات الحديثة منذوقت جد مبكر قرب ادنبره وجلاسجو فى صناعة القطنيات ظلت صناعة الأصواف على هضاب اسكتلندة عتيقة غارقة فى تراث الماضى. فحتى عام ١٧٧٢ كانت النساء تكبس الأقمشة الصوفية بأرجلهن. ونرى إلى اليسار فى الصورة المرسومة بالحفر امرأتين يبدو أنهما تجرشان الحب برحى بدائية تعمل باليد.

فى قبضته بكل الخيوط، فكان هو التاجر وصاحب البنك والقائم بالتأمين ومقاول تطقيم السفن ورجل الصناعة. ولنذكر فى هذا المقام أن البنون القروية الإنجليزية عندما نشأت ملكاً لتجار الغلال وأصحاب مصانع البيرة وغيرهم من التجار الذين دفعتهم مصالحهم التجارية ومصالح جيرانهم إلى إقامة هذا أو ذاك البنك (٢٠٤). كان التجار الكبار حاضرين مشاركين فى مجالات عديدة فى كل مجال، كانوا بطبيعة الحال السادة فى شركة الهند الشرقية، وكانوا السادة فى بنك انجلترة يوجهون اختياراته وآلائه، وكانت لهم مقاعدهم فى مجلس العموم، وكانوا يصعدون درجات الشرف الاجتماعى وينالون الرتب النبلائية حتى أصبحوا يحكمون انجلترة بعد أن طوّعوها لتستجيب لمصالحهم وأهوائهم.

ثم ظهر رجل الصناعة فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حتى قبل تأليف وزارة روبرت پيل Peel الثانية فى عام ١٨٤١. وكان رجل الصناعة هذا شخصية جديدة نشيطة ظهرت على مسرح الحياة السياسية وفى مجلس العموم. وسعى رجل الصناعة إلى تحقيق استقلاله فقطع ما بين الصناعة المبكرة وبين الرأسمالية التجارية من صلات. وظهرت مع رجل الصناعة رأسمالية جديدة ثبتت أركانها، وتعاظمت قوتها عاماً بعد عام، كرست قواها فى المقام الأول للإنتاج الصناعى. كان «رجال الأعمال» الجدد هؤلاء يركزون اهتمامهم على التنظيم، ويبين پ. ماتياس أنهم نادراً ما كانوا «رواد ابتكارات جديدة أو أصحاب اختراعات هم أنفسهم» (٢٠٥). كانت مواهبهم التى يدّعونها لأنفسهم والمهام التى يتولونها تتلخص فى الهيمنة على الجانب الجوهرى من التقنيات الجديدة، وإحكام القبضة على المعلمين والعمال، ومعرفة الأسواق معرفة الخبراء حتى تكون لهم القدرة على توجيه إنتاجهم بأنفسهم والاعتماد على الآليات المناسبة. وكانوا يميلون إلى التخلص من التاجر الوسيط حتى يتحكموا هم فى الشراء وفى تدبير المواد الأولية وتحديد جودتها وانتظام وصولها. وكانوا يحرصون على البيع بكميات كبيرة، ويتوقون إلى معرفة حركات السوق بأنفسهم ليتكيفوا معها. كان آل فيلدن Fieldens – غزالو القطن وسادة تودموردن Todmorden – لهم وكلاؤهم الخصوصيون فى الولايات المتحدة فى مطلع القرن التاسع عشر مكلفون بشراء القطن اللازم لمصنعهم (٢٠٦). ولم يكن أصحاب مصانع البيرة الكبار فى لندن يشترون الشعير النابت من أسواق العاصمة، بل كان لهم وكلاؤهم فى المناطق المنتجة للشعير فى شرق انجلترة، وكانوا يحكمون قبضتهم على هؤلاء الوكلاء على نحو ما نتبين من الخطاب التالى الذى أرسله صاحب مصنع بيرة فى لندن إلى واحد منهم : «أرسلت إليك بالبريد عينة من الشعير النابت الذى جاءنى منك ، وهو شعير نابت فى غاية السوء ، لا يمكن أن أرضى بإدخال جوال واحد منه فى مصنعى [...] وإذا وجدت نفسى ذات يوم فى وضع يضطرنى إلى أن أكتب إليك رسالة مثل هذه التى أكتبها اليوم فسأغيّر برنامج مشترواتى نهائياً» (٢٠٧).



صورة من أعمال جوجارث تبين ورشة نسيج في انجلترة في القرن الثامن عشر: في المقدمة رجل الصناعة يراجع الحسابات ؛ في الخلفية أنوال تعمل عليها نساء.

هذه النوعية من السلوك تطابق أبعاداً جديدة اتخذتها الصناعة، بما فيها صناعة البيرة التى يصفها أحد الفرنسيين فى عام ١٨١٢ بقوله : «إنها بحق من المعالم المثيرة للفضول فى مدينة لندن. ويعتبر مصنع باركلى وشركاه Barklay من أعظم المصانع، فكل شىء فى هذا المصنع تشغله مضخة نارية [بخارية] قوتها ثلاثون حصاناً ، وعلى الرغم من أن المصنع فيه نحو ٢٠٠ رجل وعدد كبير من الخيول ، فإن هؤلاء وأولئك يعملون فى خارج المصنع كلهم تقريباً؛ فلست ترى إنساناً فى داخل هذا المصنع الهائل الذى يتم كل شىء فيه بيدٍ لا تراها العين. وهناك قلاّبات تطلع وتنزل وتدور دون توقف فى غلايات عمقها ١٢ قدماً وقطرها نحو ٢٠ قدماً ، مليئة بحشيشة الدينار ، وموضوعة فوق النار. وهناك مصاعد ترفع ٢٥٠٠ مكيال من البيرة المركزة كل يوم (٢٠٨) إلى قمة المبنى حيث يتم تفريقها

عن طريق قنوات مختلفة إلى المواضع التى تستخدم فيها؛ والبراميل يتم نقلها آلياً دون أن يلمسها أحد؛ والمضخة النارية التى تحرك هذا كله صممت بدقة كبيرة، فلا يحدث أن تتصادم أو يحتك بعضها بالبعض إلا فى أقل القليل ؛ وأقول دون مبالغة إنها لا تحدث ضجيجاً أكثر مما تحدثه ساعة دقاقة، ويمكنك أن تسمع رنة الدبوس إذا وقع على الأرض. والقزانات التى تصب فيها البيرة الجاهزة مقاساتها هائلة ، أكبر قزان منها يتسع لـ ٣٠٠٠ برميل ، كل برميل سعته ٣٦ جالوناً ؛ وإذا حسبنا أن الطن البحرى يقابل ٨ براميل فمعنى ذلك أن القزان يتسع لشحنة سفينة حمولتها ٣٧٥ طناً؛ والمصنع يضم ٤٠ أو ٥٠ من هذه القزانات التى يعادل الواحد منها سفينة ؛ وأصغرها سعته ٨٠٠ برميل أى ما يساوى ٢٠٠ طن بحرى [...] وأصغر قزان يمتلىء بكمية من البيرة يبلغ ثمنها ٣٠٠٠ جنيه استرلينى، وإذا حسبنا ثمن البيرة فى القزانات كلها وجدناه ثلاثمائة ألف جنيه استرلينى. والبراميل التى تستخدم فى نقل البيرة للمستهلكين ثمنها ٨٠٠٠٠ جنيه استرلينى؛ وأقرب الظن أن رأس المال الذى تستخدمه المؤسسة نحو نصف مليون جنيه استرلينى ؛ والبناء غير قابل للاحتراق ، فأرضياته من الحديد، وحيطانه من القرميد ؛ ويخرج من المصنع فى كل عام ربع مليون برميل بيرة، تعادل شحنة أسطول قوامه ١٥٠ سفينة حمولة الواحدة ٢٠٠ طن...» (٢٠٩) كانت مصانع البيرة الهائلة تقوم علاوة على الإنتاج بتوزيع إنتاجها فى لندن نفسها حيث كانت تمون بنفسها نصف حانات المدينة، وكانت تمون دبلن عن طريق وكلائها (٢١٠) وهذه نقطة هامة تبين لنا أن المؤسسة الصناعية كانت تسعى إلى تحقيق الاستقلال الذاتى التام. من هذا المنظور يتمثل بيتر ماتياس Peter Mathias فى حديثه عن مقاول الأعمال العامة بتوماس كيوبيت Thomas Cubitt الذى ظهرت ثروته حول عام ١٨١٧ وكانت حروب نابليون هى مصدر هذه الثورة. لم يكن ما حققه كيوبيت من ثراء معتمداً على ابتكار تقنى، بل على أسلوب الإدارة الجديد الذى يسعى إلى التحرر من التجار الوسطاء أو تجار الدرجة الثانية الذين كانوا يلعبون فى أسلوب الإدارة القديم دوراً رئيسياً؛ ويستخدم عمالة مستمرة مضمونة؛ ويحسن تدبير قروضه وخدمتها والانتفاع بها(٢١١).

هذا الاستقلال أصبح السمة المميزة للعصور الحديثة. واكتمل تقسيم العمل فى نهاية المطاف بالفصل بين الصناعة وبين قطاعات الأعمال التجارية الأخرى. ويتحدث المؤرخون هنا عن قيام الرأسمالية الصناعية، وأنا أوافقهم. ولكنهم يرون أيضاً أن الرأسمالية الحقيقية لم تبدأ إلا آنذاك. وهذا رأى يحتاج إلى كثير من المجادلة. فهل هناك رأسمالية «حقيقية»؟

التقسيمات القطاعية للمجتمع الإنجليزى

كل مجتمع سلك سبيل النمو الطويل المدى يتحرك فى كل جوانبه بدافع من تقسيم

العمل. وتقسيم العمل حاضر فى انجلترة فى كل مكان، فالسلطة السياسية انقسمت بين البرلمان والمَلَكية فى عام ١٦٦٠، فى عصر الريستوريشن، وانقسمت على نحو أوضح إبان إعلان الحقوق فى عام ١٦٨٩، وكان تقسيم العمل آنذاك بداية رائعة بعيدة الأثر. كذلك نذكر فى هذا المقام انفصال قطاع ثقافى (من التعليم إلى المسارح والصحف ودور النشر والجمعيات العلمية) ليصبح أشبه شيء بعالم متزايد الاستقلال والنفوذ. وثمة مجال آخر حدثت فيه شروخ فاصلة ، هو مجال التجارة الذى مسسته على عجل . وتغيرت البنيات المهنية حسب التخطيط الكلاسيكى لفيشر Fisher (١٩٣٠) وكولن كلارك Colin Clark (١٩٤٠)، حيث انكمش القطاع الأول - وهو القطاع الزراعى الذى كان دائماً مهيمناً ، واتسع القطاع الثانى - وهو القطاع الثانى ، واتسع القطاع الثالث - وهو قطاع الخدمات. وهذا الموضوع تناوله ر. م. هارتويل R. M. Hartwell فى محاضرة غير عادية (٢١٢) فى ندوة ليون فى عام ١٩٧٠، أعتبرها فرصة طيبة أتوسع انطلاقاً منها فى معالجة مشكلة نادراً ما عالجها باحث.

والحقيقة أن التمييز بين هذه القطاعات الثلاثة أبعد ما يكون عن الوضوح الكامل، حتى إننى ترددت مراراً فى موضع الحدود الفاصلة بين القطاع الأول والقطاع الثانى لأن التجارة والزراعة يمكن أن يتداخلا؛ وكذلك القطاع الثالث ، قطاع الخدمات، تتشابه فيه الأشياء فمن حقنا أن نجادل فى تكوينه بل وفى هويته. والمألوف أن توضع فى هذا القطاع كل «الخدمات» : التجارة ، النقل، البنوك، الإدارة ؛ ولكن ألا ينبغى أن نخرج خدم المنازل من هذا القطاع؟ لننظر إلى هذا الحشد الهائل من خدم المنازل الذى كان حول عام ١٨٥٠ يَعُدُّ أكثر من مليون ، ألف ألف ، فرد والذى كان يمثل المجموعة المهنية الثانية فى انجلترة بعد الزراعة مباشرة (٢١٣) : هل يصح أن يوضع فى داخل قطاع مفروض فيه نظرياً أن تكون إنتاجيته أعلى من إنتاجية القطاعين الآخرين؟ الإجابة يقيناً بالنفى. وبعد هذا التحفظ نقول استناداً إلى قاعدة فيشر/كلارك أننا نقبل باعتبار اتساع القطاع الثالث وتعاظمه شاهداً على أن المجتمع يسلك طريق التنمية. نجد مصداق ذلك فى الولايات المتحدة اليوم حيث يمثل قطاع الخدمات نصف السكان؛ وهذا رقم قياسى لا مثيل له، وهو يدل على أن المجتمع الأمريكى هو أكثر المجتمعات تقدماً فى العالم.

والرأى عند هارتويل أن المؤرخين وعلماء الاقتصاد أهملوا أهمية دور القطاع الثالث فى نمو انجلترة فى القرنين ١٨ و١٩؛ ويضيف قوله إن إحداث ثورة قطاع الخدمات هو المعادل للثورة الزراعية ، إذا تصورنا الثورة الصناعية فى الوسط بينهما.

وليس من شك فى اتساع نطاق الخدمات اتساعاً لا سبيل إلى إنكاره. نذكر تطور النقل، وانقسام تجارة الجملة إلى أقسام، وتزايد عدد الحوانيت تزايداً مطَّرداً واتجاهها

المتعاظم إلى التخصص، ونذكر زيادة المشروعات التى كانت زيادة منتظمة وإن لم تكن كبيرة؛ كما نذكر ما سلكته المشروعات من سبل البيروقراطية؛ فقد تضاعفت الوظائف الجديدة أو تحورت الوظائف المعروفة إلى أشكال جديدة، وظائف: المديريم والمحاسبين والمفتشين والمؤمِّنين والقومسيونجية ... ؛ وإذا صح أن إمكانات البنوك كانت ضعيفة تثير الضحك فإنها على أية حال انتشرت انتشاراً سريعاً. كذلك تحملت الدولة بآلاف من المهام الإدارية فاصطفت البيروقراطية هى الأخرى، وتضخم جهاز الدولة حتى عانى من البدانة. ومن المؤكد أن جهاز الدولة فى انجلترة لم يكن هو أضخم جهاز دولة، فقد عرفت القارة الأوروبية ما هو أضخم، ولكن جهاز الدولة الإنجليزى كان ضخماً على أية حال، على الرغم من أنه نقل إلى آخرين الكثير من وظائفه. ولن نضيف إلى أعداد العاملين فى القطاع الثالث قوات الجيش والبحرية، فليس هذا مكانها، وقد تحفظنا من قبل على العاملين فى المنازل الذين لا ينتمون إلى هذا القطاع. ولننظر إلى مجال آخر هو مجال المهن الحرة: الأطباء والمحامين ، لنجد أن العاملين فيه يحتلون مكاناً واسعاً؛ وكان أرباب المهن الحرة قد بدأوا يسلكون مدارج الصعود فى زمن جريجورى كينج Gregory King وكانت لهم مدارسهم العملية فى ويستمينستر Westminister (٢١٤) يتعلمون فيها بأعداد كبيرة تخرج إلى المجتمع، وكانت المهن الحرة كلها فى القرن الثامن عشر قد هبت عليها رياح مواتية، واتجهت إلى التجديد وقطع ما بينها وبين المنظمات القديمة من أوشاج تقيدها. هل أدت ثورة القطاع الثالث فى انجلترة فى القرن الثامن عشر ما عليها من مسئولية فى نهوض الصناعة؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال ، وكولن كلارك نفسه يقول فى شرحه إن التقسيم القطاعى بدأ منذ أقدم العصور وإنه استمر ، بمعنى أن مكانه هو «الزمن الطويل» . وخلاصة القول إننا ليس لدينا من الدلائل ما يؤكد أن اتساع قطاع الخدمات هو الذى حفز النمو(٢١٥) وإنْ علمنا أن اتساع قطاع الخدمات هو العلامة الشاهدة على النمو.

تقسيم العمل

وجغرافية انجلترة

بقى أن نتتبع مع خط تقسيم العمل الرجّة التى غيرت شكل الجغرافية الاقتصادية لانجلترة تغييراً يختلف كل الاختلاف عما حدث فى فرنسا فى القرن ١٨ حيث انفتحت الأقاليم التى كانت منغلقة على نفسها عاكفة على تقوقعها. لم يكن ما حدث فى انجلترة تطوراً بل كان رجّة ، كثيراً ما كانت تقلب كل الأشياء رأساً على عقب. ومن هنا فإن علاقات الأقاليم الإنجليزية بعضها بالبعض الآخر، فى إطار موقعها الذى تحدده لها جغرافية الجزيرة، تعتبر أحسن وأفصح وثيقة تشهد على النمو الإنجليزى والثورة الصناعية

التى دفعها قُدُماً إلى الأمام . وكم ندهش لأن هذا الموضوع لم يغر أحداً بدراسته دراسة جامعة مع وجود تخطيط ممتاز لجغرافية انجلترة التاريخية (٢١٧) ومع وجود وثائق ومراجع ودراسات رائعة عن ماضى الأقاليم المختلفة (٢١٨).

ولكن المشكلة طُرحت بوضوح، على الأقل طرحها إ. ل. چونس E. L. Jones فى مؤتمر ميونيخ فى عام ١٩٦٥، وكان ديڤيد أُج David Ogg (٢٢٠) قد طرحها من قبل فى عام ١٩٣٤، وج. م. تريڤيليان G. M. Trevelyan (٢٢١) فى عام ١٩٤٢ : والرأى عندى أنهم عبروا عن صلب الموضوع وجوهره، وهو أن المكان الإنجليزى كان يقسمه منذ وقت طويل خط يبدأ من جلوسيستر Gloucester يمر بالجزء السفلى من نهر سيڤرن Severn ويصل إلى بوسطن تلك المدينة الصغيرة التى كانت فيما مضى تورد الصوف إلى الفلورنسين والهانزياتيين، تقع على ضفاف نهر الووش Wash (٢٢٢). وإذا استبعدنا ويلز فإننا نجد هذا الخط يقسم انجلَترة إلى قسمين متساويين تقريباً فى المساحة ، قسمين يختلفان فيما بينهما أشد الاختلاف ، فانجلترة الجنوب الشرقى هى حوض لندن وما حوله من بقاع، وهى أقل المناطق البريطانية مطراً ، وأكثرها انطباعاً ببصمات التاريخ، تتلاقى فيها: «كل أنماط الحياة الحضرية التى ازدهرت على مر القرون، فكانت فيها المقار الكنسية، والأسواق الإقليمية ، والمراكز الجامعية، ومحطات مراحل الطرق، ومستودعات التجارة، ومراكز الصناعة اليدوية المانوفاكتورية [القديمة]» (٢٢٣). كوّم التاريخ هنا كل ما جلب من خيرات، فهنا العاصمة وهنا ثروات التجارة ومناطق زراعة الغلال الشاسعة، والأرياف التى تحورت لتستجيب لمطالب العاصمة، وهكذا تناولتها العاصمة بيد التحديث؛ وهنا على الخط الممتد من لندن إلى نورويتش Norwich فى اتجاه الشمال، وعلى الخط من لندن إلى بريستول وهى المناطق التى شهدت مرحلة ما قبل الثورة الصناعية الإنجليزية. وانجلترة الشمال الغربى عبارة عن مناطق مطيرة بهضابها القديمة وتربية الماشية. وهذه المنطقة إذا ما قورنت بالمنطقة المجاورة تعتبر منطقة أطرافية متثاقلة كأنها ربطت إلى المركز بحبل ليجرها من ورائه والأرقام تشهد على الفارق، ففى القرن السابع عشر كانت نسبة عدد السكان فى المنطقتين (بدون لندن) ١ إلى ٤ ؛ وكانت نسبة الثروات محسوبة على أساس الضرائب ٥ إلى ١٤.

وقلبت الثورة الصناعية هذه الموازين من الضد إلى الضد، فإذا المنطقة المنعمة فى انجلترة تضطرب فيها أحوال صناعتها التقليدية ، ولا تنجح على الرغم من ثرواتها الرأسمالية وقدرتها التجارية على اجتذاب الصناعة الجديدة وتثبيتها هناك. أما المنطقة الأخرى من انجلترة أو انجلترة الأخرى الواقعة إلى الشمال من الخط الفاصل فقد تغيرت على مدى «عدة أجيال» (٢٢٥) وأصبحت بلداً غنياً حديثاً بشكل يثير الدهشة.

ونحن نسلك اليوم الطريق الذى ينطلق بنا من لندن ويجرى نحو اسكتلندة ماراً بنورثهمبتن ومانشيستر لنصل إلى حزام الفحم فى سلسلة جبال پيناين Pennine بأحواضها المتباعدة التى تكدس فيها البشر والآلات ، وظهرت «على الطريقة الأمريكية» تجمعات تعتبر أكثر تجمعات انجلترة بؤساً وأشدها نشاطاً وديناميكية. ولا تزال الشواهد ماثلة أمام أعيننا إلى اليوم: كل حوض فحم له خصوصيته، وطابعه الطبوغرافى، وتاريخه الخاص، وله مدينته، كأن تكون برمنجهام أو مانشيستر أو ليدز أو شيفيلد، كلها مدن برزت دفعة واحدة وقلبت انجلترة فى اتجاه الشمال.

كان التصنيع والتوسع الحضرى الإجبارى يشقان طريقهما بقوة وعنف: فقد أصبحت هذه الإنجلترة التى أسموها انجلترة السوداء لما جللها من سواد دخان المصانع تشبه الآلة الهائلة التى تنقل البشر من مكان إلى مكان وتخلطهم معاً، والجغرافية لا تشرح بطبيعة الحال مل شىء يتصل بهذه الإنشاءات الهائلة التى غيرت وجه البلاد، ولكنها تساعد على توضيح واستجلاء الجبرية الغاشمة التى اندفع بها الفحم فيما أحدث من أثر، والتى اتسم بها دور المواصلات ودور الثروة البشرية ودور الماضى الذى كان يفرض نفسه فى إلحاح وعناد. وأقرب الظن أن التجديدات العنيفة التى حدثت فى القرنين ١٨ و ١٩ كانت تتطلب ما يشبه الفراغ الاجتماعى لتقوم فيها.

لم تكن انجلترة الشمال الغربى فراغاً، لم تكن صحراء ، إلا أن يكون المقصود بكلمة صحراء هو ما يعنيه الصحفيون اليوم عندما يتحدثون عن «الصحراء الفرنسية» وهى فى عُرفهم غرب فرنسا. ولكن انجلترة الشمال الغربى كانت بالفعل منطقة «أطرافية» مثل اسكتلندة بالقياس إلى انجلترة اللندنية. ولكن المنطقة الأطرافية بما فيها اسكتلندة تغلبت على تخلفها، ولحقت بالمركز، ووصلت إلى مستواه. وكان هذا الذى حدث من الناحية النظرية استثناء من القاعدة، يوشك أن يكون فضيحة تنزّلت على القاعدة. كان استثناء وفضيحة كما قال ت. ك. سماوت T. C. Smout فى حديثه عن اسكتلندة [٢٢٦]. ولكن هذا الاستثناء له تعليلات: كانت قوة انطلاق المنطقة المركزية – التى هى انجلترة الجنوب الشرقى – قد أصبحت فى متناول المنطقة الأطرافية. وكلمة أطرافية périphérie تناسب اسكتلندة ولا تناسب انجلترة الشمال الغربى إلا نصفاً. أضف إلى ذلك أن عملية اللحاق التى قامت بها انجلترة المتخلفة، انجلترة الثانية واسكتلندة عمليةٌ اتصلت حلقاتها اعتماداً على تصنيع سريع، والتصنيع يزدهر دائماً عندما يقوم بين ظهرانى سكان فقراء ، فإذا فقرهم فى هذه الحالة ميزة تميزهم وتؤهلهم للتصنيع. وما علينا إلا أن ننظر اليوم إلى كوريا الجنوبية أو هونج كونج أو سنغافورة، ومنْ قبل كان المثل يُضرب بشمال أوروبا بالقياس إلى إيطاليا.

المال

ورأس المال

تاريخ رأس المال يتجاوز الثورة الصناعية الإنجليزية الأولى، فقد سبقها وعبر من خلالها وتعدّاها. وتحوّر رأس المال فى مواجهة فرصة النمو الاستثنائى التى دفعت كل شىء إلى الأمام، وتغير شكل رأس المال وتعاظم، وأكدت الرأسمالية الصناعية أهميتها التى سرعان ما تبين ما لها من قوة عارمة. ولكن هل كانت الرأسمالية الصناعية هى الشكل الجديد الذى صعدت به الرأسمالية مدارج العظمة التاريخية ودخلت به إلى تاريخها الذى انفردت به؟ هل هذا هو الشكل الجديد الذى راحت به تحقق كمالها وجوهرها سالكة طريق الإنتاج الضخم الذى تمكنت منه الشركات الحديثة ومرتكزة على الأهمية الهائلة التى أتيحت لرأس المال الثابت؟ هل كان كل ما سبق مجرد مرحلة تمهيدية ، مجرد أشكال صغيرة فجة، من قبيل الطرائف التى يقبل عليها المؤرخون المدققون؟ هذه هى الصورة التى كثيراً ما يدفعنا التفسير التاريخى إلى الأخذ بها. هذا التفسير التاريخى لم يخطىء، ولكنه أيضاً لم يُصِبْ.

والرأسمالية فى اعتبارى مغامرة قديمة، وكان هناك قبل الرأسمالية عندما بدأت الثورة الصناعية تراث ماضٍ عريض يأتلف من خبرات لم تكن من شأن التجارة وحدها. فنحن نرى رأس المال فى انجلترة فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر يمثُّل أمامنا فى أشكاله الكلاسيكية المختلفة التى كانت كلها حية ما تزال:

– رأسمال زراعى يكوّن وحده نصف التراث الإنجليزى إلى عام ١٨٣٠ على الأقل.

– رأسمال صناعى تعاظم ببطء شديد، ثم اشتد تعاظمه فجأة.

– رأسمال تجارى ، أقل ضخامة نسبياً، ولكنه كان يفترش الدنيا بأبعادها المترامية وينشىء استعماراً أصبح من الضرورى أن نجد له اسماً ، ونعرف مبرراته.– وأخيراً (وهنا نخلط البنوك والمال معاً) رأسمال يتعامل فى الأعمال المالية لم ينتظر فى ممارسته لهذه الأعمال أن تحتل سوق لندن المالية City of London مكان الهيمنة على العالم.

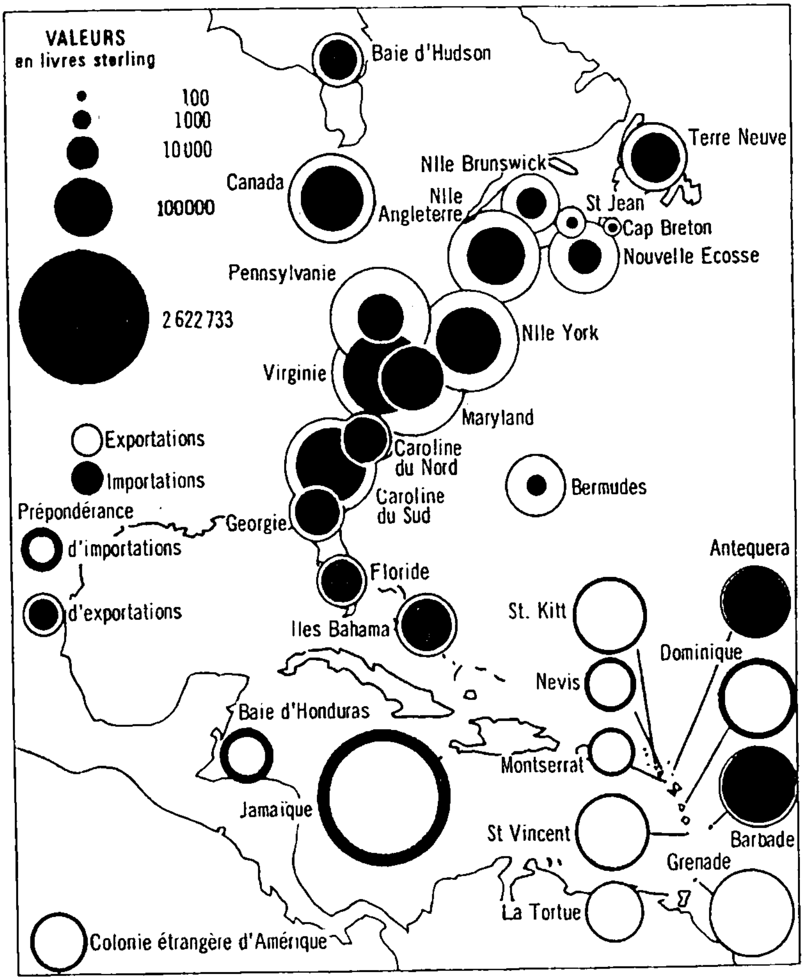
يرى هيلفردينج Hilferding (٢٢٧) أن القرن العشرين بما نشأت فيه من شركات غفلية anonymes جديدة وما حدث فيه من تركيز هائل للمال فى كل صوره، بشّر بقيام رأسمالية المال أو الرأسمالية المالية le capitalisme financier وهيمنتها فى أقنومة ثلاثية كأقنومة الأب والإبن والروح القدس : الرأسمالية الصناعية هى الأب ، والرأسمالية التجارية الثانوية جداً هى الإبن ورأسمالية المال هى الروح القدس فهى تتغلغل فى كل شىء(٢٢٨).

ولنترك هذه الصورة الرمزية القابلة للجدل جانباً، ولنتوقف عند احتجاج هيلفردينج

واعتراضه على أن تكون هناك رأسمالية صناعية بحتة، ولنتوقف أيضاً عند تصوره لعالم رأس المال على هيئة تشكيلة منوعة متزايدة كمروحة اليد، كلما انفتحت ظهر المزيد من عناصرها وأنماطها ، يميل فيها النمط المالى إلى الظهور على كل الأنماط الأخرى ، ويرى هيلفردينج أن نمط رأسمالية المال نمط حديث الظهور. وأنا أقبل هذا التصور راضياً بشرط أن نقبل بأن تعددية الرأسمالية ظاهرة قديمة، وأن الرأسمالية المالية ليست مولوداً جديداً وُلد حول عام ١٩٠٠، بل كان موجوداً فى الماضى، فى جنوة مثلاً وفى أمستردام؛ فلما نمت الرأسمالية التجارية نموها القوى وتراكمت رؤوس الأموال تراكماً تجاوز إمكانات الاستثمار العادية (٢٢٩) عرف هذا النمط من الرأسمالية كيف يقبض على المال وكيف يهيمن إلى حين على عالم الأعمال كله.

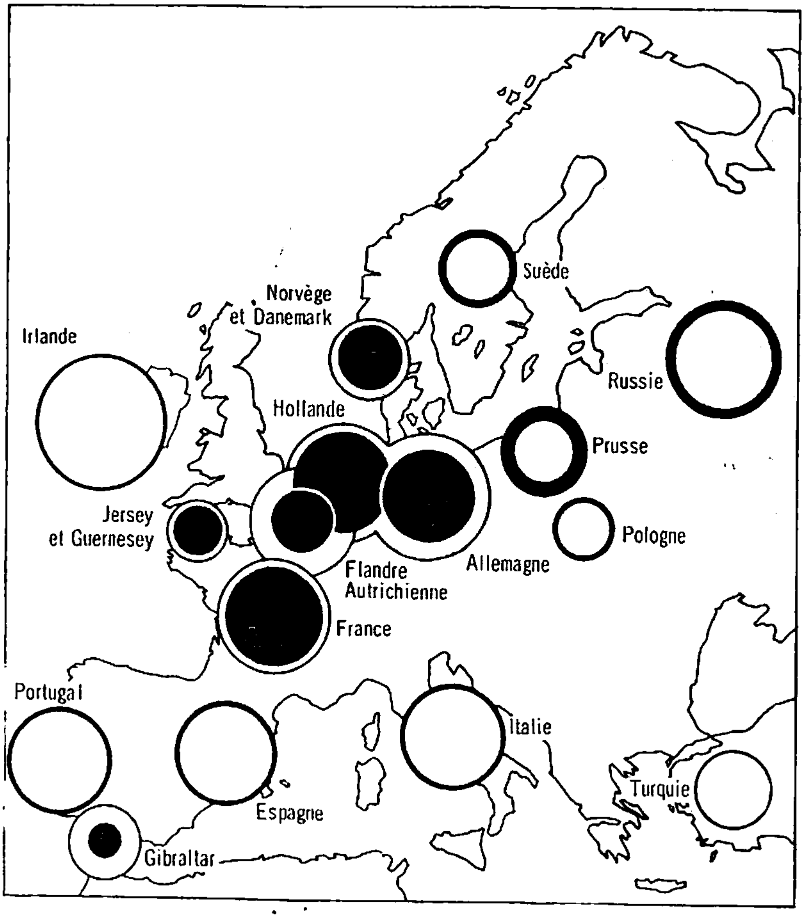
أما فيما يتصل بانجلترة فمن الواضح أن المروحة ، بما فيها من صعود «رأسمالية المال» انفتحت قبل بدايات القرن العشرين بكثير. قبل هذا التاريخ بكثير نجد فى غمرة الثورات التى تخللت النمو الذى جاش فى جنبات انجلترة كانت هناك ثورة فى المال اشتركت تصنيع البلاد أو أحدثته، أو على الأقل صاحبته وجعلت تحقيقه ممكناً. وكثيراً ما قيل إن بنوك انجلترة لم تمول ثورة الصناعة، ولكن الأبحاث الحديثة تثبت أن القروض الطويلة الأجل والقروض القصيرة الأجل ساندت مشروعات القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر أيضاً.(٢٣٠)

ولقد كان بنك انجلترة الذى تأسس فى عام ١٦٩٤ محور منظومة كاملة ، ونشأت من حول هذا المحور معتمدة عليه بنوك لندن الخاصة التى كان عددها ٧٣ فى عام ١٨٠٧ وربت بعد قليل إلى مائة تقريباً. وظهرت البنوك الريفية منذ بداية القرن الثامن عشر على الأقل، وزادت أعدادها فى هوجة الـ South Sea Bubble، ثم انجرفت فى تيار إفلاس هذا المشروع، وانكمش عددها فى عام ١٧٥٠ إلى ١٢ فقط، ثم زاد عددها مرة أخرى إلى ١٢٠ بنكاً فى عام ١٧٨٤؛ وإلى ٢٩٠ حول عام ١٧٩٧ ؛ ٣٧٠ فى عام ١٨٠٠، وكانت على الأقل ٦٥٠ حول عام ١٨١٠ فيما يذكره هيلفردينج (٢٣٢) . ونجد مؤلفاً آخر يعد البنوك فى هذا التاريخ نفسه فيجدها ٩٠٠، وما أظن إلا أنه يدخل فى هذا العدد فروع بعض هذه البنوك. والحق أن هذا الجيل التلقائى من البنوك كانت بنوكه من النوع الصغير، كانت بنوكاً قزمية ، فلم يكن من حق البنك الواحد أن يزيد عدد موظفيه عن ستة(٢٣٣) . وكان هذا الجيل من البنوك يمارس المضاربات التى لم تكن حكراً على لندن، ويستجيب فى الوقت نفسه للأنشطة والاحتياجات المحلية ، وكثيراً ما كان البنك الذى أسموه «بنك الدوقية» (٢٣٤) مجرد مكتب إضافى فتحوه فى مؤسسة قائمة فى المكان منذ وقت طويل، يصدر بنكنوت ويقدم قروضاً من نوع «المقدم» كنوع من خدمة الجيران والوقوف بجانبهم فى وقت الحاجة. وكان أصحاب هذه البنوك المرتجلة من أرباب الحرف المختلفة أشد الاختلاف. كان آل فوستر Fosters فى كمبريدج



٥٥ – تجارة بريطانيا العظمى العالمية فى عام ١٧٩٢.

سمت هذه الخريطة استناداً إلى مجموعة من الإحصائيات الإنجليزية (A. E., M. et D. Angleterre 10 fol. 130) . الدوائر البيضاء تمثل التصدير، والدوائر السوداء تمثل الاستيراد، أما السوداء التى فى وسطها دوائر بيضاء فتمثل زيادة الواردات على الصادرات ، والدوائر البيضاء التى فى وسطها دوائر سوداء تمثل زيادة الصادرات على الواردات . أما الدوائر التى تبدو فارغة فهى تدل على توازن بين الاستيراد والتصدير : تركيا (الاستيراد = ٢٩٠٥٥٩ والتصدير = ٢٧٣٧١٥) ؛ إيطاليا (١٠٠٩٠٠٠ و ٩٦٣٢٦٣) ؛ ايرلندة (٢٦٢٢٧٣٣ و ٢٣٧٠٨٦٦). حالات عدم التوازن لصالح انجلترة : الولايات الامريكية والبرتغال (٩٧٧٨٢٠ و ٧٥٤٦١٢) وفرنسا بعد اتفاقية إيدن (٧١٧٠٣٤ و ١٢٢١٦٦٦) . المجموع الكلى بالنسبة لأوربا : الاستيراد = ١١١٧٠٨٦٠ والتصدير = ١٢٨١٣٤٣٥ ؛ بالنسبة لامريكا ٥٦٠٣٩٤٧ و ٨١٥٩٥٠٢ ؛ بالنسبة لآسيا: ٢٦٧١٥٤٧ و٢٦٢٧٨٨٧؛



بالنسبة لأفريقيا: ٨٢٩١٧ و ١٣٦٧٥٢٩. المجموع الكلى : ١٩٥٢٩٢٧٣ و ٢٤٨٧٨٣٦٢ وهو ما يعنى أن الميزان كان إيجابياً بفائض يزيد على ٥ ملايين. فى مجال التصدير كانت المصانع الإنجليزية المانوفاكتورات تسهم بـ ١٨٥٠٩٧٩٦ ؛ فى مجال إعادة تصدير منتجات المانوفاكتورات الأجنبية ٦٥٦٨٥٦٥. هذه التجارة الإنجليزية كانت تنقلها ١٥٤٦٣ سفينة دخولاً و١٥٠١٠ خروجاً، أى أن المجموع هو ٣٠٤٧٠ سفينة ، من بينها ٣٦٢٠ اجنبية . ويجدربالذكر أن متوسط حمولة السفن الإنجليزية كان ١٢٢ طناً بحرياً ، ومتوسط عدد أفراد الطاقم ٧ أفراد. أما التجارة الفرنسية الإنجليزية فكانت رحلاتها رحلة ذهاباً وإياباً ٢١٦٠ تقوم بها سفن من بينها ٤٣٠ سفينة أجنبية. بالنسبة لآسيا ٢٨ ذهاب و٣٦ إياب تقوم بها سفن إنجليزية كلها حمولتها فى المتوسط ٧٨٦ طن بحرى ، متوسط الطاقم ٩٣ فرداً. أما السفن التى عرفت باسم إنديامن Indiamen فكانت حمولتها تجاوز هذا المتوسط. وننبه فى النهاية إلى أن هذه اللوحة البيانية لا تدخل فيها الملاحة الساحلية الإنجليزية الواسعة التى كانت تنقل الفحم.



بورصة الفحم فى لندن . رسم بالحفر من أعمال الفنان الإنجليزى رولاندسون Rowlandson .

أصلاً أصحاب مطاحن وتجار غلال وكانت غالبية البنوك فى ليڤربول متفرعة عن بيوت تجارية؛ وكان آل لويدز Lloyds فى برمنجهام أصلاً يعملون فى تجارة الحديد؛ وفى نوتينجهام كان آل سميث أصلاً صناع قبعات ؛ وفى نورويتش كان آل جورنى Gurneys تجار غزل وصناع منسوجات صوفية ؛ وفى كورنوول كان غالبية أصحاب البنوك من ملاك المناجم، ومنهم من كانوا تجار الشعير النابت أو حشيشة الدينار أو أصحاب مصانع بيرة أو مصانع نسج الصوف ، أو تجار خردوات أو جباة رسوم المرور (٢٣٥).

والخلاصة أن البنوك نشأت فى القرن الثامن عشر وليدة نشاط تجارى محلى صاعد، بنفس الطريقة تقريباً التى نشأت بها مؤسسات الصناعات الجديدة الأولى. كانت الأقاليم الإنجليزية بحاجة إلى القروض وإلى تداول الكمبيالات وإلى النقود السائلة، فتولت البنوك الخاصة هذه المهام، كلها، وكيف لا وقد كانت لها القدرة على إصدار بنكنوت. وكان إصدار

البنكنوت مصدر ربح ، يدلنا على ذلك أنها، على الأقل فى البداية، وحتى أصبح الناس يثقون فيها إلى الدرجة التى تجعلهم يضعون لديها ودائع ، كانت توسع نشاطها الائتمانى عن طريق خلق نقود (٢٣٦). وكان المفروض ، من ناحية المبدأ، أن يكون لدى هذه البنوك احتياطى ذهب لتغطية إصداراتها من البنكنوت ، ولكنها كانت إذا حدثت أزمة وأصيب الجمهور بالجنون – فى عام ١٧٤٥ مثلاً – تسارع إلى الحصول على نقود [ذهبية] من بنوك لندن حتى لا تضطر إلى إشهار إفلاسها. وإن لم يكن من الممكن تفادى الإفلاس فى كل الحالات، وبخاصة عندما حدثت أزمة عام ١٧٩٣ وأزمة ١٨١٦. وتدلنا حالات إفلاس البنوك آنذاك على أن البنوك المحلية كانت تقدم قروضاً ضخماً ليست كلها من القروض القصيرة الأجل، بل منها الطويلة الأجل (٢٣٧).

ولكن المنظومة كانت فى مجموعها متينة لأن هذه البنوك كانت عملياً أو رسمياً ترتكز على بنك انجلترة الذى كان يلعب دور«مسلِّف آخر درجة» (٢٣٨). وكانت احتياطياته من النقود بصفة عامة تكفى لتغطية طلبات التسديد المفاجئة التى تتعرض لها البنوك الخاصة سواء فى لندن أو فى الأقاليم والتى تسبب لها مشكلات. فلما تغيرت الأوضاع ولم تعد أوراق بنكنوت بنك انجلترة بعد عام ١٧٩٧ تحول إلى ذهب، أصبحت أوراق بنكنوت بنك انجلترة بمثابة النقود [الذهبية] التى تلتزم البنوك الخاصة عند الطلب بتحويل بنكنوتها إليها. ومن العلامات الواضحة الدالة على الاستقرار العام أن البنوك الخاصة أصبحت بنوكاً تتلقى الودائع ، مما زاد من قدراتها على تسليف المزارعين والملاك العقاريين، وتسليف رجال الصناعة وملاك المناجم وأصحاب مشروعات القنوات (٢٣٩). ولم يكن هؤلاء يحرمون أنفسهم من هذه القروض، ولدينا فى ديون دوق بريدجووتر مَثَلٌ ممتاز.

وسمح القانون ابتداءً من عام ١٨٢٦ بإنشاء البنوك المساهمة (٢٤٠) التى عرفت باسم joint stock banks فخرج إلى الوجود جيل جديد من البنوك أكثر متانة وأفضل استعداداً برؤوس الأموال من الجيل السابق. فهل أخذت البنوك الجديدة نفسها بمزيد من الحرص؟ لا. فقد كان عليها أن تنتزع العملاء من البنوك القائمة وأن تغامر أكثر منها. وتزايد عدد هذه البنوك الجديدة بشكل لافت للنظر، فكانت ٧٠ فى عام ١٨٣٦. وفى الفترة من أول يناير إلى ٢٦ نوفمبر من العام نفسه «جرى تنظيم ٤٢ من هذه البنوك المساهمة دخلت فى منافسة مع البنوك القائمة» (٢٤٠). وسرعان ما تزايدت حتى أصبحت هذه البنوك وفروعها فى مثل عدد البنوك الريفية التى ران عليها غبار الماضى.

وظلت لندن زمناً طويلاً مقفولة فى وجه البنوك الجديدة التى لم تكف عن المحاولة حتى اقتحمت العاصمة. حتى إذا جاء عام عام ١٨٥٤ قُبلت فى دار المقاصة الكليرينج هاوس Clearing House فى لندن، وأصبحت هكذا تشارك مشاركة كاملة فى حركة النقود

والقروض التى كانت لندن هى قلبها الأوحد المعقَّد والمعقَّد. كانت دار المقاصة الكليرنج هاوس قد أنشئت فى عام ١٧٧٣ لتقوم بالمقاصات بين البنوك، ووصفها الفرنسى موريس روبيشون فى عام ١٨١١ وصفاً مدهشاً، قال :«ولقد جرى تنظيم آليات التداول على نحو يوحى للإنسان بأن انجلترة ليس فيها ورق أو فضة. فهناك أربعون من المصرفيين ينجزون فيما بينهم عمليات الدفع والتحويلات فى المملكة ؛ وهم يجتمعون كل مساء ويتبادلون المبالغ التى تستحق لكل واحد منهم على الآخرين ، بحيث تنتهى المقاصة فى أكثر الأحيان إلى أن ورقة من فئة الألف جنيه تكفى لتقفيل حسابات مقدارها عدة ملايين من الجنيهات»(٢٤١). ياله من اختراع رائع! ولكن هذه العبارات هى تلك التى استخدمها من وصفوا فى القرن ١٦ و١٧ آليات الأسواق الموسمية التقليدية فى ليون أو فى بيزانسون بياتشنتزة ! ولكن الفرق – وهو فرق هام – هو أن جلسة المقاصة كانت تنعقد فى لندن يومياً ؛ أما الأسواق الموسمية القديمة الكبيرة فكانت تنعقد أربع مرات كل عام ....

أضف إلى هذا أن البنك كان يلعب دوراً لم تكن السوق الموسمية تستطيع أن تلعبه. عن هذا الدور يحدثنا فرنسى ذكى لمّاح فيقول: «فى هذه البلاد لا يحتفظ إنسان، تاجراً كان أو غير تاجر، بنقود فى بيته ؛ بل يعهد بها إلى مصرفى أو صيرفى يصدر صكوكاً مسحوبة عليه، وهذا المصرفى أو الصيرفى يمسك حساباته ويسوى مدفوعاته فى إطار عملياته الائتمانية»(٢٤٢). والأموال التى تتجمع هكذا فى البنك لا تبقى نائمة، بل تتحول إلى أموال تجرى وتغامر، فلا المصرفى ولا الصيرفى يتركها نائمة فى خزائنه. وريكاردو Ricardo هو القائل إن الوظيفة التى يتميز بها المصرفى «تبدأ حيث يبدأ فى استخدام أموال الغير»(٢٤٣). وهناك علاوة على ذلك الأموال التى يتم تداولها بين بنك انجلترة والحكومة الإنجليزية، وبين البنك – من حيث هو «الملاذ الأخير» لنجدة البنوك والمؤسسات التجارية أو الصناعية؛ وهناك ما يتم عن طريق بنوك التوفير saving banks من إحكام القبضة على النقود التى يوفرها الفقراء ، وهى، كما يقول خطاب كتبه أحد الفرنسيين، عملية هائلة «فهذه الثروة التى يوفرها الفقراء فى انجلترة أكبر من ثروات الأغنياء فى العديد من الممالك». (٢٤٤).

ونكمل هذه الإيضاحات بالإشارة إلى جيل ثالث من البنوك الوهمية أنشأها سماسرة الكمبيالات bill brokers على هيئة وكالات أسموها بيوت الخصم discount houses؛ ويجدر بنا أن نشير أيضاً إلى أن دور وكلاء ومراسلى البنوك الإقليمية الذى لعبته البنوك الخاصة فى سوق لندن كانت له القدرة على إعادة توزيع القروض والمبالغ الزائدة ، ونقلها من مناطق مثل الجنوب الشرقى الإنجليزى إلى مناطق نشيطة فى الشمال الغربى. وكانت إعادة التوزيع عملية واضحة الهدف، حيث كانت رؤوس الأموال تُحرَّك بما يحقق أفضل عائد للمقرضين والمقترضين والوسطاء. وعلينا فى نهاية المطاف أن نزور بنك انجلترة لنتبين:

– أنه ليس فقط بنكاً حكومياً تتلخص وظيفته المحاطة بالامتيازات في القيام بمهام مختلفة؛ بل هو أيضاً بنك خاص له مساهموه فهو من هذا المنظور في حد ذاته مشروع مربح جداً : «فالأسهم [...] التي كانت قيمة الواحد منها عندما طرحت للاكتتاب مائة جنيه استرليني وصل سعرها في عام ١٨٠٣ إلى ١٣٦ جنيه وأصبح سعرها الآن [٦ فبراير ١٨١٧] ٣٥٥ جنيهاً»(٢٥٤) ؛ وكانت هذه الأسهم طوال القرن الثامن عشر مرتعاً خصباً للمضاربات في بورصة لندن وبورصة أمستردام.

– أن بنكنوت بنك انجلترة تزايد انتشاره حتى شمل البلاد كلها ولم يقتصر على العاصمة أو منطقتها التي كانت بمثابة حماها منذ البداية. ولنذكر أن العمال كانوا في البداية في منطقة مانشيستر وليڤربول ولانكاشير يرفضون أن تُدفع إليهم أجورهم ببنكنوت صادر من البنوك الخاصة التي كان أصحاب الدكاكين يبخسونها قيمتها بسهولة (٢٤٦). وهكذا كانت لندن ولانكاشير ساحة عمل جميلةبالنسبة إلى بنكنوت بنك انجلترة. ولكن بعد عام ١٧٩٧ أصبح بنكنوت بنك انجلترة هو بديل النقود الذهبية في طول البلاد وعرضها.

كذلك ينبغي علينا أن نزور البورصة التي دخلت إليها أوراق مالية كثيرة جديدة. ونلاحظ أن أعداد الأوراق الجديدة التي تسجل في البورصة تتزايد تزايداً مستمراً، فوصلت في عام ١٨٢٥ إلى ١١٤، منها ٢٠ للسكك الحديدية و٢٢ لقروض وبنوك و١٧ للمناجم الأمريكية – وبخاصة في أمريكا الإسبانية – علاوة على ١١ شركة غاز استصباح ... هذه الأوراق الـ ١١٤ الجديدة كانت تمثل وحدها ١٠٠ مليون جنيه استرليني (٢٤٧) مدفوعة على الأقل نظرياً لأن المبالغ التي تصدر بها هذه الأوراق المالية لم تكن تُدفع كلها في البداية، وبدأ نزيف رؤوس الأموال الإنجليزية المتجه إلى أماكن الاستثمارات الأجنبية . بدأ هذا التيار على نطاق واسع منذ عام ١٨١٥ (٢٤٨) واتخذ أبعاداً هائلة السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وحققت رؤوس الأموال هذه ثروات في مجالات عديدة وإن يسلم طريقها من الأزمات منها أزمة رهيبة بدأت في عام ١٨٢٦. ولكن هذه الأزمة على ما اتسمت به من عنف لم تضيق الخناق على عمليات المضاربات في البورصة والمال وتصدير رؤوس الأموال، وتبين أن سوق المال بالغة النشاط لا تصدها أزمة. ونصل إلى عام ١٨٦٠ أو حوله لنجد الإنتاج الصناعي في غمرة النمو ، فقد تضاعف الإنتاج الصناعي تقريباً عما كان عليه قبل عشر سنوات وظلت الزيادة تندفع بإيقاع سريع على الأقل حتى عام ١٨٨٠ (٢٤٩). وبلغ الاستثمار في داخل البلاد أعلى مستوى له في تاريخ انجلترة (٢٥٠) ، وهنا نلاحظ أن الاستثمار في الخارج تصاعد أيضاً تصاعداً قوياً منذ منتصف القرن حتى ساوى في بعض السنوات الاستثمار في الداخل (٢٥١). وشهدت الفترة تصاعد النسبة المئوية لنصيب التجارة والنقل من الدخل القومي : من ١٧,٤٪ في عام ١٨٠١ و١٥,٩٪ في عام ١٨٢١ إلى ٢٢٪ في عام ١٨٧١ و٢٧,٥٪ في عام ١٩٠٧ (٢٥٢).

فهل يمكن والحال هذه أن نتحدث عن رأسمالية «صناعية» نعتبرها هي الرأسمالية «الحقيقية» المنتصرة ؟ ونتصور أنها في موكب انتصارها خلفت الرأسمالية التجارية «غير الحقيقية» ، ثم نتصور أنها تركت مكانها برغمها لتحتله رأسمالية المال الفائقة الحداثة؟ إننا نرى أن الرأسمالية المصرفية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية التجارية - والرأسمالية لم تكف في أي وقت عن أن تكون تجارية في المقام الأول - كانت موجودة جنباً إلى جنب طوال القرن التاسع عشر، بل وقبل القرن التاسع عشر، وظلت كذلك بعد القرن التاسع عشر بكثير.

أما الشيء الذي تغير على مر الزمن تغيراً مستمر لم يتوقف فهو الأولويات ومعدلات الربح التي اختلفت من قطاع إلى قطاع ، ومن بلد إلى بلد، وكان هذا التغيير هو الذي ترك أثره على أحجام الاستثمار الرأسمالي في كل حالة . فمن عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٧٠ تقريباً، إبان التصنيع الكبير الذي شمل انجلترة، كانت نسبة رأس المال إلى الدخل أعلى نسبة عرفتها انجلترة في تاريخها [٢٥٣]. ولكن هل يمكن أن يقال إن السبب في هذا هو الرأسمالية الصناعية وما لها من فضائل في حد ذاتها؟ أم هل نقول إن السبب في هذا هو أن الصناعة البريطانية استطاعت آنذاك أن تتسع بحسب اتساع أسواق العالم الهائلة التي هيمنت عليها انجلترة دون منازع؟ نجيب عن السؤال الأول بالنفي وعن السؤال الثاني بالإيجاب. والدليل على الرأي الثاني يأتينا من المقارنة، ففي هذه الفترة كانت الرأسمالية الباريسية تحتل المكان الذي تراه جديراً بالأولية والأفضلية وترى أنه يحقق أعلى الأرباح، وكان هذا المكان هو الذي استطاعت أن تنازع فيه انجلترة وهو : المال ، فركزت على المال وعملياته نشاطها. ولقيت سوق المال الباريسية قبولاً واسعاً من حيث قدرتها على تنظيم حركات رؤوس الأموال بين البلدان الأوروبية . ولدينا الشواهد على ذلك، فهذا هو الفارس سيجييه Séguier يكتب في سبتمبر من عام ١٨١٨ من لندن : «لقد أصبحت باريس المركز الرئيسي للعمليات المصرفية في أوروبا، فليست لندن مدينة مصرفية بالمعنى الصحيح. والنتيجة هي أن الرأسمالي الإنجليزي الذي يريد أن يقوم بعملية مصرفية، أي تحويل مبلغ من المال من بلد إلى بلد آخر، يجد نفسه مضطراً إلى السعي إلى المدن المصرفية الأوروبية، ولما كانت باريس هي الأقرب إليه، فقد أصبح الجزء الأعظم من العمليات المصرفية الإنجليزية يتم فيها» [٢٥٤]. وهذا التقرير يستحق أن ننظر إليه عن كثب. ولا جدال في أن باريس كانت تهيىء لنفسها دوراً بجانب لندن وفي ظلها، ولا في أنها مارست منافسة فعالة بصفة عامة؛ وإذا كان العالم المتخصص في تاريخ بورصة لندن و. بيجهوت W. Bagehot قد حالفه الصواب ، فإن التحول ضد صالح باريس لم تظهر علاماته إلا بعد عام ١٨٧٠، وهو القائل إن الإنجليز لم يصبحوا مصرفيي أوروبا كلها إلا بعد الحرب الفرنسية الألمانية ١٨٧١[٢٥٥].

ما هو دور الموجة الاقتصادية؟

هذا هو السؤال الأخير الذى نطرحه فى هذا الباب، وهو سؤال نعلم أنه سيظل بلا إجابة قاطعة . ولكننا نتساءل أولاً : هل سيخرجنا هذا السؤال عن هدفنا الذى رمينا إليه من قبل وهو تجاوز المجال التاريخى للثورة الصناعية؟ أجيب بنعم ، ولكن إلى حد ما ، لأن الموجة الاقتصادية conjoncture التى نعنيها هنا زمنياً هى الموجة الاقتصادية القصيرة نسبياً، التى لا يزيد طولها على الدورة الكوندراتيفية ، ومعنى هذا أننا بهذا السؤال سنخرج عن إطار الفترات الزمنية الطويلة ، ونركز اهتمامنا على الفترات الزمنية القصيرة، وعلى المشهد القريب نتطلع إليه من خلال مراصد أكثر قرباً من الواقع الذى نرصده. وهذه الطريقة قد تؤدى إلى تضخيم العناصر التفصيلية فتظهر أكبر من حجمها أمام أعيننا .

والموجات الطويلة والموجات القصيرة التى تتلاحق بلا هوادة الواحدة وراء الأخرى، راسمة سلسلة لا تنقطع من الموجات، هى قانون من قوانين تاريخ العالم، قانون أتى إلينا من أزمان بعيدة، أتى ليبقى . هذه الموجات أشبه شىء بالإيقاع المتكرر الذى وصفه شارل موراريه Charles Morazé بأنه عبارة عن بنيات ديناميكية ، وحركات تبدو كأنها مبرمجة مسبقاً. هذه الموجة الاقتصادية تقودنا بالضرورة إلى لب المشكلة التى تعرضنا لها، ولكنها تسلك بنا إليه طريقاً خاصة قوامها تاريخ الأسعار؛ ولقد كان تفسير حركة الأسعار مشكلة من أكبر مشكلات علم التاريخ طوال السنوات الأربعين أو الخمسين التى تلت العقد الثانى أو الثالث من قرننا الحالى. ولنا أن نتصور أن المؤرخين الإنجليز شاركوا فى دراسة هذه المشكلة بجهود لا تقل عن جهود زملائهم الأجانب، فكانوا بين أوائل وأعاظم من جمعوا تسلسلات الأسعار ؛ ولكنهم لا ينظرون إلى الموجة الاقتصادية نظرة المؤرخين الآخرين، وبخاصة الفرنسيين إليها .

وأبسط الموضوع تبسيطاً مفرطاً فأقول إن المؤرخين الإنجليز لا يرون رأينا الذى نتمسك به والذى يتلخص فى أن الموجة الاقتصادية قوة خارجية force exogène ، وهذا الرأى عبر عنه بوضوح ، زاد هذا الوضوح أو قل ، مؤرخونا : إرنست لابروس Ernest La-brousse وبيير فيلار Pierre Vilar ورينيه بيريل René Baehrel وجان موفريه Jean Meuvret . فى رأيهم وفى رأيى أن الموجة الاقتصادية تقود العمليات المصاحبة وتحدد تاريخ البشر. أما الزملاء الإنجليز فيرون أن العمليات والأحداث الداخلية، التى تحدث داخل البلاد، هى التى تصنع الموجات الخاصة بكل بلد. فالموجة التى تمثلت فى ركود ثم هبوط الأسعار من عام ١٧٧٨ إلى عام ١٧٩١ تحكمها من وجهة نظرنا الدورة المتوسطة العالمية التى تحدث عنها لابروس؛ أما من وجهة نظر الإنجليز فتحكمها حرب المستعمرات فى أمريكا

بين ١٧٧٤ و١٧٨٣ وما تبعها من نتائج. أما أنا فمقتنع أشد الاقتناع بالتعليلين معاً، متبادلين، أقبل بالرأيين اللذين أراهما صائبين، كما أرى أن التفسير ينبغي أن يسلك الطريقين في الاتجاهين . ولكن الانتقال من هذه الطريق إلى تلك يعني تغيير الأسباب الفعالة شكلاً ومضموناً.

ليس من شك في أن ت. س. إشتون T. S. Ashton (٢٥٦) والمؤرخين الذين لفوا لفّه(٢٥٧) على حق عندما يستخرجون سلسلة العوامل التي أثرت على التذبذبات في الأسعار، وهم يبدأون بعامل يرون أنه العامل الأول أو القوة المؤثرة الأولى ألا وهي : الحرب. ورأيهم هذا صائب لا جدال فيه، وإن كان الأصوب أن نقول : التأرجح بين الحرب والسلام : حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣، حرب المستعمرات الإنجليزية الأمريكية ١٧٧٥-١٧٨٣، الحرب ضد فرنسا الثورة ١٧٩٣-١٨٠٢ والحرب ضد الإمبراطورية النابليونية ١٨٠٣-١٨١٥ . وهناك بعد ذلك عامل آخر أو قوة مؤثرة أخرى هي : تأرجحات الزراعة، ونشدد على أن الزراعة كانت النشاط الأول في انجلترة، وأنها ظلت كذلك حتى عام ١٨٣٠ تقريباً . حيث كانت المحاصيل تارة جيدة، وتارة متوسطة، وتارة سيئة ؛ كانت المحاصيل السيئة في الأعوام : ١٧١٠، ١٧٢٥، ١٧٧٣، ١٧٧٦، ١٧٩٢-١٧٩٣، ١٧٩٥-١٧٩٦، ١٧٩٩-١٨٠٠ نقطة انطلاق الأزمات التي عرفت باسم أزمات العهد القديم (٢٥٨) والتي كانت ترج أركان الحياة الاقتصادية في مجموعها . بل إننا نجد في القرن التاسع عشر أن الالتجاء إلى القمح الأجنبي تكرر واشتد، وأنه كان يثقل على الاقتصاد الإنجليزي المرة تلو المرة، على الأقل فيما يتعلق بتدبير ثمن القمح المستورد ليُدفع فوراً، والمراسلات تقول: الدفع نقداً من أجل الحصول بسرعة على أجولة القمح أو براميل الدقيق.

ومن العوامل الأخرى للاهتزازات في انجلترة يذكرون دورات التجارة trade cycles، فالتجارة الإنجليزية كانت تتحرك صاعدة هابطة، في مد وجزر، وكانت هذه الاختلاجات تترجم إلى صعود وهبوط في الموجة الاقتصادية. ومن العوامل أيضاً : حركات تداول النقود ، العملات الفضية والذهبية من ناحية وكمية البنكنوت على اختلاف مصادره من ناحية أخرى. وتعتبر بورصة لندن بما اتسمت به من حساسية تقوم منها مقام القاعدة، وبما يخالجها من خوف أكثر مما يحدوها من أمل (٢٥٩) جهاز تسجيل هزات عجيب، سيسموجراف عجيب يسجل مختلف حركات الموجة ؛ ولكن البورصة أيضاً جهاز له قوة شيطانية يمكن إن تحدث زلازل، كما جرى في عام ١٨٢٥-١٨٢٦ و١٨٣٧ و١٨٤٧ . وكأنما كان هناك إيقاع تقريبي، حيث كانت الأدوار العليا من بناء الحياة الاقتصادية تشهد كل عشر سنوات - علاوة على الأزمات المألوفة التي عرفت باسم أزمات العهد القديم - أزمات ائتمانية (٢٦٠).

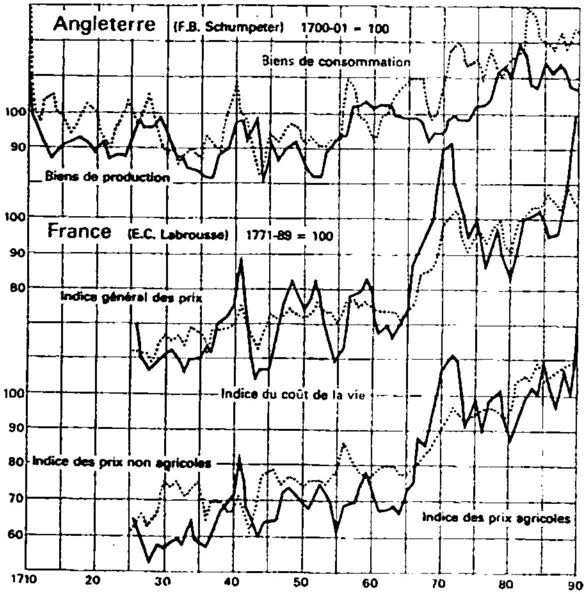
هذا هو مضمون أفكار زملائنا الإنجليز. أما المؤرخون الفرنسيون فمكن الممكن أن نناقش في مدى الصواب والخطأ فيما يذهبون إليه، ولكنهم على أية حال يرون أن الموجة الاقتصادية حقيقة واقعة في حد ذاتها على الرغم من أن شرحها ليس بالأمر السهل. ونحن نرى مع ليون دوبرييه Léon Dupriez وكذلك مع ڤيلهلم آبل Wilhelm Abel أن الأسعار تشكل وحدة واحدة. بل إن دوبرييه يتكلم عن "بنية الأسعار" ؛ وهذا يعني أن الأسعار مترابطة معاً ، وهي عندما تهتز كلها، فإنما يحدث ذلك لأنها تضم تغيراتها بعضها إلى البعض الآخر. ومربط الفرس هو أن تغيراتها لا تنحصر في اقتصاد قومي واحد، أياً كانت أهميته، بل مجالها أوسع بكثير ، فانجلترة ليست هي التي تحدد أسعارها وحدها، وليست حركات المد والجزر الصاعدة والهابطة التي تحركها تجارتها هي التي تحدد أسعارها، ولا النقود المتداولة ؛ وإنما الكيانات الاقتصادية في العالم ، في العالم أجمع ، تشاركها في ذلك، وهي كلها تسير معاً تقريباً على نفس الإيقاع. وهذا هو ما دهشنا له ، نحن المؤرخين، أشد الدهشة، منذ أن بدأنا بحوثنا، ولك أن تطالع في هذا الموضوع الصفحات التي كتبها رينيه بيريل بعبارة واضحة حاسمة تثير الدهشة.

والموجة التي ترفع الأسعار أو تثبتها أو تخفضها ليست هي الزمن الخاص بانجلترة، بل هي «زمن العالم». أما أن يكون هذا الزمن قد تشكل جزئياً في انجلترة . أو أن تكون لندن مركزه الرئيسي الجوهري، فهذا أمر محتمل يوشك أن يكون مؤكداً، ولكن العالم يشكل الموجة ويحورها، وما هذه الموجة بملك الجزيرة البريطانية. ونتيجة هذا الرأي واضحة بديهية وهي تتلخص في أن منطقة رنين الأسعار هي الساحة الكلية للعالم الاقتصادي الذي تحتل انجلترة مركزه. فالموجة في انجلترة في جانب منها خارجية، وكل ما يجري خارج انجلترة، وبخاصة في أوروبا القريبة، يؤثر على انجلترة ويرتبط بها ويشهد على أحداث التاريخ الإنجليزي. أوروبا وانجلترة تحيط بهما الموجة ذاتها، وهذا لا يعني أنهما في وضع واحد. وأنا عندما تحدثت عن الأزمة التي ترتهن بالموجة - الأزمة الموْجية - في الاقتصاد العام، شددت على أنها لا تصيب، ولا يمكن أن تصيب الجميع ، الضعفاء والأقوياء، بنفس الشدة، ومن أمثلة الأقوياء في القرن السابع عشر: إيطاليا وهولندة ؛ وإنما الموجة تمثّل أمامنا في صورة فرصة لإعادة توزيع المهام والعلاقات الاقتصادية الدولية، فتقوّي ديناميكية الأقوياء، وتزيد من حدة تراجع الضعفاء . ولهذا فأنا أوافق على الحجة التي احتج بها ب. ماتياس P. Mathias[٢٦١] عندما أنكر دور فرع الدورة الكوندراتيفية الهابط من ١٨٧٣ إلى ١٨٩٦ ومسئوليته عن الكساد الكبير Great Depression الذي ألم بانجلترة آنذاك. يقول ماتياس إذا كانت معدلات النمو في في ألمانيا وفي الولايات المتحدة قد انخفضت في أثناء تلك الفترة، فلا يغيبن عن بالنا أن أحوال ألمانيا والولايات المتحدة وانجلترة المصيرية كانت مختلفة، وأن الجزيرة البريطانية شهدت تراجعاً نسبياً فانكمش نصيبها من الاقتصاد

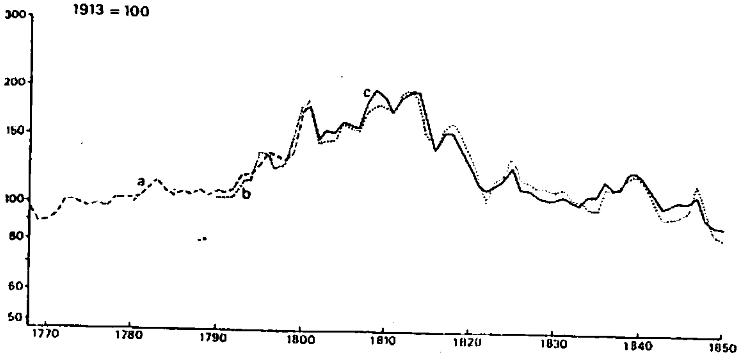
العالمى. وهذا كلام لا شك فيه. ولكن انكماش نصيب الجزيرة البريطانية من الاقتصاد العالمى كان يحمل فى طياته إرهاصات الأزمة التى ستظهر واضحة فى عام ١٩٢٩. هناك إذن حقيقة واقعة تتمثل فى : تناقص النمو فى وقت واحد فى ألمانيا وفى الولايات المتحدة وفى انجلترة وطبعاً فى فرنسا . إننا أمام حركة متوافقة تشمل المنحنيات، لا المستويات، لا سبيل إلى إنكارها، وإنْ أصابتنا بالدهشة.

أما ما اتضح فى القرن التاسع عشر، واتضح أكثر فى عالمنا الحاضر، أعنى: الموجة التى تظهر متماثلة فى أماكن واسعة، وتلعب لعبتها فى المواضع المختلفة فى وقت واحد، فأمر كان واضحاً فى القرن الثامن عشر، بل قبله. ومن هنا كان الإغراء كبيراً بأن نقارن ما جرى فى انجلترة من السنوات ١٧٧٠-١٧٨٠ إلى السنوات ١٨١٢-١٨١٧ بما جرى فى فرنسا فى السنوات نفسها، وهو ما تناوله إرنست لابروس بالدراسة الوافية. ولكننا على الرغم من ذلك لا نسترسل فى كثير من الأوهام ، فنحن على بيِّنة من أن الصورة الفرنسية لا يمكن أن تنطبق على انجلترة. والمنحنيات البيانية المتاحة لنا عديدة ، وهى لا تعبر بالضرورة عن نفس المدلول أو لا تتكلم نفس اللغة كما يقولون. ونحن إذا درسنا موجة الأسعار والأجور والإنتاج فى كل بلد على حدة بناءً على المعايير نفسها، سنتبين أوجه الاتفاق أو الاختلاف على نحو يقينى. وهذا ما لم يحدث للآن. ولو أننا قارنّا منحنيات أسعار البضائع المنتجة والمستهلكة، الإنجليزية من ناحية، والفرنسية من ناحية ثانية، لوجدنا المنحنيات الفرنسية أكثر اختلاجاً وديناميكية من الإنجليزية. وربما كان هذا هو الوضع الطبيعى: ففى مركز العالم يكون الغليان أقل مما يكون فى المناطق الأخرى. ونحن عندما ننظر إلى منحنى الأسعار الإنجليزية الذى استعرناه من ب. دين P. Deane وأ. كول A. Cole سنتردد فى التماس دورة متوسطة من عام ١٧٨٠ إلى عام ١٧٩٢ ؛ وإنما يبين المنحنى «بَسْطَة» من «الاستقرار» على حد قول ل. دوبرييه الذى يرى أن هذه البسطة من الاستقرار أو الركود بدأت فى عام ١٧٧٣. أما توافق المنحنيات الفرنسية والإنجليزية فلا جدال فيه من حيث تمثيله لدائرة كوندراتيفية تبدأ فى عام ١٧٩١ وتبلغ ذروتها فى عام ١٨١٢ وتنزل إلى منتهى مهبطها فى عام ١٨٥١.

ونخلص من هذا إلى أن الثورة الصناعية الإنجليزية عرفت من عام ١٧٨١ إلى عام ١٨١٥، وهما تاريخان عامّان، حركتين نشبههما بالتنفس، كانت الحركة الأولى صعبة، والثانية صعبة، ولكن إيقاع التنفس كان فى انجلترة هو إيقاع التنفس فى فرنسا وفى كل القارة الأوروبية : ففرنسا التعيسة المحزونة فى عصر لويس السادس عشر التى أوشكت أن تفتح أبوابها لعواصف الثورة السياسية، تقابلها انجلترة فى عصر جورج الثالث تضطرب هى أيضاً بموجة كئيبة كسيفة؛ ونحن نلاحظ أن الانفجار السياسى لم يبلغ فى انجلترة



٥٦ – الأسعار فى انجلترة وفرنسا من عام١٧١٠ إلى عام ١٧٩٠.
الدورة المتوسطة اللابروسية واضحة تمام الوضوح على المنحنيات الفرنسية : فهل تتضح أيضاً فى المنحنيات الإنجليزية؟ (نقلاً عن : G. Imbert, Des Mouvements de longue durée Kondratieff, 1959, p. 207)



٥٧ – حركات طويلة المدى للأسعار فى انجلترة
يمكننا دون خطأ كبير أن نتبين من الخط المتسق الطويل المدى «الاستقرار» الذى يتحدث عنه ليون دوبريبه من ١٧٧٢ إلى ١٧٩٣. ولا تنطبق على الدورة المتوسطة اللابروسية إلا الفترة من عام ١٧٨٠ إلى عام ١٧٩٠ . والدورة الكوندراتيفية تبدأ فى انجلترة كما هى الحال فى فرنسا حول ١٧٩١ وتبلغ ذروتها حول عام ١٨١٠-١٨١٢ فى انجلترة؛ أما فى فرنسا فكانت حول عام ١٨١٧، وتنزل إلى مهبطها فى عام ١٨٥٠-١٨٥١. وتمثل الخطوط الثلاثة (المستمر والمنقوط) حسابات مختلفة. (نقلاً عن : P. Deane et W. A. Cole, British Economic Growth, 1688-1959, 1962)

مداه، ولكن المحنة كانت قائمة؛ وانقطع طوال عشر سنوات خط الصعود الذى حفز الاقتصاد الإنجليزى ؛ ولا نقول إن انقطاعه يعنى أن العمل توقف ، ولكننا نقول إنه توقف عن المسيرة الجيدة ، كانت انجلترة مثل فرنسا تدفع النفقات الهائلة التى تكلفتها حرب أمريكا وتبعتها أزمة عقّدت كل شىء ، وأعادت توزيع المهام، وعمقت الاختلافات القطاعية. وشهدت التجارة فى فرنسا وفى انجلترة اتساعاً هائلاً، ولكن موازين التجارة اضطربت فى النهاية هنا وهناك فى غير صالح انجلترة وفرنسا. وحاولت التجارة أن تلحق بالركب، وكانت المحاولة بسيطة وقوية ولكنها لم تحقق إلا نصف النجاح . وإذا نحن رأينا معاهدة إيدن ترقعها فرنسا وانجلترة فى عام ١٧٨٦ ، ألا يدلنا ذلك على أن الدولتين المتعاديتين التى تحدت كل منهما الأخرى كانتا تبحثان عن الأمان؟

والمعروف بصفة عامة أن الهبوط الطويل الذى يطول أكثر من المألوف يؤدى إلى غربلة وموازنة بين المؤسسات، فتبقى تلك التى تتكيف وتنتهى تلك التى تخور خوراً لا حياة بعده. وواتى الحظ انجلترة آنذاك لأنها عندما سلكت هذا المسار الصعب سلكته فى لحظة تعددت فيها لديها الاختراعات من الجيل الثانى : مغزل چينى (١٧٦٨) ، المغزل الميكانيكى الذى يعمل بالطاقة الهيدروليكية (١٧٦٩) ، المثقاب (١٧٧٥) ، الآلة البخارية المحركة الدوارة (١٧٧٦- ٧٨١) ، تسويط الزهر لإنتاج الحديد المطاوع (١٧٨٤)، أول مضرب آلى فعال (١٧٨٦) ، المخرطة المحسّنة (١٧٩٤) ؛ والخلاصة أن المقومات التقنية التى توفرت عشية السعى إلى اللحاق بالركب كانت هائلة.

وفى عام ١٧٩١ عاد الزمن الاقتصادى فأصبح ملائماً : فارتفعت الأسعار، وزادت الأنشطة ، وجرى تقسيم العمل، وارتفعت الإنتاجية نتيجة لتقسيم العمل، وأفادت الزراعة الإنجليزية حتى ووترلو Waterloo، واستطاعت المؤسسات المتوسطة أن تبقى على وجه الأرض، فقد انتفعت بالأسعار المرتفعة التى جاءت فى صالحها. وكان هذا الوقت الذى شهد الرواج هو أيضاً الذى سمح بالتبذير المجنون فى الإنفاق على الحرب المناهضة للثورة الفرنسية ولامبراطورية نابليون، حيث أنفقت انجلترة ملياراً من الجنيهات[٢٦٢]. ولما لم يكن «هذا الزمن» ملكاً خاصاً لانجلترة وحدها، فقد شهدت القارة الأوروبية هى أيضاً صناعة حديثة تنشأ على أرضها، ولكن إيقاعها كان أبطأ.

ونلاحظ أن الموجة الصاعدة دفعت الأسعار إلى أعلى فى انجلترة فزادت أكثر مما زادت الأجور، ولعبت الزيادة السكانية دورها المساعد، وكانت النتيجة انخفاض مستوى المعيشة، وانخفاض متوسط دخل الفرد مقيّماً بالأسعار الجارية، بين عام ١٧٧٠ وعام ١٨٢٠ [٢٦٣] . فى عام ١٦٨٨ كان متوسط دخل الفرد ٩,١ جنيه استرلينى؛ فى عام ١٧٧٠ كان ١٩,١؛ فى عام ١٧٩٨ كان ١٥,٤ ؛ فى عام ١٨١٢ كان ١٤,٢؛ فى عام ١٨٢٢ كان

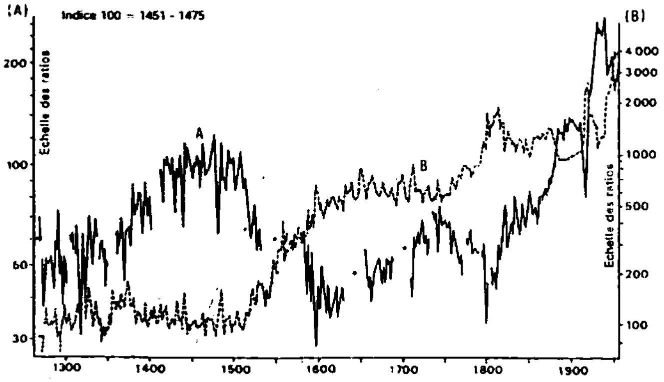
١٧,٥ . ولدينا شاهد أفضل يتمثل فى الرسم البيانى الذى رسمه فيلبس براون Phelps Brown، شيلا هوبكينس عن أجور البنائين الإنجليز من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر، وننقلها هنا مبينين المقاييس التى اعتمدت عليها. وهذا المنحنى له أهمية حاسمة فهو يبين على مدى قرون متعددة العلاقات التناسبية المنتظمة بين صعود الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية : فالأسعار عندما ترتفع ترفع الإنتاج وتدفع الزيادة السكانية إلى أعلى - هكذا الظواهر التى تترابط تقود الواحدة منها الأخرى - والأسعار عندما ترتفع تخفض الأجور. كان التقدم فى العهد القديم يتم على حساب مستوى معيشة العاملين. كانت هذه هى القاعدة وكانت هى السمة الفارقة للعهد القديم. يتضح من حسابات براون وهوبكينس أن الأجور كانت فى الفترة من ١٧٦٠ إلى ١٨١٠-١٨٢٠ فى أدنى أوضاعها عندما اقترب منحنى الموجة فى مجموعها من ذروته، وكان أقل مستوى تردت إليه الأجور حول عام ١٨٠٠ (٢٦٤). وتحسنت الأجور بعد عام ١٨٢٠ بينما انخفضت الأسعار، وهذه قاعدة من القواعد القديمة المعروفة . أما المعجزة والتحول الحقيقى فلن يتحققا إلا ببداية دورة كوندراتيفية جديدة منذ عام ١٨٥٠ ، وهو عام له مغزاه بالنسبة إلى انجلترة وبالنسبة إلى أوروبا أيضاً. هنالك ارتفعت الأسعار، وتبعت الأجور الإيقاع الصاعد فارتفعت هى الأخرى ، وكان هذا إيذاناً ببداية النمط الجديد للنمو، وهو «النمو المستمر».

وأصل الآن إلى صميم موضوعٍ خلافيٍّ تحاشاه أغلب المؤرخين عن عمدٍ ، قلّ هذا العمد أو كثُر ، وهو موضوع ما دفعته انجلترة ثمناً لانتقالها إلى العصرية الصريحة. أنا أرى رأى المؤرخين الأول الذين تناولوا المشكلة، وهو أن هذا الثمن تمثل فى تدهور أسباب المعيشة المادية لدى الجماهير الإنجليزية، وانخفاض الأجور الحقيقية بالنسبة إلى عمال الزراعة وعمال الصناعة والنقل ... وأعتقد - متحملاً مسئولية رأيى هذا لأننى لست من المتخصصين المتوسعين فى دقائق تاريخ هذه الفترة - أن المرحلة الأولى من التصنيع من عام ١٧٦٠ إلى ١٨١٥ كانت أشد قسوة من تلك التى تلت معركة ووترلو، على الرغم من أن قلاقل العمال والفلاحين كانت بعد انتصار الإنجليز فى ووترلو أشد عنفاً وضراوة . ولكن ألا تقوم القلاقل شاهداً على أن الاقتصاد كان فى صحة طيبة أو فى صحة متحسنة أو فى صحة كافية؟ وما دمنا نبحث فى الثمن الذى دفعته انجلترة فى النمو الصناعى، فلنذكر ثمناً «إضافياً» دفعته فيه. فقد اختلفت متطلبات هذا اللون من النمو عن متطلبات ألوان النمو التى سبقته، فقد شهدت انجلترة فى الفترة من ١٨١٧ إلى ١٨٥٠ توقفاً جزئياً فى ارتفاع الأجور الحقيقية، وتوقفاً فى ارتفاع متوسط دخل الفرد، وكنا قد رأينا هذا الارتفاع فى منحنى براون وهوبكينس. توقف ارتفاع الأجور الحقيقية وتوقف ارتفاع متوسط دخل الفرد بالنسبة إلى الجماهير العمالية نتيجة التدافع الدرامى المفرط إلى المدن، حيث تكدس العمال القادمون من الريف فى مساكن البؤس، وأكلوا الطعام القليل الآسن الذى أفسده سوء النقل. وعانى

العمال فى المدن من انقطاعهم عن جذورهم الاجتماعية، وانفصالهم عن السند العائلى وعن ثروات ومقومات مجتمع القرية. هكذا شهدت الفترة من عام ١٧٨٠ إلى عام ١٨١٥ تدهوراً فى الأجور الحقيقية، وإن صح أن هذا التدهور بدأ حول عام ١٧٦٠(٢٦٠)، مع زيادة فى الإنتاج وزيادة فى السكان على النحو الذى كان يميز النصف الثانى من القرن الثامن عشر ولم يكن فقط من شأن الحرب الأمريكية. وكان تدهور الأجور الحقيقية آنذاك بالغ القسوة.

«تطلبت إقامة قاعدة صناعية التضحية بجيلين» - هذه هى النتيجة التى يصل إليها المؤرخون المحدثون (٢٦٦) معتمدين على شروح وتعليقات الشهود الإنجليز الذين عاصروا الأحداث، وهى نتيجة لا سبيل إلى نقضها، ولنا أن نرجع إلى الوراء إلى سنوات التصنيع ونتأملها بعينى القومندان بييه Pillet الذى جُرح فى البرتغال وأسر فى ثنترة Cintra فى عام ١٨٠٧ وعاش فى انجلترة سنوات عديدة إلى أن أطلق سراحه. وهو إذا لم يكن يتحدث عن انجلترة حديث المحب الولهان- فأين هو الأسير الذى يحب من أسروه ! - فهو يتحدث بلسان الشاهد الواعى اللماح الذى لا يعرف الكراهية وكأنه جُبل على الموضوعية والحيدة، وهو قد حفظ فى ذكرياته صورة انجلترة فى سنوات قاسية نكراء من تاريخها، يقول: «رأيت كل المصانع المانوفاكتورات بلا عمل ، وأصحابها جميعاً جياع تثقل الضرائب كواهلهم ، ورأيت البنكنوت قد فقد الثقة ...»(٢٦٨) ويقول عن عام ١٨١١: «لم يعد أصحاب المصانع المانوفاكتورات يستطيعون دفع أجور عمالهم ، فكانوا يعطونهم بدلاً من الأجور بضائع من إنتاج المصانع، فيبيعها هؤلاء التعساء بثلث قيمتها الحقيقية فى المكان نفسه حتى يشتروا خبزاً.»(٢٦٩) وهناك شاهد آخر هو لوى سيمون الذكى اللماح المعجب بانجلترة ، سجل فى الوقت نفسه ملحوظاته: «العامل لا يستطيع بأجره العادى أن يشترى لنفسه وأهله حاجتهم من الخبز والطعام والكساء» أما العمال الزراعيون «فأجرهم متخلف أشدَّ التخلف وأنْكَرَهُ عن المعدل العام فى كل شىء». وفى عام ١٨١٢ سجل فى جلاسجو (٢٧١) أن «أجور العمال فى صناعة القطن [...] أصبحت الآن ربع ما كانت عليه منذ تسع عشرة سنة على الرغم من أن كل شىء تضاعف فى هذه الأثناء.» وقد نشك فى الأرقام والنسب ولكننا لا نشك فى الفقر الذى تحدث عنه.

ونعود إلى القومندان بييه فنجده يتحدث فى موضع آخر من مذكراته حديث الرجل العسكرى الواعى عن الجهد الهائل الذى كانت انجلترة تبذله فى التسليح، فهو يكتب أن الحكومة الإنجليزية فى معرض تزويد جيوشها بالعسكر تجند «الرجال بنسبة رهيبة لا تقارن بما نطلبه نحن [فى فرنسا] من الشعب من أفراد»(٢٧٢)، وإنه لعبء مهلك ذلك الذى تحملت به انجلترة فى الإنفاق على جيوش يربو تعدادها على ٢٠٠٠٠٠ رجل ، والجندى الإنجليزى يتلقى أجراً أربعة أضعاف أجر الجندى الفرنسى(٢٧٣)، والإنفاق على الأسطول



٥٨ - «سلة ربة البيت»

هذا الرسم البيانى ، مثله مثل رسوم ابل Abel وفوراستييه جراندامى Fourastié-Grandamy التى اوردناها فى المجلد الأول ، يترجم جهود المؤرخين الاقتصاديين التى بذلوها ليستخلصوا من جدلية الاسعار/الاجور ما يشبه متوسط دخل الفرد. فالبنّاء الإنجليزى كان يتلقى اجراً معيناً ويستهلك عدداً معيناً من المنتجات الأساسية ؛ وقد اتُّخذت مجموعة من هذه المنتجات المميزة سميت احياناً «سلة ربة البيت» مؤشراً. والمنحنى المنقط يسجل تَطور سعر هذه «السلة» ؛ والمنحنى المتصل يسجل العلاقة بين الأجر المقبوض وبين سعر السلة فى الوقت نفسه، واتخذت الفترة من ١٤٥١ إلى ١٤٧٥ لتكون مؤشراً هو ١٠٠. ونخرج من مقارنة المنحنيين بأن كل فترة أسعارها مستقرة او متناقصة (١٣٨٠ - ١٥١٠ ؛ ١٦٣٠ - ١٧٥٠) فترة يتحسن فيها الاستهلاك وتزيد الرفاهية. اما إذا ارتفعت الأسعار فإن مستوى المعيشة يتدهور ، وهذا هو ما حدث من عام ١٥١٠ إلى ١٦٣٠، ومن عام ١٧٥٠ إلى ١٨٢٠ قبيل الثورة الصناعية. ثم حدث بعد ذلك صعود فى الأجور الحقيقية واكبه صعود متوافق معه فى الأسعار . (نقلاً عن : Phelps Brown & Sheila Hopkins, in :Essays in Economic History, p. p. M. Carus-Wilson, II, pp. 183 & 186)

هائل.ولعل هذه الملحوظات تفسر لنا القسوة الصارمة التى أخذوا بها الجنود والبحارة المنحدرين من أصول تنتمى إلى أشد طبقات المجتمع بؤساً، فقد كان هؤلاء يعتبرون «حثالة الحثالة» [٢٧٤] . وكانت الأسرة الإنجليزية التى ينحرف ابن من أبنائها تشترى له شهادة ضابط. وكان أهله وهم يسعون هذا المسعى يقولون: «هذا النذل الذى يستحق الشنق لا يصلح لشىء إلا للبس الزى الأحمر.» [٢٧٥] وهكذا نجد فى الجيش والأسطول أسوأ شريحة من شرائح المجتمع، طبقة دون طبقة البروليتاريا، منهم العامل والفلاح والمتشرد. فمن المسئول؟ ليس التصنيع هو المسئول، ولا الرأسمالية التى كانت فى طريقها لارتقاء ذُرى الثروة، ولا حتى الحرب، ولا الموجة الاقتصادية التى لا تزيد عن أن تكون وعاءً؛ المسئول: كل هذه العناصر معاً.

كثير من المؤرخين لا يريدون مواجهة هذه الحقيقة الأليمة، بل يرفضون قبولها. يقول أحدهم إن مقاييس مستوى المعيشة لا تمتُّ إلى الدقة واليقين بصلة. ويقول آخر إن أحوال

العمال كانت قبل انتصارات الميكنة الأولى أسوأ مما كانت عليه بعدها، أو على الأقل كانت مثلها. ويؤكد ثالث أنه لا يصدق أن الأسعار انخفضت من عام ١٧٩٠ إلى ١٨٣٠. ولكن عن أى الأسعار يتكلم؟ هل يتكلم عن الأسعار الإسمية؟ أم الأسعار الفعلية؟ ألا تشهد المنحنيات البيانية شهادة كافية على أن الأسعار ارتفعت ثم انخفضت؟ والأجور؟ ليس من شك فى أن الشعب الإنجليزى دفع ثمناً باهظاً في مقابل انتصاراته، وفى مقابل تقدمه فى الزراعة - فهو تقدم لم يحقق الثراء إلا لطبقة كبار الزراع، وفى مقابل آلاته وانتصاراته التقنية وهيمنة تجارته، وهيمنة عاصمته لندن، وثراء رجال صناعته، وثراء مساهميه فى بنك انجلترة - - دفع الثمن الباهظ فى مقابل هذا كله، ولم يدفعه فقط فى مقابل انتصاراته العسكرية وجيوشه الجرارة وأسطوله وانتصاره فى معركة ووترلو. ومن العدل أن نضيف أن أبناء الشعب الإنجليزى جميعاً، مهما كانت صور التباين الاجتماعى بينهم، نالوا بعد ١٨٥٠ نصيبهم من انتصار انجلترة العالمى، والشعوب التى تكون فى مركز عالم اقتصادى تتمتع نسبياً بأنعم هذا المركز فتكون هى الأكثر ثراءً والأقل عناءً، هكذا كانت حال الهولنديين فى القرن السابع عشر، واليوم يتمتع الأمريكيون بما تمتع به الإنجليز فى القرن التاسع عشر، الإنجليز كل الإنجليز على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية.

التقدم المادى

ومستوى المعيشة

رأينا أن الملحوظات التى تنطلق من منطلق الموجة الاقتصادية أظهرت الثورة الصناعية الإنجليزية بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر فى ضوء جديد إلى حد كبير. وإذا نحن ابتعدنا قليلاً إلى الوراء رأينا مشهد النمو المتشابك من خلال مرصد آخر. والثورة الصناعية مجموعة مجتمعة من المشكلات من الصعب فصلها بعضها عن البعض، نتصورها فى نهر يدفعها إلى أمام ويتجاوزها. والثورة الصناعية بضخامتها تلزمنا بأن ننعم النظر إلى التاريخ العام، تاريخ الدنيا قاطبة، وبأن نلتمس التحولات الحقيقية ودوافع النمو الحقيقية وبدايات «النمو المستمر»، ويبدو أن اعتبار سنة ١٨٥٠ بمثابة نقطة بداية «النمو المستمر» له مبرات أقوى من مبررات أولئك الذين اعتبروا السنوات ١٨٣٠ - ١٨٣٢ بمثابة نهاية النمط الأول من الثورة الصناعية. والثورة الصناعية تدعونا إلى التفكير فى النمو الأوروبى فى مداه الطويل، وقد برزت هى من خلال هذا المدى الطويل من حيث هى اللحظة الخلابة، بين ماضٍ من الزمان اضطرب بالقلق والحيرة، وحاضر قد يعود إلى القلق والحيرة مرة أخرى.

وإذا نحن قسنا النمو اعتماداً على متغيّريه: الدخل القومى الكلى، ومتوسط دخل الفرد - وأنا أفضل أن أقول: الدخل القومى الكلى والأجر الحقيقى للبنّاء فى حسابات براون

وهوپكينس – ففى مقدورنا أن نسير على نهج ڤيلهلم آبل [٢٧٦] ونقول إن المتغيرين نميا متزامنين فى القرنين ١٢ و١٣؛ ومعنى هذا أن نمط «النمو المستمر» كان متحققاً آنذاك؛ أما بعد عام ١٣٥٠ وحتى عام ١٤٥٠ فقد تناقص الدخل القومى الكلى وتناقص حجم الإنتاج وتناقص عدد السكان، ولكن رفاهية البشر زادت : لأنهم تخففوا بصفة عامة من المهام التى كان التقدم يفرضها، فأفادوا من هذا التخفف. أما إذا انتقلنا إلى القرن السادس عشر الذى امتدحه المتدحون «السادسعشريون» المتعصبون لقرنهم تعصباً شديداً، فنجد فيه حتى الفترة من ١٦٢٠ إلى ١٦٥٠ زيادة فى السكان وفى الإنتاج، حيث امتلأت أوروبا بالسكان من جديد وبسرعة، ولكن الرفاهية العامة انخفضت انخفاضاً متزايداً. والقاعدة كما عرفناها أن التقدم لا يتحقق بلا ثمن، بل له فاتورة لابد من تسديدها. ثم بدأت بعد عام ١٦٥٠ «أزمة القرن السابع عشر» التى رسم المؤرخون ببحوثهم المدققة صورتها الكئيبة، وظلت الأزمة حتى عام ١٧٢٠ أو ١٧٣٠ أو ١٧٥٠. ثم بدأت ظاهرة مثل ظاهرة ما بعد عام ١٣٥٠ : حدث نوع من التحسن فى مستوى معيشة الأفراد فى وسط ركود التقدم. ورينيه بيريل [٢٧٧] على حق فيما ذهب إليه. ثم شهد القرن الثامن عشر بداية أخرى : حيث زادت الرفاهية وهبطت الأجور الحقيقية.

وحطم منتصف القرن التاسع عشر إيقاع النمو المميز للعهد القديم ، وكأنما كان انتصاف القرن يدخل بنا فى زمان جديد : كان الاتجاه القرنى trend séculaire صاعداً، تصاعد عدد السكان وتصاعدت الأسعار والأجور، وتخللته أحداث من قبيل «الدوائر القصيرة» ، وكأنما جاء «النمو المستمر» ليشق طريقه إلى الأبد، أو كأنه وعدٌ تلقيناه إلى الأبد.

ولكن من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٩٧٠ مر ١٢٠ سنة فقط. هل لنا أن نتصور أن الاتجاه القرنى لن تُدَاخِلُه أزمات طويلة مع بداية الأزمان الحديثة؟ من الصعب أن نجيب عن هذا السؤال، لأننا لا نعرف سر هذه الاتجاهات القرْنية ، ولا نعرف سببها ولا العلاقات التناسبية فيها. ولهذا يفلت منا جزء هام من التفسير التاريخى، ولو أجبنا اعتماداً على ما بين أيدينا لانبرى عددٌ من المؤرخين، لا أقول من المؤرخين المغمورين، للتهكم على هذا التاريخ الذى نرصد وقائعه ونصفها دون أن نستطيع تفسيرها. وسيسألون هل هذا التاريخ الذى تنتظمه الدورات موجود أساساً؟ هل يمكن أن يصدق أحد أن تاريخ الإنسانية يخضع لإيقاعات جامعة جبرية يصعب على المنطق العادى تفسيرها؟ أنا عن نفسى أعتقد أن ظاهرة الدورات فى حقل التاريخ محيِّرة ، ولكننى أقارنها بالدورات المناخية التى لا مفر من القبول بوجودها اليوم، فالأدلة تشهد على وجودها، على الرغم من أن العلماء لا يستطيعون سبر أغوارها، ومعرفة سرها وأصلها، ولا يجدون أمامهم من سبيل يسلكونه إلا الافتراضات. وأنا عن نفسى أؤمن بهذه الدورات، بهذه الحركات التى تشبه المد والجزر، والتى تقوم من تاريخ

العالم المادى والاقتصادى مقام الإيقاعات، حتى لو كانت العتبات seuils الإيجابية أو السلبية التى تولدها والتى تنجم عن عدد كبير من العلاقات يحوطها الغموض إلى يومنا هذا. أما أنا فنؤمن بها إلى الدرجة التى جعلتنى أتساءل مراراً ، منذ بدأت المشكلات العالمية التى نعرفها منذ عام ١٩٧٢ - ١٩٧٤: هل قد دخلنا فى الفرع الهابط من دورة كوندراتيفية؟ أم هل دخلنا فى مهبط أطول مدىً ، فى مهبط قرْنى؟ وإذا كانت هذه هى الحقيقة ، فإن الوسائل اليومية التى تُستخدم للتصدى للأزمة تكون وهم الأوهام؟ والحقيقة هى أن كل منقلب قرنى أزمةٌ تمس البنية ولا يمكن التغلب عليها إلا بهدم البنيات القائمة وإنشاء بنيات أخرى بدلاً منها.

ولقد حدث قبل سنوات أن تناولتُ هذه الأفكار فى محاضرة ألقيتها وتنبأت بأزمة طويلة المدى، فوجد المستمعون فى نبوءتى ما جعلهم يبتسمون. وليس من شك فى أن المؤرخ يخوض مغامرة شديدة عندما يلقى على مسامع الناس مثل هذه النبوءات باسْم التاريخ، باسْم ماضٍ طويل تكتنفه الدورات القرْنية التى نتبينها أكثر مما نفسرها. ولسنا وحدنا فى مثل هذا الموقف. فعلماء الاقتصاد فى عصرنا الحاضر لا يجدون أمامهم من سبيل إلا التقدم بالافتراضات على الرغم مما أتيح لهم من علم قائم على خبرة بالأحوال الحاضرة. أليسوا فى وضع شبيه بوضعنا، تعوزهم القدرة على التنبؤ «بالمدة» ، وعلى تفسير طبيعة الأزمة التى نغوص فيها على نحو متزايد يوماً بعد يوم؟

علـــى سبيـــل الختـــام
وقائـع التاريـخ
ووقائـع الحاضـر

نجحتُ إذن فى إدخال كلمة «رأسمالية» بمعانيها المختلفة واحتمالاتها الغامضة إلى ساحة فسيحة يبسطها مطلع العصر الحديث أو الحداثة الأولى. ولم يكن هذا انجازاً فذاً، بل كان على الأحرى عملاً طرح العديد من المشكلات. فهل كنت على حق فى أن أتيح لمفهوم الرأسمالية هذا الاستقبال، وأن أجعله يلعب هذا الدور، دور نموذجٍ جوهرى طال استخدامه على مر القرون الطوال ؟ وما أشبه هذا النموذج بسفينة بنيت فوق الأرض ثم أنزلت إلى البحر، فهل ستطفو وتمخر عباب البحر؟ التفسير الذى ستحمله السفينة هو الذى سيبين صلاحيتها.

ولقد ظهر فى كتابنا هذا من أوله إلى آخره أن الرأسمالية كما أفهمها «مؤشر» سليم. كذلك ظهر أن تتبعَ هذا المؤشر يطلعنا بطريقة مباشرة ومفيدة على المشكلات والحقائق الأساسية، وهى :

- المدى الطويل
- تقسيمات الحياة الاقتصادية
- الحركات القرنية وغيرها
- أنواع الهياكل الهرمية الطبقية المتشابكة والمتداخلة، ولا أقول الصراع الطبقى
- الدور الهام الملح المتنوع الذى تلعبه الأقليات المهيمنة
- الثورات الصناعية .... الخ

فمن البديهى أن نخص الرأسمالية بهذه الصفحات الختامية من الكتاب، الرأسمالية التى أتمثلها على صورة شخصية عارمة، أضعها فى هذا المكان الذى تتلاقى فيه خيوط

المشكلات التى طرحناها والمناقشات التى أثرناها. ما أظن أن المؤلف كان يمكنه أن يتخذ قراراً أفضل من هذا. ولكن هل هناك جدوى من بذل جهد جديد، ولو بكلمات قلائل، فى استعراض براهيننا وحججنا وأمثلتنا التى أوردناها فى الكتاب، وأن نعود مرة أخرى إلى ما سبق أن قلناه والذى نفترض أن الدليل قد قام عليه؟ والحق أن الختام التقليدى الكلاسيكى الذى يلخص فحوى الكتاب تلخيصاً كأنه يقفل الباب لا يناسب كتاب تاريخ لم يتم، ولم يصل إلى باب يقفل. وما كان مؤلفه ليتمه وليصوغه صياغة نهائية أبداً.

فى نهاية رحلتى الطويلة فى هذا الكتاب لا أحس بالحاجة إلى قفل الباب، إنما أحس على الأحرى بالحاجة إلى فتح النوافذ وتهوية البيت بل والخروج منه. لقد بنيت فى أثناء الطريق إشكالية أرجو ألا تنطبق على مرحلة الحداثة، مرحلة الثورة الصناعية وحدها – وإلا لما كانت متصلة بصميم التاريخ – وإنما أردت أن أضع هذا النموذج من الإشكالية فى إطار وفى مسار عصر آخر، هو العصر الحاضر. وما دمت قد عزمت على الخروج إلى عصر آخر، والانتقال إلى مشهد جديد، فلماذا لا يكون هو عالمنا الحاضر؟ لماذا لا أختار وقائع وخبرات نراها فى زماننا هذا بأعيننا ونلمسها بأصابعنا؟ هكذا نخرج من العالم المسحور، عالم الماضى، ونلحق بمشاهد الحاضر التى لا يكون علينا أن نستعيد صورها الغابرة وأن نكوّنها من أشتات تكويناً: فهى تحت سمعنا وبصرنا بكل ثرائها وبكل ما يختلج فيها من اضطراب.

والقيام بمثل هذه الرحلة أمر لا ينافى المنطق فى شىء: فالهدف السرى للتاريخ، والمبرر العميق لوجود هذا العلم، هو تفسير الحاضر المعاصر [1]. وعلم التاريخ اليوم فى اتصاله بمختلف علوم البشر، يصبح شيئاً فشيئاً علماً تقريبياً، ناقص الكمال مثلها، ولكنه مستعد لطرح الأسئلة والإجابة عنها، ولأن يكون مقياساً للحاضر مثلما يكون مقياساً للماضى. وهذا هو ما شجعنى على أن أخوض المغامرة التى أراها ممكنة ومفيدة وطريفة. لنضرب الآن صفحاً دون ما حرج عما قد يقال من كلام عن مقارنتنا هذه بين الماضى والحاضر، والتى نجريها دون خوف من خيالة المائة، أو دون التزام صارم متزمت بمجافاة مسار التاريخ وهو الموضوع الذى اتخذ سمات القدسية والتقديس. والرأى عندى أن الزمن الحاضر يمكن أن يكون بالنسبة إلينا، وقد رجعنا من رحلة بحثية طويلة مثمرة من خلال زمن استحييناه بإرادتنا، بمثابة لوحة إرشادية مفيدة، أو إذا جازفنا بتعبير جرىء، بمثابة لوحة إرشادية تقودنا إلى الحقيقة.

ومن البديهى أننى لا أطمح إلى تفسير الحاضر فى ضوء الماضى، وإنما أرجو أن أرى فى مياه الحاضر المتلاطمة ما أصبحت عليه تفسيراتى ومناهجى. أريد أن أرى السفينة، أعنى النموذج الذى بنيته حول الرأسمالية قبل القرن التاسع عشر، هل ما زالت إلى اليوم

تمخر العباب؟ هل تصمد أمام الرياح العاتية؟ وأنا أعتقد أن «اليوم» لا ينفى «الأمس»، بل يجلوه ويلقى عليه الضوء، كما أن الأمس لا ينفى اليوم بل يجلوه ويلقى عليه الضوء. وأوْجُهُ التماثل بين الأمس واليوم قائمة لا يعيينا التماسها. والاستمرارية التى أتحدث عنها أقصُرُها على الغرب، على هذا العالم الذى يسمونه العالم الحر والذى لم يعد يغطى الدنيا كلها كما كان قبل عام ١٩١٧. فقد أدت التجارب الاشتراكية العارمة إلى اختفاء الرأسمالية من جزء كبير من الكرة الأرضية. ولهذا فالعالم الآن فيه «استمرارية» وفيه «لا استمرارية» فى وقت واحد، وهذا التناقض سيظل كامناً وراء المشكلات التى سأتناولها الواحدة بعد الأخرى:

- الرأسمالية من حيث هى بنية مدى طويل
- الرأسمالية من حيث هى قطاع من المجتمع ككل
- هل الرأسمالية إلى بقاء أم إلى فناء؟ وهل إذا ولَّت الرأسمالية تنتهى كل المظالم فى مجتمعاتنا؟ هل يحق لنا أن نشك فى ذلك؟
- الرأسمالية واختلافها عن اقتصاد السوق، وهو الموضوع الذى اعتبِرُه الموضوع الأساسى فى بحثى هذا الطويل.

المـــدى
الطويــل

أكدتُ فى كتابى هذا أن الرأسمالية من حيث هى فكرة ظهرت ملامحها الأولى منذ فجر التاريخ الكبير، وتطورت واستمرت على مدى القرون الطوال. وهذا ما أدركه تيودور مومزن Theodor Mommsen حق الإدراك (٢)، وما أدركه ميشائل روستوتسيف-Michael Rostowt zeff (٣) حق الإدراك أيضاً، ونقول مثل ذلك على هنرى بيرين Henri Pirenne (٤). كانت هناك منذ وقت طويل إرهاصات مبكرة تؤذن بالرأسمالية :

- ازدهار المدن والمبادلات التجارية
- ظهور سوق للعمل
- ازدياد كثافة المجتمع نتيجة لزيادة السكان
- انتشار النقود
- زيادة الإنتاج
- التجارة الخارجية البعيدة، أو قُلْ : السوق العالمية

فعندما استولت الهند فى القرن الأول الميلادى على الجزر المحيطية البعيدة، أو تغلغلت فيها ؛ وعندما أمسكت روما فى قبضتها منطقة البحر المتوسط كلها على الأقل؛ وعندما اخترعت الصين فى القرن التاسع الميلادى العملة الورقية ؛ وعندما استولى الغرب بين القرن ١١ والقرن ١٢ البحر المتوسط من جديد ؛ وعندما ارتسمت مع القرن السادس عشر الصورة الأولى لسوق على مستوى العالم؛ حينئذ بدأت «سيرة رأس المال» على نحو أو آخر ... وهناك مؤرخون كثيرون يؤثرون السلامة فيرفضون العودة إلى الوراء إلى أبعد من القرن السادس عشر، وقد يأخذون أنفسهم بمزيد من الحكمة فيفضلون ألا يتجاوزوا القرن الثامن عشر، معتبرين الرأسمالية هى الثورة الصناعية فى تفجرها الرائع. وحتى إذا قصرنا الرأسمالية على مايحيط به المدى القصير أو الزمن القصير ، وجدناها استمرت عدة قرون ، ثلاثة أو خمسة، أى أنها بنية طويلة المدى، أو هى بعبارة أخرى واقع ثابت ثباتاً مطلقاً. والمدى الطويل la longue durée الذى نتحدث عنه هو سلسلة متتابعة من حركات متكررة مع حالات تنويع ورجوع وانحراف وتحسين وركود؛ وعلماء الاجتماع يصفون هذه الظواهر بأنها عمليات إقامة بنيات وهدم بنيات وإعادة تشكيل بنيات ... بل ربما تخلل المدى الطويل فى بعض الأحيان، النادرة، حالات كالشروح الفاصلة، منها يقيناً الثورة الصناعية. ولكننى أرى، على صواب كنت أو على خطأ، أن الرأسمالية ظلت من خلال هذه الطفرة الكبيرة هى هى لم تتغير فى جوهرها. ولعل القاعدة التى تنطبق عليها هى القاعدة الطبيعية: وهى البقاء عن طريق التغيير. فالرأسمالية تغذت على التغيير، وكانت لها القدرة على توسيع أو تضييق وعائها الذى يحتويها والذى عرفنا حدوده، فتكيفت مع الإمكانات الاقتصادية لكل عصر ولكل مكان فى العالم.

والخطأ كل الخطأ هو أن نتخيل الرأسمالية كأنها حركة نمو يمر بمراحل أو قفزات متتالية هى: الرأسمالية التجارية – الرأسمالية الصناعية – الرأسمالية المالية ... يواكبها تقدم مستمر من مرحلة إلى مرحلة ، على أساس أن الرأسمالية «الحقيقية» تبدأ فى وقت لاحق بالاستيلاء على الإنتاج. وأصحاب هذه الآراء يذهبون إلى أنه لا يصح أن نتحدث، قبل بلوغ هذه المرحلة، إلا عن «رأسمالية تجارية» ، أو على الأصح عن «ما قبل الرأسمالية». ونحن قد رأينا بالدليل أن كبار «التجار» فى الماضى لم يكونوا قط متخصصين، وأنهم كانوا يمارسون دون تمييز ، وفى وقت واحد، أو فى أوقات متتالية: التجارة، البنوك، المال، المضاربة فى البورصة، الإنتاج «الصناعى»، الإنتاج بالتشغيل فى البيوت، أو ربما المصانع اليدوية المانوفاكتوات فى بعض الأحايين القليلة النادرة. هذه التشكيلة التى نتصورها على هيئة المروحة التى تتكون من عناصر تجارية وصناعية وبنكية، تعنيتعايش أشكال الرأسمالية المختلفة بعضها بجانب البعض الآخر: وانفتحت هذه المروحة فى فلورنسة فى القرن الثالث عشر، وفى أمستردام فى القرن السابع عشر، وفى لندن منذ ما قبل القرن الثامن عشر.

وفى بداية القرن التاسع عشر حولت الآلات الإنتاج الصناعى إلى قطاع عظيم الربح دخلته الرأسمالية دخولاً مكثفاً، ولكنها لم تحصر نفسها فى نطاقه فقط. نجد مصداقاً لذلك ما حدث فى انجلترة. فعندما اشتدت المنافسة وانخفضت أرباح صناعة القطن الخرافية إلى ٢٪ أو ٣٪ اتجهت رؤوس الأموال المتراكمة إلى صناعات أخرى، ممثل صناعة الصلب والسكك الحديدية؛ وحدث بصفة خاصة رجوع إلى رأسمالية المال والبنوك والمضاربات فى البورصة ، فنشطت البورصة آنذاك كما لم تنشط من قبل؛ كذلك اتجهت رؤوس الأموال إلى التجارة الدولية الواسعة ، وإلى تحقيق الأرباح من الاستغلال فى المستعمرات، وإلى إقراض الدولة ... الخ ويمكننا أن نتمثل هنا بآل ڤيندل Wendel الذين كانوا أصحاب ورش حدادة ، ومصرفيين وأصحاب مصانع نسيج صوف فى منطقة الڤوج Vosges، ومتعدى توريدات عسكرية للحملة الفرنسية التى غزت الجزائر فى عام ١٨٣٠(٥).

وعلى الرغم من كل ما قيل عن الرأسمالية وأخذها بالمنافسة الحرة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فقد ظلت الرأسمالية متشبثة بالاحتكار لا تنزل عن حقوقها فيه. كل ما فى الأمر أن الاحتكار تحور واتخذ أشكالاً أخرى، بل اتخذ سلسلة كاملة من الأشكال المختلفة، منها شركات الترست trusts الاحتكارية ومنها الشركات القابضة holdings، إلى أن وصلت إلى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات التى راجت واشتهرت وشهدت الستينيات من قرننا هذا تزايد عدد فروعها فى الخارج إلى ثلاثة أضعاف. فى عام ١٩٧٣ حققت ١٨٧ من بين هذه الشركات التى اتخذت مقاراً لها فى خمسة بلاد أجنبية على الأقل «ثلاثة أرباع الاستثمارات الأمريكية فى الخارج، ولم يكن هذا هو كل ما حققته، بل حققت علاوة عليه نصف صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخارج، وثلث المبيعات الكلية من البضائع المصنّعة فى السوق الأمريكية». ولقد اتُّهمت هذه الشركات الضخمة [فى الولايات المتحدة الأمريكية] بأنها تضيّع فرص العمل على العاملين من أبناء وطنها، بإقامتها الصناعات فى الخارج، وبأنها تسهم فى إحداث عجز فى ميزان المدفوعات، وبأنها تلعب فى المضاربات العالمية على العملات دوراً مخرباً خطيراً حتى ضد الدولار نفسه؛ ولهذا ظلت سنوات طوال موضوع تحقيقات فى مجلس الشيوخ الأمريكى – ولكنها ما تزال اليوم قوية كما كانت دائماً. وهذه الشركات المتعددة الجنسيات ، المولتيناسيونال أوالمولتى، تعمل فى كل مجال:

– المجال الصناعى بطبيعة الحال، حيث تستثمر الأموال فى بلاد الأجور المنخفضة

– المجال المالى بالضرورة، وكيف لا ، وتحت يدها يقيناً مبالغ تستطيع التصرف فيها على المدى القصير(«أكثر من ضعف احتياطيات البنوك المركزية والمؤسسات النقدية الدولية»)؛ وهذا يعنى أن تحريكها لـ ٢٪ من سيولتها يكفى لإحداث أزمة نقدية حادة فى أى مكان

فى العالم، وهذا هو الرأى الذى وصلت إليه لجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأمريكى.

- المجال التجارى أيضاً : فقد قيل دفاعاً عن الشركات المتعددة الجنسيات، المولتى، فى عام ١٩٧١ أنها تتحمل بمسئولية غالبية صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ٦٢٪ ، فى الوقت الذى لم تكن تنتج فيه منها إلا ٣٤٪ فقط [٦].

والخلاصة أن الامتياز الرئيسى الذى تمتاز به الرأسمالية اليوم، كما كانت تمتاز به فيما مضى هو: حرية الاختيار. وحريتها فى الاختيار امتياز ينبع فى وقت واحد من موقعها الاجتماعى المسيطر، ومن ضخامة رؤوس أموالها، ومن قدراتها على الاقتراض ، ومن شبكة معلوماتها، ومن علاقاتها بعضها بالبعض الآخر وهى علاقات تربط أبناء الأقلية القوية معاً، وتخلق بين ظهرانيهم قواعد من التضامن والالتزام ، على الرغم مما قد يفرقهم من منافسة. وليس من شك فى أن مجال عملها اتسع اتساعاً كبيراً لأنها تُقبل على كل قطاعات الاقتصاد، وإنْ صحَّ أنها تؤْثِرُ قطاع الإنتاج الذى تغلغلت فيه على نطاق واسع. وهى لم تكن فى الماضى تقبض على الاقتصاد التجارى كله، كذلك هى اليوم تترك كميات كبيرة من الأنشطة خارج قبضتها، تتركها لاقتصاد سوق يعمل تلقائياً، حيث تعمل مؤسسات صغيرة تجيش بالدأب والمبادرة، وحيث الحرفيون والعمال لا تفتر له همة ، و«الصغار» يحسنون التصرف فى كل موقف. ولكن الرأسمالية تربض فى محمياتها وهى : المضاربات العقارية الضخمة - المضاربات الواسعة فى البورصة - الأعمال المصرفية الكبيرة - الإنتاج الصناعى الضخم الذى تتيح لها فيه مقدرتها الهائلة وإدارتها المتمكنة حرية حقيقية فى تحديد الأسعار - والتجارة الدولية - وأحياناً، ولكن فى حالات خاصة فقط، الإنتاج الزراعى - أو النقل، على سبيل المثال شركات الملاحة التى ترفع أعلام المجاملة لتتهرب من كل أنواع الضرائب والرسوم، ومن هذه الشركات ما حقق ثروات خرافية. والرأسمالية تستطيع أن تختار، فالرأسمالية لديها القدرة على أن تغير اتجاهها فى أى لحظة: وهذا هو سر حيويتها.

ومن البديهى أن هذه المواهب وهذه المقدرة على التكيف وهذه الحيوية وهذه المرونة وهذه القدرة التى لا تنتهى، كل هذا لا يقى الرأسمالية من التعرض للمخاطر. فمن الرأسماليين مَن ينهارون عندما تحدث الأزمات الكبار؛ ولكن منهم من يصمدون ؛ وغير هؤلاء وأولئك يصعدون مدارج الرفعة. وكثيراً ما تنشأ الحلول المبتكرة فى خارج ساحة الرأسماليين، بل قد تنشأ بين جنبات الشريحة الدنيا من الهرم الاجتماعى ، ولكن هذه الحلول المبتكرة سرعان ما تنتهى إلى أيدى أصحاب رؤوس الأموال، فتظهر رأسمالية قد تجددت وازدادت قوة ، لا تقل عن سابقتها فعالية وصلابة. وهذا هو الفيكونت دافينيل d'Avenel يعبر عن دهشته، أو يبتهج فى قرارة نفسه لأن الثروة بمرور الوقت تنتقل من يد إلى يد بحيث تتتابع

على المِلْك العقارى الواحد «أجناس» مختلفة من الملاك [٧]. وهو على حق. ولكن هذه التغيرات المتتابعة لا تلغى الثروة الفردية ولا تنال من الملكية الفردية. هذه هى حقيقة الرأسمالية: إنها تغير نفسها بنفسها، وتخلف نفسها بنفسها بلا نهاية. ولنذكر هنا مرة أخرى هنرى هوبه Henry Hope رجل الأعمال الأكبر فى أمستردام، ولنستعد ما قاله فى عام ١٧٨٤ عن التجارة بعد الحرب الإنجليزية الهولندية الرابعة: «كثيراً ما تمرض التجارة، ولكنها أبداً لا تموت» [٨].

المجتمع

يحيط بكل شىء

أسوأ الأخطاء الى يمكن أن يقع فيها الإنسان هنا هى أن يذهب إلى أن الرأسمالية «منظومة اقتصادية» فحسب، بينما الرأسمالية تعيش على «النظام الاجتماعىl'ordre social»، سواء كان هذا النظام الاجتماعى يعاديها أو يحابيها؛ والنظام الاجتماعى يقف من ناحية الأهمية بالنسبة إليها على نفس الدرجة – أو تقريباً على نفس الدرجة التى تقف عليها «الدولة l'État » المتضاخمة؛ والرأسمالية تعيش على الدولة؛ وتفيد من الثقافة وما تقدمه إلى صلابة البناء الاجتماعى من مساندة، لأن الثقافة على الرغم من تفاوتها ومن تياراتها المتناقضة تعطى خير ما لديها من أجل دعم النظام القائم؛ والرأسمالية تساند الطبقات المهيمنة لأنها إذ تدافع عنها تدافع عن نفسها.

ولننعم النظر إلى هذه العناصر الاجتماعية الهرمية المختلفة: المال والدولة والثقافة، التى قد تتصادم أحيانا ولكنها تتساند على أية حال، ولنسأل أيها يلعب الأدوار الأولى؟ والإجابة هى ما سبق أن قلناه من قبل: أحياناً هذا وأحياناً ذاك.

ورجال الأعمال يميلون إلى القول: إن السياسة تلعب حالياً الدور الأول، وإن الدولة لها من القوة ما يجعل البنك ورأس المال والصناعة الكبيرة تبدو عديمة الوزن بالقياس إليها. ومن المفكرين الجادين من يرون فى الدولة عملاقاً هائلاً يحطم كل شىء، ويجرد القطاع الخاص من المبادرة، والإنسان المبدع «المجدد» من حريته المفيدة، إنها غول لابد من إعادته إلى كهفه. ولكننا نجد أيضاً من يقولون عكس ذلك، نجد من يقولون إن الاقتصاد ورأس المال يغزوان كل شىء ويحطمان حريات الأفراد. ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا، فالدولة ورأس المال، أو على الأقل رأسمال بعينه، هو رأسمال الشركات الكبيرة والاحتكارات، يعيشان معاً عيشة زوجية سعيدة، كان هذا يحدث فى الماضى، وهو يحدث فى الحاضر. ورأس المال يعرف من أين تؤكل الكتف. فهو قد ترك للدولة اليوم، كما ترك لها فى الماضى، المهام التى لا تدر من الربح إلا النذر اليسير وتتكلف التكاليف الباهظة، وهى: البنية الأساسية للطرقات والمواصلات والجيش ونفقات التعليم والبحث العلمى الهائلة، وترك لها أيضاً الإنفاق على

الصحة العامة، وجزءً كبيراً من أعباء التأمينات الاجتماعية. والرأسمالية لا تخجل من الحياة على ما تناله من الدولة من مجاملات وإعفاءات ومساعدات وتسهيلات ، فالدولة آلة جمع، تجمع سيلاً ضخماً من المال ينساب حتى عتبة بيتها، وتقوم هي بإعادة توزيعه، وهي تنفق أكثر مما تتلقى ، ولهذا فهي آلة اقتراض. وما دامت الدولة تعطي وتقترض فالرأسمالية تظل دائماً على مقربة منها، لا تبتعد عن هذا النبع أبداً. «وعلى العكس من أسطورة المبادرة التي يقال إن القطاع الخاص يتميز بها، وإن ديناميكيته تصطدم بعقبة تعوقه هي أسلوب عمل الحكومة، فإن الرأسمالية المتأخرة [أي رأسمالية اليوم التي يسمونها أيضاً الرأسمالية الناضجة] تجد في سلسلة الأعمال المعينة التي تقوم بها الدولة وسيلة تضمن بقاء النظام كله» ، والمقصود بطبيعة الحال النظام الذي يسمونه النظام الرأسمالي. ولقد نقلتُ خلاصة هذه الأفكار عن عالم اقتصاد إيطالي هو فيديريكو كافي Federico Caffè [٩] يعرض مضمون كتب تتفق على هذه الفكرة ألفها ج. أوفّه G. Offe [١٠] عن ألمانيا الحالية، وج. أوكونورJ. O'Connor عن الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ [١١]. تعتمد الرأسمالية الاحتكارية على علاقاتها مع الدولة وعلى تداخلها مع الدولة - الدولة التي توزع الميزات الضرائبية من أجل تشجيع الاستثمار الذي يعتبر الشيء القدسي المقدس، والتي توزع الطلبيات التي تحقق الأرباح الواسعة، وتتخذ الإجراءات التي تفتح لها أفضل الأسواق الخارجية - - تعتمد الرأسمالية الاحتكارية على هذا كله لكي تزدهر وتترعرع . وأوكونور يتحدث عن الرأسمالية الاحتكارية من حيث هي عكس الرأسمالية التنافسية. ويؤكد أوكونور أن «نمو قطاع الدولة [بما فيه الخدمات الاجتماعية] شرط لا غنى عنه لازدهار الصناعة الخاصة والصناعات الاحتكارية في المقام الأول» ويؤكد أيضاً أن «السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية منفصلتان إحداهما عن الأخرى من الناحية الرسمية، ولكن بينهما من الناحية غير الرسمية شبكة كثيفة من العلاقات» [١٢]. هذا الكلام صحيح ما في ذلك شك. ولكن الوفاق بين رأس المال والدولة ليس ابن اليوم، بل نلتقي به من خلال قرون العصر الحديث، كانت الدولة إذا ترنحت ترنحت معها الرأسمالية، حدث هذا مع الدولة القشطالية في عام ١٥٥٧ ، ودولة الملكية الفرنسية في عام ١٥٥٨.

أما العلاقات بين الرأسمالية والثقافة فهي أكثر غموضاً لأن التناقض يكتنفها: فالثقافة حيناً تدعم ما هو قائم وحيناً تعترض عليه، حيناً تأخذ بالتقليد وحيناً توغل في الاحتجاج. ولا يغيب عن الأريب أن احتجاج الثقافة كان يفتر في أكثر الأحيان بعد أن ينتفض عارماً، ولنذكر أن احتجاج ألمانيا اللوثرية على احتكارات الشركات الكبيرة التي كان يمتلكها آل فوجار وآل ڤيلزر وغيرهم طالت، ولكنها فترت ذات يوم. هكذا تعود الثقافة في كل الأحوال تقريباً، بعد أن تثور وتحتج، إلى حيث تحمي النظام القائم ، لأن الرأسمالية تستمد منه جزءً من أمنها.

ويقولون ويرددون إلى اليوم إن الرأسمالية هى أفضل النظم، أو هى على أقل تقدير أقل النظم سوءً، وإنها أكثر فعالية من النظام الاشتراكى لأنها لا تمس الملكية ، ولأنها تشجع المبادرة الفردية (تجديد رائع لفكر شومبيتر!) . والحجج التى يطرحونها لصالح الرأسمالية تتفرق كطلقات المدافع على ساحة واسعة، ومنها ما يبدو عليه أنه بَعُدَ عن الهدف. ولما كان المال بنية واضح فيها الظلم ، فإن كل رأى ينتصر للتفاوت الاجتماعى يحرك التيار المناهض للظلم. فى عام ١٩٢٠ اتخذ كينز Keynes (١٣) موقفاً لا مواربة فيه دافع فيه عن «عدم المساواة فى توزيع الثروات» واعتبر هذا النهج أفضل نهج لزيادة تراكم رؤوس الأموال التى لا غنى عنها لنشاط الحياة الاقتصادية. وقد عبر عن هذا الرأى مرة أخرى فى جريدة لوموند Le Monde الصادرة فى ١١ أغسطس من عام ١٩٧٩، قال : «إن التفاوت بكل ألوانه ظاهرة طبيعية نراها فى كل شىء، فلماذا نرفض التفاوت ؟»

وتدور المناقشات حول هذا الموضوع سجالاً ، يستخدم فيها أنصار الرأسمالية كل الأسلحة. فيستشهدون بفوستل دى كولانج Fustel de Coulanges أو چورچ دوميزيل Georges Dumézil اللذين لا شأن لهما بالموضوع ، ويستشهدون بكونراد لورينتس Konrad Lorenz (١٥) وميشيليه Michelet الذى يعتبر حجرة سوداء ألقيت فى حقل الليبراليين كما يقولون . وهم يتحدثون عن طبيعة البشر التى لا تقبل التغيير. ويحتجون بهذا على أن المجتمع أيضاً لا يمكن تغييره ؛ ولقد أخذ المجتمع دائماً بالتفاوت ولم يلزم المساواة، فرفع الناسَ بعضهم فوق بعض طبقات . واستعانوا بالتاريخ لتدعيم هذا الرأى ، بل استعانوا بأسطورة «اليد الخفية» القديمة التى هى هنا السوق ؛ السوق هى اليد الخفية التى تنظم كل شىء من تلقائها، تنظيماً يفوق ما تستطيعه أية إرادة إنسانية ، هكذا بقيت الأسطورة ولم تمت ، ومضمونها أن «خدمة المصلحة الفردية هى خدمة المصلحة العامة سواء بسواء» ؛ وما دام الأمر كذلك فعلينا أن «نترك الناس يعملون، وأفضلهم هو الذى يكسب!». وانتشت أمريكا بشعار «الرجل الذى يصنع نفسه بنفسه» الرجل العصامى self made man الذى يبنى ثروته بنفسه، وأصبح هو القدوة التى تُحتذى والشرف الذى يمجده الوطن وكان نجاح مثل هؤلاء الرجال ممكناً فى أمريكا وفى غير أمريكا، وإن لاحظنا أن الأمانة لم تكن أساس قوتهم . ويلفت نظرنا أن عدد العصاميين الذين بنوا ثروات من الصفر كان فى الحقيقة أندر بكثير مما راج بين الناس. ونستشهد هنا بسيجموند دياموند Sigmund Diamond (١٦) الذى تتبع مسارات العصاميين فى الولايات المتحدة وتبين أن أولئك الذين تسموا بهذا الاسم كانوا يخفون عن الناس لوح القفز الذى قفزوا إلى الثراء من فوقه، فقد استندوا إلى ثروات تكونت على مدى أجيال متتابعة ، كما كانت الثروات البورجوازية تتكون فى أوروبا فى القرن الخامس عشر.

أما الشىء الذى تلاشى فهو ما كان يتسم به الرأسماليون فى مطلع القرن التاسع عشر

من فورة الحماس ومن اطمئنان الضمير، وأصبحوا يتكلمون بلغة الدفاع التى جاءت فى جانب منها إجابة على الهجمات العنيفة التى سددتها الاشتراكية الصاعدة، تذكرنا بما شهده القرن السادس عشر من رد فعل مضاد لحركة الإصلاح الدينى البروتستنتى. ومن البديهى أن الضربات والردود تتابعت . ولما كان الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالشكوى، فنحن نلاحظ أن ما أصاب كياناتنا الاقتصادية ومجتمعاتنا فى وقتنا الحالى من أزمة متزايدة الحدة يوحى إلينا بأن أزمات عميقة ألمت بثقافاتنا . وخبرات عام ١٩٦٨ [ثورة الطلاب] تعلمنا هذا الدرس وتشهد على الترابط. وهذا هو هربرت ماركوزه Herbert Marcuse [١٧] الذى أصبح دون سعى منه الأب الروحى لهذه الثورة يقول بحق فى ٢٣ مارس من عام ١٩٧٩ «من الغباء أن نعتبر أحداث عام ١٩٦٨ بمثابة هزيمة» فقد هزت ثورة الطلاب البنيان الاجتماعى، وحطمت طائفة من العادات القائمة، وعوامل الضغط بل والاستسلام ؛ وأحدثت فى النسيج الاجتماعى والأسرى تمزقات عميقة قادرة على خلق أنماط جديدة من الحياة على كل مستويات المجتمع. فقد كانت ثورة ثقافية حقيقية. ووجدت الرأسمالية نفسها ، وهى فى قلب المجتمع المتهن، فى وضع أسوأ من وضعها فيما مضى، فلم يهاجمها الاشتراكيون والماركسيون المتمسكون بأصول مذاهبهم فحسب، بل هاجمتها مجموعات جديدة رفضت السلطة بكل أشكالها وهتفت: تسقط الدولة!

ومضت السنوات بعد هذه الثورة، سنوات تربو على عشر، وهى فترة لا وزن لها بالقياس إلى مسار تاريخ المجتمعات، ولكنها لها وزنها الكبير بالنسبة إلى حياة الأفراد. وهؤلاء هم الذين قاموا بثورة ١٩٦٨ يحتضنهم المجتمع الصبور الذى يتيح له بطؤه قوة هائلة قادرة على المقاومة والامتصاص . ولا يقولن قائل إن المجتمع عانى من البلادة، بل العكس هو الصحيح. فلم تكن خبرة عام ١٩٦٨ هزيمة، ما فى ذلك أدنى شك ، بل كانت نجاحاً صريحاً خالصاً . وما علينا إلا أن ننظر إليها عن قرب . وقد نسأل فى البداية : ولكن هل هناك فى مجال الثقافة نجاح صريح خالص أو شروخ صريحة خالصة؟. فحركة النهضة الرينسانس وحركة الإصلاح البروتستنتى ثورتان ثقافيتان عظيمتان تفجرتا خطوة بعد خطوة واتسمتا بطول النفس. كانت عملية إعادة إدخال حضارة الروم واليونان مرة أخرى فى وسط الحضارة المسيحية عملية تفجير، وأسوأ منها تمزيق رداء الكنيسة. ولكن بمضى الزمن اجتمعت الأشتات مرة أخرى، واندمجت فى الأنظمة القائمة، واندملت الجراح. وانتهت حركة النهضة إلى كتاب «الأمير» لمكيافيللى وإلى الحركة المضادة للإصلاح البروتستنتى. وكانت حركة الإصلاح البروتستنتى قد أطلقت أوروبا الجديدة المهيمنة من عقالها وكانت أوروبا هذه رأسمالية إلى أبعد درجات الرأسمالية؛ ومهدت السبيل أمام سلالة الأمراء أصحاب الإمارات الإقليمية، وكانت تلك نتيجة حزينة. ونحن نعلم أن مارتن لوتر خان قضية الثورة عندما نشبت حرب الفلاحين فى عام ١٥٢٥.

هل الرأسمالية باقية؟

لا منى بوريس بورشينيف Boris Porchnev[١٨] منذ سنوات، أنا والمؤرخين «البورجوازيين» - يعنى الغربيين - على أننا نفيض فى الحديث عن الرأسمالية وأصولها الأولى وتطورها دون أن نشغل بالنا بنهايتها. ولى فى ذلك عذرى. فقد كانت حدود كتابى هذا : من بداية عصر الحداثة، إلى نهاية القرن الثامن عشر، وليس الذنب ذنبى أن تكون الرأسمالية آنذاك فى أوجها. وإذا كانت الرأسمالية تمر فى الغرب اليوم [١٩٧٩] بأزمات وصعاب، فأنا لا أعتقد أنها «الرجل المريض» الذى يشرف على الموت غداً. ليس من شك فى أن الرأسمالية لم تعد تحظى بالإعجاب الذى لم يكن كارل ماركس نفسه يستطيع أن يمنع نفسه من التعبير عنه؛ ومنا من لم يعودوا يرون فى الرأسمالية، كما فعل ماكس ڤيبر وڤرنر زومبارت، المرحلة النهائية التى يكتمل بها التطور. ولكن هذا كله لا يعنى أننا لو أخذنا بأنها بلغت منتهاها، وتصورنا منظومة تحل محلها دون اصطدام، فلن تكون إلا منظومة تشبهها كما يشبه الأخ أخاه.

وأنا عن نفسى أعتقد، وقد أكون مصيباً وقد أكون مخطئاً كل الخطأ، أن الرأسمالية لا يمكن إن تنهار بذاتها، نتيجة داء يعتريها من داخلها؛ ولا بد لانهيار الرأسمالية من صدمة عنيفة إلى أبعد حدود العنف تطيح بها وتقدم الحل البديل المقبول. وليس من الممكن الإطاحة بالوزن الهائل لهذا المجتمع، ولا القضاء على مقاومة أقلية مهيمنة واعية متنبهة تجمعها روابط تضامن أصبحت اليوم عالمية ، هكذا بسهولة بإلقاء الخطب أو عرض البرامج الإيديولوجية أو تحقيق النجاح المؤقت فى الانتخابات. ولنذكر أن سجل النجاح الاشتراكى كله فى جنبات العالم المختلفة قام على انتهاز فرص صدمة خارجية أو استخدام أقسى ألوان العنف والشراسة ، هكذا قامت : الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ ونظم الحكم فى أوروبا الشرقية فى عام ١٩٤٥، وهكذا بلغت الثورة الصينية هدفها فى عام ١٩٤٧، وانتصرت حرب العصابات الكوبية فى عام ١٩٥٩ ، وتحررت ڤيتنام فى عام ١٩٧٦ . وكل هذه الحركات الاشتراكية تثق فى المستقبل الاشتراكى ثقة كاملة نفتقدها اليوم.

ولن ينكر أحد بلا شك أن الأزمة الحالية التى بدأت مع السنوات السبعينية ١٩٧٠ تهدد الرأسمالية، وهى أشد خطورة من أزمة عام ١٩٢٩ وأغلب الظن أن عدداً من الشركات العظمى ستغرق فى خضمها وتلقى حتفها. ولكن الرأسمالية من حيث هى منظومة لديها كل الفرص للبقاء ، بل ربما خرجت الرأسمالية من هذه الأزمة وقد زادت قوية من الناحية «الاقتصادية» ولا أقول من الناحية «الإيديولوجية».

فنحن قد شهدنا بالفعل الدور الذى لعبته الأزمات عادة فى أوروبا قبل ثورة التصنيع. كانت الأزمات تضيِّع الصغار، الصغار من المنظور الرأسمالى، وتضيِّع المؤسسات الهشة التى كانت تنشأ فى لحظة من لحظات الفورة الاقتصادية، وتضيِّع كذلك المؤسسات المتهالكة – مما يؤدى إلى تخفيف المنافسة، لا تقويتها، وإلى تركيز الجزء الأساسى من الأنشطة فى عدد محدود من الأيدى . وقياساً على هذا الذى جرى فى الماضى نتبين أن الأمور لم تتغير اليوم على الإطلاق. فعلى المستوى القومى وعلى المستوى العالمى ، جرى توزيع جديد لأوراق اللعبة ، للعبة جديدة، لصالح الأقوى ، وأنا أوافق على رأى هربرت ماركوزه [١٩] الذى عرضه فى حواره مع چاك إيللينشتاين Jacques Ellenstein ونشرته مجلة پارى ماتش فى ٢٣ مارس ١٩٧٩ وأشرنا إليه من قبل حيث قال إن: «الأزمات لها أهمية جوهرية فى نمو الرأسمالية، وإن التضخم والبطالة الخ تساعد [اليوم] على تركيز الرأسمالية وتمركزها. وهذه هى بداية مرحلة نمو جديدة، ولكن هذه الأزمة الحالية لن تكون هى الأزمة النهائية التى تنال من الرأسمالية». وما التركيز والتمركز اللذان تحدث هربرت ماركوزه عنهما إلا عناصر هدم وإعادة بناء تناولت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية. وكان چوڤانى أنييللى Giovanni Agnelli رئيس شركة فيات قد عبر فى عام ١٩٦٨ عن النبوءة التالية: «لن يكون هناك على الأرجح بعد عشرين سنة إلا ست أو سبع ماركات سيارات فى العالم» ونحن نرى اليوم أن تسع مجموعات تستأثر فيما بينها بـ ٨٠٪ من إنتاج السيارات فى العالم. والأزمات القرْنية – ولقد قلت من قبل إن الأزمة الحالية فى تقديرى أزمة قرْنية – تعاقب التنافر المتزايد بين بنيات الإنتاج والطلب والربح والتشغيل الخ. وهذه هى العثرات تحدث ، ويفرض الإصلاح نفسه، فتنكمش بعض الأنشطة أو تتلاشى ؛ ولكن خطوط ربح جديدة ترتسم على الساحة لصالح من أتيح لهم البقاء.

والأزمات الكبار تحفز فوق هذا وذاك على عملية إعادة توزيع جديدة على المستوى العالمى . وهنا أيضا يزداد الضعفاء ضعفاً، والأقوياء قوة، عندما تنتقل الهيمنة العالمية من يد إلى يد، ومن موضع جغرافى إلى موضع آخر. ولقد تغير العالم تغيراً عميقاً ومن نواح عديدة إبان العقود الأخيرة : فانزلق الاقتصاد الأمريكى فى اتجاه جنوب الولايات المتحدة وغربها، وهى ظاهرة أسهمت مع عوامل أخرى فى تدهور نيويورك، إلى الحد الذى جعل چاك أتالى Jacques Attali [٢٠] يعتقد – فى عام ١٩٧٩ – أن لديه ما يبرر القول بأن مركز العالم تحول من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى وتكون نوع من المحْور: الولايات المتحدة الأمريكية/اليابان. كذلك حدث شرخ فى العالم الثالث بالثروة الجديدة التى تنزلت على البلاد المنتجة للبترول فيه ، والبؤس والصعاب المتزايدة فى بقية بلدان العالم الثالث. ولكن بلدان العالم الثالث المتخلفة التى كانت حتى الأمس محصورة فى دور موردى المواد الأولية شهدت حركة تصنيع قادتها من الخارج على نطاق واسع شركات غربية وعلى نحو

أكبر شركات متعددة الجنسيات. وخلاصة القول إن على الرأسمالية أن تراجع سياستها فى جزء كبير من العالم يهيمن عليه العالم الاقتصادى الغربى منذ وقت طويل، هذا الجزء من العالم يأتلف من مناطق قابلة للاستغلال، مستوى المعيشة فيها منخفض، هى : أمريكا اللاتينية ، وأفريقيا التى يقولون إنها تحررت، والهند ... والهند قد تجاوزت مؤخراً مرحلة حاسمة ؛ كانت قد اعتادت فى الماضى التعرض للمجاعات ، نذكر منها مجاعة عام ١٩٤٣ التى فتكت بثلاثة أو أربعة ملايين نسمة فى البنغال ؛ فاستطاعت أن تحقق تقدماً فى مجالات الزراعة ، ونعمت بمحصولين أو ثلاثة محاصيل جيدة ، فأصبحت لديها فى عام ١٩٧٨ وفرة اضطرتها على ما يبدو إلى تصدير الفائض من القمح لأنها لم تجد حلاً آخر لمشكلات التخزين التى فوجئت بها. ومهما يكن من أمر فلم تصل الهند إلى نقطة التحول الحاسمة التى يصبح فيها الفلاحون الهنود مشترين للمنتجات المصنعة فى الهند ، فما زال البؤس عاماً، والسكان يتزايدون ١٣ مليوناً فى العام ! [٢١] والنتيجة التى نراهن عليها هى أن الرأسمالية ستظل حيناً آخر قادرة على إعادة تنظيم أشكال هيمنتها على العالم الثالث الجديدأو اختيار أشكال أخرى للهيمنة عليه؛ قادرة على استخدام قوة الماضى الرهيبة، وقوة المواقع المكتسبة من قبل .

وكارل ماركس هو الذى قال: «التقاليد والأجيال السابقة تُثقل كالأضغاث أوالكابوس على مخ الأحياء» ويضيف: وتثقل بالقدر نفسه على عيش هؤلاء الأحياء. وهذا هو جان پول سارتر يحلم بمجتمع يتلاشى فيه التفاوت، ولا يهيمن فيه إنسان على إنسان. ولكننا لا نعرف مجتمعاً فى عالمنا الحالى تنازل عن التقاليد وعما ألف من الامتيازات . ويتطلب التنازل عن التقاليد وعن الامتيازات الإطاحة بكل هياكل المجتمع الهرمية ، لا الهياكل الهرمية الخاصة بالمال فقط، ولا الهياكل الهرمية الخاصة بالدولة فقط، ولا الهياكل الهرمية الاجتماعية فقط، وإنما أيضاً الإطاحة بما للماضى والثقافة من آثار ثقيلة متفاوتة. ومثال البلدان الاشتراكية يبرهن على أن القضاء على هيكل هرمي واحد ، هو هيكل الاقتصاد، يطرح جبالاً من المشكلات ولا يمكّن من تحقيق المساواة والحرية، ولا الوفرة. والثورة الرشيدة – هل يمكن أن تكون هناك ثورة رشيدة؟ ولو حدثت المعجزة وكانت هناك ثورة رشيدة فهل ستسمح لها الظروف بأن تحتفظ طويلاً بامتياز الرشد هذا؟ – الثورة الرشيدة سيصعب عليها أن تهدم ما ينبغى هدمه وأن تبقى على ما ينبغى الإبقاء عليه ، أى : حرية أساسية، ثقافة مستقلة ، اقتصاد سوق بلا غش ، وشىء من الأخوة. وهذا لَعَمْرى كثير! فالرأسمالية لا تتعرض للنقد إلا فى أوقات الصعاب الاقتصادية، بينما عملية إصلاح البنية، وهى عملية صعبة رهنية، تتطلب على نطاق واسع إلى الوفرة بل إلى الوفرة الزائدة . أضف إلى هذا أن الزيادة السكانية الهائلة الحالية لا تسهل التوزيع العادل للفوائض.

وختاماً :

الرأسمالية فى مواجهة اقتصاد السوق

والرأى عندى فى نهاية المطاف أن التمييز بين الرأسمالية بكافة أشكالها وبين اقتصاد السوق، وهو تمييز أصر عليه كل الإصرار، يتخذ معناه الكامل على المستوى السياسى خاصة.

ولقد وصف الواصفون، ومن بينهم كارل ماركس ولينين ، انطلاق الرأسمالية الكبير فى القرن التاسع عشر بأنه يتسم بالمنافسة الصحية إلى أعلى درجة. فهل جاء هذا الحكم وليد أوهام وأفكارمتوارثة وأحكام خاطئة؟ كانت امتيازات التجار فى القرن الثامن عشر تبدو فى مواجهة امتيازات النبلاء العاطلين الخاملين المقابل العادل للعمل ؛ وبعد عصر الشركات الحكومية الكبيرة فى القرن التاسع عشر، من قبَل شركات تجارة الهند، كانت حرية التجارة تبدو فى حد ذاتها مرادفة للمنافسة بمعناها الحقيقى. أضف إلى هذا أن الإنتاج الصناعى - الذى لم يكن يمثل إلا قطاعاً واحداً من قطاعات الرأسمالية - كان فى كثير من الأحيان من شأن مؤسسات صغيرة تخضع على نطاق واسع للمنافسة ، كما هى الحال إلى اليوم. ومن هنا جاءت صورة رجل الأعمال الكلاسيكية فى القرن التاسع عشر، الذى تغنوا بفضائله فى خدمة الصالح العام ، كما تغنوا بميزات التجارة الحرة وحره العمل والحركة.

والشىء الذى يثير الدهشة هو أن مثل هذه الصور لا تزال ترد فى اللغة السياسية والصحفية ، وفى التعريف العام بالاقتصاد وفى تدريس الاقتصاد، بينما كان الشك قد بدأ يساور المتخصصين ، وأخذوا يعبرون عنه فى مناقشاتهم ، فى وقت سبق عام ١٩٢٩ . فتحدث كينز عن المنافسة الناقصة؛ وخطا الاقتصاديون المعاصرون خطى أبعد منه، فتبينوا أمرين: أسعار السوق من ناحية وأسعار الاحتكارات من ناحية ثانية، أى تبينوا وجود قطاع احتكارى وقطاع تنافسى، أى وجود طابقين فى البناء لا طابق واحد. هذا الازدواج يتحدث عنه أوكونو J. O'Connor ويتحدث عنه جالبريث Galbraith (٢٢). فهل من حقنا أن نقول إنه من الخطأ أن نطلق اسم «اقتصاد السوق» على ما يسمونه اليوم «القطاع التنافسى»؟ كانت الاحتكارات على قمة البناء ، ومن تحتها كانت المنافسة من شأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لم يدخل هذا التمييز فى لغة حوارنا الجارية، ولكننا اعتدنا شيئا فشيئاً أن نستخدم كلمة الرأسمالية فى الدلالة على الطوابق العليا من البناء الاقتصادى ، وأن نخص بكلمة الرأسمالية المستويات العليا. والرأى العام فى فرنسا عندما يغضب من الرأسمالية علامَ يصب جام غضبه؟ على شركات الترست الكبيرة، والشركات المتعددة الجنسيات؛ وهو على حق فى تصويبه إلى أعلى. فأنا لا اعتبر الدكان الذى اشترى منه جريدتى قطعة من

الرأسمالية ؛ إنما تتبع الرأسمالية سلسلة المحال التى قد تكون مالكة للدكان المتواضع الذى أتعامل معه. ولا تتبع للرأسمالية محلات وورش الحرفيين والمؤسسات الصغيرة المستقلة التى يسمونها فى فرنسا مؤسسات التسعة وأربعين إشارة إلى أن عدد العاملين فيها أقل من خمسين وهو العدد الذى يدخل المؤسسة فى الشريحة العالية نقابياً وضرائبياً. هذه المؤسسات الصغيرة والمحلات الصغيرة عددها كبير جداً ، وهى تتعرض لمحنة واسعة النطاق تسلط عليها الأضواء وتسلط الأضواء أيضاً على المشكلة التى تشغلنا .

ففى العشرين سنة التى سبقت السنوات السبعينية ١٩٧٠ شهدت نيويورك التى كانت فى ذلك الحين المدينة الصناعية الأولى فى العالم اختفاء المؤسسات الصغيرة الواحدة بعد الأخرى ، وهى مؤسسات كانت تضم فى كثير من الأحايين أقل من عشرين فرداً، وكانت تمثل النسيج الصناعى والتجارى للمدينة: قطاع الملابس الهائل، مئات من المطابع، العديد من الصناعات الغذائية، العديد من مؤسسات قطاع التشييد ... كانت فى مجموعها تشكل عالماً «تنافسياً» بمعنى الكلمة يأتلف من وحدات تتصادم وتتكاتف . واختل نظام نيويورك نتيجة للقضاء على هذه الآلاف من المؤسسات الصغيرة التى كانت حتى الأمس القريب تتيح للمستهلك ما تصنعه فى المدينة وما تختزنه فيها كل ما يحتاج إليه وما تشتهيه نفسه. وحلّت محلها المؤسسات الضخمة التى خربت هذه العالم لصالح وحدات إنتاجية كبيرة خارج المدينة. وبعد أن كانت مدارس نيويورك تشترى الخبز من مؤسسة صغيرة فى المدينة أصبح الخبز يأتيها من نيوچرسى [٢٣]...

هذا مثل جيد مأخوذ من قلب البلد الذى يعتبر أكثر بلاد الدنيا «تقدماً»، ومن قلب كيان اقتصادى يمكن وصفه بأنه اقتصاد تنافسى وإن كان فى حالتنا هذه من النوع القديم الذى تعمل مؤسساته الصغيرة بعدد صغير من العمال وبإدارة شخصية. انمحى هذا الكيان الاقتصادى تاركاً مكانه خاوياً لا سبيل إلى شغله. ولكن هناك كيانات اقتصادية من هذا النوع تعيش قوية نشيطة فى زماننا الحال تحت سمعنا وبصرنا، نذكر منها پراتو Prato وهو مركز صناعة منسوجات كبير على مقربة من فلورنسة، أعتبرُهُ أفضل مثل أعرفه، عبارة عن مجموعة اخطبوطية من المؤسسات الصغيرة جداً، تعج بالحيوية والنشاط، لديها عمالة قادرة على كل المهام، وعلى مواجهة كل التغيرات الضرورية، مهيأة لملاحقة سريعة للموضة وللموجة الاقتصادية، تستخدم أساليب عمل قديمة تذكرنا بأسلوب التشغيل فى البيوت . وإذا كانت شركات المنسوجات الكبيرة فى إيطاليا تعانى من الكساد الحالى ، فإن پراتو تنعم بتشغيل كامل .

وليس هدفى عرض الكثير من الأمثلة، وإنما قصدت إلى الإشارة إلى أن هناك هامشاً فى الجزء الأدنى من البناء الاقتصادى، هامشاً يتسم بدرجة ما من الكثافة، يمكن أن نطلق على هذا الهامش ما نشاء من الأسماء التى قد تختلف، ولكن الهامش موجود وهو يتكون من

وحدات مستقلة . والخلاصة أنه لا ينبغى أن نتعجل وأن نطلق اسم الرأسمالية على إطار المجتمع كله ، على منظومة تحيط بمجتمعاتنا بكاملها. والمشغل الصغير فى پراتو، والمطبعة التى توشك على الإفلاس فى نيويورك لا يمكن أن نضعها فى الإطار الحقيقى للرأسمالية. ولو وضعناها فى إطار الرأسمالية لجافينا الصواب من ناحية المنظور الاجتماعى ومنظور الإدارة الاقتصادية.

وعلينا أن نضيف فى النهاية أن القطاع التنافسى نفسه لا يحيط بكل الأنشطة التى تنصرف عنها الرأسمالية العلوية أو تهجرها. لدينا اليوم، كما كان لدينا فى القرن الثامن عشر، فى البناء الاقتصادى طابق أرضى كبير يقول الاقتصاديون إنه يمثل من ٣٠ إلى ٤٠٪ من الأنشطة فى البلاد الصناعية فى عالمنا الحالى. هذه النسبة العالية التى جرى تقديرها مؤخراً والتى تثير دهشتنا بضخامتها هى حاصل جمع أنشطة تتم خارج الأسواق وخارج نطاق رقابة الدولة، وهى أنشطة : التهريب ومقايضة الأشياء والخدمات، والعمل بدون تصريح، والشغل المنتج فى البيوت، وهذا الشغل المنتج فى البيوت وصفه توماس الأكوينى قبل قرون بأنه هو الاقتصاد الخالص economia pura وهو ما يزال قائماً إلى اليوم. ويظل نموذج «التقسيم الثلاثى» الذى تحدثت عنهفى كتابى هذا أو نموذج البناء الاقتصادى ذى الطوابق الثلاثة ، ذلك النموذج الذى بينت أهميته بالنسبة إلى الزمن الماضى، صالحاً للاستخدام عند رصد الزمن الحاضر. كذلك يجدر بنا أن نقرر أن إحصائياتنا التى لا تحيط أرقامها بهذا الطابق الأرضى هى: تحليل يعتوره النقص .

كل هذا الذى عرضته يلزمنا بأن نراجع كثيراً من وجهات النظر التى تصف «منظومة» مجتمعنا بأنها رأسمالية كلها من أعاليها إلى أسافلها . والحقيقة أن هناك، باختصار، جدلية قوية تَمْثُل فيها الرأسمالية متناقضة مع ما يتصل دونها من نشاط لا يمت إلى الرأسمالية الحقيقية بسبب. ومنْ قائل إن الشركات الكبيرة تتقبل وجود المؤسسات الصغيرة، ولا ترضى بابتلاعها لقمة سائغة! ياله من تكرم وتعطف ! ولقد فكر ستندال Stendhal تفكيراً مشابهاً عندما قال إن المدن الكبيرة فى إيطاليا القاسية فى عصر النهضة عفت عن المدن الأصغر منها، وتقبلتها عن تكرم وتعطف. وأنا أقول ، وأقرب الظن أننى على حق، إن المدن الكبيرة ما كانت لتستطيع أن تعيش لو لم تكن المدن الصغيرة فى خدمتها، والرأى عند جالبريث أن الشركات العملاقة تحترم وجود المؤسسات الصغيرة القزمية لأن هذه المؤسسات تكاليف الإنتاج فيها عالية نتيجة لصغر حجمها، وهى لهذا تسمح بتحديد الأسعار عالية فى السوق، مما يؤدى إلى زيادة هوامش الربح لصالح الشركات العملاقة. وكأنما لن تستطيع هذه الشركات العملاقة أن تحدد الأسعار على هواها وتضخم أرباحها! والحقيقة أن هذه الشركات العملاقة تحتاج لوحدات أصغر منها لكى تتخفف من ألف عملية متوسطة أو صغيرة تحتاج إليها الحياة فى المجتمع ولا تقبل عليها الرأسمالية، هذا من ناحية. ومن

ناحية تمارس الشركات العملاقة طريقة شبيهة بطريقة المصانع المانوفاكتوات فى القرن الثامن عشر فتكلف ببعض الأعمال متعهدين يوردون لها بضائع مصنّعة أو نصف مصنعة. ويمكننا أن نتمثل بالمصانع الحرفية فى الساقوى التى تعمل من أجل مصانع بعيدة نائية. ويدخل فى هذا النشاط الوسطاء ومن إليهم من التجار ... ومن البديهى أن هذه الأعداد من المتعهدين والموردين تخضع مباشرة للرأسمالية، ولكنها لا تكون إلا نوعاً خاصاً من المؤسسة الصغيرة.

ولو كان النزاع بين الرأسمالية وبين هامشها السفلى نزاعاً اقتصادياً بحتاً، وهو ليس كذلك ، لأمكن أن يكون هناك تعايش تلقائى بينهما. وهذه هى النتيجة التى وصلت إليها ندوة انعقدت فى باريس فى عام ١٩٧٩ وشارك فيها علماء الاقتصاد (٢٤). ولكن سياسة الحكومات تتدخل وتلعب دورها ، فقد اتبعت عدة بلدان أوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة سياسة محددة تهدف إلى القضاء على المؤسسات الصغيرة ، كما حدث فى نيويورك ، على اعتبار أنها علامة على التأخر الاقتصادى بقيت من الماضى. وأنشأت الدولة احتكارات، نذكر منها على سبيل المثال «الكهرباء» فى فرنسا، وهى مؤسسة اتهمت اليوم بأنها دولة داخل الدولة وبأنها تعرقل انطلاقة بعض أشكال الطاقة الجديدة . كذلك نذكر أن مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة هى التى تلقت وتتلقى القروض والمساعدات التفضيلية من الدولة، بينما صدرت الأوامر إلى البنوك المانحة للقروض بالتضييق على المؤسسات الصغيرة وهو ما يعنى الحكم عليها بالمعاناة والتلاشى.

وليست هناك سياسة أخطر من هذه، لأنها تعنى ارتكاب الخطأ الأساسى الذى ارتكبته الدول الاشتراكية ، ولكن فى صورة أخرى. ولنذكر ما قاله لينين : «الإنتاج التجارى الصغير هو الذى يولِّد كل يوم وكل لحظة الرأسمالية والبورجوازية بصورة تلقائية ... فالرأسمالية تظهر حيث يكون الاستغلال الصغير والتبادل التجارى الحر قائمين .» (٢٥) بل ينسبون إلى لينين العبارة التالية : «الرأسمالية تبدأ فى سوق القرية» . وكانت الخلاصة التى خلص إليها هى أن التخلص من الرأسمالية يفرض اقتلاع الإنتاج الفردى وحرية التبادل التجارى من جذورهما. ألا تعتبر ملحوظات لينين فى حقيقتها تقديراً للقوة الخلاقة الهائلة التى للسوق وللشريحة السفلية من المبادلات التجارية، وللنشاط الحرفى ، وحسن التصرف فى كل موقف ؟ وهذه القوة الخلاقة تمثل بالنسبة إلى الاقتصاد ثروة أساسية ، وركيزة فى أوقات الأزمات والحروب والمشكلات الخطيرة التى تتطلب تغييرات هيكلية. والدور الأرضى الذى لا تعجزه عن الحركة التجهيزات الثقيلة والإدارة المتثاقلة له دائماً القدرة على شق طريقه ؛ وهو الموضع الذى تتفجر فيه الينابيع، وتظهر فيه الحلول المرتجلة المناسبة، والابتكارات والتجديدات، وإن كانت أفضل الاكتشافات التى يتوصل إليها تذهب إلى أيدى أصحاب رؤوس المال. فلم يكن الرأسماليون هم الذين صنعوا ثورة القطن الأولى، إنما أتى كل شىء من المؤسسات

الصغيرة النشيطة. وهل تغير الوضع الآن؟ لقد قال لى واحد من كبار ممثلى الرأسمالية الفرنسية مؤخراً: «لم يحدث قط أن حقق المخترعون لأنفسهم الثراء!». ولكن الحقيقة تظل قائمة وهى أنهم هم الذين اخترعوا. وهناك تقرير أعده معهد ماساتشيستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology جاء فيه أن أكثر من نصف فرص العمل التى أنشئت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات أنشأتها المؤسسات الصغيرة التى يقل عدد العمال فيها عن ٥٠ فرداً.

والاعتراف عن رضا بأن اقتصاد السوق شيء والرأسمالية شيء آخر يجنبنا موقف الاختيار بين «كل شيء» أو «لا شيء» الذى يضعنا فيه رجال السياسة الذين يصورون لنا الأمور وكأنما لم يكن هناك من سبيل إلى الحفاظ على اقتصاد السوق إلا بأن نطلق أيدى الاحتكارات على هواها ، أو كأنما كان تخليصنا من هذه الاحتكارات لا يتم إلا عن طريق «التأميم» الصارم. ولقد كان برنامج «ربيع براغ» يتضمن : اشتراكية على مستوى القمة – حرية – تلقائية على مستوى القاعدة ؛ وكان هذا البرنامج يُقَدَّم للناس على أنه الحل المزدوج لمشكلة مزدوجة فى الواقع تشغل البال. ولكن أين هى الاشتراكية التى تستطيع أن تحفظ للمشروع حرياته ومرونته؟ وإذا كان الحل المقترح يهدف إلى إحلال احتكار الدولة محل احتكار رأس المال، وبالتالى جمع عيوب الاثنين معاً، فلماذا ندهش عندما نجد أن حلول اليسار الكلاسيكية لا تلقى استجابة جمهور الناخبين وحماسه؟ وإذا نحن بحثنا جادين مخلصين فسنجد الحلول الاقتصادية التى تستطيع أن توسع اقتصاد السوق وأن تضع فى خدمته الفوائد الاقتصادية التى كانت مجموعة مهيمنة تستأثر بها. ولكن المشكلة ليست أساساً فى المجال الاقتصادى، بل فى المجال الاجتماعى. وإذا لم يكن من الممكن أن نتوقع أن تتنازل الدول التى تحتل مركز عالَمٍ اقتصادى عن امتيازاتها على المستوى العالمى، فليس لنا أن نأمل على المستوى القومى أن نتوقع من المجموعات المهيمنة التى تجمع رأس المال وسلطة الدولة معاً، والتى تتمتع بمساندة دولية ، أن تلعب لعبة عادلة وتتنازل عن امتيازاتها .

٣٠ أكتوبر من عام ١٩٧٩

NOTES

Notes de l'avant-propos

1 *Conquerors and Rulers. Social Forces in Medieval China,* 2. Aufl. 1965, S. 13 ff., zitiert v. Immanuel Wallerstein, *The Modern World System,* 1974, S. 6.
2 Ashin Das Gupta, »Trade and Politics in 18th Century India«, in: *Islam and the Trade of Asia,* hrsg. v. D. S. Richards, 1970, S. 183.
3 René Bouvier, *Quevedo »homme du diable, homme de Dieu«,* 1929, S. 83.
4 Jean Imbert, *Histoire économique des origines à 1789,* 1965; Hans Hausherr, *Wirtschaftsgeschichte der Neuzeit,* 1954; Hubert Richardot u. Bernard Schnapper, *Histoire des faits économiques jusqu'à la fin du XVIII^e siècle,* 1963; John Hicks, *A Theory of Economic History,* 1969.
5 *Allgemeine Wirtschaftsgeschichte des Mittelalters und der Neuzeit,* 2 Bde., 1958.
6 Novalis in seinen Überlegungen zur *Encyclopédie.*
7 René Clemens, *Prolégomènes d'une théorie de la structure économique,* 1952, insbes. S. 92.
8 Witold Kula in einem lange zurückliegenden Gespräch. Vgl. *On the Typology of Economic Systems. The Social Sciences. Problems and orientation,* 1968, S. 109–127.
9 José Gentil da Silva, Belegstelle auch mit Hilfe des Autors nicht mehr auffindbar.
10 *Les Étapes du développement politique,* 1975, S. 20.
11 *Le Monde,* 23. Juli 1970, Artikel von K. S. Carol.
12 Zitiert von Cyril S. Belshaw, *Traditional Exchange and Modern Markets,* 1965, S. 5.
13 Joseph Schumpeter, *History of Economic Analysis,* 2. Aufl. 1955, I, S. 6.
14 Jean Poirier, »*Le commerce des hommes*«, in: *Cahiers de l'Institut de science économique appliquée,* Nr. 95, Nov. 1959, S. 5.
15 Marc Guillaume, *Le Capital et son double,* 1975, S. 11.
16 Jean-Baptiste Say, *Cours complet d'économie politique pratique,* I, 1828, S. 7.
17 Fernand Braudel, »Histoire et sciences sociales: la longue durée«, in: *Annales E. S. C.,* 1958, S. 725–753.
18 J. Schumpeter, a. a. O., Kap. II *passim.* Nach Frau Elisabeth Boody-Schumpeter wäre die vierte Möglichkeit die soziologische Methode.

Notes du chapitre I

1 Vgl. Bd. II, Kap. 5.
2 Simone de Sismondi, *Nouveaux Principes d'économie politique,* hrsg. v. Jean Weiller, 1971, S. 19.
3 Ebd., S. 105, Anm. 1.
4 In diesem eingeschränkten Sinn findet sich der Begriff bei Fritz Rörig, *Mittelalterliche Weltwirtschaft, Blüte und Ende einer Weltwirtschaftsperiode,* 1933. Und Hektor Ammann spricht in *Wirtschaft und Lebensraum der mittelalterlichen Kleinstadt,* o. J., S. 4, berechtigtermaßen von »*einer Art Weltwirtschaft*«.
5 Léon-H. Dupriez, »Principes et problèmes d'interprétation«, S. 3, in: *Diffusion du progrès et convergence des prix. Études internationales,* 1966. Die folgenden Überlegungen schließen sich an die Themen von

I. Wallerstein, a.a.O., an, obwohl ich mit ihm nicht immer übereinstimme.

6 Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 1949, S. 325, 328 ff.

7 F. Braudel, *Médit.*, 1966, I, S. 354.

8 A.M. Jones, »Asian Trade in Antiquity«. in: *Islam and the Trade of Asia*, a.a.O., S. 5.

9 Ich übernehme von Georges Gurvitch die Formulierung *tendenzielle Regeln*, um nicht von »Gesetzen« zu sprechen.

10 Paul M. Sweezy, *Le Capitalisme moderne*, 1976, S. 149.

11 Laut Wallerstein.

12 Georg Tectander von der Jabel, *Iter persicum ou description d'un voyage en Perse entrepris en 1602*..., 1877, S. 9, 22–24.

13 Pedro Cubero Sebastián, *Breve Relación de la peregrinación que ha hecho de la mayor parte del mundo*, 1680, S. 175.

14 Louis-Alexandre Frotier de la Messelière, *Voyage à Saint-Pétersbourg ou Nouveaux Mémoires sur la Russie*, 1803, S. 254.

15 *Medit*..., I, S. 259.

16 Philippe de Commynes, *Mémoires*, III, 1965, S. 110.

17 René Descartes, *Œuvres*, I, *Correspondance*, 1969, S. 204.

18 Charles de Brosses, *Lettres familières écrites d'Italie en 1739 et 1740*, 1858, S. 219.

19 Jacques de Villamont, *Les Voyages*..., 1607, S. 203.

20 Ebd., S. 209.

21 Gemeint sind natürlich *Freigeister*.

22 Brian Pullan, *Rich and Poor in Renaissance Venice*, 1971, S. 3.

23 *Voyage d' Angleterre, de Hollande et de Flandres*, 1728, Victoria and Albert Museum, 86 NN 2, fol. 177. Die »Brownisten« sind eine in den achtziger Jahren des 16. Jahrhunderts im Anschluß an di· Lehren Robert Brownes entstandene Sekte.

24 Ebd., fol. 178–179.

25 Hugo Soly, »The ›Betrayal‹ of the Sixteenth Century Bourgeoisie: a Myth? Some considerations of the Behaviour Pattern of the Merchants of Antwerp in the Sixteenth Century«, in: *Acta historiae neerlandicae*, 1975, S. 31–49.

26 Louis Coulon, *L'Ulysse françois ou le voyage de France, de Flandre et de Savoie*, 1643, S. 52–53 u. 62–63.

27 Alonso Morgado, *Historia de Sevilla*, 1587, fol. 56.

28 Herrschte bis 1640 auch über Portugal.

29 Evaldo Cabral de Mello, *Olinda restaurada. Guerra e Açucar no Nordeste, 1630–1654*, 1975, S. 72.

30 Ebd.

31 Charles Carrière, Marcel Courdurié, *L'Espace commercial marseillais aux XVII^e et XVIII^e siècles*, Maschinenskript, S. 27.

32 A.N. Marine, B⁷ 463, 11 (1697).

33 Patrick Chorley, *Oil, Silk and Enlightenment. Economic Problems in XVIIIth century Naples*, 1965. Vgl. auch Salvatore Ciriacono, *Olio ed Ebrei nella Repubblica veneta del Settecento*, 1975, S. 20.

34 Vgl. Bd. II, Kap. IV.

35 *Médit*..., 1966, I, S. 113 ff.

36 Ebd., S. 358.

37 Ernst Wagemann, *Economía mundial*, 1952, II, S. 95.

38 Johann Heinrich von Thünen, *Der isolierte Staat in Beziehung auf Landwirtschaft und Nationalökonomie*, 1876, I, S. 1.

39 E. Condillac, *Le Commerce et le gouvernement*, 1776, Ausg. v. 1966, S. 248 ff., bringt eine erfundene Inselwirtschaft ins Spiel.

40 *Siedlungsgeographische Untersuchungen in Niederandalusien*, 1935.

41 Vgl. Bd. II, S. 30–38.

42 *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, franz. Ausg. v. 1802, II, S. 403 ff., zitiert v. Pierre Dockès, *L'Espace dans la pensée économique*, 1969, S. 408–409.

43 Vgl. S. 47.

44 H. Pirenne, *Histoire de Belgique*, III, 1907, S. 259.

45 A. Emmanuel, *L'Échange inégal*, 1969, S. 43.

46 Geäußert auf der Woche von Prato, April 1978.

47 Ebd.

48 Johann Beckmann, *Beiträge zur Ökonomie*... 1781, III, S. 427. Um 1705 befinden sich unter insgesamt 84 Handelshäusern 12 spanische, 26 genuesische, 11 französische, 10 englische, 7 hamburgische und 18 holländische und flämische; François Dornic, a.a.O., S. 85, nach Raimundo de Lantery, *Memorias*, 2. Teil, S. 6–7.

49 Jean Georgelin, *Venise au siècle des Lumières*, 1978, S. 671.

50 Tibor Wittman, »Los metales preciosos de América y la estructura agraria de Hungria a los fines del siglo XVI«, in: *Acta historica*, XXIV, 1967, S. 27.

51 Jacques Savary, *Dictionnaire universel de commerce*..., 1759–1765, V, Sp. 669.

52 Jaques Dournes, *Pötao, une théorie du pouvoir chez les Indochinois Jörai*, 1977, S. 89.

53 Abbé Prévost, *Histoire générale des voyages*, VI, S. 101.

54 J. Paquet, »La misère dans un village de l'Oisans en 1809«, in: *Cahiers d'histoire*, 1966, 3, S. 249–256.

55 Germaine Levi-Pinard, *La Vie quotidienne à Vallorcine au XVIII^e siècle*, 2. Aufl. 1976.

56 »Cervières, une communauté rurale des Alpes briançonnaises du XVIII^e siècle à nos jours«, in: *Bulletin du Centre d'histoire économique et sociale de la région lyonnaise*, 1976, Nr. 3, S. 21 ff.

57 Zitiert von Isaac de Pinto, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, S. 23–24.
58 H. C. Darby, *An Historical Geography of England before a. d. 1800*, 1951, S. 444.
59 E. Narni-Mancinelli, Matteo Paone, Roberto Pasca, »Ineguaglianzia regionale e uso del territorio: analisi di un' area depressa della Campania interna«, in: *Rassegna economica*, 1977.
60 Christiane Klapisch-Zuber, *Les Maîtres du marbre. Carrare 1300–1600*, 1969, S. 69–76.
61 Moskau, A. E. A., 705/409, fol. 12, 1785.
62 *Le Monde*, 27. Juni 1978.
63 u. 64. Vgl. Bd. II, Kap. V.
65 T. S. Willan, *Studies in Elizabethan Foreign Trade*, 1959, S. V.
66 Pierre Brunel, *L'État et le Souverain*, 1977, S. 12.
67 Unter *Dogado* versteht man Venedigs Einzugsgebiet an der Nordküste der Adria mit seinen Lagunen, Inselchen und Flußmündungen (*Enc. it.*, XIII, S. 89).
68 Elena Fasano, *Lo Stato mediceo di Cosimo I*, 1973.
69 Georges Livet, *L'Équilibre européen de la fin du XVe à la fin du XVIIIe siècle*, 1976.
70 Claude Manceron, *Les Vingt Ans du roi*, 1972, S. 121.
71 Ragnar Nurske, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*, 1953, S. 4.
72 P. Chaunu, *Séville et l'Atlantique*, VIII, 1, 1959, S. 1114.
73 A. Emmanuel, a. a. O., S. 32.
74 David Ricardo, *Principes de l'économie politique et de l'impôt*, hrsg. v. Christian Schmidt, 1970, S. 101–102.
75 G. Tomasi di Lampedusa, *Der Leopard*.
76 Maurice Lévy-Leboyer, François Crouzet, Pierre Chaunu.
77 Bis zur Gründung der *Caisse d'Escompte* am 24. März 1776.
78 Vgl. unten, S. 120.
79 A. a. O., S. 10.
80 I. Wallerstein, *The Modern World System*, II, Kap. II, Maschinenskript.
81 J. Georgelin, *Venise au siècle des Lumières* a. a. O., S. 760.
82 Ebd., S. 14, u. pass.
83 *Médit.*, II, S. 41.
84 Jacques Gernet, *Le Monde chinois*, 1972, S. 429.
85 Vgl. unten, S. 496.
86 Zitiert v. H. R. C. Wright, *Congrès de Léningrad 1970*, V, S. 100.
87 W. Kienast, *Die Anfänge des europäischen Staatensystems im späteren Mittelalter*, 1936.
88 *Geschichte der Kriegskunst...*, 1907.
89 Ich zitiere diese Episode aus den Aufzeichnungen des Diego Suárez (die sich ehedem im Archiv des Generalgouvernements von Algerien befanden) aus dem Gedächtnis.
90 E. Cabral de Mello, *Olinda restaurada...*, a. a. O., pass.
91 Ebd., S. 246.
92 Über dieses Thema existiert ein Briefwechsel zwischen Professor Cruz Costa von der Universität São Paulo und mir.
93 Zur Einführung des Bajonetts vgl. J. U. Nef, *La Guerre et le progrès humain*, 1954, S. 330–333.
94 Zitiert in J. U. Nef, *La Guerre et le progrès humain*, 1954, S. 24.
95 Pasquale Villani, »La società italiana nei secoli XVI e XVII«, in: *Ricerche storiche ed economiche in memoria di C. Barbagallo*, 1970, I, S. 255.
96 Philippe Auguste d'Arcq, *La Noblesse militaire*, 1766, S. 75–76; Kursive von mir.
97 B. G. Zanobi, in: Sergio Anselmi, *Economia e Società: le Marche tra XV et XX° secolo*, 1978, S. 102.
98 I. Wallerstein, a. a. O., S. 87.
99 Federico Brito Figueroa, *Historia económica y social de Venezuela*, I, 1966, pass.
100 G. Macartney. *Voyage dans l'intérieur de la Chine et en Tartarie, fait dans les années 1792, 1793 et 1794...*, II, S. 73.
101 Louis-Narcisse Baudry des Lozières, *Voyage à la Louisiane et sur le continent de l'Amérique septentrionale fait dans les années 1794–1798*, 1802, S. 10.
102 Peter Laslett, *Un Monde que nous avons perdu*, 1969, S. 40 ff.
103 *Médit...*, 1966, I, S. 426.
104 Vgl. Bd. II, S. 153.
105 Ebd.
106 A. d. S. Venedig, Senato Zecca, 42, 20. Juli 1639.
107 Abbé Jean-Bernard Le Blanc, *Lettres d'un François*, 1745, II, S. 42.
108 Ebd., S. 43.
109 Ebd., S. 1.
110 Ebd., III, S. 68.
111 Jacques Accarias de Serionne, *La Richesse de l'Angleterre*, 1771, S. 61.
112 Die folgenden Ausführungen von Smout (über Schottland), H. Kellenbenz und P. Bairoch wurden auf der Woche von Prato 1978 vorgetragen.
113 A. Das Gupta, zit. Aufs. in: *Islam and the Trade of Asia*, hrsg. v. D. S. Richards, 1970, S. 206.
114 *Précis de sociologie d'après W. Pareto*, 2. Aufl. 1971, S. 172.
115 G. Imbert, *Des Mouvements de longue durée Kondratieff*, 1959.
116 *Théorie économique du système féodal: pour un modèle de l'économie polonaise*, 1970, S. 48.
117 Zum *Kondratieff*-Zyklus vgl.: W. W. Rostow, »Kondratieff, Schumpeter and Kuznets: Trend Periods Revisited«, in: *The Journal of Economic History*, 1975, S. 719–753.

118 W. Brulez, »Séville et l'Atlantique: quelques réflexions critiques«, in: *Revue belge de philologie et d'histoire*, 1964, Nr. 2, S. 592.
119 P. Chaunu, *Séville et l'Atlantique*, VIII, 1, 1959, S. 30.
120 Dietrich Ebeling und Franz Irsigler, *Getreideumsatz, Getreide- und Brotpreise in Köln, 1368–1797*, 1976.
121 F. Braudel und F. Spooner, »Prices in Europe from 1450 to 1750«, in: *The Cambridge Economic History of Europe*, IV, 1967, S. 468.
122 P. Chaunu, a. a. O., S. 45.
123 *Gazette de France*, S. 489.
124 Pierre Chaunu, *Les Philippines et le Pacifique des Ibériques*, 1960, S. 243, Anm. 1.
125 L. Dermigny, *La Chine et l'Occident. Le commerce à Canton au XVIIIe siècle, 1719–1833*, I, 1964, S. 101, Anm. 1.
126 »En Inde, aux XVIe et XVIIe siècles: trésors américains, monnaie d'argent et prix dans l'Empire mogol«, in: *Annales E. S. C.*, 1969, S. 835–859.
127 Zitiert von Pierre Vilar, *Congrès de Stockholm*, 1960, S. 39.
128 Rondo Cameron, »Economic History, Pure and Applied«, in: *Journal of Economic History*, März 1976, S. 3–27.
129 *Il Problema del trend secolare nelle fluttuazioni dei prezzi*, 1935.
130 G. Imbert, a. a. O.
131 Ebd.
132 »Les implications de l'emballement mondial des prix depuis 1972«, in: *Recherches économiques de Louvain*, September 1977.
133 In: *Annales E. S. C.*, 1961, S. 115.
134 P. Léon, in: *Congrès de Stockholm, 1960*, S. 167.
135 *La Crise de l'économie française à la fin de l'Ancien Régime et au début de la Révolution*, 1944, S. VIII-IX.
136 *Théorie économique du système féodal*..., a. a. O., S. 84.
137 »Gazettes hollandaises et trésors américains« in: *Anuario de historia económica y social*, 1969, S. 333.
138 P. Vilar, *L'Industrialisation en Europe au XIXe siècle*, Kolloquium von Lyon, 1970, S. 331.
139 *Hérésies économiques*, 1972, S. 50.
140 P. Beyssade, *La Philosophie première de Descartes*, Maschinenskript, S. 111.
141 Earl J. Hamilton »American Treasure and the Rise of Capitalism«, in: *Economica*, Nov. 1929, S. 355–356.
142 Phelps Brown, S. V. Hopkins »Seven Centuries of Building Wages«, in: *Economica*, August 1955, S. 195–206.
143 Charles Seignobos *Histoire sincère de la nation française*, 1933.

Notes du chapitre 2

1 Diese und die vorangehenden Bemerkungen stammen aus Paul Adam, *L'Origine des grandes cités maritimes indépendantes et la nature du premier capitalisme commercial*, S. 13 (Maschinenskript).
2 Paul Grousset, Vorwort zu Régine Pernoud, *Les Villes marchandes aux XIVe et XVe siècles*, 1948, S. 18.
3 *Studi di storia economica*, 1955, I, S. 630.
4 Sie wurde von Pitt d. J. 1799 eingeführt.
5 Henri Pirenne, *La Civilisation occidentale au Moyen Age du XIe au milieu du XVe siècle, Histoire générale* von G. Glotz, VIII, 1933, S. 99–100.
6 *Cours complet d'économie politique pratique*, a. a. O., I, S. 234.
7 *Traité de la circulation et du crédit*, a. a. O., S. 9.
8 Renée Doehaerd, *Le Haut Moyen Age occidental, économies et sociétés*, 1971, S. 289.
9 P. Adam, a. a. O., S. 11.
10 Henri Pirenne in einer 1931 in Algier gehaltenen Vorlesung.
11 »The Closing of the European Frontier«, in: *Speculum*, 1958, S. 476.
12 Wilhelm Abel, *Agrarkrisen und Agrarkonjunktur*, 1966, S. 19.
13 Johannes Bühler, *Vida y cultura en la edad media*, 1946, S. 204.
14 J. H. Slicher van Bath, *The Agrarian History of Western Europe, A. D. 500–1850*, 1966, S. 24.
15 Yves Renouard, *Les Villes d'Italie de la fin du Xe au début du XIVe siècle*, 1969, I, S. 15.
16 Karl Bosl, *Die Grundlagen der modernen Gesellschaft im Mittelalter*, 1972, II, S. 290.
17 Vgl. Armando Sapori, »Caratteri ed espansione dell' economia comunale italiana«, in: *Congresso storico internationale per l'VIIIo centenario della prima Lega Lombarda*, Bergamo, 1967, S. 125–136. Sapori kam in meiner Gegenwart wiederholt auf diesen Gedanken zurück.
18 »What accelerated technological Progress in the Western Middle Ages«, in: *Scientific Change*, hrsg. v. Crombie, 1963, S. 277.
19 »Les bases monétaires d'une suprématie économique: l'or musulman du VIIe au XIe siècle«, in: *Annales E. S. C.*, 1947, S. 158.
20 *L'Économie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval*, 1962, I, S. 255.
21 *La Nascità dell'Europa, sec. X–XIV*, 1966, S. 21 ff.
22 »La civiltà economica nelle sue esplicazioni dalla Versilia alla Maremma (secoli X-XVII)«, in: *Atti del 60° Congresso Internationale della »Dante Alighieri«*, S. 21.
23 *Wirtschaftsgeschichte Deutschlands vom 16. bis 18. Jahrhundert*, 1951, I, S. 327.
24 *Mittelalterliche Weltwirtschaft*..., 1933, S. 22.

25 Ähnliche Ausführungen über die Ausstrahlung Frankfurts a. M. in: Hans Mauersberg, *Wirtschafts- und Sozialgeschichte zentraleuropäischer Städte in neuerer Zeit*, 1960, S. 238–239.
26 H. Pirenne, in: G. Glotz, *Histoire générale*, VIII, a. a. O., S. 144.
27 Ebd., S. 11.
28 Ebd., S. 90; Henri Laurent, *Un Grand Commerce d'exportation. La draperie des Pays-Bas en France et dans les pays méditerranéens, XII^e–XV^e siècles*, 1935, S. 37–39.
29 H. Pirenne, a. a. O., S. 128.
30 Am 13. Januar 1598 auf Anordnung Elisabeths I., nachzulesen bei Philippe Dollinger, *La Hanse (XII^e–XVII^e siècles)*, 1964, S. 485–486.
31 Tibor Wittman, *Les Gueux dans les »bonnes villes« de Flandre (1577–1584)*, 1969, S. 23; Hippolyte Fierens-Gevaert, *Psychologie d'une ville, essai sur Bruges*, 1901, S. 105; E. Lukca, *Die große Zeit der Niederlande*, 1936, S. 37.
32 Archiv Datini, Prato, 26. April 1399.
33 H. Pirenne, a. a. O., S. 127.
34 J. A. van Houtte, »Bruges et Anvers, marchés »nationaux« ou »internationaux« du XIV^e au XVI^e siècle«, in: *Revue du Nord*, 1952, S. 89–108.
35 *Brügges Entwicklung zum mittelalterlichen Weltmarkt*, 1908, S. 253.
36 a. a. O., S. 16.
37 Zu diesem ganzen Abschnitt vgl. P. Dollinger, a. a. O.
38 H. Pirenne, a. a. O., S. 26–27.
39 P. Dollinger, a. a. O., S. 42.
40 Witold Hensel, Aleksander Gieysztor, *Les Recherches archéologiques en Pologne*, 1958, S. 54 ff.
41 P. Dollinger, a. a. O., S. 21.
42 Renée Doehaerd, »A propos du mot ›Hanse‹«, in: *Revue du Nord*, Januar 1951, S. 19.
43 P. Dollinger, a. a. O., S. 10.
44 *Médit...*, I, S. 128.
45 P. Dollinger, a. a. O., S. 177.
46 Ebd., S. 54.
47 Vgl. Bd. II, S. 390.
48 P. Dollinger, a. a. O., S. 39.
49 Ebd., S. 148.
50 Ebd., S. 39.
51 Ebd., S. 59.
52 Ebd., S. 86.
53 Henryk Samsonowicz, »Les liens culturels entre les Bourgeois du littoral baltique dans le bas Moyen Age«, in: *Studia maritima*, I, S. 10–11.
54 Ebd., S. 12.
55 Ebd.
56 Ebd.
57 P. Dollinger, a. a. O., S. 266.
58 Ebd., S. 55.
59 Ebd., S. 130.
60 Ebd., S. 95.
61 Ebd., S. 100–101.
62 Marian Malowist, *Croissance et régression en Europe, XIV^e–XVII^e siècles*, 1972, S. 93, 98.
63 P. Dollinger, a. a. O., S. 360.
64 M. Malowist, a. a. O., S. 133.
65 Ebd., S. 105.
66 Eli F. Heckscher, *Der Merkantilismus*.
67 *Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médiéval*, 1969, S. 237.
68 Robert-Henri Bautier, »La marine d'Amalfi dans le trafic méditerranéen du XVI^e siècle, à propos du transport du sel de Sardaigne«, in: *Bulletin philologique et historique du Comité des Travaux historiques et scientifiques*, 1959, S. 183.
69 M. del Treppo, A. Leone, *Amalfi medioevale*, 1977. Die Autoren wenden sich gegen die traditionelle Einstufung Amalfis als reine Handelsstadt.
70 M. Lombard, zit. Art. in: *Annales E. S. C.*, 1947, S. 154 ff.
71 Armando Citarella, »Patterns in Medieval Trade: The Commerce of Amalfi before the Crusades«, in: *Journal of Economic History*, Dez. 1968, S. 533 u. Anm. 6.
72 R.-H. Bautier, zit. Art., S. 184.
73 R. S. Lopez, a. a. O., S. 94.
74 Y. Renouard, a. a. O., S. 25, Anm. 1.
75 Elena C. Skrzinskaja, »Storia della Tana«, in: *Studi veneziani*, X, 1968, S. 7. *»In mari constituta, caret totaliter vineis atque campis.«*
76 M. Canard, »La Guerre sainte dans le monde islamique«, *Actes du II^e Congrès des sociétés savantes d'Afrique du Nord*, Tlemsen, 1936, in: II, S. 605–623.
77 In der Goldbulle vom Mai 1082 befreit Alexios Komnenos die Venezianer von allen Abgaben (H. Pirenne, a. a. O., S. 23).
78 Giuseppe Tassini, *Curiosità veneziane*, 1887, S. 424.
79 Gino Luzzatto, *Studi di storia economica veneziana*, 1954, S. 98.
80 Benjamin David, »The Jewish Mercantile Settlement of the 12th and 13th century Venice: Reality or Conjecture?«, in: *A. J. S. Review*, 1977, S. 201–225.
81 Wolfgang von Stromer, »Bernardus Tauronicus und die Geschäftsbeziehungen zwischen den deutschen Ostalpen und Venedig vor Gründung des Fondaco dei Tedeschi«, in: *Grazer Forschungen zur Wirtschafts- und Sozialgeschichte*, III.
82 G. Luzzato, a. a. O., S. 10.
83 Ebd., S. 37–38.
84 Giorgio Gracco, *Società e stato nel medioevo veneziano (secoli XII–XIV)*, 1967.
85 Heinrich Kretschmayr, *Geschichte von Venedig*, 1964, I, S. 257.
86 W. Heyd, *Histoire du commerce du Levant au Moyen Age*, 1936, S. 173.
87 Laut Donald E. Queller und Gerald W. Do-

ry war er allerdings nicht ganz so verheerend, vgl.: »Some Arguments in Defense of the Venetians on the Fourth Crusade«, in: *The American Historical Review*, Nr. 4, Okt. 1976, S. 717–737.

88 R. S. Lopez, a. a. O., S. 154 ff.

89 Jacques Mas-Latrie, *Histoire de l'île de Chypre sous le règne des princes de la maison de Lusignan*, 1861, I, S. 511.

90 Zu den Münzprägungen vgl. Bd. II, S. 213.

91 Richard Hennig, *Terrae incognitae*, 1950–1956, III, S. 109 ff.

92 F. Borland bestreitet dies, vgl. : »Alle origini del libro di Marco Polo«, in: *Studi in onore di Amintore Fanfani*, 1962, I, S. 135.

93 Elizabeth Chapin, *Les Villes de foires de Champagne des origines au début du XIV^e siècle*, 1937, S. 107, Anm. 9.

94 Henri Pirenne, a. a. O., I, S. 295.

95 H. Laurent, a. a. O., S. 39.

96 Robert-Henri Bautier, »Les foires de Champagne«, in: *Recueil Jean Bodin*, V, 1953, S. 12.

97 H. Pirenne, a. a. O., S. 89.

98 Félix Bourquelot, *Étude sur les foires de Champagne*, 1865, I, S. 80.

99 Hektor Ammann, »Die Anfänge des Aktivhandels und der Tucheinfuhr aus Nordwesteuropa nach dem Mittelmeergebiet«, in: *Studi in onore di Armando Sapori*, S. 275.

100 Der Ursprung der Bezeichnung ist ungeklärt. *Möglicherweise* trug eine Straße in Florenz, in der sich die Lagerhäuser der *Arte di Calimala* befanden, diesen Namen (*Dizionario enciclopedico italiano*).

101 *Médit.*, I, S. 291.

102 Ebd.

103 H. Laurent, a. a. O., S. 80.

104 Henri Pigeonneau, *Histoire du commerce de la France*, I, 1885, S. 222–223.

105 Ebd.

106 Mario Chiaudano, »I Rothschild del Duecento: la Gran Tavola di Orlando Bonsignori«, in: *Bulletino senese di storia patria*, VI, 1935.

107 R.-H. Bautier, a. a. O., S. 47.

108 F. Bourquelot, a. a. O., I, S. 66.

109 H. Laurent, a. a. O., S. 38.

110 Ebd., S. 117–118.

111 R.-H. Bautier, a. a. O., S. 45–46.

112 Vital Chomel, Jean Ebersolt, *Cinq Siècles de circulation internationale vue de Jougne*, 1951, S. 42.

113 Vgl. weiter unten, S. 132.

114 Wolfgang von Stromer, »Banken und Geldmarkt: die Funktion der Wechselstuben in Oberdeutschland und den Rheinlanden«, Prato, 18. April 1972, 4. Woche F.-Datini.

115 Augusto Guzzo, Einführung zum *Secondo Colloquio sull'età dell'Umanesimo e del Rinascimento in Francia*, 1970.

116 Giuseppe Toffanin, *Il Secolo senza Roma*, Bologna, 1943.

117 Guy Fourquin, *Les Campagnes de la région parisienne à la fin du Moyen Age*, 1964, S. 161–162.

118 Immerhin jedoch unternahm Philipp V. aus dem Hause Valois 1344–1349 den Versuch, die Privilegien der Messen der Champagne zu erneuern. M. de Laurière, *Ordonnances des rois de France*, 1729, II, S. 200, 234, 305.

119 *Banca e moneta dalle Crociate alla Rivoluzione francese*, 1949, S. 62.

120 Ebd.

121 Raymond de Roover, »Le rôle des Italiens dans la formation de la banque moderne«, in: *Revue de la banque*, 1952, S. 12.

122 Vgl. Bd. II.

123 Carlo Cipolla, *Money, Prices and Civilization*, 1956, S. 33–34.

124 H. Kretschmayr, a. a. O., II, S. 234.

125 Ebd., S. 234–236.

126 Ebd., S. 239.

127 *Foundation of Capitalism*, 1959, S. 29 ff.

128 Hannelore Groneuer, »Die Seeversicherung in Genua am Ausgang des 14. Jahrhunderts«, in: *Beiträge zur Wirtschafts- und Sozialgeschichte des Mittelalters*, 1976, S. 218–260.

129 H. Kretschmayr, a. a. O., II, S. 300.

130 Christian Bec, *Les Marchands écrivains à Florence 1375–1434*, 1968, S. 312.

131 *Médit.*, I, S. 310.

132 Ebd., S. 311.

133 *Bilanci generali*, 1912 (hrsg. von der Reale Commissione per la pubblicazione dei documenti finanziari della Repubblica di Venezia, II. Folge).

134 Vgl. weiter unten, S. 339.

135 *Bilanci generali*, 2. Folge, I, 1, Venedig, 1912.

136 Ebd., Documenti n. 81, S. 94–97, bei H. Kretschmayr, a. a. O., II, S. 617–619.

137 *Médit.*, I, S. 452.

138 Das Verhältnis zwischen den jährlichen Münzprägungen und dem umlaufenden Geld wird gewöhnlich auf 1 zu 20 veranschlagt.

139 Pierre-Antoine, comte Daru, *Historie de la République de Venise*, 1819, IV, S. 78.

140 Oliver C. Cox, *Foundation of Capitalism*, 1959, S. 69 und Anm. 18 (nach Molmenti).

141 Vgl. weiter unten, S. 133.

142 A. d. S. Venedig, Notario del Collegio, 9, fol. 26 V°, Nr. 81, 12. August 1445.

143 Ebd., 14, fol. 38 V°, 8. Juli 1491; Senato Terra, 12, fol. 41, 7. Februar 1494.

144 *Médit.*, II, S. 215–216.

145 A. d. S. Venedig, Senato Terra, 4, fol. 107 V°.

146 P. Molmenti, *La Storia di Venezia nella vita privata...*, 1880, I. S. 124, 131–132.

147 Piero Pieri, »Milizie e capitani di ventura in Italia del Medio Evo«, in: *Atti della Reale Accademia Peloritana*, XL, 1937–1938, S. 12.

148 H. Kretschmayr, a. a. O., II, S. 386.

149 Girolamo Priuli, *Diarii*, hrsg. v. A. Segre, 1921, I, S. 19.

150 Federico Chabod, »Venezia nella politica italiana ed europea del Cinquecento«, in: *La Civiltà veneziana del Rinascimento*, 1958, S. 29. Zur Ankunft der spanischen Gesandten und des »Königs« Maximilian vgl. Archivio Gonzaga, Folge E, Venezia 1435, Venedig, 2. Januar 1495.

151 H. Hausherr, a. a. O., S. 28.

152 Und zwar schon vor 1228 (*Bilanci* ..., I, S. 38–39, Erwähnung des *Fondaco dei Tedeschi »qui tenent fonticum Venetie ubi Teutonici hospitantur«)* und nicht erst 1318, wie William Mac Neill in *Venice, the Hinge of Europa 1081–1797*, S. 66, behauptet.

153 J. Schneider, »Les villes allemandes au Moyen Age. Les institutions économiques« in: *Recueil de la Société Jean Bodin*, VII, *La Ville, institutions économiques et sociales*, 1955, 2. Teil, S. 423.

154 Antonio H. de Oliveira Marques, »Notas para a historia da Feitoria portuguesa da Flandes no seculo XV«, in: *Studi in onore di Amintore Fanfani*, 1962, II, S. 370–476, insbes. S. 446. Anselmo Braacamp Freire, »A Feitoria da Flandes«, in: *Archivio historico portuguez*, VI, 1908–1910, S. 322 ff.

155 *Médit.*, I, S. 428.

156 G. Luzzatto, a. a. O., S. 149.

157 *Médit.*, I, S. 277.

158 Alberto Tenenti, Corrado Vivanti, »Le film d'un grand système de navigation: les galères marchandes vénitiennes, XIV^e–XVI^e siècles«, in: *Annales E. S. C.*, 1961, S. 85.

159 A. a. O., S. 62 ff.

160 Federigo Melis, *La Moneta*, Maschinenskript, S. 8.

161 Federigo Melis, »Origenes de la Banca Moderna«, in: *Moneda y Credito*, März 1971, S. 10–11.

162 Federigo Melis, *Storia della ragioneria, contributo alla conoscenza e interpretazione delle fonti più significative della storia economica*, 1950, S. 481 ff.

163 Federigo Melis, *Sulle fonti della storia economica*, 1963, S. 152.

164 Vgl. Bd. II, S. 315 f.

165 R. Hennig, a. a. O., III, S. 119 ff., und IV, S. 126.

166 G. Tassini, a. a. O., S. 55.

167 E. Lattes, *La Libertà delle banche a Venezia*, 1869, Kapitel II.

168 Gino Luzzatto, *Storia economica di Venezia dal XI^e al XVI^e s.*, 1961, S. 101.

169 G. Luzzatto, a. a. O., S. 212.

170 G. Luzzatto, a. a. O., S. 78.

171 G. Luzzatto, *Studi* ..., a. a. O., S. 135–136.

172 Ebd., S. 130.

173 Reinhold C. Mueller »Les prêteurs juifs à Venise«, in: *Annales E. S. C.*, 1975, S. 1277.

174 G. Luzzatto, *Studi* ..., a. a. O., S. 104.

175 Ebd., S. 104.

176 Ebd., S. 106, Anm. 67.

177 »Le rôle du capital dans la vie locale et le commerce extérieur de Venise entre 1050 et 1150«, in: *Revue belge de philologie et d'histoire*, XIII, 1934, S. 657–696.

178 »Aux origines du capitalisme vénitien«, Rezension des in Anm. 177 ausgeführten Aufsatzes in: *Annales E. S. C.*, 1935, S. 96.

179 R. Morozzo della Rocca, A. Lombardo, *I Documenti del commercio veneziano nei secoli XI–XIII*, 1940, zit. v. G. Luzzatto, *Studi* ..., S. 91, Anm. 9.

180 G. Luzzatto, *Storia economica* ..., a. a. O., S. 82.

181 Ebd., S. 79–80.

182 Raymond de Roover, »Le marché monétaire au Moyen Age et au début des temps modernes«, in: *Revue historique*, Juli–September 1970, S. 77 ff.

183 *Médit.*, I, S. 347.

184 Ebd.

185 F. Melis, *La Moneta*, a. a. O., S. 8.

186 Frédéric C. Lane, *Venice, a maritime republic*, 1973, S. 166.

187 Ebd., S. 104.

188 *Industry and Economic Decline in 17th Century Venice*, 1976, S. 24 ff.

189 A. d. S. Venedig, Senato Terra, 4, fol. 71, 18. April 1458.

190 Domenico Sella, »Les mouvements longs de l'industrie lainière à Venise aux XVI^e et XVII^e siècles«, in: *Annales E. S. C.*, Januar–März 1957, S. 41.

191 B. Pullan, *Rich and Poor in Renaissance Venice*, 1971, S. 33 ff.; Ruggiero Maschio, »Investimenti edilizi delle scuole grandi a Venezia (XVI–XVII sec.)«, Woche von Prato, April 1977.

192 A. d. S. Venedig, Senato Mar, II, fol. 126, 21. Februar 1446.

193 D. Sella, zit. Art., S. 40–41.

194 Ömer Lutfi Barkan, »Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire ottoman aux XV^e et XVI^e siècles«, in: *Journal of economic and social history of the Orient*, August 1957, S. 27, 34.

195 Erst in einem Senatsbeschluß vom 18. Februar 1453 wird ungeschminkt die Notwendigkeit betont, *»ob reverentiam Dei, bonum christianorum honorem, nostri dominii et pro commodo et utilitate mercatorum et civium nostrorum«* Konstantinopel Hilfe zu leisten, jener Stadt, die man »als Teil unseres Staates betrachten kann und die nicht in die Hände der Ungläubigen fallen darf«, *»civitas Constantinopolis que dici et reputari potest esse nostri dominii, non deveniat ad manos infidelium«* A. d. S. Venedig, Senato Mar, 4, 170.

196 A. d. S. Venedig, Senato Secreta, 20, fol. 3, 15. Januar 1454.

197 H. Kretschmayr, a. a. O., II, S. 371 ff.

198 Damião Perez, *Historia de Portugal*, 1926–1933, 8 Bde.
199 Ralph Davis, *The Rise of the Atlantic Economies*, 2. Aufl., 1975, S. 1.
200 V. a. die Veröffentlichungen von Vitorino Magalhaẽs-Godinho.
201 R. Davis, a. a. O., S. 4.
202 Gonzalo de Reparaz hijo, *La Epoca de los grandes descubrimientos españoles y portugueses*, 1931.
203 Prospero Peragallo, *Cenni intorno alla colonia italiana in Portogallo nei secoli XIVe, XVe, XVIe*, 2. Aufl., 1907.
204 Virginia Rau »A Family of italian Merchants in Portugal in the XVth century: the Lomellini«, in: *Studi in onore di A. Sapori*, a. a. O., S. 717–726.
205 Robert Ricard »Contribution à l'étude du commerce génois au Maroc durant la période portugaise, 1415–1550«, in: *Annales de l'Inst. d'Études orientales*, III, 1937.
206 Duarte Pacheco Pereira, *Esmeraldo de situ orbis*..., 1892, zit. von R. Davis, a. a. O., S. 8.
207 A. a. O., S. 11.
208 Vitorino Magalhaẽs-Godinho, »Le repli vénitien et égyptien et la route du Cap, 1496–1533«, in: *Eventail de l'histoire vivante*, 1953, II, S. 293.
209 Richard Ehrenberg, *Das Zeitalter der Fugger*, 1922, 2 Bände.
210 Hermann van der Wee, *The Growth of the Antwerp Market and the European Economy (14th–16th Centuries)*, 1963, II, S. 127.
211 Henri Pirenne, *Histoire de Belgique*, 1973, II, S. 58.
212 G. D. Ramsay, *The City of London*, 1975, S. 12.
213 Emile Coornaert, »Anvers a-t-elle eu une flotte marchande?«, in: *Le Navire et l'économie maritime*, hrsg. v. Michel Mollat, 1960, S. 72 ff.
214 Ebd., S. 71, 79.
215 G. D. Ramsay, a. a. O., S. 13.
216 H. Pirenne, a. a. O., II, S. 57.
217 G. D. Ramsay, a. a. O., S. 18.
218 Lodovico Guicciardini, *Description de tous les Pays-Bas*, 1568, S. 122.
219 H. van der Wee, a. a. O., II, S. 203.
220 Emile Coornaert, »La genèse du système capitaliste: grand capitalisme et économie traditionelle à Anvers au XVIe siècle«, in: *Annales d'histoire économique et sociale*, 1936, S. 129.
221 Oliver C. Cox, a. a. O., S. 266.
222 A. a. O., 3 Bde.
223 Ebd., II, S. 128.
224 Ebd., II, S. 120.
225 J. van Houtte, a. a. O., S. 82.
226 Renée Doehaerd, *Études anversoises*, 1963, I, S. 37 ff., S. 62–63.
227 Anselmo Braacamp Freire, zit. Aufs., S. 322 ff.
228 Hermann van der Wee, a. a. O., I, Anhang 44/1.
229 Ebd., II, S. 125.
230 Ebd., II, S. 130–131.
231 Ebd., II, S. 131.
232 Ebd., II, S. 129.
233 Ebd.
234 Anselmo Braacamp Freire, S. 407.
235 Vitorino Magalhaẽs-Godinho, *L'Économie de l'Empire portugais aux XVe et XVIe siècles*, 1969, S. 471.
236 John U. Nef, »Silver production in central Europe, 1450–1618«, in: *The Journal of Political Economy*, 1941, S. 586.
237 *Médit.*, I, S. 497.
238 Richard Gascon, *Grand Commerce et vie urbaine au XVIe siècle. Lyon et ses marchands*, 1971, S. 88.
239 H. van der Wee, a. a. O., II, S. 156.
240 Earl J. Hamilton, »Monetary inflation in Castile, 1589–1660«, in: *Economic History*, 6. Januar 1931, S. 180.
241 1529: Damenfriede; 1535: Besetzung Mailands durch Karl V.
242 Fernand Braudel, »Les emprunts de Charles Quint sur la place d'Anvers«, in: Colloques Internationaux du C. N. R. S., *Charles Quint et son temps*, Paris, 1958, S. 196.
243 H. van der Wee, a. a. O., II, S. 178, Anm. 191.
244 Pierre Chaunu, *Séville et l'Atlantique*, VI, S. 114–115.
245 Vgl. weiter unten, S. 224.
246 J. van Houtte, a. a. O., S. 91.
247 *Médit.*, I, S. 436–437.
248 H. van der Wee, a. a. O., II, S. 179, Anm. 195.
249 Hugo Soly, *Urbanisme en Kapitalisme te Antwerpen in de 15 de Eeuw*.
250 T. Wittman, a. a. O., S. 30.
251 P. Dollinger, a. a. O., S. 417–418. Vgl. den Stich S. 111.
252 H. van der Wee, a. a. O., II, S. 228–229.
253 Ebd., S. 238.
254 Ebd., II, S. 186.
255 Charles Verlinden, Jan Craeybeckx, E. Scholliers, »Mouvements des prix et des salaires en Belgique au XVIe s.«, in: *Annales E. S. C.*, 1955, S. 184–185.
256 John Lothrop Mottley, *La Révolution des Pays-Bas au XVIe siècle*, II, S. 196.
257 Ebd., III, S. 14.
258 Ebd., III, Kap. I.
259 *Médit.*, I, S. 438, Anm. 6. Neueste Erkenntnisse zu dieser Frage in: William D. Phillips u. Carla R. Phillips, »Spanish wool and Dutch rebels: the Middelburg Incident of 1574«, in: *American Historical Review*, April 1977, S. 312–330.
260 Hermann van der Wee, »Anvers et les innovations de la technique financière aux XVIe et XVIIe siècles«, in: *Annales E. S. C.*, 1967, S. 1073.

261 Ebd., S. 1071.
262 Ebd., S. 1073, Anm. 5.
263 Ebd., S. 1076.
264 Raymond de Roover, *L'Évolution de la lettre de change, XIV*^{e}*–XVIII*^{e} *siècles*, 1953, S. 119.
265 *Les Gueux dans les »bonnes villes« de Flandre, 1577–1584*, Budapest, 1969.
266 B. N., franz. Ms. 14666, fol. 11 V°. Bericht aus dem Jahr 1692.
267 Giovanni Botero, *Relationi universali*, 1599, S. 68.
268 Ebd.
269 Comtesse de Boigne, *Mémoires*, 1971, I, S. 305.
270 Jacques Heers, *Gênes au XV*^{e} *siècle*, 1961, S. 532.
271 Jérôme de La Lande, *Voyage d'un Français en Italie* . . ., 1769, VIII, S. 492–493.
272 Zitat aus der unveröffentlichten *Voyage* des Comte d'Espinchal, Bibliothek Clermont-Ferrand, 1789.
273 Ebd.
274 Ebd.
275 Vito Vitale, *Breviario della storia di Genova*, 1955, I, S. 148.
276 Ebd., S. 163.
277 *Médit.*, I, S. 357, Anm. 2.
278 V. Vitale, a. a. O., I, S. 346.
279 Ebd., S. 349.
280 Ebd., S. 421.
281 Hannelore Groneuer, zit. Aufs., S. 218–260.
282 Ebd.
283 A. N., K 1355, 21. Mai 1684.
284 A. N., A. E., B^{1} 529, 12. April 1710.
285 B. N., franz. Ms. 16073, fol. 371.
286 Giuseppe Felloni, *Gli Investimenti finanziari genovesi in Europa tra il Seicento e la Restaurazione*, 1971, S. 345.
287 Fernand Braudel, »Endet das ›Jahrhundert der Genuesen‹ im Jahre 1627?«, in: *Mélanges Wilhelm Abel*, S. 455.
288 Roberto S. Lopez, *Studi sull'economia genovese nel Medio Evo*, 1936, S. 142 ff.
289 Roberto S. Lopez im Gespräch und in einer seiner früheren Vorlesungen (die nicht veröffentlicht wurde).
290 *Médit.*, I, S. 313.
291 Diese These wurde von Carmelo Trasselli in seinen Vorlesungen wiederholt geäußert.
292 Näheres dazu bei V. Vitale, a. a. O.
293 R. S. Lopez, *Genova marinara del Duecento: Benedetto Zaccaria, ammiraglio e mercante*, 1933, S. 154.
294 Carmelo Trasselli, »Genovesi in Sicilia«, in: *Atti della Società ligure di storia patria*, IX (LXXXIII), Fasz. II S. 158.
295 Ebd., S. 155–178.
296 Ebd. und im Gespräch.
297 Ebd.
298 Carmelo Trasselli, »Sumario duma historia do açucar siciliano«, in: *Do Tempo e da Historia*, II, 1968, S. 65–69.
299 Vgl. Bd. II, S. 460.
300 Geronimo de Uztáriz, *Théorie et pratique du commerce et de la marine*, 1753, S. 52.
301 Renée Doehaerd, *Les Relations commerciales entre Gênes, la Belgique et l'Outremont*, 1941, I, S. 89.
302 R. Ricard, zit. Aufs. (Anm. 205).
303 Ramón Carande, »Sevilla fortaleza y mercado«, in: *Anuario de historia del derecho español*, II, 1925, S. 33, 55 ff.
304 Virginia Rau, »A Family of Italian Merchants in Portugal in the XVth century: the Lomellini«, in: *Studi in onore di Armando Sapori*, S. 717–726.
305 André-E. Sayous, »Le rôle des Génois lors des premiers mouvements réguliers d'affaires entre l'Espagne et le Nouveau Monde«, in: *Compte rendu de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres*, 1930.
306 Felipe Ruiz Martín, *Lettres marchandes* . . ., S. XXIX.
307 Ebd.
308 *Médit.*, I, S. 310.
309 F. Braudel, »Les emprunts de Charles Quint sur la place d'Anvers«, zit. Aufs., S. 192.
310 R. Carande, zit. Aufs.
311 Henri Lapeyre, *Simón Ruiz et les asientos de Philippe II*, 1953, S. 14 ff.
312 *Médit.*, I, S. 315.
313 Felipe Ruiz Martín, *Lettres marchandes* . . ., S. XXXVIII.
314 Giorgio Doria, »Un quadriennio critico: 1575–1578. Contrasti e nuovi orientamenti nella società genovese nel quadro della crisi finanziaria spagnola«, in: *Mélanges Franco Borlandi*, 1977, S. 382.
315 Mitteilung von Giorgio Doria, Maschinenskript, Colloquium in Madrid, 1977.
316 *L'Économie mondiale et les frappes monétaires en France 1493–1680*, 1956, S. 13 ff.
317 Felipe Ruiz Martín, *Lettres marchandes* . . ., S. XLIV.
318 Ebd., S. XXXII.
319 Ebd., S. XXX–XXXI.
320 *Médit.*, I, S. 457.
321 Dieser Verfügung verdankt der *Escudo* seine Entstehung, der den *excellente* von Granada ablöste. Vgl. *Médit.*, I. S. 429 und Anm. 5.
322 Henri Pirenne, *Histoire de Belgique*, IV, 1927, S. 78.
323 *Médit.*, I, S. 458–461.
324 Ebd., I, S. 463, 464; Felipe Ruiz Martín, *El Siglo de los Genoveses*.
325 Fernand Braudel, »La vita economica di Venezia nel secolo XVI«, in: *La Civiltà veneziana del Rinascimento*, S. 101.
326 F. Braudel, Ebd.
327 *Médit.*, I, S. 295 und Anm. 1, S. 457 und Anm. 1.
328 Vgl. Kap. I, Anm. 48.
329 F. Braudel, »Endet das ›Jahrhundert . . .‹«, zit. Aufs. 455–468.

330 A. E. Feavearyear, *The Pound Sterling*, 1931, S. 82–83.
331 A. E., M. u. D. Hollande, 122, fol. 248 (Memorandum von Aitzema, 1647).
332 José-Gentil da Silva, *Banque et crédit en Italie au XVIIᵉ siècle*, 1969, I, S. 171.
333 F. Braudel, »Endet das ›Jahrhundert‹ ...«, zit. Aufs., S. 461.
334 Michel Morineau, »Gazettes hollandaises et trésors américains«, in: *Anuario de Historia económica y social*, 1969, S. 289–361.
335 J. de La Lande, *Voyage en Italie* ..., a. a. O., IX, S. 362.
336 Ebd., IX, S. 367.
337 *Gli Investimenti finanziari genovesi in Europa tra il Seicento e la Restaurazione*, 1971.
338 Ebd., S. 472.
339 Ebd., S. 168, Anm. 30.
340 Ebd., S. 249.
341 Ebd., S. 392, 429, 453.
342 B. N., franz. Ms. 14671, fol. 17, 6. März 1743.
343 G. Felloni, a. a. O., S. 477.
344 Immerhin akzeptiert Genua die Niederlassung protestantischer Geschäftsleute.
345 These Carmelo Trassellis.
346 José-Gentil da Silva, a. a. O., S. 55–56.

Notes du chapitre 3

1 Nach gängiger Unsitte wird im vorliegenden Kapitel für die Vereinigten Niederlande wiederholt auch der Begriff *Holland* gebraucht.
2 Violet Barbour, *Capitalism in Amsterdam in the Seventeenth Century*, 1963, S. 13.
3 Vgl. weiter oben, S. 167 ff.
4 Richard Tilden Rapp, »The Unmaking of the Mediterranean Trade ...«, in: *Journal of Economic History*, September 1975.
5 G. de Uztáriz, a. a. O., S. 97. Die Gesamtfläche der Vereinigten Niederlande beträgt ca. 34 000 km^2.
6 *Œuvres complètes*, I, S. 455. Der englische Wirtschaftler Josiah Tucker (1712–1799) ist der Verfasser eines von Turgot ins Französische übersetzten Werks *(Les Questions importantes sur le commerce)*.
7 A. N., K 1349, 132, fol. 20.
8 *The Complete English Tradesman* ..., 1745, II, S. 260, nach »Darstellung eines angesehenen Autors«, dessen Namen er uns jedoch nicht verrät.
9 A. N., Marine, B^7, 463, fol. 30.
10 G. de Uztáriz, a. a. O., S. 98.
11 Jean-Baptiste d'Argens, *Lettres juives*, 1738, III, S. 192.
12 Jacques Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations de l'Europe développés relativement au commerce*, 1766, I, S. 44.
13 Jean-Nicolas de Parival, *Les Délices de la Hollande*, 1662, S. 10.
14 A. E. M. u. D. 72, Holland, November 1755.
15 L. Guicciardini, a. a. O., S. 288.
16 Gaudard de Chavannes, *Voyage de Genève à Londres*, 1760, o. Seitenang.
17 *Viaje fuera de España*, 1947, S. 1852.
18 C. R. Boxer, *The Dutch Seaborne Empire*, 1969, S. 7.
19 J.-N. de Parival, a. a. O., S. 76.
20 Ebd., S. 56.
21 Ebd., S. 82.
22 Ebd., S. 13.
23 Ebd., S. 26.
24 Ebd., S. 12.
25 »The Role of the Rural Sector in the Development of the Dutch Economy, 1500–1700«, in: *Journal of Economic History*, März 1971, S. 267.
26 Jean-Claude Flachat, *Observations sur le commerce et sur les arts d'une partie de l'Europe, de l'Asie, de l'Afrique et des Indes orientales*, 1766, II, S. 351.
27 Charles Wilson, *England's Apprenticeship 1603–1763*, 1965, 3. Aufl. 1967, S. 71; *La République hollandaise des Provinces-Unies*, 1968, S. 31; Immanuel Wallerstein, *The Modern World System*, II, Kap. II, Maschinenskript.
28 Barry Supple, *Commercial Crisis and Change in England 1600–1642*, 1959, S. 34.
29 Jean-Claude Boyer, »Le capitalisme hollandais et l'organisation de l'espace dans les Provinces-Unies«, *Colloque franco-hollandais*, 1976, Maschinenskript, v. a. S. 4.
30 J.-N. de Parival, a. a. O., S. 83.
31 Jan de Vries, »An Inquiry into the Behavior of wages in the Dutch Republic and the Southern Netherlands, 1500–1800«, Maschinenskript, S. 13.
32 Pieter de La Court, *Mémoires de Jean de Witt*, 1709, S. 43–44.
33 A. a. O., S. 216.
34 Abbé Scaglia, in Hubert G. R. Reade, *Sidelights on the Thirty Years' War*, London 1924, III, S. 34, zit. in John U. Nef, *La Guerre et le progrès humain*, 1954, S. 29–30.
35 Ivo Schöffer, »Did Holland's Golden Age co-incide with a Period of Crisis?« in: *Acta historiae neerlandica*, 1966, S. 92.
36 *Journal de Verdun*, November 1751, S. 391.
37 A. N., K 879, 123 u. 123 b, Nr. 18, fol. 39.
38 J. L. Price, *The Dutch Republic during the 17th Century*, 1974, S. 58 ff.
39 P. de La Court, a. a. O., S. 28.
40 J.-N. de Parival, a. a. O., S. 104.
41 Johann Beckmann, *Beiträge zur Oekonomie* ..., 1779–1784, II, S. 549.
42 A. a. O., S. 37.
43 A. N., A. E., B^1 619, 6. März 1670.
44 J. Savary, a. a. O., I, S. 84.
45 J.-B. d'Argens, a. a. O., III, S. 194.
46 *Le Guide d'Amsterdam*, 1701, S. 2 u. 81.
47 Ebd., S. 82–83.

48 *Gazette d'Amsterdam*, 1669, 14; 21; 28. Februar u. 18. Juni.
49 *Le Guide d'Amsterdam*, a.a.O., S. 1.
50 J. Accarias de Sérionne, a.a.O., I, S. 173.
51 J. L. Price, a.a.O., S. 33.
52 J.-N. de Parival, a.a.O., S. 41.
53 W. Temple, *Observations upon the Provinces of the United Netherlands*, 1720, S. 59.
54 *Le Guide d'Amsterdam*, 1701, S. 1–2.
55 G. V. Mentink u. A. M. van der Woude, *De demografische outwikkeling te Rotterdam en Cool in de 17e en 18e eeuw*, 1965.
56 J.-N. de Parival, a.a.O., S. 33.
57 Friedrich Lütge, *Geschichte der deutschen Agrarverfassung vom frühen Mittelalter bis zum 19. Jahrhundert*, 1967, S. 285. Ivo Schöffer, in: *Handbuch der europäischen Geschichte*, hrsg. v. Theodor Schieder, IV, 1968, S. 638. *Hannekemaaier* bedeutet auf holländisch Saisonarbeiter, als *poepen* und *moffen* bezeichnete man in der Umgangssprache abwertend die Deutschen.
58 A. N., Marine, B^7, 463, fol. 39 (1697).
59 Bei diesen Sephardim handelt es sich v.a. um Portugiesen. Sie unterhalten in Ouwerkerque ihren eigenen Friedhof (*Le Guide d'Amsterdam*, 1701, S. 38; vgl. die Bibliographie in Violet Barbour, a.a.O., S. 25, Anm. 42). Zum Thema portugiesische Juden vgl. den Aufsatz von E. M. Koen, »Notarial Records relating to the Portugese Jews in Amsterdam up to 1639«, in: *Studia Rosenthaliana*, Januar 1973, S. 116–127.
60 *Die Juden und das Wirtschaftsleben*, 1911, S. 18; *Médit.*, I, S. 567 ff.
61 *Medit.*, I, S. 567 ff.
62 Ernst Schulin, *Handelsstaat England*, 1969, S. 195.
63 Vgl. Bd. II, S. 166.
64 Léon van der Essen, *Alexandre Farnèse, prince de Parme, gouverneur général des Pays-Bas, 1545–1592*, IV, 1935, S. 123.
65 C. R. Boxer, a.a.O., S. 19, Anm. 5.
66 *Voyage en Hollande, in: Œuvres complètes*, 1969, XI, S. 336, zit. von C. Manceron, a.a.O., S. 468.
67 J.-N. de Parival, a.a.O., S. 36.
68 J. Alcala Zamora y Queipo de Llano, *España, Flandes y el Mar del Norte (1618–1639). La última ofensiva e ropea de los Austrias madrileños*, 1975, S. 58.
69 W. Temple, a.a.O., S. 26.
70 J.-N. de Parival, a.a.O., S. 19.
71 A. N., K 1349, 132, fol. 162 v^o ff. (1699).
72 A. N., M 662, Fasz. 5, fol. 15 v^o.
73 A. N., K 1349, 132, fol. 168.
74 Jacques Accarias de Sérionne, *La Richesse de la Hollande*, 1778, I, S. 68.
75 A. E., C. P. Holland, 94, fol. 59.
76 J. Accarias de Sérionne, a.a.O., I, S. 69.
77 Letztlich einigen Großkaufleuten vorbehalten, A. N., M 662, Fasz. 5, fol. 13 v^o.
78 A. N., K 1349, 132, fol. 174 u. 174 v^o.
79 Von Waltran ist nicht die Rede – eine zufällige Auslassung?
80 A. N., A. E., B^1, 624.
81 J. Accarias de Sérionne, a.a.O., I, S. 255.
82 Ebd., II, S. 54.
83 C. Wilson, *Anglo-Dutch Commerce and Finance in the Eighteenth Century*, 1941, S. 3.
84 P. de la Court, a.a.O., S. 28.
85 Zit. von C. Wilson, *Profit and Power. A Study of England and the Dutch Wars*, 1957, S. 3.
86 I. de Pinto, a.a.O., S. 263.
87 Jacques Accarias de Sérionne, *La Richesse de l'Angleterre*, 1771, v.a. S. 42 u. 44.
88 J.-B. d'Argens, a.a.O., III, S. 193.
89 A. N., A. E., B^1, 619, Briefwechsel Pomponnes, Den Haag, 16. Mai 1669. Die von Colbert benannte Zahl von 20 000 Schiffen stellt schlicht eine Übertreibung dar. 1636 sollen die Flottenbestände 2300–2500 Einheiten (plus 2000 große Heringsboote) umfaßt haben. Vgl. J. L. Price, a.a.O., S. 43. Unsere Schätzung (600 000 Tonnen) deckt sich mit den Angaben W. Vogels, »Zur Größe der europäischen Handelsflotten...«, in: *Forschungen und Versuche zur Geschichte des Mittelalters und der Neuzeit*, 1915, S. 319.
90 W. Temple, a.a.O., S. 47.
91 J.-B. Tavernier, *Les Six Voyages...*, 1676, II, S. 266.
92 A. N., Marine, B^7, 463, fol. 45, 1697.
93 A. N., M 785, Fasz. 4, fol. 68–69.
94 Ebd.
95 Die Masten können durch Öffnung des Hecks geladen werden.
96 *Le Guide d'Amsterdam*, 1701, S. 81.
97 Archiv Malta, 65–26.
98 L. Dermigny, *Le Commerce à Canton...*, a.a.O., S. 161, Anm. 4.
99 A. N., G^7, 1695, fol. 52, 15. Februar 1710.
100 Zu diesem Feldzug vgl. Isaac Dumont de Bostaquet, *Mémoires*, 1968.
101 A. N., K 1349, Nr. 132, fol. 130.
102 Moskau, A. E. A., 50/6, 537, 1, 12/23 Januar 1787.
103 »Dutch Capitalism and the European World economy« in: *Colloque franco-hollandais*, 1976, Maschinenskript, S. 1.
104 »Les interdépendances économiques dans le champ d'action européen des Hollandais (XVI^e–XVIII^e siècles)«, in: *Colloque franco-hollandais*, 1976, Maschinenskript, S. 76.
105 Francisco de Sousa Coutinho, *Correspondencia diplomatica... durante a sua embaixada en Holanda*, 1920–1926, II, 227, 2. Januar 1648: »*que como he de tantas cabeças e de tantos juizos differentes, poucas vezes se acordão todos inda pera aquillo que milhor lhes està*«.
106 A. R. J. Turgot, a.a.O., I, S. 373.
107 D. h. die höchste Kontrollinstanz.
108 A. N., K 1349, fol. 11.

109 W. Temple, zit. von C. Boxer, *The Dutch Seaborne Empire*, a. a. O., S. 13.
110 A. N., K 1349, fol. 35 v°. Holland bestreitet allein über 58% des Steueraufkommens der Vereinigten Provinzen.
111 I. Schöffer, in: *Handbuch* . . ., a. a. O., S. 654.
112 C. Proisy d'Eppes, *Dictionnaire des girouettes ou nos contemporains d'après eux-mêmes*, 1815.
113 »The Low Countries«, in: *The New Cambridge Modern History*, IV, 1970, S. 365.
114 K. D. H. Haley, *The Dutch in the 17th Century*, 1972, S. 83.
115 A. N., K 1349, fol. 7 u. 7 v°.
116 B. M. Vlekke, *Evolution of the Dutch Nation*, 1945, S. 162–166, zit. v. C. R. Boxer, a. a. O., S. 11, Anm. 4.
117 Wörtlich: »Kalfaterer«.
118 Wörtlich: mit Einsicht und Zurückhaltung.
119 J.-N. de Parival, a. a. O., S. 190.
120 *Le Guide d'Amsterdam*, a. a. O., S. 21.
121 A. a. O., S. 39.
122 I. de Pinto, a. a. O., S. 334–335.
123 J. L. Price, a. a. O., S. 220.
124 Ebd., S. 224.
125 A. N., K 849, fol. 34.
126 Marcel Marion, *Dictionnaire des institutions de la France aux XVII^e et XVIII^e siècles*, 1923, S. 521.
127 Zum frühen Kartoffelanbau in den Niederlanden vgl. Chr. Vandenbroeke, »Cultivation and Consumption of the Potato in the 17th and 18th Century«, in: *Acta historiae neerlandica*, V, 1971, S. 15–40.
128 A. N., K 849, Nr. 18, fol. 20.
129 I. de Pinto, a. a. O., S. 152.
130 J.-N. de Parival, a. a. O., S. 41.
131 A. N., K 1349, 132, [illegible] 215.
132 A. N., K 849, fol. 17–18.
133 Ebd.
134 Ebd.
135 I. de Pinto, a. a. O., S. 147.
136 *Journal du commerce*, Januar 1759.
137 Zentralarchiv Warschau Sammlung Radzivill, 18. August 1744.
138 I. de Pinto, a. a. O., S. 94.
139 Ursprüngl. im Kartenspiel Verdoppelung des Einsatzes. Paroli bieten = gleich Starkes entgegensetzen bzw. übertreffen.
140 J. de Vries, »An Inquiry into the Behavior of Wages . . .«, zit. Aufs., S. 13.
141 Jules Michelet, *Histoire de France*, XIV, 1877, S. 2.
142 A. E., C. P. Holland, 35, fol. 267 v°, 15. Mai 1646.
143 Abkürzung für die Holländisch-Ostindische Kompanie.
144 A. N., K 1349, 50 v°.
145 Ebd.
146 A. a. O., S. 53.
147 A. E., C. P. Holland, 46, fol. 309.
148 Die 17 Direktoren der V. O. C.
149 C. Boxer, a. a. O., S. 46, angeführt von G. Papagno, zit. Aufs., S. 88–89; Vgl. weiter unten, Anm. 271.
150 A. N., M 785, Fasz. 4, fol. 16–17.
151 J. G. van Dillen, »Isaac Le Maire et le commerce des Indes orientales«, in: *Revue d'histoire moderne*, 1935, S. 121–137.
152 A. N., A. E., B¹, 619, 18. Juni 1665.
153 J. Du Mont, *Corps universel diplomatique du droit des gens, contenant un recueil des traitez* . . ., 1726, IV, S. 274.
154 José Gentil da Silva, »Trafics du Nord, marchés du »Mezzogiorno«, finances génoises: recherches et documents sur la conjoncture à la fin du XVI^e siècle«, in: *Revue du Nord*, April – Juni 1959, S. 146.
155 I. Wallerstein, *The Modern World System*, a. a. O., I, S. 211; P. Jeannin, zit. Aufs., S. 10.
156 *Moeder commercie*, wörtlich »Mutterhandel«, Zweig, der den niederländischen Handel »nährt«.
157 Zitiert von I. Wallerstein, a. a. O., S. 198–199.
158 *Médit.*, I, S. 128; V. Vazquez de Prada, *Lettres marchandes d'Anvers*, 1960, I, S. 48.
159 J. G. da Silva, *Banque et crédit en Italie* . . ., I, S. 593, Anm. 183.
160 Ebd.
161 Germaine Tillion, *Les Ennemis complémentaires*, 1960.
162 A. Grenfeld Price, *The Western Invasions of the Pacific and its Continents*, 1963, S. 29.
163 Simancas, E°–569, fol. 84, (o. D.); Virginia Rau, »Rumos e vicissitudes do comércio do sal português nos seculos XIV à XVIII«, in: *Revista da Faculdade de Letras* (Lisboa), 1963, Nr. 7, S. 5–27.
164 Nach Darstellung von Felipe Ruiz Martín.
165 *Médit.*, I, S. 535.
166 *Médit.*, I, S. 574.
167 *Médit.*, I, S. 575; Jean-Pierre Berthe, »Les Flamands à Séville au XVI^e siècle«, in: *Fremde Kaufleute auf der iberischen Halbinsel*, hrsg. v. H. Kellenbenz, 1970, S. 243.
168 Jacob van Klaveren, *Europäische Wirtschaftsgeschichte Spaniens im 16. und 17. Jahrhundert*, 1960; *Médit.*, I, S. 573 ff.
169 J. van Klaveren, a. a. O., S. 116–117.
170 A. N., K 1349, Nr. 133. Denkschrift über die Verwaltung der niederländischen Provinzen, fol. 3 u. 4; H. Pirenne, a. a. O., 1973, III, S. 60.
171 »Gazettes hollandaises et trésors américains«, in: *Anuario de Historia económica y social*, 1969, S. 289–361.
172 Earl J. Hamilton, zit. Aufs., in: *Economic History*, 1931, S. 182 ff.
173 *Médit.*, I, S. 463.
174 *Médit.*, I, S. 577–578.
175 *Navigatio ac itinerarium Johannis Hugonis Linscotani in Orientalem sive Lusitanorum Indiam* . . ., 1599.

176 Abbé Prévost, a. a. O., VIII, S. 75.
177 Ebd.
178 Eine treffende Darstellung des Vorganges gibt W. H. Moreland zu Beginn seines klassischen Werks *From Akbar to Aurangzeb*, 1922, S. 1–44.
179 Simancas, Estado Flandes 619, 1601.
180 Abbé Prévost, a. a. O., VIII, S. 75–76.
181 A. N., K 1349.
182 W. H. Moreland, a. a. O., S. 19, Anm. 1.
183 A. N., K 1349, fol. 36.
184 R. Davies, a. a. O., S. 185.
185 A. d. S. Genua, Spagna, 15.
186 C. S. P. East Indies, S. 205, Cottington an Salisbury, 18. Februar 1610.
187 L. Dermigny, a. a. O., I, S. 107.
188 Ebd., I, S. 106.
189 David Macpherson, *Annals of Commerce*, 1805, II, S. 233.
190 L. Dermigny, a. a. O., I, S. 105, Anm. 1.
191 A. N., Marine, B⁷, 463, fol. 145; J. Savary, a. a. O., V, Sp. 1196.
192 A. N., K 1349, fol. 44.
193 C. G. F. Simkin, *The Traditional Trade of Asia*, 1968, S. 188.
194 W. H. Moreland, a. a. O., S. 63.
195 C. G. F. Simkin, a. a. O., S. 225.
196 C. R. Boxer, a. a. O., S. 143.
197 Ebd., S. 196.
198 W. H. Moreland, a. a. O., S. 32.
199 Ebd., S. 38.
200 C. G. F. Simkin, a. a. O., S. 199 ff.; A. N., K 1349.
201 Constantin Renneville, *Voyage de S. van Rechteren ...*, 1703, II, S. 256.
202 D. Macpherson, a. a. O., II, S. 466.
203 Hermann Kellenbenz, »Ferdinand Cron«, in: *Lebensbilder aus dem Bayerischen Schwaben*, 9, S. 194–210.
204 Duarte Gómes Solis, *Mémoires inédits de...* (1621) Ed. Bourdon, 1955, S. 1; J. Cuvelier, L. Jadin, *L'Ancien Congo d'après les archives romaines, 1518–1640*, 1954, S. 499, 10. April 163[illegible].
205 A. N., K 1349, 132, fol. 34.
206 *Voyage curieux faict autour du monde par Francis Drach, admiral d'Angleterre*, 1641, hrsg. v. F. de Louvencourt, 1859, S. 306–307.
207 *Médit.*, I, S. 277 u. 279.
208 Durch ein »Massaker«, d. h. die Hinrichtung der wegen Verschwörung verhafteten und einem Scheinprozeß unterzogenen Briten. W. H. Moreland, a. a. O., S. 23.
209 Abbé Raynal, *Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des Européens dans les deux Indes*, 1775, III, S. 21.
210 C. Renneville, a. a. O., V, S. 119.
211 Kristof Glamann, *Dutch asiatic Trade, 1620–1740*, 1958, S. 68.
212 Ebd., S. 168.
213 W. H. Moreland, a. a. O., S. 64.
214 K. Glamann, a. a. O., S. 58.
215 A. Lioublinskaia, *Lettres et mémoires adressés au chancelier P. Séguier, 1633–1649*, 1966. Brief von Champigny, Aix, Oktober 1647, S. 321–322.
216 F. de Sousa Coutinho, a. a. O., II, S. 313.
217 K. Glamann, a. a. O., S. 120.
218 Ebd., S. 131.
219 A. N., Marine, B⁷, 463, fol. 253, Bericht von 1687.
220 Ebd.
221 K. Glamann, a. a. O., S. 91–92.
222 A. N., Marine, B⁷, 463, fol. 177–178.
223 Ebd., fol. 161 ff.
224 Ebd.
225 L. Dermigny, a. a. O., I, S. 281.
226 A. N., Marine, B⁷, 463, fol. 158–160.
227 Ebd.
228 François Pyrard de Laval, *Seconde Partie du voyage... depuis l'arrivée à Goa jusques a son retour en France*, 1615, II, S. 353.
229 Abbé Prévost, a. a. O., VIII, S. 126–129.
230 Bzw. indem man »den überschüssigen Pfeffer ins Meer wirft« (Ernst Ludwig Carl, *Traité de la richesse des princes et de leurs États et des moyens simples et naturels pour y parvenir*, 1722–1723, S. 236).
231 C. Renneville, a. a. O., V, S. 124.
232 A. N., Marine, B⁷, 463, 251–252.
233 C. G. F. Simkin, a. a. O., S. 197.
234 W. H. Moreland, a. a. O., S. 77.
235 C. G. F. Simkin, a. a. O., S. 197.
236 K. Glamann, a. a. O., S. 19 u. 207.
237 Ebd, S. 166.
238 Ebd., S. 265.
239 Ebd., S. 231.
240 L. Dermigny, a. a. O., III, S. 1164.
241 Ebd., S. 265.
242 A. N., G⁷, 1697, fol. 117, 21. August 1712.
243 G. de Uztáriz, a. a. O., S. 103.
244 K. Glamann, a. a. O., S. 6; J. Savary, a. a. O., V, Sp. 1606 ff.
245 C. G. F. Simkin, a. a. O., S. 192.
246 A. E., Mémoires, Holland, 72, 243.
247 K. Glamann, a. a. O., S. 60.
248 Abbé Prévost, a. a. O., IX, S. 55.
249 A. N., Marine, B⁷, 463, fol. 205.
250 Bei Kriegsschiffen lag die Mannschaftszahl wesentlich höher: 1605 befinden sich auf den 11 von Texel auslaufenden Schiffen insgesamt 1357 Mann, d. h. im Schnitt 123 Seeleute pro Schiff, womit unsere Schätzung zwischen 8000 Mann (50 pro Schiff) und 16000 Mann (100 pro Schiff) schwankt. C. Renneville, a. a. O., III, S. 205.
251 A. N., Marine, B⁷, 463, fol. 205.
252 J.-P. Ricard, a. a. O., S. 376.
253 *Essai politique sur le commerce*, 1735, S. 51.
254 Moskau, A. E. A., 50/6, (Angaben unvollständig).
255 Unter der Leitung Ivo Schöffers.
256 C. G. F. Simkin, a. a. O., S. 182.
257 J. Savary, a. a. O., V, Sp. 1610–1612.

258 A. N., A. E., B^1, 619, Den Haag, 25. Juni 1670.
259 J. Savary, a. a. O., I, Sp. 25 u. V, Sp. 1612.
260 K. Glamann, a. a. O., S. 244 ff.
261 Ebd., S. 252 ff.
262 Ebd., S. 248.
263 Moskau, A. E. A., 50/6, 539, 57, Amsterdam, 25. Juli–5. August 1788.
264 A. a. O., S. 249.
265 Ebd., S. 265.
266 Ebd., S. 229–231.
267 A. a. O., I, S. 465.
268 C. Boxer, *The Dutch Seaborne*, a. a. O., S. 52; *Les Six Voyages...*, 1681, II, S. 420.
269 W. H. Moreland, a. a. O., S. 315.
270 A. N., Marine, B^7, 463, fol. 245 u. 257–258.
271 Giuseppe Papagno, »Struttura e istituzioni nell' espansione coloniale: Portogallo e Olanda«, in: *Dall' Età preindustriale all'età del capitalismo*, hrsg. v. G. L. Basini, 1977, S. 89.
272 Francesco Carletti, *Ragionamenti del mio viaggio in torno al mondo*, 1958, S. 213 ff.
273 K. Glamann, a. a. O., S. 33.
274 Ebd., S. 34. Cornelis Bicker ist 1622 *bewindhebber* in der Westindischen, sein Bruder Jacob in der Ostindischen Kompanie.
275 Ebd., S. 35–36.
276 W. H. Moreland, a. a. O., S. 61.
277 *Grande Enciclopedia portuguesa brasileira*, III, Stichwort »Baïa«.
278 R. Hennig, a. a. O., S. 8; Victor von Klarwill, *The Fugger News Letters*, 1924–1926, I, S. 248.
279 Bewilligung, Konzession.
280 A. N., K 1349, 132, fol. 107 v°.
281 A. d. S. Florenz, Briefverkehr Genuas, V, 32.
282 J. Accarias de Sérionne, *Richesse de la Hollande*, a. a. O., S. 137–138.
283 J. Cuvelier, L. Jadin, a. a. O., S. 501–502.
284 K. Glamann, a. a. O., S. 155.
285 Vgl. weiter oben, S. 59.
286 British Museum, Sloane, 1572, fol. 65.
287 A. N., K 1349, 132, fol. 117 v°.
288 J. Du Mont, a. a. O., VI, S. 215.
289 *Sertão*, portugiesische Bezeichnung für die Busch- und Trockenwaldgebiete NO-Brasiliens.
290 *Journal du voyage de deux jeunes Hollandais*, a. a. O., S. 377.
291 A. N., Marine, B^7, 463, fol. 216–217.
292 B. N., portugies. Ms. 26, fol. 216 u. 216 v°, Lissabon, 8. Oktober 1668.
293 P. de la Court, a. a. O., S. 52.
294 J. Du Mont, a. a. O., I, S. 15.
295 Simancas, Estado Flandes, 2043.
296 A. N., K 1349, 132, fol. 34 v°.
297 Archiv von Malta, 6405, Anfang 18. Jahrh.
298 A. N., K 1349, 132, fol. 135.
299 L. Guicciardini, a. a. O., S. 108.
300 C. Wilson, *Anglo-Dutch commerce...*, a. a. O., S. 20.
301 1748, I, S. 339–340.
302 Ebd.
303 A. N., B^1, 619, Briefwechsel Pomponnes, 1669. Konrad van Beuningen war Gesandter der Vereinigten Niederlande am französischen Hof.
304 Ebd., D'Estrades, Den Haag, 5. Februar 1665.
305 D. Defoe, *A Plan of the English Commerce*, 1728, S. 192.
306 Le Pottier de la Hestroy, A. N., G^6, 1687 (1703), fol. 67.
307 A. N., B^1, 619, 27. Juni 1669.
308 Ebd., 30. Oktober 1670.
309 J.-F. Melon, a. a. O., S. 237.
310 Ebd., S. 238.
311 Ebd., S. 239.
312 D. h. im Umlauf befindliches Geld.
313 Moskau, A. E. A., 50/6, 490, 17. April 1773.
314 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations...*, a. a. O., II, S. 200.
315 J. Savary, a. a. O., I, Sp. 331 ff.; J. Accarias de Sérionne, a. a. O., I, S. 278.
316 J. Accarias de Sérionne, a. a. O., II, S. 250.
317 Ebd., II, S. 321.
318 Ebd., I, S. 226.
319 Ebd.
320 A. N., A. E., B^1, 165, 13. Februar 1783.
321 J. Accarias de Sérionne, a. a. O., I, S. 278.
322 Ebd.
323 Ebd.
324 *Manias, Bubbles, Panics and Crashes and the Lender of Last Resort*, Maschinenskript, Kap. II, S. 1 ff.
325 J. Savary, a. a. O., I, Sp. 8.
326 Accarias de Sérionne verwendet hier den Begriff *transport* im Sinne von Transfer.
327 J. Accarias de Sérionne, a. a. O., II, S. 314–315.
328 Französ. *retraites*.
329 Giulio Mandich, *Le Pacte de Ricorsa et le marché étranger des changes*, 1953.
330 C. Wilson, *Anglo-Dutch Commerce...*, a. a. O., S. 167.
331 J. Accarias de Sérionne, a. a. O., I, S. 226.
332 Ebd., II, S. 210.
333 Ebd., I, S. 397.
334 Unter Heinrich VII. erstmals geprägte englische Goldmünze im Wert von 1 Pfund Sterling.
335 A. d. S. Neapel, Affari Esteri, 804.
336 Wechselkurs, bei dem sich Goldsendungen ins Ausland als rentabler erweisen als Zahlungsanweisungen in Form von Tratten (R. Barraine, *Nouveau Dictionnaire de droit et de sciences économiques*, 1974, S. 234.
337 A. N., Marine, B^7, 438, Amsterdam, 13. 26. Dezember 1774.
338 In: *L'Express*, 28. Januar 1974.
339 J. Accarias de Sérionne, a. a. O., II, S. 201.
340 A. N., Marine B^7, 438, fol. 6, Amsterdam, 17. März 1774, Schreiben Maillet du Clairons.

341 F. Ruiz Martín, *Lettres marchandes* ..., S. XXXIX.
342 *Médit.*, II, S. 44.
343 Eric J. Hobsbawm, *The Age of Revolution*, S. 44–45.
344 C. Wilson, *Anglo-Dutch Commerce* ..., a. a. O., S. 88–89.
345 Obligation im heutigen Sinn von Wertpapier.
346 A. E., C. P. Holland, 513, fol. 360, Den Haag, 9. März 1764.
347 Moskau, A. E. A., 480, 50/6.
348 Moskau, A. E. A., 12/23, März 1784, 50/6, 522, fol. 21 v°. Man beachte den Begriff »Prämien«. In einem französischen Text (A. E., C. P. Holland, 577, fol. 358, 12. Dezember 1788) dagegen ist schlicht von »Gewinn« die Rede. Dieser Gewinn beläuft sich bei einer russischen Anleihe von 3 Millionen Gulden auf 120000 Gulden, d. h. 4%.
349 Vgl. weiter oben, S. 111 ff.
350 Moskau, A. E. A., 480, 50/6, fol. 13, Amsterdam, 2.–13. April 1770.
351 Ebd., fol. 6, Amsterdam, 29. März bis 9. April 1770.
352 Moskau, A. E. A., 472, 50/6, fol. 3 v°–4, Amsterdam, 18.–29. März 1763, sowie 25. März bis 5. April 1763.
353 Moskau, A. E. A., 539, 50/6, 62 v°, 26. August 1788.
354 A. E., C. P., 578, fol. 326, 2. Juni 1789.
355 Ebd., 579, fol. 3, 3. Juli 1789.
356 Ebd., fol. 100 v° ff., 18. August 1789.
357 Schweden 448000 km², Norrland 261500, Südschweden 186500
358 Maurice Zimmerman, *États scandinaves, régions polaires boréales*, in: P. Vidal de la Blache, L. Gallois, *Géographie universelle*, III, 1933, S. 143.
359 Die bekannte Unterscheidung zwischen Haus-, Stadt- und Territorialwirtschaft stammt von K. Bucher.
360 Vgl. weiter oben, S. 34.
361 P. Dollinger, *La Hanse* ..., a. a. O., S. 52.
362 Claude Nordmann, *Grandeur et liberté de la Suède (1660–1792)*, 1971, S. 93.
363 Ebd., S. 17.
364 Das bedeutet insgesamt maximal 3 Einwohner pro km².
365 A. a. O., S. 17.
366 Im Rahmen der schwedischen Geschichte unterscheidet man gewöhnlich zwischen der Ära der »Größe« (vor 1721) und der »Freiheit« (restliches 18. Jahrh.).
367 Ebd., S. 94.
368 Ebd., S. 45.
369 P. Dollinger, a. a. O., S. 527–528.
370 V. Barbour, a. a. O., S. 102.
371 C. Nordmann, a. a. O., S. 50.
372 Ebd., S. 453.
373 Eli F. Heckscher und E. F. Söderlund, *The Rise of Industry*, 1953, S. 4–5.
374 C. Nordmann, a. a. O., S. 243.
375 J. Savary, a. a. O., V, Sp. 1673 ff.
376 In der Regel Schiffe, die unter neutraler Flagge Einsätze für kriegführende Staaten fahren.
377 C. Nordmann, a. a. O., S. 63–64.
378 L. Dermigny, a. a. O., I, S. 173 ff.
379 »The Economic Relations between Peasants, Merchants and the State in North Eastern Europe, in the 17th and 18th Centuries«, Maschinenskript, Kolloquium von Bellagio, 1976.
380 Vgl. Bd. 2, S. 241.
381 In den *Büchern von Bauernschulden*, die als Beweismittel gelten.
382 Pierre Jeannin, *L'Europe du Nord-Ouest et du Nord aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles*, 1969, S. 93.
383 Unter *hemman* versteht man das Erbgut der schwedischen Bauern. Daneben findet sich auch die Schreibung *heman* (A. N., K 1349).
384 C. Nordmann, a. a. O., S. 15.
385 Maria Bogucka, »Le marché monétaire de Gdansk et les problèmes du crédit public au cours de la première moitié du XVII^e^ siècle«, Maschinenskript, Woche von Prato 1972, S. 5.
386 A. a. O., Sp. 579–580.
387 M. Bogucka, zit. Art., S. 3.
388 Walter Achilles, »Getreidepreise und Getreidehandelsbeziehungen europäischer Räume im 16. und 17. Jahrhundert«, in: *Zeitschrift für Agrargeschichte und Agrarsoziologie*, April 1959, S. 46.
389 Marian Malowist, *Croissance et régression en Europe*, 1972, S. 172.
390 Nach Darstellung Sven-Erik Aströms auf dem Kolloquium von Bellagio, 1976. (vgl. Anm. 379).
391 Wie Witold Kula in *Théorie économique du système féodal*, 1970, S. 93 ff., aufgezeigt hat.
392 J. Savary, a. a. O., Sp. 578.
393 Le Pottier de La Hestroy, zit. Dok., fol. 17.
394 Père Mathias de Saint-Jean (alias Jean Éon), *Le Commerce honorable* ..., 1646, S. 89–90.
395 P. Boissonnade, P. Charliat, *Colbert et la Compagnie de commerce du Nord (1661–1689)*, 1930, S. 31 ff.
396 Le Pottier de la Hestroy, zit. Dok., fol. 18.
397 A. N., A. E., B¹. 619, Den Haag, 5. Sept. 1669.
398 A. N., G⁷, 1695, 52.
399 A. N., M 662, Nr. 5, fol. 1 v°.
400 Ebd., fol. 98.
401 Ebd., fol. 59 v°.
402 Ebd., fol. 115.
403 C. Nordmann, a. a. O., S. 54–55.
404 Le Pottier de La Hestroy, zit. Dok., fol. 25.
405 Père Mathias de Saint-Jean (alias Jean Éon), a. a. O., S. 30 ff, S. 87 ff.
406 Vgl. weiter oben.

407 *Anglo Dutch Commerce*..., a.a.O., S. 6–7.
408 Ebd.
409 Ebd., S. 10 u. Anm. 5.
410 *A Plan of the English commerce*, 1728, S. 163.
411 C. Wilson, a.a.O., S. 7–10.
412 E. Schulin, a.a.O., S. 230. »All our merchants must turn Dutch factors.«
413 C. Wilson, a.a.O., S. 16–17.
414 Ebd., S. 11.
415 C. Wilson, *England's Apprenticeship*..., a.a.O., S. 322.
416 *La République hollandaise des Provinces-Unies*, 1968, S. 33.
417 A.a.O., S. 223 ff.
418 Constantin Renneville, *Voiage de Paul van Caerden aux Indes orientales*, 1703, II, S. 133.
419 Sie wurde vor der V.O.C. gegründet.
420 C. Renneville, a.a.O., S. 170–173.
421 Jean Meyer, *Les Européens et les autres*, 1975, S. 253.
422 Zit. Art., August 1763.
423 C.H.E. de Wit, zit. von J.L. Price, a.a.O., S. 200 und Anm. 9.
424 A.N., Marine, B⁷, 435, fol. 2.
425 *Gazette de France*. 24. April 1772.
426 Ebd.
427 A.N., Marine, B⁷, 434, fol. 30; 435, fol. 1 ff. »Dem Bankrott des Handelshauses Clifford u. Söhne sind zwei oder drei weitere Pleiten geringeren Ausmaßes gefolgt, die die Angst ständig weiter schüren und das Vertrauen völlig untergraben.«
428 Moskau, A.E.A., 50/6, 506, fol. 49.
429 Diesen Gegensatz heben bereits Ch. Carrière, M. Courdurié, a.a.O., I, S. 85, hervor: »Der Landwirtschaftszyklus stimmt mit der Aktivität des großen Welthafens [Marseille] nicht völlig überein.«
430 *Anglo-Dutch Commerce*..., a.a.O., S. 176.
431 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts de l'Europe*..., a.a.O., II, S. 205.
432 M.G. Buist, *At Spes non fracta. Hope and Co. 1770–1815*, 1974, S. 12–13.
433 M. Torcia, *Sbozzo del commercio di Amsterdam*, 1782, S. 9.
434 A.E., C.P. Holland, 513, fol. 64 v°.
435 C. Wilson, a.a.O., S. 168.
436 M. Torcia, a.a.O., S. 9.
437 A.d.S. Venedig, Inghilterra 119, fol. 92, 92 v°.
438 C. Wilson, a.a.O., S. 167–168.
439 *Gazette de France*, 584, Hamburg, 22. August 1763.
440 Ebd., 624, Kopenhagen, 3. September 1763.
441 Moskau, A.E.A., 50/6, 472, fol. 50, 12. August 1763.
442 Ebd.
443 Ebd., fol. 51 v°.
444 Ebd.
445 Moskau, A.E.A., 50/6, 472, fol. 44.
446 A.N., A.E., C.P. Holland, 513, fol. 64 v°.
447 A.d.S. Neapel, Affari Esteri 800, Den Haag, 2. August 1763.
448 Ebd., Information aus Berlin vom 16. August.
449 *Gazette de France*, 544, 4. August 1763.
450 A.d.S. Neapel, Affari Esteri 800.
451 *Gazette de France*, 296, Den Haag, 22. April 1763.
452 M. Torcia, a.a.O., S. 9.
453 Moskau, A.E.A., 50/6, 490, 1/2.
454 Ebd.
455 Ebd.
456 Ebd.
457 *Anglo-Dutch Commerce*..., S. 169 ff.
458 A.N. Marine, B⁷, 435, Amsterdam, 7. 5. April 1773.
459 A.N., Marine, B⁷, 438, Amsterdam, 7. 28. März 1774.
460 A.N., Marine, B⁷, 435, Amsterdam, 3. 4. Februar 1773.
461 Donnerstag, 24. Oktober 1929. Vgl. J.K. Galbraith, *The Great Crash, 1929*, 1955.
462 Interzyklus, vgl. weiter oben, S. 75.
463 C.E. Labrousse, *La Crise de l'économie française*..., a.a.O., S. XXII.
464 Robert Besnier, *Histoire des faits économiques jusqu'au XVIIIᵉ siècle*, 1962–, S. 249.
465 Moskau, A.E.A., 50/6, 539, fol. 47.
466 C.P. Thurnberg, *Voyage en Afrique et en Asie, principalement au Japon, pendant les années 1770–1779*, 1794, S. 30.
467 A.E., C.P. Holland, 543, Amsterdam, 28. Dezember 1780.
468 Der Ausdruck stammt aus Pieter Geyls Buch *La Révolution batave (1783–1798)*, 1971.
469 I. Schöffer, a.a.O., S. 656 u. 657.
470 Moskau, A.E.A., 50/6, 531, fol. 51.
471 Ebd., 534, fol. 126 v°.
472 Ebd., 530, fol. 62.
473 Ebd., 531, fol. 92–93, Amsterdam, 18/29. Dezember 1786.
474 Ebd., 50/6, 531, fol. 66.
475 Ebd.
476 M.G. Buist, a.a.O., S. 431.
477 D.h. des Statthalters.
478 A.E., C.P. Holland, 565, fol. 76–83.
479 P. Geyl, a.a.O., S. 90.
480 A.E., C.P. Holland, 575, fol. 70.
481 P. Geyl, a.a.O., S. 94 ff.
482 Ebd., S. 95.
483 A.E., C.P. Holland, 575, fol. 253 ff., Den Haag, 14. Dezember 1787; vgl. auch A.E., C.P. Holland, 578, fol. 274, Den Haag, 15. Mai 1789.
484 Ebd.
485 A.E., C.P. Holland, 576, fol. 46, 3. April 1788.
486 A.E., C.P. Holland, 575, fol. 154 v°, 25 Oktober 1787.
487 Moskau, A.E.A., 50/6, 533, fol. 60.

Notes du chapitre 4

1 Jean Romeuf, 1958; Alain Cotta, 1968; H. Tezenas du Montcel, 1972; Bouvier-Ajam u.a., 1975.
2 Vgl. Pierre Vilar, »Pour une meilleure compréhension entre économistes et historiens. ›Histoire quantitative‹ ou économétrie rétrospective?«, in: *Revue historique*, 1965, S. 293–311.
3 Jean Marczewski, *Introduction à l'histoire quantitative*, 1965; R. W. Fogel, v.a. *The Economics of slavery*, 1968; von seinen zahlreichen Aufsätzen insbes. »Historiography and retrospective econometrics«, in: *History and Theory*, 1970, S. 245–264; »The New Economic History. I. Its finding and methods«, in: *The Economic History Review*, 1966, S. 642–656.
4 Vgl. Bd. II.
5 Diesen Ausdruck prägte Pierre Chaunu, »La pesée globale en histoire«, in: *Cahiers Wilfredo Pareto*, 1968.
6 François Perroux, »Prises de vues sur la croissance de l'économie française, 1780–1950«, in: *Income and Wealth*, V, 1955, S. 51.
7 Laut W. Sombart, *Der moderne Kapitalismus*, 1922, II, S. 188–189, entfalten sich der elementare lokale und der Weltmarkt vor den Zwischenstufen, zu denen auch der nationale Markt zählt.
8 Vgl. weiter oben, S. 34.
9 Louis Chevalier, *Démographie générale*, 1951, inbes. S. 139.
10 »Études sur l'ancienne communauté rurale en Bourgogne. II. La structure du manse«, in: *Annales de Bourgogne*, XV, 1943, S. 184.
11 Diese winzigen Einheiten stellen eine uralte Realität dar. Nach Ansicht Frédéric Hayettes begannen sich die Dörfer Europas erst im 8. und 9. Jahrhundert aus dem durch die Besiedlung der Römerzeit vorgegebenen Rahmen zu lösen. Vgl. »The Origins of European Villages and the First European Expansion«, in: *The Journal of Economic History*, März 1977, S. 182–206, sowie den anschließenden Kommentar von J. A. Raftis, S. 207–209.
12 Nach Darstellung Guy Fourquins, in: Pierre Léon, *Histoire économique et sociale du monde*, 1977, I, S. 179, wiesen die Gemeinden in den reichen Zonen Frankreichs weniger als 10 km², in den armen dagegen bis zu 45 km² Fläche auf.
13 Levi-Pinard, *La Vie quotidienne à Vallorcine*, a.a.O., S. 25.
14 Michaël Weisser, »L'économie des villages ruraux situés aux alentours de Tolède«, Maschinenskript, 1971, S. 1.
15 *Agrarkrisen und Agrarkonjunktur*, 1966.
16 Vgl. Pierre Chevalier, *La Monnaie en Lorraine sous le règne de Léopold (1698–1729)*, 1955, S. 126, Anm. 3 (1711).
17 Lucien Gallois, *Paris et ses environs*, o.J. (1914), S. 25.
18 R. Brunet merkt dazu in einem Brief vom 25. November 1977 an: »Allem Anschein nach liegt die typische Größenordnung bei rund 1000 km², was ich für keinen Zufall halte.«
19 R. Brunet nennt folgende Zahlen: Beauvaisis: 800 km² (ungesichert); Woëvre: 800 km²; Pays d'Auge: 1200–1400 km²; Valois: 1000 km²; Pays d'Othe: 1000 km².
20 Guy Cabourdin, *Terre et hommes en Lorraine du milieu du XVIᵉ siècle à la guerre de Trente Ans, Toulois et comté de Vaudémont*, 1975, I, S. 18.
21 Jean Nicolas, *La Savoie au XVIIIᵉ siècle*, 1978, S. 138. Tarentaise: 1693 km², Maurienne: 1917 km², Chablais: 863 km², Genevois: 1827 km².
22 Vor 1815; diese Informationen verdanke ich Paul Guichonnet.
23 Marco Ansaldo, *Peste, fame, guerra, cronache di vita valdostana del sec. XVII*, 1976.
24 Émile Appolis, *Le Diocèse civil de Lodève*, 1951, S. V u. VI, 1 u. 1 Anm. 2.
25 G. Cabourdin, a.a.O.
26 Marzio Romani in einem am 8. Dezember 1977 in Paris gehaltenen Vortrag.
27 Lucien Febvre, in: *Annales E.S.C.*, 1947, S. 205.
28 Armand Brette, *Atlas des bailliages ou juridictions assimilées, ayant formé unité électorale en 1789*, o.J., S. VIII. »Unter den über 400 1789 zu Wahlkreisen erklärten *bailliages* befand sich vermutlich keine, die sich nicht mit den benachbarten Wahlkreisen in bestimmte Gemeinden teilte bzw. einen Streit um deren Zugehörigkeit führte.«
29 In den folgenden Ausführungen werden die Begriffe Provinz, Region, natürliche Region und damit auch Provinzmarkt und regionaler Markt unterschiedslos gebraucht. Vgl. dazu André Piatier, *Existe-t-il des régions en France?* 1966; *Les Zones d'attraction de la région Picardie*, 1967; *Les Zones d'attraction de la région Auvergne*, 1968.
30 »Tableau de la France«, in: *Histoire de France*, II, 1876, S. 79.
31 »Ritratti di cose di Francia«, in: *Opere complete* 1960, S. 90–91.
32 J. Dhont, »Les solidarités médiévales. Une société en transition: la Flandre en 1127–1128«, in: *Annales E.S.C.*, 1957, S. 529.
33 P. Chevalier, a.a.O., S. 35.
34 1712–1770. Maria Theresia übertrug ihm die Verwaltung der Österreichischen Niederlande, ein Amt, das er von 1753 bis zu seinem Tod bekleidete.
35 A.d.S. Neapel, Affari Esteri 801. Den Haag, 2. September 1768. Welche Erleich-

terungen die Regierung in Brüssel für die Wolleinfuhr nach Ostende vorsah, geht aus einem Schreiben vom 27. Mai 1768 (vgl. *ebd.*) hervor.

36 *The Opposition to Louis XIV*, 1965, S. 217.

37 P. Chaunu, in: F. Braudel u. E. Labrousse, *Histoire économique et sociale de la France*, I, Bd. I, S. 28.

38 Joseph Calmette, *L'Élaboration du monde moderne*, 1949, S. 226–227.

39 Ernest Gossart, *L'Établissement du régime espagnol dans les Pays-Bas et l'insurrection*, 1905, S. 122.

40 Eli F. Heckscher, *La Epoca mercantilista*, 1943, S. 30 ff.

41 Thorold Rogers, *History of agriculture and prices in England*, 1886, zit. von E. Heckscher, a. a. O., S. 32–33.

42 A. a. O., S. 30.

43 Abbé Coyer, *Nouvelles Observations sur l'Angleterre par un voyageur*, 1749, S. 32–33.

44 A. N., Marine, B^7, 434, um 1776.

45 A. Ponz, a. a. O., I, S. 1750.

46 Marcel Reinhard, »Le voyage de Pétion à Londres (24 novembre – 11 décembre 1791)«, in: *Revue d'histoire diplomatique*, 1970, S. 35–36.

47 Otto Stolz, »Zur Entwicklungsgeschichte des Zollwesens innerhalb des alten deutschen Reiches«, in: *Vierteljahresschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1954, 46, I, S. 1–41.

48 *Bilanci* ..., a. a. O., I, S. CI, 20. Dezember 1794.

49 Ricardo Krebs, *Handbuch der europäischen Geschichte*, hrsg. von Theodor Schieder, 1968, Bd. 4, S. 561.

50 E. Heckscher, a. a. O., S. 93.

51 Charles Carrière, *Négociants marseillais au XVIIIᵉ siècle*, 1973, S. 705 u. 710–712. Um 1767.

52 A. N., H 2940; L.-A. Boiteux, *La Fortune de mer*, 1968, S. 31, in Anlehnung an Philippe Mantellier, *Histoire de la communauté des marchands fréquentant la rivière de Loire*, 1867.

53 J. Savary, a. a. O., I, Sp. 22–23.

54 A. d. S. Genua, Lettere Consoli 1/26, 28 (London, 11./12. Dezember 1673).

55 A. N., F 12, 65, fol. 41 (1. März 1719).

56 A. N., H 2939 (im Druck erschienen).

57 Ebd.

58 P. Dockès, a. a. O., S. 182.

59 R. Besnier, a. a. O., S. 99.

60 Moskau, A. E. A., 93/6, 439, fol. 168. Paris, 20. November – 1. Dezember 1786.

61 *Gazette de France*, 3. Januar 1763 (London, 24. Dezember 1762).

62 I. de Pinto, a. a. O., S. 2.

63 Nach Darstellung Traian Stoianovichs (Maschinenskript).

64 Michel Morineau, »Produit brut et finances publiques: analyse factorielle et analyse sectorielle de leurs relations«, Maschinenskript, Woche von Prato, 1976.

65 »Zur Entwicklung des Sozialprodukts in Deutschland im 16. Jahrhundert«, in: *Jahrbuch für Nationalökonomie und Statistik*, 1961, S. 448–489.

66 Zit. Art., S. 18.

67 »L'unité économique des Balkans et la Méditerranée à l'époque moderne«, in: *Studia historiae oeconomicae*, Posen, 1967, 2, S. 35.

68 *La Catalogne dans l'Espagne moderne* ..., 1962, III, S. 143.

69 B. N., franz. Ms. 21773, fol. 31.

70 *Die Entstehung der Volkswirtschaft*, 1911, S. 141.

71 Ich gebrauche diesen Begriff hier in unzulässiger Weise, um einen Vorgeschmack auf die Banque de France, die Bank of England usw. zu geben ...

72 *Manias, Babbles, Panics and Crashes and the Lender of Last Resort*, zit. Maschinenskript.

73 Irfan Habib, »Potentialities of capitalist development in the economy of the Mughal India«, International Economic History Congress, Maschinenskript, S. 10–12 und Anmerkungen S. 12; I. Habib, »Usury in Medieval India«, in: *Comparative studies in Society and History*, VI, Juli 1964.

74 »Commercial Expansion and the Industrial Revolution«, in: *The Journal of European Economic History*, IV, 3, 1975, S. 613–654.

75 *Cádiz y el Atlántico, 1717–1778*, 1976.

76 P. Dockès, a. a. O., S. 157.

77 Emmanuel Le Roy Ladurie, »Les comptes fantastiques de Gregory King«, in: *Annales E. S. C.*, 1968, S. 1085–1102.

78 Pierre de Boisguilbert, *Détail de la France*, 1699, Ed. I. N. E. D., 1966, II, S. 584.

79 A. a. O., S. 153 ff.

80 François Perroux, zitiert von Jean Lhomme, in: Georges Gurvitch, *Traité de sociologie*, 3. Aufl., 1967, I, S. 352, Anm. 2.

81 Erscheinungsjahr des bahnbrechenden Werks von Arthur Lyon Bowley und Josiah C. Stamp, *National Income*.

82 »Europe's Gross National Product, 1800–1875«, in: *The Journal of European Economic History*, 1976, S. 273.

83 *Comptabilité nationale*, 1965, S. 3, 6, 28, 30. Vgl. F. Fourquet, *Histoire quantitative. Histoire des services collectifs de la comptabilité nationale*, 1976, S. V.

84 Als erster scheint William Petty in *Political Arithmetick*, 1671–1677, diesen Begriff gebraucht zu haben.

85 Louis Jeanjean in einem Brief vom 9. Januar 1973.

86 Vgl. Bd. II.

87 *Croissance et structure économique*, 1972, S. 58.

88 Jacques Attali, Marc Guillaume, *L'Anti-économique*, 1974, S. 32.
89 So F. Perroux nach einem Zitat von C. Vimont, in: Jean Romeuf, *Dictionnaire des sciences économiques*, 1958, II, S. 984.
90 Ebd., S. 982.
91 *Dictionnaire économique et financier*, 1975, S. 1014.
92 In: Jean Romeuf, a. a. O., S. 985.
93 »Estimations du revenu national dans les sociétés occidentales pré-industrielles et au XIX[e] siècle«, in: *Revue économique*, März 1977.
94 Ebd.
95 Ebd., S. 193.
96 A. d. S. Venedig, Senato Mar, 23, fol. 36, 36 v°, 29. September 1534.
97 Bevölkerung Venedigs einschließlich des Dogado.
98 Ausgehend von 200000 Einwohnern und dem jährlichen Gesamteinkommen der Beschäftigten der *Arte della Lana* (20000 Personen, 5000 Arbeitskräfte = 740000 Dukaten).
99 P. Mantellier, a. a. O., S. 388. Zu den Berechnungen F. Spooners vgl. weiter unten, S. 343.
100 Vauban, *Projet d'une dixme royale*, 1707, S. 91–93.
101 Charles Dutot, *Réflexions politiques sur les finances et le commerce*, 1738.
102 Ebd., I, S. 366 ff.
103 J. D. Gould, *Economic Growth in History*, 1972, S. 4.
104 Ebd., S. 5.
105 Vgl. Bd. I.
106 H. van der Wee, »Productivité, progrès technique et croissance économique du XII[e] au XVIII[e] siècle«, Maschinenskript, Woche von Prato, 1971.
107 Zum Thema *Produit brut et finances publiques, XIII[e]–XIX[e] siècles*, (Bruttosozialprodukt und Staatsfinanzen vom 13. bis zum 19. Jahrhundert).
108 2. Aufl., 1952.
109 J. de Vries, *The Dutch Rural Economy in the golden Age*, a. a. O., S. 95.
110 Vgl. P. Bairoch, »Population urbaine et taille des villes en Europe de 1600 à 1700«, in: *Revue d'histoire économique et sociale*, 1976, Nr. 3, S. 21.
111 M. Reinhardt, »La population des villes, sa mesure sous la Révolution et l'Empire«, in: *Population*, 1954, S. 287.
112 A. a. O., I, 1952, S. 61 ff.
113 Teilt man die arbeitende Bevölkerung weltweit nach primärem, sekundärem und tertiärem Sektor auf, so sind 1700 81%, 1970 dagegen nur noch 54,5% auf dem primären Sektor (Land- und Forstwirtschaft, Fischerei) tätig. Vgl. Paul Bairoch, »Structure de la population active mondiale de 1700 à 1970«, in: *Annales E. S. C.*, 1971, S. 965.
114 Pieter de La Court, *Mémoires de Jean de Witt*, 1709, S. 30–31.
115 Gregory King, *An Estimate of the Comparative Strength of great Britain and France*..., 1696.
116 François Quesnay, *Tableau oeconomique*, 1758.
117 K. Glamann, Brief vom 12. Oktober 1976. Vgl. Abb. S. 327.
118 *François Quesnay et la physiocratie*, 1958, I, S. 154 ff.
119 »Zur Entwicklung des Sozialprodukts...«, zit. Aufs., S. 489.
120 Jean Marczewski, »Le produit physique de l'économie française de 1789 à 1913«, in: *Histoire quantitative de l'économie française, Cahiers de l'I. S. E. A.*, Nr. 163, Juli 1965, S. XIV.
121 Ebd.
122 Ebd.
123 *Médit.*, 1966, I, S. 384 ff.
124 Robert E. Gallman u. E. S. Howle, »The Structure of U.S. Wealth in the Nineteenth Century«, Kolloquium der Southern Economic Association; Raymond W. Goldsmith, »The Growth of Reproducible Wealth of the United States of America from 1805 to 1950«, in: *Income and Wealth of the United States: Trends and Structure*, II, 1952.
125 A. a. O., S. 58.
126 »La fortune privée de Pennsylvanie, New Jersey, Delaware (1774)«, in: *Annales E.S.C.*, 1969, S. 245.
127 Hubert Brochier, Pierre Tabatoni, *Économie financière*, 2. Aufl., 1963, S. 131.
128 J. H. Mariéjol, in: Ernest Lavisse, *Histoire de France*, 1911, VI, 1. Teil, S. 37.
129 P. G. M. Dickson, »Fiscal Need and National Wealth in 18th Century Austria«, Maschinenskript, Woche von Prato, 1976.
130 A. a. O.
131 Vauban, a. a. O., S. 153.
132 »Taxation in Britain and France 1715–1810«, Woche von Prato, 1976, abgedruckt in: *The Journal of European Economic History*, 1976, S. 608–609.
133 Museo Correr, Sammlg. Donà delle Rose. 27.
134 A.N., K 1352.
135 Vgl. weiter oben, Anm. 98 und S. 332.
136 Lucien Febvre, »Un chapitre d'histoire politique et diplomatique: la réunion de Metz à la France«, in: *Revue d'histoire moderne*, 1928, S. 111.
137 Jacques Bloch-Morhange, *Manifeste pour 12 millions de contribuables*, 1977, S. 69; vgl. auch den aufschlußreichen Artikel der beiden Journalisten, Wirtschaftswissenschaftler und Historiker David Warsh u. Lawrence Minard, »Inflation is now too serious a matter to leave to economists«, in: *Forbes*, 15. November 1976, S. 123.
138 In England Kaldor, Dudley Jackson, H. A.

Turner, Frank Wilkinson; in den Vereinigten Staaten John Hotson; in Frankreich, J. Bloch-Morhange (vgl. auch den oben zitierten Artikel von David Warsh u. Lawrence Minard).

139 J. Robinson, *L'Accumulation du capital*, a. a. O., S. 18.

140 *An Economic History of Sweden*, 1954, S. 61, 69, 70, 116.

141 »Le revenu national en Pologne au XVI^e^ siècle«, in: *Annales E. S. C.*, 1971, Nr. 1, S. 105–113.

142 »L'urbanisation de la France au XIX^e^ siècle«, in: Colloque des historiens français de l'économie, 1977.

143 E. A. Wrigley, »The Supply of Raw Materials in the Industrial Revolution«, in: *The Economic History Review*, 1962, S. 110.

144 *The International Economy and Monetary Movements in France 1493–1725*, 1972, S. 306.

145 A. a. O., II, S. 587.

146 *Staat und Staatsgedanke*, 1935, S. 62.

147 *Der Bourgeois*, München u. Leipzig 1913, S. 111.

148 Aufsatz in den *Annales E. S. C.*

149 P. Adam, a. a. O., Maschinenskript, S. 43.

150 René Gandilhon, *Politique économique de Louis XI*, 1941, S. 322.

151 In: F. Braudel u. E. Labrousse, *Histoire économique et sociale de la France*, II, 1970, S. 166–167.

152 Das Dokument befindet sich im Besitz von Paul Guichonnet. Fotografische Reproduktion im Maison des Sciences de l'Homme, Paris.

153 B.N., franz. Ms. 21773, fol. 133 ff.

154 Régine Robin, *La Société française en 1789: Semur-en-Auxois*, 1970, S. 101–109.

155 B.N., franz. Ms. 21773, fol. 133 ff.

156 Ebd.

157 *Histoire économique de la France*, 1939, S. 232.

158 R. Gascon, in: F. Braudel u. E. Labrousse, a. a. O., I, S. 256.

159 Kardinal François Mathieu, *L'Ancien Régime en Lorraine et en Barrois*, 1907, S. XIII.

160 René Baehrel, *Une Croissance: la Basse-Provence rurale (fin du XVI^e^ siècle-1789)*, 1961, pass., v. a. S. 77 ff.

161 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations de l'Europe ...*, a. a. O., I, S. 224.

162 J. Huguetan, *Voyage d'Italie curieux et nouveau*, 1681, S. 5.

163 A.N., 129, A.P., 1.

164 A.N., 125, A.P., 16 (1687).

165 B.N., franz. Ms. 21773, fol 73–75 v°.

166 Arthur Young, *Travels during the years 1787–89*, Bd. I.

167 A. Ponz, a. a. O., S. 1701.

168 E. Labrousse, in: F. Braudel u. E. Labrousse, a. a. .O., II, S. 173.

169 A.N., G^7^, 1674, fol. 68, Paris, 17. Dezember 1709; A.N., G^7^, 1646, fol. 412, Orléans, 26. August 1709.

170 Ebd., fol. 371, 382; 1647, fol. 68, Orléans, 1., 22. April, 17. Dezember 1709.

171 Moskau, A.E.A., 93/6, 394, fol. 24 u. 24 v°, 30. September 1783.

172 H. Richardot, a. a. O., S. 184, zit. von P. Dockès, a. a. O., S. 20.

173 In: F. Braudel u. E. Labrousse, I, S. 22.

174 Ebd., I, S. 39.

175 P. Dockès, a. a. O., S. 156.

176 Ebd., S. 308.

177 Ebd., S. 25 u. 353.

178 Zitiert in Marcel Rouff, *Les Mines de charbon en France au XVIII^e^ siècle*, 1922, S. 83, Anm. 1.

179 9. April 1709. Zit. in Claude-Frédéric Lévy, *Capitalistes et pouvoir au siècle des Lumières*, 1969, S. 325.

180 Zit. in P. Dockès, a. a. O., S. 298.

181 Raymond Collier, *La Vie en Haute-Provence de 1600–1850*, 1973, S. 36.

182 R. Gascon, in: F. Braudel, E. Labrousse, a. a. .O., I, Bd. I, S. 328.

183 José Gentil da Silva, *Banque et crédit en Italie ...*, a. a. .O., S. 514.

184 Ebd., S. 94, 285, 480, 490.

185 M. Morineau, »Lyon l'italienne, Lyon la magnifique«, in: *Annales E.S.C.*, 1974, S. 1540; F. Bayard, »Les Bonvisi, marchands banquiers à Lyon«, in: *Annales E.S.C.*, 1971.

186 A.N., G^7^, 1704, 111.

187 R. Gascon, in: F. Braudel, E. Labrousse, a. a. O., I, S. 288.

188 F. C. Spooner, *L'Économie mondiale et les frappes monétaires en France 1493–1680*, 1956, S. 279.

189 Denis Richet, *Une Société commerciale Paris–Lyon dans la deuxième moitié du XVI^e^ siècle*, 1965, Vortrag vor der Société de l'histoire de Paris et de l'Ile-de-France, Maschinenskript, S. 18.

190 *Histoire de Marseille*, III, S. 236–237.

191 D. Richet, a. a. O., S. 19.

192 *Œuvres*, hrsg. v. G. Schelle 1913, I, S. 437.

193 P. Dockès, a. a. O., S. 247.

194 Jules Delaborde, *Gaspard de Coligny, amiral de France*, 1892, III, S. 57.

195 *Mémoires de Jean Maillefer, marchand bourgeois de Reims*, 1890, S. 52.

196 E. Brachenhoffer, *Voyage en France 1643–1644*, 1925, S. 110 u. 113.

197 Lewis Roberts, *The Merchants Mapp of Commerce*, 1639, zit. von E. Schulin, a. a. O., S. 108.

198 B.N., franz. Ms. 21773, fol. 31 ff.

199 Ebd.

200 Ebd.

201 André Rémond, »Trois bilans de l'économie française au temps des théories physiocratiques«, in: *Revue d'histoire économique et sociale*, 1957, S. 450–451.

202 V. a. A.N., G[7].
203 C.-F. Lévy, a. a. O., S. 332.
204 Jacques Saint-Germain, *Samuel Bernard, le banquier des rois*, 1960, S. 202.
205 C.-F. Lévy, a. a. O., S. 338.
206 Mathieu Varille, *Les Foires de Lyon avant la Révolution*, 1920, S. 44.
207 Richard Ehrenberg, *Das Zeitalter der Fugger*, 1896, II, S. 75. In diesem Sinne äußert sich auch der Intendant von Lyon, d'Herbigny, A.N., KK 1114, fol. 176–177.
208 M. Varille, a. a. O., S. 45.
209 A.N., G[7], 359–360.
210 P. de Boislisle, *Correspondance des contrôleurs généraux*..., 1874–1897, II, S. 445.
211 A.N., G[7], 363, 25. Juli 1709.
212 Ebd., 15. Juli.
213 Ebd., 2. August 1709.
214 M. Varille, a. a. O., S. 44.
215 Guy Antonietti, *Une Maison de banque à Paris au XVIII[e] siècle, Greffulhe, Montz et Cie, 1789–1793*, 1963, S. 66.
216 A.D. Loire-Atlantique, C 694; den Hinweis auf das Dokument verdanke ich Claude-Frédéric Lévy.
217 Edgar Faure, *La Banqueroute de Law*, 1977, S. 55.
218 A. a. O., Karte 1.
219 Henri Hauser, »La question des prix et des monnaies en Bourgogne«, in: *Annales de Bourgogne*, 1932, S. 18.
220 *The Elizabethans and America*, zit von I. Wallerstein, *The Modern World System*, a. a. O., S. 266, Anm. 191.
221 Fritz Hartung, Roland Mousnier, »Quelques problèmes concernant la Monarchie absolue«, in: *Congrès intern. des sc. hist.*, Rom, 1955, Bd. IV, S. 45.
222 In: F. Braudel, E. Labrousse, *Histoire économique et sociale de la France*, II, S. 525.
223 R. Besnier, a. a. O., S. 35.
224 *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730. Contribution à l'histoire sociale de la France du XVII[e] siècle*, 1960, S. 499 ff.
225 Jean Delumeau, »Le commerce extérieur de la France«, in: *XVII[e] siècle*, 1966, S. 81–105; vom selben Verfasser, *L'Alun de Rome*, 1962, S. 251–254.
226 Emmanuel Le Roy Ladurie, Vorwort zu A. d'Angeville, *Essai sur la statistique de la population française*, 1969, S. XX.
227 Michel Morineau, »Trois contributions au Colloque de Göttingen«, in: *Vom Ancien Régime zur französischen Revolution*, hrsg. v. Albert Cremer, 1978, S. 405, Anm. 61.
228 Ebd., S. 404–405.
229 J.-C. Toutain, Maschinenskript, internationaler Kongreß in Edinburg, 1978, A 4, S. 368.
230 Zwischen 1702 und 1713, brachte die französische Kaperei 4543 Prisen auf, E. Labrousse, in: F. Braudel, E. Labrousse, a. a. O., II, S. 191.
231 Zit. von Charles Frostin, »Les Pontchartrain et la pénétration commerciale française en Amérique espagnole (1690–1715)«, in: *Revue historique*, 1971, S. 310.
232 Michel Augé-Laribé, *La Révolution agricole*, 1955, S. 69.
233 Abbé Ferdinando Galiani, *Dialogues sur le commerce des bleds*, 1949, S. 548.
234 A.N., F[12], 724.
235 M. Morineau, »Produit brut et finances publiques...«, zit. Aufs., Maschinenskript, S. 18.
236 *L'Autre France*, 1973.
237 B.N., franz. Ms. 21773.
238 Ebd., fol. 127 v°-131.
239 A.N., G[7], 1685, 67.
240 A. a. O., S. 75.
241 *Les Négociants bordelais, l'Europe et les îles au XVIII[e] siècle*, 1974, S. 381 ff.
242 B.N., franz. Ms. 21773, fol. 148.
243 A. N., G[7], 1692, fol. 146.
244 Louis Trenard, *Histoire des Pays-Bas français*, 1972, S. 330.
245 Zit. Aufs., S. 437.
246 Jean Meyer, *L'Armement nantais de la seconde moitié du XVIII[e] siècle*, 1969, S. 62.
247 A.N., G[7], 1686, fol. 59 u. 60.
248 *Gazette d'Amsterdam*, 1672.
249 A.N., Colonies, F 2A, 16 u. F 2A, 15 (4. März 1698).
250 A.N., 94 AQ 1 (8. Januar 1748).
251 A.N., G[7], 1698, 224 (19. Februar 1714).
252 Ebd., 223 (7. Februar 1714).
253 Nach Darstellung Victor Hugos, *En voyage: Alpes et Pyrénées*, 1890.
254 Die französischen Steuerbezirke *(généralités)* unterstehen einem Intendanten.
255 François de Dainville, »Un dénombrement inédit au XVIII[e] siècle: l'enquête du contrôleur général Orry, 1745«, in: *Population*, 1952, S. 49 ff.
256 Zit. Aufs., S. 443 u. 446.
257 E. Labrousse, in: F. Braudel, E. Labrousse, a. a. O., II, S. 362.
258 Marcel Marion, *Les Impôts directs sous l'Ancien Régime principalement au XVIII[e] siècle*, 1974, S. 87–112; diese 1749 eingeführte, vom Zehnten abgeleitete Steuer »erstreckte sich in Wirklichkeit fast nur auf den Ertrag von Grund und Boden und lag faktisch weit unter einem Zwanzigstel«, vgl. M. Marion, *Dictionnaire des institutions*. S. 556.
259 Jean-Claude Perrot, *L'Age d'or de la statistique régionale française, an IV–1804*. 1977.
260 A.N., F[12], 721 (11. Juni 1783).
261 *Toulouse et la région Midi-Pyrénées au siècle des Lumières, vers 1670–1789*, 1974, S. 836 und Schluß.
262 Vgl. dazu Anne-Marie Cocula, »Pour une définition de l'espace aquitain au XVIII[e] siècle«, in: *Aires et structures du commerce*

français, hrsg. v. Pierre Léon, 1975. S. 301–309.
263 Philippe de Vries, »L'animosité anglo-hollandaise au XVII^e^ siècle«, in: *Annales E.S.C.*, 1950, S. 42.
264 *Letters and Papers, Foreign and Domestic, of the Reign of Henry VIII*, hrsg. v. Brewer, III/II, 1867, S. 1248, zit. von E. Heckscher, a. a. O., S. 693, Anm. 1.
265 Abbé J.-B. Le Blanc, a. a. O., I, S. 137.
266 *Travels during the years 1787–89*, a. a. O., I.
267 A. L. Rowse, »Tudor Expansion: the Transition from Medieval to Modern History«, in: *William and Mary Quarterly*, 1957, S. 312.
268 Sully, *Mémoires*, III, S. 322.
269 Abbé J.-B. Le Blanc, a. a. O., III, S. 273.
270 Jean-Gabriel Thomas, *Inflation et nouvel ordre monétaire*, 1977, S. 58.
271 J. Savary, a. a. O., III, Sp. 632.
272 J.-G. Thomas, a. a. O., S. 60–61.
273 Diesen den britischen Historikern geläufigen Ausdruck hat J. D. Gould als Titel seines Buches *The Great Debasement*, 1970, gewählt.
274 *Dwt (denarius weight)*, Abkürzung für das Pennygewicht, das bei 1/20 Unze liegt. Bei 11 Unzen 2 dwt Feingehalt auf 12 Unzen Münzmetall ergibt sich ein Verhältnis von 220/240 oder 37/40.
275 J. D. Gould, a. a. O., Tabelle S. 89.
276 Raymond de Roover, *Gresham on Foreign Exchange*, 1949, S. 67.
277 Ebd., S. 68.
278 Ebd., S. 198 ff. u. 270 ff.
279 A. E. Feavearyear, *The Pound Sterling. A History of English Money*, 1963, S. 82–83.
280 J. Keith Horsefield, *British Monetary Experiments 1650–1710*, 1960, S. 47–60.
281 Sie war erstmals unter Karl II. 1663 geprägt worden.
282 A.E., C. P. England, 173, fol. 41.
283 Ebd., fol. 132, 8. Oktober 1696.
284 J. K. Horsefield, a. a. O., S. 50.
285 Jacques E. Mertens, *La Naissance et le développement de l'étalon-or, 1696–1922*, 1944, S. 91.
286 J.-G. Thomas, a. a. O., S. 68–69.
287 J. K. Horsefield, a. a. O., S. 85.
288 A. a. O., S. 80. »In Frankreich werden alle Fonds unterschiedslos als Papiere bezeichnet ... ein ausgesprochen irreführender Ausdruck.«
289 Louis Simond, *Voyage d'un Français en Angleterre pendant les années 1810 et 1811*, 1816, II, S. 228 ff.
290 Maurice Rubichon, *De l'Angleterre*, 1815–1819, S. 357. »Seit 1808 sind sämtliche Guineen aus dem Verkehr gezogen«, L. Simond, a. a. O., I, S. 319 u. II, S. 232.
291 L. Simond, a. a. O., S. 227–228.
292 Arnold Toynbee, *A Study of History*, 1934–54 (*Gang der Weltgeschichte*, 1954).
293 Bartolomé Bennassar, *L'Angleterre au XVII^e^ siècle (1603–1714)*, o. J., S. 21.
294 Vgl., Bd. II, Kap. 1
295 T. S. Willan, *The Inland Trade*, 1976.
296 Daniel Defoe, *The Complete English Tradesman*, 5. Aufl. 1745, I, S. 340–341.
297 Ebd.
298 Ebd., I, S. 342.
299 T. S. Willan, *Rivers Navigation in England, 1600–1750*, 1964, S. 133.
300 Zit. von Ray Bert Westerfield, *Middlemen in English Business particularly between 1660 and 1760*, 1915, S. 193.
301 T. S. Ashton, *An Economic History of England: the 18th century*, 1972, S. 66–67.
302 René-Martin Pillet, *L'Angleterre vue à Londres et dans ses provinces pendant un séjour de dix années*, 1815, S. 23.
303 J. K. Horsefield, a. a. O., S. 15.
304 Eric J. Hobsbawm, *Industry and Empire*, 1968, S. 11, und Sydney Pollard, David W. Crossley, *The Wealth of Britain, 1085–1966*, 1968, S. 165–166.
305 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts de l'Europe...*, a. a. O., I, S. 46.
306 E. Hobsbawm, a. a. O., S. 253.
307 S. G. E. Lythe u. J. Butt, *An Economic History of Scotland, 1100–1939*, 1975, S. 70 ff.
308 T. C. Smout, *A History of Scottish People*, 1973, S. 225.
309 Ebd., S. 153 ff., insbes. S. 155.
310 T. C. Smout auf der Woche von Prato, 1978.
311 J. Accarias de Sérionne, *La Richesse de l'Angleterre*, a. a. O., S. 52.
312 T. C. Smout, a. a. O., S. 226.
313 Charles Baert-Duholant, *Tableau de la Grande-Bretagne, de l'Irlande et des possessions angloises dans les quatre parties du monde*, Paris, Jahr VIII, I, S. 202.
314 »Palisaden, die je nach Kriegsglück vorgeschoben oder zurückverlegt wurden.« P. Vidal de La Blache, *États et nations de l'Europe*, 4. Aufl., o. J., S. 307.
315 So z. B. J. H. Plumb in seinem Buch *England in the Eighteenth Century*, 1973, S. 178 ff.
316 Christopher Hill, in: M. Postan u. C. Hill, *Histoire économique et sociale de la grande Bretagne*, I, 1977, S. 378.
317 J. H. Plumb, a. a. O., S. 179.
318 *Épocas do Portugal económico*, 1929. Unter Zyklen hat man die aufeinanderfolgenden Etappen der brasilianischen Wirtschaftsaktivität zu verstehen: Farbholzzyklus, Zukkerzyklus, Goldzyklus, usf.
319 C. Baert-Duholant, a. a. O., I, S. 320–355.
320 I. de Pinto, a. a. O., S. 272.
321 A.N., A.E., B^1^, 762, fol. 253. Hervorhebung von mir.
322 Ebd.
323 Moskau, A.E.A., 35/6, 312, fol. 162, 9. Dezember 1779, 2. Februar 1780.

324 A.E., C.P. England, 533, fol. 73, 14. März 1780.
325 J. H. Plumb, a. a. O., S. 164.
326 *États et nations de l'Europe*, a. a. O., S. 301.
327 Pablo Pebrer, *Histoire financière et statistique générale de l'Empire britannique*, 1834, II, S. 12.
328 Jonathan Swift, *History of the Four Last Years of the Queen*. Das 1713 verfaßte Werk wurde erst 1758, nach dem Tod des Autors (1745), veröffentlicht. Zit. im bereits erwähnten Aufsatz von P. G. M. Dickson, S. 17–18.
329 D. Defoe, a. a. O., II, S. 234.
330 A.N., 257 AP 10.
331 *Journal du Commerce*, 1759, S. 105–106; gekürzt zitiert bei I. de Pinto, a. a. O., S. 122.
332 Zit. in P. G. M. Dicksons angeführtem Aufsatz, S. 23.
333 A.N., 257 AP 10.
334 L. C. A. Dufresne de Saint-Léon, *Études sur le crédit public*, 1824, S. 128.
335 J.-B. Say, a. a. O., VI, 1829, S. 187.
336 I. de Pinto, a. a. O., S. 41–42.
337 P. G. M. Dickson, a. a. O., S. 16.
338 Ebd.
339 Moskau, A.E.A., o. J., 35/6, 3190, fol. 114.
340 Archiv Krakau, Sammlung Czartoryski, 808, fol. 253.
341 Moskau, A.E.A., 3301, fol. 11 v^{o}, Simolin, 5.–16. April 1782.
342 Museo Correr, P.D., C 903/14.
343 Orville T. Murphy, »Du Pont de Nemours and the Anglo-French Commercial Treaty of 1786«, in: *The Economic History Review*, 1966, S. 574.
344 D. Guérin, *La Lutte des classes sous la Première République, bourgeois et »bras nus« 1793–1797*, 1946, S. 51.
345 A.N., A.E., B^{1}, 762, fol. 151, 26. Juni 1787.
346 A.E., M. u. D. England, 10.
347 A.N., A.E., B^{1}, 762.
348 J. Savary, a. a. O., V, Sp. 744.
349 M. Rubichon, a. a. O., II, S. 354.
350 A.N., A.E., B^{1}, 762, fol. 161.
351 Ebd., fol 162.
352 Ebd., fol. 255.
353 A.E., M. u. D. England, 10, fol. 96 u. 106.
354 Archiv Woronzow, Moskau, 1876, IX, S. 44, London, 4./15. November 1785.
355 J. van Klaveren, »Die historische Erscheinung der Korruption«, II, in: *Vierteljahresschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1958, S. 455.
356 A.N., A.E., B^{1}, 762, fol. 255, 18. Dezember 1789.
357 R. Besnier, a. a. O., S. 38.
358 P. Mathias u. P. O'Brien, zit. Aufs., S. 601–650.
359 T. J. Markovitch, *Histoire des industries française: les industries lainières de Colbert à la Révolution*, 1976.
360 A.N., G^{7}, 1692, fol. 34.
361 Albert Cremer, »Die Steuersysteme in Frankreich und England am Vorabend der französischen Revolution«, in: *Vom Ancien Régime zur französischen Revolution*, 1978, S. 43–65.
362 A. a. O., I, S. 31 u. 275.

Notes du chapitre 5

1 Bei der Ausarbeitung dieses Kapitels waren für mich zwei Bücher richtungsweisend: Michel Devèze, *L'Europe et le monde à la fin du XVIII^{e} siècle*, 1970, und Giorgio Borsa, *La Nascità del mondo moderno in Asia orientale*, 1977.
2 Der Ausdruck »Nicht-Europa« ist insofern unzulänglich, als er auch den Osten des alten Erdteils einschließt. Eigentlich wäre »Nicht-Westen« angebracht. Charles Verlinden gebraucht in *L'Avènement des temps modernes*, hrsg. v. Jean-Claude Margolin, 1977, S. 676, die Formulierung »das wirklich europäische Europa«.
3 Giuliano Guozzi, *Adamo e il Nuovo Mondo. La nascità dell'antropologia come ideologia coloniale: dalle genealogie bibliche alle teorie razziali*, 1977.
4 Edmundo O'Gorman, *The Invention of America*, 1961. Den gleichen Ausdruck gebraucht auch François Perroux in *L'Europe sans rivage*, 1954, S. 12: »Europa, das die Welt in des Wortes umfassender Bedeutung erfunden hat ...«
5 Francisco López de Gómara, *Historia general de las Indias, Primera Parte*, 1852, S. 156.
6 Friedrich Lütge, *Deutsche Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1966, S. 288; H. Bechtel, a. a. O., II, S. 49.
7 *Les Fonctions psychologiques et les œuvres*, 1948.
8 C. Manceron, a. a. O., S. 524.
9 B.N., franz. Ms. 5581, fol. 23, 2. Dezember 1717.
10 P. Chaunu, *Séville et l'Atlantique* ..., a. a. O., VIII, S. 48.
11 Alonso de Ercilla, *La Araucana* (Erstveröffentlichung 1569), 1910, Kap. XXVII, S. 449.
12 Alvaro Jara, *Tierras nuevas, expansión territorial y ocupación del suelo en América (s. XVI–XIX)*, 1969; Pierre Monbeig, *Pionniers et planteurs de São Paulo*, 1952.
13 François Chevalier, *La Formation des grands domaines au Mexique. Terre et société aux XVI^{e}–XVII^{e} siècles*, 1952, S. 4.
14 Frédéric Mauro, *Le Brésil du XV^{e} à la fin du XVIII^{e} siècle*, 1977, S. 145.
15 Roland Mousnier, in: Maurice Crouzet, *Histoire générale des civilisations*, V, 1953, S. 316.
16 D. Pedro de Almeida, *Diario*, S. 207, zit.

von Oruno Lara, *De l'Atlantique à l'aire caraibe: nègres cimarrons et révoltes d'esclaves, XVIe–XVIIe siècles*, o. J., II, S. 349.
17 Als *quilombo* bezeichnet man in Brasilien den Zufluchtsort der entlaufenen Negersklaven.
18 Frédéric Mauro auf der Woche von Prato, 1978, Maschinenskript.
19 D. A. Brading, *Mineros y commerciantes en el Mexico borbonico 1763–1810*, 1975, S. 138.
20 »Introduction à l'histoire de Guadalajara et de sa région«, Kolloquium des C.N.R.S., *Le Rôle des villes dans la formation des régions en Amérique latine*, S. 3 ff.
21 *Les Mécanismes de la vie économique dans une société coloniale: le Chili (1680–1830)*, 1973, insbes. S. 262 ff.
22 Pedro Calmón, *Historia social do Brasil*, 1937, S. 191. Dieser Exodus erfolgt im Jahr 1871.
23 Georg Friederici, *El Caracter del Descubrimiento y de la Conquista de América*, 1973, S. 113.
24 D. A. Brading, a. a. O., S. 20.
25 *Capitalism and Slavery*, 4. Aufl., 1975.
26 Ebd., S. 30.
27 Karl Marx, *Das Kapital*, 1923, I/1, S. 688.
28 Marcel Bataillon, *Études sur Bartolomé de Las Casas*, 1965, S. 298.
29 M. Devèze, a. a. O., S. 358.
30 M. Devèze, *Antilles, Guyanes, la mer des Caraïbes de 1492 à 1789*, 1977, S. 173.
31 Nicolás Sánchez Albornoz, *La Población de América latina*, 2. Aufl., 1977, S. 62 ff.
32 J. L. Phelan, *The Millenial Kingdom of the Franciscans in the New World*, 1956, S. 47.
33 Juan A. u. Judith E. Villamarin, *Indian Labor in Mainland Colonial Spanish America*, 1975, S. 17.
34 Jean-Pierre Berthe, »Aspects de l'esclavage des Indiens en Nouvelle-Espagne pendant la première moitié du XVIe siècle«, in: *Journal de la société des américanistes*, LIV–2, S. 204, Anm. 48.
35 Alvaro Jara, Woche von Prato, 1978, Maschinenskript.
36 Pater Aljofrin, 1763, zit. von D. A. Brading, a. a. O., S. 369.
37 Anibal B. Arcondo, »Los precios en una economía en transición. Cordoba durante el siglo XVIII«, in: *Revista de economia y estadistica*, 1971, S. 7–32.
38 Nach Aussage Daniel Defoes, *Moll Flanders*, Abbey Classics, S. 71, zit. von E. Williams, a. a. O., S. 18.
39 M. Devèze, *Antilles, Guyanes*..., a. a. O., S. 185.
40 Édouard Fournier, *Variétés historiques et littéraires*, 1855–1863, VII, S. 42, Anm. 3.
41 R. Mousnier, a. a. O., S. 320.
42 Giorgio Spini, *Storia dell' età moderna*, 1960, S. 827.
43 E. Williams, a. a. O., S. 19.
44 D. W. Brogan, Einführung zu E. Williams, a. a. O., S. VIII.
45 Mit der Einführung der Eisenbahn im Jahr 1860 werden auf Kuba riesige Zuckerrohrplantagen bis zu 11 000 *acres* angelegt, während die größten Plantagen auf Jamaika nur knapp 2000 *acres* erreichen. E. Williams, a. a. O., S. 151–152.
46 E. Williams, a. a. O., S. 26.
47 Adam Smith, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, 1776.
48 »Sociedad colonial y sublevaciones populares: el Cuzco, 1780«, Maschinenskript, S. 8.
49 Émile-G. Léonard, *Histoire générale du protestantisme*, III, 1964, S. 6, 692 ff.; »L'Église presbytérienne du Brésil et ses expériences ecclésiastiques«, in: *Études évangéliques*, 1949.
50 J. Lynch, *The Spanish American Revolutions, 1803–1826*, 1973, S. 128, zit. von Nicole Bousquet, *La Dissolution de l'Empire espagnol au XIXe siecle*, Diss., Maschinenskript, 1974, S. 106.
51 François Coreal, *Voyages aux Indes occidentales*, 1736, I, S. 244.
52 P. Chaunu, *Séville et l'Atlantique*..., a. a. O., Bd. VIII,, S. 597.
53 C. Freire Fonseca, *Economia natural y colonizacão do Brasil (1534–1843)*, 1974, Diss., Maschinenskript.
54 Vgl. Bd. I.
55 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations de l'Europe*..., I, 1766, S. 56.
56 F. Coreal, a. a. O., I, S. 220–221.
57 F. Mauro, *Le Brésil*..., S. 138.
58 J. Accarias de Sérionne, a. a. O., I, S. 85. *Bravos* im Sinn von »Wilde«.
59 Marcel Giraud, *Histoire de la Louisiane française*, 1953, I, S. 196–197.
60 Zit. von J. M. Price, in: Platt u. Skaggs, *Of Mother Country and Plantations*, 1972, S. 7.
61 Charles M. Andrews, *The Colonial Period of American History*, I, 1970, S. 518–519.
62 Enrique Florescano, *Precios del maíz y crisis agrícolas en Mexico (1708–1810)*, 1969, S. 314.
63 Russell Wood, in: *Journal of Economic History*, März 1977, S. 62, Anm. 7.
64 D. A. Brading, a. a. O., S. 457–458.
65 Laut Germán Arciniegas, *Este Pueblo de América*, 1945, S. 49, erinnert diese Krise in manchem ans Mittelalter.
66 F. Coreal, a. a. O., I, S. 353–354. Die kolumbianische Provinz Popayan liegt südöstlich von Bogotá.
67 N. Bousquet, a. a. O., S. 42. Die kolumbianische Stadt Socorro liegt in der Provinz Santander.
68 François Chevalier, »Signification sociale de la fondation de Puebla de Los Angeles«, in: *Revista de historia de América*, 1947, Nr. 23, S. 127.

69 Reginaldo de Lizarraga, »Descripción del Perú, Tucuman, Río de la Plata y Chile«, in: *Historiadores de Indias*, 1909, II, S. 465.
70 D. A. Brading, a.a.O., S. 36.
71 A.N., Marine, B[7], 461, fol. 39. Der Titel Lord Chatham war 1766 William Pitt (1708-1778) verlichen worden.
72 M. Devèze, *L'Europe et le monde*..., a.a.O., S. 331, nach M. L. Hansen, *The Atlantic Migration (1607–1860)*, und H. Cowan, *British Emigration to North America*, 1961.
73 Ebd.
74 A.N., A.E., B III, 441.
75 Ebd.
76 D.h. der Schulden, die sie bei ihm haben.
77 Die Summe, die der Ausrüster erhielt.
78 A.N., Colonies, C 11 4 11, fol. 205 ff.
79 A.N., Colonies, C 11 4 11.
80 R. Mousnier, a.a.O., S. 320.
81 A.N., A.E., B III, 441, 1782.
82 A.N., A.E., C.C.C. Philadelphia, 7, fol. 358, New York, 27. Oktober 1810.
83 Fawn Brodie, *Thomas Jefferson: an Intimate History*, 1976.
84 A.N., A.E., B III, 441, 1781.
85 Ebd.
86 J. F. Jameson, *The American Revolution considered as a Social Movement*, 1925.
87 Ebd.
88 Ebd.
89 P. J. Grosley, *Londres*, 1770, S. 232.
90 J. F. Jameson, a.a.O., S. 23.
91 Michel Fabre, *Les Noirs américains*, 2. Aufl., 1970.
92 A.N., Marine, B[7], 467, 17. Februar 1789.
93 A. Smith, a.a.O., S. 286.
94 Bernard Bailyn, *The New England Merchants in the 17th Century*, 1955, S. 16 ff.
95 A.N., Marine, B[7], 458.
96 A.N., A.E., B III, 441.
97 P. J. Grosley, a.a.O., S. 232.
98 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations*..., I, S. 211–213.
99 E. Williams, a.a.O., S. 147; J. W. Fortescue, *A History of the British Army*, 1899–1930, IV, 1. Teil, S. 325.
100 R. Mousnier, a.a.O., S. 327.
101 A.d.S. Neapel, Affari Esteri, 801, Den Haag, 21. Oktober 1768.
102 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations*..., a.a.O., I, S. 73, Anm. a.
103 J. Accarias de Sérionne, *La Richesse de l'Angleterre*, a.a.O., S. 96.
104 A.E., C.P. Vereinigte Staaten, 53, fol. 90 ff. Das 1786 gegründete Georgetown ist heute ein eleganter Vorort Washingtons.
105 Als Zeitpunkt wird gewöhnlich der 9. Dezember 1824 (Endsieg Sucres bei Ayacucho) angesetzt. Ich selbst bevorzuge das Jahr 1825 (vgl. weiter unten, S. 472), in dem an der Londoner Börse die erste Welle der Investitionen in Spanisch-Amerika einsetzt.
106 Earl Diniz Mac Carthy Moreira, »Espanha e Brasil: problemas de relacionamento (1822–1834)«, in: *Estudos ibero-americanos*, Juli 1977, S. 7–93.
107 Jacob van Klaveren, *Europäische Wirtschaftsgeschichte Spaniens*..., a.a.O., 1960, S. 177.
108 Le Pottier de La Hestroy, zit. Dok., fol. 34.
109 Ernst Ludwig Carl, a.a.O., II, S. 467.
110 A.E., C.P. England, 120, fol. 237.
111 Zit. von Lewis Hanke, »The Portuguese in Spanish America«, in: *Revista de historia de América*, 1962, S. 27.
112 British Museum, Add. 28370, fol. 103–104, El duque de Medina Sidonia an Matheo Vázquez, Sanlúcar, 17. September 1583.
113 Ebd., fol. 105.
114 A.N., Marine, B[7], 232, fol. 325, zit. von E. W. Dahlgren, *Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes de l'océan Pacifique*, 1909, S. 37.
115 Die Historiker setzen den Anteil Ende des 17. Jahrhunderts sogar auf nur 4% an, was jedoch kaum glaubhaft erscheint. A. Garcia-Baquero Gonzalez, a.a.O., I, S. 82.
116 Diese Zahl ist ohne Zweifel zu hoch gegriffen.
117 F. Coreal, a.a.O., I, S. 308.
118 Carrière, *Négociants marseillais*..., a.a.O., I, S. 101.
119 A.E., M. u. D. Amerika, 6, fol. 287–291.
120 A.N., F[12], 644, fol. 66, März 1722.
121 A.N., A.E., B[1], 625, Den Haag, 19. Februar 1699.
122 N. Bousquet, a.a.O., S. 24; Simon Collier, *Ideas and Politics of Chilean Independence, 1808–1833*, 1963, S. 11.
123 Alice Canabrava, *O Comércio português no Rio da Prata (1580–1640)*, 1944; Marie Helmer, »Comércio e contrabando entre Bahia e Potosi no século XVI«, in: *Revista de historia*, 1953, S. 195–212.
124 H. E. S. Fisher, *The Portugal Trade*, 1971, S. 47.
125 J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations*..., a.a.O., I, S. 96.
126 Zit. von J. van Klaveren, »Die historische Erscheinung der Korruption, in ihrem Zusammenhang mit der Staats- und Gesellschaftsstruktur betrachtet«, I, in: *Vierteljahresschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, Dezember 1957, S. 305–306, Anm. 26.
127 Gonzalo de Reparaz, »Los caminos del contrebando«, in: *El Comercio*, Lima, 18. Februar 1968.
128 A.N., K 1349, fol. 124 u 124 v°.
129 A.N., G[7], 1692, Denkschrift Granville-Locquets, fol. 206 v°.
130 N. Bousquet, a.a.O., S. 17, im Anschluß an Pierre Chaunu, »Interpretación de la Independencia de América Latina«, in: *Perú Problema*, Nr. 7, 1972, S. 132; J. Vicens

Vives, *An Economic History of Spain*, 1969, S. 406.

131 Weder Claudio Sánchez Albornoz noch ich konnten die Belegstelle ausfindig machen.

132 A.E., M. u. D. Amerika, 6, fol. 289.

133 Das als *Asiento* bezeichnete Monopol, Negersklaven an die spanischen Kolonien Amerikas zu liefern, war seit dem 16. Jahrh. in Kraft. Zu Beginn des spanischen Erbfolgekriegs (1701) ging es an Frankreich über, 1713 vergab es Philipp V. an England und wertete es damit zum internationalen Abkommen auf: Der mit der *South Sea Company* geschlossene Vertrag sah 30 Jahre lang die Einfuhr von jährlich 48000 Sklaven vor und ermächtigte die Gesellschaft, zwei Schiffe von 500 Tonnen, die *navios de permiso*, zu den Kolonialmessen zu entsenden. Obwohl das *Asiento* in Artikel 16 des Aachener Friedens von 1748 auf weitere vier Jahre verlängert wurde, willigte die englische Gesellschaft 1750 in seine Aufhebung ein.

134 M. Devèze, *L'Europe et le monde...*, S. 425–426.

135 Dekret vom 18. Mai 1756, A. Garcia-Baquero Gonzalez, a.a.O., I, S. 84.

136 N. Bousquet, a.a.O., S. 8.

137 Im Prinzip Schiffe, die allein auf Fahrt gehen, deren Frachtgüter jedoch vor Antritt der Reise registriert *(registradas)* werden.

138 A. de Indias, E 146, zit. von G. Desdevises du Dézert, *L'Espagne de l'Ancien Régime*, III, 1904, S. 147.

139 Ebd., S. 148. Als vierzehnter Hafen wird 1788 San Sebastián zum Amerikahandel zugelassen.

140 Moskau, A.E.A., 50/6, 500, 3, Amsterdam, 12./23. Januar 1778.

141 Oscar Cornblit, »Society and Mass Rebellions in Eighteenth Century Peru and Bolivia«, in: *St. Antony's Papers*, 1970, S. 9–44.

142 Handelskammern, die den Außenhandel organisieren und überwachen und über beträchtliche Vollmachten verfügen.

143 Vgl. J. R. Fisher, *Government and Society in Colonial Peru*, 1970, insbes. S. 124 ff.

144 D. A. Brading, a.a.O., S. 304, 312.

145 Ebd., S. 38.

146 »Obstacles to Economic Growth in 19th Century Mexico«, in: *American Historical Review*, Februar 1978, S. 80 ff.

147 Ebd., S. 82.

148 A. Hanson Jones, zit. Aufs.

149 J. Vicens Vives, *Historia social y económica de España y América*, a.a.O., IV, S. 463.

150 Nach der gleichfalls fragwürdigen Berechnung, die Holden Furber in *John Company at work*, 1948, S. 309, anstellt und die den Schmuggel nicht berücksichtigt.

151 A.E., C.P. Vereinigte Staaten, 59, fol. 246 v°.

152 Jurgen Schneider, »Le commerce français avec l'Amérique latine pendant l'âge de l'indépendance (première moitié du XIX^e siècle)«, in: *Revista de historia de América*, 1977, S. 63–87.

153 Nico Perrone, »Il manifesto dell'imperialismo americano nelle borse di Londra e Parigi«, in: *Belphagor*, 1977, S. 321 ff. Nach einem Lagebericht vom November 1828 wandern die Kapitalien nach Europa, »größtenteils ... nach Frankreich«, ab, A.E., M. u. D. Amerika, 40, 501, fol. 4 ff.

154 A.N., A.E., B III, 452.

155 »Feudalismo y capitalismo in América latina«, in: *Boletín de estudios latino-americanos y del Caribe*, Dezember 1974, S. 21–41.

156 Zu den folgenden Ausführungen vgl. A.N., Marine, B⁷, 461, Denkschrift vom Februar 1789 über die Lage der Industrie und des Außenhandels der USA.

157 A.a.O., S. 49.

158 Angeführt von B. H. Slicher van Bath, zit. Aufs., S. 25.

159 Vgl. Bd. II.

160 E. Florescano, a.a.O., S. 433.

161 C. Gibson, *The Aztecs under Spanish Rule*, 1964, S. 34.

162 M. Bataillon, a.a.O., S. XXXI.

163 Ebd., S. XXX.

164 *Der Charakter der Entdeckung und Eroberung Amerikas durch die Europäer*, 1925, I, S. 453–454.

165 A.a.O., S. 30 ff., 126.

166 »Lo zucchero e l'Atlantico", in: *Miscellanea di Studi sardi e del commercio atlantico*, III (1974), S. 248–277.

167 M. Devèze, *L'Europe et le monde...*, S. 263 ff.

168 Robert Challes, *Voyage aux Indes d'une escadre française (1690–1691)*, 1933, S. 85–87.

169 Contra Costa: der dem Indischen Ozean zugewandte südafrikanische Küstenbereich.

170 W. G. L. Randles, *L'Empire du Monomotapa du XV^e au XVIII^e siècle*, 1975, S. 7.

171 Roland Oliver und G. Matthew, *History of East Africa*, 1966, S. 155, zit. von M. Devèze, *L'Europe et le monde...*, a.a.O., S. 301.

172 Auguste Toussaint, *L'Océan Indien au XVIII^e siècle*, 1974, S. 64.

173 Moskau, A.E.A., 18. Oktober 1774 (Belegstelle unvollständig).

174 K. G. Davies, *The Royal African Company*, 1957, S. 5 u. 6.

175 Nach N. Sánchez Albornoz, a.a.O., S. 66.

176 W. G. L. Randles, *L'Ancien Royaume du Congo des origines à la fin du XIX^e siècle*, 1968; J. Cuvelier u. L. Jadin, a.a.O.; G. Balandier, *La Vie quotidienne au royaume de Kongo du XVI^e au XVIII^e siècle*, 1965.

177 J. Savary, a.a.O., zum Stichwort »*manille*«, III, Sp. 714.

178 J. Cuvelier u. L. Jadin, a.a.O., S. 114.

179 Pierre Poivre, *Voyages d'un philosophe, ou Observations sur les mœurs et les arts des peuples de l'Afrique, de l'Asie et de l'Amérique*, 1768, S. 22.
180 *La Cosmographie universelle* ..., 1575, fol. 67.
181 Philip Curtin, *Economic Change in Precolonial Africa. Senegambia in the Era of the Slave Trade*, 1975, S. 235, 237–247.
182 Vgl. Bd. I.
183 B. Bailyn, a. a. O., S. 16.
184 Pater Jean-Baptiste Labat, *Nouvelle Relation de l'Afrique occidentale*, 1728, IV, S. 326, über Gambia.
185 P. Curtin, a. a. O., S. XXIII.
186 Ebd., S. 4.
187 W. G. L. Randles, *L'Ancien Royaume du Congo* ..., a. a. O., S. 69.
188 Ebd., S. 87.
189 O. Lara, a. a. O., II, S. 291–292.
190 J. Beraud-Villars, *L'Empire de Gao. Un État soudanais aux XV^{e} et XVI^{e} siècles*, 1942, S. 144.
191 W. G. L. Randles, *L'Ancien Royaume du Congo* ..., a. a. O., S. 132.
192 Ebd.
193 Ebd., S. 135.
194 W. G. L. Randles, *L'Empire du Monomotapa* ..., a. a. O., S. 18.
195 W. G. L. Randles, *L'Ancien Royaume du Congo* ..., a. a. O., S. 216.
196 *Konkwistadorzy Portugalscy*, 1976.
197 Paul Milioukov, Charles Seignobos, Louis Eisenmann, *Histoire de Russie*, I, 1932, S. 158, Anm. 1; *Médit.*, I, S. 174.
198 J.-B. Labat, a. a. O., V, S. 10.
199 D. h. Abenteurer.
200 W. G. L. Randles, *L'Ancien Royaume du Congo* ..., a. a. O., S. 217 ff.; C. Verlinden, in J.-C. Margolin, a. a. O., S. 689. Der Begriff *pombeiro* soll sich von *pumbo* herleiten, dem aktiven Markt am heutigen Stanley Pool.
201 Gaston Martin, *Nantes au XVIII^{e} siècle. L'ère des négriers (1714–1774)*, 1931, S. 46 ff.
202 P. Curtin, a. a. O.
203 Ebd., S. 334 ff.
204 Y. Bernard, J.-C. Colli, D. Lewandowski, *Dictionnaire* ..., a. a. O., S. 1104.
205 M. Devèze, *L'Europe et le monde* ..., a. a. O., S. 310, sowie seine Ausführungen im Anschluß an C. W. Newbury, Reginald Coupland, C. Lloyd, D. Curtin, H. Brunschwig.
206 A.E., C.C.C. London, 12, fol. 230 ff., Schreiben Séguiers vom 12. Mai 1817.
207 *Considérations ... sur l'abolition générale de la Traite des Nègres adressées aux Négociateurs qui doivent assister au Congrès de Vienne, par un Portugais*, September 1814, S. 17–18. (B.N., Paris, LK 9, 668.)
208 Wichtige Hinweise zum ganzen folgenden Abschnitt verdanke ich dem Buch von Jacqueline Kaufmann-Rochard, *Origines d'une bourgeoisie russe, XVI^{e}–XVII^{e} siècles*, 1969.
209 C. Verlinden, a. a. O. (vgl. Anm. 2 des vorliegenden Kapitels), S. 676 ff.
210 I. Wallerstein, a. a. O., S. 320.
211 Walther Kirchner, »Über den russischen Außenhandel zu Beginn der Neuzeit«, in: *Vierteljahresschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1955.
212 B. H. Summer, *Survey of Russian History*, 1947, S. 260, zit von R. M. Matton, in: *Russian Imperialism from Ivan the Great to the Revolution*, hrsg. v. Taras Hunczak, 1970, S. 106.
213 George Vernadsky, *The Tsardom of Moscow, 1547–1682*, V, 1969, S. 166.
214 Artur Attman, *The Russian and Polish Markets in International Trade 1500–1650*, 1973, S. 135 ff.
215 Ebd., S. 138–140.
216 Der niederländische Reichstaler (*rijksdaaler*, oder *rigsdaler*, auch *rixdollar*) wurde seit dem Zusammenschluß der Utrechter Union, 1579, geprägt.
217 M. V. Fechner, *Le Commerce de l'État russe avec les pays orientaux au XVI^{e} siècle*, 1952. Léon Poliakof vermittelte mir eine Übersicht über das auf russisch abgefaßte Werk und übersetzte wesentliche Abschnitte für mich.
218 A. Gerschenkron, *Europe in the Russian mirror*, 1970, S. 54.
219 Marian Malowist, »The economic and social Development of the Baltic Countries, XVth–XVIIth century«, in: *Economic History Review*, Dezember 1959, S. 177–189.
220 A.N., K 1352, fol. 73, um 1720.
221 Ebd.
222 Samuel H. Baron, »The Fate of the Gosti in the reign of Peter the Great«, in: *Cahiers du monde russe et soviétique*, Oktober–Dezember 1973, S. 488–512.
223 J. Kaufmann-Rochard, a. a. O., S. 88.
224 Ebd., S. 87 und 227.
225 Ebd., S. 227–228.
226 J. Kulischer, *Wirtschaftsgeschichte Rußlands*, I, S. 447.
227 Oder *riad:* Kaufbudenreihe.
228 1 Pud = 16,38 kg.
229 J. Kulischer, a. a. O., I, S. 447 ff.
230 Zu den folgenden Ausführungen vgl. J. Blum, *Lord and Peasant in Russia from the 9th to the 19th century*, S. 106 ff.
231 Michael Confino, *Systèmes agraires et progrès agricole. L'assolement triennal en Russie aux XVIII^{e}–XIX^{e} siècles*, 1970, S. 99.
232 Frédéric Le Play, *L'Ouvrier européen*, 1877–1879, zit. von J. Blum, a. a. O., S. 316–317.
233 Archiv Woronzow, a. a. O., XXI, S. 327.
234 J. Blum, a. a. O., S. 283; Roger Portal, »Manufactures et classes sociales en Russie

au XVIII^e^ siècle«, in: *Revue historique*, April–Juni 1949, S. 169.
235 Peter Simon Pallas, *Reisen durch verschiedene Provinzen des Russischen Reiches in den Jahren 1768–74* (Petersburg, 1771–76).
236 J. Blum, a.a.O., S. 302–303.
237 Ebd., S. 293–294.
238 Ebd., S. 300–301.
239 Ebd., S. 288.
240 Ebd., S. 290.
241 Ebd., S. 473.
242 J. Kaufmann-Rochard, a.a.O., S. 191.
243 Louis Alexandre Frotier de la Messelière, *Voyage à Saint-Pétersbourg ou Nouveaux Mémoires sur la Russie*, a.a.O., S. 116.
244 Auguste Jourdier, *Des forces productives, destructives et improductives de la Russie*, 1860, S. 118.
245 J. P. Kilburger, *Kurzer Unterricht von dem russischen Handel*, zit. von J. Kulischer, a.a.O., S. XII, S. 248 u. 329.
246 J. Kaufmann-Rochard, a.a.O., S. 46.
247 Adam Olearius, *Voyage en Moscovie, Tartarie et Perse*, 1659, S. 108, zit. von J. Kaufmann-Rochard, a.a.O., S. 46.
248 J. Kulischer, a.a.O., S. 338.
249 J. Blum, a.a.O., S. 286.
250 J. Kaufmann-Rochard, a.a.O., S. 39 ff.
251 Archiv Woronzow, a.a.O., XXI, S. 333.
252 J. Kaufmann-Rochard, a.a.O., S. 65.
253 François Barrême, *Le Grand Banquier*, 1685, S. 216.
254 A.N., Marine, B^7^, 457, 1780.
255 A.E., M. u. D. Rußland, 7, fol. 298, um 1770.
256 A.E., M. u. D. Rußland, 2, fol. 176, 1773.
257 P. Philippe Avril, *Voyage en divers États d'Europe et d'Asie, entrepris pour découvrir un nouveau chemin à la Chine...*, 1692, S. 103.
258 Eugenio Alberi, *Relazioni degli ambasciatori veneti durante il secolo XVI*, 1839–1863, III, 2, Giac. Soranzo, S. 199.
259 A.d.S. Venedig, Inghilterra, London, 18.–19. Juni 1703.
260 J. Savary, a.a.O., V, Sp. 658 ff.
261 Boris Nolde, *La Formation de l'Empire russe*, 2 Bde., 1952–1953.
262 François-Xavier Coquin, *La Sibérie, peuplement et immigration paysanne au XIX^e^ siècle*, 1969, S. 9–10.
263 Ebd.
264 P. Camena d'Almeida, in: *Géographie universelle*, V, 1932, S. 258.
265 Diese Angaben stammen aus F.-X. Coquin, a.a.O., S. 109.
266 A.E., M. u. D. Rußland, 2, fol. 187 v°–188.
267 F.-X. Coquin, a.a.O., S. 11.
268 Ebd., S. 12.
269 A.E., M. u. D. Rußland, 7, fol. 246–249.
270 P. Camena d'Almeida, a.a.O., S. 217.
271 J. G. Gmelin, *Voyage en Sibérie...*, 1767, II, S. 50.
272 Ebd., II, 123.
273 J. Kaufmann-Rochard, a.a.O., S. 200.
274 *Gazette de France*, 4. April 1772, S. 359.
275 W. Lexis, »Beiträge zur Statistik der Edelmetalle nebst einigen Bemerkungen über die Wertrelation«, in: *Jahrbuch für Nationalökonomie und Statistik*, XXXIV, 1908, S. 364.
276 C. M. Foust, »Russian Expansion to the East through the 18th Century«, in: *Journal of Economic History*, 1961, S. 472.
277 Maurice-Auguste de Benyowsky, *Voyages et mémoires...*, 1791, S. 63.
278 P. S. Pallas, *Reisen durch verschiedene Provinzen des Russischen Reichs*, 1771–1776, III.
279 Ebd.
280 M.-A. de Benyowsky, a.a.O., S. 48.
281 A.E., M. u. D. Rußland, 2, fol. 188.
282 James R. Gibson, *Feeding the Russian Fur Trade: provisionment of the Okhotsk seaboard and the Kamtchatka peninsula, 1689–1856*, 1970.
283 Ernst Hoffmann, *Reise nach den Goldwäschen Ostsibiriens*, 1847, Neuauflage 1969, S. 79 ff.
284 1728, 1732, 1741, 1746, 1755. – A.E., M. u. D. Rußland, 2, fol. 183–185.
285 Ebd.
286 J. Savary, a.a.O., V, Sp. 659 ff.
287 C. M. Foust, zit. Aufs., S. 477.
288 J. G. Gmelin, a.a.O., I, S. 49.
289 C. M. Foust, zit. Aufs., S. 477; A.N., A.E., M. u. D. Rußland, 2, fol. 182.
290 Archiv Woronzow, a.a.O., IX, S. 32–33.
291 Gino Luzzatto, *Storia economica dell'età moderna e contemporanea*, II, 1952, S. 16.
292 A.N., A.E., B^1^, 485.
293 A.d.S. Neapel, Affari Esteri, 800; *Gazette de Cologne*, 23. September 1763. Der russische Wechselkurs wird offenbar ab 1762 an der Londoner Börse notiert.
294 Moskau, A.C., Sammlg. Woronzow, 1261, 4–446.
295 Archiv Woronzow, a.a.O., XXI, S. 137.
296 Ebd., S. 315.
297 Ebd., X, S. 201.
298 J. Blum, a.a.O., S. 293.
299 R. Portal, zit. Aufs., S. 6 ff.
300 J. Blum, a.a.O., S. 294.
301 A.N., Marine, B^7^, 457.
302 A.N., K 1352.
303 Archiv Woronzow, a.a.O., VIII, S. 363.
304 Fernand Grenard, *Grandeur et décadence de l'Asie*, 1939, S. 72.
305 A.E., M. u. D. Türkei, 36, fol. 16.
306 G. Tongas, *Les Relations de la France avec l'Empire ottoman, durant la première moitié du XVII^e^ siècle*, 1942, S. 141.
307 Giovanni Botero, *Relationi universali*, 1599, II, S. 117–118.
308 C. Boxer, »The Portuguese in the East, 1500–1800«, in: *Portugal and Brazil, an In-*

troduction, hrsg. v. H. V. Livermore, 1953, S. 221.
309 A.d.S. Venedig, Relazioni, B 31.
310 François Savary de Brèves, *Relation des voyages de...*, 1628, S. 242.
311 Maestre Manrique, *Itinerario de las misiones que hizo el Padre F. Sebastian Manrique...*, 1649, S. 460.
312 Abbé Prévost, a. a. O., IX, 1751, S. 88.
313 Edward Brown, *A Brief Account of Some Travels...*, 1673, S. 39-40.
314 T. Stoianovitch, Maschinenskript, in: *Conférence de la Commission d'histoire économique de l'Association du Sud-Est européen*, Moskau u. Kiew, 1969.
315 W. Platzhoff, *Geschichte des europäischen Staatensystems, 1559-1660*, 1928, S. 31.
316 Herbert Jansky, in: *Handbuch der europäischen Geschichte*, hrsg. v. T. Schieder, a. a. O., IV, S. 753.
317 Ebd., S. 761.
318 Jorjo Tadic, »Le commerce en Dalmatie et à Raguse et la décadence économique de Venise au XVII^e^ siècle«, in: *Aspetti e cause della decadenza economica veneziana nel secolo XVII*, 1961, S. 235-274.
319 Robert Mantran, »L'Empire ottoman et le commerce asiatique au XVI^e^ et au XVII^e^ siècle«, in: *Islam and the Trade of Asia*, hrsg. v. D. S. Richards, S. 169. Eroberung Bagdads 1534, Basras 1535, 1546.
320 Moskau, A.C., 276-1-365, fol. 171-175.
321 A.E., M. u. D. Türkei, 11, fol. 131-151.
322 Geschäftsbuch für vorläufige Eintragungen.
323 Pierre Belon, *Les Observations de plusieurs singularitez et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Judée, Égypte, Arabie et autres pays estranges*, 1553, fol. 181 v^o^.
324 Abbé Prévost, a. a. O., IX, S. 88.
325 *Gazette d'Amsterdam*, 13. Dezember 1672. Das ukrainische Kamenez, heute Kamenec-Podolskij, war nacheinander türkisch, tatarisch, polnisch und ab 1793 russisch.
326 Paul-Ange de Gardane, *Journal d'un voyage dans la Turquie d'Asie et la Perse, fait en 1807 et 1808*, 1809, S. 13.
327 Biblioteca Marciana (Venedig), Scritture, Oro e argento, VII, MCCXXVIII, 55.
328 Bezeichnung für den von den ungarischen Königen geprägten, vom Ausland vielfach nachgeahmten Golddukaten.
329 Ugo Tucci, »Les émissions monétaires de Venise et les mouvements internationaux de l'or«, in: *Revue historique*, Juli 1978, S. 97, Anm. 23.
330 Ebd., S. 109, Anm. 65.
331 F. Rebuffat, M. Courdurie, *Marseille et le négoce marseillais international (1785-1790)*, 1966, S. 126 ff.
332 C. Sonnini, *Traité sur le commerce de la mer Noire*, o. J.
333 A.N., A.E., B', 436, zit. von T. Stoianovitch, a. a. O., Maschinenskript, S. 35.
334 Bei seinen Vorlesungen in Paris (1955).
335 *Médit.*, II, S. 64.
336 Ebd., I, S. 263.
337 Henri Maundrell, *Voyage d'Alep à Jérusalem*, 1706, S. 2 (Reise im Jahre 1696).
338 In einer (für mich mittlerweile leider nicht mehr auffindbaren) Lokalzeitschrift.
339 A.d.S. Neapel, Affari Esteri, 800, Den Haag, 21. August 1761.
340 Moskau, A.E.A., 4113, 158, fol. 4, Venedig, 4./15. Dezember 1787.
341 A.E., M. u. D. Türkei, 15, fol. 154-159.
342 *Observations sur l'état actuel de l'Empire ottoman*, hrsg. v. Andrew S. Ehrenkreutz, 1965, S. 49-50.
343 Ebd., S. 53.
344 Ebd., S. 54.
345 Im Anschluß an den Frieden von Kütschük Kainardschi.
346 Durch den Vertrag von Konstantinopel (Januar 1784), der die Abtretung der Krim an Rußland besiegelte.
347 Vgl. Bd. I.
348 K. N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1660-1760*, 1978, S. 17.
349 A.E., M. u. D. Türkei, 11, fol. 131-151, 1750.
350 H. Furber, a. a. O., S. 166.
351 A.E., M. u. D. Türkei, 11, fol. 162.
352 Ebd., fol. 151, 1750.
353 H. Furber, a. a. O., S. 66.
354 A.E., M. u. D. Türkei, 11, fol. 70 u. 70 v^o^.
355 Ebd., fol. 162.
356 Moskau, A.E.A., 35/6, 371, fol. 32.
357 Ebd., 93/6, 438, fol. 81.
358 Luigi Celli, Einführung zu *Due Trattati inediti di Silvestro Gozzolini da Osimo, Economista e Finanziere del sec. XVI*, 1892, S. 8.
359 Moskau, A.E.A., Oktober 1787 (Angaben unvollständig).
360 M.-A. de Benyowsky, *Voyages et mémoires...*, a. a. O., I, S. 51.
361 »Agenda for Ottoman History«, in: *Review*, 1, 1977, S. 53.
362 Moskau, A.E.A., März 1785 (Angaben unvollständig).
363 *Handbuch der europäischen Geschichte*, hrsg. v. T. Schieder, a. a. O., S. 771.
364 A.d.S. Neapel, Affari Esteri, 805.
365 Michel Morineau auf der Woche von Prato, 1977, Maschinenskript, S. 27.
366 J. Rousset, *Les Intérêts présens des puissances d l'Europe*; 1731, I, S. 161.
367 Ange Goudar, *Les Intérêts de la France mal entendus...*, 1756, I, S. 5.
368 Die folgenden Ausführungen fußen auf Giorgio Borsa, *La Nascità del mondo moderno in Asia Orientale*, 1977, und Michel Devèze, *L'Europe et le monde...*, a. a. O.
369 Maurice Lombard, *L'Islam dans sa première grandeur*, 1971, S. 22.
370 Vgl. Bd. I.

371 Arabische Bezeichnung für die Küste von Südsomalia bis Moçambique (wörtlich = »Schwarze Menschen«).
372 *Indonesian Trade and Society*, 1955.
373 Die Tamilen leben in Südindien und auf Ceylon.
374 Archibald R. Lewis, »Les marchands dans l'océan Indien«, in: *Revue d'histoire économique et sociale*, 1976, S. 448.
375 Ebd., S. 455.
376 Ebd., S. 455–456.
377 Donald F. Lach, *Asia in the Making of Europe*, 1970, I, S. 19.
378 Franco Venturi, *L'Europe des Lumières, recherches sur le XVIII^e siècle*, 1971, S. 138–139.
379 C. G. F. Simkin, a. a. O., S. 182.
380 Giorgio Borsa, a. a. O., S. 31.
381 A.N., Colonies, C², 254, fol. 15 v°.
382 L. Dermigny, *La Chine et l'Occident...*, a. a. O., II, S. 696.
383 Vgl. weiter oben, S. 244.
384 L. Simond, *Voyage d'un Français en Angleterre...*, a. a. O., II, S. 280.
385 Victor Jacquemont, *Voyage dans l'Inde...*, 1841–1844, S. 17.
386 M. Devèze, a. a. O., S. 223.
387 British Museum, Sloane 1005.
388 R. Challes, *Voyage aux Indes...*, a. a. O., S. 436.
389 A.N., Colonies, C², 105, fol. 233.
390 François Martin, 1640–1706, war von 1701 an Generalgouverneur der Französisch-Ostindischen Handelskompanie.
391 A. N., Colonies, C², 105, fol. 256 v° u. 257.
392 Maestre Manrique, a. a. O., S. 398.
393 K. N. Chaudhuri, a. a. O., S. 447–448.
394 A.N., A.E., B III, 459.
395 A.N., Colonies, C², 75, fol. 165.
396 Gemeint sind zweifelsohne die *bonds*, die kurzfristigen Schuldverschreibungen der Kompanie. Saha Panchanam, »Einige Probleme der kapitalistischen Entwicklung Indiens im 19. Jahrhundert«, in: *Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte*, 1970, I, S. 155–161.
397 V. I. Pavlov, *Historical Premises for India's Transition to Capitalism*, 2. Aufl., 1978, S. 326–332.
398 K. N. Chaudhuri, a. a. O., S. 455.
399 Ebd., S. 456.
400 Abbé Prévost, a. a. O., I, S. 35, 48, 49.
401 Carlo M. Cipolla, *Velieri e Cannoni d'Europa sui mari del mondo*, 1969, S. 116–117.
402 Ebd.
403 Ebd.
404 T. T. Chang, *Sino-Portuguese Trade from 1514 to 1644*, 1934, S. 120, zit. von C. M. Cipolla, a. a. O., S. 117.
405 *The Embassy of Sir Thomas Roe to the Court of the Great Moghol*, 1899, II, S. 344, zit. von G. Borsa, a. a. O., S. 25.
406 C. M. Cipolla, a. a. O., S. 119, Anm. 17.
407 K. N. Chaudhuri, a. a. O., S. 457 u. 461.
408 I. Bruce Watson, »The Establishment of English Commerce in North-Western India in the Early Seventeenth Century«, in: *Indian Economic and Social History*, XIII, Nr. 3, S. 384–385.
409 K. N. Chaudhuri, a. a. O., S. 461.
410 A.N., A.E., B III, 459, Denkschrift von Bolts, 19. Messidor des Jahres V.
411 In denen sich Kaufleute und Handwerker zur Lieferung bestimmter Güter verpflichten.
412 I. B. Watson, zit. Aufs., S. 385–389.
413 A.N., A.E., B III, 459.
414 A.N., Colonies, C², 105, fol. 218 v°–220.
415 A.N., Colonies, C", 10, 31. Dezember 1750. Man denke an den Streit zwischen Pierre Poivre und dem Kommandanten der *Mascarin* in Kanton (Juni 1750).
416 C. Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415–1825*, 1969, S. 57, zit. von I. Wallerstein, a. a. O., S. 332.
417 V. I. Pavlov, a. a. O., S. 243.
418 So etwa Norman Jacobs, *Modern Capitalism and Eastern Asia*, 1958.
419 B. R. Grover, »An Integrated Pattern of Commercial Life in the Rural Society of North India during the 17th–18th centuries«, in: *India Historical Records Commission*, XXXVII, 1966, S. 121 ff.
420 L. C. Jain, *Indigenous Banking in India*, 1929, S. 5.
421 Die Bedeutung des Begriffs erörtert Irfan Habib in *The Agrarian System of Mughal India*, 1963, S. 140 ff.
422 Irfan Habib, »Potentialities of Capitalistic Development in the Economy of Mughal India...«, S. 10.
423 Satish Chandra, »Some Institutional Factors in Providing Capital Inputs for the Improvement and Expansion of Cultivation in Medieval India«, in *Indian Historical Review*, 1976, S. 85.
424 Ebd., S. 89.
425 B. R. Grover, zit. Aufs., S. 130.
426 S. Chandra, zit. Aufs., S. 84.
427 I. Habib, »Potentialities...«, S. 8.
428 Ebd., S. 18–19.
429 Ebd., S. 3–4.
430 Ebd., S. 4, Anm. 2.
431 Abbé Prévost, a. a. O., XI, S. 661–662.
432 Ebd., S. 651–652.
433 Ebd., S. 652.
434 1 *maund* entspricht in Bengalen 34,5 kg, in Surat 12,712 kg (K. N. Chaudhuri, a. a. O., S. 472).
435 B. R. Grover, zit. Aufs., S. 129–130.
436 I. Habib, »Potentialities...«, S. 7–8; W. H. Moreland, a. a. O., S. 99–100, 103–104.
437 I. Habib, »Usury in Medieval India«, zit. Aufs., S. 394.
438 B. R. Grover, zit. Aufs., S. 138.
439 Indischer Staat mit der Hauptstadt Bombay.
440 I. Habib, »Potentialities...«, S. 46–47.

441 Ebd., S. 43.
442 Sonnerat, *Voyage aux Indes Orientales et à la Chine*, 1782, I, S. 103 u. 104.
443 *Jahangir's India: the Remonstrantie of Francisco Pelsaert*, 1925, S. 60, zit. von I. Habib, »Potentialities...«, S. 43, Anm. 2.
444 I. Habib, »Potentialities...«, S. 44-45.
445 Ebd., S. 45.
446 Abbé Prévost, a.a.O., X, S. 1.
447 Ebd., X, S. 93.
448 Ebd., X, S. 237.
449 H. Furber, a.a.O., S. 10.
450 I. Habib, »Potentialities...«, S. 55 und Anm. 2.
451 A.N., Marine, B⁷, 443, fol. 254.
452 V. I. Pavlov, a.a.O., S. 329.
453 H. Furber, a.a.O., S. 187.
454 A.N., Colonies, C², 105, fol. 291 v°.
455 H. Furber, a.a.O., S. 189-190.
456 V. I. Pavlov, a.a.O., S. 233.
457 K. N. Chaudhuri, a.a.O., S. 260.
458 Ebd., S. 258.
459 Abbé Prévost, a.a.O., X, S. 65.
460 Satish Chandra, »Some Aspects of the Growth of a Money Economy in India during the Seventeenth Century«, in: *The Indian Economic and Social History Review*, 1966, S. 326, und B. R. Grover, zit. Aufs., S. 132.
461 B. R. Grover, zit. Aufs., S. 128, 129, 131.
462 Ebd., S. 132.
463 Hier befindet sich die französische Faktorei von Pondicherry, die bei Lebensmitteln und anderen Gütern mit gewissen Nachschubschwierigkeiten zu kämpfen hat.
464 A.N., Colonies, C², 75, fol. 69.
465 Percival Spear, *The Nabobs*, 1963, S. XIV ff.
466 A.N., C², 286, fol. 280.
467 I. Habib, »Potentialities...«, S. 12 u. Anm. 1.
468 Ebd., S. 32.
469 Abbé Prévost, a.a.O., X, S. 232.
470 Roland Mousnier, in: Maurice Crouzet, *Histoire générale des civilisations*, IV, 1954, S. 491.
471 Abbé Prévost, a.a.O., X, S. 235.
472 Zusammengerollte, hinter dem Sattel befestigte Überwürfe.
473 A.N., Colonies, C², 56, fol. 17 v° ff., 1724. Diese Tucheinfuhr beläuft sich damals auf 50000 Ecus pro Jahr.
474 Abbé Prévost, a.a.O., X, S. 245.
475 I. Habib, »Potentialities...«, S. 38 ff.
476 Ebd., S. 36-37.
477 Abbé Prévost, a.a.O., X, S. 146.
478 François Bernier, *Voyages... contenant la description des États du Grand Mogol...*, 1699, I, S. 94.
479 Abbé Prévost, a.a.O., X, S. 235.
480 Ebd., X, S. 95.
481 P. Spear, a.a.O., XIII.
482 M. N. Pearson, »Shivaji and the Decline of the Mughal Empire«, in: *Journal of Asian Studies*, 1970, S. 370.
483 A. K. Majumdar, »L'India nel Medioevo e al principio dell'età moderna«, in: *Propyläen Weltgeschichte*, VI.
484 Ebd.
485 Anfang des 16. Jahrhunderts gegründete indische Sekte. In der 2. Hälfte des 18. Jhs. errichteten die Sikhs um Lahore und Amritsar einen Staat.
486 H. Furber, a.a.O., S. 303.
487 A. K. Majumdar, a.a.O., S. 195.
488 *Médit...*, I, S. 340.
489 H. Furber, a.a.O., S. 25.
490 Giuseppe Papagno, »Monopolio e libertà di commercio nell'Africa orientale portoghese alla luce di alcuni documenti settecenteschi«, in: *Rivista storica italiana*, 1974, II, S. 273.
491 A.N., A.E., B III, 459, Denkschrift von Louis Monneron, 1. Prairial des Jahres IV.
492 A.N., 8 AQ 349.
493 T. Raychaudhuri, *Readings in Indian Economy*, 1964, S. 17, zit. von V. I. Pavlov, a.a.O., S.87.
494 V. I. Pavlov, a.a.O., S. 86-88.
495 Ebd., S. 239 ff.
496 Ebd., S. 324-335.
497 Ebd., S. 99 ff.
498 K. N. Chaudhuri, a.a.O., S. 273.
499 V. I. Pavlov, a.a.O., S. 215.
500 Ebd., S. 216.
501 Ebd., S. 217; zweifellos der Grund, warum die Briten im 18. Jahrhundert nur schwedischen, aber keinen englischen Stahl nach Indien (v.a. für die Werften) einführen.
502 Armando Cortesão, in: *The Suma Oriental* de Tome Pires, 1944, II, S. 278-279; V. Magalhaês Godinho, a.a.O., S. 783.
503 M. A. P. Meilink-Roelofsz, *Asian Trade and European Influence*, 1962, S. 13 ff.
504 O. W. Wolters, *Early Indonesian Commerce*, 1967, S. 45 ff.
505 Abbé Prévost, a.a.O., VIII, S. 316.
506 Ebd., VIII, S. 312.
507 Ebd., IX, 74 (1622).
508 Ebd., XI, S. 632.
509 Sonnerat, a.a.O., II, S. 100.
510 Vgl. in diesen Fragen das klassische Buch von G. Coedes, »Les États hindouisés d'Indochine et d'Indonésie«, 1948, in: *Histoire du monde* von M. E. Cavaignac, Bd. VII.
511 M. A. P. Meilink-Roelofsz, in: *Islam and the Trade of Asia*, hrsg. v. D. S. Richards, a.a.O., S. 137 ff.
512 Luis Filipe F. R. Thomaz, »Maluco e Malaca«, in: *A Viagem de Fernão de Magalhaês e a questão das Molucas*, p.p. A. Teixera, 1975, S. 33 ff.
513 Ebd., S. 33.
514 Zit. v. Pavlov, a.a.O., S. 221.
515 Ebd.
516 Abbé Prévost, a.a.O., I, S. 115.

517 Ebd., I, S. 116.
518 M. A. Hedwig Fitzler, »Der Anteil der Deutschen an der Kolonialpolitik Philipps II. von Spanien in Asien« in: *Vierteljahresschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1935, S. 251.
519 L. F. F. R. Thomaz, zit. Aufs., S. 36.
520 Abbé Prévost, a. a. O., I, S. 336 (1592).
521 Ebd., VI, S. 62–63.
522 Ebd., VIII, S. 480 ff.
523 A. a. O., S. 160 ff.
524 A.N., Colonies, C[II], fol. 10 v°.
525 A. a. O., S. 176.
526 *Voyage en Inde du comte de Modave, 1773–1776*, hrsg. v. J. Deloche, 1971, S. 77.
527 Ebd.
528 »I. Wallerstein et l'Extrême-Orient, plaidoyer pour un XVI[e] siècle négligé«, Leidener Kolloquium, Okt. 1978, Maschinenskript.
529 »Littoral et intérieur de l'Inde«, Leidener Kolloquium, Okt. 1978, Maschinenskript.

Notes du chapitre 6

1 *Revolution* bedeutet ursprünglich Umdrehung, Rückkehr eines Himmelskörpers zu seinem Ausgangspunkt.
2 Hannah Arendt, *On Revolution*, 1963.
3 Jürgen Kuczynski, »Friedrich Engels und die Monopole«, in: *Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte*, 1970, 3, S. 37–40.
4 Adolphe Blanqui, *Histoire de l'économie politique en Europe depuis les Anciens jusqu'à nos jours*, 1837, II, S. 209. »Kaum war die industrielle Revolution dem Hirn dieser beiden genialen Männer, Watt und Arkwright, entsprungen, ergriff sie auch schon Besitz von England«; vgl. R. M. Hartwell, *The Industrial Revolution and economic growth*, 1971, S. 111; Peter Mathias, *The First Industrial Nation. An Economic History of Britain 1700–1914*, 1969, S. 3.
5 Maurice Dobb, *Études sur le développement du capitalisme*, 1969, S. 274, Anm. 3; A. Besançon, in: *Quarterly Journal of Economics*, XXXVI, 1921, S. 343.
6 *Les Étapes de la croissance économique*, 1967, S. 55.
7 *Croissance et structures économiques*, a. a. O., S. 247 ff.
8 Simon Kuznets, »Capital formation in Modern Economic Growth«, in: *Troisième Conférence internationale d'histoire économique*, München, 1965, I, S. 20, Anm. 1.
9 Phyllis Deane, *The First Industrial Revolution*, 1965, S. 117.
10 »Encore la révolution anglaise du XVIII[e] siècle«, in: *Bulletin de la Société d'histoire moderne*, 1961, S. 6.
11 Im Vorwort zur französischen Übersetzung von Thomas S. Ashton, *La Révolution industrielle*, 1955, S. X.
12 J. Hicks, *A Theory of Economic History*, a. a. O., S. 151–154.
13 J.-B. Say, *Cours complet d'économie politique*, a. a. O., II, S. 170.
14 T. S. Ashton, »The Treatment of Capitalism by Historians«, in: *Capitalism and the Historians*, Hrsg. F. A. Hayek, 1954, S. 60.
15 P. Deane, a. a. O., S. 116, 117 und Anm. 1, im Anschluß an W. W. Rostow, *The Economics of Take off into Sustained Growth*, 1963.
16 Ignacy Sachs, *Pour une économie politique du développement*, 1977, S. 9.
17 Ebd.
18 So der chilenische Wirtschaftler Oswaldo Sunkel, den I. Sachs, a. a. O., S. 34, zitiert.
19 Ignacy Sachs, *La Découverte du Tiers Monde*, 1971, S. 18–30.
20 Ebd.
21 A.N., F[12], 1512 C, Fasz. 5.
22 Lynn White, *Medieval Technology and Social Change*, 1962, S. 80; M. Rostovtzeff, *The Social and Economic History of the Hellenistic World*, 1967, I, S. 365.
23 Stephen Finney Mason, *Histoire des sciences*; 1956, S. 34.
24 A. Vierendel, *Esquisse d'une histoire de la technique*, 1921, I, S. 38.
25 *L'Autre France, L'histoire en perspective géographique*, 1971, S. 51–53.
26 *La Révolution industrielle du Moyen Age*, 1975.
27 *La Crise du féodalisme*, 1976.
28 »An Industrial Revolution of the thirteenth Century«, in: *Economic History Review*, 1941.
29 Der Ausdruck wurde entweder von G. F. von Schmoller oder von F. Philippi geprägt.
30 Eleonora M. Carus Wilson, »The Woollen Industry«, in: *The Cambridge Economic History*, II, 1952, S. 409.
31 *Little Red Book of Bristol*, Hrsg. F. B. Bickley, 1900, 58, II, 7.
32 Frédéric C. Lane, »Units of Economic Growth historically considered«, in: *Kyklos*, XV, 1962, S. 95–104.
33 W. Abel, *Agrarkrisen und Agrarkonjunktur*, a. a. O., S. 51.
34 C. M. Cipolla, »The Professions, The Long View«, in: *The Journal of European Economic History*, Frühjahr 1973, S. 41.
35 G. Bois, a. a. O., S. 246.
36 Roger Bacon, zit. von L. White, *Medieval Technology . . .*, a. a. O., S. 134.
37 Jacob Cornelius van Leur, *Indonesian Trade and Society*, 1955, S. 20.
38 Vgl. Bd. II.
39 Hermann Kellenbenz, *Deutsche Wirtschaftsgeschichte*, I, 1977, S. 167.
40 Gemma Miani, »L'économie lombarde aux

XIV[e] et XV[e] siècles«, in: *Annales E.S.C.*, Mai–Juni 1964, S. 571.
41 Renato Zangheri, »Agricoltura e sviluppo del capitalismo«, in: *Studi storici*, 1968, S. 539.
42 Eric J. Hobsbawm, »Il secolo XVII nello sviluppo del capitalismo«, in: *Studi storici*, 1959–1960, S. 665.
43 Carlo Poni »All' origine del Sistema di fabbrica . . .«, in: *Rivista storica italiana*, 1976, S. 444 ff.
44 L. White, a. a. O., S. 129.
45 Ebd., S. 28.
46 Gino Barbieri, *Le Origini del capitalismo lombardo*, 1961; G. Miani, zit. Aufs.
47 John U. Nef, »The Progress of Technology and the Growth of Large-Scale Industry in Great Britain, 1540–1640«, in: *Economic History Review*, Oktober 1934, S. 23.
48 S. Pollard und D. W. Crossley, *Wealth of Britain . . .*, a. a. O., 1968.
49 John Cleveland, *Poems*, 1650, S. 10.
50 John U. Nef, zit. Aufs., S. 3–24.
51 S. Pollard und D. W. Crossley, a. a. O., S. 85.
52 Ebd., S. 130.
53 Ebd., S. 84 u. 95.
54 Charles Hyde, *Technological Change and the British Iron Industry, 1700–1820*, 1977.
55 Vgl. weiter unten S. 635.
56 C. Hyde, a. a. O., S. 42 ff., 144.
57 S. Pollard u. D. W. Crossley, a. a. O., S. 105 u. 136–137.
58 Ebd.
59 Ebd., S. 142–143.
60 John U. Nef, *The Conquest of the Material World*, 1964, S. 141–143.
61 »The Origins of the Industrial Revolution«, in: *Past and Present*, April 1960, S. 71–81.
62 *L'Industrialisation en Europe au XIX[e] siècle*, Pierre Léon, François Crouzet, Richard Gascon, Lyon, 7.–10. Oktober 1970, 1972.
63 Pierre Vilar, »La Catalogne industrielle. Réflexions sur un démarrage et sur un destin«, in: *L'Industrialisation en Europe au XIX[e] siècle*, a. a. O., S. 421.
64 Jacques Bertin, ebd., S. 477.
65 H. W. Flinn, *The Origins of the Industrial Revolution*, 1965.
66 H. J. Habakkuk, »Historical Experience of Economic Development«, in: E. A. G. Robinson (Hrsg.), *Problems of Economic Development*, 1955, S. 123.
67 Paul Bairoch, *Révolution industrielle et sous-développement*, 1974, S. 73.
68 E. L. Jones, »Le origini agricole dell'industria«, in: *Studi storici*, IX, 1968, S. 567.
69 Jethro Tull, *The Horse Hoeing Husbandry*, 1733.
70 Jonathan David Chambers u. Gordon Edmund Mingay, *The Agricultural Revolution 1750–1880*, 1966, S. 2–3.
71 Ebd.
72 Ebd.
73 Ebd.
74 P. Bairoch, a. a. O., Abb. S. 222 u. 226; P. Mathias, *The First Industrial Nation*, a. a. O., Abb. S. 474.
75 Charles-Alexandre de Baert-Duholant, *Tableau de la Grande-Bretagne . . .*, a. a. O., IV, S. 242–243.
76 E. L. Jones, zit. Aufs., S. 568 ff.
77 E. A. Wrigley, in: *Past and Present*, 1967, angeführt von E. L. Jones, S. 569.
78 E. L. Jones, zit. Aufs., S. 570.
79 Ebd., S. 572–574.
80 J. D. Chambers u. G. E. Mingay, a. a. O., S. 18.
81 Ebd., S. 199–201.
82 M. Rubichon, a. a. O., II, S. 13.
83 Abbé J.-B. Le Blanc, *Lettres d'un Français*, a. a. O., II, S. 64 u. 66–67.
84 M. Rubichon, a. a. O., II, S. 12–13.
85 Ebd., II, S. 122.
86 P. Bairoch, a. a. O., S. 87.
87 Ebd., S. 215.
88 R. Reinhard, A. Armengaud, J. Dupaquier, *Histoire générale de la population mondiale*, 1968, S. 202 ff.
89 Roland Marx, *La Révolution industrielle en Grande-Bretagne des origines à 1850*, 1970, S. 57–58.
90 Ebd.
91 Alexis de Toqueville, *Voyages en Angleterre*, 1958, S. 59 u. 78.
92 E. J. Hobsbawm, *Industry and Empire*, a. a. O., S. 40.
93 In: *L'Industrialisation en Europe au XIX[e] siècle*, a. a. O., S. 590.
94 P. Deane, a. a. O., S. 34.
95 E. Hobsbawm, a. a. O., S. 42.
96 *A History of Technology*, Hrsg. C. Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall, T. I. Williams, 1958, IV, S. 301–303.
97 P. Bairoch, a. a. O., S. 20.
98 *The Trading World of Asia and The English East India Company 1660–1760*, a. a. O., S. 273 ff.
99 1791 sind es laut Ch. Hyde, *Technological Change . . .*, a. a. O., S. 66, dann nur noch 10%.
100 P. Bairoch, a. a. O., S. 249.
101 C. Hyde, a. a. O., S. 219.
102 Ebd., S. 47–51.
103 Ebd., S. 37–40.
104 Ebd., S. 57 u. 79.
105 Ebd., S. 71.
106 Ebd., S. 93.
107 Ebd., S. 83–94.
108 Francis K. Klingender, *Art and the Industrial Revolution*, 1968, S. 9–10.
109 *Histoire générale des techniques*, Hrsg. M. Daumas, 1962, III, S. 59.
110 Ebd., S. 13.
111 David S. Landes, *L'Europe technicienne*, 1969, S. 127.

112 Émile Levasseur, *La Population française*, 1889–1892, III, S. 74.
113 E. A. Wrigley, »The Supply of Raw Material in the Industrial Revolution«, in: *The Economic History Review*, zit. Aufs., S. 13.
114 J. Hicks, a. a. O., 2. Aufl., 1973, S. 147.
115 E. Labrousse, in: *L'Industrialisation de l'Europe au XIX^e siècle*, a. a. O., S. 590.
116 P. Deane, a. a. O., S. 90–91.
117 E. J. Hobsbawm, *Industry and Empire*, a. a. O., S. 51.
118 P. Mathias, a. a. O., S. 250.
119 E. Hobsbawm, *L'Ère des révolutions*, 1969, S. 54 und Anm.
120 Ebd., S. 52.
121 Ebd., S. 58.
122 Ebd., S. 55.
123 J. H. Clapham, *An Economic History of Modern Britain*, 1926, S. 441–442.
124 Zitiert von E. Hobsbawm, *Industry and Empire*, a. a. O., S. 40.
125 L. Simond, a. a. O., I, S. 330; der erste amerikanische Baumwollballen traf um 1791 ein.
126 Zitiert von P. Deane, a. a. O., S. 87.
127 Sie wurde in der Baumwollherstellung nach 1820, in der Wollindustrie dagegen erst nach 1850 eingeführt. S. Pollard und D. W. Crossley, a. a. O., S. 197.
128 L. Simond, a. a. O., II, S. 102–103.
129 P. Mathias, a. a. O., S. 270.
130 P. Deane, a. a. O., S. 56.
131 J. Accarias de Sérionne, *La Richesse de la Hollande*, a. a. O.
132 François Crouzet, *L'Économie britannique et le blocus continental 1806–1813*, 1958, I, S. 157.
133 P. Deane, a. a. O., S. 56.
134 M. Rubichon, a. a. O., II, S. 312.
135 Thomas S. Ashton, *An Economic History of England. The 18th Century*, 1955, S. 132 ff.
136 F. Crouzet, a. a. O., S. 294 ff.
137 M. Rubichon, a. a. O., II, S. 382.
138 W. W. Rostow, a. a. O., S. 560.
139 L. Simond, a. a. O., II, S. 284.
140 Ebd., S. 282.
141 M. Rubichon, a. a. O., I, S. 575.
142 *On Depreciation*, S. 69; in der Übersetzung von L. Simond, a. a. O., II, S. 24: »Der Handel ist lediglich ein wechselseitiger Austausch gleichwertiger Dinge.«
143 P. Deane, a. a. O., S. 58 ff.
144 D. Macpherson, a. a. O., III, S. 340.
145 T. S. Ashton, a. a. O., S. 63.
146 P. Mathias, a. a. O., S. 466.
147 Amalendu Guha, Rezension des Buches von P. Mathias, »The First Industrial Nation ...«, a. a. O., in: *The Indian Economic and Social History Review*, Bd. 7, September 1970, S. 428–430.
148 Vgl. Kap. IV.
149 Diese Annahme vertritt D. Macpherson, vgl. Anm. 144.
150 P. Deane, W. A. Cole, *British Economic Growth, 1688–1959*, 1962, S. 48.
151 Laut M. Rubichon, a. a. O., I, S. 574, das übliche Verhältnis.
152 T. S. Willan, *The Inland Trade*, a. a. O., Kap. I.
153 R.-M. Pillet, *L'Angleterre vue à Londres et dans ses provinces*, a. a. O.
154 *Historical Geography of England before 1800*, 1951, hrsg. v. H. C. Darby, S. 522.
155 D. Defoe, *Tour* ..., I, S. 63, zit. von H. C. Darby, a. a. O., S. 498.
156 T. S. Willan, *Rivers Navigation in England* ..., a. a. O.
157 Ebd., S. 94.
158 C. Dupin, a. a. O., S. 163, Anm.
159 Ebd., S. 171.
160 M. Rubichon, a. a. O., II, S. 111.
161 T. S. Willan, *The Inland Trade*, a. a. O.
162 J. H. Clapham, a. a. O., S. 381–382.
163 C. Dupin, a. a. O., S. 148 ff.
164 P. Mathias, a. a. O., S. 277.
165 C. Dupin, a. a. O., S. 149.
166 Ebd., S. 144.
167 Ebd., S. 157.
168 M. Cuchetet, *Voyage de Manchester à Liverpool par le Rail Way et la voiture à vapeur*, 1833, S. 6.
169 Ebd., S. 11.
170 Ebd., S. 9.
171 Ebd., S. 8.
172 Charles P. Kindleberger, *Economic Development*, 1958, S. 96.
173 J. R. Harris, in: *L'Industrialisation de l'Europe au XIX^e siècle*, a. a. O., S. 230.
174 M. Rubichon, a. a. O., I, S. 529–530.
175 Vgl. weiter oben, S. 648.
176 A. a. O.
177 D. Defoe, *Tour* ..., a. a. O., Ausg. von 1927, I, S. 2.
178 P. Adam, Maschinenskript, S. 92.
179 D. C. North u. R. P. Thomas, *The Rise of the Western World*, 1973, S. 157.
180 John Hicks, *Value and Capital*, 1939, S. 302, zit. von R. M. Hartwell, a. a. O., S. 114.
181 Jean Romeuf, *Dictionnaire* ..., I, S. 354.
182 Meine Hervorhebung. Y. Bernard, J.-C. Colli, D. Lewandowski, *Dictionnaire* ... a. a. O., S. 401.
183 A. a. O., S. 185 ff.
184 S. Kuznets, *Croissance et structure économiques*, 1972, *passim*, insbes. S. 248 ff.
185 »Prise de vues sur la croissance de l'économie française ...«, zit. Aufs., S. 46–47.
186 P. Bairoch, a. a. O., S. 44, Abb. IV.
187 Gaston Imbert, *Des mouvements de longue durée Kondratieff*, 1959.
188 E. H. Phelps Brown, Sheila V. Hopkins, »Seven Centuries of Building Wages«, in: *Economica*, August 1955, S. 197.
189 R. M. Hartwell, a. a. O., S. XVII.
190 Hervorhebung S. Kuznets, a. a. O., S. 92–94.

191 Zitiert von Raymond Aron, *Les Étapes de la pensée sociologique*, 1967, S. 321.
192 Vgl. Bd. II, S. 344 ff., 358 f.
193 J. Hicks, a. a. O., S. 155 »... *It was casual labour that was the typical condition of the preindustrial proletariat.*«
194 Vgl. Bd. II.
195 Neil J. Smelser, *Social Change in the Industrial Revolution. An Application of Theory to the Lancashire Cotton Industry 1770–1840*, 3. Aufl., 1967, S. 147.
196 P. Mathias, a. a. O., S. 202.
197 Ebd., S. 203.
198 A.E., C.C. London, fol. 146–151, 13. März 1817.
199 Neil J. Smelser, a. a. O., S. 129 ff.
200 Ebd., S. 165.
201 L. Simond, a. a. O., II, S. 103.
202 E. J. Hobsbawm, *Industry and Empire*, a. a. O., S. 51.
203 Ebd., S. 55.
204 P. Mathias, a. a. O., S. 170.
205 Ebd., S. 151.
206 Ebd., S. 152.
207 Ebd., S. 152–153.
208 Die beim Bierbrauen anfallenden Malzrückstände.
209 L. Simond, a. a. O., S. 193–194.
210 P. Mathias, a. a. O., S. 153.
211 Ebd., S. 154.
212 R. M. Hartwell, »The Tertiary Sector in English Economy during the Industrial Revolution«, in: *L'Industrialisation de l'Europe...*, a. a. O., S. 213–227.
213 P. Mathias, a. a. O., S. 263.
214 R.-M. Pillet, a. a. O.
215 Vgl. die Diskussionsbeiträge des Lyoner Kolloquiums, *L'Industrialisation de l'Europe*, a. a. O., insbes. S. 228.
216 Vgl. weiter oben, S. 352.
217 H. C. Darby, a. a. O.
218 Man denke u. a. an die klassischen Werke von A. N. Dodd, *The Industrial Revolution in North Wales*, 1933; H. Hamilton, *The Industrial Revolution in Scotland*, 1932; J. D. Chambers, *Nottinghamshire in the Eighteenth Century*, 1932; W. H. B. Court, *The Rise of the Middland Industries*, 1938; T. C. Smout, *A History of the Scottish People 1560–1830*, a. a. O.
219 E. L. Jones, »The constraints of Economic Growth in Southern England 1660–1840«, in: Congrès de Munich, 1965.
220 *England in the Reign of Charles II*, 1934.
221 *English Social History*, 1942, S. 298.
222 Albert Demangeon, »Iles Britanniques«, in: *Géographie universelle*, I, 1927, S. 219.
223 Ebd., S. 149.
224 G. M. Trevelyan, a. a. O., S. 298 u. Anm. 1. Wie aus diesen Zahlen hervorgeht, liegt das Pro-Kopf-Einkommen im weniger begünstigten Teil Englands (mit 10 gegenüber 7) höher, d. h. der breiten Masse der Bevölkerung bieten sich nördlich der Linie Gloucester–Boston bessere Lebensbedingungen als im südlich angrenzenden Gebiet.
225 A. Demangeon, a. a. O., S. 149.
226 T. S. Smout, Maschinenskript, Woche von Prato, 1978.
227 Rudolf Hilferding, *Das Finanzkapital*, 1. Aufl. 1910.
228 Ebd.
229 Vgl. Kap. II u. III.
230 R. Hilferding, a. a. O.
231 François Crouzet, *L'Économie de la Grande-Bretagne victorienne*, 1978, S. 280.
232 P. Mathias, a. a. O., S. 169.
233 1826 haben von 552 Banken 49 einen »Amtsinhaber«; 157, 2; 108, 4; 43, 5; 26, 6. A.E., C.C., London, 21, fol. 168–177, 22. März 1826.
234 Der Begriff »Grafschaftsbank« taucht in französischen Diplomatenschreiben gelegentlich für *Country Bank* auf.
235 P. Mathias, a. a. O., S. 170.
236 Ebd., S. 171.
237 Ebd., S. 176.
238 Ebd., S. 172–173.
239 Ebd., S. 171–172.
240 A.E., C.C., London, 27, 319–351, 12. Juni 1837.
241 M. Rubichon, a. a. O., II, S. 259.
242 So der Chevalier Séguier, London, 5. August 1818; A.E., C.C. London, 13, fol. 274.
243 W. Bagehot, *Lombard Street, ou le Marché financier en Angleterre*, 1874, S. 21.
244 A.E., C.C., London, 22, fol. 275, London. 24. Juli 1828.
245 A.E., C.C., London, 12, fol. 38 v°.
246 T. S. Ashton, »The Bill of Exchange and Private Banks in Lancashire 1790–1830«, in: *Papers and English Monetary History*, hrsg. v. T. S. Ashton u. R. S. Sayers, 1953, S. 37–49.
247 A.E., C.C., London, 20, fol. 29, London. 10. Februar 1825.
248 T. S. Ashton, *La Révolution industrielle...* a. a. O., S. 141.
249 P. Deane u. W. A. Cole, a. a. O., S. 296.
250 Ebd., S. 305.
251 S. Pollard u. D. W. Crossley, *Wealth...* a. a. O., S. 199.
252 P. Deane u. W. A. Cole, a. a. O., S. 166 u. 175.
253 Ebd., S. 304–305.
254 A.E., C.C., London, 13, fol. 357, 6. September 1818.
255 W. Bagehot, *Lombard Street ou le marché financier en Angleterre*, 1874, S. 31.
256 *Economic Fluctuations in England 1700–1800*, 1959.
257 P. Mathias, a. a. O., S. 227 ff.
258 Nach der den französischen Historikern vertrauten Terminologie von E. Labrousse.
259 A.E., C.C., London, 101, 14. November 1829.

260 Vgl. Kap. 3, S. 292 ff.
261 P. Mathias, a. a. O., S. 404.
262 Ebd., S. 144.
263 P. Bairoch, *Révolution industrielle*, a. a. O., S. 271, Abb. 28.
264 E. H. Phelps Brown u. S. Hopkins, zit. Aufs., S. 195–206.
265 S. Pollard u. D. W. Crossley, a. a. O., S. 185.
266 Ebd.
267 R.-M. Pillet, a. a. O.
268 Ebd., S. 30.
269 Ebd., S. 24.
270 L. Simond, a. a. O., I, S. 223.
271 Ebd. II, S. 285.
272 R.-M. Pillet, a. a. O., S. 31.
273 Ebd., S. 350.
274 Ebd., S. 337.
275 Ebd., S. 345.
276 W. Abel, *Agrarkrisen und Agrarkonjunktur*, a. a. O.
277 R. Baehrel, *Une Croissance: la Basse-Provence rurale (fin du XVI^e–1789)*, 1961.

Notes de la conclusion

1 Émile Callot, *Ambiguïtés et antinomies de l'histoire et de sa philosophie*, 1962, S. 107, in Anlehnung an Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, 5. Aufl., 1964, S. 10.
2 Theodor Mommsen in seiner *Römischen Geschichte*, v. a. aber in den kritischen Bemerkungen, die Marx (über »Herrn Mommsen«) in *Das Kapital*, Berlin, Dietz Verlag, 1923–1929 (I/1, S. 123, Fn. 39; III/1, S. 279, Fn. 47; III/2, S. 286) einflicht. Die wichtigste Stelle lautet: »Und selbst in den Ackerbauwirtschaften des Altertums, die die meiste Analogie mit der kapitalistischen Landwirtschaft zeigen, in Karthago und Rom, ist die Ähnlichkeit größer mit der Plantagenwirtschaft als mit der der wirklich kapitalistischen Exploitationsweise entsprechenden Form. Eine formelle Analogie, die aber auch in allen wesentlichen Punkten durchaus als Täuschung erscheint für den, der die kapitalistische Produktionsweise begriffen hat, und der nicht etwa wie Herr Mommsen in jeder Geldwirtschaft auch schon kapitalistische Produktionsweise entdeckt ...« (III/2, S. 286).
3 Vor allem in *Storia economica e sociale dell'impero*, 1933, S. 66, zu der Paul Veyne, »Vie de Trimalcion«, in *Annales E.S.C.*, XVI (1961), S. 237, Stellung nimmt.
4 Pirenne hat dieses Problem wiederholt abgehandelt, so v. a. in *Les Étapes sociales du capitalisme*.
5 Théodor Zeldin, *Histoire des passions françaises, I, 1848–1945*, 1978, S. 103.
6 Jacqueline Grapin, in: *Le Monde*, 11.–12. November 1973.
7 *Découvertes d'histoire sociale*, 1920, S. 58.
8 Marteng Buist, *At Spes non fracta*, 1974, S. 431.
9 »Appunti sull'economia contemporanea: il dibattito attorno all'azione dello Stato nel capitalismo maturo«, in: *Rassegna Economica*, 1978, S. 279–288.
10 C. Offe, *Lo Stato nel capitalismo maturo*, 1977.
11 J. O'Connor, *La Crisi fiscale dello Stato*, 1977.
12 A. a. O., S. 13.
13 Zit. von Paul Mattick, *Marx et Keynes*, 1972, S. 11.
14 François Richard, *Injustice et inégalité*.
15 René Rémond, »›Nouvelle droite‹ ou droite de toujours«, in: *Le Monde*, 20. Juli 1979.
16 Aufschlußreich in diesem Zusammenhang v. a.: *The Reputation of the American Businessman*, 1955, und *The Image of the American Entrepreneur: transformation of a Social Symbol*, 1963.
17 *Match*, 23. März 1979.
18 Im Gespräch und in einem aus dem Russischen übersetzten Text (Maschinenskript in meinem Besitz).
19 Vgl. Anm. 17.
20 *L'Express*, 9.–15. Juni 1979.
21 Alain Vernholes, in: *Le Monde*, 21. Juli 1979. Am 5. September 1979 berichtete das gleiche Blatt von der drohenden Hungersnot in Uttar Pradesh.
22 Zu O'Connor vgl. F. Caffé, zit. Aufs., S. 285–286; zu J. K. Galbraith, *La Science économique et l'intérêt général*, 1973, passim. »L'univers du marché concurrentiel«, S. 12.
23 Jason Erstein, »The Last Days of New York«, in: *New York Review of Books*, 19. Februar 1976.
24 Dieses am 22./23. Februar 1979 vom Maison des Sciences de l'Homme und der Mailänder Bocconi-Universität in Paris veranstaltete Kolloquium befaßte sich mit den kleinen und mittleren Unternehmen im europäischen Wirtschaftssystem. Die geschilderte Schlußfolgerung zog Prof. Francesco Brambilla.
25 Basile Kerblay, *Les Marchés paysans en U.R.S.S.*, 1968, S. 113–114. Das russische Originalzitat findet sich in Lenins sämtlichen Werken, Bd. XXXI, S. 7–8 und Bd. XXXII, S. 196, 268, 273.

محتويـات الكتـاب

صفحة

العالم الاقتصادى الأوروبى الأول: التوسع الأوروبى ابتداء من القرن الحادى عشر؛ العالم الاقتصادى له قطبان؛ أماكن الشمال: صعود مدينة بروجة؛ أماكن الشمال صعود الهانزه؛ قطب أوروبا الثانى : المدن الإيطالية؛ أسواق شامپانيا همزة وصل؛ فرصة ضاعت على فرنسا؛ البندقية وهيمنة متأخرة؛ جنوة ضد البندقية؛ قوة البندقية؛ العالم الاقتصادى انطلاقاً من البندقية؛ مسئولية البندقية؛ السفن الجاليرية التجارية؛ فى البندقية رأسمالية معينة؛ وماذا عن العمل فى البندقية؟؛ هيمنة الصناعةالحرفية؟ الخطر التركى؛ ثروة مفاجئة تهبط على البرتغال.. أو من البندقية إلى أنتڤرين؛ التفسير التقليدى؛ تفسيرات جديدة؛ أنتڤرين ، عاصمة عالمية مصنُوعة من الخارج؛ مراحل المجد فى تاريخ أنتڤرين؛ مرحلة الصعود الأولى والخيبة الأولى؛ أنتڤرين وصعودها الثانى؛ نهضة صناعية؛ أصالة أنتڤرين؛ عصر جنوة أبعاده وأهميته؛ «ستارمن الجبال الوعرة»؛ العمل فى الخارج بعيداً؛ العمل فى الخارج بعيداً؛ جنوة تهيمن فى صمت على أوروبا؛ أسباب نجاح جنوة؛ اضمحلال جنوة؛ بقاء جنوة؛ ونعود إلى العالم الإقتصادى .

أوروبا وهياكلها الاقتصادية القديمة

هيمنة المدن: أمستردام

الأقاليم المتحدة وأحوالها الداخلية؛ أرض ضيقة فقيرة بطبيعتها؛ إنجازات الزراعة؛ اقتصاد حضرى فائق الجهد؛ أمستردام؛ سكان مختلطون؛ فى البدء كان الصيد؛ الأسطول الهولندى؛ هل كانت هناك دولة فى الأقاليم المتحدة؟؛ بنيات داخلية لا تكاد تتغير؛ الضرائب ضد الفقراء؛ فى مواجهة الدول الأخرى؛ مملكة التجارة؛ من يملك أوروبا يملك العالم؛ اكتمال الأساسيات قبل عام ١٥٨٥؛ بقية أوروبا والبحر المتوسط؛ الهولنديون ضد البرتغاليين: احتلال مكان الآخرين؛ ترابط المسارات التجارية فى الإمبراطورية الهولندية؛ نجاح فى آسيا وفشل فى أمريكا؛ وقت الصراع والنجاح؛ صعود الشركة النيدرلندية لتجارة الهند الشرقية واضمحلالها؛ أسباب الإفلاس فى القرن الثامن عشر؛ الفشل فى العالم الجديد أو حدود نجاح النيدرلنديين؛ الهيمنة والرأسمالية؛ إذا طابت الحال فى المخازن طابت الحال فى أمستردام كله؛ البضائع والائتمان؛ تجارة العمولة؛ مبررات وجود تجارة القبول؛ موجة

المؤلف في سطور :

فرنان برودل (١٩٠٢-١٩٨٥)

Fernand Braudel

– ولد المؤرخ الفرنسي القدير فرنان برودل في عام ١٩٠٢ وتوفي في عام ١٩٨٥، تذكر المراجع الموثوق بها أنه بعد أن وصل في دراساته الجامعية إلى مرحلة الإعداد للدكتوراه تعرضت فرنسا بين ١٩٣٩ و ١٩٤٤ في مواجهة ألمانيا النازية وسعير الحرب العالمية الثانية للهزيمة والاحتلال النازي ، ووقع في الأسر وظل في معسكر الأسرى في لوبيك شمال ألمانيا سنوات عديدة تعلم في أثنائها اللغة الألمانية وعكف في رسالة الدكتوراه فأتمها وكان موضوعها تاريخ "البحر المتوسط وعالمه في عصر فيليب الثاني"، فلما انتهت الحرب عادل إلى فرنسا ونال بها درجة الدكتوراه في عام ١٩٤٧ ثم نشرها كتابًا في عام ١٩٤٩ تعددت طبعاته وحظى باهتمام العلماء لأنه تضمن أساسيات مفاهيمه الفلسفية ومناهجه البحثية وتوجهاته الفكرية علاوة على أهمية الموضوع في حد ذاته. وفقد حفل اتخذ ولا نلاحظ .

– وجدير بالذكر أن برودل كان وثيق الصلة بأستاذين من كبار أساتذة التاريخ هما مارك بلوك Marc Bloch ولوسيان فيفر Lueien Febvre مؤسسي المجلة العلمية المرموقة "الحوليات" اختصار "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" التي ظل برودل يكتب فيها من عام ١٩٤٦ حتى وفاته.

– واختير في عام ١٩٨٤ قبيل وفاته عضوًا في "الاكاديمية الفرنسية" تقديرًا لريادته في مجال البحوث التاريخية الحديثة.

– مؤرخ فرنسي شهير.

- أعد رسالة دكتوراه حول "البحر المتوسط وعالم فى عصر فيليب الثانى" ونشرت فى كتاب عام ١٩٤٩. وقد خطى هذا الكتاب باهتمام العلماء لأنه تضمن أساسيات مفاهيمه البحثية وتوجهاته الفكرية.

- كان وثيق الصلة بأستاذين من كبار أساتذة التاريخ هما مارك بلوك Mare Bloch ولوسيان فيڤر Lucien Febvre مؤسسى المجلة العلمية المرمومة "الحوليات" اختصار "حوليات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى" الى ظل برودل يكتب فيها من عام ١٩٤٦ حتى وفاته.

- اختير فى عام ١٩٨٤ قبيل وفاته عضواً فى "الأكاديمية الفرنسية" تقديراً لريادته فى البحوث التاريخية الحديثة.

المترجم فى سطور :

مصطفى ماهر

- مصطفى ماهر (من مواليد القاهرة فى عام ١٩٣٦) حاليًا "أستاذ متفرغ" بكلية الألسن جامعة عين شمس التى أسس فيها منذ مطلع الستينيات قسم اللغة الألمانية وآدابها والترجمة على المستوى الأكاديمى، وأدخل فى برنامجها علم الترجمة الحديث الذى حظى باهتمام مستحق وازداد ترسخًا بمرور الزمن.

أهم ترجماته:

- ترجمة القرآن الكريم كاملاً إلى اللغة الألمانية (نشرتها وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

- مختارات من القصص القصيرة (من أعمال ألفونس دوديه، موپاسان، بولانچيه) ومن الروايات "رحلة العمر" تأليف إينيس كانياتى و"الطبق الطائر" تأليف رينيه فالليه و"ثمار الشتاء" تأليف برنار كلافيل و"تل العشاق" تأليف بولانچية ومن المسرحيات "إيفيچينى" فى مشروع طه حسين لترجمة أعمال راسين الكاملة، وننوه على نحو خاص بكتاب "مدخل إلى الأدب" تأليف إميل فاجيه، "مبادئ علم الجمال.. الإستطيقا" تأليف شارل لالو، "السياسة فى الشرق القديم" تأليف إيڤ شمايل، "فلسفة العصر الوسيط" تأليف ألان دى ليبيرا، "حيل الذكاء.. دهاء الإغريق الميتيسى" تأليف مارسيل ديتيين وچان پيير ڤرنان، موسوعة "الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر" فى ثلاثة مجلدات تأليف فرنان برودل، "تاريخ فرنسا الثقافى من العصر القديم إلى العصر الحاضر" تأليف پاسكاله جرتشيل وإيمانويله لوابيه.

- كُرم المؤتمر الدولى الأول للترجمة الذى أقامه "المركز القومى للترجمة" بمشاركة "المجلس الأعلى للثقافة" فى القاهرة فى مارس ٢٠١٠ له تقديراً لعطائه وجهوده فى إثراء حقل الترجمة من وإلى العربية.

الإشـــــراف اللغـــوى: حسام عبد العزيز
الإشـــــراف الفـــنـــى: حســـن كـــامـل
التصميم الأساسى للغلاف: أســامـة الـعـبـد

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوع